فاروق

من الميلاد إلى الرحيل

لطيفة محمد سالم

دار الشروق

جروب

معين التاريخ لأهل التاريخ

فاروق

من الميلاد إلى الرحيل

الطبعة الأولى ٢٠٠٥م

شكر خاص للدكتور ماجد محمد فرج ومجلة مصر المحروسة
على سماحهم باستخدام الصور الخاصة بهذا الكتاب

القاهرة : ٨ شارع سيبويه المصرى - مدينة نصر
تليفون : ٤٠٢٣٣٩٩ - فاكس : ٤٠٣٧٥٦٧ (٢٠٢)
البريد الإلكترونى : dar@shorouk.com
www.shorouk.com



لطيفة محمد سالم



دار الشروق

مقدمة الطبعة الثالثة

الآن وبعد مرور حوالى العقد والنصف على صدور الطبعة الأولى من كتاب «فاروق وسقوط الملكية فى مصر ١٩٣٦ - ١٩٥٢»، الذى نشر عام ١٩٨٩، ثم أعيد نشره فى طبعة ثانية عام ١٩٩٦ . وبرغم صدور كتابات متعددة إبَّان تلك الفترة سواء أكانت مذكرات جاءت من منظور أصحابها مثل مذكرات كريم ثابت ومذكرات حسين حسنى اللتين صدرتا أخيرًا، أم دراسات ألقت الضوء على موضوعات تتصل بالملك فاروق، فإن هذا الكتاب مازال يحتل الصدارة، وقد نال الاهتمام الكبير ليس فى مصر فحسب، وإنما أيضا خارجها، ويرجع ذلك إلى مجموعة من العوامل :

* إنه يُعد الكتاب المرجع الذى تناوله قلم محايد، يرصد المعلومات، ويتتبَّع الأحداث، وينقد ويُحلِّل ويُقارن، مستخدما أدوات منهج البحث التاريخى، بمعنى أنه زاخر بمادته العلمية الرصينة بما تحتويه من أسانيد قوية، والتى جعلت له المكانة المرموقة فى مجال الدراسات التاريخية .

* ثم إن موضوع الكتاب يتعرض للملك فاروق الذى حكم مصر فترة خمسة عشر عاما - عدا الوصاية - وهى فترة قصيرة فى عمر التاريخ، ولكنها أثَّرت تأثيرا بالغا فى تاريخ مصر المعاصر . وقد بدأت بملكية أرسى دعائمها الملك فؤاد، ولم تستمر قوتها طويلا، إذ ما لبثت أن هوت مع قيام ثورة ٢٣ يوليو، والتى كان وراء قيامها فاروق .

* هذا فضلا عن أن الكتاب يرافق فاروقا، ويتحسس خطواته، ويعبر مسالكه، ويبحث وراء دوافعه ومكنوناته، ويصل إلى نتائج أفعاله، لا يغفل صغيرة ولا كبيرة، وذلك جميعه دون أن يكون منحازا أو مخالفا له .

* ومن ناحية أخيرة، فإنه لغة الكتاب وما يدخل تحتها، وطريقة معالجته للموضوعات، تسعيان إلى جذب القارئ بالرغم من ضخامة حجمه .

ولما كان هذا العمل الأكاديمى هو المؤلَّف الذى لا يستغنى عنه المثقفون بصفة عامة، والباحثون بصفة خاصة، فقد رأت «دار الشروق» أن تُصدر الطبعة الثالثة المُنقَّحة للكتاب، وذلك لما وجدت فيه من ميزات موضوعية.

ووفقا للرؤية التى تؤمن بأن تكون دراسة الشخصية متكاملة الأبعاد والوصول بها إلى نهايتها، تمَّت إضافة خاتمة تتضمَّن «ما بعد السقوط» إلى هذه الطبعة، وصوَّرت لقطات من حياة الملك المخلوع فى المنفى، وذلك كى يستطيع من يطَّلع على الكتاب أن يتعرَّف على الشخصية محل الدراسة فى جميع مراحلها.

والله من وراء قصد السبيل،،،

الإسكندرية فى ٢٦ يوليو ٢٠٠٤

د. لطيفة محمد سالم



مقدمة الطبعة الثانية

لقد تحقق ما كان متوقعا، ونفدت الطبعة الأولى من كتاب «فاروق وسقوط الملكية في مصر ١٩٣٦ - ١٩٥٢» والذى صدر عن مكتبة مدبولى عام ١٩٨٩، وإن دل هذا على شيء فإنما يدل على أن المصرى مازال شغوفا بقراءة تاريخه، متلهفًا على معرفة بواطنه. أيضًا فإن موضوع الكتاب له أهمية قصوى فى الدراسات التاريخية، إذ تغلغل داخل شخصية لها سماتها الخاصة التى تأثرت وأثرت فى تاريخ مصر المعاصر، ومثَّلت رمزا لعهدها، وقوَّضت وهوت بنظام عاش المصريون تحت حكمه وعانوا منه طويلاً. هذا بالإضافة إلى التزام الكتاب بالمنهج العلمى، مما جعله ذا ثقل، فالأدلة والأسانيد والحجج والإثباتات تنطق من خلال الصفحات. كذلك المعالجة التى جاءت من قلم محايد توخى العدل والإنصاف بقدر الإمكان، ولم يقع أسير أيديولوجية معينة أثرت فيه أو وجهت مساره، وإنما حرص على إبراز الإيجابيات والسلبيات فى موقعها دون ميل أو هوى لطرف أو آخر.

والواقع أن الكتاب فرض نفسه بما امتلكه من إمكانات علمية فى وقت طغت فيه موجة حملت بين طياتها تشويها للتاريخ وتزييفا لأحداثه، فكل من سوَّلت له نفسه الكتابة كتب بطريقته التى تترجم وتبرز أهدافًا معينة. وبالطبع فقد اختلفت الدوافع، ومن ثم كثرت التناقضات، مما جعل القارئ فى حيرة وارتباك بعد أن كادت الحقائق تُطمس، وبالتالى لا بد من تنبيه للخطر بواسطة دراسة رصينة تعطى كل ذى حق حقه، وتضع الأمور فى نصابها، وتكون بعيدة عن التحيُّز والمحاباة. وبما أن هذا

الكتاب قد حقق الغرض المنشود منه ، واستكمالا للطريق الذى تميَّز بالتصدى لكل ما هو دون المستوى الأكاديمى ، ألحَّت الحاجة ودعت الضرورة لإعادة نشره ليواصل المهمة التى وضع من أجلها .

وعلى الله قصد السبيل،،،

الإسكندرية فى ٢١ مارس ١٩٩٦ .

د. لطيفة محمد سالم

مقدمة الطبعة الأولى

تحتل دراسة الشخصيات العامة بوصفها محوراً للتاريخ السياسى لبلد ما أهمية كبيرة، حيث تبرز الأحداث من خلالها لتعطى السمة الرئيسية للفترة. فالارتباط وثيق وواضح بين الطرفين اللذين يؤثر كل منهما فى الآخر تأثيراً يعتمد أساساً على تلك الشخصيات وتكوينها وإعدادها وأسلوبها ومنهجها وأيديولوجيتها، خصوصا إذا وقع عليها دور قيادى. ومما لا شك فيه أنها بامتلاكها الزمام وقبضتها على السلطة تجعلها توجه الدفة وتتحكم فيها، ويخضع ذلك للظروف التى يعيشها المجتمع، وعلى وجه الخصوص إذا كانت هناك قوى خارجية صاحبة أطماع ومصالح فيه، ففى هذه الحالة يكون القيد الذى يدمى المعصم ويعوق الحركة ويدفع لاتباع سلوك معين.

ومعروف أن دراسة الشخصيات من المهام الصعبة التى يتردَّد المؤرخون فى الإقدام عليها، وحتى حينما يتناولونها يضعونها فى قالب ضيق ومحصور، وذلك بالتركيز عليها وإغفال العوامل الموضوعية التى أحاطت بها وشكَّلتها وبلورتها، وعليه يتضح إفلاس المنهج التقليدى لمثل هذه الدراسات. والواقع أن منهج البحث التاريخى يُلزم باتباع خطين كل منهما مكمِّل للآخر: الخط الأول الالتصاق بالشخصية وتتبع خطواتها وسبر أغوارها والنفاذ لأعماقها وملازمتها ورصد تصرفاتها، وقياس هذه التحركات وإعطاء رؤية صادقة تعبِّر وتترجم عن كنهها، بمعنى معايشتها معايشة كاملة. أما الخط الآخر فهو يمثل قاعدة أساسية ودعامة قوية وينصب على الإلمام الدقيق بالأحداث الجارية ومكوِّناتها وأبعادها والملابسات التى التفت حول الشخصية من كل جانب تدفعها وتوجهها وتُملى عليها إرادتها. وبالتقاء الخطين تكتمل الصورة وتظهر واضحة المعالم ويصبح من اليسير وضعها فى الميزان وإصدار الحكم عليها.

وتاريخ مصر المعاصر يفيض بالشخصيات التى أثرت فى كيانها وتركت بصماتها عليه، ولكن شخصية فاروق كان لها وضعها المختلف، ففترة حكمه أخصب الفترات فى حياة

مصر ، تعدَّدت أحداثها وتشابكت وماجت بالانفعالات والنشاطات والحيوية بطرق مختلفة ومتلونة أفرزتها سنوات الكفاح ، ومن ثم تكون صعوبة التقاء خطى الشخصية حيث من الضرورة القصوى الإلمام بكل صغيرة وكبيرة والإمساك بها وتجميعها لالتقاط الخيوط ونسجها وإعطاء الشكل المتكامل عن فاروق . والحقيقة أن الدراسة البيوجرافية له تحتاج لدعائم راسخة وإثباتات لها صفة اليقين إذ لم يصدر التاريخ بعد حكمه عليه . فهناك اتجاهان متناقضان : الاتجاه الأول تلك المعلومات التى وصلتنا من خلال كتابات من دوَّنوها قبل نهاية حكمه ولها شكلها الذى يحمل الكثير من الزيف بالإضافة إلى تناقضها . والاتجاه الآخر ما سُجِّل بعد سقوط حكمه ويغلب عليه التضارب وطابع التمييز والمحاباة لنظام الحكم الجديد ، وبالتالى هدم بمعاوله ما قبله ، وهذا أمر تطلبته الظروف التى فرضت نفسها .

ومن هنا أصبحت لدينا معلومات مشوَّشة ، نلمس منها الأهواء والمصالح والحقد والضغينة والتجريح ، وبالتالى كان لابد من تطبيق المنهج الموضوعي عليها ، لاستبعاد الطالح منها فى ضوء الوثائق التى تفرض الواقع ، وتبدد العتمة والظلام ، وتمحو التناقض والتضارب . وكانت المهمة شاقة وعسيرة . وعندما خطوت فى هذا العمل أولى خطواته ، بدت لى مسالكه وعرة ، فاعتصمت بقوة الإرادة بعد أن استهوانى جدة الطريق وسحر مجهوله ، لذا دنوت وقربت وبدأت فى البحث ، وكان أهم دافع لى معايشتى للوثائق الإنجليزية فترة طويلة - فى أثناء وجودى فى إنجلترا - فتنقلت معها وتوصلت إلى طرق كنا نجهل مسارها ، حيث لم تمسسها أيدى باحثين من قبل ، هؤلاء الذين لم يعتمدوا إلا على صنف أو اثنين منها ، لكننى نقبت عن جميع أنواعها وسعيت ألهث خلف كل وثيقة تخص فاروق داخل الأرشيف الإنجليزى . وأجزم أننى كنت فى صراع بين الخوف من تضخم المادة الوثائقية وغزارتها وما فى ذلك من مشقَّة وصعوبة ، والحرص على الاستفادة الكاملة دون إسقاط أى مراسلة يمكن أن تضيف جديداً للدراسة ، وقد كلَّفنى ذلك الكثير ، لكننى راضية تمام الرضا لاختيار الطريق الصعب وتطبيق مبدأ الأمانة العلمية حتى تتحقق الإفادة المطلوبة .

من هذا المنطق اعتمدت الدراسة على مصادر جديدة وحيوية وهى مسجلة فى الببليوجرافيا الخاصة بها ، وقد أعطتها الثقل العلمى والصفة الأكاديمية . وبالإضافة إلى الوثائق ، هناك المذكرات الشخصية المخطوطة والمنشورة ، ومنها ما كشفت الدراسة النقاب

عنه، وكذلك محاضر جلسات البرلمان، وأيضًا الدوريات وبعضها لم تنقله الأقلام إنما هو حبيس المخازن ولم ير النور إلا من خلال هذه الدراسة. وأخيرا تأتى المراجع ليكتمل الإطار ويصبح الشكل والموضوع متعانقين ويطل علينا فاروق برؤية جديدة. حقيقة أن سمة الدراسات الإنسانية عدم القول الفصل، وأن ما سُطِّر فى تلك الصفحات ليس حُكمًا نهائيًّا على تلك الشخصية حيث هناك من القضايا ما هو معلَّق ولم يبت فيه بعد، نظرًا لعدم وجود الأدلة الدامغة، إلا أنه فى ضوء الإمكانات التى توصلت إليها كان التقييم الذى وضح فيه أننى كبحت جماح قلمى ولم أترك له العنان إلا فى حدود الإثباتات التى وقع نظرى عليها ولمستها. كما أن الاعتدال والتوسط مطلوبان، والعدل والإنصاف مرغوبان، والتخلى عن التعاطف والتحيُّز والانفعال من سمة المؤرخ الملتزم، وحسبى أن ذلك كبرى الغايات فى هذا العمل.

والملاحظ أن المقابلات الشخصية لم تفرض نفسها حيث لا مكان لها، وذلك بعد أن ثبت أن أصحابها ذوو رؤى معينة، كما أن تداخل الأحداث فى ذاكرتهم يفقدها الأهمية ولما كانت أدوارهم مسجلة من خلال الوثائق التى نطقت بمواقفهم صراحة، فقد تم الاستغناء عن تلك المقابلات واستبعادها حرصا على دقة المعلومات، وذلك حتى لا تشوب الدراسة شائبة، إذ بذلت الجهد وحرصت على نقائها بقدر الإمكان، وسعيت لاستشراف الأنفع وتحقيق الأوفق، وعليه جاءت متجانسة الأجزاء موصولة الحلقات. وعلى أى حال فالحكم أولاً وأخيرًا للقارئ، والأمل يحدونى فى أن تكون مثلما رغبت إسهامًا فى حب مصر بفتح نافذة لإدخال الضوء على شخصية أثرت فى تاريخها.

والله ولى التوفيق،،،

د. لطيفة محمد سالم



الفصل الأول

التربيـــة والإعـــداد

وقع اختيار سلطات الحماية البريطانية على الأمير فؤاد ليتبوأ عرش مصر، حيث وجدت فيه الأداة التي تحقق مصالحها، واعتلى السلطنة فى ٩ أكتوبر ١٩١٧، ومضى فى الطريق المرسوم له والذى يتفق مع ميوله الأوتقراطية التى وضحت منذ توليه الحكم. وما لبث الأمر أن قامت ثورة ١٩١٩ وبدأت مرحلة جديدة من كفاح مصر فرضت سماتها على هذه الشخصية. وكان فؤاد تواقًا إلى ابن يرث عرشه ويسير على منهجه[١]، وتحققت رغبته، فرزق به فى ١١ فبراير ١٩٢٠ من زوجته الثانية نازلى صبرى. ونظرا للأهمية التى كان يعقدها على هذا الابن. فقد أعد الترتيبات قبل ولادته، واختار له اسم فاروق من بين أسماء سُجِّلت فى قائمة تبدأ بحرف الفاء نظرًا لأن والدته تدعى فريال، وقيل إنه أقدم على هذا الاسم تفاؤلا بسميِّه عمر بن الخطاب، ولما يحتويه من معنى فى اللغة العربية[٢].

وأعلنت البشرى من قصر عابدين، وأصدر فؤاد أمره إلى رئيس الوزراء بإعلان ولادة ولى العهد، وأجزل العطاء فى أوجه الخير، وعفا عن المحكوم عليهم بعقوبات من المحاكم الأهلية ممن استوفوا ثلاثة أرباع المدة، وأطلقت المدافع، وعُدّ يوم الميلاد عطلة رسمية. واجتمع مجلس الوزراء وقرر إبلاغ النبأ إلى جميع المديرين والمحافظين ووكلاء الدول السياسيين، وبالطبع للمندوب السامى البريطانى وللندن نظرا لوضع مصر السياسى. ولم تكن الخارجية البريطانية قد حددت بعد نظام وراثة العرش فى عهد الحماية، لذا أراد فؤاد وحكومته الحصول على حق فاروق فى الولاية، ولم يمض إلا حوالى شهرين، حتى أبلغت دار الحماية عابدين فى ١٥ إبريل ١٩٢٠ أن الحكومة

---

(١) كان لفؤاد ولد من زوجته الأولى الأميرة شويكار يدعى إسماعيل، ولكن اختطفه الموت وهو طفل.

(٢) طاهر أحمد الطناحى، فاروق الأول، ص ٤٣.

البريطانية نظرت فى نظام السلطنة المصرية واعترفت بالأمير فاروق ونسله من الذكور على قاعدة الأكبر من الأولاد فالأكبر من أولاده وهكذا. وإن لم يوجد، فمن يولد لفؤاد من الذكور ومن يتناسل منهم من الذكور على نفس القاعدة كأولياء للعهد. وسطر المندوب السامى أللنبى Allenby فى هذا الكتاب التهنئة، وأعرب عن اعتقاده بأن المحافظة على العلاقات الودية التى تقتضيها مصالح بريطانيا ومصر ستكون محل اهتمام السلطان ومن يخلفه(١).

وسعد فؤاد بهذا الاعتراف، وعلى الفور وفى اليوم التالى بعث ببرقية شكر إلى الملك جورج الخامس، الذى رد عليه بإيجاز مؤكدا سلطة بريطانيا(٢). وبذلك استمر السلطان فى سياسته المعهودة وضمن لابنه العرش من بعده، والذى أصبح مؤيدا من الدولة الحامية. وعقب تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢، أصدر فؤاد أمرا فى ١٣ إبريل من العام نفسه بوضع نظام لتوارث عرش المملكة المصرية، ونص على أن تنتقل ولاية الملك من صاحب العرش إلى أكبر أبنائه ثم إلى أكبر أبناء ذلك الابن، وهكذا طبقة بعد طبقة، وانتهى إلى إثبات أن ولاية الملك من بعده لفاروق(٣).

وبدأت مرحلة الإعداد لولى العهد، والتى أسهم فيها فؤاد بنصيب. ومن المعروف أن صفات الأب إذا كان لها طابعها الصعب تنعكس على الابن، كما أن للوراثة دورها فى التكوين والنشأة، هذا بالإضافة إلى تلك القيم المتماثلة أمام أعين الأب وكثيرا ما يفتقدها ويريد أن يراها فى ابنه ليسد النقص الذى يعانى منه بصددها، وذلك جميعه عندما يجتمع يعطينا فى بعض الأحيان تناقضات تنعكس على شخصية النشء. وخطا فؤاد أولى خطواته، فعهد بابنه إلى مربيتين إحداهما أيرلندية، ويذكر فاروق أنها أسعدته فى طفولته، والثانية إنجليزية تدعى مسز تايلور Tailler، وكما يعترف فإنها كانت قاسية فى معاملتها له، ودائما تفرض عليه العقوبات عندما يخالف أوامرها(٤). وكان فى الوقت نفسه حريصا على إرضائها، فكثيرا ما يكتب لها اعتذاره فى ورقة يثبتها فى وسادتها(٥).

---

(١) الأهرام، عدد ١٨٤٥٤ فى ٢٩ إبريل ١٩٣٦، ص ١، عدد ١٩١٦٥ فى ٢٠ يناير ١٩٣٨، ص ١.

(٢) عبدالرحمن الرافعى، مقدمات ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، ص ١٧٦.

(٣) طاهر أحمد الطناحى، المرجع المذكور، ص ص ٤٧، ٤٨.

(٤) Farouk's Memories, Empire News, Dec. 7, 1952.

(٥) ماكليف، هـ، الملف السرى للملك فاروق، ترجمة أحمد فوزى، ص ٢٧.

وفى الواقع فإن هذه المربية وضعته فى عزلة تامة وحرمته من اللعب مع أطفال فى مثل سنه ما عدا أخواته ، وقد أيد فؤاد هذا السلوك وشجعه بتشديد الرقابة عليه ، ولم يسمح بأن يكون له أصدقاء من أولاد الأمراء والباشوات ، بل أحاطه بطائفة من الأتباع ، فشب دون أن يعرف صداقات الند للند ومجالسة الذين يخدمون أنفسهم ، وعليه اعتاد أن يجالس الخدم الذين يتسابقون إلى إرضائه بأى ثمن[١] . ويذكر المندوب السامى لامبسون Lampson لحكومته فى هذا الصدد أن فؤادًا وجه كل اهتمامه بأن يربى فاروقًا تربية طاهرة[٢] . وقد اعتقد أن فيما أقدم عليه المثالية ، ولكن كان لذلك الأثر العميق فى شخصية الابن ، انعكس منذ طفولته على بعض من تصرفاته والتى لازمته طوال حياته .

ووضع البرنامج التعليمى لفاروق ، ونُفِّذ بدقة . ومما يذكر لفؤاد أنه أبدى شغفه بأن تكون للغة العربية المقام اللائق بها ، وليس معنى ذلك أنه أراد إهمال اللغة التركية لغة القصر ، ولكن فاروقا فضل استعمال اللغة العربية التى أصبحت لها مكانتها فى القصر ، ودارت على ألسنة الملكة والوصيفات ورجال الحاشية[٣] . ولما كان فؤاد يأسف لعدم مقدرته على التكلم باللغة الإنجليزية بسهولة ، فلم يرد أن يعترى ابنه هذا النقص ، فسعى إلى أن يجعله يتقن تلك اللغة ، ونجح فى ذلك ، كما درس أيضا اللغة الفرنسية وأجادها[٤] . وحضر إليه المدرسون فى التخصصات المختلفة ، واحتلت دروس القرآن الكريم وعلوم الدين أهمية فى البرنامج ، وكان يبدأ يومه الدراسى منذ الصباح الباكر بتمرينات رياضية - شيش ، بولو ، سباحة ، فروسية - ثم تتناوب المواد الدراسية حتى مغرب اليوم ، وقد أعدت له المكتبة التى تمده باحتياجاته[٥] .

وانحصرت حياة فاروق داخل القصر فى هذه الدائرة الضيقة حتى وصل إلى الخامسة عشرة من عمره ، لا يرى الآخرين سوى من فرض عليه أن يلتقيهم ، وطغت عليه شخصية المرأة ، وتمثلت أحيانا فى مربيته الإنجليزية ، وأحيانا أخرى فى أمه التى كان يقضى معها

---

(١) أحمد بهاء الدين ، فاروق ملكًا ، ص ٢٢ .

(٢) F.O. 371 - 20107, J 4127 - 2 - 16, Lampson - F. O, Cairo, May 1st, 1936, No 482.

(٣) آخر ساعة المصوَّرة ، عدد ١٦٢ فى ٨ أغسطس ١٩٣٧ ، ص ٣٢ .

(٤) The Times Book of Egypt. p. 35.

(٥) ماكليف ، المرجع المذكور ، ص ٢٧ ، الأهرام ، عدد ١٨٤٥٤ فى ٢٩ إبريل ١٩٣٦ .

بعض الوقت، وأثناء الليل كان يصطاد السمك[١]. ولم يكن ذلك ليمنع اصطحاب فؤاد له في بعض المناسبات، وإظهاره بمفرده في مناسبات أخرى، ونراه لأول مرة في ٧ إبريل ١٩٣٢ في الحفلة الرسمية الخاصة بالمرشدات التي أقيمت بالنادي الأهلي بجوار أبيه، أيضا احتفل بتنصيبه كشَّافا أعظم في ٢٦ إبريل ١٩٣٣، كما لقب بأمير الصعيد في ١٢ ديسمبر من العام نفسه. ويُبيِّن القائم بالأعمال البريطاني أن ذلك تقليد أوروبي اتبعه فؤاد[٢]. ولكن من المعروف أن محمد على ولَّى ابنه إبراهيم حكم الوجه القبلي وهو ولي للعهد.

وللمرة الأولى، فقد ناب فاروق عن أبيه - في أثناء مرضه - في الحفلة الرسمية لسلاح الطيران البريطاني بمصر الجديدة في ٢٣ فبراير ١٩٣٤، وكان ذلك أول عمل رسمي له، وقد نجح في أن يعكس على الحاضرين صورة ملك ا لمستقبل[٣]، وافتتح أيضا مؤتمر البريد الدولي في العام نفسه[٤] ولكن لم يشكل ذلك انفتاحا لهذا الصبي، وربما كان مظهرا شكليا يخدم ولي العهد عندما يتبوأ العرش. واستكمالا للإطار العام، فقد رأى فؤاد في صيف ١٩٣٥ أن يقوم ابنه بجولة يزور خلالها الآثار بأنواعها[٥]، على أساس أن هذه الخطوة تسهل له الطريق العلمي من ناحية، وليكون على دراية بتاريخ البلاد وحضارتها من ناحية أخرى لا سيما إذا سافر إلى الخارج.

ومنذ البداية حاولت بريطانيا أن تُقصي أي اتجاه لفؤاد فيما يختص بإضفاء الأسلوب الإيطالي على تعليم فاروق، إذ تعلم كيف نما فؤاد وترعرع في إيطاليا، وبالتالي فهي تمثل له النموذج التعليمي الذي يود أن يراه منعكسا على ابنه. ومن هنا وضع التخطيط، وقد ارتبط بضرورة أن يخضع الأمير الصغير للتعليم الإنجليزي، ويكون في بريطانيا ذاتها، فيكتب المندوب السامي لورين Loraine لحكومته ويبين الظروف التي يعيشها فاروق بعد أن بلغ تسع سنوات، حيث ترعاه المربيتان البريطانيتان، ويتلقى دروسه على أيدي

---

(١) F.O. Op.Cit, 20883, J 1454 - 20 - 16, F. O. Minute, April 1 st 1937.، البلاغ، عدد ٤٤١٩ في ٢٠ يناير ١٩٣٧، ص ١، عن صحيفة التيمز.

(٢) F. O. Op. Cit., 18011, J 404 - 404 -16, Yencken - Simon, Cairo, Feb. 3, 1934, No. 110.

(٣) الأهرام، عدد ١٨٧٠٥، في ٢١، يناير ١٩٣٧، ص ١.

(٤) المصدر نفسه، عدد ١٨٤٥٤ في ٢٩ إبريل ١٩٣٦، ص ١.

(٥) طاهر أحمد الطناحي، المرجع المذكور، ص ص ١٣٥ - ١٣٧.

المدرسين الإنجليز والمصريين، ويقوم بألعابه الرياضية التى يمرنه عليها مدرب فرنسى. ثم ينتقل إلى أن المندوب السامى لويد LLoyd سبق وفاتح فؤادا فى ضرورة إلحاقه بمدرسة إنجليزية عامة، ولكن الأخير أجاب بأن ابنه ما زال صغيرا للغاية على السفر، وعاد لورين ليؤكد على تحقيق طلب سابقه متعلّلا بالصلة الوثيقة بين بريطانيا ومصر، فصرح له فؤاد بأنه فى نيَّته إلحاقه بكلية إيتون Eton عندما يحين الوقت المناسب(١).

وبعد أربع سنوات، وفى ١٩ فبراير ١٩٣٤، أبلغ لامبسون رئيس الوزراء فى أثناء حديث جرى بينهما أن ملك بريطانيا يرى أن يسافر إليها ولى عهد مصر ليكمل تعليمه هناك، فأبدى عبدالفتاح يحيى تحفظا بشأن ذلك، تعلق بميل فؤاد لتعليم ابنه اللغة التركية، وأن هذا لن يتوافر إذا ترك مصر. ولكن لامبسون أوضح أنه من السهل تدريسها له فى بريطانيا عن طريق مدرس خصوصى. كما عرض رئيس الوزراء تحفظا آخر، وهو أن يؤجل السفر حتى يبلغ الأمير ستة عشر عاما، وهذا ما يقتنع به فؤاد، ولكن المندوب السامى طلب أن يسافر فاروق فى أسرع وقت. ومما يذكر أنه التقى به فى حفل استعراض الطيران وتحدث معه بشأن هذا الأمر(٢) وتناقش مع فؤاد، وأسقطت مسألة التحاقه بمدرسة إنجليزية عامة، واستبدل لها اقتراح أن يبعث إلى أكاديمية وولوتش Woolwich الحربية، ولكن ظهرت مشكلة، وهى أنه لن يسمح له بدخولها قبل بلوغه سن الثامنة عشرة سنة. وهنا رأى لامبسون أنه من المرغوب فيه أن يتلقى فاروق بعض المعلومات عن العادات والطرق البريطانية، وأن عليه أن يذهب قريبا ويختلط بالبريطانيين، وذلك لأن عزلته وانقطاع صلته بمحيطانه بتأثير ضار، كما أشار إلى تدهور صحة فؤاد وأن الوقت قد حان للأمير الصغير ليتسع إدراكه بخروجه إلى الدنيا(٣). وكان ذلك يعنى الإصرار على سفر فاروق إلى بريطانيا.

واقتنع فؤاد بالمشروع، وطلب من لامبسون المزيد من التفصيلات التى انحصرت فيما يحتاج ابنه إليه من أدوات شخصية وملابس. وأظهر المندوب السامى للملك أن القرار الذى اتخذه بشأن سفر ابنه قد قوبل بالرضا التام فى لندن، وأبدى المزيد من الاستعداد لتقديم

---

(١) F. O. Op. Cit., 14652, J 2891 - 2891 -16, Loraine - Henderson, Ramleh, Aug. 16, 1930.

(٢) كمال عبدالرؤوف، الدبابات حول القصر، ص ١٧.

(٣) Lampson Miles W. (1st Baron Killearn) Diaries, Box I. Jan. 10, 1935. P. 5.

الخدمات فى هذا الموضوع فى حال طلبها، وتلقى الملك ذلك بارتياح(١). ومضى الإعداد لسفر فاروق، والبحث عن الرفقاء فى هذه الرحلة العلمية، وحبَّذ لامبسون أن يكون أحمد حسنين - الأمين الأول - مصاحبا للأمير، وأيَّده فؤاد(٢). ويبدو أن نازلى كان لها دخل أيضا فى ذلك الترشيح(٣). وعليه وضع الترتيب بأن يكون أحمد حسنين رائدا لفاروق ورئيسا للبعثة، ومهمته العناية بشئونه. واختير عزيز المصرى نائبا للرائد وكبيرا للمعلمين، بمعنى أن يراقب الدروس التى يتلقاها الأمير، وعمر فتحى الحارس الأمين، والدكتور عباس الكفراوى الطبيب الخاص، وصالح هاشم أستاذ اللغة العربية وعلوم الدين، كما ألحق بالبعثة سكرتير خاص. وفى ٦ أكتوبر ١٩٣٥ أبحر فاروق ومعيته على الطرادة الإنجليزية ديفونشير إلى بورسعيد حيث استقل الباخرة ستراشهيرد، ووصل لندن فى ١٨ أكتوبر، واستقبل استقبالا رسميا ثم انتقل إلى مقر إقامته فى قصر كنرى هاوس(٤).

وبدأ فاروق مرحلة جديدة فى حياته. ومما يذكر أن أكاديمية وولوتش لم تقبله طالبا أساسيا فيها، لكنها سمحت له بزيارتها كعون له فى دراساته(٥). وتم الاتفاق على أن يبقى الوضع على ما هو عليه حتى تمضى سنتان ثم ينتظم بالدراسة بها(٦). ووافق وزير الحربية البريطانى على أن يسمح بصفة خاصة لبعض أساتذة الأكاديمية بأن يعطوا الأمير دروسا خاصة كى يتمكن من اجتياز امتحانات الرياضيات والكيمياء والطبيعة، كما تولى رئيس مدربى الرياضة البدنية فى الأكاديمية تدريبه، وحضر أستاذان من جامعة لندن ليدرِّسا له اللغة الإنجليزية والتاريخ، أيضا تولى أستاذ فرنسى تعليمه الآداب الفرنسية. وانقسم برنامج دراسته إلى قسمين، قسم اجتماعى يتعلق بالثقافة العامة ودراسة الأوساط الاجتماعية ومعرفة أوضاعها وأساليبها، وقسم دراسى لدخول الأكاديمية، ويضم البرنامج رحلات إلى أوروبا فى الإجازات(٧).

---

(١) Ibid, May 2, 1935, p. 112.

(٢) Ibid, June 2, 1935, p. 168.

(٣) الأهرام، عدد ٢٤٥٢٠ فى ٧ يناير ١٩٥٤، ص ٨، شهادة على ماهر أمام محكمة الثورة.

(٤) المصدر نفسه، عدد ١٨٤٥٤ فى ٢٩ إبريل ١٩٣٦، ص ١.

(٥) ماكليف، المرجع المذكور، ص ٢٨.

(٦) F. O. Op. Cit., 20883, J 1454 - 20 - 16, F. O. Minute, April, 1 st, 1937.

(٧) الأهرام، عدد ١٨٤٥٤ فى ٢٩ أبريل ١٩٣٦، ص ١.

وانتهزت لندن الفرصة لكى تشعر الأمير بالاهتمام، فيدعوه الملك البريطانى لمأدبة خاصة فى قصره - تحضرها الملكة ودوق جلوسستر - ويشيد بهذا اللقاء فى برقية يرسلها إلى فؤاد ويثنى فيها على ولى العهد(١) . ومن المصادفات أن يكون الأخير هو النائب عن والده فى تشييع جنازة الملك جورج الخامس فى ٢٨ يناير ١٩٣٦ . وكانت المناسبة الرسمية الوحيدة التى ظهر فيها أثناء وجوده على أرض بريطانيا(٢). والتقى فاروق بإدوارد أمير ويلز وصارا صديقين، وكانا يذهبان معا لمشاهدة مباريات كرة القدم فى نهاية كل أسبوع(٣). وبذلك نلمس أن الخطة التى وضعتها السياسة البريطانية قد نُفِّذت، وتمكنت من أن تحتضن ولى العهد وتؤثر فيه وتجعله يذوب فى المجتمع الإنجليزى ليصبح لديه الانتماء لهذا الوطن، وبالتالى يصبح سهل الانقياد، سلسًا فى اتباع المشورة البريطانية.

وبدأ فاروق الممارسة العملية للرحلة العلمية. ومما لا شك فيه أنه كان يتمتع بقدر معقول من الذكاء، وقد شهد أعداؤه فيما بعد بذلك، وهو يعطى انطباعا بأن مظهره لا يتناسب مع سنه حتى لقد وصفته صحيفة التايمز بأنه يبدو أكبر من سنه بخمس سنوات(٤). وربما أرجع هذا إلى طبيعته من ناحية، ولتلك العناية الخاصة بالغذاء من ناحية أخرى. وعندما وطئت قدماه بريطانيا خالجه شعور طبيعى، فقد أحس بأن العصفور الذى أغلق عليه القفص طويلا قد انفتح بابه، وانطلق منه. ومن هنا حرص على ألا يعود إليه ثانيًا، وغمرته الرغبة فى ضرورة تعويض ما فاته والنزول إلى هذا المجتمع الجديد والاحتكاك بعناصره والاستفادة من تجاربه. وكان من الممكن أن يحقق ذاته فى إطار البرنامج التعليمى الذى أعد له، لكن واجهته عقبتان، العقبة الأولى السلوك الذى اتبعه واتسم باللامبالاة مما أبعده إلى حد كبير عن الهدف الأساسى للرحلة، والعقبة الثانية أنه لم يستمر إلا ستة أشهر أو ما يزيد قليلا واضطر للعودة إلى مصر.

ومنذ اللحظة الأولى وجد فاروق الترحاب من زملائه الإنجليز، فأحبوه إذ وجدوا فيه مميزات الشاب الشرقى من مرح ولطف وقوة وفطنة(٥). فألفوا صحبته، وانتظم معهم فى

---

(١) طاهر أحمد الطناحى، المرجع المذكور، ص ٩١.

(٢) البلاغ، عدد ٤٤١٩ فى ٢٠ يناير ١٩٣٧، ص ١، عن صحيفة التيمز.

(٣) Farouk's Memories, Op. Cit., Dec. 14, 1952.

(٤) الأهرام، عدد ١٨٧٠٥ فى ٢١ يناير ١٩٣٧.

(٥) Derosne, J. B, Farouk, La Déchéance D'un Roi, p. 99.

تلك التدريبات الرياضية بأنواعها، واشترك في بعض المباريات، وأحيانا أظهر فيها تفوقا(١). واهتم بالإسكواش وكان بطلها عبدالفتاح عمرو، فأعجب به، وسيكون لهذا الإعجاب أثره في التاريخ المصرى. وتحرر فاروق من القيود، ونزل إلى الشارع واستخدم الأوتوبيس والمترو والقطارات، واستعمل الدراجة، وانتقل بين المسارح ودور السينما، وارتاد محلات الكتب واشترى منها الكتب المستعملة، وكان يذهب إلى لندن مرتين في الأسبوع مع سائق لورى تعرَّف عليه(٢). وبذلك اختلط بالناس وعايشهم وحرص وسعى ليكون بينهم، وقد أثر هذا فيه عقب عودته.

لكن كان هناك الجانب السيئ لهذا المجتمع الغربى المفتوح، وهو ما يتصل بالمغامرات النسائية، حيث أغراه حديث زملائه الإنجليز عنها، فجذبوه إليهم وأخذوه معهم بعد أن اصطنعوا القصص ليتمكنوا من التغيب عن دروسهم والإفلات من الصول الإنجليزى المشرف عليهم. والسؤال الذى يطرح نفسه، ما موقف أفراد البعثة التى صاحبته؟ من الواضح أن الشخصين الرئيسيين كانا أحمد حسنين وعزيز المصرى، وكلاهما على طرفى نقيض فى كل شيء الأول له من الدهاء والمناورة والمهارة ما يعطيه مؤهلات التفوق على الثانى الرجل العسكرى الصلب وصاحب الأخلاق القويمة. وانقاد فاروق لأحمد حسنين وأعرض عن عزيز المصرى، وهذا أمر طبيعى لا يلام عليه الأمير الصغير بقدر ما تُلقى التبعة على رجل البلاط الذى خطط وبدقة ليستحوذ على قلب ولى العهد حتى يحقق أطماعه مستقبلا. وكان عزيز المصرى يدرك أبعاد تخطيط مُرافقه، ومع هذا تحكم في بداية الأمر، ومضى يباشر عمله، فعندما يجد فاروقًا منحنيًا يضربه على ركبتيه ويذكره بأنه سيكون القائد الأعلى للجيش(٣).

وأمام التسيُّب الذى وجده الأمير فسدت الخطة، فقد كان أحمد حسنين يصحبه إلى الأماكن الخاصة ليلاً، وقد قدم عبدالفتاح عمرو - وكان يعمل فى مكتب محام - خدماته فى

---

(١) الأهرام، عدد ١٨٤٧٨ فى ٢٣ مايو ١٩٣٦، ص ١. وجد التشجيع من أحمد حسنين حيث يتفق ذلك مع هواياته ومهاراته، The Times Book of Egypt. p. 37.

(٢) Farouk's Memories, Op. Cit, Dec. 7, 1952.

(٣) الأهرام، عدد ٢٤٥٢٠ فى ٧ يناير ١٩٥٤، ص ٨، شهادة على ماهر أمام محكمة الثورة.

هذا الشأن، مما جعل عزيز المصرى يسجل هذه الأحداث فى تقارير لفؤاد[١]. ولم يتمكن من وقف هذا التيار حيث احتال غريمه وضم ولى العهد نهائيا، ومضى يعمل من وراء ستار وبعيدًا عن أعين المراقبة، وسلك كل الطرق، وكللت جهوده بالنجاح. ويروى عزيز المصرى تلك الأساليب التى اتبعت لتمويهه وكان يكتشفها[٢]. وقد رأى مواجهة أحمد حسنين بهذه الأفعال حيث إنها لا ترتكب فى حق الأمير فقط وإنما فى حق مصر التى تنتظره ليجلس على عرشها، لكنه لم يجد أذنًا صاغية وإنما تلقى دفاعًا تمثل فى كلمات لا يقبلها إنسان ملتزم.

ولم يقتصر الصدام حول الأسلوب الأخلاقى وحده، ولكن شمل طريقة التفكير ذاتها. فقد حدث أن تشاجرا معًا حين قادهما الحديث إلى أحمد عرابى وسعد زغلول، وكان عزيز المصرى يريد أن يلقِّن فاروقا أنهما وطنيان، أما أحمد حسنين فلا يجذب نظره إلا إلى أن الأول أراد خلع توفيق، والثانى هو عدو أبيه[٣]. وعلى هذا فشلت خطة التربية والتعليم التى وضعها الرجل العسكرى مما اضطره إلى أن ينسحب من الميدان تاركا فاروقا لرائده ولحارسه، اللذين تعاونا على تشجيعه على الانجراف مع التيار الأوروبى، وبالتالى فلم يتمكن من استيعاب دروسه. وربما لو كانت الفترة قد امتدت به وفقا لما هو مقرر، لكان بريق تلك الحياة التى أغرته قد انطفأ، وأصبح يفرق بين الدراسة والتسلية، ولكن الظروف عاكسته وعاد إلى مصر.

وفى أثناء غياب ولى العهد مرض فؤاد وساءت صحته وتدهورت، وأيقن الجميع قرب نهايته، وأبلغ فاروق تليفونيا بحالة أبيه، فواصل هو الآخر اتصاله للاطمئنان عليه، وتابع النشرات الطبية. هذا فى الوقت الذى استقبل فيه فؤاد رئيس وزرائه وتحدث معه فى أمرين: الأمر الأول أنه استعلم عما إذا كانت العلاقات مرضية مع دار المندوب السامى،

---

(١) المصدر نفسه، عدد ٢٤٤٨٤ فى ٢ ديسمبر ١٩٥٣، ص ٥، استجواب عباس حليم أمام محكمة الثورة. من الطريف أن التقارير التى كان عزيز المصرى يكتبها اطلع عليها فاروق بواسطة رائده.

(٢) الجمهور المصرى، عدد ٨٥ فى ١٨ أغسطس ١٩٥٢، ٨. ذكر عزيز المصرى فى صحيفة الجمهورية عدد ٤١٩٧، فى ١٨ يونيو ١٩٦٥ ص ٧، أن فاروقا كان يحتسى الخمر ومعروف أنه لم يكن يشربها، ويذكر هو نفسه أنها حتى لو لم تكن محرمة فى الإسلام فإنه لن يتناولها.

Farouk's Memories, Op. Cit., Dec. 14, 1952.

(٣) أحمد بهاد الدين، المرجع المذكور، ص ٢٣.

والأمر الثانى أنه يريد عودة فاروق، وأرسل رسالة شخصية إلى لامبسون بشأن استدعاء ابنه. وأوضح على ماهر للمندوب السامى أن بقاء ولى العهد سيكون لأسابيع قليلة يعود بعدها، وقد صرح بذلك بعد أن عرض النقد السيئ الذى يوجه للحكومة البريطانية على أساس أنها تمانع فى عودة الأمير[1]. وألحَّت نازلى فى الاستعجال، وقرر رئيس الوزراء التنفيذ، وأعطيت التعليمات تليفونيا لرائد الأمير فى هذا الشأن. وأعرب فاروق عن رغبته فى السفر إلى مصر على وجه السرعة، وأعد للأمر عدته، وكتب لامبسون لحكومته للعمل على تسهيل تلك الرحلة[2].

وفى ٢٨ إبريل ١٩٣٦ لفظ فؤاد أنفاسه الأخيرة، وعقب الوفاة مباشرة اجتمع مجلس الوزراء، لمدة عشر ساعات متوالية، وصدرت ثلاثة بيانات: البيان الأول المناداة بفاروق ملكا على مصر، والبيان الثانى ممارسة مجلس الوزراء للسلطات الدستورية للملك لحين تشكيل مجلس وصاية، والبيان الثالث إعلان الحداد لمدة ثلاثة أشهر[3]. وتلقى فاروق نبأ موت أبيه بحزن وأسى وألم، وهناك بعض الآراء التى تبين أنه لم يكن يحبه وإنما يخافه ويخشاه[4]. ولكن من خلال دراسة شخصيته نرى أنه تأثر به إلى حد كبير وكان مثله الأعلى، وفى هذا ما يدل على حبه له. وتتابعت التعازى عليه سواء من ملك بريطانيا ومن هم دونه أم من زملائه، كما تلقى البرقيات من ملوك ورؤساء الدول وهو فى بريطانيا[5]. وتقرر أن يغادر لندن فى ٣٠ إبريل، وقبل المغادرة التقى بإدوارد الثامن وزوجته، وودعه دوق كنت موفدا من الملك وإيدن Eden وزير الخارجية[6]. وكانت الحكومة المصرية قد رفضت عرض الحكومة البريطانية فى أن يعود الملك على سفينة حربية، وعليه سافر على الباخرة ڤيسروى أوف إنديا The Viceroy of India، وقامت وزارة الحربية البريطانية بتخصيص مدمرتين لحراستها[7]. وبالطبع فإن مظاهر الحفاوة البريطانية كانت ملحوظة، حيث ستترك أثرها لدى الملك الجديد فى علاقاته مع بريطانيا.

---

(١) F. O. Op. Cit. 20105. J 3612 - 2 - 16, Lampson- F. O. Cairo, April 28, 1936.

(٢) Ibid, No 352, 356.

(٣) Ibid, J 3656 - 2 - 16, Lampson - F. O. Cairo, April 29, 1936. No 360.

(٤) ماكليف، المرجع المذكور، ص ٢٦، أنور السادات، أسرار الثورة المصرية، ص ٥٦.

(٥) الأهرام، عدد ١٨٤٥٤ فى ٢٩ إبريل ١٩٣٦، ص ٨، عدد ١٨٤٥٥ فى ٣٠ إبريل ١٩٣٦، ص ٣.

(٦) المصدر نفسه، عدد ١٨٤٥٦ فى أول مايو ١٩٣٦، ص ٨.

(٧) F. O. Op. Cit. 20106, J 3670 - 2 - 16, F. O. Minute. April 30. 1936.

وأناب فاروق الأمير محمد على ورئيس الوزراء فى تشييع جنازة والده، وفى الوقت نفسه أصدرت المحاكم أحكامها باسم الملك الجديد، كما دُعى له فى صلاة الجمعة بالمساجد، وتردد الدعاء فى الكاتدرائيات، وصدرت طوابع البريد التى تحمل صورته(١). واستغرقت رحلة العودة حوالى الأسبوع، وبالطبع راودت نفس فاروق الكثير من الخواطر، فقد كان يشعر فى أعماقه بأنه فشل فى طريقه التعليمى، وبالفعل فإنه صرَّح بأسفه فى هذا الشأن لرئيس وزرائه عند استقبال الأخير له بالإسكندرية(٢) وترسب ذلك فى نفسه، ولم يعمل على تفادى هذا النقص برغم الظروف التى هُيِّئت له، وإنما انعكس ذلك على طريقته فى محاولة إيهام الآخرين بأنه يعلم كل شىء. ومما عوضه تلك الظروف التى ارتبطت بتوليه العرش، إذ كان يغمره الاعتزاز بأنه أول حاكم لمصر يتبوأ العرش على أيد مصرية، فلم تصدر له تركيا فرمانًا، ولم تأت به بريطانيا مثلما فعلت مع أبيه وعمه.

وعقب مغادرة فاروق للشواطئ الفرنسية، وصلت رسالة تهنئة من رئاسة الوزراء؛ فرد عليها وشكر على ماهر ووزراءه، ومن يتتبع سطور برقيته يجد ارتباطه بأبيه ومبدئه الخاص باتباع أسلوبه نفسه(٣). وتوافدت عليه البرقيات من مصر تهنئه وتعلن الولاء له. ويذكر أحمد حسنين أنه رأى أن من واجبه أن يطلع فاروقًا على نوعية العلاقة بين أصحاب البرقيات والقصر خاصة فيما يتعلق بهُويتهم السياسية، لكن الملك رفض وبين أن صفحة جديدة قد بدأت وأن المصريين متساوون أمام الملك(٤). فكانت لفتة طيبة إذا حدثت بالفعل لأن رائد الملك اعتنق سياسة التغني بمناقب مولاه، هذا وقد أثبتت الوقائع العكس. وكان من المفروض أن ترسو الباخرة فى بورسعيد، ولكن مجاملة من بريطانيا رست فى الإسكندرية فى مساء ٥ مايو ١٩٣٦. وفى اليوم التالى وطئت قدما الملك الجديد أرض مصر، وتناقضت عواطفه، فبينما كان سعيدا بما ينتظره، ظهرت على وجهه مسحة فى الكآبة لفقدانه أباه، لكنها سرعان ما توارت أمام مستقبليه، وتصدَّرهم على ماهر، وصعد فاروق إلى قاعة العرش بقصر رأس التين، وتبوأ أريكة الملك، ثم رافقه رئيس الوزراء فى

---

(١) الأهرام، عدد ١٨٤٥٥ فى ٣٠ إبريل ١٩٣٦، ص ٨، عدد ١٨٤٥٧ فى ٢ مايو ١٩٣٦، ص ٨، عدد ١٨٤٧٠ فى ١٥ مايو ١٩٣٦.

(٢) المصدر نفسه، عدد ٢٤٥١٩ فى ٦ يناير ١٩٥٤، ص ٤، شهادة على ماهر أمام محكمة الثورة.

(٣) روز اليوسف، عدد ٤١٣ فى أول مايو ١٩٣٦.

(٤) Lugol, J, Egypt and World War 11, p. 70.

المركبة الملكية المكشوفة إلى محطة مصر حيث القطار الذى سينقل الملك إلى عاصمة ملكه[(١)].

ومثَّل استقبال الشعب لفاروق بالإسكندرية وعلى طول الطريق الزراعى للقاهرة وحتى القصر، صورة حية عبرت عن إحساس ينم عن صدق المشاعر ونقائها وإخلاصها، وينقلها لامبسون إلى لندن، فيسجِّل هتافات الترحيب، ويعبر بأنها فاقت مثيلاتها لسعد زغلول وكانت نابعة من القلوب، وأن فى هذا فألا حسنًا للمستقبل، ويعيد ويؤكِّد أن هذا الاستقبال تعدى كل تصور ودل على امتزاج الشعب بالعرش[(٢)]. وبرغم أن على ماهر قد أسهم فى إجراء الترتيبات التى أعدت للاستقبال بمساعدة شريف صبرى خال الملك ووكيل وزارة الخارجية[(٣)]، فإن ما ذكره لامبسون كان واقعًا لما فى أعماق المصريين، حيث رأوا فى فاروق الشباب والحيوية والأمل والمستقبل، واستبشروا باعتلائه كرسى العرش وتوسَّموا فيه خيرًا لبلدهم وبخاصة أنها بدأت تعيش مرحلة تجنى فيها ثمرة كفاحها. هذا بالإضافة إلى ذلك الإحساس الذى فرض نفسه على المشاعر، إحساس التخلص من شخصية فؤاد بما تحتويه من صفات الاستبداد والعنف والأوتقراطية، تلك التى ضاقت بها مصر، فإذا هى تسقط عنها.

وفور الوصول يصدر الأمر الملكى الأول يشكر فيه صاحب الجلالة شعبه على استقباله له، والأمر الملكى الثانى ليشكر جميع الهيئات المساهمة. ولم يكتف بذلك، فلا بد من حديث عن طريق الإذاعة يوجهه إلى أمته، استشف منه أنه يستدر عطف المصريين عندما تحدث عن حرمانه من رؤية والده فى مرحلته الأخيرة، وبذل الوعود لإسعادهم، وضغط على مسألة حبهم له وتعلقهم به، وربط بين مجد الملك ومجد الشعب[(٤)]. أيضا أصبح من الضرورى أن يلتقى بأفراد شعبه فى صلاة الجمعة بالمسجد الحسينى[(٥)]. ولم يكن أمامه إلا أن يتبع السياسة التى رسمت له وهو لا يملك أن يتحكم فى دفته، فالظروف ضغطت

---

(١) الأهرام، عدد ١٨٤٦٢ فى ٧ مايو ١٩٣٦، ص ١، طاهر أحمد الطناحى، المرجع المذكور، ص ١٦٦.

(٢) F.O. Op. Cit, 20107, J 4278 - 2 - 16, Lampos - F. O, Cairo, May 12, 1936, No 419.

(٣) الأهرام، عدد ١٨٤٥٥ فى ٣٠ أبريل ١٩٣٦، ص ٨.

(٤) طاهر أحمد الطناحى، المرجع المذكور، ص ١٦٥.

(٥) روز اليوسف، عدد ٤١٩ فى ٧ مايو ١٩٣٦، ص ١، عدد ٤٢٠ فى ٨ مايو ١٩٣٦، ص ١.

عليه وهو فى هذه السن الصغيرة، فتجاذبته التيارات، وتصارعت بشأنه الشخصيات بهدف استحواذه وتوجيهه وفقًا للمصالح الخاصة.

أما عن اختيار مجلس الوصاية، فمنذ أن أحس فؤاد بوطأة مرضه عام ١٩٣٤، أثيرت مسألة مجلس الوصاية الذى سيتولى سلطة الملك - الجديد - الدستورية لحين بلوغه سن الرشد، وكان قد أعد للأمر عدته واختار الأسماء فى ١٣ إبريل ١٩٢٢، وسجَّلها فى وثيقتين، حُفظت واحدة فى رئاسة مجلس الوزراء، والأخرى فى الديوان الملكى، ولم تعرف الأسماء، وإنما تردَّدت أسماء عدلى يكن وتوفيق نسيم ومحمود فخرى بين العالمين ببواطن الأمور. وأثناء مرض فؤاد الأخير وصدور النشرات الطبية التى صورت الحالة الخطيرة للملك، بدأ تحرك توفيق نسيم، فذهب إلى دار المندوب السامى، والتقى مع لامبسون، ثم توجه إلى على ماهر، ولكن من المعروف أن هناك جفاء شديداً بينه وبين رئيس الوزراء، الذى صرح بدوره للأهرام بأن مسألة الوصاية هى من اختصاص الحكومة وحدها[١].

وأيدت السياسة البريطانية تعيين توفيق نسيم، ففى ٢٧ إبريل ١٩٣٦ يكتب لامبسون إلى حكومته يؤكد هذا الاتجاه، ويبين أن الطريق السليم أن يضطلع رئيس الوزراء بالعمل لحين بدء الدورة البرلمانية حيث يفض المظروف الخاص بمجلس الوصاية. وهنا يركز المندوب السامى على ما تتطلبه المصلحة البريطانية، وأنه تحدث مع على ماهر ونصحه باتباع الأسلوب الدستورى، هذا فى الوقت الذى يشير فيه إلى موقف الوفد وانعدام ثقته فى رئيس الوزراء وسعيه لإثارة القلاقل تجاهه فى حالة وفاة فؤاد وتهديده بذلك. ثم يعرض وجهة نظره بتجنب الدخول فى هذا المناخ طالما اتبع رئيس الوزراء الخط السليم، وإذا تصرف عكسيا سيكون الأمر فى مصلحة الوفد الذى سيستغل الموقف. وينهى كلماته ليؤكد أنه سيتصرف وفقا للصالح البريطانى فى تعامله مع الوضع الجديد[٢]. وكان المندوب السامى حريصا على إبعاد المناوئين للسياسة البريطانية أمثال عمر طوسون ومحمد طاهر، واقترح أن يدخل الشيخ المراغى المجلس، ولكن رئيس الوزراء اعترض[٣]. هذا

---

(١) الأهرام، عدد ١٨٤٥٢ فى ٢٧ إبريل ١٩٣٦، ص ٩ عدد ١٨٤٥٣ فى ٢٨ إبريل ١٩٣٦، ص ٩.

(٢) F.O. Op. Cit, 20105, J 3560 - 2 - 16, Lampson - F. O, Cairo, April 27, 1936, No 346.

(٣) حسن يوسف، القصر ودوره فى السياسة المصرية ١٩٢٢ - ١٩٥٢، ص ٨٤.

بالإضافة إلى موقفه من توفيق نسيم، لذا كان على دار المندوب السامى أن تعيد رؤيتها من جديد.

وفى الوقت نفسه طلب على ماهر من عبدالحميد بدوى رئيس لجنة قضايا الحكومة أن يبحث مسألة الوصاية من جميع وجوهها، فرأى أن يشرك زملاءه لوضع الفتوى، واجتمعت اللجنة فى ٢٩ إبريل، واستعرضت نظام الوراثة فى أسرة محمد على والأمر الملكى فى ١٢ إبريل ١٩٢٢ وينص على أن الملك يبلغ سن الرشد إذا اكتمل له من العمر ثمانى عشرة سنة هلالية، معنى هذا أن فاروقا سيمكث تحت الوصاية سنة هلالية وثلاثة أشهر وأسبوعين، واستعرض المستشارون آراء الفقهاء الدستوريين ودستور ١٩٢٣ ومراسيم ١٩٣٤، ١٩٣٥، ورأت اللجنة أن الأحكام تقضى بأنه عند وفاة الملك تنتقل السلطتان التشريعية والتنفيذية إلى مجلس الوزراء يباشرها تحت مسئوليته حتى يجتمع المجلسان. وفى هذه الحالة يفترض إما أن يكون الملك الجديد رشيداً، فلا يباشر شئون الملك إلا بعد أن يحلف اليمين أمامها، وإما أن يكون قاصرا وحينئذ يفض المظروف الخاص بالأوصياء أمام البرلمان، فإذا أقرهم أقسموا اليمين. وظهرت صعوبة المدة المشترطة لاجتماع المجلسين وهى عشرة أيام، وأن هذا الشرط مستحيل لأن المنتظر أن المجلسين لا يجتمعان قبل مضى شهر، فعاد المستشارون وحاولوا إيجاد مخرج لذلك، فبيَّنوا أن هذا الشرط ممكن تجاوزه[١].

ونقل لامبسون لحكومته رأى لجنة قضايا الحكومة، واستشف من كلماته تأييده له، كما طلب من المستشار القضائى البريطانى إبداء وجهة نظره حول الموضوع، فجاء تقريره يتفق مع خطة على ماهر وهى العمل على تشكيل البرلمان الجديد فى أقصر مدة ممكنة[٢]. واجتمع مجلس الوزراء فى ٢ مايو، وتناول بحث الموضوع، ولكنه آثر أن ينتظر حتى يتم اجتماع رئيس الوزراء بأعضاء الجبهة الوطنية. ومضى لامبسون فى مساعيه فاستقبل فى ٣ مايو النحاس ومحمد محمود وإسماعيل صدقى كلا على حدة، وتحدث معهم فى مسألة الوصاية، وأبدى رغبته فى أن يكون الأوصياء ممن تعزز شخصياتهم روابط الصداقة بين مصر وبريطانيا ويعملون على توطيدها وتدعيمها[٣].

---

(١) الأهرام، عدد ١٨٤٥٥ فى ٣٠ إبريل ١٩٣٦، ص ٩.

(٢) F.O. Op. Cit, 20107, J 4126 - 2 - 16, Lampson - F. O, Cairo, May 1 st 1936, No 450.

(٣) الأهرام، عدد ١٨٤٥٤ فى ٢٩ إبريل ١٩٣٦، ص ٩.

واتفق زعماء الجبهة الوطنية مع رئيس الوزراء على الأوصياء، على أن تبلغ أسماؤهم إلى البرلمان فور اجتماع مجلسيه عقب الانتخابات خلال عشرة الأيام التالية لوفاة الملك، وقصر على ماهر مواعيد الانتخابات لمجلس الشيوخ والانتخابات التكميلية لمجلس النواب. وقرر مجلس الوزراء أن يجتمع البرلمان فى ٨ مايو ليؤدى الأعضاء اليمين ثم يجتمع المجلسان ليفتح أمامهما مظروف الوصاية، ثم ترفع الجلسة وتعاد ليعرض عليهما ما اتفق عليه الزعماء، ويؤدى الأوصياء اليمين وتستقيل الوزارة(١).

وأجريت الانتخابات، واجتمع المجلسان لفض مظروفى الأوصياء ـ وجدت نسخة مختومة وأخرى غير مختومة ـ وشملت الأسماء عدلى يكن وتوفيق نسيم ومحمود فخرى، ولم يقرها البرلمان، وأعلن النحاس أن زعماء الأحزاب قد اتفقوا على أن يكون الأوصياء الأمير محمد على وعزيز عزت وشريف صبرى، وأقرها البرلمان، وأدوا اليمين الدستورية(٢).

والسؤال، لماذا عين أوصياء غير الذين أوصى بهم فؤاد؟ حقيقة فإن عدلى يكن انتقل إلى جوار ربه، لكن هناك اثنين آخرين، والواقع أن ما ذكره لامبسون لحكومته بأن الوفد يرتب الأمور ويحيك الدسائس ضد على ماهر، وأن المؤشرات تشير إلى اتباعه الطرق التى تؤدى برئيس الوزراء إلى الاستقالة(٣)، هو الصحيح، فقد كان الوفد متأكداً من خطواته ومقدرته على أن يكون الموقف لصالحه، وساعدته نتيجة الانتخابات، ومن هنا رأى أنه مُقدم على فترة جديدة يمارس فيها سلطاته دون تلك المناوأة التى لازمته طوال عهد فؤاد. إذن فلماذا لا يتخلص من الذين حازوا على ثقة هذا الملك واختارهم أوصياء على ابنه القاصر؟! ومن ثم ضغط متعللاً بموت أحد الأوصياء وبقدم الوصية. هذا فى الوقت الذى شعر فيه بأن ما أقدم عليه هو فى حد ذاته انتصار على غريمه فؤاد. أيضا فالإجراء يُعَد بمثابة تحذير للملك الجديد بأن الدستور هو الذى ينتصر فى النهاية. وأخيرا فيما يسبغه على أعضاء مجلس الوصاية الجدد على أساس أنهم من

---

(١) المصدر نفسه، عدد ١٨٤٥٩ فى ٤ مايو ١٩٣٦، ص ٨، محمد حسين هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية، جـ١، ص ٣٣٤.

(٢) F.O. Op. Cit, 20106, J 4105 - 2 - 16, Lampson - F. O, Cairo, May 11, 1936, No 405.

(٣) F.O. Op. Cit, 20105, J 3560 - 2 - 16, Lampson - F. O, Cairo, April 27, 1936, No 346.

اختياره[1]، وبالتالى يمكنه إملاء شروطه عليهم. ويجب عدم إغفال تحركات لامبسون فى هذا الصدد وتدخله، حقيقة أنه لم يتمكن من فرض رأيه كلية، لكنه أثبت وجوده وعمل وفقا للخطة المرسومة وهى مصلحة دولته.

وعن هؤلاء الأعضاء الجدد، فالأمير محمد على مؤيد من بريطانيا، وفى أثناء اجتماع رؤساء الأحزاب بالمندوب السامى حاز على تأييد الجميع، هذا بالإضافة إلى سعيه للحصول على مقعد فى ذلك المجلس الذى ربما يكون مقدمة لكرسى العرش. وجاء اختيار عزيز عزت حيث لم يعترض عليه أحد، أما شريف صبرى، فهو خال الملك وصاحب موقف معتدل، ومع أن لامبسون يذكر للندن أنه كان هناك بعض التردد حيث خشى أن يكون دائما فى صف الملك[2]، لكن انتهى الموقف لصالحه، بناء على رجاء نازلى للنحاس لحماية ابنها من مؤامرات الأمير الوصى[3]. وعلى هذا يتضح أن عملية اختيار الأوصياء لعبت بها جميع الأيدى، وبالرغم من أن كل جهة كانت تبذل مساعيها لتحقيق مآربها، والتى اختلفت بطبيعة الحال، إلا أنها تجمعت فى النهاية فى مصب واحد.

وكان على ماهر حريصا - قبل أن يترك مقعده الرسمى - على أن يهيئ الظروف التى تعجِّل باكتمال شخصية فاروق، ووضع أمامه مسألة بلوغ سن الرشد فيما يختص بالتصرفات المدنية، وقدم إلى مجلس الوزراء مذكرة خاصة بتوضيح هذه السن، وقد بُنيت على الرأى الذى أبداه رئيس لجنة قضايا الحكومة، ووافق على بيان الرأى الشرعى شيخ الأزهر ومفتى الديار المصرية ورئيس المحكمة الشرعية العليا، الذين قالوا إنه إذا بلغ الشخص الخامسة عشرة من عمره أصبح أهلا للتصرف فى ماله، ولأن يكون ناظر وقف ووصيًّا على غيره. وبالطبع أيد مجلس الوزراء المذكرة، وعليه صدر مرسوم بقانون رقم ٤١ لسنة ١٩٣٦ بإعلان سن رشد فاروق فى هذا الشأن[4]. وعقب ذلك رفعت الخاصة الملكية طلبا لمحكمة مصر الشرعية بأن تقرر وتمكن فاروقا ناظرا على أوقاف الخديوى

---

(١) يونان لبيب رزق، تاريخ الوزارات المصرية، ص ٣٨٤.

(٢) F.O. Op. Cit, 20106, J 4106 - 2 - 16, Lampson - F. O, Cairo, May 11, 1936, No 405.

(٣) Ibid, 24623, J 322 - 92 - 1, Lampson - F. O. Cairo, jan. 9, 1940.

(٤) الأهرام، عدد ١٨٤٥٩ فى ٤ مايو ١٩٣٦، ص ٨، عدد ١٨٤٦١ فى ٦ مايو ١٩٣٦، ص ١١.

إسماعيل، وعقدت الجلسة وقرَّرت ومكَّنت، واستتبع ذلك طلبات مماثلة لباقى المحاكم(١). وتولى مراد محسن الممتلكات الملكية وأصبح المسئول عن الأوقاف الملكية، وأقصيت رقابة مجلس الوصاية كلية فى هذا الخصوص، ونجحت سياسة على ماهر فى جعل القصر الحصن المنيع للملكية(٢).

ويُبلغ لامبسون حكومته مرسوم القانون، ويتوقع أن تثار معارضات من الأمراء فى هذا الصدد، وبخاصة الأمير محمد على الذى لقيه وتناول الموضوع، وبيَّن المندوب السامى أن الهدف الأساسى منع الأوصياء وعلى رأسهم الأمير من التدخل فى الأملاك الخاصة بالملك وأمه وأخواته وما فى ذلك من خطورة، بالإضافة إلى تقلد فاروق النظارة على الأوقاف. ويعود لامبسون ويوضح أنه ليس من السهل إيقاف مرسوم القانون لأنه اعتمد على الشريعة من ناحية، وأقرته السلطات الشرعية العليا من ناحية أخرى(٣). ومما لا شك فيه أن هذا العمل مثَّل خطوة اكتسبها على ماهر لتقربه إلى مساعيه، وعُدّ خلفية قوية تعطى فاروقا الدفعة لتوليه السلطة، كما أنه يسهم فى أن يكون حائلاً ضد أى محاولة تعوق هذا الاتجاه.

وتقبل الأمير محمد على الأمر، حيث لم تلق ثرثرته لدى المندوب السامى أذنًا صاغية، فطرق بابا آخر، علَّه يوصله إلى تحقيق ما يصبو إليه، فاقترح رفع سن الرشد السياسى إلى خمس وعشرين سنة، وبالتالى يصبح عمر الوصاية سبع سنوات، يتمكن من خلالها من ممارسة السلطة التى يحلم بها، وأرجع السبب إلى أهمية أن يعود الملك إلى بريطانيا ليستكمل تعليمه(٤). كما رأى السياسيون من مختلف الأحزاب أن توليه لسلطاته الدستورية يجب أن يحدد بإحدى وعشرين سنة وهو سن الرشد الذى حدده قانون المجلس الحسبى لعام ١٩٢٥، وأن الأوفق له العودة إلى بريطانيا لتلقى برنامجه التعليمى الذى سبق وبدأه. وينقل لامبسون هذا الخط لإيدن، ويبين الخطورة عندما يمتلك الوفد السلطة فى يده لمدة أربع سنوات، إذ يتمكن خلالها من توجيه دفة الوطنية المصرية للعمل ضد

---

(١) المصدر نفسه، عدد ١٨٤٧٠ فى ١٥ مايو ١٩٣٦، ص ١.

(٢) F.O. Op. Cit, 20108, Lampson - F. O, Cairo, May 12, 1936, No 534.

(٣) Ibid, 20107, J 4472 - 2 - 16, Lampson - Eden, Cairo, May 8, 1936, No 522.

(٤) آخر ساعة المصوَّرة، عدد ٢٠٥ فى ٥ يونيو ١٩٣٨، ص ٤، محمد التابعى، مصر ما قبل الثورة، من أسرار السياسة والسياسيين، ص ٢٧.

الأسرة المالكة، ثم يشير إلى أن سن الرشد السياسى ثمانى عشرة سنة ولا يمكن تغييره إلا بتعديل المادة ١٥٦ من الدستور[١]. وجاء تعليق الخارجية البريطانية ليوضح الرغبة فى العمل على تقوية الملكية لما يتفق مع المصلحة، وأن هذا هو الطريق لكبح جماح الوفد[٢].

وعليه يستدرك أن السياسة البريطانية لم تكن تؤيد رفع السن خوفا من تحكم الوفد، فى الوقت الذى رأى فيه الحزب الحاكم بعد أن وازن أموره أن من المصلحة إبقاء الوضع على ما هو عليه، وربما اعتقد أنه من السهل ترويض الملك الصغير عن مجلس الوصاية الذى يتحكم فيه الأمير الأوتقراطى، ورفضت الوزارة إجراء أى تغيير[٣]، وأوصد الباب أمام ذلك المسعى. هذا بالإضافة إلى أن مشاعر الشعب كانت تواقة لحكم الملك الجديد إذ تفاءلت بالخير على يديه. أما عن مسألة ولاية العهد فقد أثيرت عقب وفاة فؤاد، هل ستكون للأمير محمد على أو للأمير محمد عبدالمنعم، وحسمت المسألة وفقا للقانون الصادر فى ٢ يناير ١٩٣٢ حيث تبيَّن أن الأمير الأول أقرب لفاروق، وفى نفس الوقت أفتى شيخ الأزهر بنقل الولاية إليه، ومن ثم أعلنت ولاية العهد[٤]. وبذلك صفيت المسائل ذات الطابع التشريعى.

ولم يمض أسبوع على عودة فاروق إلى مصر، إلا واستعجل على ماهر لامبسون لأن يتناقش مع شريف صبرى بشأن تعليم الملك داخل مصر، إذ كان يعارض بشدة عودته لإنجلترا، وبالفعل فقد التقى لامبسون به وتباحثا فى الأمر، وعبَّر الوصى عن رأيه بأن عودة الملك لإتمام تعليمه سيكون لها الأثر السيئ لدى الشعب الذى تعلق بمليكه، وأوضح أن كلاً من نازلى وفاروق قد اشتركا فى الإدلاء برأيهما، والثلاثة يرون الوضع السليم أن يعهد إلى مدرس إنجليزى - له من المؤهلات المناسبة - التدريس للملك. واقترح شريف صبرى فحص الموضوع مع زميليه. ثم طلب المساعدة من لامبسون، ولما وافقاه فى الرأى، رأى المندوب السامى أن تعلم الحكومة بتلك الإجراءات حتى لا تشكل عقبة أمام المسألة[٥].

---

(١) F.O. 371. Op. Cit.

(٢) Ibid. F. O. Minute.

(٣) آخر ساعة المصوَّرة، عدد ٢٠٩ فى ٣ يوليو ١٩٣٨، ص ٣.

(٤) F.O. Op. Cit, J 4278 - 2 - 16, Lampson - F. O, Cairo, May 12, 1936, No 419.

(٥) Ibid, J 4410 - 2 - 16, Lampson - F. O, Cairo, May 15, 1936, No 434.

وعبَّر لامبسون عن سعادته لتقديم تلك المساعدة وكتب إلى لندن وطلب منها البحث عن الشخص الذى توصى به مدرسة حكومية، أو أن يُرجع إلى جامعة إيتون ـ لما لها من مكانة لدى المصريين ـ لتقوم بالترشيح، وبيَّن أن هذا المدرس يجب أن يكون ملمًّا ولديه القدرة فى التعليم والرياضة، وليقوم بالتدريبات والمراقبة، وليجعل من فاروق شخصا قادرا على تحمل المسئولية. ويعود ويؤكد على الدور الحيوى لهذا الشخص لتشكيل وتطبيع الملك، وهذا ما تسعى له السياسة البريطانية، ثم يستعلم عن التفصيلات الخاصة بالعقد والمرتب(١).

وفى ٢٠ مايو جرت مقابلة خاطفة بين فاروق ولامبسون(٢)، جلس بعدها أحمد حسنين مع الأخير، وبدأ الحوار بينهما والذى يعطى الصورة كاملة عن تصور رائد الملك، فتكلم عن أن الأمير الوصى والنحاس يرغبان فى عودة فاروق لبريطانيا، وأن قلبهما يزداد غيرة تجاه الملك ا لذى بُلِّغ أن مسألة سفره لهذا الغرض فكرة إنجليزية تهدف إلى إخراجه من مصر حتى تتمكن بريطانيا من عمل ترتيبات مع الوفد خلال غيابه تعوق بها مصالحه فى المستقبل، وعلى هذا الأساس فإن الأمر يزداد تعقيدا. وهنا انبرى لامبسون بالرد وإبداء وجهة نظره بأنه من الأفضل ابتعاد فاروق عن الدسائس التى تحاك حوله وتركز عليه، وأن هذه الأفكار طفولية، وعليه بالواقعية وألا يصغى إلى هذه التفاهات، وأنه فى حالة عودته لإنجلترا، يجب أن تكون برغبته، وأن يفهم الشعب أنه ليس وراءها خطة إنجليزية للسيطرة عليه واستغلاله، وفى حالة عدم السفر فالبديل تعيين مدرس إنجليزى، وأن كل ما يعنى بريطانيا أن ينشأ الملك الشاب على تربية صحيحة. وتقبل أحمد حسنين تلك الإجابة بارتياح، وأيد بحماس إحضار المدرس الخصوصى، وعاد وأظهر ما تقدم عليه حكومة الوفد ضد الأسرة المالكة، وتعرض لطموحات الأمير محمد على، مما جعل المندوب السامى يعبر عن موقف حكومته بأنها لن تسمح للوفد أو لغيره باللعب بالنظام القائم فى مصر، وفى نهاية اللقاء أظهر استعداده للتعاون لإقصاء أى صعوبات قائمة(٣).

وأراد لامبسون أن يجس نبض الأمير محمد على ويعرف آراءه، حتى تكتمل الصورة

---

(١) Ibid.

(٢) كانت أول مقابلة بينهما فى ٩ مايو ١٩٣٦ حيث قدم لامبسون عزاءه فيها.

(٣) F.O. Op. Cit, 20108, J 4590 - 2 - 16, Lampson - F. O, Cairo, May 20, 1936, No 450

لديه، فالتقاه في اليوم نفسه، ودار بينهما حديث طويل، فأعلمه الأمير بمقابلته للملكة وشرحه لها جهوده التي يبذلها لمصلحة ابنها، وأنه ليس له أي طموح شخصي، وأرجع سبب المعارضات في سفر الملك إلى الخوف من تعريضه لسوء الخلق في هذه السن الصغيرة. ويذكر لامبسون أنه نقل إليه فكرة تعيين إنجليزي مناسب ليقوم بالمهمة العلمية المطلوبة، فوافق ورأى ضرورة موافقة الملكة، وتكلم بثقة عن هذه الموافقة على أساس أنها لا تريد أن يبعد عنها ابنها مرة أخرى[1].

وبذلك يتبيَّن أنه بالرغم من أن علي ماهر خارج السلطة، لكنه يمضي على الدرب نفسه، وأن الأوصياء خاضعون للمشيئة البريطانية التي تحرص على إصباغ فاروق في فترة تكوينه بالصبغة الإنجليزية، وأن أحمد حسنين بدأ دوره مبكرا بمحاولة استقطاب المندوب السامي تجاه مليكه. وسافر لامبسون إلى لندن لأمر يتعلق بالمفاوضات، وقابل رئيس جامعة إيتون، وشرح له الفكرة البريطانية فيما يختص بتعليم فاروق، حيث عَدَّها رادعة له من انطلاقه المفتوح، فأوصى رئيس الجامعة بإدوارد فورد Ford حيث رآه الرجل المناسب، ولم يكن قد تعدى الخامسة والعشرين، وقابل لامبسون في أواخر يونيو، وبطبيعة الحال تلقى التعليمات الأساسية، وجاء إلى القاهرة ليبدأ مهمته[2].

وصل فورد إلى مصر في بداية أغسطس، لكنه لم يجد الاهتمام به، ولم يُسَلَّم عمله، فكتب إلى أحمد حسنين في ٢٤ سبتمبر موضحا أنه عندما قابله لامبسون في لندن شرح له أن مجلس الوصاية ورائد الملك يرغبان في شخص يصاحب الملك ويكون صديقا له ويدرِّس له اللغة الإنجليزية والتاريخ والجغرافيا والأدب والمعلومات العامة. وتابع كلماته: «كنت أتخيل أنني عقب وصولي سأكون ملازما للملك معظم أيامي في لعب التنس أو السباحة أو البريدج أو القراءة، وكنت آمل أن أحيطه ببعض العناصر من الرفقاء وتقام بينهم المنافسة». وينهي كتابه بالاستعجال لبدء العمل[3]. وسمح لفورد بذلك، ووضع برنامجه، لكنه منذ البداية لم يجد التجاوب من فاروق، فلم تكن طبيعته تتفق مع القيود، بالإضافة إلى انبهاره بالملك، ورؤيته لتلك الحياة الجديدة، ويقينه بحب الشعب له،

---

(١) Ibid, 20109, J 4812 - 2 - 16, Lampson - F. O, Cairo, May 20, 1936.

(٢) ماكليف، المرجع المذكور، ص ٣٠.

(٣) F.O. Op. Cit, 20120, J 8010 - 2 - 16, Kelly - Boswall, Cairo, Oct 1st, 1936.

وطغيان هواياته المتعددة. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن المحيطين به وأخصهم أحمد حسنين لم يشجعوه على متابعة دروسه، وربما أيقن - وله من الذكاء المعهود - أن فورد هو عين بريطانيا على فاروق. وأخيراً فقد خشى من أنه فى حالة التقارب بين الأستاذ وتلميذه يصبح للأول التأثير على الثانى، وبالتالى يستأثر به وتنهار مخططات رائد الملك، لذا فإنه بمجرد أن انتابه إحساس بالغيرة تجاه المدرس الإنجليزى، أعد العدة ليفشل الترتيب المعد.

وحاول لامبسون مع الملك أكثر من مرة أن يجعله ملتزما مع مُدرِّسه، وأبان له أن تصرفاته فى هذا الشأن تعطى انطباعا سيئًا وتعرضه للنقد والدسائس. وتقبل فاروق النصيحة، ووعد بالاهتمام بدروسه وباستصحاب فورد فى رحلاته، ولكن لم تأت النصيحة بالنتيجة المرجوة، فيكتب القائم بالأعمال البريطانى كلى Kelly لأحد المسئولين البريطانيين ليصف ما أصاب فورد من ضيق الصبر فى تعليم فاروق، ويشرح الصعوبات التى يقيمها أحمد حسنين. فيذكر على سبيل المثال ما علمه منه أنه فى حالة مصاحبة الملكة للملك فى رحلته إلى أسوان، فلن يتوافر مكان لفورد فيها(١). وعندما تقرر أن يقوم فاروق بجولة فى أوروبا، رأى الأمير الوصى أن يرافقه فورد - وهو ما يسعى إليه لامبسون - فانضم إلى المعية الملكية، وأبدى رغبته للامبسون بأن يجدد له عقده مع تغيير فى بعض الشروط، ولكن الأخير كان يشك فى الرغبة المصرية لإبقائه. وبالفعل، فأثناء وجود الملك فى باريس، أرسل السفير البريطانى فيها إلى الخارجية صورة البرقية التى بعث بها أحمد حسنين لفورد لينهى مهمته، ويعبر فيها عن شكر فاروق لخدماته(٢). وهدأت نفس رائد الملك وتحقق رجاؤه، وانهار الشق الأول من الخطة الإنجليزية. وتأسَّفت الخارجية البريطانية على فشل فورد بعد عقدها عليه الآمال، وتبيَّن أنه لم يكن له التأثير فى الملك حيث عومل كباقى مدرسيه(٣).

أما الشق الثانى، فقد رئى ضرورة اتساع معرفة ومعلومات الملك عن طريق سياحة

---

(١) Ibid, J 8212 - 2 - 16, Kelly - Campbell, Ramleh, Oct. 16, 1936.

(٢) F.O. Op. Cit, 20884, J 2891 - 20 - 16, - F. O, June 22, 1937, J 2957 - 20 - 16.
Lampson - F. O, Cairo, June 2, 1937, No 386, J 3051 - 20 - 16 - Wright - Egy. Dep. Paris, July 4, 1937.

(٣) F.O. Op. Cit, 20883, J 1454 - 20 - 16, F. O, Minute, April 1 st, 1937.

خارجية تعطيه الخبرة والتجربة وتحمل معها نوعا من الثقافة هو فى حاجة إليه، بالإضافة إلى أن وجوده فى إنجلترا فترة سوف يُدعِّم الأسس التى وضعتها السياسة البريطانية. ويلتقى القائم بالأعمال البريطانى بفاروق، ويركِّز على أنه كلما طالت مدة بقاء الملك فى إنجلترا، كان لها النتائج الطيبة، وأن الترحيب به وكرم ضيافته سيكونان موضع عناية، وعلق فاروق بأنه فهم المقصود جيداً[١].

وفى ٢٧ فبراير ١٩٣٧، كانت الباخرة البريطانية ـ التى أقلته فى عودته من بريطانيا ـ تنتظره فى بورسعيد، فغادر القاهرة مع أمه وأخواته وحاشية تتكون من ثلاثين شخصا[٢]. وتمت مراسيم الوداع وحضرها لامبسون، ويذكر فى يومياته أنه كان الممثل الأجنبى الوحيد الموجود، وأنها المرة الأولى التى يرى فيها الملكة نازلى[٣]. وقد حرص على إقامة علاقة ود معها، وسبق وأرسل لها مع أخيها مبيِّنا إمكانية الاعتماد على بريطانيا[٤]. ويتضح من خلال الخطابات التى كان فورد يرسلها إلى لامبسون أنه يرصد كل حركة لفاروق ويسجلها ويعلِّق عليها، فيبلغه أن سلوكه مرض فى أثناء وجوده على الباخرة، لكنه كثير التنقل، ويفضل التجول بمفرده على سطحها بالدرجتين الثانية والثالثة خصوصا فى المساء عندما تبدأ حفلات الرقص[٥].

وفى سويسرا بدأت أولى جولات الملك، وتفرعت إلى نوعين: النوع الأول اختص بالزيارات الخاصة بالمصانع والمعامل والمؤسسات والمتاحف وحضور المباريات الرياضية والحفلات التكريمية، والنوع الثانى شمل الاستمتاع، والتزحلق على الجليد، والتردد على المقاهى ودور السينما بسيارته. وقد تعرف على بعض الفتيات من الفندق الذى يقيم فيه. ويذكر فورد أنه اشترى أنواعا من ماكينات الرهان بلغ ثمنها ٥٠٠ فرنك سويسرى، وأن

---

(١) Ibid, 20120, J 7861 - 2 16, Kelly - F. O. Cairo. Oct. 1 st, 1936, No 917.

(٢) Ibid. 20883. J 1310 - 20 - 16, Lampson - Eden. Cairo. March 23. 1937. صاحب الملك رائده، وعمر فتحى ياوره، وعباس الكفراوى طبيبه، والأمين الثالث، وحسين حسنى سكرتيره الخاص، وفورد، واثنان من ضباط الحرس الملكى منهما أحمد كامل، وصاحبت الملكة زينب ذو الفقار وابنتها صافيناز وحسين صبرى وزوجته.

(٣) Lampson. Op. Cit. Feb. 27, 1937. p. 43.

(٤) كمال عبدالرؤوف، المرجع المذكور، ص ٢٨.

(٥) F. O.. Op. Cit. 20884, J 3009 - 16, Ford - Ambassador, June 20, 1937.

الحظ كان يلازمه[1]. وتدريجيا بدأت اهتماماته تتجه لصافيناز ذو الفقار، وتزحلقا على الجليد فى الصباح ورقصا بالفندق فى المساء[2]. وبالتالى هبط انشغاله بالفتيات.

وتابعت الرحلة برنامجها، فاتجهت إلى باريس. ومما يذكر أن فاروقا لم يكن يتقيَّد بالمجموعة، فهو يقود السيارة بسرعة فائقة، وينتقل بها عبر المدن، ولكى يتفادى المصورين استعمل سلم الخدم فى الفنادق التى ينزل فيها[3]، حتى لا ترصد تحركاته. ومع هذا فقد سجَّلت إحدى الصحف الباريسية تصرفاته وهو مع بعض رجال حاشيته فى أحد الملاهى وذلك فى مقال تحت عنوان «الملك يلهو»،[4] وانتقدته فيه. واستقبل فاروق رئيس وزرائه فى باريس، وعقب انتهاء حفلات تتويج الملك جورج السادس توجهت الرحلة إلى إنجلترا، وذهبت العائلة الملكية فى البداية إلى قصر كنرى هاوس وفقا لرغبة فاروق، حيث أراد أن تتعرف أسرته على المكان الذى قضى فيه ستة أشهر، ومكث فيه مع بعض أفراد حاشيته بينما انتقلت الملكة وحاشيتها إلى قصر آخر[5]. ويكتب فورد تقريره المعتاد، ويصف فاروقا بالذكاء فى أسئلته وكثرة نكاته التى وصفها أحيانا بأنها من النوع الهزيل، وسرد كيف أن خياله يتسع لتلك الحكايات غير الواقعية. وتتبع فورد خطواته فيما يختص بالسهر مع أفراد عاديين، ولعبه للقمار، وانعكاس ذلك عليه، واستيقاظه متأخراً فى الصباح[6].

وعادت الرحلة مرة أخرى إلى باريس حيث افتتح فاروق فى منتصف يونيو القسم المصرى فى معرض باريس الدولى بحضور رئيس جمهورية فرنسا، وقد تبادل الملك معه الزيارة[7]. ثم استقر به المقام بعض الوقت فى ڤيشى، ومضى يمارس هوايته المعهودة فيها، ويختلق الحيل والألاعيب ليبعد رجال البوليس الذين يتولون حراسته[8]، حتى

---

(١) Ibid.

(٢) Farouk's Memories, Op. Cit, Oct 26, 1952، محمد التابعى، المرجع المذكور، ص ص ٤١، ٤٢.

(٣) الأهرام، عدد ١٧٨٩٢ فى ٢٠ أبريل ١٩٣٧، ص ٨.

(٤) محمد التابعى، المصدر المذكور، ص ٤٨.

(٥) الأهرام، عدد ١٧٨٩٢ فى ٢٠ أبريل ١٩٣٧، ص ٨.

(٦) F. O. Op. Cit, 20884, Op. Cit.

(٧) الأهرام، عدد ١٧٩٤٨ فى ١٦ يونيو ١٩٣٧، ص ٨، عدد ١٧٩٤٩ فى ١٧ يونيو ١٩٣٧، ص ٨.

(٨) محمد التابعى، المصدر المذكور، ص ص ٧٩، ٨٠.

يتمكن من ممارسة الحياة بالطريقة التى تحلو له . وكان واضحا البذخ الذى يعيش فيه والمشتريات التى يقدم عليها ، لدرجة أن بعض الصحف السويسرية كتبت عن الشراء الفاحش الذى يتمتع به ملك مصر الشاب ، والفقر الشديد الذى يعيشه شعبه ، مما أدى برائد الملك إلى أن يحتج لدى الحكومة السويسرية[1] .

وبدأت رحلة العودة إلى مصر ، وسبقتها الحملة الإعلامية المعدة لنجاحها ، فبيَّنت مدى استفادة فاروق منها وإلمامه بالمجتمع الأوروبى ونظمه ، وكيف أنه بهر الدول التى حل بها بسعة اطلاعه وثاقب فكره وسرعة خاطره[2] . ووصل فاروق وحاشيته إلى الإسكندرية فى ٢٥ يوليو ، واستقبل بالحماسة والحب ، وبدئ فى الاستعداد لإنهاء حكم الوصاية الذى لم يعد يتبقى له إلا أربعة أيام .

ولم تؤت رحلة فاروق بالنتائج المنتظرة ، وكما وضح فإنها بعدت عن الجانب الثقافى وسلكت جانب التسلية . ولم يوقفه أحد من مصاحبيه عمّا كان يقدم عليه . ففى تقرير عن طباعه قُدِّم للخارجية البريطانية ، تبيَّن أن فقدان الملك لمرشد أمين يوجهه ويرعاه - حيث إن أحمد حسنين لم يعبأ إلا بالقليل فيما يتعلق بالسلوك - والتملق والمنافق الذى أحيط به الشاب الصغير ، قد جعلاه مفتونا بمركزه وعابثا ومنغمسا فى اللهو . ومع هذا فالتقرير يسجل أنه يمتلك صفات طيبة تعطيه الكفاءة ، فله ابتسامة جذابة ، وسرعة بديهة ، وعزيمة جيدة ومحسوسة[3] . وعلى أى حال ، فإن السياسة التعليمية التى انتهجت ليسلكها فاروق فشلت ، مما نتج عنه عناء أنصاف المتعلمين الذى لازمه طوال حياته .

---

(١) F. O. 371 - 20884, Op. Cit.

(٢) الأهرام ، عدد ١٧٩٤٧ فى ١٥ يونيو ١٩٣٧ ، ص ٨ ، عدد ١٧٩٨٦ فى ٢٤ يوليو ١٩٣٧ ، ص ١ .

(٣) F. O. Op. Cit, 20883. J 1454 - 20 - 16, F. O. Minute, April 1st, 1937.

الفصل الثانى

حــــزب الأغلبيــــة

اختبــار القــــوة

فرضت الظروف نفسها، لتجمع بين اعتلاء فاروق عرش مصر وتولى الوفد المسئولية الوزارية، فعقب ثلاثة أيام من عودة الملك من إنجلترا أثر وفاة أبيه، وفى ٩ مايو ١٩٣٦ تقلّد الوفد السلطة، وكان عليه أن يتبع أسلوبه، وذلك بعد أن ذهب من تجسدت فيه مشاعر العداء تجاهه، وبعد أن غمره إحساس الانتصار بأن على يديه ستكلَّل المجهودات بإبرام معاهدة الصداقة. وبالرغم من أن الدستور يفيض بالثغرات ويمتلئ بالعيوب والتعارض فيما يتعلق بسلطات الملك(*)، فإن الوفد أراد منذ اللحظة الأولى بوصفه حزب الأغلبية تدعيم نفوذه، والوقوف أمام أى استمرارية لمنهج فؤاد، وبخاصة أنه كان على يقين من سهولة توجيه فاروق من ناحية، والسيطرة على مجلس الوصاية من ناحية أخرى. حقيقة فهو يعلم جيداً أن الطرفين مسنودان من بريطانيا، لكن العلاقة التى ربطته بها كان لها طابع جديد بعد المعاهدة، وبالتالى لن تقف السياسة البريطانية ضده طالما حصل على مطالبه باعتدال.

(*) المواد ٣٢-٥٦ من الدستور فصلت حقوق الملك، بعضها خاص به، والبعض الآخر يمارسه بواسطة وزرائه. أما عن الأولى فقد أعطت له حق تعيين الوزراء والممثلين السياسيين وكبار رجال الدين وكبار موظفى الحكومة وأعضاء الحاشية الملكية والعسكرية، ونصَّبته قائدا أعلى للقوات المسلحة، يولى ويعزل الضباط ويعلن الحرب ويعقد الصلح ويبرم المعاهدات، ومنحته حق حل مجلس النواب وتأجيل انعقاد البرلمان وحق منح الرتب والنياشين، وجميعها أمور خطيرة وبخاصة الهيمنة على الشئون الخارجية، حيث كان الممثلون السياسيون يكتبون تقاريرهم ويرفعونها إلى القصر مباشرة، وربما تعطف بعضهم وبعث بصورة إلى وزارة الخارجية. وبجوار الدستور احتوى قانون العقوبات على مواد-٨٦، ١٧٣، ١٧٩، ١٨٠-تحفظ ذاته المصونة وترفعه إلى أعلى الدرجات.

وجاءت الترجمة للخطة بما تضمنه خطاب تأليف الوزارة عن النيَّة فى إقامة وزارة للقصر بهدف «توثيق العلاقة وتدعيم الثقة بين القصر والأمة واقتداء بالأمم ذات التقاليد البرلمانية»(١) . وبذلك يصبح وزير القصر سياسيا ، واقترح النحاس ترشيح محمد محمود خليل للمنصب(٢) . ويُبيِّن لامبسون لحكومته أن هذا المشروع يلغى منصب رئيس الديوان ليحل محله وزير القصر الذى يمثل الارتباط بين الملك والحكومة ، ويعلِّق بأنه فى حالة الموافقة ، فإن من يشغل هذه الوظيفة لا بد أن يكون رجلا مناسبا مثل أحمد زيور على سبيل المثال ، ولكن الخارجية البريطانية تبعث برسالة ترى فيها أن مثل هذا الاقتراح خطأ ككل(٣) . معنى هذا أن السياسة البريطانية لم تكن تؤيد ذلك الاتجاه خوفا من سيطرة الوفد على القصر ، ولم يشأ الوفد أن يفتح باب عناد مع بريطانيا وبخاصة أن المفاوضات كانت فى حاجة إلى مزيد من الجهود لتهدئة الموقف لا تصعيده ، ومن ثم نشرت الأهرام ما يفيد باستبعاد المشروع «بسبب انشغال الوزارة بمسائل أخرى معجلة ، وفى مقدمتها المباحثات السياسية»(٤) .

أما عن موقف مجلس الوصاية من المشروع ، فلم يكن ثابتا ، فيصرح لامبسون لحكومته بأن الأمير الوصى وافق عليه(٥) ، ثم يبلغها أن مجلس الوصاية يرفضه . ويعود ليعرض اقتراح المجلس بترشيح أمين أنيس والذى لا يوافق عليه النحاس ، وبالتالى يشير المجلس على لامبسون بإمكانية تعيين توفيق نسيم(٦) . لكنه عندما أدرك الموقف البريطانى انساق وراءه . وكنوع من التعويض استبدل وزير القصر ليحل مكانه وكيل برلمانى لشئون القصر يلحق برئاسة مجلس الوزراء ، وشغله عبدالفتاح الطويل ، ومارس سلطاته ، ووضع فى يده كل شئون القصر وكل أنواع معاملاته مع الحكومة(٧) . وينقل القائم بالأعمال البريطانى لحكومته أن الوكيل البرلمانى يتدخل حتى فى تدريبات الحرس الملكى ، فتعلَّق

---

(١) يونان لبيب رزق ، تاريخ الوزارات المصرية ، ص ٣٨٥ .

(٢) حسن يوسف ، المصدر المذكور ، ص ٩٠ .

(٣) F.O. 371 - 20108. J 4665 - 2 - 16, Lampson - F. O. Cairo, May 22, 1936, No 463.

(٤) الأهرام ، عدد ١٨٤٧٨ فى ٢٣ مايو ١٩٣٦ ، ص ٨ .

(٥) F.O. Op. Cit.

(٦) Ibid, 20882. J 59 - 20 - 16, Lampson - F. O. Cairo. Dec. 29, 1936.

(٧) عبدالعظيم رمضان ، تطور الحركة الوطنية من سنة ١٩٣٧ إلى سنة ١٩٤٨ ، ص ٦٠ .

الخارجية البريطانية بأن ذلك ستتبعه حالات تؤدى لتدخل الحكومة فى أعمال القصر(١).
وما لبث الأمر أن ألغيت وظائف وكلاء الوزارات البرلمانيين، وواجه الوفد ظروفا أكبر من التمسك بمثل تلك المناصب.

وشكّلت مسألة إقامة حفلة دينية يتوج فيها الملك - بالإضافة إلى حفلة أداء اليمين أمام البرلمان - نفورا بين الوفد والقصر، وترجع الفكرة إلى الأمير الوصى لما تتفق مع تركيته المتعالية، ورأى أن يدعى إلى تلك الحفلة الأمراء وكبار الرسميين وممثلو الهيئات السياسية وكبار العلماء والشيوخ والقضاة، ويقف شيخ الأزهر بين يدى الملك ويدعو له ويتلو صيغة معيَّنة يجيب الملك عند كل سؤال فيها، ويقسم اليمين الخاص بالولاء لشعبه والبر بقوانينه والعمل على رفاهية الأمة وإسعادها، ثم يقدم إليه شيخ الأزهر سيف محمد على. ورأى الأمير أن يكون الاحتفال متناسبا مع مكانة مصر الإسلامية، وعكف على دراسة ما كان يقوم به السلاطين العثمانيون يوم الاحتفاء بارتقائهم العرش(٢).

ولقى الأمير تأييدا فى الدوائر الأزهرية، واجتمع العلماء وتباحثوا واستقر رأيهم على أن يذهب إلى سراى الأمير وفد يمثلهم ليؤيد تلك الخطوة ويباركها، كما رفعوا برقية إليه ضمنوها المعنى(٣). والتقى الأمير برئيس الوزراء وعرض عليه الفكرة، فوعده بالنظر فيها(٤).

وكان من المتوقع أن ترفض الحكومة هذا الإجراء، وانعكست الصورة على الصحافة، فمنها من عارض وهى التى تتبع الحكومة حيث جنَّدت الأقلام فى صحيفة المصرى للهجوم على الإجراءات غير الدستورية، ومنها من احتضن المسألة، وهى التى تسير وفقا لاتجاه القصر وفى مقدمتها البلاغ. ودارت المساجلات بين الطرفين، وانبرى عباس العقاد يدافع ويفنِّد ويفحص الآراء المضادة، مبيِّنا أن هذه الحفلة الدينية ليست شرطا فى ولاية الملك وإنما هى من المراسم كإقامة الحفلة العسكرية، ولا تتعارض مع الدستور الذى ينص على أن الإسلام دين الدولة، وليست لها صفة البيعة التى تتوقف عليها الولاية(٥).

---

(١) F.O. Op. Cit, 20118. J 760 - 2 - 16, Kelly - F. O. Cairo. Sept. 5, 1936.

(٢) الأهرام، عدد ١٧٩١٧ فى ١٦ مايو ١٩٣٧، ص ٨ البلاغ، عدد ١٣٥٦، فى ٢٠ يونيو ١٩٣٧، ص ٦.

(٣) الأهرام، عدد ١٧٩١٨ فى ١٧ مايو ١٩٣٧، ص ٨.

(٤) البلاغ، عدد ٤٥٧١، فى أول يوليو ١٩٣٧، ص ٦.

(٥) المصدر نفسه، عدد ٤٥٦٨ فى ٢٢ يونيو ١٩٣٧، ص ١.

وعرضت روز اليوسف رغبة الأمة فى الاحتفال بمليكها احتفالا دينيا. وتجاهلت الوزارة هذه الرغبة وساقت الحجج، وأوعزت الرفض إلى أن رئيس الوزراء لا يريد أى سلطة لشيخ الأزهر يُمكن لها أن تنافسه(١). حتى الصحافة المعتدلة كانت تميل للاتجاه المؤيِّد، فتكتب الأهرام عن مغزى الاهتمام بتتويج فاروق، وتبيِّن أنه مع عهده أبرمت معاهدة ١٩٣٦ وعقد مؤتمر مونترو ثم تشير إلى حفلة تتويج ملك بريطانيا(٢) وتعلن المصوَّر رأيها بأن يستفتى بعض ذوى الرأى فى ضوء الحب الذى يتمتع به الملك لدى شعبه(٣).

ومما يذكر فى هذا الصدد أن على ماهر سبق واقترح إقامة حفلة مبايعة بناء على أنه ليس فى مصر تقاليد حفلات تتويج، وأن المبايعة عادة شرقية إسلامية، وأول من بويع فى الإسلام محمد ﷺ وهى تعبر عن أن الأمة مصدر السلطات وتعترف بقوة الرأى العام(٤). وأصبحت مسألة الحفلة الدينية موضوع الساعة سواء فى مصر أم خارجها حتى إن بعض شركات الأشرطة السينمائية الإخبارية البريطانية والفرنسية والأمريكية طلبت التصريح لتنشر صورة الاحتفال فى جميع أنحاء العالم(٥). وانتهز النحاس فرصة وجوده فى لندن ومر على باريس حيث لقى فاروقا وسأله عن رغباته بشأن حفلات التولية وتأدية اليمين الدستورية، وهنا نقل له فاروق أنه علم بما يدور حول الحفلة الدينية، وأنه لم يقطع بعد برأى، ثم انفرد رئيس الوزراء بأحمد حسنين وبين له مخالفة هذا الأمر للدستور ورفض الوزارة له، وأن الحفلة الوحيدة التى توافق عليها أن يؤدى الملك اليمين الدستورية تحت قبة البرلمان وفقا للدستور(٦). وبذل زعيم الوفد كل جهده لإبعاد مثل هذا التيار الذى وجد مساندة وتشجيعا من العناصر المناوئة والتى ضمت بعض الجماعات الأيديولوجية.

وطلب رئيس الوزراء ووزير ماليته من محمد التابعى الصحفى المرافق للرحلة الملكية أن يحاول إقصاء هذه الفكرة تماما عن ذهن الملك(٧). حقيقة أن الأخير لم يبد رغبة فيها،

---

(١) روز اليوسف، عدد ٤٨٧ فى ٥ يوليو ١٩٣٧، ص ١٥.
(٢) الأهرام، عدد ١٧٩٢١، فى ٢٠ مايو ١٩٣٧، ص ١.
(٣) المصور، عدد ٦٤٨، فى ١٢ مارس ١٩٣٧، ص ١٥.
(٤) الأهرام، عدد ١٨٤٥٩ فى ٤ مايو ١٩٣٦، ص ١، عدد ١٨٤٦٨ فى ١٣ مايو ١٩٣٦، ص ٢.
(٥) المصدر نفسه، عدد ١٧٦٦٩ فى ٧ يوليو ١٩٣٧، ص ١٨.
(٦) آخر ساعة المصوَّرة، عدد ٢٠١ فى ٨ مايو ١٩٣٨، ص ٤.
(٧) محمد التابعى، المصدر المذكور، ص ٥٦.

لكنه كان يشعر فى أعماقه بالميل لها لما تضفيه عليه من طقوس تغمره بالهيبة والمكانة وتحوله إلى شارلمان للشرق. أيضا فإن ذلك يتفق مع السياسة الجديدة بشأن تصويره بالملك الصالح الذى عرف بشدة تقواه، وبالتالى فأى خطوة دينية تثبِّت من هذا المعنى. وحرص فاروق على تتبُّع الأخبار، فى الوقت الذى قادت الصحافة الوفدية حملتها الإعلامية العنيفة المضادة، وهنا انعكس عداؤه على الوفد وثار عليه. وكما يذكر شاهد عيان «ورمى جلالة الملك بالصحف التى فى يده على مائدة أمامنا، وإذا على صدر إحدى الصحف بالبنط الكبير عبارة فحواها أن مصدرا رسميا كبيرا صرح لمندوبها بأن الوزارة قررت عدم إقامة حفلة دينية»[١]. وحاول محمد التابعى إقناع مساعد سكرتير الملك الخاص بأن يتخلى فاروق عن الحفلة الدينية، لأنها تشبه بحفلة تتويج ملك إنجلترا، وليس فى هذا مصلحة له، ونجحت المهمة[٢]. وتصلَّب موقف الأمير الوصى، وعندما أبلغه النحاس أن الملك لا يتمسك بتلك الحفلة، بين أن المسألة تهم الأسرة كلها وهو نائب عنها[٣]. لكن ذلك لم يوضع فى الحسبان.

وبرزت مشكلة أخرى تتعلق بصلاة الجمعة، فكانت أيام الاحتفال المقررة هى ٢٩، ٣٠، ٣١ يوليو وتوافق الخميس والجمعة والسبت. وأبدى الأمير محمد على أن تكون صلاة الملك للجمعة فى الجامع الأزهر، ويتلو شيخه دعاء خاصًا، فرأى النحاس من هذا صورة مماثلة للحفلة الدينية، فرفض، إذ لم يغب عن ذهنه أن الأزهر يتحكم فيه الشيخ المراغى وهو من خصوم الوفد، كما رأى أنه إذا تمت تلك الخطوة ستكون تشجيعا للمعارضين من ناحية، وضربة تذل الحكومة من ناحية أخرى، ومن ثم أعلنت أنه بسبب الضجة التى قامت حول الحفلة الدينية، فإنها ترى أن يؤدى الملك الصلاة فى مسجد الرفاعى أو المسجد الحسينى، وفى صلاة الجمعة التى تليها يؤديها فى الأزهر[٤]. وبلغت الأزمة مسامع فاروق وهو فى فرنسا فقال: «لم أكن وأنا تحت الوصاية أراجع فى أمر المسجد الذى أؤدى فيه صلاة الجمعة، فهل يراد منى الآن بعد أن تزول الوصاية ألاّ أكون حرّا فى اختيار المسجد الذى أؤدى فيه صلاة الجمعة؟!»[٥]. وسافر مراد محسن للملك

---

(١) آخر ساعة المصوَّرة، عدد ٢٠١ فى ٨ مايو ١٩٣٨، ص ٤.
(٢) محمد التابعى، المصدر المذكور، ص ص ٥٨، ٥٩.
(٣) آخر ساعة المصوَّرة، عدد ٢٠٢ فى ١٥ مايو ١٩٣٨، ص ٣.
(٤) المصدر نفسه.
(٥) المصدر نفسه.

لإنهاء المسألة، وفى البداية رفض أن تكون صلاته موضع حديث، وحاول الرسول مرة أخرى، وصوَّر له الوضع القائم فى مصر والمتربصين للوزارة، وضرورة التعاون بين الملك ورئيس وزرائه، ونجحت المحاولة(١). وبيَّن لامبسون لحكومته الدور الذى يلعبه مراد محسن لإقناع فاروق برغبات الحكومة فى مجال الاحتفالات الخاصة بتقليده السلطات الدستورية(٢).

وفى الواقع فإن الموقف البريطانى لم يكن له دوره المؤثر تجاه هذا الأمر، ففى حديث جرى بين القائم بأعمال السكرتير الشرقى وشريف صبرى، وعندما عرض الأخير الاقتراحات الخاصة بالترتيبات للمناسبة، بُلِّغ بأن لامبسون يأمل فى أن تتم الموافقة عليها، لكنه فى الوقت نفسه لا يرغب فى التدخل فى مسائل داخلية صرفة ولها الطابع الدينى(٣). كذلك فقد صوَّر لامبسون لحكومته اللقاء الذى جمع القائم بأعمال السكرتير الشخصى والشيخ المراغى بخصوص رغبة الأخير فى إقامة الحفلة الدينية، وما تسطره صحيفة البلاغ فى هذا الشأن وموقف فاروق وأعضاء المعارضة دون أن يعلِّق أو يبدى رأيه وكل ما أقدم عليه أنه نصح النحاس بأن يتصل بالملك مباشرة من غير تدخل وسطاء ليصلا معا إلى حل موفق(٤).

وأخيراً وضع رئيس الوزراء حداً للمسألة، واجتمع مجلس الوزراء فى ٢٣ يونيو ١٩٣٧ للنظر فى برنامج الاحتفال بتولى الملك سلطاته الدستورية، وقرر بالإجماع رفض الاقتراح الخاص بإقامة حفلة دينية. وركز النحاس على أن الاحتفال مجال وطنى يجب أن يتبارى فيه سائر المصريين مسلمين وغير مسلمين، ورفض فكرة أن يدعى للملك دعاء خاصا فى أول صلاة جمعة، ثم يتلى فى المعابد اليهودية يوم السبت ثم فى الكنائس المسيحية يوم الأحد(٥). وعلى هذا استبعدت الوزارة الحماية الدينية على سلطة الملك

---

(١) المصدر نفسه، محمد التابعى، المصدر المذكور، ص ص ٧٧، ٧٨.

(٢) F.O. Op. Cit. 20884. J 3078 - 20 - 16, Lampson - F. O. Cairo. June. 28, 1937, No 64.

(٣) Ibid, J 2806 - 20 - 16, Lampson - F. O. Cairo, June 12, 1937, No 58.

(٤) Ibid, J 3161 - 20 - 16, Lampson - F. O. Cairo, July 6, 1937, No 75, J 3079 - 20 - 16, Lampson - F. O. Cairo, June 29, 1937, No 67.

(٥) البلاغ، عدد ٤٥٧٠ فى ٢٤ يونيو ١٩٣٧، ص ٧، الأهرام، عدد ١٧٩٨٤ فى ٢٢ يوليو ١٩٣٧، ص ١٠، البلاغ، عدد ٤٥٧١ فى أول يوليو ١٩٣٧، ص ٦.

وأصرَّت على أن يستمدها من البرلمان الوفدى فقط، ووافق رئيس الوزراء على أن يزور الملك قبر محمد على دون أى مظهر دينى، كما تمسك برفضه فى أن تكون صلاة الجمعة الأولى فى الجامع الأزهر، وهدد بالاستقالة ورفض تشكيل وزارة إلا فى حالة إذعان الملك. وهنا أطلَّت سلطة لامبسون ونصح رئيس الوزراء بعدم الضغط أكثر من ذلك(١)، حيث أدرك أبعاد الأزمة وأيقن أنها تركت أثرا عميقا فى نفس فاروق، وأنه إذا كان زعيم الوفد قد كسب الجولة، إلا أن الملك الجديد يضع مسلك أبيه أمام عينيه ويحذو حذوه وسينتهز الفرصة ليطيح بالوزارة ويستند فى ذلك ليس فقط إلى الخط الدينى والعناصر المعارضة، ولكن أيضا إلى السخط الذى يقع على الحكومة القائمة. وقد أيدَّ لامبسون وشجع أمين عثمان للضغط على النحاس ليقوم ببعض ترتيبات تكون مقبولة لدى فاروق(٢). معنى هذا أن التدخل البريطانى لم يظهر فى مسألة الحفلة الدينية، لكن وضحت بصماته على الموقف العام.

وكان فاروق يحلم بيوم توليه السلطة، وهذا شىء طبيعى، وفى أثناء وجوده فى أوروبا، ووقت أن طرحت الاقتراحات الخاصة بتقلده السلطة، خطر على فكره مسألة أن يضع رئيس مجلس الشيوخ باسم الأمة تاجا على رأسه فى احتفال يحضره ملوك ورؤساء العالم، وأن يكتتب المصريون بثمنه، وتحمست الحاشية للفكرة، ونقلت إلى مكرم عبيد وكان فى جنيف، فوافق عليها فى البداية، لكن عدل عن رأيه بعد اعتراض النحاس وباقى الوزراء إذ عَدُّوها أمرًا مخالفا للشريعة الإسلامية، لذا فقد أعلن الشيخ المراغى بأنه ليس فى حمل التاج ما يخالف تعاليم الإسلام، وأن الخلفاء الأمويين والعباسيين وضعوا حللا على عمائمهم(٣).

ولم تقف الوزارة موقفا صلبا فى هذا الأمر، مما حدا بمناوئيها إلى الاعتقاد بالمضى فى المشروع، فأوحوا لفاروق بأن هذا يعطيها فرصة لطول البقاء فى الحكم من ناحية، وإظهار جبروت الملك على شعبه إبان الأزمة الاقتصادية بإلزامه فى عملية الاكتتاب وبخاصة أن مصالحها ستقوم بإجرائه من ناحية أخرى. وكانت النتيجة أن تراجع الملك عن المشروع

---

(١) F.O. Op. Cit. J 3077 - 20 - 16, Lampson - F. O. Cairo, June 27, 1937, No 63.

(٢) Ibid. J 3079 - 20 - 16, Lampson - F. O. Cairo. June 29, 1937, No 67.

(٣) Ibid, 20886,. J 4087 - 20 - 16, Kelly - F. O. Cairo, Sept 25, 1937، محمد التابعى، المصدر المذكور، ص ص ٦٠-٦٥، ١٦٤.

وأصدر بلاغا بعدم رغبته فى التاج مراعاة للحالة الاقتصادية فى البلاد ورحمة برعاياه المخلصين(١) . وبذلك انهارت أحلام فاروق وفشلت المساعى والمجهودات من أجل تحقيقها .

وأدخل الوفد فى حسبانه ضرورة إقصاء أى نفوذ للملك على الجيش . ولم يكن ذلك نابعًا من مبدإ عدم تدخل الجيش فى السياسة ، وإنما أراد أن يضمه إلى جانبه ويستند إليه ضد أى عمل غير دستورى لفاروق ، لذا فقد رأت الوزارة أن تغير فى قسم الجيش الذى سيقسم به يوم الاحتفال بتولى الملك سلطاته الدستورية ، بحيث يدخل عليه الطاعة للدستور بجوار الإخلاص للملك(٢) . ومن ثم يتساوى الولاء للملك والدستور ، كما أن ارتباط الجيش بالدستور يجعله يدافع عنه ويقف أمام من يعتدى عليه . وهنا تأتى الخطورة ، فإن ذلك يعنى أن يتدخل الجيش ضد الملك(٣) . وفطن القصر لهذه الخطوة ، واستنكرتها صحيفة البلاغ ، ووصفتها بأنها إقحام للجيش فى السياسة وأنه يجب أن يعرف «شيئا واحدا هو طاعة الأوامر التى تصدر إليه من قائده الأعلى صاحب الجلالة الملك(٤)» . ولم يمكن القصر النحاس من تحقيق رغبته ، وبعد أن نشرت الصحف فى برنامج الاحتفالات أن الجيش سيحلف اليمين بعد انتهاء العرض العسكرى ، عادت وأذاعت نبأ مؤداه أن هذا اليمين سيرجأ(٥) . وفشلت خطة الوفد فى هذا الصدد .

وواصلت سياسة العداء طريقها ، وقد وضح منذ اللحظة الأولى أن النحاس أراد تنبيه فاروق إلى الوضع الذى يجب أن يكون عليه ، فكانت الإشارة فى خطاب العرش عقب افتتاح البرلمان بأن الله هيأ لمصر ملكا دستوريا . وبدأ الواقع يفرض نفسه ليباعد بين الطرفين . ولم يكن رئيس الوزراء سعيدا بتلك الشعبية التى تدفقت على الملك منذ وصوله فى ٦ مايو ١٩٣٦ ، فلم يمض أسبوع إلا وأشارت التقارير بأنه لا يؤيد ظهور الملك فى المواكب أمام الشعب ، ويرى أن هذا الأمر لابد من إرجائه على الأقل حتى

---

(١) المصدر نفسه، ص ١٦٥ ، الأهرام، عدد ١٩١٦٦ فى ٢١ يناير ١٩٣٨ ، ص ٩ .

(٢) F.O. Op. Cit, 22006. J 2805 - 2805 - 16, Lampson - Halitax. Alex. June 30, 1938, No 770.

(٣) يونان لبيب رزق، تاريخ الوزارات المصرية، ص ٤٠١ .

(٤) البلاغ، عدد ٤٦٠١ فى ٣١ يوليو ١٩٣٧ ، ص ٦ .

(٥) السياسة الأسبوعية، عدد ٣٠ فى ٧ أغسطس ١٩٣٧ ، ص ١ .

تنتهى فترة الحداد، وهنا تستعلم الخارجية البريطانية من مندوبها عن السبب، وهل هو غيرة الوفد من الأسرة المالكة، وتبيِّن أن فاروقا يعوِّض نقط ضعف أبيه الذى فشل فى أن يقدم على ما يفعله ابنه[١] . ويعطيها لامبسون الخطوط الأساسية التى يركزها على الاتجاه الذى يقوده على ماهر، وهو جعل الملك ماثلا أمام أعين شعبه، حتى إنه يقوم بالاستقبال فى قصر عابدين بدلا من الأوصياء، ويحضر احتفالات الأسرة الملكية، ويؤدى صلوات الجمع فى المساجد، وأن هذا الاتجاه يقابل باستياء سواء من الوفد أو من الأمير الوصى، فالأول لا يريد أن تكون لفاروق اليد العليا، والثانى يرى أن حقوقه تسلب[٢] .

ويكتب لامبسون لحكومته ليصف شعور المصريين الفياض تجاه مليكهم. وتجمع الخارجية البريطانية الإجابات، وتعد مذكرة خاصة ضمنتها حقيقة واقعة، وهى أن مقدرة الملك الطبيعية، ومنظره الجذاب، وخفة دمه، جميعها كونت له شعبية قوية، وضحت فى مناسبات كثيرة وبخاصة عند زيارته للوجه القبلى، مما أدى إلى غيرة النحاس منه بوصفه الزعيم المحبوب، إذ وجد منافسا ربما يفوقه، بالإضافة إلى خوفه من أن يتكون حزب للقصر يؤيد فاروقا، وبالتالى يحل الملك محل الوفد فى قلوب الشعب، وأن مجرد حصول فاروق على الأغلبية مع عدم خبرته ومحاصرة الدسائس له سيفتح باب الإغراء أمامه، ولن يستطيع وقتها أن يقوى على مقاومة اتخاذ إجراءات غير دستورية[٣] . ويستنجد النحاس بلامبسون ويطلب المساعدة لوقف مظاهرات الولاء للملك، وهنا يؤكد لامبسون حقيقة أن شعبية رئيس الوزراء ووزارته فى تضاؤل[٤] . وتؤيد السياسة البريطانية فاروقًا فى اتجاهه، فيعرض لامبسون وجهة نظره لإيدن بضرورة ظهور الملك بين شعبه واكتساب تأثرهم به، وأن مثل هذا النصر من الصعب أن يرحب به شخص تملأ قلبه الغيرة كرئيس الوزراء[٥] .

---

(١) F.O. Op. Cit. 20107, J 4278 - 2 - 16, Lampson - F. O. Cairo. May 12, 1936, No 419, F.O. - Lampson, May 18. 1936, No 260.

(٢) Ibid, 20108, J 4572 - 16, Lampson - F. O. Cairo, May 20, 1936, No 449.

(٣) Ibid, 20883, J 1454 - 20 - 16, F. O. Minute, April 1st, 1937.

(٤) Ibid, 20882, J 59 - 20 - 16, Lampson - F. O. Cairo, Dec. 29, 1936.

(٥) F.O. 407 - 221, J 390 - 20 - 16, Lampson - Eden, Cairo, Jan. 20, 1937.

واستمر مخططو سياسة القصر فى بذل الجهود لمضايقة الوزارة، والمداومة على إظهار الملك فى صورة شعبية انبهرت لها الأنظار، وتسلطت عليها الأضواء، تلك التى بدأت تبعد عن الزعامة الوفدية، فيحرص فاروق على صلته بالشعب عن طريق الإذاعة، وأيضا عن طريق اللقاءات، التى تحدث فى أثناء زياراته لمزارعه وبخاصة فى الشرقية، والإسكندرية. فعلى طول المسافات، تقام الاحتفالات، وترفع أصوات الهتافات التى عبرت بصدق عما يجيش بالصدور تجاه الملك الجديد، وقد وصف مراسلو الديلى تلغراف والتايمز وقائع وانطباعات هذه المظاهرات الحماسية[(١)] . كذلك تنتهز الفرص ليقوم بزيارات إلى بعض الأماكن مثل بنك مصر وبلدية الإسكندرية، ويرسى حجر أساس نقابة المحامين، ويفتتح مستشفى فؤاد (المواساة)، ويحضر المباريات الرياضية ويشجعها ويخصص الجوائز للمتفوقين فيها[(٢)]، هذا فى الوقت الذى ركَّز فيه على طلبة الجامعة - ولحكم لغة الشباب التى ربطت بين الطرفين دورها - فيعلنون عن رغبتهم على عرائض لمدير الجامعة يلتمسون منه أن يرجو الملك ليقوم بزياراتهم، وفريق آخر من الطلبة يطلب أن يكون له نصيب لاستقبال فاروق بالإسكندرية[(٣)] . وعليه انتهزت الفرص وحدث التقارب، وقد أضفى ذلك على الملك المزيد من اعتزازه بشخصيته، وطغيان نشوة التفوق على زعيم الوفد.

وكانت رحلة فاروق للوجه القبلى فى بداية عام ١٩٣٧ ترجمة حقيقية للشعور الفياض تجاهه، حيث استقبله أهل الصعيد بالحب الجارف وفيهم الوفديون، ووجدت الصحافة باستثناء صحف الحزب الحاكم الفرصة لكى تظهر الملك الشاب فى صورة البطل الذى انتهج سنة السلف الصالح فى اختلاطه بشعبه وخروجه أحيانًا متنكرًا، فى الوقت الذى شبهته فيه بأولياء عهد بريطانيا وملوكها، وتنقل خطواته مجسِّدة شعور المصريين فيما يقدم عليه البعض من طرق لإظهار الولاء والحب، مثل هؤلاء الذين ألقوا بأنفسهم فى النيل ليكونوا على مقربة من مرسى الباخرة الملكية، وتسجِّل رأفته برعيته وحرصه على السماع

---

(١) الأهرام، عدد ١٨٤٦٣ فى ٨ مايو ١٩٣٦، ص ٨، عدد ١٧٨٤٤ فى ٢ مارس ١٩٣٧، ص ٨.

(٢) المصدر نفسه عدد ١٨٥٤٠ فى ٢٨ يوليو ١٩٣٦، ص ١، عدد ١٨٦٣٨ فى ١٢ نوفمبر ١٩٣٦، ص ٨، عدد ١٨٦٣٩ فى ١٣ نوفمبر ١٩٣٦، ص ١، عدد ١٨٧٢١ فى ٦ فبراير ١٩٣٧، ص ٨، عدد ١٨٧٢٢ فى ٧ فبراير ١٩٣٧، ص ٨، عدد ١٨٧٢٤ فى ٩ فبراير ١٩٣٧، ص ١، عدد ١٨٧٢٧ فى ١٢ فبراير ١٩٣٧، ص ٩، عدد ١٨٧٢٩ فى ١٤ فبراير ١٩٣٧، ص ١.

(٣) المصدر نفسه، عدد ١٨٦٤٦، فى ٢٠ نوفمبر ١٩٣٦، ص ٨، عدد ١٧٩٧٢ فى ١٠ يوليو ١٩٣٧، ص ٨.

لشكوى الناس واهتمامه بهم(١) . وقد تسبب هذا فى تأجيل النحاس لرحلته المماثلة للصعيد والتى كان يعتزم القيام بها، وذلك خشية أن تعقد مقارنة بين استقبال الشعب له وللمليكه(٢) .

وفى الواقع فإن فاروقا ساعدته الظروف ليستحوذ على هذا الحب الكبير من المصريين، فقد ظهر فى الوقت المناسب، وأعطى الإحساس بديموقراطيته حينما تنقَّل بينهم وتقرَّب منهم، فاحتضنوه، وبالتالى كان ذلك جميعه على حساب الوفد وزعيمه، الذى مضى يعمل فى جميع الاتجاهات ليجهض الشعور المتأجج، لكنه وكمحاولة لذر الرماد فى الأعين تظاهر بعكس ما فى داخله، فنجد على صفحات الصحف البرقيات المتبادلة بينه وبين الملك فى المناسبات، كما أنه لم ينس عقب عودته من مؤتمر مونترو وفى أثناء خطبته فى سان إستفانو أن يوجه بعض كلمات الثناء إلى فاروق(٣) . وهو أيضا يؤكد إخلاصه للعرش وللأسرة المالكة، ويتلفَّظ وزير الخارجية بعبارات المديح للملك . ويعلِّق لامبسون بأن ما يجرى هو مؤشرات لتحسن العلاقات، ثم يسجِّل «ولكن يجب أخذ الموضوع بحذر» . وتُعبِّر الخارجية البريطانية عن شكِّها فى أن سياسة النحاس المضادة للملك ولمجلس الوصاية قد تغيَّرت(٤) . وفى إطار السياسة الشكلية للتقرب، يتصل وزير المالية برائد الملك فى باريس ويستفسر عن ملاحظات فاروق بشأن صورته التى ستنقش على النقود الفضية الجديدة وتسبك فى لندن تخليدا لذكرى توليه العرش(٥) .

وكانت مثل هذه التصرفات تسير فى طريق، والسياسة العدائية تستمر على منهاجها، فمضت الوزارة فى مضايقة مجلس الوصاية الذى لم يتمكن من القيام بأى إجراء سوى الشكوى لدار المندوب السامى، فتكتب للندن بما أسر به الأمير الوصى وعزيز عزت بأن رئيس الوزراء يريد أن يفرض نفسه دكتاتورا على مصر ويعمل جاهدا للحد من سلطة

---

(١) السياسة الأسبوعية، عدد ١ فى ١٦ يناير ١٩٣٧، ص ٥، فى ٢٢ يناير ١٩٣٧، ص ١، الأهرام، عدد ١٨٦٩٣ فى ٩ يناير ١٩٣٧، ص ٨، عدد ١٨٧٠٧ فى ٢٣ يناير ١٩٣٧، ص ٨، عدد ١٨٧١٠ فى ٢٦ يناير ١٩٣٧، ص ٨، عدد ١٨٧٢٦ فى ١١ فبراير ١٩٣٧، ص ١ .

(٢) F.O. 371 - 22006, J 2805 - 2805 - 16, Lampson - Halifax, Alex. June 30. 1938.

(٣) F.O. 891 - 74, 40 - Pol 1 - 3 - 1, Smith - Ambassador, June 8, 1937.

(٤) F.O. 371 - 20882, J 390 - 20 - 16, Lampson - F. O. Cairo, Jan. 20. 1937.

(٥) الأهرام، عدد ١٧٦٩٩ فى ٧ يوليو ١٩٣٧، ص ١٨ .

القصر بل والقضاء عليها، وأنهما يسألان عن موقف الحكومة البريطانية، فيرد عليهما كيلى Kelly بأن حكومته لا تتدخل فى شئون مصر الداخلية، ويظهر فى الوقت نفسه ما يفهم بأنها تؤيد نفوذ سلطة الملك[(١)]. وتتكرر مثل هذه اللقاءات، ويستعرض مجلس الوصاية تصرفات وزارة الوفد، ويبارك الانقسام بين صفوف الحزب، ويهاجم فرق القمصان الزرقاء. وهذه المسألة الأخيرة تحدَّث فيها لامبسون مع النحاس، وطلب منه كامبل Campbell وقفها أو إلغاءها لما فى ذلك من خطورة على الملكية، علاوة على ما يقوم به هذا التنظيم من اضطراب ضد القانون والنظام[(٢)].

ويطلب الأمير محمد على من السفارة البريطانية أن تساند فاروقا فى الدفاع عن حقوقه حيال محاولات الوفد لسحب امتيازاته[(٣)]. وكانت هذه الحقوق لا حدود لها فى نظر القصر. وينتهج أحمد حسنين الأسلوب نفسه، فيظهر كدره واستياءه من تصرفات الوفد تجاه الملك، وحتى فى أثناء وجوده فى إنجلترا فإنه يستعرض مع كامبل ما يقدم عليه الوفد من مد سلطاته على القصر، فى الوقت الذى أظهر فيه حرصه على ضرورة احترام الدستور. ومن المحتمل أنه أراد أن يبدو أمام الساسة البريطانيين فى صورة الصديق المخلص لهم والمرشد الأمين لمولاه، فيستعجل الضغط البريطانى للتأثير على فاروق ليكون حكيما ومتمسكا بالدور الدستورى، وبيِّن أنه أشار عليه ونصحه بذلك. واتفق الطرفان على هذا المنهج، وصرح رائد الملك بأن شعبية فاروق الكبيرة أصبحت لها خطورتها إذ تعطيه القوة وتشكِّل له أداة يمكنه استخدامها فى جميع الأحوال[(٤)].

وتستمر سياسة الجفاء بين رئيس الوزراء ومليكه. فعندما حلت رأس السنة الهجرية فى ١٤ مارس ١٩٣٧ وتلاها ١٥ مارس عيد الاستقلال، وكان فاروق فى أوروبا، وفدت عليه برقيات التهنئة فى اليوم الأول ثم اليوم الثانى، ولم تصل تهنئة النحاس إلا مساء اليوم التالى[(٥)]. فأثار ذلك حفيظة فاروق عليه. ويلقى لامبسون اللوم على النحاس، ويبين أنه

---

(١) F.O. Op. Cit, 20118, J 7456 - 2 - 16, Kelly - F. O. Cairo. Aug. 30, 1936.

(٢) Ibid, 20119, J 7726 - 2 - 16, Kelly - F. O. Cairo. Sept. 17, 1936.

(٣) Ibid, 20884, J 3105 - 20 - 16, Lampson - Vansittart, Cairo, June 25, 1937.

(٤) Ibid, 20118, J 7457-2-16, Kelly - F.O, Cairo, Aug 30, 1936. F.O. Op. Cit, 20884-20-16, F.O, Minute, Campbell, June, 10, 1937.

(٥) آخر ساعة المصوَّرة، عدد ٢٠٣ فى ٢٢ مايو ١٩٣٨.

ارتكب خطأ جسيما لأنه لم يبذل الجهد لاسترضاء الأوصياء أو الملك ومن لهم تأثير عليه، وأن الأمير الوصى الذى بدأ بمحاباة الوفد ضد فاروق، غير اتجاهه كلية. وبالمثل فإن الملك الذى أهمله الوفد، مضى يعمل ضده تحت تأثير أعدائه، وتولَّد عن ذلك كراهيته لرئيس وزرائه ووزارته، وأصبح من المتوقع حدوث تصادم فى فترة وجيزة بعد أن استحوذ الملك على الأغلبية. لكن لامبسون يتنبأ - فى هذه الفترة - بأنه مع الأيام فإن الشعب المصرى على المدى الطويل سوف يستعيد الكراهية المتوارثة فيه لأسرة محمد على(١).

ورأى لامبسون أن يلطف من الأجواء، ويتدخل فى المسألة. وفى لقاء له مع النحاس فى ٢٤ يوليو جرى بينهما حديث خاص عن علاقة رئيس الوزراء بالملك، واستعجل لامبسون زعيم الوفد بأن يكثر من مقابلاته لفاروق ويقنعه بشغفه لمساعدته، ويشرح له الصعوبات التى يواجهها فى حالة وجودها. ويقول لامبسون إن رئيس الوزراء يكن الاحترام والصداقة لحاكمه، وإنه أصغى للنصيحة، وأيَّده مكرم عبيد فى ضرورة اتباعها، وأضاف لامبسون بأنه سيتبع الخط نفسه مع فاروق لعله يصلح ذات البين. وتعلق الخارجية البريطانية بأنها نصيحة غالية ومرضية(٢).

وحقيقة فإن لامبسون طرق باب الحديث مع الملك منذ فترة مبكرة بشأن نوعية العلاقة التى تربط طرفى النزاع، وقد أظهر له فاروق أنه يتصرف بكل حذر، وعليه يبلِّغ لامبسون حكومته بأن الملك يدرك أهمية الوضع الدستورى والابتعاد عن الحزبية، ويُعلمها بما سمعه من على ماهر بأن مولاه ليست لديه النيَّة للإقدام على إجراء غير دستورى قبل تولية السلطة. وهنا يتوقع لامبسون فى هذه الفترة المبكرة أن يكون على ماهر هو الشخص المحبوب من فاروق، وبالتالى فسيلقى عليه العبء الذى يتمثل فى تشكيل حكومة جديدة. وأمام هذه المعلومات ترى لندن أنه لابد من انتهاز الفرص والتأثير على الملك بما يتفق مع إعطاء الدستور دوره لما فى ذلك من أهمية لمركزه ولمصلحة بلده(٣).

وعليه يتضح أن الاتجاه غير الدستورى يجذب فاروقا إليه، وأن المسألة لم تعد إلا

---

(١) F.O. Op. Cit, 22006, J. 2805-2805-16, Lampson - Halifax, Alex. June 30, 1938, No 770,
F.O. 407-221, J 912-20-16, Lampson - Eden, Cairo, Feb. 16, 1937, No 209.
(٢) F.O. 371-20885, J 3402-20-16, Lampson - F.O. Cairo, July 25, 1937.
(٣) Ibid, 20883, J 1454-20-16, F.O. Minue, April I st, 1937.

انتظار اللحظة المناسبة لإقصاء العدو . وبطبيعة الحال ، فإن العقل المفكر يتمثل فى على ماهر ، إذ يذكر شاهد عيان كان يصحبه فاروق فى رحلته لأوروبا ، وفى أثناء العودة صرح له الملك بأن أمامه خمس سنوات سوف يقضيها فى الدرس والبحث ، وأنه لن يتدخل فى شئون الحكم إلا بأقل قدر ممكن ، ثم قال : «وفى البلد أغلبية تحكم وسوف أتركها تحكم ، والشعب وحده هو الذى يغيرها إذا شاء»(١) . ولكن كانت هذه الكلمات كالزبد على سطح الماء سرعان ما ذهب ، وفى فترة قصيرة تلقى فاروق التدريب الكافى وبدأ يستعد للنزول إلى المعركة ، فى الوقت الذى أصر فيه النحاس على الالتزام بالخط الدستورى الذى أضيفت إليه بعض العوامل النفسية التى تكمن فى داخله .

الاحـــتكاك

بدأ العد التنازلى ، وانطوت الأيام الباقية على أفول عهد الوصاية وتولى الملك سلطاته الدستورية ، وفى يوم ٢٩ يوليو تحرك الموكب الملكى إلى البرلمان ، وأحاطت به جموع الشعب من كل مكان تهتف بحياة الملك دون تصنُّع أو مجاملة كما شهد بذلك المعاصرون لهذا الحدث . ودخل فاروق البرلمان وجلس على كرسى العرش وأمسك بيده اليسرى الصولجان ، بينما وضع يده اليمنى على القرآن الكريم ، وأقسم على احترام الدستور وقوانين الأمة والمحافظة على استقلال الوطن وسلامة أراضيه(٢) . وهنا اعتز الوفد بنفسه ، إذ غمره إحساس الانتصار وتحقق ما سعى إليه ، وهو أن يستمد الملك السلطة من البرلمان ، خاصة وأنه يصطبغ بالصبغة الوفدية . ووجه الملك كلماته إلى شعبه ، وبدا فى صورة المنقذ والمخلِّص المنتظر ، ووعده وعاهده على خدمته . وأراد أن يمس عواطفه ، فأعرب عن أنه كان يود أن يصافح كل فرد منه ليعبر له عن حبه . ثم تمكن وبذكاء من أن يشير إلى أن إرادة الله ألقت على عاتقه فى هذه السن المبكرة عبء تبعات الملك والاضطلاع بالمسئولية(٣) . ويذكر لامبسون كشاهد عيان لهذا اليوم أن فاروقا قد صافح بيده ما يزيد على خمسة آلاف شخص(٤) .

---

(١) الشاهد عيان هو محمد التابعى ، آخر ساعة ، عدد ٩٢٨ فى ٦ أغسطس ١٩٥٢ ، ص٨ ، محمد التابعى ، المصدر المذكور ، ص١٧٢ .

(٢) السياسة الأسبوعية ، عدد ٢٩ فى ٣١ يوليو ١٩٣٧ ، ص٥ .

(٣) البلاغ ، عدد ٤٦٠١ فى ٣١ يوليو ١٩٣٧ ، ص٧ .

(٤) Lampson, Op. Cit, Box I, July 29, 1937, p.143.

وينقل القائم بالأعمال البريطانى للندن صورة احتفالات ذلك اليوم، ويدلِّل على أنها تعبر عن الحماسة الشعبية التى يكنها المصريون للملك، لكن فى الوقت نفسه لا بد أن يوضع فى الحسبان تلك الترتيبات التى أعدها رجال القصر للحصول على الشعبية المتوهجة. ويذكر كلى أن هذه السياسة آتت أكلها، ويُبيِّن أن الشعبية التى حصل عليها سعد زغلول وخليفته أصبحت تواجه موقفا جديدا يتمثل فى شخصية الملك الصغير، وتسبب ذلك فى معاناة الوفديين الذين كانوا يتمتعون بها على الدوام. ثم يصف خسوف بريق زعماء الوفد تجاه هذه الظروف(١).

وقد انعكست أهمية المناسبة وما جرى فيها على نفسية فاروق مما جعله يخرج بمفرده فى مساء يوم التولية، ويستقل سيارته ويطوف بالشوارع ليشهد ليل القاهرة وهى تحتفل به، وقد قوبل بحماسة عندما عرفه الناس فى الميادين التى مر بها. وفى المساء أقيمت مأدبة ملكية كبيرة فى قصر عابدين، وعقد اجتماعا فى الأزهر وكان للشيخ المراغى دوره، فأشاد بفاروق وعدد مآثره ومناقبه، ودعا للملك وأمَّن المجتمعون على الدعاء، وأذاعت وزارة الأوقاف على أئمة المساجد نص الدعاء الذى سيدعى به للملك عقب صلاة جمعة ٣٠ يوليو، وكان قد تم الاتفاق على أن يؤدى فاروق تلك الصلاة فى مسجد الرفاعى الذى يضم رفات والده، كذلك أقيمت الصلوات فى الكاتدرائيات، وفى صباح ٣١ يوليو أقيم حفل استعراض الجيش(٢). وانتهت مراسيم الاحتفالات، لتبدأ مرحلة جديدة من حياة فاروق، أعدَّ لها بدقة وإتقان.

أراد رئيس الوزراء أن يجعل فاروقا ملتزما بمنهجه، وأن تطبَّق سياسة الملك يملك ولا يحكم، فى الوقت الذى اعتنق فيه الملك عكس هذه النظرية، وعليه أصبح الطريقان متناقضين لا يلتقيان أبدا. وبدأ الصراع منذ اليوم الأول لتولى الملك سلطاته الدستورية. فعندما رأى أن يلقى حديثا إذاعيا يوجه للأمة بهذه المناسبة، قام النحاس بإعداده وفقا لما يرى، إذ كان من الضرورى الإشارة إلى الإنجاز التاريخى الذى سيفتتح به عهده، وهو أن مصر أصبحت دولة مستقلة، وتجنب ما يعطى الانطباع للدول وبخاصة بريطانيا عن موقف

---

(١) F.O. Op. Cit, 20885, J 3662-20-16, Kelly - Eden. Cairo, Aug. 12, 1937, No 946.

(٢) الأهرام، عدد ١٧٩٨٤ فى ٢٢ يوليو ١٩٣٧، ص١٠، عدد ١٧٩٩١، فى ٢٩ يوليو ١٩٣٧، ص٧، عدد ١٧٩٩٢ فى ٣٠ يوليو ١٩٣٧، ص ص ١، ٨. البلاغ، عدد ٤٥٩٩ فى ٢٨ يوليو ١٩٣٧، ص٦، عدد ٤٦٠٠ فى ٢٩ يوليو ١٩٣٧، ص١.

مصر تجاه الأحلاف. ولكن فاروقا تولى إعداد حديث آخر بمساعدة مراد محسن، وأمكن إجراء تناسق بين الحديثين. وفى ٢٩ يوليو، وعقب استقبال فاروق للنحاس، بيَّن الأخير للحاشية أنه لا بد أن يدخل تغييرين على الحديث: التغيير الأول أن يكون لاسمه مقام بارز، والتغيير الثانى أن يسقط أى عبارة تشير إلى تحقيق الأمانى الوطنية. وبالطبع فقد هدف إلى أن يرغم فاروقا على الاعتراف بمكانة زعيم الوفد، كما رغب فى عدم إثارة الإنجليز فى وقت تجرى فيه اللمسات الأخيرة للمعاهدة، ولكن عندما ألقى الملك حديثه لم يضع أى اعتبار للتغيير الأول بينما أدخل التغيير الثانى[١].

هذا وقد أقدمت الوزارة فى هذه الفترة القصيرة على إصدار قانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٣٧ بعد يومين من تولى الملك سلطاته الدستورية، اختص بإنشاء مجلس الدفاع الأعلى الذى يعطى مجلس الوزراء السلطة فى التصديق على قراراته بدلا من الملك، ولم يذكر القانون أى إشارة إلى القائد الأعلى للجيش، ومنح رئيس هيئة أركان الحرب كل اختصاصات القائد العام[٢]. ومما لا شك فيه أن هذا التصرف ترك الأثر السيئ فى نفس فاروق. وكان لابد للوزارة من أن تستقيل عقب الاحتفالات ليعاد تأليفها مرة أخرى وفقا للتقاليد الدستورية. وبالفعل قدم النحاس استقالة وزرائه فى ٣١ يوليو، وانتهز الملك الساعات القصيرة، وقبل التشكيل الجديد أنعم على بعض رجال قصره برتب وأوسمة ونياشين، واندهش النحاس على أن الوزارة لم يؤخذ رأيها فى تلك المسألة، حقيقة أن الفكرة عرضت عليه، لكن دون أى تفصيلات، ومن ثم أوضح خطورة الموقف وتكلم مع مراد محسن فى هذا الشأن. وانتهى الأمر بتحقيق ما أراده فاروق، الذى رأى فى هذ الفترة الحرجة اللعب بأعصاب زعيم الوفد، فعقب تقديم استقالته ذهب إليه فى داره مساء اليوم نفسه مراد محسن وعبدالوهاب طلعت حاملين الكتاب الملكى بقبول الاستقالة، وكان منتظرا أن يكون معه كتاب تأليف الوزارة الجديدة، فسألهما عنه، وعرف أن الملك أرجأه لليوم التالى[٣].

وفى أول أغسطس تلقى النحاس الأمر الملكى بتشكيل الوزارة، ولم يكن ليرغب فى أن يجتمع بفاروق ليستعرض معه الأسماء التى وقع عليها اختياره، إذ غمره الاتجاه

---

(١) F.O. Op. Cit, J 3601-20-16, Kelly - F.O, Ramleh, Aug. 12, 1937, No 101.

(٢) عبد العظيم رمضان، تطور الحركة الوطنية، ص ص ٦٦، ٦٧.

(٣) آخر ساعة المصوَّرة، عدد ٢٠٣ فى ٢٢ مايو ١٩٣٨، ص ص ٣، ٤.

الدستورى الذى يملى عليه حرية التصرف، هذا فى الوقت الذى أراد فيه الملك أن يطلق العنان لرئيس وزرائه ليجد الفرصة ليعارضه، وبالتالى يثبت تدخله، فترك القاهرة للإسكندرية فى اليوم التالى فى أثناء تشكيل الوزارة ثم عاد إليها فى مساء اليوم نفسه. وفى صباح ٣ أغسطس اطلع على أسماء الوزراء الجدد فى الصحف، فى الوقت الذى كانوا فيه يرتدون الردنجوت وينتظرون الإشارة ليتوجهوا لأداء اليمين(١). وهذا أول حدث يجرى فى تشكيل الوزارات، حيث أسقط العرف المتبع، واعتبر أن الأمر مفروغ منه، فلا مراجعة ولا تعديل وما على الملك سوى التوقيع.

وأرجع النحاس إقدامه على هذا التصرف إلى أن رجال القصر حالوا دون لقائه مع الملك، وأنه اتصل بمراد محسن وأعطاه كشف الأسماء قبل أن يلقى فاروقا بساعات. ولكن إذا كان النحاس صادقا فى نيَّته فلماذا لم يطلب تحديد موعد مقابلة مع كبير الأمناء؟ وهذا هو الطريق الرسمى. وعندما تمت المقابلة، واطلع فاروق على الأسماء اعترض على دخول يوسف الجندى الوزارة وزيرا للمعارف وبين أن نزاهته مشكوك فيها وتحوم حوله الشبهات، فكانت هذه ضربة قاسية لرئيس الوزراء، وهو بيت القصيد بصرف النظر عن مسألة عدم النزاهة التى أكدها أمين عثمان للقائم بالأعمال البريطانى(٢). ولم يشأ رئيس الوزراء أن يثير أزمة ويتمسك بوزيره، وبخاصة أن الحزب كان يمر بأزمات ويجتاز مرحلة تصدع أكبر من أن تجعله يقف أمام التدخل الملكى، الذى أعدَّ له وبمهارة على ماهر. وبقى المنصب الوزارى شاغرا وأسند لوزير التجارة والصناعة أعمال وزارة المعارف، ومما يذكر أن الملك وافق على إعادة تعيين يوسف الجندى وكيلا برلمانيا لوزارة الداخلية(٣). وفى أثناء حلف الوزراء يمين الولاء والإخلاص، أخرج الملك مصحفا من جيبه وناوله لهم ليحلفوا عليه، ولما علم بتأثر النحاس من رفضه لتعيين وزير المعارف، أوضح له أنه استعمل حقه، وأن لأبيه فى ذلك سابقة(٤). وبدأت الوزارة عملها، وشهدت فترة خمسة الأشهر وهى عمرها سلسلة متصلة من المنازعات فى أكثر من ميدان.

---

(١) المصدر نفسه، عدد ٢٠٤ فى ٢٩ مايو ١٩٣٨، ص٣.

(٢) F.O. Op. Cit, 22006, J 2805, -2805-16, lampson - Halifax, Alex. June 30, 1938, No 770,
F.O. Op. Cit, 20885, J 3556-20-16, Kelly - F.O, Aug. 11, 1937, No 456.

(٣) Ibid. J 3894-20-16, Kelly - Eden, Sept, 9, 1937, No 1068.

(٤) آخر ساعة المصوَّرة، عدد ٢٠٥ فى ٥ يونيو ١٩٣٨، ص٣.

منذ بداية أغسطس أشارت الدلائل إلى توقعات انفجار الموقف بين الملك ووزارته، ففى الخامس منه اعتزم فاروق مغادرة القاهرة إلى الإسكندرية، وعليه وصل النحاس إلى قصر القبة ليصحبه إلى المحطة، لكنه أبلغ أن يذهب إلى المحطة رأسا ليستقبله هناك، ورفض رئيس الوزراء، وبيَّن أنه حضر بناء على دعوة رسمية من كبير الأمناء، بالإضافة إلى أنه صرف سيارته. وعندما أعلم الملك بذلك أمر باستبقائه، ولكن النحاس عَدَّ ذلك إهانة مقصودة لشخصه[1]. وباستقرار الملك والحكومة فى الإسكندرية بدأت موجة الهجوم الموجه ضد رئيس الوزراء، وإظهاره بمظهر المتعالى على الملك، وتولتها صحيفة البلاغ، فعدَّدت التصرفات التى أقدم عليها النحاس وتتنافى مع التقاليد واللياقة، منها أنه فى محطة الإسكندرية، وفى أثناء سيره خلف الملك كان يصافح المستقبلين بعد أن صافحهم الملك، وفى حفلة قصر الزعفران وفى حفلة البوليس جرى نفس الشىء، وخلع فى الأولى الطربوش، وفى حفلة قصر رأس التين يصافح بدوره الملك وهو واقف تماما كما لو كان نداّ لند، أيضا فقد مس الهجوم مكرم عبيد لأنه وضع يديه خلف ظهره عند حلف الملك اليمين فى البرلمان[2].

وثار فاروق عندما دعا إمام مسجد له ثم للنحاس وقال: «لقد كان الخديو عباس أميرا على مصر وولى أمرها الشرعى، ومع ذلك لم يكن يُدعى له فى المساجد، بل كان الدعاء لسلطان تركيا وحده، ولم يجرؤ أحد على الدعاء للخديو بعد الدعاء للسلطان، فهل للنحاس باشا فى مصر أكثر مما كان للخديو». وعليه اتصل رئيس الوزراء بوزير الأوقاف وصدرت الأوامر إلى أئمة المساجد واقتصر الدعاء للملك[3]. ولم يكن فاروق ليقبل أن يستقبل النحاس وقت أن يريد الأخير، فأبدى رغبته فى أن يرفع إليه رئيس حكومته قبل أى مقابلة بثمان وأربعين ساعة مذكرة بموضوع المقابلة وما سيجرى فيها من حديث واقتراحات، وأعلن أن السبب هو لتمكين الملك من دراسة ما سيعرض عليه من ناحية، وحتى لا يتعرض القصر والوزارة لاختلاف فى الرأى من ناحية أخرى. ويُصرّ الملك أيضًا على تحديد الساعة الثانية والنصف بعد الظهر لمقابلة النحاس وهو يعلم جيدا أن الميعاد لا يناسبه، كذلك يقاطعه فى أثناء الحديث ويبين له أن لديه المعلومات ولا داعى لاستكماله،

---

(١) المصدر نفسه، عدد ٢٠٨ فى ٢٦ يونيو ١٩٣٨، ص٤.
(٢) البلاغ، عدد ٤٦٠٩ فى ٩ أغسطس ١٩٣٧، ص١.
(٣) آخر ساعة المصوَّرة، عدد ٢٠٤ فى ٢٩ مايو ١٩٣٨.

كما حدث عندما عرض عليه موضوع مؤتمر ليون بفرنسا والذى تلقت الوزارة دعوة لحضوره[1].

ورأى فاروق ضرورة أن تُبلَّغ إليه أعمال مجلس الوزراء قبل انعقاد الجلسة بثمان وأربعين ساعة حتى يرأس جلسة المجلس فى المسائل المهمة، وكانت الوزارة تبلِّغ القصر القرارات كى يوقعها الملك دون أن تكون هذه الأعمال واردة فى جدول الجلسة التى أبلغت للقصر قبل انعقاده أو لها صفة الاستعجال، ورغم ذلك، فإن الوزارة لم تعدِّل خطتها[2]، إذ رأت أن فى ذلك تسلطا عليها. ومضى العداء فى طريقه بين الطرفين، لكنه لم يسفر عن نفسه وإن بدت مظاهره للعيان، ويحاول رئيس الوزراء أن يُقدم على بعض الشكليات التى تدخل فى إطار المجاملات، فطلب من كبير الأمناء الإذن ليقيم حفلة بمناسبة الخطوبة الملكية، فعاد إليه ومعه رأى فاروق بتأجيلها لما بعد الحفلة التى يريد أن يقيمها لأعضاء الأسرة، وكما هو واضح ليست هناك علاقة بين الحفلتين فإحداهما رسمية والأخرى عائلية، ولم يحدد للنحاس ميعاد التأجيل، وطال الأمر حتى تلقى الإذن بإقامتها[3].

وأسقط فاروق رغبة رئيس وزرائه فى صياغة أى خطبة يلقيها على شعبه أو حتى الاطلاع عليها، وإبداء الرأى فيها، وبطبيعة الحال فإن ذلك إجراء دستورى، لكن القصر حرص على إبعاد ما يراه تدخلا من الحكومة، ولينفذ الخطة المرسومة الخاصة بإضفاء المسحة الدينية على الخطبة. وبعد أن كان النحاس ينوه فى خطبه وأحاديثه بمآثر الملك وميوله الدستورية، أصبح يقتصد منذ سبتمبر ثم يمتنع نهائيا عن أى إشارة تحت هذا المعنى[4]. وفى الوقت نفسه يعمل على الضرب على النغمة التى آمن فاروق بها بعد أن غمره حب الشعب، وضح ذلك فيما أشار به الملك لضيف إنجليزى بأنه فى أثناء زيارته لخطيبته وفى أثناء الجلسة سمع مظاهرة بالخارج تهتف بحياة النحاس، لكن عندما رأت

---

(١) F.O. Op. Cit, 20886, J 4273-20-16, Kelly - F.O. Cairo, Oct. 7, 1937.، المصور، عدد ٦٧٢ فى ٢٧ أغسطس ١٩٣٧، ص٨.

(٢) السياسة الأسبوعية، عدد ٥٢ فى ٨ يناير ١٩٣٨، ص١.

(٣) آخر ساعة المصوَّرة، عدد ٢٠٧ فى ١٩ يونيو ١٩٣٨، ص٣.

(٤) المصور، عدد ٦٨٣ فى ١٢ نوفمبر ١٩٣٧، آخر ساعة المصورة، عدد ٢١١ فى ١٧ يوليو ١٩٣٨، ص٣.

سيارته أمام باب المنزل هتفت بحياته(١) . معنى هذا أن رئيس الوزراء أراد النيل من فاروق، فلم يتمكن من تمام النجاح، لذا يسارع بالقيام بزيارات لبعض من المديريات ويخطب فيها ويبذل الجهد لاستعادة ما فقده من شعبيته، وليغطى سوءات حكومته بعد أن سرى فيها الفساد. وقد شكا فاروق للقائم بالأعمال البريطانى من هذا المرض، وطرح مجالاته، وأشار إلى مشروع كهرباء خزان أسوان، وبيَّن أن صبره كاد أن ينفد، لكنه يحاول تثبيته(٢) .

ورغب القصر فى أن يستعمل نفس السلاح الذى تستخدمه الحكومة، فأراد جذب العمال إليه، خاصة وأنهم يشكلون ثقلا فى الوفد ولهم دورهم فى فرق القمصان الزرقاء، وأعدت العدَّة فى البداية للاستحواذ على الفئة غير الراضية عن الوفد، وقد بدأت تجمعات لهم أمام قصر عابدين مظهرين إخلاصهم للملك(٣) . وانتهزت الفرص لتحقيق الهدف، فتصف الأهرام وفودهم إلى قصر رأس التين وهتافاتهم بحياة مليكهم الشاب بمناسبة الخطبة الملكية، وفى إحدى مظاهرات الولاء ازداد عدد العمال، فلم يتمكنوا من الدخول إلى ساحة القصر من شدة الزحام مما اضطر فاروقا إلى الصعود لسطح القصر لتحيتهم، وفى أثناء اندفاعهم سقط الكثير منهم، فمات ٢٤ عاملا وأصيب آخرون، فأصدر الملك أمره بإقامة جنازة لهم وصرف إعانات مالية لأسرهم قدرت بمبلغ ٢٤٠٠ جنيه، وزار المصابين فى المستشفى(٤) وقد أثر هذا الحادث تأثيرا سيئا على العلاقة بين القصر والوفد، وأقدم فاروق على إجراءات مضادة لرئيس وزرائه الذى وصلته تعليمات بعدم حضوره الجنازة عندما علم أنه يعد العدة للقيام بمظاهرة وقت تشييع الجنازة، فازداد التوتر إلى أقصاه(٥) .

وخضع الطلبة لنفس السياسة، ففى بداية تولّى فاروق السلطة أصدر مرسوما بالعفو الشامل عن الطلبة الذين حوكموا تأديبيا حتى من تفوه منهم بما يُعد عيبا فى الذات

---

(١) F.O. 407-221, J 4086-20-16, Kelly - Eden, Alex. Sept. 25, 1937.

(٢) F.O. 371-20886, J 4449-20-16, Kelly - F.O. Cairo, Oct. 16, 1937.

(٣) F.O. 407-221, J 686-20-16, Lampson - Eden, Cairo, Feb. 4, 1937, No 172.

(٤) الأهرام، عدد ١٩٠٣٠ فى ٦ سبتمبر ١٩٣٧، ص٨، عدد ١٩٠٥٠، فى ٢٦ سبتمبر ١٩٣٧، ص١، عدد ١٩٠٥٢ فى ٢٨ سبتمبر ١٩٣٧، ص٨.

(٥) F.O. 371-20886, J 4134-20-16, Kelly - F.O, Cairo, Oct. 2, 1937, J 4273-20-16, Kelly - F.O, Cairo, Oct. 7, 1937.

الملكيـة[١]، وذلك حتى يتقربوا له . وأراد أن يدرب طلبة المدارس على حمل السلاح ، وفى مقابلة جمعته بالنحاس فى سبتمبر طلب منه إدخال التدريبات العسكرية فى المدارس الحكومية ، وعلى الفور فهم رئيس الوزراء المغزى ، فعارض وأوضح أن الطلبة مشاغبون ، وهذه التدريبات تزيد من شغبهم ، ومما يذكر أن الخارجية البريطانية رفضت بشدة مثل هذا الإجراء[٢] . وكان ظاهرا أن زعيم الوفد يخشى من تقارب يجمع الشباب والملك الشاب الذى لجأ لوسائل اجتذابهم ، وبخاصة أنه وفقا لتقرير الأمن العام مع بداية العام الجامعى ١٩٣٨/٣٧ ثبت أن غالبية طلبة الجامعة والأزهر ضد الوفد ، وعلى هذا فقد ارتاب الوفد من استقطاب هذه العناصر تجاه القصر ، وهو ما يسعى إليه بالفعل . وفى حديث بين مكرم عبيد والقائم بالأعمال البريطانى ، ركَّز على ضرورة تطبيق قانون الصحافة الذى أصدره محمد محمود عام ١٩٢٩ - وكان أساسا موجها ضد الوفد - حتى لا تستخدم فى إثارة الطلبة وفقا للخطة المرسومة[٣] .

وتعقَّد الموقف ، وفى ٢٥ أكتوبر اتصل النحاس بكبير الأمناء ليطلب موافقة الملك على فصل مدير الجامعة لتشجيعه الطلبة على المظاهرات الموالية للقصر ، ولكن لطفى السيد قدم استقالته فى اليوم التالى بناء على رغبته ، ومع هذا فقد استمرت حالة الجامعة على ما هى عليها[٤] . وفى نهاية الشهر نفسه رتب القصر مظاهرات استفزازية ضد الحكومة وضمت طلبة الجامعة والأزهر ، وطبق الوفد سياسته القديمة فى المناوأة ، فنظم مجموعات من الطبة لتحقق أغراضه السياسية ، فرد عليه القصر بتلك الحشود التى اجتمعت من الطلبة بساحة قصر عابدين ، وخرج إليها فاروق وقبض بكفه اليمنى على كفه اليسرى وهزهما ، وفى ٢١ ديسمبر زحفت مظاهرة كبيرة من الطلبة تردد صيحاتها وتطالب بسقوط الحكومة ، وتصادف حضور مكرم عبيد للقصر لحضور حفل تقديم وزيرى اليونان والمجر المفوَّضين أوراق اعتمادهما للملك ، فهتف المتظاهرون ضده وحطموا زجاج سيارته[٥] .

---

(١) الأهرام ، عدد ١٧٩٨٩ فى ٢٧ يوليو ١٩٣٧ ، ص٩ ، عدد ١٩٠٠٨ فى ١٥ أغسطس ١٩٣٧ ، ص٨ .

(٢) F.O. Op. Cit, 20885, J 3901-20-16, Kelly - F.O, Cairo, Sept. 6, 1937, No 113.

(٣) Ibid. 20886, J 4134-20-16, Kelly - F.O, Cairo, Oct, 2, 1937.

(٤) Ibid, 22006, J 2805 - 2805 - 16, Lampson - Halifax, Alex. June 30, 1938.

(٥) Vatikiotis, P.J, The Modern History of Egypt, P.290. ، الأهرام ، عدد ١٩١٣٦ فى ١٣ ديسمبر ١٩٣٧ ، عبد الرحمن الرافعى ، مقدمات ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، ص٥٤ .

وكان القصر فى تحركاته يعتمد على مساندة القوى المؤثرة فى المجتمع والمضادة للوفد، فانضم إليه الأزهر والإخوان المسلمون ومصر الفتاة، وعن طريق الأخيرة وقع حادث اعتداء على رئيس الوزراء مما دفع الحكومة للبطش بها(١). واستمرارا لمنهج الوفد، أراد أن يوقع بين الملك وأعيان الريف، ولهم موقعهم على الخريطة الاجتماعية. ففى أوائل ديسمبر أرسل يوسف الجندى خطابا سريا إلى المديرين والمحافظين يطلب منهم ألا يحضروا معهم الأعيان لحضور تشريفات عيد الفطر، وحدث أن وصل أمر الخطاب إلى دوائر القصر، فاتصل كبير الأمناء بالنحاس للاستفهام، فأجاب بأن برنامج التشريفات نشر دون ذكر لهؤلاء الأعيان، لذا رأت وزارة الداخلية عدم تكليفهم مشقة الحضور، وانتهى الأمر بطلب حضورهم(٢). وفى لقاء بين كلي وعلي ماهر شكا الأخير من أن النحاس حرّض الأعيان على عدم الحضور، وكذلك بعدم تهنئة الملك بالعيد(٣). ونجح زعيم الوفد فى هذه الخطوة. وازدادت العلاقة سوءا حتى إن مكرم عبيد تغيب عن التشريفات الملكية فى هذا اليوم وادعى المرض برغم أنه سافر مع صبرى أبو علم إلى رشيد وخطب فيها. وجاء هذا بناء على أن فاروقا رفض دعوته على مائدة الغذاء التى أقامها لمستر كوير - وزير البحرية البريطانى - بوصفه وزيرا للخارجية بالنيابة وفقا للبروتوكول، بينما دعا وزير الحربية بصفته فردا وليس بصفته الرسمية. ويحلّل السفير البريطانى نفسية الطرفين وتفشى الروح العدائية والكراهية بينهما، وأن الملك بالذات لا يترك فرصة تمر دون أن يبدى فيها استياءه الشخصى من النحاس ومكرم عبيد، وأنه متشرب لطباع أبيه وباقى أسرته، فينظر لزعيم الوفد على أنه ديماجوجى مصرى نشأ من بين الفلاحين، ولمساعده بأنه قبطى من الطبقة الدنيا، لكنه يكظم غيظه ويخطط على المدى الطويل لإضعاف الحكومة وحزبها مستغلا الانقسامات فيه(٤).

وواصلت الحرب النفسية مسارها، وبُذلت المجهودات التى وجهها على ماهر

---

(١) F.O. Op. Cit, 20888, J 4983 - 20 -16, Lampson - F.O, Cairo, Nov. 30, 1937. Vatikiotis, Nasser and his Generation, P. 35.

(٢) آخر ساعة المصوَّرة، عدد ٢١١، فى ١٧ يوليو ١٩٣٨، ص٣.

(٣) F.O. Op. Cit, J 5265-20-16, Lampson - F.O, Cairo, Dec. 1937.

(٤) F.O. 407-221, J 5002-20-16, Lampson - Eden, Cairo, Dec. 2. 1937, No 689. F.O. 371, 22006, J 2805- 2805-16, Lampson - Halifax, Alex, June 30, 1938, No 770.

وأحمد حسنين تجاه المزيد من الشعبية للملك الشاب فى الوقت الذى يُنتقص فيه من سلطات الحكومة لصالح الملكية، وتكثّفت الدعايات حول شخصية فاروق التى تفيض ورعا وتقوى وبطولة وزعامة ووطنية وديمقوقراطية، فهو الذى يطلع على الشكاوى بنفسه، ويفتح قصره للجميع، ويأمر بعلاج الفقراء على نفقته، ويتبرع للمنكوبين، ويوزع حنانه على المساكين، ويضىء المستشفيات بالكهرباء فى المناطق المنعزلة، ويدفع آلاف الجنيهات لتحقيق هذه الأغراض، ثم هو يشجع المنتجات المصرية، ويطلب أن تكون مشتريات القصور مصنوعة فى مصر، وإن لم تتوافر فتشترى من محلات مصرية[1]. وانعكست الترجمة العملية بتلك التحركات الواسعة والفجائية التى كان يقوم بها، وبالزيارات وخاصة للمناطق العمالية، ودائما ترتبط الزيارة بافتتاح مسجد لتحقق الأغراض جملة، ودخلت مسألة افتتاح المؤتمرات الدولية تحت هذه السياسة[2]. وجنِّدت الصحافة المعادية للوفد كُتّابها فى هذا الصدد، وأثمرت الدعايات وارتبط الشعب بفاروق، وأصبحت القصص التى تنشر على صفحات الصحافة تحمل شيئا من الحقيقة، ويكتب لامبسون فى يومياته ليصف الاستقبال الحار والحماسة الشعبية التى يلقاها الملك أينما حل[3].

ووفقا لشاهد عيان يسجل زيارة فاروق للمحلة، فيصف خط سير الموكب الملكى الذى مر على بنها، وأمام الحشود والاستقبال الحافل اضطر الموكب إلى الوقوف، ونزل الملك، وامتدت يده تصافح الأيدى المتزاحمة حوله فى تواضع وبساطة[4]. وساعد على النجاح طبيعة الشعب، فقد أحب فاروقا الشاب وانبهر به لأنه تقرَّب منه فمحا صورة الحاكم التقليدى، وأحل محلها تلك الصورة التى جمعت فى نظرهم جميع الصفات الطيبة. وكان ذلك فى حد ذاته انتصارا كبيرا على صاحب الزعامة التليدة مما زاد من حساسية الموقف.

---

(١) طاهر أحمد الطناجى، المرجع المذكور، ص ص ١١٣، ١١٤، آخر ساعة المصورة، عدد ١٦١ فى أغسطس ١٩٣٧، ص٣، الأهرام عدد ١٩٠٢٩ فى ٥ سبتمبر ١٩٣٧، ص٨.

(٢) الأهرام، عدد ١٧٩٩٦ فى ٣ أغسطس ١٩٣٧، ص٨، عدد ١٩١٢٣ فى ٩ ديسمبر ١٩٣٧، ص١، عدد ١٩١٢٩ فى ١٥ ديسمبر ١٩٣٧، عدد ١٩١٣١ فى ١٧ ديسمبر ١٩٣٧، ص١.

(٣) Lampson, Op. Cit, Box I, Nov. 25, 1937, P.207.

(٤) سيد مرعى، أوراق سياسية، ص ١٧٢.

وجاءت مسألة فرق القمصان الزرقاء لتدخل فى دائرة الأزمات بين الملك والوفد، وكانت قد ازدادت قوة عقب تولى الحزب الحكم عام ١٩٣٦، وهدف منها إلى السيطرة على الشباب وإرهاب الخصوم، والأهم من ذلك الاعتماد عليها عند توتر العلاقات مع القصر[١]. وشغلت هذه المسألة ذهن فاروق، واستغلَّها رجال القصر، فبثوا له أن النحاس يمهد بهذه الفرق لإقامة نظام دكتاتورى يحكم به مصر كما يحكم موسولينى Mussolini فى إيطاليا وهتلر Hitler فى ألمانيا[٢]. وتوحدت الجهود وساند القصر المعارضة ودار السفار البريطانية للقضاء على هذا التنظيم وخاصة بعد أن هدد الأمن بموقفه من معارضى الحكومة، ومضت الصحافة المعبِّرة عن وجهة نظر القصر تطالب بإلغائه وتعرض الالتماسات المقدمة للملك فى هذا الصدد[٣].

وفى ١٦ أكتوبر ١٩٣٧ طلب الملك من النحاس حل تلك الفرق، وأوضح له أن وجودها لا يعتمد على أى شرعية، وبالتالى فهو غير دستورى، وأشار إلى أن مثل هذه التنظيمات ممنوعة فى إنجلترا وهى البلد الدستورى، وأنهى فاروق حديثه بأنه سيتخذ إجراء إن لم يقم رئيس الوزراء بتنفيذ الطلب، وقد أثارت هذه المقابلة النحاس وكان لها رد فعل عليه نقله أمين عثمان لكيلى[٤]. وتكرر طلب الملك من رئيس وزرائه بعد عشرة أيام من المقابلة الأولى، ويعلِّق مكرم عبيد على المقابلة الأخيرة بأنها لم تكن مرضية. وتدهور الوضع عقب نشر البلاغ الحديث الذى دار بين فاروق والنحاس، والتقى أمين عثمان بعلى ماهر، ولم تكن مقابلتهما هى الأخرى مرضية، ووافق الأخير على لقاء النحاس فى حالة رغبته، لكنه نصح أمين عثمان بالانتظار لحين عودة لامبسون[٥]. ويرفض الملك توقيع قانون بزيادة الاعتماد للمصاريف السرية إذ كان ينفق منها على الفرق[٦].

ويتمسك النحاس بهذا التنظيم، ويبرِّر ذلك فى حديث له مع لامبسون، فيشرح بأن

---

(١) حسن يوسف، المصدر المذكور، ص ص ٨٩، ٩١.

(٢) محمد التابعى، المصدر المذكور، ص ١٦٤.

(٣) البلاغ، عدد ٤٦٣٢ فى ٥ سبتمبر ١٩٣٧، ص٧.

(٤) F.O. 407-221, J 4358-20-16, kelly - Eden, Alex. Oct. 17, 1937. No 571.

(٥) F.O. 371-20887, J 4555-20-16, kelly - F.O, Cairo, Oct. 30. 1937, No. 599.

(٦) يونان لبيب رزق، تاريخ الوزارات المصرية، ص ٤٠١.

حلّه سيكون ضربة قاضية للوفد، وأنه اتخذ خطوات للتخلص من العناص السيئة من شبابه وفرض الرقابة الشديدة عليهم[١]. واستقبل الملك مكرم عبيد وأثار معه الأمر، ونقل له شكوى الكثيرين، فأجابه بأن الفرق رياضية بحتة، وأن الإجراءات تتخذ بكل دقة للتخلص من العناصر الضارة بسمعتها[٢]. وتدريجيا وبناء على ضغط لامبسون نشر قائد التنظيم بيانا فى ١٢ ديسمبر يأمر فيه أتباعه - بناء على تعليمات ا لنحاس - بأن يتجردوا من أى نوع من السلاح وأن يقتصر أمرهم على أن يكونوا جماعة رياضية[٣]. ويلين رئيس الوزراء ويعد بتحقيق المطلب الملكي، وينقل أمين عثمان هذا الاتجاه للسفير البريطانى ويبيِّن له أن النحاس سيكون وفيا إذا أخلص القصر[٤]. وبالطبع لم تتحقق هذه المعادلة إذ سرعان ما أقيلت الوزارة، ونفَّذت خليفتها الإرادة الملكية.

وشكّلت قضية رئاسة الديوان الملكى نزاعا بين الملك وحكومته، والديوان هو الوسيط بين الملك والسلطتين التنفيذية والتشريعية، ورئيسه بدرجة وزير يعاونه وكيل بدرجة وكيل وزارة، وتتبعه خمس إدارات، الإدارة العربية، الإدارة الإفرنجية، إدارة التوقيع، إدارة الحسابات والمستخدمين، إدارة المحفوظات والالتماسات، ولكل منها اختصاصاته. ولرئيس الديوان - بالإضافة إلى اتصالاته خارج القصر - سلطته القوية وتأثيره على الملك. وفى أكتوبر ١٩٣٤ تولى المنصب أحمد زيور لكنه قدم استقالته وبقى المنصب خاليا، وشغل بال المقربين لفاروق عقب وفاة فؤاد لأهميته من ناحية، ولحاجة الملك الصغير لموجه مخلص من ناحية أخرى. هذا فى الوقت الذى سعت فيه وزارة الوفد لإلغاء هذا المنصب وإحلال منصب وزير القصر بدلا منه، لكنها لم تتمكن من التنفيذ.

وأمام الأمر الواقع، حرصت الوزارة على أن يكون لها اليد فى تعيين رئيس الديوان وبخاصة فى أثناء غياب الملك فى أوروبا، لتعلن من جهة التفاهم بين الحكومة والقصر إعلانا واضحا، ولتكسب تقليدا يعطيها السلطة فى هذا الشأن، وعليه سافر مراد محسن

---

(١) F.O. Op. Cit, J 4892-20-16, Lampson - F.O, Cairo, Nov. 25, 1937, No 668.

(٢) المصور، عدد ٦٨١، فى ٢٩ اكتوبر ١٩٣٧، ص٨.

(٣) F.O. Op. Cit, 20888, J 5174-20-16, Lampson - F.O. Cairo, Dec. 13, 1937, F.O. Op. Cit, 22006, J 2805-2805-16, Lampson - Halifax, Alex, June 30, 1938, No 770.

(٤) F.O. Op. Cit, 20888, J 5324-20-16, Lampson - F.O, Cairo, Dec, 20, 1937.

إلى فاروق يحمل بعض الأسماء المقترحة، لكنه عاد بخفى حنين، وأبلغ النحاس بأن الملك يفضل التريث فى الاختيار حتى يعود ويتصل به شخصيا، وقد تعددت أسماء المرشحين وبرز منها اسم توفيق نسيم وأمين أنيس وأحمد على[1]. و لكنها أسقطت من حساب فاروق. وبالرغم من أنه أعلن إرجاء المسألة، فإنها شغلت ذهنه، وأراد تناول أبعادها وناقشتها حاشيته، فيرشح أحمد نجيب الهلالى، ويقترح على محمد التابعى أن يفاتح الوزارة فى ذلك، لكنها ترفض لأنه حديث العهد بالوفد وليس على علاقة طيبة به، كما أن فاروقا لم يكن يرغب فى شخصية وفدية، فعقب تقلده السلطة، أبدت الوزارة غرضها فى تعيين عبدالفتاح الطويل، فاعترض الملك وصرح «أنا أريد أن يكون إلى جانبى رئيس ديوان يقول دائما كلمة الحق، ويسوى المشكلات ويصون حقوقى، لا رجل وفدى سوف يكون همَّه أن يأخذ منى لكى يعطى حكومة حزبه، وإذا وقعت مع النحاس وجدت أننى قد وقعت فى خلاف مع النحاس وعبدالفتاح الطويل، وتصبح المشكلة مع رئيس الحكومة ورئيس الديوان[2].

وبدأت تحركات عبدالوهاب طلعت صديق على ماهر تأخذ طريقها، وأصبح الموصل الجيد بين مُلقِّنه وفاروق، وعاد النحاس ورشح حافظ عفيفى، فرفض الملك نظرا لتعليقه على مقابلة استشم منها أنه يعيب فى ا لذات الملكية، وشاعت الظروف أن يحدث تقارب بين النحاس والهلالى، وعليه اقترح مكرم عبيد أن يشغل الأخير المنصب، فاعترض فاروق، وكان آخر عرض للوزارة تعيين أمين يوسف، لكن سياسة الرفض واصلت طريقها[3]، ولم تُقعد النحاس عن انتهاز فرص المقابلة مع فاروق، وإثارة مسألة رئيس الديوان، وفى كل مرة يوقفه الملك عن الحديث ويوضح له عدم رغبته فى مناقشة هذا الأمر وبأنه أرجأه لحين آخر[4]. وأخيرا صرح وأعلن عن رغبته فى أن يتولى على ماهر رئاسة الديوان.

---

(١) المصور، عدد ٦٦٦ فى ١٦ يوليو ١٩٣٧، ص٨، عدد ٦٦٧ فى ٢٣ يوليو ١٩٣٧، ص٩.

(٢) محمد التابعى، المصدر المذكور، ص ص ١٥٤، ١٥٨.

(٣) F.O. Op. Cit, 20882, J 3895-20-16, kelly - Eden, Sept. 9, 1937, No 1069. ، محمد التابعى، المصدر المذكور، ص ص ١٦٠، ١٦٢، ١٦٣.

(٤) F.O. Op. Cit, 20885, J 3811-20-16, Kelly - Eden, Cairo, Sept. 2, 1937, No 1029, J 3900-20-16. kelly - Eden, Cairo, Sept. 6, 1937, No. 112.

وشخصية على ماهر وإن اختلف المؤرخون فى تقييمها، إلا أنهم أجمعوا على صفات اتسمت بها تعطى الانطباع بقوتها واحترافها وكفاءتها وذكائها وثقافتها، وقد ورث الكثير عن والده الذى كان حائزا على ثقة الخديوى عباس حلمى الثانى. وتقرَّب على ماهر من فؤاد ودار فى فلك القصر وأسهم فى تأسيس حزب الاتحاد واشترك فى الانقلابات الدستورية، وبدا اضحا أنه المخلص الأمين للعرش، بالإضافة إلى الوظائف التى تدرج فيها، فعمل فى الميدان القضائى، وتولى وكالة الوزارة، فالوزارة ثم رئاسة الديوان، وأخيرا رئيسا للوزارة. وفى أثناء شغله للمنصب الأخير مات فؤاد، فتمكن من أن يخطط للملك الصغير منذ البداية، وحرص على أن يحيطه بسياج من الحماية ويهيئ له الامتيازات. وعندما تولت الوزارة الوفدية الحكم، مضى يعد العدَّة للإطاحة بها، فرسم للملك خط سيره غير عابئ بالدستور، فهو لا يؤمن به قدر إيمانه بالسلطة الأوتقراطية. وعلى ذلك فتعزى الإثباتات إلى أن هذه الشخصية قد سيطرت على فاروق ووجهته فى بداية حياته العملية.

وكان طبيعيا أن تعترض الوزارة على أن تتولى هذه الشخصية رئاسة الديوان، وبعث النحاس برسول للقصر ليبلِّغ بأن التعاون مع على ماهر أمر مستحيل، وأن له ماضيه ومواقفه من الدستور(١). ولم يكن ذلك هو السبب الوحيد، وإنما الذى شكل ضيقًا للوفد أن هذا التعيين سيزيد من نفوذ القصر فوق ما حصل عليه، وأوضح مكرم عبيد تلك الأبعاد للقائم بالأعمال البريطانى طالبا عدم تعيينه(٢). وفى حديث جرى بين كيلى وأحمد حسنين، ذكر الأخير أن النحاس يرى تعيين رئيس ديوان على هواه، ويرغب فى أن يكون بتوصية منه حتى يشبع مصلحته، وأضاف بأنه سيبيِّن لرئيس الوزراء أنه فى حالة معارضته لتعيين على ماهر فسيؤدى الأمر إلى إغضاب الملك(٣). وحاول الأمير محمد على أن يتدخل فى الأمر، ويبدو أنه لم يكن يؤيِّد شغل على ماهر للمنصب، فحينما تردَّدت الأقوال بشأن ذلك فى فترة الوصاية، قابله وأراد أن يقنعه بالاعتذار إذا عرض عليه المنصب، ولكن على ماهر لم يبد رأيا وفضل أن يقف موقفا سلبيًا(٤). وعاد الأمير ليبذل

---

(١) محمد التابعى، المصدر المذكور، ص ١٦٣.

(٢) F.O. Op. Cit, 20886, J 4134-20-16, kelly - F.O, Cairo, Oct, 2, 1937.

(٣) Ibid, J 4148-20-16, kelly - F.O., Cairo, Sept, 30, 1037.

(٤) المصور، عدد ٦٦٧ فى ٢٣ يوليو ١٩٣٧، ص٩.

المساعى لدى فاروق بعدم التعيين قبل الحصول على موافقة النحاس[١]، إذ كان يعلم جيدا أن رئيس الوزراء لن يوافق بأى حال. وجرت مفاوضات بين النحاس وعلى ماهر عن طريق أمين عثمان وأحمد ماهر، واستمرت عدة أيام محاولة للحصول على موافقة الأول، لكنه لم يكن[٢].

وضرب فاروق بالمعارضة عرض الحائط. وفى صباح ٢٠ أكتوبر أبلغ سعيد ذو الفقار النحاس تليفونيا بأن الملك عين على ماهر رئيسا للديوان، فانفعل وأجاب بأنه لا يوافق على مثل هذا الإجراء، وأنه عمل غير ودى. وطلب من أمين عثمان الاتصال بعلى ماهر لتأجيل رد القبول لحين موافقته، وحاول أحمد حسنين التأجيل، لكنَّ فاروقا رفض معلنا أن الوقت أصبح متأخرا[٣]. وصدر الأمر الملكى فى اليوم نفسه بالتعيين، ولأول مرة بُلِّغ للصحف عن طريق القصر لا الوزارة. وثارت ثائرة النحاس، وذهب إلى الملك محتجا ومستنكرا، فرد عليه «أنا عينته لأنه كان محل ثقة والدى الملك فؤاد، ومحل ثقتى، كما أن الأمة تثق فيه»[٤].

ولم تجد أى محاولات من رئيس الوزراء. وانعكس هذا الوضع على الصحافة من معارض ومؤيد. الاتجاه الأول نشر أن النحاس سيطلب من الملك والبرلمان تعيين وزارة قصر وإلغاء المرسوم الصادر فى ٨ فبراير ١٩٢٥ الذى يجعل تعيين الموظفين فى الحاشية بأوامر ملكية، وإلغاء المرسوم القاضى بأن تكون إحالة كبار الموظفين إلى المعاش بمراسيم، وأن يقتصر حق الملك فى تعيين الموظفين الذين يعينون بمراسيم على التوقيع بحيث لا يكون له أن يرفض التوقيع ولا أن يناقش فى التعيين[٥]. والاتجاه الثانى أشار إلى حق الملك المشروع - وفقا للمرسوم السابق - لأن رئيس الديوان هو مستشاره الخاص، وليس فى الدستور نص يقيد الملك فى هذا الأمر، وإذا عيَّن الملك رجال حاشيته، فشأنه فى ذلك شأن البرلمان فى تعيينه لموظفيه، وشأن الوزراء حين يختارون موظفيهم الخاصين، وشأن رئيس الوزراء فى اختيار الرجال الذين يعاونونه مباشرة من ذوى الثقة. وعرض موضوع

---

(١) F.O. Op. Cit, J 4398-20-16, kelly - F.O, Cairo, Oct. 16, 1937.

(٢) F.O. Op. Cit, 22006, J 2805-2805- 20 -16, Lampson - Halifax, Alex. June 30, 1938, No. 770.

(٣) Ibid, 20886, J 4389-20-16, kelly - Eden, Cairo, Oct, 20, 1937, No 580.

(٤) أحمد بهاء الدين، المرجع المذكور، ص ٣٠.

(٥) السياسة الأسبوعية، عدد ٤٢ فى ٣٠ أكتوبر ١٩٣٧، ص١.

تعيين الموظفين بالقصر الملكى على لجنة قضايا الحكومة، فأفتت بأنه تصرف قانونى ولا يجوز الاعتراض عليه[1].

ورأت الوزارة أن الفتوى استشارية بحتة ومجرد وجهة نظر لا تلتزم بها، وصرَّح مكرم عبيد بذلك للملك فى أثناء مقابلته له[2]. وأثير فى الوقت نفسه حق الملك أيضا فى تعيين الموظفين الأجانب بالقصر بعد أن رفضت الوزارة تعيين مهندس إنجليزى لليخت المحروسة، وعَدَّه فاروق تدخلا منها فى شئون موظفى القصر، وأصدر بلاغا تحت هذا المعنى للنحاس، الذى حاول إقناعه بالحدود الدستورية وسلطات الحكومة المنتخبة، وأن القانون الذى تريد أن تطبقه الوزارة ويضم قواعد استخدام الموظفين الأجانب، أصدره على ماهر فى وزارته السابقة، لكن الملك صمَّم على الرفض وتمسك بما عَدَّه حقا له، واشتد أزره بحكم لجنة قضايا الحكومة فيما يتعلق بالموظفين الأجانب والذى كان فى صالحه[3]، ولكن النحاس لم يتوان لحظة عن أحقية الوزارة فى مثل هذه المطالب الشرعية. وكانت هذه المسألة من القضايا التى أودت بحياة الوزارة. فعقب تولى على ماهر منصبه بيَّن أن الكلمة النهائية يجب أن تكون للملك فى تعيين كبار الموظفين، وفى إحالة الموظفين المعينين بمراسيم إلى المعاش، وفى تقديم مشروعات القوانين للبرلمان، وفى الرتب والنياشين لرجال الدولة[4]. ومن هنا فإن تنبؤات الوزارة تجاه شخصية رئيس الديوان كانت صحيحة.

لم تكف الحكومة عن اعتراضها على تعيين على ماهر. وفى مقابلة جمعت مكرم عبيد وكيلى، أشار الأول إلى الحالة العصبية التى انتابت النحاس عقب تعيين رئيس الديوان وأنه يريد عرض القضية على البرلمان. ويوضح كيلى صعوبة الموقف وحرجه نظرا لمركز أحمد ماهر فى البرلمان[5]. وكان طبيعيا أن يتحرك رئيس الديوان الذى اتفق مع القائم

---

(١) F.O. Op. Cit, 22006, J 2805-2805-16, Lampson - Halifax, Alex., June 30, 1938, No 770.
البلاغ، عدد ٤٦٧٨ فى ٢٥ أكتوبر ١٩٣٧، ص٧، عدد ٤٦٧٩ فى ٢٦ أكتوبر ١٩٣٧، ص٧.

(٢) المصور، عدد ٦٨١ فى ٢٩ أكتوبر ١٩٣٧، ص٨.

(٣) F.O. 407-221, J 4339-20-16, Kelly - Eden, Alex., Oct, 20, 1937, No 580.

(٤) عبد العظيم رمضان، تطور الحركة الوطنية، ص ١٤٠.

(٥) F.O. 371-20886, J 4445-20-16, kelly - F.O, Cairo, Oct, 22, 1937, J 4434-2-16, kelly - F.O, Cairo, Oct, 22, 1937.

بالأعمال البريطانى على تهدئة الأجواء. ووفقا لهذه السياسة، ولتلك الظروف الداخلية التى كانت تمزق الوفد، بدأ النحاس فى التخلى عن صلابته. وفى غضون أيام قليلة استقبل فاروق رئيس وزرائه وأعطى له التأكيدات بأن تعيين على ماهر ليس ضده لأنهما الاثنين - الملك ورئيس ديوانه - فوق كل الأحزاب، وأنهما لن يدخرا جهدا فى التعاون مع الحكومة. وعقب المقابلة، صرَّح النحاس بارتياحه لها وانتهاء الأزمة[1]. وبالفعل فقد انتهت ولكن لصالح الطرف الأقوى، وأحرز القصر نصرا قويا على الوفد الذى أذعن وتقبل الوضع الذى فرض عليه. وبالرغم من الضغوط التى أحاطت به داخليا وخارجيا لتجبره على الاستسلام، فإنه كان من الممكن أن يواصل تمسكه بالقواعد الدستورية ولو أدى ذلك إلى استقالته من الحكم.

ومثّلت مسألة التعيين فى مجلس الشيوخ حلقة فى سلسلة الأزمات بين فاروق والنحاس، حدثت عندما شغر مقعدان فى المجلس، فرشحت الوزارة محمود فهمى وحسن نافع، فوافق القصر على الأول ورفض الثانى وطلب اختيار غيره، فرشحت فخرى عبدالنور فرفضه القصر أيضا ورشح عبدالعزيز فهمى، فلم يوافق عليه النحاس، بينما أصر القصر عليه، فى الوقت الذى لم تتمسك فيه الوزارة بمرشحها الأخير. وانبرى الوفد فى الدفاع عن حقه فى التعيينات بمجلس الشيوخ وساق الأدلة، وعرض فتاوى فان بوش وبيولا كازيللى - من فقهاء القانون - والتى سبق وأن أفتيا بها فى عهد فؤاد، وهى تسقط أى حق للملك فى ذلك[2].

وتمسك القصر برأيه، وكانت حجته «أن حكمة تعيين الشيوخ دستوريا إكمال الكفايات فى المجلس مما لم يجئ بها الانتخاب، فإذا أرادت الوزارة أن تتخطى هذه الحكمة وتعيِّن من أنصارها من ليسوا ذوى كفايات يحتاج إليها المجلس، خالفت الدستور، وواجب الملك أن يحمى الدستور، وأن يمنع مخالفته»[3]. وأصر كل طرف على رأيه، وبالطبع فإن لعلى ماهر دوره فى هذا الخلاف، وكان من الممكن ألا ينشأ أصلا

---

(١) Ibid, J 4518-20-16, kelly - Eden, Cairo, Oct, 28, 1937, No 595.

(٢) عبد العظيم رمضان، تطور الحركة الوطنية، ص ص ١٤١، ١٤٢، أحمد بهاء الدين، المرجع المذكور، ص٣٢.

(٣) محمد حسين هيكل، المصدر المذكور، جـ٢، ص ص ٤٥، ٤٦.

على أساس أنه سبق وأن اتُّخذ فيه موقف عام ١٩٢٤ أعطى الوزارة ذلك الحق، ولكن وفقا للسياسة المخطط لها، لابد من اغتصاب حقوق الأمة تدريجيا لحساب القصر.

وقدَّمت الظروف نفسها لتخدم القصر ضد الوفد، ويذهب البعض إلى أن ما أصاب الوفد فى هيكله هو بسبب خطة القصر فى الاستيلاء عليه من الداخل(١). وإن كانت هذه النظرية تمثل واقعا، إلا أنها فرضت نفسها فى مرحلة متأخرة، كان الخلاف بين القيادات الوفدية قد بلغ مداه، وبالتالى أصبح من السهل التأثير على الأطراف المعارضة، بمعنى أنه لو كان هناك رباط قوى وتماسك متين بين هذه القيادة لما نجحت خطة القصر. وليس هنا المجال للخوض فى المنازعات التى مزقت الوفد، ولكن يمكن القول بأن العلاقة اللصيقة بين النحاس ومكرم عبيد أزعجت النقراشى وأحمد ماهر، وقد انضم إليهما الكثيرون من أعضاء الهيئة الوفدية، وانقسم الوفد على نفسه، واختلفت الآراء بين الجهتين وتناقضت، وحانت الفرصة، وعند تشكيل زعيم الوفد لوزارته الرابعة استبعد منها النقراشى وثلاثة من مؤيديه. ومحاولة لإرضائه وحتى لا يرتمى فى أحضان المعارضة عرض عليه منصب مندوب الحكومة لدى شركة قناة السويس، لكنه رفض، واشتد الخلاف الذى أدى إلى فصله من الوفد فى ١٣ سبتمبر ١٩٣٧، ووجد ذلك التشجيع والتأييد والمباركة من القصر، وانعكس ذلك على صحافته، فى الوقت الذى راح فيه النقراشى يهاجم محور النحاس مكرم، ويكيل التهم لزعيم الوفد للنيل منه، واتخذ له مكتبا فتحه للمعارضة(٢). وكان لذلك نتائجه على الصراع القائم بين القصر والوفد، فقوى الأول وأضعف الأخير.

وتلقائيا انضم أحمد ماهر إلى زميله، وكان رئيسا لمجلس النواب وله ثقله فى الساحة السياسية. وهنا حدث التقارب مع القصر، فالعدو مشترك، وكلا الطرفين يعمل من منطلق هذا الشعور، ولكن لكل طرف مصالحه وأهواءه وأهدافه. ورسمت السياسة على أن تشكَّل وزارة وفدية يرأسها أحمد ماهر، وبالطبع لن يشترك فيها أحد من الأعداء، ومضى ثنائى أحمد ماهر والنقراشى يجندان الأفكار بأنهما يسعيان لإقامة ملكية دستورية بعد أن اعتقدا أن الوقت قد حان لإسقاط المعارضة للعرش(٣). وتولت البلاغ الدعوة

---

(١) عبد العظيم رمضان، تطور الحركة الوطنية، ص ١٤٥، الصراع بين الوفد والعرش، ص١٥٤.

(٢) محمد التابعى، المصدر المذكور، ص ص ١٦١، ١٦٢، ١٧٥.

(٣) Little, T., Egypt, P. 156.

لتأليف تلك الوزارة وأشادت برئيسها، الذى سيجعل العلاقة بين الوزارة والقصر علاقة تفاهم وتعاون[١]. وبتحقيق هذا المسعى يستمر الوفد فى الحكم بعد أن تسقط الزعامة المقلقة للقصر والمعارضة، ويُستبعد أى تصرف غير دستورى، ويُستغنى عن إجراء انتخابات جديدة تكون مثارا للقيل والقال، وأخيرا يتحقق غرض القصر باستحواذه على كل ما يرى أن له حقا فيه، وبخاصة إذا وضعنا فى الحسبان تلك الصلة التى تربط رئيس الوزراء الجديد ورئيس الديوان، وبالفعل فقد كان على ماهر يميل لتحقيق ذلك حتى إنه قدَّم اقتراحا بهذا المعنى لقصر الدوبارة ـ السفارة البريطانية ـ فى ٣١ أغسطس أى قبل أن يتولى رئاسة الديوان، لكنه لم يجد ترحيبا بذلك[٢].

وبالرغم من ذلك، بذلت المساعى، وذهب أحمد ماهر إلى دار النحاس ليستعرض معه نقاط الخلاف، وأبان له أن الإبقاء على الدستور والحياة النيابية متوقف على تخليه عن تولى الحكم، وأن يختار الوفد شخصا غيره لأن الملك لا يقبل أى تعاون معه. وحاول زعيم الوفد أن يثنى رئيس مجلس النواب عما يريد تحقيقه وكشف له عن المؤامرات التى تحاك لتمزيق الوفد، ولكن أحمد ماهر أصر على موقفه[٣]. ومحاولة للوصول إلى حل، عقدت الهيئة الوفدية فى ٢٣ ديسمبر لتفنِّد أمامها وجهتا النظر، وبدأ النحاس وعرض قضايا الخلاف مع القصر، ثم تبعه أحمد ماهر وانتقد تصرفات الحكومة تجاه الملك ومساعيها لتعبئة بعض القوى ضده. ولكن انتهى الأمر بانتصار النحاس[٤]. وفشل أحمد ماهر فى تحقيق الهدف.

والواقع أن الوفد حارب فى جميع الاتجاهات فى الوقت الذى كان عليه أن يرم ما أصابه من شروخ. وانتهزت أحزاب الأقلية الظروف الصعبة التى يمر بها، وارتمت على الأعتاب الملكية لتقدم خدماتها، ولتحصل على الرضا ولتحقق مصالحها من جهة، ولتنتقم ممن ألحق بها الهزيمة من ناحية أخرى. ومثل محمد محمود رئيس الأحرار الدستوريين دورا فى التحرك ضد الوفد، وتوطدت صلته بعلى ماهر، وجنِّدت صحيفة الحزب فى شن الحملات الهجومية على الوفد وزعيمه، مدافعة عما عَدَّته حقوقا للملك،

---

(١) البلاغ، عدد ٤٧٣٠ فى ١٩ ديسمبر ١٩٣٧.

(٢) F.O. Op. Cit, 22006, J 2805 - 2805 - 16, Lampson - Halifax., June 30, 1938. No 770.

(٣) إبراهيم فرج، ذكرياتى السياسية، ص ص ٣٦، ٣٧.

(٤) عبد العظيم رمضان، تطور الحركة الوطنية، ص ص ١٤٨ ـ ١٥١.

وانبرى محمد حسين هيكل يكتب تحت هذا المعنى فى البلاغ[١]. وبرز التعاون بين رئيس الحزب وإسماعيل صدقى، وسعيا بمختلف الطرق لإسقاط الحكومة. ففى حديث دار بين السفير المصرى بلندن ومسئول بالخارجية البريطانية، أوضح الأوَّل العمل المكثف الذى يقومان به لاستعجال الإطاحة بالوزارة، مؤيدين أى خطوة غير دستورية يقوم بها الملك للتنفيذ، ويحلِّل السفير هذه التصرفات بأنهما يضعان مصلحة البلد أكثر من مصلحة المعارضة[٢].

ووقع زعماء المعارضة على عريضة قدموها لرئيس الديوان، سطَّروا فيها اتهامات وجهوها للحكومة وأشادوا إلى اضطراب الأمن والفوضى الضاربة أطنابها فى البلاد[٣]. وهداهم تفكيرهم إلى اتباع طريق ينفذون من خلاله إلى مآربهم، وبخاصة أن المناخ العام خيَّم عليه الاتجاه الدينى، فاستغلوه لنجاح مخططهم، وانضم إليهم الأزهر، ومعلوم أن شيخه مُعلمٌ فاروق وموجهه وصاحب التأثير عليه. وتردَّدت نغمة قبطية الحكومة، فهى تضم مكرم عبيد سكرتير الوفد ووزير المالية - وله من الشخصية ما يجعله يسيِّر دفة الحكم - وأيضا واصف بطرس غالى وزير الخارجية، هذا بالإضافة إلى التركيز على نوايا الحكومة فى الإعداد لتحويل قضايا الأحوال الشخصية للقضاء الأهلى، ومن هنا انطلقت حملة العلماء المضادة وعلى رأسهم الشيخ المراغى، ونجحت المعارضة فى إلصاق وصمة نزوع النحاس عن التقوى فى الوقت الذى أظهرت فيه منافسه فاروقا فى صورة الملك الصالح[٤].

وحقيقة فإن إثارة مثل هذه الحساسية التى حوربت بها الوزارة قد أضعفتها، ولعبت الأيدى إزاء ذلك، وانتشرت الأقوال بأن رفض توقيع مرسوم فخرى عبدالنور له ارتباط بالمسألة، وأن التعيينات الحكومية تحمل اتجاها عنصريا، واستغلت انتخابات نقابة المحامين، وأذيعت وجهة نظر النحاس فى الاعتراض على مسألة المناداة بفاروق خليفة[٥]. وخوفا من إثارة أزمة يمكن أن تكون لها النتائج الخطيرة، رفع الأنبا يُؤنِّس

---

(١) انظر فصل صوت الأقلية، عنصر أحزاب الأقلية.

(٢) F.O. Op. Cit, 20887, J 4799-20-16, Conversation of Egyptian Ambassador with Campbell, Nov. 18, 1937,

(٣) البلاغ، عدد ٤٧٠٠ فى ١٧ نوفمبر ١٩٣٧، ص٦.

(٤) Richmond, J, Egypt 1798-1952, p. 202.

(٥) المصور، عدد ٦٨٩ فى ٢٤ ديسمبر ١٩٣٧، ص١٤.

بطريرك الأقباط الأرثوذكس كتابا للملك يسقط فيه أى شك لولاء الأقباط للعرش، ويعلن الإخلاص ويؤكد الولاء. وجاء الرد الملكى ليبيِّن اغتباط فاروق، وأنه هو الساهر بنظره المجرد عن الهوى(١). وعليه هدأ الموقف فى هذا الشأن. وواصل القصر منهجه، وأمسك بالخيط عقب خلاف الوفد مع صفية زغلول، فرأى أن الفرصة مواتية لضمها إليه، ونفذت الخطة بنجاح(٢). وبذلك يتضح أن السهام صوبت تجاه الوفد من جميع الجبهات.

أما عن الموقف البريطانى تجاه التنازع، فمعروف أنه عقب معاهدة ١٩٣٦ حرصت بريطانيا على أن تجعل المظهر براقا فيما يختص بعلاقتها مع مصر، هذا المظهر الذى بدا فى تلك التصريحات التى صدرت على لسان رجالها بأنها لن تتدخل فى الشئون الداخلية، وكان الواقع شيئا آخر. حقيقة أن المعاهدة فرضت على مصر التزامات، لكن إذا نظرنا إلى الأطراف المصرية - القصر، الحكومة، الأحزاب - نجدها تتلاقى فى بؤرة واحدة، هى السفارة البريطانية، ومن ثم فقد وجدت التشجيع والتأييد والمؤازرة لتتدخل، وهى أساسا لديها الرغبة، ولم تكن لتجرؤ على أن تُقدم دون أن يطلب منها التوسط. ففى أوائل أغسطس، طلب أمين عثمان من كيلى أن يتعاون فى إقصاء تأثير القصر، مبيِّنا أن الحكومة البريطانية قل اهتمامها بمصير الوفد، ولكن القائم بالأعمال البريطانى يوضح أنه لا توجد أمور وسط مع الملك، وأنه يتردد فى إسداء النصيحة السياسية له فى هذ المرحلة. ويلقى النحاس على مسامعه تلك القصص التى تنم عن تصرفات الملك الصغير، ويبدى كيلى رأيه، بأنه يرى أنه من السابق للأوان الوصول إلى نتيجة نهائية، وأن الملك الشاب ذو نوعية جيدة، ومع مرور الوقت والتحلى بالصبر سينجح - أى النحاس - فى الحصول على ثقته التامة، فوافقه زعيم الوفد لكنه أضاف أنه فى حالة انقياده لحاشيته المقربة، فمن الصعب استعادته. ويذكر القائم بالأعمال البريطانى لحكومته أنه نقل لفاروق وجهات نظر مماثلة وتلقاها بقبول حسن(٣). وفى ١٢ أغسطس مثل بين يديه ليقدم له التهنئة، ويصف هذه المقابلة للندن: «ورجوت له حكما طويلا وناجحا، فكان تعليقه بأنه سيكون كذلك

---

(١) البلاغ، عدد ٤٧٢٩ فى ١٨ ديسمبر ١٩٣٧، ص٦، عدد ٤٧٣٠ فى ١٩ ديسمبر ١٩٣٧، ص٧.

(٢) محمد التابعى، المصدر المذكور، ص ١٧٠.

(٣) F.O. Op. Cit, 20885, J 3601-20-16, kelly - F.O, Ramleh, Aug. 12, 1937, No 101.

إذا تلقى المعاونة التى تشمل الطرفين، فقلت يبدو مهما التأنى، فأجاب بأنه يقدِّر ذلك تماما، وضرب مثلا بأن البيت الذى يبنى على عجلة لا يصلح للسكنى»(١).

ومع تأزم الموقف بين القصر والوفد بشأن تنظيم القمصان الزرقاء - وكانت السياسة البريطانية متشوقة لإسقاطه - أرسل كيلى إلى كبير الأمناء ليبلغ الملك انزعاجه لتصاعد التوتر بينه وبين حكومته، وأنه يأمل أن يتبع الملك خطوط الدستور، ويتجنب أى تنازع مع حكومته نظرا لحساسية الوضع الدولى، فيخطره سعيد ذو الفقار بأنه ليس هناك ما يدعو إلى القلق، فتعليمات الملك بحل هذه الفرق لا تعنى استقالة النحاس إن لم يقم بتنفيذها(٢). وكانت التوجيهات التى وصلت من لندن تشير إلى مواصلة الضغط على فاروق، وأنه من الحكمة أن يتخذ ذلك بتؤدة. وسعى لامبسون لإيجاد حل، فاقترح إقناع النحاس بإسقاط مطالبه مؤقتا، وأن يفعل الملك الشىء نفسه من جانبه فيما يختص بهجومه على النحاس بشأن فرق القمصان الزرقاء، وتُجرى محاولة للقاء بينهما ودفن الماضى(٣). ولكن الوساطة لم تأت بنتيجة.

وذهب أحمد حسنين إلى القائم بالأعمال البريطانى ليطرح عليه بعض الموضوعات، ومن أهمها طلب معرفة رأيه فى الأكثر صلاحية لمنصب رئيس الديوان، فرد عليه بضرورة أن يكون شخصا يتحمل المسئولية بجدية، ويتمتَّع بثقة الملك، ويرضى عنه رئيس الوزراء(٤). وكان واضحا أن على ماهر مؤيدا من السياسة البريطانية، ففى ٢٥ فبراير ١٩٣٧ طرح لامبسون على حكومته موضوع تعيين رئيس الديوان، وفى البداية اقترح اسم توفيق نسيم، لكنه ما لبث أن استبعده لكبر سنه ومرضه، والأهم أن فاروقا لا يحبه، وعليه رشح على ماهر لأنه رجل قوى وسيوافق عليه الملك، لكنه نوه بأن علاقته بالوفد ستكون موضع احتكاك(٥). وعندما أعدَّت الخارجية البريطانية مذكرتها عن الأوضاع

(١) Ibid, J 3573-20-16, kelly - F.O, Alex. Aug. 13, 1937, No 458.

(٢) Ibid, 20886, J 4358 - 4429-20-16, kelly - F.O, Cairo, Oct. 17, 18, 1937.

(٣) F.O. 407-221, J 3778-20-16, Eden - kelly, F.O. Sept, 2, 1937, No 389, F.O. 371-22006, J 2805-2805-16, Lampson - Halifax, Alex, June 30, 1938, No 770.

(٤) F.O. 371-20885, J 3573-20-16, kelly - F.O. Alex. Aug. 13, 1937, No 458.

(٥) Ibid, 20882, J 967-20-16, Lampson - F.O, Cairo, Feb. 25, 1937.

السياسية التى تؤثر فى مركز فاروق أشارت إلى على ماهر كرئيس للديوان، وأنه كرئيس وزراء سابق ممتاز وذو مقدرة ملحوظة، ومع هذا وصفته بأنه يميل للدسيسة(١).

وفى ٣٠ سبتمبر تحدث كيلى مع أحمد حسنين وأوضح له أن حكومته لا تعارض فى تعيين على ماهر، ولكن عندما شرح له رائد الملك معارضة النحاس، أشار إلى سلبية الموقف البريطانى، وعزف عن التدخل فى موضوع بين الملك وحكومته. وكتب للندن لينقل لها الحديث الذى دار بين مكرم عبيد والسكرتير الشرقى بشأن المنصب، ويُبيِّن أن وزير المالية يهدف إلى إثارة السفارة ضد القصر، والنتيجة ستسفر عن سوء العلاقة بين الطرفين(٢). وهذا ما كانت السياسة البريطانية تخشاه.

وفى الوقت نفسه حاولت السفارة استرضاء الوزارة ولكن دون إغضاب القصر، فعقب الإعلان الرسمى لتعيين رئيس الديوان، اقترح القائم بالأعمال البريطانى على أمين عثمان بذل مجهوداته من خلال أحمد ماهر أو على ماهر نفسه لإرجاء موافقته على التعيين حتى يعطى الفرصة للحصول على موافقه النحاس(٣). ولم تنجح تلك الخطوة. ويذهب البعض إلى أن الإنجليز تبينَّوا بوسائلهم الخاصة أن على ماهر يبدى النصح والمشورة للملك من وراء الستار، فمن الخير أن يشغل المنصب رسميا لكى يتحمل مسئولية ما يشير به(٤). وإن كان ذلك يتفق مع المنطق، إلا أنه لا يشكل السبب الوحيد، لأنه كما اتضح من المراسلات البريطانية أن على ماهر كان الشخص المناسب فى المكان المناسب. ومع بداية ممارسة رئيس الديوان لعمله الرسمى، بين كيلى للندن أن على ماهر يأمل العمل فى اتجاه واحد مع السفارة(٥)، وهذا ما يسعى إليه التخطيط البريطانى.

ومما يذكر أن السفارة البريطانية لم تُحبِّذ تشكيل وزارة وفدية تكون رئاستها لغير النحاس، فقد أرسل القائم بالأعمال البريطانى لإيدن مشيرا إلى غضب أحمد ماهر والنقراشى لأنه لم يشجعهما على استخدام الملك فى لعبتهما(٦). وأمام التصرفات التى

---

(١) Ibid, 20883, J 1454-20-16, F.O. Minute, April 1 st, 1937.

(٢) Ibid, 20886, J 4148, 4134-20-16, kelly - F.O, Cairo, Sept, 30, Oct, 2, 1937.

(٣) F.O. 407-221, J 4339-20-16, kelly - Eden, Alex. Oct. 20, 1937, No. 580.

(٤) حسن يوسف، المصدر المذكور، ص١٩٤.

(٥) F.O. 371-20886, J 4518-20-16, kelly - F.O. Cairo, Oct, 28, 1937.

(٦) F.O. 407-221, J 3811-20-16, kelly - Eden, Sept. 2, 1937. No 1029.

أقدم عليها فاروق وأسفرت عن تصلب فى موقفه تجاه النحاس ورغبة فى مزيد من السلطة، رأى لامبسون ضرورة مواجهته، وكتب لإيدن التفصيلات والتعليقات على مقابلة ٥ نوفمبر، فوصفها بأنها غير مرضية، ولا بد من التعامل معه مستقبلا بالصرامة إذا بدا أنه يستحقها، وأن ما اتسمت به المعاملة من لطف فيما سبق، كانت تتطلبها طبيعة المرحلة.

وبدأ السفير البريطانى يشكو من أن ما يدور بذهن فاروق قد أعدَّه على ماهر جيدا. وتعدَّدت الموضوعات التى طرحها لامبسون فى تلك المقابلة: التوتر الدولى، الأخطار التى تتعرض لها الأمة والعرش نتيجة للتصرفات غير الحكيمة والسريعة، البيت الذى يحتوى على الانقسامات لا يمكن أن يستمر، الفطنة فى أن يتعامل الحاكم مع رئيس وزرائه المنتخب بأسلوب رزين، الحاكم الدستورى الذى يملك ولا يحاول أن يحكم مباشرة، الخطر الجسيم الذى يكتنفه إذا نزل لساحة الأحزاب السياسية، المساندة البريطانية التى تعتمد على تصرفه الدستورى، ولكن لامبسون لم يعبر عن وجهة نظر حكومته فى حالة وصول الأزمة إلى ذروتها حيث كان واثقا أنه بمساعدة فاروق يمكن تجنُّبها.

ويتابع السفير البريطانى ليصف فاروقا بأنه واثق بنفسه فى هذا الشأن، وأنه يتكلم بعظمة ويتعامل - من جانبه - فى المسألة بمقدرة عجيبة لمن هو فى مثل سنه، ويؤكد أنه ليست له مصلحة شخصية فى موقفه وإنما هى المصلحة الوطنية، وأن النحاس سحب الامتيازات الدستورية للتاج، وواجبه حمايتها. واستخلص لامبسون من ذلك أن فاروقا سيستمر فيما يقوم به حتى ولو أدى إلى إقالة النحاس، ورأى أن يلقى على رئيس الديوان إيجاد المخرج للمشاورة مع رئيس الوزراء - محاولة لإنهاء التنازع - حتى لا يضيع وقته فى نقاش يمكن تصعيده. ويسجل نهاية المقابلة بأن الملك أخذ على عاتقه التحلى بالصبر، وأنه أيَّده فى هذا الأمر وطلب منه أن يدع الوقت يقوم بدوره، ولم تفته الإشارة إلى أن أباه لم يدخل فى تنازع مباشر مع رئيس وزرائه. وعقب انتهاء المقابلة التقى لامبسون مع رئيس الديوان ودار الحديث حول المسائل التى استعرضها مع الملك مؤكدا على استعمال الصبر. ويذكر السفير البريطانى أنه أعطى أيضا النصائح المعتدلة للنحاس(*).

وبدأت الغيوم فى الانقشاع مؤقتا، وجرى حديث ودى طويل بين رئيس الوزراء

F.O. 371-20887, J 4608, 4761-20-16, Lampson - F.O, Cairo, Nov. 5, 13, 1937, No 617, 142. (*)

ورئيس الديوان . وافتتح البرلمان فى أول نوفمبر ، وعاد فاروق من الإسكندرية ، وما لبثت أن اشتعلت مظاهرات العمال والطلبة ضد الحكومة ، ولامبسون يرقب الحال ، وعاد الموقف ليشتعل من جديد ، وأصيبت محاولات الوساطة بالفشل لتعنت كل طرف من ناحية ، ولوجود المصالح التى مثَّلت عائقا من ناحية أخرى . ويزداد الموقف تعقيدا ، ويتَّبع النحاس السياسة نفسها ، فليجأ للسفير البريطانى ويخبره بأن فاروقا قد تمادى تعجرفا فى الإهانة ، ومن الصعب إصلاحه ، وأعطى الأمثلة ، فأثناء عودته معه من الإسكندرية تجنب عن عمد التحدث معه ، بينما استدعى على ماهر إلى صالونه مرتين . ومال رئيس الوزراء على الوتيرة الدينية حيث يعلم تماما موقف السفارة منها ، فصوَّر للامبسون خطورة الدور الذى يقوم به الملك فى الميدان الديني ، فهو يتصرف كأنه شيخ من رجال الدين ، ويظهر أسبوعيا فى مسجد الرفاعى ، حيث لا يخضع لرقابة وزير الأوقاف ، وهناك يعلن الإمام تصريحات مثيرة ضد الأقباط . ويشير النحاس إلى أن قانون البلد هو القانون الحديث - الأوروبى - وأنه لن يذعن لأى حركة لاتباع الشريعة الإسلامية[1] . وشكا أيضا من تأخير القصر لأعمال الحكومة ، وعليه يُبلِّغ لامبسون حكومته بأن تصرفات فاروق طفولية ، وأنه يتبع طريقا غير منطقى . وأشار إلى أن النحاس ومكرم عبيد يثيرانه بتجميعهما فرق القمصان الزرقاء أمام قصر عابدين يوم افتتاح البرلمان[2] .

وأحاط السفير البريطانى على ماهر علما بما يُقدم عليه فاروق ، وأنه مهما كانت وسائل الإثارة فلا يعنى ذلك تبريرا شرعيا لتصرفاته التى يحكم بها عليه بأنه صلب الرأى وولد غبى . وقال إن النحاس أصبحت له الحرية الكافية نتيجة لاستخفاف الملك به ، وتوصَّل إلى أن الطرفين يجب أن يتركا يتصارعان ، وبذلك يرتكب فاروق خطأ جسيما حيث سيحدث أحد أمرين ، إما أن ينتصر النحاس أو ينهزم ، وفى الحالتين سيشتعل عداؤه للقصر ، وبالتالى ستكون انعكاساته أكثر مرارة على الأسرة الحاكمة ، وأنه يجب على فاروق ألا يغتر بحب الشعب له[3] .

ويأتى تعليق الخارجية البريطانية ليوضح موقفها ، فهى تتوقع تفجر الموقف بين الملك

---

(١) F.O. 407-221, J 4853-20-16, Lampson - Eden, Cairo, Nov, 23, 1937, No 657.

(٢) Ibid.

(٣) F.O. 371-20887, J 8495-20-16, Lampson - F.O, Cairo, Nov. 25, 1937, No 666.

وحكومته نتيجة لتصرفاته الحمقاء. وتعرض القضية من جميع أبعادها، فالمصلحة البريطانية تقتضى إبقاء الحكومة لأطول فترة ممكنة، وعلى السفير أن يتخذ إجراءات أشد قوة وأكثر عنفا مع فاروق. هذا فى الوقت الذى ترى فيه أن لذلك مضاره، إذ سيتحامل الملك ضد بريطانيا ويعزف عن التعاون معها فى المستقبل، لكنها تشير إلى أنه ضدها، وأن اتخاذ خط قوى حياله على وجه السرعة سيمنع حدوث متاعب فى المستقبل. وتعود لتبيِّن بأن الشيء الوحيد الذى يمكن أن تنشأ عنه أزمة خطيرة هو القيام بتقديم نصيحة فى صيغة أمر للملك، وتُعرض النتيجة فى حالة وقوفها جانبا وعدم تدخلها «إما سنفقد الحكومة الحالية، أو يفقد الملك فاروق عرشه»(١).

إذن لا بد من التدخل، بأن يستعمل لامبسون الطريق غير المرضى، أى استعمال القوة بأن يتكلم مع فاروق بشدة موضحا له أن استمراره فى تصرفاته مع رئيس وزرائه يهدد عرشه. ويعلق كامبل بقوله إنه غير واثق من أنه سيصلح من طرقه. ووضعت الأساليب التى تتبعها لندن، وهى استمرار التأثير المجدى لكلا الطرفين، بمعنى إسداء النصيحة، وعند عدم إذعان الملك ومعارضته يعزل. وفى حالة القرار بعدم الاستمرار فى تقديم الخدمات البريطانية، يترك النحاس حرا فى تعامله مع فاروق ولا ينصح برفع يده عن التدخل لتجنب الأزمة، ولهذا القرار ما يميزه، وهو تجنب المخاطرة بالتدخل ضد الملك طالما له شعبية كبيرة يتمكن بواسطتها من العمل على توجيه الاستياء ضد المصالح البريطانية، وعليه يضرب بالمعاهدة عرض الحائط، فى الوقت الذى تتوتر فيه العلاقات مع إيطاليا، وكان لامبسون قد سبق وأكد أن الرأى العام وراء فاروق(٢).

وتُسجِّل الخارجية البريطانية انطباعاتها فيما يختص باقتراح النحاس لدعوة البرلمان وعرض تصرفات الملك تجاهه وما يلاقيه من معاملة سيئة، بأنه من الممكن لرئيس الوزراء الذى لا يزال اسمه له نصف التأثير السحرى على الشعب - برغم أنه لا تصل شعبيته إلى ما اكتسبه فاروق - أن ينتصر، وعليه فلن يكون هناك تدخل مباشر مع أى من الطرفين. ولكنها فى الوقت نفسه تعلن بأنها ستساعد النحاس بطريقة غير مباشرة وتضغط على فاروق بعين الطريقة، وتعلِّق بأن الحكومة البريطانية قدَّمت النصيحة المعتدلة، فعمل بها

---

(١) Ibid, J 4853-20-16, F.O. Minute, Nov. 24, 1937, No 657.

(٢) Ibid.

النحاس لأنه سبق وطلبها، أما الملك فلم يعمل بها لأنه لم يطلبها، وأخيرا تقترح إعطاء تعليمات لسفيرها بأن يبتعد ويترك رئيس الوزراء ليتصرف مع الملك، فى حالة ما إذا بدا للامبسون - وفقا للظروف الجارية - أن ذلك أفضل وسيلة(١).

وكان الخط الأساسى الذى تسعى لتحقيقه السياسة البريطانية تحقيق مصالحها مع استبعاد اتهامها بأنها تتدخل فى الشئون الداخلية، لذا اتسمت خطواتها بكل حذر شابه فى بعض الأحيان التردد تارة، والتلوُّن تارة أخرى، فهى تضع أمامها الضرر الذى يصيبها من جراء الانضمام لأحد طرفى الصراع، لكنها أيقنت أن فاروقا مصدر للمتاعب، ووجدت أن خير وسيلة إسداء النصيحة، وعندما تريد اتباع الخط المتشدد، تطلب أن تكون حادة(٢).

ويظهر السفير البريطانى أن النصيحة الودية لم تعد لها نفع بعد أن انفتح باب الصراع على مصراعيه، ويضع أمام حكومته طريقان، أن تساند أحد الطرفين بكل قوة، أو تقف جانبا وتترك الأحداث تأخذ مجراها، لكنه يلفت نظرها إلى تلك الدعاية الإيطالية الموجهة ضد وزارة الوفد، ويبيِّن أن فاروقا يبذل كل الجهد ليقوم بدور الحاكم الشرقى المستبد، وعليه لا يستبعد أن يتخلص من النحاس دون حدوث ضجة وأن يحصل على خيار أغلبية رعاياه على المدى الطويل. ويمضى لامبسون ليعبر عن وجهة نظره الشخصية بأن يتبع خطًا صارما مع الملك لإبقاء النحاس فى السلطة، ويشير إلى مخاطر وجود حكومة قصر، فبقاؤها غير ثابت، ولربما تكون تابعة تماما للملك الشاب، وفى هذه الحالة يتخوف من احتمال أن يكون فاروق - فى النهاية - قادرا على أن يثأر بنجاح من بريطانيا، ويوافق كامبل على استعمال اللهجة العنيفة مع الملك، وأن يبيِّن له بأنه إن لم يقبل نصيحته فسوف يفض يده من النزاع ويوقف محاولاته لكبح جماح النحاس، بمعنى تركه يفعل ما يريد(٣).

وهنا تبرز فكرة تنازل فاروق عن عرشه أو عزله، تلك التى راودت النحاس ومكرم وربطا بينها وبين مصلحة مصر، وعبرا عنها للسفارة البريطانية، وألحقا بها تصرفات فاروق ضد بريطانيا خاصة، والأجانب عامة، فمسا الوتر الحساس حتى يتمكنا من إخراج

---

(١) Ibid.

(٢) Ibid, J 4892-20-16, Lampson - F.O. Cairo, Nov. 25, 1937.

(٣) Ibid, J 4964-20-16, Lampson - F.O, Cairo, Nov, 28, 1937, No 675.

الفكرة إلى حيز التنفيذ، وانصبت وجهة نظرهما على إحلال الأمير محمد عبدالمنعم ابن الخديوى السابق[١]. وبذلك يتبادر إلى الذهن محافظة زعامة الوفد على النظام الملكى الذى نص عليه الدستور.

ولم تكن الفكرة بعيدة عن المسئولين البريطانيين، فقد بدأت لندن تضيق بتصرفات الملك، فيصرح كامبل بأنه يخشى أن تثبت الأيام أن فاروقا غير مناسب كحاكم[٢]، وعليه بدأت تفكر فى التخلص منه، فإن إبعاده عن الطريق سيقلِّل من متاعبها، وراحت تستعرض المرشحين ونقاط الضعف التى تعتريهم، وبينت أنه لا يوجد بديل صالح فى الأسرة المالكة: الأمير محمد عبدالمنعم مرشح الوفد كثير الشكوك وبعيد عن السياسة، وليس من الحكمة وجود ملك تمثال تتحمل بريطانيا مسئولية سياسته وتصرفاته مما يزيد الأمور تعقيدا، الأمير محمد على ولى العهد طاعن فى السن وسيىء الصحة وسريع الغضب وغير مناسب، الأمير يوسف كمال يقضى وقته خارج مصر فى رحلات للصيد على ظهر يخته وبالتالى فلن يقبل. وطلبت من سفيرها إبداء رأيه هو الآخر فى هؤلاء وترشيح غيرهم، وفى الوقت نفسه وضعت فى الحسبان انعكاس عزل فاروق على المصريين لما يتمتع به من شعبية بالغة، يوالى مؤشرها الارتفاع وبخاصة فى الفترة التى يستعد فيها للزواج[٣].

وينقل لامبسون وجهة نظره لحكومته مبينا نفوره من الفكرة حتى يتم زواجه وإمكان انخفاض شعبيته. ويعود ويصرح للأمير محمد على بأن فاروقا يلعب بالنار ويجازف بالعرش طالما انتصر على النحاس أو العكس، ويُبدى السفير ميله لزعيم الوفد وبأنه لا يريد أن يفقده، وفى هذه الحالة لابد من مساندته ضد مليكه، ولكن لن يتم ذلك إلا باستعمال القوة وخلع الملك، ورأى أن هذا الإجراء سينقذ بريطانيا من المتاعب والحيرة التى لا نهاية لها، فإنه إذا كان قد بدأ حكمه بهذه الطريقة، فماذا سيكون فيما بعد حينما يطلق له العنان؟ ويرشح الأمير محمد على لتولى الملك ويبلغ حكومته بأنه صاحب خبرة واسعة وسيكون أكثر قابلية للفهم والنصيحة، لكنه يعود مرة أخرى وينظر إلى أن ذلك

---

(١) Ibid, 20887, J 4592-20-16, Lampson - F.O. Cairo, Nov, 2, 1937, No 608, F.O. Op. Cit, 22006, J 2805 - 2805 - 16, Lampson - Halifax, Alex. June 30, 1938, No 770.

(٢) F.O. Op. Cit, 20887, J 4658-20-16, Lampson - F.O, Cairo, Nov, 4, 1937, No 140.

(٣) Ibid, J 4853-20-16, Nov, 24, 1937, No 657.

العمل من الصعب الإقدام عليه[1]. واستبعدت لندن المسألة مؤقتا، وعلى هذا فإن فكرة عزل الملك تأرجحت ولم تأخذ شكلها الجدى أو خطورتها العملية نظرا لعدم الاقتناع الكامل بها لتلك العقبات التى أحاطتها.

وتُعرض قضية التنازع بين القصر والحكومة على مجلس الوزراء البريطانى فى اجتماع أول ديسمبر، ويتولى وزير الخارجية شرح الصراع ويشير إلى الموقف الصعب الذى نشأ بين فاروق والنحاس - ومن اللافت للنظر أنه فى محضر الاجتماع يذكر اسم النحاس أولا - وأن لامبسون يطلب التوجيه، وأشار إلى مسألة أن يترك النحاس يحارب الملك، وطرح اقتراح حل وسط، وهو أن يقوم السفير بالاتصال بالنحاس وإقناعه بتوسيع قاعدة حكومته، وفى الوقت نفسه يلتقى الملك ويستعجله بأسلوب شديد اللهجة فى أن يمد يد المعاونة لحكومته مع توسيع قاعدتها، ويترك سياسته فى التعويق والوخز. وأضاف وزير الخارجية أنه فى حالة الإطاحة بالنحاس ربما تحل مكانه إدارة تميل لإيطاليا، كما نوَّه بمعارضة الملك للصلة البريطانية، وبيَّن أنه أعطى لامبسون - الذى لديه ثقة كبيرة فيه - بعضا من حرية التصرف. واتفق رئيس المجلس مع وزير الدولة لشئون الطيران بأن ما أسدى إلى لامبسون من الصواب، وفى حالة وجود مطمح لفاروق للارتباط بإيطاليا، لن يكون هناك تردد فى اتخاذ إجراء أشد عنفا. وفى نهاية الاجتماع أبان وزير الخارجية أنه بناء على السلطة المخوَّلة للسفير بالقاهرة، يمكنه الإشارة إلى أن المساندة لملك مصر تعتمد على اتخاذ الموقف الدستورى السديد[2].

وأرسلت التعليمات من لندن للقاهرة تحمل هذا المعنى، وأراد السفير البريطانى أن يوصِّلها لفاروق، فطلب تحديد موعد، ولكن الملك أجَّله أكثر من مرة مما جعل لامبسون يُعلم كلا من على ماهر وأحمد حسنين بأن ما يُقدم عليه الملك من إجراءات يهدد عرشه[3]. وفى ١٧ ديسمبر أرسل إيدن للسفير يطلب منه لقاء فاروق والحديث عن خطورة الموقف، وأنه كلما طال الأمد ازدادت الخطورة، بمعنى أن تأخير إعلامه بوجهة النظر البريطانية، ربما يشجعه على الاعتقاد بأنه لن يلام على النزاع القائم، وأن لندن

---

(١) Ibid, J 4966-20-16, Lampson - F.O, Cairo, Nov, 29, 30, 1937.

(٢) CAB 23 - 90 C.A. B. I. NET 45 (37). Dec. 1 st, 1937.

(٣) F.O. 371-20888, J 5174-20-16, Lampson - Eden, Cairo, Dec. 13, 1937.

ستضطر لإقالة النحاس وهى ثابتة الجأش. ويطلب وزير الخارجية من سفيره سرعة إصدار النحاس لقراره الخاص بتوسيع قاعدة حكومته، وقبل أن يصدره عليه استعمال الشدة مع الملك[1].

وعلى الفور ذهب لامبسون لقصر عابدين واضعا نصب عينيه تلك التعليمات التى تشير إلى الحديث مع الملك بعنف وصرامة. وفى اللقاء حذره من إقالة رئيس وزراء له الأغلبية المطلقة فى البرلمان، وكيف يعرض ذلك العرش للخطر، وأن عليه التفكير بنظرة أوسع من أى سياسى. وينقل لامبسون لحكومته نص الحديث، وبأن فاروقا فهم الوضع تجاه حكومته وسيتحلى بالصبر لمدة أطول، وأعرب عن أنه إذا تلاقت الحكومة معه فسيدفن الماضى ويبدأ حياة جديدة. ويعلّق السفير بعدم إمكان إعفائه من اللوم، وأنه من الطبيعى أن تكون المساندة البريطانية متأثرة أساسا بالخط الذى يتبعه. وتأتى تأشيرة الخارجية البريطانية لتوضح أنه فى حالة عدم إذعان الملك، فعلى لامبسون تكرار المقابلة واستعمال الطريقة نفسها مرة أخرى، وتفهيم النحاس بوجوب عدم الابتعاد عن بريطانيا[2].

وعندما أشيع أن فاروقا فوّض على ماهر فى إقالة الوزارة، وذلك عن طريق مراسل رويتر الذى أذاع أن رئيس الديوان أخطره بأن الملك سيقيل وزارته خلال أيام قليلة، ينقل لامبسون الفكرة لحكومته بأنه ستجرى انتخابات جديدة ويتولى أحمد ماهر رئاسة الوزارة، وتؤشر الخارجية البريطانية بأنه إذا تم ذلك فسيتأثر أحمد ماهر بآراء أخيه[3]. ويتصل لامبسون برئيس الديوان ليستعلم الخبر، ويبدى على ماهر استعداده للعمل بكل ما فى وسعه لإيجاد حل، وعاد وكرّر ضرورة حل تنظيم القمصان الزرقاء، كما طلب من السفير ألا يكون جافا مع الملك الذى يقع فى نفس أخطاء أبيه. وهنا أخطره لامبسون بالخطورة التى يتعرض لها فاروق وعرشه فى حالة إقالته لزعيم الأغلبية فى الوقت الذى تبدأ فيه مصر حياة الاستقلال[4].

---

(١) F.O. 407-221, J 5174-20-16, Eden - Lampson, F.O. Dec. 17, 1937, No 588.

(٢) Ibid, J 5301-20-16, Lampson - Eden, Cairo, Dec. 20, 1937, No 725.

(٣) F.O. 371-20888, J 5227-20-16, Lampson - F.O. Cairo, Dec. 18, 1937.

(٤) Ibid, J 5291-20-16, Lampson - Eden, Cairo, Dec. 20, 1937, No 724.

ومن المعروف دور رئيس الديوان فى الوصول بالأزمة إلى ذروتها، وعليه فالمهمة التى تحمَّلها أمام السفير لم تنجح. ورفض النحاس إصدار قرار بحل تنظيم القمصان الزرقاء، ولم يرحب بتوسيع قاعدة حكومته، وكان لامبسون اقترح إعادة النقراشى أو أحمد ماهر إليها، وبالتالى فقد أرسل وزير الخارجية البريطانى للامبسون بألا يعطى تأكيدا لأى من الطرفين المتنازعين لعدم إخلاص كل جهة تجاه الأخرى(١). وفشلت السياسة البريطانية فى الوساطة بين الملك وحكومته، وضاعت المجهودات التى قام بها أمين عثمان ـ بناء على توجيهات السفارة ـ لإصلاح ذات البين.

واقتربت لحظة الخلاص بعد أن أثبتت الوقائع أنه أصبح مستحيلا وجود تعايش سلمى بين فاروق والنحاس، وبعد تفاقم الخلافات الجوهرية، وكان للسفارة البريطانية دورها فى إرجاء تلك اللحظة، أيضا لرئيس الديوان يد فى تأخيرها، فقد صد سبيل الملك فى اتخاذ خطوة الإقالة، حيث اتبع سياسة التدرج نحو التعبئة العامة ضد الحكومة، وكسب النقطة تلو الأخرى، ومع هذا تعرض للوم مليكه للطريقة التى تعامل بها مع زعيم الأغلبية مما جعل فاروقا يُخطِّئ نفسه فى تعيينه رئيسا للديوان(٢). وبالطبع فإن الاختلاف بين شخصيتى فاروق وعلى ماهر هو السبب فى هذا اللبس، ولما كان رئيس الديوان صاحب الخبرة والتخطيط، بالإضافة إلى أنه أراد أن يظهر أمام السفارة البريطانية بدور الوسيط المصلح، فقد احتاج الأمر لفسحة من الوقت يثبت فيها تعنُّت رئيس الوزراء، وأذعن الملك ونفَّذ التعليمات.

ويزداد الموقف اشتعالا، فيرفض فاروق توقيع مرسوم بمشروع قانون لتخفيض نسب النجاح لطلاب الجامعة، لأنه لم يعرض على مجلس الجامعة وفقا للقانون(٣). وترجأ التعيينات التى عرضتها الوزارة على الملك، الذى يمتنع عن استقبال المستشارين والنائب العام لأداء اليمين، ولا يوافق على تعيين مدير مصلحة البريد(٤). وتعارض الصحافة

---

(١) F.O. 407-221, J 5266-20-16, Eden - Lampson, Cairo, Dec. 24, 1937, No 600.

(٢) F.O. 371-20887, J 4601-20-16, Lampson - F.O. Cairo, Nov. 3, 1937, No 610.

(٣) محمد حسين هيكل، المصدر المذكور، جـ٢، ص٦٧.

(٤) F.O. 407-221, J 4853-20-16, Lampson - Eden, Cairo, Nov, 23, 1937. No 657, F.O. 371-20888, J 51271-20-16, Lampson - F.O. Cairo, Dec. 9, 1937، آخر ساعة المصورة، عدد ٢١٦ فى ٢١ أغسطس ١٩٣٨، ص٤.

الوفدية فكرة تخليد ذكرى فؤاد، وتصرح: «أعماله غير معروفة ويجب ترك المسألة للتاريخ»[١]. ويوجه على ماهر وأحمد حسنين التهم إلى الحكومة لمهاجمتها فاروقا، ويعلن رئيس الديوان الحرب على الأمن العام ويوجه النقد اللاذع للداخلية[٢]، وذلك نتيجة لتلك المظاهرات المضادة للقصر والتى رددت «النحاس أو الثورة»، «لا استقالة ولا إقالة»، «الدستور فوق الجميع»[٣].

ويُعجِّل النحاس بنهايته، فيعد مذكرة قانونية ويبعث بها للديوان الملكى فى ٢٧ ديسمبر يبين فيها أن السلطة الفعلية فى إدارة شئون البلاد تنحصر فى مجلس الوزراء دون مشاركة أحد، وهذا ما يرتب المسئولية أمام البرلمان. وساق الأمثلة حول تفسير بعض المواد التى تتفق مع مقصده وتنص على أن الملك يتولى سلطته بواسطة وزرائه، وأن مجلس الوزراء هو المهيمن على مصالح الدولة، وأن الأوامر الملكية شفهية أو كتابية لا تخلى الوزراء من المسئولية، وأن توقيعات الملك فى شئون الدولة يجب لنفاذها أن يوقع عليها رئيس مجلس الوزراء والوزراء المختصون. ولم تشر المذكرة إلى المادة الدستورية التى تنص على أن الملك يعين وزراءه ويقيلهم[٤].

ولم يكن القصر ليوافق على ما جاء بتلك المذكرة، وفى اليوم التالى قدم على ماهر للنحاس اقتراحا ينطوى على أن مسائل الخلافات الدستورية تعرض على لجنة تحكيم تشكل من رئيس الوزراء ووزير الحقانية ورؤساء الشيوخ والنواب السابقين ورؤساء الديوان الملكى ورئيس محكمة النقض والإبرام ورئيس لجنة قضايا الحكومة. وطلب الرد خلال أربع وعشرين ساعة. ولما كانت المهلة قصيرة، تدخَّل لامبسون لمد الفترة ساعات أخرى مماثلة، ونتيجة لنصيحته قبل رئيس الوزراء مبدأ التحكيم، لكنه اعترض على التشكيل لأن الأعضاء يشهد تاريخهم بمعارضة الوفد والنيل من الدستور، ونقل مكرم عبيد قرار الرفض لعلى ماهر الذى أعلن أسفه على أن اقتراح الملك قد ضرب به عرض الحائط[٥].

---

(١) المصدر نفسه، عدد ٢١٤ فى ٧ أغسطس ١٩٣٨، ص٨.

(٢) F.O. 371, Op. Cit, J 5127-20-16, Lampson - F.O. Cairo, Dec. 9, 1937, F.O. Op. Cit, 22006, J 2805 - 2805 - 16, Lampson - Halifax, Alex, June 30, 1938, No 770.

(٣) عبد العظيم رمضان، تطور الحركة الوطنية، ص١٤٧.

(٤) حسن يوسف، المصدر المذكور، ص ص ٩٨، ٩٩.

(٥) F.O. Op. Cit.

واقترح مكرم عبيد أن تنظر لجنة الشئون الدستورية والمؤتمر البرلمانى فى تلك المسائل، ورأى البعض أن ينضم إلى لجنة التحكيم أعضاء وفديون، لكن ذلك لم يلق القبول من القصر، واعتزم النحاس عرض الأمر على البرلمان الذى كان محددا لانعقاده يوم ٣ يناير ١٩٣٨[١]. لذا أصبح أنه لا بد من سرعة التصرف بعد أن حانت لحظة الخلاص. وينقل لامبسون لحكومته هذا الاتجاه: «إن القصر لا يبحث عن أى تسوية، ولكنه يستمر فى حملته ضد النحاس باشا، مع وجهة نظر هى التخلص منه بأسرع وقت كلما سنحت الفرصة». وعلّقت الخارجية البريطانية بأن الدلائل تشير إلى أن الملك وعلى ماهر بأيديهما الجولة[٢]. وأصبحت الإقالة متوقّعة بين لحظة وأخرى، ولم يتمكن السفير البريطانى من القيام بعمل يمنعها. وفى شهادة على ماهر فى قضية الاغتيالات الكبرى أدلى بأنه فى ليلة الإقالة اتصل به لامبسون فى قصر القبة وطلب ألا تكون الإقالة ليلا، ونفّذ طلبه[٣]. ولا يوجد سبب يفيد فى التأجيل من المساء إلى الصباح إلا الإيحاء النفسى بإمكانية القيام بأى عمل يثبت أن للسفير كلمته المسموعة. وأقدم فاروق على أول إقالة لأول وزارة فى عهده فى ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧، وفاض الأمر الملكى بالعبارات القاسية التى قلبت الأوضاع وأضفت الأوتقراطية عليه، وأبرزت توغله السافر فى السياسة وتحديه البارز لحزب الأغلبية[٤]. وانتهى الصراع مؤقتا بانتصاره فى مطلع عهده مما كان له الأثر البالغ فى بلورة شخصيته التى انعكست على تصرفاته.

البحث عن منهج

سعد فاروق بإقالته لوزارة الوفد، لكنه وضع فى حسبانه أن الحزب باق، ولا بد من العمل على الحيلولة دون عودته للحكم مرة أخرى، خاصة بعد تملكه لزمام الأمر وتسلحه بقوة التحكم فى الوزارات. وبديهى أنه أصبح معروفا أنه لن يصل سياسى أو زعيم حزب للحكم طالما هناك معارضة ملكية، وإن حدثت استثناءات، فإن فاروقا حاربها وأقصاها.

---

(١) حسن يوسف، المصدر المذكور، ص ص ٩٩، ١٠٠.

(٢) F.O. Op. Cit, 21945, J 6 - 6 - 16, Lampson - Campbell, Cairo, Dec. 19, 1937, F.O. Op. Cit, 20888, J 5415 - 20 - 16, F.O. Minute, Dec. 29, 1937.

(٣) لطفى عثمان، المحاكمة الكبرى فى قضية الاغتيالات السياسية، ص ص ١٤٦، ١٤٧.

(٤) فؤاد كرم، النظارات والوزارات المصرية، جـ١، ص٣٦٢.

ولم يستسلم الوفد للأمر الواقع ورأى ضرورة الوقوف أمام الأوتقراطية. حقيقة أنه لم يتمكن من استعادة شعبيته، وكان من المنتظر أن إقالته تحد من شعبية الملك لحسابه، لكن المصريين تقبلوا الحدث بهدوء(١).

ونجح تخطيط القصر فى تجميع حماس الأمة وتعبئة عواطفها عندما أعدَّ للاحتفالات بالزفاف الملكى مستغلا الأحاسيس المتدفقة تجاه فاروق، هادفا تحويل التفكير عن طريقة إسقاط الوزارة. وتوصلت الصحافة الأجنبية لذلك المغزى، فوصفت التيمز انطباعات طبقات المجتمع على هذه الاحتفالات، وبيَّنت ازدياد التعلُّق والارتباط بالملك، وأن ما جرى من خلافات مع وزارة الوفد لم يترك أثرا فى هذا الشأن: «إن مظاهر الفرح التى اقترنت بها حفلات الزواج بالقاهرة تناقض رأى بعض الدوائر الدبلوماسية وتنفى اعتقادها بأن الحملة التى وجهت ضد حقوق الملك الدستورية ستنال تأييد الأغلبية الساحقة من الشعب المصرى»(٢). ونشرت الديلى هيرالد: «إن فاروقا كان ينوى الزواج يوم الاحتفال بعيد ميلاده فى ١١ فبراير، لكنه بعد أن أقال النحاس أراد أن يزيد محبة الشعب له، فقرر أن تكون هناك فرصتان كبيرتان لأفراح الشعب على حسابه الخاص، فقدم موعد الزواج شهرا»(٣).

ومنذ اليوم الأول لخروج الوفد من الحكم بدأ فى العمل، فالتقى النحاس بالسفير البريطانى، وهاجم الوزارة الجديدة، وحاول إثارته ضد فاروق، فبيَّن أنها ستكون عميلة لإيطاليا، وقال: «إن الأسرار الحربية التى كنا نتكتم عليها أصبحت فى يد وزير حربية جديد هو أداة فى يد القصر»(٤). وعقب صدور المرسوم الملكى فى ٣ يناير ١٩٣٨ بحل البرلمان الوفدى، وإجراء الاستعدادات لانتخابات مجلس نواب جديد، وعندما رأى الوفد أن النيَّة مبيَّتة ضده، رفع عريضة احتجاج إلى الملك أشار فيها إلى تصرفات الوزارة ومصلحتها فى تزييف الانتخابات، والزعم بأن مرشحى السلطة هم مرشحو الملك، وما يقوم به بعض أفراد الأسرة المالكة من الانحياز للأقلية، والإجراءات التى تُقدم عليها الإدارة ضد مرشحى الوفد، واستخدام الدين فى السياسة. واختتمت بالمطالبة بوزارة

---

(١) F.O. Op. Cit, 23366, J 2-2-16, Lampspn - Halifax, Cairo, May 5, 1938, No. 564.

(٢) الأهرام، عدد ١٩١٦٦ فى ٢١ يناير ١٩٣٨، ص٩.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) F.O. 407-222, J 50-6-16, Lampson - Eden, Cairo, Dec. 31, 1937.

محايدة لإجراء الانتخابات، وتوجه النحاس إلى قصر عابدين للقيام بالمهمة. ويذكر لامبسون أنه كان يصحبه ٢٤٥ برلمانيا ـ نوابا وشيوخا ـ في ٧٠ سيارة[١].

وفي هذا ما يدل على أن زعيم الوفد يريد أن يثبت لفاروق أن لديه القدرة ليتحدى. وأحال القصر العريضة للحكومة لإبداء الرأى وجاء الرد على لسان محمد محمود لفاروق: «إنها لا تقوم على أساس من الحق والواقع»[٢]. ولم يكن ذلك حقا ولا واقعا، والنتيجة حصول الوفد على ١٢ مقعدا[٣]. وفاز فاروق على حزب الأغلبية لأنه لو كانت الانتخابات حرة لانعكس الفوز.

ولمزيد من إذلال الوفد شجع القصر على إدماج الحزبين الملكيين، الاتحاد والشعب ـ بعد استقالة إسماعيل صدقى من الأخير ـ فى حزب واحد «حزب الاتحاد الشعبى»، وتولى رئاسته محمد حلمى عيسى وذلك ليرتفع عدد نائبيه فى مجلس النواب وتزداد نسبتهم على النواب الوفديين، وبالتالى يصبح الحزب الجديد الممثل الحزبى للمعارضة[٤]. وأقدم فاروق على إلغاء تعيينات لموظفين صدرت فى عهد الوزارة الوفدية، بحجة عدم صلاحيتها. ومع هذا فإنه عندما يجد أنه لمصلحة التخطيط الاستعانة ببعض الوفديين لا يتردد، فحينما قُدِّم له ثَبَت يحمل أسماء المرشحين لرئاسة مجلس الشيوخ اختار منهم محمد محمود خليل، وصرَّح بأنه يختار الأشخاص الذين يصلحون للحكم[٥]. ولم يكن ذلك السبب، وإنما لتلك العلاقة التى تربطه بعلى ماهر، ولما هو معروف عن آرائه التى يدافع فيها عن المصالح الإيطالية فى مصر[٦].

ولم يتوان الوفد عن مهاجمة الوزارة ومطالبة الملك بإقالتها، وكان الهدف الذى يسعى إليه أن يصل زعيمه إلى كرسى الرئاسة. ففى حديث جرى بين السفير البريطانى ورئيس

---

(١) F.O. 371, Op. Cit,

(٢) الأهرام، عدد ١٩٢٢٠ فى ١٧ مارس ١٩٣٨، ص٩، عدد ١٩٢٢٦ فى ٢٣ مارس ١٩٣٨، ص٩.

(٣) F.O. 371, Op. Cit,

(٤) يونان لبيب رزق، الأحزاب السياسية فى مصر ١٩٠٧ ـ ١٩٨٤، ص ص ١٧٠ ـ ١٧٢، عبد العظيم رمضان، الصراع بين الوفد والعرش، ص ص ٢٣٢، ٢٣٣.

(٥) الأهرام، عدد ١٩٤٧٥ فى ٣٠ أكتوبر ١٩٣٨، ص٨، آخر ساعة المصورة، عدد ٢٠٣ فى ٢٢ مايو ١٩٣٨، ص١٢.

(٦) يونان لبيب رزق، تاريخ الوزارات المصرية، ص٤٢٥.

الديوان، أشار الأخير إلى أن النحاس لم يأخذ درسا وما زال يصر على إقالة الوزارة القائمة ودعوته لتأليف أخرى(١).

وواصلت سياسة المناوأة مسيرتها، فعندما وقعت «حادثة إسبورتنج» إذ أطلق الرصاص أثناء وجود فاروق بالنادى - ثبت من التحقيق أنه حادث فردي ولا صلة له بالملك - كان النحاس فى ألمانيا فأرسل برقية تهنئة لفاروق لنجاته، فأبرق له كبير الأمناء بناء على أمر فاروق بالشكر، ولكن آخر ساعة المصورة نشرت أن النحاس لم يتلق ردا على برقيته، وبالفعل لم يتسلم الرد لأنه من المحتمل ألا يكون قد أرسل. وعقب عودة زعيم الوفد لم يتوجه إلى قصر رأس التين ويقيِّد اسمه فى دفتر التشريفات كما جرت العادة، كما أنه بعد إعلانه أنه سيذهب لحضور التشريفات بعيد الفطر وبمناسبة مولد الأميرة، تظاهر بالمرض(٢)، وكان القصد بيِّنا.

وأهمل فاروق النحاس ورفقاءه، فعندما وجه محافظ القاهرة الدعوات لاستقبال الملك حين وصوله، لم يدع زعيم الوفد وأقطابه، وفى حفل الشاى الذى أقيم بقصر عابدين تكريما لولى عهد إيران، دُعى النحاس وذهب، ولكن لم يستقبله أحد، ولم يصافح الملك، ولم يقدم للمكرَّم، مما جعله يحتج لدى كبير الأمناء لتلك الإهانة. وجاء رد القصر بأنه فى اللحظة الأخيرة تقرر أن يهدى فاروق قلادة محمد على لولى عهد إيران، ولذا فقد ألغى ما كان مقررا من مصافحة الملك للمصريين، وأنه لم يصافح إلا سفيرى بريطانيا وإيران والوزراء المفوضين وعقيلاتهم ورئيس الوزراء(٣). وكان احتجاج النحاس أول احتجاج من نوعه فى تاريخ القصر، وأحدث رد فعل فى أنه لم يدع فى حفل قران الأميرة فوزية حتى إن مصطفى أمين كتب معلقا فى آخر ساعة المصورة: «هذا حدث يؤسف له كل الأسف، وكان من الممكن أن يعالج بطريقة أخرى حتى لا تثار مسألة كهذه وقت تحتفل البلاد بأفراح شقيقة الملك»(٤). وقد أوضحت مثل هذه التصرفات حرص فاروق على القطيعة.

---

(١) F.O. Op. Cit. 21948, J 2947-6-16, Lampson - F.O. Alex. July 22, 1938.

(٢) آخر ساعة المصورة، عدد ٢٢٣ فى ٩ أكتوبر ١٩٣٨، ص٥، عدد ٢٢٤ فى ١٦ أكتوبر ١٩٣٨، ص٣، عدد ٢٢٥ فى ٢٣ أكتوبر ١٩٣٨، ص٤، روز اليوسف، عدد ٥٥٩ فى ٢٧ نوفمبر ١٩٣٨.

(٣) آخر ساعة المصورة، عدد ٢٣٦ فى ٨ يناير ١٩٣٩، ص٤، عدد ٢٤٥ فى ١٢ مارس ١٩٣٩، ص٣.

(٤) المصدر نفسه، عدد ٤٤٦ فى ١٩ مارس ١٩٣٩، ص٤.

وكان لزعيم الوفد موقفه من الاتجاه الذى انجرف فيه فاروق تحت تأثير محمد كامل البندارى وكيل الديوان بشأن نظام الحكم الذى يلبسه الأوتقراطية، فعقد اجتماعا وفديا أعلن فيه أن الدستور والنظام الديموقراطى أصبحا فى خطر، وفى ذلك تعبير شديد اللهجة عن عدم الرضا لما ينساق نحوه فاروق(١) . وحاول الأمير محمد على أن يتقرب من النحاس على حساب الملك، إذ أراد أن يستغل العداء بين الطرفين لصالحه. ففى تقرير من البوليس السياسى فى ١٠ نوفمبر ١٩٣٩ مقدم لفاروق يشير إلى أن الأمير أوفد سكرتيره الخاص للسؤال عن صحة زعيم الوفد فى أثناء مرضه. وليبلغه بتأييد الأمير لسياسته، وتأكده من أن دكتاتورية القصر تحدته وظلمته وأقالته من الحكم، وأن فاروقا ما زال صغيرا يلهو وراء ملذاته وأهوائه غافلا عن مصلحة البلاد، والحاكم الحقيقى هو على ماهر، وأن الأمير - يعضده السفير البريطاني - يرى أن خير وسيلة، إرجاع النحاس للحكم فى أقرب وقت. ويشكر النحاس السكرتير ويُبدى استعداده لتلبية النداء على شريطة أن يكون مطلق التصرف ولا يتدخل الملك في أى صغيرة أو كبيرة ويُبعد على ماهر وأمثاله. وينتهى التقرير إلى أن لامبسون أرسل مندوبا للنحاس ليستفسر عن صحته ولينقل إليه اتفاق السفير والأمير فى الرأى، وعليه فإنه يعد نفسه لتولى الحكم بعد هاتين المقابلتين(٢) . معنى هذا أن الأطراف الثلاثة تجمعت ضد فاروق لتحقيق المصلحة الخاصة.

كان النحاس يعلم جيدا أن السفارة البريطانية لم تقف بجانبه عندما أقاله فاروق، بل وقد مضى أكثر من سنتين، ولم تقدم المساعدة لتحقيق ما يرجوه للعودة للحكم، لذا أراد الوفد أن يعطيها إشارة بإمكانيته وقدرته على الوقوف أمام سياستها خاصة فى أثناء الحرب، كما رغب فى استغلال الظروف الحرجة التى تمر بها مصر فى الإيحاء بأنه المعبر عن إرادة الأمة، وبذلك يتمكّن من ضرب المعارضة، وأخيرا ليشعر فاروقا بأن لديه حرية التصرف. وعلى هذا قدم فى أول إبريل ١٩٤٠ مذكرة للسفارة تتضمن المطالب المعبرة عن الأمانى الوطنية. وأثبت الواقع صحة الهدف، فإن تقديم المذكرة للسفارة بدلا من الملك أغضب القصر، بالإضافة إلى أنه نشأ عنه نقد فى الدوائر المعارضة(٣) . ويذكر لامبسون لحكومته نقلا عن أحمد ماهر - الذى قدّر أن الوفد تصرف بغباء - أن فاروقا ساءه هذا

---

(١) F.O. 407-224, J 582-582 - 16, Lampson - Halifax, Cairo, Feb. 8, 1940, No 145.

(٢) محمد إبراهيم إمام، مذكرات، الجمهورية، عدد ٧٥٧ فى ١٢ يناير ١٩٥٦، ص٣.

(٣) F.O. 371-27463, Lampson - Eden, Cairo, Jan, 28, 1941, No 59.

التصرف الخسيس، وفي حديث للأخير مع السفير البريطاني بيّن معرفته التامة بأن الوفد عدو له. ويندهش لامبسون لأن الملك صرّح بأن النحاس أمين لو لم ينقد للآخرين، وكان يقصد مكرم عبيد وأوضح وقوع زعيم الوفد تحت تأثيره الماكر، وأنه الشخص المحرك للأعمال السيئة، كذلك قصد أمين عثمان وإن لم يشر إلى اسمه، أيضا أعلن أنه سيعمل مع رئيس وزرائه على حل الوفد(١).

وفي الواقع فإن فاروقا كان يحمل الكراهية لمكرم عبيد لدرجة أن لامبسون يذكر أنه حتى في حالة فوز الوفد في الانتخابات، سيرفض استدعاء النحاس رئيسا للوزراء طالما بقي سكرتير الوفد في مجلس الوزراء(٢). ومحاولة للتخفيف راح مكرم عبيد يدافع عن موقف الوفد، وأنه أخلص الأحزاب للملك لأنه ينادي بالدستور، وأول مادة فيه تنص على أن مصر ملكية ووراثة العرش في أسرة محمد علي، وسياسة الوفد الدعوة للملكية الدستورية في ظل الفاروق(٣).

وفي أثناء أزمة يونيو ١٩٤٠ التي انتهت باستقالة على ماهر من رئاسة الوزراء، برز النحاس زعيما لأقوى حزب، ولقى لامبسون فاروقا، وطلب منه استدعاءه وأخذ مشورته فيمن يتولى الوزارة واتباع نصيحته. ورفض النحاس تأليف وزارة قومية وتمسك بوزارة محايدة تجرى انتخابات حرة، ثم عاد واعتذر عن تأليف وزارة محايدة تجرى انتخابات حرة، ثم عاد واعتذر عن تأليف وزارة وفدية عندما عرض عليه وكيل الديوان في كفر عشما - بناء على الضغط البريطاني - مبيّنا صعوبة العمل مع أدوات الحكم القائمة، وأنه لا يريد أن يحدث انقلابا بشأنها يسيء إلى الأحزاب الأخرى ويتنافى مع ظروف الحرب، وأنه يحبذ قيام وزارة محايدة(٤). ونتيجة لسياسة التدخل البريطاني، بدأ فاروق يفكر في الحد من غلوائه بعض الشيء تجاه الوفد، في الوقت الذي طرأ التفكير نفسه على الوفد وبخاصة أن الضغوط ازدادت على مصر. وظهرت البوادر، فعندما تردد في مجلس العموم البريطاني عن أن العلاقة سيئة للغاية بين الوفد والملك، قابل السفير المصري في

---

(١) Ibid, 24624, J 1056-92-16, Lampson - F.O. Cairo, April 3, 1940.

(٢) Ibid, 21945, J 376-6-16, Lampson - Oliphant, Cairo, Jan. 21, 1938.

(٣) آخر ساعة المصورة، عدد ٢١٦ في ٢١ أغسطس ١٩٣٨، ص٤.

(٤) F.O. 371-24625, J 1607-92-16, Lampson - Eden, June 23-27, 1940.، محمد جمال الدين المسدى، يونان لبيب رزق، عبد العظيم رمضان، مصر والحرب العالمية الثانية، ص٢٣٦.

لندن مسئولا بالخارجية البريطانية موضحا أن ما ذكر غير حقيقى، وقدم إليه نسخة من صحيفة المصرى وبها رسالة من النحاس إلى الملك تبيِّن العلاقات الوثيقة التى تربطهما شخصيا[١]. وقد أقلق هذا المسئولين البريطانيين، وهو المطلوب.

وفى ٢ يناير ١٩٤١ ذهب النحاس إلى قصر عابدين، وقدم عريضة الوفد، ويصفها لامبسون لحكومته بأنها معقَّدة، وتضمَّنت ما تتحمَّله مصر تجاه حليفتها وتضحياتها، وكيف أصبحت المعاهدة نافذة لمصلحة طرف دون آخر، والخوف أن يكون لمصر الغرم عقب الحرب، وعبَّرت الخارجية البريطانية عن قلقها، وأدركت خط التقارب الذى بدأ يربط بين طرفى النزاع على حسابها، وصرَّحت بأن النحاس اتخذ طريقا غير مألوف فى التقرب المباشر من الملك فى مسألة المعاهدة[٢].

وقد تأرجح المؤشر، ففى نفس العريضة يطالب النحاس الملك بانتخابات تستفتى فيها الأمة ويتحقق بها تمثيل الديموقراطية[٣]. وهذا يعنى تسليمه الحكم، ولم يكن ذلك يتفق مع السياسة الملكية، فعادت الأوضاع لما كانت عليه، وترك الوفد محاولات التقرب من القصر. وأخذ على عاتقه السير فى سياسة العداء ضد القصر، فقاطع احتفال عيد الميلاد الملكى، وامتنع أقطابه عن قيد أسمائهم فى دفتر التشريفات، ولم تشر صحافته إلى هذه المناسبة، واشتغل بنشر القصص حول المستقبل القريب لشخص الملك، بهدف توليد انطباع عام بعدم صلاحيته للحكم. وانزعج فاروق من تلك التصرفات، وقام على الفور بالرد، فقلَّد رئيس وزرائه أعلى نيشان ليعطيه لقب «صاحب المقام الرفيع» وأنعم بالباشوية على أعضاء وزارته، وعندما أحيل ١١ عضوا من مجلس الشيوخ إلى المعاش، عُيِّن بدلا منهم، ولم يحصل الوفد إلا على كرسى واحد مما أثاره وجعله يهدد بالانسحاب من البرلمان[٤].

واستمرت سياسة المقاطعة بين الطرفين حتى نهاية إبريل ١٩٤١ حينما استدعى فاروق

---

(١) F.O. Op. Cit, 24626, J 2097-92-16, F.O. Minute, Butler, Oct. 11, 1940.

(٢) Ibid, 27428, J 65-18-16, Lampson - F.O, Cairo, Jan. 3, 1941, No 16, F.O. Minute, Jan, 8, 1941.

(٣) الأهرام، عدد ٢٠٢٣١ فى ٣ يناير ١٩٤١، ص٥.

(٤) F.O. Op. Cit, J 270 -18-16, Lampson - F.O, Cairo, Feb. 15, 1941. No 318, F.O. Op. Cit, 27429, J 781-18-16, Lampson - F.O, Cairo, March 29, 1941, No 2.

زعماء الأحزاب بغرض الاستشارة حول توسيع الحكومة، واستقبل كل زعيم على حدة، واتسم لقاؤه مع النحاس بالهدوء. وعقب المقابلة صرح زعيم الوفد بأنه «مغتبط بتشرفه بمقابلة جلالة الملك ولقى منه عطفا وحبا لمصلحة مصر والشعب المصرى»[١]. وغيَّرت المقابلة شكل العلاقة، فاتسمت بالليونة، وهو الهدف الذى أراده فاروق، إذ كان قد عقد النيَّة على القيام بزيارة لسمنود - مسقط رأس زعيم الوفد - لافتتاح بعض المنشآت فيها، وبالتالى خشى من أن يستقبل بفتور إن لم تتخذ إجراءات لإزالة مقاطعة الوفد للقصر. وتحقق تخطيط فاروق وقام بالزيارة فى ٢ مايو، ولقى الحفاوة البالغة ومظاهر الولاء على الأرض الوفدية[٢]. والتقى الملك بالنحاس وتحدث معه عن الموقف وعما يلقاه من عنت الإنجليز واضطهادهم له، وسأله هل يقف الوفد لجانبه إذا اصطدم يوما بهم، فجاءت إجابته بأنه وجميع الوفديين يفتدون الملك بدمائهم ورقابهم «وأخرج من جيبه مصحفا وأقسم عليه أنه ورجال الوفد مخلصون لفاروق»[٣].

ورأى النحاس الاستفادة من مساندة فاروق لتحقيق المنفعة التى يسعى إليها، فخطب فى ٤ أغسطس برأس البر وهاجم السياسة البريطانية بعنف فى تطبيقها للمعاهدة وتعاونها مع الوزارة القائمة التى تكن العداء للوفد. وأعقب ذلك حديثه فى البرلمان ضدها فيما يتعلق بمسألة القطن، ثم مقابلته فاروقا فى شأنها، وبرغم أن المقابلة اتسمت بالفتور إلا أن لامبسون يذكر أن النحاس يلقى التشجيع من الملك، وعلى هذا التقى السفير البريطانى برئيس الديوان ونبَّهه إلى مدى التأثير إذا قام زعيم الوفد بعد المقابلة الملكية بالاستمرار فى عدائه لبريطانيا، ولكن التحذير لم يهتم به أى من الطرفين مما أثار السفير البريطانى لما يترتب على ذلك من الاعتقاد بأن فاروقا يشدد عزمه على اتباع هذا الأسلوب[٤]. وعَدَّ ذلك مؤامرة ملكية، وبيَّن أن البعض ينسبها إلى على

---

(١) المصرى، عدد ١٦١٥ فى أول مايو ١٩٤١، ص٤.

(٢) F.O. Op. Cit, 27433, J 3265-18-16, Lampson - Eden, Sept. 23, 1941, No 900، المصرى، عدد ١٦١٧ فى ٣ مايو ١٩٤١، ص٤.

(٣) محمد التابعى، المصدر المذكور، ص ١٩٨.

(٤) F.O. Op. Cit, 27431, J 2566-18-16, Lampson - F.O, Aug. 8, 1941, No 2465, F.O. Op. Cit, 27432, J 2617-18-16, Lampson - F.O, Cairo, Aug, 12, 1941, No 2436, J 2728-18-16, Lampson - F.O, Aug. 23, 1941, No 2653, F.O. Op. Cit, 27433, J 3265-18-16, Lampson - F.O, Eden, Sept. 23, 1941, No 900.

ماهر الذى أصبح مشغولا بترويج فكرة التعاون بين القصر والوفد[١]. والواقع أن على ماهر فى هذه الفترة كان نجمه قد بدأ فى الأفول، وضعف نفوذه تدريجيا لدى الملك وفقد رضاه وحل مكانه أحمد حسنين وهو معروف بميوله البريطانية، ومع هذا فله يد فى مسألة تقرب مليكه من الحزب صاحب الأغلبية[٢].

وضاق لامبسون بالحالة، وفى لقاء له مع رئيس الوزراء، دار الحديث حول عمل النحاس المضاد لبريطانيا ومساندة فاروق له. واستاءت الخارجية البريطانية من هذا الوضع، وطلب إيدن من سفيره الاتصال بكل من الحكومة والملك وبيان الخطورة القائمة، وأن يُعلم فاروق بأنه لا ضمان لاستمرار تأييد الوفد له[٣]. جاء ذلك فى الوقت الذى بدأ فيه الملك ينقلب على عقبيه تجاه زعيم الوفد، فيستدعى رئيس الديوان حسن يوسف ويطلب منه العمل على الحد مما تذهب إليه الصحف الوفدية بشأن مقابلات النحاس ووصف تنقلاته لأداء فريضة الجمعة[٤]، إذ كان فاروق يرى أن الأضواء يجب أن تسلط عليه وحده. وأدرك أن أهمية عرشه ترتبط بالرضا البريطانى، فأرسل فى ٢٢ سبتمبر ١٩٤١ برقية إلى السفير المصرى فى لندن تناول فيها موقف النحاس المعادى لبريطانيا، وأعطى تأكيدات لما يأمله فى بقاء العلاقات الطيبة معها، وما يكنّه من حب وإخلاص لها[٥]. وعليه سحب مساندته للنحاس الذى واصل سياسته الهجومية، وبذلك تأرجحت اتجاهات فاروق فى علاقته مع الوفد، لكنه ربطها بخيط واحد تمثل فى العمل والكسب لمصلحته، فى الوقت الذى تباينت فيه سياسة الوفد لنفس الغرض.

المواجهـــة

مع نهاية عام ١٩٤١ تأزم الموقف بالنسبة لبريطانيا فى مصر، حقيقة أن حكومة حسين سرى قدمت المعاونة، إلا أن الرأى البريطانى كان يرى فى شخصية رئيس الوزراء عدم

---

(١) F.O. Op. Cit, 27433, J 3265-18-16, Lampson - Eden, Sept. 23, 1941, No 900.

(٢) Vatikiotis, P. J, The Modern History of Egypt, p. 289.

(٣) F.O. Op. Cit, 27432, J 2871-18-16, Lampson - F.O. Cairo, Sept. 8, 1941, No 2807, J 2992-18-16, Egyptian Ambassador Conversation, Sept. 19, 1941.

(٤) حسن يوسف، المصدر المذكور، ص ٥١.

(٥) F.O. Op. Cit, 27433, J 3269-18-16, Lampson - F.O, Cairo, Sept. 26, 1941, No 910.

المقدرة وجهل خلفيات السياسة[١] . كما أن ظروف مصر فى أثناء الحرب، بالإضافة إلى مجهودات الوفد فى إشعال الحركة الوطنية، جعلت الأوضاع غير مستقرة، وهددت مصالح الحلفاء عامة. وقد وضح كيف أثارت خطوات التقارب بين فاروق وحزب الأغلبية الحفيظة البريطانية، هذا فى الوقت الذى كانت فيه انتصارات المحور العسكرية تدوى، وتعرَّض مركز الحلفاء للخطر المتمثل فى الزحف على حدود مصر الغربية، لذا فلا بد للمسئولين البريطانيين من التحرك، وكان لقاؤهم حول الاعتماد على زعيم الوفد، الذى لم يكن ينسى للندن أنها لم تتدخل لاستبقائه، وعليه فمن الأسباب التى جعلته يقدم على تحركاته واستاء منها البريطانيون، أن يثبت قدرته على مشاكستهم حينما يريد، وأنه إزاء رغبتهم فى تجنُّب مثل هذه النشاطات، فعليهم أن يحققوا له رغبته فى الاستحواذ على السلطة، ويعلن السكرتير الشرقى تلك الأمنية التى تراود الوفد فى التدخل البريطانى لاستخدام الضغط الكلى على الملك لإعطائه الحكم، ويؤيِّدها ويَعُدّ عودته مرتبطة بتهدئة الشعب وإخماد انفعالاته[٢] .

من هذا المنطلق وضعت السياسة البريطانية فى حسبانها ضرورة مساندتها للوفد لإقصاء المتاعب التى تواجهها، وفى لقاء جمع السفير البريطانى وأمين عثمان أثير اقتراح مسألة تشكيل النحاس الوزارة، ولكن كانت القضية الأساسية هى رفض فاروق وتصلب موقفه[٣]، ومع ازدياد الأخطار رأى لامبسون ضرورة استدعاء النحاس، والتقى رئيس الوزراء فى أول فبراير ١٩٤٢ ، فأبدى الأخير رؤيته للموقف وحصرها فى إرغام الملك على تولى هذه الخطوة، وجاء رد الخارجية البريطانية المؤيِّد وحمل المبدأ الذى سيربط الوزارة المنتظرة والقصر «وعلى النحاس باشا أن يتخذ إجراءات مناوئة للملك، وسيجد الصعوبات فى البداية لكنها سوف تحل»[٤] . وجرت المساعى، وأبلغ أمين عثمان السفير البريطانى بأن النحاس يرفض تشكيل وزارة قومية، لأنه لن يكون قويا عند تعامله مع القصر، حيث سيقابل دائما بالمعارضة، بالإضافة إلى وجود وزراء هم رجال الملك،

---

(١) Ibid, 27432, J 294-18-16, Lampson - F.O. Cairo, Aug. 28, 1941, No 807.

(٢) Ibid, 27431, J 2186-18-16, Lampson - Eden, June 20, 1941, No 566.

(٣) Ibid, 27432, Op. Cit.

(٤) Ibid, 31566, J 515-38-16, Lampson - F.O, Cairo, Feb. 1 st, 1942, F.O - Lampson, Feb. 2, 1942, No 572.

وتمسك زعيم الوفد برأيه عندما استقبله فاروق بناء على دعوة ٣ فبراير بقصر عابدين، ولم يكن الأخير ليرضى، فيكفيه تنازله وقبوله وزارة يمثّل فيها الوفد، ويصر النحاس على موقفه فى اجتماع ٤ فبراير، ويقر لامبسون موقفه «لأن الوزارة الوفدية الخالصة ستقف مع الإنجليز على طول الخط»(١).

وكان فاروق يعلم بأبعاد الموقف وخطورته، وأن التهديد له آت وقريب، وبرغم ذلك تعنّت فى البداية إذ أراد تحقيق أكثر من هدف، فربما يصادفه النجاح ويُبعد الوفد عن الحكم عندما يتكاتف القصر مع باقى الأحزاب، فإن فشل وجاء الوفد بالقوة، فلهذا انعكاساته على شعبية الحزب خاصة وموقف المصريين عامة، وعليه يمكن أن يوسّع الدائرة الملكية لينضم إليها الذين ساءهم تصرف زعيم الوفد من ناحية، والظهور أمام المحور بالحاكم المناوئ للوجود البريطانى لما يتفق ذلك مع ميوله من ناحية أخرى. ولم يتمكن من المضى فى ذلك الاتجاه، إذ سرعان ما هددته القوة البريطانية فى حادث ٤ فبراير وفرضت عليه الوزارة الوفدية. وتعددت الآراء واختلفت حول ما إذا كان الإجراء التعسفى قد تم بمعرفة النحاس والاتفاق معه أم لا، وكل منها ساق أدلته، البعض دعمّها، والبعض الآخر اعتمد فيها على تجميع الملابسات. وبطبيعة الحال، فإن زعيم الوفد وأتباعه نفوا أى اتصالات، بينما أصرّ معارضوه على حدوثها. والواقع أنه من خلال المراسلات البريطانية الرسمية يتضح أن أمين عثمان قام بدور فى تصوير الأبعاد المحتملة للتدخل البريطانى لمسئولى الوفد، وبالتالى فالتفاهم كان قائما بين لامبسون والنحاس(٢).

وكلّف الملك النحاس بتشكيل الوزارة، وطلب منه أن يكون حكمه قوميّا لا حزبيّا، وحمل الأمر الملكى طابعا لا ينم إطلاقا عما يجيش فى صدر فاروق حيث وصف النحاس بسداد الرأى وبعد الهمّة وصدق الولاء، وجاء جواب رئيس الوزراء ليحتوى على نفس النمط وليبيّن أن خطة الوزارة هى نفس خطة سابقتها(٣). وقبل أن يشكل النحاس حكومته أقدم على محاولة لإبعاد تهمة الاختيار البريطانى له وفرضه بقوة السلاح والتهديد، فطلب من لامبسون تبادل رسالتين يجرى نشرهما، يؤكدان تمسك بريطانيا

---

(١) Ibid, J 555-38-16, Lampson - F.O, Cairo, Feb, 3, 1942, No 462.

(٢) انظر فصل عابدين وقصر الدوبارة، عنصر المحالفة فى التطبيق.

(٣) فؤاد كرم، المصدر المذكور، ص ص ٤١٥، ٤١٦.

بنصوص المعاهدة واعترافها باستقلال مصر وعدم تدخلها فى الشئون الداخلية . ووافق السفير وتبودلت الرسالتان(١) .

وجاء هذا العمل من جانب زعيم الأغلبية بداية لخطة أراد من ورائها إحباط مجهودات المعارضة عامة وفاروق خاصة ، وتمكَّن الوفد من تجنيد جماهيره ليلصق الشجاعة والتضحية وحسن التصرف بزعيمه . وتحوَّل المؤشر وبسرعة للصالح البريطانى ، وضح ذلك فى أول زيارة رسمية قام بها لامبسون لرئيس الوزراء فى ٧ فبراير إذ ينقل الحفاوة التى قوبل بها لحكومته «وجدت صعوبة بالغة فى الدخول إلى مبنى رئاسة الوزراء والخروج منه بسبب المتظاهرين المتحمسين» . وفى هذا اللقاء دار الحديث عن الأسس التى سيتبعها رئيس الوزراء مع فاروق خاصة مسألة تدخل القصر ، وبين النحاس أنه سيتعامل معه بطريقته ، وهنا أبدى السفير البريطانى الاستعداد لتقديم المساعدة فى حالة وجود الصعوبة(٢) .

وبدأ النحاس برنامجه بحل مجلس النواب وقصر المدة الانتخابية . وأجريت الانتخابات فى مارس ١٩٤٢ ، وفاز حزب الوفد بعد أن قاطع الأحرار الدستوريون والسعديون الانتخابات وكان فاروق له الميول بأن يكون هناك مقاعد لباقى الأحزاب ، وفى مقابلة مع أمين عثمان تكلم معه لإقناع النحاس بذلك ، وأن عليه أن يتقرب من أحمد ماهر ويدفنان العداء ، ولكن تولَّدت أزمة ، حيث رأى الوفد أن ترك نسبة من الدوائر لا بد أن يقابله سحب معارضة توليه الحكم ، وبعد موافقة الأحرار الدستوريين والسعديين اختلف على عدد الدوائر(٣) . ولم تتحقق الرغبة الملكية ، ومن ثم اعتمدت الوزارة على قاعدة برلمانية قوية أمكن استخدامها فى وقت الأزمات مع القصر .

وبدأت الترجمة العملية للطلبات البريطانية ، ومثلت مسألة إبعاد على ماهر جوهرا ، فبرغم أنه لم يعد يتمتع بتلك المكانة التى كان يشغلها ، فإن المسئولين البريطانيين رأوا الخطر يكمن فيه نظرا لما عرف عن موقفه تجاه إيطاليا . وفى ٦ مارس جرت مقابلة ملكية مع النحاس ، استعرض فيها رئيس الوزراء بعض الموضوعات ثم ركز على مسألة على ماهر ،

---

(١) F.O. Op. Cit, 31567, J 621-38-16, Lampson - F.O, Cairo, Feb. 5, 1942, No 502.

(٢) Ibid, J 644-38-16, Lampson - F.O, Cairo, Feb. 7, 1942, No 525.

(٣) Ibid, 31568, J 828-38-16, Lampson - F.O, Cairo, Feb, 19, 1942, No 619.

وصرح بكراهيته له، وأن ما قام به من أعمال أساءت لمصر ولملكها، وبسببه وقعت أحداث ٤ فبراير، وأنه فكر فى إرساله للسودان لكنه عاد وفضَّل عدم التنفيذ، وسيصدر أمره ويحدد فيه إقامته فى ضيعته - القصر الأخضر بضواحى الإسكندرية - ولا يسمح له بالخروج دون تصريح. ورغب النحاس أن يضع الملك فى الوضع الذى أراده له، فبيَّن أنه يخطره فقط للعلم حيث المسألة من اختصاصه، وعاد مرة أخرى ليثيره ضده فأوضح أنه يستغل اسمه سواء بتصريح أو بدونه(١). فكانت تلك مواجهة صريحة من النحاس، قبلها فاروق لأنه يعلم جيدا أن طلب بريطانيا لابد من أن ينفَّذ، وعقب هذه المقابلة أخبر أمين عثمان السفير البريطانى بما دار فيها، وانتهى الأمر بموافقة على ماهر على تحديد إقامته كما رآها زعيم الوفد(٢). واعتقد أنه حقق غرضه وأنهى ما تبقى من ارتباط بين هذه الشخصية وفاروق.

ودفعت طبيعة الملك العنيدة إلى إعطاء إشارة التأييد والمساندة لعلى ماهر ودفعه لمشاكسة رئيس وزرائه، وذلك يتفق مع رغبة على ماهر نفسه. ويتصعَّد الموقف، فقد أخل الأخير بوعده فى البقاء محدد الإقامة، وهرب والتجأ إلى مجلس الشيوخ، وفى أثناء خروجه قبض عليه، وأبدى النحاس الرغبة فى إرساله إلى السودان وضرورة الوقوف أمام أى اتجاه ملكى فى هذا الشأن، فذهب أمين عثمان إلى لامبسون ليعرض عليه الأمر، فذكَّر السفير البريطانى بما سبق ووعد به رئيس الوزراء من المساندة الكاملة لتقييد حركة القصر، وفى حالة وجود متاعب بسبب إبعاد على ماهر، فإن وعد المساعدة ما زال قائما. ويوضح أمين عثمان أنه حتى ولو تغاضى الملك عن رحيل على ماهر فسيتحامل على رئيس وزرائه فى موضوعات أخرى نتيجة لهذا التصرف(٣). واتفق لامبسون مع النحاس على ضرورة وضع نهاية لهذه المؤامرات، ورحل على ماهر إلى الغربنيات ثم إلى السرو وبعدها للعيَّاط ووضع تحت حراسة مشدَّدة(٤)، ولم يتمكن فاروق من الوقوف أمام القوى المضادة وبخاصة أنه لم يعد محتاجا إليه بالدرجة التى تجعله يعرض نفسه للأخطار.

(١) Ibid, 31569, J 1070-38-16, Lampson - F.O, Cairo, March 6, 1942 No 720.

(٢) Ibid, J 1087-38-16, Lampson - F.O, Cairo, March 6, 1942, No 719, J 1190-38-16, Lampson - F.O, Cairo, March 12, 1942, No, 793, F.O. Op. Cit, 31570, J 1521-38-16, Lampson - F.O, Cairo, March 29, 1942, No 938.

(٣) Ibid, 31570, J 1589-38-16, Lampson - F.O, Cairo, April 4, 1942, No 990.

(٤) Ibid, J 16391, 1690, 1707-38-16, Lampson - F.O, Cairo, April 8, 10, 1942. No 1009, 1003, 1044، لطفى عثمان، المرجع المذكور، ص ١٤٠.

وفى الوقت الذى كانت تجرى فيه إجراءات اعتقال على ماهر، رئى وفقا للخطة إبعاد عبدالوهاب طلعت وكيل الديوان من القصر وإقصاؤه من منصبه إذ عُدّ مفتاحا لصديقه على ماهر. ويذكر لامبسون لحكومته أن النحاس آثر الانتظار ليتجنَّب القول بأنه يتلقى تعليماته من السفارة، وجاء رد لندن بالموافقة على ما سبق وطلبه سفيرها بشأن ترك حرية التصرف للنحاس فى تعامله مع الملك بما يراه مناسبا، لكنها تؤكد على ضرورة خروج وكيل الديوان عاجلا وليس آجلا(١). ويسجل حسن يوسف أن النحاس كان مترددا فى الاستجابة لهذا الطلب، وأن المسألة ظلت معلقة حتى صدر الأمر الملكى بإحالته للمعاش فى ٧ ديسمبر ١٩٤٢(٢). وأثر ذلك على فاروق بعد فقدانه السلطة للإبقاء على موظفى قصره، وازدادت نقمته على رئيس وزرائه. وامتدت يد الاعتقال لبعض الأمراء والنبلاء الذين عُرفت عنهم الميول المحورية، فاعتقل الأمير عمر الفاروق والنبيل عباس حليم ثم محمد طاهر - رئيس اتحاد الرياضة - وأرسلوا إلى السرو، ولم يمانع فاروق فى هذا العمل، لكنه أراد أن يعرفوا أنه عارض وأرغم على القبول، حتى يبدو بمظهر المدافع عن أسرته، وليقضى على تلك المعارضة التى تولاها بعض أفراد الأسرة المالكة لتحريكه للتدخل ضد اتخاذ أى إجراءات مضادة(٣).

وكذلك أغلق نادى السيارات الملكى بالقاهرة الذى عُدَّ مقرا للنشاط المعادى للحلفاء، وكما يصفه لامبسون، فإنه مقر للطابور الخامس(٤). ولكن عندما عقد النحاس العزم على اعتقال صالح حرب رئيس جمعية الشبان المسلمين، امتعض الملك نظرا للاتجاه الإسلامى الذى كان قد قطع شوطا فيه، لكنه لم يكن يقدر على المعارضة، واقترح النحاس أن يبعد إلى أسوان(٥)، وضرب عرض الحائط برغبة مليكه، وهذا ما يسعى إليه من ناحية، وليحقق طلبات بريطانيا من ناحية أخرى.

---

(١) Ibid, 31568, J 813-38-16, Lampson - F.O, Cairo, Feb, 18, 1942, No 611, F.O. Lampson, Feb. 22, 1942, No 752.

(٢) حسن يوسف، المصدر المذكور، ص ١٣٧.

(٣) محمد إبراهيم إمام، المصدرالمذكور، عدد ٧٦١ فى ١٦ يناير ١٩٥٦، ص٣، F.O. Op. Cit, 31574, J 3319-38-16, Lampson - F.O, Cairo, March 6, 1942, No 719.

(٤) Ibid, 31573, J 2982-38-16, Lampson - F.O. Cairo, June 28, 1942.

(٥) Ibid, 31569, J 1087-38-16, Lampson - F.O. March 6, 1942, No 719.

واستسلم فاروق، لكنه توقف هذه المرة أمام الطلب البريطانى الخاص بالتخلص من جميع ا لإيطاليين بالقصر، واحتاج الأمر لمجهود قام فيه النحاس بدوره حيث يعلم جيدا مكانتهم لدى فاروق، وبخاصة بوللى Pully الذى يصفه لامبسون بأنه «قواد الملك»، لذا رأى رئيس الوزراء أن يتركه مكانه ويبعد الآخرين برغم إصرار الخارجية البريطانية على إخراجه[1]. وفى أثناء المقابلة الملكية السالفة أثار النحاس الموضوع مع فاروق الذى قبل الوضع وطلب استبقاء ثلاثة إيطاليين بالإضافة لبوللى، اثنان حلاقان والثالث مشرف على حظائر الكلاب. ولم يمانع رئيس الوزراء على شريطة أن يكون سلوكهم مرضيا، وجاءت المعلومات الأمنية البريطانية بأنه لا يوجد ما يثير الشبهة ضدهم، وانتهى الأمر ببقائهم[2].

وقد أثار هذا الموضوع أزمة بين فاروق والمسئولين البريطانيين. وجاء طلب حل البوليس الخاص - وهو تشكيلات عسكرية أنشأها على ماهر أداة للقصر ورأسه محمد طاهر - ليعطى النحاس الراحة النفسية ردا على حل تنظيم القمصان الزرقاء. وفى البداية عارض فاروق بشدة تنفيذ الطلب على أساس أن الأعضاء رجاله وأفراد أسرته، مما جعل رئيس الوزراء يشك فى أن هناك غرضا خفيا يكمن وراء هذا البوليس، وبخاصة بعد توصله إلى أن هناك اتصالات لرئيسه مع ضباط الجيش. ومما يذكر أن فاروقا كان يتباهى بتشريفه لمباريات كرة القدم بين البوليس الخاص والبوليس النظامى. ويقول لامبسون لحكومته إن إقدام الملك على ذلك يُعبِّر عن مقاومته لرغبة الحكومة فى حله[3]. ومن هنا أصر النحاس على اتخاذ إجرائه.

وحاول رئيس الوزراء نقل حسن نشأت السفير المصرى فى لندن، خوفا من استخدام فاروق له لمحاربته لدى الخارجية البريطانية. وذهب أمين عثمان إلى لامبسون وعرض عليه رغبة رئيس الوزراء، وكان الأخير قد ذكر للملك فى لقائه معه أنه لا يثق فى السفير

---

(١) Ibid, 31568, J 813-38-16, Lampson - F.O. Cairo, Feb. 18, 1942. No 611, F.O - Lampson, No 752.

(٢) Ibid, 31569, J 1070, 1191-38-16, Lampson - F.O. March 6,30, 1942, No 70, 811, F.O. Op. Cit, 31570, J 1429-38-16, Lampson - F.O. Cairo, March 26, 1942, No 909.

(٣) Ibid, 31570, J 1429-38-16, Lampson - F.O. Cairo, March, 26, 1942, No 909. F.O. Op. Cit, 31573, J 2982-38-16, Lampson - F.O, Cairo, June 28, 1942, F.O. Op. Cit, 31571, J 2220-38-16, Lampson - F.O. Cairo, May 11, 1942, No 1281.

ويرى ضرورة استدعائه. ووقف فاروق أمام فكرة نقله سفيرا فى طهران، واقترح إلحاقه بالقصر، وعليه فضل النحاس بقاءه فى لندن[١]. ولم يكن ذلك يعنى انتصار فاروق، لأن رغبة لندن هى التى تحققت. ثم تدخل رئيس الوزراء لدى الملك فيما يختص بعلاقته بالوزير الفرنسى المفوَّض فى مصر، وأشار إلى الموقف مع فيشى وتصرفات هذا الوزير[٢]. وعليه يتضح أنه فى هذه الفترة الحساسة التى أعقبت حادث ٤ فبراير لم يتمكن الملك من اتخاذ موقف سافر معاكس للنحاس، ليقينه من المساندة البريطانية له ومن تلاقى الأهداف نحو تحقيق تلك الطلبات التى فرضت عليه.

أراد النحاس تحطيم فاروق وجعل حادث ٤ فبراير سلاحا يشهره أمامه، وبذلك يحقق للسياسة البريطانية أهدافها، وبالتالى فقد رأى أن يسعى فى إجراء محاولات تنتهى بإخضاع الملك تماما لبريطانيا. وفى البداية لم يواجهه صراحة، لكنه أرسل إليه أمين عثمان الذى تكلم معه عن حماقة عدم التعاون بإخلاص مع السفارة البريطانية، وأعقب ذلك مقابلة ملكية أوضح فيها رئيس الوزراء خطورة الحالة وضرورة تسهيل الأمور، مما اضطر فاروقا إلى إعطائه حرية التصرف فى الأعمال المتصلة ببريطانيا، وهذا ما كان ينتظره. وعقب المقابلة أبلغ السفير البريطانى بما توصَّل إليه ورتب المسائل معه، وتم الاتفاق بينهما والذى أراده النحاس سرا لأن فى معرفته قضاء عليه[٣].

ولم يكتف رئيس الوزراء بذلك، فلقى الملك وبيَّن له أنه لم يظهر أى تغيير فى موقفه تجاه بريطانيا، وهنا تهكم عليه فاروق بقوله: «إن البريطانيين لن يقفوا دائما إلى جانب النحاس، والدليل موقفهم منه عام ١٩٣٧». وكان رد الفعل من النحاس محاولة أخرى للاستفزاز خاصة بعد تلك الإشاعات التى خرجت من القصر وتشير إلى الانشقاق بين صفوف البريطانيين حول الحادث الأخير، فذكر بأنه لن يُفرِّط فى لامبسون وأنه واثق من أن مليكه سيكون كذلك، وهو يعلم مدى الكره الذى يحمله قلبه للسفير البريطانى، وأفهمه بأنه سيكون صارما للغاية تجاه مثل هذه الإشاعات، وأن أى شخص يريد الاتصال

---

(١) Ibid, 31569, J 1087-38-16, Lampson - F.O. Cairo, March 6. 1942, No 719.، محسن محمد، تاريخ للبيع، ص ٩٢.

(٢) Ibid, J 1070-38-16, Lampson - F.O. Cairo, March 6, 1942. No 720.

(٣) Ibid, 31568, J 828, 893-38-16, Lampson - F.O. Cairo, Feb, 19, 23, 1942, No 619, 656.

بالملك يجب أن يكون عن طريقه . وفى نهاية اللقاء ذكر أنه أخلص أصدقاء الملك من حيث أنه يعمل فى سبيل مصالح مصر التى يجب أن تكون مصالح الملك ، فانفجر فاروق بالقول «أنا لا أريد أى دروس»(١) .

وعاد فاروق ليعمل من جديد ضد رئيس وزرائه . وبعد مضى ما يقرب من شهر ونصف من عمر الوزارة ، ضاق بتعدد تلك الزيارات التى يقوم بها النحاس له ، فوضع العقبات أمامها ، وأبدى رغبته فى أن يتم التفاهم مع رئيس الديوان . وعلى الفور وعندما علم رئيس الوزراء بتلك التعليمات ذهب إلى القصر فى ٢٦ مارس ١٩٤٢ وطلب من فاروق تمكينه من المقابلة عند الضرورة ، فسأله ولماذا لا يكون الاتصال عن طريق أحمد حسنين ، فأجاب بأن هناك موضوعات مهمة وحساسة ولا يمكن التفاهم فيها عن طريق وسطاء . وساق الأمثلة ، وأشار إلى أن موظفى القصر لا يبدون له المشورة بسداد . وشكا رئيس الوزراء للسفير البريطانى ، وهدد بإجراء تغيير شامل لموظفى القصر ، وأنه إذا استمر فاروق فى عناده ، فسيضطر لاستدعاء البرلمان بمجلسيه فى مؤتمر ويقترح تعديل السلطات الملكية(٢) .

ووجه الملك الانتقادات لرئيس وزرائه ، عندما أصر الأخير على إقامة الاستقبال المناسب لملك اليونان . وبرزت مرة أخرى مشكلة أعضاء مجلس الشيوخ المعينين ، وأوضح النحاس لفاروق أن الحكومة هى التى تختار الأعضاء ، ولما لم يجب الملك ، أبدى استعداده للموافقة على الأعضاء الذين يختارهم ، ولكن بشرط ألا يكونوا خطرين ، وعليه قدَّم رئيس الديوان له قائمة تضم ٢٩ مرشحا مع التأكيد باستعمال الملك لحقه ، فرد النحاس بأنه لن يدخل فى معركة كما حدث عام ١٩٣٧ ، وبعد مزيد من المناقشة اتُفق على الأسماء(٣) .

ورفض فاروق الموافقة على طلب النحاس بشأن منح رتبة الباشوية لبعض وزرائه عند افتتاح البرلمان فى ٣٠ مارس ، وبرَّر الموقف بأن الوقت ما زال مبكرا مع أنه هو نفسه الذى

---

(١) Ibid, 31569, J 1070-38-16, Lampson - F.O. Cairo,March 6, 1942, No 720.

(٢) Ibid, J 1319-38-16, Lampson - F.O. Cairo, March 21, 1942, No 872, F.O. Op. Cit, 31570, J 1429 - 38-16, Lampson - F.O, Cairo, March 26, 1942, No 909.

(٣) Ibid, 31571, J 1926-384-16, Lampson - Eden. Cairo, March 31, 1942, No 321.

أنعم فيه بنيشان الكمال على هدى شعراوى، ولها موقفها العدائى سواء من النحاس أم الإنجليز، وبخاصة بعد حادث ٤ فبراير، ودخل رئيس الوزراء من جديد المعركة حول هذا الموضوع، وجادل فى الإجراء وبيَّن أن الملك ليس له الحق فى تكريم امرأة معروف عنها أنها طابور خامس(١).

واستمر النزاع حول مسألة الرتب والنياشين وبخاصة وقت وجود المناسبة، وفشل رئيس الوزراء فى إقناع فاروق بمنح بعضها تحقيقا لما سبق وطلبه، ولكن بعد طول الانتظار وافق على المنح للوزراء المعينين بعد التعديل، ومع هذا رفض كثيرا من النياشين التى كان النحاس يرغب فى توزيعها(٢).

ويكتب لامبسون لحكومته ليسجل لها سوء العلاقات بين الملك وزعيم الوفد، ويعرض وجهة نظره فى أن مناسبة عودة السفير المصرى للقاهرة ستتيح الفرصة لشرح أبعاد تلك العلاقة لما له من تأثير على الملك، كما طلب الموافقة على القيام بكل الجهد لجعل القصر قائما على أسس سليمة. ويلمس لامبسون أن سلطة حرية التصرف التى أعطاها فاروق للنحاس فيما يتعلق بالأعمال الخاصة ببريطانيا، كانت على مضض منه، وأنه ضم جميع العناصر المعادية للوفد وجمعها حول التدخل البريطانى المخالف لاستقلال مصر. وقد أيقن السفير البريطانى أن الملك لن يترك للوزارة الحرية فى البقاء أو الاستقالة، وإنما هو يُمهِّد لإقالتها كما سبق وحدث. ويُبدى رأيه لإيدن بوجوب الاستعداد لتأمين الوزارة من هذا الإجراء، والتأهب لتدخل قهرى فى حالة الإقدام على ذلك، ويشير إلى تعاون الوزارة الوفدية(٣). ومضى كل طرف يعمل لتحقيق ما يصبو إليه.

واختمرت فى ذهن القصر مسألة الاستحواذ على مكرم عبيد وسحبه من الوفد، ولم يكن فاروق يحمل له إلا الكراهية، وفى أثناء الأزمات الوزارية عام ١٩٣٧ أساءه الكثير من تصرفاته، بالإضافة إلى ما امتلأت به أذناه من أعدائه وبخاصة الذين خرجوا من

---

(١) Ibid, 31570, J 1429-38-16, Lampson - F.O. Cairo, March 26, 1942, No 909, F.O. Op. Cit, 31571, J 2103-38-16, Lampson - F.O, Cairo, May 4, 1942, No 1225.

(٢) Ibid, 31571, J 2220-38-16, Lampson - F.O. Cairo, May 11, 1942, No 1281, F.O. Op. Cit, 31572, J 2359-38-16, Lampson - F.O, Cairo, May 18, 1942, No 1333.

(٣) Ibid, 31570, J 1446, 1656-38-16, Lampson - F.O. Cairo, March 27, April 9, 1942, No 913, 243.

الوفد. ومع تولى وزارة ٤ فبراير استمر الوضع على ما هو عليه، وعند مقابلة أمين عثمان للملك، وبرغم أنه لم يحظ بأى عاطفة ملكية، فإن فاروقا فى حديثه معه عبر بصراحة عن عدم ثقته فى وزير المالية(١). ولكن بدأت الخطة التى سبق ونجحت فى إقصاء النقراشى وأحمد ماهر عن الوفد تعود مرة أخرى وتفرض نفسها على القصر. وفى هذه المرة تغيَّرت الأشخاص سواء من قام بالتخطيط أم من نفَّذه. وأراد أحمد حسنين ضرب النحاس ضربة قوية لا يقدر بعدها على الصمود أمام فاروق، وذلك بضم مكرم عبيد ثم أمين عثمان، وانصب التخطيط فى تلك المرحلة على الأول، وأتت الثمار فى فترة وجيزة، وليس هنا المقام لذكر العوامل التى دفعته للإقدام والانقياد للقصر، ولكن لابد من الإشارة إلى ذكائه وقوة شخصيته وتأثيره.

وبدأ رئيس الديوان بالخطوة العملية، وحدَّد المقابلة الملكية لمكرم عبيد، وبمعرفة النحاس لها، أدرك هذا التدبير وفهم أبعاده وصرح به لجلسائه(٢). وتمت المقابلة دون استئذان وزير المالية من رئيسه، وأعدَّ جيدا لما بعدها. فقد نشرت الأهرام تصريح الوزير بشأن المقابلة - ولم يكن ذلك مألوفا فيما سبق - وتناول فيه الموضوعات المالية التى عرضها على الملك، وبدا المقصود واضحا من تلك الإشادة التى فاض بها، فارتفع بفاروق عنان السماء، وأضفى عليه سعة الاطلاع ودقة النظر والعمق والرجولة المبكرة والخبرة النادرة والديموقراطية السمحة(٣). وبالفعل وقع الخلاف المنتظر، وألقى زعيم الوفد بعض اللوم على مكرم عبيد وغضب منه. وينقل لامبسون لحكومته الصعوبات التى تواجه رئيس الوزراء بسبب هذا الموقف، وفى حديث له مع حسين سرى بيَّن أن وزير المالية يزداد حدة نظرا لمساندة القصر له، وأشار إلى أن عبدالوهاب طلعت يؤدى دورا فى الموضوع(٤).

وتحرك النحاس وعقد النية على تقليص سلطات مكرم عبيد بسحب شئون التموين منه وإسنادها لوزير جديد. وعندما علم لامبسون خشى نتيجة ذلك على المجهود الحربى، وطلب من أمين عثمان ألا تتأثر المصلحة البريطانية بهذا التغيير، وتدخل لدى رئيس

---

(١) Ibid, 31568, J 828-38-16, Lampson - F.O. Cairo, Feb. 19, 1942, No 619.

(٢) محمد التابعى، المصدر المذكور، ص ٢٣٥.

(٣) الأهرام، عدد ٢٠٦٥٨ فى ١٣ مارس ١٩٤٢، ص٤.

(٤) F.O. Op. Cit, 31570, J 14777-38-16, Lampson - F.O, Cairo,March 28, 1942, No 928, F.O. Op. Cit, 31571, J 2199-38-16, Lampson - F.O, Cairo, May 8, 1942, No 1262.

الوزراء وأكد أنه ليس من الحكمة تلك القطيعة بين الصديقين(١) . ولم تفلح أية محاولات للتوفيق، وازدادت الهوة بين الطرفين، واتسع النقد العلنى وانصب على زوجة النحاس وعائلتها . واستكمالا للشكل الخاص بالإعلان عن التوفيق الذى يتولاه القصر، استقبل الملك رئيس وزرائه ثم مكرم عبيد فى محاولة لإثناء الأول عن إقالة الثانى، والضغط عليهما للمصالحة، ولكن بطبيعة الحال فشل السعي ـ كما هو متوقع ـ وأصرّ النحاس على إقالة وزير المالية، ورفض الملك مُبيِّنا أن الباب مفتوح ليقدم استقالة وزارته ويعيد تشكيلها من جديد . وعقب المقابلة وصف مكرم عبيد استقبال الملك له بأنه كان وديًّا للغاية(٢) . وقدم النحاس استقالة وزارته فى ٢٦ مايو ١٩٤٢، وحرص على أن يسببها، فأشار إلى الخلاف الذى نشأ بينه وبين وزير المالية حتى يضمن إعادة تشكيلها خشية تكليف غيره(٣) .

ورفض أمين عثمان دخول الوزارة الجديدة عندما عرض عليه أن يشغل مكان مكرم عبيد الذى أعْطى لكامل صدقى رغم ما أبداه فاروق من عدم أهليته لنوعية المنصب، ونصح رئيس الوزراء بإسناده لأحد الأكفاء . ولم يشف النحاس غليله ويتمكن من إقالة مكرم عبيد الذى واصل طريقه فى التعاون مع القصر لتحطيم وزارة الوفد، وقد لفت لامبسون نظر أحمد حسنين، ونبهه إلى الدور الذى يقوم به القصر فى الظهور بمظهر البطل وتشجيعه لمسيحى قبطى(٤) . ولكن لم يأت استلفات النظر بنتيجة واستمر التعاون المشترك، وحاول القصر جذب وفدى آخر لتعميق الشرخ فى صفوف الوفد فاستقبل الملك محمود سليمان غنام، ولكن صدرت التعليمات من النحاس للرقابة بمنع نشر خبر «عطف جلالة الملك على وزير التجارة» إذ خشى تكرار مأساة مكرم عبيد(٥) . وقد اختلفت الظروف بين الشخصين، وعليه لم تنجح المحاولة، كذلك فكَّر القصر فى إبعاد على زكى العرابى عن النحاس(٦)، لكن مراده لم يتحقق .

---

(١) Ibid, 31571, J 2260-38-16, Lampson - F.O. Cairo, May 13, 1942, No 1300, F.O, Op. Cit, 31572, J 2274-38-16, Lampson - F.O, Cairo, May 13, 1942, No 1307.

(٢) Ibid, 31572, J 2458-38-16, Lampson - F.O. Cairo, May 25, 1942, No 1406.

(٣) حسن يوسف، المصدر المذكور، ص ١٤١ .

(٤) F.O. Op. Cit, 31574, J 4615-38-16, Lampson - F.O, Cairo, Nov, 4, 1942, Lampson, Op. Cit, Box III, June 4, 1942, P. 165.

(٥) محمد التابعى، المصدر المذكور، ص ص ٣١٦، ٣١٧ .

(٦) محسن محمد، سنة من عمر مصر، ص ١٦٣ .

ومضى العمل المضاد يسير فى اتجاهه، فأقدم فاروق على عرقلة أعمال الوزارة. فهو ينتقل إلى الإسكندرية فى أوائل مايو ١٩٤٢ مما أدى إلى تأجيل تعيينات بعض المناصب الوزارية ورئاسة مجلس الشيوخ، وعندما يعود يعاند ويؤجل الموضوعات المقترحة من الحكومة كلما أمكنه ذلك، ويعارض البعض الآخر منها. ثم لا يلبث أن يخرج فى رحلة إلى سيناء ولا يترك بالقصر أى خبر عن ميعاد رجوعه، وبالتالى يتوقف دولاب العمل فى هذه الفترة الحرجة، ويغضب النحاس ويشكو للسفير البريطانى، ويبيِّن أن فاروقا يكرهه ويمقت أصحاب الوطنية ويعمل على إسقاطه، ويشير إلى استقباله لكل من أحمد ماهر وإسماعيل صدقى بالإسكندرية، ثم يستفسر عما إذا كان بقاؤه على العرش فيه المصلحة الحقيقية لمصر(١). ولم تكن فكرة عزل الملك بجديدة على التفكير.

وتأزم موقف الحلفاء على حدود مصر الغربية فى أواخر يونيو، وانسحبت قواته حتى مرسى مطروح، وما لبثت أن سقطت. واجتمع السفير البريطانى والقائد العام للقوات البريطانية بالنحاس، واتصلت الوزارة بمحافظ الإسكندرية وأبلغته ما يجب اتباعه إذا ما بلغها رومل Rommel. ويذكر حسن يوسف أن الديوان الملكي كان يتابع الأنباء من الصحف «دون أن تخطرنا رئاسة مجلس الوزراء بشيء عنها، وكأن الملك فى معزل عما يجرى فى بلاده(٢)». ولكن فى ذلك مبالغة، فرغم الخلافات القائمة إلا أن رئيس الوزراء كان يلتقى بالملك عندما يتطلب الأمر ويعلمه بأخبار الحرب. ومما يذكر أن فاروقا عقب سماعه لبعضها يعلق بأنها ليست جديدة محاولة منه التقليل من شأن النحاس(٣). ومع ازدياد الخطر الحربى وتوقع دخول الألمان مصر، عرضت السفارة البريطانية مسألة الانتقال إلى الخرطوم، وكانت الخطة البريطانية بعد الانسحاب، إطلاق الماء المالح فى ترعة المحمودية لتغرق الأراضى الزراعية. وفى البداية لم يعط النحاس رأيا قاطعا خوفا من العواقب، وفضَّل أن يكون فاروق صاحب القرار، فذهب إليه، ووجد أن لديه الخلفية وعلم أنه أبلغ لامبسون رفضه لأى تحرك، ومن ثم وافق على هذا الرأى(٤). وقد أيقن أنه

---

(١) F.O. Op. Cit, 31571, J 2220-38-16, Lampson - F.O, Cairo, May 11, 1942, No 1281, F.O. Op. Cit, 31572, J 2359, 23641, 2274-38-16, Lampson - F.O, Cairo, May 18,20, 13, 1942.

(٢) حسن يوسف، المصدر المذكور، ص ١٣٨.

(٣) F.O. Op. Cit, 31573, J 2982-38-16, Lampson - F.O, Cairo, June 28, 1942, No 1675.

(٤) محمد التابعى، المصدر المذكور، ص ص ٢٩٦، ٣٠٩، ٣١١.

فى حالة المعارضة ، وفى هذه الظروف الدقيقة تكون فرصة الإقالة لتكليف من هو أقدر منه على التفاهم مع الألمان .

وفى نهاية أغسطس تولَّدت أزمة ارتبطت بالجيش ، فشب خلاف بين حمدى سيف النصر وزير الدفاع وبين الفريق إبراهيم عطا الله رئيس أركان حرب الجيش ، وهو رجل الملك ، حول اعتقال ثلاثة ضباط لاتصالهم بالمخابرات الألمانية ، وشكا الوزير لرئيس البعثة العسكرية البريطانية ، ووجه الاتهامات لرئيس الأركان والتى تجعل من المستحيل على الوزير الاستمرار فى منصبه . وكان أهمها الرجوع للملك دونه مما جعله يهدد بالاستقالة ، ولم يسمح له النحاس بذلك ، وحاول مقابلة فاروق ، لكنه لم يمكِّنه من اللقاء حيث تهرَّب بالابتعاد عن القصر . وأخيرا هدأ الموقف ببقاء وزير الدفاع ورئيس الأركان فى منصبيهما ، وشغل مرشح الوزارة منصب وكيل وزارة الدفاع[١] .

ولم يمض شهر إلا وتجددت أزمة الضباط الثلاثة الذين أرادوا التعبير عن إخلاصهم للملك عقب حادث ٤ فبراير ، فصدر القرار بنقلهم فاحتجوا ، ورأى الملك محاكمة اثنين منهما ، ولكن رئيس الوزراء ووزير الدفاع رفضا وتمسكا بفصلهما واعتقالهما . ثم أعقب ذلك بوادر أزمة أخرى ، إذ رغب الملك فى أن يشعر رئيس وزرائه بتلك العلاقة التى تربطه بجيشه ، فأضيف إلى دعاء صلاة الجمعة الدعاء إلى الوطن والجيش فغضب النحاس ، وكادت أن تتفاقم المشكلة لولا أن فاروقا لم يعط للأمر أهمية وأرخى تشدده . ولم يتوقف تنازع الاختصاص بشأن تعيينات كبار الضباط ، وظهرت مشكلة شغل وظيفة مدير عام مصلحة الحدود ووقف الترقيات واستمر الخلاف بشأنها فترة ، وانتهت برجحان كفة الحكومة[٢] .

ومع بزوغ انتصار بريطانيا فى العلمين ، ارتفع مؤشر النزاع ، فقد تثبَّت فاروق من استمرار النحاس فى السلطة طالما يتلقى المساندة الكاملة من الوجود البريطانى ، كما زال الخوف الذى كان ينتاب رئيس الوزراء فى حالة الانتصار الألمانى ، ومضى كل فى طريقه يعمل على سحب سلطة الآخر . ويصور لامبسون سوء العلاقة للندن ، وأن فاروقا يرى

---

(١) حسن يوسف : المصدر المذكور ، ص ١٣٩ ، F.O. Op. Cit, 31574, J 3658, 4332-38-16, Lampson - F.O, Cairo, Aug. 25, Sept. 28, 1942, No, 2088, 939.

(٢) انظر فصل القائد الأعلى وجيشه .

أن كل ما يقوم النحاس بعمله غير سليم، وينقل شكايات رئيس الديوان الذى رأى أن ذهاب رئيس الوزراء إلى الإسكندرية لمدة عشرة أيام ووقف اجتماعات مجلس الوزراء إهانة للملك(١). وأعقب ذلك انتقال الوزارة للإسكندرية وعقد اجتماعاتها فيها بينما الملك ودواودين القصر باقية فى القاهرة(٢). والمعتاد أن القصر هو الذى يقرر موعد الانتقال الرسمى ثم تتبعه الوزارة.

ومنذ بداية الصراع وفاروق يعتمد على الأزهر، وبالطبع كان للشيخ المراغى ثُقله فى جذب هذه القوة للقصر، فعمل على تصعيد الإثارة فى تلك المؤسسة ضد الوفد مما ألجاء رئيس الوزراء إلى التهديد بفصله إذا لم يتمكن من وقف الاضطرابات، كما أقدم على إنشاء إدارة للشئون الدينية ألحقها برئاسة مجلس الوزراء، تولاها شيخ وفدى، والهدف إيجاد القنوات مع الأزهر من ناحية، والجمعيات الإسلامية من ناحية أخرى(٣). وتلاحقت الأزمات، فعندما تقررت إقامة احتفال للعيد الألفى للأزهر - وفقا للتاريخ الهجرى - رأى القصر أن توجه الدعوة باسم شيخ الأزهر، ببينما رأى رئيس الوزراء أن تكون إما باسمه، وإما باسم وزير الأوقاف. وتعنَّت كل طرف برأيه مما أدى إلى تأجيل الحفل لأجل غير مسمى، وأعلن أن السبب توعك فى صحة فاروق(٤)، وربما صدق ما ذكره البعض من خشية الحكومة من أن إقامة مثل هذا الاحتفال الكبير تحت زعامة القصر يتحول إلى مظاهرة ضد الوفد(٥). هذا فى الوقت الذى اشتد فيه النزاع حول التعيينات فى الأزهر(٦).

وجاءت مناسبة عيد الميلاد الملكى فى ١١ فبراير ١٩٤٣ لتخرج النحاس عن شعوره، فحدث أن توجه طلبة الأزهر إلى قصر عابدين فى هذا اليوم وقاموا بمظاهرة ولاء للملك، فتدخلت الحكومة وحاولت منعهم مما أسفر عن بعض المصادمات. وهنا أمر النحاس

---

(١) F.O. Op. Cit, J 4355-38-16, Lampson - F.O, Cairo,Oct. 23, 1942, No 2439.

(٢) حسن يوسف، المصدر المذكور، ص ١٣٩.

(٣) F.O. Op. Cit, 31569, J 1239-38-16, Lampson - F.O, Cairo, March 16, 1942, No 815, F.O. Op. Cit, 31574, J 4332,-38-16, Lampson - Eden, Cairo, sept. 28, 1942, No 939.

(٤) حسن يوسف، المصدر المذكور، ص ص ١٣٩، ٢٣٤.

(٥) Kirk, G., The Middle East in the war, P. 228.

(٦) F.O. Op. Cit, 35528, J 2-2-16, Lampson - F.O, Cairo, Dec, 30, 1942, No 2906.

باعتقال بعض المشايخ، واختلفت التهمة، مرة لتحريضهم الطلبة، وأخرى لعدم مقدرتهم السيطرة عليهم، وبالتالى أغضب هذا التصرف الملك، واتصل أحمد حسنين بالسفير البريطانى الذى اعتذر عن التدخل لارتباط الموضوع بالناحية الدينية، ولقى رئيس الديوان رئيس الوزراء فى ١٨ فبراير محاولا البحث عن مخرج، وانتهى الأمر بالإفراج عن المشايخ(١). وتعرَّض الخلاف إلى تعيين أمير الحج، وهو منصب فخرى يصدر به أمر ملكى دون العرض على مجلس الوزراء، ورشَّحت الوزارة وكيل وزارة الداخلية للمنصب، ولكن فاروقا رأى أن يعهد به إلى عمر فتحى كبير ياورانه، ونفذ ما ارتآه، واعتمد مرشح الوزارة كوكيل للأمير(٢).

وفى الواقع فقد أثبت فاروق قدرته وكفاءته وتمكَّن من تحقيق سياسته فى هذا المجال، ووفقا لهذه القاعدة، عمل على استرضاء الأقباط واستقطابهم وبخاصة العناصر الوفدية منهم والذين مثلوا ركيزة منذ نشأة الحزب، وشجع تحوُّل مكرم عبيد إلى جانب القصر ذلك الاتجاه، كما أنه قدم المساعدة لنجاحه، واستاء السفير البريطانى، ولفت نظر رئيس الديوان للمخاطرة التى يقوم بها القصر ليلعب دور الحامى للأقلية المسيحية(٣). ولكن القصر استمر على نهجه، وزار الملك دير سانت كاترين، وتبرع له بأربعمائة جنيه، وأثنت بعض الصحف الموعزة من رئيس الديوان بفاروق وبأن الدين لله والوطن للجميع ومليكه أيضا للجميع. وجاءت الانتخابات الفرعية فى جرجا لتحقق للقصر بعض النجاح الملحوظ(٤).

ومع قرب الذكرى السنوية لحادث ٤ فبراير، انتهز النحاس الفرصة لأنه يعلم تماما مدى تأثر فاروق به، وصحب السفير البريطانى إلى قصر عابدين للقاء بالملك فى ٢ فبراير، ويصف لامبسون المقابلة بأنها كانت طيبة(٥). والحقيقة أن لفاروق الفطنة التى تجعله يحبط مسعى عدوه، لأنه فى اليوم التالى استقبل رئيس الوزراء بمفرده، وكما أخبر أمين عثمان السفير البريطانى بأنه فى هذه المقابلة أظهر مضايقته من بعض موضوعات لم

---

(١) Ibid, 35529, J 770-2-16, Lampson - F.O. Cairo, Feb. 16, 1943, No 349, F.O. Op. Cit, 35530, J 1217, -2-16, Lampson - F.O. Feb. 18, 1943, No 191.

(٢) حسن يوسف، المصدر المذكور، ص ١٣٩.

(٣) F.O. Op. Cit, 31574, J 4615-38-16, Lampson - F.O, Cairo, Nov. 4, 1942, No 205.

(٤) يونان لبيب رزق، الوفد والكتاب الأسود، ص ص ٧٣-٧٥.

(٥) F.O. Op. Cit, 35529, J 578-2-16, Lampson - F.O, Cairo, Feb. 3, 1943, No 234.

تكن بذات أهمية، لكنه لا يتفق فيها مع النحاس، ورفض قبول أى تفسيرات بشأنها[1].
وفى ١٥ مارس انتهز رئيس الوزراء مناسبة عيد الدستور واستفز الملك بذلك البيان الذى أذاعه من منزله، وتكلم عن الحياة الدستورية التى عاشتها مصر، ثم عرج على الدور الذى لعبه كل من فؤاد وفاروق فى المناورات ضد الدستور، ورأى القصر أن فى تسجيل الإذاعة لهذا الحديث عملا مضادا له[2]. فكان ذلك مواجهة سافرة وهجوما صريحا ليس فقط على فاروق، وإنما انضم إليه أبوه.

وتوطّدت الصلة بين القصر ومكرم عبيد الذى قررت الهيئة الوفدية فصله من منصب سكرتير عام الوفد، ثم قرر الوفد حرمانه من عضوية الحزب، ولم يبق له سوى عضوية البرلمان، لذا أقدم على تأليف حزب الكتلة الوفدية، وتفرّغ لنسج خيوط إسقاط الوزارة النحاسية، وهو الهدف الذى يتوق إليه القصر.

وبدأ الإعداد عندما جرى نقاش بين أحمد حسنين وجلال الدين الحمامصى حول أوضاع الفساد التى وصلت لها الحكومة، وسوء الحالة الاقتصادية والمعاناة التى يعيشها الشعب. وكان من رأى الأخير أن تسجّل مخازى الوزارة فى وثيقة ترفع للملك، وبحث المسألة مع مكرم عبيد الذى تلقفها حيث وجد فيها الضربة القاضية لخصومه، ومضى فى جمع الوثائق والمستندات والمعلومات عن الفضائح الخاصة بزوجة النحاس وعائلتها وبعض أعضاء الوفد. وبتضخم المادة تحولت العريضة إلى كتاب، وجنّد له أعضاء الكتلة، واتسمت عملية الطبع بالسرية التامة والخطة المحكمة، وأودعت النسخة الخطية المرفوعة للملك وملاحقها الوثائقية فى إحدى خزائن قصر عابدين، وحدد ٣١ مارس ١٩٤٣ لتقديمها ولتوزيع نسخ الكتاب الأسود. وتمت هذه الخطوات بكل دقة وحرص برغم الرقابة العسكرية. واختتم مكرم عبيد هذا العمل - بوصفه عضوا فى البرلمان - بنداء للملك لإنقاذ البلاد بإقالة الوزارة القائمة، وإلغاء أعمالها غير الدستورية، وتعيين هيئة قانونية مستقلة لفحص جميع الإجراءات غير الشرعية المنسوبة إليها[3].

---

(١) Ibid, J 555-2-16, Lampson - F.O. Cairo, Feb. 4, 1943. No 217.

(٢) Ibid, 35530, J 1313-2-16, Lampson - F.O, Cairo, Mach 21, 1943, No 581.

(٣) جلال الدين الحمامصى، من معاركنا السياسية، معركة نزاهة الحكيم، فبراير ١٩٤٢ - يوليو ١٩٥٢، ص ص ٣٤ - ٤٠، F.O. Op. Cit, 35532, J 1781-2-16, Lampson - F.O, Cairo, April, 1943. حسن يوسف، المصدر المذكور، ص ١٣٦.

سعد فاروق بهذا العمل، وكان قد احتضن فكرته وأيدها وشجعها إذ عَدّها الأداة القوية للإحاطة بغريمه - بصرف النظر عن القضاء على المفاسد - ويذكر شاهد عيان أن الملك تابع أنباء إعداد الكتاب، وكان يسأل عما تم طبعه، وعن الاحتياطات التى اتخذت لمنع الحاكم العسكرى من إفساد الخطة[1]. وبناء على توجيهه شارك إبراهيم عطا الله فى التوزيع عن طريق سيارات الجيش[2].

وأراد الملك التحرك بسرعة، وقابل رئيس الديوان السفير البريطانى وأخطره بأنه يبذل المحاولات لإقناع سيده بالصبر، الذى يرى ضرورة التصرف حيث إن ما احتوى عليه الكتاب يدل على عدم أمانة القائمين بالحكم، وأن واجبه يحتم عليه اتخاذ الإجراءات ضد الوزراء المذنبين بصفته قائما على العرش، وبالطبع هو يحرص على أن يكون التصرف المضاد والمباشر إقالة الوزارة. واقترح لامبسون أن يحيل الملك الكتاب على رئيس الوزراء وينتظر النتيجة، وذلك كإجراء دستورى، وفى حالة إثارة المسألة أمام البرلمان فلن يعارض لصبغته الوفدية. وفى حالة عرضه على القضاء فلن يجرؤ قاض على الحكم ضد جميع الوزراء، وفى الوقت نفسه طلب السفير البريطانى من رئيس الديوان التريث[3]. وفى تلك الأثناء كثّفت المعارضة مجهوداتها، ورفع زعماؤها تقريرا للملك وآخر للسفير البريطانى يضم التعليق على محتويات الكتاب، وطالبوا الملك بمحاسبة النحاس على ما ورد به، واتخاذ الإجراءات التى تجعل رعاياه يعيشون فى سلام مع حكومة شريفة وعادلة[4].

وأعد القصر كتابًا بإحالة العريضة - نسخة الكتاب الأصلية - لرئيس الوزراء فى ١٠ إبريل متضمنا أهميتها، واحتواءها على اتهامات خطيرة عن نزاهة الوزارة وسمعة الحكم خاصة لأن مقدمها كان وزيرا فيها[5]. والتقى لامبسون فى نفس اليوم مع النحاس،

---

(١) جلال الدين الحمامصى، المرجع المذكور، ص ٣٠.

(٢) صلاح الشاهد، ذكرياتى فى عهدين، ص ٣٩.

(٣) F.O. Op. Cit, 35531, J 1606-2-16, Lampson - F.O, Cairo, April 9, 1943, No 715.

(٤) Ibid, J 1519 -2-16, Lampson - F.O, Cairo, April 4,6. 1943, No 665, 680. PREM 4, Lampson - F.O, Cairo, April 9, 1943, F.O. 371 - 35533, J 1964-2-16 Lamspon - Eden, April 21, 1943.

(٥) حسن يوسف، المصدر المذكور، ص ١٤٣، جلال الدين الحمامصى، المرجع المذكور، ص ص ٤٠، ٤١.

وأوضح جهود القصر والمعارضة لإقالة الحكومة، وطرح فكرة مقابلته لفاروق، فأعرب السفير البريطانى عن مضارها إذا رفضها الملك، أو أن يحدث أثناءها ما يشجعه على الإقالة، ولكن رئيس الوزراء كان مُصراً على المقابلة، ورفض اقتراح محدثه بالاكتفاء بلقاء رئيس الديوان. هذا وقد أشار إلى ضرورة أن تقدم السفارة المساندة حتى لا يقال إنه عندما انتهى الاحتياج لوزارة الوفد أصبح لا حاجة لها، فانبرى لامبسون ونفى ذلك المعنى وبيَّن أنه يريد وزارة تعمل على تنفيذ المعاهدة وتكون لها الأغلبية، وهذان الشرطان متوافران فى الوزارة القائمة، وعليه فلن تقال[1]. ومما لا شك فيه أن ما احتواه الكتاب الأسود من حقائق جعل الوزارة فى أشد الحاجة لحماية بريطانية.

وأفهم السفير البريطانى رئيس الوزراء - عبر أمين عثمان - بضرورة تحركه، ولو بالإيحاء لعضو برلمانى بطرح سؤال عن الكتاب الأسود، وأخذ ثقة الأغلبية وإنهاء الموضوع أو التفاهم بطريقة أو بأخرى مع أحمد حسنين، ووافق النحاس على طرح الأسئلة بمجلس الشيوخ وإعداد الرد عليها. وسأل أحد الشيوخ رئيس الحكومة فى ١١ إبريل عن مدى علمه بالاتهامات التى أذاعها مكرم عبيد، وإذا كانت غير صحيحة فلما لا يقدم إلى القضاء بتهمة القذف. وفى اليوم التالى ألقى النحاس بيانه بأن مثل هذه الأمور يجب الرد عليها فى نطاق المسئولية الوزارية وطبقا لأحكام الدستور. وانهالت الأسئلة من الشيوخ والنواب ورد عليها رئيس الوزراء ووزراؤه بما يفيد سلامة تصرفاتهم. وقدَّم مكرم عبيد استجوابا فى ١٧ مايو ثم طلب تأجيله للحصول على بعض المستندات من الديوان الملكى، وبذلك ثبت تدخل القصر رسميا، ولكن انتهت المناقشة بموافقة ١٧٦ نائبا على بيانات الحكومة[2]. وفازت الوزارة الوفدية بالثقة.

وفى هذه الأثناء، طلب السفير البريطانى مقابلة فاروق، وأصر رئيس الديوان على معرفة الغرض ودار بينهما النقاش، وبيَّن لامبسون بأنه إذا اتخذ الملك الإجراء الذى نُصح به - من رئيس الديوان نفسه - وأقال الحكومة وأجرى انتخابات، فإن ذلك لا يتفق مع المصلحة البريطانية. فأجابه أحمد حسنين بأنه يؤيِّد حكومة ائتلافية لإنهاء الأزمة، حيث

---

(١) F.O. 371-35531, J 1607-2-16, Lampson - F.O, Cairo, April 10, 1943, No 719.

(٢) Ibid, J 715, 1635-2-16, Lampson - F.O, Cairo, April 10, 12, 1943, No 717, 730.
حسن يوسف، المصدر المذكور، ص ص ١٤٧، ١٤٨، ١٥٠.

إنه من المحال استمرار النحاس فى السلطة لتلك الجرائم التى اقترفها والتى غمرته فى الوحل. وهدد بالاستقالة(١).

وقابل لامبسون فاروقا فى ١٤ إبريل ونقل إليه وجهة النظر البريطانية فيما يختص بالحرص على إبقاء الوزارة فى ظروف الحرب القائمة، وأنه بعد فتح باب مناقشة ما جاء به الكتاب الأسود فى البرلمان يُعَدّ الموضوع منتهيا، ولكن الملك اختلف معه فى أن البرلمان القائم أصبح غير صالح ولا يعتد بقراراته، وأنه يهمه بوصفه ملكا للبلاد مسئولا عن أحوالها كافة اتخاذ الإجراءات السليمة، ولا بد من حل البرلمان. فرد عليه السفير البريطانى بأنه لا يعرف وجهة نظر النحاس فى هذا الشأن، وعليه أشار فاروق بأنه لا يعقل أن يكون المتهم هو القاضى فى القضية نفسها. وعرج لا مبسون على مسألة استقالة رئيس الديوان وطلب من الملك ألا يسمح له بها، وبالفعل فقد رفضها وفقا للخط المرسوم(٢).

وأرادت الوزارة الانتقام من رئيس الديوان، فنظَّمت عليه هجوما داخل البرلمان، فطرح أحد النواب الوفديين سؤالا عن الدين الذى فى ذمته للدولة. وقَدَّر الجميع أن هذا الهجوم مقصود به فاروقا، والتقى أحمد حسنين بالسفير البريطانى كيلرن Killearn، ونقل إليه بأن الملك سيستعمل حقه الدستورى فى الاعتراض على هذه الوسيلة التى تستخدم ضد موظفيه، وأنه إذا رغبت الحكومة فى مقاضاة رئيس الديوان، فعليها الالتجاء للمحاكم(٣).

وعلى الفور تدخلت السفارة البريطانية، والتقى السكرتير الشرقى مع رئيس مجلس النواب وطلب منه حذف السؤال والرد عليه من المضبطة، وشكر رئيس الديوان كيلرن على هذا العمل(٤). وبرغم أن الكتاب الأسود لم يحقق الغرض الأساسى منه وهو إسقاط الوزارة، فإنه قد أودى بما كان متبقيا من هيبة الوفد أمام الناس لصالح فاروق الذى

---

(١) Ibid, J 1664-2-16, Lampson - F.O, Cairo, April 14, 1943, No 742.

(٢) Ibid, J 1678-2-16, Lampson - F.O, Cairo, April 14, 1943, No 745, F.O. 371-35532, J 1706-2-16, Lampson - F.O, Cairo, April 16, 23, 1943, No 752, 881.

(٣) بلغ الدين ٥٠٣ جنيهات و٥٠٧ مليمات، وهو ثمن أثاث أمر بصنعه فى مدرسة أسيوط الصناعية عام ١٩٢٧، واتفق مع وزير المالية على تسويته بعد عام ١٩٤٤، حسن يوسف، المصدر المذكور، ص ١٤٨،

F.O. Op. Cit, 35534, J 2339-2-16, Killearn - F.O. Cairo, May 23, 1943, No 1047.

(٤) Ibid, J 2360-2-16, Killearn - F.O, Cairo, May 25, 1943, No 1062.

بدا واضحا أمام أعينهم أنه حريص على إقصاء المفاسد الملتصقة بالوزارة والتى مثَّلت الوجه المظلم لها، وأكملت دائرة النفور منها، خاصة وأن طريقة وصولها للحكم هذه المرة لم تغب بعد عن الأذهان.

وساءت العلاقة بين القصر والوزارة، وعندما علم النحاس بأن فاروقا لن يصافحه فى احتفال الأوبرا اعتذر متعللاً بسوء حالته الصحية، فما كان من الملك إلا أن تجاهل عثمان محرم الذى حضر بوصفه أقدم الوزراء، وفرضت المقاطعة نفسها، فلم يحضر مندوب من القصر حفل العشاء الذى أقامه رئيس الوزراء لوزير الداخلية العراقى(١)، وبيَّن لامبسون لحكومته أن هذه المقاطعة تعد عاملا خطيرا يضعف من سلطة الحكومة خاصة أمام الرأى العام وتُعَدّ مؤشرا لسقوطها. وفى غداء جمعه مع النحاس دار الحديث حول مقاطعة الملك للوزارة ومسئوليته عن ذلك، وقد أثار السفير البريطانى المسألة مع فاروق، فلجأ إلى التمويه وذكر أنه كان بالصحراء لمدة خمسة أيام(٢).

ووقعت حادثة استقبال البعثة التركية لتزيد من الجفاء، فعند استقبالها اتجه إسماعيل تيمور الأمين الأول ومد يده للنحاس فصافحه، وهنا قال له رئيس الوزراء بشموخ «ألست بخاش من تلويث يدك بمصافحتى، نحن لدينا الكثير مما سنقوله لكم فيما بعد». وينقل لامبسون للندن بأن هذا الحادث ترك أثرا سيئا للغاية فى القصر وعمل على استمرار القطيعة، ورفض النحاس الاعتذار عما بدر منه. وفى مناسبة ذكرى وفاة فؤاد مثلَّت الوزارة فى الاحتفال بوزيرين فقط، كما قاطعت الحكومة الاحتفال الذى أناب فيه فاروق الأمير محمد عبدالمنعم، وأيضا الحفلات الخيرية الخاصة بالتبرعات سواء المنسوبة للملك أو المعارضة(٣)، وبالتالى فالقصر يرد بالمثل.

وضاق فاروق بالنحاس، ومضت الأقاويل تتردد حول قرب الإطاحة به، وتولَّى مصطفى أمين هذه المهمة بناء على تكليف رئيس الديوان، واستمرت الحملة الصحفية للملك ضد زعيم الوفد - قادتها روز اليوسف، الاثنين، المصور - وصوَّرت فيها الالتفاف

---

(١) PREM 4, 19-2, Lampson - F.O, Cairo, April 12, 1943, No 728, F.O. 371-35531, J 1638-2-16, Lampson - F.O, Cairo, April 12, 1943.

(٢) F.O, Op. Cit, J 1607, 1702, 1678, 1678-2-16, Lampson - F.O. Cairo, April 12, 14, 1943.

(٣) Ibid, 35532 J 1935-2-16, Lampson - F.O, Cairo, April 30, 1943, No 867, F.O, Op. Cit,35534, J 2173-2-16, Lampson - F.O. Cairo, May 7, 1943, No 440.

حول الملكية التى هى الدعامة الأساسية لمصر[١]. ومن ثم كان هناك رد فعل من الوزارة، فيشكو أحمد حسنين للامبسون من طه حسين الذى هاجم فاروقا صراحة، ويلتقى النحاس بالسفير البريطانى ويتكلم معه بمرارة عن جنون الملك، وراح يكرر له بأنه سيئ الحكم، ويسأل عن مدى إمكانية اتخاذ الوفد لإجراءات ضده ويرحب بإسقاطه[٢]. وهنا تثار قضية هى مسألة إعادة التفكير فى عزل فاروق، وليس هناك شك فى ذلك، ولكن لم توضح الوثائق هذه المرة عن الخطوة التالية للعزل. ويذكر شاهد عيان بأنه بعد أن ساءت الأحوال بين الطرفين، عرضت المسألة على مجلس الوزراء فأقرها، وعهد إلى الهلالى بصياغة مبررات الخلع، فأعدَّ بيانه وسلَّمه إلى محمود سليمان غنام الذى أعاد كتابته ثم ذهب إلى النحاس وتم توقيع الوزراء على البيان، بوصفه قرارا صادرا من مجلس الوزراء بخلع فاروق وإعلان الجمهورية، واحتفظ به وزير التجارة بينما أحرق النحاس المسودة. ويشير الشاهد إلى أن هذا القرار كانت فيه جوانب من المناورة، وأنه جاء ردا على التنظيم الحديدى الذى أعده القصر للانتقام من النحاس ورجاله[٣].

ومما تجدر الإشارة إليه أنه من المستبعد أن تكون فكرة الجمهورية قد شغلت أقطاب الوفد نظرا لحرفيتهم الدستورية وإيمانهم بالنظام الملكى فى القالب الديموقراطى، كما أن فاروقا كان لا يزال يتمتع بالشعبية. هذا بالإضافة إلى أن بريطانيا هى صاحبة القول الفصل، وبخاصة أن ظروف الحرب قد وجهتها. ومما يدعم ذلك الاتجاه أنه فى لقاء تم بين أمين عثمان والسفير البريطانى، وفى أثناء الحديث عن أوتقراطية فاروق وتعديه على سلطات الحكومة وتوقع قرب الصدام معها، أوضح الأول أن النحاس لا يؤيد فكرة إسقاط العرش وإعلان جمهورية يكون هو رئيسها[٤]. وعليه فإن فكرة الجمهورية لم تحظ بمكانة تمكنها من فرض نفسها.

واحتلت مسألة توسيع القاعدة الشعبية مكانتها فى القصر، إذ استغل فاروق حادث ٤

(١) Ibid, 34433, J 1941-2-16, Lampson F.O, Cairo, May 1 st, 1943, No 866, F.O. Op. Cit, 35534, J 2293-2-16, Killearn - F.O, Cairo, May 14, 1943, No 473.

(٢) Ibid, 35533, J 2070-2-16, Lampson F.O, Cairo, May 9, 1943, No 944, PREM 4, 19-2, Admiralty - TA 41B, May 9, 1943.

(٣) صلاح الشاهد، المصدر المذكور، ص ٣٦.

(٤) F.O. 954-5, Part 4, Eg-44-2, Killearn - Eden, Cairo, Jan, 5, 1944.

فبراير ليحصل على مزيد من تلك الشعبية على حساب الوفد، وأراد أن يبدو بمظهر المعتدى عليه حتى يكسب شفقة ومحبة الناس له، وتصادف أن أول مناسبة بعد الحادث انعكس فيها الإخلاص له كان يوم عيد ميلاده. ففى ١١ فبراير ١٩٤٢ توافدت على قصر عابدين وتلاحقت مظاهرات ولاء لم يسبق لها مثيل منذ اعتلائه العرش، ورد عليها فاروق برسالة عبَّر فيها عن فرحته ورغبته فى مصافحة كل فرد حضر ليهنئه، وأعلن أنه سيبذل طاقته لإسعاد بلاده، وختم قوله بأن الملك لا يستمد سعادته من انتشار ظله على الأرض، ولكنه يستمدها من تمكين محبته فى القلوب. وتجلَّت شعبيته أيضا عند ظهوره لحضور صلوات الجمعة فى المساجد، وحتى صورته فى السينما قوبلت بالتصفيق[١].

وواصل رئيس الديوان دوره الذى أخذه على عاتقه منذ كان رائدا للملك، ومع حدوث أى أزمة مع الوزارة تكثر التصريحات التى يدلى بها للصحافة لإعطاء صورة تحمل جميع المعانى التى تُقرِّبه من شعبه، خاصة فى الوقت الذى يتعرض فيه النحاس ووزراؤه للاتهامات. وتولت آخر ساعة المصورة المهمة، ونشرت أحاديث أحمد حسنين، ففاروق يعلم كل صغيرة وكبيرة فى إدارة شئون ا لدولة، لدرجة أنه حينما مثل بين يديه أحد المستشارين أعلن عن رغبته فى ضرورة البت فى القضايا الجنائية المتزايدة، وهو يرتدى الصناعة المصرية ويهتم بالقراءة والمبتكرات العلمية، ويقوم بالزيارات الفجائية للمستشفيات، ويحرص على أن تكون تجولاته داخل البلاد سرا ليتعرف على أحوال الطبقة الفقيرة، يخرج متخفيا، ويمشى على قدميه، ويركب عربة «الحنطور» ويعطى السائق سيجارة ويجاذبه أطراف الحديث، لا يأخذ معه إلا الخدم فى تنقلاته لأنه يخشى إذا اصطحب معه كبار رجال القصر أن يفقد لذة التواضع والبساطة[٢]. وبذلك أضيفت عليه صورة الحاكم الديموقراطى.

وفى الحقيقة، فإن لهذا التصور جزءا من الواقع وإن اختلف المدلول، إذ إن حب المغامرة مرتبط بشخصية فاروق، فضلا عن الرغبة التى سيطرت عليه فى التقرب من الشعب لاكتسابه، ونرى الترجمة العملية فى هذه التحركات التى يقوم بها، فحينما نكبت

---

(١) Lugol, Op. Cit, pp. 317, 318، الأهرام، عدد ٢٠٦٣٠ فى ١٣ فبراير ١٩٤٢، ص ٤، محسن محمد، التاريخ السرى لمصر، ص ٢٣٨.

(٢) آخر ساعة المصورة، عدد ٤٣٢ فى ١٠ يناير ١٩٤٣، ص ٣، عدد ٤٣٧ فى ١٤ فبراير ١٩٤٣، ص٤.

بعض المناطق فى الإسكندرية نتيجة للغارة عليها انتقل إليها بسيارته وطاف بها متنكرا واختلط بالعمال وهم يرفعون الأنقاض، فبدا أمام الأعين فى صورة الوطنى الذى يشارك شعبه آلامه. واستمرت هذه السياسة فى طريقها، فعلى سبيل ا لمثال، فهو يهب منحة من ماله الخاص لمصلحة الآثار للكشف عن مقبرة بجوار أملاكه الخاصة فى حلوان، ويتبرع بألف جنيه ليوم المستشفيات، وذلك ردا على مشروع زوجة النحاس «أسبوع البر»، ويزور المنشآت والمتاحف، ويشيد ببنك مصر ويفتح حسابا لابنته فيه(١)، وتتحرك آلات المصورين لتلتقط الصور التى تنسج حولها الصحافة الموالية آيات البطولة.

واستمرت سياسة اكتساب الطلبة، خاصة بعد أن انتابهم شعور امتهان الكرامة نتيجة حادث ٤ فبراير، وقصد فاروق مزيدا من التقرب منهم رغبة فى القضاء على نشاط الطلبة الوفديين، وانتهز الفرص للقاء بهم. وتصادف فى ذلك الوقت افتتاح جامعة فاروق (الإسكندرية)، فحضره وأهدت له الجامعة درجة الدكتوراه الفخرية، فأهدى لها جميع الكتب المزدوجة بمكتبته وفتح قصره لضيافة الطلبة وخصوصا الخريجين ويكرمهم ويشجعهم(٢). واستن سُنَّةَ اللقاء بهم فى نهاية العام الدراسى، وفيه تتلى عليهم رسالته ويهتفون له ويوزع عليهم صورته موقَّعا عليها. ومما يذكر أنهم بلغوا ٥٠٠ طالب من بينهم عدد من الطالبات والسودانيين، وضموا طلبة الجامعة والمعاهد والأزهر والكلية الحربية. ويصف كيلرن لحكومته هذا اللقاء الملكى وكيف أنه يسبب إثارة الحكومة لإحيائه المنافسة بينها وبين القصر من أجل اكتساب ولاء الشعب(٣).

وأمر فاروق بإنشاء جائزة باسمه للعلوم والفنون، فرد عليه مجلس الوزراء بقرار إنشاء جائزة للعلوم أطلق عليه «جائزة مصطفى النحاس»(٤). وسعى الوفد لتنظيم مظاهرات للطلبة انعكاسا لتلك التى يحركها القصر، فانتهزت الوزارة فرصة زيارة

(١) الأهرام، عدد ٢٠٧١٣ فى ١٢ مايو ١٩٤٢، ص ٢، عدد ٢١٠١١ فى ٢٩ إبريل ١٩٤٣، ص٢، عدد ٢١٣٣٧، فى ١٨ مايو ١٩٤٤ ص٢، عدد ٢١٤٠١ فى أول أغسطس ١٩٤٤، ص٢، عدد ٢١٤٥١، فى أول أكتوبر، ص٢، البلاغ، عدد ٦٣٤٨ فى ١٣ يوليو ١٩٤٢، ص٢.

(٢) F.O. 371-35530, J 993-2-16, Lampson - F.O. Cairo, Feb. 15, 1943, No 168.، الأهرام، عدد ٢١١٠١ فى ١٢ أغسطس ١٩٤٣، ص١، عدد ٢١١٠٥ فى ١٧ أغسطس ١٩٤٣، ص٢، عدد ٢١٣٦٧ فى ٢٢ يونيو ١٩٤٤، ص٢.

(٣) F.O. Op. Cit, 41318, J 2940-14-16, Killearn - F.O, Cairo, Aug. 19, 1944, No 1632.

(٤) حسن يوسف، المصدر المذكور، ص ١٨٤.

البعثة اللبنانية للقصر، وتجمع بعض الطلبة ورددوا الهتافات «يحيا النحاس زعيم الشعب» وذلك في أثناء استقبال فاروق للبعثة[١]. ومع هذا نجح فاروق في اكتساب الجولة بفضل رئيس ديوانه الذى صوَّر افتئات النحاس عليه، وعدم اقتناعه بمجرد دوره كزعيم سياسى. وقد وضح ذلك جليا في يوم عيد الجلوس الملكى عام ١٩٤٣[٢]. أيضا كان للطلبة مكانهم في مآدب الإفطار الرمضانية التى أقامها القصر[٣]. وينيب فاروق مندوبا عنه ليشارك في الذكرى السنوى للجارحى شهيد الجامعة ليثبت للطلبة تأييده للمواقف البطولية، مما استاء له السفير البريطانى وأوضح لرئيس الديوان أن إصرار مليكه على مثل هذه الأعمال ليس من الحكمة كما وصفه بالغباء[٤]. وواصل فاروق طريق الاهتمام بالطلبة عن طريق تشجيع الرياضة وحضور حفلاتها ومبارياتها وتوزيع الجوائز على المتفوقين فيها، وزيارة النوادى وبخاصة النادى الأهلى[٥] فأثر ذلك على علاقته بالشباب عامة، وبالتالى تمكَّن من محاربة الوفد.

ودخل العمَّال في الخطة، ولهم ثقلهم حيث إن جماعات منهم تنتمى للوفد، وعلى هذا كان لابد من جذبهم للقصر، فاستقبلهم ضيوفا في ١٢ سبتمبر ١٩٤٣ في أثناء شهر رمضان، وقدَّم الإفطار لعدد كبير منهم وحضر معهم ممثلون عن باقى طوائفهم، والتقاهم فاروق وتحدث إليهم، وصرَّح بأنه كان يود دعوة العمَّال جميعا لولا أن القصر لا يتسع لهم، وهنا سمع الملك الكلمات التى تسعده ويتوق إليها، إذ علت الهتافات لتصفه بأنه نصير العمال وتصفهم بأنهم جنود الملك وخدام العرش[٦]. وينقل القائم بالأعمال البريطانى الصورة لحكومته وصداها في الصحافة التى راحت تتشدق بديموقراطية الملك، ويعبِّر بأن ما أقدم عليه العمَّال هو تعبير عن ولاء طبقات العمال للملكية[٧]. كما صرح

---

(١) F.O. Op. Cit, 41316, J 151-14-16, Killearn - F.O, Cairo, Jan. 8, 1944, No 59.

(٢) Ibid, 35534, J 2087-2-16, Lampson - F.O, Cairo, May 9, 1943, No 951.

(٣) Ibid, 35538, J 4194-2-16, Shone - F.O, Sept. 24, 1943.

(٤) Ibid, 35540, J 4842-2-16, Killearn - F.O. Cairo, Nov. 13, 1943, No 1051.

(٥) الأهرام، عدد ٢٠٧٠٦ في ٤ مايو ١٩٤٢، ص١، عدد ٣١٠٨٣ في ٢٢ يوليو ١٩٤٣، ص١، عدد ٢١٤٤٢ في ١٨ سبتمبر ١٩٤٤، ص٢.

(٦) المصدر نفسه، عدد ١١٢٨ في ١٣ سبتمبر ١٩٤٣، ص٢.

(٧) F.O. Op. Cit, 35538, J 4072-2-16, Shone - F.O, Cairo, Sept. 18, 1943, No 863.

مراسل وكالة تاس السوفييتية فى القاهرة بأن فاروقا أول ملك فتح أبواب قصره للشعب[(١)].

ولم تقتصر الدعوة على القاهرة، وإنما وجهت أيضا لعمَّال الإسكندرية، فتوافدوا على قصر رأس التين لنفس الغرض، ومما يذكر أن النحاس ردا على ذلك أقام حفلة العمَّال في ملعب الإسكندرية وخطب فيهم وزير الشئون الاجتماعية مؤكدا عناية الوزارة بشئون العمَّال[(٢)]. وتتكرر ولائم القصر الرمضانية، ويحرص فاروق على وجوده وسط العمَّال فيها. وفى البداية لم يكن ليرغب فى السماح للوفديين منهم بالحضور للقصر، فقد حدث عندما علم بقدومهم بمناسبة عيد الجلوس الملكى فى ٦ مايو ١٩٤٣، تلقى مدير الأمن العام أمرا من القصر بعدم رغبة الملك في وجودهم، حيث سيلحق اسم النحاس باسمه فى الهتافات وهذا ما لا يرضاه. وردا على ذلك أصدر رئيس الوزراء تعليماته بعدم السماح للطلبة والأزهريين بالذهاب للقصر، وبرغم ذلك احتشدت الجموع أمامه[(٣)]. وتدريجيا يحاول فاروق استمالة العمَّال الوفديين، ولكن كان من الصعب إتمام هذه الخطوة، لذا تحاشى عداوتهم ووضعهم فى حيِّزهم. ويذكر كيلرن للندن بصدد معاملتهم بأن الرسميين فى القصر كانوا يبدون اهتماما ملحوظا بأعضاء النقابات المستقلة، أما المرتبطون بالوفد، فقد قل الاهتمام بهم[(٤)].

وذهب فاروق للعمَّال، فقام بزياراتهم فى مصانعهم. ففى ١٢ نوفمبر ١٩٤٣ انتقل إلى عمَّال شركة مصر للنسيج بكفر الدوار، كما انتهز فرصة ذكرى توليه السلطة الدستورية وقام بزيارة مفاجئة - دون علم الحكومة - لشركة الغزل والنسج بالمحلة الكبرى، وأوصى بالاهتمام بالعمَّال، مأكلهم، مساكنهم، علاجهم، تعليم أبنائهم، وتحدث معهم، وتبرع لهم بألف جنيه. وصحبه فى هذه الجولة رئيس الديوان الذى أنعم عليه

---

(١) حسن يوسف، المصدر المذكور، ص١٨٤.

(٢) F.O. Op. Cit, J 4063-2-16, Shone - F.O, Cairo, Sept. 25, 1943, No 1803. ، حسن يوسف، المصدر المذكور، ص ١٥٩.

(٣) F.O. Op. Cit, 35534, J 2087-2-16, Lampson - F.O, Cairo, May 9, 1943, No 951.

(٤) Ibid, 41318, J 3110-14-16, Killearn - F.O., Cairo, Sept. 3, 1944, No 1717.

بقلادة فؤاد الأول ليصبح صاحب المقام ا لرفيع(١)، ثمنا لنجاح تخطيطاته وتقوية لمركزه أمام أعدائه ودليلا على استمرارية مساندته له وتشجيعا له على المضى فى سياسته. وعندما قام فاروق برحلته لمنطقة القناة فى مارس ١٩٤٤ قام العمَّال بمظاهرات الولاء، وتكرَّرت الأحداث نفسها فى رحلته التالية للبحر الأحمر حيث ذهب إلى عمَّال مناجم الفوسفات فى القصير، وأبدى تقديره لعملهم، واستخدم حركاته فطلب منهم الكف عن الهتافات مصرِّحا بأن عملهم أعظم هتاف له(٢). ومما لا شك فيه أن الصحافة جسَّمت هذه الوقائع، حتى المعتدلة منها تذكر تلطُّفه مع العمَّال وتحدُّثه فى مشكلاتهم، وإعطاؤه المنح لمن يتعرضون منهم لظروف صعبة(٣). وذلك لتحقيق هدف القصر.

واستمرارا للمنافسة بين فاروق والنحاس فى هذا المجال، سُلِّطت الأضواء على الأول، خاصة عندما طُرح على بساط البحث قضايا الإصلاح الاجتماعى - فى وقت كانت فيه الطبقة العاملة تعانى من الظروف الاقتصادية والاجتماعية الصعبة - وراح يستفسر عن القوانين الخاصة بالتأمينات الاجتماعية وما يشابهها. ففى لقاء له مع وزير الدفاع النيوزيلاندى وا لسفير البريطانى، سأل الوزير عن نظام المعاشات الخاصة بالعمال وكيفية تطبيقها فى بلده، وينقل لامبسون لحكومته اهتمام الملك بهذه المسائل، ويفطن إلى أن الخوض فى مثل هذه الإصلاحات يجذب الطبقة العاملة للقصر على حساب الوفد(٤).

ودخل الفلاحون فى نطاق الاهتمام الملكى. فقد رغب الملك الكيد لرئيس وزرائه بأن يجعل له مأثرة تتردد على الألسنة يظهر فيها أنه يشعر بضيق فلاحى مزارعه حتى ينظر إليه على أنه سيد رحيم. ففى سبتمبر ١٩٤٢ يأمر بتخفيض إيجارات أرضه، ويأمر كبار

---

(١) Ibid, 35540, J 4842-2-16, Killearn - F.O, Cairo, Nov. 19, 1943, No 105, F.O. Op. Cit, 41318, J 2841-14-16, Killearn - F.O, Aug. 4, 1944, No 910.، الأهرام، عدد ٢١٣٩٩ فى يوليو ١٩٤٤، ص٢.

(٢) المصدر نفسه، عدد ٢١٢٨٠ فى ١٢ مارس ١٩٤٤، ص٢، عدد ٢١٣٠٥، فى ١٠ إبريل ١٩٤٤، ص١.

(٣) المصدر نفسه، عدد ٢١٣٩٠، فى ١٩ يوليو ١٩٤٤، ص٢.

(٤) F.O. F.O. Op. Cit, 35531, J 1517, J 1431-2-16, Lampson - F.O, Cairo, March 24, 29. 1943, No 74, 629.

مستأجريه بتخفيض الإيجارات على من يستأجر منهم بنفس النسبة، وتأكد هذا الاتجاه بالمقابلة مع رئيس الوزراء البريطاني الذى بيَّن لفاروق الواجبات الملقاة على الحاكم فيما يختص بالإصلاح الاجتماعى للفلاحين[١]. وعليه أقدم على مشروع مكافحة الأمية بين فلاحى وعمال مزارعه على نفقته الخاصة. ومما لا ريب فيه أن ذلك إجراء وقتى لم ينبع من إيمان بمبدأ.

واستكمالا فى السياسة الملكية الخاصة بالدعاية، يأمر فاروق بوضع قمح المزارع الملكية تحت تصرف الحكومة للمساهمة فى حل أزمة التموين، ويطالب بالمشروعات التى تعود على الفقراء بالمساعدة وتخفيف وطأة الأعباء الثقيلة، وانتهز المناسبات ليأمر بأن يقدم فيها الطعام لهم وتوزع عليهم المؤن والملابس من حسابه الخاص[٢]. ويتَّبع الأسلوب نفسه فى انتقالاته. فعندما يذهب للبحر الأحمر، يتنكر فى زى ضابط بحرى ويوزع الملابس والسكر والشاى والدقيق على الفقراء[٣]. ومما يسجَّل أن فريدة أسهمت فى هذه الدعاية ونجحت فى منافسة حرم النحاس التى انتشرت رائحة فسادها، وللملكة مكانتها فى قلوب المصريين، وحرصت على الارتفاع بها، فأكثرت تبرعاتها للمطاعم الشعبية ليقدم الغذاء للفقراء، وقامت بزياراتها لها[٤].

وفى الوقت نفسه واصل فاروق منهجه فى الظهور بمظهر المسلم الغيور على دينه، فهو يرتاد المساجد، ويحضر الاحتفالات الدينية، ويستقبل ضيوف الدولة الإسلامية، ويقدم التبرعات للمنشآت الدينية سواء فى مصر أو خارجها[٥]. ومما لا شك فيه أن هذا الاتجاه

---

(١) روز اليوسف، عدد ٧٥٧ فى ٢٤ سبتمبر ١٩٤٢، ص٣، Lampson, Op. Cit, Box III, Feb. 2, 1943, P. 29.

(٢) F.O. Op. Cit, 41318, J 2666-14-16, Killearn - F.O, Cairo, July 21, 1944, No 841, F.O. Op. Cit, 35530, J 993-2-16, Lampson - F.O. Cairo, Feb, 15, 1943, No 10, F.O. Op. Cit, 35538,, J 3955 -2 -16, Killearn - F.O, Cairo, Sept. 11, 1943, No 939، المصرى، عدد ٢٠١٣ فى ١٧ يونيو ١٩٤٢، ص٣، الأهرام، عدد ٢٠٧٠٤ فى أول مايو ١٩٤٢، ص٢، عدد ٢٠٨٩٧ فى ١٥ ديسمبر ١٩٤٢، ص٢.

(٣) الأهرام، عدد ٢١٣٠٥ فى ١٠ إبريل ١٩٤٤، ص١، عدد ٢١٣٩٠ فى ٩ يوليو ١٩٤٤، ص٢.

(٤) السياسة الأسبوعية، عدد ٢٦٧ فى ١٨ إبريل ١٩٤٢، ص١، F.O. Op. Cit, 41316, J 1231-14-16, Killearn - F.O, Cairo, March 24, 1944, No 337.

(٥) انظر فصل بين الإسلام والعروبة، عنصر الاتجاه الإسلامى.

أعطاه المزيد من الحب لدى الشعب على حساب الوزارة القائمة، ويمكن القول إنه انتصر على النحاس الذى لم يتمكن من إحراز خطوة للتقدم لأنه فقد الكثير بعد حادث ٤ فبراير وتصدعت شعبيته وانحصر فى قالب ضيق، وكثر مناوئوه واتسعت دائرتهم لتضم المثقفين والطبقة العليا والبوليس، وأخيرا الجيش(١)، وبالتالى فقد وجد هؤلاء فى فاروق بعض التعويض.

وجاء حادث القصَّاصين ليكون سهما قويا يوجه إلى النحاس، حيث أبرز وبوضوح الشعبية المتدفقة على فاروق، وذلك عندما أصيب فى حادث سيارة على طريق الإسماعيلية فى ١٥ نوفمبر ١٩٤٣، ونقل إلى مستشفى عسكرى بريطانى بالقصاصين وأجريت له الإسعافات، وبرغم أن الحالة لم تكن خطيرة حتى لقد سمح له الأطباء بمغادرة المستشفى، فإنه آثر البقاء فيها، وكان أحمد حسنين يحضر إليه ليعرض عليه الأوراق للتوقيع(٢)، ووضح القصد من هذه الخطة، فهى فرصة لتصعيد التأييد الشعبى، وبالفعل تحقق الغرض، إذ انتشر الخبر سريعا، ويصف كيلرن للندن تجمهر الطلبة والعمَّال فى ميدان عابدين، وكيف أن الطلبة الذين تركوا فصولهم قبل الحادث بيومين ليقوموا بالمظاهرات ضد فرنسا لموقفها من لبنان قد حولوها إلى مظاهرات ولاء وإخلاص لفاروق بمجرد إذاعة نبأ الحادث، ويعلق السفير البريطانى بأن ذلك من حسن الحظ(٣).

وتوافدت الجموع على قصر عابدين، وامتلأت سجلات التشريفات بالأسماء، وسافرت الوفود إلى القصَّاصين، ووجدت الصحافة مادتها، فصوَّرت الازدحام والتلهف على سماع أخبار فاروق(٤). ونُظِّمت حركة الانتقالات، وخُفِّضت أجور السكة الحديد واحتشدت محطاتها بالمسافرين إلى الملك. ويذكر كيلرن لحكومته النجاح الذى حصل عليه القصر، إذ أصبح فى إمكانه تنظيم مظاهرات فى أحياء كانت قاصرة على استعمال

---

(١) PREM 4. 19-2, Admiralty - TA 4 IB, May 9, 1943.

(٢) F.O. 371 - 35539, J 4720-2-16, Shone - F.O, Cairo, Nov. 16, 1943. No 2187, F.O. Op. Cit, 35540, J 4744-2-16, Killearn - F.O, Cairo, Nov. 18, 1943, No 2206. السيارة التى صدمت فاروقا شاحنة خاصة بالجيش البريطانى.

(٣) F.O. Op. Cit, 35540, J 4842-2-16, Killearn - F.O, Cairo, Nov, 19, 1943, No 1051.

(٤) الأهرام، عدد ٢١١٨٣ فى ١٧ نوفمبر ١٩٤٣، ص٢ F.O. Op. Cit,

الوفد لها تختص بعمَّال السكة الحديد والترسانة والمطابع، ويعود ويصف المظاهر الماثلة أمام عينيه ويحلِّلها بأنها تدل على ديموقراطية الملك وحب الشعب له[1].

وفى ٧ ديسمبر ١٩٤٣ غادر الملك المستشفى إلى قصر القبة، ثم استقل سيارة مكشوفة حتى قصر عابدين، ومع أن نبأ عودته لم يذع، إلا أنه استقبل استقبالا شعبيا حارا على طول الطريق لم يستشف منه أى تصنُّع، الأمر الذى سجَّله السفير البريطانى بكل دقة، ونُظِّمت الاحتفالات التى شارك فيها الجيش، وراح فاروق يستقبل الوفود المهنئة، وقد ارتكزت على الطلبة والعمَّال، ويشير كيلرن إلى أنها تعبِّر عن أن القصر اكتسب ثقة أكبر من الشعب. واتسع نطاق التهانى ليشمل عيد ميلاد الأميرة الذى تصادف حلوله مع هذه المناسبة، وأزعج ذلك الحكومة، فهى لا ترحب إطلاقا بمثل تلك الإجراءات التى تمت رغما عنها[2]. ومن ثم حاولت أن تجبر الطبة والعمَّال - الذين توافدوا على القصر - على الهتاف للنحاس فى أثناء مرورهم على مقر رئاسة الوزراء ولكنها فشلت. وأحبطت أيضا مجهودات البوليس فى إرجاعهم عن طريقهم. ويعلِّق كيلرن على تلك الحشود بأن القصر يستغلها لزيادة شعبية الملك، وأن الحضور من المديريات لا يكون إلا بموافقة مديريها الذين وضعوا فى الحسبان إمكانية كسب القصر للجولة[3].

ولإعطاء الحدث المزيد من الانتباه، ولتحقيق التخطيط، كثرت التبرعات، وأطعم الفقراء، وتلاحقت الاجتماعات والمهرجانات، وأقيمت صلوات الشكر[4]. والواقع أن الفرحة بنجاته غمرت قلوب الشعب، ويذكر شاهد عيان أن البعض توَّهم أن الحادث وقع قصدا لغاية فى نفس الإنجليز[5]. ومن المحتمل أن يكون هذا التوهم قد دفع الناس لإظهار مزيد من الحماسة. وأذاع فاروق بيانه ليرد على ما قام به الشعب ونحوه، واختار له

---

(١) Ibid, J 4912-2-16, Killearn - F.O, Cairo, Nov. 26, 1943, No 1078, F.O. Op. Cit, 35541, J 5056-2-16, Killearn - F.O, Cairo, Dec. 3, 1943, No 1108.

(٢) F.O. Op. Cit, 35541, J 5141, 5007, 5096, 5177-2-16, Killearn - F.O, Cairo, Dec. 10, 12, 18, 25, 1943, No 1135, 2369, 2418, 2446.

(٣) Ibid, J 5190-2-16, Killearn - F.O, Cairo, Dec. 17, 1943, F.O. Op. Cit, 41316, J 14-14-16, Killearn - F.O, Cairo, Dec. 24, 1943, No 1183.

(٤) الأهرام، عدد ٢١١٩٥ فى أول ديسمبر ١٩٤٣، ص٢، عدد ٢١١٩٦ فى ٢ ديسمبر ١٩٤٣، ص٢، عدد ٢١٢٠١ فى ٨ ديسمبر ١٩٤٣، ص٢، عدد ٢١٢٣٠ فى ١٣ يناير ١٩٤٤، ص٢.

(٥) محمد حسين هيكل، المصدر المذكور، جـ٢، ص٢٣٣.

الكلمات الدافئة المعبِّرة عن العواطف التى تطلبتها المناسبة فقال : «وأنتم يا أبناء شعبى لكم بعد الله حمدى وحبى . . . إن الحادث الذى وقع علَّمنى أن تعلُّقى بكم لا يعدله إلا تعلُّقكم بى»(١). وبطبيعة الحال أهمل رئيس الوزراء كلية، وأرجع ذلك إلى أنه عندما وقع الحادث لم ينتقل النحاس إلى القصَّاصين وانتدب وزير الداخلية، وفى اليوم التالى ذهب بنفسه، فلم يمكِّنه رئيس الديوان من المقابلة الملكية، وسمح له بالدخول فى اليوم السادس من الحادث لبضع دقائق، فى الوقت الذى دعا فيه زعماء المعارضة للاجتماع بالملك لمناقشة الموقف السياسى(٢)، وبذلك وصلت كراهية فاروق للنحاس لأقصى درجاتها، إذ كان يخشى من أن يسلبه عرشه، فهو يُصرح لكريم ثابت «لما كنت أقرب إلى الموت منى للحياة، زادنى ألمًا شعورى بأننى قد أموت والنحاس فى رئاسة الوزراء»(٣)، ومن منطلق هذا الحقد كان التوسع فى اكتساب الآخرين، وقدَّمت الظروف خدماتها لفاروق بهذا الحادث، حيث حققت له المزيد من الشعبية التى يحرص عليها، ووسعت الهوَّة وأصَّلت العداء مع رئيس وزرائه.

واتسمت الفترة التى أعقبت أزمة الكتاب الأسود بطابع الترنُّح بين الصلة والقطيعة، فبعد فوز النحاس بالثقة فى البرلمان والإصرار البريطانى على بقائه فى الحكم، أذعن فاروق للأمر الواقع، ورأى أن يخفف من سياسة المقاطعة، وبدأت بوادر الاتصالات بين القصر والحكومة، فجرت أول مقابلة رسمية - منذ صدور الكتاب الأسود - بين الملك ووزير العدل فى ١١ مايو ١٩٤٣ الذى قدم المستشارين الجدد، وعُدَّت كسرا للجمود القائم برغم أنها مجرد إجراء روتينى(٤).

وفى الواقع فقد كان للسفير البريطانى يد فى محاولة إصلاح ذات البين. ففى مقابلة له مع رئيس الديوان طلب منه أن يعدل الملك عن موقفه ويُحسِّن علاقته مع حكومته، عندئذ رغب أحمد حسنين فى أن يتدخل كيلرن لديها لتتوقف هى الأخرى عن هجومها غير

---

(١) الأهرام، عدد ٢١٢٠٥ فى ١٥ ديسمبر ١٩٤٣، ص٢.

(٢) حسن يوسف، المصدر المذكور، ص ١٦٦. F.O. Op. Cit, 35540, J 4912-2-16, Killearn - F.O, Cairo, Nov. 26, 1943, No 1078.

(٣) كريم ثابت، مذكرات، الجمهورية، عدد ٥٦٠ فى ٢٧ يونيو ١٩٥٥، ص١.

(٤) F.O. Op. Cit, 35534, J 2206, 2392-2-16, Lampson - F.O, Cairo, May 15, 21, 1943, No 999, 497.

المباشر فى البرلمان على الملك ، فوعد السفير العمل على التقارب بين الطرفين ، وعليه التقى النحاس وضغط عليه فى ضرورة تصحيح الأوضاع وتحسين العلاقات ، ولم يكن لدى الأخير النيَّة الخالصة إذ رأى أن تساهله سيكون على حساب مبادئه ، وطرح أمام السفير مسألة تعيين نائب لرئيس الأزهر ، وأنه ليس من حق الملك تعيين موظفيه إلا بناء على ترشيح رئيس الوزراء . وأوضح كيف أن الشيخ يمثل عنصرا خطيرا ومناوئا للحلفاء ، وأنه لا يمكنه الموافقة على تعيين نائب له قد يكون عنصرا مسببا لاضطرابات أخرى . وفضَّل كليرن ألا يتدخل فى هذه القضية ، لكنه أظهر عدم التفاؤل بصدد حسمها إذ كان على يقين من صلابة فاروق فى مسألة التعيينات(١) . وبالتالى فلم تكن خطوة للتقارب تتم إلا ويقابلها خطوة مماثلة للتباعد .

وبرزت أزمة أخرى تتعلق بمعارضة القصر لحركة التنقلات والترقيات بالجيش والمقترحة من وزير الدفاع ، الذى اتهم باستعماله أسلوبا غير لائق فى الحديث عن الملك أمام الضباط . وحتى لا تزداد الأزمة شدَّة ، ذهب النحاس لفاروق وأبدى استعداداً لإجراء تعديل فى الوزارة . وفى المقابلة علَّق الملك على ثلاثة أشخاص ورأى ضرورة إبعادهم ، عمر عمر لأنه كنائب رئيس للبرلمان استخدم لهجة غير مقبولة عن الملك عند مناقشة الكتاب الأسود ، وحمدى سيف النصر وزير الدفاع لموقفه السابق ، والهلالى وزير المعارف لهجومه على رئيس الديوان فى البرلمان . ويعلِّق كيلرن لحكومته على هذه المقابلة بأنها تمت بسلام حيث استعمل الملك الهدوء وكان متَّزنا فى تصرفاته ، وأن النحاس أظهر الطاعة والولاء ، وبيَّن أنه والوزراء يعملون فى خدمة الملك ولمصلحة البلاد ولا بد من نسيان الماضى الذى توترت فيه الأعصاب وما نتج عن ذلك من تصرفات غير طبيعية . ووصف أحمد حسنين المقابلة بأنها كانت مرضية(٢) . وفى ٢ يونيو ١٩٤٣ عدَّل النحاس وزارته وفقا للإرادة البريطانية لا الملكية ، ولم يستبعد منها وزيرى الدفاع والمعارف ، لكن فاروقا لم يستسلم وواصل السعى لتحقيق رغبته .

وخطت العلاقة نحو التحسن ، وذلك عندما جمع اللقاء النحاس وزوجته مع الملكة

---

(١) Ibid, J 2313, 2402-2-16, Killearn - F.O, Cairo, May 22, 26, 1943, No 1029, 1077.

(٢) Ibid, 35535, J 2418, 2439, 2458-2-16, Killearn - F.O, Cairo, May 29, 31, June 1 st, 1943 No 1117, 1129.

الأم فى القدس، وكانت النتيجة أنه لأول مرة يهنئ فاروق رئيس وزرائه بعيد ميلاده، وعند عودة نازلى استُقبلت رسميا من الملك والوزارة ما عدا الوزيرين المغضوب عليهما من القصر، بناء على قرار فاروق عدم مصافحتهما[١]. وتكلم أحمد حسنين مع كيلرن حول إمكانية إقالتهما، فى الوقت الذى طلب فيه وزير الدفاع توسط القائد البريطانى لإبقائه فى منصبه، لكن هذه الوساطة لم تلق تأييدا من السفير البريطانى إذ بيَّن عدم استعداده لمواجهة العواصف وأنه يريد العمل بهدوء مع القصر[٢]. ويستمر رفض فاروق لمقابلة الوزيرين، ويعود النحاس ليصر على بقائهما وبخاصة وزير الدفاع، وعليه يوقف الملك جميع الترقيات الأقل من رتبة لواء[٣].

ومن المسَّلم به أن السياسة البريطانية كانت تتفق مع وجود الصراع بين القصر والوفد حتى لا يتحدا ضدها، وقد عبَّر كيلرن عن هذه القضية بوضوح عندما استشف أن البعض يسعى لإقناع فاروق بضرورة تحالفه مع وزارته لتكوين جبهة قوية تعمل من أجل الاستقلال، وهنا استخدم رئيس الديوان ليقطع أى خيوط للارتباط، وعليه أشار أحمد حسنين على الملك بأن صداقته لبريطانيا أقوى، وأن مثل هذا التحالف سيقوّى مركز الوفد، وبالتالى لن يعود عليه بالنفع[٤].

والواقع أنه من الصعب فى تلك الفترة أن يكون هناك تعاون بين طرفين متناقضين، وكل ما يمكن له أن يحدث، قشور فى المجاملات. فعندما أقام وزير العدل احتفال استقلال القضاء فى ٢٣ يوليو ١٩٤٣ مثَّل فيه رئيس الديوان، وحينما أذاع رئيس الوزراء خطبته بمناسبة تولى الملك سلطاته الدستورية نص فيها على تأكيد ولاء الشعب للعرش، وفى الوقت ذاته ركَّز على تمسك الشعب بالديموقراطية[٥]. وعاد فاروق ليتصيد الأخطاء للنحاس، فيخطر أمين عثمان السفير البريطانى بتدهور العلاقة بينهما وذلك عقب انتقال الوزارة إلى المصيف بالإسكندرية دون انتظار قرار الملك بشأن موعد الانتقال، وبقائه فى

---

(١) Ibid, , J 2708-2-16, Killearn - F.O, Cairo, June 20, 1943, No 1264. ، حسن يوسف، المصدر المذكور، ص١٥٩.

(٢) Ibid, 35536, J 2964-2-16, Killearn - F.O, Cairo, June 30, 1943, No 208.

(٣) Ibid, J 3256, 3202-2-16, Killearn - F.O, Cairo, July 16, 24. 1943, No 2335, 1453.

(٤) Ibid, 35537, J 3408-2-16, Killearn - F.O, Cairo,July 30, 1943, No 718.

(٥) Ibid, 35536, J 3282-2-16, Killearn - F.O, Cairo, Aug. 1 st, 1943, No 1496.

القاهرة عدا قيامه ببعض الزيارات القصيرة لقصر المنتزة. وقد اتصل رئيس الديوان بأمين عثمان ليبلِّغ النحاس استياء الملك من عقد جلسات مجلس الوزراء بالإسكندرية بينما هو لم ينتقل إليها رسميا، فأشار وزير المالية بأن الملك لا يرأس اجتماع المجلس وأن رئيسه له حرية عقده حيثما يرى، وإذا أراد الملك الحضور، فليذهب حيث يجتمع المجلس، وبالطبع كانت هذه وجهة نظر النحاس(١).

وتتابعت مظاهر الجفاء بين فاروق ووزرائه، فحينما استقبل الطلبة المتفوقين فى ١٦ أغسطس ١٩٤٣، وعندما أقام دعوة إفطار رمضانية للطلبة المغتربين لم يدع لهاتين الحفلتين أحد من الوزراء(٢). وقد حاولت زوجة النحاس أن تقتحم ذلك الجمود، فطلبت رئيس الديوان وقدَّمت وساطتها فى هذا الشأن، خاصة فى مسألة مقاطعة فاروق لوزير الدفاع، وترقية على موسى لرتبة لواء، ولكن أحمد حسنين أوضح لها أن الأول يعمل على إبعاد الضباط عن الملك، والآخر لا يستحق الترقية. ولما وجدت الباب موصداً، رجت رئيس الديوان إجراء العادة المتَّبعة بخصوص الدعوة الملكية للوزراء للإفطار فى رمضان، ولم تتفق تلك الرغبة مع فاروق الذى دعا رئيس الوزراء ووزير الأوقاف فقط، وعليه قدما اعتذارهما، الأول لأسباب صحية، والآخر لمرض والدته، ولكن الملك استدعى الأخير لإلقاء خطبة الأوقاف فى هذه المناسبة. ويبين القائم بالأعمال البريطانى أن غياب رئيس الوزراء عن الحفل يوحى بأن الخلاف قائم، وهذا يضعف من شأن الوزارة(٣).

واستمرت الصعوبات قائمة، وانعكست فى احتفال ذكرى وفاة محمد على، وفى رفض فاروق تعيين صهر وزير الدفاع فى منصب وكيل وزارة التجارة، وفى تعيين شقيق رئيس الوزراء مديرا للغربية بحسبان أن مصالح عائلة الأخير تقع فى المديرية، وفى وضع اسم على موسى فى قائمة الضباط الذى سيحالون إلى المعاش(٤). وعادت زوجة النحاس يساندها فؤاد سراج الدين للتدخل، وفى ٢١ سبتمبر جمعهما اللقاء مع أحمد حسنين،

---

(١) Ibid, 35537, J 3528, 3628-2-16, Killearn - F.O, Cairo, Aug. 6. 13, 1943, No 268, 758.

(٢) حسن يوسف، المصدر المذكور، ص ١٥٩.

(٣) F.O. Op. Cit, J 3873-2-16, Shone - F.O, Cairo, Sept. 8, 1943, No 1698.

(٤) Ibid, 35538, J 3906, 3972, 4234-2-16, Shone - F.O, Cairo, Sept. 12, 18, Oct. 9. 1943, No 1732, 1761, F.O. Op. Cit, 35539, J 4441-2-16, Shone - F.O. Cairo, Oct. 23, 1943, No 1997.

ودارت المناقشات حول أن يستقيل وزير الدفاع لأسباب صحية. وفى المقابل وعد رئيس الديوان بإقناع الملك بإيقاف مقاطعة وزير المعارف. وعقب يومين جرت محاولة فى مجلس الوزراء ليقدِّم حمدى سيف النصر استقالته، لكنه رفض، ومع هذا فقد أعطى فؤاد سراج الدين لرئيس الديوان تأكيدا بأن النحاس وافق على إعفاء وزير الدفاع من منصبه قريبا، وذلك عندما تحين الفرصة(١).

ولم تجد أى محاولة للتقارب، وازدادت العلاقات سوءًا، ظهر ذلك مع أزمة مستشارى محكمة النقض والإبرام، حيث احتج ثلاثة منهم على تعيين رئيس المحكمة وقدموا استقالاتهم، وطلبوا تحديد مقابلة ملكية، ولم يُعلم وزير العدل الذى يجب حضوره المقابلة، فى الوقت الذى طلبت فيه الوزارة ترشيح بدلا منهم، فأرجأ القصر الموافقة، ورأى فاروق أن يعود المستشاورن إلى عملهم، وبخاصة أنه قد خلت وظائف لمستشارين ملكيين فى قلم قضايا الحكومة، وأجّل اعتماده للحركة القضائية حتى يتم التنفيذ، وكان النحاس يرفض عودتهم كلية، وتأزم الموقف، وهدَّد صبرى أبو علم بعرض الأمر على البرلمان وانتقاد الملك، وتدخلت السفارة البريطانية، فحدث من التعنت الملكى وتم اعتماد الحركة القضائية(٢). ولم تكن هذه هى المرة الأولى ليتدخل القصر فى التعيينات القضائية، إذ كانت مجالا للمجادلة بين الطرفين المتنازعين. ويشكو رئيس الوزراء من رئيس الديون، ويبيِّن أنه محرك الملك للعمل ضد الحكومة، وأنه يعانى من صعوبة الاتصال به، فقد يمضى يومان أو ثلاثة أيام حتى يستطيع الحصول على مكالمة تليفونية منه(٣).

وينتهز النحاس فرصة اجتماع المؤتمر الوفدى (١٤ ـ ١٦ نوفمبر ١٩٤٣) ويعرض لحادث القصَّاصين وموقف فاروق من الحكومة ورفضه لاستقبال أعضائها بينما سمح للآخرين بزيارته، كما أعلن فى المؤتمر القرار الخاص بمبادئ ميثاق الأطلنطى من غير تبليغ القصر مسبَّقا، مما جعل رئيس الديوان يتذمَّر لدى السكرتير الشرقى من اتخاذ الحكومة

---

(١) Ibid, 35538, J 4063, 4164-2-16, Shone - F.O, Cairo, Sept, 25, Oct. 2, 1943.

(٢) Ibid, 35539, J 4604-2-16, Shone - F.O, Cairo, Nov, 6, 1943, No 2097. F.O. Op. Cit, 41316, J 14-14-16, Killearn - F.O, Cario, Dec. 24, 1943, No 1183, F.O, 141-945, 120-3-44G, Smart - F.O, Jan. 8, 1944.

(٣) F.O. 371-35539, J 4604-2-16, Shone - F.O, Cairo, Nov. 6, 1943, No 2097.

قرارات خطيرة فى السياسة الخارجية دون استشارة الملك أو على الأقل إخطاره بها[١] . ويستند فاروق فى محاربته إلى المعارضة فيوعز إلى زعمائها بتقديم مذكرة لمؤتمر الحلفاء الذى عقد فى القاهرة فى أواخر نوفمبر ١٩٤٣ تحمل المطالب الوطنية ، فكان هذا التصرف ضربة قوية وُجِّهت للنحاس ، وشكا أحمد عبود للسفير البريطانى من ذلك ، وبيَّن أن فاروقا يمارس لعبته السياسية بقيامه بهذا الدور ، وأنه أصبح مصدر خطر حقيقى على مصر[٢] .

وعقب حضور السفير البريطانى من إجازته تكلم مع رئيس الديوان وأبدي استياءه من انقطاع الصلة بين الملك وحكومته ، والنتائج السيئة لاستمرار الخلافات بينهما ، وأوضح له أنه فى حالة خروج الوفد من الحكم لن تستقر الأمور ، لأنه سيكون معارضا قويا ، وبريطانيا تحتاج للهدوء والسكينة فى وقت تُعد فيه مصر قاعدة حربية . وأراد أحمد حسنين تبرير تصرفات فاروق بالنسبة للأزمات المتعددة ، وأشار إلى أن الحكومة تعمل ضده وتضع العراقيل أمامه فى الوقت الذى يزداد الفساد فيها . وهنا علَّق كيلرن بأن الفساد يشتمل جميع الحكومات ، فأجابه رئيس الديوان بأنه لم يكن عاما كما هو الحال مع حكومة الوفد . ويشير السفير البريطانى لإيدن إلى المجهودات التى يبذلها ليخفف من حدة الاحتكاكات ، وليوقف من الهجوم على الحكومة فيما يختص باتهامات الفساد ، ويُسجِّل تحركات القصر لاستغلال الظروف التى يكسب بها النقاط لصالحه . ويعود كيلرن ليذكر أنه يضغط على النحاس ليتحكم فى أعصابه ، ويستعلم من لندن عن مدى استمرارية الموقف ، وهل يترك فاروق وشأنه؟ وأنه فى هذه الحالة لن تستمر حكومة النحاس[٣] . وهذا ما تخشاه بريطانيا لتعارضه مع مصالحها .

وبحدوث اضطرابات الأزهر فى يناير ١٩٤٤ ، والتى كان للوفديين يد فيها ، وتعنت الوزارة بشأن مطالب الأزهريين ومساومتها بين تحقيقها وبين إقصاء الشيخ المراغى من منصبه ، تأزم الموقف ، وقدَّم شيخ الأزهر استقالته لرئيس الوزراء ، ولكنَّ فاروقًا رفضها ، ونشأ جدل حول قانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٦ الذى ألغى قانونا كان يعطى للملك السلطة

---

(١) Ibid, 35540, J 4785, 4912-2-16, Killearn - F.O, Cairo, Nov. 21, 26, 1943.

(٢) F.O. 141-875, 284-7-43 G. Killearn - F.O, Cairo, Nov. 28, 1943.

(٣) F.O. 371-41326, J 31-31-16, Killearn - F.O, Cairo, Dec. 24, 1943. No 424, F.O. 954-5, Part 3, Eg - 43 - 94, Killearn - Eden, Cairo, Dec. 30, 1943, Part 4, Eg - 44 - 2, Killearn - Eden, Cairo, Jan. 5, 1944.

الكاملة فى تعيين الرؤساء الدينيين، وبه ألغى قانون كان يشرك الحكومة فى هذه السلطة، ومن ثم رأت الحكومة أن إلغاء الإلغاء يعد إعادة، بينما تمسك القصر بالحرفية ورفض متعللا بعدم وجود نص صريح. وأصر النحاس على إخراج شيخ الأزهر، وأبى القصر، وكان هذا الاختلاف مدعاة لتعليق الموقف[١].

ومحاولة للتهدئة المصطنعة، ولتخفيف حدة التوتر، تم الاتفاق على اعتبار شيخ الأزهر فى إجازة مفتوحة، وعين الشيخ مأمون الشناوى وكيلا للأزهر - وله صلته الوطيدة بالقصر منذ أن كان إماما فى عهد فؤاد - وصدر التعيين بأمر ملكى ولم يتعنت النحاس فى هذا الصدد. وجرت معاملة الشيخ المراغى على أنه باق فى منصبه، وقد وضح ذلك فى الصلوات التى يؤديها الملك والمآدب الإفطارية والدروس الدينية فى رمضان. وبطبيعة الحال فإن الحكومة تكدرت من ذلك، هذا بالإضافة إلى أنه لم يكن من الممكن أن تمثّل الوزارة فى المسجد الذى يؤم فيه الشيخ المراغى المصلين فى الحضرة الملكية، حتى لا يؤول على أنه تسليم منها بأنه ما زال شيخا للأزهر[٢]. فزاد هذا الأمر المنازعات المتراكمة.

وكما جرت العادة وفى وسط الأزمات، يقدم فاروق على محاولة للتخفيف من صلابته بعض الشىء، فيوقع قرار تعيين مستشارى محكمة النقض والإبرام[٣]، ولا يصر على التمسك بتعيين ياوره اللواء عبدالله النجومي فى وظيفة مدير عام مصلحة الحدود حيث تم الاتفاق مع ا لوزارة على تعيين آخر[٤]، وقد ترجمت مقابلة النحاس للملك فى ٧ فبراير ١٩٤٤ عن أن الهدنة مستمرة بين الطرفين. ويصف النحاس للسفير البريطانى الوقائع ويشير إلى أن فاروقا كان مهذبا معه ولم يصفعه، وأنه قام بالدور الأكبر فى الحديث، وعبر عن ولائه وطاعته ورغبته فى مناقشة المسائل ذات الأهمية مع مليكه. ويعلّق كيلرن على ذلك بأن هوة الخلاف ضاقت بين الطرفين المتنازعين[٥]. ولكن سرعان ما ذهب الزبد جفاء، وأسفرت حقيقة العداء.

(١) فخر الدين الأحمدى الظواهرى، السياسة والأزهر، من مذكرات شيخ الإسلام الظواهرى، ص ص ٦١، ٣٤٤، ٣٤٦، انظر فصل بين الإسلام والعروبة، عنصر الاتجاه الإسلامى.

(٢) F.O. 371 - 41316, J 328, 386, 489 - 14 - 16, Killearn - F.O, Cairo, Jan. 16, 28, 1944, F.O. Op. Cit, 41318, J 3023 - 14 - 16, Killearn - F.O. Aug. 27, 1944, No 1674.

(٣) Ibid, 41316, J 489 - 14 - 16, Killearn - F.O, Cairo, Jan. 28, 1944, No 92.

(٤) Ibid, 41326, J 648 - 31 - 16, Killearn - F.O, Cairo, Feb. 12, 1944, No 371. ، حسن يوسف، المصدر المذكور، ص ١٦٥.

(٥) Ibid, 41316, J 562 - 14 - 16, Killearn - F.O, Cairo, Feb. 12, 1944.

وأعطت التصرفات غير الكيّسة للحكومة الفرصة لفاروق ليودى بها، وكانت مسألة انتشار الملاريا فى بعض مدن الصعيد، المنفذ الذى تمكن من استغلاله جيدا، ففى بداية عام ١٩٤٤ والى ارتفاع عدد المصابين، وزادت نسبة الوفيات بينهم، وساءت الحالة، واكتسحت المجاعة المناطق المصابة، وفشلت الحكومة فى إنقاذ الموقف، فالتقط فاروق الخيط وراح ينسج الخطة ليظهر أمام الرأى العام أنه المنقذ والمخلص للمصريين فى أزماتهم، واختار يوم عيد ميلاده وقام بزيادة مفاجئة للوجه القبلى. ولعبت الصحافة الموالية للقصر والمعتدلة دورها، وأظهرت الملك بصورة الوطنى الغيور على شعبه، وتتبَّعت خطواته فى تقديم المساعدة، واهتمامه بدراسة التقارير عن الحالات، وأداءه للصلاة وأوامره بشأن السماح للفقراء قبل الأغنياء بأدائها معه، وتوزيع الأطعمة عليهم، وزيارته للمرضى ومقولته التى انتشرت بأنه لا يستطيع الاحتفال بعيد ميلاده وشعبه فى الجنوب يعانى ويتألم وأن وجوده وسطه خير عنده من أى احتفال(١).

وآتت النتيجة أكلها، فقد استُقبل فاروق بحفاوة بالغة يصفها السفير البريطانى للندن، كما يبيِّن مغزاها المعنوى، بأنه بينما تهمل الحكومة مواساة رعاياها الذين يقاسون أسوأ الظروف فإن الملك يبدو فى الصورة وكأنه المهتم الوحيد بهم، وبذلك أصابت الضربة الهدف(٢). وعقب عودة فاروق التقى بوزير التموين وتحدث معه بشأن عدم إرسال المؤن والملابس إلى أهل الصعيد، وتعرضهم للجوع والعراء فى الوقت الذى يتم فيه إرسالها إلى الجيش البريطانى، فعقَّب الوزير بأن مصر ترد ما هو دين عليها. واستاء رئيس الوزراء ووجه اللوم للملك بصورة مستترة، فيهاجم كبار ملاك الوجه القبلى والقسوة التى يعاملون بها الفلاحين(٣). والقصد واضح، فالملك من كبار الملاك هناك. وواصل فاروق اهتمامه، فاستقبل النحاس وعاد واجتمع بالوزراء المسئولين، وأكَّد على ضرورة وصول الإمدادات - المؤن والملابس - لتلك المناطق، وساد شعور ينقله كيلرن لحكومته، بأنه إذا فشلت الوزارة الوفدية فى اتخاذ الإجراءات لمعالجة الحالة، فإن موقفها سيتزعزع(٤).

---

(١) الأهرام، عدد ٢١٢٥٥ فى ١١ فبراير ١٩٤٤، ص٢، عدد ٢١٢٥٧ فى ١٤ فبراير ١٩٤٤، ص١.

(٢) F.O. Op. Cit, 41326, J 606 - 31 - 16, Killearn - F.O, Cario, Feb. 15, 1944, No 284.

(٣) Ibid, J 634 - 31 - 16, Killearn - F.O, Cairo, Feb. 16, 1944, No 291.

(٤) Ibid, 41316, J 737, 657 - 14 - 16, Killearn - F.O, Cairo, Feb 18, 19, 1944.

وراح الملك يلقى اللوم على حكومته فى مقابلته مع السلك الدبلوماسى الأجنبى، ففى لقاء له مع القائم بالأعمال التشيكى تحدث عن الظروف التى تمر بها مصر العليا، وأن الوزراء ليسوا غير أكفاء فقط، ولكنهم السبب فى الكارثة، وذلك عن طريق بيعهم المحصولات لغير المصريين، وفى ذلك تنويه لتموين القوات البريطانية. ويستمر على هذه الوتيرة، ويشكو السفير البريطانى لحكومته من أنه لا يكف عن ذلك الحديث حتى مع زوجة الوزير الروسى، ويبرِّر كيلرن تصرف الحكومة بأن بريطانيا لم تشتر سوى الفائض من الحبوب، وأنها تتعاون مع أمريكا فى إمداد مصر بالأدوية. ومرة أخرى يؤكِّد أن فشل الحكومة فى إنقاذ الموقف بالصعيد هو نقطة ضعف يستغلها القصر من ناحية، والمعارضة من ناحية أخرى(١).

وجهر النحاس بعدائه لفاروق، فألقى بيانا فى البرلمان دافع فيه عن سياسة الحكومة، ونبَّط على ا لقصر، ثم قام بزيارة إلى أسيوط والمنيا، وتبعها بزيارة إلى قنا وأسوان فى ٣١ مارس ١٩٤٤ مصطحبا معه عددا من الوزراء، وافتتح بعض المنشآت، ووضع حجر الأساس لعدة مشروعات أطلق عليها اسمه. وكانت الاستقبالات المعدَّة قد نظمها الرسميون وأعيان الوفد، وألقيت الخطب التى تبيِّن أنه فى الوقت الذى تقوم فيه الحكومة بكل المجهودات لإنقاذ الصعيد، لا يقوم القصر بعمل شىء(٢). وأدى هذا التصرف إلى تفاقم الأزمة بين الطرفين المتنازعين، وكان فاروق فى تلك الأثناء يقوم برحلة فى البحر الأحمر، فأبحر فجأة إلى قنا ليرى بنفسه الاستعدادات المقامة لزيارة النحاس، وأبدى استياءه من أن رئيس الوزراء يعطى نفسه الصفة الملكية فى زيارته لجنوب مصر(٣).

ومما لا شك فيه أنه بهذه الأزمة وصلت العلاقة إلى نقطة الخطر، وأصبحت إقالة الوزارة أمرا متوقعا. وقد صرَّح فاورق بعد عودته أنه يرى أن نشاطات النحاس فى الوجه

---

(١) F.O. 141 - 952, 284 - 5 - 44, Killearn - F.O, Cairo, Feb, 11, 1944,

F.O. 371 - 41326, J 741 - 31 - 16, Killearn - F.O, Cairo, Feb 24. 1944, No 351.

(٢) Ibid, 41317, J 1364 - 14 - 16, Killearn - F.O, Cairo, April 7, 1944, No 419.

(٣) Ibid, 41316, J 1270 - 14 - 16, Killearn - F.O, Cairo, April 9, 1944, No 701, F.O. Op. Cit, 41317, J 1495 - 14 - 16, Killearn - F.O, Cairo, April 15, 1944, 433، ولم يكن بعيدًا عن الحقيقة حتى لقد اتصل بعلم القصر أن النحاس أمر بإعداد نشيد خاص تصدح به الموسيقى عند حضوره فى المناسبات بما يتبع فى التشريفات الملكية، حسن يوسف، المصدر المذكور، ص ١٦٨.

القبلى وتحركات حكومته داخل الجيش والأزهر والبوليس لا يمكن احتمالها، وأنه قد حان وقت الإقالة(١).

وأثناء تلك الأزمة عمل الملك على إثارة زعيم الوفد، فركّز على منح الرتب ـ دون استشارة الوزارة ـ حيث يعلم جيدا مدى تأثير ذلك على النحاس، فأنعم بالبكوية على الطبيب الذى أشرف على علاجه عقب حادث القصاصين، ووزّع النياشين على الأطباء البريطانيين والممرضات، ولما قام بزيارة لمديرية ا لشرقية وبعض مدن القناة ووجد الترحيب وحسن الاستقبال ومظاهرات الولاء للعرش، أسعدته الحفاوة التى لقيها فمنح الرتب لمحافظ القناة ولمدير الشرقية ولبعض أعيان بورسعيد ولبعض عمد القصّاصين. وعليه تعقّدت الأمور بين القصر والحكومة لولا تدخل السفير البريطانى الذى جمع رئيس الديوان بأمين عثمان، وبيّن الأول أن القصر لا يقصد سوءا بتصرفه وسيراعى استشارة الحكومة فى المستقبل(٢). ولكن الملك كان يعد العدَّة بعد أن اختار الوقت المناسب ليتخلص من عدوه، وبعد أن غمره إحساس تمكُّنه من زعزعة مركز الوفد. وفى الواقع فقد تجلّى الصراع بين قوتين متنازعتين فى الفكر، من الاستحالة التقاؤهما إلا إذا تنازلت إحداهما للأخرى عن توءمها، فاروق وأوتقراطيته. والنحاس ودستوريته.

ورأى فاروق أن ساعة التنفيذ قد حلّت، فاستدعى السفير البريطانى فى ١٢ إبريل وأخطره بفساد وسوء إدارة الوزارة، وتلك الصعوبات التى يلقاها معها، وعدم احترامها للتاج، وأبدى الرغبة فى تشكيل وزارة جديدة برئاسة أحمد حسنين، الذى اتصل بالمستشار الشرقى وأفهمه بأن القصر غير مسئول عما يحدث حيث يصعد النحاس الاضطرابات بين العمّال، وكان معنى ذلك نوعا من التهديد والإجبار على الموافقة لإسقاط حكومة الوفد، ولكن لندن رفضت التغيير، وانتهت الأزمة وأذعن فاروق(٣). ولم يكن هناك بد من إجراء محاولة للتوفيق بين الملك ورئيس وزرائه، وكالعادة وكّلت إلى رئيس الديوان وأمين عثمان، ويبيِّن كيلرن لحكومته بأن الأمر حساس، ولكنه

---

(١) F.O. Op. Cit, 41327, J 1372 - 31 - 16, Killearn - F.O. Cairo, April 16, 1944, No 751.

(٢) Ibid, J 1232 - 31 - 16, Killearn - Eden, Cairo, March, 24, 1944, No 338, F.O. 371 - 41316, J 911, 989, 1068 - 14 - 16, Killearn - F.O. Cairo, March 10, 17, 18, 1944.

(٣) انظر فصل عابدين وقصر الدوبارة، عنصر بين التوتر والانفراج.

استعجل فيه أحمد حسنين، وحاول الأخير انتهاز الفرصة وعرض على السفير إخراج وزيرى الدفاع والمعارف من الوزارة، لكنه عبَّر عن صعوبة التحقيق(١). وبذلك تثبتت الوزارة الوفدية وفقا للمشيئة البريطانية التى حالت دون أن تحل مكانها وزارة قصر، وكان اكتشاف نوايا وفاروق حافزا لمزيد من سوء العلاقات، فقد ضغط الوزراء على رئيسهم بضرورة وضع الأمور فى نصابها فى المسائل المتنازع عليها، والحصول على الحق المغتصب، وراحوا يتباحثون فى إمكان استبعاد أحمد حسنين من القصر وإحلال آخر مكانه يكون أقل تحيزاً(٢). ولكن الإقدام على التنفيذ كان صعبا.

وجاءت أول فرصة جمعت بين فاروق والنحاس فى ا لاحتفال الذى أقيم لذكرى وفاة فؤاد، حيث استقبل رئيس الوزراء وبعض من وزرائه الملك، وأعقب ذلك المقابلة الملكية فى أول مايو، والتى طلب فيها الملك العمل على مصلحة مصر والسودان. ويعِّقب كيلرن عليها بأن فاروقا لم يبد أى اهتمام للدخول فى تفصيلات عن الماضى، وأن رئيس الوزراء هو الذى وقع عليه عاتق معظم الحديث(٣). ووضحت سياسة تمثيل الود فى عيد الجلوس الملكى، إذ أقام النحاس حفلاً فى قصر الزعفران، وأذيعت خطبته التى بين فيها أن الاستقلال والحكم الدستورى تحقق لمصر فى عهد الفاروق(٤)، ولم تعِّبر هذه المظاهر عن الحقيقة الكامنة فى النفوس، فيذكر السفير البريطانى للندن أن الملك لا يرغب فى استمرار حكومة النحاس التى قدَّمت مساعدتها لبريطانيا وعملت على تنفيذ المعاهدة، وأن الأزمة تشتد ويشير إلى تصريح رئيس الوزراء له بأن الملك ضده وضد الإنجليز، ويقترح كيلرن التدخل فى الشئون الداخلية والعمل على إبقاء النحاس(٥).

واستمرت المظاهر، ولكن فى حدود، ولما كان النحاس يعلم جيدا أن وجود مكرم

---

(١) PREM 4, 19 - 3, Killearn - F.O. Cairo, April 25, 1944, No 834.

(٢) حسن يوسف، المصدر المذكور، ص ١٧٦.

PREM, Op. Cit., April 15, 1944, No 836, F.O. 371 - 41328, J 1518 - 31 - 16.

(٣) F.O. Op. Cit, 41317, J 1771 - 14 - 16, Killearn - F.O. Cairo, May 6, 1944, No 74, F.O. 371 - 41328, J 1596 - 31 - 16, Killearn - F.O, Cairo, May 1 st 1944, No 888.

(٤) Ibid, 41317, J 1849 - 14 - 16, Killearn - F.O, Cairo, May 12, 1944, No 577.

(٥) Ibid.

عبيد قريبا من فاروق يمثل قوة مضادة له حيث يستمد منه المشورة، أقدم - بصفته الحاكم العسكرى - على اعتقاله بعد إسقاط عضويته النيابية. وقد لقى هذا العمل ردود فعل خاصة من المعارضة والأقباط، وحتى يمتص غضب الملك ويكسب جميلا عليه، وبعد موافقة المسئولين البريطانيين، أطلق سراح الأمير عمر الفاروق والنبيل عباس حليم ومحمد طاهر من المعتقل، ووضعت الشروط للشخصين الأخيرين، وكان القصر توّاقا لمثل ذلك العمل وسبق أن سعى إليه، ومع هذا فقد أظهر تذمُّره، لأنه لم يخطر بنبأ الإفراج، وإنما عرفه من الصحافة(١). ووقف القصر أمام حركة التنقلات بين ضباط الجيش واعترض عليها، والغرض منها إبعاد الضباط الموالين للملك، لكنه لم يعترض على تعيين وكيل لوزارة الدفاع يمت بصلة لوزيرها(٢).

ولم يصف الجو، وعقب مقابلة النحاس لفاروق فى ١٦ مايو أثيرت مسألة تعيين الوزير اللبنانى المفوض فى القاهرة، وحاول رئيس الوزراء عبثا أن يعين فى المنصب صديق شخصى له ولزوجته - وهو مقيم بمصر - ولم تكن الحكومة اللبنانية لترغب فى تعيينه(٣)، وكان طبيعيا رفض فاروق لمن رشحه رئيس الوزراء.

ومع قدوم شهر يونيو وقرب موعد انتقال الوزارة للإسكندرية، بدأ النحاس يعد العدَّة لذلك كعادته قبل أن يقرر فاروق الموعد الرسمى، فعهد إلى وكيل الديوان بالاتصال بوزير الداخلية وإبلاغه اعتراضه على مثل هذا التصرف، وعليه نشر فى اليوم التالى أن مجلس الوزراء قرر الترخيص لبعض الوزراء بالسفر إلى أن يبت فى أمر الانتقال إلى المصيف بصفة رسمية، وهذا مما جعل كيلرن يسطر لحكومته بأن العلاقة بين الطرفين المتنازعين حسنة(٤)، ولكنها لم تستمر.

---

(١) Ibid, J 1694, 1882 - 14 - 16, Killearn - F.O, Cairo, May 6, 12, 1944. No 932, 1026, F.O. Op. Cit, 41329, J 2169 - 31 - 16, Killearn - F.O. Cairo, June 13, 1944, No 1191, F.O. Op. Cit, 35530, J 1366 - 2 - 16, Lampson - F,O, Cairo, March 13, 1943، حسن يوسف، المصدر المذكور، ص ١٨٣.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٨١.

(٣) F.O. Op. Cit, 41317, J 1882 - 14- 16, Killearn - F.O, Cairo, May 19, 1944, No 1026.

(٤) Ibid, 41329, J 240 - 31 - 16, Killearn - F.O, Cairo, June 26, 1944, No 1395.

وراح رئيس الديوان ينتقد تصرفات الحكومة وخاصة حول مصاريف إعادة تنظيم البوليس، إذ تعطى نفسها حق استخدامها فى إحالة المديرين ومعاونيهم من المدنيين فى وزارة الداخلية، وكذا ضباط البوليس إلى المعاش بعد مدة معينة، وبذلك تتجنب الحكومة ضرورة الحصول على قرار ملكى فى حالة المديرين(١) . ومضى فاروق يقوم بجولاته المعتادة، والتى صاحبها مغزى سياسى مهم، هدف منه مناوأة الوزارة ومحاربتها والعمل ضدها، فهو يقصد بنك مصر ردا على ما قام به أمين عثمان من انتقادات إدارته. ويشكو الأمير محمد على للسفير البريطانى من تدخل الملك عن عمد فى النشاطات التجارية للبنك، بالرغم من علمه بأن السياسة الشرعية الكاملة للحكومة تعمل على استعادة البنك لمكانته(٢) .

وتحدى النحاس فاروقًا، فعندما دُعى بوصفه وزيرا للخارجية لمأدبة الإفطار التى أقامها الملك فى ٢٥ أغسطس لسفراء الدول العربية، تغيب عن الحضور ولم يعتذر. واستمرت المناوأة فى طريقها، وللوقوف أمام التطلُّعات الملكية للمكانة الإسلامية، رأت الوزارة منع إذاعة القرآن من السرادق المقام فى ميدان عابدين خلال شهر رمضان بدعوى تزاحم الجماهير على الميدان مما يسبب ارتباك حركة المرور، وحينما أبدى فاروق رغبته بنقل الإذاعة تلاوة القرآن من قصر عابدين هادفا سماعه فى إذاعات الدول الإسلامية المجاورة، صرحت اللجنة المختصة التى يرأسها وزير الداخلية بأن تحقيق هذه الرغبة يتعارض مع البرنامج الأصلى المعد لشهر رمضان، ويُبيِّن أمين عثمان للسفير البريطانى أن الحكومة ليس لديها أى استعداد للمناقشة فى تلك المسألة، مما أغضب الملك بشدة(٣) .

ولم تسفر المحاولة الأخيرة لإيجاد نوع من التفاهم عن نتيجة إيجابية، وإنما زادت من الخلاف، فبناء على توسط وزير الصحة لدى رئيس الديوان، استقبل فاروق رئيس وزرائه

---

(١) Ibid,41318, J 2546 - 14 - 16, Killearn - F.O, Cairo, July 7, 1944, No 797.

(٢) - Ibid, J 2764 - 14 - 16, Killearn - F.O, Cairo, Aug. 5, 1944, No 1547, F.O. 141 - 952, 284 - 4 - 449, Killearn - F.O, Aug. 5, 1944, No 154.

(٣) حسن يوسف، المصدر المذكور، ص ص ١٨٤، ١٨٥، - Ibid, 41318, J 3023 - 14 - 16, J 3023 - 14 - 16, Killearn - F.O, Aug. 27, 1944, No 1674.

فى ٣ سبتمبر، ولم تكن المقابلة ودية، حيث وجَّه اللوم إليه على إهماله المصالح المصرية فى السودان، ومقاطعة الحكومة احتفالات القصر فى رمضان. وتكدَّر النحاس وشكا للسفير البريطانى من أنه لم يتوصل لأى اتفاق، وهنا أشار كيلرن إلى ضرورة وجود التقارب، لأن بريطانيا مملكة لا تقر حكومة متشاحنة ولا ملكا متشاحنا، فكلاهما ظاهرة غير صحية وليست دستورية، وكان قد سبق وأخطر أمين عثمان بضرورة وجود الموازنة الدستورية بين القصر والحكومة(١). ولكن أصبح واضحا أن الكراهية بلغت ذروتها وفقد الأمل فى الوفاق.

وتدهور الموقف بحادث مسجد عمرو، فقد أخطر كبير الأمناء النحاس بأن فاروقا سوف يؤدى صلاة الجمعة الأخيرة من رمضان فى هذا المسجد، ولم توجه إليه الدعوة كما جرت العادة، وعندما سأل رئيس الوزراء عن السبب علم أن رئيس الديوان سيصحب الملك فى موكبه الرسمى(٢). وفى يوم الجمعة ١٥ سبتمبر، وقبل شروع فاروق فى الذهاب للصلاة، بلغه أن هناك لافتات مكتوبا عليها «يعيش الملك فاروق، يعيش النحاس باشا»، ومعلَّقة فى الشارع المؤدى للمسجد، فأمر بأن تصدر تعليمات إلى البوليس بإزالة هذه اللافتات قبل ذهابه إلى المسجد، ولكنه طبقا لما ذكره محمود غزالى مدير الأمن العام، فإن الرسالة التى بلغته لم يعدَّها أمرا ملكيا، وإنما بوصفها إشارة بأن الملك يعارض أن يرى مثل ذلك. وبالتالى فلم تتم إزالتها، ورآها فاروق وهو فى طريقه، وعند وصوله أمر محمود غزالى بأنه لا يرغب فى رؤية اللافتات عند عودته، فوجد مدير الأمن العام هذا أمرا مباشرا من مليكه، فأبلغ رسل Rusell حكمدار القاهرة بأن يتم المطلوب بهدوء.

وفى اليوم التالى، وكحركة رد فعل سريعة أصدر فؤاد سراج الدين تعليماته من الإسكندرية بعدم قيام محمود غزالى بإجازته التى كان مصرحا له بها، وفى مساء نفس اليوم أوقف عن العمل ونشر النبأ فى الصحافة، وبذلك تعقَّدت المسألة وتحولت إلى أزمة

(١) Ibid, 41332 J 3193 - 31 - 16, Killearn - F.O, Cairo, Sept. 6, 1944, No 168, F.O, Op. Cit, 41318, J 3176 - 14 - 16, Killearn - F.O, Cairo, Sept, 8, 1944, No 1756, Lampson, Op. Cit, Box III, Aug. 22, 1944, P. 196.

(٢) حسن يوسف، المصدر المذكور، ص ١٨٥.

سياسية، وأصبح من المتوقع طلب الحكومة من الملك فصل مدير الأمن العام، وأن يرفض الملك الموافقة مهما كان الثمن، وقد دلَّت التحريات على أن محمود غزالى لم يكن فى وفاق مع وزير الداخلية، مما جعله فى موضع شبهة تختص بالتصرف فى مصاريف سرية قدرت بعشرين ألفا من الجنيهات(١). وعليه أعطيت الفرصة لفؤاد سراج الدين ليتخلص منه.

وكان السفير البريطانى قد غادر القاهرة فى إجازة إلى جنوب إفريقيا، فاتصل رئيس الديوان بالقائم بأعمال السفارة شون Shone - وهو زميل له فى جامعة أكسفورد وله سماته المختلفة عن كيلرن - وأخبره بالإصرار على بقاء مدير الأمن العام فى منصبه، وكانت السفارة تميل لاتجاه القصر، وعليه بادر شون وأرسل خطابا - نظرا لتغيب أمين عثمان عن مصر - إلى النحاس سطَّر فيه اهتمام بريطانيا بتأمين مصر بوصفها قاعدة حربية، ورغبتها فى تجنب أى إجراءات تؤثر على ذلك، وأشار إلى موقف محمود غزالى وتعاونه مع السلطة العسكرية. وجاء رد رئيس الوزراء، وبيَّن خطأ مدير الأمن العام، وتجاوز الملك سلطاته الدستورية بإصدار الأمر إليه مباشرة، وأن العون الذى يقدم للحلفاء هو تنفيذ لتعليمات رئيس الحكومة وتوجيهها(٢). واستمرت الأزمة، إذ أكد القصر على ضرورة عودة محمود غزالى لمنصبه، وعندئذ لم يكن لديه مانع فى فحص مسألة نقله إلى وظيفة أخرى دون إدخال الحادث كسبب، وقرر رئيس الديوان أنه إن لم تقم الحكومة بالتصرف قبل ٧ أكتوبر سيكون مضطرا لسؤالها عن أسباب إيقاف مدير الأمن العام(٣).

وفى أثناء هذه الأزمة تكررت الحوادث التى صدرت عن الوزارة وأثارت فاروقا. فقد سافر وزير العدل إلى مؤتمر المحامين بدمشق من غير إبلاغه، وأغفل ذكر اسمه فى خطبه بالمؤتمر، ولم تبلِّغ الوزارة القصر رسميا بانتقالها للإسكندرية، ورفض النحاس حضور إفطار رمضان وتأدية الصلاة التى يؤمَّها الشيخ المراغى، وتعمَّد عدم التنويه عن الملك فى خطبته بمناسبة عيد الفطر. ويشكو رئيس الديوان للقائم بالأعمال البريطانى ويضيف بأن

---

(١) F.O. 371 - 41318, J 3444, 3262 - 14 - 16. Killearn - F.O. Cairo, Sept, 22, 17, 1944, No 1109, 1837, F.O. Op. Cit, 41332, J 3275 - 31 - 16, Shone - F.O. Cairo, Sept, 19, 1944, No 1845.

(٢) حسن يوسف، المصدر المذكور، ص ١٨٦.

(٣) F.O. Op. Cit. 41319, J 3638. -14 -16, Shone - F.O. Cairo, Oct, 6, 1944, No 1168.

الوزارة تهمل تماما إبلاغ الملك مقدَّما عن أى إعداد يختص بلجنة المؤتمر العربى أو أى ترتيبات خاصة بالحفلات للمندوبين(١) . وعلى نفس الخط كانت حملة الدعاية العاصفة للقصر ضد الوفد تواصل نشاطها وتتحدَّث عن الفساد والانتهازية والاستغلال التى أقدم عليها زعماؤه(٢) . وأسهمت المعارضة فى هذا الشأن بنصيب وافر وفقا للخطة المرسومة .

وأصبح الفيصل بين الطرفين المتصارعين السفارة البريطانية . وهنا اختلفت الظروف عمَّا قبلها ، فالحرب على وشك الانتهاء ، والنصر فى جانب الحلفاء ، والموقف العسكرى قد استقر فى الشرق الأوسط وبَعُد الخطر ، وأدَّت الوزارة الوفدية المهمة الموكولة لها بنجاح ، وعليه رأت بريطانيا وقف أى مساعدة لها ، بل وعدم التمسك بها لما فى ذلك من ضرر ، إذ كانت على ثقة من أنها ستطالبها بالوفاء برد الجميل الذى قدمته لها ، وبذلك تثير قوى الشعب عليها ، وهى فى فترة تحتاج فيها لهدوء عقب حوادث الحرب . وأيقن النحاس الظروف الجديدة ، ولمس ميل السفارة البريطانية لفاروق ، وتوقع قرب نهاية وزارته . وحتى يُسجِّل له الموقف المضاد لبريطانيا ، خطب فى ٢٦ أغسطس مطالبا بتعديل المعاهدة وضرورة صيانة حقوق مصر فى السودان(٣) . وأصبح متوقِّعا أن السياسة البريطانية لن تؤيد زعيم الوفد فى هذه المرة . ويذكر شون للندن أن السفارة حذَّرت الحكومة بأنها لا يمكنها تجاهل القصر كلية ، ولا بد من أن يجمع الوفاق بين الطرفين المتنازعين ، ومع هذا فلم تستجب(٤) .

وجاءت الفرصة التى انتظرها فاروق طويلا ، وفى يوم ٥ أكتوبر قرر إقالة الوزارة ، وأعدَّ رئيس الديوان خطة محكمة أحيطت بالسرية والكتمان ، بحيث لا يتمكَّن النحاس من تقديم استقالته ، وتولى حسن يوسف كتابة الإقالة ووقَّعها الملك فى اليوم نفسه . وكما يذكر وكيل الديوان أنه أثناء التوقيع كان بادى الارتياح(٥) . وهذا أمر طبيعى يسعى لتحقيقه منذ أكثر من ثلاثين شهرا . ولم يكن النحاس بغافل عما يجرى وخاصة بعد الموقف البريطانى ، فرأى أن يقدم استقالته ويسببها بالتدخل البريطانى فى شئون مصر

---

(١) Ibid, 41318, J 3513, 3399 - 14 - 16, Shone - F.O, Cairo, Sept. 29, 30, 1944, No 1135, 1934.

(٢) Safran, N., Egypt in Search political Community, P. 201.

(٣) حسن يوسف ، المصدر المذكور ، ص ١٨٧ .

(٤) F.O. Op. Cit, 41319, J 3749 - 14 -16, Shone - F.O, Cairo, Oct. 13, 1944, No 1193.

(٥) حسن يوسف ، المصدر المذكور ، ص ١٨٨ .

الداخلية، لكنه أرجأها حيث تحدد يوم ٧ أكتوبر الاحتفال بتوقيع ميثاق جامعة الدول العربية، وكان لابد أن يتمم هذا العمل الذى يُسجَّل له فى التاريخ[١].

وآثر فاروق الانتظار هو الآخر حتى تنتهى تلك المناسبة لحرصه على إتمامها لما يتفق مع مصلحته. وفى هذا اليوم، أبلغ أمين عثمان السفارة البريطانية أن النحاس لن يقبل طلب القصر بشأن محمود غزالى، وكل ما يمكن تقديمه الموافقة على إعادته إلى منصبه ونقله منه فى وقت واحد. وعلم القائم بالأعمال البريطانى من أحمد حسنين أنه أرسل وكيل الديوان للنحاس بالإسكندرية مبيِّنا أن وقف مدير الأمن العام انقضى عليه ثلاثة أسابيع، وأن الملك يرى إعادته إلى عمله ولو بصفة مؤقتة، فأجاب رئيس الوزراء بضرورة التحقيق معه إزاء تصرفه[٢]. وتعقَّد الموقف بعد أن أصبح واضحا أن النحاس لن يذعن لإرادة فاروق.

وعلم القصر أن رئيس الوزراء دعا إلى عقد مجلس الوزراء فى مساء ٨ أكتوبر لتقديم استقالة الوزارة، نظرا لتدخل الإنجليز فى مسألة مدير الأمن العام، ولذا كان لابد من الإسراع فى الإقالة الملكية، فسافر بها وكيل الديوان إلى الإسكندرية بعد ظهر نفس اليوم، وقدَّمها إلى النحاس قبل ميعاد انعقاد مجلس الوزراء بحوالى ساعتين، وحمل أمر الإقالة نفس الشكل لنظيره عام ١٩٣٧، واحتوى على الكلمات الجافة التى تفيد الفشل فى الحكم[٣]. وفى الواقع، فرغم هذا الإجراء غير الدستورى، إلا أنه لم يقابل بأى معارضة، فقد وردت التقارير من قناصل المديريات تفيد بأن تصرف الملك قوبل بارتياح نظرا لأن الإدارة الوفدية وصلت إلى درجة كبيرة من الفساد، كما أنها فشلت فى معالجة الأوضاع وبخاصة الاقتصادية[٤]. وبذلك يتضح أن شعبية الوفد تدهورت عن طريق تخطيط القصر، وما اعترى الحزب من انحرافات، وإذعانه ورضوخه للمطالب البريطانية، وكسب فاروق جولته وهزم النحاس وانتقم لنفسه، لكنه خسر الكثير بالطرق التى اجتازها وأفقدته الكثير.

---

(١) المصدر نفسه. مما يذكر أنه فى ذلك اليوم لم يوقع إلا بروتوكول الإسكندرية.

(٢) F.O. Op. Cit, J 3649 - 14 - 16, Shone - F.O. Cairo, Oct. 15, 1944, No 2059.

(٣) Ibid، حسن يوسف، المصدر المذكور، ص ١٩٠.

(٤) F.O. Op. Cit. 45921, J 1665 - 3 - 16, Killearn - F.O, Cairo, May 4, 1945, No 670.

لم يكتف فاروق بتلك الصفعة التى وجهها للوفد بإقالته من الحكم، وإنما واصل سياسة العداء، وأراد توجيه المزيد من الضربات إليه، فجاء خطاب العرش ليشير للجنة وزارية يُعهد إليها بالتحقيق فى التهم المنسوبة للنحاس ووزرائه وأقاربه. وعليه تقرر تشكيل لجنة تحقيق برئاسة مكرم عبيد، وفى فبراير ١٩٤٥ انتهت من عملها، وأصبحت المحاكمة متوقَّعة. وهنا حذَّر إيدن السفير المصرى فى لندن من الإقدام على هذا العمل لما قدَّمه النحاس من خدمات لبريطانيا، ولموقفه المخلص من المعاهدة، وبُلِّغ ذلك لفاروق ولرئيس ديوانه ورئيس وزرائه، كما أظهر تشرشل أثناء مقابلته للملك عدم الموافقة على المحاكمة[١]. وعندما تعرض زعيم الوفد ووزراؤه للاضطهاد السياسى، عنَّف السفير البريطانى عبدالفتاح عمرو، مبيِّنا أن بريطانيا لا توافق على مثل هذا الإجراء، وعليه تبليغ النقراشى، فأفهمه أنه سبق وأخطر رئيس الوزراء الذى وعد بالتأجيل حتى يتلاشى الموضوع[٢]. وبذلك لم يتمكن فاروق ومعاونوه من الوصول إلى هدفهم.

ومع هذا لم تفتر العزيمة للإيمان بقوة الوفد رغم الطعنات التى وُجِّهت له، وتواصلت الحملات للنيل منه. واستمرارا للسياسة الخاصة باستقطاب الوفديين، رئى انتزاع فؤاد سراج الدين من النحاس، وله الشخصية القوية، فطلبه أحمد حسنين وتناقش معه فيما يمتلكه من مؤهلات تمكنه من أن يكون رئيسا للوزراء فى المستقبل فى مقابل التخلى عن الوفد[٣]. ولكن رئيس الديوان لم يجد أذنا صاغية، وبالتالى لم ينجح المسعى. وسلك فاروق اتجاه الاستفزاز، فيهمل النحاس كلية ويرفض استقباله. ويشكو زعيم الوفد للسفير البريطانى ويُبدى مرارته لمثل هذه التصرفات وينتقده ويبيِّن أنه سيأتى اليوم الذى يواجه فيه الملك البلاد[٤]. ويُعدِّد كيلرن الخطوات التى يقدم عليها فاروق ليحارب النحاس، فيذكر تسلط الأضواء عليه، وتوجه العيون إليه فى تلك الاحتفالات التى يحضرها، ويركز السفير على زيارته للكلية القبطية فى ٣٠ إبريل ١٩٤٥ لافتتاح معرض النشاطات لمدارس الأقباط الأرثوذكس وتوزيعه للجوائز، ويعقب بقوله «وإنها لفكرة

---

(١) لطفى عثمان، المرجع المذكور، ص ص ١٥٠، ١٥١، كمال عبد الرؤوف، المرجع المذكور، ص١٢٥.

(٢) F.O. Op. Cit, 45920, J 1207 - 3 - 16, Killearn - F.O, Cairo, March 27, 1945.

(٣) إبراهيم فرج، المصدر المذكور، ص ص ٥٢، ٥٣.

(٤) F.O. Op. Cit, 45917, J 583 - 3 - 16, Killearn - F.O, Cairo, Feb. 7, 1945.

سياسية تدل على عقل كبير، فهذه الزيارة كان المقصود منها التلميح بالموقف الودى تجاه الطائفة القبطية بصفة عامة، والقصر يريد أن تتجه الأنظار إليه، ويبعد عن الوفد الكثير من الأقباط ذوى النفوذ»(١). واستكمالا للمنهج كان لابد من التوسع فى الدعاية لتكون فى صالح فاروق من ناحية، ولتهاجم النحاس من ناحية أخرى، ومن ثم أنشئت صحيفة أخبار اليوم، وأدت المهمة، ولكن يجب أن نضع فى الحسبان أن ما نشر عن الوفد احتوى على الكثير من الحقائق.

وأمام هذا الاتجاه، حارب الوفد فاروقا، فقاطع الانتخابات لتعاون أحزاب الأقلبية ضده، وعرج على تصعيد الموقف ضد بريطانيا حتى يكتسب الشعبية التى فقد الكثير منها، ويحرج مركز الملك وحكومته ويسوئ علاقتهما بالإنجليز، فيحرّك فؤاد سراج الدين مظاهرات الطلبة فى ٢٣ ديسمبر ١٩٤٤ التى اتجهت من الجيزة إلى عابدين ثم إلى قصر الدوبارة تهتف بسقوط بريطانيا. وعلى الفور اتصل كيلرن بعبد الفتاح عمرو، وطلب منه إبلاغ فاروق بأن رجال بلده يلعبون بالنار وأن عليه وقف تلك الحركة على وجه السرعة. وأبدى فاروق ضيقه وصرّح بأنه لا يؤيد مثل هذه الظواهر، وذهب رئيس الوزراء إلى الجامعة، وأعلم الطلبة أن الملك لا يؤيد مثل هذه الأعمال، وأن الحكومة ستوقع العقاب وبشدة للإخلال بالنظام أو عدم الطاعة، والتقى السفير البريطانى بالملك فى ٢٨ ديسمبر ليشكره على اتخاذ الإجراءات الحاسمة ضد المظاهرات، فأوضح فاروق بأنها نوع من الغباء وتستوجب الزجر(٢).

وبطبيعة الحال كان الاتهام موجها ضد الوفد. وراحت الصحافة الوفدية تنتقد رجال الملك، فهى تهاجم عبدالفتاح عمرو وتُسجِّل تناسيه مصلحة مصر للمصلحة الخاصة، ويطّلع فاروق على تلك التقارير التى تشير إلى أن زعماء الوفد متطلّعون إلى عناصرهم الشابة لتوسيع النشاط السياسى والمطالبة بانتخابات حرة، وعندما صرّح النقراشى بقرب انتهاء حالة الطوارئ، تقدّم الوفد بعريضة لفاروق يطلب إلغاءها كخطوة لتحقيق الأمانى

(١) Ibid, 45913, J 1707 - 10 - 16, Killearn - F.O, Cairo, May 4, 1945, No 668.

(٢) Ibid, 41335, J 4646, 4652 - 31 - 16, Killearn - F.O, Cairo, Dec. 23, 24, 1944, F.O. Op. Cit, 45930, J 10 - 10 - 16 Killearn - F.O. Cairo, Dec, 31, 1944, No 275, F.O. Op. Cit, 45916, J 75 - 3 - 16, Killearn - F.O, Cairo, Dec, 28, 1944, No 264.

الوطنية[١] . وأثار هذا التحرك فاروقا، وأيقن أن المحاولات التى قام بها لم تفت فى عضد الوفد.

وجاءت حادثة اغتيال أمين عثمان لتشير الأصابع إلى أن لفاروق دورا فيها . ومع أنه عقب محاولات الاعتداء على وزير العدل الوفدى الأسبق وأمين عثمان أظهر تكدره من مثل هذه الحوادث، فإن هذا الشعور لم يكن حقيقيا، فهو يحمل الكراهية للأخير، وكذلك رئيس ديوانه رغم تظاهره بعكس ذلك إذ كان يهدف فى أول الأمر إلى سحبه من جانب النحاس إلى جوار مليكه، وفشلت الخطة . والواقع أن شخصية أمين عثمان أدت دورا مهما فى الحياة السياسية، ومع أنه ليس بوفدى، لكنه عُدَّ من أهم رجال الوفد، ومثَّل ركيزة أساسية فى العلاقة بين الوفد والمسئولين البريطانيين حتى لقد وصف بأنه العين الزرقاء للسفارة البريطانية[٢] . وبالتالى فقد أدى خدمات جليلة للإنجليز مما استحق منحه لقب سير Sir . ووقعت حادثة اغتياله فى ٥ يناير ١٩٤٦ ، واشترك مندوب ملكى فى تشييع جنازته، وهو إجراء شكلى، ولكن فاروقا لم يخف ارتياحه لهذا العمل، خاصة لارتباطه بالانتقام من الذين تسببوا فى حادث ٤ فبراير .

وفى تقرير شامل عن الدور الملكى أرفقه القائم بالأعمال البريطانى أندروز Andrews للندن، يتضح أن الجريمة من تأثير رجال لهم صفة وعلى علاقة بالقصر، وأنه عقب الاغتيال جرت محاولة لسرقة أوراق التحقيق وإعدامها، وأشير إلى أن تلك المحاولة نسبت إلى القاضى عطا الله إسماعيل رئيس المحكمة، ومعروف أنه رجل القصر بل وصديق لفاروق . وسجَّل التقرير تورُّط القصر عن طريق مؤشر آخر، هو وجود سعيد حبيب فى العملية إذ كان على صلة وثيقة بحسن عزت ـ وكما يُذكر ـ فقد كلفهما القصر بإعداد تنظيم سرى «للمخابرات»، وأصبح الأول واسطة الاتصال بين القصر وهذا التنظيم ـ يطلق عليه التقرير عصابة الإرهاب وأوصافه تنطبق على تنظيم الحرس الحديدى ـ ورغم أنه موظف حكومى حديث، إلا أن علاقته بفاروق قوية .

وأكد التقرير على أن التحقيقات الأوَّلية للنيابة قد حضرها الملك متنكرا، وأنه حينما

---

(١) Ibid, 45931, J 2350, 2588, 2749 - 10 - 16, Killearn - F.O, Cairo, July 8, Aug. 5, 19, 1945, No 1876.

(٢) Russell, D.T. 107. 82, DT. 107. 2. M. 2, Cairo, March 5, 1945.

بدأت المحاكمة اتضح أنها تسلك طريقة عصبية فى ملامحها، وأن استقالة هيئة المحكمة من نظر القضية علامة توضح الإحجام عن معاكسة رغبات القصر. وبيَّن التقرير أن هذه النقاط تشير إلى التركيز على الاشتباه القوى بأن فاروقا المسئول المباشر عن مقتل أمين عثمان. ويُدعِّم ذلك القول تقرير آخر يذكر المسئول البريطانى أنه أقرب إلى تأكيد رسمى، يقول كاتبه: «اصطحبنى أنور السادات إلى قصر عابدين حيث قابلت حلمى بك حسين وسعيد حبيب فى مكتب الأول، وأخبرانى بأن السادات مدح شجاعتى ووطنيتى، وأنهما الآن أعطيانى تفويضا مهما، وقابلت هذين الشخصين مرة ثانية فى قصر عابدين، وشرح لى حلمى أن التفويض هو لقتل أمين عثمان، وأشار بأن جلالة الملك أكد بأنه سيعفى عنى فى حالة القبض علي»(١).

ويحلل القائم بالأعمال البريطانى صحة ذلك على أساس أن الملك يفرحه إقصاء هذا العنصر القوي الذى له تأثير مناوئ، وفى الوقت نفسه فهو اليد اليمنى للنحاس والصديق الحميم لبريطانيا. ويؤكِّد أندروز بأن حسين توفيق المتهم فى القضية يتمتع بحماية القصر منذ اعتقاله، ويعود ويذكر أن المتهم أفهم من بعض الأشخاص الذين لهم صلة بالقصر أن إزاحة أمين عثمان من على المسرح السياسى عمل وطنى. ويختم أندروز تعليقه بأنه لم يسمع شيئا يؤكد أن فاروقا لديه علم مسبق بنيَّة القاتل، وأنه دون دلائل أكثر يتردد فى اتهام الملك بأى اشتراك مدبر فى الجريمة(٢).

وعلَّقت الخارجية البريطانية بأن هناك مصادر أخرى تبين أن أحمد حسنين فى أثناء رئاسته للديوان كان يرى إبعاد أمين عثمان من الطريق، وأن مثل هذا العمل من جانب الملك - لسوء الحظ - يتلاءم مع خُلقه، وليس هناك شك فى أنه سيعمل كل ما فى وسعه لحماية القاتل ويجعل المحاكمة استهزاء للقضاء. وينتهى التعليق إلى أن ذلك الضوء على صفة الملك يوضح كيف يصبح من الصعب إعطاؤه الثقة الشخصية أو العامة، والأكثر من ذلك أنه فقد شعبيته ويرفض بإصرار السماح بأن يتولى الحكم الوفد وهو أكبر حزب سياسى(٣).

---

(١) F.O. Op. Cit, 69240, J 771 - 771 - 16, Andrews - Bevin, Cairo, Jan. 28, 1948, No 59, Enclosure, The Amin Osman Pasha Case.

(٢) Ibid.

(٣) Ibid. F.O. Minute, Feb. 10, 1948.

ومما لا شك فيه أن ما جاءت به الوثائق البريطانية تحمل بين طياتها الحقيقة، ومن الصعب استبعاد فاروق من هذه القضية، فالملابسات تفرض نفسها عليه، وقد وضح ذلك جليا فى التنظيم الحديدى الذى أنشئ ليخدم أغراضه فى استخدام سلاح الاغتيال للقضاء على أعدائه(١). وفى أثناء نظر القضية، وعقب خمسة أسابيع من الحادث، أقدم الملك على تصرف استلفت الأنظار، فقد أنعم برتبة الباشوية على محمود توفيق أحمد وكيل وزارة المواصلات والد القاتل. حقيقة أنه كان واحدا ممن أنعم عليهم ويشهد له تاريخه بحسن السير والسلوك والأقدمية، لكن الإجراء أثار الاعتراضات وخاصة من الوفد وصحافته. وراح السفير البريطانى يكتب لحكومته عن تأثير القصر لصالح حسين توفيق. وعندما صدر الحكم فى القضية وجاء مخففا لم يثر الدهشة لتوقعه نظرا لثقل القصر فيها، حتى لقد أشار كامبل Campbell لوزير الخارجية البريطانية بأنه من الممكن أن يعلن الدفاع عن اختلال القوى العقلية للقاتل لينقذ من العقاب(٢). ومن الجدير بالذكر أن هذه القضية عرفت باسم «قضية الاغتيالات السياسية» ومثل فيها أمام القضاء كبار السياسيين وتناولت حادث ٤ فبراير.

وعقب حوالى تسعة أسابيع هرب حسين توفيق، وذلك وفقا لتخطيط بموافقة فاروق، وحوكم ضابط الشرطة المخصص لحراسته محاكمة صورية، وكثرت الأحاديث حول التجائه للمزارع الملكية فى أنشاص، وردَّد البعض أن الملك أرسله إلى شرق الأردن ليغتال الملك عبدالله. ويثير أمر الهروب السفارة البريطانية ويستاء أندروز ويسجل: «مما تشمئز منه النفوس الاعتقاد بأن الملك فاروقا شخصيا له ضلع فى هذا الطريق»(٣). ويشير أحد التقارير البريطانية إلى أن الملك أرسل شيكا بمبلغ خمسمائة جنيه إلى حسين توفيق عن طريق مصطفى أمين، وطلب منه الذهاب إلى عمَّان والتقاط صور له بملابس البدو وإظهاره بطلا، وأن أخبار اليوم نشرت فى ١٦ أكتوبر ١٩٤٨ خبر ترك حسين توفيق لعمَّان إلى دمشق(٤). وفى الأخيرة اتصل به القائمقام محمد يوسف مدير الشئون العربية

---

(١) أنظر فصل القائد الأعلى وجيشه.

(٢) F.O. Op. Cit, 53284, J 700 - 39 - 16, Killearn - F.O, Cairo, Feb. 14, 1946, No 74, F.O. Op. Cit, 62990, J 941 - 13 - 16, Campbell - Bevin, Feb. 22, 1947.

(٣) Ibid, 69240, J 6645 - 771 - 16, Amdrews - F.O. Cairo, Oct. 9, 1948.

(٤) Ibid, J 6979 - 771 - 16, Mayall - F.O. Oct. 25, 1948.

بالبوليس السياسى[1]. وبذلك يبدو ظاهرا للعيان الجهود التى أسهم بها فاروق، وأنه من غير الممكن إقصاء تدخله جانبا، وأعطى نتيجة نجاح هذا التخطيط التشجيع، فقام الحرس الحديدى بثلاث محاولات لاغتيال النحاس ولكنها فشلت، وبطبيعة الحال نسبت للملك، وردَّدت زوجة النحاس مسئوليته عن ذلك مما أغضبه، ورأى السفير البريطانى فى هذا تهورا منها له التأثير السيئ، مما يجعل استحالة مصالحة ملكية مع زعيم الوفد[2].

وفرض الواقع نفسه، وغمر فاروقا الإحساس بنشوة الانتصار منذ إقالته لوزارة الوفد وتحكمه فى السلطة، فى الوقت الذى أيقن فيه النحاس أن الوفد فقد الكثير، وبالتالى فالاستمرار فى طريق الصراع مع الملك لن تتوافر له الإمكانات المطلوبة، وعليه يتحتَّم اتباع سياسة ترك العداء جانبا، وقد أسهمت السياسة البريطانية فى الحد من النزوع العدوانى الملكى، وحينما كان الأمير محمد على فى زيارة للندن التقى مع عدد من المسئولين البريطانيين، ودار حديثهم حول الأمل فى أن يشمل الملك بعطفه رئيس الوفد[3].

وعندما بدأت مساعى مصر لفتح باب المفاوضات مع بريطانيا فى أثناء وزارة النقراشى الأولى، نصحت الأخيرة بإدخال الوفد الوزارة أو إشراكه فى وفد المفاوضات. وإبَّان وزارة إسماعيل صدقى، كان قد حدث بعض التقارب بين فاروق والوفد، فقد توجه النحاس بصحبة عدد من الوفديين إلى القصر، ووقعوا فى سجل التشريفات عقب عودة الملك[4]. وبتعثر المفاوضات كلَّف فاروق شريف صبرى بتشكيل وزارة قومية، ورفض الوفد لإصراره على إجراء انتخابات جديدة، ولكن بأسلوب أراد أن يلفت نظر الملك إليه، فقد نظَّم مظاهرة فى أول أكتوبر ١٩٤٦ احتشد فيها الطلبة وهتفوا لفاروق والنحاس[5]. ومن المسلَّم به أنه منذ بداية ذلك العام والجهود تبذل للتوفيق بين القصر والوفد، وتمهد لعودة الحزب للحكم، وقام بها حسين سرى وشريف صبرى وعلى الشمسى[6].

---

(١) مما يذكر فى هذا الصدد أنه عندما تقدم أحد ضباط بوليس القصور الملكية للزواج من ابنة أمين عثمان، وعلم فاروق، خيَّره بين عدم الزواج منها أو الطرد من القصر، فأصر على الزواج، الجمهور المصرى، عدد ٨٤، فى ١١ أغسطس ١٩٥٢، ص٤.

(٢) F.O. Op. Cit, 69190, J 3290 - 22 - 16. Campbell - F.O, Cairo, May 13, 1948.

(٣) آخر ساعة المصورة، عدد ٥٨٤ فى ١٦ ديسمبر ١٩٤٥، ص٧.

(٤) مصر الفتاة، عدد ٨٢ فى ٢٥ سبتمبر ١٩٤٦، ص٣.

(٥) F.O. Op. Cit, 53332, J 415 - 57 - 16, Campbell - F.O, Cairo, Oct, 5, 1946, No 1508.

(٦) روز اليوسف، عدد ١١٣٩ فى ١١ إبريل ١٩٥٠، ص٦.

وتحرَّكت السفارة البريطانية، والتقى القائم بالأعمال البريطاني بإدجار جلاد - صحفي وأحد المقربين للملك وله علاقة طيبة بسكرتير عام الوفد وتولى مسألة الوساطة - واتفق معه على المنهج، وكانت النتيجة أن قابل فؤاد سراج الدين الذي أوضح له أن القصر يجب أن تكون لديه الثقة في شخصه وفي الوفد، ويأمن بأنه لن يتَّبع أسلوبا انتقاميا في حالة عودته للحكم(١). وكان سكرتير عام الوفد قد سبق وأعد عُدَّته، فيُشيد في خطبه بإخلاص الوفديين للعرش «وتاريخهم المنشور والمخطوط ناطق بهذا الإخلاص، الذي لن تنال منه في قليل أو كثير مزاعم المنافقين الذين استمرءوا هذه البضاعة الرخيصة من الدس الدنيء، ويوم ينشر ما طوى من صفحات التاريخ سيظهر من هم أخلص عملا وأصدق ميلا»(٢). وفي هذا ما يدل على السياسة الجديدة التي بدأ الوفد انتهاجها. ووضحت أيضا سمة التقارب عن طريق بعض الرأسماليين. فأحمد عبود السند المالي للوفد ينتهز الفرصة ليتبرع بآلاف الجنيهات للأغراض الخيرية عقب خروج فاروق من مستشفى المواساة بعد إجراء عملية بسيطة(٣).

وكان الملك شديد الصلابة، ولكنه لم يغلق الباب لفكرة التصالح مع الوفد، وذلك باستثناء النحاس، فهو يكرهه. وفي حديث له مع ولي العهد أوضح أنه على استعداد ليشمله بعطفه على شريطة اعتزاله السياسة(٤). ومع تدهور الأوضاع الداخلية وقيام حرب فلسطين وفشل وزارة النقراشي، ارتكز التفكير على وزارة ائتلافية يشترك فيها الوفد علَّها تنقذ الموقف. وكانت المسألة معروضة على بساط البحث، ولم يتراجع فاروق عن موقفه بشأن عودة النحاس رئيسا للوزراء. وفي حديث لجلاد مع البعثة البريطانية في باريس يبيَّن أنه في حالة ارتفاع أسهم النحاس، فإن الملك سيضم الإخوان المسلمين لجانبه، كما أنه يرغب في تقوية الجيش والبوليس ليكونا في صفه(٥).

والحقيقة أن كلاً من القصر والوفد كان في حاجة ملحة للآخر، نظرا للظروف السيئة

---

(١) F.O. Op. Cit, 69211, J 6193 - 86 - 16, Andrews - F.O, Cairo, Sept, 14, 1948.

(٢) المصري، عدد ٣٩٠٧ في ٣١ يونيو ١٩٤٨، ص٧.

(٣) الكتلة، عدد ٩٣٦ في ٨ نوفمبر ١٩٤٧.

(٤) F.O. Op. Cit, 45928, J 4072 - 3 - 16, Killearn - F.O, Cairo, Dec. 1 st, 1945, No 2523.، آخر ساعة المصوَّرة، عدد ٥٨٤ في ١٦ ديسمبر ١٩٤٥، ص٧.

(٥) F.O. Op. Cit, 68589, E 12503 - 4 - 31, U.K. Delegation - U. G. N. A. Paris, Sept. 22, 1948.

والحرجة التى تعيشها مصر، وأصبح الأمل فى الاستقرار يتعلق بالوصول إلى سلام واتفاق بينهما وتكثيف الجهود. وأصدر فاروق نداءه لتوحيد الصفوف، ووافق على أن يدخل الوفد الوزارة تحت زعامة محايدة، وبناء عليه أصدر سكرتير عام الوفد بيانه فى ١١ يناير ١٩٤٩ بقبول الوفد الاشتراك فى وزارة قومية يرأسها رئيس وزراء محايد مع استمرار مجلس النواب حتى نهاية الدورة. وحرص فؤاد سراج الدين على التعبير فى بيانه عن امتنان حزب الوفد وولائه للملك(١)، كما اتصل بوكيل الديون فى ٣٠ مايو، وتحدث معه فى طلب الوفد من القصر ضمانات لحرية الانتخابات، وفى معوِّقات التعاون بين القصر والوفد فيما مضى، وفى طلبات الملك الكثيرة. وهنا برَّر حسن يوسف هذه الطلبات، ونقل صورة الحديث لفاروق فأبدى ارتياحه(٢). وظهر على مسرح الوساطة محمود غزالى الذى جمع سكرتير عام الوفد مع كريم ثابت، ورسم التخطيط، وكان المستشار الصحفى يعرف نقاط ضعف الملك، فركز مع قطب الوفد على العمل لمعالجتها، وجميعها دارت حول مظاهر الخضوع للملك(٣).

ويأتى دور النحاس إذ أراد انتزاع الكراهية من قلب فاروق حتى يتمكن من رئاسة الوزارة فى المستقبل، فتنشر تصريحاته فى الصحافة التى يؤكِّد فيها على أن مصلحة مصر تقتضى بالالتفاف حول الملك(٤)، ويعقد الاجتماعات ويخطب فيها ويعلن «إن الجالس على العرش وولى الأمر فى يده علاج الموقف على الوجه الذى يرضيه، وما يرضيه إلا استقرار الأمن فى عهده وتحقيق مجد الوطن على يدى جلالته وفى ظل عرشه». لكن لابد أن نُسجِّل أنه كان يقْرن الدستور بقوة الملك حيث «هما القوتان الوحيدتان لإنقاذ البلاد»(٥). هذا ومما ساعد الوفد على التقارب ما اشتملته بعض كلماته المضادة للشيوعية، وفى ذلك ما يجعل فاروقا يتقبل وجوده إذ يجمعهما عدو مشترك. ويعقِّب كريم ثابت على كل تصريح ويُثبت لسيده صدقه، الذى يتعجب وينسب التحوُّل إلى طول الفترة التى أقصى فيها الوفد عن الحكم(٦).

---

(١) Ibid, 73462, J 243, - 1015 - 16, Campbell - F.O, Cairo, Jan, 11, 1949.

(٢) حسن يوسف، المصدر المذكور، ص ٢٦٨.

(٣) كريم ثابت، المصدر المذكور، عدد ٥٥٧ فى ٢٤ يونيو ١٩٥٥، ص١.

(٤) آخر لحظة، ملحق آخر ساعة، عدد ٧٤٣ فى ١٩ يناير ١٩٤٩، ص١.

(٥) المصرى، عدد ٤٢٠١ فى ١٢ يوليو ١٩٤٩، ص١.

(٦) كريم ثابت، المصدر المذكور، عدد ٥٥٧ فى ٢٤ يونيو ١٩٥٥، ص٣.

وارتأى فاروق أن يكون حسين سرى رئيس الوزارة القومية، لما يتفق ذلك مع الوفد حيث لم يكن النحاس ليتقبل العمل مع رئيس وزراء سعدى، وكان إبراهيم عبدالهادى قد سبق وفاتح أقطاب الوفد فى الاشتراك فى وزارته، ووافق زعيم الوفد على التعاون مع رئيس وزراء مستقل، بخاصة أن حسين سرى أدى دورا فى مسألة التوفيق - عن طريق أحمد عبود - بين الوفد والملك، ومن الملاحظ أن التحركات فى هذا الاتجاه لم يقم بها النحاس، وإنما سكرتير عام الوفد، وذلك من الذكاء والحنكة السياسية، إذ أراد الوفد اكتساب الخطوة تلو الأخرى، وفؤاد سراج الدين له المؤهلات التى تمكِّنه من التعامل مع المقربين لفاروق من ناحية، والحصول على رضاه من ناحية أخرى. وعُقدت النيَّة على تشكيل الوزارة القومية، ويذكر حسن يوسف أنه فى أثناء مرافقته لفاروق لتأدية صلاة الجمعة فى ٢٢ يوليو ١٩٤٩، عرض عليه تصوره لوزارة تشترك فيها الأحزاب، ومن بينها الوفد وتتولى إجراء انتخابات متوازنة، فأبدى الملك موافقته كاملة، لكنه أعلن عن رغبته فى ألا يدخلها زعماء الأحزاب الثلاثة، الوفد والأحرار الدستوريين والسعديين[١].

وبطبيعة الحال لم يكن معقولا انضمام النحاس بشخصه للوزارة. وعلى هذا يتضح أن سياسة المهادنة والتقارب التى انتهجها الوفد قد أخذت بيده إلى طريق الحكم، وأن فاروقا الذى اختلف وضعه كلية عما سبق، وفقد مقوماته كملك وساءت سمعته وانقلب الشعب ضده، كان فى حاجة إلى ترميم ما تصدع قبل الانهيار، وعليه تنازل عن جموده وتقبل النصائح وأذعن لعودة الوفد.

وتشكَّلت وزارة حسين سرى القومية، واشترك فيها أربعة وزراء وفديين، وعقب التشكيل أدلى النحاس بتصريح أعلن فيه الولاء للملك، ونوَّه بالصداقة والموقف المتعاون تجاه رئيس الوزراء الجديد. ويعلق أندروز بأن كل ما يعنيه الوفد هو التأكد من أن القصر سيلتزم تماما بحدود الدستور[٢]. هذا وقد أصبحت من سمة خطب النحاس الإشارة إلى الإخلاص لفاروق[٣]. وبدا واضحا أن زعيم الوفد يُنفِّذ التخطيط ليحقق الهدف، ولكن عندما يحاول استرجاع حركاته السابقة، يكون الردع الملكى الفورى، فحينما نُظِّمت

---

(١) حسن يوسف، المصدر المذكور، ص ٢٦٤، F.O. Op. Cit, 73465, J 6022 - 1015 - 16, Andrews
- F.O, Cairo, Alex, July 25, 1949.

(٢) Ibid, 73460, J 6466 - 1013 - 16, 16, Andrews - F.O. Cairo, Aug. 7, 1949. No 128.

(٣) Ibid, 73461, J 8521 - 1013 - 16, Campbell - F.O. Cairo, Oct. 25, 1949, No 158.

مظاهرات العمَّال فى القاهرة والإسكندرية، وهتفت لفاروق والنحاس معا، صدرت التعليمات الملكية بوجوب وقفها فورا، فتحول الهتاف للملك والدستور[١]. وفى ذلك إصرار على التمسك بالمبدأ الأساسى الذى يعتنقه الحزب وإشارة لفاروق للالتزام به.

ومنذ البداية ظهر أن الائتلاف سيواجه المصاعب، وساد الاختلاف بين الوزراء، وبرزت شخصية فؤاد سراج الدين، خاصة عند الخوض فى مسألة تقسيم دوائر الانتخاب. وكان الوفد يعوِّل على الانتخابات التى ستعيد إليه سلطة الحكم كاملة، ومضى النحاس يخطب فى الناس عن الانتخابات والدستور، وتولَّت صحيفة المصرى مهمة التعبئة، وصرحت بأن الملك أدى حق الوطن كاملا «خلع الأمانة من عنقه ووضعها فى أعناق الزعماء والقادة، وحمَّلها للحكام والساسة، بل وضعها فى عنق كل مصرى أيا كانت قيمته»[٢].

وكان التفاهم تاما بين الوفد ومستشار الملك الصحفى، والذى عن طريقه أمكن التحكم فى فاروق، ويُبلِّغ القائم بالأعمال البريطانى حكومته بذلك الاجتماع السرى للنحاس وفؤاد سراج الدين وكريم ثابت لمناقشة ترتيب الانتخابات، ويُبيِّن أن الأخير - وفقا للاتجاه البريطانى - سيقنع الملك بانتخابات حرة حقيقية، بمعنى ألا يقدم على منع الوفد من ترشيح مرشحيه فى جميع الدوائر إذا رغبوا فى ذلك، وأن يتخذ الإجراء الدستورى العادى بعد الانتخابات، باستدعاء حزب الأغلبية لتشكيل الحكومة[٣]، وعليه يتضح أن الخط البريطانى عبَّر عن الرغبة الوفدية، وفى هذه المرة كان كريم ثابت الأداة الموصِّلة للغرض، ومما يذكر أنه كان واثقا من نجاح مجهوداته حتى إن السفير البريطانى يكتب للندن: «يرى كريم ثابت أن الوفد سيحصل على الأغلبية بسهولة وبكل تأكيد». ويتابع ليؤكد مساندة مستشار الملك للوفد «وأنه إذا كان ملكا لجعل النحاس رئيسا للوزارة»[٤].

لم يكن زعيم الوفد يحمل ذرة ود لفاروق، وقد ساءه تدخله وتسلطه عندما دعا الوزارة لتناول طعام الإفطار عقب صلاة العيد، وتكلم عمَّا يواجه الائتلاف من عقبات بشأن تقسيم الدوائر الانتخابية. ويذكر أندروز للندن أن النحاس أثير بتدخل الملك،

---

(١) Ibid, 73460, Op. Cit.

(٢) المصرى، عدد ٤٢١٥ فى ٣٠ يوليو ١٩٤٩، ص١.

(٣) F.O. Op. Cit, 73465, J 6539 - 1015 - 16, Andrews - F.O, Alex, 9, 1949.

(٤) Ibid, 73446, J 8724 - 1015 - 16, Campbell - Wright, Oct. 29, 1949.

ويفكر فى إذاعة بيان يضرم فيه الخصومة السابقة بين الوفد والقصر من جديد، لكنه اقتنع بألا يتسرع[1]. وذلك حتى لا يفقد النقاط التى سجَّلها الوفد لصالحه، وليتحقق الوفاق الذى جمع الأطراف المعنية، حيث تعهد سكرتير عام الوفد بمهادنة القصر ومسالمة رجال الملك مع عودة الوفد للحكم[2].

وشُكِّلت الوزارة المحايدة فى ٣ نوفمبر ١٩٤٩ لإجراء الانتخابات. وفى الواقع فقد بدأ الطرفان، فاروق والنحاس يجتازان مرحلة حرجة، واستمر زعيم الوفد على سياسته فى محاولة إبعاد الملك عن محاربته عن طريق الثناء، وربما اعتبر ذلك جواز مرور للحكم ثم يعود مرة أخرى إلى سيرته الأولى. فبعد تشكيل الوزارة بيومين، وعقب صلاة الجمعة يحتشد الوفديون فى منزله، وتتردد الهتافات المدوية بحياة الملك المحبوب زعيم وادى النيل، وأثناء إشادة الخطباء بجهاد زعيم الوفد، يستوقفهم ليعلن بارتفاع صوته أن الفضل والشكر لما وصلت إليه البلاد وما تقدمت نحوه إنما مرده للملك المفدى. وهنا تتعالى الهتافات بحياة فاروق حبيب الشعب وحياة النحاس[3]، ومع هذا فإنه من الملاحظ أنه فى الوقت نفسه أصرَّ وتحدى واتبع الأسلوب الذى يجعله قرينا للملك.

لم يكن فاروق يرتاح لعودة الوفد، رغم التأثيرات التى أحاطته من المقربين له، وبدأت حملة دعاية ضد النحاس وحزبه فى الصحف الموالية للقصر، وتولت أخبار اليوم المهمة، فهى تنشر ما جاء بالصحافة البريطانية، فتنقل مقالا تحت عنوان «عدو الملك فاروق القديم يحاول أن يعود»، والذى يفهم منه أن عودة النحاس ربما تكون من مصلحة بريطانيا، ويذكر أنه اشترك مع السفير البريطانى فى ثورة ضد القصر فى ٤ فبراير ١٩٤٢، وأن الملك يراه جمهورى النزعة. وينتهى المقال بأنه فى حالة حصول الوفد على الأغلبية فى الانتخابات، فلن يوافق الملك على النحاس رئيسا للوزراء.

وتمضى أخبار اليوم فى الهجوم على الوفد وترى ضرورة إسقاطه وتوجه إليه اتهاما

---

(١) Ibid, 73465, J 7867 - 1015 - 16, Andrews - F.O, Oct. 5, 1949. No 1022, F.O. Op. Cit, 73461, J 8103 - 1013 - 16, Anderws - F.O, Oct. 8, 1949, No 150.

(٢) حسن يوسف، المصدر المذكور، ص ٢٦٨. الأطراف هى حسين سرى، فؤاد سراج الدين، كريم ثابت، القائم بالأعمال البريطانى.

(٣) المصرى، عدد ٤٢٩٨ فى ٥ نوفمبر ١٩٤٩، ص٤.

باستخدام السلاح فى المظاهرات، وتأتى بصور الإيضاح على صفحاتها، فهذه صورة تمثل لامبسون يتأبط جانبيه النحاس يمينا وزينب هانم زوجته يسارا، وصورة لها وهى تغترف من أموال البر، وصورة فى إحدى السهرات يشاهد فيها زعيم الوفد إحدى الراقصات[١]. وواضح الهدف المرسوم، فلكل صورة مغزاها الذى يبعد الأصوات عن الوفديين.

وجاء التطبيق العملى لتحقيق رغبة فاروق؛ فيخبر أحمد عبود السفارة البريطانية فى ٢٠ ديسمبر ١٩٤٩ بأن فؤاد سراج الدين اقترح مقابلة حسن يوسف فى اليوم التالى ليطلب منه إبلاغ الملك بأن الوفد ثبت لديه أن هناك جهودا قوية تبذل، جزء منها عبر القنوات الرسمية، والآخر عن طريق الأفراد كالإدارة الخاصة بالمزارع الملكية، لإخبار الناس أن الملك نفسه لا يرغب فى فوز الوفد فى الانتخابات، وأنه يريد حكومة قومية تشكل من الأحزاب ويكون من بينها الوفد مع التوازن بين الأحزاب نفسها[٢]. وقد ثبت ذلك وقدمت البلاغات للنيابة فى هذا الشأن. فعلى سبيل المثال، فإن مرشح الوفد عن دائرة التل الكبير يذكر أن مزارعى الخاصة الملكية انقلبوا عليه ويؤيدون منافسه، والسبب التعليمات الصريحة للفلاحين بعدم انتخاب مرشح الوفد[٣].

ومحاولة للحد من هذا الاتجاه، وحتى لا يضع الوفد نفسه فى موقف اتهام فاروق، يفصح الحزب عن اعتقاده بأن ما يجرى هو بغير علم الملك، وإنما يستغل اسمه فيه، لكن ما لبث أن صرح بأن تلك الجهود التى تدبر فى الخفاء هى بمعرفة حسن يوسف وحسين سرى، وقد بيَّن النحاس أنه إذا كان فاروق وراءها ولم يوقفها، فإنه لن يسكت[٤]، بمعنى أنه سيتخذ الإجراءات المضادة. كما رأى سكرتير عام الوفد أن يخطر الديوان الملكى بأنه فى حالة الفوز فى الانتخابات، فإنهم لن يقبلوا الاشتراك فى وزارة قومية، وإنما تكون الوزارة خالصة لهم، وإذا خسروا فمكانهم المعارضة، حيث تجربتهم فى الوزارة القومية علمتهم أنهم لا يمكنهم العمل فى ظلها[٥]. وبادر النحاس وألقى خطابا قبل المعركة

---

(١) أخبار اليوم، عدد ٢٦٦ فى ١٠ ديسمبر ١٩٤٩، ص٧، عدد ٢٦٧ فى ١٧ ديسمبر ١٩٤٩، ص٧، عدد ٢٦٩ فى ٣١ ديسمبر ١٩٤٩، ص ص ١-٣.

(٢) F.O. Op. Cit, 80347, JE 1016 - 1, Campbell - F.O, Cairo, Dec. 28, 1949, 643.

(٣) آخر لحظة، عدد ٥٢ فى ٢٨ ديسمبر ١٩٤٩، ص١.

(٤) F.O. Op. Cit.

(٥) Ibid.

الانتخابية هاجم فيه الاتجاه الملكى فى التوازن بين الأحزاب، وهدَّد بأنه إذا لم يحصل على الأغلبية فلن يشترك فى الحكم ولن يوافق على أى معاهدة تعقدها الحكومة(*) . وعليه يتبين أن التحدى بلغ مداه.

ورغم المجهودات والمساعى الملكية لانتخابات متوازنة، فإن الوفد فاز بالأغلبية المطلقة فى الانتخابات التى أجريت فى ٣ يناير ١٩٥٠ . ولنا وقفة حول هذا الفوز وارتباطه بفاروق. فإذا استبعدنا تحركات الوفد فى هذا المجال والعلاقة مع محمد هاشم وزير الدولة الذى أسندت إليه مسألة الانتخابات، والسياسة البريطانية التى لا تؤمن بالانتخابات المتوازنة وإنما بالانتخابات الحرة حتى تتفاوض مع وزارة تمثل الأغلبية، نجد أن الحياة السياسية وصلت إلى أقصى درجات التدهور، فقد أدى الفساد والاستهتار الذى عاش فيهما ملك البلاد إلى فقدان أى أمل فى إصلاحه، وأثبتت الأحداث فى السنوات التى أعقبت إقالة وزارة الوفد الأخيرة سطوة أوتوقراطيته، وتحريكه لحكوماته وتحكُّمه فيها. وعليه حملت التيارات الاتجاه المناوئ للملك، والتى لم يكن أمامها إلا أن تصب انتقامها ورغبتها فى محاربة الأوضاع القائمة، وذلك عن طريق عودة الوفد رغم أخطائه، لكنها وجدت فيه إذابة لغضبها وتعبيرا عن سخطها، بالإضافة إلى اليقين بأنه أداة للإصلاح وكبح جماح السلطة الملكية.

وكان لفوز الوفد رد فعله العنيف لدى فاروق، فقد عاوده الإحساس باهتزاز عرشه، وأسرع وبعث برسالة - عن طريق غير مباشر - للسفير البريطانى يبلغه بقلقه الشديد من أن الصحافة البريطانية تتخذ نصر الوفد على أنه انتصار شخصى للنحاس على الملك، وأنه إذا اتُخذ هذا الأسلوب فسوف يزيد النحاس استعلاء وتمس كرامة الملك، ويصرِّح بفقدانه الشعبية ويعزوها إلى طلاقه، ويُرجع السبب فى تصويت الشعب لتغيير الحكومة لفشل الإدارات السابقة فى تخفيف الضيق الاقتصادى، ويعود ويؤكِّد على أن تتحقق تلك الصحافة من ذلك، وألا تنسى ما قام به فى الماضى حيث عمل الكثير ليحافظ على الأمن العام. أيضا فاستدعاؤه لحسين سرى لتشكيل ائتلاف يضم الوفد هو لإرضاء بريطانيا، لعلمه أنها تريد أن ترى جبهة متحدة فى مصر، ويبيِّن كيف كان شغوفا ليصل إلى اتفاق مع النحاس، لكنه يجد الصعوبة طالما أن الأخير مغتاظ منه. وينقل كامبل الرسالة لحكومته

(*) جلال الدين الحمامصى، المرجع المذكور، ص ص ١٣٨، ١٣٩.

ويؤيد الموقف «وإنى أرى على أى حال أن الخط المذكور هو الذى يجب أن نتبعه جميعا وينشر، ونتمنى أن نتمكن من توجيه الصحفيين إلى هذا الاتجاه»(١). وكان فاروق يخشى الصحافة الأجنبية لمهاجمتها له وفضح تصرفاته.

وأرسل الملك حسن يوسف إلى رئيس الوزراء لسؤاله عما حدث فى شأن ما وعد به من نتيجة متوازنة، فجاءه الرد بأن معركة الانتخابات كانت بمثابة استفتاء بين الملك والنحاس(٢). وفى حديث لفاروق مع السفير البريطاني أوضح أن النسبة المئوية لمن أعطوا أصواتهم كانت قليلة للغاية، وخرج منها المثقفون، ويُبدى قلقه بشأن التكوين الجديد لمجلس النواب. ويُشير إلى دور أحمد عبود فى الانتخابات وبأنه أتقنه من وراء الكواليس، فقدم المال الوفير كطُعم ينتظر من ورائه الصيد الثمين، وذلك النفوذ الذى يتمتع به لدى الوفد(٣).

وبناء على فكرة المحيطين بالملك والتى شارك فيها رئيس الوزراء، أقدم فاروق على محاولة لم تكن بجديدة، هدف منها إلى انتزاع السلطة من النحاس وفصله عن فؤاد سراج الدين، الدينامو المحرك للوفد، وذلك باستدعاء الأخير لتشكيل الوزارة الوفدية، وعليه يحتويه القصر فينفِّذ سياسته، ويدب الضعف والتفكك فى الوفد ويقصى زعيمه، وبالتالى ينتصر فاروق عليه ويشفى غليله منه. وبدأت التحركات، فأرسل الملك كريم ثابت إلى أحمد عبود ليعرض عليه رغبته ويبيِّن صعوبة التعامل مع النحاس وعدم ارتياحه له، ويطلب منه نصيحة مكتوبة فى هذا الصدد. أما عن اختيار هذه الشخصية فيرجع إلى أن فاروقا يراه - وهذا واقع - الرجل الذى وراء الوفد، ومن ثم فله التأثير الكبير على أقطابه. وأبدى أحمد عبود المشورة، فتمسك بالدستور وباستدعاء زعيم الأغلبية لتشكيل الوزارة(٤). وفى الوقت نفسه رفض سكرتير عام الوفد العرض، ونصح بالكف عن مثل هذه المحاولات(٥). وفشل التخطيط.

---

(١) F.O. Op. Cit, JE 1016 - 5, Campbell - F.O. Jan, 6, 1950.

(٢) حسن يوسف، المصدر المذكور، ص ص ٢٧٠، ٢٧١.

(٣) F.O. Op. Cit, JE 1016 - 17, Campbell - Strange, Cairo, Jan. 14, 1950.

(٤) Ibid, JE 1016 - 6, 7, Campbell - F.O. Cairo, Jan, 6, 1950.

(٥) إبراهيم فرج، المصدر المذكور، ص ٥٤، صلاح الشاهد، المصدر المذكور، ص ٦٥.

ولم يجد فاروق أمامه إلا الإذعان وقبول نصيحة أحمد عبود. هذا ويجب أن يوضع في الحسبان الدور الإيجابي الذي قام به كريم ثابت، وكان رأيه لدى الملك في المقام الأول، فتمكّن من إقناعه بالقبول بعد أن ضمن له أن النحاس لن يسبب المتاعب، ويعني بها ما يخشاه فاروق من التمسك بالدستور وتقييد سلطاته. كما أبعد عنه فكرة وثوب زعيم الوفد لرئاسة الدولة، وأقصى عنه ما راوده بشأن إلغاء حكم الأحزاب وتشكيل وزارة عسكرية برئاسة محمد حيدر، وتوليه هو المسئولية، ورحيله في حالة المعارضة. وساعدت الظروف مستشار الملك، فأثناء النقاش كان المظاهرات تهتف للنحاس، وهي في طريقها لمنزله[1]، مما جعله يتعقل في موقفه.

وقبل أن يُقدم الملك على الخطوة التي تُحمِّله المشقة البالغة، كان قد أعدَّ العدَّة لمواجهة مثل هذا الأمر باختيار شخصية قوية لمنصب رئيس الديوان، حيث بقي شاغرا منذ خروج إبراهيم عبدالهادي في ديسمبر ١٩٤٨، وذلك حتى يتمكن - نظرا لما أصابه من ضعف - من الاعتماد على سند له قوته في التعامل مع الوزارة الجديدة ويصبح هناك توازن بين الطرفين، ولعلَّ قوة القصر تطغى على قوة الوفد. ووقع اختياره على حسين سري للصلة الطويلة التي تربطه به، ولما يتمتع به من حنكة وخبرة وتجربة، ولعلاقته اللصيقة بالسفارة البريطانية، ولعلاقته الطيبة بأقطاب الوفد، وبذلك عُدَّ الاختيار موفقا. واتصل فاروق بوكيل الديوان ليستطلع رأيه، فاستحسن الفكرة، وعليه كلَّفه بالاتصال برئيس الوزراء وعرض المنصب عليه فاعتذر، لكنه حاول مرة أخرى موضحا أهمية الفرصة المتاحة لخدمة البلد والملك وإصلاح المعوج، وأنه من منطلق مركزه يمكنه إملاء شروطه، وأهمها أن يكون رئيس الديوان حلقة الاتصال الوحيدة بين القصر والحكومة، وأن يوافق الملك على تنحية غير المسئولين الذين يتحدثون باسمه، وأن يحدد ساعات نهارية لتعرض عليه أعمال الدولة. ووافق حسين سري وطلب مقابلة ملكية، فحدد له الميعاد والمكان، وتم اللقاء في منزل حسن يوسف، واستغرق أربع ساعات خرج بعدها حسين سري «مستبشرا وواثقا من أن نصائحه لقيت آذانا صاغية»[2].

---

(١) كريم ثابت، المصدر المذكور، عدد ٤٦٥ في ٢ يوليو ١٩٥٥، ص٣، عدد ٥٦٠ في ٢٧ يونيو ١٩٥٥، ص ص ١، ٩.

(٢) حسن يوسف، المصدر المذكور، ص ٢٧١.

وفى أعقاب هذه المقابلة اتصل حسين سرى بالسفير البريطانى وأخبره بأن الملك حضر إليه وقدم له منصب رئيس الديوان، وأنه ـ أى حسين سرى ـ رصد له قائمة بالأخطاء الكثيرة التى ارتكبها فى السنوات القليلة الماضية، وأعطاه الموعظة فى هذا الشأن، وانعطف على حياته الخاصة، وبيَّن أن ذلك الطريق الذى جرح به الشعور العام بسلوكه الشخصى العلنى قد انتهى بتعريض العرش للخطر، وأن مركزه أصبح هو الآخر معرضا للخطر فى أى لحظة. وعليه حاول فاروق الدفاع عن نفسه، وكانت من سمات شخصيته المناقشة بواقعية، لكنه فجأة يتصلَّب ويصر على رأيه. وتعلِّق الخارجية البريطانية على هذا الحديث، وتصفه بالصراحة وترجع الطريقة التى اتبعها حسين سرى إلى صفاته الدكتاتورية، وأنه كما يصف نفسه القوة التى وراء العرش، وتطلب من سفيرها تقدير مدى التأثير الذى يمكن لرئيس الديوان ممارسته على كل من الملك والنحاس[١].

وعُيِّن حسين سرى رئيسا للديوان فى ١٢ يناير ١٩٥٠. ويذكر كامبل للندن أن التعيين استقبل بالترحاب، ويعد حاجزا لمنع التصادم بين فاروق والنحاس، ويُمكِّن الملك من الاستفادة من استشارة ناصح أمين ذى خبرة وله كيانه فى الساحة السياسية. ويرى السفير البريطانى أن فقدان مثل هذا التوجيه فى السنوات الأخيرة قد أدى بدرجة كبيرة إلى اضطراب النظام وقلَّل من مكانة الحاكم[٢]. وبناء على هذا التعيين آمن فاروق بتحصنه ضد أى هجمات يشنَّها الوجود الوفدى عليه سواء من جانب الوزارة أو البرلمان. ومن الملاحظ أنه أصدر الأمر الملكى لتعيين رئيس الديوان فى اليوم نفسه الذى أصدر فيه الأمر الملكى للنحاس بتشكيل الوزارة، ولكن جميع هذه الاحتياطات التى اتخذت واجهتها ظروف جديدة جعلتها تنزوى جانبا.

محاولة الاحتواء

فرضت الأحداث نفسها على فاروق، ورضى بالأمر الواقع، واقتنع بأنه رُبَّ ضارة نافعة، فمن الممكن لوزارة الوفد أن تجذب الأنظار إليها، وبالتالى يتحول اتجاهها عنه خاصة بعد وصول الغضب لمرحلة أصبحت تُخشى نتائجها. ومع هذا سيطر عليه القلق،

---

(١) F.O. Op. Cit, JE 1016 - 17, Campbell - Strange, Cairo. Jan, 14, 1950.

(٢) Ibid, JE 1016 - 18, Campbell - F.O, Cairo, Jan, 17, 1950.

وفى مقابلة جمعته بالسفير البريطانى أبدى له ملاحظاته حول الصعوبات التى سيواجهها فى المستقبل مع الحكومة، وعبَّر عن شعوره بعدم الارتياح، وأنه يأمل فى أن يكون الوفديون قد تغيروا، وألا يقدموا على مهاجمته، وبيَّن أن الأيام ستثبت الاتجاه الذى ستسلكه الحكومة. وفى أثناء النقاش صرح بأنه سيعمل من جانبه كل ما فى وسعه، وهذا ما أكدَّه أيضا كريم ثابت لكامبل، وأضاف أنه سيبذل جهده مع النحاس فى هذا الشأن(١). وبناء على الاتصالات والاتفاقات التى تمت بين الطرفين، ألزم الوفد بالمهادنة وإعلان الطاعة والولاء. وبدأ تنفيذ الالتزام، فاتصل سكرتير عام الوفد بمستشار الملك الصحفى يسأله عن أمر تكليف النحاس بتأليف الوزارة، ويُبدى رغبة زعيم الوفد فى مقابلة ملكية(٢).

ولم يرغب الملك فى مقابلة النحاس حتى إنه كلف رئيس ديوانه الاتصال به فى شأن تشكيل الوزارة، ولكن الأخير أقنعه بضرورة المقابلة، وبأنه سيتولى التعبير عن وجهة نظره. وفى هذا دليل على أن فاروقا يهتز لمثل هذا اللقاء، ارتيابا لتوقع الصدام مع زعيم الأغلبية. وتم اللقاء بعد ظهر ١٢ يناير ١٩٥٠، واختلف حوله مُسجِّلوه وفقا لرؤيتهم الشخصية والحزبية. وكان الشاهد الوحيد رئيس الديوان، وقد أدلى فى شهادته بأن النحاس بدأ حديثه بطلب من فاروق الذى توقع ما حدثته به نفسه بشأن طلبات الوفد الدستورية، ولكن انحصر الطلب فى تقبيل يد الملك(٣). وعلى أى حال فقد اتسمت المقابلة بالود المشوب بالحذر من فاروق والذى رأى أن امتثال النحاس جزء من التخطيط، ومع هذا أظهر اهتمامه وطلب من كريم ثابت أن يكتب فى بلاغ ديوان كبير الأمناء «تشرَّف بالمقابلة مصطفى النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء»(٤). وحدَّد أول لقاء العلاقة بين الملك ووزارته الجديدة، بعد أن انتابه شعور الانتصار، وانتزع الكثير من المخاوف التى كانت تراوده.

---

(١) Ibid, JE 1016 - 17, Campbell - Strange, Cairo, Jan 14, 1950.

(٢) كريم ثابت، المصدر المذكور، عدد ٥٦٠ فى ٢٧ يونيو ١٩٥٥، ص٩.

(٣) روز اليوسف، عدد ١٢٦٣ فى ٢٥ أغسطس ١٩٥٢، الأهرام، عدد ٢٤٣٠٤ فى ٣١ مايو ١٩٥٣، ص٥، صلاح عيسى، محاكمة فؤاد سراج الدين باشا، ص ٢٣، جلال الدين الحمامصى، المرجع المذكور، ص ص ١٤٠، ١٤١.

(٤) كريم ثابت، المصدر المذكور، عدد ٥٦٠ فى ٢٧ يونيو ١٩٥٥، ص٩.

وجاءت مشاورات تشكيل الوزارة، وفى البداية نشأت بعض الصعوبات، فعندما قام النحاس بترشيح طه حسين وزيرا للمعارف، اعترض فاروق بدعوى أنه متطرف وصاحب أفكار شيوعية، وتمسَّك رئيس الوزراء بمرشحه. وخوفا من النتائج تولى كريم ثابت على الفور مهمة إقناع الملك بأن فى عدم تعيينه ما هو أخطر، لأنه سيكون وراء المرشح الجديد ويحركه من وراء ستار، بينما لو شغل المنصب لأمكن مراقبته ومحاسبته كرجل مسئول، وعليه وافق فاروق(١). ويُعد ذلك خطوة لصالح الوفد، الذى رفضت قيادته العرض الخاص بضم كريم ثابت للوزارة، فحينما اقترح إلياس أندراوس على فؤاد سراج الدين والنحاس تعيينه وزيرا لمكانته لدى فاروق، ولضمان استمرار الوفد فى الحكم، أوضحا تنافى هذا مع النظام الوفدى وأنه متمصِّر وسيكون جاسوسا للملك(٢). لكن ذلك لم يمنع من أن القصر أقدم على اختيار بعض المرشحين، وأخذ برأيه فى تعيين عبدالفتاح حسن وزيرا للشئون الاجتماعية. وطلب فاروق استمرار الفريق محمد حيدر فى منصبه وزيرا للحربية، وفى هذا كسر لمبدأ الوزارة الوفدية، وكان من الصعب تلبية الرغبة الملكية، وخوفا من الصدام رأى رئيس الوزراء الحل البديل بإنشاء منصب جديد له، وعليه عين قائدا عاما للقوات المسلحة بدرجة وزير، وبالتالى أعطى حق الاتصال المباشر برئيس الوزراء(٣). وبذلك تمكَّن النحاس من معالجة الموقف وتحقيق الرضا الملكى.

وصدر الأمر الملكى بتكليف النحاس بتشكيل الوزارة، ورأى فاروق أن يكون متحفظا، فأسقط قاعدة التقليد المتبع، إذ أقصى كلمة «عزيزى» جانبا، كما أغفل العادة المتبعة بتعبيره عن ثقته فى مقدرته وإخلاصه، وأبدى النحاس ملاحظاته فى هذا الشأن لحسين سرى، فأقنعه بأنها مسألة شكليَّة لا تستوجب أى اختلاف(٤). ودخل الوزارة تسعة وزراء جدد، ووضح أن كثيرا منهم لم يحمل الطابع الوفدى العنيف الذى مثل عائقا

---

(١) المصدر نفسه، عدد ٥٥٩، فى ٢٦ يونيو ١٩٥٥، ص٣، الأهرام ٢٤٤٣٨ فى ١٦ أكتوبر ١٩٥٣، ص ١١ شهادة حسين سرى أمام محكمة الثورة فى قضية كريم ثابت.

(٢) صلاح الشاهد، المصدر المذكور، ص ٦٦.

(٣) يونان لبيب رزق، تاريخ الوزارات المصرية، ص ص ٥٠٢، ٥٠٥، حسن يوسف، المصدر المذكور، ص ١٧٢.

(٤) فؤاد كرم، المصدر المذكور، ص ٤٨٤، حسن يوسف، المصدر المذكور، ص ٣٧٢.

أمام امتداد السلطة الملكية، وعليه أصبح الطريق سهلا لمهمة المهادنة، وأدى الوزراء اليمين أمام الملك الذى هنأهم وقال إنه ينسى الماضى، وعلّق النحاس بأن أعمالهم وتصرفاتهم هى التى ستشهد بولائهم وإخلاصهم للعرش[١] . وعقب تشكيل الوزارة بيومين، ذهب كريم ثابت لرئيس الوزراء مهنئا، فأكّد له أنه يضطلع بأعباء الحكم وروحه صافية من ناحية الملك، ورغب فى أن يكون على اتصال به لتعزيز العلاقات، ومنع أى بادرة لسوء تفاهم بين الجانبين، واقترح أن تجرى الاتصالات عن طريق فؤاد سراج الدين، نظرا لنظام حياته اليومية التى ربما تتعارض مع مستشار الملك[٢] . وبدأت مرحلة جديدة للعلاقات، كان على الوفد فيها الوفاء بالتعهدات.

ومنذ اللحظة الأولى لممارسة الوزارة عملها، أراد فاروق الاستئثار بالسلطة، فأعطى التعليمات باستبقاء جميع الموظفين الذين ساورهم القلق بسبب عودة الوفد فى وظائفهم وتأدية أعمالهم باطمئنان، حيث إنه مما جرت عليه الوزارة الوفدية استبعاد العناصر المعادية لها. واستجاب النحاس لطلبات القصر بشأن التنقلات والترقيات، وفوّض رئيس الديوان استدعاء الوزراء رأسا ومخابرتهم بالمطلوب تنفيذه بحسبان أنه منح الموافقة من رئيس الوزراء[٣] . وأصبح لابد من إجراء عملى تثبت فيه الوزارة حسن وصفاء نيّتها وقدرتها على العطاء لصالح الملك بتلك التنازلات المالية. فعقب تقلُّدها السلطة مباشرة، وبعد مناقشة برلمانية قصيرة، تمت الموافقة على اعتماد مبلغ ١,٣٢٠,٠٠٠ جنيه لإصلاح اليخت المحروسة.

وكان فاروق سبق وطلب عام ١٩٤٨ اعتماد مليون جنيه لهذا الغرض، فرفض رئيس الوزراء. وفى عام ١٩٤٩ وافقت الحكومة، وعرض الأمر على البرلمان، فقرر عدم إجراء الإصلاحات قبل الرجوع للخبراء العالميين، ولكن الملك ضرب بذلك عرض الحائط، وأرسل اليخت إلى إيطاليا لشركة معيَّنة ليواجه المسئولين بالأمر الواقع، ورتب مسألة العمولة مع إدمون جهلان - سمساره الخاص - ومع وصول الوفد للحكم وافق على زيادة المبلغ وأرجعها إلى انخفاض قيمة الجنيه المصرى مما ترتب عليه ارتفاع تكاليف الإصلاح.

---

(١) كريم ثابت، المصدر المذكور، عدد ٥٦٠ فى ٢٧ يونيو ١٩٥٥، ص١.

(٢) المصدر نفسه، ص٩.

(٣) F.O. Op. Cit. JE 1016 - 17, Campbell - Strange, Cairo, Jan - 14, 1950.

هذا فى الوقت الذى بلغ العجز فى الميزانية ١٦ مليون جنيه[١]. وكانت الناس تئن من غلاء المعيشة. وبدأ إحسان عبدالقدوس يوجه قلمه لصاحب المقام الرفيع، وينبهه إلى أن الشعب لا يستطيع أن يصبر على الجوع لأن النار تلهب البطون الخاوية، وراح يستعرض الأصناف الأساسية التى ارتفعت أسعارها ارتفاعا فاحشا[٢]. وقد اندهش الرأى العام لهذا التحول الذى انعطف عليه الوفد تجاه القصر.

ولمزيد من إرضاء فاروق، أضيفت لميزانية ١٩٥١/٥٠ مبلغ ٦٠,٠٠٠ جنيه إلى المخصصات الملكية لتأثيث صالتى العرش بقصرى عابدين ورأس التين، وفى الميزانية التالية اعتمد مبلغ ٦٢,٠٠٠ جنيه لشراء سيارات للقصور الملكية، انتقص من اعتمادات لها أهميتها، وعندما أشار أحد الشيوخ إلى أن هذه السيارات لا تقتضيها ضرورة ملحة، وقفت الحكومة تدافع عن شرائها[٣]. وانتقدت الصحافة المعارضة ذلك التصرف وكتب إحسان عبدالقدوس تحت عنوان «هذه الحكومة يجب أن تستقيل» يُبيِّن أنه فى الدولة الديموقراطية كإنجلترا يناقش مجلس النواب (العموم) مخصصات الملك ويعترض عليها[٤]. ولكن الوزارة مضت فى طريقها ولم تعبأ إلا بتحقيق هدفها، فلبَّت على الفور طلبات فاروق غير الشرعية.

اقتنع الملك بأن الوفد أصبح طوع بنانه، وعليه أراد استثناءه من الضريبة على الإيراد، وكلَّف كريم ثابت الاتصال بفؤاد سراج الدين فى هذا الخصوص، ومن ثم تناقش الأخير مع وزير المالية، الذى أوضح أنه لا يوجد نص يعفى الملك من الدفع، لكن سكرتير عام الوفد طلب منه الكتابة لناظر الخاصة الملكية بما يفيد إعفاء فاروق من تقديم إقرار خاص بالضريبة، وبأن الأمر سيكون سرا. ومع هذا لم يُنفِّذ وزير المالية حتى خرج من الوزارة فى

---

(١) مجلس الشيوخ، الجلسة الثالثة، ٦ فبراير ١٩٥٠، ص٥٦، الأهرام، عدد ٢٤٠٠٧ فى ٤ أغسطس ١٩٥٢، ص١، عدد ٢٤٤٢٣ فى أول أكتوبر ١٩٥٢، ص٥، عدد ٢٤٠٩٥، فى ٢ نوفمبر ١٩٥٢، F.O. Op. Cit, 80348, JE 1016 - 32, Smith - Clitton, Cairo, Feb, 22, 1950. وتذكر الوثيقة أن المبلغ الأخير المعتمد ضخم للغاية ويفوق كثيراً ما قدره المسئولون البريطانيون.

(٢) روز اليوسف، عدد ١١٣١ فى ٤ فبراير ١٩٥٠، ص٣.

(٣) مجلس الشيوخ، الجلسة الرابعة والثلاثون، ٧ أغسطس ١٩٥٠، ص ٢٩٨٦، روز اليوسف، عدد ١٢١٠ فى ٢١ أغسطس ١٩٥١، ص٥.

(٤) روز اليوسف، عدد ١٢١٨ فى ٦ أغسطس ١٩٥١، ص٣.

نوفمبر ١٩٥٠، وسُوِّفت المسألة، فلم يدفع الملك، ولم تطالبه الحكومة بالدفع[١]. وبالتالى فقد كان ذلك مقياسا لما يمكن أن تتنازل عنه الوزارة لصالح الملكية. وعُدَّ هذا الإجراء سببا من الأسباب التى أدت إلى تقديم حسين سرى استقالته، إذ استدعاه فاروق وبين له استحالة دفعه للضريبة، فنصحه بالإصغاء لما فى ذلك مصلحته فى وقت تتدهور شخصيته أمام شعبه، بل وأنه سبق واقترح عليه تبرعه من ماله الخاص لوجوه الخير لنفس السبب. كما احتج رئيس الديوان لديه لاستدعائه وزير الداخلية فى نادى السيارات بعد الساعة الواحدة صباحا، ومناقشته فى تفصيلات الحركة الإدارية أمام كريم ثابت ومحمد حيدر وتجاهله فى ذلك[٢].

وأحسن فاروق أن رئيس ديوانه يقف أمام تحقيق أطماعه ويعوق تصرفاته، وأن السبب الرئيسى الذى ساقه لاختياره لم يعد له وجود بعد أن وضح جليا مقدرته على الوقوف بمفرده أمام الوزارة، فلم تعد تشكل خطرا عليه إطلاقا، وإنما أصبحت عاملا مهما ومساعدا لتنفيذ سياسته. وأضيفت بعض الأسباب التى اختصت بسياسة حسين سرى تجاه التفاهم مع إسرائيل، فأرسل إليه فاروق أمينه الرابع وطلب منه إعداد كتاب استقالته، فكتبها فى الحال وأرجعها لأسباب صحية، ولم تُخبر الحكومة بالاستقالة إلا بعد تقديمها حيث أحيطت بها علما[٣]. وتقبَّلت الأمر وقدَّرت أن التغيير الذى حدث فى القصر هو من شأنه وحده. ومما يذكر فى هذا الصدد أن الملك أجرى محاولة تولاها أندراوس ليشغل فؤاد سراج الدين المنصب لكنه اعتذر، لأن معنى القبول فقدان عضويته فى الوفد وهى عنده أهم وأبقى[٤].

وسارت الوزارة على منهجها، وواصل فاروق طلباته فى وقت اتسع نهمه للمال سواء

---

(١) الأهرام، عدد ٢٤٤٣٨ فى ١٦ أكتوبر ١٩٥٣، ص١١، قضية كريم ثابت أمام محكمة الثورة، صلاح عيسى، المرجع المذكور، ص ص ١٣٥، ١٣٦.

(٢) الأهرام، عدد ٢٤٤٣٨ فى ١٦ أكتوبر ١٩٥٣، ص١١، موسى صبرى، قصة ملك و٤ وزارات، ص٩٩.

(٣) أخبار اليوم، عدد ٢٨٣ فى ٨ إبريل ١٩٥٠، ص١، آخر لحظة، عدد ٦٦ فى ٥ إبريل ١٩٥٠، ص١، مما ترتب عليه سوء العلاقات بين فاروق وحسين سرى عدم اشتراك الأخير فى جنازة والد ناريمان، ولم يكن الملك قد أعلن رسميّا خطبتها، حسن يوسف، المصدر المذكور، ص ٢٧٦.

(٤) صلاح الشاهد، المصدر المذكور، ص ١٥٧.

للإنفاق على حياته الخاصة، أو لعقد صفقات المشروعات فى الخارج، والمتعلقة بالاستثمار عن طريق شراء الأسهم والسندات، واحتاج فى إحدى تلك الصفقات لمبلغ كبير من الدولارات، ونصحه المقربون بالاقتراض من الحكومة، وراقته الفكرة، وبدأت المباحثات فى بداية عام ١٩٥١، وحملت الرغبة الملكية للوزارة بأن يقترض فاروق حوالى ٣٠٠,٠٠٠ دولار بصفة قرض حسن يرد بالتقسيط بضمان مخصصاته الملكية. وكان رصيد مصر من الدولارات فى هبوط مستمر، بالإضافة إلى ما يدفع لنازلى وابنتيها فى أمريكا. ومضى فؤاد سراج الدين يبحث عن مخرج ليلبى طلب الملك، وضغط على النحاس الذى اعترض فى بداية الأمر، لكنه عاد واقتنع فى مقابل بقاء الوزارة واتقاء لتنفيذ الإقالة.

وتم الاتفاق على إقراض فاروق مبلغ ٩١,٠٠٠ جنيه، وهو ما يستحقه عن المدة من مارس ١٩٥١ إلى يناير ١٩٥٢، ووُضع شرط السرية التامة. وواجهت الوزارة مشكلة تتعلق بأوضاع الميزانية، فقد أمكنها تدبير ٣٣,٠٠٠ جنيه من تحت التحصيل بحسابات الديوان الملكى، ولم يكن من الممكن فتح اعتماد إضافى بباقى المبلغ لسرية الموضوع. واهتدى فؤاد سراج الدين للحل، فتقدم بصفته وزير المالية يشير إلى فؤاد سراج الدين وزير الداخلية بأن يقرض فاروقا مبلغ ٥٨,٠٠٠ جنيه من أموال المصروفات السرية المخصصة لوزارة الداخلية[١]. وبهذه الوسيلة أمكن تدبير القرض، ويُعد هذا الإجراء مخالفة خطيرة للقواعد القانونية المالية، وطلب الملك تحويل المبلغ إلى دولارات وإرساله لأمريكا وإيداعه فى أحد بنوكها، فصدر الأمر للبنك الأهلى بالتنفيذ[٢]. وبذلك فُرضت الإرادة الملكية على الوزارة الوفدية.

وازداد طمع فاروق، فانتهز كل فرصة تمكنه من الحصول على مزيد من الأموال، خاصة بعد أن ثبت أن أحدا لن يوقفه، وإنما يلقى التشجيع والتأييد. وانعكس هذا على علاقته بالأوقاف واللعب فيها لحسابه وانتقال أموالها لجيبه الخاص[٣]. ونظرا لتحقيق رغبة الوزارة باستمرارها فى الحكم أغدقت العطاء عليه، وعبّدت له طريق الرشوة، طالما

(١) الأهرام، عدد ٢٤٠٥٧ فى ٢٥ سبتمبر ١٩٥٢، ص١، عدد ٢٤١١٩ فى ٢٦ نوفمبر ١٩٥٢، ص١.
(٢) المصدر نفسه، عدد ٢٤٤٩٠ فى ٨ ديسمبر ١٩٥٣، ص١١، فؤاد سراج الدين أمام محكمة الثورة، حلمى سلام، أيامه الأخيرة، قصة ملك باع نفسه للشيطان، ص ص ١٤٥، ١٥٤.
(٣) انظر فصل الحياة الخاصة.

المنفعة متبادلة والمصلحة مشتركة، وبدا الأمر فيما عرف باسم «عملية الكورنر» الخاصة بالقطن، وتعنى حيازة غالبية محصول القطن فى يد واحدة بقصد رفع السعر رفعا مصطنعا والتحكم فى أسعاره، وتقوم العملية على شقين: شراء البضاعة الحاضرة، وشراء العقود فى البورصة، فيعجز التجار عن التسليم، ولكى يفوا باتفاقاتهم، فليس أمامهم إلا الشراء من الشخص الذى احتكر البضاعة الحاضرة التى يمكن تسليمها.

ودخلت بعض العناصر الوفدية هذا المجال، وبرز منها زوجة النحاس وصهره وسكرتير عام الوفد، وساندوا تجار الأقطان وعلى رأسهم محمد فرغلى وعلى يحيى وفرانسوا نصرى، وتزعم فؤاد سراج الدين فى جلسة مجلس الوزراء فى ٣١ مايو ١٩٥٠ الدفاع عن الطلبات المقدمة من هؤلاء التجار بإلغاء الحد الأعلى لسعر القطن الأشمونى - قصير التيلة - وتعديل لائحة البورصة بمنع تسليم المعاد الكبس كبسا مائيا، وتغيير هيئة الخبراء الاستئنافيين ببورصة مينا البصل بجعلهم جميعا حكوميين، وفى الوقت نفسه تدخَّلت زوجة النحاس لدى وزير المالية وعنَّفته على عرض أقطان الحكومة للبيع لإلحاقه الضرر بالمحتكرين، وحاولت التأثير عليه، ولكنها فشلت(١).

وأعدَّ وزير المالية مذكرة لرئيس الوزراء يرفض فيها سياسة تدخل الحكومة مشيرا إلى استقالته، ولكن النحاس وجد أن الظروف غير ملائمة لخروجه من الوزارة، وطلب منه اتخاذ التدابير التى يراها كفيلة بمواجهة الحالة. ووفقا للتخطيط الوفدى، أعدَّ الأمر، وفى ٨ يونيو ١٩٥٠ دُعيت الوزارة لمأدبة غداء فى قصر رأس التين، وفى أثنائها التفت فاروق ناحية زكى عبدالمتعال وتحدث بما يفهم منه أنه يؤاخذه على عدم تدخل الوزارة فى مشكلة القطن إنقاذا للبيوت التجارية المصرية(٢). وعقب يوم من التوجيهات الملكية السامية، عقد مجلس الوزراء جلسة غير عادية ونظم عملية تدخل ا لحكومة فى سوق القطن، وتحققت طلبات التجار المحتكرين بتعديل لائحة البورصة. ويعلق السفير البريطانى ستيفنسون Stevonson على ذلك بأنه لو لا هذا التصرف لأفلس كل من محمد فرغلى

---

(١) صلاح عيسى، المرجع المذكور، ص ٣٠٥، الأهرام، عدد ٢٤٣٦٨ فى ٥ أغسطس ١٩٥٣، ص١، قرار قضية الغدر الخاصة بالقطن.

(٢) كريم ثابت، المصدر المذكور، عدد ٥٦٢ فى ٢٩ يونيو ١٩٥٥، ص٣، الأهرام، عدد ٢٤٤٩٨ فى ١٦ ديسمبر ١٩٥٣، ص٥، قضية فؤاد سراج الدين.

وأمين يحيى، ويُبيِّن الضرر الذى يلحق بصغار التجار ومنتجى ومستهلكى القطن، وأيضا الأثر الذى يتعرض له القطن المصرى فى الأسواق الأجنبية[١] .

وثبتَّت الأسعار على سعر عال مصطنع . ونتيجة لهذا التلاعب أصبح ثمن القطن قصير التيلة ضعف ثمن طويل التيلة، وانعكس ذلك على محصول ١٩٥٢/٥١ حيث تعرض للكساد، كما تحملت الخزانة العامة خسائر قدرت بخمسة عشر مليونا من الجنيهات[٢] . وهاجمت المانشستر جارديان والتيمز التلاعب فى البورصة، ووصفت الأولى ما حدث بأنه فضيحة عارية، وشرحت الأخرى كيف أن هذا التصرف قد أودى بما يحمله الشعب من حب للوفد[٣] . وكان لهذا الموقف خلفياته حيث أضر الإجراء تجار القطن الأجانب .

وقبض فاروق الثمن عن طريق أندراوس الذى ظهر لأول مرة على المسرح مستشارا اقتصاديا غير رسمى للملك، وله المصالح المشتركة مع محمد فرغلي، بالإضافة إلى أنه مضارب معروف فى سوق القطن ومساند للوفد[٤] . وأجمعت الدلائل على أن ما أخذه فاروق من هذه العملية هو مبلغ ٧٥,٠٠٠ جنيه، وليس كما ذكر محمد فرغلى بأن أندراوس عندما اتصل به على يحيى طلب ٢٥٠,٠٠٠ جنيه لفاروق، ٢٥,٠٠٠ جنيه للحاشية، وخفض المبلغ بعد مساومات عديدة إلى ١٥٠,٠٠٠ جنيه للملك، ١٠,٠٠٠ جنيه لرجاله[٥] . وعلى أى حال فإن الطريقة التى استخدمت لتحقيق الأطماع الخاصة على حساب مصلحة مصر قد أيقنها الجميع، وأعطت صورة فاضحة للمسلك الوزارى والانحدار الملكى . وأصبح فاروق طليقا يعبث بأموال الدولة وفقا لمشيئته وانطلاقا من شهوته . ومثَّلت مسألة امتلاكه أسهما فى شركة سعيدة للطيران قمة الاستغلال الذى

---

(١) F.O. Op. Cit, 80344, JE 1013 - 26, Stevenson - F.O, Cairo, June 22, 1950.

(٢) حسن يوسف، المصدر المذكور، ص ٢٧٧، Little, Op. Cit, P. 181، الأهرام، عدد ٢٤٤٩٠ فى ٨ ديسمبر ١٩٥٣، ص١١ .

(٣) روز اليوسف، عدد ١١٥٦ فى ٧ أغسطس ١٩٥٠، ص٦، أخبار اليوم، عدد ٣٠٦ فى ١٦ سبتمبر ١٩٥٠، ص١ .

(٤) F.O. Op. Cit, 90107, JE 1011 - 6, Stevenson - Morrison, Cairo, April 18, 1950. No 153.

(٥) الأهرام، عدد ٢٤٣٦٨ فى ٥ أغسطس ١٩٥٣، ص١، أخبار اليوم، عدد ٤٤٧ فى ٣٠ مايو ١٩٥٣، ص١، صلاح عيسى، المرجع المذكور، ص ١٣٥، محمد أحمد فرغلى، عشت حياتى بين هؤلاء، ص ص ١٣٥، ١٣٦ .

ساعدته عليه الحكومة وخاصة فى مسألة الإعانة للشركة[1] . وهكذا شكّلت التنازلات المالية التى قدّمتها وزارة الوفد للملك المنزلق الذى هوى به إلى القاع، وأسفرت عن تصرفاته، بعد أن فرض إرادته دون حاجة إلى من يقف بجواره ويشد أزره فى تعامله مع حكومة الأغلبية.

ومثّل العدوان على مجلس الشيوخ قمة التهاون الحكومى للصالح الملكى. وترجع أصول الموضوع إلى أواخر عام ١٩٤٧ حين أجرى فاروق عملية جراحية بسيطة فى مستشفى المواساة، وقبل خروجه منها، وفى أثناء جلسة جمعته مع د. أحمد النقيب مديرها ـ حضرها كريم ثابت ـ تحدث عما يمكن أن تقدمه الحكومة للمستشفى بمناسبة شفائه، فطلب النقيب ٥٠,٠٠٠ جنيه لإنشاء معهد للتحليلات، ووافق رئيس الوزراء. وهنا أشار فاروق لمدير المستشفى بإعطاء ١٠٪ من المبلغ لكريم ثابت بصفة عمولة، وبمجرد أن أرسلت الحكومة المطلوب، حتى حرر المستشفى شيكا بمبلغ خمسة الآلاف جنيه على بنك مصر، وقيد فى الدفاتر على أنه مصاريف «بروباجندا ودعاية نشر خاصة باليانصيب والإعلانات»، ولم يعرض الأمر على مجلس الإدارة كما تقضى لائحة المستشفى الداخلية[2] . ولم يجذب هذا الأمر الانتباه لفترة.

وفى ١٩ إبريل ١٩٥٠ أمر فاروق رئيس ديوانه بمقابلة النحاس وإبلاغه ضرورة عزل محمود محمد محمود رئيس ديوان المحاسبة، لأنه يندد فى مجالسه بنادي محمد على بتصرفات القصر، ويطعن فى بعض أفراد حاشيته، ويريد إدراج الأوراق الخاصة بمستشفى المواساة فى تقريره السنوى عن أعمال ديوان المحاسبة. وهنا أشار حسن يوسف بخطورة ذلك، إذ لا يمتلك رئيس الوزراء التصرف إلا بموافقة مجلس النواب وفقا لقانون إنشاء الديوان، ولكن الملك أصرَّ على موقفه، فذهب رئيس الديوان بالنيابة إلى النحاس الذى وعد بالنظر فى الأمر، واتصل فؤاد سراج الدين برئيس ديوان المحاسبة فى هذا الشأن، وكان محمود محمد محمود قد دوّن فى تقرير الديوان ـ والذى لم يكن طبع بعد ـ الأتعاب التى حصل عليها كريم ثابت عن «تصرف لم يعرفه ديوان المحاسبة، وأن الديوان ينتقد هذا التصرف». وعليه طلبت الوزارة حذف تلك العبارة، فرفض وأبى التغيير ورُفع الأمر

(١) انظر فصل الحياة الخاصة.
(٢) الأهرام، عدد ٢٤١٠٠ فى ٧ نوفمبر ١٩٥٢، ص١.

للقصر، فذهب إليه حسن يوسف، وسأله عن وجه المخالفة فى خمسة الآلاف جنيه المصروفة لكريم ثابت، وطلب منه مذكرة التحقيق، وعرضها على فاروق، وأشار إلى إمكانية تقديم المستشار الصحفى المستندات اللازمة لتبرير حصوله على المبلغ[١].

أيضا فقد أبدى رئيس ديوان المحاسبة الملاحظات على نفقات حرب فلسطين، مما جعل الملك يفقد وعيه نظرا لدوره فيها، وفشلت الضغوط على محمود محمد محمود، وآثر تقديم استقالته على الخضوع للرغبة الحكومية الملكية، وقُبلت على الفور[٢].

واعتقد فاروق أن الأمر انتهى عند هذا الحد، ولكن لم يكد يمضى سوى أيام على قبول الاستقالة حتى تقدم مصطفى مرعى العضو بمجلس الشيوخ بسؤال لرئيس الوزراء عن الأسباب التى أدت إلى تلك الاستقالة، واستفسر عما إذا كانت تتصل بعمله فيما يختص بالملاحظات التى أبداها الديوان على نفقات حرب فلسطين، أو على وجوه الصرف والإعانة التى قررتها الحكومة لمستشفى المواساة. وفى جلسة ٨ مايو ردت الحكومة بإجابة مقتضبة، مما حدا بالعضو إلى أن يقدم استجوابا. وفى جلسة ٢٩ مايو نوقش الاستجواب، واستعرض الشيخ قصور الحكومة، ومجانبتها الصواب والحق، ومخالفات المستشفى وما أقدم عليه رئيس ديوان المحاسبة وما دونه فى مشروع تقريره، وانتفاء صفة الشرعية للمبلغ المنصرف، وحساسية الشخصية التى استولت عليه وارتباطها بالركب الملكى، ومن ثم فطن الأعضاء بالتلميح الذى قصد به مُقدِّم الاستجواب فيما يختص بالملك، كما تحدث عن نفقات حملة فلسطين والبيانات المتناقضة التى قُدِّمت لديوام المحاسبة، وما خول من سلطة للجنة احتياجات القوات المسلحة، وعرج على الموردين والأسلحة الفاسدة، ودور المسئولين وتهاون مجلس التحقيق. ولقى الاستجواب تأييدا من المعارضة، وعلى الأخص من السعديين وبعض الأحرار الدستوريين[٣].

---

(١) المصدر نفسه، عدد ٢٤٢٩٩ فى ٢٦ مايو ١٩٥٣، شهادة حسن يوسف أمام محكمة الغدر فى قضية المواساة، حسن يوسف، المصدر المذكور، ص ص ٢٤٧، ٢٤٨، محمد حسين هيكل، المصدر المذكور، جـ٣، ص٨٨.

(٢) مجلس الشيوخ، الجلسة السادسة عشرة، ٢٤ إبريل ١٩٥٠، ص٨٥١.

(٣) المصدر نفسه، الجلسة الثامنة عشرة، ٨ مايو ١٩٥٠، ص ص ٩٥٤، ٩٥٥، الجلسة الثانية والعشرون، ٢٩ مايو ١٩٥٠، ص ص ١١٦٧ ـ ١١٨٢، F.O. Op. Cit, 80349, JE 1016 - 47, Stevenson - F.O, Alex, June 22, 1950.

وتولى فؤاد سراج الدين الرد فى جلسة ٣٠ مايو ، وعَدُّ الاستجواب اتهاما للحكومة على أخطاء لم تقع فى عهدها ، وتعرّض للمجلس ورئيسه ، ودافع عن حق كريم ثابت فى الإعانة ، وساق الأمثلة لما تصرح به وزارة الداخلية من النسب لباعة اليانصيب ورابحى التذاكر ، وكيف أنها تعلو كثيرا عن ١٠٪ ، وبيَّن أن الوزارة أجرت تحقيقا فى مسألة الأسلحة والذخائر الفاسدة ، ونفى المسئولية عن كل من كان لهم يد فى المسألة . واختتم رد الحكومة بأن رئيس ديوان المحاسبة أصر على الاستقالة رغم محاولة رئيس الوزراء إثناءه عنها ، واعترضت الحكومة على الاقتراح الخاص بتأليف لجنة برلمانية للتحقيق فى أسباب الاستقالة ، وأحيل الموضوع إلى لجنة الشئون الدستورية(١) .

وعُدَّ الاستجواب هجوما علنيا على سياسة العرش ، وأجريت حركة تمثيلية ، فقد رفع كريم ثابت استقالته من منصبه فى الديوان إلى الملك ، فرفضها إعلانا لثقته به . وكان لابد من اتخاذ إجراء رادع ، واجتمع فاروق برئيس ديوانه بالنيابة وبمستشاره الصحفى ، وأوضح أن ما جرى هو مظاهرة للتشنيع على رجال الحاشية وفى هذا ما يمسُّه شخصيا ، وصرَّح بضرورة استعمال الشدة والحزم محافظة على هيبة الملك . وعرض فكرة حل مجلس الشيوخ ، فأبدى حسن يوسف خطورة ذلك العمل ، فطرح فاروق البديل بإخراج هيكل رئيس المجلس لسماحه بهذه المظاهرة ، وأمر بإبلاغ رئيس الوزراء تلك الرغبة(٢) .

وكانت الوزارة الوفدية قد أبقت على أعضاء الشيوخ الذين عينهم أحمد ماهر عام ١٩٤٤ ، وبالتالى فلم تكن تتوافر فى المجلس الأغلبية الوفدية ، وهذا الوضع جعلها توّاقة للتخلص من معارضيها ، وجاءت الفرصة ، ولكن النحاس رغم أنه فكر فى حل المجلس ، إلا أنه لم يحبذ التنفيذ تمشيا مع الاتجاه الدستورى ، واتباعا لسياسة إرضاء الملك جرت المشاورات التى انتهت بإبطال مراسيم عام ١٩٤٤ وإعادة مراسيم ١٩٤٢ ، وعليه صدرت مراسيم ١٧ يونيو ١٩٥٠ ، وتقضى بإقصاء رئاسة المجلس عن هيكل وتعيين على زكى العرابى مكانه ، وإبطال عضوية بعض الشيوخ من بينهم مصطفى مرعى ، وتعيين ٢٩ عضوا بينهم ١٩ وفديا(٣) .

---

(١) المصدر نفسه ، الجلسة الثالثة والعشرون ، ٣٠ مايو ١٩٥٠ ، ص ص ١١٩٨ ـ ١٢٢٢ .

(٢) محمد حسين هيكل ، المصدر المذكور ، جـ٢ ، ص ٢٩٨ ، جـ٣ ، ص ١٦٩ ، الأهرام ، عدد ٢٤٢٩٩ فى ٢٦ مايو ١٩٥٣ ، شهادة حسن يوسف أمام محكمة الغدر فى قضية المواساة .

(٣) F.o. Op. Cit, ، حسن يوسف ، المصدر المذكور ، ص ٢٥١ .

وبذلك أمكن التخلص من المهاجمين والمعارضين للملك والوفد، والأخير أصبحت له الأغلبية فى المجلس. وبطبيعة الحال كان لفؤاد سراج الدين اليد الطولى، ويُؤكِّد ذلك ما كتبه السفير البريطانى لحكومته «إن الوفد أصبح متعاونا مع الملك أو بمعنى أصح مجموعة فؤاد سراج الدين من الوفد، لتبادل المنفعة»(١). وقام كريم ثابت بدوره فى هذه المهمة من منطلق اتصال الموضوع به، ووضح جليًّا التحالف الذى ربطه بسكرتير عام الوفد، فيذكر ستيفنسون للندن أن الأخير تقرَّب إليه لتكون له وللوفد حظوة عند الملك(٢).

وكان لهذا الحدث دويُّه لعدم دستوريته، كما أضعف من هيبة الحكومة وكشف انسياقها للقصر، وألصق بفاروق المزيد من الكراهية، وأعطى للمعارضة فرصة وحدت فيها جهودها ضد الملك حيث قامت بعمل إيجابى يُحسب لها. وفى ٢٦ فبراير ١٩٥١ استعلم عبدالسلام الشاذلى عضو المجلس المعارض عما إذا كان من سلطة الملك إقالة رئيس المجلس، وعارض فؤاد سراج الدين وبيَّن أن اللجنة التنفيذية أخذت على عاتقها المسئولية الكاملة لإقالته، وأصرَّ على حذف الإشارة الخاصة بالملك(٣). وتباعا بدأ توافد الأعضاء المقربين لفاروق على المجلس أمثال جلاد والنقيب وأندراوس، أيضا دخله أحمد عبود. وظهر جليا تعاطف الوفد تجاه الملك، وأصبحت تنازلاته لصالحه ظاهرة واضحة وفاضحة أثارت الرأى العام.

وتربَّص فاروق بالصحافة، وأراد من حكومته الإجهاز عليها، وذلك بعد سفورها عن وجهها عقب إلغاء الأحكام العرفية، ونزولها إلى ميدان الكفاح لإيمانها بدورها فى بلورة وإنماء وعى الرأى العام. ومضت الأقلام تسطر مقالات النقد الصريح للأوضاع التى تعيشها البلاد وتركز على ملكها، ولم تكن تلك الشخصية لتثير الصحافة داخل مصر وإنما أيضا خارجها. ونظرا لما جاء به قانون العقوبات، فإن الذات الملكية مصونة والعيب فيها يخضع للعقوبة، وكذلك يدخل تحتها أفراد الأسرة المالكة المقربين، وبناء على هذا استمالت الصحافة رموزا معينة للإشارة إلى فاروق والملحقين به، وأدركها

---

(١) Ibid, 80344, JE 1013 - 26, Stevenson - F.O. Cairo, June 26, 1950.

(٢) Ibid, 80348, JE 1016 - 46, Stevenson - F.O, Alex, Jan. 19, 1950.

(٣) Ibid, 90108, JE 1013 - 10, Stevenson - F.O, Cairo, March 5 , 1951.

هو، وعليه أمر فؤاد سراج الدين ليصدر قانونا يمنع نشر أى خبر إلا بذكر الأسماء صراحة حتى يقع أصحاب الهجوم تحت طائلة العقاب، ولكن هذا القانون لم يصدر[١]. وذلك لعدم منطقيته ولصعوبة اتباع دورته، بالإضافة إلى أن الصحفيين لم يعد يخيفهم دخول السجن، وكانوا يخرجون منه أشد هجوما وضراوة وعنفا على الأوضاع.

وتوافرت المادة الصحفية، وتناولتها الأقلام بطرقها المختلفة، ومع ازدياد التعرض لفاروق وتتبع خطواته داخليا وخارجيا والتعرض لحادثة زواج أخته فى أمريكا، أعدَّت الوزارة تشريعها بحظر نشر أنباء الأسرة المالكة إلا بإذن مكتوب من وزير الداخلية، وصدر به قانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٥٠، وقضى بمعاقبة كل ما ينشر فى الصحف أو غيرها من المطبوعات دون الحصول على الإذن أخبارا أو صورا أو رموزا عن الشئون الخاصة للأسرة المالكة أو لأحد أعضائها بالحبس لمدة لا تزيد عن ستة أشهر وبغرامة لا تتجاوز مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين[٢]. وحاولت الصحافة قبل صدوره إثناء المسئولين عنه لخطورته، وبَيَّنت أن نشر أخبار كاذبة أو مختلقة تتعلق بالملك جريمة يعاقب عليها قانون العقوبات، وأن فى القانون تعريضا بالملك، وإفهاما للبلاد الأجنبية أنه غير محبوب فى مصر، وأشارت إلى عدم وجود مثل هذا التشريع الفريد فى أى بلد دستورى بالعالم[٣]. ولكن لم تسفر المجهودات عن إعاقة التنفيذ. ويشير السفير البريطانى للندن بأن هذا القانون يعمل على تقوية مركز النحاس وحكومة الوفد لدى الملك[٤]. ومع انتشار اللغو حول قضية الأسلحة الفاسدة وتناول الصحافة الاتهامات الموجهة للعسكريين، ولما كانت تربطهم العلاقات بالملك، فقد صدر قانون يحظر على الصحف نشر أخبار الجيش وعدم التعرض له إلا بعد الحصول على إذن من وزير الحربية[٥].

---

(١) أحمد بهاء الدين، المرجع المذكور، ص ١٠٣.

(٢) عبد الرحمن الرافعى، مقدمات ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢، ص١٩١.

(٣) الكتلة، عدد ١٦٨٨ فى ٢٢ مايو ١٩٥٠، ص٤.

(٤) F.O. Op. Cit, 80344, JE 1013 - 32, Stevenson - F.O, Alex, Aug, 4, 1950, No 138.

(٥) حلمى سلام، المرجع المذكور، ص ١٦٩، أحمد بهاء الدين، المرجع المذكور، ص ١٠٩، طارق البشرى، الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥ - ١٩٥٢، ص٣٤٨.

واعتقد فاروق أنه كمّم الصحافة عن هذا الطريق، كما اطمأن إلى أن فضائحه ومخازيه لن يعرفها الشعب، فتمادى فى أفعاله، ولكن الصحافة خالفت القانون ونشرت الصور ومقتطفات لأخبار سجلت تحركاته فى فرنسا. ويذكر ستيفنسون لحكومته أن ما اختارته الصحافة قصد منه إظهار الحاكم رجلا لا يهتم إلا بأن يصدم ويثبط عزم رعاياه[١]. وسلّطت الوزارة سيفها على كل صحيفة، وعندما وضعت قواعد قانون عدم حبس الصحفيين احتياطيا فى جرائم النشر، استثنت ما كان متعلقا منها بجرائم العيب فى الذات الملكي، وأجازت الحبس الاحتياطى فيها[٢]. ولكن لم يكن هذا ليفت فى عضد الصحافة، حيث تأججت مقالاتها ضد الملك وبطانته وأسرته، وبالتالى أراد سد الثغرات التى تنفذ منها وتشديد العقوبات على المسئولين فيها. وفى المأدبة التى دعا إليها الوزراء قبل سفره إلى أوروبا، نبه النحاس وفؤاد سراج الدين إلى أنه يريد أن يعود فيجد الكلاب النابحة كلها قد أخرست. وعندما عُيِّن عبدالفتاح حسن وزيرا للدولة وسافر إلى كابرى ليحلف اليمين أمام الملك، كرر الأخير الحديث عن الصحف - وكانت معروفة - ووجه له ما يشبه الإنذار بضرورة القضاء عليها[٣]. ووضح التلميح بين بقاء الوزارة ووقف هجوم الصحافة عليه.

وتلبية للتوجيهات الملكية، أعدت الوزارة فى أواخر يوليو ١٩٥١ ثلاثة تشريعات تنصب على تقييد حرية الصحافة. أولها تعديل بعض مواد قانون العقوبات فيما يتعلق بتعطيل الصحف والعيب والإهانة والقذف والسب، وثانيها إضافة أحكام لقانون المطبوعات بتفسير المادة ١٥ من الدستور فيما يختص بالنظام الاجتماعى، وثالثها سرعة النظر فى الجرائم الصحفية[٤]. ووجدت هذه التشريعات المعارضة من بعض الوزراء وعلى رأسهم محمد صلاح الدين، إذ رأوا أنها سوف تفقد الوفد البقية الباقية من رصيده لدى أنصاره. ولم يتمكن النحاس من إقناعهم بتقديمها لمجلس النواب، وهنا اقترح محمود سليمان غنام اختيار أحد النواب الوفديين ليتقدم بها إلى هذا مجلس، ووقع الاختيار على أسطفان باسيلى، ولكن التشريعات وجدت عاصفة قوية واستنكارا شديدا،

---

(١) F.O. Op. Cit, 80349, J 1016 - 55, Stevenson - F.O, Oct. 12, 1950, No 416.

(٢) أخبار اليوم، عدد ٤٠٤ فى ٢ أغسطس ١٩٥٢، ص٩.

(٣) أحمد بهاء الدين، المرجع المذكور، ص ص ١٠٩، ١١٠.

(٤) عبد الفتاح حسن، ذكريات سياسية، ص ص ٣٩، ٤٠.

وتولَّى مقاومتها إبراهيم طلعت وعزيز فهمى وأحمد أبو الفتح، وقادوا حملة عنيفة ضدها سواء فى البرلمان أو الصحافة، ورفضتها الهيئة الوفدية، وندّدت بها نقابة الصحفيين(١)، مما اضطر النائب لسحبها، وحافظت الصحافة على حقوقها ومضت فى أداء مهمتها.

وفشلت الحكومة هذه المرة فى تحقيق الرغبة الملكية، ونتج عن ذلك غضب فاروق منها، وإثارة الناس عليها. ودافعت عن نفسها بأنها أوحت إلى النائب الوفدى بتقديم التشريعات، وتظاهرت أنها مهتمة بإقرارها، وأوعزت فى الوقت نفسه إلى الصحافة الوفدية والنواب الوفديين بمهاجمة التشريعات ورفض الموافقة عليها(٢). وفى الواقع فإن موقفها واستسلامها للملك يوحى بأنه كان من الصعب خلق ما يعكر الصفاء معه، ولكن احتواءها على بعض العناصر ممن لم يصبهم الخلل جعلها تتريث أحيانا، وقد وضح ذلك فى هذه التشريعات، وفى الوقوف أمام مجلس الدولة.

ارتبط مجلس الدولة بالصحافة أمام فاروق، فعندما تصدر القرارات بتعطيل بعضها نظرا لما ينشر فيها، يلجأ أصحابها إلى مجلس الدولة، وتصدر أحكامه لصالحهم(٣). ويعودوا ليواصلوا مسيرتهم على نفس الدرب، وعليه كان لابد من محاربته. ولم تكن الحكومة منذ تولت السلطة راضية عن عبدالرزاق السنهورى رئيس المجلس على اعتبار أن له الصفة الحزبية، وطلبت منه الاستقالة، ولكن الجمعية العمومية للمجلس قررت عدم شرعية هذا الطلب(٤). وبُدئ فى التحرش بالمجلس عن الطريق الإدارى فيما يختص بالترقيات والمرتبات؛ ولما لم تف بالغرض المطلوب، أعدَّت الوزارة مشروعا بتعديل اختصاص المجلس وزيادة الرقابة عليه، لكنه قوبل بمعارضة شديدة من الرأى العام(٥).

وبذلك فشلت السلطة التنفيذية فى السيطرة عليه، وواصل أحكامه التى أقلقت فاروقا، ورأى الإطاحة به حتى يمكن إخضاع الصحافة وقهرها. وفى سبتمبر ١٩٥١، وفى أثناء رحلته الخاصة بشهر العسل، بعث برسول من كابرى للقاهرة، ومعه الأمر

---

(١) حلمى سلام، المرجع المذكور، ص ص ١٧٥، ١٧٦، حسن يوسف، المصدرالمذكور، ص ٢٨٢.
(٢) أحمد بهاء الدين، المرجع المذكور، ص٤١.
(٣) اللواء الجديد، عدد ١٣ فى ١٠ يوليو ١٩٥١، ص٤.
(٤) Vatikiotis, The Eagyptian Army in Politics, P.38، حسن يوسف، المصدر المذكور، ص ٢٧٥.
(٥) أحمد بهاء الدين، المرجع المذكور، ص ١٠٦، طارق البشرى، المرجع المذكور، ص ٣٤٨.

الملكى بأن تصدر الوزارة مرسوما بإلغاء مجلس الدولة، وعرض الأمر على مجلس الوزراء، ولم يكن التنفيذ سهلا حيث له النتائج الخطيرة. واقترح محمد صلاح الدين تشكيل لجنة للدراسة، وكان أحد أعضائها، وانتهت إلى الرفض مبيِّنة الأسباب التى استندت إليها، ودارت مناقشات عنيفة بين المؤيدين وهم الكثرة، والمعارضين وهم القلة. وجاء استعجال فاروق، واشتد النزاع مما حدا بوزير الخارجية لتقديم استقالة مسبَّبة ذكر فيها أنه يستقيل من وزارة الشعب قبل أن تصدر مرسوما ضد الشعب، وأثار ذلك النحاس، وكان الاختيار يمزقه، ورفض استقالة وزيره وامتثل لرأى القلَّة[1]. ومما لا شك فيه أن هذا الموقف قد أزعج فاروقا للغاية، ولولا تعنت بعض الوزراء لأمكن هدم مجلس الدولة انتقاما منه لمحافظته على حرية الصحافة.

ولكن يجب أن نضع فى الحسبان أن التساهلات التى قدمتها الوزارة لفاروق، واتباع سياسة الطاعة والانصياع، لم يكن من الممكن تطبيقها على مثل تلك الحالات الشائكة. هذا وقد كان للوزارة موقفها من الصحف الأجنبية التى وجدت فى الملك مرتعا خصبا لها، وتحرَّكت معه وسجَّلت تصرفاته الفاضحة فى أوروبا. فيبيِّن السفير البريطانى لحكومته كيف دافعت الحكومة الوفدية عن الملك ضد الحملات العنيفة التى شنَّتها عليه صحيفة لايف ما جازين الأمريكية[2]. ومنع وزير الداخلية دخول مصر مثل هذه الصحف والمجلات ذات الجنسيات المختلفة والتى بلغت عددا كبيرا من دخول مصر، حتى الأعداد التى وجدت مع السائحين صودرت، ومع هذا انتشر ما جاء بها، وأثير بعض ما احتوته فى البرلمان. ومما يذكر أن مواطنا كان يخطب بمسجد الخازندار بشبرا عقب صلاة الجمعة، وتعرض لفاروق ووصفه بالفاسق، وفى ختام خطبته دعا له بالهداية، وعند التحقيق معه أخرج من جيبه مجلة أجنبية تذكر أن الملك خسر مبلغا كبيرا فى ليلة على مائدة القمار[3]. وعليه يتضح أن مجهودات الوزارة من أجل حجب تصرفات فاروق عن شعبه لم تنجح، وإنما أساءت لها وأظهرتها بمظهر المؤيد لسياسته غير الأخلاقية.

---

(١) الهامش نفسه.

(٢) F.O. Op. Cit, 80343, JE 1013 - 21, Campbell - F.O, Cairo, May 15, 1950.

(٣) روز اليوسف، عدد ١٢٦٠ فى ٤ أغسطس ١٩٥٢، ص٣، الأهرام، عدد ٢٤٤٣٨ فى ١٦ أكتوبر ١٩٥٣، شهادة عبد السلام الشاذلى أمام محكمة الثورة فى قضية كريم ثابت، مجلس النواب، الجلسة التاسعة، ٦ مارس ١٩٥٠، ص٩، روز اليوسف، عدد ١١٧٤ فى ١٢ سبتمبر ١٩٥٠، ص١، الجمهور المصرى، عدد ٩٥ فى ٢٧ أكتوبر ١٩٥٢، ص١٠.

وتحول فاروق إلى النيابة وتسلط عليها، فعقب استقالة رئيس ديوان المحاسبة وما أثارته من نتائج، ومع تحدى الصحافة وتحركاتها فى هذه الفترة، أثيرت قضية الأسلحة مرة أخرى، وفجَّرها إحسان عبدالقدوس فى روز اليوسف بعد أن استجمع وثائقه. وعليه طلب وزير الحربية من محمد عزمى النائب العام إجراء التحقيق، وبدأ فى ٢٠ يونيو ١٩٥٠، ووضعت النيابة يدها على الأدلة التى تدين القصر، فاتصل النائب العام بوزير الداخلية نظرا لغياب وزير العدل، طالبا إجراء التحقيق مع بعض أفراد الحاشية، وجرت مفاوضات بقصر عابدين بين النحاس وحسن يوسف، وعقب اتصال الأخير بفاروق فى أوروبا تمت الموافقة على طلب النائب العام[١]. وبدأ التحقيق، وعاد فاروق وتدخل وأخطر وزارته بأنه لن يسمح بخضوع أحد رجاله للمحاكمة[٢].

ووفقا لنظرية النحاس فى الإبقاء على حسن العلاقات مع الملك، وُضعت الخطة فى هذا الشأن، وامتدت الإرادة الملكية على السلطة القضائية بعد أن وجدت المعاونة والتستر. واضطرب سير العمل فى دور النيابة نتيجة للظروف التى أحاطتها، وسرت الأقوال بأن المسئولين يبيِّتون على احتواء التحقيق حتى ينطوى فى عالم النسيان، وأن ضغوطا تجرى على النائب العام ليستقيل، وأن القصر يضع العقبات أمام سير التحقيقات؛ ولم يكن ذلك غير الواقع حيث تحقيق الرغبة الملكية وإخلاء مسئولية الوزارة مما يترتب على استمرار القضية. ولكن هذا الاتجاه واجهته عقبتان: الأولى عندما وُضع فى الصورة القلق الذى يسود الجيش، وما يمكن أن يقوم به الضباط أصحاب الرتب الصغيرة من إجراء عنيف إذا سمحت السلطات لمن تحوم حوله ا لشبهات الإفلات من العقاب، والثانية أن النائب العام أعلن عن استمراره فى التحقيق[٣].

ورُكزت الجهود على النائب العام، ولم يكن يتمتع بالعزم والصلابة مما جعل محاربته أمرا ليس بصعب لشل حركة التحقيق. فشنَّت عليه حملة صحفية بقرب اعتزاله خدمة الحكومة أو إحالته للمعاش، مما ألجأه إلى أن يطلب من رئيس الوزراء وقف هذه الحملة[٤]. ومضى فى عمله، وعندما ظهر جهلان فى الصورة - اشترك فى شراء الأسلحة

---

(١) الأهرام، عدد ٢٤٠٠٣ فى ٣١ يوليو ١٩٥٢، ص١، عدد ٢٤٠٥٢ فى ٢٠ سبتمبر ١٩٥٢، ص١.

(٢) F.O. Op. Cit, 80349, JE 1016 - 58, Stevenson - Bevin, Alex, Oct. 6, 1950.

(٣) Ibid, 90178, JE 1196 - 2, Stevenson - F.O, Cairo, Feb 10, 1951, No 65.

(٤) الأهرام، عدد ٢٤٠٠٣ فى ٣١ يوليو ١٩٥٢، ص١.

من الشركة الوطنية البلجيكية - وكان مرافقا لفاروق فى أوروبا، أصدر أمره بتفتيش منزله ومكتبه فى ٩ سبتمبر ١٩٥٠، وعندما ورد إليه محضر النيابة، وجد أن وكيل النيابة الذى أنيط به العمل أناب آخر، وأثبت أنه لم يجد مفتاح الخزانة ووضع الختم والحراسة عليها. وبذلك يتضح أن الأيدى الخفية بدأت تؤدى دورها - من الثابت أن هذا الوكيل أنعم عليه فاروق بنيشان - وفى اليوم التالى للتفتيش طلب فؤاد سراج الدين النائب العام وتحدث معه فى هذا الأمر وأنبَّه على فعلته وأوضح له أن النحاس اتصل به من دوفيل لينقل له غضب الملك من ذلك التصرف، حيث للأخير أوراق شخصية فى خزانة جهلان، ويريد انتظار النيابة لصاحب الخزانة ليفتحها أمامها، وليسلم تلك الأوراق لناظر الخاصة الملكية[١].

وبادر وزير العدل بالاتصال بالنحاس فى أوروبا، وبين له أن الإجراء الذى اتخذ تجاه الخزانة تم دون علمه، وهدَّد بكسرها إن لم يعد جهلان، وصدر أمر النائب العام بالقبض عليه بمجرد أن تطأ قدماه أرض مصر، واستُدعى بناء على طلب عاجل، والتجأ فور وصوله للمطار فى ٢٦ سبتمبر بصحبة أحمد كامل الذى كان ينتظره بسيارة ملكية - على مرأى من الشرطة - إلى قصر عابدين واحتمى به، وذلك وفقا لخطة فاروق الذى أمر بألا يُسلَّم للنيابة والإسراع بعودته لفرنسا، لأنه يتولى حساب الرحلة الملكية، ولا بد له من تقفيلها. وقضى جهلان أربعا وعشرين ساعة فى القصر، دارت خلالها الاتصالات بين فاروق فى كان والنحاس فى روما وفؤاد سراج الدين فى مصر، وأجرى الأخير محادثاته مع حسن يوسف ومحمد عزمى، وتم التفاهم على إعادة جهلان إلى الخارج دون تفتيش الخزانة، واعتبار حضوره كأن لم يكن[٢].

وأجل النائب العام فتح الخزانة حتى عودة جهلان من الخارج، وفى ذلك ما يضر بالتحقيق. وقد اختلف وزير العدل معه ولامه شفويا على هذا الإجراء، وله موقفه المتشدِّد، فهو الذى أوعز إليه بتفتيش منزلى اثنين من الحاشية، محمد حلمى حسين مدير الركائب الملكية، وبوللى مدير مكتب الملك الخاص، وقام بدور مع كل من المسئولين فى

---

(١) المصدر نفسه، عدد ٢٤٠٥٤ فى ٢٢ سبتمبر ١٩٥٢، ص١١، عدد ٢٤٤٥٤ فى ٢ نوفمبر ١٩٥٣، ص٤.

(٢) المصدر نفسه، عدد ٢٤١٠٤ فى ١١ نوفمبر ١٩٥٢، ص٩، عدد ٢٤٥٠٩ فى ٢٧ ديسمبر ١٩٥٣، شهادة الأميرلاى أحمد كامل أمام محكمة الثورة.

الجيش والنبيل عباس حليم[1] . وعقب عودة جهلان إلى مصر مثل أمام النيابة التى استجوبته على مدى يومين كاملين، ولكن كانت الخزانة قد فُتحت سرا وانتزعت منها بعض الوثائق. ولم يخف الأمر، ودارت الأقوال على الألسنة فى هذا الشأن، وفى ١٠ أكتوبر أثار عبدالسلام الشاذلى هذه المسألة ولكن وزير الداخلية أنكر ما حدث[2] . وبطبيعة الحال فإن المستندات التى تدين فاروقا أخفيت، كما أنه عند فتح جهلان الخزانة أمام النيابة وُجدت أوراق أخرى تخص الملك تحتوى على معاملات مالية تتصل بنفقات حرب فلسطين[3] .

هذا وتمكّن محمد حلمى حسين وبوللى من التخلص من أوراق كانت فى حيازتهما، وقد أجهدا النيابة فى تعقبها لهما، تلك التى والت عملها تجاه حسن عاكف ياور الملك للطيران وأحمد بدر ياور الملك للبحرية، فقامت بتفتيش منزل الأول، ووضعت الآخر تحت التحقيق. ولما حامت الشبهات حول الأميرالاى حسين سرى عامر، طلب منه النائب العام أن يبقى دائما تحت الطلب وألا يغادر القاهرة إلا بإذنه، وعندما عرض عليه برقية من أحد رجال الحاشية الذين كانوا مع الملك فى أوروبا، بأن يلحق بالركب الملكى، رفض محمد عزمى[4] .

ودلّت هذه الإجراءات ظاهريا على أن هناك احتراما للعدالة، يحرص عليها النائب العام. وفى الواقع فإن هذه الشخصية تلونّت فى تلك القضية نظرا للظروف التى أحاطت بها، ففى الوقت الذى أصر فيه على استجواب رجال من الحاشية، نجده يتعامل معهم بحذر فى هذا الشأن، ويعود ليتحوّل، فهو يعارض وزير العدل بشأن المحاكمة أمام المحكمة العسكرية حيث احتمال تسهيل طمس الدليل، ثم يطلب إقصاء محمد حيدر وعثمان المهدى حتى لا يستعملا سلطاتهما الرسمية ليؤثرا على سير الإجراءات فى المحكمة العسكرية[5] . والحقيقة أنه كانت لديه السلطة التى تمكنه من كشف الأوراق،

---

(١) المصدر نفسه، عدد ٢٤٠٥٢ فى ٢٠ سبتمبر ١٩٥٢، ص١، عدد ٢٤٠٥٤ فى ٢٢ سبتمبر ١٩٥٢، ص١١.

(٢) F.O. Op. Cit,

(٣) الأهرام، عدد ٢٤٤٥٤ فى ٢ نوفمبر ١٩٥٣، ص٤، أنظر فصل القائد الأعلى وجيشه.

(٤) F.O. Op. Cit.، آخر ساعة، عدد ٩٢٨ فى ٦ أغسطس ١٩٥٢، ص٤.

(٥) Ibid, JE 1196 - 5, Stevenson - F.O, Cairo, June 22, 1951, No 228.

لكن طبيعته الطموحة لم تعطه حسن التحرك، وإنما أخضعته للمساومة. وعاد فاروق من أوروبا واستقبل رئيس الوزراء فى ٢٠ أكتوبر، ونشرت الصحافة تصريحه الخاص بالتوجيه الملكى بشأن سير التحقيقات فى مجراها الطبيعى(١). ولم يكن ذلك إلا تمويها وامتصاصا للغضب على القصر. والواقع أن الملك ساءه الوضع، إذ وجد التخطيط فى أثناء غيابه لم ينجح تماما حيث مسَّ الضر أفرادًا من حاشيته، ومع أن فؤاد سراج الدين قدَّم المساعدات بالتدخل فى أعمال النيابة للصالح الملكى، إلا أن فاروقا لم يرتح لتلك الإجراءات التى خضع لها المقرَّبون له، ويذكر السفير البريطانى للندن أنها كانت إحدى الأسباب الجوهرية التى أدت إلى عدائه لوزير الداخلية(٢).

أيضا لم يكن راضيا عن مسلك وزير العدل الذى أعاق الرغبة الملكية، وأمكن عن طريق كامل قاويش رئيس نيابة الصحافة استخدام النائب العام ضده، وكان لديه الاستعداد لسوء العلاقات بينهما. وعليه كتب محمد عزمى تقريرا سجَّل فيه ملاحظاته عن تصرفات الوزير تجاه القضية، كما حفظ القضية فيما يختص بجهلان بعد أن اتضح مسئولية فاروق الشخصية فيها، وأن جهلان لم يكن سوى ستار له، والدستور لا يجيز رفع الدعوى على الملك. أيضا فقد وقَّع على قرار اتهام عباس حليم، الذى أراد حفظ القضية لمصلحته، فطلب ضمها إلى قضية جهلان لحماية نفسه، لكنه عاد وسحبها عندما اتفق مع فاروق على أن يسهل له مهمة الدفاع واتخاذ الإجراءات التى تكفل له الحماية من القانون(٣).

وفى يناير ١٩٥١ رأى فاروق أن خير وسيلة يجب تنفيذها فى الحال لتضع حدا فاصلا فى هذا الأمر الخطير، أن تحفظ التحقيقات بواسطة النائب العام، واستُعملت معه طريقتان، إحداهما التهديد بإحالته للمعاش، وسبق وأثيرت فى بداية نظر القضية، والأخرى بالتلميح له بمنصب مهم، إذ حاول محمد حسين أمين الملك الخاص وكامل قاويش - والأخير يطمع فى الإحلال مكانه - إقناعه بحفظ التحقيقات بلا استثناء على

---

(١) المصرى، عدد ٤٦٣١ فى ٢١ أكتوبر ١٩٥٠، ص١، أخبار اليوم، عدد ٣١١ فى ٢١ أكتوبر ١٩٥٠، ص١.

(٢) F.O. Op. Cit, JE 1196 - 2, Stevenson - F.O, Cairo, Feb. 10, 1951.

(٣) الأهرام، عدد ٢٤٠٥٥ فى ٢٣ سبتمبر ١٩٥٢، ص ص١، ١١.

اعتبار أن تلك الرغبة ملكية لا يمكن الحيدة عنها[١]. كما استمر النحاس ووزير داخليته فى الضغط حتى يتحقق المطلوب. وفى ٢٨ مارس، أصدر النائب العام قرارا بحفظ التحقيقات بالنسبة لأفراد الحاشية، جاء فيه أن كل ما أسند إليهم تبيَّن أنه غير صحيح، وتوجه مع معاونيه من رجال النيابة إلى قصر عابدين ليقيِّدوا أسماءهم فى سجل التشريفات، ولم تكن هناك مناسبة سوى إثبات الطاعة والولاء. وفى ٣٠ مارس أعلن مكتب كبير الأمناء بيانا بمنح الملك لرجاله الذين دخلوا تحت التحقيق، النياشين، وانضم إليهم جهلان، ويعلق القائم بالأعمال البريطانى على هذا التصرف بأنه «عمل من الجنون السياسى من جانب الملك فاروق»[٢].

وظهر اسم كريم ثابت فى القائمة، فمنحه فاروق نيشان النيل من الطبقة الثانية، ورغم أنه لم يُقدَّم للتحقيق، فإن الأقوال ردَّدت اسمه حول هذا الموضوع، وحصل على نفس النيشان جلال علوبة قائد اليخوت الملكية، ومع أن براءته قررتها النيابة وهذا يعنى أنه متهم، إلا أنه لم يمثل أمامها للتحقيق، وكان فى ذلك تحد سافر للمشاعر المصرية، ولم يكن ليقصى عنهم السمعة السيئة «فالطين الذى لطخ أسماءهم سيبقى ملتصقا بها»[٣].

وبناء على تكليف فاروق، ذهب حسن يوسف إلى النحاس وطلب منه إصدار بيان يعتذر فيه عما سببته تحقيقات النيابة من الضيق لبعض أفراد حاشيته، وصدر البيان فى ٣١ مارس وأضاف فيه «اعتبار الإنعام السامى عليهم مما يدعو للغبطة والسرور»[٤]. ويبيِّن أندروز لحكومته كيف عبَّر النحاس عن رضاه لمنح النياشين لهؤلاء الأشخاص، فوصفها بأنها «ستكون أحسن تضميد لجراحهم»، وفى الوقت نفسه يُسجِّل المحاولة التي أقدم عليها رئيس الوزراء لإعاقة مثل هذا الإجراء، فيذكر أن عبدالفتاح عمرو أخبره سرا بأن النحاس بذل جهده من خلال حسن يوسف لإقعاد فاروق عن عزمه فى هذا الشأن، ولكن الأخير لم يجرؤ على مفاتحة الملك[٥]. والحقيقة تشير إلى أنه إذا كانت لدى النحاس القوة

---

(١) المصدر نفسه، عدد ٢٤٣٣١ فى ٢٩ يونيو ١٩٥٣، ص٩، أقوال محمد عزمى أمام النيابة فى قضية الغدر.

(٢) F.O. Op. Cit, JE 1196 - 4, Andrews - Morrison, Cairo, April 3, 1951, No 126.

(٣) Ibid.

(٤) حسن يوسف، المصدر المذكور، ص ٢٨٨.

(٥) F.O. Op. Cit.

على مواجهة فاروق لأمكنه ذلك، غير أن الموقف الذى اعتاد عليه ومارسه تحكَّم فيه وفرض عليه ألا يعارض عندما تظهر المصالح الشخصية لفاروق فى الصورة. وينقل القائم بالأعمال البريطانى لحكومته أن تصريح رئيس الوزراء بالرضا عن التصرف الملكى هو «أحد الملامح الأخيرة والكثيرة التى تتخذ لوقف النزاع بين القصر والحكومة، والتى تبدو أنها اتسعت على مدار السنة»(١).

وتلقى محمد عزمى الجزاء، فقد اعتقد أن العمل الذى قام به أكسبه حماية القصر له، ولكن تحطم الأمل إذ نقلته الوزارة رئيسا لقلم قضايا الحكومة، فلم ينفِّذ على اعتبار أن فى ذلك ما يمس كرامته، ومن ثم تقرر إحالته إلى المعاش قبل السن القانونية بخمس سنوات مع تسوية حالته، وطلبت له رتبة الباشوية، فرفض فاروق منحه إياها(٢)، رغم جميع ما قدمه، ولم يخف السبب عن أحد، فقد وصل الملك إلى هدفه، ولم يجد صعوبة فى طريقه، بعد خضوع المسئولين وإزالة العقبات من أمامه. ولكن هذا الوضع تردد على الألسنة وفى الصحافة، وأثير بمجلس الشيوخ، فقد توجه عبدالسلام الشاذلى بسؤال إلى وزير العدل عن براءة بعض رجال الحاشية، وضرورة نشر بيان النائب العام عن أسباب الحفظ، وأشار إلى قضية التموين وكيف أصدر فيها النائب العام قرارًا مسببا احتل أربع صفحات من الجرائد، بينما قضية الأسلحة الفاسدة، ولها الأهمية وشغلت الرأى العام، اقتصر القرار فيها على ثلاثة أسطر، وجاء الرد عليه ليشير بأنه من سلطة النائب العام أن يحفظ التحقيقات وألا ينشر أسباب الحفظ(٣). وإن لم يأت ذلك بالنتيجة المرجوة، إلا أن الأجواء امتلأت بفساد فاروق، الذى أطلق له العنان، ولعبت به الأهواء والمطامع، ليعبث بمصالح مصر وفقا لإرادته دون أن يجد من يكبح جماحه أو يراقبه أو يحاسبه.

وأصبح إشهار الإطراء علامة مميزة على الطريق، فقد اعتمد فاروق على الوزارة، واستمد معونتها حتى فى المسائل المتعلقة بالأسرة. حقيقة أن واجبها يحتم عليها وقف ما يسىء لمصر، ولكنها هنا قدمت المساعدة وأيَّدت موقف الملك نظرا لمنهجها الجديد الذى

---

(١) Ibid.
(٢) الأهرام، عدد ٢٤٠٥٥ فى ٢٣ سبتمبر ١٩٥٢، ص١١، حسن يوسف، المصدر المذكور، ص٢٩٠.
(٣) مجلس الشيوخ، الجلسة الرابعة والعشرون، ١٦ إبريل ١٩٥١، ص ص ١١٧٥٨، ١٧٥٩.

اتبعته. فعندما شرعت الملكة الأم فى تزويج ابنتها بغير مسلم فى أمريكا، تدخل النحاس فى الأمر بناء على الرغبة الملكية، وأجرى اتصالا تليفونيا مع نازلى، وبيَّن لها أن الزواج سيؤدى إلى أوخم العواقب، ولكن الأم صمَّمت على موقفها. ويصف السفير البريطانى لحكومته أثر مساندة النحاس لفاروق وكيف أنها مكنته من مواجهة المشكلة(١). وبذلك شاركت الوزارة الملك فى هذه المحنة، وأثر ذلك فيه تأثيرا جعله يحمد الظروف التى هيأت عودة النحاس للحكم، ولم ينتهز زعيم الوفد الفرصة ويحدد حجم فاروق، ويطرح عليه القضايا التى تهدِّد عرشه؛ والمتعلقة بسوء سلوكه الشخصى، وكان كل ما أقدم عليه أن نصحه بألا يطيل فترة خطوبته من ناريمان(٢).

وراح النحاس ينتهز الفرص أحيانا، ويخلقها أحيانا أخرى ليشيد بمآثر فاروق بأثر رجعى أى منذ توليه العرش وما ورثه عن أبيه وأجداده، وارتباط شخصيته بنهضة مصر، ووطنيته الجارفة، ورعايته للدستور، والرباط الوثيق الذى يربط بين الحاكم والشعب وخاصة فى الميول والأفكار(٣). ومما يذكر أنه فى أثناء اصطياف النحاس فى أوروبا عام ١٩٥٠ وجه كلماته من إذاعتى مصر وباريس وأثنى على الملك وأسرته بمناسبة توليه السلطة، وتبعه فؤاد سراج الدين بنفس الأسلوب، فهو لا ينسى عندما خطب فى ذكرى وفاة سعد زغلول أن يشير إلى فاروق والأسرة الحاكمة(٤). ونشرت الصحافة صور فاروق وبجواره رئيس وزرائه، وتعدَّدت مظاهرها، فى المناسبات العامة، فى الطريق لسماع القرآن والحديث الدينى فى رمضان، فى مقصورة الأوبرا لمشاهدة الاستعراضات(٥). وأصبحت مجاملات الحكومة للملك تُفصح عن الرياء. ففى جنازة حسين صادق والد

---

(١) F.O. Op. Cit, 80601, JE 1941 - 24, Stevenson - F.O, Cairo, June 24, 1950, No 272.

(٢) كريم ثابت، المصدر المذكور، عدد ٤٦٥، فى ٢ يوليو ١٩٥٥، ص٣، F.O. Op. Cit, 90110, JE 1016 - 2, Stevenson - F.O, Cairo, Feb. 28, 1951.

(٣) المصرى، عدد ٤٣٨٩ فى ١٢ فبراير ١٩٥٠، ص٥، عدد ٤٤٧٣ فى ٧ مايو ١٩٥٠، ص٧، عدد ٩١٤٥ فى ٢٧ يوليو ١٩٥١، ص٦.

F.O. Op. Cit, 80343, JE 1013 - 12, Campbell - F.O, Cairo, May 15, 1950, F.O. Op. Cit, 80367, JE 1024 - 21, Chancery - AF. Dep. Cairo, Oct. 6, 1950, No. 1011.

(٤) Ibid, 80344, JE 1013 - 35, Stevenson - F.O, Alex, Sept. 1 st, 1950.

(٥) Ibid, 80349, JE 1016 - 47, Stevenson - F.O, Alex, June 22, 1950. ، الأهرام، عدد ٢٣٢٤٩ فى ٢١ يونيو ١٩٥٠، ص١، عدد ٢٣٤٣٧ فى ٣ يناير ١٩٥١، ص١.

ناريمان ـ ولم يكن فاروق قد ارتبط بها بعد ـ شارك رئيس الوزراء والوزراء فيها «وهو ما لا يحدث عادة إلا فى جنازات الأمراء وأصهار الأسرة الملكية»[١] .

وأغدق فاروق على النحاس، فيطلب أن يكون فى معيَّته حتى فى الأماكن التى من المفروض أن يكون مستقبلا له، ويأذن له بالجلوس فى حفل تكريم السفير البريطانى بينما وقف هو وباقى الحاضرين، ويقوم بزيارته له فى منزله، ويرسل فى عيد ميلاده سلة مشمش من مزارعه وبداخلها خاتم من الزمرُّد[٢]، ويوفد أمينه لتوديعه على الباخرة التى أقلته مع زوجته لأوروبا، مما أثر على النحاس وجعله يصرح : «لا يسعنى إلا أن أسجد لله شكرا على هذه النعم، وإنى لواقف حياتى على العمل على تحقيق ثقة جلالة الملك المفدى فى خادمه الأمين»[٣] .

ويمسك الملك بيدى رئيس وزرائه ويذكر له أنه يحمل أرفع أوسمة الدولة، وعليه لا يسعه إلا أن يهديه صورته موقعا عليها منه . ويرد النحاس ليعبِّر بأبلغ العبارات عن الشكر والوفاء الولاء[٤] . والحقيقة أن النحاس فى هذه الفترة عوَّد نفسه على الخضوع والخنوع، فلم يعد تلك الشخصية النشطة التى تتقد حماسة، فهو لا يحضر إلى مكتبه إلا ظهرا يصاحبه الإرهاق والتعب[٥] . وبالتالى انعكس ذلك على عمله، ولم يرجع هذا إلى كبر سنه فقط، وإنما للتغييرات التى أحاطته وفرضت نفسها عليه حتى استسلم لها .

وانقلبت الأوضاع، فبعد أن كان الوفد يجاهد فى كسب الشعبية من الملك، أصبح يسعى لإضفاء نوع منها عليه بعد فقدانه لها كلية، فعندما قرب ميعاد عودته من أوروبا فى خريف عام ١٩٥٠ أبرق لرئيس وزرائه ليحول نفقات احتفالات الاستقبال إلى أوجه أعمال البر[٦] . وقد أراد بذلك الدعاية لصالحه التى ربما تمسح بعض ما تلطخ به، فى الوقت الذى كان متأكدا أن هذه المظاهر مصطنعة ليقينه من تحوِّل الناس عنه . ووصل

---

(١) أخبار اليوم، عدد ٢٧٨ فى ٤ مارس ١٩٥٠، ص١ .

(٢) المصدر نفسه، عدد ٢٨٦ فى ٢٩ أبريل ١٩٥٠، ص١، عدد ٢٨٩ فى ٢٠ مايو ١٩٥٠، ص٩، المصرى، عدد ٤٤٩٣ فى ٢٨ مايو ١٩٥٠، ص١، صلاح الشاهد، المصدر المذكور، ص ١٥٤ .

(٣) الأهرام، عدد ٢٣٢٧٢ فى ١٤ يوليو ١٩٥٠، ص٤ .

(٤) المصدر نفسه، عدد ٢٣٥٦٠ فى ٧ مايو ١٩٥١، ص٩، المصور، عدد ٣٨٧ فى ١١ مايو ١٩٥١ .

(٥) F.O. Op. Cit, 90110, JE 1016 - 2, Stevenson - Bevin, Cairo, Feb. 28, 1951.

(٦) Ibid, 80344, JE 1013 - 41, Stevenson - F.O, Cairo, Oct. 13, 1950, No 179.

فاروق إلى الإسكندرية فى ١٩ أكتوبر، ولم يكن هناك استقبال رسمى، وبذلت الوزارة جهدها لتعبئة المهنئين له بسلامة الوصول، فتكَّونت وفود من الطلبة والعمال الحكوميين، وانتقلت للإسكندرية، وسُمح لهم بالسفر بسكة الحديد مجانا، وكوَّنوا مجموعات خارج القصر لتهتف له. وينقل السفير البريطانى لحكومته انطباعه: «لم تكن هناك علامات تلقائية حقيقية لحماسة شعبية»(١). وهذا هو الواقع بعينه وأبدى الملك نفس الرغبة فى عدم إقامة احتفالات رسمية عند انتقاله إلى القاهرة، ولكن فى هذه المرة أضيف سبب انحصر فى الحرص على سلامته، فيذكر ستيفنسون للندن أنه بعد الإعلان عن ميعاد انتقاله للعاصمة فى ٢ نوفمبر، حضر فى ٣١ أكتوبر وكانت الحراسة مشددة عليه(٢).

واجتمعت مناسبتا عيد ميلاد فاروق وإعلان خطبته فى ١١ فبراير ١٩٥١، وأظهر فيهما النحاس خدماته لمليكه، وعاد الملك لنغمة تضييق الاحتفالات لصالح الرعايا الفقراء، وسانده رئيس الوزراء، واتفق على تنفيذ خطة اعتقد أنها محاولة ربما يكون لها نتائجها الإيجابية، لإعادة نوع من التقارب بين الملك وشعبه وبخاصة الفئات المطحونة. وعليه أعلن النحاس الأمر الملكى لمشروع جديد لإسكان الفقراء يحمل الاسم الملكى، ووزع وزير الاقتصاد الوطنى ألف فدان من أملاك الدولة بكفر سعد على الفلاحين المعدمين بواقع خمسة أفدنة لكل فلاح، وذلك وفقا لشروط بيع ميسرة عُدَّت ثمنا رمزيا(٣). ولكن لم يكن لذلك صداه المنتظر.

وواصل النحاس منهجه، فأقام احتفالا فى قصر الزعفران حضره الآلاف للتهنئة بالمناسبتين، وأصدر وزير التجارة والصناعة قرارا لمصلحة المصوغات والموازين بأن تدمغ المصوغات الذهبية بشارة تحمل اسم فاروق بدلا من شارة الطائر(٤). وتكررت مجاملات النحاس فى مناسبتى عيد الجلوس الملكى وعقد القران فى ٦ مايو، فأثنى على الملك وحيّا

---

(١) Ibid, 80349, JE 1016 - 57, Stevenson - F.O, Cairo, Oct. 21, 1950.

(٢) Ibid, JE 1016 - 64, Stevenson - F.O, Cairo, Nov. 3, 1950, No 185, F.O. Op. Cit, 80344, JE 1013 - 44, Stevenson - F.O, Cairo, Nov. 10, 1950, No 189.

(٣) Ibid, 90108, JE - 8, Stevenson - F.O, Cairo, Feb. 9, 1951, F.O. 371 - 90227, JE 1941 - 9, Stevenson - F.O, Cairo, Feb. 23, 1951.

(٤) الأهرام، عدد ٢٣٤٧٦ فى ١١ فبراير ١٩٥١، ص٤.

الملكة الجديدة، ومنح فارق رتبة الباشوية لست من وزرائه[1]. واتباعا لسياسة الترضية، يبذل زعيم الوفد جهده لتسهيل تعيين أعوان الملك فى المراكز ذات الأهمية، فعندما رشح القصر أحمد عبود وكريم ثابت لعضوية مجلس إدارة شركة قناة السويس، ورفضت الترشيح - فى عهد وزارة حسين سرى - حاول النحاس إقناعها، فوافقت على المرشح الأول، وباستمرارية مساعيه تمكن من تعيين أندراوس «قوميسيرا» للحكومة لدى الشركة[2]. حقيقة فإن أحمد عبود رجل الوفد ومورده المالى، ويُسعد النحاس احتلاله لهذا الموقع، بالإضافة إلى مكانته الاقتصادية التى تؤهله لذلك، لكنه أيضا على علاقة بفاروق، فهو يشيد بولائه لصاحب العرش الذى يزور شركاته ويصدر تصريحاته بالإعجاب بمشروعاته[3]. ومعروف تلك المصالح المتبادلة بين جميع هذه الأطراف.

ولم يستمر الوفاق، فقد تشقق الانسجام، وبدأ الوئام يذوب تدريجيا بين فاروق والوفد، وكان ذلك متوقعا، فكلا الطرفين يعلم أنه يساند الآخر لغرض فى نفسه: الملك لتحقيق أطماعه ولإسباغ الشرعية على تصرفاته ولتنفيذ طلباته، والوفد لاستعادة مكانته وضمان بقائه فى الحكم وإشهار سيفه فى وجه المعارضة. وبرَّرت القيادة الوفدية السبب فى اتباع سياسة الاستسلام للملك بنيَّتها إلغاء المعاهدة وحاجتها لموافقته وضمان عدم معارضته[4]. وعليه استخدمت كل الطرق للحيلولة دون إقالتها حتى تحقق هدفها. وهذا الإسناد يواكبه جانب من الصواب، لأن الصلابة التى شكَّلت جوهرا فى تكوين الزعامة الوفدية وألقت بظلالها على الحزب كانت قادرة على مواجهة الأعداء، ولكنها فى هذه الفترة انزوت جانبا نظرا لتلك الظروف التى طرأت على الوفد وغيَّرت من ملامحه وأثرت فى كيانه ووجهت سياسته وأخلَّت بمبادئه ومضت تعبث به، وبالتالى آمن بأنه بمهادنة

---

(١) كان طه حسين قد سبق ومنح رتبة الباشوية عقب خطبة ألقاها فى معهد الصحراء، ونالت إعجاب الملك لما تناولته من الإشادة بمآثر محمد على وخلفائه على التعليم فى مصر، أيضًا وضع فاروق فى الحسبان مجهود طه حسين فى احتفال وضع حجر الأساس لجامعة فاروق بالإسكندرية وبيانه بأن وزارة المعارف فى خدمة الفاروق، F.O. Op. Cit, 80343, JE 1013 - 12, Campbell - F.O. Feb, 17, 1950, No 53.

(٢) حسن يوسف، المصدر المذكور، ص ص ٢٨٢، ٢٨٣.

(٣) البلاغ، عدد ٩٠٧٧ فى ٧ مايو ١٩٥١، ص٧.

(٤) أحمد بهاء الدين، المرجع المذكور، ص ٤١، صلاح الشاهد، المصدر المذكور، ص ١١٧، روز اليوسف، عدد ١٢٦٣ فى ٢٥ أغسطس ١٩٥٢، ص٤٤، إجابات لفؤاد سراج الدين.

فاروق والتزلف إليه يمكن احتواؤه وإضافة نقطة للوفد تسجل لحسابه فى كفاحه ضد بريطانيا، وذلك هو القصور ذاته، ولكنه فرض نفسه.

وبدأت ملامح عدم رضا فاروق عن الوزارة عقب عودته من رحلته البحرية فى أوروبا من جراء مثول بعض أفراد حاشيته للتحقيقات فى قضية الأسلحة الفاسدة، ولم يف التحالف القائم بين فؤاد سراج الدين وكريم ثابت بالغرض فى إقصاء تحامل الملك على سكرتير عام الوفد، واتّسم أول لقاء لفاروق مع الوزارة فى المأدبة التى أقيمت بقصر القبة فى ٢ نوفمبر ١٩٥٠، ودعا إليها محمد حيدر - وله وضعه الشائك فى ذلك الوقت - بالفتور، ووجه الملك انتقاداته بشأن إهمال شئون الريف وغلاء المعيشة، وأشار إلى أنه واجب على الحكومة اتباع سياسة العمل بدلا من سياسة الدعاية[(١)].

وحاول النحاس امتصاص الموقف. ونظرا لتعارض آراء الوزراء أجرى تعديل وزارى فى ١٠ نوفمبر ١٩٥٠، وأهم ما جاء به توسيع سلطات فؤاد سراج الدين، فأسندت إليه وزارة المالية بالإضافة إلى وزارة الداخلية، واستُبعد زكى عبدالمتعال صاحب الأزمة فى عملية الكورنر الخاصة بالقطن. وبتملُّك سكرتير عام الوفد تلك السلطة مع استمرار سياسته فى العمل على حسن العلاقة مع القصر واكتساب ثقته[(٢)]، أمكنه إزالة الغبار الذى التصق بعلاقة فاروق تجاهه عن طريق مواصلة التنازلات المالية التى قدَّمها له.

وتعرَّضت مصر لظروف اقتصادية صعبة، أسهم فيها فاروق بفساده، وشارك فيها الوفد بصفقاته، كل منهما ينتهز الفرصة ويغترف بطريقته وفقا لمصالحه. وقد سجَّل تقرير قدمه وزير الخارجية البريطانى لمجلس الوزراء البريطانى أوضاع مصر الداخلية، وأفاض فيه بوصف الحالة المعيشية ووصول مؤشر الأسعار إلى أقصاه، وبيَّن أن الحكومة لم تعمل إلا القليل لتحسين مستوى معيشة الشعب الذى يعانى معظمه من الفقر[(٣)].

وبطبيعة الحال لم يكن فاروق لديه أى استعداد للمشاركة فى إنقاذ الموقف، وحمَّل الحكومة مسئوليات التدهور، وظهر فى الصورة جلاد أحد المؤثرين فيه، فألقى فى روعه

---

(١) F.O. Op. Cit, 80349, JE 1016 - 56, 64, Stevenson - F.O, Cairo, Oct. 12, Nov 3, 1950, No 416, 185. F.O. Op. Cit, 90178, JE 1196 - 2, Stevenson - F.O, Cairo, Feb. 10, 1951, No 65.

(٢) Ibid, 80344, JE 1013 - 44, Stevenson - F.O, Cairo, Nov. 10, 1950, No 189.

(٣) PREM 8 - 1388, Cabinet, Nov, 27, 1950.

أن الوفد سيصل بالبلاد إلى حافة الإفلاس فى خلال سنة واحدة نظرا للإسراف من أجل ضم الشرطة والجيش، بالإضافة إلى ابتزاز الأموال المتعلقة بالتموين وعقود الأشغال العامة، وفى حديث له مع السفير البريطانى أشار إلى أنه سيقدم النصيحة للملك ليستدعى من يحل مكان النحاس(١). وتمثَّلت المشكلة فى أن فاروقا ساءت علاقته بالمعارضة، وأصبح البديل للوزارة الوفدية أمرا صعبا، كما أن الإقالة ستعيد للوفد بعضا من الشعبية التى فقدها على اعتبار أن النحاس ورفاقه ضحايا الملك، أيضا فلم يكن من الكياسة التغيير أثناء المفاوضات مع بريطانيا. وبذلك وضعت القيود أمام التخلص من الحكومة رغم المساوئ التى اكتنفتها حتى إنها عرفت باسم «حكومة الأثرياء»(٢). ومضى فاروق يصدر رغباته السامية لتنشر فى الصحافة بهدف تهدئة النفوس ا لممتلئة غضبا سواء عليه أو على حكومته، فتارة منع الاستثناءات فى المصالح والوزارات، وتارة أخرى وجوب الاقتصاد التام فى جميع مرافق الدولة، وبالطبع يبادر النحاس بالتنفيذ، ويتَّفق مع وزير المالية لاتخاذ القواعد الكفيلة بتحقيق الرغبات(٣).

ولم يصف فاروق لفؤاد سراج الدين رغم كل ما قدمه له، وراح يتعمَّد إحراجه. ففى استقبال جرى فى قصر عابدين، وعندما خلع الوزير طربوشه ليجفف عرقه، أرسل إليه الملك الأمين الثانى ليبلغه أمام الضيوف بوضعه على رأسه، ويأسف السفير البريطانى على مثل هذا التصرف(٤). ومما تجدر الإشارة إليه أن جلادا لم يكن على علاقة طيبة بهذا الوزير، وبالتالى فلم تخل أحاديثه من انتقادات له(٥). وفى ذلك ما يكثِّف الرواسب فى نفسيه فاروق. وبدأ التفكير فى إمكانية تحالف القصر مع عناصر الوفد المعادية لفؤاد سراج الدين، ولكن كانت هناك صعوبات بالغة فى التحقيق لأن تلك العناصر تحجم عن ربط نفسها بفاروق الذى توجه إليه نقدها فى وقت انخفضت فيه مكانته تماما(٦). وواجه الملك بمفرده قوى الوفد، وواصل سياسة الهجوم على الوزارة حيث وجد فى ذلك خير معين

---

(١) F.O. 371 - 90115, JE 10110 - 2, Stevenson - F.O, Cairo, Jan. 5, 1951.

(٢) Ibid, JE 10110 - 7, British Embassy - F.O, Cairo, Feb. 23, 1951.

(٣) الأهرام، عدد ٢٣٤٤٢ فى ٨ يناير ١٩٥١، ص١.

(٤) F.O. Op. Cit, 90110, JE 1016 - 2, Stevenson - Bevin, Cairo, Feb. 28, 1951.

(٥) F.O. 141 - 1449, 1941 - 9 - 51 G.F.O. Minute, May 23, 1951.

(٦) F.O. 371 - 90 115, JE 10110 - 11, Wardle - Allen, Cairo, April 2, 1951.

له، وفى لقائه بالنحاس بيَّن له أن غالبية وزراء مجلسه لصوص. وكان من المفروض أن يحدث رد فعل من رئيس الوزراء، لكنه تقبل الأمر، ولم يبد عليه الارتباك، وقصد فاروق وزيرى الزراعة والتجارة. ويذكر السفير البريطانى لحكومته أن هذه الحقيقة جعلت النحاس يذعن لفاروق[١].

وغادر الملك مع عروسه مصر فى الأسبوع الأول من يونيو ١٩٥١ إلى أوروبا فى رحلة شهر العسل، وترك النحاس يموج فى المشكلات المحيطة به، وتأخر التصديق على الميزانية، ورفض وزير المالية المقترحات الخاصة بزيادة الضريبة والتى أوعز الملك بأن يدرسها المجلس الاقتصادى الأعلى على أساس أن هذا الإجراء قد تجاوزت مرحلته[٢]. ورأى فؤاد سراج الدين - توسيعا لقاعدة نفوذه - تعيين عبدالفتاح حسن وزير دولة، وكان وثيق الصلة بكريم ثابت، فبفضله عُيِّن وكيلا برلمانيا لوزارة الداخلية، أيضا ربطته العلاقة بأمين الملك الخاص، ومنح الباشوية بمناسبة القران الملكى[٣]. وعليه فالاختيار لن يلقى معارضة ملكية، وأدى الوزير الجديد اليمين أمام فاروق على اليخت الملكى فى كابرى، وفى أعقابه تحدث الملك إليه، وأبدى عدم رضاه عن فؤاد سراج الدين وعدم الاطمئنان له[٤].

وماجت الوزارة بالخلافات مما جعل النحاس يفكر فى التعديل، ولم يكن يقدم على أى خطوة إلا بعد معرفة الرأى الملكى، فاجتمع بكريم ثابت فى ١٨ يوليو، ودار البحث حول التعديل الوزارى المنتظر. وتقرر أن يعدَّ رئيس الوزراء ثبتا بأسماء الوزراء الخارجين من الوزارة والوزراء المرشحين لدخولها، ويرفعه كريم ثابت للملك، كما تقرر إرجاء التغيير فى تلك الآونة[٥]. ولم يستمر أحمد حسين وزير الشئون الاجتماعية فى وزارته للاعتراض على مشروعاته الاجتماعية، ولإصرار رئيس الوزراء على إعطاء الوظائف الحساسة بالوزارة لأقاربه[٦]، فقدم استقالته وقبلت فى أول أغسطس ١٩٥١. وقد بلغ الاستهتار بالحكومة أنه فى هذا الشهر يسافر ستة وزراء للخارج وتحال وزاراتهم على

---

(١) Ibid, 90110, JE 1016 - 4, Stevenson - Morrison, Alex, June 15, 1951.

(٢) Ibid, 90108, JE 1013 - 23, Stevenson - F.O, Alex, June 14, 1951, No 73.

(٣) كريم ثابت، المصدر المذكور، عدد ٥٦٦ فى ٣ يوليو ١٩٥٥، ص٣.

(٤) الأهرام، عدد ٢٣٦٠٩ فى ٢٥ يونيو ١٩٥١، ص٢، عبد الفتاح حسن، المصدر المذكور، ص٣١.

(٥) روز اليوسف، عدد ١٢٠٦ فى ٢٤ يوليو ١٩٥١، ص٤.

(٦) F.O. Op. Cit, 96845, JE 1011 - 2, Creswell - Eden, Alex, June 26, 1952, No 153.

زملائهم بالنيابة[1]، وفى ذلك تخلخل فى البناء الوزارى. ولم يغب عن ذهن النحاس لحظة العمل على استمرار حكومته رغم تعارض أعضائها، ولما كانت الأقوال قد انتشرت حول إمكانية إسناد رئاسة الوزارة للهلالى، سارع رئيس الوزراء إلى لقاء أندراوس، فأكد له أن الثقة بالحكومة تامة، والدستور سيأخذ مجراه، والبرلمان سيبقى لنهايته، وهذا مما جعل النحاس يشيد بهذه الشخصية ويحرص على دوام الاتصال بها[2].

وواصل النحاس الثناء على فاروق فى خطبه، ووصلت الذروة عندما اعتبر كابرى - وهى مكان فاروق المفضل لممارسة نزواته الشخصية - قبْلة يوجب على المصريين التوجه إليها، وجاء ذلك على لسانه فى كلمته التى أذاعها لتهنئَة المليكين بحلول عيد الفطر[3]. ونفَّذ زعيم الوفد الأوامر الملكية على الفور، وضح ذلك فى إقصاء الشيخ عبدالمجيد سليم عن مشيخة الأزهر، فعندما أحس فاروق بأنه يدلى بتصريحات صحفية تحتوى على نقده، بعث بإشارة يأمر فيها بسرعة عزل الشيخ، وعلى الفور أعدَّ رئيس الوزراء مذكرة ضمنها الأحاديث التى أفضى بها الشيخ لمندوبى الصحف، وعقد اجتماع المجلس ليحصل على الموافقة، وأرسل الأمر الملكى لفاروق بالطائرة ليوقِّعه. ومن الملاحظ أن هذا الأمر لم يشر إلى المكان الذى صدر منه، مع أن إثباته من الإجراءات الشكلية التى لابد منها[4]. وبدا أمام الرأى العام أن الوزارة لا يمكنها التحرك إلا بعد الموافقة الملكية، فهى تؤجل إلقاء البيان السياسى فى البرلمان لحين عودة فاروق لرغبتها فى أن تعرض عليه «الموقف السياسى الذى تريد اتخاذه إزاء مماطلة الإنجليز فى رد حقوق البلاد، والاسترشاد بنصائحه الحكيمة»[5]. وفى ذلك من الخطورة وتحميل الملك مسئولية أعمال الوزارة مما يخرج عن أحكام الدستور.

وعاد فاروق فى ١٥ سبتمبر، وأعطى أذنيه لمستشاريه، الذين سنحت لهم الفرصة

---

(١) فؤاد كرم، المصدر المذكور، ص ص ٤٩٤، ٤٩٥، حسن يوسف، المصدر المذكور، ص ٢٩٥.
(٢) روزاليوسف، عدد، ١٢١٠ فى ٢١ أغسطس ١٩٥١، ص٤، عدد ١٢١١ فى ٢٨ أغسطس ١٩٥١، ص٥.
(٣) الشعب الجديد، عدد ١٣ فى ١٢ يوليو ١٩٥١، ص٦.
(٤) الأهرام، عدد ٢٣٦٧٧ فى ٤ سبتمبر ١٩٥١، ص١، الشعب الجديد، عدد ٢١ فى ٦ سبتمبر ١٩٥١، ص١.
(٥) آخر لحظة، عدد ١٨٩ فى ٥ سبتمبر ١٩٥١، ص١.

ليملئوها بما حدث فى أثناء غيابه، ولكل طريقته، فحصل على تصور شامل قبل أن يلتقى برئيس وزرائه[١]. هذا فى الوقت الذى ازداد فيه غضبه على الوزارة لفشلها فى إصدار التشريعات الصحفية وإلغاء مجلس الدولة. وعليه رأى إجراء تعديل وزارى، علّه يثير النحاس ويتسبّب فى إنهاء عمر الوزارة من ناحية، ويترجم الانتقام الشخصى له من ناحية أخرى. واستقبل فاروق النحاس فى ١٩ سبتمبر واستهلّ حديثه بالهجوم على الوزارة، واكتنفت لهجته وعباراته وألفاظه القسوة، وفى هذه المرة بدت علامات الغضب على النحاس، ولكن الملك بيّن أن ما قصده ينصب على الوزراء والمساعدين، وأظهر رغبته فى استبعاد وزير العدل لموقفه من تحقيقات قضية الأسلحة الفاسدة، ومصطفى نصرت وزير الحربية لخلافاته مع القائد العام. وتمسّك رئيس الوزراء بالأول، فاقترح حسن يوسف نقله لوزارة المواصلات، وكان الثانى فى أوروبا لعقد صفقات أسلحة، فأرجئ أمره لاستبعاد أى تفسير للجيش، ورشّح القصر حسين الجندى لوزارة الأوقاف، بينما أخطر النحاس الديوان بترشيحه لعبد الفتاح حسن لوزارة الشئون الاجتماعية، وعبدالحميد عبدالحق وزير دولة، وصدر مرسوم التعديل الوزارى فى ٢٤ سبتمبر. وعاد الخلاف ليظهر مرة أخرى بين بعض الوزراء، وأسفر عن استقالة حامد زكى وزير الاقتصاد[٢].

ورغم تحقيق ما أصرّ عليه فاروق، فإنه لم يكن مقتنعا باستمرار الوزارة، ففى نفس اليوم الذى صدر فيه مرسوم التعديل، استقبل السفير البريطانى، وأكد له أن تصميمه على بقاء حكومة الوفد قد تحدد[٣]، بمعنى أن الإقالة غير بعيدة. والسؤال الذى يفرض نفسه، لماذا لم يطلب الملك استبعاد فؤاد سراج الدين؟ الواقع أن تلاصقه بالنحاس جعل من الاستحالة فصله عنه، كما أنه يعتبر الموجه والمحرك للحكم فله من القوة والنفوذ ما يجعل صعوبة المساس به، وأخيرا فإن صلته بكريم ثابت كان لها وزنها.

وسعى فاروق فى ضرب الوزارة أثناء هذه الفترة الحرجة عن طريق الطعن فى نزاهتها، إذ أراد تجديد أزمة الكتاب الأسود، وإن كانت الظروف قد دخلت عليها بعض المتغيرات، فالوضع فى تلك الآونة يفيض بالفساد عما سبقه، وتولت أخبار اليوم المعادية للوفد

---

(١) F.O. Op. Cit, 90109, JE 1013 - 3, Stevenson - F.O, Alex, Sept. 24, 1951.

(٢) حسن يوسف، المصدر المذكور، ص ٢٩٦، عبد الفتاح حسن، المصدر المذكور، ص ص ٥٧، ٥٨.
إبراهيم فرج، المصدر المذكور، ص ٧٢، فؤاد كرم، المصدر المذكور، ص ص ٤٩٦، ٤٩٧.

(٣) F.O. Op. Cit, JE 1013 - 35, Stevenson - F.O. Alex, Oct. 6, 1951, No 114.

تسجيل المخالفات المالية التى تُقدم عليها أسرة زوجة النحاس، والمساعدات التى يقدمها فؤاد سراج الدين فى هذا الشأن(١).

وفى الواقع فكثير من المسئولين استغلوا نفوذهم بعد أن وضعوا نصب أعينهم تنمية ثرواتهم، وبحث القصر عن طعنة توجه لهم ويكون لها صداها المطلوب بإقصائهم عن الحكم وتعريتهم أمام الشعب، وإعادة جزء من مكانة الملك بإظهاره فى صورة المحارب للفساد، وعليه وضع مشروع قانون من أين لك هذا ـ الكسب غير المشروع ـ ليخضع له الموظفون الرسميون بمن فيهم الوزراء، ويطبَّق بأثر رجعى ليحاكم المسئولون فى وزارة ٤ فبراير بمقتضاه. ولم تكن الوزارة لترضى بمثل هذا القانون، حيث إن عددا من الفضائح التى تشمل هؤلاء المحيطين بزوجة رئيس الوزراء قد تكتشف(٢).

وأمام الرغبة الملكية وافقت الوزارة، ولكنها رأت أن يكون القانون بغير أثر رجعى، وذلك حتى تحفظ أفرادها من الوقوع تحت طائلته. وتأزم الموقف، ونشرت الصحافة المؤيدة للقصر فى ٦ أكتوبر أن الملك استعمل الفيتو، وبلغ الوزارة بأنه لن يوقع على القانون ما لم يكن بأثر رجعى. وفى نفس اليوم ذهب رئيس الديوان بالنيابة إلى النحاس، واحتدَّت مناقشته له فى هذا الشأن، ونتيجة لذلك خشيت الوزارة انتهاز الملك للفرصة وإقالتها، وفى تلك الحالة فإنه سيجد التأييد الشعبى(٣)، على أساس أنها تتستر على الفساد ولا تريد محاكمة أصحابه، ونجح فاروق وحقق ما صمم عليه. ومما يسترعى النظر تناقض الموقف، فى الوقت الذى يعلن فيه تمسكه بمحاربة رذائل كان هو منغمسا فيها.

وضع الملك نصب عينيه ضرورة إقالة الوزارة التى تأزمت الأمور من حولها، فتحوَّل فاروق عنها يشغلها، وما اعتراها من فساد والقانون الذى يعد للوصول بمرتكبيه إلى المحاكمة يؤلمها، وغضب الشعب يقلقها، والصعوبات التى تواجهها مع بريطانيا تشغلها. وحان الوقت الذى رأت فيه ضرورة التصرف للتخلص من جميع أزماتها والحصول على كسب من المؤكد أنه سيغير موازين القوى ويمحو الأخطاء ويقصى التهاون ويثبت أن الوفد

---

(١) أخبار اليوم، عدد ٣٥٢، فى ٤ أغسطس ١٩٥١، ص١، عدد ٣٥٣ فى ١١ أغسطس ١٩٥١، ص١.

(٢) PREM 8 - 1388, Part 4, Roger - Allen, Oct. 12, 1951.

(٣) Ibid, F.O. Op. Cit, JE 1013 - 36, Stevenson - F.O, Alex, Oct. 26, 1951, No 119. أخبار اليوم، عدد ٣٦١ فى ٦ اكتوبر ١٩٥١.

لم يضعف وإنما استكان حتى يحقق هدفه . من هذا المنطلق جاء إقدام الوزارة على إلغاء معاهدة ١٩٣٦ واتفاقيتى الحكم الثنائى .

وكانت نيَّة الإلغاء مبيَّتة ومعروفة وتعرَّضت لها خطبة العرش فى عام ١٩٥٠ ، وعقب رفض مقترحات بريطانيا بشأن تعديل المعاهدة فى إبريل ١٩٥١ ، مضت الحكومة تعد نفسها لاتخاذ الخطوة الإيجابية ، وخاصة بعد أن دلَّت مجريات الأحداث على أن بقاءها فى الحكم أصبح مهددا بين لحظة وأخرى . وفى ٦ أكتوبر كتب السفير البريطانى للندن يقول : «يعتقد أن الحكومة تشك فى مقاصد فاروق العدائية فى المستقبل ، وتبحث عن عمل مضاد بإعلانها الآن أن معاهدة ١٩٣٦ ستلغى وليكن ذلك فى الشهر القادم ، وفى هذه الحالة ، فإن أى إجراء يتخذه الملك سواء بتغيير الحكومة أو تعديل تشكيلها فى المستقبل القريب سيجعل من هؤلاء شهداء للوطنية ، وأى شىء يمكننا عمله ليجعل من الصعب على الحكومة أن تُقدم على هذا الإعلان ، يستحق القيام به»(١) .

وفى مذكرة الخارجية البريطانية التى عرضت على مجلس الوزراء البريطانى فى الاجتماع الذى عقد فى ١٢ أكتوبر لمناقشة مسألة دفاع الشرق الأوسط ، يتبيَّن منها أن مشروعات الإلغاء عُرضت على فاروق قبل اتخاذ القرار بعدة أيام ، وأنه فى ٧ أكتوبر اجتمع مجلس الوزراء وتم الاتفاق على تسليم إنذار للملك فى الصباح التالى بوجوب التوقيع على المشروعات ، وإلا فإن الوزارة ستقدم استقالتها وتضعه فى موقف الرافض لسريان هذه الإجراءات الوطنية ، وإن الدليل المعروف يظهر بعد الاحتمال فى أن يكون فاروق على دراية بيِّنة بنيَّة حكومته حتى صباح الاثنين ٨ أكتوبر حينما وضع الإنذار أمامه ، ومع أن كل فرد كان متيقظا ليقف على الوقت الذى تعتزم فيه الحكومة إلغاء المعاهدة ، فإن قرار الإلغاء لم يُتخذ إلا فى اليوم السابق لإعلانه وبقى سرِّيا للغاية . وتنتهى المذكرة إلى أن مقابلة السفير البريطانى للملك لم تكن لتجدى «حيث من المشكوك فيه عمَّا إذا كان فى إمكانه مقاومة جهد حكومته عند وضعه أمام الأمر الواقع فى صباح الاثنين»(٢) . وهو اليوم الذى أعلن فيه النحاس فى الخامسة مساء أمام البرلمان إلغاء المعاهدة .

---

(١) PREM 8 - 1388, Part 4, Stevenson - F.O, Alex, Oct. 6, 1951, No 657.

(٢) Ibid, Roger - Allen, Oct. 12, 1951.

وكانت خطوة موفقة من الوزارة استعادت بها شعبيَّتها، وأرغمت فيها الملك على الانصياع والإذعان، وأثبتت تحديها له وقدرتها على القيام بوظيفتها اتباعا للخط الدستورى ودون أى تدخل منه، واستسلم ووقع مراسيم الإلغاء خوفا من النتائج المترتبة على الرفض فى وقت بلغ فيه غضب الشعب مداه، بالإضافة إلى يقينه بأن عرشه يهتز ومثل هذا العمل الوطنى ربما يضع به نواة يستند عليها، ويستعيد بعضا من شعبيَّته التى فقدها كلية، ولكن فى داخله استاء من أن يظهر الوفد مرة أخرى فى ثوب البطولة الوطنية ويتناسى مساوئه، ولذا ضاعف مجهوداته للوقوف أمامه، وساعدته الظروف، فلم تكن الحكومة قد أعدَّت لفترة ما بعد الإلغاء، وأخذتها موجة من الحماس جعلتها لا تتأنى فى تصرفاتها وبخاصة أمام استنكار بريطانيا لهذا العمل واعتباره غير قانونى.

واضطربت الأحوال فى منطقة القناة التى تعسكر فيها الجنود البريطانية، ونشطت كتائب الفدائيين، وسعدت الحكومة بأنها تمكَّنت من توجيه مشاعر الشعب العدائية لبريطانيا، وسجَّلت الظواهر أن فاروقا يبارك تلك الحركة. ففى لقائه بأعضاء لجنة الاستقبال البرلمانية أوضح أن البلاد تمر بمرحلة شبيهة بمرحلة ثورة ١٩١٩ إن لم تكن أشد منها وأكبر، وهنأ بالنضال وأوصى بضم الصفوف وتوحيد الجهود، وساق مثلا بالصف الواحد فى أثناء الصلاة فى بيوت الله، وأنه لا معنى للتفرُّق خارجها، وأعلن تأييده لكل من يعمل لمصلحة الوطن، ونعى الذين استشهدوا فى ذلك الكفاح[١].

ونخلص من هذا النطق الملكى بأنه انسياق مؤقت لفاروق لينافس زعيم الوفد فى الوطنية فى ضوء تحرك الغيرة فى قلبه من جديد، لكنه فى الأعماق كان يخشى على مركزه من هذا التيار. وكما ينقل كامبل لحكومته الحديث الذى دار مع حافظ عفيفى «إن الملك بطبيعة الحال على دراية تامة بالخطر على العرش من الإرهاب الذى تكفله الحكومة»[٢]. أيضا فإن المقابلة الملكية تنوِّه عن رغبة فاروق فى وزارة ائتلافية نظرا لما ساقه عن الوحدة والترابط. وبدأت الأزمات بين القصر والوزارة. ومما يلاحظ أنه بناء على تخطيط محكم، قطع فاروق على النحاس أى خط يمكِّنه من تقديم الاستقالة نتيجة لمواقف تتصل بالمصلحة الوطنية. فحينما عارض الملك ذهاب محمد صلاح الدين إلى باريس، انتهز

---

(١) الأهرام، عدد ٢٣٧٤٨ فى ١٦ نوفمبر ١٩٥١، ص١.

(٢) F.O. 141 - 1451, 1012, 24 - 51 G. Memorandum From Sir Cecil Campbell, Oct, 22, 1951.

النحاس الفرصة للاستقالة، فسحب فاروق معارضته[1] . كما يرفض إقالته اتباعا لنفس المبدأ، فعندما أصدرت الوزارة قرارها بشأن إصدار التعليمات إلى قوات الجيش المصرى فى السودان بأن تقاتل إلى آخر جندى إذا ما تعرضت لها القوات البريطانية هناك أو حاولت إخراجها من الخرطوم، كانت الإقالة تراوده، لكنه تراجع عنها[2] .

وظهر خيط معاكسات الوزارة لفاروق، فحين عرض حسن يوسف على فؤاد سراج الدين تعيين إسماعيل شيرين محافظا للقاهرة، يرفض بطريقة ذكية، ويبيِّن اعتراضه بأنه لا يليق أن يستقبله ـ بصفته وزيرا للداخلية ـ على رصيف المحطة زوج أخت الملك، وعليه قرَّر ندب وكيل المحافظة محافظا بالنيابة[3] .

وفى هذه الفترة التصق أندراوس بفاروق إذ فرضت لغة المال نفسها على العلاقة، وراح يشجعه على تغيير الوزارة، واقترح تولى حافظ عفيفى الوزارة الجديدة[4]، وذلك نظرا للمصالح المالية المشتركة بينهما . وكان قد سبق وتردد منذ النصف الثانى من أغسطس إمكانية تولى الهلالى الوزارة، فوفقا للخطة الملكية فى التقاط المنشقين عن الحزب، أجرى أندراوس اتصالاته معه، فاقترح أن يشكل حسين سرى أو حافظ عفيفى وزارة لإجراء الانتخابات تعطى التكافؤ فى مجلس النواب، وبالتالى يمكنه تولى الوزارة، ولكن فاروقا وقتها لم يكن يرغب فى هاتين الشخصيتين . وفى لقاء لأندراوس مع السفير البريطانى، سأله الأخير عن مدى رؤيته لمدة بقاء الحكومة الوفدية بعد فشل المفاوضات، فأبان أنها أسبوعان، لأن الملك منزعج بسبب تلك المغازلة التى بدأت بينها وبين عزيز المصرى، وأنه يريد التخلص منها فى أسرع وقت . ويعلِّق ستيفنسون بأن الوزارة الجديدة ستكون فى صالح بريطانيا فيما يتعلق بالمفاوضات، والدفاع المشترك[5] .

وازدحمت الشوارع بالمظاهرات ضد بريطانيا، تضم صوتها لصوت الوزارة وتندد بالمقترحات المعروضة، وازدادت مع حوادث القناة، وأبرزها كانت المظاهرة السلمية فى

---

(١) Ibid.

(٢) حسن يوسف، المصدر المذكور، ص٣٠٥ .

(٣) صلاح الشاهد، المصدر المذكور، ص١٠٨، روز اليوسف، عدد ١٢٦٣، فى ٢٥ أغسطس ١٩٥٢، ص٤٤ .

(٤) حسن يوسف، المصدر المذكور، ص٣٠٥ .

(٥) F.O. 371 - 90146, JE 1051 - 405, Stevenson - F.O, Cairo, Oct, 31, 1951.

١٤ نوفمبر التى وافقت عليها الوزارة ودعا إليها الوفد، كما شكلت لجنة من بعض النواب الوفديين لتنظيم الكفاح الشعبى[١]. لذا لم يكن من السهل إبعاد الوفد عن الحكم فى هذه الظروف الصعبة حيث إن الوزارة الجديدة يتطلب منها القدرة على نجاح أكبر وأسرع لتحقيق الأمانى الوطنية[٢].

وأقلق فاروقا الكسب الذى حصلت عليه الوزارة. ويُسجِّل السفير البريطانى لحكومته ارتفاع مؤشر الشعبيَّة التى فازت بها، لذا أصبح من الضرورى كسرها، وعليه شُنَّت حملة صحفية هاجمتها وتناولت فسادها، كما قبل فاروق المشورة بإبقائها بعض الوقت ليصبح فشل سياستها جليا. وقد أيده فى ذلك المرشحون لخلافة الوفد[٣]. وذلك حتى يمكن الطعن فيها، وبالتالى يحل تضافر الشعب معها. أيضا خشي الملك من استفحال النضال ضد الإنجليز، الذى قد يتحول ضده، لذا اهتم بتهدئة الموقف والحد من الحالة الثورية القائمة لصالحه. ففى تقرير بريطانى أمريكى مشترك كتب فى أوائل ديسمبر ١٩٥١ يبرز هذا الاتجاه فيسجل: «الملك غير راض عن الوفد، ويريد التخلص من حكومته، لكنه لا يميل لاتخاذ أى إجراء يكون فيه مخاطَرة بالعرش، وأنه يسعده القيام بأى تغيير تكون نتيجته إعادة الاستقرار فى مصر، ولن يواجه ذلك إلا إذا كان مقتنعا بأنه الطريق الوحيد لإنقاذ هذا العرش»[٤].

ورغم أن فاروقا أحجم عن تحمل مسئولية اتخاذ إجراء الإقالة، إذ ساد الاعتقاد فى القصر بأنها لم تنته بعد من حفر قبرها، فإن عملية استعراض الأسماء المرشحة للوزارة الجديدة أخذت طريقها، ولم يكن هناك سياسى يمكن أن يتولى المسئولية فى هذه الأزمات الخطيرة حتى يتم التأكد مسبقا من وقوفه بجانب بريطانيا، وبالتالى مساندتها للملك[٥]. وفى ١١ ديسمبر التقى جلاد بأحد أعضاء السفارة البريطانية، وأبلغه بما يراه الملك فى أن يكون على ماهر رئيس الوزراء المقبل، وأنه يحسن بالسفير البريطانى الاتصال بالمرشح وترتيب الأمور معه وإيجاد الحل لامتصاص الوضع الحالى وتهدئته والحيلولة دون

---

(١) طارق البشرى، المرجع المذكور، ص ص ٤٨٩ - ٤٩١.

(٢) F.O. Op. Cit, 90148, JE 1051 - 467, Stevenson - F.O, Cairo, Dec. 1 st, 1951.

(٣) Ibid, 90109, JE 1013 - 39, Stevenson - F.O, Cairo, Nov. 17, 1951, No 127.

(٤) Ibid, 90150, JE 1051 - 495, Chancery - F.O, Cairo, Dec. 4, 1951, No 418.

(٥) F.O. 141, Op. Cit.

ازدياده. وفى خلال ثلاثة أيام، قابل ستيفنسون رئيس ا لوزراء المنتظر مرتين، وخرج بانطباعات عنه كتبها لحكومته، فذكر أنه يريد التخلص من الوفد، وأن كلامه انصب على الوطنية، ورغم مواقفه السابقة والمضادة لبريطانيا إلا أنه تغير وأصبح معقولا. ولم تؤيد الخارجية البريطانية هذا الترشيح، حقيقة أنها بينت أن للملك حق التصرف لكنها صرحت بعدم مساندة على ماهر(١). وعليه أرجئ الأمر بعض الوقت.

ووفقا لسياسة فاروق تجاه تقوية مركزه والنيل من حكومته، انشغل تفكيره بتعيين رئيس للديوان، إذ بقى هذا المنصب شاغرا منذ إبريل ١٩٥٠، وكان حسن يوسف يتولاه بالنيابة، وإمكانياته محدودة، ومع أنه أمين ومجتهد فى عمله ومطيع، إلا أنه لم يكن من القدرة والقوة للوقوف وراء الملك، وعليه فقد استبعد من الترشيح، فالملك يحتاج لشخصية قوية، تجيد الكفاءة فى تدبير التخطيط وتوصِّله لتحقيق أغراضه. ورشَّح جلاد لفاروق حافظ عفيقي والهلالى، وفى حديث له مع السفير البريطانى أظهر تفضيله للأخير، وبين أنه إذا عُيِّن يكون بمثابة قنطرة لفترة انتقال يقنع النحاس خلالها بترك رئاسة الوزراء ويتولاها هو ويشكل وزارة وفدية جديدة تكون أحسن حالا من سابقتها. ويبدى ستيفنسون شكَّه فى موافقة الهلالى نظرا لسوء علاقته مع الوفد، كما يُبلِّغ حكومته بما وصله من أنه لا يرغب فى المنصب حتى ولو كان تمهيدا لتوليه منصب رئيس الوزراء(٢).

وبقى فى الصورة حافظ عفيفى، وسبق أن رشحه كريم ثابت للمنصب عام ١٩٥٠(٣)، ولكن لم يلق ذلك حماسة من الملك، وبناء على تأثير أندراوس اقتنع بأن المصالح تتكاتف فى حالة التعيين، فشخصية المرشَّح تتمتع بالقوة، ولها موقفها غير الودى من الوزارة، وبالتالي ستكون جبهة مضادة للوفد وخطوة تمهيدية على طريق الإقالة. أيضا فله العلاقة القوية مع الإنجليز، ودعوته للتعاون مع بريطانيا تعطيها الترضية وتخفف من الهجوم الواقع عليها. ثم وزنه الاقتصادى كرئيس لمجلس إدارة بنك مصر وعضويته للشركات التابعة له - رغم تخليه عن تلك المراكز عند التعيين - يجعله يسهل شئون فاروق المالية بحكم

(١) F.O. 371 - 90150, JE 1051, Stevenson - F.O, Cairo, Dec. 14, 1951, No 1206, JE 1051 - 514, Stevenson - F.O, Cairo, Dec. 18, 1951, F.O. Op. Cit, 90151, JE 1051 - 524, Stevenson - F.O, Cairo, Dec. 21, 1951, No 1249.

(٢) Ibid, 90115, JE 10110, Stevenson - F.O, Cairo, Dec. 1951.

(٣) الأهرام، عدد ٢٤٠٩٦ فى ٣ نوفمبر ١٩٥٢، ص١١.

درايته بالسوق المالى، فى الوقت الذى يفسح المجال فيه للمستشار الاقتصادى للملك ليشغل أحد مراكزه.

أما عن اتجاه حافظ عفيفى، فكان معنى قبوله للمنصب استقالته من المراكز التى يشغلها والتضحية بها فى سبيل التعيين فى منصب غير مضمون وطبيعته قصيرة المدى، ولكن مما لا شك فيه أن هناك ارتباطا وثيقا بين رئاسة الديوان ورئاسة الوزارة، وعندما يتجمع المال والسلطة يكون الرضا، وعليه فقد شغف بالسلطة. ويضيف السفير البريطانى سببا آخر لرغبته فى الاستحواذ على المنصب «حتى يقوى مركز بنك مصر وشركاته المساهمة، وليحول دون مساعى أحمد عبود المساهم الرئيسى من التحكم فيها»[(١)].

ويذكر كريم ثابت أن اتفاقا ثنائيا تم بين أندراوس وحافظ عفيفى لإتمام الصفقة وذلك بأن ينضم الأول لمجلس إدارة بنك مصر، ويحصل الثانى على رئاسة الديوان، وأنه عندما عرض أندراوس أمر التعيين على فاروق لم يلق استجابة إلا عندما علم بالمقابل وهو مائة ألف جنيه جاءت عن طريق البارون كوهورن أحد مؤسسى مصنع شركة مصر للحرير الصناعى، فقد أرسل من أمريكا يعرب عن رغبته فى بيع أسهمه فى الشركة، فرأى أندراوس أن يقوم بشرائها جملة دون أن ينافسه بنك مصر فى الشراء أو القسمة أو يحض إحدى شركاته أو أحد عملائه على مزاحمته، وبالفعل اشتراها بثمن أثلج صدره وصرّح لكريم ثابت بأنه سيبيعها بالتجزئة ويكسب مائتى ألف جنيه ويقدم نصفها للملك، الذى أوفد من تسلم المبلغ[(٢)].

ولا يستبعد أن يكون ما ذكره كريم ثابت صحيحا، لأن فاروقا عين أندراوس مستشارا اقتصاديا له ليتولى مثل هذه المهام وليشبع نهمه فى شهوة المال، ولأنه فى هذه الفترة غمره الإحساس بقرب زوال ملكه، ولهذا اندفع فى جميع الاتجاهات ليؤمّن مستقبله. ونتيجة للخطة المرسومة، فإنه عقب خروج حافظ عفيفى من بنك مصر دخله أندراوس، ومضى يتصيد الفرص المالية له ولسيده. كذلك يتضح أن حافظ عفيفى كان على علم بالخطوات التى اتبعت وأوصلته إلى رجائه، لكنه ربما جهل ميعاد صدور الأمر الملكى، إذ إن الملك

---

(١) F.O. Op. Cit, 90115, Op. Cit.

(٢) كريم ثابت، المصدر المذكور، عدد ٥٦٩، فى ٦ يوليو ١٩٥٥، ص٣، وصل عدد الأسهم التى اشتراها أندراوس ٤٠ ألف سهم، روز اليوسف، عدد ١٢٤٠ فى ١٧ مارس ١٩٥٢، ص٤.

أمر بإعداده وحفظه حتى يصدر تعليماته؛ وما لبث أن أصدر في ٢٤ ديسمبر ١٩٥١، ولقى الترحيب من السفارة البريطانية التي سبق وكتبت للندن عندما استعرضت أسماء الذين يمكنهم شغل المنصب بأن حافظ عفيفي - كما يبدو - هو المفضَّل في هذه اللحظة والذي ستكون لديه المقدرة على البقاء مع الملك لفترة أطول، ووصفه ستيفنسون بالكفاءة والاعتدال والواقعية، وأشار إلى التصريح الذي نشرته له الأهرام في ٢٥ أغسطس ١٩٥١ بأن معاهدة ١٩٣٦ لم تكن نكبة، وأنه يتمنى أن تعقد مصر معاهدة ثلاثية مع بريطانيا وأمريكا، ورد الفعل الذي وجه ضده مما جعله يصدر تصريحا آخر في ١١ ديسمبر يصلح فيه من موقفه[١]. وشعر فاروق بنجاح خطوته في هذا الاتجاه.

وفي اليوم التالي لهذا التعيين، صدر الأمر الملكي بتعيين عبدالفتاح عمرو - السفير المصري في لندن وصاحب الميول الإنجليزية والذي استُدعى بناء على قرار مجلس الوزراء في ٩ ديسمبر عقب العدوان البريطاني على كفر عبده - مستشارا للديوان الملكي في الشئون الخارجية عن طريق الندب، بمعنى استمرار شغله لمنصبه الأصلي، وقد أنشئ المنصب خصيصا له، استكمالا لتنفيذ خطة فاروق في ضرب الوفد من ناحية، والتقرب البريطاني من ناحية أخرى. ويكتب السفير البريطاني لحكومته عن هذا التعيين بأنه من الوسائل المشجِّعة، وأنه ينتظر تغيير الوزارة وإتمام المفاوضات، وعليه تطلب لندن من سفيرها أن يكون على صلة مستمرة بالمستشار[٢].

واعتدى فاروق بهذين الإجراءين على سلطة الوزارة وتحدَّاها، ووصل به الأمر إلى أنه تردَّد في الموافقة عندما استأذن منه وكيل الديوان تبليغ رئيس الوزراء، وأرسل التبليغ قبل ظهر يوم ٢٥ ديسمبر أي بعد يوم من تعيين حافظ عفيفي ونصف يوم من تعيين عبدالفتاح عمرو[٣]. وبطبيعة الحال، فإن النحاس أحس بتلك الطعنة، وانتشر القول حول اعتزامه تقديم استقالته[٤]. ولكن وفقا للسياسة التي اتبعتها الوزارة، فقد رضيت بالأمر الواقع، وهنا يختلف الوضع عمَّا كان قبل إلغاء المعاهدة واستكانتها لأجل تنفيذ تلك الخطوة، أما

---

(١) F.O. Op. Cit, JE 10110 - 11, Wardle - Allen, Cairo, April 2, 1951, F.O. Op. Cit, 96846, JE 1013 - 1, Stevenson - F.O, Cairo, Jan. 5, 1952.

(٢) Ibid, 90151, JE 105 - 533, Stevenson - F.O, Cairo, Dec. 26, 1951, No 1278.

(٣) حسن يوسف، المصدر المذكور، ص ٣١١، الأهرام، عدد ٢٣٧٨٨، في ٢٦ ديسمبر ١٩٥١، ص٢.

(٤) F.O. op. Cit.

بعد الإلغاء، فقد أرجعت استمرار منهجها لرغبتها فى التفرغ لحركة الكفاح ضد بريطانيا فى القناة، ورغم علمها أن لحظة الإقالة آتية لا ريب فيها، فإنها لم تعبر عن رفضها، وقام النحاس فى ٢٦ ديسمبر برد زيارة رئيس الديوان له، وعلى الفور أعلنت الوزارة أن التعيين مناسب تماما، وأنكرت أى نيِّة للاستقالة، ونشرت أقوال النحاس عن حافظ عفيفى والتى دلَّت على الرضا به، كما نوَّه محمد صلاح الدين بكفاءته(١).

وكان رد الفعل على الرأى العام إيجابيا، فكثير من الصحف عبَّرت بصراحة عن عدائها، مبيِّنة منافية مثل تلك التصرفات للدستور، مطالبة بتدخل البرلمان لمحاسبة الوزارة لخنوعها وخضوعها، معلنة أن السكوت هو السبيل للفوضى(٢). وأحس الشعب بالتواطؤ بين فاروق والإنجليز فى الوقت الذى تزداد فيه المعركة معهم ضراوة، واستاء من الوزارة التى أطلقت يده الأوتقراطية، ومكنته من هذه الاعتداءات وجرأته على أن يشكل لنفسه هيئة تتبعه تضم رئيس ديوانه ومستشاريه الصحفى والاقتصادى والسياسى لتسانده وتؤيده وتعمل على تنفيذ سياسته. وظهر التعبير عن السخط فى المظاهرات التى قامت يومى ٢٦، ٢٧ ديسمبر، ولم تقتصر على القاهرة والإسكندرية وإنما امتدت لجميع عواصم المديريات، ومثَّل الطلبة عنصرا أساسيا فيها ويُسجِّل السفير البريطانى لحكومته بأن الهتافات كانت ضد بريطانيا وحافظ عفيفى والملك نفسه، ويصف ما أقدم عليه المتظاهرون فى أثنائها(٣). وكانت هذه المظاهرات حصيلة لما اختزن فى النفوس من مفاسد فاروق وخاصة فى السنوات الأخيرة، وجاء ذلك التصرف ليلهبها، فارتفعت الأصوات تتوعَّده وتشهِّر به غير عابئة بعقوبات السب فى الذات الملكية.

وذهب فاروق إلى أن الوزارة وراء هذه الحركة، واعتبر فؤاد سراج الدين مسئولا عنها، وصرَّح جلاد بأن وزير الداخلية استدعي الطلبة ليتظاهروا ضد الملك(٤). ويحلِّل

---

(١) Ibid, 96846, JE 1013 - 1, Stevenson - F.O, Cairo, Jan. 5, 1952. أخبار اليوم، عدد ٣٧٣ فى ٢٩ ديسمبر ١٩٥١، ص١، روز اليوسف، عدد ١٢٢٩ فى ٣١ ديسمبر ١٩٥١، ص٤، الأهرام، عدد ٣٧٩٠، فى ٢٨ ديسمبر ١٩٥١، ص٢.

(٢) F.O. 371, op. Cit.، الجمهور المصرى، عدد ١٠٦ فى ١٢ يناير ١٩٥٣، ص٨.

(٣) Ibid.

(٤) F.O. 141 - 1453, 1011 - 12 - 52 G. F. O. Minute, H. E, Jan. 26, 1952, 1011 - 21 - 52 G. Conversation. Murray - Gallad, Feb. 7, 1952.

ستيفنسون بأن سكوت الوفد عن إجراء عمل مضاد لتعيين رئيس الديوان، كان لدفع طلبة الجامعة وتلاميذ المدارس الثانوية للقيام بالمظاهرات التى دلَّت على أن الوفد قد تأهَّب للدفاع عن نفسه «باستعمال التهديد القديم بوصمة الملك كخائن للوطن فى حالة غدره به، وليظهر أنه يتحكم فى الدهماء ويستخدمهم ضد من يرغب»(١).

والواقع أن الحكومة لم تشكِّل عاملا أساسيا فى هذه العملية لأن الشعور كان متأججا ضد فاروق، لكنها مثَّلت عاملا مساعدا، بمعنى أنها لم تحاول امتصاصها مثلما فعل طه حسين أثناء مظاهرات الطلبة فى أكتوبر ١٩٥٠ وتمكن بديموقراطيته وسياسته الحكيمة من تهدئتهم، حقيقة فإن الأمور تختلف هذه المرة، غير أنه لم تجر أى محاولة للحد من الثورية، بالرغم من قرارها بمنع المظاهرات منذ ٦ ديسمبر، وكل ما أقدمت عليه تعطيل الدراسة فى الجامعات والأزهر والمدارس الثانوية بالقاهرة والإسكندرية، ومع هذا فقد استمرت المظاهرات العدائية لفاروق(٢).

وتوقَّفت الخطوة التالية على الملك، وعادت الموازنة من جديد فى الإبقاء على الوزارة أو الإطاحة بها. ومع الشعور العدائى الذى ترجم ضده، أصبح حذرا فى اتخاذ القرار، ونظرا لإيمانه بأن الوفد هو المحرِّك للمظاهرات، فقد ارتاب من فكرة القيام بتحرُّك سريع ضده حتى لا يستخدم هذا السلاح الذى يهدِّد عرشه، ولم يكن ذلك يتفق مع السفارة البريطانية التى عقدت الآمال على إجراء فورى يُسقط الوفد، ويُبلِّغ ستيفنسون لندن بأن كلا من حافظ عفيفى وعبدالفتاح عمرو قانطان من عدم قيام الملك بأى إجراء منذ تعيينهما، وأن رئيس الديوان غير متأكد من حتمية إقالة الوزارة(٣).

أما عن أسلوب الوزارة للبقاء فى الحكم أطول فترة ممكنة، فقد وقع على عاتق فؤاد سراج الدين تارة وأحمد عبود تارة أخرى، فكلاهما على صلة بكريم ثابت وأندراوس. وبواسطة العروض المالية أمكن الضغط على فاروق وصده عن تغيير الحكومة، واستخدمت هذه الطريق أيضا للدس لدى فاروق ضد عبدالفتاح عمرو، إذ كان النحاس

---

(١) F.O. Op. Cit.

(٢) عبدالرحمن الرافعى، مقدمات ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢، ص ص ٧٦، ٧٨، Vatikiotis, The Egyptian Army in Politics, P. 40.

(٣) F.O. 371, op. Cit, JE 1013 - 2, Stevenson - F.O, Cairo, Jan. 23, 1952, No 11.

يرفض قبول تعيينه فى المنصب الجديد ويعقد العزم على إبعاده بصفة عاجلة. وفى لقاء جمع فؤاد سراج الدين برئيس الجالية البريطانية فى مصر، لفت الأول النظر إلى الموقف الودى الملحوظ تجاهه مؤخرا من الملك ورئيس ديوانه، وأشار إلى أنهما يخشيان العنف[1].

وتجلت استكانة النحاس لفاروق فى أثناء تلك المقابلة التى حضرها الوزراء وحافظ عفيفى، فقد همس رئيس الوزراء فى أذن الملك الذى رفع صوته وأنَّبه فى عنف عن أن الوقت غير مناسب ليطلب أوسمة لتوضع على صدور الوزراء والرسميين، وأنه من الأفضل أن يستعلم من وزير داخليته عما هو الوضع القائم فى البلد، وعليه لم ينطق النحاس بكلمة واحدة[2]. واستمرت مهادنة فاروق أياما.

وفى ١٦ يناير ١٩٥٢ وُجه كتاب ملكى إلى رئيس الوزراء يبلغه نبأ مولد الأمير أحمد فؤاد وإسناد ولاية العهد له. وعلى الفور صدر قرار مجلس الوزراء بالاحتفاء بميلاد ولى العهد أمير الصعيد، وإبلاغ النبإ للهيئات بأنواعها، وتوزيع ثلاثين ألف جنيه على أسر الشهداء والمصابين فى منطقة القناة، وإنشاء مؤسستين اجتماعيتين بالقاهرة والخرطوم وإطلاق اسم الأمير عليهما، وإعفاء طلبة الجامعة الذين لم يسددوا المصروفات من دفعها، وإطعام مائة ألف فقير، ومنح عشرة جنيهات لكل مولود ذكر ولد يوم ميلاد الأمير[3]. ومضت التهانى الرسمية تفد على القصر تحمل المجاملات المرسومة التى تناقضت مع الحالة الراهنة، وواضح أن الابتهاج الذى أعلنته الحكومة وما تضمنه من عطاءات يتمشى مع التودد للملك فى ظاهره، فى الوقت الذى يحمل فى باطنه شيئا من التحدى وذلك فيما قدم لأسر الشهداء والطلبة.

واقترن ميلاد ولى العهد بمظاهرات عدائية جديدة ضد فاروق، واتخذت فى هذه المرة طابع العنف، وكان بعض المتظاهرين يحمل السلاح، واصطدم بهم البوليس وتبودلت الطلقات النارية مما أسفر عن عدد من القتلى والجرحى[4]. وبوصول تقارير البوليس السرى

---

(١) F.O. 141, Op. Cit, 1011 - 2,3 - 52 G. F.O. Minute, Campbell, Jan, 10, Wardle Smith, Jan. 11, H. E. Jan. 26, 1952.

(٢) Ibid, 1011 - 11 - 52 G, F.O. Minute, Campbell, Jan, 22, 1952.

(٣) مجلس الشيوخ، الجلسة الحادية عشرة، ١٩ يناير ١٩٥٢، ص ص ٣٣٢، ٣٣٣.

(٤) F.O. 371 - 96870, JE 1018 - 5, Stevenson - F.O, Jan. 21, 1952, No 120.

إلى فاروق والتى سجَّلت ما كان يدور فى تلك المظاهرات، علم أن الهتافات لم تكن ضده فقط، وإنما أيضا ضد ابنه، فأصدر أمره فى ٢٠ يناير إلى حافظ عفيفى للاتصال بالنحاس وإعلامه بأنه فى حالة عدم تمكنه من حفظ النظام العام، فخير له أن يترك المكان لمن يقدر على ذلك. ورفض رئيس الديوان نقل الرسالة خشية من احتمال أن يقدم رئيس الوزراء استقالته قبل اتخاذ فاروق استعداداته، لكنه أبلغ رئيس الوزراء بغضب الملك الشديد، فطلب منه تهدئته، وشاركه فى الرأى فؤاد سراج الدين. وهنا استعلم حافظ عفيفى عما سيتَّخذ من عمل، فعلم أن الدراسة ستُعطل، وأن النحاس سيوجه نداء إذاعيا للطلبة ليلتزموا الهدوء، ولكنه لم يقتنع واقترح وجوب فصل الطلبة المعروفين بتزعُّمهم المظاهرات والذين كانوا فيما مضى من مثيرى المشاغبات، ووعد المسئولون بالاهتمام بالأمر. وعليه أدرك أنهم لن يأخذوا باقتراحه، وكما يذكر «لأن هؤلاء الشباب يدفع لهم منهم ويقومون بعملهم بناء على تعليماتهم»[١]. وهكذا كانت عقيدة القصر، ولم يدرك الأسباب الحقيقية النابعة من الداخل التى تمخَّضت عنها تلك المظاهرات. وعقب هذه المقابلة رأى رئيس الديوان تقديم نصيحته للملك بأن يغيِّر الوزارة خلال شهر على الأكثر، إلا إذا وقع شىء مهم للغاية لم يكن متوقَّعا[٢]. وبالفعل فقد حدث بعد خمسة أيام.

وجاءت معركة الإسماعيلية فى ٢٢ يناير بين الجيش البريطانى وبلوكات النظام لتظهر وحشية وضراوة الإنجليز، وبطولة وتضحية البوليس، ولتزيد الأوضاع سوءا. فقد أذاع وزير الداخلية بيان العدوان. واجتمع مجلس الوزراء لبحث قطع العلاقات السياسية مع بريطانيا، وتدهورت الحالة فى سرعة بالغة، وتجمعت عواصف الغضب، وبدأت فى الثانية من صباح ٢٦ يناير بتمرد عمال الطيران فى مطار القاهرة، أعقبها مباشرة تمرد بلوكات النظام الذين زحفوا إلى الجامعة محتجين على ما أصاب زملاءهم مطالبين بالسلاح للذهاب للقناة، وانجرف معهم الطلبة، واتجهوا إلى مبنى رئاسة الوزراء، وارتفعت أصواتهم تطالب بقطع العلاقات الدبلوماسية مع بريطانيا وإعلان الحرب. فأجابهم عبدالفتاح حسن بإيعاز من فؤاد سراج الدين بأن الوفد يرغب فى قطع العلاقات

(١) F.O. 141 - 1453, Op. Cit,

(٢) Ibid، مما يذكر عن الاختلاف بين النحاس وحافظ عفيفى أن روز اليوسف رسمت صورتيهما وعلَّقت عليها بأنهما يشتركان فى الحول ووضعت سؤالاً: هل تتلاقى وجهات النظر، روز اليوسف، عدد ١٢٣١ فى ١٤ يناير ١٩٥٢.

ولكنه مُنع من الملك[1]. وعليه قصدوا قصر عابدين، وكان بعض من هؤلاء الجنود قد ساروا للأزهر، وانضم إليهم طلبته وأخذوا طريقهم إلى ميدان عابدين حيث تجمَّعت حشود المتظاهرين من مختلف الطبقات، معلنة سخطها، وتنوعت الهتافات، وكان لكل جهة مسئولة عن الأحداث الجارية نصيبها. بريطانيا والحكومة والملك وأعوانه[2].

ولم يتمكَّن البوليس من صد المظاهرات أو الحد منها، نظرا لتراخيه لوجود قوات منه بداخلها، وعليه اتسع نطاقها. وأثناء هذه الاضطرابات، وفي منتصف اليوم بدأت الشرارة الأولى لحريق القاهرة من ميدان الأوبرا، وانتشرت النيران في وسطها وسادت الفوضى وأعمال السلب والنهب.

وفي اليوم نفسه كان الملك على موعد مع ٦٠٠ من كبار ضباط الجيش والبوليس، إذ وُجهت إليهم دعوة للغداء على المائدة الملكية في قصر عابدين في إطار الاحتفالات التي أقيمت بمناسبة ميلاد ولي العهد، وحضروا في الميعاد المحدد وقت بدء الحريق، وهو أمر مرتَّب له لاختيار التوقيت الخاص بالدعوة سواء اليوم أو الساعة، حيث إن مثل هذه الدعوات تجري على العشاء، كما أنها بُلِّغت تليفونيا وليس عن طريق البطاقات، وقبل الميعاد بيوم واحد، ولم يحضرها وزيرا الحربية والداخلية. أيضا نوعية المدعوين، إذ تمكَّن فاروق من حشد قوتي التدخل العسكري في قصره، وبالتالي قطع الاتصال بخارجه، مما أعطى الفرصة لتوهج الموقف، ولم يكن من المدعوين أحد من خارج القاهرة.

ورغم رؤية الملك للمظاهرات التي احتشدت في ساحة عابدين، فإنه لم يلغ الدعوة أو يؤجِّلها، ولم يراع ظروف معركة الإسماعيلية والأرواح التي أزهقت فيها[3]. ولكن وكيل الديوان يذكر - وبطبيعة الحال فهو متعاطف مع مليكه مبررا لتصرفاته - أن هذه الدعوة هي الرابعة في ترتيبها، إذ سبقتها دعوات للغداء للأمراء والوزراء والأزهريين، وأن الملك كان في أشد حالات الاضطراب لتلك المظاهرات وهتافاتها العدائية، وعندما أطل من النافذة وتبيّن ضخامة المظاهرات والحرائق المشتعلة، أمر بإلغاء المأدبة واستدعى

---

(١) F.O. 371, - 96846, JE 1013 - 5, Stevenson - F.O, Cairo, Feb. 6, 1952.

(٢) Ibid, 96870, JE 1081 - 16, Stevenson - F.O, Cairo, Jan. 26, 1952.

(٣) F.O. 141, Op. Cit, -1011 - 19 - 52 G. F. O.Minute, Hamilton, Feb. 13, 1952, la Lacouture, J.S, L'Egypt en movement, pp. 111, 112، محمد أنيس، حريق القاهرة، ص ٥٣.

التشريفاتى لذلك، ولما علم أن عددا كبيرا حضر من المدعوين عدل عن الإلغاء[١]. وفى كلمتـه للمـدعـوين صـرح بأنه فكر فى إلغـاء المأدبة للظروف الطارئة، لكنه يرغب فى التحدث معهم وخاصة فى موضوع الضبط والربط وحوادث الشغب والمرحلة الدقيقة التى تجتازها مصر[٢]. وتلك التبريرات لا تسقط التخطيط الذى اتبعه.

وتأتى الخطوة التالية، وهى رفضه لتدخل الجيش منذ البداية. فعندما طلب وزير الداخلية نزول الجيش لقمع أعمال الشغب، لقى المعارضة[٣]. وقد أوضح فى بيانه أنه اتصل بالقائد العام قبل الحريق مباشرة، وطلب منه استعداد قوات الجيش للنزول للمعاونة على النظام، فأبدى تمنُّعا. وكرَّر وزير الداخلية الطلب عندما بدأ الحريق، فاعترض القائد العام مرة أخرى. وأخيرا بيَّن أن الأمر يحتاج إذنا من الملك وسيطلب ذلك. وعاد الوزير واتصل به فى القصر، لكنه لم يرد عليه، فذهب بنفسه فى الساعة الثانية والنصف بعد الظهر إلى القصر، وشرح لرئيس الديوان خطورة الموقف، وحضر محمد حيدر جزءا من المقابلة. وانتهى الأمر بموافقة الملك على نزول الجيش فى الساعة الثالثة إلا ربعا، ولكن تلكأ عثمان المهدى رئيس الأركان مما أدى لمزيد من الاتصالات حتى الساعة الخامسة حينما وصلت بعض القوات، وبدئ فى التوزيع حوالى الساعة الخامسة والنصف، وراح رئيس الأركان يخلق الصعوبات ليعوق الإنقاذ، وحتى يزداد الموقف صعوبة[٤].

ومما يذكر أن هذا البيان نشر فى المصرى بتاريخ ١٠ فبراير ١٩٥٢، وقد صودرت لما يتضـمَّنه من اتهام صريح للملك ولكبار قواد الجيش المرتبطين به. أيضا أدى البوليس السياسى تحت قيادة محمد إبراهيم إمام دورا مضادا لوزير الداخلية لصالح الملك، فقام بتشويش الاتصالات وعرقلة المعلومات وإحباط المساعدات[٥]. ومن الجدير بالذكر أن فاروقا أذن له بالتخلف عن حضور المأدبة ليتفرغ «للإشراف على الأمن»[٦].

---

(١) حسن يوسف، المصدر المذكور، ص ص ٣٢٣، ٣٢٤.

(٢) الأهرام، عدد ٢٣٨٢٠ فى ٢٨ يناير ١٩٥٢، ص٢.

(٣) F.O. 141, Op. Cit.

(٤) محمد أنيس، حريق القاهرة، ص ص ٣٢-٣٦.

(٥) طارق البشرى، المرجع المذكور، ص ٥٣٥، ١١٢، Lacouture, Op. Cit, p. 112

(٦) حسن يوسف، المصدر المذكور، ص ٣٢٤.

ويُبيِّن جلاد لأحد المسئولين فى الخارجية البريطانية أن التمنُّع فى إنزال الجيش فى بداية الأمر يرجع إلى عدم الرغبة فى إقحامه فى المسائل السياسية(١). ويذهب البعض إلى أن السبب فى موافقة فاروق فى النهاية على تدخله، يعود إلى وصول معلومات عن تحركات القوات البريطانية من القناة وأنها أصبحت على بعد ٤٠ك.م من القاهرة، فخشى من تكرار ما حدث أثناء الثورة العرابية(٢). ولكن الحقيقة تظهر أنه أعدَّ للأمر عدته لتحميه قوات الاحتلال عند الخطر(٣). والواقع أنه فى هذه الفترة كان قد بدأ يفقد الثقة فى ولاء الجيش له، وبالتالى تردَّد فى إنزاله خوفا من تعاونه مع الثائرين.

وبتأزم الموقف، استدعى فاروق كافرى Caffrey سفير الولايات المتحدة فى الساعة الرابعة، أى بعد ثلاث ساعات ونصف الساعة من بدء الحريق - وتربطهما علاقة شخصية - علَّه ينقذه مما هو فيه، فالأحداث الجارية أثَّرت عليه لدرجة الاضطراب والتخبط حيث لم يكن يتصور أن تتطور الأمور بهذه السرعة. وتملك الرعب القصر بكامل أفراده. فقد أخبر كافرى زميله البريطانى بتلك الانطباعات التى رآها على الملك وما نقله إليه عن الشعور الذى سيطر على الملكة والحاشية، إذ خشى الجميع امتداد الحرائق للقصر(٤).

وكانت الاحتياطات اتُخذت، حيث أحيط بثمانمائة من سلاح الهجانة للدفاع عنه، ونصبت المدافع حول أسواره لمنع اقتراب المتظاهرين. ويذكر رسل فى أحد خطاباته تلك المحاولة التى قام بها البعض بالاندفاع نحو القصر(٥). كما يعطى كافرى صورة للحرائق فى الأماكن المجاورة له وامتدادها ويشير إلى ذلك الهجوم الذى صُوِّب على مركز البوليس القريب منه(٦).

وانتاب فاروق الفزع، فطلب تجهيز طائرة هليوكبتر لنقل ناريمان مع طفلها إلى قصر

---

(١) F.O. Op. Cit, 1011 - 21 - 52G, Conversation, Murray - Gallad, Feb. 7, 1952.

(٢) Lacouture: Op. Cit, P. 112.

(٣) انظر فصل عابدين وقصر الدوبارة، عنصر المد والجزر.

(٤) F.O. 371, - 96871, JE 1018 - 37, Stevenson - F.O, Cairo, Jan. 31, 1952, No 266, Derosne, Op. Cit, P. 195.

(٥) Russell, T. to his son, Jan. 27, 1952, to his Mother, Feb. 10, 1952.

(٦) F.O. Op. Cit.

القبة، ولكن طبيبها بين أن في تحركها خطرا على صحتها[1]. وفي حديث لرئيس الديوان مع القائم بالأعمال البريطاني كريزول Creswell يذكر أن مصر أخذت طريقها إلى الثورة، وأنه لمسها. ويتابع قوله «لو قام المحتشدون باقتحام القصر، فإن ثورة ذات طابع كلاسيكي كانت قد أخذت مجراها»[2]. ولكن عدم الترتيب لقيام تلك الثورة، ومساعدة الجيش للنظام القائم، ووجود القوات البريطانية في حالة تأهب، وقيام فاروق بالتصرف، كل ذلك أجهض أي نجاح يمكن الحصول عليه.

ويتضح من خلال تتبع موقف الملك أنه أسهم في أحداث هذا اليوم، لكنه لم يكن بمفرده إذ شاركته في إذكائها أيد أخرى. ولا بد من الإشارة إلى أن تلك التجمعات البشرية كان منتظرا منها التعبير عن شعورها والتنفيس عن سخطها على الأوضاع القائمة، أيضا فالأماكن المصابة ضمت الملاهي الليلية ودور السينما والنوادي والفنادق ومكاتب الشركات والأعمال والمتاجر وبنك باركليز، والكثير منها يرتبط بالمصالح البريطانية، والبعض كنادي محمد علي ونادي السيارات الملكي وأوبرج الأهرام يلتصق بفاروق. ولكن مما لا شك فيه أن التخطيط أعدَّ لاستغلال الغضب الذي اجتاح الجميع، فدُسَّت بعض العناصر ووكِّل لها إضرام النار وأعمال السلب والنهب، وبالتالي ازداد الموقف اشتعالا.

وأصبح من المنتظر إقالة الوزارة بعد أن تهيأت الفرصة للإطاحة بها، فيكتب ستيفنسون للندن بأن دعاية الوفد في السر والعلانية أوجدت مناخا هستيريا لا يهدد بريطانيا فقط، وإنما أيضا الملك الذي وصف بخيانته للأماني الوطنية، وأن ما حدث يوم ٢٦ يناير أعطى له الدفعة التي كان يحتاجها للإقالة، وقراره النهائي بصددها اتُخذ عندما اقتنع أن القوات البريطانية تتحرك صوب القاهرة[3]. وقبل الإقالة رأى فاروق ورئيس ديوانه الاستفادة من الساعات القليلة الباقية من عمر الوزارة وذلك بإعلانها الأحكام العرفية، ويُعقِّب السفير

---

(١) أخبار اليوم، عدد ٤٢٥ في ٢٧ ديسمبر ١٩٥٢، يرجع البعض ذلك إلى أنه طلب إعداد الطائرة ليتمكن من الهرب، محمد صبيح، أيام وأيام، ص ٤٣١، سيرانيان، مصر ونضالها من أجل الاستقلال ١٩٤٥ ـ ١٩٥٢، ترجمة عاطف عبد الهادي علام، ص ٣٠٩.

(٢) F.O. Op. Cit, 96878, JE 1018 - 949, Creswell - Bowker, Alex, July 16, 1952.

(٣) Ibid, 96846, JE 1013 - 5, Stevenson - F.O, Cairo, Feb. 6, 1952, No 14.

البريطانى على هذا العمل بأنه فى موضعه ويدل على الحذق(*). وبذلك حُمِّلت الوزارة مسئولية الأحداث. ومما لا شك فيه أن ذلك الإجراء هو باتفاق بين ستفنسون وكافرى، أوحى الأخير به لفاروق.

وكان قد تقرر إقالة الوزارة بعد الظهر، وعندما وصل محمد حيدر إلى القصر، وبمعرفته للقرار احتج بشدة لدى الملك ضد أى تغيير دون أن يكون فى الصورة، وقال إن هناك وفديين فى الجيش ولن يتحملوا إقالة النحاس، وأقصى ما يمكن عمله أن يدعو الملك النحاس لتشكيل وزارة قومية، وفى حالة رفضه، فعلى الأقل سيعرف الجيش أن النحاس أعطيت له الفرصة، ثم يدعو الملك على ماهر لتشكيل والوزارة. ودفع ذلك الموقف فاروقا إلى عقده لاجتماع ضم مستشاريه الأساسيين، حافظ عفيفى، أندراوس، عبدالفتاح عمرو، محمد حيدر، وحدث احتدام بين المجتمعين، وأصرَّ محمد حيدر على رأيه، وترك فاروق الاجتماع، واتصل بعلى ماهر مبيِّنا له أنه غيَّر رأيه، وعليه أن يدعو النحاس لتشكيل الوزارة، وفى حالة رفضه سيجدد دعوته له أى لعلى ماهر الذى وافقه على ذلك.

ولم يمض سوى وقت قصير للغاية إلا واتصل على ماهر بالملك وأخبره أنه درس الحالة ويوافق على التشكيل بشرط ألا يستدعى النحاس مسبقا. والسبب فى تغيير رأيه وتصلُّبه جاء نتيجة لاتصالات الأخوين مصطفى وعلى أمين السريعة، فقد مكث الأول فى القصر، بينما ذهب الآخر فى سيارة إسعاف - التى كان يمكنها السير دون صعوبات فى أثناء حظر التجول - إلى منزل على ماهر، مما جعله يتخذ الموقف الجديد. هذا بالإضافة إلى أن الأمينين أبلغا المجتمعين بالقصر بتعليمات تشير إلى تحرك بريطانى للقاهرة، ونفى محمد حيدر ذلك، وبيَّن أن تقارير ضباط مخابراته لم تشر لهذا. فاعترض مصطفى أمين - يشجعه عبدالفتاح عمرو - وأعلن أنه يتحمل مسئولية ما يقوله، وقام على أمين بإجراء اتصال تليفونى بالسفارة البريطانية فى الساعة التاسعة والربع مساء أمام المجتمعين، فتلقى ردا من العضو الثانى فى السفارة لا يدل بوضوح عن الموقف، ولكنه ذكر له أنه ليس لديه شك فى أن السلطات الحربية قد أعدَّت للتدخل إذا كانت هناك مخاطر ضد حياة

(*) Ibid.

البريطانيين وممتلكاتهم، وأنه لا يمكن لأحد أن يتوقَّع وقوف الجيش البريطانى موقف المتفرج عندما تقتل النساء البريطانيات.

وأعلم مصطفى أمين الملك بالأقوال حول التحركات وأن مصدرها ما أعلنته الإذاعة البريطانية، ثم أخطره بالحديث الذى دار بين أخيه والسفارة البريطانية. ويذكر ستيفنسون أنه وضعه فى شكل بيان مباشر بأن القوات البريطانية ستتحرك إن لم يتم تغيير الحكومة(١).

وفى العاشرة مساء تمكن حافظ عفيفى من رؤية فاروق بمفرده وأقنعه بأن التغيير الفورى للوزارة أمر جوهرى، وعليه أعد الأمر الملكى بالإقالة قبل الحادية عشرة مساء. ومن الجدير بالذكر، أنه فى الوقت نفسه وحوالى الساعة التاسعة والنصف مساء ترك أندراوس القصر وذهب إلى كريم ثابت الذى اتصل تليفونيا فى حضوره بفؤاد سراج الدين والنحاس وهنأهما لبقائهما فى الحكم، وأذاعت رويتر هذا الخبر. ويذكر السفير البريطانى أن السبب فى ميول رجال الحاشية للوفد أن فؤاد سراج الدين يدفع لهم الثمن غاليا سواء بالعملة الصعبة السائلة أو بالفوائد التى يحصلون عليها من داخل سوق الأقطان، وبالتالى لا ينتظر أن تعاملهم حكومة على ماهر بالمثل. وعاد أندراوس إلى القصر ليأمره الملك بالذهاب مع حافظ عفيفى إلى الهلالى ليعرضا عليه تشكيل الوزارة حيث فضَّله فى هذه اللحظة على على ماهر(٢). ويتضح من ذلك الصورة التى كان فاروق يعيشها، والارتباك الذى أوقعه فيه المحيطون به، كما بدا خوفه من فقدان ولاء الجيش له مما جعله يتردد بشأن الإقالة، لكن الرأى المعاكس تمكن من الانتصار فى النهاية.

وكان قد وصل إلى مسامع النحاس ما يفيد بإمكانية إقالة وزارته. فمن خلال محمد حيدر علم عبدالفتاح حسن ما دار فى الاجتماع بهذا الخصوص(٣). فتوجه رئيس الوزراء إلى القصر ليلتمس أن يعتبره الملك دائما خادما مخلصا وحاميا للعرش، ولكن فى ٢٧ يناير التقى به حافظ عفيفى وأوضح له أن الوزارة تستحق الإقالة لفشلها فى حفظ

---

(١) Ibid, 96872, JE 1018 - 79, Stevenson - F.O, Cairo, Feb. 19, 1952, No 45.

(٢) Ibid.

(٣) أحمد حمروش، قصة ثورة ٢٣ يوليو، جـ٢، ص٤١.

النظام(١) . وصدر الأمر الملكى فى نفس اليوم ليحمل هذا المعنى ويسحب الثقة من الوزارة لتقصيرها فى استتباب الأمن ويأسف لما أصاب مصر من اضطرابات(٢) . وبهذه الطريقة التعسفية طعن فاروق الوزارة وألبسها ثوب الاتهام عن الأحداث، ونجح فى وصمها أمام الرأى العام. ويصف السفير البريطانى لحكومته تلك السعادة التى غمرت فاروقا لتخلصه من الوفد، وكيف استعاد توازنه وتبدَّل الخوف الذى امتلأ به قلبه يوم الحريق إلى ثقة وثبات(٣) . لقد اعتقد أن الوفد احترق مع حريق القاهرة وأنه تخلص منه نهائيا دون أن تتحقق أى مخاوف كان يخشاها من قبل، وأنه بالأحكام العرفية قد منع المظاهرات العدائية ضده والتى أفزعته، وكمَّم الأفواه وشل الأقلام، وازداد غرورا لأن إيمانه المعقود على الجيش تثبَّت، والخوف الذى كان ينتابه من ناحيته تبدَّد.

ولم يكن متوقعا على الإطلاق أن يُقدم حزب الأغلبية على محاولات يتقرب فيها من القصر بعد كل ما حدث له، ولكن الرغبة فى الاحتواء فرضت نفسها. فقد ذهب النحاس فى صباح ٢٨ يناير إلى القصر وقيد اسمه فى سجل التشريفات، وردا على ذلك أوفد فاروق رئيس ديوانه لزعيم الوفد لشكره على تلك اللفتة(٤) . وواصل الوسطاء أسلوبهم للتقريب بين الملك والوفد، فبعد أيام من تولى الحكومة الجديدة، بدأ كريم ثابت فى التخطيط من جديد فى ذلك الاجتماع الذى ضمه مع النحاس وفؤاد سراج الدين وأحمد عبود، وكصاحب خبرة فى التعامل بين الطرفين، نصح بأن أكثر ما يهم الملك إظهار الولاء له، وأهم مظاهره أن يبدى النحاس رغبته فى التعاون مع على ماهر، وفى هذه الحالة سيكون موقفه متعارضا مع السياسيين المعارضين الذين رفضوا الاشتراك فى الوزارة لأن الملك لم يدعهم لحفل الغداء الذى أقامه(٥) ، وزاول كريم ثابت مهامه مع فاروق. وفى حديث للأول مع أحد المسئولين بقصر الدوبارة أوضح أن الوفديين إذا لعبوا بأوراقهم جيدا، فلا يوجد سبب يمنع عودتهم ثانية إلى الحكم خلال شهرين(٦) .

---

(١) F.O. 141, Op. Cit, 1011 - 13 - 52, G. Conversation, Cecil Campbell - Hafez Afifi, Jan. 29, 1952.

(٢) فؤاد كرم، المصدر المذكور، ص ٤٩٧ .

(٣) F.O. 371, - 96871, JE 1018 - 37, Stevenson - F.O, Cairo, Jan. 31, 1952, No 266.

(٤) حسن يوسف، المصدر المذكور، ص ٣٣٢.

(٥) F.O. Op. Cit, 96872, JE 1018 - 80, Smith - F.O, Cairo, Feb. 9, 1952.

(٦) Ibid.

وقبل النحاس النصيحة، وقابل على ماهر، وطلب منه ألا يقيل الموظفين الوفديين، وألا تتخذ إجراءات قانونية ضد الوفد، وألا يحل البرلمان، وأن تلغى الأحكام العرفية فى أسرع وقت. وأعقب ذلك إعلان فؤاد سراج الدين وعبدالفتاح حسن عن ضرورة اتباع سياسة التعاون بين الوفد والوزارة الجديدة وتأييدها(١). وقد أضاف السفير البريطانى سببا لهذا الاتجاه، أرجعه إلى خشية سكرتير عام الوفد من أن يتخذ ضده إجراء لدوره فى أحداث ٢٦ يناير(٢). ومضت مظاهر الولاء فى طريقها، فيرفع مجلس النواب صاحب الأغلبية الوفدية إلى فاروق محضر الجلسة التى عقدها فى ١٩ يناير بمناسبة ولادة ولى العهد على رق غزال ووضع فى غلاف فاخر مزين بماء الذهب والفضة(٣). وعندما أحس الوفد بسوء العلاقة بين فاروق وعلى ماهر، راحت المصرى تنتقد الوزارة، والتى بدورها مضت تقيل الوفديين من وظائفهم(٤).

ومع وزارة الهلالى، أصدر الوفد قراراته بعدم التعاون معها، ووفقا للإجراءات التى اتبعها رئيس الوزراء كحاكم عسكرى، حددت إقامة فؤاد سراج الدين وعبدالفتاح حسن فى ضيعتهما بالريف، كما حل البرلمان، فرفع الوفد عريضة للملك فى ١٦ يونيو أوضح فيها فشل الوزارة وطالب باستدعاء البرلمان الجديد، ولكن الهلالى رأى مراجعة قوائم المرشحين ليقلل عدد أصوات الوفديين. ومع أن فاروقا لم يكن يضع اعتبارا كبيرا للثقة فى ذلك، إلا أنه رغب فى أن يعمل الهلالى للقضاء على الوفد قبل حلول ميعاد الانتخابات(٥).

ونشطت الوزارة فى إعداد التقارير بشأن المحاكمات القضائية للمتهمين بالفساد، وبطبيعة الحال، فإن الوفديين على رأس القائمة ومن بينهم بعض الوزراء. ووُضعت

---

(١) Ibid, JE 1018 - 69, Stevenson - F.O, Cairo, Feb. 14, 1952.

(٢) Ibid, JE 1018 - 70, Stevenson - F.O, Cairo, Feb. 14, 1952. No 375.

(٣) عبد الرحمن الرافعى، مقدمات ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢، ص١٣٤.

(٤) F.O. Op. Cit, 96846, JE 1013 - 5, Stevenson - F.O, Cairo, Feb. 6, 1952. No 14, F.O. 371 - 96872, JE 1018 - 80, Smith - F.O, Cairo, Feb. 9, 1952.

(٥) Ibid, 96874, JE 1018 - 106, Stevenson - F.O, Cairo, March 12, 1952, No 523, JE 1018 - 115, Stevenson - F.O, Cairo, March 19, 1952, No 554, F.O, Op. Cit, 96847, 61, Creswell - F.O, Alex, June 28, 1952, F.O. Op. Cit, 96846, JE 1013 - 20, Creswell - F.O, Alex, June 13, 1952, No 58.

المصالح الخاصة نصب الأعين، وأصبح هناك فريقان، الملك والمحيطون به، والوفد والمقربون إليه. وبالنسبة للفريق الأول، فبعد فشل فاروق - منذ إقالته للوزارة الوفدية - فى إيجاد الشخص القادر على تحطيم الوفد تحطيما لا تكون له أى قائمة بعدها، قرَّر قبول الأمر الواقع واستغلاله على الوجه الأكمل، إذ شكَّل الابتزاز المالى جزءا من أخلاقياته وساعده على ذلك أندراوس وكريم ثابت. أما الفريق الآخر، فإن كبار الوفديين ممن وقعوا تحت الاتهام خشوا من فضح أمرهم، فوجدوا طريقهم إلى القصر، ووقف بجوارهم أحمد عبود لينقذ نفسه من إجراءات التطهير وليحصل على الإعفاءات، فدفع مبلغا كبيرا من المال رشوة لإقالة وزارة الهلالى[١]. وفى هذه الفترة، واستمرارا لتطبيق نظرية التقارب، رفع حسين الجندى - وزير الأوقاف الوفدى السابق - تقريرا اشترك فى وضعه ينسب الملك إلى السلالة النبوية[٢].

ولم يكن فاروق ليصفِّق للوفد وليرحب بعودته، حقيقة أن الإغراءات المالية حاولت الطغيان على المشاعر العدائية، ولكن نظرا لتأصل الأخيرة فى نفسه، فكثيرا ما غلبت عليه، فعند تشكيل الوزارة عقب استقالة الهلالى قرر عدم إسنادها إلى بهى الدين بركات، حينما علم أنه حاول الاتصال بالنحاس، وكلف بها حسين سرى، ويذكر القائم بالأعمال البريطانى لحكومته بأن الملك لديه الثقة فى رئيس الوزراء الجديد، لكنه على استعداد لطرده إذا رأى أن الوفد استعاد نفوذه[٣]. وفى الواقع فإن وجهات النظر اتحدت على اعتبار هذه الوزارة الكوبرى الذى سيعبر عليه الوفد للحكم، كما أن وجود كريم ثابت فيها يعطى المزيد من النجاح لخطوات التوفيق، وبتأثير المساند المالى للوفد، يتمكن الوزير الجديد من إقناع الملك بأن مصالحه الشخصية ترتبط بالاتفاق مع حزب الأغلبية[٤]. وأطلق سراح فؤاد سراج الدين بناء على إفتاء مجلس الدولة بأن أمر تحديد إقامته غير شرعى، وأخطره رئيس الوزراء بأنه سيخضع للمراقبة. ومن الملاحظ أن فاروقا عضَّد تلك الخطوة[٥]. وقد ظهرت عليه

---

(١) F.O. 141, Op. Cit, 1011 - 68 - 52, G. Minute, Hamilton, Cairo, July 1952.، انظر فصل حكم القصر.

(٢) عبد الرحمن الرافعى، مقدمات ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢، ص١٣٤.

(٣) F.O. 371- 96876, JE 1018 - 185, Creswell - F.O, Alex, July 5, 1952, No 1000.

(٤) Ibid, 96874, 67, Creswell- F.O, Alex, July 22, 1952.

(٥) Ibid, 96876, JE 1018 - 185, Creswell- F.O, Alex, July 5, 1952, No 1000, F.O, 141, Op. Cit, 1011 - 60 - 52 G To F.O, July 7, 1952, No 163.

أعراض الليونة تجاه الوفد. ويفسر كريزول ذلك بأنه «إما لاعتقاده بأن نمر الوفد غير جلده، وإما أنه يثق فى نفسه بقدرته على السيطرة حتى لو فتحت بوابة القفص»(١). والحقيقة أن الملك لم يكن مشغولا إلاَّ بإثرائه الشخصى الذى غدا شاغله الوحيد، وأصبح معروفا أن من يريد مساندته ليس عليه إلا تلبية مصالحه الخاصة إذ لا يترددَّ فى اختيار الوسيلة التى يرضى بها ذاته ولو تضاربت مع مصلحة مصر.

ومع هذا فإن فاروقا كان يخشى فى الوقت نفسه من عدم وضع الرغبة البريطانية أمام عينيه، والتى لا تتفق مع عودة الوفد، فيكتب القائم بالأعمال البريطانى لحكومته بوجوب «إقناع الملك بأن مركزه سيتعرض لخطر جسيم فى حالة تعاونه مع الوفد بدلا من تعاونه مع حكومة جلالتها». ويعود ويؤكِّد أنه فى حالة العمل على عودة الوفد لا بد من اتخاذ إجراء جوهرى(٢). وعليه فقد حاول فاروق عن طريق غير مباشر وبواسطة أندراوس أن يعلم السفارة البريطانية إصراره على الإبقاء على الأحكام العرفية، ومنع الوزارة القائمة من أن تكون قنطرة لإعادة الوفد، وهذا ما كانت الوزارة تردِّده كذلك(٣).

وكان إذعان فاروق واستدعاؤه للهلالى لتشكيل وزارته الثانية خوفا من أن يفرض عليه النحاس، كما حرص حافظ عفيفى متضامنا مع بريطانيا على قطع خط الرجعة على عودته. ومما يذكر أنه بتصعيد أزمة الجيش حاول إسماعيل شيرين فى ٢٢ يوليو إقناع الملك بأن إنقاذ العرش لن يتأتى إلا بإسناد الوزارة لزعيم الوفد(٤)، ولكن لحظة الخلاص كانت قد حانت، ولم تعط الفرصة لأى تحرك. وبذلك تتضح العلاقة التى ربطت الملك بحزب الأغلبية، وكيف سيطر عليها الجحود، وحتى فى تلك الأوقات التى تظاهر فيها كل طرف بالمودة نحو الآخر، كانت سمة التضليل تفرض نفسها لتفرز فى النهاية مزيدا من النفور.

---

(١) F.O. Op. Cit, 96876, JE 1018 - 192, Creswell - Eden, Alex., July 7, 1952, No 163.

(٢) Ibid.

(٣) F.O. 141, op. Cit.

(٤) جمال حماد، ٢٢ يوليو أطول يوم فى تاريخ مصر، ص٩٨. كان وزير الحربية الجديد مدركًا لإمكانية حدوث ثورة شعبية تحدَّث عنها فى لقائه مع أندروز فى ١٠ يوليو ببيروت. F.O. Op. Cit, 1011 - 67 - 52G. Andrews - Creswell, Beirut, July 10, 1952.



الفصل الثالث

عابدين وقصر الدوبارة

المحالفة فى التطبيق

أسفت دار المندوب السامى البريطانى على وفاة فؤاد نظرًا لخدماته لبريطانيا. ويكتب لامبسون لحكومته يستعرض مواقفه ويبيِّن أن خليفته صبى تنقصه الخبرة إذا قيس بصبى إنجليزى فى مثل سنه، وأن اهتمام أبيه بتربيته تربية ملائكية جعله يعيش منعزلاً فى القصر حتى سفره لبريطانيا، وينقصه التعليم الكامل، ولا ينتظر منه أن يكون عنصرًا مباشرًا للاستقرار لمدة عدة سنوات، وبالتالى ستتحمل المؤسستان اللتان تشاركان الملك المسئولية، ويعنى بهما الوفد وقصر الدوبارة، ويشير إلى ضرورة انجاح مفاوضات المعاهدة فى هذه الظروف الصعبة(*).

كان ذلك هو الانطباع الأول للمندوب السامى عن الملك الصغير، وقد أراد أن يدرس نفسيته دراسة جيدة ويصل إلى أعماقه وخاصة فيما يتعلق باتجاهه نحو الإنجليز بعد أن وصل إلى علمه تلك الميول التى تنحرف به عنهم، وأسندها إلى الحاشية الإيطالية صاحبة التأثير عليه، لذا رأى منذ البداية الضغط على المسئولين فى مصر ليُقصى عن القصر العناصر التى يرى فى وجودها ضررًا على دولته، متعللاً بوجوب إحاطة الملك الشاب بحاشية مناسبة وشريفة، موضحًا ضرورة وضع المصالح المصرية البريطانية قبل مصالح العرش. وخشية من تأثير الإغراء الإيطالى، طلب إبعاد فيروتشى Verucci كبير المهندسين من القصر، ووافق النحاس المندوب السامى، ولكنه فضَّل التنفيذ عقب انتهاء الحداد، وأيّد الأمير محمد على ذلك ووعد ببحث الأمر مع زميليه فى الوصاية، وأخذ على ماهر على عاتقه استعجال القصر عن طريق الملكة وشريف صبرى لإحالة فيروتشى إلى

(*) F.O 371- 20107, J 4127 - 2 - 16, Lampson- Eden, Cairo, May 1 st, 1936, No 482.

المعاش. ولم يمض سوى يوم حتى انتهز الأوصياء فرصة طلبه لإجازة مدتها ثلاثة أشهر، فألغى عقده وأنهيت خدمته، وسعد لامبسون لهذا الإجراء وعبَّر عن امتنانه لعزيز عزت لحسن التصرف(١). وبذلك خطا المندوب السامى أولى خطواته نحو التحكم فى القصر.

واتَّبع فاروق أسلوب المجاملة فى علاقته مع لامبسون، فقام بزيارته للشكر على التعزية، وكذلك على ما لقيه من حفاوة فى أثناء مقامه فى إنجلترا، وبعث بالهدايا لقائد وضباط الباخرة التى أقلَّته، وشاهد المناورات البحرية للأسطول البريطانى خارج ميناء الإسكندرية(٢). لكنه فى هذه المرحلة المبكرة حمل بين جنباته بعض النفور من لامبسون، فيعلق الأخير على مقابلة له معه: «أبقانى مدة طويلة فى الانتظار، وهو ليس بالتصرف السليم ولكن اعتذاره كان كافيًا ليزيل الأثر من نفسى»(٣). وفى الواقع فإن فاروقًا استاء من الإطار الذى وضع المندوب السامى نفسه فيه، كرجل صاحب خبرة يُملى نصائحه فى شكل توجيهات لشاب صغير تنقصه الخبرة، واشتملت النصائح على الحذر من التصرفات والحرص على سلامتها لأنها مراقبة ومحسوبة ومعرضة للنقد لصدورها عن ملك، وكان لامبسون يشير عبر كلماته إلى موقف بريطانيا وإمكانية الاعتماد عليها وميلها الشديد تجاه الملك وأسرته. وتكرَّرت النصائح حول هذا المعنى، وأضيف لها دور الملك كحاكم دستورى بعيدا عن الأحزاب. ووضع لامبسون النقاط على الحروف مباشرة، فبيَّن استعداد دولته لحماية العرش من أى اضطرابات وتقديم المساندة البريطانية، لكنه ربط ذلك بسلوك فاروق إذ ألقى على عاتقه تسهيل المهمة(٤).

وكان من الصعب إعطاء حكم ثابت على نوعية العلاقة التى سترتبط فاروقًا ببريطانيا، حيث لم يكن ظهر بعد الخط الواضح، وقد ارتبط بالمحيطين به والذين اختلفت اتجاهاتهم فى هذا الصدد. ويذكر القائم بالأعمال البريطانى أنه بعد مضى اثنى عشر شهرًا يتضح

---

(١) Ibid, J 2478, 4303, 4317, 4330 - 2- 16, Lampson - F.O, Cairo, May 12, 13, 14, 1936, No 419, 421, 425, 429.

(٢) الأهرام، عدد ١٨٤٧٤ فى ١٩ مايو ١٩٣٦، ص١، عدد ١٨٤٧٥ فى ٢٠ مايو ١٩٣٦، ص ٨ عدد ١٨٤٧٨ فى ٢٣ مايو ١٩٣٦، ص ٨، عدد ١٨٥٣٣ فى ١٩ يوليو ١٩٣٦، ص ٨.

(٣) Lampson, Op. Cit, Box I, Aug. 8, 1936, p. 199.

(٤) Ibid, Aug. 15, 1936, p. 208, F.O. 407 - 221, J 20 - 20 - 16, Lampson- Eden, Cairo, Dec. 24, 1936, No 132, J 930 - 20 - 16, Lampson- Halifax, Cairo, Feb. 8, 1937, No 20.

مدى إخلاص فاروق لبريطانيا، وعلى هذا الضوء تتحدد علاقته معها[١]. وبطبيعة الحال فمسألة الرغبة فى احتواء الملك الشاب شغلت ذهن المسئولين البريطانيين منذ سفره إلى لندن للتعليم عام ١٩٣٥ واستمرت، وعندما اقترح قيامه برحلة ثقافية، رأى هؤلاء تشجيعه لقضاء بعض الوقت فى بريطانيا والعمل على البقاء فيها أطول مدة ممكنة لما تمليه مصلحتها. واهتمت دار المندوب السامى بذلك، ويكتب كلى لحكومته: «يجب أن يوضع فى الحسبان أن هذه آخر فرصة لإعطاء الملك فاروق حنكة لمدة طويلة بالحياة الإنجليزية، والتى بغيابها مع الملك السابق غيَّرت الوضع الكلى للعلاقات البريطانية المصرية، ومن هنا تصبح الزيارة ذات أهمية سياسية كبرى»[٢]. وربطت العلاقة الخاصة بين فاروق وملك بريطانيا، الذى رأى هو الآخر تشجيع ملك مصر للإقدام على تلك الخطوة، ولكن رئى عدم حضوره حفلات التتويج الخاصة به، وشرح السفير البريطانى لأحمد حسنين وجهة نظره وقواعد وزارة الخارجية فى هذا الشأن[٣].

والتقى لامبسون فاروقا قبل سفره بيومين ليودعه، وليلقى على مسامعه بعض التحذيرات ـ وتركت آثارها فيما بعد على العلاقة ـ التى تقبلها كما بدا بارتياح. وفى تلك المقابلة أشار فاروق إلى أنه على علم تام بجميع الصخور المحيطة به، لكنه ينوى اتباع الحيطة، وأظهر أنه يعى أهمية العمل الدستورى ويتجنَّب التحيز لأى حزب سياسى، وهذه التصريحات أثلجت صدر لامبسون مما جعله يصور انطباعاته عن فاروق لإيدن بأنه خامة طيبة للغاية، ولديه سرعة بديهة رغم افتقاره للخبرة، وأن من المصلحة الوقوف بجواره. وفى الوقت نفسه ينقل الإحساس الذى يغمره بعظمته الملكية ويرجعها لظروف النفاق المحيطة به[٤]. وكان السفير البريطانى دؤوبًا على إبعاد أى تأثير إيطالى عليه فى أثناء الرحلة، فيسجل: «حرصت على ألا تكون هناك زيارة رسمية له لإيطاليا وسمحت فقط بالعبور من خلالها»[٥]. وعندما نشرت الأهرام برقية من روما بأنه سيتوقف فيها، لفت لامبسون نظر أحمد حسنين لذلك[٦].

(١) F.O. 371 - 20119, J 7484- 2- 16, Kelly- Harvey, Ramleh, Sept. 23, 1936.

(٢) Ibid, J 7703 - 2- 16, Kelly- F.O, sept. 20, 1936.

(٣) Ibid.

(٤) F.O. 407, Op. Cit, J 976 - 20 - 16, Lampson - Eden, Cairo, Feb. 25, 1937, No 29, Lampson, Op. Cit, Feb. 25, 1937, p. 41.

(٥) Lampson, Op. Cit., Feb. 1st., 1937, P. 18.

(٦) F.O. 371- 20882, J 906- 20-16, Lampson- F.O, Cairo, Feb. 13, 1937.

وترك فاروق مصر إلى أوروبا فى ٢٧ فبراير ١٩٣٧، وتم الترتيب على أن يحضر حفل التتويج كفرد عادى وليس كملك، ولكنه فَضَّل ألا يكون فى بريطانيا إبَّان تلك الفترة مما أثار ضيق الخارجية البريطانية. كما رفض الدعاوى التى وجهت إليه لمشاهدة الاحتفالات عن طريق الإرسال التليفزيونى(١). وأرسل لامبسون إلى إيدن يطلب منه المعاونة التامة لنجاح الزيارة والنظر إلى أهميتها من الزاوية السياسية البحتة، وعمل الترتيب لزيارة المعالم التى يهواها، كسباق الدربى للخيول والجولف وسباق السيارات وبعض المناطق الصناعية. ويشير إلى صغر سنه وضرورة إعطائه انطباعًا عن العلاقة مع بريطانيا فى مرحلتها الجديدة بعد المعاهدة، ويُبيِّن أنه الابن الوحيد ولم يسبق له الاختلاط وفقًا للتعاليم الإسلامية، وإن كان قد خرج أخيرا من عزلته، ويطلب إتاحة الفرصة له للالتقاء بمن هم فى سنه وممارسة الحياة الاجتماعية وتكوين العلاقات مع الأفراد، وأن تكون المقابلات بعيدة عن الرسميات، ويُرتب له قضاء نهاية الأسبوع فى زيارات خاصة لمنازل الريف، وأن هذه الطريقة ستسعده(٢).

واتبع الطريق الذى حدَّده السفير البريطانى، وزيد عليه وفقًا للخط البريطانى المرسوم، فكثرت الدعوات التى تلقاها فاروق، وكانت أهمها تلك التى وجهت من شخصيات لهم ثقلهم السياسى والاجتماعى والاقتصادى، وأقيمت الحفلات فى القصور وحضرها أفراد من العائلة الملكية الإنجليزية بما فيهم الملكة(٣). هذا فى الوقت الذى لبى فيه دعوة غداء قصر باكنجهام، وتعطينا أوراق إيدن تفصيلات هذه الدعوة التى صدرت أساسًا بناء على رغبة الملك والملكة، ومما يستلفت النظر أنها اختصت به لشخصه، ثم وجهت دعوة منفصلة لأمه(٤)، ومن المحتمل أن يكون السبب الاستئثار به وإبعاد أى تأثير آخر، وسُمح له بزيارة مجلس العموم البريطانى، وهذا امتياز لا يعطى لملك إنجلترا نفسه، أيضًا التقى ورجال جامعة إيتون وكمبردج وأكسفورد وبرمنجهام(٥). وينقل فورد انطباعاته عن

---

(١) Ibid, 20883, J 1425, J 1740 - 20 - 16, Wigram- Vansittart, Buckingham Palace, March 10, 1936, Hassanain - Vansihart. April 11, 1937, F.O. Op. Cit, 20884, J 3009 - 20- 16, Ford-Ambassador, June 20, 1937.

(٢) Ibid, 20883, J 1310- 20- 16, Lampson- Eden Cairo, March 2, 1937.

(٣) البلاغ، عدد ٤٥٢٥ فى ١٩ مايو ١٩٣٧، ص٦، الأهرام، عدد ١٧٩٢٠ فى ١٩ مايو ١٩٣٧، ص٨، عدد ١٧٩٢٧ فى ٢٦ مايو ١٩٣٧، ص ٨.

(٤) F.O. 954 - 5, Part 1, Eg- 37 - 1, April 23, 1937.

(٥) الأهرام، عدد ١٧٩٢٩ فى ٨ مايو ١٩٣٧، ص ٨، عدد ١٧٩٣٣ فى أول يونيو ١٩٣٧، ص٨، عدد ١٧٩٣٦ فى ٤ يونيو ١٩٣٧، ص٨، عدد ١٧٩٤٤ فى ١٢ يونيو ١٩٣٧، ص ٨.

الزيارة، فيُبين للامبسون أنها ناجحة ومفيدة، ويأمل فى أن تُنمِّى احترامه وتأثره بالإنجليز، ويقارن بينها وبين زيارته لأى بلد أوربى آخر، فيعطيها الأهمية لاعتمادها على حب فاروق لإنجلترا وتفضيله إياها، كما ينقل سعادته عندما يرى رجلاً أو مكانًا له ذكريات فى نفسه، ويعدد المزادات التى حضرها ومحلات الآثار التى ارتادها وابتاع منها[١]. وبذلك أرادت بريطانيا أن تقوم بعملية جذب وتطبيع لهذا الشاب الصغير، وقد وضعت يدها على الثغرات فيه، فحرصت على النفاذ منها، وسمحت لوسائل الإعلام بالإشادة به حتى ينجرف نهائيًا لصفِّها وتتمكن من تحريكه وفق إرادتها.

وعاد فاروق من رحلته، وقبل توليه السلطة، التقى السفير البريطانى بأحمد حسنين، وبيَّن له وجوب أن يكون الملك حريصًا على ألا يستعمل كمخلب قط لأى حزب، وأن الوقت فى صالحه طالما اتبع الدستور. وكان الأمير الوصى قد طلب منه مساندة السفارة للملك فى الدفاع عن حقوقه، وأن يوضح للحكومة القائمة أن المصلحة البريطانية أصبحت أقوى منها فيما مضى[٢]. وفى ٢٨ يوليو يستقبل فاروق لامبسون ويُبدى استعداده للقيام بالأعمال وتحمل المسئولية الجسيمة الملقاة على عاتقه، ويكتب السفير لحكومته عقب المقابلة ويذكر أن الكرة معه، فرؤساء الوزراء يجيئون ويذهبون، أما الملك فينتظر له حكم طويل مما يكسبه خبرة جيّدة نتيجة تعامله معهم، وعبَّر عن أمنيته فى صداقة بين فاروق ورئيس وزرائه[٣]. وشاركت السفارة البريطانية فى احتفالات تولى فاروق سلطاته الدستورية، وعندما ألقى لامبسون كلمته وأشار فيها إلى تمنياته وتهانيه، رد عليه فاروق باللغة الفرنسية وشكره، مما أغضب المسئولين الإنجليز، وعلق كلى: «إن اللغة الإنجليزية فى مصر لا تتساوى مع الفرنسية، ولكنها تفوقها بوصفها لغة عالمية، لا تستعمل فقط فى الدبلوماسية، ولكنها لجميع الأغراض»[٤]. وحاول الملك أن يصلح من الأثر السيئ فاصطحب جاكلين زوجة لامبسون حتى نهاية الحفل[٥].

---

(١) F.O. 371- 20884, J 3009 - 20 - 16, Ford- Ambassador, June 20, 1937.

(٢) F.O. 407, Op. Cit, J 3452- 20- 16, Lampson- Eden, Cairo, July 27, 1937, F.O. 371 - 22006, J 2805 - 2805 - 16, lampson - Halifax, Alex, June 30, 1938. No 770.

(٣) F.O. 407, Op. Cit, J 3466-20-16, Lampson- Eden, Cairo, July 28, 1937, No 98.

(٤) F.O. 371 - 20885, J 3664- 20- 16, Kelly- Eden, Cairo, Aug. 13, 1937, No 952.

(٥) Lampson, Op. Cit, July 29, 1937, p. 144.

ومع ممارسة فاروق للسلطة وتصعيد الأزمات مع وزارته، وضح اتجاه السياسة البريطانية التى حاولت تهدئة الموقف والقيام بدور الوسيط[١]، وكانت التحركات فى ضوء الحرص على تنفيذ المعاهدة والمحافظة على النظام القائم والاستمرار فى تقديم النصائح. وتخصص لامبسون فى ذلك حتى إن أحد المسئولين فى الخارجية البريطانية أدرك مدى الأثر الضار لهذا الأسلوب، فذكر: «إن لامبسون يتحدث الآن إلى الملك فاروق كما يتحدث العم الثقيل، ولكنى اعتقد أن رجلاً شابًا يكون أكثر انقيادًا للاقتناع بشخص إيطالى، وقد ورث ذلك عن أبيه، وإنى واثق إن الأيام ستثبت أنه سيكون موضع تهديد للمصالح البريطانية»[٢]. كما خشى آخر من أن فاروقًا لا يذعن لأى نصيحة ويتبع نفس الطريقة التى اتبعها الخديو عباس حلمى الثانى حينما وُجهت إليه النصيحة من اللورد كرومر[٣]. وفى الواقع فقد سخر فاروق من النصائح وإن تظاهر بقبولها، ونعتها بأنها أشبه بمحاضرة يلقيها أستاذ على تلميذه، وأوصل على ماهر هذا المعنىَ للمعنى به[٤]. ولم يلق الملك اعتبارًا بالتوجيهات الخاصة بالاعتدال والمحافظة على وزارة النحاسَ وأقالها.

وتستاء الخارجية البريطانية من أن الملك ورئيس ديوانه لم يسمعا النصيحة وكذبا عليها ونجحا فى إقصاء النحاس عن الحكم رغم تبليغهما وجهة نظرها والأخطار التى تنجم عن الطريق الذى يتبعونه، وتُبيِّن أنه فى حالة إجراء انتخابات وحصول النحاس على الأغلبية، ستُجبر الملك بالقوة على تعيين النحاس رئيسًا للوزراء، وتشير إلى أنه عند الضرورة هى على استعداد لخلعه عن العرش، والنتيجة إما أن يستسلم وبذلك يحصل على المساندة البريطانية، وإما أن يرفض ويفتح الباب للإيطاليين ويحارب من أجل عرشه. وتُسجِّل أوراق إيدن الأسف الشديد على خروج النحاس، الذى قابل لامبسون فى اليوم التالى لإقالته ولامه على عدم اتخاذ موقف أكثر حدِّة مع فاروق، لكنه أجابه بأنه لم يتمكن من أن يفعل المزيد عما قدَّم[٥]. وبذلك يتضح أن السياسة البريطانية عبَّرت عن تعاطفها مع النحاس، ورغم هذا لم تستخدم القوة لإبقائه فى الحكم ـ كما حدث فيما بعد

(١) انظر فصل حزب الأغلبية، عنصر الاحتكاك.

(٢) F.O. Op. Cit, 20887, J 4592 - 20- 16, Lampson - F.O, Cairo, Nov. 2, 1937, No 608.

(٣) Ibid, 21949, J 3000 - 16 - 16, F.O. Minite, Bentinck. July 27, 1938.

(٤) Ibid, 20887, J 4685 - 20- 1, Lampson - F.O, Cairo, Nov. 10, 1937, No 627.

(٥) Ibid, 21945, J 394 - 6- 16, Lampson- F.O, Cairo, Jan. 31, 1938, No 61, F.O. 954, Eg - 37 - 5, Eden- Inskips, Dec, 1937.

ـ لأنها فى الوقت نفسه حرصت على علاقتها مع فاروق لشعبيَّته رغم ما أظهره من سوء نية تجاهها، لكنها وازنت أمورها، فوجدت أنه طالما نفذت أغراضها وحققت مصالحها فلا أهمية لاستمرار النحاس، فهى واثقة من سهولة سيطرتها على الساسة سواء المنتمين للأحزاب أو غيرهم، وبالتالى لن تكون هناك صعوبة لترويض ملكيهم.

حملت العلاقة بين فاروق وبريطانيا طابعًا من الود الظاهرى، ولم يفت على ماهر الذى وقع عليه التكيُّف بين الطرفين السعى لدى السفير البريطانى لينقل ما تحقق منه فاروق من أن بريطانيا هى الدولة التى تعتمد مصر عليها[1]. وقد انتهزت فرصة زواجه، فقدم له الملك جورج السادس هدية اشتملت على بندقيتين وبعض أدوات الرياضة، وأعلم السفير البريطانى أحمد حسنين أنها مهداة من مليكه وليس من حكومته، وبعث الملك البريطانى بخطاب شخصى لملك مصر يهنئه بهذه المناسبة، وحمله لامبسون، وكتب للندن ليصف لها فرحة فاروق، الذى عبَّر عن شكره ببرقية للملك البريطانى[2]. ومما لا شك فيه أن المجاملات السطحية لا تنم عن الاتجاه الحقيقى للعلاقة، فيعترض لامبسون على ما كتبته التيمز فى ٢١ يناير ١٩٣٨ عن زواج فاروق ومدحها له ووصفها لشعبيَّته وانتقادها للنحاس وحزبه، ويُبيِّن لحكومته مدى تأثير ذلك على زعيم الوفد إذ وجد تخليًا من الحكومة البريطانية عنه. وتستمر الصحيفة البريطانية، ففى ٢٥ يناير تنشر مقالاً تحت عنوان «الملك فاروق والوفد» أظهرت فيه تحيُّزًا واضحًا لصالح القصر واتجاهًا مضادًا للوفد، فيكتب السفير البريطانى للندن وينقل لها وجهة نظره بأن هذا النشر يُشجِّع القصر على الاستمرار فى اتجاهه، ويعطى الاعتقاد بأن لندن وراء سقوط النحاس. وفى نفس الوقت تكتشف الخارجية البريطانية أن هناك بعضًا من الصحفيين البريطانيين يعملون لصالح القصر حيث يمدهم بالأموال للدعاية له، ويذكر لامبسون أنهم يعملون ضد السفارة البريطانية[3]. وبذلك أصبح كل طرف يتخذ حيطته من الآخر.

والواقع أن لامبسون لم يكن أى عاطفة لفاروق، وراح يُسجِّل عنه صغر سنه وتهوره وطيشه وغروره وعدم خبرته ونقص تجاربه وقصور تعليمه، مبينًا أن ذكاءه غير كاف

(١) F.O. 371 - 21948, J 2947 - 6 - 16, Lampson- F.O, Cairo, Alex. Sept. 22, 1938.

(٢) F.O. 372- 3298, T 127- 127- 379, Mieville-Millar, Dec. 31, 1937, F.O. Jan. 5, 1938, T 157 - 127 - 379, Lampson- F.O., Cairo, Dec. 29, 1937, T 367 - 127 - 379, F.O, Jan. 15, 1938, T 595 - 127- 379, Lampson- F.O, Cairo, Jan. 8, 1938, T 1158 - 127- 379, Private Secretary - King Farouk.

(٣) F.O. 371- 21945, J 499, 510-6-16, Lampson- F.O, Cairo, Feb. 8,1938, No 78, 79.

للتعويض، ثم يتطرق إلى الشك فى إخلاصه لبريطانيا[١]. وعليه يسحب ما سبق وأشاد به. وعلى الوجه الآخر يريد فاروق أن يظهر حسن نيّته تجاه بريطانيا، فيبدى رغبته فى دعوة رسمية له وللملكة لزيارتها، وأثناء وجود أمين عثمان فى لندن نقل هذه الرغبة، وبيّن أنها ستكون فرصة مواتية ليسدى الملك البريطانى النصح إليه، أيضًا نقل الرغبة القاضى جراهام وهو زميل لوالد فريدة. ويتضح من تعليق الخارجية البريطانية الترحيب بالفكرة على أساس أنها تنسيه ما يحاك حوله من المحيطين به[٢]، بالإضافة إلى فائدة اجتذابه فى هذه الفترة الدولية الحرجة.

وبدأت تحركات الملك التى خشيت منها بريطانيا. فهو فى ١٢ سبتمبر يقوم برحلة للصحراء الغربية مصطحبًا معه رئيس الديوان ووكيل وزارة الحربية وعباس العقاد عضو النواب عن المنطقة، ويقضى يومين فى مرسى مطروح يزور خلالها البدو ويظهر اهتمامًا بهم، ثم يطير إلى السلوم ويقضى ليلة على اليخت يحيط به ستة من الزوارق الحربية لحرس الحدود، ثم ينتقل إلى الحدود الليبية، ويستعرض نقطة إيطالية، فاستقبلته شرفيًا وحيّته تحية الحامية الإيطالية، وبدا واضحًا أن الإيطاليين أرادوا التعبير عن شعورهم. ويُسجّل السفير البريطانى لوزير الخارجية هاليفاكس Halifax بأن الملك بعد سماعه بأن هناك قنصلاً إيطاليًا حربيًا فى السلوم واحتمال قيامه بأعمال جاسوسية، اقترح أنه للتخلص منه يستصوب سحب القنصل المصرى من بنى غازى[٣]. ولم يكن ما يصرِّح به فاروق دائمًا ينم عن صدق بما يخالجه، فهو يميل إلى سياسة اتباع التمويه مع بريطانيا. وعلى أى حال فقد تقرب فى الرحلة من القبائل، وله الأبعاد من جراء ذلك، نظرًا لحساسية المنطقة.

وعقب عودة الملك من الرحلة، لم يتمكن لامبسون من مقابلته نظرًا لمرضه، وعندما قابله فى ٢ أكتوبر استبقاه منتظرًا نصف ساعة مما ضايقه، وأثناء الحديث طلب الإسراع فى تسليح الجيش، وأشار إلى أن الإيطاليين ليسوا ضد مصر[٤]. وكان فى تلك الإشارة ما يكدِّر السفير البريطانى، وقد شكّلت هذه المسألة مشكلة بين فاروق وبريطانيا. وفى الواقع

---

(١) Ibid, 23366, J 2121-16, Lampson- Halifax, Cairo, May 5, 1939, No 564, Lampson, Op. Cit, Box II, May 14, 1938, p. 90.

(٢) F.O. Op. Cit, 21948, J 3000 - 6 -16, F.O. Minute, Bentinck, July 27, 1938.

(٣) Ibid, J 3838 - 6- 16, Lampson - Halifax, Alex, Sept. 30, 1938, No 1085.

(٤) Lampson, Op. Cit, Oct. 2, 1938, P.167.

فإنه ورث عن أبيه ميوله الإيطالية التى صبغت القصر بالطابع الإيطالى، وأسهم العاملون فيه من الإيطاليين على بروز هذه الصفة. ومنذ عهد فؤاد والسياسة البريطانية تسعى للحد من ذلك، لكنها لم تتمكن نظرًا لتعنت طباعه، واستمرت على نفس الدرب مع ابنه وأصبحت على حذر من وجود أى علاقة له بإيطاليا، وواجهت الصعوبات. فبالإضافة إلى اتجاهه الأوتوقراطى الذى يتفق مع النظام الإيطالى، فإن الدعاية الإيطالية لم تتركز فى القصر فقط، وإنما تكاتفت مع الدعاية الألمانية وانتشرت فى مصر. وكانت بريطانيا قد وجدت بصيصًا من الأمل عندما نجحت فى عهد الوصاية بإبعاد ڤيروتشى، ولكن لم يلبث الأمر أن أعاده فاروق إلى القصر مرة أخرى فى بداية ديسمبر مستندًا إلى أنه يتولى الإشراف على تماثيل فؤاد، ولحكم سابق صلته به ومعرفته لطباعه وأخلاقه وعاداته، فوجده ضروريا لنقلها للفنانين القائمين على النحت، فضلاً عن أنه يقوم بتنظيم متاحف القصور، ومكلَّف بعمل ألبومات ولوحات ورسوم لفاروق، ومن ثم فقد عَدَّ القصر عمله متصلاً بالفن وأدحض ما انتشر من أقوال حول اشتغاله بالسياسة كفاشستى يعمل للدعاية الإيطالية(١).

وكان لهذا الإجراء من جانب الملك الأثر السيئ على بريطانيا، فيكتب السفير البريطانى لحكومته يُبيِّن عدم تبصره للأمور نظرًا لأن فيروتشى له تدخل بالسياسة ويعمل على تقوية العلاقات المصرية الإيطالية، وزيادة النفوذ الإيطالى فى القصر، وأن عودته توضح عدم اهتمام فاروق بما يسىء لبريطانيا. واستاء وزير الخارجية البريطانية وأخطر سفيره بعدم إثارة المسألة مع الملك ووضعها فى الحسبان(٢). وازداد الأمر أهمية عندما احتفل فاروق بإزاحة الستار عن تمثال الخديو إسماعيل بالإسكندرية فى ٤ ديسمبر وحضر الاحتفال الجالية الإيطالية ورئيس مجلس الشيوخ الإيطالى الذى سلم فاروقًا رسالتين من الملك فيكتور عمانويل وموسولينى، وألقيت الخطب التى تناولت علاقة القصر بإيطاليا. ونقل السفير البريطانى الصورة لحكومته التى رأت ما حدث تأكيدًا جديدًا لعلاقة إيطاليا بمصر واهتمامًا بها(٣). وأصبح لا بد من التصرف، وقدَّم القائد العام للقوات البريطانية فى مصر تقريرًا سريًا أشار فيه إلى تأثير ڤيروتشى بالقصر، وأن وجوده يُعد خطرًا، ورأت

(١) آخر ساعة المصوَّرة، عدد ٢٣٦ فى ٨ يناير ١٩٣٩، ص ١٢.

(٢) F.O. Op. Cit, 21949, J 4578 -6- 16, Lampson - F.O, Cairo, Dec. 7, 1938.

(٣) Ibid, J 4550 - 6- 16, Lampson- F.O, Cairo, Dec. 6, 1938.

الخارجية البريطانية إبلاغ الملك لفصله من عمله، وعَدّ لامبسون استمراره يتنافى مع التزامات مصر تجاه بريطانيا وفقًا للمعاهدة، وأخطر رئيس الوزراء الذى عرض المسألة على فاروق وطلب منه التصرف قبل حدوث قلاقل جسيمة، وأيَّده حسين سرى رئيس الوزراء، وشرح للملك أن تلك الشخصية المتمسك بها غير شريفة وتنقصها الأمانة(١).

وفوضّت الخارجية البريطانية سفيرها باستخدام السلطة المخوّلة له فى استعمال الشدة فى حديثه مع الملك، وأن الوقت حان لإيقاظه وإفهامه بأن فيروتشى جاسوس إيطالى، وأنه سيتم الاتصال بروما وإعلامها بما يقوم به فى القصر، وهذا قد يؤدى إلى انفجار الموقف بين بريطانيا وإيطاليا(٢). ويُصر فاروق على حقه فى إبقاء المهندس الإيطالى فى القصر، وتدخل على ماهر ورتب الأمر بعدم كتابة عقد عمل له أو إعطائه وظيفة دائمة(٣). حيث كانت الوظيفة التى يشغلها مؤقتة ومرتبطة بالعمل الفنى القائم. ومرة أخرى تأتى التعليمات من لندن للامبسون لاستغلال صداقته برئيس الوزراء وتحقيق المطلوب، وفى حالة الضرورة يكون الاتصال المباشر بالملك، وأن عليه القول صراحة عمَّا إذا كانت عودة هذا الإيطالى عن طريق اتصالات شخصية أو أنه يستخدم كعميل، وهل هناك احتمال لرفض فصله نهائيًا، وفى هذه الحالة لا بد من التوضيح أن هذا الموقف سيخلق انطباعًا سيئًا لدى الحكومة البريطانية وما يتركه ذلك من ضرر على حسن العلاقات، وأن تجديد عقده سيؤدى إلى نمو التأثير الإيطالى وسيزيد الأمر خطورة، وبالتالى فإن تحدى فاروق ستنشأ عنه صعوبات جمة(٤).

وتمسَّك فاروق بالإيطاليين عامة وفيروتشى خاصة، وأقلق ذلك بريطانيا وخشيت من التأثير عليه وما يعكسه على الأوضاع فى مصر من اتخاذ موقف الحياد عند قيام الحرب. ومضت تفكر فى كيفية انتشاله وإبعاده عن الأجواء المحيطة به التى يتقد فيها النشاط الإيطالى، فرأت الخارجية البريطانية أن تحيى مسألة زيارة فاروق لبريطانيا، وحدَّدت لها التوقيت فى الربيع التالى، وحتى يحين الموعد، مضت المجهودات للعمل على جذب الملك، ويخبر السفير البريطانى هاليفاكس بأن موقف القصر غامض، وهناك مصريون

(١) Ibid, 23304, J 38, 113 - 1- 16, Lampson- Halifax, Cairo, Dec. 23, 1938, No 1107, 1365, Jan. 2, 1939, No 2.

(٢) Ibid, 21949, J 4730 - 6- 16, Lampson - F.O, Cairo, Dec. 23, 1938.

(٣) Ibid, 13304, J 336 -1- 16, Lampson- F.O, Cairo, Jan. 25, 1939, No 71.

(٤) Ibid, Feb. 26, 1939, No 145.

وأجانب يبدون لفاروق خطورة دخول مصر الحرب، وأنه أثناء مقابلته للملك ذكر أن الوقت ليس مناسبًا لتعديل المعاهدة، وهذا يعنى أن لديه فكرة لتعديلها. وتوضِّح الخارجية البريطانية أنها لا تمتلك ما يؤكد أن فاروقا يتبع سياسة غير موالية للتحالف، أى لميثاق المعاهدة. ومع هذا فالوضع منذ توليه العرش يتدهور بدرجة خطيرة، وهو يتبع خطا عكس أبيه، ويرفض الدخول فى أى حديث سياسى مع السفير، وأنه لم تعد وجهة النظر الخاصة بإسناد هذا السلوك للجهل تفى بغرضها[١].

ويتتبَّع لامبسون الدعاية الإيطالية، وينقل خطواتها لحكومته، ويتأزم من توسعها وينوِّه بعلاقة فاروق بإسماعيل صدقى، ويشير إلى نشاط الأخير فى هذه الساحة، ونشره الأفكار عن ضعف بريطانيا وحياد مصر، ويعرج على الملك، فيذكر نزهاته الليلية التى يرافقه فيها صحبة إيطالية تضم الحلاق والمدلِّك والكهربائى، ويتعجب كيف يصدر هذا التصرف من حاكم غير ديموقراطى، كما يُسجِّل الاشتباه حول فتاة إيطالية طائشة تقوم بتسليته فى أثناء نفاس فريدة. ويُبيِّن أن إعادة فيروتشى يضيف عنصراً غير مرغوب فيه لهذه العصابة الإيطالية فى القصر، وأن تلك العناصر تستخدم غالبًا عن طريق البعثة الإيطالية ووكالات الدعاية كمصادر للمعلومات ووسائل للاستهواء، وأنه من الصعب التغلب على هذا النفوذ نظراً للشك فى القدرة البريطانية على الدفاع عن مصر، ويوضِّح أنه مما يزيد الصعوبة سياسة على ماهر التى ترمى إلى إبقاء فاروق بمنأى عن بريطانيا حتى يتمكن من تحقيق سياسة القصر، وبناء على هذا التوجيه، فإن الملك لن يتذوق أى اقتراح سياسى من الحكومة البريطانية[٢].

وينتقد السفير البريطانى فاروقًا، ويدرج عيوبه ويعدِّدها، ويركز على الغرور الذى تولد عن طريق أتباعه، وأنه ليس على استعداد لأن يتصور أو حتى يسمح بأن مخاطبه ربما يعرف أكثر منه حول الموضوع المطروح، وعليه فيجب معاملته بكل حرص عند الرغبة فى عدم إثارته. ويعود ليصفه بصلابة الرأى والجهل وانقياده لمستشارين غير عقلاء. ومع هذا يبين أنه سيحاول فى لقاءاته معه تهيئة المناخ المناسب للصداقة الشخصية، ويبدى له ملاحظاته بشكل بعيد عن التوصيات الرسمية إلا إذا كانت التعليمات تتطلب غير ذلك،

---

(١) Ibid, J 651 - 1- 16, F.O. Minute, Cadogan, Feb. 13, 14, 1939, J 10321- 1- 16, Lampson-Oliphant, Cairo, Feb. 15, 1939, J 567-1-16, F.O. Minute, Kelly Feb. 1939, F.O. 407-223, J 377-1-16, Lampson- Halifax, Cairo, Jan, 6, 1939, No 41.

(٢) Ibid, J 567 -1- 16, Lampson- Halifax, Cairo, Feb. 3, 1939, No 110.

ثم يتعرض لطرق استمالته كالزيارة لبريطانيا، ومنحه وسامًا بريطانيا من أعلى طبقة، فمثل هذه الإجراءات يمكن أن يكون لها تأثير قوى عليه، ولكنه يعترف بأنها مؤقتة، وأن القوة هى العلاج، وتتوقف على تقوية المركز البريطانى للدفاع عن مصر حتى يقطع الشك باليقين. ثم يسوق المقارنة بين الوضع عقب إعلان الحرب العالمية الأولى وخلع الخديو عباس حلمى الثانى، والموقف الذى ينتهجه فاروق، وإمكانية اللجوء لنفس الإجراء(١).
وبالفعل فقد أثير هذا الإجراء، ولكنه كان نابعًا هذه المرة من شريف صبرى والأمير محمد على، وذلك عندما التقيا بالسفير البريطانى كل على حدة. وفى أثناء التحدث عن مستقبل فاروق أوضحا أنه صورة طبق الأصل من الخديو السابق، ويمر بنفس ظروفه، وألقيا اللوم على علي ماهر، وبين خال فاروق أنه متفق مع أمه فى أن تصرفاته قد تفقده عرشه. وفى حديث لامبسون مع الأمير أشار إلى أنه إذا أمكن الملك التخلص من استيائه الواضح، فإن بريطانيا ستعمل ما فى وسعها لمستقبل بلده، وعليه أن يخرج من تفكيره أنها ليست لديها أقل رغبة فى التسلط عليه أو إقصائه، ويجب أن يضع فى الحسبان أنها تساند مصر وتقدم مساعدتها بإخلاص وأمانة(٢).

وانتهزت الخارجية البريطانية وجود على ماهر فى لندن، وتحدث إليه أحد مسئوليها على أساس أنه المحرّك لعقلية فاروق، وتناول الفرق فى الشخصية الملكية بين الأب وابنه فى أسلوب التعامل مع ممثل بريطانيا، وأثار موضوع إعادة فيروتشى للقصر رغم علم فاروق بتعارض ذلك مع الرغبة البريطانية، وأشار إلى مقدرة بريطانيا على تقوية وإبقاء الأسرة المالكة، ولكن إذا وضع الملك العراقيل أمام الأمور التى تم الاتفاق عليها بين الحكومتين المصرية والبريطانية فسيكون الوضع صعبًا. وطلب من رئيس الديوان استخدام نفوذه من أجل التعاون(٣). وتتابعت الشكاوى من المتاعب الناجمة عن تصرفات فاروق، فهو لا يدعو ضباط الجيش البريطانيين إلى حفلات القصر، ولا يحضر الاحتفالات البريطانية بينما يحضر الأوبرا الإيطالية وحفل افتتاح لشركة يونانية، ويلجأ لأعمال صبيانية كأن يخرج لسانه للسفير البريطانى ومصاحبيه فى حفل نادى الضباط الذى حضره ولى عهد اليونان(٤). وقد بلغت المجافاة أنه فى حفل الأوبرا التمس أحمد حسنين بناء

---

(١) Ibid.

(٢) Ibid, J 1032 -1-16, Lampson- Oliphant, Cairo, Feb. 15, 1939.

(٣) Ibid, J 997-1-16, Conversation. Maher- Kelly, March 10, 1039.

(٤) Ibid, 23305, J 1293 -1- 16, Lampson- F.O, Cairo, March 22, 1939.

على طلب محمد محمود أن يأذن للسفير البريطانى بمقابلة فاروق، فرفض وصرَّح بأنه إذا كان يرغب فى اللقاء، فعليه اتخاذ الإجراءات العادية وطلب تحديد موعد فى القصر[١].

ولقى لامبسون على ماهر وأحمد حسنين، وتحدث معهما بشأن تقديم النصيحة الفورية للملك، فأجاب رئيس الديوان بأن فاروقًا لا يرغب فى مناقشة موضوع فيروتشى، فى حين أفهم رائد الملك السفير أن الملك لا يخاف إلا من بريطانيا[٢]. وفى هذه الفترة تمكَّنت فعلاً من المساهمة فى إبعاد البندارى حيث ربطت بين صلته بفيروتشى وتسرب الأخبار للإيطاليين، وعَدّت وجوده ضد المصالح البريطانية[٣]. وفى الواقع فإن السبب الأساسى يرجع إلى تأثيره فى فاروق بما يقلل من شأن السفير البريطانى، وانعكس ذلك على حادثتين: الحادثة الأولى إلغاء حرس لامبسون المتمثل فى موكب راكبى الموتوسيكلات الذى كان يسبقه فى غدواته وروحاته، ووافق ذلك اعتزاز وغرور فاروق فأصبح له وحده هذا الحق. والحادثة الأخرى اختصت بزيارة لامبسون إلى أسوان واستقباله رسميًا، فطلب البندارى توجيه إنذار إلى المدير وأن يخطر المديرين عن سبب ذلك والتحذير بالعقوبة فى حالة التكرار[٤]. ووفقًا لهذا الاتجاه كان لابد من إجراء فصله عن القصر وتأييد على ماهر فى موقفه.

ولم يكن من الممكن لبريطانيا الإقدام على تصرف مضاد لفاروق ليتخلى عن فيروتشى لصعوبة إفشاء المعلومات السرية التى تصل للسفارة كما يذكر لامبسون للندن. لكنه يعود ويؤكِّد استخدامه كعميل إيطالى، ويأمل فى أن يتقبل فاروق النصح ليس لمصلحة بلده وشعبه فقط وإنما الأكثر أهمية لمصلحته الشخصية ولأسرته. ويُبيِّن أنه يعمل على أن يكون التعاون وثيقًا مع السفارة. وتوضِّح الخارجية البريطانية أنه طالما أن الإثبات الذى يدل على أن هذا الإيطالى يعمل ضد المصالح البريطانية غير مرئى، فإن الإصرار على إخراجه قد يتسبب فى مشكلة كبيرة، ويُعَدّ تدخلا فى أعمال الملك الشخصية، وفى هذه الحالة لن يكون الموقف البريطانى قويًا، وأن رؤية الشعب لفؤاد تختلف عن رؤيته لابنه، فالأب أجنبى والابن مصرى، وبالتالى فلدى الأخير الرصيد الشعبى الوافر، ومن ثم فإن أى

---

(١) مصر الفتاة، عدد ١٨٠ فى ١٥ يوليو ١٩٣٩، ص ٥.

(٢) F.O. Op. Cit.

(٣) عبد العظيم رمضان، تطور الحركة الوطنية، ص ٢٤٦.

(٤) مصر الفتاة، عدد ١٧٩ فى ١٣ يوليو ١٩٣٩، ص ٤.

تصرف سيكون له أثر فى الرأى العام الذى يلبى النداء ضد التدخل الأجنبى، وفى هذه الحالة سيظهر الملك كحاكم مستقل يعمل ما فى وسعه لمصلحة بلده، ويرفض أن يكون أداة فى يد القوة الاستعمارية. ولكن فى نفس الوقت تبُدى الخارجية البريطانية قلقها البالغ من تمادى فاروق فى مسلكه وتشير إلى الخطورة من نمو عدم تحمله للمسئولية وانغماسه تحت التأثير الإيطالى الألمانى، وتسترجع ظروف الحرب العالمية الأولى، وأن الأسرة المالكة مدينة فى بقائها لحماية بريطانيا، ووفقًا للمصلحة العامة، فالحكومة البريطانية تنظر لها كنقطة أساسية لسياسة مساندة الملكية فى مصر، وعليه فلها الأهمية للبيت الحاكم لما فيه مصلحته الخاصة، وركزت الخارجية البريطانية على رئيس الديوان وعقدت الأمل على أن يتعاون مع سفيرها لقيادة الملك إلى بر الأمان، وأكَّدت ضرورة وجود علاقة طيبة تربط فاروقا ببريطانيا وبيَّنت أن لديه الشجاعة والذكاء اللذان لو استغلا سوف يساعدان فى عمله الشاق(١).

وبدأ فاروق يتجه للمناورة، فرأى أن يسلك أسلوبًا يظهره أمام بريطانيا أنه قد تخلى عن بعض تصلبه، فى الوقت الذى يعطيها الاطمئنان من جهة القصر، وبالتالى تخفف من ضغطها فيما يختص بإخراج فيروتشى خاصة والإيطاليين عامة. فاستدعى السفير البريطانى فى ١٩ مارس ١٩٣٩، وأظهر اهتمامه با لحالة الدولية وطلب منه نقل رسالة لملك بريطانيا تضمنت: «فى هذه اللحظة الصعبة تحترم مصر الآن أكثر من أى وقت مضى معاهدتها مع بريطانيا العظمى». وعقب بقوله: «إنى واثق إن هذه الرسالة ستعيد الهدوء بعد القلق الذى لازمنا طوال الفترة الماضية». ثم صرح: «نحن الشرقيين نتمسك بكلمتنا» وسعد لامبسون بهذه الخطوة الإيجابية وصرح لفاروق بأنه تحت طلبه، وأن الشك أصبح لا مكان له فى التحالف بين بريطانيا ومصر(٢). ولم تمض إلا أيام وتلقى فاروق مكالمة تليفونية من على ماهر بلندن يبلغه أن محادثاته كانت ناجحة، وأن الحكومة البريطانية تؤيد الملك طالما التزم بالمعاهدة(٣).

وتسلم فاروق رسالة الملك البريطانى الذى شكره فيها على موقفه، واستقبل السفير

---

(١) F.O. Op. Cit, 23304, J 941 - 1- 16, Lampson- F.O, Cairo, March 7, 1939, No, 164, F.O. Minute, Bentinck, March 8, 1939 - 1- 16, F.O. Minute, Kelly, March 14, 1939.

(٢) F.O. 407, Op. Cit, J 1106 - 1- 16, Lampson - Halifax, Cairo, March 19, 1939, No 201.

(٣) F.O. 371 - 23305, J 1357 - 1- 16, Lampson - F.O, Cairo, March 23, 1939.

البريطاني الذى ينقل لحكومته ما دار فى المقابلة ويصف الانشراح كما بدا على فاروق من جراء الرسالة. وانتهز لامبسون الفرصة وبين أنه على ملك مصر كملك دستورى أن يحيط نفسه بحاشية مصرية صحيحة، ويعنى بهذا إقصاء الإيطاليين من القصر. وقبل أن يغادر لامبسون حاول إزالة الانطباع الذى يحمله فاروق عنه بأنه لا يميل إليه، فأظهر الاستعداد لتقديم المساعدة عند طلبها. ومن الطريف أن تعليق الخارجية البريطانية حمل الرغبة فى أن يكون هناك فيلم يصور فاروقًا بعد خروج لامبسون، كيف بدا وماذا قال؟(١) وعليه تنجلى الرؤية عن فاروق واليقين من أنه يظهر غير ما يبطن.

وأفاد السفير البريطاني الوزير الفرنسى بالتأكيدات التى أعطاها فاروق تجاه الوضع الدولى فيما يختص بالمعاهدة(٢). وجاء احتفال السفارة الإيرانية بعقد قران الأميرة فوزية على ولى عهد إيران ليعكس بوادر التقارب، فتصدر مجلة المصور ويحمل غلافها صورة الملك تتأبطه زوجة لامبسون(٣). ومع ذلك فلم يتحرك إيطالى من القصر. وفى هذه الظروف استولت إيطاليا على ألبانيا فى ٧ إبريل ١٩٣٩، ويبين ولسون Wilson قائد القوات البريطانية فى الشرق الأوسط الانعكاس السيئ لذلك على البلاد الإسلامية، وأن مصر خاصة تأثرت بحدَّة حيث إن الأسرة المالكة وكثيرا من الباشوات تربطهم صلات ألبانية(٤). وينقل لامبسون لوزير الخارجية البريطانية انفعالات فاروق تجاه الأرض التى يفخر بأنها مسقط رأسه(٥)، ويرجع البعض إلى هذا الحدث انقلاب فاروق على إيطاليا وتحسن علاقته ببريطانيا(٦)، وترجيح الشطر الأول معقول، أما الشطر الثانى فواضح أن تحسن العلاقة سبق سقوط ألبانيا.

وواصل الملك استقباله للسفير البريطاني الذى حرص على تقديم كبار القادة العسكريين له، ونقل لهاليفاكس انطباعاته الطيبة عن تلك اللقاءات، مُبيِّنًا رغبة الملك فى حسن العلاقة التى أرجعها لحاجته للدفاع عن مصر والسودان بتقوية الجيش البريطاني.

(١) Ibid, J 1266 - 1- 16, Harding, Backingham Palace, March 27, 1939, J 1361 - I- 16, Lampson - F.O., Cairo, March 29, 1939.

(٢) Ibid, J 1167 - 1- 16, Lampson - F.O, Cairo, March 21, 1939.

(٣) المصور، عدد ٧٥٥ فى ٣١ مارس ١٩٣٩.

(٤) Wilson, F.M, Eight years over Seas, p. 17.

(٥) F.O. 407 - 224, J 582 - 582 - 16, Lampson - Halifax, Cairo, Feb. 8, 1940.

(٦) عبد العظيم رمضان، الصراع بين الوفد والعرش، ص ٢٦٦.

وفى إحداها تكلَّم فاروق بجدية مع لامبسون، وطلب منه أن تعرض ملاحظاته على حكومة بريطانيا وملكها، مصرِّحًا بأن الوقت أصبح حرجًا للغاية، وأنه قلق بشأن كفاية أعداد القوات البريطانية فى مصر، وقد نمى لعلمه أن القوات الواردة للتقوية آتية من فلسطين، ولكن حضورها سيستغرق وقتًا، وأنه من الممكن حدوث هجوم إيطالى فى أى لحظة، ويخشى أن يتم عن طريق الجنوب عبر الواحات وطريق العوينات، وأنه كمصرى لا يبيح بمزيد من القوات البريطانية فى مصر، ولكن الظروف غير طبيعية، وأنه يريد لشعبه أن يرى ويقدر أن بريطانيا هى الحليف الحقيقى، ويود على الأقل ٢٢ ألف جندى، ويفضِّل أن تكون غالبيتهم من الهند نظرًا لديانتهم الإسلامية حيث يتقبَّلهم الشعب. ثم تحول فاروق للحديث عن موضوع قروض للأسلحة وقال إن مصر من حقها أن تعامل على نفس الأسس لباقى البلاد التى لها نفس الوضع وبصفة خاصة تركيا ورومانيا، وأنه كلَّف السفير المصرى فى لندن بالسعى فى هذا الأمر، ولديه مذكرة من وزير المالية بالصعوبات الخاصة بالدفع للذخيرة المطلوبة أو التى وردت، ويأمل ألا تكون نسبة الفوائد عالية(١).

وبالرغم من ميول فاروق المحورية، إلا أنه كان يعد للأمر عدَّته خوفًا من وقوع العدوان على مصر، فيسلِّم أحمد حسنين السفير البريطانى رسالة فى ١٧ يوليو ١٩٣٩ بخصوص تقرير عن شروع إيطاليا لمهاجمة السودان وقناة السويس(٢)، وذلك ليتخذ الحيطة. ولم يكن اهتمام فاروق بالحالة العسكرية وليد تلك اللحظة، فهو مؤمن بضرورة تقوية الجيش المصرى، حتى إن الرغبة دفعته لإمكانية توليه القيادة عام ١٩٣٨، وأن يتخذ مقر قيادته على حدود مصر وبرقة، ويزور مطار ألماظة ويشاهد مناورات سلاح المدفعية، ويطلب خرائط الدفاع عن السواحل ليطلع على أماكن التحصينات ومواقع القوى ويناقش فيها الوزير المختص، ويتفقَّد نظام القاهرة وقت عمل تجارب الغارات الجوية(٣). وتلك التحركات جميعها أجبرته على أن يبدو فى شكل المتعاون مع الحليفة، ولكنه لم يكن

---

(١) F.O. 371, Op. Cit, J 1556 - 1- 16, Lampson - F.O, Cairo, April 8, 1939, J 2047 - 1- 16, Lampson- F.O, Cairo, May 12, 1939, No 560, F.O. Op. Cit, 23306, J 2948 - 1- 16, Lampson- F.O. Cairo, July 26, 1939, F.O. 407 - 223, J 1974- 19- 16, Lampson- Halifax, Cairo, May 8, 1939, No 129, J 2719 - 21 - 16, Lampson- Halifax, Alex, July 6, 1939, No 183.

(٢) F.O. 371 - 23306, J 2904 - 1- 16, Lampson- Oliphant, Cairo, July 18, 1939.

(٣) محمد حسين هيكل، المصدر المذكور، جـ ٢ ص ٢٧، الأهرام، عدد ١٩٥٥٨ فى ٢٤ فبراير ١٩٣٩، ص ١، المصور، عدد ٧٦٦ فى ١٦ يونيو ١٩٣٩، ص ١١، المقطم، عدد ١٥٤٦٧ فى ٢٤ مايو ١٩٣٩، ص ٦.

صادق النية. وقد سيطر عليه اتجاه تجنيب مصر ويلات الحرب حيث فى تحييدها مكسب لها، وهو نفس الاتجاه الذى سرى بين كثير من المصريين. وأراد القصر أن يلعب لعبته ويكسب من المحور فى مقابل الوقوف على الحياد، ويسجل الكونت شيانو Ciano وزير خارجية إيطاليا فى مفكرته تحت يوم ٢٣ فبراير ١٩٣٩ أن سفير إيطاليا فى ألمانيا أرسل له ملخصًا لما دار من حديث مع مراد سيد أحمد وزير مصر المفوض فى برلين، الذى تكلّم باسم مليكه ونقل عنه أنه يكره الإنجليز ويتساءل عن موقف المحور فى حالة إعلان مصر حيادها، ومدى استعداده لمساندتها فى حالة تدخل بريطانى مباشر أو غير مباشر فى شئونها. ورد عليه الوزير الإيطالى بأنه بناء على تعليمات الدوتش تستمر المحادثات لأن أى مجهود يترتب عليه إضعاف الصلات بين مصر ولندن يقابل بالتأييد الإيطالى(١). وبذلك خطا فاروق الخطوة الأولى، فكانت لإيطاليا عاملاً مشجعًا للخطوة التالية.

وفى الأسبوع الأخير من إبريل ١٩٣٩ عاد من روما الكونت ماتزولينى Mazzolini وزير إيطاليا المفوض فى القاهرة، ومعه التأكيدات من الحكومة الإيطالية بأن ليس لها مطامع فى مصر. وأشارت مجلة آخر ساعة المصورة إلى تلك الرسالة التى حملها من فيكتور عمانويل إلى فاروق وتنم عن حسن نوايا إيطاليا نحو مصر، وأنها لن تمس استقلالها بسوء، وترجو لها التقدم والنجاح، وتنوّه بتلك الروابط المتينة بين الأسرتين المالكتين فى مصر وإيطاليا(٢). وقد أنكر الوزير الإيطالى هذه الرسالة، لكنه لم يكف عن التصريح حتى شهر يوليو ١٩٤٠ بأن بلاده لا تضمر أى نوايا عدوانية تجاه مصر(٣). وتدعيمًا لذلك، قام المارشال بالبو حاكم ليبيا بزيارة لمصر فى ٩، ١٠ مايو ١٩٣٩، واستقبله فاروق، ودعاه المارشال لزيارة ليبيا، ولمعرفته بهوايته أرسل إليه هدية عبارة عن مجموعة من الأسلحة القديمة، كما التقى بالبو مع رئيس الوزراء وصرَّح بأن مصلحة مصر ومصلحة إيطاليا تحتم وجود الصداقة بينهما، وعندما تحدث فى المفوضية الإيطالية بيَّن أن مصر منزهة عن أغراض موسولينى(٤). واختلفت التكهنات واللغط والإشاعات حول هذه الزيارة. وعلى أى حال، فتلك التحركات كان القصر يدرك أبعادها.

(١) The Ciano Diaries 1939 - 1943, p. 32.

(٢) آخر ساعة المصوَّرة، عدد ٢٥٢ فى ٣٠ إبريل ١٩٣٩، ص ٣.

(٣) كولومب، م، تطور مصر ١٩٢٤ ـ ١٩٥٠، ترجمة زهير الشايب، ص ١٢٢.

(٤) المقطم، عدد ١٥٤٦٢ فى ١٩ مايو ١٩٣٩، ص ٦، روز اليوسف، عدد ٦٠٠ فى ٩ سبتمبر ١٩٣٩، ص ٢٣، آخر ساعة المصورة، عدد ٢٥٤، فى ١٤ مايو ١٩٣٩، ص ٣.

أما عن صلة فاروق بألمانيا، فلم يكن يحمل لها القدر العاطفى الذى يكنّه لإيطاليا التى احتضنت جده واحتوت أباه، ومع هذا فقد كان لديه الانطباع العميق بقوة هتلر وربطته به علاقة الود، حيث انتهز العاهل الألمانى الفرص وقدم مجاملاته، فهو يهدى الملك سيارة مرسيدس فخمة من النوع الرياضى بمناسبة زواجه، ويبعث بتهنئة عقب خطوبة الأميرة فوزية. هذا وقد استقبل فاروق فى أوائل أغسطس ١٩٣٨ وزير ألمانيا المفوض فى القاهرة الذى قدم له العضوية الفخرية فى جمعية صيادى الرايخ. وفى أكتوبر من العام نفسه يهدى الزعيم النازى للملكة وسام الصليب الأحمر الألمانى وهو وسام رفيع الشأن، وأرفق به كتابا رسميا. وقامت فريدة بالرد عليه معبرة عن امتنانها. ومع بداية عام ١٩٣٩ أرسل فاروق هدية موالح من حدائقه إلى هتلر وتلقى الشكر منه[(١)]. وبالرغم من نشاط فون هنتج الوزير الألمانى المفوض وتنقلاته، وقيام كبار النازيين بزيارات لمصر ومن بينهم د. جوبلز ومحاولات نشر الدعاية لصالح المحور مما جعل حسين سرى يصدر قراراً بجعل الصحراء المصرية مناطق حدود لا يصرح للأجانب باجتيازها[(٢)]، فإنه لم يثبت حدوث اتصالات لهم بفاروق فى تلك الفترة.

وأقدمت بريطانيا على خطة جديدة من نوعها هدفت من ورائها إلى انتزاع الميول الإيطالية من الملك. ففى أواخر شهر يونيو ١٩٣٩ تلقت وزارة الخارجية المصرية رسالة سرية من موظف بالسفارة المصرية فى كابول بأفغانستان لتنقل للقصر، وتتناول أن شخصًا أفغانيّا يثق به أخبره أن موظفًا كبيراً بالسفارة الأفغانية بروما علم من أحد كبار الضباط الإيطاليين أن مجلسًا حربيّا عقد لوضع وبحث التدابير اللازمة لحملة هجومية فجائية على مصر، وأن الحكومة الإيطالية تعتزم فى حالة فوزها تولية أمان الله خان ـ ملك أفغانستان السابق والمقيم فى إيطاليا ـ حاكمًا على مصر[(٣)]. وكان واضحًا أن هذه العملية خُطِّط لها لتحقيق الغرض الذى وضعت من أجله. واتباعًا لسياسة جذب فاروق للجانب البريطانى، أعيد اقتراح منحه وسامًا عاليًا يعطيه رتبة عسكرية بالجيش البريطانى للتغطية

---

(١) الأهرام، عدد ١٩١٦٤ فى ٩ يناير ١٩٣٨، ص ٨، عدد ١٩٢٩٤ فى أول يونيو ١٩٣٨، ص ١، آخر ساعة المصوَّرة، عدد ٢٣٦ فى ٨ يناير ١٩٣٩، ص ٣.

(٢) Lampson. Op. Cit, Box II, April 5, 1939, Lenczowski, G, The Middle East in World Affairs, PP. 322, 323.

(٣) محمد إبراهيم إمام، المصدر المذكور، عدد ٧٥٧ فى ١٢ يناير ١٩٥٦، ص ٣.

على أى تكريم له من جانب إيطاليا وألمانيا، وللعمل على توثيق رابطته بالسفارة البريطانية، وتوقَّف هذا على قيامه بزيارة لبريطانيا، ولقى ذلك الترحيب من الدوائر السياسية والعسكرية فى لندن وتقرر أن تصحبه الملكة، ومضى الإعداد لتلك الزيارة، وترك لفاروق تحديد الوحدة العسكرية التى يرغبها، وأعدت دعوة الملك البريطانى وسُلِّمت لسفيره الذى قدَّمها لفاروق فرحب بها وقام بالرد عليها[١]. والحقيقة أنه كان متشوقًا للدعوة والتكريم لما فى ذلك من إرضاء لغروره، ولم يضع فى الحسبان كيف يمكنه حمل رتبة تابعة للجيش البريطانى الذى يحتل مناطق من أرض مصر. ولم يتحقق هذا الإجراء فى تلك الفترة، حيث تكثفت سحب الحرب وسرعان ما اندلعت وأرجئت الدعوة.

لم تعترض بريطانيا على تولية على ماهر الوزارة، فقد بذل مجهوداته فى أثناء وجوده فيها، وبرغم تعليق الخارجية البريطانية عليه بأنه رجل عصبى وذو طموح كبير ولا يقبل النصح، فإنها تشير إلى أنه لا يضمر أى شىء ضدها[٢]. وعقب تشكيل الوزارة بيومين استدعى فاروق القائم بالأعمال البريطانى، وبدأ حديثه معه بتقديم شكره على وصول قوات من الهند، وأنه يأمل ألا تكون هذه آخر تقوية للجيش البريطانى فى مصر نظرًا للحالة الدولية. وعرج على المدح فى على ماهر وكيف أنه يعمل من كل قلبه مع الإنجليز ويفنى نفسه فى الإدارة، ويتعاون معه من أجل مصالح البلاد. ثم طلب من بتمان Bateman إعطاء رئيس وزرائه كل المساندة الممكنة[٣]، ولم تكن السياسة البريطانية براضية عمن يتولون المسئولية العسكرية نظرًا لمواقفهم السابقة منها، ولكن كان الملك يؤيد التنظيم الذى خطط له على ماهر بشأن تدعيم القوة العسكرية، وما لبث الأمر أن أعلنت الحرب فى أول سبتمبر ١٩٣٩. واضطرب فاروق واستقبل السفير البريطانى وسأله عن أخبار الهجوم الألمانى على بولندا ورد فعله على بريطانيا، وتحدث عن إيطاليا وكيف تنتظر اللحظة المناسبة عندما ينجلى الموقف وتدخل الحرب، وأنه على الحكومة البريطانية العمل

(١) F.O. Op. Cit, 23305, J 2466, 2609, 2796, 2944- 1- 16, Lampson - F.O, Cairo, June 21, July 4, 14, 20, 1939, J 32 - 1- 16, War office- F.O. Aug. 8, 1939, F.O. Op. Cit, 23306, J 3442 - 1- 16, Harding- Cadogan, Aug. 28, 1939, J 3565 -1- 16, Lampson - F.O. Cairo, Sept. 1st, 1939, J 3875 -1- 16, Harding- Cadogan, Sept. 20, 1939.

(٢) Ibid, 23304, J 1039 - 1- 16, F.O. Minute Kelly, March 9, 1939, J 2616 - 1- 16, Lampson - F.O. Cairo, July 3, 1939.

(٣) Ibid, 23306, J 3278 - 1- 16, Bateman- Halifax, Alex, Aug. 20, 1939, No 458.

على إرسال مزيد من القوات إلى مصر ، وهنا طمأنه لامبسون على ذلك[١] . ووافق الملك رئيس وزرائه على إعلان الأحكام العرفية ، وقطع العلاقات الدبلوماسية مع ألمانيا وما يتبعها من إجراءات وفقًا للمعاهدة ، وإنشاء جيش مرابط وُضع تحت قيادة عبد الرحمن عزام ، وانتصر الرأى الذى أوجب حياد مصر على الرأى القائل بإعلان الحرب على ألمانيا ، وبطبيعة الحال فإن موقف فاروق هو الذى رجَّح الاتجاه الأول رغم ميول على ماهر فى البداية للرأى الآخر ، ولم تنجح المحاولات البريطانية للوقوف أمام هذا الإجراء .

وكانت اتجاهات مختلفة تتحرك داخل فاروق ، ففى الوقت الذى يريد فيه الابتعاد عن العداء لبريطانيا ، يعمل على تجنُّب الظهور بمظهر الخنوع لها سواء أمام الشعب حتى لا يفقد تأييده وتبدو صورته الوطنية مشرقة ، أم أمام أعين دول المحور التى قد تحل مكانها[٢] ، ومن هذا المنطلق نبعت سياسته الساعية للحصول على الورقة الرابحة ، وفى ذلك مهارة سياسية . وعقب أيام من إعلان الحرب يقوم بزيارة إلى الحدود الغربية ليتفقَّد استحكامات خطوط الدفاع ويستعرض القوات العسكرية المصرية والبريطانية ، واصطحب معه رئيس الوزراء ووزير الدفاع ورئيس الأركان وكبير الياوران وقائد الأسطول البحرى وقائد سلاح المدفعية ، والتقى الجمع مع قائد القوات البريطانية . وفى تلك الأثناء استقبل الملك كبار عمد ومشايخ البدو ومنح كلاًّ منهم بندقية وأمر بتوزيع عشرة آلاف أردب شعير على السكان وإعفائهم من العشور المقررة[٣] . وكان لامبسون يفهم فاروقا ويخشاه ، فيسجِّل أنه وراء المتاعب التى تصادفها بريطانيا ، ويشير إلى أثر عبد الرحمن عزام السيئ واعتماد على ماهر عليه ، ويستعرض حديثه مع الملك ، واهتمام الأخير بالموقف الإيطالى والتطرق إلى البرلمان والعناصر المعارضة وتحقيق بنود المعاهدة ، ويُبيِّن حرصه على عدم التصريح برأى دون الرجوع لرئيس وزرائه[٤] .

ومع بداية أكتوبر يُبلِّغ السفير البريطانى هاليفاكس بأن الملك خاضع لتأثير على ماهر ،

---

(١) F.O. 407 - 223, J 3307 - 1- 16, Lampson - Halifax, Alex, Sept. 1st, 1939, No 507.

(٢) Marlowe, J. Anglo - Egyptian Relation 1800 - 1953, p. 315.

(٣) الأهرام ، عدد ١٩٧٥٦ فى ١١ سبتمبر ١٩٣٩ ، ص ٨ ، عدد ١٩٧٥٧ فى ١٢ سبتمبر ١٩٣٩ ، ص ٨ ، عدد ١٩٧٥٩ فى ١٤ سبتمبر ١٩٣٩ ، ص ٨ ، المصرى ، عدد ١٠٢٩ فى ١٥ سبتمبر ١٩٣٩ ، ص ٥ ، Wilson, Op. Cit, p. 25, Lugol, Op. Cit, p.p 35, 36.

(٤) F.O. 371 - 23307, J 3882, 3939 - 1- 16, Lampson- F.O, Alex, sept. 18, 25, 1939.

وأن التقارير التى وصلته من مصادر مختلفة تُظهر أن المناخ فى القصر، وبين العناصر الأكثر أرستقراطية المتصلة به باستثناء الأمير محمد على، يميل لمعاداة بريطانيا بل ومتعاطف مع ألمانيا، وإن لم يكن بالفعل متقاربًا منها، فإنه نصير للهزيمة. وإن الجانب العسكرى الذى يتولاه صالح حرب وعزيز المصرى وعبد الرحمن عزام يتّبع الطريق الذى يقضى على نفوذ البعثة العسكرية البريطانية، والأكثر من ذلك أنه يجب أن يوضع فى الحسبان عدم إمكان التخلص من رئيس الوزراء دون حدوث احتكاك شرس مع الملك، الذى جعله مرض جنون العظمة وتأثير على ماهر عليه جموحًا، وفى حالة اتخاذ إجراء فمن الضرورى مواجهته، وعند معارضته فعليه أن يرحل ولكن لا بد من وضع الرأى العام والجيش فى الصورة. ويعود لامبسون ليوضح أن الظروف الحربية لا تؤهل لاستخدام القوة(١). إذن فالاتجاه الخاص بالإطاحة بفاروق ينمو مع الأحداث.

وكان لا بد من الوفاق، وبدأت شواهده تلوح فى الأفق، وحاول الملك أن يظهر تعاونه مع بريطانيا، فهو يرحب بالسفير البريطانى، ويضفى على مقابلته له الانطباع المريح، فيسأله عن نسخة من قانون العقوبات للنظر فى العقوبات التى تطبق على من يكتب أو يتحدث ضد بريطانيا، ويُبدى اهتمامه بالمعتقلين الألمان وما وجد معهم من وثائق، ويثير مسألة القطن، ويبدى ارتياحه لوصول عدد القوات البريطانية فى مصر إلى ٣٠ ألفا، وقد حرص لامبسون على تأكيد المساعدات التى تقدمها مصر لدولته، فطلب من رئيس الوزراء أن تشير خطبة العرش إلى العلاقات بين البلدين، وطلب الطلب نفسه فى الخطبة التى يلقيها الملك بمناسبة عيد الفطر، ولكن الأخير لم يفعل على أساس أنها مناسبة دينية، وسجّلت الديلى تلغراف فى مقال لها بعنوان «مصر على استعداد لمساعدة بريطانيا» تأكيد فاروق لتقديم تلك المساعدات(٢). وعلى الدرب نفسه يتبرع للكريسماس فى نهاية عام ١٩٣٩ للترفيه عن الجنود البريطانيين، وشكره القائد البريطانى، كما رأى إرسال خطاب شكر له من المسئولين مُبينًا أنه لحداثة سنة يسعده تسلم مثل ذلك الخطاب، لكن انتهى الأمر بأن قام السفير البريطانى بنقل رسالة شفوية من ملك بريطانيا إليه مما أدخل السرور عليه.

(١) Ibid, J 4046 - 1- 16, Lampson - Halifax, Alex, Oct. 2, 1939.

(٢) Ibid, J 4209, 4587 - 1- 16, Lampson - F.O. Oct. 13, Nov. 8, 1939, Lampson, Op. Cit, Oct. 13, 1939, pp 223, 224.

ويعلق لامبسون على هذه التصرفات بأن الموقف الملكى قد تحسَّن تجاه السفارة وأصبح سليمًا فيما يختص بالتحالف البريطانى المصرى(١) .

وقام أحمد حسنين بدوره فى هذا الصدد، وكان مؤشر نفوذه قد بدأ يعلو لدى فاروق، وفى لقاء له مع لامبسون أوضح تأييد مليكه التام لبريطانيا، وأشار إلى خضوعه للحاشية الإيطالية، وتضايقه من كثرة تردد الأمير محمد على على السفارة البريطانية، ولام على ماهر وأرجع له الصفات التى تخلَّق بها فاروق(٢) . وفى الواقع فلم يغب عن ذهن الأخير منذ وفاة أبيه رغبة ولى العهد فى الحلول مكانه، وكان على ماهر يشجِّع هذه العقيدة وتوصل إلى جعل العلاقة تسوء للغاية بين الطرفين. وبدا طابع الملاينة على فاروق تجاه الدولة الحليفة، فعندما التقى به لامبسون ليقدم له هدية الملك البريطانى بمناسبة عيد الميلاد، فاتحه فى أن الفرصة مواتية للتخلص من عزيز المصرى حيث يلعب بالنار، ولم يعارض الملك، وإنما بيَّن أنه حينما كان بصحبته فى إنجلترا لاحظ صعوبة التعامل معه، وهنا يشير السفير البريطانى إلى المشاحنات بين رئيس الأركان وأحمد حسنين(٣) . وعليه يتضح الارتباط بين الأطراف المعينة.

وبرغم هذه النوايا التى بدت حسنة من فاروق، فإن لامبسون كان متخوفًا ومتشككًا، فهو يسترجع أفكاره قبيل الحرب وكيف أظهر الإعجاب بالدكتاتورية الأوروبية مصرِّحًا باستحالة احتواء الديموقراطية على كل الفضائل وأن هناك بعض المميزات لكل من النظامين(٤) . ومع بداية عام ١٩٤٠ بعث السفير البريطانى فى باريس إلى حكومته ينقل لها التقارير عن الملاحظات الخاصة بنشاطات فاروق التى كتبها جورج بونيه وجمعها فى أثناء وجوده فى مصر لحضور اجتماع مجلس إدارة شركة قناة السويس، وقد حظى بمقابلة الملك، وتحدث عنه، وذكر أن عداءه المستحكم لبريطانيا ليس نابعًا من القلب، وغرامه بفرنسا يغطيه إعجابه بهتلر، وأن مسألة عزله أصبحت موضوعًا عامًّا للحديث فى مصر،

---

(١) Ibid, 24632, J 575 - 575- 16, Grigg- Cadogan, Jan. 24, 1940, F.O. Op. Cit 24623, J 807 - 92- 16, Lampson- F.O, Cairo, March 5, 1940, No 44, F.O. 407 - 224, J 582- 582 - 16, Lampson- Halifax, Cairo, Feb. 8, 1940.

(٢) F.O. 371 - 23307, J 4979 - 1- 16, Lampson - F.O, Cairo, Dec. 9, 1939.

(٣) Lampson, Op. Cit, Dec. 21, 1939, P. 287.

(٤) F.O. 407 -223, J 3529 - 1- 16, Bateman- Halifax, Alex, Aug. 25, 1939, No 1066.

ويقول البعض بعودة الخديو العجوز للعرش. وترد الخارجية على سفيرها بأن ما يبيح به فاروق يعطى التأييد للتعاون الأساسى فى المجهود الحربى، ومع هذا فإنه يُمثِّل لبريطانيا مشكلة، وأن الوضع البريطانى القائم فى مصر لا يمكن مقارنته بمثيله فى عهد الاحتلال حيث يحكم الوضع الجديد معاهدة ١٩٣٦ (١).

وأحسَّ لامبسون بتغيير قلب فاروق وبالتالى إمكانية تغيير موقفه تجاه بريطانيا، واستاء من ذلك الحديث المضاد للجيش البريطانى الذى تفوه به لجورج بونيه، وعليه حذَّر على ماهر من تدخل الملك فى مثل هذه الأمور، وشكا لحكومته من ذلك التذبذب (٢).

وراح السفير البريطانى يتَّصل بالمقربين لفاروق علَّهم يتمكنون من تثبيت موقفه للصالح البريطانى، وإقصاء الأفكار - يصفها بأنها سمَّمت عقله - التى غرسها فيه أهل السوء، بأن بريطانيا تتدخل بطريقة غير لائقة فى السياسة الداخلية. وقد أخبر حسين سرى لامبسون بنصحه للملك وبأنه جازف بكل المخاطر فى حديثه معه. ولقى السفير البريطانى الأميرة نعمت مختار وهى عمة الملك المقربة لنفسه، وأوضح لها أن خامة ابن أخيها طيبة، ولكن المتاعب منشؤها الحاشية السيئة المحيطة به، فتجاوبت معه وقالت إنها تعرف كيف يتحلى لامبسون بالصبر (٣). وبالفعل فقد أثار الملك حفيظة السفير البريطانى ببعض التصرفات البسيطة، ففى أثناء قيامه برحلة صيد إلى الفيوم، مرَّ على استراحة لامبسون التى تقع على الطريق فلم يجده، فأجرى حديثًا مع الحارس الذى لم يعرفه، وأشار فاروق إلى العلم البريطانى المرفوع على المنزل وسأله عن سبب عدم وضع العلم المصرى بجواره، وسجَّل لامبسون انطباعاته لحكومته، وعزا ملاحظة الملك إلى الغرور، وبيَّن أنها قد يكون لها رد فعل فى المستقبل (٤).

وبرزت مسألة عزيز المصرى، وبالضغط على الحكومة تحقق الطلب البريطانى فى إقصائه عن رئاسة الأركان فى أول فبراير ١٩٤٠ بإعطائه إجازة لمدة ثلاثة أشهر ثم ستة

---

(١) F.O. 371 - 24623, J 559 - 92 - 16, Young- Norton, Paris, Feb. 17, 1940, Norton- Young, F.O, Feb. 24, 1940.

(٢) Ibid, J 362 - 92 - 16, Lampson - F.O, Cairo, Jan. 20, 1939, Lampson, Op. Cit, Jan. 9, 1940, p.7.

(٣) F.O. Op. Cit, 24623, J 457 - 92 - 16, Lampson. F.O, Cairo, Feb. 3. 1940, J 607 - 92 - 16, Lampson - Symour, Cairo, Feb. 9, 1940.

(٤) Ibid, Feb. 20, 1940.

أشهر أعقبها إحالته إلى المعاش . والحقيقة أنه منذ توليه منصبه والسفير البريطاني لا يهدأ عن طلب تنحيته نظراً لموقفه من بريطانيا ولإعجابه بألمانيا والجهر به . وكان لهذا الإجراء رد فعله . ففى ٧ فبراير رتب اجتماع فى الجامعة بمعرفة نادى الصيد الملكى وحضره فاروق وقوبل بهتافات من جموع الطلبة «يحيا الملك . . يحيا عزيز المصرى قائد الجيش . . المصرى هو روح الجيش . . قف ثابتًا يا ماهر» . ولم يمض يومان إلا وقامت مظاهرات طلبة الأزهر ، وكان الشيخ المراغى وراءها حيث ألقى خطبة أعقبتها الهتافات للملك ولعزيز المصرى[١] . وبذلك يتبين أن فاروقًا أصبح حجر عثرة فى الطريق البريطانى ومحركًا للاضطراب . ومضت لندن تفكر فى وسيلة تستميله بها ، خاصة أن موضوع الزيارة لها غدا مستحيلاً ، وبرزت مسألة زيارة إيدن لمصر لتخدم عدة أغراض ، من أهمها احتواء الملك والدوائر السياسية ، وأعدَّ المسئول فى الخارجية البريطانية طومسون Thompson التخطيط لذلك ، فقدَّر أن إيدن فى وسعه كوزير دولة للمستعمرات تسكين العداء بالمسكِّنات ، وأنه فى لقائه المباشر مع التاج والحكومة فرصة مفيدة لبريطانيا ، وعليه أن يكون مجاملاً مع فاروق بكلمات تظهر الدور الذى تقوم به بريطانيا تجاه الأسرة المالكة ، وفى الوقت نفسه تقوم الصحافة البريطانية بنشر صور خاصة للملكة فريدة وابنتها الصغيرة ، وأن يوضِّح للملك أن الحكومة البريطانية تقدر المسئولية الجسيمة التى تضعها على أكتافه وقت الأزمات[٢] . تلك كانت الرؤية البريطانية لاكتساب فاروق .

وصل إيدن إلى القاهرة فى ١١ فبراير ١٩٤٠ ، وعقب وصوله صحبه الأدميرال بروملى Bromly ومندوب من السفارة البريطانية إلى قصر عابدين حيث قيَّد اسمه فى سجل التشريفات ، ومن الأمور التى تستلفت النظر أنه فى الوقت نفسه وصل ماتزولينى الوزير المفوض الإيطالى إلى القصر لنفس الغرض بعد عودته من روما ، وتم التعارف بينهما ، ويذكر لامبسون أن الوزير الإيطالى دهش من زيارة إيدن غير المتوقعة[٣] . وحقيقة فقد كانت هذه الزيارة موضعًا للحديث والتساؤل لظروفها المفاجئة وإلى ما صاحبها من الكتمان الشديد ، حتى إن نبأ قدومه لم يعرف إلا بعد وصوله لمصر ، ثم أذيع أن السبب هو للترحيب بالقوات النيوزيلاندية والأسترالية والفرقة الهندية[٤] .

---

(١) F.O. 921 - 199, 34 - 44- 114, Diary of political Events in Egypt during the World War, Paper No 60.

(٢) F.O. 371 - 24609. J 413 - 31 - 16, F.O. Minute, Thompson, Feb. 6, 1940.

(٣) Ibid, J 638 - 31 - 16, Lampson- F.O, Cairo, Feb. 22, 1940, No 193.

(٤) الأهرام ، عدد ١٩٩١١ فى ١٥ فبراير ١٩٤٠ ، ص ١ ، Lugol, Op. Cit, p.. 65 .

واستقبل الملك إيدن، وكان قد حمل معه رسالة الملك جورج السادس - أعدَّها لامبسون بالتشاور مع إيدن - بشأن أسفه لعدم إتمام الزيارة الملكية وتأجيلها، وقرأها له، فإذا بها تشير أيضًا إلى الحرب وتعاون مصر وفقًا للمعاهدة. وهنا أبان فاروق أنه سبق وأعطى التأكيد عن الشعور الودى، وأقصى أى فكرة للتمويه أو التذبذب، وفى أثناء الحديث أبدى ملاحظته بأن قوة ألمانيا العسكرية لا تتَّبع أى تخطيط خاص، ثم تكلم عن ضرورة إمداد مصر بالأسلحة على وجه السرعة، وشرح إيدن القيود الخاصة فى هذا الشأن، ولكنه وعد بأن يبلغ طلبه للمسئولين، كما صرَّح فاروق بحاجة مصر لقرض مالى وأشار إلى ما تحصل عليه تركيا من قروض ضخمة، وبيَّن أنه لا توجد أسباب تمنع تقديم المساعدة المالية. ولم يعط إيدن التشجيع له، وعبَّر الملك عن وجهة نظره فى مسألة الدفاع عن السودان وعدم كفايته، وتوقُّعه لشن إيطاليا هجومها عن طريق ربط ليبيا بشرق إفريقيا، ولكن إيدن أظهر له صعوبة ذلك، ولما لم يقتنع وعده أن يأخذ على عاتقه نقل رغبته فى هذا الصدد[١].

وكان انطباع وزير الدولة البريطانى عن فاروق أنه نضج تمامًا منذ رآه فى لندن، ويرغب لامبسون فى التأثير على ذلك، فيعلِّق على بعض صفاته بأنه لا تنقصه الثقة ولا العقل ولكنه صلب الرأى ومتكبر وغيور على مركزه ولا يقبل النصح، وأن تزلُّف الحاشية وإغراءها له يشجع فيه هذا الاتجاه، وقد أوصى إيدن بالاستمرار فى اليقظة. ويعود السفير البريطانى ليعقِّب بأن الملك هو المشكلة الكبرى لمصر، ومع أن الخارجية البريطانية تفاءلت برأى إيدن الذى بدا أقل جزعًا مما يبديه سفيرها، إلا أنها سجَّلت: «إن هذا الحاكم الشاب يخلق لنا مشكلة خطيرة قد تنمو فى يوم ما وتصبح حادة»[٢]. وحاولت بريطانيا ترضية فاروق، ولكن وزارة الحرب رأت أنه من الصعب إمداد مصر بالأسلحة فى هذا الوقت، كما أن الخزانة لم تكن تسمح بمزيد من مدفوعات لمساعدات مالية. أيضًا برزت صعوبة مسألة السداد بالقطن، وعبَّر لامبسون عن رؤيته، بأن بريطانيا دفعت لتركيا، وأن مبلغًا بسيطًا فى شكل قرض ميسَّر يسعد مصر. أما بالنسبة للدفاع عن السودان فلم يجد معارضة[٣]. وحمل إيدن رسالة فاروق إلى الملك البريطانى وتضمنت بعد الشكر، أنه

---

(١) F.O. Op. Cit., J 606 - 31- 16, Lampson - F.O., Cairo, Feb. 15, 1940, No 37.

(٢) Ibid.

(٣) Ibid.

يأمل بألا تمس مواد المعاهدة، وأنه سعيد لإتاحة الفرصة لمصر لإبداء رغباتها كافة، وكل أمنياتها تقديم مساعدتها لحليفتها، وأعطى كل التأكيد بتعاون مصر المخلص لتحقيق النصر التام، وأنه مقتنع بأن الثقة المتبادلة بين البلدين ستؤدى لعوامل الفوز النهائى والحرية والتقدم[١].

وتحسَّنت العلاقة بين فاروق ولامبسون، الذى حرص على إمداده بآخر أخبار الحرب بالصورة التى تظهر بريطانيا صاحبة قوة، كما أراد أن يبعد عنه أى اشتباه فى ذلك، وطلب منه فى حالة تشكُّكه فى أمر ما، فما عليه إلا الاتصال به ليحضر ويزيل الشكوك والوشايات[٢]. ومضت تحركات فاروق تأخذ طريقها فيما يختص بمسألة الدفاع، فهو يشهد المناورات البريطانية فى طريق السويس، ويطوف فى المساء بأنحاء العاصمة ليتفقد الاستعدادات للغارات، ويرتدى ملابس الطيران كمارشال ويطير بصحبة وزير الدفاع للإسماعيلية ويهبط فى مطار سلاح الطيران البريطانى فجأة دون علم رجاله، ويتفقَّد المناطق الحرام على طول الطريق من ألماظة لبورسعيد[٣]. وهدف من وراء هذه التنقلات إلى الظهور بصورة المؤيِّد للحليفة فى الوقت الذى يشعرها فيه بأن هناك سلطة حربية مصرية لها القدرة على التأثير فى ميزان القوى.

وفى الواقع فإن الاتجاه الودى لفاروق ناحية بريطانيا، وإن لم يكن نابعًا من الداخل، فإنه حمل تفادى الصدام معها، حيث ترسب فى أعماقه قدرتها على إحلال غيره مكانه وبخاصة الأمير محمد على، كما أنه كان يخشى الهجوم المحورى وبالذات إيطاليا التى كثيرًا ما ردَّد سؤاله للسفير البريطانى حول وضعها الحربى وتحركاتها. وينقل لامبسون كل كلمة تفوَّه بها عن هتلر وموسولينى ورؤيته للموقف فى حالة هزيمة ألمانيا، وتتبَّع لندن نتيجة المقابلات وتطلب استمرارها[٤]. هذا فى الوقت الذى حرص فيه فاروق على أن يسمع من الطرف الآخر، فيستدعى ماتزولينى ليستفهم منه مباشرة عن حقيقة الموقف

---

(١) Ibid, J 564 - 31- 16, Dominion Office - F.O, Feb. 19, 1940.

(٢) Ibid, 24623, J 807 - 92 - 16, Lampson - F.O, Cairo, March 5, 1940, No 44.

(٣) الدستور، عدد ٦٩٠ فى ١٨ مارس ١٩٤٠، ص ٤، عدد ٦٩٣ فى ٢١ مارس ١٩٤٠، ص٤، الأهرام، عدد ٢٠٠١٢ فى ٢٧ مايو ١٩٤٠، ص ٦، عدد ٢٠٠١٥ فى ٣٠ مايو ١٩٤٠، ص ٦، المصرى، عدد ١٢٨٤ فى ٣٠ مايو ١٩٤٠.

(٤) F.O. Op. Cit, 24625, J 1316 - 92 - 16, Lampson - F.O. Cairo, April 20, 1940.

الدولى[١]، إذ وضع انتصار المحور فى الحسبان، إذ كانت الدلائل كلها تشير برجحان كفته. فبالإضافة إلى شعوره المتعاطف تجاهه، فإن محافظته على العرش وجهته لاكتساب جميع الأطراف. ويذكر وزير الخارجية الإيطالى فى مفكرته ـ ٣٠ مايو ١٩٤٠ ـ أن وزير مصر المفوض فى روما تكلم تحت مسئوليته عن عزم إعلان حكومته الحياد، وكانت إيطاليا على أهبة الاستعداد لدخول الحرب، وأنه شجَّعه لإمكانية الحصول على منفعة محققة لها وزنها[٢].

واستجاب فاروق لبعض الرغبات البريطانية. ففى بداية إبريل ١٩٤٠، وعندما علم أن البندارى الوزير المصرى المفوض فى باريس يقلل من القدرة البريطانية على هزيمة الألمان، يأمر بنقله على الفور[٣]. وفى أواخر هذا الشهر، وبعد أن أصبح متوقعًا دخول إيطاليا الحرب، يجرى على ماهر إجراءاته فيما يختص بمراقبة الرعايا الإيطاليين، ويعرض على الملك أن يحصل فيروتشى على إجازة ويغادر مصر، لأنه من غير المستحب اعتقاله داخل القصر، ويقتنع فاروق أخيرًا ويسعد المسئولون البريطانيون بهذا العمل[٤]. ولكن لم تنته مخاوفهم لباقى العناصر الإيطالية الموجودة فى القصر، ولعودة المارشال بالبو إلى مصر مرة أخرى وذهابه إلى قصر عابدين[٥].

وينتهز لامبسون المقابلة الملكية التى قدم فيها رئيس السلاح الجوى البريطانى ليحدِّث الملك عن ازدياد الإيطاليين بالقصر وضرورة التخلص منهم، فرد عليه بأنه لا يمكنه إصدار فرمان فى هذا الشأن، وأنه سيدرس الموضوع، وحاول إبداء تعاطفه مع السفير البريطانى فأشار إلى بعض المقربين والذين لهم تصرفات تتعارض مع الاتجاه البريطانى، وأنه سيتخذ الإجراءات الشديدة لمن تسوِّل له نفسه الانحراف مع هذا التيار. وينقل لامبسون لحكومته ذلك الموقف الودى، وتأتى توجيهات وزير الخارجية البريطانى بضرورة التفاهم معه

---

(١) آخر ساعة المصوَّرة، عدد ٢٨٨ فى ٣١ مارس ١٩٤٠، ص ١٠.

(٢) The ciano Diaries, p. 257.، اشتبهت المخابرات البريطانية فى وجود اتصالات بين على ماهر والوزير المفوَّض، ومما يذكر أنه رفض العودة لمصر بعد دخول إيطاليا الحرب، Vatikiotis, The Modern History of Egypt, p. 345.

(٣) F.O. Op. Cit, 42624, J 1058 - 92 - 16, Lampson - F.O, Cairo, April 8, 1940.

(٤) لطفى عثمان، المرجع المذكور، ص ١٣٥، أهرام، عدد ٢٤٥١٩ فى ١٦ يناير ١٩٥٤، ص ٤، شهادة على ماهر أمام محكمة الثورة.

(٥) المصور، عدد ٨٠٥ فى ١٥ مارس ١٩٤٠، ص ١٧.

بخصوص التحالف البريطاني المصرى ـ وفقًا للمعاهدة ـ فى حالة الهجوم الإيطالى على الحلفاء، وأن لإيطاليا طموحا فى البحر المتوسط وشمال إفريقيا، والقوات البريطانية هى الحماية والدفاع الوحيد لمصر[(١)] .

وبدأت بوادر أزمة يونيو ١٩٤٠ . وبرغم أن بريطانيا أيّدت فاروقًا فى تولى على ماهر الوزارة، فإنها منذ لحظة تشكيلها أعربت عن عدم الارتياح نظرًا لضمِّها عناصر لها تاريخ مضاد لبريطانيا وميول واضحة لأعدائها . وحاول رئيس الوزراء اتباع سياسة المداراة، لكنها فشلت أمام تصرفاته التى أثبتت فقدان التبعية الكاملة للندن، وبالطبع ساند فاروق اتجاه رئيس وزرائه، حقيقة لقد نفَّذ الكثير من الطلبات البريطانية التى تطلبتها الحالة الحربية طبقًا لبنود المعاهدة، لكنه كان حذرًا وخاصة مع انتصارات ألمانيا التى حوّلت قلوب المصريين ناحيتها ليس حبّا فيها ولكن انتقامًا من بريطانيا . ولم يكن فاروق ذاته ليخفى الشماتة، فراح يسخر منها ويطلق النكات التى ترفع من شأن غريمتها ويحيط نفسه بالمتحمسين لها[(٢)] .

وأرادت بريطانيا فك الارتباط بين فاروق وعلى ماهر، لعلمها بأن رئيس الوزراء لا يعتمد فى وجوده إلا على الملك، فهو يحميه فى الوقت الذى يخضع لتأثيره، وعليه فإن فصل التبعية مصلحة لها إذ يصبح من السهل الاستحواذ على فاروق، ولاح الوفد فى الصورة أمام الأعين البريطانية، ولم يكن الملك ليرضى عن النحاس، فقد وصفه فى أثناء حديث له مع لامبسون بأنه أمين، ولكنه أحمق ويكمن الخطر فى المحيطين به[(٣)] . وبالتالى فهو يرفض عودته بأى شكل من الأشكال .

ودخلت إيطاليا الحرب فى ١٠ يونيو، وتحدث السفير البريطانى مع رئيس الوزراء، على أمل إعلان مصر الحرب، وتعقَّد الموقف بينهما، وعقب المقابلة كتب لهالفاكس يحذِّر من موقف على ماهر، ويُبيِّن أن ثقته به اهتزت، وأن ما يخشاه الاضطرار لاتخاذ إجراء عنيف سواء معه أو مع الملك قبل أن يسبق السيف العزل، ويعرض ضرورة وجود حكومة قوية ومخلصة لبريطانيا وتعمل ضد إيطاليا، ويستعرض أسماء حسن صبرى، حسين

---

(١) F.O. 407 - 224, J 1507 - 208 - 16, Lampson - Halifax, Cairo, June 2, 1940, No, 429, Halifax - Lampson, F.O, June 5, 1940, No 401.

(٢) محمد التابعى، المرجع المذكور، ص ١٨٥ .

(٣) F.O. Op. Cit.

سرى، حافظ عفيفى، وأنه عند معارضة الملك لا بد من الاستعداد - إذا دعت الحاجة - إلى مواجهته وتخييره إما بالطاعة وإما بالتنازل عن العرش، وفى هذه الحالة يمكن الاعتماد على الأمير محمد على الذى يتمتع بثقة بريطانيا(١) وازداد نشاط فاروق، فيقوم بزيارة مفاجئة - لأول مرة - إلى وزارة الدفاع مرتديًا زى المارشالية، ويبحث مع رئيس الوزراء ووزير الدفاع تطورات الموقف(٢). واكتفت الحكومة بقطع العلاقات الدبلوماسية بين مصر وإيطاليا، وتدهور مركز الحلفاء، وتجمّعت التقارير لدى السفارة البريطانية التى تفيد بانقلاب تصرفات الوزارة على أعقابها ضد بريطانيا إيمانًا بقرب هزيمتها وانتصار المحور. وعليه رأت وجوب الإطاحة بها. وعندما اتصل أحمد حسنين فى ١٣ يونيو بالسفير البريطانى لنقل تهانى ملك مصر لملك بريطانيا بمناسبة عيد ميلاد الأخير، أبلغه إخطار فاروق وتحذيره من خطورة الحالة التى كا ن من المفروض أن يعرفها دون إخطار، ومواقف رئيس الوزراء والبرلمان ووزير مصر فى روما تجاه إيطاليا، وأن عليه التحرُّك(٣).

وقام حسين سرى وزير المالية بدوره فى إثارة السفير البريطانى ضد على ماهر، فاتصل به وتحدث معه فى عدم إخلاص رئيس الوزراء، وأنه وزملاءه على استعداد لتقديم الاستقالة، واتفق لامبسون مع الجنرال ويڤل Wavell - القائد العام للقوات البريطانية فى الشرق الأوسط - على ضرورة اتخاذ إجراء مبكر حيث فى التأجيل خطورة كبيرة، ومن ثم لا بد من تغيير وزارى، ورُشح النحاس، وجاء رد الخارجية البريطانية لتؤيد موقف المسئولين البريطانيين فى مصر، وأن على ماهر لا يتعَّظ، ولا بد من اللقاء مع فاروق وإفهامه سوء سياسة التردد وقت الحرب، وأن تذبذب على ماهر لا يتفق مع روح المعاهدة ولا يمثل شعور الشعب المصرى ولا هو فى صالح مصر، ولذا أصبح من الضرورة تشكيل حكومة جديدة تضم أكبر عدد من العناصر، ويحسن أن يكون رئيس الوزراء غير وفدى ولكن يكون مؤيدًا من النحاس، لأنه بالإضافة إلى عدم كفاءة الوفد الإدارية، فإن وزارة وفدية خالصة لن تثير عداء القصر فقط، وإنما أيضًا باقى الدوائر السياسية التى تحتاج بريطانيا لتعاونها(٤).

---

(١) Ibid, J 1491 - G, Lampson - Halifax, Cairo, June 11, 1940, No 491.

(٢) الأهرام، عدد ٢٠٠٣٢ فى ١٦ يونيو ١٩٤٠، ص ٦، المصرى، عدد ١٣٠١ فى ١٦ يونيو ١٩٤٠، ص ٦.

(٣) F.O. Op. Cit., Lampson- Halifax, Cairo, June 13, 1940, No 514.

(٤) Ibid, J 1588 - G, Lampson - Halifax, Cairo, June 15, 1940, No 530, Halifax - Lampson, F.O, June 16, 1940, No 468.

وتنفيذًا للتعليمات، ذهب لامبسون إلى فاروق فى ١٧ يونيو، وقرأ عليه برقية الخارجية البريطانية، واستعرض تأزم الحالة وخطورة الموقف وفقدان الثقة فى على ماهر، ولذا يجب أن يترك الحكم ولا يعود للقصر بمعنى ألا يشغل منصب رئيس الديوان الشاغر، إذ ثبت أن وجوده يُسبِّب المصاعب لأى حكومة. ولم يعارض فاروق واستعلم عن البديل، فأعلن السفير عن الرغبة فى رئيس وزراء ينفِّذ المعاهدة ويكون مؤيدًا من الشعب، وأن يدعى محمد محمود بوصفه زعيما للمعارضة والنحاس بوصفه زعيما للأغلبية، ويتم التفاهم معهما واتباع ما ينصحان به. وكرَّر لامبسون ذلك ثلاث مرات. وهنا أوضح الملك أنه لتنفيذ الرغبة البريطانية سيدعو رؤساء أحزاب المعارضة، ولكنه رفض استدعاء النحاس لأنه سبق وطالب بإنزاله من على عرشه، فبيَّن السفير أنه لا يطلب منه تشكيل النحاس للوزارة، وأن كل ما تريده دولته حكومة مخلصة متعاونة، وليس من الأهمية إعلانها للحرب. ولوَّح بأن الجنرال ويفل ينتظر عودته ليقف على مدى استجابة الملك، فكان المعنى واضحًا أن التهديد صريح. ورجاه ألا يلعب بالنار واتباع نصيحته، وطلب إبعاد أى تأثير لعلى ماهر عليه والتصرف السليم. فأشار فاروق إلى أنه بوصفه ملك مصر يحتم عليه ألا يدخل الحرب مع الجانب الخاسر، فرد عليه لامبسون بأن موقف مصر مماثل لموقف بريطانيا فى الحرب، فإما الغرق معًا وإما العوْم معًا، وفى النهاية سيكون الانتصار. ولكن فاروقا أراد كسر تفاؤله، فسأله عن مدى وثوقه من الفوز وعن أخبار فرنسا، فلم يجد أمامه إلا التهرب من الإجابة[١]. وكان هذا أول إنذار بريطانى لفاروق يحمل الاعتداء على مصر.

وفى الاجتماع الذى عقده مجلس وزراء الحرب البريطانى فى ١٧ يونيو، أطلع وزير الخارجية زملاءه على برقيته التى أرسلها للامبسون، وشرح ما فيها واعتذر عن أن الوقت لم يكن كافيًا ليستشير الوزارة قبل إرسالها، إذ وصلته تقارير أقنعته بأن الحالة فى مصر تسير من سيئ إلى أسوأ، وهو ينتظر وقع التبليغ على فاروق، ويعتقد أنه ربما يدخل فى الخط، بمعنى أن ينفِّذ المطلوب، وربما تصدر عنه بعض المتاعب فى البداية. وأشار إلى أن أحد الملامح المرضية للمستقبل بالنسبة للوضع، هو تحسُّن موقف النحاس والوفد حيث لا ينتظر منهما متاعب خطيرة. وعليه أخذ المجلس مذكرة للتصديق على أقوال وزير الخارجية[٢].

(١) Ibid, J 1588 - G, Lampson - Halifax, Cairo, June 17, 1940, No 536.

(٢) CAB 65 - 7, War Cabinet 170 (40), Minute 7, Egypt, June 17, 1940.

وبدأ فاروق يثير بعض المتاعب التى توقعها هاليفاكس، ففى اليوم التالى لتلقيه التبليغ البريطانى بعث برسالة احتجاج إلى ملك بريطانيا عن طريق السفير المصرى ينتقد فيها تصرف لامبسون ويعترض على تهديده، ويُبيِّن أن الوزارة حائزة على ثقة البرلمان وثقته، وأن مصر لها مطلب واحد هو جيش قوى يقوم بدوره كما قام فى الماضى، وأن لامبسون لم يقم بعمل شىء ولا يفهم دوره فى المعاهدة. ويطلب عدم تدخله فى الأعمال الداخلية للبلاد واحترام استقلالها، ويذكر أن مصر مخلصة ومتعاونة مع بريطانيا، وأن تدخل السفير البريطانى سيسىء إلى العلاقات بين البلدين وخاصة فى هذه الأوقات العصيبة. وينهى رسالته بالتأكيد على تعاون الشعب والحكومة مع بريطانيا(١).

واتصل أحمد حسنين بالسفير البريطانى ليعلمه برسالة فاروق، وأنه ليس فى نيته تعيين حكومة جديدة لحين وصول الرد البريطانى، ورجاه السماح بعودة على ماهر إلى القصر، لكن لامبسون رفض على أساس أنه ليست هناك حكومة ترضى بالتعامل معه كرئيس للديوان، وأكد على أن أى حكومة تستدعى لابد من أن تحوز موافقة الوفد حتى تكسب رضا الشعب عنها، وعرض اسم حافظ عفيفى، وأنه فى حالة رضا الأحزاب عنه فالسفارة تؤيده والنحاس يوافق عليه(٢).

وكتب لامبسون إلى هاليفاكس يستفسر عن الموقف فى حالة عدم تنفيذ الطلب البريطانى، وعرض مسألة التهديد بإعلان الأحكام العسكرية البريطانية، وأنه تم اتخاذ الاستعداد لذلك، وأعدَّت القوات اللازمة، رغم أن مثل ذلك العمل لا يروق قائد القوات البريطانية، كما لا يروقه هو الآخر، ولكنه يعتقد أن مجرد التهديد سيكون كافيًا، ولن ينَّذ إلا بعد موافقة لندن. ومرة أخرى يشير إلى وزارة وفدية(٣).

وواصلت الخارجية البريطانية البحث، ووصلت إلى نتيجة مبدئية بعدم إمكان لامبسون أو الجنرال ويڤل تنفيذ القانون الإنجليزى بمصر، وأن طلب السفير السلطة لاستخدام التهديد سيؤدى إلى خرق المعاهدة، وحينئذ لا يكون هناك حق بالادعاء بأن الحكومة المصرية هى التى بدأت بخرقها، ومن ثم فلن توجد حكومة مصرية تقف بجانب

---

(١) F.O. 371 - 24625. J 1597 - 92 - 16, F.O. Minute, Norton, June 19, 1940, F.O. 407. Op. Cit, J 1597 - G, Halifax - Lampson, F.O, June 20, 1940, No 483.

(٢) F.O. Op. Cit, J 1588 - G, Lampson - Halifax, Cairo, June 18, 1940, No 541.

(٣) Ibid, June 19, 1940, No 544.

بريطانيا، وفى هذه الحالة سينقلب التهديد ضد المصالح البريطانية، وستشكل جبهة مضادة لها. وعرض الأمر على مجلس وزراء الحرب البريطانى فى ٢٠ يونيو للوصول إلى الحل، وطرحت الاقتراحات، وأخذ باقتراح وزير الخارجية بإرسال رد قاطع ومهذب لفاروق بأن ما أقدم عليه السفير هو بناء على تعليمات له من مستشارى حكومة جلالته الذين يتحملون المسئولية التامة(١).

وسُلِّمت رسالة الملك البريطانى لفاروق عن طريق السفير المصرى بلندن، يشكره فيها على شعوره ويطلب التعاون فى مثل هذه الظروف الدولية، خاصة بعد دخول إيطاليا الحرب، ويُبيِّن أن السفير البريطانى يعمل وفقًا لتعليمات من حكومته، وينصح بإخلاص بأن تكون حكومة مصر لها المواصفات بحيث تمثل الشعب بقدر الإمكان، وتتخذ موقفًا إيجابيًا فى مواجهة إيطاليا. وجاءت تعليمات وزير الخارجية البريطانى بعدم تأييد استخدام الأحكام العسكرية البريطانية حتى لا تخلق فرصة للملك ولرئيس الوزراء باتخاذ إجراءات مضادة بدعوى الدفاع عن استقلال البلاد، ويُحذِّر لامبسون من الإقدام على هذا التهديد دون الرجوع إليه، وأنه إذا أصرَّ فاروق على عودة على ماهر إلى القصر وتغيير الحكومة، فلن يكون ذلك عائقًا، لأنه قد تتعاون الحكومة الجديدة مع بريطانيا فى إخراجه من القصر(٢).

ولم يكن السفير البريطانى ليؤيِّد هذا الاتجاه، وكان مصممًا على سلوك طريق التهديد. ففى ٢١ يونيو يُسجِّل لوزير خارجيته أن الدلائل لا تشير إلى خروج على ماهر، والملك لا يقبل النصيحة، وأن أحمد ماهر أخبره بتفضيل فاروق التنازل عن العرش على الاستغناء عن على ماهر، وعليه فإن بقاء الأخير فى القصر يضعف نفوذ بريطانيا ويُعرِّض قواتها للخطر، ويُقللُ عدد المخلصين لها، حتى إن الأمير محمد على يرغب فى مغادرة مصر. ويخشى لامبسون من ضياع الفرصة بالتهاون، فحينئذ يصعب تنفيذ الإجراء العسكرى، ويطلب الموافقة قبل فوات الأوان. وفى اليوم نفسه يبعث باقتراحاته للندن، ويقسمها إلى ثلاث مراحل: المرحلة الأولى التحقق من موقف فاروق بعد استلامه رسالة الملك البريطانى، فإذا قبل إقالة الوزارة وإحلال أخرى وفقًا للمواصفات البريطانية، فليست هناك ضرورة لاستعمال القوة. والمرحلة الثانية إذا أصر على إبقاء على ماهر،

---

(١) F.O. 371, Op. Cit, CAB 65 - 7, War Cabinet, 173 (40), June 20, 1940.

(٢) F.O. Op. Cit., F.O. 407, Op. Cit, June 20, 1940.

يجرى الاتصال بالنحاس وسؤاله عن مدى قبوله لحكومة وفدية خالصة أو حكومة يشارك فيها غير وفديين، وفى حالة قبوله يؤكد له مساندة بريطانيا التامة وتهديد الملك بإعلان الأحكام العسكرية البريطانية، واستخدام القوات العسكرية البريطانية إذا استدعى الأمر. والمرحلة الثالثة عند رفض النحاس لقبول الوزارة، تتولى بريطانيا إدارة مصر، وتعلن الأحكام العسكرية البريطانية وتبحث عن أصدقاء يتعاونون معها. ويطلب قبل الاتصال بالنحاس الإفادة لاستعمال تفويضه سلطة إعلان الأحكام العسكرية(١). وبذلك يتضح إصرار السفير البريطانى على استخدام القوة، وتلك الصلة التى تربطه بالوفد بناء على المصلحة البريطانية.

ويعود وزير الخارجية البريطانية ـ بعد مزيد من الدراسة للموقف، وبعد يقينه من أن اتجاه لامبسون تسانده فيه الرؤية العسكرية ـ يقر مسلك القوة ويرسل لسفيره فى ٢٢ يونيو بتأييد اقتراحاته بما فيها التهديد وإعلان الأحكام العسكرية البريطانية وقت الحاجة، وأن يخطر فاروقًا بأن استمرار على ماهر فى صلاته مع الإيطاليين، ووجود المفوَّضية الإيطالية بالقاهرة يتنافى مع المادة الخامسة من المعاهدة، وأن نقضها من الجانب المصرى يُعَدّ مبررًا لما تتخذه بريطانيا من إجراءات، على أن يتم هذا الإخطار قبل الاتصال بالنحاس. وإذا تكلم الملك بشأن التنازل عن العرش، فالسفير مفوَّض بقبول التنازل، وفى هذه الحالة لا يسمح له بالمغادرة حتى لا تحتضنه إيطاليا ويطالب بالعرش، وإنما يبقى تحت النفوذ البريطانى. وإذا شكَّل النحاس الوزارة، فيكون أول عمل له اتخاذ إجراء ضد المفوَّضية الإيطالية، وعند إعلان الأحكام العسكرية يوضَّح نقض الحكومة لأحد بنود المعاهدة، والإشارة إلى أنها إجراء مؤقت فى حالة الهجوم الإيطالى ولأمن مصر، وأن التدخل فى الحياة اليومية سيكون محدودًا بقدر الإمكان(٢).

وكان تصرف فاروق هو الذى سيحدِّد الموقف، وفور تسلمه رد الملك البريطانى، قدَّم على ماهر استقالته إليه فى ٢٢ يونيو، وفى اليوم نفسه وجه الدعوة إلى كبار السياسيين، وافتتح الاجتماع بقصر عابدين، وجلس إلى يمينه على ماهر وإلى يساره النحاس، وطلب

---

(١) F.O. 407, Op. Cit, June 21, 1940, No 573, 574.

(٢) Ibid, June, 22, 1940, No 493. نص المادة الخامسة من المعاهدة: «يتعهد كل من الطرفين المتعاقدين بألا يتخذ فى علاقاته مع البلاد الأجنبية موقفًا يتعارض مع المحالفة، وألاّ يبرم معاهدات سياسية تتعارض مع أحكام المعاهدة الحالية».

من المجتمعين الرأى بعد أن عرض التبليغ البريطانى ورسالته للملك جورج السادس والرد عليها، وناشدهم بإقصاء الحزبية جانبًا والبحث فى مصلحة مصر. وتركهم وانسحب. والواقع أنه أراد بهذا العمل منع احتكاكه ببريطانيا ودرء الخطر عنه، وفى الوقت نفسه فإنه أمسك الخيوط بيده وساعدته ظروف اختلاف الاتجاهات القائمة فى الاجتماع، حقيقة أنها اتَّفقت على استنكار التدخل البريطانى والموافقة على سياسة على ماهر فيما يختص باستمرار حياد مصر، إلا أن تعدُّد وجهات النظر بشأن نوعية الوزارة الجديدة، جعلتهم يتركون أمرها لفاروق[1]. ومما يذكر أنه فى هذا اليوم غادر مصر وزير إيطاليا المفوض فى القاهرة وموظفو المفوضية وعدد آخر من الإيطاليين[2]. وقد هدَّأ ذلك من حدة الموقف البريطانى.

وفى اليوم التالى لهذا الاجتماع، ذهب لامبسون ومعه الجنرال ويقل إلى فاروق الذى طلب أن تكون المقابلة منفردة مع السفير، وهو بدوره عامل الملك بالمثل وطلب أن ينسحب سكرتيره الخاص، وتم الاتفاق على انضمام الجنرال بعد اللقاء الانفرادى، واستعرض لامبسون أحداث الأسبوع، وأعطى له الملك تصورًا لاجتماع كبار رجال الدولة، وقرأ ورقة تحمل ما توصلوا إليه: «إننا نزاول سياسة لا يشوبها خطأ تجاه إنجلترا ونعمل معها بكل صداقة». ثم أشار إلى الوزارة الجديدة وأمله فى نجاحها وتأدية رسالتها لمصلحة البلدين، وأن تشكيلها يعتمد كلية على وجهة نظر بريطانيا. وعاد لامبسون وردَّد أنها تريد حكومة قوية تُنفِّذ المعاهدة وتسهل للقوات البريطانية مهمتها وتقضى على الدعاية المضادة لبريطانيا وتنفذ ما تراه الأخيرة بشأن اعتقال رعايا الأعداء، واشترط تأييد النحاس لهذه الوزارة، واستدعاءه لاتِّباع نصيحته، وأعطى لامبسون الملك فرصة قصيرة للتفكير وطلب منه الإجابة بنعم، وفى نهاية اللقاء انضم الجنرال ويقل. ويصف السفير كيف أضفى فاروق على نفسه العظمة أمام القائد، وحدَّثه عن الحرب ومدى نجاح القوات البريطانية، ولكن ويقل أوقفه عند حدِّه. ويعلِّق لامبسون على هذه النقطة بأن فاروقًا له خط يتَّبعه بشأن انتصارات المحور، ويستخلص منه أنه نصير للهزيمة. وعقب اللقاء يكتب لهاليفاكس: «سننهى الموقف دون عزله عن العرش، ولكن لا أنتظر دوام ذلك طويلاً، وعمومًا فقد

---

(١) الأهرام، عدد ٢٠٠٣٩ فى ٢٣ يونيو ١٩٤٠، ص ٦، المصور، عدد ٨٢٠ فى ٢٨يونيو ١٩٤٠، ص٧، المصرى، عدد ١٣٠٨ فى ٢٣ يونيو ١٩٤٠، ص ٦، عدد ١٣٠٩ فى ٢٤ يونيو ١٩٤٠، ص ٦.

(٢) F.O. Op. Cit, J 1604 - 208 - 16, Lampson- Halifax, Cairo, June 22, 1940, No 588.

اتخذنا كل الاحتياطات لإعلان الأحكام العسكرية حين يستدعى الأمر ذلك»[١]. ويجتمع مجلس وزراء الحرب فى لندن ليستعرض الوضع فى مصر، وليبحث ما جاء بتقرير سفيرها، وبخاصة ما يتعلق بأن الصعوبات ستستمر طالما بقى فاروق جالسًا على العرش[٢]. ولكن لم يكن الموقف العسكرى يُشجِّع على الإطاحة به فى ذلك الوقت.

ومرة أخرى يلجأ فاروق لطريقته السابقة، فيرسل أحمد حسنين إلى لامبسون قبل انتهاء الميعاد المحدد ليعلمه بأن مليكه وافق على خروج على ماهر من الوزارة وعدم عودته للقصر، وأن النحاس فى اجتماع ٢٢ يونيو طالب بوزارة محايدة تؤيدها الأحزاب تجرى انتخابات حرة، وهذا عكس رغبة وزير الخارجية البريطانى الذى بيَّن للسفير المصرى بلندن رغبته فى التغيير الوزارى دون حل البرلمان. وبناء على ذلك فإن الملك قرر استدعاء جميع زعماء الأحزاب للتشاور حول رئيس الوزراء الجديد، ومن ثم فقد رأى السفير البريطانى قبول الأمر، لكنه أصر على رضا النحاس عنه، بالإضافة إلى تعاونه مع بريطانيا واقترح اسمين: حسن صبرى وحافظ عفيفى[٣]. وعقد الاجتماع بقصر عابدين فى ٢٤ يونيو وحضره رؤساء الأحزاب وعبد الفتاح يحيى عن المستقلين ورئيس مجلس الشيوخ وخاطبهم فاروق بأنه قبل استقالة على ماهر، وعليهم ترشيح رئيس الوزراء المنتظر. وكما هو متوقع حدث الخلاف بين وجهات النظر، وهذا ما سعى إليه الملك، وعندما عرضت الوزارة القومية، رفضها النحاس وصمَّم على رأيه، ومثلما حدث فى الاجتماع السابق رفع الأمر لفاروق[٤].

ومحاولة لإثارة أعصاب الجانب البريطانى، سرت الأقوال التى نبعت من القصر بأن الملك يعد نفسه للمغادرة لإيطاليا على متن إحدى الطائرتين المجريتين اللتين وصلتا مصر أخيرا، وفى ٢٥ يونيو حضر الجنرال ويڤل للسفارة البريطانية ليخبر السفير بتلك الإشاعات، وهنا اختلف الطرفان، فالقائد العسكرى يرى تركه يذهب، بينما رأى لامبسون عدم السماح له بذلك وفقًا لتعليمات الخارجية البريطانية حتى لا يطالب بعرش

(١) F.O. 371, Op. Cit, J 1607 - 92 - 16, Lampson - Halifax, Cairo June 23, 1940, No 590.

(٢) CAB 65 - 8, War Cabinet 211 (40), July 24, 1940.

(٣) F.O.371, Op. Cit, No 592, Lampson, Op. Cit, June 23, 1940, P. 163.

(٤) F.O. Op. Cit, 24626, J 1067 - 92 - 16, Lampson - F.O, Cairo, June 24, 25, 1940، المصرى عدد ٣١٠ فى ٢٥ يونيو ١٩٤٠، ص ٤.

مصر من هناك[1]. ومن المحتمل أن يكون فاروق قد اتخذ احتياطاته فى حالة اشتداد الوطأة عليه، ولكن لحظة التنفيذ لم تكن حانت بعد. استاء السفير البريطانى من نتيجة اجتماع عابدين، ويذكر لحكومته أن الأمور متوقِّفة، فالملك ذهب للإسكندرية، والنحاس انتقل للريف ليتحاشى الذهاب للسفارة البريطانية، وليتجنَّب زيادة تعقيد الموقف، ومع ذلك جرت اتصالات مع النحاس ومحمد محمود أسفرت عن اتفاق بتشكيل وزارة محايدة برئاسة سيف الله يسرى، وحل البرلمان عقب دورته. ولم يكن لامبسون ليقتنع تمامًا بتلك الشخصية، فليست لها الثقل المطلوب لشغل المنصب، لكنه يقر أن صاحبها أمين وحليف للإنجليز، وأصرَّ على ضرورة تنفيذ اقتراح النحاس، وفى حالة فشل الوزارة المحايدة تغير بوزارة وفدية، وأخطر أحمد حسنين بذلك فى ٢٦ يونيو، وحدد له ميعاد رد فاروق، وأن الموقف لا يحتمل الانتظار، ولوَّح بالتهديد[2].

وفى ذلك الوقت كانت الاتصالات تجرى بين القصر وزعماء الأحزاب عن طريق أحمد حسنين من ناحية، وعبد الوهاب طلعت من ناحية أخرى، وكان لقاء الأخير مع النحاس يوم ٢٦ يونيو فى كفر عشما، وخرج منه بأن زعيم الوفد لا يرى الظروف مناسبة لتولِّيه الوزارة[3]، وبذلك أرضى فاروق السفير البريطانى بإعطائه الانطباع بأن تعليماته اتُبعت، وقد ساعدته الظروف بموقف النحاس، وعليه أصدر الأمر الملكى فى ٢٧ يونيو بقبول استقالة على ماهر، واحتوى على كلمات ثناء لم تصدر لرئيس وزراء سابق[4]، وربما أراد من ذلك مضايقة لامبسون، وخرج على ماهر ولم يعد للقصر واستسلم فاروق وأذعن لبريطانيا، وأسندت الوزارة لحسن صبرى، وكان قد سبق أن رشَّحه السفير البريطانى، وله العلاقات الوطيدة بالإنجليز. وعقب تكليفه أخطر أحمد حسنين لامبسون، فصرَّح بأنه موال لبريطانيا، علق على الوزراء بأنهم فريق غير قوى، ووصف بعضهم بصداقته لها، وعقد الأمل على أن تكون الوزارة فى جانبها، ولكنه رأى ضرورة موافقة النحاس لتقوية الحكومة، والتقاه ليتعرف على موقفه، ولم يكن ليعارض وإنما طلب حل البرلمان. ويذكر لامبسون لحكومته بأن الوقت لا يتناسب لتوليه السلطة باستخدام القوة، وينفى أى تخل عن زعيم الأغلبية وحزبه[5].

(١) Lampson, Op. Cit, June 23, 25, 1940, pp. 163, 167.

(٢) F.O. Op. Cit, June 26, 1940, F.O. 407, Op. Cit, No 599.

(٣) F.O. 407, Op. Cit, June 26, 1940, No 615.

(٤) فؤاد كرم، المصدر المذكور، ص ٣٥٨.

(٥) F.O. 371, Op. Cit, J 1607, 1647 - 92 - 16, Lampson - F.O, Cairo, June 28, 29, 1940, No 109.

وفى اليوم التالى لتشكيل الوزارة، أعلنت عن هويتها فى الإخلاص والتعاون التام مع بريطانيا، ومع هذا التزمت بسياسة الحياد، وجاء لقاء لامبسون بالملك فى ٢٩ يونيو، ليظهر الأخير مدى حرصه على تنفيذ التعليمات البريطانية، ووافق على تولى الوزارة جميع الإجراءات العسكرية التى تطلبها الحليفة مصرِّحًا بأنها ستنفِّذ المعاهدة نصًّا وروحًا، ووعد بأن القصر سيعمل بإخلاص معها، وطلب من السفير إخطار وزير الخارجية البريطانية بأنه فى صف بريطانيا ويعمل لصالحها، وأى خلاف لذلك فهو خاطئ. وأراد الكيد للنحاس، فبيَّن كيف رفض تحمل المسئولية وحمَّلها له وعرقل الأمور بما ليس فى صالح بريطانيا. وفى نهاية المقابلة عبر عن أمله فى تعاون الأطراف(١)، ولكن فاروقًا كان يشعر فى أعماقه بأنه انتصر على الإنجليز ولم يحقق لهم تخطيطهم، وبالفعل فلم تكن الخارجية البريطانية لترتاح لهذه الوزارة، وهذا ما عبَّر عنه هاليفاكس لسفيره بعد خمسة أيام من توليها الحكم، لكنه أيَّده فى احتواء الأزمة بصفة عاجلة، وأرجع ذلك إلى سوء الظروف العسكرية. وجاءت التعليمات من لندن باحتضان الوزارة ومؤازرتها عند حدوث تنازع مع القصر، وعليه تم الاتفاق مع حسن صبرى على تركيز التعاون اللصيق بالسفارة(٢)، فكان ذلك بمثابة ورقة عمل أولى للوقوف أمام فاروق. وساء لامبسون تحكُّمه فى بداية عهد الوزارة، ونظر إلى تعيينه عبد الوهاب طلعت رئيس ديوان بالنيابة، على أنه تصرف يرجى من ورائه وضع بريطانيا أمام الأمر الواقع، وأحسَّ أن على ماهر يحيك لفاروق ليكسب الجولة، وبالتالى فلا بد من إخراج عبد الوهاب طلعت من القصر(٣).

وبانتصارات المحور المتعاقبة، ازداد الخطر على بريطانيا فى مصر، ولم يكن الملك ليخف تعاطفه بتلك الانتصارات، وبرزت مرة أخرى مشكلة أصحاب الميول المحورية والإيطاليين فى القصر. وفى ٤ يوليو حذر السفير البريطانى أحمد حسنين من تعيين أى شخص فى القصر دون موافقة رئيس الوزراء وبريطانيا ـ ويقصد إعادة على ماهر لرئاسة الديوان ـ كما أشار إلى رجال الحاشية الذين هم ضد بريطانيا، وأنه لمصلحة الملك لا بد من الاستغناء عنهم، وركَّز على الثلاثة عشر إيطاليا ومن بينهم بوللى. ومن الجدير بالذكر أن

---

(١) F.O. 407, Op. Cit, J 1607 - 92 - 16, Lampson- Halifax, Cairo, June 29, 1940, No 629.

(٢) F.O. 371, Op. Cit, J 1067 - 92 - 16, Halifax - Lampson, F.O. July 3, 1940, No 556, Lampson - F.O, Cairo, June 17, 1940, No 745.

(٣) F.O. 407, Op. Cit, J 1647 - 92 - 16, Lampson - Halifax, Cairo, July 19, 1940, No 756.

فاروقًا اختار هذا الوقت ليعطى بوللى الجنسية المصرية . وعاد السفير ليهدِّد بأنه إذا لم يتخلص الملك من هؤلاء الأشخاص، فإن بقاءهم سيجبره على التصرف(١) .

ولم يتحرَّك فاروق، ووصلت الأخبار السرية للسفارة البريطانية من القصر بأنه ما زال محاطًا بسياسة على ماهر المضادة للإنجليز، وأبدى أحمد حسنين تبرُّمه من هذا الوضع، والتقى لامبسون مع رئيس الوزراء وأصرَّ على ضرورة تطهير القصر من الإيطاليين حيث إنهم مصدر خطر يهدد بريطانيا، وإن لم تقض عليهم تعرضت للدغاتهم، ويكتب لحكومته عن أن الملك استقبل بوزى Pozzi الوزير الفرنسى المفوَّض، وأنه عبر الحديث بينهما يتَّضح الاستخفاف ببريطانيا، فترسل الخارجية البريطانية لسفيرها لتبلغه مساندتها له فى حالة تصعيد الموقف مع بيان أنه ليس من المرغوب فيه حدوث أزمة سياسية فى ذلك الوقت حتى لا يستغل العدو الفرصة(٢) .

وعاد فيروتشى إلى مسرح الأحداث، فوفقًا لتقرير سرى تسلَّمته السفارة البريطانية، فإن كلا من فاروق وعلى ماهر على اتصال بالمراسلات مع المهندس الإيطالى منذ سفره إلى روما، وقد أبلغهما أنه حصل على تأكيدات من ملك إيطاليا وموسولينى عن موقف إيطاليا تجاه مصر . واستاء لامبسون من هذه التصرفات، وكان قد سبق وأن طالب حسن صبرى بوصفه حاكمًا عسكريًا اعتقال على ماهر، وبسط له علاقاته بالمفوضية الإيطالية، ولكنه رفض الطلب(٣) . ولم يلق فاروق بالا بإبعاد الإيطاليين حيث عَدَّ الإذعان مساسًا بشخصه .

ومما لاشك فيه أن موافقة الملك على تعيين أحمد حسنين رئيسًا للديوان قد أكسبته خطوة نحو علاقات أحسن مع بريطانيا(٤) . ورحبَّت الصحافة البريطانية بذلك، وراحت

---

(١) F.O. 371. Op. Cit, J 1647 - 92- 16, Lampson - F.O, Cairo, July 4, 1940, No 668.

(٢) CAB 65 - 8, War Cabinet 209 (40), July 22, 1940.

(٣) F.O. Op. Cit, 1712, 1647 - 92 - 16, Lampson - F. O. Cairo, July 28, 9, 1940, No 818, 698.

(٤) أحمد حسنين خريج جامعة أكسفورد وشغل منصب سكرتير خاص للقائد مكسويل فى أثناء الحرب العالمية الأولى، ثم عُيِّن بوظيفة فى وزارة الداخلية التى سيطر عليها النفوذ البريطانى، وقام برحلات فى الصحراء وسجَّل اكتشافات فيها، وعُيِّن سكرتيرًا أول للمفوضية المصرية فى واشنطن، وحاضر فى لندن، وبعدها انتقل للقصر أمينًا لفؤاد، وأخيرًا اختير رائدًا لفاروق ليصاحبه فى رحلته العلمية إلى بريطانيا. الأهرام، عدد ٢٠٠٧٤ فى ٢٨ يوليو ١٩٤٠، ص ١ .

تسجل إعجابها بثقافته الإنجليزية وتشيد بصداقته لبريطانيا[1] . وأظهر فاروق شيئًا من الود تجاه لامبسون ، الذى سجَّل للندن عن استمرار تسلُّط القصر ثم يُبيِّن أنه فى تلك الآونة يبدو أكثر اعتدالاً وصداقة تجاه بريطانيا ، كما يشير إلى أن تقوية المركز الحربى سيُحسِّن من موقفها أمامه . وعليه فقد حرص على الإيحاء للملك بقوة الاستعدادات الحربية ، وقدَّم له القادة العسكريين على أمل تحقيق ما تسعى إليه السياسة البريطانية منذ عام بدخول مصر الحرب[2] .

وكانت ظروف الحرب فى صف المحور ، إذ هُزمت بريطانيا فى دنكرك وانسحبت . ومما تجدر الإشارة إليه أن القيادة البريطانية العليا فى مصر لم تكن ترغب فى إعلان مصر للحرب ، وهذا الأمر كان يقلق تشرشل Churchil رئيس الوزراء البريطانى ، فيُبيِّن للخارجية أن حدود مصر انتُهكت والغزو الإيطالى يتقدَّم ، ومن العبث ألا تعلن مصر الحرب ، وإذا كان فاروق له أموال فى بنك إيطالى ، فربما يفسر هذا موقفه ، ويتساءل عن تفسير لموقف القيادة البريطانية[3] . ولا ريب فى أن هذا الخلاف قد استفادت منه مصر .

وحلَّل فاروق طريقة الجذب التى يستخدمها السفير البريطانى ، وصرَّح له بأن من الصعب أن تقبل النفس فى مصر الميل إلى العداء لإيطاليا ، وأنه إذا أمكن لبريطانيا إحراز بعض النجاح فإن الأوضاع ستتغير ، وراح يتناقش فى تقدم الإيطاليين دون توقف وأنهم لا يفقدون الأرض التى يستولون عليها ، وطلب معرفة رأى القادة البريطانيين فى تلك الظاهرة ، وأشار إلى سيوة ، فأبدى لامبسون الشك فيما إذا كانت القوات المصرية ستقاوم إذا هوجمت وفقًا لما وعد به رئيس الوزراء ، أو أنها لن تنفِّذ بأوامر من القيادات العليا ، وبالطبع فهو يقصده . ولم يعط فاروق ردًا قاطعًا ، لكنه فهم منه أنه لا يحبِّذ هذا العمل ، مما جعل لامبسون يُبيِّن أن بريطانيا ستكون مضطرة لاتخاذ إجراءاتها ، فعاد الملك وكرَّر أن مصر لن تحارب إلا إذا رأت بعض التحسن للصالح البريطانى . وعرج على المساعدات المادية التى تقدمها مصر ، والمزايا من عدم إعلانها الحرب ، فحفظت موانيها من التعرض

---

(١) المصرى ، عدد ١٣٤٥ فى ٣٠ يوليو ١٩٤٠ ، ص ٤ .

(٢) F.O. Op. Cit, J 1949, 1944, 2009 - 92 - 16, Lampson- F.O, Cairo, Sept. 7, 10, 24, 1940, No 1056, 1069, 1166.

(٣) PREM 3 - 295 - 4, Prime Minister - Foreign Secretary, Sept. 24, 1940.

للغارات الجوية، وعليه أمكن إحضار الإمدادات العسكرية بكل حرية[1]. ومع ذلك استمرت محاولات السفير البريطانى ليتعاطف فاروق مع الحلفاء.

وقد أثمرت من الناحية الشكليَّة، فهو يظهر تأثره لمن فقدوا حياتهم وممتلكاتهم من الإنجليز بسبب الغارات الجوية الألمانية، ويُبدى إعجابه بالروح المعنوية للشعب البريطانى، ويهنئ مليكيه بنجاتهما من حادث إلقاء القنابل على قصر باكنجهام[2]. ولكن لامبسون فشل فى إقناعه بإجراء مضاد لإيطاليا، فهو يشكو لحكومته موقف القصر وعدم رغبته فى إقحام مصر فى عمل عدائى والمجازفة فى دخول الحرب ويرجعه إلى تأثير على ماهر، وتحاول الخارجية البريطانية قبول الأمر الواقع، فتبيِّن أن الأحوال الداخلية فى مصر تحسَّنت بوجود حكومة صديقة وبشراء محصول القطن وبتأديب الملك، وأن هول الأحداث الحربية فى العالم بصفة عامة، وتقدم القوات الإيطالية فى سيدى برانى بصفة خاصة، قد حطَّم من قيمة بريطانيا فى نظر فاروق، وأنه يلعب أوراقه بذكاء، ويعمل كل ما فى وسعه للحفاظ على شعبه من أهوال الحرب[3].

وعندما حضر إيدن إلى مصر فى ١٤ أكتوبر لزيارة سريعة للصحراء الغربية والخرطوم، التقى فاروقا الذى انطلق فى حديثه معه، وأظهر ارتياحه لما شرحه له وزير الدولة لشئون الحرب عن كيفية تغيير الهجوم الجوى على إنجلترا، والإمدادات لمصر وتزايدها. ثم عرض عليه مسألة القوات المصرية فى سيوة وما صرَّح به وزير الدفاع بشأن الدفاع عنها فى حالة الهجوم عليها، فرد فاروق بأنه طالما صدر التصريح، فليأخذه مؤكدًا، لأنه لا يقر الوضع الذى تهاجم فيه القوات المصرية ولا تقوم بالدفاع، فبيَّن إيدن أن الإمدادات الحربية التى زود بها الجيش المصرى والتى هى أكثر مما طلبت ستكون مفيدة فى هذه الحالة[4].

وبرغم التلطف والملاينة اللذين أظهرهما فاروق، فإن إيدن لم يكن راضيًا عنه، وخرج بانطباع أنه غير متعاون فى الظروف التى تمر بها بريطانيا، بل ويضع العقبات. والتقى فى السفارة البريطانية بالشخصيات السياسية وزعماء الأحزاب، ومعظمهم تحدث عن أن الخسارة التى تتعرض مصر لها تعزى إلى فاورق، واتفق معهم فى الرأى. ويشير لامبسون

(١) Ibid, Lampson - F.O, Cairo, Oct. 7, 8, 1940, No 1249.

(٢) F.O. 371, Op. Cit, J 1941 - 93 - 16, Lampson - F.O, Cairo, Sept. 10, 1940, No 1070.

(٣) Ibid, J 2057 - 92 - 16, Lampson - F.O, Oct. 12, 1940, No 1279.

(٤) F.O. 407, Op. Cit, J 2065 - 562 - 16, Lampson - Halifax, Cairo, Oct. 15, 1940, No 1307.

إلى أن التقارير التى تصل السفارة تثبت صحة هذا القول، وطالما أن الملك موجود فى مصر فلن يكون فيها استقرار حقيقى، ومن الحكمة القذف به حيث حان الوقت لذلك. لكنه يعود ويذكر أن اللحظة حرجة ومهمة فى المعركة مع المحور، ويسأل حكومته هل يتصرف أم ينتظر حتى يتحقق نصر حربى تكون نتيجته تحسن الأحوال السياسية، وفى حالة التصرف السريع لا بد من إعطائها السلطة له وللقواد العسكريين للقيام بالإجراءات وفقًا لما يتطلبه الوضع، ويفضل لامبسون تنازل فاروق عن العرش. ورأت الحكومة البريطانية إعطاءه فرصة أخرى، فاقترح رئيس الوزراء على السفير البريطانى أن يختار وقتًا مناسبًا ويوضح له الأمر جيدًا، وأنه إذا رغب فى الاستمرار ملكًا على مصر، فعليه تغيير موقفه، وإلا عرَّض نفسه للنفى فى مكان ما. وعليه بلَّغت وزارة الحرب وزير الخارجية للاتصال بالسفير فى مصر وإبلاغه المطلوب، وكإجراء أخير فى حالة تصعُّد الحالة، يعطى هو والقواد العسكريون السلطة فى التنفيذ(١).

وبوصول هذه التعليمات إلى لامبسون، أفاد لندن بأنه سيتكلم مع فاروق بكل صراحة حول التقارير التى تسطِّر اتصالاته بإيطاليا وتقربه منها وميوله نحوها، وهل فكر فيما ستكون النتيجة التى يجلبها ذلك عليه، وأن مركزه الحالى يجعله يحتفظ بموقف مخلص للحكومة البريطانية، ويؤكد هذا التأييد المادى المستمر منها، وأنه على رأس دولة ستؤدى دورًا له قيمته فى البحر المتوسط، ولن ينال شيئًا من إيطاليا حتى ولو انتصرت، وأن قيامه بالعمل مع الإنجليز بكل قلبه سيمكِّنه من استمرار راحته. أما إذا أقدم على العكس وقام بما يتعارض مع المصالح البريطانية، فسيفقد المزايا السابقة ويُعرِّض مصر للضرر. ثم أشار السفير البريطانى إلى أنه حين بلوغ الحالة لذروتها سيقوم بتنفيذ التعليمات، ووضع بعض المسائل فى الحسبان، وذلك بأنه عند الرغبة فى تنازل فاروق عن العرش، فيجب انتهاز الظروف التى لا تتعارض مع المادة الخامسة من المعاهدة، وألا يكون قادرًا على المطالبة بالعرش تحت الحماية الإيطالية، وطلب الإفادة فيما يُتبَّع إذا صادفته متاعب مع الملك(٢).

وترددت لندن. ومع أن أمر التخلص من فاروق كان أساسيًا، إلا أن النتائج المترتبة عليه أوقفت التنفيذ اعتقادًا بأن مصر ستتعرض لأحداث عام ١٩١٩، وهذا يضعف المركز الحربى البريطانى، ويقلِّل من المقدرة على محاربة الإيطاليين على الأرض المصرية، وحتى

---

(١) F.O.371, Op. Cit, J 2131 - 92 - 16, Lampson - F.O. Oct. 27, 1940, No 1393, F.O. Minute.

(٢) Ibid, Oct. 30, 1940.

إذا كان السفير والقائد العام متأكدين من عدم نشوب اضطرابات داخلية عقب هذا الإجراء، فالأفضل الانتظار وترك الأمور تسير على ما هى عليه، على الأقل لمدة شهور قليلة لإمكان إمداد مصر بمزيد من القوات[1].

واتفق ذلك الرأى مع ما توصل إليه لامبسون والقادة العسكريون، حيث رأوا أن التهديد يترتب عليه رد فعل عنيف، ومن الضرورى تحذير فاروق بشأن بعض الحالات. ووعد حسن صبرى السفير البريطانى بحل مشكلة القصر دون إبطاء، وأوضح الأخير لحكومته أنه من البديهى قبل الإقدام على أى عمل مراقبة سير الأمور بين رئيس الوزراء والقصر، ويشير إلى دور أحمد حسنين ونجاحه غير المتوقع فى إزالة التأثيرات المضادة لبريطانيا فى القصر، وكان رئيس الديوان قد بدأ أولى محاولاته فى هذا الصدد، فنقل أتباع على ماهر من القصر إلى وزارة العدل[2]. وبذلك تكاتف السفير البريطانى مع رئيس الوزراء ورئيس الديوان لكبح جماح فاروق.

وحرص لامبسون على استيقاء المعلومات التى تصل به لأعماق فاروق، فقد التقى والأمير عبد الله فى ١٣ نوفمبر ١٩٤٠ الذى نقل إليه انطباعه عن المقابلة الملكية وما دار فيها، فبيَّن تحققه من سكن موسولينى لقصر عابدين، وسرد صفات الملك فى التكبرُّ وعدم تحمل المسئولية، وأشار إلى أنه ضد وجهات النظر البريطانية، وينتقد المعاهدة ويراها فى غير صالح مصر. وعندما قال الأمير إنه ومن معه يعملون مع إنجلترا بكل قلوبهم نظراً لظروف الحرب، ولن يطلبوا منها شيئًا ويتركوا لها ما تراه مناسبًا بعد الحرب، ضحك فاروق ـ كما لو كان حشاشًا ـ ووصفه بالرجعية وبانتمائه للمدرسة القديمة، وصرَّح بعدم اتباعه لتلك الطريقة. وسعد لامبسون بذلك واستمع بشغف لهجوم الأمير على الملك، ووصفه بأنه وصمة عار للعرب والمسلمين، وحبَّذ فكرة خلعه عن العرش وإحلال الأمير محمد على أو الخديو السابق مكانه. وعقب تبليغ لامبسون لحكومته، صرَّح وزير الخارجية أنه يتمنى أن يأتى اليوم القريب الذى لا يرى فيه فاروقًا على العرش، ولكن الظروف القائمة لا تتناسب. ويطلب من سفيره مقابلته وإعلامه بأن تصرفاته تعرضه للخسارة مهما كانت نتيجة الحرب، ففى حالة انتصار المحور سيكون عبدًا، وفى حالة

---

(١) Ibid, F.O. Minute, Norton, F.O, Nov. 12, 1940.

(٢) Ibid, J 2131, 2049 - 92 - 16, Lampson - F.O, Cairo, Nov, 12, 9, 1940, No 1502, 1485.

انتصار الحلفاء لن تنسى بريطانيا من كان عدوها، وأن من يقوم بهذا العمل العدائى سيدفع الثمن غاليًا[١].

وبذلك يتضح أن النيَّة مبيتة لفاروق، لكن الظروف الحربية الحرجة تحكَّمت فى الإبقاء على الحالة الراهنة، وبخاصة أن لندن على يقين من شعبية الملك وخطورة القيام بأى إجراء يثير المصريين، وهى تعلم أيضًا أن غالبيتهم يشاركون مليكهم شعوره تجاه المتحاربين. هذا بالإضافة إلى حاجتها للتعاون المصرى فى هذه الفترة وحرصها على استمراره، وبالتالى فالمجازفة لها انعكاساتها الوخيمة، ومن هنا جاء التردد الذى انتهى باتفاق الآراء على أن تسير الأمور بهدوء.

وبتحقيق السياسة البريطانية وتولِّى حسين سرى الوزارة، أصبح متوقَّعًا أن تأخذ العلاقة بين فاروق وبريطانيا طابعًا جديدًا. فبعد اطمئنان لامبسون بإبعاد التابعين لعلى ماهر عن الوزارة، عمل على تكثيف قواه مع رئيس الوزراء الجديد لنجاح التخطيط، وكان الأخير واثقًا بنفسه فى إمكان الوصول مع فاروق إلى نتائج مثمرة تُرضى الحليفة، وهذا ما صرَّح به لسفيرها، وذكر أن صلة القرابة - زوج خالة فريدة - تعطيه القدرة للتحدث مع مليكه فى جميع الأمور بوضوح، وأن أول عمل سيقوم به الوقوف أمام تصرفات على ماهر، معتمدًا على رئيس الديوان كصديق له. ويرتاح لامبسون لذلك، ويكتب لحكومته بأنه ترك اليأس جانبًا، وأن أحوال القصر ستتغير وتمحى منه بذور الشر[٢]. وعقب أسبوع من تشكيل الوزارة يستقبل الملك السفير البريطانى. وبدت الجهود التى بذلها حسين سرى وأحمد حسنين فى هذه الفترة الوجيزة واضحة، إذ كانت المقابلة مرضية للغاية، وفيها هنأ لامبسون فاروقا على توفيقه فى اختيار رئيس الوزراء الجديد، وذلك فى محاولة لإقناعه بأنه صاحب الاختيار. وتسعد لندن بتولى حسين سرى وتَعُدّه عملاً موفقًا لما له من تأثير نافع لدى القصر، وتعود وتطلب وجوب التخلص من على ماهر[٣].

---

(١) Ibid, J 2131 - 92 - 16, Lampson - F.O, Cairo, Nov. 13, 1940 No 1513, Secretary of State, Nov. 18, 1940.

(٢) Ibid, 24627, J 2194 - 92 - 16, Lampson - F.O, Cairo, Nov. 20, 1940, F.O. OP Cit, 27463, Lampson - Eden, Cairo, Jan. 28, 1941.

(٣) Ibid.

وكان تقدم القوات البريطانية فى الصحراء الغربية وتقهقر القوات الإيطالية إلى السَّلوم، عاملاً ملحوظًا فى أن يظهر فاروق الود ناحية بريطانيا، وقد حرص على إبدائه لسفيرها، والذى يُسجِّله بدوره لوزير الخارجية البريطانية عقب كل مقابلة ملكية، ومع هذا فهو يرتاب من هذا المظهر بعض الشيء فيقول: «إن موقف الملك تجاه بريطانيا العظمى خلال هذه المدة أحسن منه فيما مضى، ولكن التحسُّن سلبى أكثر منه إيجابى، فإنه عمومًا كف عن أى مظهر للعداء البريطانى، لكنه لم ينتهز الفرص ليظهر نفسه متحمسًا فى جانبنا... وعلى أى حال فإن جلالته يبدو فى الوقت الحاضر مشغولاً للغاية باللهو أكثر من تكريس انتباهه للضروريات السياسية، ومع ذلك فإن عمله الأخير يبين أنه ضد على ماهر باشا وفى صالح حسين سرى باشا، يعطى بعض الأمل بأن جلالته يقع الآن تحت تأثيرات سليمة ربما تنجح بالتدريج فى إعطاء درس لجلالته عن ضرورة وميزة التعاون الأكثر إخلاصًا مع بريطانيا العظمى»(١).

وترجم فاروق عن موقفه، فهو يطلب من السفير المصرى بلندن تسليم رسالة إلى اللورد باول Powell يتمنى له فيها الشفاء العاجل، ويقدم ١٥٠٠ جنيه للترفيه عن القوات البريطانية بمناسبة عيد الميلاد(٢). وبالرغم من مثل تلك التصرفات، فإن لامبسون لا يطمئن لاستمراره فى الحكم، ويبعث لحكومته ليوضح أن حسين سرى بذل كل ما فى وسعه للقضاء على المساوئ التى غرسها على ماهر، ولكن الملك لا يمكن إصلاحه، ورغم ضرب إيطاليا، فإنه لا يزال يعتقد أن ألمانيا ستقهر بريطانيا، وبالتالى فإنه موضع خطر عليها. ويندم لامبسون على فرصة التخلص منه التى ضاعت، ويزيل القلق بوجود الأمير محمد على، وإنه بعد موته تسقط الأسرة المالكة الفاسدة، ثم يعود ويكرِّر أن بقاء فاروق لن يكون عاملاً فى تحسين العلاقات، بل إنها لن تستقر طالما كان على العرش(٣). ولم يكن هذا الاتجاه العدائى يفارق السفير البريطانى.

وواصل الملك سياسته فيكلِّف رئيس وزرائه بإبلاغ تهانيه إلى القائد العام البريطانى بالانتصار والاستيلاء على البردية، وتحاول الخارجية البريطانية إظهار فضل القوات

---

(١) F.O 407 - 225, J 35 - 3 - 16, Lampson - Halifax, Cairo, Nov. 26, 1940.

(٢) F.O. 371 - 24634, J 2233 - 2233- 16, Egyptian Ambassador - F.O, Nov. 27, 1940, F.O. Op. cit. 24632, J 2270 - 575 - 16, Lampson - F.O. Cairo, Dec. 7, 1940. ، الأهرام، عدد ٢٠٢١١ فى ١٤ ديسمبر ١٩٤٠، ص ٤.

(٣) Ibid, 27428, J 84 - 18 - 16, Lampson - F.O, Cairo, Dec. 23, 1940.

البريطانية فى رد الهجوم الإيطالى، وتطلب من سفيرها تذكير فاروق بأن الحكومة البريطانية حقَّقت له طلبه بمضاعفتها عدد القوات لمواجهة العدوان الخارجى. ويذهب الملك ومعه زوجته وأمه إلى حفل للترفيه عن القوات البريطانية، ويستدعى لامبسون لمقصورته ويتحدث معه فى حضور أحمد حسنين وحسين سرى(١). وبذلك يتضح إطار المحبة التى ظهرت فيه العلاقة بين الطرفين. وخطا رئيس الديوان نحو تنفيذ الرغبة البريطانية، فنقل فجأة ناصر شاويش ـ أحد أعوان على ماهر ـ من الديوان، لكنه لم يقترب من على ماهر حيث كان يخشاه، ويشيد لامبسون بأحمد حسنين وبدايته الإيجابية ومبدئه فى الربط بين مليكه وبريطانيا، ويبين أن الانتصار الذى حصلت عليه ستكون من نتائجه صعوبة اعتماد فاروق على على ماهر كمرشد بعد أن جعله يراهن على الجواد الإيطالى الخاسر(٢).

وفى ٢٠ فبراير ١٩٤١ قام إيدن وزير الخارجية بزيارة لمصر للمرة الثالثة لبحث الموقف السياسى والحربى فى الشرق الأوسط، وفى اليوم التالى صحب لامبسون إلى قصر عابدين حيث سجَّلا اسميهما فى سجل التشريفات، والتقيا أحمد حسنين، وتكررت تلك اللقاءات، وانصب حديث الجانب البريطانى على موقف فاروق من بريطانيا وفقدان التأييد الإيجابى، ولكن رئيس الديوان أكد أن تحسن شعور مليكه ستثبته الأيام. ولم يكن الملك فى داخله يرتاح لمقابلة إيدن، حقيقة بدا عليه السرور أثناء المقابلة، لكنه تكلَّم بمرارة ولفت النظر إلى أن جميع عقود الجيش البريطانى تجرى مع يهود ويغفل التعاقد مع المصريين. ومما يذكر أن إيدن لم يوقِّع فى سجل التشريفات قبل مغادرته مصر، وعندما استفسر رئيس الوزراء، أجيب بأن السبب يرجع إلى إجراءات أمنية نظرًا لوجود بوللى وإيطاليين آخرين فى القصر(٣). وعليه فلم تسفر زيارة إيدن هذه المرة عن تقدم فى العلاقات، ويذكر لامبسون أنه بالرغم من كل محاولاته لتحسين الوضع، فإنها لم تكن مجدية واتَّسمت بالسلبية(٤).

---

(١) المصرى، عدد ١٥٠٤ فى ٧ يناير ١٩٤١، ص ٤، المقطم، عدد ١٦٠٥٤ فى ٧ يناير ١٩٤١، ص ٦، F.O, Op. Cit, J 60 - 18 - 16, F.O - Lampson, Jan. 9, 1941, No 74، كمال عبد الرؤوف، المرجع المذكور، ص ص ٥٨، ٥٩.

(٢) Ibid, J 352 - 18 - 16, Lampson- Eden, Cairo, Jan. 24, 1941, No 64.

(٣) Ibid, 27429, J 614, 1004 - 18 - 16, Lampson - F.O, Cairo, March 16, 18, 1941, No 584, 243, F.O. Op. Cit, 27430, J 1141 - 18 - 16, Lampson - F.O, Cairo, March 27, 1941, No 227, Lampson, Op. Cit, March 7, 1941, p.7.

(٤) Ibid, 27429, J 943 - 18 - 16, Lampson - F.O, Cairo, April 8, 1941.

واستمرت الشكوك تجاه فاروق، ووُضع تحت المنظار البريطاني. فعندما انتقل إلى الإسكندرية في ١٠ إبريل، هرع السفير البريطاني إلى رئيس الوزراء وسأله عن السبب، وأبدى الملاحظة عن تحرك طائراته التي وصلت للإسكندرية، وعمًا إذا كان هناك اشتباه في فكرة الفرار، ولكن حسين سرى يهدئ من روع لامبسون ويوضح له أن فاروقًا لديه برنامج كامل في مقدمته وليمة للهيئة الدبلوماسية في ١٩ إبريل؛ والحقيقة تكمن في أن فريدة أحست بحرارة الجو فانتقلت للمنتزة للاستجمام على شاطئها ولحق بها زوجها. ولم يقتنع لامبسون كلية، خاصة فيما يتعلّق بتحرك الطائرات، ورفع الأمر لحكومته، وعلى الفور بعث رئيس الوزراء البريطاني للخارجية باتخاذ كل الاحتياطات الممكنة لعدم تمكين فاروق من الهروب، وبالتالي صدرت التعليمات منها إلى سفيرها يمنعه من مغادرة مصر بالطائرة أو بأي وسيلة أخرى، وموافاتها عن كيفية سير الأمور(١). وبطبيعة الحال كان الخوف من سفره لإيطاليا.

وفكّر تشرشل في طريقة لإبقاء فاروق في الجانب البريطاني. وبعد أن لمس العداء المستحكم الذي يربطه بلامبسون كتب إلى إيدن يُبيِّن له أن المركز الذي يشغله السفير البريطاني في القاهرة مهم ويلي مركز واشنطن، وعليه فإن شاغله ليس على القدرة المطلوبة، وأن أتلي Attlee ينتقده بشدة، بينما يشيد بآخر - هاند كو Hand Kow - ويذكر رئيس الوزراء أنه لا يعرفه، ويعرض على وزير الخارجية إمكانية الاعتماد عليه لشغل المركز. ولكن إيدن يرفض ويكتب لرئيس الوزراء ويصرِّح بأن لامبسون قد لا يكون قويًا جدًا غير أنه يؤدي عمله بكفاءة(٢). وفي الواقع فإن الصِّلة التي ربطت إيدن ولامبسون كانت متينة للغاية، وقد استمد الأخير تصلُّبه منها. ومضت تصرفات فاروق تشير إلى التعاطف تجاه بريطانيا، ولم يكن ذلك إلا استعراضًا، وبدا هذا من مقابلاته للسفير البريطاني والضيوف المصاحبين له، وعندما سمح بتفتيش منزل النبيل عباس حليم، مما جعل الأمير محمد علي يخبر لامبسون بأن موقف الملك بالنسبة للحلفاء قد تحسن أخيرا، ويُرجع السفير البريطاني التغيير إلى رئيس الوزراء ورئيس الديوان ويتمنى دوام الحال(٣).

---

(١) PREM 3 - 295- 4, Lampson - F.O, Cairo, April 11, 1941, No 921, Prime Minister - Foreign Secretary, April 15, 1941.

(٢) F.O. 954 - 5, part 1, Eg - 41 - 14, Churchill - Eden, May 13, 194, Eg - 41 - 15, Eden - Churchil, May 14, 1941.

(٣) F.O. 371 - 27431, J 1606, 1903, 16461, 1822 - 18 - 16, Lampson - F.O, Cairo, May 21, June 17, May 26, June 10, 1941, No 1532, 1791, Lampson, Op. Cit, pp. 152, 200.

ولكن سرعان ما ساء لندن التقارب الذى حدث بين فاروق والوفد، وكان من نتيجته إثارة الشعور الوطنى ضد بريطانيا، ووضح الاستياء أيضًا تجاه الموقف من القطن، مما جعل إيدن يلتقى بالسفير المصرى فى لندن، ويطلب منه عدم تشجيع الملك للنحاس والتوسع فى إنتاج الحبوب على حساب القطن. ويكتب لامبسون لحكومته عن الحركة العدائية ضد بريطانيا، ويقرِّر أنها نابعة إما من القصر وإما بمساندته، وما فى ذلك من خطر على قاعدة الشرق الأوسط، وأنه لا بد إن عاجلاً أو آجلاً إرغام فاروق على الركوع أو خلعه عن عرشه، وإذا كان ممكنًا جعله يخلص لبريطانيا فيعطى مهلة، ولكن السفير البريطانى ينقل رؤيته بأن المؤشرات، تلوح بحدوث أوقات عصبية مما يترتب عليها استعمال القوة[١].

ويلقى السفير البريطانى الملك ليضع له النقاط على الحروف، ويحدِّثه عن اتصال النحاس به وتأييده له، والخطبة التى ألقاها، ويبين أن الشعب يشعر فى ثورته ضد الإنجليز بتأييد الملك له. وأظهر فاروق هدوءه، وصرَّح بأنه لا يقر الاضطرابات، ووعد بالعمل على تحسين الموقف، وبذلك تمكن من امتصاص غضب السفير رغم سعادته بهذا الغضب، فى الوقت الذى طلب فيه من السفير المصرى بلندن نقل شعوره الودى تجاه بريطانيا إلى إيدن[٢].

وحاول الاستمرار على هذا الشكل، مع عدم التسليم بمطالب بريطانيا. ففى مقابلة جمعته بلامبسون، تحدَّث الأخير بوجوب طرد بعثة ڤيشى، فلم يبد فاروق أى اهتمام، لكنه أجاد دوره، فأظهر تكدُّره من مقالة الديلى هرالد حيث أهمل الكاتب تأكيدات إخلاصه لبريطانيا التى اتجه إليها أخيرا. وانتاب السفير البريطانى الإحساس بأن الملك أصبح بقلبه مؤيدًا لدولته، وذلك عندما صرَّح بأنه إذا صاح بانحيازه للحلفاء فسيجلب لمصر الرعب ويعرِّضها لضرب القنابل. وهنا يبيِّن له لامبسون أنه صاحب القرار ولديه الفرصة وعليه انتهازها ليظهر للعالم أنه فى صف الحلفاء، خاصة بعد تحرره من شرور مستشاريه المشبعين بالخوف، ويغيِّر الوضع إلى الأحسن، لكن فاروقًا أعلمه أن الخوف

---

(١) F.O. 407, Op. Cit, J 2992 - 18 - 16, Eden- Lampson, F.O. Sept. 9, 1941, No 295, F.O. 371 - 27433, J 3265 - 18 - 16, Lampson- Eden, Cairo, Sept. 23, 1941, No 900.

(٢) F.O. 371 - 27432, J 3046 - 18, 16, Lampson - F.O, Cairo, Sept. 24, 1941, No 2988, F.O. 407, Op. Cit, J 3059 - 18 - 16, Eden - Lampson- F.O, Sept, 25, 1941, No 307.

قائم وهو حقيقة لا بد من الاعتراف بها، ويرجع السفير البريطانى السبب فى الليونة التى يلمسها إلى أن ما حدث فى إيران ماثلاً أمام فاروق، وعليه يُبيِّن لحكومته أن خوفه على عرشه هو الورقة التى يلعب بها فى حالة خروجه عن الدائرة البريطانية، وهذا ما يخشى حدوثه(١).

والواقع أن خلع الشاه انعكس على فاروق من زاويتين: الزاوية الأولى، أن جعله تواقًا للعمل ضد بريطانيا، وضح ذلك فى تحركاته تجاه الوفد حيث أعطت الانطباع عمًّا فى داخله، وذلك لصلة النسب التى تربطه بالشاه، أما الزاوية الأخرى فتمثلت فى الارتياب من تنفيذ الإجراء عليه، وقد سيطر عليه هذا فترة قصيرة وسرعان ما انتهى.

وتمكَّن فاروق من جعل لامبسون يرضى عنه بعض الوقت، فيكتب إلى لندن عن الحاكم الصغير الذى تظهر عليه علامات التحسن، لكنه يستفسر عن مدى استمرارها، ويُسجِّل نشاطه فيما يختص بمسألة التموين وسعيه لاكتساب ما فقده من محبة الشعب، وما يرضى به بريطانيا بشأن رغبتها فى التوسع فى إنتاج الحبوب الغذائية وتقليل المساحة المنزرعة قطنًا. ويجتمع المجلس الأعلى البريطانى للتموين فى الشرق الأوسط بالسفارة البريطانية فى نوفمبر ١٩٤١، ويُجمع حاضروه على تقدير الموقف الملكى فى هذا الصدد(٢). ولعل الملك أراد هذه الدعاية ليذر رمادًا فى الأعين عن تصرفات القصر تجاه تشجيع العمل المضاد لبريطانيا الذى يقوده التيار الإسلامى، بالإضافة إلى أن على ماهر، وكما يصفه لامبسون بأنه «ناسج خيوط العنكبوت» لم يهدأ فى تحركاته، وقد فشل حسين سرى فى استبعاده، أيضًا حبطت مساعيه فى إقصاء عبد الوهاب طلعت، وإخراج الإيطاليين من القصر، كذلك فشلت بريطانيا فى الوصول إلى تحقيق رغبتها بالسياسة، فى الوقت الذى فضَّلت التريث وعدم استعمال القوة، فحينما أخطر القائد العام السفير البريطانى بأنه يريد اعتقال الأربعين إيطاليا الذين يعملون بالقصر بواسطة القوات البريطانية، جرت الاستشارة وخشى من حدوث احتكاك بين هذه القوات والحرس الملكى هذا من ناحية، ولعدم وجود القوات الكافية فى حالة تأزم الموقف من ناحية أخرى(٣).

---

(١) F.O. 371 - 27433, J 3162 - 18 - 16, Lampson - F.O, Cairo, Oct. 1941, No 3119.

(٢) F.O. 954 - 5, part 1, Eg- 41 - 4, Lampson - F.O, Kom - Ausheem, Oct. 25, 1941. ،
المصور، عدد ٨٩٤ فى ٢٨ نوفمبر ١٩٤١، ص ٥.

(٣) F.O. 371 - 31569, J 1111 - 38 - 16, Lampson - Eden, Cairo, Feb. 12, 1942, No, 156,
Lampson, Op. Cit, April 2, 1941, p. 101.

وقد ثبت أن الملك فى هذه الفترة قام باتصالات بألمانيا، ففى ١٩ فبراير ١٩٤١ يكتب الوزير الألمانى فى برن تقريرًا عن اتصال القائم بالأعمال المصرى به، وما ذكره له عن كره المصريين للحكم البريطانى وارتباطهم بالمحور وتشجيعهم له. كذلك تم الاتصال عن طريق إيران، وسهَّل الارتباط بين البلدين هذا الأمر. فالصحافة الإيرانية تكتب عن الوضع فى مصر ومعاناتها من الحرب رغم عدم اشتراكها فيها، وتبين أن ملكها الشاب يستعجل وضع نهاية لتلك الحالة السيئة وإنقاذ بلده من العاصفة المحطِّمة. ولعب يوسف ذو الفقار والد الملكة وسفير مصر فى إيران دورًا فى ذلك، فبواسطته أرسل فاروق فى إبريل ١٩٤١ رسالة خاصة إلى هتلر عن طريق إتيل Ettel وزير ألمانيا المفوض فى طهران يصف فيها الحالة فى مصر والضغط البريطانى عليه، ويعبِّر عن أمله فى أن يرى الجيوش الألمانية منتصرة لتخلِّص المصريين من الظلم والطغيان البريطانى الواقعين تحت عبوديتهما، ويطلب إجراء اتصالات مباشرة مع الريخ، وأن يحدد فيما بعد مكانًا مناسبًا للقاء كبوخارست أو أنقرة(١).

وتلقَّى يوسف ذو الفقار الرد، بأن المحور يهدف لإنهاء الوجود البريطانى وإقامة نظام جديد يحقق مصالح الشعوب، وأن ألمانيا ليست لها أطماع، ورغبة زعيمى المحور استقلال مصر وجيرانها، وأن ألمانيا على استعداد لإقامة علاقة تعاون مع مصر. ويبعث إتيل إلى برلين فى ٣ يوليو لينقل أن السفير المصرى وصلته برقية من فاروق فى ٢٩ يونيو يؤكد فيها أن القيادة العامة البريطانية قررت الاستيلاء على حقول النفط فى إيران كإجراء احتياطى فى حالة هجوم الألمان، وبين خطة الاستيلاء، وطلب عرضها على الشاه ووزير ألمانيا للتحذير. ويذكر سفير مصر فى طهران للوزير الألمانى المفوض بأن بريطانيا أصبحت العدو الأول للملك، وقد سجَّل السفير البريطانى فى طهران لحكومته انطباعاته عن السفير المصرى بأنه متحيِّز للحلفاء، لكنه غامض ومتقلب ولا يمكنه اتخاذ خط واضح(٢). وعليه ينجلى أنه كان يعمل فى الخفاء ويظهر بالتعاطف مع بريطانيا مثله كمثل مليكه.

---

(١) Ibid, 63073, No 1000 (305691 - 93) Telegram from German Minister in Berne, Feb. 19, 1941, F.O. Op. Cit, 24626, J 1698 - 92 - 16, Bulard - F.O, Tehran, July 23, 1940, No 255, F.O. Op. Cit, 63073, J 962 - 962- 16, F.O. Minute, Howe, Feb. 7, 1947, No 1000 (305668 - 69). Minute, Woermann, June 26, 1941.

(٢) هيرزويز، لوكاز، ألمانيا الهتلرية والمشرق العربى، ترجمة أحمد عبد الرحيم مصطفى، ص ٣٠٦، F.O. Op. Cit No (17622 - 23) Telegram From German Minister at Tehran, July 3, 1941, F.O. Op. Cit, 27433, J 3308 - 18 - 16. Bullard - F.O, Tehran, Oct. 15, 1941, No 999.

ويرسل القائم بالأعمال الأسبانى فى القاهرة إلى فون بابن Papen السفير الألمانى فى أنقرة عن أخبار فاروق وصلته بألمانيا، فيذكر أن رغبته العمل على تفاهم تام مع المحور، ووضعه دقيق للغاية حيث يراقب حتى فى قصره، وأن الغارات الجوية على الإسكندرية ومنطقة القناة نتائجها جيدة، ويرجو ألا تقع القاهرة تحتها للإبقاء على الروح المعنوية للشعب. وعندما عادت البعثة البلغارية من مصر حملت معها تأكيدات فاروق لهتلر بصداقته للمحور. وكان على ماهر اليد المحركة، ففى مذكرة للوزير البلغارى أنه فى ٣٠ يناير ١٩٤٢ التقى على ماهر وسرى عمر سكرتير عام وزارة الخارجية - وكان وزيراً مفوضًا فى أثينا، وهو عدو كبير لبريطانيا وصديق للمحور وموضع ثقة فاروق - وسلّمه رسالة بالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن الملك لهتلر تحمل المعنى نفسه، الرغبة فى العلاقة مع المحور والكراهية لبريطانيا، والتصريح بأن فاروقًا على علم بمساعى الخديو السابق لدى المحور للعمل ضده على أمل استرجاع العرش لابنه فى حالة انتصاره(١).

وأثمرت النتيجة بتفضيل ألمانيا لفاروق على عباس حلمى، وواصلت الاتصالات مجراها بين وزير مصر المفوَّض فى حكومة ڤيشى ومسئولين آخرين فى المفوَّضية وبعض المسئولين الألمان. ويذكر أن الوزير الفرنسى المفوَّض فى مصر قام بدور الوسيط فى هذا الشأن، وكان على علاقة وطيدة بفاروق. وتسجل تقارير المخابرات البريطانية النشاط بين مصر وتركيا، والمقابلات التى تمت بين سمير ذو الفقار - تشريفاتى سابق وصديق لعلى ماهر - والسفير الألمانى فى تركيا، وسفريات الوزير التركى المفوَّض فى مصر إلى تركيا واتصالاته بالسلطات الألمانية هناك، أيضًا اتصالات الملحق السياسى بسفارة أسبانيا بالقاهرة مع سفارة ألمانيا فى مدريد، وكانت بريطانيا على علم بتلك التحركات، وهذا ما أكَّدته خارجيتها(٢). لكن التفاصيل الدقيقة لم تكن على دراية بها إلا بعد عثورها على وثائقها فى أرشيف الخارجية الألمانية عقب الهزيمة.

وقد حاول لامبسون لفت نظر فاروق إلى الأنوار التى تشاهد ليلاً من قصر المنتزة، وتُعَد كإشارات لغواصات الأعداء، فوعد بالتحقيق فى الأمر. كما أقدم حسين سرى على

---

(١) Ibid, 63073, No (173650), Telegram from Angera, No 1415, Nov. 10, 1941, No (173683 - 86) Telegram, Sofia, March 7, 1942.

(٢) هيرزويز، المرجع المذكور، ص ٣٠٥، محسن محمد، التاريخ السرى لمصر، ص ١٥١، محمد التابعى، المصدر المذكور، ص ٢٢٥، F.O. Op. Cit, J 962 - 962 - 16, F.O. Minute, Feb. 7, 1947.

انتزاع محطة إرسال من قصر عابدين بناء على التهديد البريطانى، ويذكر البعض أن الملك أعلن عن رغبته فى معرفة خطط الحرب فى الصحراء، فوفد إليه قائد بريطانى مذيعًا له سراً مصطنعًا عن مشروع هجوم، فوجده البريطانيون مع بدويين فى الصحراء. وظلت عملية تسريب المعلومات مستمرة، وراحت الإذاعة الإيطالية تردّد بعضها، واتضح أن هناك جهاز إرسال فى قصر أنشاص، وعليه أضافت المخابرات البريطانية صفراً على عدد بعض القوات، والتقط القصر الإشارة، وأكد رد الفعل الإيطالى صدق الشك(١).

والحقيقة أن موقف فاروق المتعاطف مع المحور نبع من رغبته فى تحقيق مصلحته بالإبقاء على عرشه، والوقوف أمام بريطانيا والتشفى فى هزيمتها نكاية بها، بالإضافة إلى إعجابه بالأيديولوجية المحورية وتقديس سلطة الفرد وهو ما يتفق مع طبيعته.

وبتأزم الموقف الدولى فى أواخر عام ١٩٤١ وبداية عام ١٩٤٢، وتلقى الحلفاء الهزائم، وموالاة المحور الانتصارات، فقدت بريطانيا صوابها، وخشيت من أن ما وقع فى العراق يتكرر فى مصر، فى الوقت الذى اتقد فيه نشاط رومل Rommel على حدود مصر الغربية. وضغط لامبسون على حسين سرى، لقطع العلاقات مع حكومة ڤيشى، ولما كان فاروق يعارض ذلك، انتهز رئيس الوزراء غيابه عن القاهرة، ونفَّذ المطلوب لكنه اكتفى بوقف العلاقات، وبعودة الملك تأزم الموقف بطلبه استقالة صليب سامى وزير الخارجية، وحاول حسين سرى الحد من ثوريته والإشارة إلى خطورة الرفض على عرشه لكن دون جدوى، حتى إنه قال لصليب سامى «لا مبرر لخوفكم من الإنجليز، فإنهم يتلقون الضربات القاصمة من الصحراء وليس فى وسعهم فى هذه الظروف الإقدام على أى أمر خطير مثل الذى تشيرون إليه»(٢).

ولم تكن السفارة البريطانية راضية عن تحدى فاروق، فهو يعلم جيداً أن إجراء الحكومة فيما يختص بحكومة ڤيشى جاء بناء على طلب مباشر من الحكومة البريطانية، ومع ذلك اعترض، واستاء لامبسون من ذلك. وفى حديث له مع رئيس الوزراء سأله: «هل نخيف الولد من وقت لآخر، فقد نفد صبرنا وأمامه المثل فى إيران». ويكتب

---

(١) كمال عبد الرؤوف، المرجع المذكور، ص ٥٢، صليب سامى، ذكريات ١٨٩١ ـ ١٩٥٢، ص ص ٢٦٥، ٢٦٦، ماكليف، المرجع المذكور، ص ٧٠.

(٢) F.O. op. cit.

لحكومته عن أن على ماهر وراء الأزمة الأخيرة ليتولى الوزارة وهو ما يتفق مع فاروق، وبالتالى سيعمل على إعاقة المعاهدة، ويُبيِّن أن الوقت قد حان لاستخدام القوة مع القصر، وأنه عند مقابلته لرئيس الديوان سيخطره بأن فاروقًا يلعب بالنار ويطلب منه خروج الإيطاليين من القصر، ويشير إلى خطورة بوللى وعبد الوهاب طلعت. وترى الخارجية البريطانية التريث وضرورة التفاهم مع فاروق وتنفيذ بنود المعاهدة واعتبار بقاء الإيطاليين فى القصر مسألة خطيرة، أما عن عبد الوهاب طلعت فمن الممكن إرجاء خروجه من القصر(١).

وتناقش السفير البريطانى ورئيس الوزراء فى مسألة استقالة صليب سامى، ونقل تبليغات لندن والرغبة فى استمرار الحكومة، وعقب المقابلة كتب للخارجية البريطانية بأن تصرف فاروق لا يمكن احتماله، وطلب تفويضه السلطة على وجه السرعة ليتعامل معه بطريقته الخاصة. واتصل رئيس الديوان بالسفير البريطانى ونقل إليه الإصرار الملكى على استقالة وزير الخارجية، وتناول الحديث ضعف الحكومة، ويقتنع لامبسون ويعلِّق: «نحن نضع السرج على حكومة تحتضر». ولكن الخارجية البريطانية تطلب مساندة حسين سرى فى نزاعه مع فاروق، وتُبيِّن أنها لن تسمح بإرغامه على الاستقالة بسبب هذا النزاع، وأن وزير الخارجية ليست له قيمة كبيرة، ولكن إذا كانت استقالته ستؤدى إلى استقالة رئيس الوزراء أو تظهر انتصار الملك، فلن يسمح بها. وبالضغط على الملك وخاصة من أحمد حسنين أبقى وزير الخارجية. فاز لامبسون بالجولة، كما صرح بذلك للندن، وامتلأ فاروق حقدًا عليه، وصرَّح هو الآخر بأنه سيطرحه فى الجولة الثانية(٢). ولم تمض إلا أيام قليلة واشتعل الموقف.

وفى أول فبراير ١٩٤٢ خرجت المظاهرات تهتف لرومل وفاروق، وانتشر الشعور المعادى لبريطانيا، وظهرت الأعلام الإيطالية على أعلى المنازل وفى نوافذها، وازداد يقين المسئولين البريطانيين بأن الملك عقد العزم على تسليم دفة الوزارة لعلى ماهر، وحتى لا تكون هناك معارضة لشخصه، إذن يتولاها أحد أعوانه. وعلى ماهر له الصلات مع

---

(١) Ibid, 31566, J 333, 334, 363, 364 - 38 - 16, Lampson - F.O, Cairo, Jan. 20, 21, 23, 1942, F.O. 141 - 837, No 284 - 3 - 42 G. Lampson, Op. Cit, Box III, Jan. 20, 1942.

(٢) PREM 3, 295 - 4, Lampson - F.O, Cairo, Jan. 26, 27, 1942, No 362, 467, Lampson, Op. Cit, Jan. 26, 1942, p. 52, Feb. 1st, 1942, p. 34, F.O. 371 - 31566, J 430 - 38 - 16, Lampson - F.O, Cairo, Jan. 27, 1942, No 380.

المحور، وحامت حوله الشبهات فى نقل معلومات حربية إليه، وفى استلام أموال عن طريق أحد البنوك[١] .

ومما لا شك فيه أن إصرار فاروق جاء عن يقينه من انتصار المحور، وبالتالى فلا بد من وجود وزارة موالية له عند دخوله مصر . وقبل تقديم حسين سرى استقالته التقى السفير البريطانى لإحباط خطة فاروق، وبحثا الأمر من جميع نواحيه . ورشَّح رئيس الوزراء بهى الدين بركات وأحمد ماهر وهيكل لاختيار واحد منهم لتشكيل الوزارة، ولكن لامبسون لم ير فيهم الصلاحية، واتفق معه على استدعاء النحاس، وفى حالة رفضه يتخذ ما يراه للتنفيذ، ووصلت التعليمات من لندن لسفيرها للاتصال بزعيم الوفد قبل استقالة الوزارة القائمة، وعند قبوله تشكيل الوزارة الجديدة عليه الالتزام باحترام المعاهدة والتقيُّد ببنودها، وعدم طلب تعديلها فى أثناء الحرب وتقديم المساعدات كافة، والتخلص من الإيطاليين وإبعاد على ماهر، وكذلك طلبت مناقشته فى مسألة الحياد وأنه غير مرغوب فيه، وبيَّنت أنه فى حالة عدم موافقة النحاس يُستبعد، ويقنع الملك باستبقاء وزارة حسين سرى، وإذا وافق النحاس يضغط على الملك بشدة لاستدعائه[٢] .

ولم تكن فكرة اختيار النحاس وفرضه بالقوة بجديدة، ففى الأزمات التى نشأت بين فاروق وبريطانيا عقب إقالة وزارة الوفد عام ١٩٣٧ طُرحت ونوقشت، ولكنها أرجئت . وبتدهور الوضع الحربى وبروز أهمية مصر كقاعدة حربية للشرق الأوسط، استرُجعت لإنقاذ ما يمكن إنقاذه، وتجمَّعت مميزات الوفد أمام المسئولين البريطانيين، فأيديولوجيته تتفق مع الحلفاء وتتعارض مع المحور، وهو صاحب الأغلبية الشعبية وبذلك يمكنه أن يخفّض الانفعالات الشعبية، وفى دخوله الوزارة امتصاص لمعارضته التى تقلق بريطانيا، وأنه لن يضن عليها بالمجهود الحربى، وأخيرًا ليكون شوكة فى جنب فاروق .

وفى صباح ٢ فبراير ١٩٤٢ عقد الجانب البريطانى اجتماعا حضره السفير ووزير الدولة والسكرتير الشرقى وقائد القوات البريطانية، وأوضح فيه وصول الأزمة للقمَّة، وأن العمل ضد بريطانيا بلغ مداه، وضرورة التحرك الفورى لعدم إعطاء الفرصة للعناصر المضادة لتقوى، وقبل أن تشكَّل حكومة برئاسة على ماهر . وكان القائد العام يخشى من

(١) Jarvis, H.W, Pharaoh To Farouk, P. 279, Kirk, E, The Middle East in the War, p. 34.

(٢) F.O. 371, Op. Cit, J 515 - 38 - 16, Lampson - F.O, Cairo, Feb. 1st, 1942, No 443, F.O - Lampson, F.O. Feb. 2, 1942, No 572.

حدوث اضطرابات عند استخدام القوة وقيام الجيش المصرى بعمل إيجابى ، ولكن وزير الدولة بيَّن أنه من الخير مواجهة الأخطار فى الحال حيث لا يعرف ما هو التأثير إذا تركت الأحداث وشأنها . وتم الاتفاق على اتخاذ خط قوى لمساندة السفير ، ووُضعت النقاط التى ستعرض على فاورق ، وتتمثَّل فى حكومة موالية لبنود المعاهدة وقادرة على تطبيقها نصّا وروحًا وبخاصة المادة الخامسة ، وأن تكون قوية لها القدرة على الحكم وتتمتع بتأييد شعبى ، وهذا يعنى استدعاء النحاس كزعيم لحزب الأغلبية واستشارته فى وجهة نظره حول تشكيل الحكومة . وتحدَّد موعد التنفيذ وأقصاه ظهر ٣ فبراير ، وأن يحمل فاروق المسئولية عما يحدث[١] .

ووضعت خطة منظَّمة ومحكمة لاستعمالها مع فاروق فى حالة وجوب التصرف العاجل ، فقد كلف القائد العام للقوات البريطانية قواته بمحاصرة قصر عابدين لإرهاب الحرس الملكى والاستعداد لاستعمال القوة عند الضرورة ، وإذا رفض الملك التنفيذ يطلب منه التنازل عن العرش ، وحين يأبى يعزل ويُعيِّن الأمير محمد على ، وفى حالة عدم رغبته ـ وهذا لا يتنبأ به ـ تحكم مصر حكمًا عسكريّا بريطانيا حتى تنتظم الأمور بتعيين أمير آخر يقبل العرش تحت النظام الجديد . ويذكر لامبسون لحكومته أنه سيصحب معه القائد العام للمفاوضة النهائية ، وعليه يقرِّر فاروق إما الطاعة وإما فقدان العرش للأبد ، وأن الدستور لا توجد به مادة تختص بالعزل . ويعترف بأن هذا الإجراء غير قانونى ، لكنه يبرِّره بالضرورة ، ويخشى من أى مقاومة فى أثناء عملية التنفيذ تخلق الحيرة والاضطراب ، ويعود ويركِّز على استخدام القوة لتحقيق الغرض ، ويردِّد المقولة بأنه لن يوجد سلام طالما بقى فاروق على العرش ، وعند عزله ينفى إلى إحدى المستعمرات بعيدًا عن مصر[٢] .

وفى ذلك اليوم نفسه أضرب طلبة الجامعة وامتلأت بهم الشوارع ، وأخذ وفد منهم طريقه إلى القصر وطالب بعلى ماهر رئيسًا للوزارة ، وإطلاق سراح عزيز المصرى وجميع المسجونين السياسيين ، وعدم تدخل بريطانيا فى شئون مصر الداخلية ، وازدادت الوفود على القصر وعلت الهتافات . وفى أثناء هذه الأحداث قدم حسين سرى استقالته ظهرًا ،

---

(١) Ibid, J 540 - 38 - 16, Lampson - F.O, Cairo, Feb. 2, 1942, No 448, Lampson, Op. Cit, Feb. 2, 942, No 34.

(٢) Ibid, J 543 - 38 - 16, Lampson - F.O, Cairo, Feb. 2, 1942, No 541, F.O. 141 - 837, No 284 - 17 - 42 G. Lampson - Eden, Cairo, Feb. 2, 1942.

وطلب لامبسون من رئيس الديوان ترتيب مقابلة له مع فاروق فى الواحدة بعد الظهر، فأفاده بتأجيلها لغليان الشعب ضد الإنجليز، وبيَّن أن هناك محاولات لتشكيل حكومة قومية. ولم يقتنع السفير البريطانى وألحَّ فى المقابلة خوفًا من إسناد الحكومة لأحد رجال على ماهر، وتمَّت، وعرض المطالب على فاروق، فوافق عليها ما عدا النقطة الخاصة بتشكيل النحاس للوزارة وأشار إلى أنه يعمل على إيجاد حكومة قومية، ووعد باستدعاء زعيم الوفد ظهر ٣ فبراير، وبين أنه أرسل إلى الطلبة الذين تجمعوا عند قصر عابدين للعودة إلى دراستهم والتزام الهدوء. ومرة أخرى يجتمع لامبسون بوزير الدولة لمزيد من الدراسة حول الوضع، والنتيجة تأكيد موقف الصباح، وعليه يرسل السكرتير الشرقى لرئيس الديوان ليؤكد هو الآخر على المطالب البريطانية(١).

وتُؤيِّد الخارجية البريطانية تلك التحركات، وتطلب التصرف تجاه الملك الذى تربطه علاقات بإيطاليا، ولا يزال يحتفظ بموظفين إيطاليين يعملون فى القصر، ولكن نقطة الخلاف كانت على الأمير محمد على، إذ رأت أنه رجل مسن ومريض وليس له وريث للعرش مما يخلق مشكلة، وأنه من الخير تعيين مجلس وصاية برئاسته حتى يهدأ الجو ويمكن تغيير نظام الحكم نهائيًا - وكان ذلك أول إفصاح فى هذا الشأن - واستعرضت الأماكن التى يمكن نفى فاروق فيها، فاستبعدت سيشل، إذ ربما تلقى تعاطفًا مع الوفد ويسوء الوضع، وفضَّلت نفيه إلى كندا بحجة أنه وإخوانه وأمه يريدون استجمامًا وممارسة الرياضة. ويعلق بكت Beckett على الأحكام العسكرية البريطانية وينتقدها لما لها من رد فعل مضاد، وأن النحاس هو الشخص الوحيد القادر على إنقاذ الموقف لشعبيته وتأييد البرلمان له، أيضًا لا يريد عزل الملك بطريقة غير قانونية، وإنما يترك الأمر للنحاس الذى عليه أن يعلن ذلك اعتمادًا على أن فاروقًا لا يحترم الدستور ولا الديموقراطية، ومن ثم تختفى بريطانيا من الصورة ليتزعم النحاس الحركة(٢).

وذكر لامبسون الاشتراطات البريطانية على النحاس لأمين عثمان الذى رآها معقولة، ونصح السفير بعدم مقابلته له قبل مثوله بين يدى الملك، وعليه أعطاه لامبسون مذكرة

---

(١) F.O. 921 - 199, No 34 - 44- 4, Diary of political Events in Egypt during the war, Paper No 60, F.O. 371, Op. Cit, J 540, 541 - 38 - 16, Lampson - F.O, Cairo, Feb. 2, 1942, No 448, 449, Lampson, Op. Cit, Feb. 2, 1942, p. 35.

(٢) F.O. 371, Op. Cit, J 543 - 38 - 16. F.O. Feb. 3, 1942, Beckett, Feb. 4, 1942.

ليسلمها له بشأن رفض اقتراح تشكيل حكومة انتقالية، وبذل جهده لتشكيل حكومة قومية برئاسته، وعدم المطالبة بانتخابات جديدة لأن الوقت غير مناسب، كما حملت المذكرة المساندة البريطانية له، والرغبة فى أن يكون التعاون بينهما مستتراً. وصرَّح أمين عثمان بأنه عند تعيين النحاس سيجرى تطهير فى القصر، ولن يسمح لفاروق بالتصرفات الطائشة. وفى الوقت نفسه اتصل حسين سرى بالسفير وأخطره بمعارضته لحكومة انتقالية، وأن الحكومة القومية يمكن الاستفادة بها، والحكومة الوفدية هى الحل الحاسم، ويحمل أمين عثمان رد النحاس ويتضمن الرفض القطعى لتأليف حكومة قومية. ورحَّب لامبسون بحكومة وفدية، وطلب من أمين عثمان تبليغ النحاس بذلك وأن يشرح لفاروق سوء الحالة والخوف من حدوث دسائس، ويُبيِّن له أنه مستعد لتخصيص بعض المقاعد للأحزاب الأخرى، ومستعد أيضا لبحث مزايا تشكيل هيئة استشارية تختار من الأحزاب لتكون رمزاً للائتلاف، ولكن هذه الرسالة لم تصل للنحاس حيث لم يتمكن أمين عثمان من مقابلته[1].

ويوجه ديوان كبير الأمناء الدعوة لمقابلة ملكية بقصر عابدين بعد ظهر ٣ فبراير إلى رؤساء الأحزاب ورئيسى مجلس الشيوخ والنواب ورؤساء الوزراء السابقين وكبار السياسيين للتشاور فى تأليف الوزارة القومية. ويلتقى فاروق بالنحاس الذى يرفض وزراة قومية يشترك فيها أو يؤلفها، ولكنه يعرض استعداده لتشكيلها بمعرفته أى تكون وفدية. واستمر الحديث بينهما ما يقرب من ساعة، ثم قدم النحاس مذكرة برأيه فى الموقف لأحمد حسنين، وأبدى المجتمعون الموافقة على الأمر المعروض ورأى فاروق استمرار المناقشة للغد علَّ زعيم الوفد يقتنع. وبناء على نصيحة هيكل صدر الأمر باستدعاء مكرم عبيد لما له من تأثير على النحاس[2]. ونقل أمين عثمان للسفير البريطانى نتيجة محادثة النحاس فى القصر، فأخطر رئيس الديوان فى المساء بتبليغ الملك لاستدعاء زعيم الوفد على الفور وتكليفه بتشكيل الوزارة، وأشار إلى اجتماع مجلس الحرب الذى سيشارك فيه صباح ٤ فبراير، فطلب منه أحمد حسنين التصرف بحكمة وهدوء، فأجابه: «نحن فى حالة حرب وسنعمل ما فيه مصلحتنا، وهى كلمة واحدة: يستدعى الملك النحاس باشا ويكلِّفه بتأليف الوزارة وإلا فسنتصرف». ويأتى رد الخارجية البريطانية الذى يشوبه القلق لما ذكرته الديلى تلجراف بأن الملك استدعى محمد محمود خليل لتشكيل الوزارة، وترفض ذلك وتطلب

---

(١) Ibid, J 554 - 38 - 16, Lampson - F.O, Feb 3, 1942, No 461.

(٢) محمد حسين هيكل، المرجع المذكور، جـ٢، ص ص ١٩٤، ١٩٥.

من سفيرها استمرار الصلة بالنحاس، وتُبيِّن أن عدم قبول الوفد لوزارة قومية أمر طبيعي ولا توجد أسباب لإجباره على ذلك(١).

وعقد اجتماع القيادة البريطانية، وحضره لامبسون في صباح ٤ فبراير، وتم الاتفاق على أنه في حالة عدم رد فاروق حتى السادسة مساء برد مرض، فعلى السفير البريطاني اصطحاب القائد العام لمقابلة الملك في الثامنة مساء، وإعداد المعدات الحربية اللازمة، وعند المواجهة يُعلم بأنه لم يسلم ردًا مقنعًا للسفير، ويوقع على وثيقة التنازل عن العرش، ويخرج معهما، ويوكل الأمر للقائد العام لإبحاره على إحدى السفن الحربية الراسية في السويس. وفي الظهيرة قدم لامبسون إنذاراً لأحمد حسنين: «إن لم أعلم قبل الساعة السادسة مساء أن النحاس قد دعي لتشكيل وزارة، فإن الملك فاروق يجب أن يتحمل تبعة ما يحدث». واستاء فاروق من هذا الإنذار، لدرجة أنه فكر في مغادرة البلاد، وهذا ما نقله النقيب لأمين عثمان، ولكن محيطيه هدَّءوا من انفعاله. وعندما علم لامبسون بدت مسألة إمكانية هروب فاروق ذات أهمية كبيرة، فالتقى والقيادة العسكرية ووزير الدولة، وتقرَّر وضع رقابة على المطارات(٢).

ولم يكن الملك قد عقد العزم على ذلك. وحدَّد عصر اليوم نفسه للقاء من وجهت لهم دعوة ٣ فبراير ـ وكانت مشاوراتهم ما زالت مفتوحة ـ وذلك ليعرض عليهم الإنذار بوصفه تدخلاً مباشراً في الشئون الداخلية لا يسمح به، ويترك لهم القرار. وفي تلك الأثناء اشتدت مظاهرات الطلبة، وعلت هتافاتهم ضد بريطانيا ولصالح أعدائها، وحظى الملك بنصيب منها. ويذكر لامبسون أن تقدم روميل ووصوله بني غازي وإرسال تعزيزات للجبهة زاد من الإثارة(٣).

وبدأ اجتماع عابدين، وحضره فاروق، وألقى رئيس الديوان بيانًا باسم الملك، استعرض فيه أحداث الساعات الأخيرة وإنذار السفير البريطاني، وطلب الاستشارة في الموقف مع وضع مصلحة مصر فوق أي اعتبار. ومحاولة للظهور بالوطنية، أبدى

---

(١) F.O. Op. Cit, J 557 - 38 - 16, Lampson - F.O. Cairo, Feb. 3, 1942, No 468, Lampson. Op. Cit, Feb. 3, 1942, p. 38.

(٢) F.O. 921, Op. Cit, F.O. 371 - 31567, J 577, 573, 576 - 38 - 16, Lampson - F.O, Cairo, Feb. 4, 1942, No 486, 481, 482, Lampson, Op. Cit, Feb. 4, pp. 38, 39.

(٣) F.O. 371, Op. Cit, J 579, 59 - 38 - 16, Lampson - F.O, Cairo, Feb. 4, 1942, No 482, Lampson, Op. Cit, Feb. 4, 1942, p, 39.

استعداده للتضحية بكل شيء مبينًا أنه لا يعنيه غير مصلحة مصر وكرامتها واستقلالها. ولم يحد النحاس عن مبدئه وصرح بقبوله تشكيل وزارة وفدية، ورفضه لما غير ذلك(١). وطالت المناقشات ونبَّه أحمد حسنين إلى أن ميعاد الساعة السادسة اقترب، ثم اتصل بالسفير البريطاني وأجل الرد ربع ساعة، وبالتالي أخر لامبسون لقاء فاروق إلى التاسعة مساء، وانتهى المجتمعون إلى أن الإنذار خرق للمعاهدة ولاستقلال مصر وسيادتها، وحمل رئيس الديوان الاحتجاج إلى لامبسون، الذي يذكر لحكومته أنه فى ذلك الوقت كان متعذرًا الاتصال المباشر بالنحاس حيث لم يخرج بعد من القصر، وعليه اتفق مع وزير الدولة على إبلاغ أمين عثمان بإخبار النحاس أنه عند رضوخ الملك للأمر أو عزله، عليه تولى الوزارة، فأكد أمين عثمان وأقسم بأن زعيم الوفد سيفعل ذلك(٢). وحاول فاورق أن يستمد العون من الوزير الأمريكى المفوض، فاستدعاه قبل حلول الموعد المقرر لكنه لم يجد منه تجاوبًا(٣).

وقبل توجه لامبسون إلى القصر، وفى أثناء العشاء تناقش مع وزير الدولة، فيما عليه فعله فى حالة إذعان الملك، واتفق مع وجهة نظره بضعف المركز البريطانى أمام الشعب فى حالة طرد فاروق بعد إعطائه فرصة ثلاث ساعات، وقبل وصيَّته بتجنب القيام بأى عمل حربى لهذا السبب. ووصل السفير البريطانى مصحوبًا بالجنرال ستون Stone ومعهما بعض الضباط المسلحين إلى القصر لمواجهة الحرس الملكى إذا تصدى، وفى طريقهم مروا بين صفوف لسيارات نقل حربية على أهبة الاستعداد تخترق الشوارع المظلمة فى طريقها لتطويق القصر، وفى أثناء الانتظار فى الطابق العلوى، كانت المدرعات والمصفحات تأخذ مكانها للإحاطة بالقصر تحمل ٢٢٥٠ جنديًا، ثم استُدعى لامبسون إلى غرفة فاروق عقب خمس دقائق من وصوله. وكان على وشك القول بأنه فى موضع لا يسمح له بالانتظار حتى يأذن الملك. وحاول كبير الأمناء منع القائد العام من مصاحبته، لكن لامبسون دفعه جانبا، ودخل على فاروق الذى طلب استبقاء أحمد حسنين(٤).

---

(١) محمد حسين هيكل، المرجع المذكور، جـ ٢، ص ١٩٩ ـ ٢٠٢.

(٢) F.O. Op. Cit, J 577, 578 - 38 - 16, Lampson - F.O, Cairo, Feb. 4, 1942, No 486, 487.

(٣) Ibid, J 633 - 38 - 16, Lampson - F.O, Cairo, Feb. 5, 1942, No 513.

(٤) F.O. 954 - 5, part 2, Eg - 42 - 7, Lampson - F.O, Cairo, Feb. 5, 1942, Eg - 42 - 8, Minister of State - Eden, Cairo, Feb. 5, 1942, F.O. 371, Op Cit. J 608 - 38 - 16, Lampson - F.O, Cairo, Feb. 5, 1942, No 491.

مما يذكر أنه صدرت أوامر الاستعداد لقادة القوات البرية والبحرية والجوية، وأغلقت الطرق الموصلة بين ألماظة والقاهرة ليقطع على الجيش المصرى التدخل. د. محمد أنيس، ٤ فبراير ١٩٤٢ فى تاريخ مصر السياسى، ص ٣٧ ـ ٣٩.

وبدأ السفير البريطانى عمله مباشرة، وقال إنه كان يتوقع ردًا بنعم أو لا قبل الساعة السادسة مساء على رسالته الصباحية، وأن رئيس الديوان حمل الجواب فى السادسة والربع، وأنه يَعُدّه رفضًا، وطلب معرفة عما إذا كانت الإجابة بالنفى دون مراوغة. وحاول فاروق المجادلة، لكن لامبسون قطع القول عليه، وبين له خطورة الحالة، وعَدّ الجواب بالنفى، وقرأ عليه بيانًا شفويًا مفاده بأنه منذ مدة طويلة وهو يعتمد على مستشارين ليسوا فقط ضد الحلفاء، بل هم يساعدون الأعداء، والنتيجة انتهاك المعاهدة، وأرجع إليه الأزمة الوزارية والفشل فى ضمان تشكيل حكومة قومية، وأنه لا بديل إلا لوزارة تحظى بالأغلبية الشعبية وتعمل على تنفيذ المعاهدة نصًا وروحًا، وهذا سيؤدى إلى عدم تعريض العرش للخطر. وأنهى البيان بأن تلك المخالفات، وعدم تحمل المسئولية من جانب الحاكم تعرض أمن مصر وقوات الحلفاء للخطر. وأخيرًا توصل لامبسون إلى النتيجة: «وكل هذا يتبين منه بوضوح عدم صلاحية جلالتكم أكثر من ذلك للبقاء على العرش».. وسلمه وثيقة التنازل عن العرش(*).

وطلب السفير البريطانى من الملك التوقيع على الوثيقة فى الحال، وإلا سيتخذ معه إجراء غير مرض. وتردَّد فاروق برهة عقب استلام التنازل. ويُسجِّل لامبسون لحكومته بأن أحمد حسنين تكلم معه باللغة العربية، وأن الملك ظهر عليه الرعب التام، وطلب بكل رفق متجنبًا شجاعته السابقة عمًّا إذا كان يُعطى فرصة أخرى، فسأله السفير عن اقتراحه، وكرَّر سؤاله، فأجابه بأنه سيستدعى النحاس على الفور، وفى حضوره إذا شاء، ويكلِّفه بتشكيل الوزارة. وعندما تأكد لامبسون أنه يقصد وزارة وفق رؤية النحاس، تردَّد لحظة ثم صرَّح بأنه سيوافق على هذه الرغبة ليجنِّب البلاد المتاعب، فعلَّق فاروق بتأثر واضح بأنه لشرفه ولمصلحة بلاده سيستدعى النحاس فى الحال، بمعنى أنه ليس إذعانا للإنذار البريطانى. وتمكَّن من أن يبدو فى صورة مقبولة ولطيفة حتى إنه قدم الشكر شخصيًا للامبسون لمحاولاته الدائمة لمساعدته. وقبل انتهاء المقابلة، عرض عليه التماسًا خاصًا، بأن يبقى ما حدث محصورًا بين الجدران الأربعة لا يعرفه سوى أحمد حسنين والجنرال

(*) F.O. 371, Op. Cit, J 626 - 38 - 16, Lampson - F.O, Cairo, Feb. 5, 1942, 490, F.O. 141 - 837, Lampson - F.O, Cairo, Feb. 5, 1942, No 492.

الذى صاغ وثيقة التنازل عن العرش القانونى مونكتن Monckton، وسبق أن صاغ مثلها للملك إدوارد الثامن.

ستون لحضورهما المقابلة[١] . ويذكر فاروق أنه كان هناك ثلاثة حراس ألبانيين يختبئون خلف باب الغرفة وكل واحد منهم يحمل مسدسًا، وأنه عندما قرأ ورقة التنازل عن العرش قال: «إنها قذرة ومجعَّدة ولا تصلح للتوقيع عليها». ثم وافق على تعيين النحاس - وكما يُسجِّل - ليمنع إهدار الدماء فى شوارع القاهرة[٢] .

وترك لامبسون والقائد العام غرفة الملك، واجتازا طرقات يصطف بها الضباط البريطانيون المسلحون، كما امتلأت ردهة الدور الأرضى بالجنود البريطانيين المسلحين ببنادقهم الذين كانوا مستعدين للقيام بأى عمل حربى، مثلهم كمثل المدرعات والمصفحات التى تحيط بالقصر وفى ساحته. ويشيد السفير البريطانى بكفاءة الترتيبات الحربية، ويصف شعور أمناء القصر بأنهم كالدجاج المفزوع، ويُبيِّن أنه عند وصوله السفارة وجد رسالة تليفونية مستعجلة من رئيس الديوان تطلب سرعة انسحاب القوات العسكرية من حول القصر لإعاقتها الداخلين له بمن فيهم النحاس. وصدرت لها الأوامر بالعودة إلى قواعدها[٣]، وكانت قد هجمت على ثكنات الحرس الملكى وقبضت على الموجودين وأيضًا على الواقفين عند أبواب القصر حيث حل مكانهم جنود بريطانيون. ومما يذكر أن الملك سبق وأعطى أوامره للحرس بعدم المقاومة[٤] . ولم تحدث إلا إصابات بسيطة لبعض من جنوده، وكافأ فاروق ورقى من أصيب[٥] .

وأمر الملك بعودة اجتماع ما قبل المغرب، وحضر النحاس، وكلَّفه فاروق بتشكيل الوزارة، وطلب منه الذهاب إلى السفارة البريطانية ليبلِّغها. ويذكر لامبسون لحكومته أن زعيم الوفد كان فى حالة جيدة للغاية، وأوضح أن الجهود الرئيسية التى سيبذلها هى لعودة البلاد مرة أخرى متماسكة خلف بريطانيا. وأدخل السفير البريطانى فى روعه الضرورة القصوى لسحق العناصر غير المخلصة مهما كانت درجتها الاجتماعية، فأبدى الموافقة التامة لإبعادها سواء داخل القصر أو خارجه فوراً، وحضر الحديث وزير الدولة. ويصف لامبسون تلك المقابلة بأنها مُرضية، وأنه سيتتبَّع الحالة حتى تشكيل الوزارة، فى الوقت

---

(١) F.O. 371, Op. Cit, J 608 - 38 - 16, Lampson - F.O, Cairo, Feb. 5, 1942, No 491, Lampson. Op. Cit, Feb. 19, 1942, P. 57.

(٢) Farouk's Memories, Op. Cit, Fec. 21. 1952.

(٣) F.O. Op. Cit.

(٤) محمد أنيس، ٤ فبراير ١٩٤٢ فى تاريخ مصر السياسى، ص ص ٣٢، ٣٩، ٤٠ .

(٥) F.O. Op. Cit, 31568, J 888 - 38 - 16, Lampson - F.O. Feb. 23, 1942, No 646.

الذى نقل للنحاس رغبته فى أن يكون وراء الكواليس، ويدعه يأخذ على عاتقه القيام بالإجراءات الضرورية. وعقب المقابلة يُترجم انطباعاته عن زعيم الوفد لإيدن، ومن الطريف استعماله لتعبيرات بين كلماته تدل على مساحة الفوز التى حصل عليها مثل «امسك الخشب»، ويُبيِّن أنه على ما يعتقد سيتمكن من العمل معه، ويلتقط خيوط التعاون التام، وأنه ذكَّره بقوله المأثور القديم «اليد فى اليد»(١) أى الاتفاق على الترابط والتعانق.

وانتهى حادث يوم ٤ فبراير على هذه الصورة، ويعترف لامبسون بأنه تأثر حينما حلَّت اللحظة الأخيرة وخضع فاروق، ومع هذا فإن نشوة الانتصار سيطرت عليه، ويُسجِّل النجاح التام الذى اكتُسب فى هذه الجولة، ويشكر لندن على تفويضه الكامل لذلك العمل، كما يشكر وزير الدولة لمساندته وتقديم النصيحة له. ويسعد إيدن بتصرف سفيره، وترد برقية تهنئة إليه من الخارجية البريطانية لتؤكد ثباته والثقة فيه(٢).

وبذلك يتضح أن بريطانيا بإعطائها الفرصة لفاروق، كتب له عمر جديد فى الملك بعد أن اهتز عرشه بعنف وكاد ينهار، ولم يكن هذا إلا لتحقيق المصلحة الحربية فى وقت عصيب. وكما كتب وزير الدولة لإيدن فى اليوم التالى للحادث أن طرد الملك بالقوة سينتهزه أعداء بريطانيا، ومع ذلك يُبيِّن أن استمراره على العرش غير مرغوب فيه، وأن الاستقرار الدائم مرتبط بالإطاحة به(٣). وتبدو الحيرة على لامبسون لصعوبة تنفيذ محاولة عزله بعد استسلامه وخضوعه، لكنه يطلب المساعدة من الله(٤)، وبطبيعة الحال ليحقق ما يتوق إليه. ومما لاشك فيه أن الكراهية التى حملها قلب السفير لفاروق أسهمت فى تعبئة الشعور البريطانى ضده مما عرضه لتلك الأخطار. وينقل وزير الدولة إلى وزير الخارجية البريطانى وجهة نظره فيما يختص بالمعاملة الفظة المتناهية التى يتعامل بها

---

(١) Ibid, 31567, Op. Cit, F.O. 954 - 5, Part 2, Eg - 42 - 42 - 7, Lampson - Eden, Cairo, Feb. 5, 1942.

(٢) F.O. 954, Op. Cit, F.O. 371, Op. Cit, J 579 - 38 - 16, F.O - Lampson, Cairo, Feb. 5, 1942, 621.

(٣) F.O. Op. Cit, Eg - 42 - 8, Minister of State - Eden, Cairo, Feb. 5, 1942.

(٤) F.O. 371 Op. Cit, J 633 - 38 - 16, Lampson - F.O, Cairo, Feb. 6, 1942, No 513.

عاش لامبسون باقى حياته نادمًا على أنه لم يعزل الملك، وعقب تنازله عن العرش أظهر تشفِّيه فيه، فكتب مقالاً فى صحيفة الصنداى إكسبرس عن الثورة العسكرية التى هزت مصر وأنهت حكم فاروق، واستعرض فيه صفاته وأعماله ووجد الفرصة المواتية للتنكيل به. F.O. op. cit, 96939, JE. 1057 - 1, F.O. Minute, July 24, 1952.

لامبسون مع الملك[١]. والواقع أن فاروقًا كان يحمل له نفس الأحاسيس والعواطف، وكثيرًا ما ضاق بسلوكه الشخصى المتعجرف، وجاء حادث فبراير ليرسب فى أعماقه المزيد من البغضاء، وبالتالى فهو علامة واضحة للعلاقة بين الطرفين كان لها انعكاساتها البعيدة المدى.

بين التوتر والانفراج

لم يؤثر حادث ٤ فبراير على فاروق وحده، وإنما ساء المصريين جميعهم ما عدا الوفديين الذين استعادوا السلطة التى يسعون إليها، وانتاب الملك خوف تمكّن منه وأثر فيه بعد أن غمرته الهزيمة بالتحالف البريطانى الوفدى الذى كان على يقين منه، لكنه لم يكن يستطيع المعارضة بعد تسليط السيف على رقبته، فازداد حيطة على نفسه، فكفَّ لسانه، وأبقى ضباط الحرس والشرطة ورئيس التشريفات يتناوبون أزواجًا كما لو كان يتوقع هجومًا مفاجئًا. هذا فى الوقت الذى صوَّبت فيه الحاشية المحورية سلاحها ضد لامبسون شخصيّا، فأثاروا الأقوال بأن الإنجليز يدينون عمل سفيرهم فى ناديهم، والحكومة البريطانية غير راضية عنه، وأن استدعاءه يجب أن يكون هدف المصريين، وعلى كبار الشخصيات المصرية استخدام علاقاتهم فى لندن لسحبه من مصر. وامتلأ ذهن فاروق بهذه الأقوال التى اهتز لها السفير البريطانى، وطلب من حكومته النصيحة بالتصرف بما يتلاءم مع الظروف، واقترح استخدام مزيد من القوة، واتخاذ خط لردع القصر والتصدى لأى شخص يقف عقبة أمام المجهود الحربى البريطانى[٢].

وتقابل السفير البريطانى مع رئيس الديوان فى ١٠ فبراير، وكانت المقابلة الأولى بعد الحادث الذى أراد المرور عليه سريعًا، لكن لامبسون استوقفه حيث قصد تذكيره بأن الملك طلب فرصة أخرى واعتبار ما مضى انتهى وأعطى كلمة شرف لتطلعه للمستقبل، وأنه ـ أى لامبسون ـ مراعاة لعدم جرح شعوره وافق على طلبه بشأن أن يظل ما حدث فى تلك الليلة سرّا والموضوع منتهيًا، وتبرَّم من الأقوال التى تردد أن الوفد جاء على أسنة الرماح البريطانية، ووصف ذلك بالغباء وعَدَّه قلبا للحقائق، لأن هذه الرماح كانت لغرض آخر. ثم انتقل إلى ما انتشر فى الدوائر المصرية حول المقاطعة الاجتماعية بانسحاب الأعضاء

(١) F.O. 954, Op. Cit.

(٢) F.O. Op. Cit, Eg - 42 - 13, Lampson - F.O, Cairo, Feb. 10, 1942.

المصريين من نادى الجزيرة لكسر الاتحاد الأنجلو مصرى، وحذَّر من المتاعب التى ستتولد عن ذلك. وبالرغم من الميول البريطانية لأحمد حسنين وتعاونه وتآزره مع السفارة، فإن الحادث أثر فيه واحتج عليه لدى لامبسون، الذى بيَّن لحكومته أنه لم يفق بعد من الصدمة، ومع هذا فقد أخطره بأن التعليمات الخاصة بإيطاليي القصر ما زالت قائمة وخروجهم منه ضرورة، وأنه لو كان فاروق يملك القليل من حسن التصرف لتخلَّص منهم جملة واحدة. وإذا استعمل الحكمة، فعليه أن يظهر للرأى العام تحالفه مع بريطانيا، فيدعو سفيرها لتناول الغداء بالقصر أو يتناول معه العشاء فى السفارة، لما فى ذلك من تلطيف للأجواء، ولكن أحمد حسنين لم يؤيِّد الفكرة، وأخذ على عاتقه القيام بعمل مباشر يبدى فيه إخلاص الملك للحليفة[١].

وأراد رئيس الديوان التخفيف من وطأة الأزمة فى الوقت الذى حرص فيه على تسجيل الاعتراض على التصرفات التى حدثت خلالها. فقد أبلغ الوزير المصرى المفوَّض بواشنطن ما حدث، وعليه طلب مقابلة السفير البريطانى وانتقد إجراءات لامبسون، وحاول إعطاء صورة طيِّبة عن فاروق، وبين أنه من الخطأ الحكم عليه بناء على اعتقاد تعاطفه مع المحور، وأنه كان من الممكن تجنُّب جميع المتاعب باستمالته بطرق رقيقة يمكن تأدية دورها مع الملك الشاب[٢]. ولكن الخارجية البريطانية كانت ترى أن الأمر لم ينته بعد، وعند الضرورة تتخذ وسائل العنف مرة أخرى ضده، وتوقَّعت حدوث رد فعل فى داخله يمكن استبعاد ضرره بالتخلص من العناصر المضادة لبريطانيا فى القصر دون إبطاء، وأن حكومة الوفد هى القادرة على التنفيذ حيث يتفق مع مصلحتها، وعليه يمكن توليها المعركة بالنيابة عن بريطانيا فى هذا الصدد. ورئى أنه من الحكمة المشاركة فى احتفال السفارة المصرية بعيد ميلاد فاروق، وكانت الدعوة قد وجهت قبل وقوع الحادث، ويوافق لامبسون، ويذكر أنه هو الآخر لبى دعوة النحاس بهذه المناسبة، وأن الاحتفال لم يحضره المتصلون بالقصر[٣].

وجاء أول احتكاك بين فاروق والسفير البريطانى بعد أسبوعين من حادث ٤ فبراير، وذلك عندما وصلت إمبراطورة إيران ـ الأميرة فوزية ـ وزوجها إلى المطار، فطلب

F.O. 371, Op. Cit, J 702 - 38 - 16, Lampson - F.O, Cairo, Sept. 11, 1942, No 550. (١)

Ibid, 31568, J 785 - 38 - 16, Washington - F.O, Feb. 15, 1942, No 875. (٢)

Ibid, 31569, J 1111 - 38 - 16, Lampson - F.O, Cairo, Feb. 12, 1942, No 156, F.O. Minute, (٣)
F.O. 954, Op. Cit, Eg - 42 - 4, F.O. Cairo, Feb. 12, 1942, No 672, Lampson- Eden, Cairo, Seb. 14, 1942, No 585.

لامبسون من أحمد حسنين أن تكون زوجته برفقة المصريات والإيرانيات اللاتى سيستقبلن الإمبراطورة، وقبل على مضض، إذ يقول السفير البريطانى «نفَّذ ذلك بكل برود وقلة ذوق» وقدمهن للإمبراطورة، وتجاهل الملك السفير البريطانى كلية ـ وكان هذا أول لقاء بعد الحادث ـ واحتقره فى حضور الرسميين والدبلوماسيين وكبار الضباط. وبالطبع جنَّ جنون لامبسون وعدَّ الموضوع خطيراً وأفهم رئيس الديوان أنه ممثل صاحب الجلالة ملك بريطانيا، وطلب أن يصله اعتذار ملكى فى ميعاد حدَّده، والتقى بالنحاس ـ الذى استاء من الحركة ـ وعرض عليه برقيته للخارجية البريطانية ووضَّح له كيف سيسوء الموقف، فاتصل رئيس الوزراء بأحمد حسنين، وبصفته وزير الخارجية خاطب لامبسون مبلغاً بأن فاروقاً يقدم الاعتذار، واعتبار المسألة منتهية. واستقبل السفير البريطانى الاعتذار بفتور وكتب لحكومته يستنكر هذه الواقعة، وأنها لم تكن نتيجة لخطأ صدر منه، وتدل على أن صفاء القلب فى القصر لم يتم بعد، وعلى النحاس توضيح ذلك لفاروق ويخبره بما عليه من إقامة الدليل فى نفس الأسبوع، وهو إبعاد التأثيرات السيئة من القصر وذلك حتى يثبت عدم وجود مقاطعة اجتماعية ويبرهن على صدقه حينما طلب فرصة أخرى. ثم يصرِّح لامبسون بقدرته على معاملة فاروق بنفس الطريقة، لكنه يخشى من انتهاز أعداء بريطانيا لذلك، ونسب مثل هذا التصرف إلى العداء الشخصى والرغبة فى جرح إحساساته(*).

وحاول النحاس أن يقضى على هذه السحابة، وأبلغ لامبسون أنه سيطلب من فاروق إقامة مأدبة عشاء يدعوهما إليها مع سفير إيران بمناسبة زيارة الإمبراطورة، ويزيل الأجواء السيئة، ويقضى على الدسائس خارج وداخل القصر، ويتخذ الإجراءات ضد على ماهر وصالح حرب والإخوان المسلمين. وفى هذا ما يثبت نيَّة الملك وينتزع الشعور بأنه يعمل ضد بريطانيا، بالإضافة إلى التخلص من إيطاليى القصر، وأخذ النحاس على عاتقه القيام بذلك دون اللجوء للسفارة البريطانية للضغط على فاروق، وتم الاتفاق على أنه فى حالة وجود صعوبة فى التنفيذ يستمد المساندة من لامبسون، الذى أكدها له. ووافقت الخارجية البريطانية على قبول سفيرها للاعتذار، راجية ألا يعود الملك إلى تكرار مثل هذه الحادثة فى المستقبل، ورغم خطورتها من وجهة نظرها، فإن إيدن رأى إصلاح ذات البين بإقامة فاروق لمأدبة غداء يكون لامبسون ضيف شرف فيها وتحضرها زوجته وإمبراطورة إيران،

(*) F.O. 371 - 31568, J 815, 856 - 38 - 16, Lampson - F.O, Cairo, Feb. 19, 20, 21, 1942. No 623, 624, 640.

وصـدرت تعليـمـات وزير الخـارجيـة التي تنم عن حـرصـه على ترضيـه فـاروق فى هذا اللقاء(١) .

وكان ذلك يتَّفق مع تخطيط النحاس ، ومن ثم انخفضت حدة التوتر . وكان بعض المسئولين البريطانيين يدركون أن لامبسون فظ غليظ القلب تجاه فاروق ويعمل على إثارة المتاعب معه ، مما جعله يتوقف قليلاً عن مسيرته وخاصة عقب تحذير وزير الدولة له ـ كصديق ـ من أنه ينظر إليه من بعض الدوائر البريطانية من هذا الجانب ، ويبرِّر السفير تصرفاته ، ويسيئه أن النصائح التي يبديها للملك عُدَّت فى لندن تحيزاً لانحراف شخصى أو كره ، ويُبيِّن لإيدن أن ما يقال عكس الحقيقة ، وأنه صبر لعدة سنوات وعمل على تسهيل الأمور له ليسير على درب الصواب(٢) .

ورأى فاروق أن حادث المطار عمل تأنيبى لما قامت به بريطانيا تجاهه وأنه وضعها فى حجمها ، وسعد به وأرضى نفسه بأنه قام بعمل أهدر فيه كرامة سفيرها . ومع التدخلات تحددت دعوة الغداء فى ٢٨ فبراير . ويشير السفير البريطانى إلى أن إذعانه أثبت سقوط صفة الغطرسة . ولمزيد من محاولات تحسين العلاقات أرسل إيدن إلى لامبسون يخبره بمقابلته للدكتور آراس الإيرانى ـ صديق فاروق وله دوره فى مفاوضات زواج الأميرة فوزية ـ وسفره إلى مصر والرغبة فى التقائه ، وعن طريقه يمكن تقديم النصحية المفيدة للملك(٣) . وقبل مغادرة وزير الدولة لمصر ، اصطحب لامبسون إلى القصر ، اعتقاداً فى الأثر الحسن الذى يمكن أن تثمره المقابلة ، وأظهر فاروق فيها علاقات الود ، ولم يتطرق فى حديثه للسياسة إذ أحجم عن المناقشة فيها وكفَّ عن الخوض فى النزاع ، وكان تركيز الجانب البريطانى على أهمية التحالف مع بريطانيا(٤) . وأصبح ذلك سمة المقابلات فى تلك الفترة ، ومع هذا فقد تخلَّل البعض منها محاولاته الظهور بالتعالى . ففى الغداء الذى أقيم للأمير السعودى منصور ثم الذى أقيم للملك جورج ملك اليونان ، ارتسم فاروق

---

(١) Ibid, J 857, 815 - 38 - 16, Lampson - F.O., Cairo, Feb. 21, 1942, No 641, F.O. Cairo, Feb. 21, 1942, No 742, 141 - 837, 284 - 29 - 42 G, Eden - Lampson, F.O., Feb. 22, 1942, No 1359.

(٢) F.O. 954, Op. Cit, Eg - 42 - 19, Lampson- F.O. Cairo, Feb. 22, 1942, No 647.

(٣) F.O. 371, Op. Cit, J 977 - 38 - 16, Lampson - F.O, Cairo, Feb. 28, 1942, No 694, F.O. 945, Op. Cit, Eg - 42 - 19 A, F.O. Cairo, F.O. Feb. 23, 1942, No 754.

(٤) F.O. Op. Cit, J 949 - 38 - 16, Lampson - F.O, Cairo, Feb. 26, 1942, No 668.

لتبدو عليه مظاهر العظمة، ويصفه لامبسون بأن «الزبد لم يسح من فمه» أى سيطر عليه الجمود. وتكرر الشيء نفسه فى الغداء الذى أقامه الملك اليونانى، بالإضافة إلى أنه لم يتكلم مع أحد وغادر المكان دون مصافحة الموجودين(١). وعليه يتضح أنه بينما يحاول الملك أن يسدل الستار على ما حدث ويحتفظ به داخليًا، إلا أنه لم يتمكن من أداء الدور التمثيلى على طول الخط إذ غلب عليه شعوره الدفين.

ولم تكن الخارجية البريطانية لتطمئن لاستمرار بقاء الإيطاليين فى القصر، فيكتب كادوجان Cadogan إلى نيوتن Newton مشيرًا هذه المسألة، معبرًا عن قلقه للأزمات المتلاحقة التى يتسبَّب فيها الملك الصغير مشيرًا إلى التفكير الذى يراود العقول عن إبعاده، مستعرضًا الأماكن التى يمكن وضعه فيها، ويستبعد المملكة المتحدة، ويبين موافقة كندا على قبوله، كما ينوِّه بإحدى جزر الهند. معنى هذا أن التهدئة وقتية وأن النفوس لم تصف، وقد سأل حسين سرى لامبسون سؤالاً مباشرًا عن رغبته فى بقاء فاروق، فأجابه بأن هذا البقاء متوقف على إخلاصه فى التعامل مع بريطانيا، ومما يذكر أن السفير البريطانى كان حريصًا على تلقى المعلومات الدقيقة التى تصله من القصر مباشرة عن طريق عملائه داخله(٢). وبرغم أن فاروقًا طلب من لامبسون بقاء ما دار بينهما فى مساء ٤ فبراير فى طى الكتمان، فإن مرارته فى قلبه دفعته للتحدث به، فعندما استقبل الوزير التركى استعرض معه الحدث وبيَّن له أن أحمد حسنين هو منقذه، وكان يعلم أن كل كلمة تفوهً بها سوف تصل إلى لامبسون، وبالفعل حدث ذلك(٣).

وفى هذه الفترة أعاد فاروق تشكيل هيئة الديوان، وأصبح الحرس الملكى يبيت بالقصر بدلاً من نظام الدوريات، وأكثر من الحديث عن أن رومل أصبح المسيطر على ليبيا، وأن الألمان سيدخلون القوقاز، واليابان ستنتصر على الهند، وهو يصرح بذلك فى تلك الولائم التى تقام للأسرة المالكة(٤).

---

(١) F.O. 954, Op. Cit., Eg - 42 - 39 , Lampson - Eden, Cairo, March 22, 1942, Lampson, Op. Cit, April 18, 1942, P. 106.

(٢) F.O. 371 - 31566, J 543 - 38 - 16, Cadogan - Newton. Feb. 27, 1942, F.O. Op. Cit. 31568, J 992 - 38 - 16, Lampson - F.O. Cairo, Feb. 28, 1942, No 969.

(٣) Ibid, 31568, J 996 - 38 - 16, Lampson - F.O, Cairo, March 1 st, 1942, No 697.

(٤) Ibid, 31569, J 1153 - 38 - 16, Lampson - F.O, Cairo, March 10, 1942, No 768.

كان الاتفاق تامًا بين السفير البريطانى والنحاس. وكما ردَّد الأول أنه من حسن الحظ أن المصالح مشتركة والعدو واحد، وعليه أصبح على رئيس الوزراء أن ينزل إلى أرض المعركة ليحارب لبريطانيا ولنفسه. حقيقة أن التحرك لتنفيذ السياسة البريطانية اتسم بالبطء مما أقلق إيدن، ولكن لامبسون أبدى تشكُّكه فيما إذا كان من الحكمة دفع النحاس، خاصة وأن المبدأ الذى ارتكز عليه ألا تظهر السفارة البريطانية فى الصورة، إنما يكون عملها فى الخفاء. ويثبت السفير البريطانى فى كتاباته أن الحكومة ستُحدد تدخل القصر فى شئون البلاد، وأن النحاس ومكرم عبيد أخبراه بما قررا القيام به فى هذا الصدد، فلقيا منه التشجيع، ويتنبأ أن رئيس الوزارة سيضع فاروقًا فى قبضته على وجه السرعة، وبالتالى سيمحى أثر أمثال بوللى وعبد الوهاب طلعت من القصر. وعاكس فاروق رئيس وزرائه بشأن اعتقال على ماهر فى البداية، لكنه أذعن للأمر، وقد انعكس ذلك على لامبسون الذى وجد أن الملك غير متعاون مع وزارته وشكاه للسفير المصرى فى لندن عند عودته، وعَدَّ ما يقدم عليه عبثًا لا بد من وقفه، كما تناول الحديث الإيطاليين، وأنه لم يتم التخلص إلا من خمسة فقط، ولفت نظره إلى خطورة استمرار الباقى. وحاول أحمد حسنين التماس العذر، فأخبر رئيس الوزراء عن طريق أمين عثمان بأنه يتخذ الإجراءات اللازمة لإحلال حرفيين آخرين مكانهم(*)، وبذلك أيقن الجانب البريطانى أنه مع التهديد واستخدام القوة ليركع فاروق، إلا أن خضوعه لم يكن تامًا، وإنما تمكَّن من أن يبقى فى يده مفتاح المناوأة.

وجرت بعض مساعى الترضية، وقد فرضت الظروف على شاه إيران التدخل للوساطة بين فاروق وبريطانيا نظرًا لتلك العلاقة التى ربطته بالطرفين، وعليه أرسل رسالة إلى السفير البريطانى فى طهران يعبِّر فيها عن قلقه لموقف صهره من الحكومة البريطانية، ويسأل عمَّا يمكن عمله لتحسين الموقف، فأبلغه السفير شكره لعرض المعاونة، وبأنه سينقل رغبته لحكومته ويُبيِّن أن ذلك صادر منه مباشرة وليس لإرضاء بريطانيا، وردت الخارجية البريطانية بتشجيع هذا العمل والترحيب به، ورأته نابعًا من بواعث الصداقة التى تربط بلديهما، كما أشارت إلى نتائجه فيما يختص بمصلحة فاروق والأسرة الملكية المصرية. وأيَّد لامبسون هذه الوساطة وتناول نتائجها الطيبة، ولكنه أبدى ريبته فى أن

(*) F.O. 954, Op. Cit, F.O. 371 - 31571, J 1918, 1960- 38 - 16, Lampson- F.O, Cairo, April 22, 24, 1942, No 1135, 1144.

فاروقًا يرحب بالمشورة السياسية، ورأى أنه من المفيد أن تنتاب الإمبراطورة فوزية انطباعات عدم الرضا عن أخيها. وبناء على توجيه لامبسون، غادر السكرتير الشخصى للشاه طهران إلى القاهرة فى ٦ مايو ١٩٤٢ ومعه رسالة خاصة منه إلى فاروق مضمونها أنه قرر التعاون مع الحلفاء بكافة ما فى وسعه حيث تغطى المصالح الوطنية على المصالح الشخصية، وأن سياسة الحياد أو الانعزال مستحيلة لإيران، وأنه هو الآخر يصادف نفس مشكلات ملك مصر. ويذكر السفير البريطانى فى إيران للامبسون أن هذه الرسالة يعطى فيها الشاه لفاروق مثلاً ليتبعه خيرًا من القيام بنصحه حتى لا يغضبه ويخرجه من يده، ويبلغه بأن السكرتير يحمل له صورة الرسالة(١).

وعلى نفس الصعيد رأت الخارجية البريطانية أن يقوم دوق جلوسستر على رأس بعثة لزيارة فاروق الذى كانت ترضيه مثل تلك المجاملات، وقد عبَّر عن امتنانه بهذه الزيارة بأنه فى أثناء تناول الغداء مع الدوق أبدى رغبته فى وضع قصر رأس التين تحت تصرف مرضى وجرحى القوات البريطانية. ويطلب لامبسون من حكومته إرسال شكر له لما يتفق ذلك مع سعادته، وبالفعل وصل خطاب من الملك جورج يحمل المطلوب. ورأى السفير البريطانى فى هذه الإعارة إرغام بريطانيا ذوقيًا على وقف طلب طرد الإيطاليين من القصر، وبذلك يتجلى أنه حتى التصرف الذى يقدم عليه الملك ليبدو متعاطفًا مع الحلفاء، يحلِّله السفير البريطانى بمنطق يدينه به. وقد جرت بعض التعقيدات فى هذا الشأن، حيث إن القصر ملك للدولة وليس للتاج، وعليه دارت مناقشات مع رئيس الوزراء، كما أن موقعه فى منطقة خطرة استدعى إجراءات معينة، وأخيرًا تم الاتفاق بين الحكومة والسلطات البريطانية فى ذلك الصدد. وعلى أى حال، فإن هذه المحاولة كانت مظهرًا أمام العيان للتعاون مع الحليفة، وعقَّب رئيس الديوان بأن إذاعة الخبر فى راديو القاهرة هو للرغبة فى الإعلان على الملأ بأن هذا العمل صدر عن فاروق، وليس لأى شخص الفضل فى الحث عليه(٢).

---

(١) F.o 371, Op. Cit, J 1930 - 38 - 16, Lampson - F.O, Cairo, April 23, 1942, No 1140, J 1860 - 38 - 16, Bullard - F.O, Tehran, April 17, 1942, No 497, F.O - Tehran, F.O, April 21, 1942, No 651, J 2104 - 38 - 16, Bullard - Lampson, Tehran, May 4, 1942, No 86, J 2355 - 38 - 16, Bullard - F.O, Tehran, May 5, 1942.

(٢) F.O. 954, Op. Cit, Eg - 42 - 48 , Lampson - F.O, Cairo, April 15, 1942, No 1082, F.O. 371, Op. Cit, J 1959, 2068 - 39 - 16, Lampson - F.O. Cairo, April 25, May 3, 1942, No 1082, 1156, F.O. 371 - 31572, J 2719 - 38 - 16 Lampson - F.O, Cairo, May 28, 1942.

وأسهم السفير المصرى فى لندن ـ ومعروف أنه رجل الملك ـ فى هذه المجهودات، فعقب عودته إلى عمله التقى مع إيدن فى ٢١ مايو وشرح له الموقف المصرى من حادث ٤ فبراير ومدى تأثره بالطرق التى استخدمت ضد فاروق، وأبلغه أن الأخير على استعداد ليوارى كل الماضى ويقدم التعاون التام. وراح حسن نشأت يصرِّح بأنه ليس صعبًا، ويمكن التأثير عليه، وبيَّن سهولة التعامل معه عن أبيه، ودحض ما أشار إليه إيدن بشأن اتجاهه غير المتعاطف مع الحلفاء، وأكد حسن نياته. ويكتب وزير الخارجية إلى لامبسون ليعبر عن ارتياحه لدور السفير المصرى وتقديمه النصح لمليكه[1]. وبذلك يمكن القول إن تلك المساعى قد خففت بعض الشىء من شدة وتأزم انعكاسات حادث ٤ فبراير.

مع انتصار المحور وازدياد خطره على مصر وتوقع انهيارها أمامه، بدأ التفكير البريطانى فى الانسحاب إلى الخرطوم، وسأل لامبسون رئيس الوزراء عن رأى فاروق فى ذلك، فعلم بمعارضته، وهنا رأى ضرورة الاحتفاظ به بمعنى أن يكون مرافقًا للسفارة البريطانية إذ عَدَّ وقوعه بين أيدى الأعداء أداة لها خطورتها. هذا فى الوقت الذى شعر فيه بأنه سيرحب بهم. وبذلك يتضح عدم الثقة التى التصقت به، ولم تخفف منها أى إجراءات اتخذها للصالح البريطانى. وتمت المناقشة بين وزير الدولة ولجنة دفاع الشرق الأوسط التى وجدت أن إبعاد فاروق لا يخدم المصالح الحربية، وعرض الجنرال ستون وجهة نظره الخاصة بالنتائج السيئة المتمثلة فى تحوِّل الجيش المصرى ضد بريطانيا. وبناء على بحث هذه المسألة بين السفارة البريطانية والقيادة البريطانية، رئى أنه إذا غادرت الحكومة البلاد يصحبها الملك، وفى حالة رفضه يكون التصرف وفق ما تمليه اللحظة فى ضوء موقف الجيش المصرى، وكان أمين عثمان قد نصح باستخدام القوة إذا عارض فاروق الانتقال مع حكومته، خوفًا من تغييره إياها فى أثناء غيابها[2].

واستقبل الملك لامبسون فى ٣ يوليو ـ وقت أن كان الرأى العام يردِّد مزايا الألمان من حيث تفوقهم فى المعدات والعدد والقيادة والطيران والمشاة ـ وساق الأخير الحجج بشأن المصلحة فى الانتقال الملكى مع الحكومة بعيدًا عن الأضرار عندما تدق ساعة الخطر، وبدا

(١) F.O. 954, Op. Cit, Eg - 42 - 57, Eden - Lampson, F.O, May 21, 1942.

(٢) Ibid, Eg - 42 - 76, Minister of state - F.O, Cairo, June 26, 1942, No 933, Eg - 42 - 82, Lampson - Eden, June 30, 1942, Part 1, Eg - 41 - 16, Lampson - F.O, Cairo, May 17, 1941, Part 2, Eg - 42 - 72, Lampson - F.O, Cairo, June 25, 1942, No 1644.

على فاروق الهدوء، لكنه أوضح أنه إذا غادر مصر فسينظر إليه بوصفه خائنا لوطنه. وتكلَّم عن ملك بلجيكا السابق وإصراره على أن يظل فى بلده، وطلب ألا يساء الظن به بأنه سيتصرف وفقًا لإملاء العدو، أو ما يؤمر به قسرًا لأنه ليس ملكًا صوريًا، ومع هذا فقد تركه لامبسون للتشاور مع الحكومة. وفى اليوم نفسه استدعى فاروق الجنرال ستون، وبعد حديث قصير عن الحرب أوضح أنه إذا ساءت الحالة من سيئ إلى أسوأ، فإن القوات البريطانية عند انسحابها ستدمر بعض المنشآت ـ المرافق ـ التى قد تفيد العدو، وطلب عدم تحطيم وسائل معيشة الشعب، وبين أنه فى حالة وجوب الانسحاب البريطانى فسيكون مؤقتًا وتعقبه العودة، وبالتالى فمن الأفضل أن يكون هناك ترحيب بالعائدين كأصدقاء وليس كأعداء. وسرد الأقوال التى تتردد بأنه مُتقرِّب من الألمان أو الأمريكيين، وركَّز على تقرُّبه لمصر وأن كل حبه لبلده، وأى تأثير عليه بعد مصر هو لبريطانيا. وعلق ستون بأن ما عرضه الملك كان يشغل الذهن، وأنه لا بد من عمل حساب ذلك، وسجل انطباعاته: «لقد كبر الولد وأصبح رزينًا ولديه شعور المسئولية لواجبات الملك»(١).

ونوقش الموضوع فى مجلس الوزراء البريطانى، وعليه أرسلت التعليمات إلى لامبسون، بأنه إذا تدهورت الحالة، فإن اتحاد وجهة النظر لوزير الدولة ولامبسون، سفر الملك وحكومته إلى الخرطوم. وتطلب الخارجية استعجال التنفيذ، وفى حالة رفض الملك المغادرة، فيجبر عليها ولا يترك تحت نفوذ العدو، وعند رفض الحكومة التحرك فلا فائدة من وجود السفير البريطانى وإلا وقع فى أيدى الأعداء. وبالطبع لم تحن اللحظة الحرجة بعد، ولكن لامبسون كان على يقين من عدم تحرك فاروق، وهذا ما أكده له النحاس الذى أشار إلى حاشية القصر وكيف أنها نصيرة للهزيمة(٢).

وأصبح واضحًا أن فاروقًا عاد يعمل من جديد ضد بريطانيا، وقد حاول لامبسون التأثير فيه، وأفهم حسين سرى بإبلاغه بأن عمله مع بريطانيا يمكِّنها من المحافظة له على عرشه، وطلب منه إبداء النصح له وفقًا للمصلحة. ثم قابل السفير الإيرانى فى القاهرة، وتكلم معه على ضرورة رحيل فاروق وحكومته وفقًا لما حدث فى النرويج حيث إنه من

---

(١) Ibid, Eg - 42 - 79, Lampson - Eden, Cairo, June 26, 1942, No 1660, Eg - 42, 93 A, 103, Lampson - F.O, Cairo, July 3, 1943, No 1715, 1723.

(٢) Ibid, Eg - 42 - 105, F.O - Cairo, July 3, 1942, No 1764, Eg - 42 - 126, Lampson- F.O, Cairo, July 9, 1942, No 1774.

الغباء البقاء، وأن ذلك الإجراء هو لمصلحة أسرته وفيه تقوية لمركزه على العرش، لأن وجوده عليه تحت سلطة العدو سيضعفه[١].

ومما لا شك فيه أن نفسية فاروق فى هذه الفترة انتابها القلق والخوف، لكن كما وضح فإنه لم يكن يسلم بالمطالب البريطانية ولم ينصع لها، ومع ذلك فعندما يجد أن الأمر يستدعى فك الزمام لم يكن يتأخر، خاصة إذا كان على علم بأن ما يتفوه به سيكون صداه فى السفارة، فأثناء حديثه مع الأمير محمد على يشعره بأن علاقته بالإنجليز على خير ما يرام، وأنه لن يتردَّد فى الوقوف بجانبهم فى ذلك الوقت الحرج. ويُدهش الأمير وينقل ما دار على مسامعه إلى لامبسون، فيشعر الأخير بأن المجهودات التى بذلها قد آتت أكلها، ولم يكن السفير البريطانى فقط الذى ينتابه هذا الشعور، فوزير الدولة يتعرض فى الاجتماع الذى عقد فى ١٧ يوليو للتغيير الكبير الذى طرأ على موقف الملك وكيف أنه للمصلحة البريطانية[٢].

وفى الفترة التى تظاهر فيها فاروق بالتودد تجاه بريطانيا والتى كللت بلقائه مع تشرشل فى ٥ أغسطس حينما راوغ وتجنَّب الدخول فى حديث له عن الخطورة، وإنما اكتفى بالمداعبة كما هى عادته[٣]، كانت هناك اتصالات تجرى مع المحور وبخاصة أن انتصاراته الحربية فى شمال أفريقيا فرضت نفسها على الملك. وقد حاولت برلين الاتصال به، وأدى الحاج أمين الحسينى مفتى فلسطين السابق ومصطفى الوكيل نائب رئيس مصر الفتاة دورهما فى هذا الشأن، والأخير تنقل بين برلين وصوفيا وإستنبول وصحبه إتيل وزير ألمانيا المفوض السابق فى طهران، واتصلا بالقنصل المصرى فى تركيا الذى نقل الرسالة لفاروق، وعاد ومعه رد شفوى منه يشكر فيه هتلر، ولكنه لم يوافق على مبارحة أرض مصر إلى مقر قيادة رومل أو كريت، وأصبح عليه الاختباء فى اللحظة الحرجة التى يخبره بها الألمان، وبذلك يمنع الإنجليز من أخذه معهم بالقوة. وفى رسالة من إتيل إلى وزير الخارجية الألمانية مؤرخة فى ٢٤ يوليو يخبره فيها بأن الطيارين المصريين اللذين نزلا خلف الخطوط الألمانية، أرسلا بمعرفة فاروق ومعهما خطط وخرائط للقائد الألمانى، وفى ذلك

(١) F.O. 371 - 31573, J 3099 - 38 - 16, Lampson - F.O, Cairo, July 6, 1942, No 1749, F.O. 954, Op. Cit, Lampson - - F.O, Cairo, July 13, 1942, No 1803.

(٢) Ibid, J 3219 - 38 - 16, Lampson- F.O, Cairo, July 16, 1942, No 1826, F.O. 921 - 34, M.E.W.C. (42) 17 th Meeting of July 17, 1942.

(٣) F.O. 954, Op. Cit, Eg - 42 - 143, Lampson - Eden, Cairo,, Aug. 25, 1942, No 2087.

الدليل على عمله مع المحور. أيضًا عُثر على مشروع تعاون بين الملك وهتلر والحاج أمين الحسيني، وفيه وكِّلت مصر العمل على إلقاء القنابل على القدس وتل أبيب[(١)].

وبدأت الدعاية المصرية الموالية للمحور تنتشر في تركيا، وتذكر أن المسلمين يعملون على استقبال روميل تحت قيادة الشيخ المراغي، ويأملون في تولي ملك مصر الخلافة التي لم يحظ بها في عهد بريطانيا. وفي مدريد راح السفير التركي السابق في مصر يردِّد رجاء فاروق في انتصار ألمانيا، وأن الشعب المصري ينتظر اليوم الذي يتخلص فيه من بريطانيا، وأنه سيقاوم أي عملية تخريب يقومون بها. وقد أثبتت الخارجية البريطانية تعاون المصريين عامة والملك خاصة مع الألمان، وأشار شاه إيران للسفير البريطاني بطهران إلى تلك العلاقة التي تربط شقيق زوجته بألمانيا[(٢)]. وبطبيعة الحال فمن الصعب عَدُّ هذه الاتصالات اتهامات ألصقت بفاروق، فميوله المحورية ثابتة ورغبته في سحق بريطانيا واضحة، وهو نفسه يعترف بقبوله لهدايا هتلر، لكنه يدحض تقربه منه[(٣)].

ولم تقتصر الاتصالات الملكية على ألمانيا، وإنما كانت أيضًا مع إيطاليا. فقد وصلت معلومات إلى لامبسون بأن فاروقًا استلم خطابًا من ملك إيطاليا يخبره فيه بأنه لا حاجة له ليشغل ذهنه، حيث إن دول المحور ستبقيه على العرش، كما أغراه بطعم الخلافة[(٤)]. وهذا ما كان يتوق ويسعى إليه منذ توليه الحكم. ومضت المعلومات السرية تفد على السفارة البريطانية عن طريق مخابراتها لتؤكِّد اللغة المشتركة بين فاروق والمحور. ففي مساء ٢٥ أغسطس اقتربت غواصة محورية من شاطئ المنتزة بالإسكندرية، وبرهنت تعليمات القائد العام البريطاني على الاشتباه في اتصالات تجرى على شاطئ القصر عن طريق إشارات ضوئية من القصر تجاه البحر ليلاً، ويطلب - إذا كان ممكنًا - تدبير الوسيلة التي بموجبها وضع دوريات حول القصر للمراقبة. وعلى الفور التقى لامبسون بأحمد حسنين، وبيَّن له أنه لمصلحة الملك الشخصية وجود حراسة دورية لشواطئ القصر. وكان لا بد لفاروق من نفي أي شك يحوم حوله، فاتصل رئيس الديوان بالسفير البريطاني

---

(١) هيرزويز، المرجع المذكور، ص ٣١٧، ٣١٨، Monroe, E, Britain's Moment In the Middle East 1914 - 1956, p. 90, F.O. 371 - 63073, J 962 - 962- G- 6. F.O. Minute, Howe, Feb. 7, 1947, No 1446 (364829 - 33) Ettel- Ribbentrop, July 24, 1942.

(٢) F.O, Op. Cit, No 266, Tarabya, July 7, 1942, No 173766 - 67, Madrid, Aug. 21, 1942, J 3908 - 962 - G. - 6, Bowker - F.O, Cairo, Aug 18, 1947, No 1734.

(٣) Farouk's Memories, Op. Cit, Dec. 21, 1952.

(٤) F.O. 921 - 34, No 44 - 42 - 14 (w. c 42) Meeting July 22, 1942.

وأبلغه كلمة مليكه، بأن لا صحة أساسًا لأى اتصال بين غواصة وقصر المنتزة، محلِّلاً بأنه ربما تشعر غواصات العدو بالأمن فى مياه القصر، كما أن طائراته تحوم حول القصر لثقتها بعدم وجود مدافع مضادة لها بالمنطقة، وأرجع أحمد حسنين ظهور الأضواء من القصر إلى إهمال الخدم(١).

ومعروف أن الإيطاليين فى القصر كان لهم النشاط المعادى للبريطانيين وكيف تمسك فاروق بهم. ومما يذكر أنه فى ٢٢ يناير ١٩٤٤ نشرت صحيفة كندية أن الملك حصل على صورة من أمر تنفيذ عملية الهجوم على طبرق وأرسلها إلى القيادة الإيطالية، وعثر عليها فى حيازة قائد إيطالى، ولهذا السبب غيَّر الجنرال ويقل الخطة، ولكن السفير البريطانى شكَّك فى ذلك(٢). ومما لا ريب فيه أن مثل هذه الاتجاهات عامة قد تسببت فى سوء العلاقات بين فاروق وبريطانيا.

وكانت بريطانيا تعلم جيدًا مدى كره فاروق لها، وامتلأت مراسلات لامبسون بتسجيل هذا العداء، وأرجع المتاعب التى تقابلها دولته إلى القصر، وأشار إلى أن الامتياز الذى حصل عليه الملك وأعطاه صورة الحاكم الوطنى أنه لم يُثبَّت على العرش بواسطة الإنجليز مثله فى ذلك مثل عباس حلمى الثانى، وأن التأثير الذى أحيط به تمكَّن منه وأصبح من الصعب القضاء عليه، وإن كان يبدو من آن لآخر متعاونًا، فلا ينم ذلك على أنه نابع من قلبه. ويعود السفير البريطانى ويكرِّر أن فاروقًا هو المحور الذى تتكاثر حوله الدسائس ضد بريطانيا، وأنه من المحتمل مع مرور الزمن يتحقق أنه من الغباء معارضة سياسة التحالف، ولكن المصالح البريطانية القائمة تتطلب أن يكون على عرش مصر ملكية أكثر عبقرية ومتعاونة مع بريطانيا. وأيَّدت الخارجية البريطانية تلك الميول، ولم يغب عنها استخدام القوة، لكنها فضَّلت استبعادها لحين اللحظة المواتية مع وضع الجيش المصرى فى الحسبان. كما حرصت على ألا يتحوَّل فاروق إلى بطل، وأصدرت تعليماتها إلى سفيرها للالتقاء بالملك وتبصيره بعواقب الأمور خاصة بعد اشتداد نزاعه مع حكومته(٣). وقد وضح الانحياز البريطانى للوزارة الوفدية.

---

(١) F.O. 371 - 31574, J 3682, 3689 - 38 - 16, Lampson - F.O, Cairo, Aug. 27, 1942, No 2098, F.O. 921- 34, Lampson - Eden, Cairo,, Aug. 28, 1942, No 2110.

(٢) Ibid, 41327, J 885 - 31 - 16, Dominions Office - Greenway, March 3, 1944, J 1129 - 31- 16, Killearn - Eden, March 22, 1944.

(٣) Ibid, 31574, J 4332 - 38 - 16, Lampson - Eden, Cairo, Sept. 28, 1942, No 939, F.O. 954, Op. Cit, Eg - 42 - 150, F.O - Cairo, Oct. 22, 1942, No 1942.

وأراد فاروق اللعب على السفارة البريطانية والتقويض من سلطتها، وذلك بالعمل عن طريق هندل جيمس Hindle James الذى استخدم كضابط مخابرات فى سلاح الطيران الملكى، والرسام سيمون إلويز Simon Elwes، والأول كان دائمًا بصحبته وله النشاط المتَّسع ولم يكن لامبسون يرتاح إليه. أيضًا جاء طلب الخارجية البريطانية بمغادرته مصر بعد محاولاته القيام بدور سياسى فى الخفاء وترتيب نقله إلى مكان آخر، وبذلك تنقطع صلته بفاروق، أما الرسام فقد رحب به الأخير، وأدخله القصر، لكنه كان على صلة بالسفير وراح ينقل إليه الأخبار، فهو يشكو من بوللى لأنه يصر على حضور الوصيفة عند رسم الملكة، ويمنع فاروقا من تسليمه نقودا لحساب صورته. واقترح إلويز على لامبسون تعيين إنجليزى ياورا لفاروق ليكون عملاً مضادًا للنفوذ الإيطالى فى القصر، وأيد السفير الفكرة ولكن الخارجية رأت أن هذا الاتجاه تخفَّه المصاعب وكان يمكن قبوله قبل معاهدة ١٩٣٦، وأنه لن يوافق عليه النحاس أو أى رئيس وزراء بل والملك نفسه، وضرره أكبر من نفعه. كما أضافت بأن ضابط الجيش لن يكون ولاؤه كاملاً لها، فربما يكتب تقاريره إلى رؤسائه الحربيين، وبهذه الطريقة يتدخلون فى المسائل السياسية، وأنه يمكن عن طريق إلويز - فى حالة الثقة فيه - تتبع طريق فاروق عند رسمه له وفقًا للخط الذى يوجه إليه، فى الوقت الذى يستخدم به كأداة ضد بوللى. وبذلك أحبطت بريطانيا الخطة الملكية، ولم يستمر إلويز طويلاً فى القصر، إذ خضع للخدمة العسكرية وذهب إلى جنوب إفريقيا(*).

وساءت حالة فاروق النفسية بانتصار القائد البريطانى مونتجمرى Montgomrey فى العلمين، فقد استلم لامبسون تقريرًا من القنصلية البريطانية بالإسكندرية يوضح رد الفعل على الملك كما وصفه أفراد عائلته. فيقول الأمير عمر طوسون إنه كان يبكى ويصرِّح بمغادرته مصر بعد الحرب حتى لا يقع مرة أخرى تحت يدى بريطانيا لتوجهه، مبيِّنًا أنه لحسن الحظ أن أباه يمتلك أرضًا فى إيطاليا. ويذكر أمير آخر أنه غادر القاهرة للصيد ومعه كثير من الحقائب، وحينما زاره الأمير فى موضع الصيد رآه يتجول بالبيجاما لمدة ثلاثة أيام فى حالة قلق، وكانت فكرته أن يكون جزء من الجيش المصرى فى انتظار رومل، وتتقدم القوات المصرية قوات المحور عند دخول القاهرة ويرافق فاروق القائد الألمانى. ويذكر

(*) F.O. 954, Op. Cit, Eg - 42 - 157, 158, 159, Lampson - Eden, Cairo, Nov. 5, 1942, part 3, Eg - 43 - 20, Lampson - F.O, Cairo, Feb. 18, 1943, No 367.

التقرير أن الملكة الأم استاءت من تصرفات ابنها وجحوده لفضل بريطانيا عليه(١) . وعلى أى حال فإن هذا الانتصار قلب الموازين، فقد اشتد به ساعد بريطانيا وانكسر به جناح فاروق .

وأعادت بريطانيا الكرة من جديد بشأن إيطاليى القصر، فتطلب لندن إبعادهم ثم تركز على بوللى وتضيف إليه عبد الوهاب طلعت، وتؤكد أنه مع وجودهما يستحيل تحسين علاقة الملك معها . وعليه يتصل لامبسون بأحمد حسنين ويخطره بتجديد الطلب فى هذا الشأن، واتفق ذلك مع رغبة رئيس الديوان لعدائه لعبد الوهاب طلعت . ونتيجة لتغيير الظروف للصالح البريطانى، وافق فاروق على إخراج الإيطاليين ما عدا الأصدقاء الثلاثة - حلاقان ومدرب الكلاب - بالإضافة إلى بوللى الذى لم يكن يستغنى عنه إطلاقًا، لكن السفير البريطانى رأى وجوب الإبعاد لدواعى الأمن . وعندما وجد أن الإصرار ربما يولد أزمة، فى الوقت الذى حرصت فيه السياسة البريطانية على اتباع اللين، كما رأت الخارجية ألا تعكر جو العلاقات بالتصميم، رئى الإبقاء على الرغبة الملكية فى الاحتفاظ بالإيطاليين الأربعة، وأعطى مهلة عشرة أيام للتخلص من باقى الإيطاليين(٢) . ويكلّف فاروق رئيس ديوانه بتقديم الشكر للسفير البريطانى لاحتفاظه بالمقربين له من الإيطاليين، ولأن الاتصال تم به مباشرة وليس عن طريق الحكومة، يُصعَّد من تحديه له، إذ كان يصرِّح بأنه سيتخلص من الإيطاليين عندما يتخلص هو منهم(٣) . ومن المعروف أن زوجة لامبسون ابنة إيطالى .

وجاء دور التنفيذ وأحضر أحمد حسنين ثبتا بأسماء إيطاليى القصر، وبلَّغ رغبة فاروق فى حسن معاملتهم، وعليه تم فصل عدد منهم وأحيل عدد آخر إلى المعاش فى بداية ديسمبر ١٩٤٢ . ويسعد لامبسون بهذا الإجراء الذى انتظره طويلاً، ويراه خطوة نحو مزيد من الصداقة، وأرجع الفضل فيه إلى أحمد حسنين لما له من تأثير على فاروق(٤) .

---

(١) F.O. 371 - 31575, J 5085 - 38 - 16, Lampson- F.O, Cairo, Nov. 16, 1942.

(٢) F.O. 954, Op. Cit, part 2, Eg - 42 158, F.O, Cairo, Nov. 5, 1942, F.O. 371 - 31575, J 4814, 4841, 4865 - 38- 16, Lampson - F.O, Cairo, Nov. 23, 24, 26, 1942, No 2638, 2657.

(٣) F.O. 954, Op. Cit, part 3, Eg - 42 - 180, Lampson - F.O, Cairo, Dec. 18, 1942, F.O. 371, Op. Cit, J 4890 - 38 - 16, Lampson - F.O, Cairo, Nov. 28, 1942, No 666, F.O. 371 - 80600, JE 1941 - 17, Life Magasin, April 3, 1950.

(٤) F.O. 371 - 31575, J 4948 - 38 - 16, Lampson - F.O, Cairo, Dec. 2, 1942, F.O. 921 - 34, The Embassy - Minister of Stare, Cairo,, Dec. 14, 1942, No 2418.

لكن من تتبُّع الأحداث، يتضح أن رئيس الديوان كان عاملاً مساعداً في الإبعاد وليس أساسيّا، حيث فرض الأمر الواقع نفسه. وحلّ الدور على عبد الوهاب طلعت، ومال الملك لتعيينه سفيراً في أنقرة أو بغداد، ولكن النحاس رفض، كما فضّل لامبسون إحالته إلى المعاش، وهذا ما تقرر(١). وبذلك حظيت بريطانيا بتحقيق الكثير من طلباتها بعد جهد طويل استمر سنوات.

ومحاولة للظهور بمظهر الود تجاه بريطانيا، أرسل فاروق شيكًا بمبلغ ألف جنيه للترفيه عن القوات البريطانية بمناسبة عيد الميلاد، ولم تكتمل فرحة لامبسون إذ علم في اليوم التالي أن القوات الأمريكية تسلمت هي الأخرى المبلغ نفسه، ومع ذلك طلب من لندن توجيه خطاب ملكي يحمل له الشكر، وراح يُبيِّن كيف أصبح فاروق طيِّعًا، ولكلمات الثناء منه لها وزنها، وبالفعل وصلت رسالة الملك البريطاني وقام فاروق بالرد عليها. كما تبرعت الملكة بمبلغ مائتي جنيه لنفس الغرض، وسلَّمته لزوجة لامبسون(٢). وخطا فاروق خطوة أخرى، فقد دعا السفير البريطاني للصيد معه في ١٥ ديسمبر، ويكتب الأخير لحكومته يبشرها بهذا المنهج الجديد، ويشيد بتصرفات القصر وامتصاصه لروح الكراهية التي سيطرت على علاقته ببريطانيا فيما سبق، وأن تحسُّن موقف الملك أصبح جليّا، وينوِّه بمجهودات أحمد حسنين الذي يجمع بين القرب من البريطانيين والإخلاص لسيده، واقتناعه بأن الصالح الملكي يتركز في الصداقة للإنجليز، وقد طلب منه العمل على تغيير مماثل للعلاقة بين فاروق وحكومته(٣).

وهنا يجب أن يوضع في الحسبان أن سوء العلاقة بين الملك ورئيس الوزراء، واعتماد الأخير على بريطانيا، دفع بفاروق إلى تحسين علاقته بها، علَّه يتمكن من تحويل دفة التأييد والمساندة له، ولم يكن ذلك بعيداً عن ذهن المسئولين البريطانيين الذين آمنوا بأنه من الممكن جدّا أن يأتي اليوم الذي يجدون فيه أن القصر مفيد لكبح جماح الوفد. وعليه يتضح أن كلا الطرفين كان ينفِّذ سياسته، وتلاقت الطرق، ولكن اختلفت الأهداف.

---

(١) F.O. Op. Cit, J 4963, 4965, 5002, 5067 - 38 - 16, Lampson - F.O, Cairo, Dec. 2, 3, 6,9 1942.

(٢) Ibid, J 4992, 50122, 5144 - 38 - 16, Lampson - F.O, Dec. 12, 1942, No 2773, Lampson, Op. Cit, Dec. 6, 1942, F.O. 921 - 34, No 2418 - 3 - 42, Embassy - Minister of Satate, Dec. 24, 1942.

(٣) F.O. 954, Op. Cit, Eg - 42 - 180, Lampson - F.O, Cairo, Dec. 12, 1942, No 2773, F.O. 921 - 34, No 2418 - 2- 42. Embassy - Minister of State, Cairo,, Dec. 21, 1942, F.O. 371 - 35538, J 2- 2- 16, Lampson- F.O, Cairo, Dec. 30, 1942, No 2206.

واصلت سياسة تقارب فاروق وبريطانيا منهجها، مما أقلق الوفديين الذين أصبحوا يترقبون الخلاف بينهما لتستفيد الحكومة فى نزاعها مع القصر، ولكن الخطة البريطانية حرصت على اكتساب الملك فى هذه الفترة. وكما يذكر لامبسون فإن رضاه عنه يعمل على إخماد الروح المضادة لبريطانيا[١] وأظهر فاروق انعطافه تجاه الحليفة، فهو يهنئ بنجاح القوات البريطانية وسقوط طرابلس، ويتحول إعجابه إلى الجيش البريطانى، لكنه ظلّ على مبدئه من عدم دخول مصر الحرب[٢].

وبحضور رئيس وزراء بريطانيا لمصر فى ٢٦ يناير ١٩٤٣، أعلم لامبسون القصر والنحاس أن الزيارة غير رسمية وقصيرة، وأن تشرشل ليس لديه الوقت للمقابلات أو الأحاديث. ومع هذا ففى اليوم التالى لحضوره اتصل رئيس الديوان بالسفير البريطانى وسأله عمَّا إذا كان الملك يمكنه رؤية تشرشل بصفة غير رسمية، وتمت الموافقة، وجرت المقابلة فى قصر الدوبارة واستمرت ساعة ونصف الساعة، واتَّسم الحديث بالود، ولم تتخلله السياسة، وبدأ بموضوع الأسلحة التى يهتم بها فاروق. ولَّمح رئيس الوزراء البريطانى إلى أنه يقوم بتناول الغداء أسبوعيًا مع مليكه فى قصر بكنجهام، واقترح إقدام فاروق على تصرف مماثل، فأبدى استعداده على شريطة أن يكون رئيس وزرائه تشرشل وليس النحاس، ثم تكلم رئيس الوزراء البريطانى عن المشكلات الاقتصادية للحرب وأكَّد على الحاجة الملحة لتحسين ظروف الطبقات الفقيرة للشعب المصرى، وأوصى فاروقًا بتولى ذلك على عجل[٣].

واعتقد الملك - بعد تحول الميزان الحربى لصالح الحلفاء - أنه يمكنه بموقفه الجديد أن يحقق لمصر مزيدًا من المصلحة، ففى هذا اللقاء أشار، وكما يُسجِّل لامبسون «بخفة ورشاقة» إلى كثير من المساحات على الخريطة فى المنطقة الواقعة غربى مصر وبخاصة برقة، فأجاب تشرشل بأن تلك المساحات كانت تابعة لتركيا فيما سبق ولم تدخل فى ممتلكات مصر، وعليه فقد ركَّز فاروق على جغبوب وبردية[٤]. وبذلك سعى فى تلك

---

(١) F.O. 371 - 35528, J 171 - 2 - 16, Lampson - F.O, Cairo, Jan. 9, 1943. No 56.

(٢) Ibid, J 471, 720 - 2- 16, Lampson- F.O, Cairo, Jan. 26, Feb. 12, 1943, No 171, 325.

(٣) F.O. 954. Op. Cit, Eg - 43 - 12 Lampson - F.O, Cairo, jan. 31, 1943, No 202, F.O. 371 - 35530, J 1023 - 2- 16, Lampson - Eden, Cairo, Feb. 6, 1943, No 132.

(٤) Ibid.

المقابلة إلى إبداء الرغبة فى الحصول على المقابل، ولكن كان الأمل مفقودًا. وبعد أسبوع من هذا اللقاء ذهب تشرشل إلى قصر عابدين، ويصف السفير البريطانى المقابلة، ويُبيِّن أن فاروقًا غمرته نشوة السعادة، وبدأ بتقديم السيجار - بلغ طوله نصف قدم - إلى رئيس الوزراء البريطانى لما يتفق ذلك مع هوايته، ومرة أخرى يتطرق الأخير إلى الحديث حول الإصلاح الاجتماعى وأهميته، وشكره فاروق على تصريحاته فى الاجتماع الصحفى الذى أشار فيه لدور مصر فى الحرب رغم حيادها[1]. وكان فى ذلك إشارة إلى ضرورة التعويض.

وأراد السفير البريطانى أن يظل الملك فى القالب ولا يحيد عنه أبدًا، فكتب إلى حكومته يعرض عليها أن تنتهز الصحافة البريطانية فرصة عيد ميلاده، وتُسطِّر كلمات الإشادة والتمجيد به والإشارة إلى هديته للقوات البريطانية فى عيد الميلاد، وتُظهر النتائج الطيبة لتلك الخطوة، فهى تسعده وتنمى حسن العلاقة القائمة، ووافقت الخارجية البريطانية، واقترحت الاتصال بمراسل رويتر فى القاهرة، ولكنها طلبت أن يكون المدح بحذر[2].

وجاءت الترجمة العلمية سريعة. فقد كتبت إحدى المجلات البريطانية مقالاً جاء فيه «إن الملك فاروقا ملك محبوب من الشعب، جدير بهذا الحب، يقوم بدور كبير الشأن فى الشئون العامة، وأبرز مظاهر العمل الذى يقوم به هو ووزراؤه يبدو فى روح التعاون الوثيق بين مصر وبريطانيا، ولم تكن العلاقات بين البلدين أصفى ولا أوثق فى أى يوم مضى منها فى هذه الأيام العصيبة، والأمل كبير فى أن ينمو هذا التعاون الطيب ويتطوَّر إلى تعاون اقتصادى أكثر توثقًا وأتم ارتباطًا حين يقوم عهد السلام»[3]. والخط المرسوم واضح، ويرحِّب الملك بتعدد زيارات لامبسون، ويحتفى بعودة الجنرال ولسون، ويستفسر عن صحة تشرشل، ويعبِّر عن ثقته بنصر الحلفاء، ويبدى اهتمامه بالمستعمرات البريطانية فى وسط وجنوب أفريقيا، وأصبح كل خطاب يكتبه لامبسون لحكومته لا يخلو من الإشارة إلى الصلة المرضية بالقصر، ويُبيِّن كيف انجلت رؤيته تجاه فاروق عندما غيَّر من موقفه، وأنه من الصواب لشاغل عرش مصر أن يدرك أن مصلحته ومصلحة بلاده مرتبطة

---

(١) Lampson, Op. Cit, Feb. 2, 1943, p. 29, F.O. 371 - 35529, J 578 - 2- 16, Lampson - F.O, Cairo, Feb. 3, 1943, No 234.

(٢) F.O. Op. Cit, J 6021 - 2- 16, Lampson - F.O. Cairo, Feb. 5, 1943, No 241.

(٣) المصرى، عدد ٢٢١٢ فى فبراير ١٩٤٣، ص ٢.

بالإخلاص والاتفاق مع بريطانيا، وأن عليه أن يسقط من حسابه الماضى ويزيح عنه شكوكه لما فى ذلك من سعادة له ولبريطانيا[١].

وينفّذ فاروق التعليمات البريطانية. فحينما سافر النبيل منصور داود إلى روما وعمل مع المحور، اتصل السكرتير الشرقى برئيس الديوان، وطلب منه إخطار الملك بعزل الأمير من الأسرة المالكة وحرمانه من الألقاب والرتب ومصادرة أملاكه، وصدر الأمر الملكى لتنفيذ المطلوب، وقدّم لامبسون الشكر لفاروق على هذا التعاون. ويواصل الأخير طريق المجاملة، فهو يحضر الحفل الخاص لعرض فيلم «نصر الصحراء» الذى أجرى عليه يانصيب لصالح المحاربين البريطانيين، ويقدم إعانة ٣٠٠ جنيه لصندوق الحرب البريطانى للترفيه عن تلك القوات[٢]. وبذلك تمكّن من أن يعطى الشكل المتقرّب لبريطانيا مما عكس عليها انطباعًا حسنًا، كما نجح فى إسقاط هجوم لامبسون عليه فى هذه الفترة وحاز على رضاه، وكان هذا هو المطلوب. أما عن داخله فقد اختلف كلية عن ظاهره، حيث لم يغب عنه ما جرى له على أيدى بريطانيا وسيطر عليه شغف انتصاره عليها.

وفى الوقت الذى كان فاروق يرصد الأخطاء للوزارة الوفدية ويخطط لإقالتها، استطاع إقناع بريطانيا بحسن نياته تجاهها هادفًا إلى تحويل تأييدها من الوفد إليه وعدم معارضتها لأى خطوة يخطوها ليحقق مسعاه. ولكن لم يكن الأمر بهذه السهولة حيث ما زالت البواعث التى دفعت بريطانيا لفرض النحاس قائمة. وقد وضح الموقف البريطانى من أزمة الكتاب الأسود ومساعدتها للحكومة. واختلفت وجهات نظر فاروق ولامبسون إبّان الأزمة، وبدا الموقف المتشدِّد للملك ورئيس ديوانه للإطاحة بالوفد، والإصرار البريطانى على بقائه فى الحكم، وكادت العلاقات تتفاقم بين الطرفين لولا تدارك فاروق وخشيته من أن يخسر ما اكتسبه. وحاول استخدام أسلوب السياسة، ففى لقائه بلامبسون فى ١٤ إبريل ١٩٤٣ سلّمه مذكرة أشار فيها إلى شعوره الحقيقى تجاه بريطانيا وإخلاصه

(١) F.O.-Op. Cit, J 555 - 2 - 16, Lampson - F.O. Cairo, Feb. 4, 1943, No 217, F.O. Op. Cit, 35530, J 913, 1002, 1409 - 2 - 16, Lampson - F.O, Cairo, Feb. 22, 28, March 26. 1943, No 399, 442, 617, F.O. Op. Cit, 35531, J 1516 - 2 - 16, Lampson - F.O. Cairo, March 24, 1943, No 63.

(٢) Ibid, 35531, J 1537, 1554, 1597 - 2- 16, Shone- Lampson, - F.O. Cairo, March 30, Aprile 6, 8, 1943, No 309, 676, 709, F.O. Op. Cit, 35532, J 1755 - 2 - 16, Lampson- F.O. Cairo, Apritl 10, 1943, No 342, F.O. Op. Cit, 35533, J 1950 - 2- 16, Lampson - F.O, Cairo, April 16, 1943, No 373.

لها، واحتجاجه ضد تأويل ما يُقدم عليه من أعمال، وعرج على البيانات الخطيرة التى تمس الحكومة، وبين كيف تُحتِّم الملكية الدستورية عليه حماية الحياة السياسية ومؤسساتها والحفاظ على كرامتها ونزاهتها، ومن ثم فلا بد من اتخاذ إجراءات ضرورية إزاء تلك البيانات، ولا يمكن محوها بتصويت البرلمان بالثقة فى الحكومة. التجأ فاروق لكتابة تلك السطور بناء على ما نقله له أحمد حسنين عقب مقابلته للسفير فى مساء ١٣ إبريل من أن الأخير اتضح له أن التغيير فى موقف الملك متصنِّع، وهنا دحض لامبسون لفاروق المقولة وكذَّب رئيس الديوان واتهمه بالعمل على سوء التفاهم بينهما وبأنه قد أوَّل ما ذكره عن قصة الديك والثور، وعَدَّها كناية عن السفارة والقصر، وبيَّن أنه يمكن الاستشهاد بالسكرتير الشرقى الذى كان يحضر الجلسة. وآمن فاروق بضرورة طرد مثل تلك الأفكار المختلفة المسمَّمة والتى هى من اختراع من يهمهم الأمر لإثارة القلاقل وإفساد العلاقات بينهما(١). وبذلك يتضح أن الملك لم يكن وحده الحريص على استبقاء التقارب، ولكن أيضًا السفير البريطانى حتى إنه هاجم رئيس الديوان الذى كان بالأمس الصديق الوفى.

ومضى لامبسون يُجرى تحرياته الخاصة ليقف على مدى تأثر الشعب بما ورد فى الكتاب الأسود، ومدى شعبية الوفد، وهل مازالت له الأغلبية، والنتيجة فى حالة إذا كان الجواب بالنفى. ويسجل للندن بأن الموقف يدعو للحيرة حيث إن اتهام الحكومة مؤكد والظروف القائمة صعبة لإمكانية استبدال غيرها بها. وراح يعلِّق على حقد فاروق على النحاس ورغبته فى الانتقام منه وكيف يترسَّب فى أعماقه حادث ٤ فبراير، وتوقُّعه لمزيد من الصفاء فى علاقاته مع بريطانيا، حيث يرى وجود الحكومة الوفدية عائقًا، وبزوالها لن تبقى إلا قوتان، القصر والسفارة البريطانية(٢).

ومع حرص فاروق على إبقاء التفاهم مع بريطانيا، فإن الإلحاح الداخلى لإقالة الوزارة سيطر عليه، وعندما وجد التأييد والمؤازرة من غير الوفديين تشدَّد فى موقفه وتشجَّع مما كدَّر لامبسون، وبدأ اتجاه السلام السائد ينحرف عن مساره، فهو يشكو لما أقدمت عليه هدى شعراوى من تأييد لمليكها، ويصف مواقفها المضادة من الإنجليز، وعليه لاح أمامه العودة إلى أسلوبه القديم الذى يتلخص فى إسداء النصح، وفى حالة عدم جدواه

---

(١) Ibid, 35533, J 2039 - 2- 16, Lampson- Eden, Cairo, April 19, 1943.

(٢) Ibid, 35531, J 1698 - 2 - 16, Lampson - F.O, Cairo, April 15, 1943, No 751, F.O. 954, Op. Cit, Eg - 43 - 43, Lampson - Eden, Cairo, April 18, 1943.

استعمال القوة. ويكتب إلى حكومته عن إمكانية تجاهل فاروق للنصيحة، وأنه من المكروه الوقوف مكتوفى الأيدى، فى الوقت الذى يذكر فيه الحاجة لوجود حكومة أغلبية فى السلطة ومخلصة للمعاهدة، وأن الوفد لا يزال تنطبق عليه الشروط المطلوبة(١).

واقترح السفير البريطانى إخطار الملك بأنه لمصلحته المطلقة، وفقًا للمبدأ الديموقراطى، ولمصلحة الحرب السماح للنحاس - إذا رغب فى ذلك - أن يدعو لانتخابات عامة. وإذا كان فاروق لا يعير هذه المشورة اعتبارًا، فإن المسئولية الكاملة تقع على الحكومة البريطانية لاتخاذ القرار، وينقل وجهات نظر القادة البريطانيين، بأن يتخذ هذا الإجراء شكل المناشدة وليس النصيحة، ويطلب التعليمات، ويصرح بأن الضعف لن يكون له تأثير أبدًا فى مصر، وفى ضوء طباع المصريين فاللين معهم غير مطلوب، ويخشى من فقدان السفارة البريطانية لمساعدة الوفد فى حالة إبعاده، إذ تُصبح وجهًا لوجه أمام الملك، كما يشير إلى الالتزام البريطانى تجاه الوفد(٢).

وكان رؤساء الأركان بلندن قد أرسلوا بتعليماتهم إلى القادة فى مصر لعمل الترتيب حين يدعو الاحتياج لاستخدام القوة، لتنفيذ نصيحة لامبسون التى أيَّدتها الحكومة البريطانية، ولكن القادة أوضحوا الصعوبة لإيجاد القوات البريطانية اللازمة تحت الطلب لهذا الغرض فى الظروف القائمة، وفى اجتماع لجنة الدفاع بالقاهرة فى ٢٧ إبريل، بيَّن القادة أنهم لا يمكنهم الاستجابة لاستعمال القوة دون استقدام قوات أخرى، وأبرقوا لرؤساء الأركان بذلك. واتصلوا بلامبسون ونقلوا له رؤيتهم. هذا فى الوقت الذى رأى فيه البعض أن سياسة لامبسون تجاه مساندة النحاس سياسة حكيمة حيث تُعَدّ نصرًا على القصر، لأن تغلُّب العناصر المحورية على زعيم الوفد تكون له ردود الفعل الخطيرة على الحالة الحربية(٣).

واستعرض تشرشل فى ٣٠ إبريل رأى القادة العسكريين الذين أكدوا تجنب استعمال

(١) F.O. 371 - 35533, J 1969 - 2- 16, Lampson- Eden, April 23, 1943, No 395, PREM 4, Lampson - F.O, Cairo, April 29, 1943, No 855, F.O. 954, Op. Cit, Eg- 43 - 50, F.O. 371 - 35532, J 1916 - 2 - 16.

(٢) Ibid.

(٣) CAB 65 - 34, Conclusion of meeting of the war Cabinet, May 5, 1943, F.O. 954 Op. Cit, Eg - 43 - 55, Lampson - F.O, Cairo, May 4, 1943, No 909.

القوة خوفًا مما يحدث بين قواتهم والقوات الملكية، وسأل عن احتمالات مقاومة الجيش المصرى، وهل سيشترك معه الشعب فى الهجوم أم سيقوم بالمظاهرات والمشاغبات والحرائق، وعن القوات البريطانية فى المناطق المجاورة والتى تستدعى الحالة جلبها، ثم يبيِّن أنه إذا تقرر إعطاء النحاس الفرصة لإجراء انتخابات عامة، فلا بد من إخطار فاروق بأنه قرار بريطانيا، وأنها تُبدى النصيحة بالطريقة التى تراها، وفى هذه الحالة فمن الضرورى نجاح تلك السياسة وعدم تعريضها لأية عقبة. وفى اليوم التالى بعث رئيس الوزراء البريطانى برأيه لوزارة الخارجية، وفسَّر الصعوبة فى أن تخسر بريطانيا صديقًا لها - أى النحاس - حتى ولو كانت التهم ملصقة به، واستحالة أن تترك مسئوليتها تجاهه، وقد أصبح له عدوان الملك ووزير ماليته السابق، ولكن عليه تجنب بعض الأخطار الجسيمة لأنها تجعل مساعدته محالة، تلك المساعدة التى تنبع من الاقتناع بتأييد غالبية البلاد له، وبالتالى فإذا فقد الثقة البريطانية أو ثقة الشعب فيه، فعليه أن يفارق الحكم، ولن يُعَدُّ رحيله كارثة، ولا يرى تشرشل الضرورة القصوى للتمسك به، لكنه يرغب فى استمرار حسن العلاقات معه لأثر ذلك عند عودته للحكم مرة أخرى. وأخيرًا يعرض وجهة نظره بشأن ترك النحاس يواجه الأمور بنفسه(١).

أما وزير الدولة فيتفق على بذل المجهودات المعقولة لإبقاء النحاس فى الحكم دون تهديد وإلزام، واعتقد أن السفير البريطانى لديه فرصة طيبة لإقناع الملك بإبقاء الوفد من غير استخدام العنف، وأن يوضع فى الميزان إخراج الوزارة الوفدية فى كفة، واستعمال القوة وعزل فاروق فى الكفة الأخرى، ورجَّح الكفة الأولى، وأرجع السبب للقلة النسبية للقوات الحربية، وما يمكن أن يطرأ فى المستقبل، وحتى يُفقد التعاون، وخطورة عداء الجيش المصرى الذى يعتمد عليه فى الأمن الداخلى وحماية منطقة القناة والدفاع الجوى، وأن حماية الجيش البريطانى لحكومة فى السلطة ينظر إليها بصفة عامة على أنها فاسدة ليس بظاهرة صحية، والنتيجة النهائية أنه إذا استمر الملك فى عناده، فلا بد من إثنائه عن عزمه حتى يبقى الوفد. كما نوَّه إلى إمكانية اكتساب ضم فاروق إلى الجانب البريطانى(٢).

---

(١) PREM 4, 19 - 2, Prime Minister Personal Minute, April 30, 1943, No 332 - 3, May 1st 1943, No 43 - 148, F.O. 371 - 35532, J 1916 - 2- 16, Foreign Secretary.

(٢) CAB 65, Op. Cit, F.O. 954, Op. Cit, Eg - 43 - 59, Minister of State - F.O, Cairo, May 5, 1943, No 1095.

واقترح وزير الخارجية البريطانى أن ترسل التعليمات إلى لامبسون، وتتلخص فى عدم استبعاد اللجوء إلى إجراءات اضطرارية ضد الملك، وأن الحكومة البريطانية لا تعطى تفويضًا باستخدام القوة، واستبعاد مسألة المناشدة وتقديم نصيحة رسمية تتضمن أن بريطانيا لا ترى إقالة النحاس فى هذا الوقت من مصلحة مصر أو المجهود الحربى، ويطلب الوزير إرجاء الترتيبات العسكرية. وفى حالة تجاهل الملك للنصيحة، لا تستخدم القوة دون الرجوع إلى لندن. وأشار إلى أن هذا الخط سيعمل على إبقاء الوضع على ما هو عليه حتى يجرى القادة العسكريون فى الشرق الأوسط مزيدًا من التحليل حول الموقف. ودارت وجهة النظر العامة لمجلس الحرب حول الاستعداد لاستخدام القوة عند الضرورة لتجنب إقالة النحاس، وفقد المجلس الأمل فى اكتساب ود فاروق، وبيَّن أنه فى حالة السماح بالإقالة، فإن الوفد سيعادى بريطانيا وستحدث اضطرابات مؤكَّدة فى مصر، وهذه سياسة سيئة خاصة فى الشرق، حيث تعطى الانطباع للأصدقاء بعدم الاعتماد على بريطانيا. وانتهى المجلس إلى تخويل وزير الخارجية السلطة ليبرق لسفيره بتأجيل القرار النهائى ثمانى وأربعين ساعة انتظارًا لوصول وجهات نظر القادة العسكريين بشأن استعمال القوة، وإذا رأى لامبسون أن الحالة لا تحتمل أى تأجيل، فعليه ـ كحل أخير ـ أن يساند النصيحة الرسمية بالقوة. وأرسلت الخارجية البريطانية إلى سفارتها بالقاهرة تُعلمها أنه إذا أقال فاروق حكومته من غير إجراء انتخابات، فإن الوضع سيكون غير مرض، وفى حالة إجرائها وفوز الوفد تزداد الخطورة، وطلبت إخطارها بشعور الرأى العام وبخاصة الجيش المصرى فى حالة الإقالة. أيضًا طلبت انتهاز الفرصة المناسبة للتوفيق بين الملك والنحاس. وجاء رأى العسكريين بأن يلجأ السفير للقوة مع فاروق كحل أخير، وهنا حدَّد مجلس الحرب موقفه، وطلب من لامبسون إسداء النصيحة للملك، وبيان أن مقاطعته للحكومة مسألة خطيرة للغاية، فقد تحدث ظروف بين يوم وليلة تستدعى اجتماعا فجائيا بشأن الحرب، وإن لم يستجب، فعليه بالشدَّة واستخدام القوة طالما أنه لا توجد وسيلة لاكتساب صداقته(*).

إذن انتهى الأمر بعقد العزم على استخدام سياسة العنف مع فاروق، خاصة وأن لها تجربة سابقة أدت مهامها بنجاح، ولكن للمرة الثانية يكون التراجع من الطرفين، الملك

(*) CAB 65, Op. Cit, PREM 4, 19 - 2, F.O - Cairo, May 5, 1943, No 757, Air Ministry- Commander in Chief, May 5, 1943, No 1287, Admiralty - T.A. 41 B. May 7, 1943.

الذى تجنب الدخول فى نزاع حتى لا تضيع منه الفرصة الأخيرة، بعد أن أيقن أن التهديد فى هذه المرة سيكون بلا رجعة، ولامبسون الذى حاول مرة أخرى - وفقًا لتعليمات لندن - أن يخفف من ضراوة الحكومة، ويقلّل من فداحة أخطائها. ويعود إيدن ليكتب إليه عما بذله فاروق لتحسين العلاقات مع بريطانيا فى الأشهر الأخيرة، ويخشى من تحوله إذا أقهر، فى الآونة التى يشير للوفد كصديق لبريطانيا. ويطلب التأكد من أن الشعور العام فى البلاد لم يتحول ضد الوفد بعد أن أصبح الجيش والأزهر وغالبية كبار ملاك الأراضى فى جانب الملك الذى سيتحول فى يوم وليلة إلى بطل حامٍ لحقوق الشعب، لكنه يُمنى نفسه بأن أغلبية البرلمان مع الحكومة وبالتالى لن تكون النتيجة إيجابية[١]. وتدخلت السفارة البريطانية، وحدَّت من النزاع[٢]. وعليه هدأت أزمة الكتاب الأسود ونجحت السياسة البريطانية فى الوقوف أمام إقالة فاروق للنحاس.

واستكان الملك، وأرجأ وضع الحد الفاصل مع حكومته لحين، بهدف الظهور أمام بريطانيا بالحليف المطيع، وأوفد رئيس الديوان لقصر الدوبارة للتهنئة بانتصار الحلفاء فى تونس، وأرسلت لندن تشكر على ذلك[٣]. ثم استدعى لامبسون وعاد وكرَّر عليه التهنئة، فانتهز الأخير الفرصة وطلب العمل على استقرار الأحوال السياسية، فوافقه الملك وبيَّن أنه استدعاه لهذا الغرض، وما يقصده هو الوئام التام بينهما، وقرأ عليه بيانًا فى ورقة مكتوبة ثم أعطاها له، وقد احتوى على وجوب استمرار الدور الذى تلعبه مصر فى المجهود الحربى والعمل على تكثيفه، وأنه وشعبه مشغوفان لتقديم أقصى ما فى وسعهما تجاه النصر البريطانى النهائى. واتباعًا للنصيحة، أعطيت الوزارة فرصة لتبرئة نفسها أمام البرلمان، وأنه بعد مناقشات من جانب واحد - الوفديين - وعدم اقتناع نائب رئيس المجلس بنزاهة الوزارة، فإنه - أى الملك - مضطر ليصرِّح بأن التغيير أصبح أمرًا ضروريًا وبصفة خاصة بعد فقدان الوزارة الصفة الأخلاقية فى البلاد، وأنه إذا كانت الحكومة البريطانية تعتقد أن الوزارة يمكنها أن تؤدى الخدمات وتكون العون لها، وفى حالة إصرارها على استمرار الوفد فى السلطة، فإنه يُبقى الوزارة ويستمر فى علاقته الرسمية معها ليسهِّل عملها فى حدود الإمكانات التى يتطلبها المجهود الحربى[٤].

---

(١) F.O. 371 - 35533, J 2039 - 2- 16, Eden, F.O, May 8, 1943.

(٢) انظر فصل حزب الأغلبية، عنصر المواجهة.

(٣) F.O. Op. Cit, J 2060 - 2 - 16, F.O Cairo, May, 12, 1943, No 807.

(٤) Ibid, 35534, J 2228 - 2- 16, Lampson - F.O, Cairo, May 17, 1943, No 1008, Lampson, Op. Cit, May 17, 1943, P. 99.

وشكا فاروق للسفير البريطانى من حكومته، وساق حادثة البعثة التركية، واستخدام الإذاعة للسياسة الداخلية مما يتنافى مع شروط الامتياز الممنوحة للشركة، والتلميحات ضد التاج فى البرلمان، وأقر لامبسون بصحة ذلك لرئيس الوزراء البريطانى، ولكن أمام فاروق أوضح له خطأ مقاطعة القصر للوزارة، وأنه يرفض أن يكون ساعى بريد للقصر لدى الحكومة. وهنا عبَّر الملك عن أمله بأنه وفقًا لقاعدة اقتراحه فإن الأمور تحتاج إلى شدة ولين، وعندئذ يكون لامبسون على استعداد لامتهان تلك الوظيفة. ويذكر السفير البريطانى لحكومته أنه لإشباع عظمة الملك أعطاه الآمال عن مستقبل مصر وبصفة خاصة عن دوره الذى تمنى أن يكون صائبًا. وأشار إلى ما سبق أن ذكره لرئيس الديوان فى مارس ١٩٤٣ عن الملك الشاب، وكيف أنه إذا تصرف بحكمة يطول حكمه، فرئيس الوزراء والحكومة يتغيران، أما العرش فهو مستمر دون نهاية. وتطرق الحديث إلى مكرم عبيد، وحاول لامبسون أن يثير فاروقًا عليه، فأفهمه أنه يحمل الاتجاه الجمهورى، فجاراه وأعلمه معرفته الجيدة له. وأراد السفير البريطانى أن يشعره بأن عرشه الملكى تحميه بريطانيا حيث قال: «لم يبق من الملوك إلا القليل ونحن لا نرغب فى إنقاص العدد» فرد فاروق «هذا واجب»(١). وبذلك اقتضت المصالح المشتركة أن تقرب بين الطرفين.

وأصدر اللورد كيلرن تعليماته إلى المستشار الشرقى لمقابلة أمين عثمان وتحذيره بشأن أن توقف الحكومة هجومها المباشر وغير المباشر على الملك ورجاله فى الحال، وأن تتيح له الفرصة التى تمكنه من العمل على التقارب(٢). وفى الوقت نفسه بدا فاروق مطيعًا للتوجيهات البريطانية، وقدم ورقة للسفير البريطانى فى ٢٢ مايو حذف منها ما سبق أن طالب به، مما جعل الأخير يهنئه على موقفه الذى يتفق مع المصلحة الحربية للحلفاء. ويكتب لحكومته ليُسجِّل رضاه بما يُقدم عليه الملك من حيث اتخاذ الخط الطبيعى بدلاً من الطريق الذى كان يتبعه، وفى هذه المقابلة أظهر كيلرن رغبته فى أن يسهِّل فاروق العمل ويكون لطيفًا مع رئيس وزرائه وحكومته(٣). ولاحت مسألة الزيارة الملكية إلى بريطانيا فى

---

(١) Ibid.

(٢) Ibid, J 2319 - 2- 16, Killearn- F.O. May 22, 1943, No 1036, كيلرن هو اللقب الجديد الذى حصل عليه لامبسون، وينسب إلى القرية التى نشأت فيها والدته، وأنعم عليه فى أول يناير ١٩٤٣ وأذيعت النشرة فى ١٩ مايو من السنة نفسها.

(٣) Ibid, No 1083.

الأفق مرة أخرى بعد تحسن العلاقات، فيطلب كيلرن من إيدن إتمام تلك الخطوة لما لها من نتيجة مثمرة[1]. ومع هذا فلم يكن فاروق ينسى دور السفير البريطانى فى إذلاله، وكان دائمًا ينتهز فرصة لقائه بالشخصيات البريطانية ويشكوه، ففى حديث له مع لويس جريج Greig انهمك فى قذفه وركز على حادث ٤ فبراير، وعندما نقل الضيف ما دار لكيلرن ازداد حنقه وتمنى لو كان نزع منه الملك فى هذا اليوم[2].

ولم يعكر ذلك صفو العلاقات، ومضى السفير البريطانى فى اصطحاب الزائرين وتقديمهم لفاروق، وفى المقابلة التى تمت مع وزير الطيران الذى استعرض الغارات الألمانية على بريطانيا والمعدات البريطانية الحديثة، طلب فاروق طائرة خاصة، فوعده الوزير، وعندما سأل كيلرن عن رأيه أبدى أن يقدم له سيارة جيب ثم علق «لكنها رخيصة، أما الطائرة فغالية الثمن»[3]. كما حرص مونتجمرى على اللقاء بفاروق ووصف له معركة العلمين وانتصاراته حتى تونس[4]. ووضح التركيز على القوة البريطانية التى يمكن لها القضاء على أعدائها، وفى ذلك تذكرة للملك عن موقفه المحورى، وقد أدرك المغزى، ولم تفته التهنئة بانتصار الحلفاء، ولكنه فى الوقت نفسه الذى يكتب فيه للملك جورج السادس يكتب للرئيس روزفلت Roosvelt[5]، وكانت بريطانيا تضيق بمثل هذه الحركات.

وأراد فاروق أن يزيل الشك تجاه ميوله العدائية السابقة لبريطانيا، ومن ثم فهو يستقطب العناصر البريطانية ويجذبها إليه، ففى لقاء له مع أسقف يورك Arch Bishop of York تكلَّم عن حسن حظ مصر التى نجت من أهوال الحرب، وأن المحور كان يمكنه إحداث أخطار كثيرة بالقاهرة، ولكن وجوده بالعاصمة أنقذها من المعاناة، وشرح متاعبه ومشكلاته فى أثناء الحرب التى كانت سببًا فى سوء فهم موقفه وتصرفاته، وأن الانتقاد كثر ضده، وهو يحاول دائمًا العمل لمصلحة بلده، وبيَّن أنها بلد شرقى ولا يمكن مقارنةالملكية فيها بالملكية فى بريطانيا، ففى الأولى يملك ويحكم. وفى لمحة عابرة أشار إلى الصعوبات التى يواجهها مع حكومة الوفد وفسادها، لكنه أكَّد أن وضع الحكومة والوزراء مؤقت بينما الملكية هى

---

(١) F.O. 954, Op. Cit, Eg - 43 - 64, Killearn - Eden, June 22, 1943.

(٢) Ibid, Eg - 43 - 65, Killearn - Eden, June 23, 1943.

(٣) Lampson, Op. Cit, June 23, 1943, p. 131.

(٤) F.O. 371 - 35536, J 2923 - 2- 16, Killearn - F.O, Cairo, June 28, 1943, No 203.

(٥) الأهرام، عدد ٢١١٤١ سبتمبر ١٩٤٣، ص ٢، المصرى، عدد ٢٤٠٩ فى ٢٨ سبتمبر ١٩٤٣، ص ٢.

الدائمة، وركز على أن السياسة التى تعتمد على مساندة الوزارة أكثر من مساندة التاج هى سياسة قصر نظر، وبذلك أعرب عن رغبته فى الاستحواذ على التأييد البريطانى بمفرده. وهدف إلى إبعاد أى فكرة عن أن المحيطين به لهم تأثير عليه، فتكلم عن وحدته وغياب من يأنس إليه ويثق فيه. وقبل نهاية اللقاء طلب نقل تحياته وتمنياته إلى ملك بريطانيا، وأبدى اهتمامًا خاصًا بالملكة مارى التى أغدقت عليه عطفها أثناء وجوده فى بريطانيا[١].

وما لبث الأمر أن ردَّ فاروق زيارة الأسقف، فذهب إلى الكاتدرائية الإنجليكانية بقصر النيل. ويذكر شون الوزير البريطانى المفوَّض أنه قام بحركة تدل على الفطنة، فعند مغادرته للمكان أعلن عن رغبته فى إهداء قضبان برونزية بدلاً من الحواجز الخشبية المؤقتة الموجودة أمام المذبح، ويراها شون هدية قيِّمة. وكان لهذه الزيارة وقعها فى الدوائر البريطانية، وأذاعت المحطات اللاسلكية الإنجليزية والأمريكية النبأ وعلَّقت على صلاح فاروق وتقواه وروح التسامح التى يتعلق بها وتشبهه بخلفاء المسلمين وفضله على تعانق الهلال والصليب[٢].

واستمرارًا لتنمية حسن العلاقات، مرَّ إيدن على القاهرة وهو فى طريقه إلى موسكو، واستقبله فاروق، وصحبه شون الذى سجَّل لحكومته السعادة التى غمرت الملك بتلك الزيارة، وأصبحت الرغبة فى التعاون واضحة ولمسها المسئولون البريطانيون، فى برقياته للملك البريطانى، فى الشيكولاته التى قدمتها الأميرات الصغيرات، فى هدية الكاتدرائية، فى تلك العلاقات الودية التى يحرص على إظهارها تجاه كبار الضباط البريطانيين[٣]. وبذلك نجح فاروق فى اكتساب الرضا البريطانى عنه. وعندما أصيب فى حادث القصاصين أرسل له الملك جورج السادس برقية يأسف فيها على الحادث ويتمنى له الشفاء العاجل، وقام كيلرن بزيارته بالمستشفى، كما أرسل تشرشل الذى وصل إلى مصر عقب أيام من الحادث لحضور المؤتمر الثلاثى، رسالة إليه يعبر فيها عن أن الحادث بسيط ويرجو له الشفاء وتمام الصحة[٤].

---

(١) F.O. Op. Cit, 35538, J 4306 - 2- 16, Shone - F.O, Oct. 4, 1943, No 333.

(٢) Ibid.، الأهرام، عدد ٢١١٤٨ فى ٧ أكتوبر ١٩٤٣، ص ٢.

(٣) Ibid, 35539, J 4537 - 2- 16, Shone - F.O, Cairo, Oct. 22, 1943, No 953, F.O. Op. Cit, 35540, J 4752 - 2- 16, P.I. C.M.E - War Office, Nov. 12, 1943, No 5340.

(٤) Ibid, 35539, J 4717 - 2- 16, Shone - F. O, Cairo, Nov. 15, 1943, No 2180, F.O. Op. Cit, 35540, J 4876- 2- 16, Killearn- F.O, Cairo, Nov. 28, 1943, No 2279.

الأهرام عدد ٢١١٩٦ فى ٢ ديسمبر ١٩٤٣، ص ٢.

ولم يستمر الوفاق الذى سعت السياسة البريطانية لإيجاده بين فاروق والنحاس، فقد ازدادت العلاقة سوءًا بين الطرفين وخاصة أثناء إجازة كيلرن وغيابه عن مصر، وعندما عاد علم بالقطيعة بينهما، واتصل به الأمير محمد على وراح يكيد لفاروق ويطعن فيه، وذلك هو موقفه المعتاد، فقد تخصص فى سبِّه وانتقاد تصرفاته وأخلاقياته، وركز على شعوره المضاد لبريطانيا، وطالب بخلعه عن عرشه(١). وهذا أمر طبيعى لرغبته فى الإحلال مكانه. ومرة أخرى يحاول السفير البريطانى، فيلتقى برئيس الديوان ويظهر استياءه إزاء النزاع، ولما كان على يقين من تصميم فاروق على الإطاحة بحكومته فى أسرع وقت ممكن، كتب إلى حكومته ليعرض عليها ما طرأ بخلده من تعيين حسين سرى بدلاً من النحاس للعلاقة التى تربطه بالملك، لكنه فى الوقت نفسه يشير إلى ضعفه(٢).

ولم يكد شهر ديسمبر ١٩٤٣ ينتهى حتى كانت العلاقة الطيبة تفرض نفسها بين فاروق والإنجليز، فقد استقبل تشرشل وإيدن وكادوجان، وأبرق للملك البريطانى يستفسر عن صحته، وانتهز فرصة عيد الميلاد، فأهدى القوات البريطانية ألف جنيه للترفيه عنهم، وكالعادة يشكره السفير البريطانى ويطلب من حكومته إرسال خطاب شكر، وأخيرًا يدعو سلاح الطيران الملكى إلى رحلة صيد ملكية فى التل الكبير(٣). لكن ذلك جميعه لم يثن بريطانيا عن مساندة النحاس.

وعادت الأزمة بين عابدين وقصر الدوبارة مع بداية عام ١٩٤٤ بتفاقم علاقة الملك مع رئيس وزرائه، وأرجع كيلرن ازدياد التوتر إلى أحمد حسنين، إذ أصبح يرى فيه عاملاً مضادا للسياسة البريطانية، كما راح يعبِّر عن شعور كراهيته لفاروق الذى كان قد أخمده بعض الوقت، فينعته للخارجية البريطانية بالحقد والاعوجاج والبرود والجبن، ويُبيِّن ضرورة التعامل معه بحزم للوصول إلى النتيجة المرجوة. وعليه فقد اقترح إخطار الملك ورئيس ديوانه إن لم يسهِّل القصر عمل الحكومة ويعمل على إزالة العقبات من سبيلها،

---

(١) Ibid, 35532, J 1750 - 2- 16, Lampson- F.O, Cairo, April 19, 1943, No 778, F.O. Op. Cit., 3553, J 2001 - 2- 16, Lampson- F.O, Cairo May 4, 1943, No 908 F.O. Op. Cit, 35537, J 3801 - 21 - 16, Killearn - F.O. Cairo, Sep. 4, 1943, No 288.

(٢) PREM 4, 19 - 4, Killearn - F.O, Cairo, Nov. 22, 29, 1943, No 392, 402.

(٣) الأهرام، عدد ٢١٢٠٢ فى ١١ ديسمبر ١٩٤٣، ص ٢، عدد ٢١٢٠٤ فى ١٤ ديسمبر ١٩٤٣، F.O. 371 - 35541, J 5128 -2- 16, Killearn - F.O, Cairo, Dec. 22, 1943, No 2434, F.O. 954, Eg-43- 94, Killearn- Eden, Cairo, Dec. 30, 1943.

ويوقف تصرفاته اللامعقولة، فيجب عليه السماح للنحاس بالدعوة لانتخابات عامة، وفي حالة رفض فاروق تكون المساندة البريطانية القوية للحكومة والمواجهة الشديدة الفعّالة. ويطلب وجهة نظر لندن، ويشيد بموقف الحكومة تجاه بريطانيا وتأييدها ومساعدتها والعمل على مصلحتها وتقديم الاحتياجات الحربية لها، ويشير إلى أنه فى عهد السلم يمكن ترك القوتين تتصارعان، ولكن لن يسمح بذلك وقت الحرب، وأن فاروقا لم يتعظ من حادث ٤ فبراير، ولم يضع اعتباراً للفرصة الأخيرة التى طلبها. ويأتى رد الخارجية بالموافقة على رأى سفيرها[١].

ومع هذا لم يغيِّر فاروق من اتجاه التقارب الذى سار على دربه، فهو يداوم على استضافة المسئولين البريطانيين الذين يخرجون للصيد معه، وتنوِّه الديلى تلجراف بمناقبه على أثر زيارة المارشال دوجلاس Douglas وتعلق: «وهكذا أتيحت لجلالته فى هذه المناسبة فرصة لقاء بعض ذوى الشخصيات الكبيرة من البريطانيين والحلفاء والتحدث إليهم فى جو أقل تأثراً بالرسميات. . . وليس من شك فى أن هذه الاتصالات غير الرسمية قد أفادت العلاقات الإنجليزية المصرية، وأنه يرجى استمرار الجهود التى تبذل فى سبيل رعاية هذه العلاقات وتنميتها»[٢]. ومثَّل كيلرن أحد هؤلاء الضيوف، ويذكر أنه كان مع الملك فى رحلة صيد يوم ٦ فبراير أى بعد يومين من ذكرى المسرحية المحزنة ليوم ٤ فبراير، وبرغم المناسبة فقد بدا عاديا[٣]. ومعروف أنه لديه القدرة لمداراة ما يريد إخفاءه وقتما يشاء.

وصمَّم فاروق على أن يخطو خطوته المنتظرة بإقالة الوزارة، وكان لابد من عرض الأمر على كيلرن، فاستدعاه بعد ظهر ١٢ إبريل وسلَّمه مذكرة بعد أن قرأها عليه، تضمنت أزمة عام ١٩٤٣ الخاصة بالاتهامات الخطيرة للحكومة والطعن فى نزاهتها، وعدم قيامها بما يزيل الشكوك والشبهات التى تتصف بها أعمالها، وفقدانها المكانة والسلطة المعنوية، وتعاون الملك مع بريطانيا كحليف مخلص، وتشجيعه لحكومته لتقديم المساعدات الممكنة للعمل على الإسراع بالنصر لجيوش الحلفاء. كما تشير المذكرة إلى عدم استعمال الحكومة الحكمة أو التزامها بالطهارة، وانتشار فساد إدارتها الذى أصبح فضيحة

---

(١) F.O. 954, Op. Cit, part 4, Eg - 44, 1, 2, 5, Killearn - F.O, Cairo, Jan. 3, 5, 14, 1944, No 3, 80, Eg - 44 - 8, F.O- Cairo, Jan. 20, 1944, No 80.

(٢) الأهرام، عدد ٣١٢٤٠ فى ٢٥ يناير ١٩٤٤، ص ٢.

(٣) PREM 4, 19 - 3, Killearn - F.O, Cairo, April 12, 1944, No 722.

لم تحدث من قبل فى تاريخ مصر. أيضًا بُيِّن كيف أنها دخلت فى منافسة مع العرش اتضحت فى زيارة رئيس الوزراء إلى المنيا وأسيوط وما أقيم من احتفالات، وتلك المؤسسات الخيرية التى تحمل اسمه، وخُطبه الجافة، والأموال المستعملة للدعاية للحزب، والأشخاص المستخدمين لمصالحه من المدرسين والأزهريين والشرطة والجيش، وأثر ذلك جميعه على السلام والهدوء فى مصر.

وتنتهى المذكرة بأنه فى ضوء الحقائق التى سطَّرتها، فإن واجب الملك تجاه بلده وشعبه يضطره إلى تغيير الحكومة، وإن الإخلاص وتنفيذ بنود المعاهدة وتقديم المساعدة لتحقيق الانتصار هو موضوع يجب أن تثق به الحكومة البريطانية، وإن الحكومة الجديدة ستضم رجالا نزهاء ليست لهم اتجاهات حزبية وميولهم البريطانية معروفة، وعليها إجراء انتخابات حرة خلال شهور قليلة تأتى بالحكومة التى تحوز على ثقة الشعب. وعقب انتهاء فاروق من قراءة المذكرة صرَّح بقوله: «إنى أشعر بأنه قد أصبح من الممكن جدًا وضع نهاية لكل سوء تفاهم بيننا، وأن نبدأ صفحة جديدة ونبنى علاقاتنا من الآن فصاعدًا على أسس التفاهم المتبادل». ثم أشار إلى إقصاء سياسة الماضى التى برزت فيها السيوف واستعملت المبارزة، وبيَّن أنه من الاستحالة أن يكون لمصر مليكان. ويذكر كيلرن أنه قاطعه ليريحه بقوله: «إننا وجدنا فعلاً أن واحدًا يكفى». ويعلِّق مبدئيًا على أنه من دواعى الأسف مواجهة فاروق له من غير إخطار سابق عن طريق أحمد حسنين، ويشيد بكمال رئيس الوزراء وحكومته وقيامها بدورها تجاه المجهود الحربى وثباتها وقت الشدة حينما كان العدو على الأبواب، وينفى عنها القصد فى المنافسة الملكية. وفى نهاية اللقاء الملكى، تسلَّم كيلرن قائمة باقتراحات فاروق عن الحكومة الجديدة، وفى البداية كان متمنعًا بعض الشىء ليكشف عن الأسماء، وبعد أن اطلع عليها لم يندهش من وجود أحمد حسنين على رأسها، ولم يقتنع بالأسماء، وعاد وسأله لماذا لا يجرى النحاس انتخابات عامة؟ لكن الفكرة لم تلق لديه قبولاً(*).

وتعجَّبت الخارجية البريطانية من المذكرة التى قدمها فاروق لسفيرها دون إخطار من أى نوع، ولم تُخل كيلرن من مسئولية ذلك، كما استبعدت نيَّة خلع فاروق بسبب صلابة رأيه مع النحاس، وبعثت إلى القاهرة ترفض الاقتراحات التى احتوتها المذكرة وتعارض تعيين أحمد حسنين رئيسًا للوزراء. وعلى الفور عرض وزير الخارجية البريطانى الأمر على

(*) Ibid, No 721, F.O. 371 - 41327, J 1300 - 31 - 16, Killearn- F.O, Cairo, April 12, 1944.

تشرشل الذى بعث إلى كيلرن ببرقيته فى ١٦ إبريل ليسلمها لفاروق، يوضح فيها أن النزاع الذى نشأ بين الملك وحكومته له من الأهمية بحيث يلزمه بعرضه على مجلس وزراء الحرب، وأنه دعا أعضاءه للاجتماع، ويؤكِّد على عدم اتخاذ أى تصرف عنيف لحين انتهاء الاجتماع، وأنه أصدر تعليماته لسفيره ليتخذ كافة الإجراءات التى تضمن أن لا يقوم النحاس بشىء مماثل، ويهدِّد رئيس الوزراء البريطانى بأن حكومته ستعد نفسها ضد من يبدأ بالضربة الأولىٰ. وفى اليوم نفسه يرسل تشرشل إلى كادوجان برأيه فى المسألة، فيرى وجوب تأييد كيلرن لوجهة نظره الحكيمة والتى تعتمد على خبرة محنكة، وأنه ليس من حق الملك إقالة الحكومة التى تعمل بإخلاص للمعاهدة، وصاحبة الأغلبية، وأن الفكرة التى يسعى فاروق ليحققها بإجراء انتخابات يتدخل فيها القصر غير مقبولة، ولا بد من الوقوف بجوار الأصدقاء، والملك ليس بصديق وإنما هو يدبر المؤامرات وتتجسم فيه أردأ الرذائل الشرقية، ولكن من الضرورى المماطلة معه لفترة يمكن خلالها عودة السفن والقوات اليونانية إلى أداء مهمتها - بعد إنهاء تمرُّدها - وبذلك يمكن إخلاء سبيل القوات البريطانية المعنية لحفظ النظام[١].

ودرست الخارجية البريطانية الموقف، واستعرضت الخلافات بين فاروق والنحاس، واتهامات الكتاب الأسود، وأن الحكومة البريطانية لم تتأثر بها وترى تغيير النظام القائم غير مرغوب فيه للحالة الحربية لولائه لها، وبرغم فقدانه لنسبة من التأييد الشعبى فإنه ما زال الحزب الوحيد الذى يتبعه الشعب. وفى ١٧ إبريل اجتمع مجلس وزراء الحرب، وبعد مناقشة الوضع من جميع جوانبه، أعطى المساندة التامة لحكومة النحاس مقابلاً لما قدمته لبريطانيا، كما وضع فى الحسبان الطبيعة الخطرة للأحداث التى تواجه الحكومة البريطانية فى المستقبل القريب، وعليه يصبح من غير المرغوب فيه إطلاقًا الموافقة على تغيير فى هذا الوقت، وأن رئيس الوزراء يرى أن المسألة يجب أن يتم تدبرها وفقًا لتلك الأسس، وصادق المجتمعون على ذلك[٢].

وفى تلك الآونة بدأ أحمد حسنين رئيس الوزراء المنتظر مشاوراته لتشكيل وزارته من

---

(١) F.O. 371 - 41327, J 1318 - 31 - 16, F.O. Minute, April 14, 1944, PREM 4, Op. Cit, F.O - Killearn, April 14, 1944, Killearn - F.O, April 16, 1944, No 519, Prime Minister (wsc) - Cadogan, April 16, 1944, F.O. 371 - 4132, J 1468 - 31 - 16, Prime Minister's Personal Minute, April 16, 1944.

كانت السفن اليونانية متمرِّدة فى ميناء الإسكندرية وأيضًا الفرقة اليونانية الموجودة قرب برج العرب.

(٢) F.O. Op. Cit, J 1468 - 31 - 16, Note F (1) April 17, 1944, CAB 65 - 42, War Cabinet 51 (44), April 17, 1944, PREM 4, Op. Cit.

المستقلين، وحمل حسن يوسف الأوامر الملكية إلى مكتب فاروق فى ثكنات عابدين، وكان قد اعتصم بها وأصدر أوامره إلى ضباط وجنود الحرس الملكى بملازمة أماكنهم لمواجهة ما قد يحدث من اضطرابات. ووقع أمر تشكيل الوزارة فى ١٨ إبريل، وطالب فيه أحمد حسنين بحكومة ديموقراطية وانتخابات صحيحة، وأن تمضى الخطة التى انتهجتها مصر تجاه الحرب ومع حليفتها بريطانيا(١)، ويذكر كريم ثابت أنه عندما التجأ الملك إلى ثكنات الحرس قال: «إننى أريد أن أراقب كيلرن عند حضوره، فإذا جاء وحده فإننى سأقابله، وإذا جاء بالدبابات كما حدث فى ٤ فبراير فسأسافر»(٢).

ومما لا شك فيه أن فاروقًا برغم إصراره وعناده وتمسكه بموقفه، فإنه كان يخشى من تحقيق الخطة البريطانية للإطاحة به. وعندما علم كيلرن بهذا التغيير ذهب على وجه السرعة ـ بمفرده ـ إلى قصر عابدين، والتقى الملك وسلَّمه برقية رئيس الوزراء البريطانى المؤرخة فى ١٦ إبريل، وحذَّره من القيام بأى عمل فى هذا الشأن حتى تصل وجهات نظر الحكومة البريطانية. وعقب خروجه من الحضرة الملكية أعاد على مسامع رئيس الديوان الكلمات نفسها، ثم ما لبث الأمر أن اتصل أحمد حسنين تليفونيّا به، وأبلغه رد فاروق على تشرشل وهو التسليم بما جاء فى برقيته والانتظار، وفى الوقت نفسه تسلَّم السفير البريطانى رسالة من رئيس الوزراء البريطانى يُعلمه فيها أنه من الأفضل تأييد إدارة ديموقراطية ضد عصابة قصر يرأسها مستبد شرقى أثبت فى كل مناسبة أنه صديق هزيل لبريطانيا، ويطلب منه التأكد من القائد العام البريطانى أن لديه القوات الكافية لمواجهة أى اضطراب فى مصر(٣).

وأرسلت رئاسة الأركان إلى القادة فى مصر تستعلم عن تقديرهم للتضمين الحربى للوضع القائم وللقوات الموجودة ومدى كفايتها للتصدى لأى حالة طوارئ قد تنشأ، وعارض الجنرال باجت Paget بشدَّة أى عمل لاستخدام القوة، نظرًا لأمن قاعدة الشرق الأوسط لما له من تأثير أخطر بكثير من نتيجة إقالة الحكومة، وبخاصة أن الجيش المصرى يقف مع الملك، وأبلغ السفير بذلك. واجتمعت لجنة الدفاع فى جلسة خاصة فى ١٨ إبريل برئاسة وزير الدولة لشئون الشرق الأوسط وأيدت رأى باجت، وصرَّحت بأن

---

(١) حسن يوسف، المصدر المذكور، ص ص ١٧٢ ـ ١٧٤.

(٢) كريم ثابت، المصدر المذكور، عدد ٥٤٨ فى ١٥ يونيو ١٩٥٥، ص ١.

(٣) PREM 4, Op. Cit, Killearn - F.O, Cairo, April 18, 1944, No 760, 762.

بريطانيا ستفقد ٢٠ ألف رجل يتعاونون مع قواتها من أجل أمن قاعدتها، كما أضاف المجتمعون التأثير على باقى دول الشرق الأوسط والذى ربما يكون خطيراً، حيث رد الفعل التلقائى فى كل الدول العربية، وساقوا مثالاً بما أقدمت عليه فرنسا فى نوفمبر ١٩٤٣ دليلا على حساسية هذه الدول لما يحدث لأى عضو منها(*).

واجتمع مجلس وزراء الحرب مرة أخرى فى ١٩ إبريل ١٩٤٤، ووضع أمامه مذكرة رئيس الوزراء التى سجَّل فيها صعوبة التعاون بين فاروق والنحاس، واستمرار الأخير فى العمل بإخلاص مع بريطانيا، وسوء إدارته وتدهورها وبخاصة مسألة التموين، وسياسة كيلرن وإصراره على استخدام القوة عند الضرورة، وتنبيهه إلى أن الظروف القائمة أقل ملاءمة عنها فى عام ١٩٤٢، والوضع الجديد قريب الشبه بمثيله فى أثناء أزمة الكتاب الأسود، وما يتمتع به فاروق من شعبية، وكيف أن اضطراب اليونانيين لم يتم العمل على تهدئته بعد، وخطاب ٥ فبراير ١٩٤٢ الذى ارتبطت فيه بريطانيا بعدم التدخل فى شئون مصر الداخلية، فى الوقت الذى التزمت فيه تجاه النحاس بواجبات محددة. وتنتهى المذكرة بحق فاروق الذى أعطاه له الدستور فى إقالة الوزارة، وموقف المعارضة للقادة العسكريين البريطانيين فى مصر.

ثم دارت المناقشات حول المدة المتبقية للبرلمان، وأن الأغلبية الوفدية فيه تعطى الحق للنحاس فى البقاء، وإذا أصر الملك على إخراجه فلا بد من انتخابات فورية، وأنه مهما يكن سجل حكومته فلا بد - وفقًا للالتزامات - من استمرار مساندته فى الأوقات العصيبة، وسيكَون محقًا إذا انتظر الحماية ضد ما قد يقوم به القصر لتدبير الأمور التى تفقده أمل الفوز فى الانتخابات، وأن فاروقًا أصبح بالتأكيد أكثر شعبية، ومع ذلك هناك شك فى وجود شعور عربى قوى حقيقى يسانده، كما أنه ليس من المرغوب فيه مواجهة متاعب مع الجيش المصرى. أيضًا لا يمكن إغفال إمكانية ردود الفعل على العمال المصريين فى الموانى وخطورة تدخلهم فى حركة الإمدادات لإيطاليا. وبعد المناقشة اقترح رئيس الوزراء إرسال برقية تفيد بأنه من التسرع أن يقيل الملك حكومة تؤيدها الغالبية العظمى قبل انقضاء المدة الشرعية المقررة لها، وعليه فلا ينصح باتخاذ هذا الإجراء، وأنه إذا قابل فاروق هذه

(*) - Ibid, Chiefs of Staff- Commanders in Chief, April 18, 1944, No 767, General Paget C.I.G.S., April 18, 1944, No 2670, Moyne - F.O, April 18, 1944, No 994.

النصيحة بإصراره على إجراء انتخابات، فأقل ما يمكن عمله إعطاء النحاس حق إعداد الجداول. ووافق المجلس على اقتراح تشرشل(١).

وفى ٢٠ إبريل أرسل رئيس الوزراء البريطانى برقية إلى كيلرن ووزير الدولة والقادة العسكريين الثلاثة للشرق الأوسط يبلغهم بتلك البرقيات التى وصلت إلى مجلس وزراء الحرب حول النزاع وتصعيد الموقف بالمشكلة اليونانية، ويشير إلى أنه من غير المستبعد استخدام القوة للضغط على الملك، ومن غير المحتمل اللجوء إليها، وعليه لا بد من اكتساب بعض الوقت لإنهاك المتمردين اليونانيين. ثم يعود ويركِّز على أنه يجب على القادة العسكريين اتخاذ الخطوات الضرورية للتأكد من أن قواتهم منظمة ومستعدة لمساندة السفير وقت طلبه لها. ويطلب تشرشل من كيلرن تسليم الرسالة المؤرخة فى ٢٠ إبريل إلى الملك التى تسطِّر أن مجلس وزراء الحرب نما إلى علمه أنه - أى فاروق - يعتزم إقالة حكومة النحاس صاحبة الأغلبية فى مجلس النواب المتبقى له ثلاث سنوات وفقًا للقانون، ولا يجوز ذلك من الناحيتين البرلمانية والدستورية حيث تتسبب عنه نتائج خطيرة. وإذا كان يرى أن إجراء انتخابات عامة مباشرة سينقىٍّ الجو، وإذا اقتنع رئيس الوزراء، فإن حل البرلمان لن يكون موضوعًا تشعر الحكومة البريطانية بصحته للتعبير عن الرأى، والشىء الوحيد الذى ترى وجوب تجنُّبه بصفة خاصة، هو أن يتولى الحكم وزير قصر أو أى وزير لا تكون له الأغلبية التشريعية وإبقاؤه بغرض إدارة الانتخابات، وأنها تجد استحالة الدفاع العلنى عن مثل ذلك الإجراء، وقد تكون مضطرة لإصدار التعليمات لسفيرها ليعطى نصيحة رسمية ضد مثل هذا المسلك. وفى نهاية الرسالة يُعلم تشرشل فاروقا بأن المجلس يسره أن يتلقى تفسيرًا لوجهات نظره حول هذه المسألة التى ربما تصبح خطيرة للغاية، قبل اتخاذ أى خطوات أخرى تعمل على تصعيدها(٢).

ورأى فاروق الدفاع عن موقفه وإثبات سوء تصرفات الحكومة تجاهه، فكتب فى ٢٠ إبريل رسالة بعث بها إلى كيلرن لينقلها لرئيس الوزراء البريطانى، بدأها بعرض برقية تشرشل المؤرخة فى ١٧ إبريل، ثم أوضح ما بلغه من أن النحاس سيعقد جلسة لمجلس

---

(١) Ibid, Memorandum By the Prime Minister, April 14, 1944, CAB 65 - 42, War Cabinet 52 (44), April 19, 1944.

(٢) F.O. 954, Op. Cit, Eg - 44 - 23, F.O. (War Cabinet) - Cairo, April 20, 1944, F.O. 371, Op. Cit, J 1410 - 31- 16.

النواب حيث يحولها إلى جلسة سرية لبحث حقوق الملك الدستورية التى طُبِّقت منذ صدور الدستور، ومعارضة أن يمارس الملك إجراءات غير دستورية فى حالة قيامه بأى عمل خارج الحدود التى خولَّها له الدستور، وأن التقارير التى وصلته تتفق على أنه مهما كانت طبيعة المناقشات، فربما تتجه نيَّة النحاس إلى شن هجوم ضد الملك، وعليه يطلب من كيلرن أن يبرق لرئيس وزرائه بالوضع وليعلمه بأنه فى هذه الحالة يكون النحاس البادئ بالاعتداء، ويجب اتخاذ إجراء فى الحال لمنع الجلسة البرلمانية، أو صدور قرارات تمس امتيازات الملك أو تحط من عظمته أو مكانته[١].

وسأل السكرتير الشرقى أمين عثمان عن صحة اجتماع مجلس النواب، فأنكر الإعداد لمثل هذا الإجراء، وقال إن السبب النظر فى الحالة السياسية الحرجة، ولكن أحمد حسنين ذكَّر سمارت Smart بما سبق وأكده أمين عثمان حول مناقشة ديونه الخاصة، ورجا أن يقوم كيلرن مرة أخرى بوقف أى هجوم مباشر أو غير مباشر على الملك فى الجلسة. وبالفعل تدخل السفير البريطانى وطلب تجنب أى استفزاز يعطى للقصر الحجة للقيام بالعمل[٢].

ووكَّل كيلرن التصرف، فيُبلِّغ تشرشل شكره على إعطائه اليد الطولى، وبأن أول خطوة سيتخذها هى التأكد من استعداد النحاس لمسألة الانتخابات، وأنه سيعمل أقصى ما فى وسعه ليطبِّق العدالة، ويُبيِّن تفضيله للبحث عن الحيل قبل تقديم التوصيات، وأن بريطانيا لديها دائمًا «جوكر» احتياطى يتمثل فى الأمير محمد على، ولحسن الحظ هو وريث التاج ومعها على طول الخط. وردًا على سؤال سبق أن سأله رئيس الوزراء له حول الدور الذى يمكن أن يقوم به الجنرال ستون كما سبق وأداه فى حادث ٤ فبراير، أظهر كيلرن عدم ارتياحه لهذا القائد، وأنه سيكون أسعد مع شخص آخر أكثر شدة يعمل من كل قلبه لاستخدام القوة حينما تتطلبها الضرورة. وبذلك أينعت نيات كيلرن مرة أخرى لتنفيذ الإطاحة بفاروق، ويذكر للندن أن تغيير العرش يختلف تمامًا عن إلغائه، الذى لم يدر بخلده، فهو يرى وجوده مهمًا لبريطانيا فى حالة اتباعه الطريق السليم[٣].

(١) F.O. 371, Op. Cit, J 1425 - 31- 16, Killearn - F.O, Cairo, April 20, 1944, No 788, PREM 4, Op. Cit, Killearn - F.O, Cairo, April 20, 1944.

(٢) PREM 4, Op. Cit, No 788.

(٣) Ibid, Prime Minister - Killearn, April 20, 1944, No 561, Killearn - Prime Minister, April 21, 1944, No 800, Killearn - F.O, Cairo, April 21, 1944, No 802, F.O. 141 - 952, Killearn - F.O, No 284 - 2- 44 G.

وذهب السفير البريطانى إلى الملك بعد ظهر ٢١ إبريل ليسلمه رسالة تشرشل الخاصة بمجلس وزراء الحرب، وفى هذه المقابلة أبدى فاروق رفضه إجراء انتخابات تحت إشراف النحاس، ووجه سؤالا للحكومة البريطانية: «هل هى مستعدة لأن تختار نهائيًا بين ملك مصر أو إبقاء النحاس فى الحكم؟». فطلب منه كيلرن الإيضاح، فرد عليه: «هذا يعنى أن الملك فاروقًا إذا استبعدنا تصرفه بأنه يفكر فى مصلحة بلده، فإنه يفكر أساسًا فى الدفاع عن شرفه». وأضاف أنه إذا كانت الإجابة فى مصلحة النحاس، فهو يأمل سحب الخطاب المتبادل معه فى ٥ فبراير ١٩٤٢. ودخل السفير البريطانى معه فى نقاش، وطرح عليه سؤالين: السؤال الأول عن استعداده لأن يسمح للنحاس بالدعوة لانتخابات عامة، فأجاب بأنه لا يفكر فى ذلك لسبب الاحتياج التام لانتخابات حرة. أما السؤال الآخر فهو عن استعداده للعمل مع الحكومة القائمة، فأجاب بأنه يريد أن يعرف أولاً الإجابة عن الأسئلة التى وجهها للحكومة البريطانية. ويعلق كيلرن أنه بمثل هذه الإجابة المعلَّقة فقد جدَّد فاروق ما أخذه على عاتقه رسميًا بعدم اتخاذ إجراء فى هذا الوقت. ويذكر أنه كان هادئًا ومركزًا فى حديثه ومتمتعًا بروح ودية، ويبين كيف تطرق إلى أن القدر وضعه ملكًا لمصر وواجهه بهذه المشكلات. وعندما ضغط عليه كيلرن ليعطيه إجابة مؤكدة حول الرسالة التى سلَّمها له، أشار إلى أنه ليس عنده ما يضيفه إلى ما ذكره(*).

وتعود القيادة العامة البريطانية لتستعرض الموقف من جديد، فيكتب الجنرال ولسون إلى تشرشل يضع أمامه نتائج دراسة الحالتين: الحالة الأولى، عند إقالة الحكومة، فإن الوفد سيعادى بريطانيا، وبالتالى تحدث اضطرابات وفتن تمس الخدمات العامة، أما الجيش والقوات الجوية فستظل بكل تأكيد فى جانب القانون والنظام وستستمر فى التعاون مع بريطانيا، وهناك فرض بأن يتَّبع البوليس الخط نفسه. أما الحالة الأخرى، عند بقاء الحكومة بالقوة وتنازل الملك عن العرش أو عزله، فسيحدث إخلال بالأمن وفقدان للتعاون واضطراب بالجيش والطيران مما يضطر إلى التجريد من السلاح. وفى حدوث الحالة الأولى سيتطلب الأمر ١١ كتيبة يمكن تجميعها من القوات الموجودة بالشرق الأوسط. أما فى الحالة الأخرى، فيرتفع المطلوب إلى ١٨ كتيبة مشاة، ٣ ألوية مسلحة، لواء ميدانى، وهذه الإمدادات لا يمكن إعدادها من أى مكان فى البحر المتوسط دون تأثير

(*) PREM 4, Op. Cit, Killearn - F.O, Cairo, April 21, 1944, No 809, F.O. 371, Op. Cit, J 1448 - 31 - 16.

جسيم فى العمليات الحربية . ويبدى ولسون موافقته التامة على أن تحتل مسألة التمرد اليونانى المقام الأول(١) .

وبناء على تعليمات كيلرن جرت مناقشة فى مساء ٢٢ إبريل حول تفاصيل الإجراءات الحربية فى حالة استخدام القوة عند الطوارئ ، وفى هذا الاجتماع شدَّد الجنرال ستون على أهمية التأكد من تعاون النحاس مع بريطانيا وقبول الأمير محمد على اعتلاء العرش فى حالة تنازل الملك عنه أو عزله . وركّز على أهمية عامل الوقت ، وأنه يمكن ترتيب حراسة فى النقط الأساسية المختلفة فى القاهرة يوم ٢٤ إبريل . أيضًا رأى ضرورة تقرير المكان الذى سيرسل إليه فاروق ، وفضَّل أن يذهب عن طريق الجو من غرب القاهرة ، وأنه سبق ورحبت به كندا عام ١٩٤٢ ، ولكن جنوب إفريقيا أيسر . وفى ٢٣ إبريل بعث رئيس الوزراء البريطانى برسالة سرية إلى الجنرال ستون ، وطلب منه ألا تراها إلا عيناه ردًا على دراسته للموقف . ورغب منه عدم الانزعاج من الأحداث ، وحين حدوث فتن يكون استعمال المدرعات والمصفحات التى ستغير وجه الأحوال ، ويُبيِّن أنه فى حالة تنازل الملك عن العرش أو عزله ، هناك ولى العهد وقدامى السياسيين الذين يمكن للسفير أن يضعهم فى الحساب ، ويؤكِّد على مساندة كيلرن ، نظرًا لحكمته وخبرته لتوليه الأمر(٢) .

وفى اليوم نفسه يتصل تشرشل بكادوجان الذى يوافقه على رأيه فيما يختص بأن فاروقًا لن يتنازل عن العرش ولن يقيل النحاس ، وأنه سيترك للملك الحركة التالية خاصة بعد استلامه الرسالة الخاصة بمجلس وزراء الحرب ، وفى حالة رفضه لها وإقالته لحكومته ، فالوقت متسع لتدبير الخطوة التى تُتبَّع . ويُبدى رئيس الوزراء شكَّه حول إمكانية الرفض ، ويرى أنه من الممكن النصح بإجراء انتخابات عامة مع وجود النحاس فى الحكم ومقاومة تولية وزارة قصر لتأجيل الانتخابات ، وأن نصيحة كيلرن سيكون لها قيمة كبيرة ، ويُقصى الخوف من استعمال المدرعات ، ويطلب تجميع ٤٠ أو ٥٠ منها وتسهيل وصولها للقاهرة . ولم يقتصر تشرشل اتصالاته بين لندن والقاهرة ، فقد كتب فى ٢٣ إبريل إلى الرئيس الأمريكى يشكو فاروقًا ويصفه بأنه امتطى جواده العالى ، ويشرح تخطيطه لإقالة الوزارة

---

(١) PREM 4, Op. Cit, General Wilson - P. Minister, April 21, 1944, No 908 - 4, Killearn- F.O, Cairo, April 21, 22, 1944, No 810, 815.

(٢) Ibid, Killearn - F.O, Cairo, April 23, 1944 No 818, F.O. 371, Op. Cit, J 1482 - 31- 16 PREM 4, Op. Cit. P. Minister - Wilson, April 23, 1944, No 920 - 4.

الوفدية، ورغبته فى تعيين أحمد حسنين حتى تصبح الوزارة تابعة للقصر، ويبين عدم سماح بريطانيا بذلك، وأنها مع الوفد الذى وقف بثبات وقت أن كان العدو يقترب، وحينما كان فاروق على وشك القفز ليلحق بالإيطاليين أو الألمان، ومع هذا فإن رئيس الوزراء البريطانى يسرد فساد الحزب الحاكم لكنه يقر بقدرته، ويشير إلى أنه يتصرف بحذر شديد فى الوقت الذى يضع القوة خلفه(١).

واجتمع مجلس وزراء الحرب فى ٢٤ إبريل، وقدم له رئيس الوزراء النبأ الأخير حول الأزمة، ويتمثل فى تصريح فاروق للسفير البريطانى بعدم السماح للنحاس بإجراء انتخابات عامة. وباستعراض الموقف اتضح أنه أصبح من المشكوك فيه أن ينفِّذ الملك اقتراحه بإقالة رئيس وزرائه وما يتبعه(٢). وفى اليوم نفسه ذهب أحمد حسنين إلى كيلرن حاملاً رسالة ملكية تقول: «ردًا على رسالة مجلس وزراء الحرب التى تسلَّمت من جنابكم فى ٢١ إبريل، أمرت من جلالته لأخطر جنابكم بأن جلالته قرر الإبقاء على الحكومة الحالية فى الحكم فى الوقت الحاضر»(٣).

وسعد السفير البريطانى بتلك الخطوة، وطلب من رئيس الديوان شكر الملك على هذا القرار الحكيم، واتفق معه على وجوب تجنُّب صياح الديك من كل جانب. ويذكر لحكومته بأن مؤشر الأزمة أمكن التغلب عليه بمبادرة بدأ بها القصر، وأنه تم الاتفاق على أن يطلب النحاس مقابلة عاجلة للملك، حيث يجرى الأخير مناقشة صريحة معه ليبدأ صفحة جديدة. ويكتب كيلرن إلى تشرشل آملاً أن تروقه النتيجة التى توصل إليها ويرجعها للثقة التى منحت له، ويشير إلى صعوبة تلك الأيام، وأنه قد حان الوقت لالتقاط الأنفاس. ويرد عليه رئيس الوزراء البريطانى ويشكره، ويطلب منه تبليغ النحاس بالنيابة عنه بتوقعه أن يجعل الأمور فى نصابها بينه وبين القصر، كما عاد وكرَّر عدم تحبيذه التدخل فى شئون مصر الداخلية(٤). وكأن ما يحدث لا يمت بصلة إلى هذا الأمر.

وانتهت أحداث أزمة إبريل عندما التقى كيلرن فاروقا فى أول مايو مسلمًا له رسالة

(١) PREM 4, Op. Cit, P. Minister - Cadogan. April 23, 1944, No 457 - 4, P. Minister - Roosvelt, April 24, 1944, No 657.

(٢) CAB 65 - 42, War Cabinet 56 (44), April 24, 1944, F.O. Op. Cit, J 1612 - 31 - 16.

(٣) PREM 4, Op. Cit, Killearn - F.O, April 24, 1944, No 827, F.O. Op. Cit, J 1498 - 31 - 16.

(٤) Ibid, Killearn - P. Minister, April 24, 1944, No 828, P. Minister - Killearn, April 25, 1944, No 957 - 4.

متضمنة استقبال مجلس وزراء الحرب قراره الحكيم بالإبقاء على الحكومة القائمة بارتياح، ويصف لحكومته رد فعل تلك الكلمات على الملك بأنها كان لها وقع حسن في نفسه، وقد انتهز الفرصة وطلب منه ألا يقوم بهذا العمل مرة أخرى، وعبَّر عن الأمل في أن يتعاون مع حكومته بوفاق ويسقط مقاطعته للوزراء، ويُبيِّن أن للعرش شأنا مرموقا في الملكية الدستورية بمصر، ولكن يجب أن يكون التصرف بحكمة تامة مع تحمل المسئولية، وإلا تنشأ خطورة جسيمة عن عدم الالتزام بذلك[١].

وهكذا استسلم فاروق وخضع للمشيئة البريطانية بعد أن أدرك صعوبة استمرار المواجهة ليقينه من إمكانية تكرار حادث ٤ فبراير الذى لم يلتئم جرحه بعد، وإذا كان قد طلب فرصة أخيرة، فلا ريب في أنها انتهت إذا استمر على موقفه. وسجَّلت التقارير التى وصلت للسفارة البريطانية أنه يرى نفسه أسيراً لبريطانيا مثله كمثل ملك بلجيكا الذى هو أسير للألمان[٢]. وكانت هذه الصورة قد التقطت وانتشرت في العالم الإسلامى، حيث وصلت معلومات من وزارة الهند إلى كادوجان تشير إلى الرغبة في منع أى أخبار تخرج من مصر إلى العالم الإسلامى عن كون فاروق ليس ملكًا حرًا، لأنه في هذه الحالة سيتعاطف معه الرأى العام الإسلامى، وتشير الوزارة إلى المقولة التى تَعُدّه سجينًا في قبضة بريطانيا، ومن ثم ازدادت شدة الرقابة على الأخبار المسموح بخروجها من مصر، وأرجعت الخارجية البريطانية إمكانية أن يكون فاروق وراء النشر[٣].

وأحسَّ الملك بالانكسار، وغمره الأسى والحزن، ولم يتمكن هذه المرة من إخفاء مرارته أمام كيلرن، الذى يُعلِّق على حديثه معه بأنه برغم كونه حبيًا، فإنه اتسم بالفظاظة في بعض الأحيان، حيث ضرب على وتر شرف الملكية والتصدى لمن ينقض ذلك. وللتهدئة، يُبدى السفير البريطانى للندن أنه ليس من الحكمة السعى لسلبه الكبرياء الذى يسيطر عليه[٤]، ولم يكن ذلك صادراً عن حسن علاقة بينهما، فقد كان فاروق يعرف جيدا كيف يثيره، خاصة بعد التقارب الذى ربطه ببعض القادة من العسكريين البريطانيين وتكوينه صداقات معهم مما أثار كيلرن، فكتب إلى حكومته عن خروج فاروق مع بارك

---

(١) F.O. Op. Cit, J 1596 - 31 - 16, Killearn - F.O, Cairo, May 1st, 1944, No 888.

(٢) Ibid, J 1449 - 31 - 16, Note, The Egyptian Situation, April 21, 1944. No 810.

(٣) PREM 4, Op. Cit, Firoz Khan Noon - P. Minister, April 18, 1944, Martin - Firoz Khan Noon, May 5, 1944.

(٤) F.O. Op. Cit.

Park قائد الطيران البريطانى وتناوله العشاء معه، وأنه ـ أى السفير ـ يرى أنه لا يوجد سفيران بريطانيان فى مصر، وإنما سفير واحد. ويشكو أيضًا من صداقة الملك لدوجلاس، ويُبيِّن أن القصر يريد اختصار الاتصالات[١]، بمعنى أن تكون عن غير طريق قصر الدوبارة. وبالفعل فقد حاول الملك استغلال ذلك إبان الأزمة لكن محاولاته لم تجد. أيضًا اعتقد أن حسن علاقته برئيس الوزراء البريطانى سيكون لها أثر فى تقليل الضغط عليه، لكنه صدم بالأمر الواقع.

وغلب طابع الهدوء فى هذه الفترة على العلاقات بين فاروق وبريطانيا، فى الوقت الذى استمر فيه على علاقة سيئة بحكومته، ووالى كيلرن نصائحه له بشأن تفادى الاحتكاك ونسيان الماضى، لكن فاروقًا كان يكرر أن فى مصر ملكا واحدا فقط ولا يمكن أن يكون النحاس ملكًا ثانيًا. وينقل السفير البريطانى لإيدن الخلافات، ويذكر كيف أرجأت بريطانيا تدخلها واستعملت سياسة ضرب القصر بالحكومة والعكس لحين انتهاء الحرب، وحتى إذا انتهت، فإن حرب الشرق الأقصى مستمرة ولا بد من استقرار الوضع فى مصر لأهميتها الإستراتيجية والسياسية، وعلى النحاس المجازفة واستعمال حقوقه فى حدود الدستور ولا يترك القصر يتصرف وفقًا لما يرى[٢]. ويمضى السفير البريطانى فى نشاطاته، فهو يحتضن الأمير محمد على الذى طلب منه الكتابة لحكومته رسميًا لإبلاغها تصرفات الملك التى تسىء لولى العهد. ولم يكن الأمير ليكف عن مهاجمة فاروق، وراح يكرر نداءاته لكيلرن للإطاحة به أو وقف أهوائه حيث عَدَّ ذلك من التزامات بريطانيا المعنوية والعملية تجاه مصر، ويسوق الأمثلة التى يعوق بها مسار الحكومة، ولكن السفير البريطانى يُعلمه أنه على دارية بكل ما يجرى ولكنه لا يرغب فى خلق أزمات أخرى[٣]. وحقيقة فقد كانت عيونه لا تغيب عن فاروق، وبواسطة أعوانه تجرى الاتصالات مع الأميرات وبخاصة صاحبات الميول البريطانية لاستيقاء المعلومات عن أخبار القصر، فيعرف بماذا يتلفظ الملك ضد بريطانيا واتصالاته بمكرم عبيد وأحمد ماهر وعلاقاته الشخصية[٤]. وواصلت سياسة

---

(١) F.O. 594, Op. Cit, Eg - 44 - 27, Killearn - F.O, Cairo, April 23, 1944, No 819.

(٢) F.O. 371 - 41329, J 1853 - 31 - 16, Killearn - F.O, Cairo, May 16, 1944, No 1005, F.O. Op. Cit, 41317, J 1938 - 14 - 16, Killearn - F.O, Cairo, May 19, 1944, No 602, F.O. 954, Op. Cit, Eg - 44 - 46, Killearn - Eden, Cairo, July 4, 1944.

(٣) F.O. 954, Op. Cit, Eg- 44- 46, Killearn - Eden, Cairo, July 4, 1944.

(٤) Ibid, No 284 - 3- 44 G, general Napier - H.E. Minister, May 21, 1944, F.O. 371 - 41425, J 2333 - 2333 - 16, Killearn - F.O, Cairo, May 31, 1944.

تقديم كبار الزوار إليه طريقها، وفى إحداها سأله رئيس وزراء نيوزيلندا عن كيفية سير الأمور فى مصر، فرد عليه ضاحكًا «نحن نتدبَّر لنعيش»(١). فكان ذلك تعبيراً عن الاستكانة.

ولم يتمكن كيلرن من الاستمرار على سياسة المسالمة، إذ ساءته تصرفات فاروق إزاء مسألة اللغم الألمانى الذى عثرت عليه الملكة على شاطئ المنتزة، فعندما أخبرت زوجها به أمر رجال القصر بنقله من الشاطىء إلى القصر دون نزع الكبسولة، واستدعى مهندس القصر لنزع متفجراته حيث أراد الاحتفاظ به، ولما لم يكن المهندس خبيراً فى هذا المجال، فقد اتصل بالأدميرال بولاند Poland فنقل اللغم خارج القصر وأمَّنه وبلَّغ سفارته الخبر، وتكدَّر فاروق من استدعاء الإنجليز وغضب لتدخلهم وأصر على الاستيلاء على اللغم وعدم تسليمه للقوات البريطانية، ونقله ليلاً فى سيارة نقل إلى القاهرة. ويذكر السفير البريطانى لإيدن أن فاروقًا سبق وطلب من ضابط إزالة الألغام فى منطقة القناة الحصول على لغم ألمانى لوضعه فى متحفه، ولكن البحرية البريطانية رأت أنه من غير المرغوب فيه تحقيق طلبه إلا بعد انتهاء الحرب، ويتعجَّب كيلرن من وصول اللغم بعينه إلى عتبة قصره، وينقل استياء البريطانيين الذين رأوا أن أقل ما يمكن عمله حرمانه منه(٢). لكنه تمكَّن من بسط إرادته والاحتفاظ به. وبهذا التصرف أثار فاروق حفيظة كيلرن، وبرغم أن الأخير يعترف بأن ليس هناك مضار لمثل تلك الأعمال التى يُقدم عليها الملك، فإنه يترجم حقده عليه فى كتاباته للندن إذ يردد «إن الأولاد سيبقون أولاداً طالما بقيت الدنيا»، ويصفه بالشذوذ والعجرفة واستعراض العضلات ونقص الخبرة وتقمصه لشخصية هارون الرشيد. ويعود ويذكر أنه ليس سيئًا ككل، فيمكنه أن يكون لطيفًا فى غير أوقات العمل، ولكن عند المناقشات السياسية يصبح فى غاية العنف، ويُبيِّن لوزير الخارجية البريطانية أنه لا يحب أن يكون قاسيًا أو غير منصف على هذا الصبى، فهو يتوخى العدل بدقة فى كل ما يذكره له سواء كان رسميًا أو خاصًا(٣).

ولم تُفك عقدة كيلرن من فاروق الذى تمكن من تثبيتها. ففى ١٢ يوليو ١٩٤٤ اتصلت زوجة حسين سرى بزوجة كيلرن مستعلمة عما إذا كانت هى وزوجها يرغبان فى حضور

---

(١) F.O. 371 - 41329, J 2058 - 31 - 16, Killearn - F.O, Cairo, June 6, 1944, No 1141.

(٢) F.O. 954, Op. Cit, Eg - 44 - 47, 49, Killearn - Eden, Cairo, Aug. 7, 14, 1944.

(٣) Ibid.

أحد الاستعراضات التى تقام تحت رعاية الملك لمساعدة الهلال الأحمر ومبرة محمد على، وهنا أعطى السفير البريطانى تعليماته إلى سمارت ليتصل برئيس الديوان للتأكد من أنه فى حالة حضوره لن يتجاهله فاروق على الملأ، كما أبلغ زوجة حسين سرى رغبته فى تلبية الدعوة، ولكن تجاربه عن المهرجانات مثل مهرجان ستالنجراد ـ الذى تعمَّد فاروق فيه تجاهله ـ تجعله يتأكد مقدمًا بأن ممثل ملك بريطانيا فى مصر يجب ألا يتعرض لمثل هذه المعاملة، واستعرض لها باقى تصرفات الملك فى هذا الشأن، حتى إنه أصبح معروفًا أن السفير يجب ألا يدعى فى الاحتفالات التى يكون متوقعًا أن يحضرها فاروق[١]. وبذلك انتابت الملك الرغبة فى التنفيس عما بداخله.

وقبل أن يقوم كيلرن بإجازته استقبله فاروق وألقى على مسامعه التنبيه من أى توهُّم يجول بخاطر الشعب بأن مع انهيار ألمانيا ستكون الحرب قد انتهت. ويذكر السفير البريطانى لحكومته بأن الملك كان على استعداد بالتسليم بأن التعجيل بعمل حربى ضد اليابان يجعل من الضرورة استمرار مصر قاعدة إمداد مهمة. وتطرق الحديث إلى ارتباط المصلحة البريطانية بالهدوء السياسى، وأوضح كيلرن أن بريطانيا ستؤدى دورها وقت اللزوم، هادفًا إلى تذكيره بالأمس القريب، ثم عرج على مسألة إعادة النظر فى المعاهدة، وخطورة تمسك المصريين من جانب واحد لما فى ذلك من نتائج سيئة. وفى نهاية اللقاء أشار إلى ما تقوم به السفارة لصالحه واستعاد معه أحداث الماضى الخاصة بأبيه وسفره لإنجلترا وتوليه الحكم، مما أضفى على المقابلة بعض الحيوية حتى إن كيلرن يُسجِّل أن الملك ابتسم وربَّت على كتفه وهو خارج[٢].

وسعد فاروق بسفر كيلرن حيث قرر القيام بضربته والإطاحة بحكومته، وساعدته الظروف إذ انتهت المخاطر الحربية التى كانت تهدِّد بريطانيا، وحقَّقت مصلحتها وحصلت على متطلباتها فى ظل حكومة الوفد، وعليه ارتخت حدة التمسك بها. هذا فى الوقت الذى راح النحاس يعاكس السياسة البريطانية ويعبئ الشعور الوطنى ضدها، خاصة فيما يتعلق بتعديل المعاهدة، ومن ثم أصبح من الأهمية ليس فقط سحب مساندته، وإنما

---

(١) F.O. 141- 952, No 284 - 25 - 44, Minute, Evans, Aug. 16, 1944.

(٢) F.O. 371 - 41332, J 3206 - 31- 16, Killearn - F.O, Cairo, Sept. 8, 1944, No 174, F.O. 371 - 41373, J 3248 - 281 - 16, Killearn - F.O, Cairo, Sep. 11. 1944, F.O. 954, Op. Cit. Eg- 44-55, Killearn- Eden.

محاربته، بالإضافة إلى حادث مسجد عمرو الذى فجر الموقف بين فاروق وحكومته، وكان يدور حول شخصية مدير الأمن العام الذى له المكانة لدى بريطانيا لما قدَّمه لها. وقام أحمد حسنين بدوره، وعن طريق صديقه شون القائم بالأعمال البريطانى تأكد من أنه لن يتكرر حادث ٤ فبراير أو الموقف من أزمة الكتاب الأسود أو أزمة إبريل ١٩٤٤، وبالتالى أقدم فاروق على إقالة الوزارة الوفدية.

لم تعارض لندن تغيير الوزارة، ورأت أن الشخص الذى اختاره فاروق مناسب لتلك الفترة، وموقف أحمد ماهر من إعلان الحرب معروف، بالإضافة إلى علاقته الطيبة ببريطانيا. حقيقة أنه ليس فى درجة النحاس، لكن أحمد حسنين قدَّم للقائم بالأعمال البريطانى التأكيدات فيما يتعلق بتنفيذ المعاهدة، وأشارت خطبة العرش إلى ذلك وطلبت الخارجية البريطانية التثبت مما جاء فيها(١). وعقب تشكيل الوزارة بيومين ذهب شون إلى قصر عابدين ليقدم المهراجا باتيالا Patiala الذى تحدث عن أهمية الحرب ضد اليابان، وكان ذلك مقصودًا. ويصف القائم بالأعمال البريطانى لحكومته اللقاء بأنه كان وديًّا للغاية، وأن فاروقًا استبقاه بعد انتهاء زيارة الضيف وأخرج من جيبه ورقة وراح يقرؤها له: «إنى لسعيد لعودة الأمور إلى طبيعتها، وسأكون صريحًا معكم، وسأتكلم بصفتى مصريا وحليفا: كمصرى لنا مطالبنا وأمانينا الوطنية، وكحليف إنى مستعد لاستخدام تأثيرى الذى لا يجعلك حائرًا بهذه المطالب وتلك الأمانى فى الوقت الحاضر والحرب قائمة. وأريد أن أوضح لك باعتقادى مخلصًا بأن مستقبل كل من بلدى وبلدك مرتبطان بعضهما ببعض. أيضًا فإن السياسة المثلى والأكثر أمانًا هى التعاون الصادق المبنى على المصالح المتبادلة بين الدولتين الحليفتين، وهذه هى سياستى، وليس لى بديل عن أن أرى التقاليد الدستورية الحقيقية قائمة ومصالحنا المتبادلة مأمونة». وأضاف بأن كل ما ورد فى هذه العبارات من قلبه، وأكد أنه هو وحكومته سيعملان مع بريطانيا وسينسى الماضى(٢). وفى ذلك أسس جديدة للعلاقة.

وعندما علم فاروق أن رئيس الوزراء البريطانى ووزير خارجيته مرا على مصر فى طريقهما إلى موسكو وأنهما كانا على عجل، عبَّر عن رغبته فى أن يراهما أو على الأقل

(١) F.O. 371 - 41334, J 3642 - 31- 16, F.O. Minute, Oct, 15, 1944.

(٢) Ibid, J 3558 - 31- 16, Shone- F.O, Cairo, Oct. 10, 1944, No 2117.

أحدهما فى طريق العودة. وتكتب السفارة البريطانية لموسكو لتنقل لإيدن الرغبة، وكانت على علم بأنه سيحضر إلى القاهرة أيامًا قليلة، وطلبت منه ـ عند حضوره ـ اللقاء بالملك ورئيس وزرائه، وبيّنت صعوبة لقاء النحاس. وجاء إيدن للقاهرة وقابل رئيس الوزراء وحضر المقابلة أحمد حسنين الذى تكلم عن مليكه وأنه كان ضحية لمستشاريه وعلى رأسهم على ماهر، ثم بيَّن تحوله للجانب البريطانى وكيف أصبح يؤمن بارتباط مستقبل بلاده بهذا الاتجاه. وفى ٢٤ أكتوبر ١٩٤٤ استقبل فاروق وزير الخارجية البريطانية، ورحَّب به، وفتح معه موضوع زيارته لبريطانيا عندما تسنح الظروف، وعبر إيدن عن امتنانه لتأكيدات فاروق الشخصية لشون عقب تغيير الحكومة فيما يتعلق بعلاقات مصر مع بريطانيا، ومرة أخرى أشار الملك إلى مصالح مصر، وكرَّر القول بأنه لا يرغب فى إرباك بريطانيا أثناء الحرب، ثم دار الحديث عن الاتجاه للإصلاح الاجتماعى(١).

وفى اليوم التالى أقام فاروق مأدبة عشاء بقصر عابدين تكريمًا لشون، وهذه هى المرة الأولى التى يحتفل بها بالممثل الدبلوماسى البريطانى منذ توليه العرش. جاء ذلك ردًا على موقفه من إقالة النحاس، والطريقة التى اتبعها وحرصه على عدم التدخل فى المسألة، ونكاية فى كيلرن المتغيب عن مصر. وكان هذا التكريم لفتة ملحوظة أعقبت تصريح رئيس الوزراء الذى وعد فيه بالمساندة والصداقة المصرية لبريطانيا(٢).

وظهر شعور فاروق المتعاطف نحو بريطانيا وقت وقوع حادث اغتيال اللورد موين Moyne وزير الدولة البريطانى، فذهب إلى المستشفى الذى نقل إليه المصاب، ولما علم أنه أسلم الروح أعرب عن أسفه واستنكر الحادث، وأنعم بنوط الجدارة على الكونستابل الذى قبض على الجانيين وقلده إياه. واستمرارًا لتلك السياسة، يقوم بدعوة ١٢٠ طالبًا من سلاح الإشارة التابع للجيش البريطانى لتناول الشاى فى المزارع الملكية بحلوان، ويواصل حديثه مع شون، الذى يُبيِّن له كيفية ممارسة الديموقراطية وتعدد الأحزاب والنشاط السياسى فى المملكة المتحدة وتعذر قيام مثل ذلك فى مصر. ويجاريه فاروق ويبدى إعجابه بخطبة تشرشل عن الانتخابات، ثم يسترسل فى القول بملء فمه بأنه لم

---

(١) PREM 4, Op. Cit, Cairo, Moscow, Oct. 12, 1944, No 40, Oct. 371 - 41319, J 3786 - 14 - 16, Shone - F.O, Cairo, oct. 26, 1944, No 2199.

(٢) الأهرام، عدد ٢١٤٧٣ فى ٢٦ أكتوبر ١٩٤٤، ص ٢، محسن محمد، التاريخ السرى لمصر، ص ص ٤١١، ٤١٢.

يكن أبدًا ضد بريطانيا، وأن الذين نعتوه بذلك حكموا عليه ظلمًا، ولا بد من القضاء على ذلك الاعتقاد(١).

ومما لا ريب فيه أن أحمد حسنين أدى دوره فى هذا المجال، فبالرغم من أنه فقد الرضا البريطانى فى بعض الأحيان، لكنه سرعان ما استعاده بمهارة وذكاء، خاصة وقد ربطته العلاقة القوية بالقائم بالأعمال البريطانى، فيكتب الأخير متخوفًا من مرض رئيس الديوان الذى ثقل عليه عقب عودته من جنازة اللورد موين «مهما كانت أخطاؤه الوقتية، فإن اختفاء مستشار قريب من بريطانيا كحسنين يترك الملك عُرضة للتأثيرات الأقل منفعة، وأن غيابه سيقوى السعديين ضد القصر ويزعج المكرميين»(٢).

وهنا ظهرت شخصية جديدة على مسرح الأحداث، إنها شخصية عبد الفتاح عمرو بطل الإسكواش وصاحب العلاقة الوطيدة بالإنجليز. وقد استدعاه فاروق فى ١١ نوفمبر وفاتحه فى تعيينه وزيرًا مفوَّضًا فى لندن، وطلب منه الإعداد لزيارته لبريطانيا، وعليه اتصل الوزير المنتظر بالسكرتير الشرقى الذى عدَّد له صعوبات التنفيذ فى ظروف الحرب، وبأنه سيكون من سوء الحظ إذا سقطت قنبلة على الملك، كذلك فالإذاعة الألمانية ستخلق الروايات عن كيفية الترتيب الذى أعد لزيارته للندن لاغتياله. ونقل كيلرن ما سطره سمارت إلى كادوجان، وبيّن أنه يشجع الزيارة، فمن ورائها ميزة كبيرة حيث يسبح فاروق فى فلك بريطانيا تجاه السلام، وفى الوقت نفسه فإنه لا يشجعها لأن كل شخص مشغول انشغالاً كاملاً فى لندن، وأن زيارة من هذا النوع لن تلقى الترحيب من وجهة النظر العملية(٣).

وسار كيلرن ـ بعد عودته إلى مصر من إجازته ـ وفقًا لخط السياسة البريطانية إزاء التقرب من فاروق، فمثل بين يديه فى ١٤ نوفمبر وأراد تصفية الماضى، وأفهمه أن الخطر الذى كانت تتعرض له مصر كقاعدة حربية قد زال، وبالتالى فاهتمام بريطانيا بالشئون

---

(١) المقطم، عدد ١٧٣٠١ فى ٧ نوفمبر ١٩٤٤، ص ٢، الأهرام، عدد ٢١٤٨٣ فى ٧ نوفمبر ١٩٤٤، ص ٢، عدد ٢١٨٤ فى ٨ نوفمبر ١٩٤٤، ص ٢، البلاغ، عدد ٧٠٨٧ فى ٤ ديسمبر ١٩٤٤ ص ٢.
F.O. 371 - 41335, J 4060 - 31 - 16, Shone - F.O, Cairo, Nov. 11, 1944, No 225.

(٢) Ibid, 41319, J 4021 - 14 - 16, Shone - F.O, Cairo, Nov. 11, 1944, No 2326.

(٣) F.O. 141 - 952, No 284 - 36 - 44, Smart - H. Of C. Minister, Cairo, Nov 11, 1944, Killearn. Cadogan, Cairo, Nov. 15, 1944.

الداخلية نقص إلا إذا تعرضت مصالحها للمساس ، واعترف الملك بتحمله المسئولية كاملة منذ تلك اللحظة . وارتاح السفير البريطاني لهذا التصريح ، وتأكد من أن فاروقًا وحكومته لديهما العزم التام للقيام بواجباتهما تجاه بريطانيا ، وانتهز كيلرن الفرصة وذكر الملك - بطريقة حبيِّة - بالتزامات الملكية الدستورية وخطورة الشرود عن الطريق المستقيم . وعقب تلك المقابلة بيوم ، لقى السفير البريطاني رئيس الوزراء الذى كان يميل إليه ، وطلب منه أن يظل متيقظًا لأوتقراطية فاروق ، وأن المطلوب توازن بين العرش والحكومة وألا يطغى أحدهما على الآخر ، وحدَّثه عن النظام الملكى البريطاني وصعوبة وصول مصر إليه(١) .

وبرغم الاستسلام الواضح من جانب فاروق لبريطانيا ، فإنه كعادته فى وسط الانجراف التام لا بد من الانحراف القليل حتى لا يعطى الإحساس الكامل بأنه قد كشف أوراقه جميعها ، فانزعج كيلرن لعودة محمد طاهر والنبيل عباس حليم إلى نشاطهما . وفى لقائه بفاروق أظهر له أنه دهش عقب عودته عندما علم أن الأوَّل لا يزال يرأس منظمات رياضية مع أنه ذو ميول ألمانية ، فحاول الملك التقليل من شأنه ورأى أن الأندية هيئات مستقلة ، لكن كيلرن أبدى تشدَّده ، ولم يمض أسبوع إلا ونشرت جورنال دى جيبت صورة لفاروق وعن يمينه كل من الشخصين المعنيين فى الاحتفال الخاص بمسابقة السباحة الذى أقامته وزارة المعارف فى ٢٠ نوفمبر ، وعلى الفور نقل كيلرن الصورة والخبر للخارجية البريطانية التى انزعجت ، وطلبت من سفيرها الاتصال بعبد الفتاح عمرو ليتولى مهمة إبلاغ مليكه مخالطته لاثنين من أصحاب الهوية الألمانية(٢) .

وأخطر كيلرن عبد الفتاح عمرو - الذى أصبح أداة الاتصال بين عابدين وقصر الدوبارة فى أثناء مرض أحمد حسنين برغم أنه لم تكن له وظيفة ثابتة بعد ، وكان من المفروض أن يتولى وكيل الديوان مهام رئيس الديوان - بالواقعة وطلب منه أن ينقل لفاروق نتيجة الانطباع الذى يرثى له لاستمراره فى التأييد العلنى لاثنين من الأسرة المالكة يعملان طابورا خامسا ، فأبدى عبد الفتاح عمرو شديد أسفه مصرِّحًا بأنه أدرك رد الفعل جيداً ، وطلب أيامًا قلائل ليتفاهم مع الملك ، وبيَّن أنه ليست له مصلحة فى أى من أحدهما . وذهب إلى

---

(١) F.O. 371 - 41335, J 4211, 4079 - 31 - 16, Killearn - F.O, Cairo, Nov. 14, 15, 1944, No 229, 2363.

(٢) Ibid, F.O. 141 - 952, No 284 - 38 - 44, Killearn- F.O, Cairo, Nov. 21, 1944.

أنشاص حيث استقبله فاروق، وعقب المقابلة سطَّر تقريراً وسلمه للسفير البريطانى، احتوى على مجهوداته فى هذا الصدد، فقد استعرض مع الملك سجل محمد طاهر السيئ. وفى البداية كان فاروق يميل للتقليل من شأنه ويراه رجلاً عابثًا قليل الأهمية، وفى النهاية وافق على إصدار تعليمات بالإيحاء إليه بالاستقالة من التنظيمات الرياضية ومن سكرتارية اللجنة الوطنية للرياضة، وأعطيت أوامر مباشرة إلى محمد حسنين بعدم دعوته إلى الاجتماعات مثلما حدث فى ٢٠ نوفمبر وأن يفضل بقاءه فى عزبته بالريف. أما عن النبيل عباس حليم، فقد أشار عبد الفتاح عمرو إلى أنه ليس صديقًا للملك، وعدَّد نشاطاته فيما يختص بالتنظيم العمالى، وأن الملك نفسه لاحظ أنه هو الذى شق طريقه تجاهه ليظهر فى الصورة بجواره. وأخيراً تأتى شخصية على ماهر ـ وكان كيلرن قد نبه إلى تجدد نشاطه السياسى ـ فيذكر عبد الفتاح عمرو عنه لفاروق أنه ينشر وجهات نظره بين الناس بلا تبصُّر وما فى ذلك من خطورة عليه، فيعلم منه أنه فكَّ ارتباطه به، والنتيجة أن حسن يوسف حمل إليه نصيحة مليكه بالإقامة فى عزبته بكل هدوء(١).

وبذلك يتضح تأثير عبد الفتاح عمرو الفعَّال، حيث اختلف عن باقى المحيطين بفاروق، إذ كانت لديه القدرة على الكلام معه صراحة ودون تكليف، ويرجع كيلرن هذا إلى أنه رجل رياضى وليس بسياسى، ونال إعجابه وتقديره، فقدَّم إليه الشكر على مساعيه الناجحة، وكتب إلى حكومته عن تجاوب الملك السريع، وأيدَّ اقتراح عبد الفتاح عمرو فى إرسال كلمة مكتوبة تنم عن الصداقة له، وعبَّر بطل الإسكواش عن أمله فى أن يجد فاروقًا سهل الترويض فيما يتعلق بصفة عامة تجاه السفارة، فأظهر كيلرن استعداده ومعاونيه للتجاوب معه، وأبدى له رؤيته فى أهمية إبلاغ الملك بأنه من البلاهة والغباء عدم غرس علاقات لصيقة بالسفارة. واستفسر عن أنه لم لا يتغاضى عن كبريائه ويكتسب العادة التى يحضر فيها لقصر الدوبارة بطريقة غير رسمية للتحدث مع السفير أو يطلب أن يراه. فأظهر الوسيط الجديد الصعوبة وطلب بعض الوقت حتى يترجم ذلك عمليًا، وكان كيلرن يدرك تمامًا شعور فاروق تجاهه، لذا فقد استرجع الحوادث السابقة ولمحَّ بطريقة مقنَّعة إلى حادث ٤ فبراير وبرَّر اللجوء إليه(٢).

---

(١) F.O. 371, Op. Cit, J 4212, 4218 - 31- 16, Killearn - F.O, Cairo, Nov. 21, 22, 1944, No 2420, 2445, F.O. Op. Cit, 41319, J 4548 - 14- 16, Killearn. F.O. Dec. 1st, 1944, No 218.

(٢) Ibid, J 4214 - 31- 16, Killearn- F.O, Cairo, Nov 22, 1944, No 2444, F.O. 141, Op. Cit, Lampson, Op. Cit, No. 22, 1944, pp. 289, 290.

ومرت السحابة سريعًا، ولم تعكر صفو العلاقات إلا قليلاً وسرعان ما تلاشت، وعاود فاروق نشاطه، فهو يقيم حفل شاى فى أنشاص على شرف الجنرال ستون بمناسبة تسلُّمه القيادة، ويحضر الحفل باقى القادة، ويرتدى زى سلاح الطيران ويحضر الحفل الذى أقامته وزارة الطيران البريطانية فى الأوبرج، ويزور المصانع الحربية البريطانية فى ضواحى القاهرة ويتناول الغداء مع القائد العام البريطانى[١].

وترى الخارجية البريطانية أنه قد حان وقت تسليمه الطائرة «إيركرافت أنسون» وتطلب من سفيرها تقديمها باسم سلاح الطيران الملكى كهدية فى عيد رأس السنة، وعدم النشر فى الصحافة لأن هناك طائرة ستقدم للعراق ولكن ستدفع ثمنها. ويفضل كيلرن أن يتولى تقديمها المارشال بارك القائد العام لسلاح الطيران فى الشرق الأوسط، وامتلأ فاروق نشوة وراح يسأل عن ميعاد وصولها، وقبل عيد ميلاده بيومين دُعى لزيارة سلاح الطيران الملكى، وشكره بارك على ما قدمته القوات الجوية المصرية للقوات البريطانية فى أثناء الحرب، كما شكره بصفة خاصة، وقدم له الطائرة هدية فى عيد ميلاده[٢]. ومن المعروف أن بريطانيا نادرًا ما تقدم هدايا، وكونها أقدمت على هذه الخطوة يعنى أنها تدفع ثمن اجتذاب فاروق لها غاليًا. وفى الوقت نفسه طرح الملك مع كيلرن مسألة زيارته لبريطانيا وأمله فى التنفيذ، ويبيِّن أنه تسلم دعوة لزيارة أمريكا، هادفًا إلى التلويح بعلاقته بها، ولكن لندن رأت تأجيل الزيارة لعدم مناسبة الوقت[٣].

وأصبح جليّا أن علاقات الود فى أخصب فتراتها، وكلَّلها تعيين عبد الفتاح عمرو وزيرًا مفوَّضًا فى لندن، وعودة حسن نشأت الذى ساءه هذا الإجراء، ومما زاد من انفعاله أن فاروقًا رفض استقباله عقب عودته. ولما كان الأخير يخشى من تدخله لدى السفارة البريطانية وسعيه لشرخ العلاقة معها، فقد التقى عبد الفتاح عمرو بكيلرن وحدَّثه عن

---

(١) Ibid, 41319, J 4500 - 4- 16, Killearn- F.O, Cairo, Nov. 24, 1944, No 1393, F.O. 371- 45930, J 724 - 10- 16, Killearn- F.O, Cairo, Feb. 9, 1945, No 134.

الأهرام، عدد ٢١٥٢٥، فى ٢٨ ديسمبر ١٩٤٤، ص ٢.

(٢) Ibid, 41413, J 1660, 4487 - 1660 - 16, F.O - Killearn, Dec. 10, 1944, J 4697 - 1660 - 16, Killearn- F.O, Cairo,, Dec. 21, 1944, F.O. 141, Op. Cit, F.O. 371 - 45988, J 944- 172- 16, Extracts from Times, Feb. 8, 1945.

(٣) F.O. 371 - 41373, J 3248 - 281 - 16, Killearn - F.O, Cairo, Dec. 11, 1944, J 4464- 281 - 16, F.O, Dec. 12, 1944.

خطورة حسن نشأت وتحركاته واتصاله بعلى ماهر برؤية تنظيم مصر الفتاة، وترجم له خوفه من اقتراحه على اختلاق الروايات ونشرها للعمل على العداء بين القصر والسفارة، ولكن السفير البريطانى أكد له معرفته الجيدة لتلك الشخصية، وأنه تناول معه الغداء من أسبوع مضى كنوع من المجاملة وليس لذلك أى معنى سياسى(١).

وهكذا أراد فاروق إبعاد مناوئه عن طريق السفارة البريطانية حتى يسقط أى تعاون بينهما ضده، ولم يكن هذا يتفق مع طبيعة المسئولين البريطانيين الذين يحتضنون العناصر المضادة لفاروق ويتلقون وجهة نظرها، ويستفيدون من نقدها. فيذهب أحمد عبود إلى كيلرن ليخبره بأن الملك صعب الاحتمال ومن الميئوس العمل معه لعدم إخلاصه ولدوره كسياسى متآمر، بينما يعبِّر حسين سرى عن كرهه الشديد للقصر وطرقه الملتوية، وعندما نوَّه السفير البريطانى بأنه من المطلوب شخص مثله لتنظيف الإسطبل يجيب أنه لا يقبل ولو من أجل مليون جنيه(٢).

ووضع تشرشل فاروقًا فى الحيز المطلوب أثناء تلك المقابلة التى تمت فى ١٧ فبراير ١٩٤٥. فعندما عبر الأخير عن سعادته لتخلصه من النحاس وتكلم عن مساوئه والمخالفات الخطيرة التى ارتكبتها حكومته، أوقف رئيس الوزراء البريطانى الاستطراد وأوضح أنه لا يوافق على محاكمة النحاس. ثم تكلَّم عن اجتماع سان فرانسسكو ومتطلبات عضويته وكيف يمكن لمصر الاشتراك فيه بإعلانها الحرب على المحور واليابان قبل أول مارس لتصبح عضوًا فى الأمم المتحدة، وانتقل الحديث إلى الإصلاح الاجتماعى، ودور الملك فى تزعمه لتلك الحركة(٣).

وأثمرت هذه المقابلة عن تبعية فاروق لبريطانيا، وأصبح واضحًا ذلك الارتباط الذى انعكس على الصحافة - ما عدا الوفدية - فسجَّلت إعجاب تشرشل بفاروق «بالخطوات الموفَّقة التى خطاها فى الشهور الأخيرة والتى تستحق التهنئة. ويقول عن جلالته إن تفكيره

(١) Ibid, 41335, J 4690 - 31- 16, Killearn - F.O, Cairo, Dec. 16, 1944, No 255, F.O. 141 - 1002, No 1614 - 3, 4 - 44 Killearn- F.O, Cairo, Dec. 23, 29, 1944, No 216, 267.

(٢) F.O. 371 - 35540, J 4953 - 2- 16, Killearn - F.O, Cairo, Nov. 28, 1943, No 400, F.O. Op Cit, 45916, J 314- 3- 16, Killearn- F.O, Jan 18, 1945.

(٣) كمال عبد الرؤوف، المرجع المذكور، ص ص ١٢٥، ١٢٦.

أكبر بكثير من سنه»[١]. وبذلك أصبح متداركًا الارتباط بين إقالة الوفد والائتلاف بين عابدين وقصر الدوبارة.

احتاج فاروق لفترة حتى اقتنع بدخول مصر الحرب، حيث رأى أن الإقدام على هذه الخطوة بعد انتصار الحلفاء، وقرب وضع الحرب لأوزارها عمل غير لائق على الأقل من الناحية الشكلية. وأشار إلى موقف تركيا ورغبته فى اتباعه ـ كانت النيَّة فيها متجهة لإعلان الحرب ـ وعندما اتخذ القرار ومثل بين يديه السفير البريطانى لَمّح له بالمقابل، لكنه لم يفصح عن نوعيته، مما ألجأ كيلرن إلى سؤال أحمد حسنين عقب خروجه من الحضرة الملكية، فعلم أن المقصود الإمداد بالملابس والأسمدة[٢]. وبانتهاء الحرب رسميًا وإعلان يوم النصر، وعقب تهنئة فاروق لممثلى دول الحلفاء، ألقى على الشعب كلمته واستعرض ما ضحَّت به مصر وأشار إلى أن «مصر الحليفة والصديقة لا تشك فى نيات الحلفاء فى تحقيق الحريات ودعمها»[٣].

وكان فى ذلك توجيه مباشر لبريطانيا لترد الجميل لمصر، وتثبيت العلامات الوطنية لها. وفى الوقت نفسه حرص على إعطاء الصورة لتقاربه مع بريطانيا، فيقوم بزيارة لبعض وحدات الأسطول البريطانى فى مياه الإسكندرية وهو مرتدى زى قائد الأسطول، ويحضر غداء المؤتمر البريطانى بالفيوم ويدعو أعضاءه لمأدبة غداء بقصر عابدين، وأحيانًا يتملَّق الود، فيهدى ٢٥ ألف سيجارة إلى جندى إسكتلندى فقد بصره ويديه فى إحدى معارك الصحراء الغربية وعزم على فتح حانوت للدخان ببلده، ويتبرع بمبلغ من المال لإعادة بناء كلية الجراحين بلندن[٤]. وكان الهدف بيِّنا من ترديد مثل تلك الأخبار.

واستمر عبد الفتاح عمرو فى أداء مهمته بنجاح، فينقل للسفير البريطانى كل صغيرة

---

(١) الكتلة، عدد ٩٥ فى ٢١ فبراير ١٩٤٥، ص ١.

(٢) F.O. Op. Cit, 54918, J 801 - 3- 16, F.O, Minute, Feb. 17, 1945, J 843 - 3- 16, Killearn - F.O, Cairo, Feb. 28, 1945, No 486, Lampson, Op. Cit, Box IV Feb. 28, 1945, P. 64.

(٣) الأهرام، عدد ٢١٦٣٩، فى ١٠ مايو ١٩٤٥، ص ٢، الكتلة عدد ١٦١ فى ١٠ مايو ١٩٤٥، ص٢، عدد ١٦٢ فى ١١ مايو ١٩٤٥، ص ٢.

(٤) الأهرام، عدد ٢١٥٨٣ فى ٦ مارس ١٩٤٥، ص٢، الكتلة عدد ١٠٦ فى ٦ مارس ١٩٤٥، ص٢، السياسة، عدد ٨٣ فى ٧ مارس ١٩٤٥، ص١، المقطم، عدد ١٧٥٤٢. فى ٣ مايو ١٩٤٥، F.O. Op. Cit, 45920, J 1261-3-16, Killearn- F.O, Cairo, April 5, 1945, No 807, F.O. Op. Cit, 45931, J 2350 - 10- 16, Killearn- F.O, July 8, 1945, No 958.

وكبيرة عن فاروق فى الوقت الذى يبذل فيه قصارى جهده ليتعانق الطرفان، واقتنع كيلرن بأن الملك صادق الرغبة فى التعاون، لكنه عندما أحس بالأساليب التى يتخذها هو وحكومته للنيل من النحاس وأتباعه، نبَّه عبد الفتاح عمرو إلى إمكانية حدوث اصطدام مع بريطانيا، كما أشار إلى أنه كان يجدر أن يكون هناك وفديون من بين الوفد المصرى لمؤتمر سان فرانسسكو. وأظهر مضايقته من عبد الحميد بدوى ونعته بضيق الأفق والتمسك بحرفية التشريع، واستاء لتعيينه وزيرًا للخارجية، وطلب إخطار فاروق بما يُقدم عليه بشأن اتفاقية الطيران وقانون الشركات. وبالفعل تدخل الملك عن طريق عبد الفتاح عمرو الذى وجد ترددًا من وزير الخارجية ورئيس الوزراء والرغبة فى التأجيل(١)، ونتج عن ذلك تعثر الأمور بين السفارة البريطانية والحكومة.

وقبل مغادرة عبد الفتاح عمرو القاهرة إلى لندن، أبلغه فاروق أن يعود إليها مرة كل ثلاثة أشهر لمواصلة العمل على حسن العلاقات بينه وبين بريطانيا. وتم الاتفاق على إرسال تقرير أسبوعى من لندن عن الحالة فى الخارج. وقد صرَّح الوزير المصرى المفوَّض لكيلرن بإمكانية الاتصال به حول أى موضوع، وسافر فى ٧ إبريل ١٩٤٥، وتكدر السفير البريطانى لتركه المكان الملتصق بفاروق، وبيَّن كيف كان وجوده بلسما للعلاقة بين الطرفين ومفيدًا لبريطانيا، إذ عمل على تصريف أمورها بكل ثبات ودقة، وعرج على الغيرة التى انتابت أحمد حسنين منه لخشيته من أن يحل مكانه(٢).

وبعد وصول عبد الفتاح عمرو إلى لندن، يُدلى بحديث إلى وكالة الأنباء، يُبيِّن فيه أن مصر وصلت إلى نقطة التحول فى حياتها بفضل زعامة فاروق واهتمامه بالإصلاح الاجتماعى وشئون العمال والفلاحين(٣). وفى ذلك دعاية لإظهاره أمام البريطانيين بالشكل المستحب واللائق، فى الوقت الذى يعطى الانطباع باتباع المشورة البريطانية فى هذا الشأن.

وشاب الاتصال بين كيلرن وفاروق بعض الصعوبات عقب سفر عبد الفتاح عمرو

---

(١) Ibid, 45919, J 1021, 1060, 1153 - 3- 16, Killearn- F.O, Cairo, March 10, 15, 22, 1945, F.O. Op. Cit, 45920, J 1207, 1264, 1406 - 3- 16, March 27, 31, April 14, 1945.

(٢) Ibid, 45920, J 1207, 1261, 1263, 1406 - 3- 16, Killeran - F.O, March 27, April 5, 14, 1945.

(٣) السياسة، عدد ١٢٢ فى ٢٢ إبريل ١٩٤٥، ص ٢.

لمرض أحمد حسنين، وعليه أوفد السفير البريطانى السكرتير الشرقى إلى رئيس الديوان فى منزله، فاقترح أن يكون الاتصال بالملك عن طريق حسن يوسف. وجرى الحديث بينهما حول الظروف الجارية، ودافع رئيس الديوان عن رئيس الوزراء وأوضح أنه يعمل على حسن العلاقات المصرية البريطانية، وكان تعليق سمارت أنه صاحب رؤية محدودة، ويُسجِّل كيلرن أن الحكومة لا تعمل إلا تحت إشراف القصر وتوجيهه(١). وانتهت صعوبة الاتصال بعودة أحمد حسنين وممارسته مهامه، وفى لقاء له مع السفير البريطانى، استعرض معه السياسة الداخلية، وجهود على ماهر وحسن نشأت وكره فاروق لهما، وأبدى أسفه لعشق الملك للتهريج(٢).

كانت بريطانيا تخشى من عودة على ماهر إلى حلبة السياسة مرة أخرى سواء باسترجاعه رئاسة الديوان أو رئاسة الوزراء، وجاء ذلك بعد البيان السياسى الذى نشر له بالأهرام يدعو فيه إلى اتحاد المصريين لمصلحة الوطن، ويستعجل إلغاء حالة الطوارئ والقيود العامة على الحريات لتسهيل المناقشات حول مستقبل مصر. وفى ذلك الوقت كان فاروق قد تحول تمامًا عنه حتى لقد ساءه هذا التصرف، ومن ثم اتحدت وجهة نظره مع السياسة البريطانية، ولم يكتف كيلرن بما نقله حلمى عيسى للسكرتير الشرقى فى هذا الصدد، وإنما أخبر فاروقًا بأن القصر يحيك مؤامرة لصالح على ماهر، فدحض ذلك القول(٣).

وحاول السفير التفريق بين على ماهر وحسن نشأت، فالتقى بالأخير الذى انتهز الفرصة وهاجم أوتقراطية فاروق واستحواذه على الجيش والشرطة، وبيّن ضرورة إيقاف تصرفاته التى ستؤدى إلى كارثة، كما تكلم عن ازدياد نمو الروح العدائية لبريطانيا، واستعرض أسباب خلافه مع الملك منذ إرساله هدية الشيكولاته إلى الأميرات البريطانيات مع صديقه الحميم الماجور تلفر Telfer، وتصميمه على تقديم الهدية شخصيّا، ومعارضة حسن نشأت لذلك، ولتلك التعليمات التى حملها الماجور من الملك التى توجب بذل الجهد فى إبعاد السفير البريطانى نتيجة لحادث ٤ فبراير، وموقفه الذى أظهر فيه عدم

---

(١) F.O. Op. Cit, J 1473- 3- 16, Killearn- F.O, Cairo, April 19, 1945.

(٢) Lampson, Op. Cit, May 17, 1945, p. 146.

(٣) F.O. Op. Cit, 45931, J 1773 - 10 - 16, Killearn- F.O. May 27, 1945, No 1164, F.O. Op. Cit, 45921, J 2021 - 3- 16, Killearn- F.O, Cairo, June 13, 1945, No 181.

إمكانه القيام بهذا العمل، وتركيزه على ضرورة تلقيه التعليمات بالطريق المباشر، وكيف أعاد فاروق الكرة مع يوزباشى بولندى حمّله رسالة بنفس المعنى. وبيَّن حسن نشأت تكرار موقفه، ثم عاد وأشار إلى مسألة المعاطف، وهى أنه قبل حضوره إلى مصر طلب منه فاروق إحضار بعض المعاطف الشتوية للملكة، وعقب عودته أرسلت زوجته الإنجليزية ثلاثة معاطف من الحرير والقطن والجلد هدية لفريدة، فأعادها فاروق، وبالرغم من تحذيراته، إلا أن الملكة استردتها دون علمه، ولم يقتصر أمر هذا اللقاء على السفير البريطانى، وإنما اتسع ليضم بعض الشخصيات البريطانية المسئولة. ويواصل حسن نشأت انتقاده لحكم فاروق الاستبدادى وضربه للأحزاب وتلاعبه بها ليفوز فى نهاية الأمر، ويطالب بألا تقف بريطانيا أمامه مكتوفة الأيدى(*). وعليه يتضح أن السياسة البريطانية لا تحيد عن أسلوبها.

وكان فاروق يتصرف بذكاء فى علاقته مع بريطانيا، وبعد مطالبة حزب العمال فيها بإجراء انتخابات فى إبريل، وأصبح التغيير متوقعًا، راح يسبر الغور من ناحية، ويعطى الانطباع بأنه ليس له غنى عن بريطانيا من ناحية أخرى. فهو يطلب لقاء اللورد الترنشام Altrincham ـ وزير بريطانيا المقيم فى الشرق الأوسط ـ ليستشف منه الأوضاع عقب نهاية الحرب وموقف بريطانيا من القوى الإمبريالية، وتمت المقابلة فى ٢٣ مايو والتى أرسل بها اللورد تقريراً وافيًا إلى تشرشل. بدأ فاروق حديثه بشغف كبير عن الحالة السياسية فى إنجلترا وسأل اللورد عما يرى، فشرح له إجراءات الانتخابات، وأن رئيس الوزراء سيكون صاحب الأغلبية، فأبدى الملك إعجابه بتشرشل، وتطرّق الحديث إلى أهداف بريطانيا بعد الحرب، وشرح اللورد المصلحة الحيوية لوجود إمبراطورية فى الشرق الأوسط، وأن الأمن فيه لا يهم أمريكا أو روسيا. أما بالنسبة لبريطانيا فهو مسألة حياة أو موت، ولكن ليس معنى ذلك أنها ترغب فى فرض سيطرتها أو سيادتها على دول المنطقة، وإنما الهدف التعاون بين الطرفين للمصلحة العامة.

وأظهر فاروق اقتناعه واستنكر الرؤية التى كانت تنظر إليه على أنه ضد بريطانيا، وبيَّن أنه مخلص لها، وصرَّح ـ ولكن كما يذكر بصفة سرية حيث لا يمكن الجهر على الملأ حتى

(*) Ibid, 45921, J 1867 - 3- 16, Killearn- F.O, Cario, May 31, 1945, F.O. Op. Cit, 53284, J 720 - 39- 16, Air Marchal Sir Medhurst - Ambassador, Cairo, Feb. 7, 1946.

لا يهزم نفسه ـ بحاجته لمساعدة بريطانيا على مدى حياته، وأنه يعرف أن مصر مهمة لها، فهى الزاوية الحادة فى علاقتها بالشرق الأوسط، وهو فى وسعه العمل للصداقة الإنجليزية المصرية أكثر من أى شخص آخر، وأن التلاقى فى منتصف الطريق هو الوسيلة للتعاون، ثم طرح مسألة تدخل بريطانيا ورغبته فى ألا تعمل على إيذاء كبريائه، وتتعامل كشريكة لمصلحة مشتركة، وقلَّل من قيمة شأن الحكومة وأنه لم يتمكن من العثور على شباب ليتولوا الحكم، ونعت البرلمان بأنه مهزلة ديمقراطية لأنه غير ممثل حقيقى للشعب. وأخيراً أشار إلى أن المستقبل يعتمد على مساندة بريطانيا فى كل شىء، ولكن يجب أن تكون بشكل غير فضولى، ولمح له بالاعتماد عليه ـ بعد أن تكلم معه بهذه الصراحة ـ فيما يمكن أن يتحقق(١).

وأصبح الملك على استعداد للإصغاء للسفير البريطانى، الذى التقاه فى ١٣ يونيو ليحتج على موقف عبد الحميد بدوى رئيس وفد مصر فى مؤتمر سان فرانسسكو، وهنا ذكر فاروق أنه طبع فى ذهن وزير خارجيته قبل سفره وجوب أن يتذكر أنه سيتعامل مع عقلية أمريكية وبريطانية، وعليه كبح جماح عقليته ذات الطابع اللاتينى. وحاول فاروق امتصاص انفعال كيلرن، فبيَّن اعتماد مصر على بريطانيا، لكنه بوصفه ملكا دستوريا عليه مراعاة ذلك الوضع بحيث لا يتدخل إلا حينما تقتضى مصلحة البلاد، وعليه أشار السفير البريطانى إلى مسألة إعادة النظر فى المعاهدة، وأن أى مسعى يكون خارجًا عن الحدود لا بد من وقفه إذ إن التعديل يجب أن يكون بموافقة الطرفين. وركَّز على التعاون العسكرى، فأوضح فاروق أن بريطانيا تميل إلى المساومة الصعبة وأنه لزومًا عليها أن ترد لمصر ما قامت به فى أثناء الحرب. وتطلب لندن من سفيرها تقديم النصح بالتركيز على مزيد من التعاون معها، وجاء رد الفعل إيجابيًا، فحينما ذكر اسم فؤاد استعاد فاروق قول أبيه بأن مصر على مدى خمسين سنة قادمة لا بد من ارتباطها ببريطانيا، وأنه لم تمض سوى عشر سنوات من الفترة الزمنية المحددة. ويسعد كيلرن ويبدى ما يرضى الملك فيذكر أنه لن يتدخل فى الشئون الداخلية كما سبق وحدث، ثم يشكو من النقراشى وضيق أفقه، فيرد فاروق بأن الظروف حتَّمت عليه تعيينه، ويُسجِّل كيلرن لحكومته أن الملك كان مبهوتًا بصراحته عندما قرأ له مقتطفات من البرقيات الرسمية الواردة له من لندن(٢).

(١) PREM 8 - 23, Egypt, May 23, 1945, PREM 8 - 82, Middle East, Aug. 29, 1945.

(٢) F.O. 371 - 45921, J 1968, 1981 - 3- 16, Killearn- F.O, June 13, 14, 1945, No 1319, 1335, Lampson, Op. Cit, June 13, 1945, p. 175.

وفى اليوم التالى لذلك اللقاء، وردًا على نشاط الوفد المصرى فى مؤتمر سان فرانسسكو، أقيم عرض عسكرى بريطانى بالقاهرة احتفالاً بعيد ميلاد الملك البريطانى، وأثّر ذلك فى الشعور العام الذى اشتعل ضد الإنجليز، وعلت الهتافات المضادة، بعد أن أيقن أصحابها أن الهدف من هذا المشهد الإرهاب لإسكات الأصوات. وبطبيعة الحال لم يعترض فاروق على مثل هذا العمل، وإنما بعث بالتهنئة. وتحافظ الخارجية البريطانية على هذا الخط وتطلب مزيدًا من التحمُّل، حيث ستكون النتيجة فى النهاية إنجاز الكثير بتنمية الود مع الملك وإزالة الاستياء والقلق الملازمين لمنهج كيلرن الذى يحمل الذكرى المؤلمة فى نفس فاروق(١).

لم تكن بريطانيا ترتاح إلى النقراشى، وأرسلت الخارجية البريطانية إلى تشرشل تستعرض خلفاءه، وتُبيِّن الصعوبة فى عودة الوفد فى ذلك الوقت، وتذكر أن حسين سرى تحوم الشكوك حول مقدرته لكنه سيتعاون مع بريطانيا ليضمن بقاءه فى الحكم. ثم تعود وتُنوِّه إلى وجوب تلاشى التدخل فى السياسة الداخلية، وفُوِّض كيلرن لينقل لفاروق الخطر الناجم عن سياسة حكومته فيما يختص بتعطيل التعاون الإنجليزى المصرى، لأن النتيجة فتح بلده للعالم وخاصة للتأثير السوفيتى. ونفَّذ السفير، وكتب لحكومته بأن الملك أصبح مقتنعًا تمامًا بضرورة هذا التعاون، وأنه على استعداد للضغط على النقراشى ليكون أكثر تجاوبًا مع السفارة، ويمسك عن مسألة تعديل المعاهدة، ثم يوضح أن ذلك التقارب يعطى الانطباع بأن القصر يعمل على تقوية الثقة بين السفارة والحكومة. ولم يمض إلا يومان حتى أبلغ رئيس الديوان كيلرن أن فاروقًا أفهم رئيس وزرائه ضرورة حسن التعامل مع السفارة البريطانية، وأنه ـ أى الملك ـ يهمه مقاومة الشيوعية التى امتدت جذورها ووصلت إلى الجيش، وفى الوقت نفسه يقطع أحمد حسنين خط الرجعة بشأن تغيير الحكومة حيث ذكر أنه لا بديل لها(٢).

ومضت الخارجية البريطانية تؤكد أن الملكية هى المؤسسة الوحيدة التى ما زالت تمتلك

---

(١) Ibid, 45922, J 2291 - 3- 16, Killearn - F.O, July 1st, 1945, No 925, F.O. Op. Cit, 45921, J 2026 - 3- 16, Killearn- F.O, June 14, 1945, No 182, F.O - Bukingham Palace, June 21, 1945, J 2054 - 3- 16, F.O. Minute, Converley- Price, June 24, 1945.

(٢) PREM 4, 19- 4, Sergent- P. Minister, June 30, 1945, F.O. Op. Cit, 45931, J 2285 - 10- 16, Killearn- F.O, Cairo, July 1st, 1945, No. 1463, F.O. Op. Cit, 45922, J 2375-3-16, Killearn- F.O, Cairo, July 3. 1945, No 207.

المكانة والسلطة والاستمرارية، وبرغم أنها تعترف بالأخطاء التى صدرت من فاروق، وأنه كان العدو اللدود لبريطانيا، فإنها تفخر ببسط سطوتها عليه، خاصة بعد الانتصار فى الحرب، وترغب فى أن تُبنى السياسة على إعطائه حرية التصرف على شرط أن يكون لها الاعتبار. وتُشير إلى إعادة النحاس إلى الحكم ـ عندما تسنح الظروف ـ وتنبِّه بعدم إغفال ردود فعل اتجاهات الملك الأوتقراطية التى لا يمكن إنكارها، بينما تُسجِّل أن الوفد يحمل شعلة الحرية والديمقراطية، ولكن ميوله المستبدَّة تدمِّر وجود حكومة معتدلة. وأخيراً تنتهى إلى أن الديمقراطية ومفهومها كما هى فى بريطانيا وأمريكا ليس لها وجود فى مصر(١). وبذلك يتضح أن النحاس لم يغب عن خلد بريطانيا، وأن سياستها هى السعى لإعطاء الشكل الخارجى الصورة التى تختلف عن الجوهر.

وشغلت مسألة تعديل المعاهدة الأطراف. ففى ٢٣ يوليو نشرت الأهرام تقريراً لمراسلها فى لندن تشير فيه إلى إمكانية إعادة النظر فى المعاهدة، فأصبح حديث الدوائر السياسية، وأثار انتباه الحكومة والقصر. ويذكر كيلرن اتفاقهما تجاه هذه المسألة، وعليه استقبله الملك، وبعد تأكيده له بعدم التدخل فى الشئون الداخلية، يركِّز على ضرورة وجود حكومة مدركة للأوضاع يمكن التفاهم معها عند تعديل المعاهدة، وفى لقاء آخر يُبيِّن تلك الخبرة التى اكتسبت فى أثناء الحرب، وكيف أنها ستساعد فى أسس التعديل لما فيه مصلحة البلدين، وأن دفاع مصر يهم المصالح البريطانية فى الشرق الأوسط خاصة بعد ظهور القنبلة الذرية(٢).

وعقب سفر كيلرن إلى مؤتمر لندن للشرق الأوسط فى سبتمبر، يواصل القائم بالأعمال البريطانى اللقاءات بفاروق حول الموضوع. ومما يلاحظ أن الملك فى غير مقابلاته مع السفير البريطانى يحاول أن يثبت صلابة عوده، فيذكر أن الوضع قد تغيَّر، ويجب على الأقل أن تحصل مصر على استقلالها الداخلى، ولا بد أن تكون الأمور واضحة قبل بدء محادثات تعديل المعاهدة، وأن رجل الشارع لا يجد معنى إطلاقًا لوجود

---

(١) F.O. Op. Cit, 45923, J 2614 - 3- 16, Killearn - F.O, Cairo, Aug. 1st 1945, No 242, F.O. Minute.

(٢) Ibid, J 2434 - 3- 16, Killearn - F.O, July 24, 1945, No 1678, F.O. Op. Cit 45931, J 2588 - 10 - 16, Killearn - F.O. Aug. 5, 1945, No 1759, F.O. Op. Cit, 45924, J 2703, 2894 - 3- 16, Killearn - F.O, Aug. 15, 31, 1945, No 244, 1977.

جيوش من جنسيات مختلفة على أرض مصر[1]. وبذلك يبدو جليًا أن فاروقا يمزج بين الحصول على الرضا البريطاني والاستفادة بشيء لصالح مصر.

اعتقدت مصر أن حكومة حزب العمال البريطانية التي تولّت الحكم في ٢٦ يوليو ١٩٤٥ قادرة على الحكم في القضية المصرية، ومضى الهجوم على كيلرن، فبالإضافة إلى مواقفه المعروفة، فإن اتجاهه الأخير من مسألة تعديل المعاهدة زاد من الحنق عليه، وبطبيعة الحال شارك فاروق في هذا المجال وبذل قصارى جهده، خاصة بعد أن توارى إيدن جانبًا، وهو السند القوي الذي كان يعتمد عليه السفير البريطاني.

وذهب عبد الفتاح عمرو ـ قلده فاروق منصب سفير ـ إلى هاو Howe الوكيل المساعد للخارجية البريطانية في ١٠ سبتمبر ليعمل على تآلف مشترك بين الملك وبريطانيا، وتناول الحديث حادث ٤ فبراير ومساندة بريطانيا للنحاس، وبين السفير المصري أخطاء الوفد وفساده، وعقد المقارنة بين فاروق وزعيم الوفد، الأول في سن الخامسة والعشرين وأمامه الحكم أربعين سنة أخرى، والثاني في سن السبعين وليس هناك من هو جدير بخلافته. كما أوضح استحالة اللقاء بين الطرفين مرة أخرى، وأن الرغبة الكامنة في نفس النحاس الإطاحة بالملك وإعلان نفسه رئيسًا للجمهورية. وأشار إلى أن فاروقًا لديه برنامج للإصلاح الاجتماعي وللتعليم التدريجي من أجل ديموقراطية غير مزَّيفة، وأنه دون مساندة بريطانيا له فلن يتمكن من القيام بهذا العمل، حيث من البديهي ألا يتحد السياسيون المصريون تجاه الإصلاح إلا إذا كان كل من الملك والتأييد البريطاني المعنوي وراءه، لأن تنفيذ البرنامج سيحتاج إلى فرض ضرائب مرتفعة ستقع على أصحاب الثروات وذوي الطموحات والقابضين على الحياة السياسية من خلال البرلمان، وفي المقابل يضمن فاروق اتخاذ الخطوات الضرورية لتأمين الدفاع عن المصالح البريطانية في مصر، وليس له أي طموح سوى رغبته في الاستمرار ملكًا لشعب مطمئن، وعلاقة ودية مع بريطانيا، وقد أخذ درسًا إذ أسيء موقفه في بداية الحرب عندما تأثر لدرجة ما بمستشار سيئ.

وينقل هاو الحديث إلى كادوجان، ويذكر أن السفير المصري رجل الملك ويمكنه العودة للقاهرة لاتخاذ الضمانات اللازمة من فاروق فيما يتعلق بالمصالح البريطانية الحيوية في حالة الاستعداد للمشاركة في المعادلة[2].

---

(١) Ibid, 45924, J 2954 - 3- 16, Farquhar- F.O, Cairo, Sept. 7, 1945, No, 2037.

(٢) Ibid, 45925, J 3216 - 3- 16, Howe - Killearn, F.O, sept. 10, 1945.

وهكذا أمكن لفاروق أن يكيل للوفد ويلصق به نوايا لم تكن فى حسبانه خلال فترة ازداد فيها نشاطه ضد بريطانيا، فى الوقت الذى أظهر فيه نفسه بمظهر التابع المطيع والمصلح المنتظر، حتى إن كيلرن يبعث إلى هاو ليؤكِّد حقيقة فاروق حول رغبته فى الصداقة مع بريطانيا، وكيف أن انتصار العلمين كان دواء مركزًا له، وأنه أصبحت لديه الفطنة التى تجعله يتحقق من وجوب الاعتماد على بريطانيا، وأنه شغوف وبحق للتعاون معها. ولكن السفير البريطانى يشير إلى أنه ليست لديه المناعة تجاه مغازلة الأمريكيين المعتدلة، كما يبين فزعه من التوغل السوڤيتى(١).

ويفتح موضوع زيارة فاروق لبريطانيا، تلك التى كان يتطلع إليها ولَمَّح بها فى لقائه مع اللورد الترنشام مصرِّحًا بأن ترومان جدد له دعوة روزفلت لزيارة الولايات المتحدة الأمريكية. وطلب أحمد حسنين من كيلرن إرسال دعوة للمليكه لزيارة لندن، فذكَّره بأن هناك دعوة سابقة للملك والملكة من قبل قيام الحرب، وكيف تتحقق والكل يعلم علاقة فاروق بفريدة. وبالتالى سيكون الموقف حرجًا فى كيفية الدعوة، فأقر رئيس الديوان الوضع، ولكنه ألح على توجيه الدعوة وفقًا لما يرى أصحابها، وأن يترك للملك التصرف. وينقل كيلرن لحكومته الحوار ويعلِّق بأن علاقة فاروق مع بريطانيا أصبحت ممتازة للغاية، وعندما سافر إلى لندن التقى الملك البريطانى وأثار معه القضية ـ كما وعد أحمد حسنين بذلك ـ وأبدى رأيه الذى وضح منه ممانعته للزيارة بحجة تدهور العلاقات بين فاروق وزوجته، وأيدَّه الملك جورج السادس، وعليه أرجئ النظر فى تلك المسألة(٢). وقد كان لكيلرن رغبة فى نفسه تملى عليه إقامة العقبات فى هذا الشأن حتى لا يكون الصفاء الذى من الممكن أن يقتلعه من مصر، ولكن لم يغب عن ذهن المسئولين فى الخارجية البريطانية الزيارة، حيث ارتبطت بتبادل المنفعة بين الطرفين(٣).

وارتكزت السياسة البريطانية على الرغبة فى الحصول على مزيد من التقارب مع فاروق، وأرادت التقريب بين وجهات النظر البريطانية المصرية، وتأكدت من أن استمرار

---

(١) Ibid, Killearn - Howe, sept. 20, 1945.

(٢) PREM 8 - 23, Egypt, May 23, 1945, PREM 8 - 82, Middle East, Aug. 29, 1945, F.O. Op. Cit, 45924, J 2867 - 3- 16, Killearn- Campbell, Alex. Aug. 7, 1945، كمال عبد الرؤوف، المرجع المذكور، ص ١٣٥.

(٣) F.O. Op. Cit, 45925, J 3216 - 3- 16, Howe - Killearn, Sept. 10, 1945.

كيلرن سيشكل عائقًا فى التنفيذ، لالتصاق شخصيته بحادث ٤ فبراير لدى المصريين عامة والملك خاصة، فكتب هاو يقول: «إن الملك فاروقا ليس لديه ثقة فى سياستنا ما دام لورد كيلرن هو ممثلنا فى مصر»(١).

وفى الواقع فإن رؤية الخارجية البريطانية صُوِّبت تجاه فاروق، فبعد أن يستعرض الوكيل المساعد للخارجية البريطانية الموقف السياسى فى مصر، يوضح أنه إذا وقفت الحكومة إلى جانب الملك، فإنه سيعمل على الإصلاح الاجتماعى، وبالتالى تسير مصر فى الطريق السليم الذى يترتب عليه توحيد السياسيين والعمل على تعديل المعاهدة، ثم يتحول إلى النحاس ومساندة الحكومة البريطانية له فيما سبق، وكيف أصبح مشكوكًا فى أمره بالنسبة لها، وإزعاجه بمسألة تعديل المعاهدة، ولكنه ما زالت له الأغلبية. ويخلص بنتيجة لمواجهة صعوبة الموقف: التدخل المباشر أو التعاون والاتحاد مع الملك. وبالنسبة للحل الأول فإنه يزيد الأمور تعقيدًا ويثير المصريين، أما الحل الآخر فهو الأنسب، وإذا فشل يكون الاضطرار للجوء للتدخل المباشر، ولذا يجب إقناع فاروق بأن بريطانيا معه طالما يحافظ على مصالحها، وفى الوقت نفسه ينصح بعدم التخلى عن النحاس حتى يضمن الملك والشعب(٢).

والحقيقة أن مسألة تحريك كيلرن من مصر لم تكن وليدة حكومة العمال، فقد فكر فيها تشرشل، لكن اقتراحه لم يلق التأييد حيث عُدَّ وجوده فى مصر فى أثناء الحرب مسألة حيوية للإنقاذ من المتاعب ولدرء الأضرار، نظرًا لنفوذه الشخصى ومكانته، وعندما قارب سن الإحالة إلى المعاش ـ وقبل أن يمد إيدن خدمته ـ علم أن رونالد كامبل سيحل مكانه(٣).

ومضى فاروق يؤدى دوره فيما يختص بالعلاقات البريطانية المصرية، فوجه دعوة غداء للهيئة الاستشارية لقدامى السياسيين فى ٢٨ أكتوبر بهدف جذبها إلى الحكومة لتقويتها أمام الظروف التى تجتازها، وألقى على مسامعها خطبة أشار فيها إلى الأمانى الوطنية وعبَّر

---

(١) Ibid, 45927, J 3526 - 3- 16, F.O. Minute, Howe, Oct. 18, 1945.

(٢) Ibid.

(٣) F.O. 954 - 5, Part 3, Eg - 42 164, Dominion office - South Africa, Nov. 24, 1942, No 2102, P. Minister - Smuts, part 4, Eg - 45 - 41, Killearn- Eden, Cairo, May 14, 1945.
كان تشرشل يريد تعيين لامبسون حاكمًا لجنوب أفريقيا.

عن رغبته فى التعاون، وأشاد بالأعضاء من أجل العطاء لخدمة بلادهم، وينقل أحمد حسنين للوزير الشرقى أنه بالرغم من أن نص الخطبة كان فى يده، فإنه ارتجل ثلثيها، وعَدَّ ذلك جهدًا حسنًا من جانب مليكه، وأجاب إسماعيل صدقى على الخطبة، ونجح فاروق فى التأليف بينهم، ويذكر بوكر Bowker القائم بالأعمال البريطانى لحكومته أن الخطبة أعطت التأثير المرغوب فيه، ووصلت البرقيات من السفير المصرى بلندن لتشجع الاعتقاد بأن الحكومة البريطانية ستتفاوض مع الحكومة المصرية القائمة(١).

وكانت الأحكام العرفية قد ألغيت منذ ٧ أكتوبر، وأطلق للصحافة العنان، فوجَّهت الحملة على حادث ٤ فبراير، وتأزم الموقف وتعثر الاتفاق على الخطوة الأولى من المفاوضات. واستدعى وزير الخارجية البريطانية عبد الفتاح عمرو، حيث أراد إعلامه بموقفه من فاروق لينقله إليه، وهو أنه يجب عليه ألا يحيد عن مركزه بوصفه ملكا دستوريا بأن يكون فى اتجاه حزب أو آخر مهما كانت مشاعره، وبالرغم من إدراك الصعوبات التى يواجهها، فإن الرؤية الأمريكية البريطانية ستُحدد موقفها منه وفقًا لواجباته بوصفه حاكما دستوريا، وأنه يجب عليه استعمال الحكمة فى تصرفاته(٢).

وعقب عودة كيلرن من لندن التقى فاروقا، ودار الحديث حول تعديل المعاهدة، وطرح السفير فكرة الدفاع عن الشرق الأوسط ككل وطلب منه العمل على تهدئة الشعب، وسطَّر لحكومته: «لم يكن موقفنا معًا فى يوم أسعد مما لمسته فى هذه المقابلة، وقد أنهيت حديثى معه بأننا سنكون بجانبه دائمًا ونعمل على تقديم المساعدة له»(٣).

وراح كيلرن يتودَّد لفاروق، فعندما زار الوفد التجارى البريطانى مصر، طلب من لندن إذاعة بيان المقابلة الملكية بالإذاعة العربية، وفيها قدَّم الوفد هدية للملك. وحينما رأت السياسة البحرية البريطانية نقل بعض الوحدات البحرية من بريطانيا إلى مصر لتشكِّل

---

(١) F.O. Op. Cit, 45927. J 3866 - 3- 16, Bowker - F.O, Cairo, oct. 31, 1945, F.O. Op. Cit, 45932, J 3715 - 10- 16, Bowker - F.O, Cairo, No. 3, 1945.

تشكَّلت هذه اللجنة من ١٨ شخصية سياسية، وعقدت أولى اجتماعاتها فى ٢ سبتمبر ١٩٤٥ وقرَّرت أن الوقت حان لفتح باب المفاوضات مع بريطانيا لجلاء قواتها عن مصر والوحدة مع السودان، وأعلن فاروق موافقته على هذا القرار.

F.O. Op. Cit, 53289, J 1330 - 39 - 16, Bowker-Bevin, Cairo, March. 15, 1946, No 380.

(٢) Ibid, 45928, J 3895-3-16, Bevin- Killearn, F.O, Nov. 16, 1945, No 778.

(٣) Ibid, 45927, J 3888-3-16, Killearn- F.O, Cairo, Nov 17, 1945, No 362.

أسطولاً بحريًا صغيرًا ، واتباع سياسة إقناع المصريين بأن يطلبوا بعثة بحرية للتدريب ، استعجل كيلرن مقابلة فاروق وعرض عليه الأمر ، فوافق وأبدى الرغبة فى إضافة بعض الزوارق الحربية الآلية[١] .

إذن أصبح الملك أداة سهلة لإمكانية تحقيق الطلبات البريطانية ، وهذا ما كانت لندن تخطط له . وتعثَّرت الظروف وساءت حالة الحكومة بموقفى مكرم عبيد وحافظ رمضان المضاد للسياسة البريطانية ، وعدم التوفيق فى بدء المفاوضات . ويشعر فاروق بأنه مهما تحسنت علاقاته مع بريطانيا ، ومهما أظهر كيلرن من ود نحوه ، إلا أنه يقف سدًا منيعًا أمام أية محاولة لتعديل المعاهدة التى يطالب بها الجميع . ويقدم عبد الفتاح عمرو إلى وزارة الخارجية البريطانية مذكرة فى ٢٠ ديسمبر يطلب فتح باب المفاوضات . ولم تمض إلا أيام وتقع حادثة اغتيال أمين عثمان فتؤثر فى نفسية كيلرن ، ويطلب مقابلة الملك لكنه لم يتمكن حينها لانشغال الأخير بزيارة ابن سعود ، وفى ذلك الوقت رأت لندن تهدئة للموقف ، النصح بإدخال الوفد فى الوزارة أو فى المفاوضات ، واستقبل فاروق السفير البريطانى فى ٢٩ يناير ١٩٤٦ ، وبعد حديث طويل أبدى كيلرن تبرُّمه من حكومة النقراشى ، فطلب منه الملك ـ وفقًا للخطة التى اشترك فى وضعها مع عبد الفتاح عمرو وأحمد حسنين ـ مذكرة بما يراه ، فقدَّمها عقب يومين ، وعليه احتج السفير المصرى فى لندن على تدخل السفير البريطانى فى شئون مصر الداخلية ، وانزعج بيفن لتصرفات سفيره وتحذيره الرسمى للملك[٢] .

وفى ٤ فبراير بعث بيفن إلى كيلرن بقرار مجلس الوزراء بشأن تعيينه مندوبًا خاصًا فى جنوب شرقى آسيا . وراح السفير البريطانى يُمهِّد للتنفيذ ، فيصرِّح فى الحفل الذى أقامته الحكومة احتفالاً بعيد الميلاد الملكى : «يظهر أننى أصبحت غير قادر على تحمل جو مصر بسبب تقدم سنى»[٣] . ومع هذا فقد بذل المساعى لإلغاء القرار وسافر إلى لندن ، لكنه فشل لأن السياسة البريطانية حرصت على إبعاد سفيرها المتعصِّب والمتصلِّب والذى تتمثَّل

---

(١) Ibid, 45934, J 4231, 4358 -11-16, Killearn- F.O. Dec. 15, 28, 1954, No 258, 42, F.O. Op. Cit, 45929, J 4394-3-16, Killearn- F.O, Cairo, Dec. 31, 1945.

(٢) محسن محمد ، سنة من عمر مصر ، ص ص ٩٨ ، ٩٩ ، ٢٢٦ ، ٢٣٩ ، ٢٤٠ ، حسن يوسف ، المصدر المذكور ، ص ص ٣٤٨ ، ٣٤٩ . Lampson, Op. Cit, Jan. 29, 1946, pp. 34, 35.

(٣) روز اليوسف ، عدد ٩٢٣ فى ٢١ فبراير ١٩٤٦ ، ص ٣ .

فيه أسوأ ذكريات فاروق قبل بدء المفاوضات. والحقيقة أن تكاتف الظروف هو الموصِّل لتلك النتيجة، فلولا سياسة الحكومة البريطانية الجديدة واستعدادها وتجاوبها مع رغبة الملك لما اتخذت هذه الخطوة.

وسعد فاروق بتحقيق أمنيته فى إزاحة كيلرن بعد أربع سنوات من حادث ٤ فبراير، وامتلأ نشوة وانتصارًا وأحس أنه أصبح المتحكم فى الموقف، يدير دفة العلاقات مع بريطانيا كيفما يشاء. وكانت مصر فى هذه الفترة تلتهب اشتعالاً، حيث المظاهرات التى مثَّل فيها الطلبة ثقلاً وغذَّتها جميع القوى السياسية، تُعلن رفضها لأى استسلام للجانب البريطانى وتطالب بالجلاء. وفى الواقع فإن استخدام النقراشى للقوة لم يكن وليد حادث كوبرى عباس، وإنما يعود إلى بداية حكمه، عندما كلَّفه فاروق بإرسال بطاريتين من الجيش على مداخل القاهرة، واتخاذ إجراءات مشددة ضد الطلبة لمنع المظاهرات، وكتب رئيس الوزراء بذلك إلى كيلرن الذى شكره على هذا التصرف(١).

وواصل النقراشى سياسته، ولكنه فشل فى تهدئة الموقف حيث تكثَّف عليه الهجوم وازدادت حدة التوتر، ويذكر القائم بالأعمال البريطانى أن لفاروق يدًا فى هذه الاضطرابات، ويدلل على قوله بما أكدته الصحافة من أن مصطفى أمين عضو النواب ومحرر أخبار اليوم - والذى يُعَدّ تحت تأثير القصر - ذكر فى مجلس النواب بأن الشعب أفاد مصر إذ أصبح واضحًا للعالم أن المصريين لن يقبلوا الرد البريطانى. ثم يستطرد بوكر القول ويذكر أن القصر يلعب بالنار(٢).

وليس هناك شك فى أن فاروقًا بعد أن أدرك موقعه على خريطة السياسة البريطانية ومساعى جذبه والعمل على ترضيته، رأى أن يبرهن على أنه فى الوقت الذى يراه، يمكنه تأليب شعبه ضد بريطانيا حتى تنفض يدها من الوفد عدوه التقليدى ويستمر التركيز عليه وحده. والحقيقة أن المظاهرات لم تكن لصالحه لأن منها ما انقلب ضده، ولكن الغليان الذى امتلأت به النفوس صُبَّ تلقائيًا وأساسيًا على بريطانيا. ورغم أنه اعتبر المظاهرات ظاهرة صحية ليبدو فى صورة الرجل الوطنى، وليرضى طموحه ويظهر تنافسه مع الزعماء السياسيين وبخاصة النحاس، وليبدى أنه لا يقل حماسة عنهم، لكنه فى الوقت

---

(١) F.O. Op. Cit, 45920, J 1207 - 3- 16, Killearn- F.O, Cairo, March 27, 1945.

(٢) Ibid, 53330, J 670-57-16, Bowker- F.O, Cairo, Feb. 16, 1946, No 264.

نفسه حرص على ترضية الحكومة البريطانية التى أبعدت عنه كيلرن، وعليه كان لا بد من المقابل، ومن ثم فقد استبدل بحكومته أخرى لتحقيق المصالح المشتركة.

ولم تعارض بريطانيا فاروقًا فى تولى إسماعيل صدقى الوزارة لما هو معروف عن هذه الشخصية، ولكن السفارة البريطانية رأت فى الأمر الملكى علامة واضحة لديماجوجية القصر تجاه الطلبة ومثيرى الفتن، نظرًا للإشارة الملكية إلى الرغبة فى تحقيق الأمانى الوطنية والمطالبة بتضافر القوى. ويُسجِّل بوكر لحكومته عقب يومين من تشكيل الوزارة أن رئيسها ألغى إجراءات النقراشى الخاصة بمنع الاجتماعات، ويعمل مع القصر لتنظيم مظاهرات للطلبة والإخوان المسلمين لإبداء الولاء لفاروق، وفى الوقت نفسه فهى تهتف بالجلاء ووحدة وادى النيل وتطعن فى بريطانيا. ويرجع القائم بالأعمال البريطانى السبب إلى رغبة القصر فى استعادة نفوذه المتناقص بين العناصر الأكثر شعبية من جهة، وحتى ينصرف نفور الشعب عنه ليتحول ضد بريطانيا من جهة أخرى، وعليه فإنه مستعد تمامًا للتشجيع بمشايعته التيار المعادى لها[١]. وبالتالى فقد تأكد لها أن فاروقًا يُسهم فى تأجيج الموقف.

وجاء يوم ٢١ فبراير الذى قررت اللجنة الوطنية للعمال والطلبة أن يكون يوم الجلاء ويوم الإضراب العام. وفى ذلك اليوم انتشرت المظاهرات، واتجه جزء منها إلى قصر عابدين، وحدث احتكاك بين المتظاهرين والقوات البريطانية التى تحرشت بهم وصوَّبت نيران المدافع عليهم من سياراتها، فرد المتظاهرون بإضرام النار فى أحد المعسكرات البريطانية، وانتشرت المظاهرات خارج القاهرة وأسفرت عن مقتل البعض وإصابة البعض الآخر[٢]. واستاء المسئولون البريطانيون، فيكتب القائد العام لوزارة الطيران بلندن ليعطيها وصفًا للمظاهرات وما أسفرت عنه، مصرِّحًا بأنه إذا لم يتخذ خط حازم مع فاروق فستستمر الحالة، ويقترح أن يكون هذا الخط عسكريًا وغير دبلوماسى، ويخبرها باجتماع القيادة فى اليوم التالى، وعشمه فى إقناع القائدين باجت وتنانت بمصاحبته لإبلاغ الملك بضرورة وقف هذا العمل فى الحال. وقد رأى مؤتمر رؤساء القادة إرسال ممثلين لفاروق لهذا الغرض[٣]. إذن فإن حادث ٤ فبراير أصبح تكراره متوقَّعًا.

---

(١) Ibid, 53284, J 766-39- Bowker- F.O. Cairo, Feb. 18, 1946, No 78, F.O. Op. Cit, 53330, J 962-57-16, Killearn- F.O, Cairo, Feb. 22, 1946, No 268.

(٢) طارق البشرى، المرجع المذكور، ص ص ١٠٠ـ١٠٣.

(٣) F.O. Op. Cit, 53285, J 889-39-16, RAF. H.G. MEME-Air Ministry, Feb. 21, 1946.

وفى صباح ٢٣ فبراير وصلت التعليمات إلى القائم بالأعمال البريطانى من لندن بالاحتجاج الرسمى لدى الملك على أحداث ٢١ فبراير، وذهب بوكر إلى قصر عابدين وقدَّم لفاروق مذكرة الحكومة البريطانية، فقرأها وسأله عمَّا إذا كان يرغب فى قول شيء قبل تعقيبه عليها، فذكر له أن قادة الجيش البريطانى حضروا للسفارة وبيَّنوا أنهم سيتخذون الإجراءات الضرورية للدفاع عن أنفسهم ومنشآتهم، وأنه لا بد له من القضاء على سبب الاضطراب، وأشار إلى أن تلك الأعداد من مواكب الشباب التى أطلقت العنان لهتافات عدائية ضد بريطانيا، اتخذت طريقها حتى وصلت قصر عابدين لتعطى الانطباع بأن هذه المظاهرات لم تعترض بأى حال من السلطات العليا. ثم أشار إلى الحملة الصحفية الموجهة ضد الإنجليز. وبعد انتهاء حديثه بدأ فاروق، فبيَّن أن المذكرة شديدة الحدَّة، عنيفة اللهجة، لم يراع فيها ما يلطِّف الظروف، وكان ينتظر تقديمها إلى حكومته، ومع ذلك فقد أبدى أسفه على الأحداث، وصرَّح بأنه على ثقة من مقدرة رئيس وزرائه على معالجة الحالة(١).

وتقبَّل فاروق الاحتجاج، وأصدر صدقى بيانًا بمنع المظاهرات والاجتماعات، وعليه يتضح أن الملك خشى من تفاقم الأمور مع بريطانيا، وكان رد الفعل الوحيد الاستفسار الذى نشرته آخر ساعة عن معنى التجاء بوكر إلى الملك الدستورى وتحدُّثه معه فى مسائل هى من اختصاص الحكومة(٢). ويُعبِّر القائم بالأعمال البريطانى عن سخطه على فاروق ورئيس وزرائه، فيذكر أنهما أرادا الظهور بمظهر أبطال الوطنية حيث انضما إلى المسئولين عن أحداث ٢١ فبراير، وأنه فى يوم الجمعة الأولى من مارس، دعا الملك المصلين إلى القيام بصلاة الغائب على أرواح الشهداء، وفى أعقابها لبَّت الوزارة دعوة فاروق للغداء، وفى أثنائه قال: «كل من ليس معنا فى هذه الحركة فهو ضدنا». ونشرت الصحافة صورة إسماعيل صدقى بين ممثلى الطلبة والعمال(٣).

ومما لا ريب فيه أن غياب أحمد حسنين عن مسرح الأحداث فى هذه الفترة زاد من حدَّتها، ففى أثناء مرضه الأخير عبَّر كيلرن عن حاجة بريطانيا له، وبيَّن أنه بالرغم من أخطائه «فإن له تأثيرا على الملك تجاه التعاون الإنجليزى المصرى، والأمر ليس واضحًا عمَّا

(١) Ibid, J 794 - 39- 16, Bowker- F.O, Cairo, Feb. 23, 1946, No 321.

(٢) آخر ساعة، عدد ٥٩٣ فى أول مارس ١٩٤٦.

(٣) F.O. Op. Cit, 53330, J 1202 - 57-16, Bowker- F.O, Cairo, March 8, 1946, No 341.

يكون عليه الوضع إذا ما ترك للحاكم التصرف وفق ما يراه أو بتوجيه ممن قد يكونون أقل تقربًا لبريطانيا»(١). وبالتالى كان موته خسارة ملموسة. وفى وسط الأزمة مع بريطانيا يرى فاروق تعيين على ماهر رئيسًا للديوان، فيكتب بوكر إلى حكومته ليخبرها بأن الملك اتصل بطريقة غير مباشرة مع مستر دومفيل Domvile، وماجور لاندال Landal ليسأل عن وجهة النظر البريطانية فى ذلك، وأنه برَّر الاختيار بالصعوبة التى يجدها فى الخلف الصالح لأحمد حسنين، وأنه لا يرغب فى تعيين عبد الفتاح عمرو، حيث يَعدُّ وجوده فى لندن الأصلح، ويرى بوكر الإقدام على تلك الخطوة بمثابة عمل عدائى ضد بريطانيا. ويأتى رد الخارجية البريطانية على تصرفات فاروق الأخيرة، بأنها اتَّجهت اتجاهًا آخر وأصبح هو نفسه لا يصدق(٢).

ويُحصى السكرتير الشرقى المواقف العدائية لعلى ماهر، لكنه يعدِّد مزاياه، فيبيِّن أنه إذا عوقب مصرى بواسطة بريطانيا ثم عاد له نفوذه، فسيتعاون حيث لن يكون لديه استعداد ليقاسى مرة أخرى، وأنه معجب بالأصالة البريطانية وخاصة فى التعليم، ولكونه رجل الملك، فمن الصعب أن يؤدى دورًا مع الروس، بالإضافة إلى أنه عضو فى وفد المفاوضات. ومع هذا يستبعده سمارت ويرى عدم تشجيع تعيينه(٣). وبالتالى رفض شغله للمنصب الذى ظل خاليًا حتى تولاه إبراهيم عبد الهادى.

لم تستقر الحالة رغم إجراءات إسماعيل صدقى، وطلب كيلرن من عبد الفتاح عمرو أن ينقل لفاروق خطورة استمرار الاضطرابات والمظاهرات المعادية لبريطانيا، ويسجل وجهة نظره لحكومته بضرورة التصرف الفورى قبل انفجار الموقف، وأن الحل وزارة يشترك فيها النحاس حتى يصبح المناخ صالحًا للمفاوضات، ويشير إلى أنه مع أن الوفد أضعف عمَّا كان، إلا أنه لا يزال الحزب القوى فى البلاد(٤).

واستمر الموقف على ما هو عليه، وسرعان ما جرت أحداث دامية بالإسكندرية فى ٤ مارس - اليوم الذى أعلن فيه الحداد على شهداء ٢١ فبراير - اشتبك فيها البوليس مع

---

(١) Ibid, 45931, J 1550-10-16, Killearn- F.O, Cairo, May 4, 1945, No 1002.

(٢) Ibid, 53285, J 853-39-16, Bowker- F.O, Cairo, Feb. 26, 1946, No 334, F.O - Cairo, Feb. 28, 1946, No 368.

(٣) F.O. 141 - 1131, No 915 -4-46, Smart, Sept. 7, 1946.

(٤) F.O. 371 - 53286, J 943, 946, Killearn- F.O, Cairo, March 2, 3, 1946, No 377, 378.

المتظاهرين واشترك فيها بعض الجنود البريطانيين، وبطبيعة الحال زادت الأمر سوءاً، واستقبل الملك كيلرن في ٦ مارس، وكان لقاء الوداع، وشكا من الأحداث الأخيرة وضرورة وقف العداء ضد بريطانيا، وعبَّر فاروق عن أسفه لما حدث، وأشاد بقدرة رئيس وزرائه، وبأنه الرجل الأفضل إن لم يكن الوحيد ذو النفوذ القوى الكافى، وفتح درج مكتبه وأخرج منه تقريراً يفيد أن رجالاً من الجيش البريطانى احتكوا بالشعب فى الشرقية، وأشار إلى تحرُّش جنود سلاح الطيران الملكى بالحراس المصريين بالقاهرة، وأراد بذلك أن يدين التصرفات البريطانية، فانعطف كيلرن على السياسة المحلية، وأبدى مخاوفه من حدوث احتكاك أيديولوجى، مبيناً أن الحركات الشعبية وطنية حقاً، لكنها فى حاجة إلى أسلوب تنقية وقيادة حقيقية، وأن أمله كان معقوداً على العرش فى هذه القيادة لأنه الحصن لخير مصالح الشعب المصرى.

وعندما أشاد كيلرن بأحمد حسنين، أوضح فاروق أنه هو نفسه صاحب القرارات ومنفِّذها، وأظهر شعوره المخلص تجاه بريطانيا مصرِّحاً باعتقاده أن الأيام المقبلة تحتم أن تكون الدولتان متفقتين، وأنه ليس هناك ما يدعو للتشاؤم فيما يختص بإعادة النظر فى المعاهدة، حيث وصلته معلومات خاصة بأن ما يتوق إليه البريطانيون سوف يكون موضع دهشة لاعتداله، ولَمَّح بأنه سيقوم بعمل شىء فى هذه الحالة ليساعد فى المسألة. وعقب تلك المقابلة يدوِّن السفير البريطانى عنه أنه ممثِّل بارع ولكنه لا يبدى ذلك(١).

وفى ٩ مارس وهو اليوم الذى غادر فيه كيلرن القاهرة، تقابل مع حسين سرى وأحمد عبود وتكلَّم معهما عن فاروق، وعلم من الأخير أن مركز القصر ازداد قوة بنجاح الملك فى نقله من مصر(٢). وأصبح متوقعاً أن تزول الحدَّة ويقصى التوتُّر، ولكن السياسة البريطانية لم تكن لترغب فى مزيد من الانتصار لفاروق، ففى تعليق للخارجية البريطانية على مكاتبة بوكر بشأن سفر عبد التفاح عمرو إلى لندن، يقترح أحد مسئوليها أنه حينما يطلب السفير المصرى مقابلة وزير الخارجية، فيجب عليه أن يكون قاسياً معه. ويشير إلى التقارير التى وصلت من القاهرة، وتُبيِّن الدور الذى يؤديه فاروق ورئيس وزرائه فى أحداث اضطرابات القاهرة والإسكندرية - أدَّت إلى موت جنديين بريطانيين - لكى يكونا

---

(١) Ibid, 53287, J 1025 - 39-16, Bowker- F.O, Cairo, March 6, 1946, No 425.، هذه المقابلة لم ينقلها كيلرن إلى الخارجية البريطانية إنما بعث بها إلى بوكر.

(٢) Ibid, J 1039 - 39- 16, Killearn- F.O, March 9, 1946, No 444.

فى الصورة بطلين وطنيين، ويذكر أن عبد الفتاح عمرو يكرِّر القول بأنه إذا أعطت بريطانيا للملك حرية التصرف مع الوفد، فإنه يضمن استقرار الأمن العام والمصالح البريطانية الاستراتيجية فى مصر(١).

إذن أصبح واضحًا أن فاروقًا يتعمَّد إعطاء هذا الانطباع عنه، ليقطع الوصل بين بريطانيا والوفد، فى الوقت الذى كان متأكدًا فيه من أنها ترى العرش أساس الاستقرار، ومع أن الأمر الأخير واقع، إلا أنها لم تبعد عن تفكيرها استبدال ملك بآخر، ففى إبريل منحت الأمير عبد المنعم وزوجته تأشيرة دخول لزيارتها، ويذكر القائم بالأعمال البريطانى أنه وريث العرش بعد الأمير محمد على، واحتمال أن يكون الملك المقبل، ورغم أنه كان على علاقة بألمانيا فى أثناء الحرب، لكنه سلَّم كيلرن تعهدًا كتابيًا، بأنه سيكون حليفًا لبريطانيا(٢). وكان فاروق تنتابه الخيفة من إمكانية حدوث ذلك.

المد والجـزر

عقب تشكيل وفد المفاوضة فى ٧ مارس ١٩٤٦ التقى به فاروق، وجرى بينهما حديث حول النقاط الجوهرية الخاصة بتعديل المعاهدة، فى الوقت الذى تسلَّم فيه كامبل السفير الجديد أعماله، ولم يكن غريبًا عن مصر، فقد كان مستشارًا لدار المندوب السامى بين عام ٣١ ـ ١٩٣٤، وهذه هى المرة الأولى التى يُعيَّن فيها أحد رجالات السفارة البريطانية ممثلاً لبريطانيا فى مصر، واشتهر بالحنكة السياسية والوصول إلى تحقيق الأغراض عن طريق سياسة الوفاق. ولما كان طرفًا فى المفاوضة فقد حاول التقريب بين وجهات النظر قبل بدء المفاوضات، واستقبله فاروق وطلب منه تبليغ الوفد البريطانى بأن يغلق مصائده بمعنى سد الثغرات عن أى توسعات خارج الموضوع والالتزام بالخطوط الأساسية، وأنه طلب نفس الطلب من الوفد المصرى. ويُسجِّل كامبل تشدُّد فاروق ورئيس وزرائه حتى من قبل بدء المحادثات الرسمية، وعدم اقتناعهما باعتدال الاقتراحات البريطانية، وما يذكرانه بأنهما يقدِّمان أقل المطلوب لمستقبل أمن بلدهما(٣). ومع بداية المفاوضات راح رئيس الوزراء

---

(١) Ibid, J 1109-39-16, Bowker- F.O, Cairo, March 12, 1946, No 473, F.O. Minute, March 13, 1946.

(٢) Ibid, 53233, J 1995 -2-16, Bowker- F.O, Cairo, April 30, 1946.

(٣) Ibid, 53293, J 1893 -39-16, Campbell- F.O. Cairo, April 22, 1946, PREM 8, 1388, part 1, Campbell- F.O, April 22, 1946, No 713.

يبعث إلى مليكه بصورة من محاضر الجلسات على التوالى، ويحضر حسن يوسف الاجتماعات مع عبد الفتاح عمرو، والأخير يتصل بفاروق من لندن عن طريق البرقيات الرمزية[1]. ومن ثم أصبح الملك طرفًا أساسيًا فى المفاوضات.

وواصل كامبل اتصالاته بفاروق فى شأن المفاوضات التى بدأت تتعثّر، واستخدم طرقه فيما يختص بمسألة الانسحاب الكامل للقوات البريطانية، حتى إن الملك أجابه بأنه يُقدِّر أهميتها حق التقدير، وأنه سيستمر فى العمل وراء الكواليس ليرى أن ما كان ضروريًا قد نفذ، وتعرَّض لبعض أعضاء وفد المفاوضة ووصفهم بأنهم متعبون، وأنه لو تركت المسألة لهم لما تم اختيارهم، ولكن أى عمل من جهته من الصعب أن يكون دستوريًا، وأخيرًا أبدى شغفه بأن يرى المناقشات تسلك سبل السهولة، وعاد وأخطر السفير البريطانى أنه فوَّض إسماعيل صدقى ليخطر وفد المفاوضة المصرية بتفضيله لجنة الدفاع، وأعطى تعليمات إلى هيكل لينقلها إلى مكرم عبيد عن استيائه من موقفه فى المفاوضات، وأنه لا تبدو منه أية إشارة بتأثره بتوجيهات الملك[2]. ومورس الضغط البريطانى على فاروق عن طريق السفيرين المصرى والبريطانى، فالأول يبعث برسالة إليه ليضغط عليه فى قبول الاقتراحات البريطانية، والآخر يؤكد تمكّنه من ضمه لتأييد تلك الاقتراحات[3]. واعتقدت بريطانيا أن بجلاء قواتها عن القلعة سيُهدأ الموقف ويكون خطوة على طريق نجاح المفاوضات، فتم فى ٤ يوليو وحضر فاروق بملابسه العسكرية حفل وزارة الدفاع ورفع العلم المصرى وقال: «عسى أن نرفع قريبًا كل الأعلام المصرية»[4].

ولكن استمرت الخلافات خلال المفاوضات، ورأت لندن الالتجاء لفاروق، فاقترحت على اللورد ستانسجت Stansgate ـ وزير الطيران البريطانى وأحد أعضاء وفد المفاوضة ـ

---

(١) حسن يوسف، المصدر المذكور، ص ٣٥١.

(٢) F.O. 371 -53294, J 1981 -39- 16, Campbell - F.O. Cairo, May 5, 1946, No 802, F.O. Op. Cit, 53332, J 3080- 57-16, Campbell - F.O, Cairo, July 12, 1946, No 1233.

(٣) PREM 8, 1388, part 3 Campbell- F.O, Alex, July 27, 1946, No 35.
أدى كميل شمعون رئيس جمهورية لبنان دورًا فى محاولة تقريب وجهة نظر فاروق للمسئولين البريطانيين، فبيَّن لمكتب البعثة البريطانية فى بيروت أن مطالبته بالجلاء ليس شعورًا بالعداء تجاه بريطانيا، ولكن أساسًا ليحول دون استغلال أعدائه لوجود القوات البريطانية على الأرض المصرية.
F.O 371 - 53295, J 2062- 39 - 16, Beirut Chancery - F.O, May 2, 1946.

(٤) المصور، عدد ١١٤٠ فى ٦ أغسطس ١٩٤٦، ص٤، الأهرام، عدد ٢٢٠٢٨ فى ١١ أغسطس ١٩٤٦، ص١، المصرى، عدد ٣٢٩٥ فى ١٠ أغسطس ١٩٤٦، ص١.

أن يذهب إلى الملك بصحبة سفيرها، ليتأكدا من موقفه ويستوضحا نيَّاته تجاه حسم التسوية، وتمت المقابلة فى ٢٦ أغسطس، وأظهر فيها فاروق شغفه بتقديم المساعدة فى حدود الإمكانات الدستورية، وفيما يراه لمصلحة البلد. وبالنسبة للجلاء أبدى توقُّعه بعدم وجود صعوبة للحصول على اتفاق لمدة ثلاث سنوات. أما عن السودان فقد بيَّن أن وحدة وادى النيل تحت التاج المصرى أصبحت نزعة وطنية، وكرَّر رغبته وعزمه على تقديم المساعدة لاقتناعه بالحاجة إلى معاهدة، ولكن ليست معاهدة بأى ثمن، وعبر عن آماله فى النجاح. ثم أرسل عبد الفتاح عمرو إلى كامبل ليعيد تأكيده على حرصه الشديد فى عمل كل ما فى وسعه لإتمام التسوية(١). ومما لا شك فيه أن غروره وتلهفه على أن تثمر المفاوضات له مزيدًا من السلطان، جعلاه يبدو متمسكًا فى بعض الأحيان. حقيقة لا ننكر أنه كان فى داخله مسحة من الوطنية، لكن المصلحة الشخصية اكتسحتها.

وتجدَّدت فى ذلك الوقت مسألة دعوة فاروق رسميًا لزيارة بريطانيا، حيث جالت بخاطر الخارجية البريطانية، فكتبت إلى أتلى بذلك طالبة رأيه، مبيِّنة أن وجود فاروق فى لندن قبل عودة إسماعيل صدقى وعند توقيع المعاهدة له ثقله. ويُعلن كامبل عن وجهة نظره المؤيدة، ويستعرض خطوات الزيارة منذ بدايتها، ويوضح أن الظروف أصبحت غير ملائمة لاصطحابه الملكة نظرًا لسوء علاقتهما، وأن عبد الفتاح عمرو اقترح أن يذهب الملك بمفرده مثلما فعل أبوه، وأنه يوافقه على اقتراحه ويتعشَّم إتمام الزيارة. وبعد فحص جيد ودراسة للأبعاد، جاء الرد القطعى من لندن بالتأجيل حتى يتضح الموقف من المعاهدة ويزول الضباب المخيم على المفاوضات(٢). ولما كان فاروق يعلم أن موافقته على اشتراك الوفد فى الحكم يتفق مع المطالب البريطانية. أقدم على محاولته الخاصة بتكليف شريف صبرى بتأليف وزارة قومية، وبالتالى فقد ارتاح عندما رفض الوفد إلا وفقًا لشرط متعذِّر، وبذلك أثبت للإنجليز أنه مطيع ومتعاون.

وفرض فاروق نفسه على المفاوضات. ويستعرض كامبل لحكومته التهم التى وجهت إليه لتخطيه حدوده الدستورية ولتقرُّبه من بريطانيا. ورد الأهرام على ذلك فى محاولة

---

(١) F.O. Op. Cit, 53311, J 3652 - 39- 16, D.O, Aug. 24, 26, 1946, No, 794, 799, J 3670 - 39- 16, Campbell- F.O, Cairo, Aug. 27. 1946 No 100.

(٢) PREM 8, 1388, F.O - P. Minister, Aug. 4. 1946, F.O. Op. Cit, 53387, J 3737- 355- 16, Campbell- F.O, Aug. 27, 1946, Scrivener- Campbell, F.O, Sept. 10, 1946.

لامتصاص تلك الأقوال، مؤكدًا على دوره الدستورى والوطنى. ويواصل السفير البريطانى قوله: «وبالرغم من هذه المعارضات، فإن تدخل الملك فاروق يستمر للتأثير على أعضاء وفد المفاوضة للوصول إلى اتفاق»(١). وحتى يدرأ فاروق الشبهات عن نفسه قام برحلة بحرية فى البحر المتوسط، وحرص على أن يكون فيها متخفيًا، وأولت بريطانيا اهتمامها بها، فتتبَّعت خطواته، وجنَّدت الرجال من أجل الحفاوة به، فيصف حاكم قبرص وصوله إلى ليماسول وصلاته بالمسجد، ثم زيارته للمعرض الزراعى بصحبته، وتوجهه إلى نيقوسيا، ووضع المقر الحكومى تحت تصرف الحاشية، وأن الملك طلب من مراسلى الصحافة عدم النشر عن زيارته للمستعمرة إلا بعد رحيله عنها، ورفض الإدلاء بأى تصريح عن الرأى فى المسائل السياسية على اعتبار أنه فى أجازة.

وعندما وصل إلى مرسين، راح السفير البريطانى فى إستانبول يرصد تحركاته ويصف تحية الأتراك له وتصريحاته بشأن العلاقة الطيبة والصداقة بين مصر وتركيا، وكان فاروق يميل إلى تركيا ويرغب فى اقتفاء أثر خطواتها، وبرغم أن الزيارة غير رسمية ولم تعلم بها الحكومة التركية إلا بعد وصوله، فإن السفير البريطانى أشار إلى أن الوزير المصرى المفوَّض سيطلعه على ما أدلى به الملك من حديث، وفى الوقت نفسه يتلقى تقريرًا شاملاً عن الزيارة من سكرتير عام وزارة الخارجية التركى بما أثاره فاروق من موضوعات، وتعرضه للصعوبات التى تواجه المفاوضات، وأبدى السكرتير العام اهتمامًا بهذا الموضوع حيث ربط نجاح المفاوضات بعقد معاهدة تركية مصرية، وهذا ما يتوق إليه فاروق(٢). ولربما كان ذلك الربط متفقًا عليه بين السفارة البريطانية فى إستانبول والخارجية التركية، ليعطى مزيدًا من الدفعة للملك لإنهاء المفاوضات بالصورة التى ترغبها بريطانيا.

وعاد فاروق إلى مصر ليواجه مرة أخرى بمتاعب المفاوضات التى حاول رئيس الوزراء إنهاءها بتوقيع الاتفاق بالحروف الأولى مع بيفن، ويكتب بوكر لرئيس القسم المصرى بالخارجية البريطانية ليُبيِّن له أنه أصبح من الصعب أن يكون هناك بصيص من الأمل، وأن فاروقًا يبذل الجهود مع رئيس وزرائه لتهدئة الأعصاب، وأن لديهما الأمل فى الحصول

---

(١) F.O. Op. Cit, 53332, J 3710 - 57- 16, Campbell- F.O, Cairo, Aug. 30, 1946, No 1402.

(٢) Ibid, 53311, J 3746 - 39 - 16, Wooley- Colontes, Sept. 2, 1946, J 3912-39-16, Kelly-Bevin, Istanboul, Sept. 12, 1946, No 437, F.O. Op. Cit, 53312, J 3946- 39- 16, Kelly - Bevin, Istanboul, Sept. 14, 1946, No 440.

على ثقة البرلمان. وينقل العميل البريطانى فى القصر إلى بوكر أن الملك أعد الأمر لحل هيئة المفاوضات بعد أن يحوز رئيس الوزراء على تلك الثقة، وأنه لا يدخر وسعًا من أجل المعاهدة التى رأى أن تأخذ مجراها وألا يعوقها عائق(١).

وعقد مجلس النواب جلسته السرية فى ٢٦ نوفمبر لمناقشة المشروع والبروتوكول الملحق به الخاص بالسودان، وانتهت الجلسة بإعلان الثقة بالوزارة للمضى فى المفاوضات لتحقيق الجلاء ووحدة وادى النيل، وكان إسماعيل صدقى قد أبلغ تعليمات الملك للمجلس برفض أى تأويل لبروتوكول السودان فى أثناء الجلسة، وأن يتقيَّد هو نفسه عندما يشير إلى النص، وإلى القول إنه ليست هناك وثائق أكثر - أى ملاحق - لما هو معروض أمام المجلس. ومما يذكر أنه فى نفس اليوم صدر المرسوم الملكى بحل هيئة المفاوضات التى لم تتفق على رأى، وقد أذاع سبعة من أعضائها بيانًا فى الصحافة بمعارضتهم للمشروع(٢).

ولقى إجراء الحل صدى فى الدوائر البريطانية، فأفردت الإيفننج نيوز مقالاً افتتاحيًا عن فاروق وتلك الخطوة، مُعلِّقة: «إن جلالته تجلى هذه المرة أيضًا رجلاً، ليس حسبه أنه ذو إرادة مستقلة، بل رجل يأبى إلا أن يجعل إرادته نافذة تمامًا، وهو يؤمن بأنه لا ينبغى أن يكون ملكًا اسمًا فقط، بل اسمًا وفعلاً، وهو شخصيًا فى أعين البريطانيين يبدو دائمًا فاتنًا يأخذ بمجامع القلوب»(٣).

وكان فاروق يعلم أن المشروع وُوجه بمعارضة، ومع هذا بذل قصارى جهده لمساندته، وعبر لسامبسون Sampson رئيس هيئة الأركان البريطانية عند لقائه به، بأن مصر ستتعرض لفترة اضطراب تصحبها محاولات اغتيال للمسئولين عن المشروع، ونوَّه إلى إمكان تعرض إسماعيل صدقى لذلك، لكنه كان على ثقة من مقدرة الجيش والشرطة على القبض على زمام الأمور، ويُسجِّل رئيس الأركان انطباعه عن المقابلة بأن الملك يرى بريطانيا أمة راسخة يمكنها مقاومة التهديدات السوفيتية، وأنه شغوف بإبقاء الصداقة معها(٤).

---

(١) Ibid, 53319, J 4994 - 39- 16, Bowker- F.O, Cairo, Nov. 21, 1946, PREM 8, 1388, part 2 Bowker- F.O, Cairo, Nov. 24, 946, No. 1744.

(٢) حسن يوسف، المصدر المذكور، ص ص ٦٩ ، ٧٠، PREM 8, 1388, part 3, F.O - Secretary of State, Nov. 25, 1946.

(٣) المصرى، عدد ٣٣٨٦، فى ٢٧ نوفمبر ١٩٤٦، ص ٢.

(٤) F.O. Op. Cit, J 5042-39-16, Simpson- Sargent, War office, Nov. 28, 1946.

وأصبح معلومًا أن النتيجة التى توصلت إليها المفاوضات هى بدافع من الملك، الذى كان له موقف متشدِّد فى بدايتها لكنه سرعان ما تخلى عنه. ويذكر بوكر فى مكاتبته للندن أنه فى بداية المفاوضات لم تكن بريطانيا تعرف بالضبط ما يفكر فيه فاروق، وكان تأثيره واضحًا فى ازدياد المقاومة لأعضاء وفد المفاوضات، لكن ما لبث أن قل هذا التأثير. وعقب عودة إسماعيل صدقى من لندن بدا جليًا مساندته للاقتراحات البريطانية، وتأكيده لإتمام المعاهدة حتى إنه قد وصلت للسفارة البريطانية رسالة كانت توزع على طلبة الأزهر بتوجيه من القصر تثبت أن المعاهدة الإنجليزية المصرية المقترحة تحقق الأمانى الوطنية لمصر، لذا يجب إتمامها. وتشير السفارة بأن ذلك يدلِّل حقيقة الرغبة الملكية فى الوصول إلى اتفاق مع بريطانيا(١).

وفى حديث لبوكر مع جلاد، أوضح الأخير أن فاروقًا قد تجاوز موقف التردُّد تجاه المسائل السياسية، وأن الناس تحققت ما لم تتحقق منه فيما مضى بشأن قدرته على حكم البلاد وتحمل المسئولية، وأنه أظهر شجاعة تدعو للإعجاب على ذلك التصميم بالرغم من خطابات التهديد الكثيرة التى وصلته(٢). وتكليلاً للانصياع للإرادة البريطانية، وعقب الخلاف الذى نشأ بين بيفن وإسماعيل صدقى، أقدم على تغيير حكومته.

لم يجد فاروق معارضة من بريطانيا لاختيار النقراشى رئيسًا للوزراء للمرة الثانية، ورأت الخارجية البريطانية أنه بالرغم من أخطائه، فإنه أمين وودود، ولا بد من التعامل معه بالحسنى، لأنه يشعر بألم شخصى تجاه الحكومة البريطانية نظرًا لموقفها منه فى أثناء وزارته الأولى، وتسببها فى إقالة الملك له(٣).

وتلقائيًا بدأ الملك فى الانحراف عن حليفته عندما وجد أن الرأى العام قد تحول ضده، فيشكو بوكر من أنه قد رفع يده لحد ما ولم يصبح بعد متحمسًا لإتمام المعاهدة، وكان السبب الرئيسى بروتوكول السودان، إذ تكلم مع السفير البريطانى بشىء من الحدَّة وبيَّن له أن السودان بالنسبة لمصر كإسكتلندا بالنسبة لإنجلترا، وعندما أشار كامبل إلى اختلاف الوضع، رد عليه بأن الارتباط الأول له حيوية عن الارتباط الثانى، وأكد قوله بمثال آخر، فاعتبر السودان لمصر كإقليم السار لألمانيا، وركَّز على ضرورة ضمان عدم تدخل الآخرين

(١) Ibid, 62990, J 722 -13-16, Egypt's Monthly Summary. Dec. 1946.

(٢) Ibid, 53320, J 5121-39-16, Bowker- Scrivener, Cairo, Dec. 4, 1946, No 49.

(٣) Ibid, J 15131- 39- 16, Scrivener- Bowker, F.O, Dec. 14, 1946.

فى مياه النيل، وأنه يخشى من استيلاء دولة أخرى على السودان قد تكون من أعداء مصر مما يؤدى إلى إراقة الدماء إن لم يكن فى عهده فسيكون فى المستقبل، لذا فلا بد من إقرار الوضع لتجنب ما قد يحدث. وشكا من إجراءات الحاكم العام ومستشاريه وبأنهم يعملون على نجلزة السودان. وعبَّرت الخارجية البريطانية عن أسفها وألقت اللوم على إسماعيل صدقى الذى خلق الإثارة، ورأت تهدئة الموقف والنصح بعدم التدخل فى الشئون الإدارية للسودان وفقًا للمعاهدة(١).

وغادر فاروق القاهرة إلى أسوان، ويذكر كامبل لحكومته أنها ليست المرة الأولى التى يتغيب فيها متعمدًا، حينما تكون هناك مرحلة حسَّاسة تتعلق بالعلاقات الإنجليزية المصرية، وعقب عودته التقاه وعرض عليه الاقتراحات البريطانية، فأبدى تشوُّقه للوصول إلى حل، لكنه أظهر أنها على حساب مصر ولمصلحة بريطانيا. وبيَّن أنه يساند حكومته ولكنه لا يؤثر عليها. وحاول فى هذه المقابلة أن يلوِّح بضرورة أن تتخذ بريطانيا خطوات إيجابية تجاه مصر، فأوضح أنه لا يرى عرض الأمر على الأمم المتحدة حيث سيعطى ذلك الفرصة لتدخل الاتحاد السوفيتى مما يؤسف له فيما بعد، لأنها ستعمل لمصلحة مصر وستؤيدها بهدف القضاء على التفاهم البريطانى المصرى. وهنا أجاب السفير بأنها غير مضمونة، لكن فاروقًا أكد على دورها فى مصادقة الشعوب الصغيرة، وعلى إمكانية مساندتها لمصر فى الوقت الذى صرَّح فيه بأنه على ثقة من الحكومة البريطانية، فأبلغه كامبل بأنه سيلتقى بالنقراشى ويجرى البحث معه، ويذكر لحكومته بأن الملك يريد إعطاء حرية التصرف لرئيس وزرائه(٢).

وبعد خمسة أيام من هذه المقابلة، حضر فاروق جلسة مجلس النواب فى ٢٧ يناير ١٩٤٧ التى أعلن فيها النقراشى الالتجاء إلى مجلس الأمن، ويسجل كامبل للندن كل أسفه على هذه الحركة(٣). وانقلب فاروق على بريطانيا بعد أن غمره إحساس ضرورة القيام بدور الحاكم صاحب النزعة الوطنية، فتنشر الصحافة صوره وهو يقبل العلم المصرى

---

(١) PREM 8, Op. Cit, Bowker- F.O, Cairo, Dec. 18, 1946, No 911, F.O. op. cit, 53263, J 5481- 24-16, Campbell- F.O, Cairo, Dec. 26, 1946, No 1954, F.O. Op. Cit, 62939, J 10 -1-16, Campbell- F.O, Cairo, Dec, 27, 1946, F.O. Minute, Dec. 28, 1946, No 2170.

(٢) F.O. Op. Cit, 63020, J 79 - 79- 16, Campbell- F.O. Cairo, Jan. 4, 1947, No 26, F.O. Op. Cit, 62940, J 322-1-16, Campbell- F.O. Cairo, Jan. 21, 1947, No 183.

(٣) F.O. Op. Cit, 63020, J 514-79-16, Campbell- F.O, Feb. 1st, 1947, No 297.

ويرفعه على المناطق التى انسحبت منها القوات البريطانية بالإسكندرية فى مصطفى باشا وكوم الدكة، وبالقاهرة فى قصر النيل والعباسية، ويختار هذا الوقت ليوفد مندوبًا ليضع أكاليل من الأزهار على قبرى مصطفى كامل وسعد زغلول والنصب التذكارى لشهداء الجامعة. ويصدر أمره بإعادة بناء الأخير بشكل يليق بما يرمز إليه من الجهاد والتضحية، وفى ذلك ما يضايق بريطانيا، ويُعلِّق سفيرها على هذه التصرفات بأنها سمة من سمات فاروق فى عدم تحمل المسئولية[١]. كذلك لم يجد تعيين إبراهيم عبد الهادى رئيسًا للديوان الترحيب من قصر الدوبارة، إذ رُئى أن وجود زعيم سعدى فى هذا المنصب يعقد أية مفاوضات، وأنه كان من الأوفق تعيين رجل غير حزبى[٢]. ويكتب كامبل لحكومته بأن الدعاية ضد بريطانيا تتسع وتتحرك لتدمر المعاهدة الإنجليزية المصرية بتشجيع من القصر، كما ينسب إليه باتحاده مع النقراشى تلك الأعمال المضادة التى وقعت على المنشآت البريطانية، ويُحلِّل أسباب التحول الملكى بأن غريزة القصر تعادى بريطانيا وقد ورثها فاروق وأصبحت من صفاته، ولأنه يعتمد على حكومة أقلية فلا بد من تدعيمها، بل والدخول فى ميدان المنافسة مع الأغلبية للتطرف ضد بريطانيا، ثم رغبته فى تأمين وضعه مع الشعب بعد فشل المعاهدة[٣].

وتأزمت الخارجية البريطانية من فاروق، وأرسل سارجنت Sargent إلى رئيس الوزراء البريطانى ينصح بإقصاء النقراشى والتقرب للوفد بالدرجة الأولى ثم التقرب إلى الملك، وأن يُفوَّض كامبل فى تسليمه رسالة من وزير الخارجية بأن بريطانيا لا ترغب التدخل فى الشئون الداخلية لمصر، ولكن نظرًا لعلاقتها الخاصة معها فهو ملزم بإبداء النصح بأنه مع النظام القائم لا يرى هناك الفرصة لتكوين علاقات إنجليزية مصرية على الأسس التى أكَّدها الملك نفسه أكثر من مرة، وأنه - أى بيفن - ينظر للحالة الداخلية كتهديد جسيم، وأن استمرارها يؤدى إلى نتائج وخيمة ليس فقط على العلاقات بين البلدين، وإنما على مركز

---

(١) الأهرام، عدد ٢٢١٨١ فى ٩ فبراير ١٩٤٧، ص ١، عدد ٢٢١٨٢ فى ١٠ فبراير ١٩٤٧، ص ١، عدد ٢٢١٨٧ فى ١٦ فبراير ١٩٤٧، ص ٣، عدد ٢٢١٨٨ فى ١٧ فبراير ١٩٤٧، ص١، المصرى، عدد ٣٤٩٢ فى ٣٠ مارس ١٩٤٧، ص ٢، البلاغ، عدد ٧٧٧٨ فى ٣١ مارس ١٩٤٧، ص١، عبد الرحمن الرافعى، فى أعقاب الثورة المصرية، ص ٢٢٠، F.O. Op. Cit, J 1630 - 79- 16, Campbell- F.O. Cairo, April 7, 1947, No 860.

(٢) Ibid, 62990, J 823 -13- 16, Campbell- F.O, Cairo, Feb. 17, 1947, No 17.

(٣) Ibid, 63020, J 1147 - 79- 16, Campbell- F.O, Cairo, March 10, 1947, No 613, PREM 8, Op. Cit, Campbell- F.O, Cairo, March 12, 1947, No 636.

الملك الشخصى نفسه، كما اقترح وزير الخارجية أن يقوم هاو ـ حاكم عام السودان الذى سيطير إلى الخرطوم ـ بمقابلة فاروق واقناعه بسياسة المشاركة فى إدارة السودان دون الإشارة إلى حق السودانيين فى تقرير مصيرهم، وأن مثل هذا التقرُّب من الملك ربما يعطى الفرصة لتغيير الموقف، وبذلك يمكن استئناف المحادثات، وإذا فشل التقارب فمن غير المفيد تغيير الحكومة عن طريق الملك، وفى هذه الحالة يحبذ إعادة الوفد إلى الحكم(١).

إذن أصبح التهديد باستخدام القوة ماثلاً أمام أعين لندن، وقد زاد فاروق من الحنق عليه، ففى الحفل الذى أقامه نادى الطيران المصرى فى ١٥ إبريل فاز بالمركز فى إحدى المسابقات طيار بريطانى، لكنه وضع فى المركز الثانى، وشغل مكانه طيار مصرى بناء على عدم رغبة فاروق فى تقديم جائزة تفوق لبريطانى(٢).

ويلتقى كامبل بالملك فى ٤ مايو ليعلمه برد الفعل غير المرضى على الحكومة البريطانية فيما يتعلق بالاستغناء عن البعثة العسكرية البريطانية، فأجابه بأن الحكومة المصرية تنوى الحصول على فنيين عسكريين من الولايات المتحدة، وإرسال عسكريين مصريين إليها للتدريب. ومحاولة لذر الرماد فى الأعين، اقترح الاستعانة بالمملكة المتحدة، ويدرك كامبل ذلك فيقول «إن إشارة جلالته إلى المملكة المتحدة تبدو أكثر غموضًا، وربما يكون القصد منها تغطية نيَّة التحول من بريطانيا العظمى إلى الولايات المتحدة فى هذه الأمور التى تشمل وجود بعثة عسكرية منتظمة من الولايات المتحدة»(٣).

ويشكو السفير البريطانى لفاروق من تلك الحملة الموجهة ضد دولته، وكيف أنها تعوق الوصول إلى نتيجة طيبة، وإنما نتيجتها خطيرة ويصعب التحكم فيها، فأظهر الملك ما يستشم منه التأييد لها فذكر: «هذا طبيعى حينما تكون هناك مفاوضات فيها شد وجذب بين الطرفين». ثم دافع عن موقف الصحافة، وبيَّن أن الحكومة يمكنها التأثير فى الصحافة العامة، ولكن يصعب ذلك مع الصحافة المعارضة، وأن الصحافة فى كثير من الدول مصدر للمتاعب حتى فى الولايات المتحدة نفسها، وأشاد بالنقراشى. وبذلك يقتنع كامبل بالتصلُّب الملكى، ويكتب لحكومته ليشير بأن جميع الشواهد تدل على أن القصر متعاون

---

(١) PREM 8, Op. Cit, Sargent- P. Minister, April 3, 1947.

(٢) F.O. Op. Cit, 62991, J 1910-13-16, Speaight - F.O, Cairo, April 21, 1947.

(٣) Ibid, 63020, J 2147 -79-16, Campbell- F.O, Cairo, May 10, 1947, No 1097.

مع الحكومة فى تصعيد التعصب وأعمال العنف ضد الأجانب رغم تحققهما من أن هذه الحملة ستثير الدول الأجنبية، وستعطى رد فعل عند عرض القضية المصرية على الأمم المتحدة[1]. ومن الطريف أنه فى أثناء سوء العلاقة بين الملك وبريطانيا، يرسل عقدًا فرعونيّا نفيسًا إلى الأميرة إليزابث، ويبعث بمجموعة طوابع مصرية للملك البريطانى، ويذكر فى كتابه له أنها عنوان للصداقة[2]. ولكن مما لا شك فيه أن موقف فاروق أقلق لندن، وراحت تعد العدة لتدعِّم مركزها أمام مجلس الأمن.

عقب الإعلان عن الاحتكام لمجلس الأمن، مضت الخارجية البريطانية فى تجميع الوثائق الألمانية التى تدين فاروقًا بعلاقاته مع المحور، وبذلك تبرر مركزها إزاء حادث ٤ فبراير إذا أثارته مصر كتصرف قهرى اعتدى به عليها، وأشارت إلى أن الملك يكره الإنجليز من قلبه وصعب أن يتحوَّل لصديق لهم، وأن هذه الوثائق بمثابة ورقة رابحة تستعمل عند الضرورة. ويسعد السفير البريطانى بذلك، ويُبيِّن لحكومته أن ذكرى حادث ٤ فبراير تخيف فاروقا وتشعره بالجبن مما يدفعه للقيام بأعمال جريئة، لكنه متذبذب وعديم الثبات والإحساس، ويفقد الثقة بنفسه، ولا يعمل حسابًا للمستقبل، ولديه عقدة الشعور بالنقص لعدم اكتمال تعليمه، وهذا يجعله يبدو بمظهر المتعالى. وهو محب لذاته ومخدوع، ومع هذا فإنه إذا نصح فسيتحول إلى وضع أفضل، ويعود ويؤكِّد أنه لن يكون صديقًا لبريطانيا من داخله، ولكن وفقًا للظروف فربما يتعاون معها لمصلحة بلاده[3].

وتخرج أخبار اليوم بمقال لها فى ٢١ يونيو تهاجم فيه كيلرن، وترجِّح السفارة البريطانية أن كاتبه كريم ثابت، وعندما فاتح السفير رئيس الديوان أبدى رأيه بأن سيكون من الأفضل له إذا تمكنت الحكومة البريطانية بطريقة ما أن تُنصِّل نفسها مما قيل، ولكن كامبل يرى أنه يجب على بريطانيا أن تكون حريصة على ألا تقول شيئًا للتمويه على فاروق حتى لا يؤوِّل إلى ما يستشف منه على أن سلوكه فى هذه الآونة كان غير مرض، ويستعرض

---

(١) Ibid, 62991, J 2222- 13- 16, Campbell- F.O, Cairo, May 12, 1947, F.O. Op. Cit, 63020, Op. Cit.

(٢) الأهرام، عدد ٢٢٤٢٢ فى ١٩ فبراير ١٩٤٧، ص ٢.
F.O. 372 - 6077, T 14413 - 330- 379, Lascelles- Light, BuckingHam Palace, July 11, 1947.

(٣) F.O. 371- 63073, J 962 - 962- G 16, F.O. Minute, Howe, Feb. 7, 1947, F.O- Campbell, F.O, June 17, 1947, J 3427- 962- G 16, Campbell- F.O, June 27, 1947.

الأسـبـاب التى أدّت إلى الحـادث(١) . وعـادت أخـبـار اليـوم لتـشـيـر إلى أن المفـاوضين البريطانيين أدخلوا فى حسـابهم يوميات شـيـانو لإثبات أن فـاروقًـا أعلن كرهه لبريطانيا واستعلم عما إذا كـان سيحصل على المساندة المحورية فى حالة إعلان حياد مصر ، وفـجأة يسافر سكرتير الملك الخاص إلى نيويورك حاملاً معه الوثائق الشـاملة للحادث والتى كـان شـاهد عـيـان فـيـهـا ، وذلك كإجـراء احـتـيـاطى فى حـالة تقـديم مسـتندات أخـرى لمجلس الأمن(٢) .

وأمام ذلك أرسلت البعثة البريطانية إلى لندن تُعلمها بأنها ستضطر لإظهار الوثائق الألمانيـة إذا أثار الوفـد المصرى أمـام مـجلس الأمن المسـألة . واتصل سـمـارت بالنقـراشى وأعلمه بالوثائق وقرأ بعضها عليه فأبدى قلقه ، ولم تُؤيد الخارجية البريطانية هذا التصرف خوفًا من اتخاذ المصريين إجراء مضادًا للرد عليها(٣) . وفى ٦ سبتمبر كتب كريم ثابت مقالاً فى أخبار اليوم استعرض فيه ما ذكره كادوجان فى مجلس الأمن من أن مصريين يشـغلون مـراكـز عليـا فى مـصـر كـانوا على صلة بالمحـور فى أثناء الحرب ، والإيحـاء بأن المقـصـود فـاروق ، الذى سـخر من البـيـان وضـحك وسـأل عن الدليل ، وبيّن المستـشـار الصحفى أن ما يجرى تمويه لحادث ٤ فبراير ، وأن مليكه يعمل لمصلحة البلاد والشعب وراءه يحـافظ على عـرشـه . أيضًـا أنكر يوسف ذو الفـقـار أى صلة ونشـر تصـريحـه فى الجورنال دى جيبت(٤) . وعلى أى حال فإن موقف مصر كان ضعيفًا ، لأن الظروف التى أحاطت بالقضية المصرية فى مجلس الأمن قد أجهزت عليها .

وحاول فاروق التهديد بإمكان حدوث اضطرابات إذا فشلت مصر فى مجلس الأمن ، صرّح بذلك للسفير البريطانى فى ١٠ أغسطس ، والذى كتب لحكومته يوضح أن الملك يستعمل كلمة ثوار ، ويذكر أنه لو بدأت اضطرابات شعبية على نطاق واسع لا يعرف أين يمكنهـا أن تقف ، ولما أظهـر كـامبل بأن ذلك لن يكون فى مـصلحـة أحـد ، وأن الحكومـة

(١) Ibid, 62992, J 3074-13-16, Speaight- F.O, Cairo, June 28, 1947, J 3175-13-16, Campbell- F.O., Cairo, July 3, 1947, No 1492.

(٢) F.O. 953-51, PME 1619, Bowker- F.O, Cairo, Aug, 20 1947, No 110, F.O. 371- 62981, J 3925-12-16, Bowker- F.O, Cairo, Aug. 19, 1947, No 1749, F.O. Op. Cit, 63031, J 4014-79-16, Bowker- F.O, Aug 23, 1947.

(٣) Ibid, 63073, J 3968- 963- G 16, New york 2299- F.O, Aug. 20, 1947, F.O. Minute, Aug. 22, 1947, J 4437 - 962-16, Cairo, Sept 12, 1947.

(٤) Ibid, 63073, J 4256-962-15, Bowker- F.O, Cairo, Sept 6, 1947, No 1842.

ستتمكن من السيطرة على الموقف، أجاب بأنه يستحيل منع الشرارة من إشعال النار إذا بدأت، وأنه يشك فيما إذا كان الجانب البريطانى قد تحقق تماماً وعمل حساباً لذلك حتى لا يتكرر ما حدث عام ١٩١٩، وأن هناك بعض أفراد من عصابة شتيرن Stern Gang فى مصر، وأنهم لن يقفوا مكتوفى الأيدى، كما يوجد الشيوعيون الذين يصرفون الأموال الطائلة، وبالتالى فإن الاضطرابات ستجد من يغذّيها عن طريق تلك العناصر. ثم أضاف شباب الوفد كعنصر آخر للمشاغبة، وأن التحقيقات فى انفجار قنبلة سينما مترو أثبتت أن المتهم وفدى، وعبَّر عن أسفه لأن تنشأ مثل هذه الأحداث فى مصر بسبب بريطانيا، وطلب من السفير عرض الحال على وزير خارجيته، وأنه بذل جهده للحصول على اتفاق، ولا يمكن لأحد أن يعمل أكثر من هذا. ورأت الخارجية البريطانية أن فاروقاً يهدِّد باضطرابات ضد مصالح بريطانيا ورعاياها فى مصر، وأن تهدئة الأمور تتطلب استدعاء الوفد، لكنها كانت على يقين من أنه لن يصغى للنصيحة(١). وبخسارة النقراشى وعودته، كان على الملك أن يغير سياسته.

بفشل القضية المصرية أمام مجلس الأمن، أدرك فاروق صعوبة استمرار موقفه المتصلِّب من بريطانيا، خاصة بعد أن ثبت ضعف الحكومة وعدم كفاءة النقراشى فى خلق سياسة إيجابية خارجية أو حتى داخلية، فلم يكن يمكنه طرد بريطانيا من القناة بالقوة ولا قيادة ثورة ضدها، واختلفت وجهة نظره مع فاروق، فهو يريد العودة للأمم المتحدة بقصد حدوث رد فعل ضد الإنجليز يعطيه الفرصة لنوع من الكسب معتمداً على مساندة الاتحاد السوفيتى، ولما كان ذلك لا يتفق مع الملك، فقد عاد التقارب بينه وبين بريطانيا التى لم تكن ترغب فى بقاء النقراشى فى الحكم من قبل سفره إلى نيويورك، حيث حمَّلت فاروقا إقناعه بقبول الاتفاقية معها أو التخلص منه(٢).

واستمد السفير البريطانى الأخبار من القصر، وعلم بتبرم فاروق من النقراشى، وعقبة اختيار من يخلفه فى الوقت الذى يرغب فيه الوصول إلى تسوية مع بريطانيا حتى يكون واقفاً على أرض صلبة، عندما يقوم بتغيير حكومته. وتُعلِّق الخارجية البريطانية على ذلك

---

(١) Ibid, 62992, J 3804- 13- 16, Campbell- F.O, Aug. 11, 1947, No 1703, J 4010- 3- 16, Scott, F.O, Aug. 25, 1947, No 1770.

(٢) Ibid, 62988, J 5235- 12- 16, Campbell- F.O, Cairo, Aug. 27, 1947, No 146, F.O. 371- 69165, J 3867- 7- 16, Campbell- F.O, June, 2, 1948.

بأن الملك يبدو عليه الخوف ويريد من بريطانيا أن تعطيه الفرصة ليؤدى دور الزعيم الوطنى فى إجراء تسوية والتخلص من النقراشى، ولكنها تستنكر إطلاقًا فكرة المفاوضة فى الخفاء للحصول على تلك التسوية، لأنها إذا تمت وفشلت وهاجمها الوفد ماذا سيكون موقف بريطانيا بوصفها شريكا فى مثل تلك المؤامرة مع الملك؟ هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، فإن مثل هذا العمل يكون أداة للنقراشى لتحريك الشعور المضاد لبريطانيا، ومن ثم يختلف السبب الذى يمكِّنه من الرجوع مرة ثانية إلى مجلس الأمن، وعليه فمن الضرورى اتباع الطريق السليم فى إجراء المفاوضات مع الحكومة، وليس مع فاروق شخصيًا. وتأتى تعليمات الخارجية البريطانية إلى سفيرها تحمل هذا المعنى، بعدم الموافقة على التعامل مع الملك سرًا لما فى ذلك الإجراء من خطورة، وأن ما يشير إليه فاروق فيما يختص بالجلاء المبكر والسوابق فى الهند وربما فلسطين والتصوير بإمكان حدوث ذلك فى مصر، فمن الاستحالة تنفيذه عليها[١].

ويلتقى فاروق بالسفير البريطانى ليشير إليه بما كتبه كريم ثابت فى المقطم عن حفل العشاء الذى أقامته الغرفة التجارية البريطانية المصرية ـ حضره كامبل ـ وإشادته بالصداقة البريطانية المصرية، ثم صرَّح بأنه أصدر تعليماته لتشمل خطبة العرش الاستعداد لاستئناف المفاوضات، وأبدى اقتناعه بأن القوات البريطانية لن تبقى طويلاً، لأن مصر خارج خطوط الدفاع الأولى والثانية، وبالتالى فبقاؤها عديم الجدوى من الناحية الاستراتيجية، ووصف وجودها بأنه «كلدغة البرغوث» ويجلب الضرر على المسرح السياسى لأن كل مصرى ينتظر الجلاء. ثم أشار إلى الحالة الدولية ومظاهر السياسة السوفيتية التى تسبب قلقًا، وأن مصر فى حاجة مُلحَّة إلى حليف حيث لا يمكنها القيام بعمل مضاد لموسكو بمفردها. واستمر فى القول بأنه يريد معاهدة سليمة موادها صلبة، ورغب فى تحديد تاريخ للجلاء واستعجل أهميته. وطلب ألا تبدو الحكومة البريطانية بمظهر محاولة تقييد مصر بطلبات إلزامية لانسحاب قواتها، حيث تعتمد على وجودها كوسيلة للضغط فى المفاوضات. وأخيرًا طلب من السفير البريطانى تسجيل الحديث ونقله للندن والمداومة على اللقاء به[٢].

---

(١) Ibid, 62988, J 5235- 12- 16, F.O. Minute, Oct. 29, 1947, J 5252- 12- 16, F.O. Cairo, Nov. 1st, 1947. No 2028.

(٢) Ibid, J 5555 - 12- 16, Campbell- F.O, Cairo, Nov. 10, 1047, No 159, F.O. 371- 62986, J 5901 - 12- G. 16, F.O. Minute, Wright, Nov. 20, 1947.

وينقل حسن يوسف خلجات فاروق لأحد أعضاء السفارة، فيُبيِّن أنه سعيد بسفر كامبل إلى لندن، وشغوف بالوصول إلى تسوية، ومستعد لإعطاء كل مساندته الشخصية لأى اقتراح ممكن طرحه، ويُفضِّل الإبقاء على سرية المحادثات المبدئية، لأن ذلك يعطى الفرصة الجيدة لتوجيه المقترحات للمعاهدة على أسس ثابتة قبل أن تدمرها العناصر غير المسئولة. وبناء على هذا فإن الملك لم يخبر النقراشى بحديثه الأخير مع السفير البريطانى ولا بذلك التقرير الذى أرسله إلى عبد الفتاح عمرو ويحمل الخط نفسه، كما يطلب من كامبل ألا يذكر لوزير الخارجية المصرى تفصيلات عن الموضوع الذى يسافر من أجله إلى لندن(١). ومن ثم تتضح أوتقراطية فاروق وعناده وإصراره على الدخول من الباب الخلفى والعمل من وراء ظهر حكومته حتى يسترجع مكانته مرة أخرى لدى بريطانيا. وينصح تشرشل الخارجية البريطانية بعدم إغفال مكانة فاروق عند القيام بمفاوضات، ويرى أن كسر الجمود فى طريقه للزوال، ويبارك التقارب بين السفير البريطانى والملك وحاشيته(٢).

وفى الواقع فقد كانت لندن حريصة على الضغط على فاروق حتى وصل تفكيرها لإشراك الولايات المتحدة فى هذا الأمر، فيكتب سفيرها فى واشنطن عن جس النبض فى ذلك الشأن، وعرض على بساط البحث إمكانية قيام فاروق بزيارة إلى الولايات المتحدة، لكنه عاد ووجد أن هذه الخطوة ستترجم على أنها حركة من الولايات المتحدة للإحلال مكان بريطانيا فى مصر، وأن الإغراء والضغط من أمريكا لن يجعلا فاروقًا يفعل أكثر مما قام به فى مشروع صدقى، ولكنه فقد أعصابه عندما تحول الرأى ضده. ووافقت الخارجية البريطانية على آراء سفيرها، وإن كانت قد رأت إمكانية أن يقوم الملك بزيارة كل من لندن وواشنطن فى وقت مناسب بعد إمضاء المعاهدة وليس قبلها، وأن ذلك ربما يكون طعما له لينهيها(٣). وعليه يتجلى إيمان بريطانيا بأن فاروقًا بيده التحكم فى الموقف.

وكان الملك على يقين من ذلك، ومحاولة منه لتحقيق خطته فى الاتفاق مع بريطانيا للوصول إلى نتيجة بشأن المعاهدة، ونظرًا لاتجاهها المعارض، راح يضغط بشدة من منطلق موقعه فى جامعة الدول العربية على عدم إنجاز دولها لمعاهدات منفصلة مع بريطانيا،

---

(١) Ibid, 62957, J 6375- 2- 16, Campbell- F.O, Cairo, Dec. 24, 1947.

(٢) PREM 8, 479, P.M. - 47- 179, F.O - P. Minister, Dec. 15, 1947.

(٣) F.O. 371- 62988, J 5084- 12- 16, Inverchapel- F.O, Washington, Oct. 18, 1947, F.O. Minute, Gray, Oct, 24, 1947.

وأبلغت الخارجية البريطانية السفير المصرى بلندن أن موقف فاروق غير قانونى وليس فيه بعد نظر إذ انتهز فرصة وجود السوفيت وكره العرب لأمريكا بسبب المسألة الفلسطينية ليقوم بهذا الدور الذى سيؤدى إلى فقدان العرب لأصدقائهم، وعليه أن يعلم أنهم لا يقدرون على الاعتماد على أنفسهم دون صداقة بريطانيا. والتقى السفير البريطانى بالملك الذى أعلمه أنه قرأ فى البلاغ تقريرًا واردًا من الجهات الرسمية فى لندن بأن الحكومة البريطانية على غير استعداد لأن توقع معاهدة مع جامعة الدول العربية، لأنها ليست حكومة ولا جيش لها، وبيَّن أن الموقف لم يكن مناسبًا لذلك التصريح، وأن لمصلحة كل من بريطانيا والشرق الأوسط الاعتراف ضمنيًا بالجامعة، وأن أساس نشأتها ليكون للدول العربية وطن واحد. وأوضح أنه يعنى عقد اجتماع من رؤساء تلك الدول والوصول إلى تفاهم معهم، ثم بعد ذلك يمكن عقد معاهدات منفردة، وأشار إلى روسيا وعقدها معاهدات مع سبع دول فى إطار النظام السوفيتى، وأن مصر القائدة فى المنطقة، ومن الحكمة أن يُبدأ معها بعقد المعاهدة، فذكر السفير أن بريطانيا حاولت ولكن الجانبين المصرى والبريطانى فشلا فى الوصول إلى نتيجة مرضية، والوقت يمضى سريعًا ويجب عقد معاهدات مع دول الشرق الأوسط لتجنب التهديدات السوفيتية(*).

وواصل فاروق تصوراته عن الخطر السوفيتى، وقد ساءته المعاهدة البريطانية مع العراق، وذكر لكامبل أن السبيل لبريطانيا خلق نظام دفاعى فعَّال والتعامل مع أعضاء الجامعة ككتلة واحدة. وطلب عرض وجهة نظره على لندن، وعارضها السفير البريطانى، حيث أشار إلى صعوبة تجنب الغموض، لكنه أجاب أنه باتفاقية كاملة يمكن تحقيق المطالب البريطانية أو ما يقرب منها، لأن الأمم العربية إذا عملت معًا فلن يخشى أى منها الانتقاد، وأنه معاهدات متفرقة ستكون مشابهة فى شكلها وإنما الاختلاف يقتصر على طبيعة المعاونات الفردية للنظام العام. ثم عرج على المعاهدة مع مصر، وبيَّن أن المحادثات التى جرت على قاعدة الصديق لصديقه لم تكن تعلمها حكومته، وأنه يفضل عدم كشف المقترحات فى هذه الآونة، وأبدى تفضيله ألا يتناقش مع أحمد خشبة، فرد عليه بأنه قد تحدد الميعاد، ومن الصعب تأجيله أو إلغاؤه، فأوضح له أن بإمكانه الادعاء

(*) Ibid, 69244, J 949 - 949- G. 16, F.O. Minute, Feb. 7, 1948, No 205, J 1490, 1234 - 949- 16, Campbell- F.O, Cairo, Feb. 9, 10, 1948, No 84, 24.

بإصابته بالبرد أو شيء من هذا القبيل حتى يعطى نفسه الفرصة ليفكر فيما قاله له. وبطبيعة الحال عارضت الخارجية البريطانية الاقتراحات الملكية(١). وفشل تخطيط فاروق.

كان الاتفاق قد تم بين النقراشي وبريطانيا على بحث مشروع نظام يمهد للسودانيين طريقة الحكم الذاتي وتشكيل لجنة ثنائية تضم عضواً مصرياً وآخر بريطانياً، ورشح رئيس الوزراء عبد الرزاق السنهوري، ورفضته لندن وتدخل فاروق وانتهى الأمر بأن استبدل به وزير الخارجية، وسارت مباحثات خشبة - كامبل في طريقها، وانتهت في ٢٨ مايو ١٩٤٨. وحدث خلاف حول تحديد عدد الأعضاء المصريين في المجلس التنفيذي، واستقبل الملك وزير الخارجية في ٩ يونيو، وعلم نيَّته في الاستقالة وحاول إقعاده عنها، وأصر أحمد خشبة على تقديمها، لكنها سحبت بناء على تدخل رئيس الديوان، ودخل تحت سبب الاستقالة سوء العلاقة بين وزير الخارجية ورئيس الوزراء، وقد أسندت الخارجية البريطانية تصدع الائتلاف إلى عدم حدَّة فاروق مع النقراشي(٢).

استمر الخوف يراود فاروقاً من إمكانية إتمام الوفاق بين بريطانيا والوفد، وكان ذلك من الأسباب الرئيسية التي جعلته أحياناً كثيرة يرتمي في أحضان الإنجليز، وطغى عليه هذا الشعور عقب هزيمة حرب فلسطين وتصعد الموقف الداخلي، وقد تجلى ذلك في تلك المقابلة التي جرت بين جلاد والقائم بالأعمال البريطاني، فأشار الأول إلى أنه إذا اتضح أن بريطانيا تتوافق مع الوفد فسيكون هذا كافياً للأحزاب والقصر بالعمل ضدهما. وانتهز أندروز الفرصة ليُبيِّن ما جنته بريطانيا خلال السنوات الأربع التي بعد فيها الوفد عن الحكم، فالملك قاد حملة وطنية ضدها، وأن الأوضاع ستزداد التهاباً وربما في النهاية تنقلب ضده لمصلحتها، وأن عليه تبصُّر ذلك، لكنه في الوقت نفسه أشار إلى موقفه الودي الذي ظهر أثناء مشروع صدقي بيفن ومحادثات خشبة كامبل. وقبل نهاية اللقاء نبَّه جلاد من التأثير البريطاني لعودة الوفد، ويذكر أندروز لحكومته ضعف موقف فاروق وانزواءه عن شعبه بعد فشله في الحصول على الشعبية التي يتوق إليها عندما دخل حرب

---

(١) Ibid, J 1234- 949- 16, Campbell- F.O. Cairo, Feb. 10, 1948, No 24, J 1781- 949- 16, F.O. Minute, Roberts, March 15, 1948.

(٢) حسن يوسف، المصدر المذكور، ص ص ٢٢٤، ٢٢٥.
F.O. Op. Cit, 69167, J 4099 - 7- 16, Campbell- F.O, Cairo, July 12, 1948, No 485, F.O. Op. Cit, 69191, J 4630 - 22- 16, Campbell- F.O. July 3, 1948, No 108, F.O. Minute.

فلسطين، ويُعلّق على جلاد وتأثيره على فاروق، ويُبيِّن أنه من الخطأ أن يحيط نفسه بمثل هؤلاء الناس[1].

وكما كان فاروق يخاف الوفد داخليًا، فإنه يفزع من الاتحاد السوفيتى خارجيًا، ومن هنا مضى فى تقربه لبريطانيا، فيرسل كريم ثابت إلى أندروز ليبلغ رغبته فى عقد اتفاقية حربية بريطانية مصرية مباشرة تتبعها اتفاقية مصرية بريطانية مع الدول العربية ـ وكان كامبل سبق وعلم أن الملك يدرس المعاهدة الإنجليزية الفرنسية التركية ـ وأنه يوافق على اقتراحات بيڤن التى نقلها له أحمد خشبة من باريس، وأن تتم المحادثات بين وزراء الحربية لمصر والدول العربية كبداية، وأنه قرر أن تنضم مصر إلى المعسكر الغربى، وفى حالة عدم موافقة النقراشى يبحث فوراً عن بديل يقبل، وقد حاول إبراهيم عبد الهادى وحسن يوسف إقناع النقراشى فلم يعارض وصرح: «إن الملك هو السيد وإذا كانت هذه رغبته فأنا أؤيدها»، وبيَّن كريم ثابت للقائم بالأعمال البريطانى أنه من الأفضل أن يكون التفاوض مع القصر، مبرراً بأن الحكومة القائمة هى حكومة أقلية يؤيدها الملك[2]. واستقبل فاروق السفير المصرى فى لندن ليحدثه عن موقف مصر فى حالة نشوب حرب بين السوفيت والدول الغربية ـ وتنبَّأ بقرب وقوعها ـ وأن على مصر أن تكون فى الجانب البريطانى، والأمر لا يحتاج المفاوضات، بل إن التصرف يُتَّخذ فى ضوء الحقائق. ثم استقبل السفير البريطانى وطالب بأسلحة للدفاع وصد الهجوم السوفيتى إذا وقع وقال له «إننا لن نحاب بالبطاطس»[3].

وفى سياق الحديث عن التهديدات السوفيتية، أشار إلى أنه أعطى تعليمات للمسئولين لوقوف مصر مع بريطانيا، وأكَّد على وجود ضباط وخبراء روس مع اليهود فى أثناء العمليات الحربية فى فلسطين، وأن اليهود يتلقون المعدات الحربية من روسيا وتشيكوسلوفاكيا ويوغوسلافيا، وبيَّن أنه كان على دراية تامة بما يجرى فى منطقة القناة. وعن تلك المناقشات التى أجريت بين الخبراء الأمريكيين والعسكريين البريطانيين، وأن قوات بريطانية حديثة يُقدر عددها بأربعة آلاف ومعدات حربية تتضمن سبعين دبابة

---

(١) Ibid, 69211, J 5892 - 68- 16, Andrews, Aug. 24, 31, 1948.

(٢) Ibid, 62988, J 5235- 12- 16, Campbell- F.O, Cairo, Oct. 27, 1947, No 146, F.O. Op. Cit, 69286 B, J 6687 - 6687 - 16- G. Andrews- F.O, Cairo, Oct. 11, 1948.

(٣) Ibid, 69194, J 7002, 7008 - 24- 16 Campbell- F.O. Oct. 28, 29, 1948, No 1948, 1485.

وصلت وأخذت مراكزها، وفى هذا ما يدل على أن بريطانيا والولايات المتحدة اتخذتا التهديد بجدية، وأنه سمع أن القوات البريطانية أعطيت لها الأوامر بنظام السير، وذلك قرينة على اليقين من ازدياد المساعدة السوڤيتية لليهود والتهديد الذى يصحبها، وقد أعطى فاروق نفس هذه المعلومات إلى الوزير النمساوى المفوَّض والسفير الفرنسى، وأضاف بأن الأمريكيين يقومون بعمل عنابر ضخمة للطائرات يمكنها أن تسع ألفى طائرة(١).

ويستشف من ذلك أن فاروقًا يتقبل الوجود العسكرى الأجنبى للوقوف أمام توغل السوڤيت فى المنطقة، وبعد أن كان يطالب باتفاقية حربية بريطانية مصرية رأى توسيعها، فيبعث برسالة إلى لندن يُبيِّن فيها أن تشمل الاتفاقية دول الشرق الأوسط وتضم إليها اليونان وتركيا، وترى بريطانيا ذلك اهتمامًا منه بمسألة الدفاع عن الشرق الأوسط. وفى لقائه مع كامبل يوضح أن هذه الاتفاقية ليست فى مصلحة مصر فقط، ولكنها أيضًا لمصلحة بريطانيا والشرق الأوسط، وطلب الاهتمام بالأمر، وأنه من جهته سيعمل على دفعه، كما طلب مساعدة بريطانيا لمصر للوقوف على أقدامها، وأعلن أنه وفقًا للاتفاقية فسيكون الجيش البريطانى رأسًا برأس مع الجيش المصرى الذى أشاد بجنده(٢).

وفى إطار حرص فاروق على استجلاب الرضا البريطانى، قام بزيارة للسفارة البريطانية فى ٢٤ نوفمبر للاستفسار عن صحة الملك البريطانى والإعراب عن تمنياته له بالشفاء، والتهنئة بميلاد دوق أدنبره ابن ولية العهد، ومنحها نيشان الكمال، ورحَّب كامبل بتلك الخطوة وسجَّل هدف فاروق، فذكر أنه أراد إظهار الإخلاص والوفاء وإثبات حسن العلاقات بين البلدين. وعقب الزيارة اتصل برئيس الديوان لتقديم الشكر، فأبدى اغتباطه وأشاد بنجاح أسلوب عبد الفتاح عمرو فى كيفية المعاملة، ولم يكن للزيارة مفعولها القوى، إذ نشرت التيمز الخبر على أنها بدعوة من السفارة البريطانية مما ضايق لندن.

ويتلخص الموضوع فى أنه حينما أراد فاروق القيام بالزيارة؛ أجريت الاتصالات بالسفارة بناء على توجيهاته لتقوم بدعوته، وطلب أن تتولى النشر فى هذا الشأن مُبيِّنة حسن العلاقات بين بريطانيا ومصر، ورأى السفير البريطانى أن ذلك من الممكن أن يفهم منه أنه بناء على رغبة الحكومة البريطانية أو الملك البريطانى، وأصرَّ القصر، وهنا رأى

(١) Ibid, 69177, J 7016, 7033 - 8 - 16, Campbell- F.O, Oct. 29, 31, 1948, No 1487, 1797, F.O. 371 - 69194, J 7142 - 24- 16, Campbell- F.O, Cairo, Oct. 31, 1948.

(٢) Ibid, 69195, J 7511 - 24- 16, Campbell F.O. Cairo, Nov. 25, 1948, No 1637, 1638.

كامبل أنه طالما تلك هى إرادة فاروق، وأن الرفض قد يفقد الهدف ويضيع الفرصة ويغضب الملك، فلا بد من التنفيذ. وأعطى التعليمات للإجبشيان جازيت بحيث لا تشير إلى السفارة البريطانية من قريب أو بعيد، فاتصلت الصحيفة بالرقيب لتسأله عن التصريح بالنشر، وأبلغته أن الخبر متفق عليه من القصر والسفارة. ولما كان الرقيب يونانيًا فقد فهم خطأً بأن المصدر السفارة، وعليه نشر الخبر وفقًا لذلك، وأبرقه إلى التايمز، أما باقى الصحف المصرية فنشرته دون نسب[(١)]. ولم يكن فاروق موفقًا فى هذه الخطوة فى وقت تفاقمت فيه المظاهرات، وعمت الاضطرابات، وانتشرت حوادث العنف، وبلغ الفشل منتهاه بالهزيمة فى حرب فلسطين، وعدم الوصول إلى اتفاق مع بريطانيا، ومن ثم ازداد الحنق عليه، وانتقدت تصرفاته، وكان ذلك ثمن تقربه للإنجليز.

وارتفع مؤشر تخبط فاروق فى هذه الفترة، وطغى عليه إحساس اهتزاز العرش من تحته، وأن على بريطانيا تثبيته، وبالرغم من موقفها واعترافها بالأمر الواقع وبحكومة إسرائيل، فإنه ضغط على وزارته بضرورة العمل على تجنب المظاهرات ضدها، ويرجع السفير البريطانى ذلك إلى خشيته من أن القوات المسئولة عن النظام قد لا تتمكن من السيطرة عليها[(٢)]. وأدركت السياسة البريطانية تدهور مركزه، فيعلّق كامبل على ما تنشره الصحافة الأجنبية حول وضعه وتكهنات زوال عرشه بعد فقدانه الشعبية بسلوكه سواء فى حياته الخاصة أم العامة، وكيف تعرَّض لغضب المسلمين، وضياع أمله الذى كان يعقده على النصر فى فلسطين[(٣)].

ويصور روبرت Robert ـ أحد مسئولى الخارجية البريطانية ـ مشاهداته ويُسجِّل انطباعاته فى هذا الشأن عند زيارته لمصر، فيبيِّن أنه لا يوجد من يقول كلمة طيبة فى حق فاروق، وفضائحه تتداول على المقاهى وفى المجالس سواء الخاصة أو العامة أو ذات المستوى، وأن أكثر المحافظين لا يروقهم قوله: «أنا وبعدى الطوفان». ويخشى روبرت من تحوله ضد بريطانيا، ولكنه يؤكد أن كلا من جلاد وحسن يوسف صرَّح له بأنه يريد

---

(١) Ibid, 73674, J 5468 - 1951 - 16 G. Campbell- F.O. Cairo, June 18, 1949, F.O. Op. Cit, 69195, J 7523 - 24- 16, Campbell- F.O, Cairo, Nov. 25, 1948, No 1639, F.O. Op. Cit, 69191, J 7679 - 22- 16, Campbell- F.O. Nov. 29, 1948, No 195, F.O. 953- 371, PME 887 - 886 - 919, Haigh- Pollock, Cairo, Dec. 9, 1948, No E 36.

(٢) F.O. 371 - 73459, J 1048 - 16, Campbell- F.O, Cairo, Feb. 6, 1949, No 32.

(٣) Ibid, 73502, J 1135 - 1055- 16, Campbell- F.O, Cairo, Feb. 11, 1949.

علاقات طيبة معها. ويرى المسئول البريطانى أن الأمل الوحيد للاستقرار السياسى فى مصر يتركز حول الوصول إلى نوع من الاتفاق بين القصر والوفد، لأن كليهما فى حاجة إلى الآخر. ثم يشير إلى أهمية وجود الملكية كمؤسسة ضرورية لبريطانيا، ويقترح أن تعمل على القضاء على عدم شعبية الملك[(١)]. وفى ذلك الوقت كانت بعض الصحف البريطانية مثل صنداى أكسبريس والأوبزرفر تنشر المقالات عن هزيمة الجيش المصرى وإمكانية إسقاط فاروق. وشكا كامبل للندن من تلك المقالات حتى لا يطرد مراسلوهما، حيث وُضعت الصحيفتان تحت الرقابة. وطلب المساعدة لما فى ذلك من أثر على العلاقات الإنجليزية المصرية، ونقد الملك قد يؤدى لسوئها. وجاء رد لندن بأن فاروقًا يحمل القليل من المحبة أو الاحترام فيها، وأن أفضل طريقة لعدم تشجيع تلك المقالات أن تقوم استعلامات السفارة بالتحدث مع مراسلى القاهرة لتلك الصحيفتين[(٢)].

وكإجراء احتياطى أعدَّت الخارجية البريطانية مذكرة عن وراثة العرش فى مصر، فاحتل الأمير محمد على القائمة ثم الأمير محمد عبد المنعم ابن الخديو السابق ويليه الأمير عز الدين حسن وأخيرًا الأمير عباس حلمى، وحدَّدت علاقة كل واحد منهم ببريطانيا. هذا فى الوقت الذى واصل فيه المسئولون البريطانيون زياراتهم لمصر وتقربهم لفاروق بهدف تحقيق المصلحة، فيحضر وليم سترانج Strange فى الفترة من ٢٤ ـ ٢٩ مايو ١٩٤٩ ويلتقى والملك، وينقل الحديث السفير البريطانى لحكومته ويرى أن هذه الزيارة لها دورها فى العلاقات الطيبة. وتناول الحديث الخطر السوڤيتى، ومما يلاحظ أن ذلك الموضوع لم يكن يغيب عن فاروق أبدًا، ثم انتقل إلى شلالات أون Owen Falls وكيف أن بريطانيا تعمل لتستفيد أكثر مما يعود على مصر، وبيَّن أن الخزان سيكون تحت رحمة أوغندا وبالتالى تتحكم فى مياه النيل[(٣)].

وتجدَّدت فى هذه الآونة فكرتان، الفكرة الأولى تعيين فاروق كولونيل شرف لأى من الأسلحة البريطانية، وكان قد سبق وعرض مراسل الشرق الأوسط لصحيفة الديلى هرالد منحه رتبة عسكرية فى الجيش البريطانى فى حالة إتمام المعاهدة. ويلفت السفير البريطانى

(١) Ibid. 73472, J 4358 - 10114- 16, Roberts- Wright, April 18 18, 1949.

(٢) Ibid, 73629, J 3592 - 1451-16, Campbell-Wright, Cairo, April 22, 1949, No 4120, Wright- Campbell, June 1st, 1949.

(٣) Ibid, 73673, J 4280 - 1942- 16, F.O. Minute, Stewart, May 16, 1949, F.O. 371- 73503, J 5318 - 1055- 16, Campbell- F.O, Cairo, June 18, 1949, No 353.

نظر لندن إلى مراعاة الرتبة إذا حدث تحالف حربى بين الدولتين، وأن الفرصة أصبحت مواتية لمنحه الوسام، كما يقترح إرسال هدية له، ولتكن قاربًا بمحرك بحرى من نوع لم يظهر فى الأسواق بعد، أو أن تقوم الأميرة إليزابث بتقديم هدية لكبرى بناته. أما الفكرة الأخرى فهى زيارته لبريطانيا، حيث يسعده تقارب التاجين البريطانى والمصرى، وأنه مازال معقَّدًا من حادث ٤ فبراير حتى إنه ذكره للفيلد مارشال سليم Slim، وعليه فلا بد من محوه. وطلب كامبل دراسة الفكرتين[١]. وبذلك يتبيَّن أن السياسة البريطانية رغم يقينها من انهيار مركز الملك، فإنها واصلت سياسة احتوائه.

وكان لتكليف الملك حسين سرى بتشكيل الوزارة القومية، واشتراك الوفد فيها صدى طيب لدى بريطانيا، وهذا ما تسعى إليه منذ خروج الوفد من الحكم، ويذكر القائم بالأعمال البريطانى أن فاروقًا يوم تشكَّلت الوزارة، أبلغ رئيس وزرائه بأنه سيقوم برحلة على يخته فى البحر المتوسط، وعليه التقط الخبر، وكتب لحكومته يعلمها بأنه سيتتبَّع خطة فاروق فى هذا الشأن، لتكون السلطات البريطانية فى شرق المتوسط على علم، وطلب الإبقاء على السرية التامة ومعرفة وجهة نظر الخارجية البريطانية، واقترح دعوة الملك لزيارة قبرص أو مالطة لما فى ذلك من أهمية سواء بالنسبة لتقدم المباحثات أو للعلاقات الإنجليزية المصرية. ويتتبَّع أندروز الخطوات ويبلغ لندن بالاستعدادات للرحلة، ولكنه يشير إلى أنها قد تؤجل لأن الوضع السياسى ربما لا يسمح للملك بالتغيب عن البلاد لاحتمال استقالة رئيس الوزراء، ومع هذا يؤكِّد على ضرورة الدعوة، ويذكر أن كريم ثابت سيكون مرافقًا لفاروق، وبالتالى فالحديث عن الشئون الحربية يجب أن يكون مع الملك على انفراد[٢]. وبهذا وضح الهدف من الدعوة.

ومن الثابت أن بريطانيا ربطت مصالحها الاستراتيجية بنفوذ الملك، وقد بعثت الخارجية البريطانية تحت هذا المعنى إلى بعثتها بالأمم المتحدة، وذلك فى إطار خطتها تجاه الانتخابات، ورأت أن يمارس كامبل تأثيره على فاروق، وأيضًا على زعماء الأحزاب، وقدَّرت أن فوز الوفد من الممكن أن يقتص من نفوذ الملك على السياسة المصرية، وبالتالى سينشأ بينهما نزاع، ولكنها اعتقدت أن كلا منهما يحسن تقدير تدبير أمور الدولة[٣].

---

(١) Ibid, 73674, J 5468 - 1951 - 16 G. Campbell- F.O, Cairo, June 18, 1949.

(٢) Ibid, 73465, J 6025 - 1015 - 16, Andrews- F.O, Alex, July 25, 1949, F.O. 371- 73504 - J 6343- 1055- 16, Andrews- F.O, Alex. Aug. 6, 1949.

(٣) Ibid, 73465, J 7696 - 1015 - 16, F.O - New York, F.O, Sept - 28, 1949.

ورأى فاروق أن يكرر محاولاته مع بريطانيا ليحصل على الحماية ويضمن بقاء عرشه، فأعطى رسالة سرية إلى عبد الفتاح عمرو فى ١٢ أكتوبر ١٩٤٩ ليسلمها للرئاسة العليا للجيش البريطانى فى لندن، وأعلمه بفحواها، فطلب منه الإذن بعرض الأمر على السفير البريطانى فأذن. وتبدأ الرسالة بأن فاروقًا قرر عن اقتناع بأنه إذا بدأ الاتحاد السوڤيتى بالشر، فإن مصر ستكون فى جانب بريطانيا، وأنه متفق معها تمامًا عند الهجوم المباشر وفقًا لقواعد المحادثات الحربية، وأنه سيشعر بالسعادة مع بقاء القوات البريطانية كما هى فى مكانها. ولكنه لا يمكنه فى هذه الآونة أن يصرِّح بأعلى صوته بتفضيله استمرار الاحتلال، وإنما يتحدى الشعارات المتزايدة للمطالب المصرية فى الجلاء، وعليه فإنه يرغب فى اتفاق سرى بينه شخصيّا وبين الجهات العليا فى لندن. وذكر عبد الفتاح عمرو أمل الملك فى وصول الرد بالتأييد، ولكن كامبل طلب منه أن يوضح لمليكه الصعوبات القائمة فى طريق عمل اتفاقات سرية لاختلاف الوضع الدستورى فى البلدين، واختلاف مركز الحاكم فيهما، حيث إن الأمر ليس كما يرى. وقد أغضبت هذه الاعتبارات فاروقًا، ويعلِّق السفير البريطانى بأنه لا يبرر ما جاء برسالة الملك الذى سبق وأبدى له خوفه من الاعتداء السوڤيتى، وعدم إمكانية مصر من الهروب منه، والحاجة إلى اتفاق لمواجهة الخطر. وبين كامبل بأن الملك قد أعلن عن موقفه، وأنه من الطبيعى فى حالة الهجوم أن يقوم كل من الطرفين بالمساعدة تلقائيّا. وعاد عبد الفتاح عمرو وأكَّد لكامبل على سرية الرسالة التى يحملها لما فى إذاعتها من متاعب[1]. وبذلك فرضت مصلحة فاروق الشخصية نفسها عليه، ومثَّل دور العميل الذى يقامر بقضية بلده.

والتقى السفير المصرى بالسفير البريطانى مرة أخرى فى ١٥ أكتوبر لإعادة الكَرَّة حول مركز الملك كقائد أعلى للقوات المسلحة، وأن ما يطلبه بشأن الدفاع المشترك هو لحسم العدوان المفاجئ وللطوارئ حتى يمكنه اتخاذ الإجراء المباشر المطلوب، وأكَّد عبد الفتاح عمرو على رغبة فاروق فى إبقاء القوات البريطانية فى القناة، وإصراره على موقفه رغم شرحه له وجهة نظر الحكومة البريطانية بشأن تفضيلها لملكية دستورية مستقرة، وإقصاء التصرفات الباطلة عنها. ويُعقِّب كامبل بأن فاروقًا محب لذاته، وينشد العمل فى الظلام[2].

(١) Ibid, 73505, J 8496 - 1055- 16, Campbell - F.O, Cairo, Oct. 13, 1949, No. 1059.

(٢) Ibid. J 8497 - 1055- 16, Campbell- F.O, Cairo, Oct. 16, 1949, No, 1075.

وسافر السفير المصرى إلى لندن حاملاً الرسالة الملكية الخاصة بالدفاع، وقابل وزير الخارجية البريطانية فى ١٩ أكتوبر، فأسعده أن تكون النقاط التى تناولها فاروق هى من النوع الذى توافق عليه بريطانيا، وإنما الاختلاف فى أن يكون الاتفاق شخصيا وسريا بينه وبين الملك البريطانى. وفى هذا اللقاء عبَّر عبد الفتاح عمرو عن قلق مليكه تجاه الوضع العالمى القائم، وأنه إذا قرر الاتحاد السوفيتى الهجوم، ستكون مصر أول هدف له، وتمحو مدينة كالقاهرة فى لحظة، كما بيَّن انزعاجه من عدد الوكلاء الروس فى مصر، وأنه إذا تركت مسألة الهجوم المباشر جانبًا، فإن محاولة ستجرى لقلب نظام الحكم أو لخلق وضع ثورى، وعليه فالملك شغوف بالتأكُّد من تلقى المساعدة البريطانية فى مثل هذا الظرف. وهنا سأل وزير الخارجية المصرى عمَّا إذا قامت ثورة - بمعرفة الأحزاب السياسية - ضد الملك، فهل تتدخل بريطانيا أو تسهم فى إيقافها، فأجاب السفير بأنه لا يتوقَّع أن تكون هناك صعوبات داخلية، وإنما كل ما يعنيه الملك تجنب الفوضى عن طريق الخارج. وبيَّن الوزير البريطانى بأنه ليس هناك ما يدعو إلى السؤال عن قيام بريطانيا بالتزاماتها تجاه مصر، أما مسألة التدخل فى حالة حدوث ثورة أو انقلاب، فالأمر يختلف تمامًا لأنه ذو حساسية. وحاول عبد الفتاح عمرو الربط بين متطلبات فاروق وما يمكن أن يعطيه من تسهيلات أكثر لبريطانيا. وتطرق الوزير البريطانى فى انطباعاته إلى البواعث لمثل هذا التقرُّب، فبالإضافة إلى خوفه من التهديد السوفيتى، فمن الممكن أن يكون متطلعًا للبحث عن تأكيد المساندة البريطانية له إذا ساءت الأحوال فيما يتعلق به شخصيًا فى مصر، خشية من أن تأتى نتيجة الانتخابات بحصول الوفد على الأغلبية، وأعلم عبد الفتاح عمرو بأنه سيفكر فى الموضوع بترو، حيث يستغرق البحث بعض الوقت، كما أنه لا بد من استشارة رئيس الوزراء، وعليه أرجأ الرد على فاروق، ووجد أن الاتجاه السليم هو العمل على الحصول على مزيد من المعلومات من السفير المصرى، دون أن تلزم بريطانيا نفسها بشىء(*). وهكذا فقد فاروق صوابه بشأن تلك التنازلات من أجل الاحتفاظ بالتاج.

ورأت بريطانيا الضغط على الملك لاستخدام تأثيره للسماح بمرور شاحنات البترول من إيران إلى معامل التكرير بحيفا عن طريق قناة السويس، مُذكِّرة باتفاقية القناة، مُحاولة ربط ذلك بالإمداد بالأسلحة الحديثة، مُبيِّنة إيجابية مصر تجاه الدول الحليفة. ولما كان

(*) Ibid, J 8413 - 1055- 16, Conversation, Egyptian Ambassador- Secretary of State, Oct. 19, 1949.

فاروق بالمستشفى، فقد كلّف حسن يوسف ببحث الأمر مع القائم بالأعمال البريطانى، فسلمه صورة من المشروع ليعرضها على الملك، ولم يعارض رئيس الديوان بالنيابة وطلب عدم إخطار أحد بالموضوع حتى رئيس الوزراء، لكن الأخير علم وأبدى موافقته، والتقى كامبل بفاروق وعرض عليه الأمر، فبيّن أن هذا الوضع سيقوى المركز الحربى لإسرائيل، وبالتالى من الضرورى أن يقابل ذلك إمداد مصر بالأسلحة. ورغم أن ذلك يتفق مع العرض البريطانى، فإن بيفن فى حديثه مع عبد الفتاح عمرو أظهر الرغبة فى تحقيق طلب مصر، ولكنه أوضح أنه لا يعزوه إلى مسألة مصفاة حيفا، وعبّر عن أمله من الإسراع بإلغاء القيود. وجاء موقف نورى السعيد ليتعثر أمام التنفيذ، ويذكر السفير البريطانى أن الموافقة ستؤدى إلى اصطدام مصر بالدول العربية(١).

انشغل فاروق بأمر إمداد بريطانيا لمصر بالسلاح وألحَّ فى ذلك، وانتابته فى بعض الأحيان الشِّدة عندما واجهته بسلبيتها، ففى لقاء له مع المارشال دوجلاس فى بداية عام ١٩٤٩ - كان على علاقة وطيدة به حيث يزوره فى منزله ويحضر الحفلات التى يقيمها - تكلم بلهجة شديدة لعدم تزويد مصر بالأسلحة لمساعدتها ضد اليهود، وأوضح أن لديه خطابًا موقعًا عليه من ويڤل عام ١٩٤١ يشكر فيه الحكومة المصرية على تقديمها ألف بندقية برن وبعض المدافع والمصفحات، ولم ترد هذه الأسلحة، وأن إعادة الأسلحة المقترضة لن يتأثر بالحظر، وأن الاتحاد السوڤيتى يمد إسرائيل بالمساعدة المباشرة، وهناك ثمانون ضابطًا روسيا فى فلسطين، وأشار إلى المجهود الكبير الذى قام به الجيش المصرى فى الحرب مع وضع نقص الأسلحة فى الحسبان، وذكر أنه متفائل لنتيجة المفاوضات الجارية فى رودس، وتكلم عن إمكانية عقد تسوية مع إسرائيل(٢). وبدأت بريطانيا فى تلبية رغبته، لكنها أبطأت وخفَّضت مما جعله يشكو إلى السفير البريطانى الذى بيَّن أن إمداد الأسلحة يتم على الوجه الأكمل، فعارضه فاروق وأشار إلى أن ورودها ضئيل للغاية، وأنه يهمه أن تكون الكميات كافية وسريعة، وخرج كامبل ليلتقى بوزير الحربية، ويسأله عن كيفية ورود الأسلحة، فأوضح أنها كانت كما يذكر الملك، لكنها أصبحت تسير على وجه

---

(١) Ibid, 75405, E 1072, 11292, 11293, 11462 - 1531- 31, Andrews- F.O. Cairo, Sept. 3, 16, 17, 21, No 152, 176, 18, 196, F.O. Op. Cit, 75408, E 13693- 1531-31, Campbell- F.O, Nov. 12, 1949, No 1236.

(٢) Ibid, 73502, J 960 - 1055- 16, Andrews- Wright, Cairo, Jan. 20, 1949.

حسن، ويستبعد السفير البريطانى ألا يكون فاروق على علم بآخر الأخبار، ويدرك أن هدفه إثارة الحمية(*).

وانطلاقًا من السياسة البريطانية بشأن الحصول على تسهيلات حربية، رأت وزارة الدفاع البريطانى التمهيد لذلك، فاقترح الفيلد مارشال سليم - رئيس هيئة أركان حرب الإمبراطورية - مقابلة فاروق، كما اقترح كامبل أن يحضر المقابلة الجنرال كروكر Crocker ومارشال الطيران ديكسون Dickson، ورحبت الخارجية البريطانية وبيَّنت الاستفادة من الارتباط بين الملك ورؤساء القادة، وصرَّحت بأن ذلك يجعل محادثات الدفاع تسلك طريقها الصحيح. وتمت المقابلة فى ٥ نوفمبر ١٩٤٩، وكما طلب فاروق كانت على انفراد، وأظهر فيها اهتمامًا بالحالة الدولية، وتحدث عن هونج كونج والهند الصينية والموقف من الشيوعية، ثم تناول اقتراح إنشاء وحدة دفاعية للدول العربية لتجنب النزاع بين العرب، وليكون الدفاع موجهًا ضد الأخطار فى منطقة فلسطين وروسيا، وأشار إلى مصلحة بريطانيا الحربية. وحينما سأله سليم عن القائد لتلك الوحدة الدفاعية، أجاب بأنها طالما ولدت فى مصر والتى ستتحمل العبء الأكبر، فيكون تعيينه وفقًا لرغبتها. وبطبيعة الحال فهو يتوق لتولى القيادة. وانتقل إلى موقف اليهود وخشية هجومهم على مصر لأن هدفهم سيناء والقناة، وأنه لا يريد أن يؤخذ على غرَّة، والحدود التى وضعتها الأمم المتحدة غير مأمونة، وبالتالى فالجيش المصرى عليه أن يحمى الخط الخلفى ويتولى الهجوم المضاد. ، وطلب المدرعات، فبيَّن سليم أنها غالية الثمن والصيانة، وأشار عليه بأن الدفاع الجوى أصبح أهم من الدفاع الأرضى، والمال المحدد يوجه للطيران بالدرجة الأولى، وفى الوقت نفسه نوَّه بأن الطائرات مكلِّفة وأن هناك صعوبة فى إمداد مصر بها. ثم أثار محادثات الدفاع البريطانية المصرية، وأوضح أنه لم يحدث تقدم فيما يتعلق بالتسهيلات التى طلبتها بريطانيا، ووجوب أن تكون هناك قوات بريطانية وما يتبعها من مؤسسات، وأنه إذا كان يخشى على سيناء والقناة من اليهود، فأحسن وسيلة لحمايتها وجود القوات البريطانية. فأجاب بأنه يفهم مزايا بقائها فى مصر، ويعرف ما تريده بريطانيا، لكن تواجهه صعوبات سياسية إذا أعلن ذلك، ومع هذا فإنه سيعمل كل ما فى وسعه لتحقيق المطالب البريطانية، ويأمل أن يكون ضيفه قد تحقق من أنه كان فى جانب الإنجليز بالكامل، فأكد سليم هذا، وصرح بأنه لا يوجد ملوك فى جانب الستار

(*) Ibid, 73550, J 8247 - 1194- 16, Campbell- F.O, Cairo, Oct. 18, 1949, No 1086.

الحديدى، فتبسم فاروق وأيَّد القول وعلَّق بأن السوفيت لا يرحبون حتى بمن هم فى هذا الجانب، ثم تطرق إلى الرسالة السرية التى سبق وأرسلها إلى لندن عن طريق عبد الفتاح عمرو، وطلب معرفة الرد عن طريقه، لثقته به، ولأن المسألة حربية بحتة، ولكن الفيلد مارشال أظهر له ما يفهم منه أن الرد تتولاه الحكومة البريطانية(*). وقد حققت تلك الزيارة الإيجابية المطلوبة.

ومثَّلت مسألة الرد على الرسالة الملكية أهمية كبرى، وبُحث الأمر بين المسئولين البريطانيين سواء فى لندن أو القاهرة، وتُؤكِّد الخارجية البريطانية على عدم الانسياق وراء إعطاء فاروق ما يفيد أن بريطانيا ستأخذ على عاتقها مساندته فى حالة حدوث ثورة أو انقلاب أو فى أى صعوبات سياسية مع الوفد. ونصح كامبل بأن يتجنب بقدر الإمكان ما يضفى على الملك الانطباع بما قد يصدمه لما فى ذلك من إعاقة لتقدم محادثات الدفاع التى تسير فى طريق حسن، وأن يؤجل الرد للعب بالوقت وحتى تنتهى الانتخابات وتعرف نتائجها، وفى تلك الأثناء يرسل له ويحيطه علمًا بأن الموضوع تحت الدراسة، ويقوم سليم بجس النبض للوصول إلى أعماقه، خاصة لأنه يرتاح إليه وطلب أن يتلقى الرد منه، وأبدى الرغبة فى مراسلته، وعبَّر له عن حاجته إلى نوع من الضمان مثل الذى أعطاه شارل الثانى للويس الرابع عشر.

وركَّزت باقى الاقتراحات على الحذر من قتل مبادرته، والظهور بالاهتمام بها لارتباطها بتحقيق المطالب البريطانية، وأنه من المفيد ألا يفقد الاهتمام فى اتفاق إنجليزى مصرى حتى لا يتحول كلية إلى تحقيق التعاون الخاص بالأمن العربى (الضمان الجماعى)، وأن المصلحة المشتركة بين فاروق وبريطانيا فيما يختص بالخطر تتطلب وحدة المواجهة، فمصر هى مفتاح الشرق الأوسط، وإن لم تتمكن بريطانيا من الحصول على التسهيلات، فسيحدث فراغ يقفز إليه الاتحاد السوفيتى. ووفقًا لهذه الخطوط، تلقَّى عبد الفتاح عمرو الرد من وزير الخارجية البريطانى الذى تناول فيه أنه ناقش الموضوع بكامله مع رئيس الوزراء، الذى فحصه من جميع النواحى الدستورية، وقدمه كاقتراح لمجلس العموم،

(*) Ibid, J 8562- 1055- 16, Secretary Chiefs of Staff Committe, Ministry of Defence- Bendall (F.O), Oct, 25, 1949, Stewart, Oct. 26, 1949, J 8877-1055- 16, Campbell- F.O. Cairo, Nov. 5, 1949.

وأنه يشك فى استحالة الموافقة عليه، وأكَّد الوزير أن بريطانيا لا تدَّخر وسعًا فى تقديم المساعدة(١).

وتنفيذًا للسياسة المرسومة، طلب كامبل مقابلة ملكية، وتحدَّدت فى ١١ نوفمبر، وحضر المقابلة الجنرال كروكر ومارشال طيران ديكسون، وينقل السفير البريطانى لحكومته الحوار، ويذكر أن الملك لم يكن راضيًا عن الحرب الباردة، ويرى ضرورة تحويلها إلى حرب واقعية لصعوبة العيش تحت رحمة التهديدات، وأنه يجب على الدول التعاون، حتى الدول الصغيرة ستحتاجها الدول الكبيرة، وإذا لم تتفق الدول الديمقراطية على سياسة معينة فستجد روسيا طريقها. وأيَّده ديكسون على طول الخط، وأبدى السفير تفاؤله لأن بريطانيا ومصر بدأتا فى هذا الاتجاه، ويطلب فاروق حتمية الانتهاء منه، ويوافقه كروكر. ثم تحوَّل الحديث الذى عبَّر فيه فاروق عن سعادته إزاء المناورات الجوية والتدريبات الميدانية للقوات المصرية مع القوات البريطانية، وكيف أصبحت الثقة متوافرة بين الطرفين، وبيَّن أن القوات البريطانية تتوافر لها جميع سبل الراحة، وقال مبتسمًا إنه واثق بأنها تحب مصر وترغب فى البقاء فيها. ويعلِّق كامبل: «مع أن الملك كان على صلة بإيطاليا فى أثناء الحرب، إلا أن الجو تغير، وكان شعوره طيبًا نحونا، وسعد الجنرال والمارشال بالمقابلة الملكية»(٢). وعليه يتجلى كيف أن فاروقًا تمكن من محو مواقفه العدائية تجاه بريطانيا وأصبح ملتصقًا بها.

وتفانى الملك فى إبداء دلائل خضوعه، خاصة بعد أن انتابه شعور بإمكانية فوز الوفد فى الانتخابات، ويعطى كامبل الصورة الدقيقة لذلك، فيذكر أنه سبق فى فصلين سابقين للصيد أن دعا فاروقًا للصيد معه لكنه لم يحضر، وعندما جدَّد له الدعوة فى شتاء ١٩٤٩ حدد اليوم فى الحال، ورغم أنه أصيب ببرد شديد وفاجأته الحمى، إلا أنه تحامل على نفسه، وبرر حضوره برغبته ألا تفوته متعة الصيد مع المدعوين. وكان السفير البريطانى تحقيقًا للخطة البريطانية قد دعا الجنرال إرسكين Erskine القائد العام للقوات البريطانية فى مصر، والأدميرال بولاند Poland كبير ضباط البحرية، والبريجادير فير Phayre،

---

(١) Ibid, J 8847 - 1055- 16, F.O. Minute, Wright, Nov. 8, 1949, J 9297 - 1055- 16, F.O. Minute, Secretary of State.

(٢) Ibid, 73568, J 9131 - 1205- 16, Campbell- Stewart, Cairo, Nov. 12. 1949, No 850.

والكولونيل دافيد سون Davidson، ورسل Russel باشا وأعضاء السفارة، وقدمهم كامبل لفاروق، وجرى الصيد فى منطقة متصلة بمنطقة تدريب للقوات البريطانية. ورغم الأنانية التى يتمتع بها الملك فى مسألة الحصول على كمية كبيرة من الصيد، فإن حصيلة هذه المرة كانت ضئيلة، وعزا السبب إلى الضوضاء، ويُسجِّل كامبل أن ذلك لم يؤثر فى نفسيته، وأنه قام بدور الرجل الرياضى وفقًا للعادات البريطانية[١] ولم يدار تصرفاته، فنشرت الصحافة الواقعة ومعها صور الإيضاح، وفى اليوم التالى قصد رجال السفارة البريطانية قصر عابدين، وقيدوا أسماءهم فى سجل التشريفات لرفع فروض الشكر لتفضل الملك بتلبية دعوة الصيد[٢].

وحرصت السفارة البريطانية على عدم مس إحساسات فاروق، فيلفت القائم بالأعمال البريطانى نظر الخارجية البريطانية إلى المقولة التى صرح بها وزير الخارجية البريطانى لوزير الخارجية التركى فى ٥ نوفمبر أثناء لقائهما فى باريس عن أن موقف الملك غير مرض، وأن مثل هذا القول يخشى وصوله لمسامع السفير التركى فى القاهرة، وينقل عن طريق الجواسيس إلى القصر، وأنه من المُسجَّل على فاروق خلال السنوات الأربع الأخيرة، ذلك التحسن الدائم فى موقفه تجاه بريطانيا بصفة عامة. ويأتى رد الخارجية البريطانية بأنها لا تعتقد أن الوزير التركى قد انطبع لديه أن الحكومة البريطانية غير راضية عن موقف الملك، وإنما إشارة وزير الخارجية انحصرت فى مسألة متطلبات الدفاع حيث ألقى اللوم عليه جزئيًا لعدم حصول بريطانيا حتى ذلك الوقت على شىء يرضيها ولا على اتفاق نهائى مع الحكومة المصرية[٣]. وبذلك يتضح كيفية المحافظة على الركيزة التى تعتمد على السياسة البريطانية فى مصر.

ومع فوز الوفد فى الانتخابات ازداد فاروق قلقًا، وأراد أن يجعل من ذلك خدمة أدَّاها لبريطانيا، وصرَّح بهذا لكامبل على أساس أنها طالما طالبت بعودته للحكم أو إشراكه فيه، وفى الوقت نفسه رغب فى مساندة بريطانيا له فى حالة احتدام الصراع بينهما. وانتهز السفير البريطانى الفرصة وأعطاه مذكرة عن تنظيم حلف الأطلنطى ـ المضاد للوجود السوڤيتى فى أوروبا ـ بناء على تعليمات خارجيته، ويكتب لحكومته ليلفت نظرها بشأن تعليق الصحافة البريطانية على نتيجة الانتخابات. ومما يلاحظ أن فاروقًا قد نجح إلى حد

(١) Ibid, 73673, J 9991 - 1942- 16, Campbell- Strange, Cairo, Dec. 9, 1949.

(٢) الأهرام، عدد ٢٣٠٦٢ فى ١١ ديسمبر ١٩٤٩، ص ٦.

(٣) F.O. Op. Cit, 73505, J 10069 - 1055- 16, Andrews - Barclay, Cairo, Dec. 17, 1949.

كبير فى تحويل التعضيد البريطانى للوفد إليه، فرغم انطباع وزير الخارجية البريطانى عن عودة الوفد ودلالته على أن الاتجاه ضد القصر، فإنه لا يقترح التمسك بشدة بالنحاس، ويطلب أن يكون سفيره على صلة دائمة بأحمد عبود حيث لديه القدرة مما يجعله يرتب الأمور مع الملك(١). وتدعيمًا للموقف الملكى أمام الوفد، واسترضاء لبريطانيا، عيَّن فاروق حسين سرى رئيسًا للديوان، ومعروف علاقته الحميمة بها، وبالفعل رحَّبت به. وتشير الخارجية البريطانية بأهمية هذا المنصب فى السياسة المصرية عامة والسياسة البريطانية خاصة، إذ تراه الواسطة بين عابدين وقصر الدوبارة(٢). والحقيقة أن العلاقة فى هذه الفترة لم تكن بحاجة إلى واسطة.

وأراد فاروق تحقيق ما يتوق إليه منذ سنوات وهو تجديد الدعوة إليه لزيارة بريطانيا، وكانت الديلى تلجراف قد ذكرت اعتزامه زيارة غربى أوروبا فى عام ١٩٥٠، وأثيرت فى مجلس العموم الزيارة، وضرورة وضع سياسة الأمريكيين بشأن الخطوات السريعة التى يتخذونها لتحسين علاقاتهم بالدول العربية فى الاعتبار، وأنه إذا لم يرحِّب بتلك الزيارة، فإن الأمريكيين سيسعدهم للغاية استقباله. وكان موقف وزير الخارجية البريطانى التشجيع لجميع الوسائل التى تقوِّى العلاقات، ولكنه أشار إلى ظروف الانتخابات فى بريطانيا وعما ستكون ملائمة للزيارة أم لا(٣). وفى لقاء فاروق بالأدميرال اللورد مونتباتن Mountbatten فى ١٩ يناير ١٩٥٠ ركَّز على دعوة الزيارة. ومما يذكر أنه فى هذه المقابلة أبدى رغبته فى تفقد الطرادة «ليفربول»، وعليه فقد أجَّل الأدميرال ميعاد رحيله، وأجرى استقبالاً حافلاً لفاروق، وأطلق له واحدًا وعشرين طلقة، وحضر الاحتفال كامبل وبعض رجال السفارة البريطانية وحسين سرى وكريم ثابت ويوسف رشاد وأحمد بدر وجلال علوبة، وتناول الجميع الغداء على عزف الموسيقى(٤) وبهذه الصورة يبدو التعانق واضحًا.

وأخيرًا جاء الوقت الذى رأت فيه بريطانيا دفع الثمن لفاروق، والواقع أنه عقب

(١) Ibid, 80347, J E 1016 - 5, 17, Campbell- F.O. Cairo, Jan. 6, 14, 1950.

(٢) Ibid, JE 1016 - 17, Campbell- Strange, Cairo, Jan. 14, 1950.

(٣) Ibid, 73505, J 9023- 1055- 16, Beamish (House of commons) - Maybew, Nov. 7, 1949.

(٤) Ibid, 80600, JE 1941 - 4- 9, F.O. Minute, Strange- Mekins, Jan. 20, 1950. ، المصرى، عدد ٤٣٦٩ فى ٢٣ يناير ١٩٥٠.

حادث ٤ فبراير لاح لدى البعض من الإنجليز خصوصا العسكريين منح الملك وسامًا ليضعه على صدره لجذبه للجانب البريطانى، ولم يكن من المعقول أن تلقى الفكرة القبول من كيلرن، فيرفض لموقف فاروق غير المضمون[١]. ومع التغيير الكبير الذى حدث فى علاقاته بالإنجليز وارتمائه فى أحضانهم، فاتح حسين سرى السفير البريطانى فى مسألة منح فاروق رتبة شرفية، ونصح بعدم اختيار رتب الفروسية، وأنه لو منح رتبة كولونيل شرف لآلاى بريطانى أو ما يشابه ذلك، فإن هذا سيسعده للغاية ويغريه. وهنا بيَّن كامبل أن هذه الرتبة تلزمه تأدية التحية للفيلد مارشال سليم لو تقابلا، وكان السفير البريطانى قد عرض المسألة على سليم ووعد بدراستها. وجرت المباحثات فى لندن، وأرسلت الخارجية البريطانية إلى سفيرها تبلغه بأن الفيلد مارشال يرى أن رتبة الكولونيل تختص بالضباط العاملين باللواءات، وهناك إمكانية منحه رتبة شرفية «فريق ثان Lieutenant General» أو «فريق أول Full Feneral»، وهذا سيعطيه حق ارتداء الزى الرسمى والاستقبال الشرفى اللائق ويُجنِّب الصعوبة الناجمة عن اختيار رتبة أقل، وفى هذه الحالة لا بد من تصديق الملك جورج، وبما أن مهراجا نيبال يحمل رتبة فريق ثان، فيحصل فاروق على الرتبة الأخرى المتميزة[٢].

وفى هذه الأثناء التقى وزير الخارجية البريطانى - وهو فى طريق عودته إلى لندن من مؤتمر كولومبو - بالملك بناء على دعوته، وكانت المقابلة وديِّة ودعَّمت الصلات فى الوقت الذى وافق الملك البريطانى بكل سرور على منح الرتبة وعلى فكرة انتهاز فرصة توقف دون جلوسستر فى القاهرة - وهو فى طريقه إلى الخرطوم - وتوكيل المهمة له، واستقبل كامبل الخبر بفرح، وأعلمته الخارجية البريطانية أنها ستشير لاسم فاروق بأنه ملك مصر فقط، حيث ذكر لقب خديوى سيؤدى إلى صعوبات، وطلبت من سفيرها أن يُبلِّغ فاروق سرًا وإن لم ير مانعًا يُبلِّغ النحاس حتى يتفادى تكدُّره إذا منحت الرتبة دون إخطاره مسبقًا[٣].

---

(١) F.O. Op. Cit, 35537, J 3883 - 2- 16, F.O Minute, Peterson, Sept. 8, 1943, F.O. Op. Cit, 45988, J 172 - 172- 16, Killearn- Eden, Cairo, Dec 21, 1945.

(٢) Ibid, 80600, JE 1941- 5- G. Campbell- Wright, Cairo, Jan. 11, 1950, F.O- Cairo, Jan, 23, 1950.

(٣) Ibid, 80343, JE 1013 - 10, Campbell- F.O, Cairo, Feb. 4, 1950, No 42, F.O. Op. Cit, 80600, JE 1941 - 7- G. Lascelles- Barcley Bukingham Palace, Feb. 17, 1950, JE 1941 - 8- G, Campbell- F.O, No 203, F.O- Cairo, March 3, 1950, No 375.

وفى ١٢ مارس ١٩٥٠ وصل الدوق وزوجته وتوجها إلى قصر القبة والتقيا فاروقا، وقدم له الدوق براءة الرتبة الشرفية، وبها أصبح جنرالاً فخريًا فى الجيش البريطانى، وعبَّر عن شكره الحار وطلب نقله إلى العاهل البريطانى، وأكد تقديره للرتبة، وأنها ستجعل الارتباط أكثر توثقًا. ثم تكلَّم عن العلاقات بين الأسرتين الملكيتين، وتأسَّف على أنه لا يمكنه منح الدوق قلادة محمد على، ومن ثم أهداه صورته موقعًا عليها، ومنح زوجته نيشان الكمال، وعلى الفور بعث برسالة شكر للملك البريطانى سلَّمها له عبد الفتاح عمرو(١). ونقلت المصرى انطباعات لندن لهذا العطاء، حيث صرَّحت الدوائر الحربية بأنه ليس هناك ملك أجنبى يحمل هذه الرتبة، وآخر من حملها القيصر وليم الثانى عندما ارتبط بعلاقة مصاهرة مع الأسرة الملكية البريطانية، وأن الهدف منها علاقات أكثر توطداً(٢).

ويُسجِّل فاروق فى ذكرياته أن تلك الهدية ترضيه عن إهانة لامبسون له فى ٤ فبراير أمام أصدقائه من الجيش البريطانى، وبالتالى فلا بد أن يكون رد الاعتبار على نفس الطريقة(٣). وأقام حفلا - دون إخطار الحكومة - بأنشاص فى ٤ إبريل، دعا إليه كبار ضباط الجيش البريطانى فى منطقة القناة، وحضره كبار ضباط الجيش المصرى، وكما هو متوقَّع فقد ارتدى الزى الرسمى حاملاً شارة الرتبة الجديدة حتى تؤدى له التحية العسكرية(٤). حدث ذلك فى وقت كانت مصر تطالب فيه بالجلاء.

مثَّلت فترة شغل كامبل لمنصب السفير البريطانى ثقلاً فى توجيه فاروق للتبعية البريطانية الكاملة، ولما كانت مدة خدمته تنتهى فى ٧ يونيو ١٩٥٠، أرسل إليه بيفن يقترح أن يمد مجلس الوزراء خدمته، لكنه أبى واعتذر، وأقام له فاروق - اعترافًا بجميله - حفل توديع فى حديقة قصر القبة وصرَّح بأن هذا الاحتفال ليس تقليديًا يقام لكل سفير، وإنما هو لكامبل خاصة(٥). ووقع اختيار لندن على ستيفنسون وكان عليه استكمال الطريق.

---

(١) Ibid, 80600, JE 1941 - 13, Campbell- F.O, Cairo, March 13, 1950, No 250, JE 1941 - 14, Egyptian Ambassador, March 15, 1950, No 813.

(٢) المصرى، عدد ٤٤١٩ فى ١٤ مارس ١٩٥٠، ص ٤.

(٣) Farouk's Memories, Op. Cit, Dec. 21, 1952.

(٤) الأهرام، عدد ٢٣١٧٠ فى ٢ أبريل ١٩٥٠، ص ٦، عدد ٢٣١٧٣ فى ٥ إبريل ١٩٥٠، ص ٦.

(٥) آخر لحظة، عدد ٥٢ فى ٢٨ ديسمبر ١٩٤٩، ص ١، F.O. Op. Cit, 80343, JE 1013 - 22, Andrews- F.O, Cairo, May 27, 1950. روز اليوسف، عدد ١١٤٥ فى ٢٣ مايو ١٩٥٠.

ومضى فاروق فى لفتاته التى تعطى الانطباع باستمرار سياسته، فهو يبعث برسالة ملكية إلى بيفن عندما علم بمرضه وحملها عبد الفتاح عمرو إليه فى المستشفى متمنيًا له الشفاء العاجل ومصحوبة بباقة ورد، ويتلقى الشكر، ويوفد السفير المصرى ليستفسر عن صحة المارشال ويفل، وتنشر الأهرام ذلك مشيدة بتلك التصرفات[١].

وعُرضت مسألة المفاوضات على البحث فى ضوء تحليل الخارجية البريطانية للعلاقات الإنجليزية المصرية، فقد بيَّنت أن أى اتفاقية لا بد من موافقة الملك والوفد عليها، وفاروق يُبدى الرغبة فى ذلك، أما الموقف المصرى العنيف، فيرتكز على الجلاء التام للقوات البريطانية عن مصر والاعتراف بوحدة وادى النيل، بمعنى أن يكون لمصر السيادة على السودان وذلك قبل المحادثات، وهذا ما ترفضه لندن، وتعود وتستعلم من سفيرها عما إذا كانت زيارة فاروق للندن فى أثناء سير المحادثات تشكل عاملاً مساعدًا، أو أن تتم فى مرحلة لاحقة فى حالة سيرها بخطى حسنة[٢]. ومما لا شك فيه أن فاروقًا رجحت كفته عن النحاس خاصة بعد سمة العلاقة الجديدة التى ربطت بينهما، كما أن ضعف مركز رئيس الوزراء الداخلى، جعل بريطانيا تميل لكفة الملك، وساعد على ذلك استسلامه، فيذكر القائم بالأعمال البريطانى أنه فى أثناء الحوار معه أدرك أنه يعامل المسألة الاستراتيجية كمسألة حربية، ولا يسمح للصعوبات السياسية بالتدخل فى الحل الحربى[٣].

ويُسجِّل السفير البريطانى للندن انطباعاته بعد شهر من ممارسته العمل، فيذكر أن فاروقًا يعترف بضرورة الوجود العسكرى البريطانى والتفاهم مع الحلفاء الغربيين، لتحققه من أن مركزه واستقراره يعتمدان على ذلك، حيث يعى جيدًا أنه إذا تُركت مصر عرضة للتسلل السوفييتى، فإن الملكية والتحكم الاقتصادى للباشوات سيختفيان. ويشير إلى انزواء نفوذ رئيس الديوان، ويرى حسن يوسف البديل لحسين سرى، ويُبيِّن أن كريم ثابت قوة فى القصر لحصوله على ثقة الملك التامة فى الوقت الذى يتمتع فيه بمكانة لدى الوفد، وعليه يرى التقرب منه لإمكان الوصول إلى اتفاقية مع الحكومة[٤]. ووفقًا لهذه الخطوط مضى السفير الجديد فى عمله.

---

(١) الأهرام، عدد ٢٣١٨٣ فى ١٦ إبريل ١٩٥٠، ص ٦، عدد ٢٣١٨٩ فى ٢٢ إبريل ١٩٥٠، ص ٦، عدد ٢٣٢٠٤ فى ٧ مايو ١٩٥٠، ص ٦.

(٢) F.O. Op. Cit, 80382, JE 1055- 4, F.O. Minute, Wright, March 24, 1950.

(٣) Ibid, JE 1055- 14, Andrews- Wright, Cairo, May 15, 1950.

(٤) Ibid, JE 1055 - 32, Stevenson- F.O. Alex. July 7, 1950, No 288.

لم يكن فاروق راضيًا عن تصلب محمد صلاح الدين، وبرغم إقراره بأنه رجل وطنى ومخلص ولا يتعدى حدوده، فإنه أظهر تكدُّره منه للسفير البريطانى فى مقابلته له فى ٢٠ يونيو، وذلك عندما صرَّح الأخير بتخوُّفه عند اتصاله بالحكومة بشأن مسألة الدفاع من أن يقابل بتكرار كلمة وزير الخارجية بطلب الجلاء التام على وجه السرعة. ونصح فاروق ستيفنسون بمشاورة حسن يوسف قبل الدخول فى أى محادثات مع الحكومة، وكان الملك يخشى من المجازفة بفشل آخر فى المفاوضات، واستعاد للسفير البريطانى حديثه مع الفيلد مارشال سليم، ورأى إعطاء الشعب المصرى شيئًا ما ليبدِّد الماضى، وتناول موقف المعارضة فى البرلمان الإنجليزى تجاه المسألة المصرية، وبخاصة تشرشل الذى نعته بأنه استعمارى فعال. وانعطف على السودان فشكا من ضيق أفق حكومته، ووجوب تسوية المسألة بين المملكة المتحدة ومصر فقط، وأنه على المدى الطويل لا يمكن لأى أحد أن يمنع الشعب السودانى من تقرير مصيره. وذكر أن أحد ضباطه فى الخرطوم اتصل به تليفونيًا، ونقل له أنه تمكن من اقناع صاحب سينما يونانى بأن ينتزع من الجريدة الإخبارية ما يشير إلى الصعوبات التى يجدها الملك مع أمه وأختيه فى أمريكا. وعندما عبَّر ستيفنسون عن أسفه مُبينًا عدم وجود رقابة على الأفلام بالسودان، رد عليه فاروق بسؤال عما إذا كانت حكومة السودان تسمح بعرض فيلم عن الإمبريالية البريطانية. أيضًا شكا الملك من مقاطعة التجار البريطانيين لمشترى القطن المصرى مما أثر على بعض البيوتات المصرية التى وجدت العروض المغرية من الاتحاد السوفيتى، وهو لا يريد عقد الصفقات معه لأنه يتعامل من منطلق البواعث السياسية[١].

ونلمس من تلك المقابلة تأثر نفسية فاروق، فبرغم أنه لم يعبر عن ضيقه لعدم إتمام الاتفاقية السرية، فإنه أبدى تبرُّمه لبعض التصرفات البريطانية مما جعله يعاتب عليها. ويكتب السفير البريطانى لحكومته يطلب سحب الفيلم الخاص بالجريدة الإخبارية ومصادرته، مؤكدًا على ضرورة أن تكون العلاقات مع فاروق على أحسن ما يرام فى وقت يسعى فيه لمفاوضات مناسبة، وحتى يشعر بأنه قد اتخذ إجراء لإرضائه[٢].

ومما زاد من ضيق فاروق موقف الإعلام الأوروبى والأمريكى منه. ففى هذه الفترة ساءت سمعته، وراحت الصحافة السويسرية تكتب المقالات التى تحط من شأنه، وتهتم

---

(١) Ibid, JE 1055 - 23, 25, Stevenson- Bevin, Alex. June 21, 1950.

(٢) Ibid, 80601, JE 1941 - 24, Stevenson- F.O, Alex. June 23, 1950.

المفوَّضية البريطانية فى برن، وترسل للندن لتُبيِّن أن تلك الصحافة تستقى الأخبار وتحلِّل وتحكم على الرجال والأفعال بتعقل واتزان، وأنها - أى المفوَّضية - درست ما كتب فلم تجد فيه ادعاء أو تجنيًا. كما تابع المسئولون البريطانيون ما ينشره وليم أتوود Attwood فى الصحيفة الأمريكية لايف ماجازين، ورأى السفير البريطانى فى اشنطن إمكانية أن يكون الدفاع وراء انتقاد فاروق ومهاجمته التأثير الصهيونى[١].

وفى الواقع فإن السياسة البريطانية حرصت على استمرار حسن العلاقات مع فاروق، لكنها لم تكن لتستطيع الوقوف أمام أصحاب الأقلام التى صوَّبت سهامها تجاهه، فقد نشرت صنداى إكسبريس فى ٢١ مايو ١٩٥٠ مقالاً تحت عنوان «فاروق الأحمق» تناولت فيه زواج الأميرتين فى أمريكا، وركزت على فتحية وهاجمت بشدة الملك وأسرته، واحتج وزير الخارجية لدى السفير البريطانى، والسفير المصرى فى لندن لدى الخارجية البريطانية، ولكنها ترد على سفيرها بأنها لا تقر مثل هذا المقال، ومع هذا فهى لا تملك اتخاذ أى إجراءات ضد الصحافة التى لها حق النقد حتى للمسئولين البريطانيين[٢].

وحاول ستيفنسون تبرير الموقف فى مقابلته للملك عندما تعرَّض الأخير للرحلة التى ينوى القيام بها فى صيف ١٩٥٠ وكيف أنه لا يلقى تشجيعًا لزيارة بعض الدول الأجنبية لمسلك صحافتها، وأشار بمرارة إلى الهجوم الذى تشنُّه الصحافة البريطانية عليه، وحاول السفير تهدئته، وذكر له أن أى شخص يحتل مركزًا عامًا من أى نوع هو تحت رحمة الصحافة، والصعوبة أنه وفقًا للأنظمة الديمقراطية لا يوجد ما يمكن القيام به للردع إلا القليل جدًا، ولكن فاروقًا اعترض وتمسك بضرورة القيام بأى إجراء[٣].

وكان المقال الذى أثار الحنق الملكى على الصحافة البريطانية بعنوان «بريطانيا وملك مصر» ونشرته الإيكونومست فى ٨ يونيو ١٩٥٠، ولم تكن هذه هى المرة الأولى، فقبلها بستة أشهر وهى توالى مقالاتها المنتقدة للملك، أما هذا المقال فقد فاق الحد، فذكر أن فاروقًا أرسل الجيش المصرى إلى حرب فلسطين دون إعداد أو تسليح إلا بالنزر اليسير منه، غير مبال

---

(١) Ibid, 80371, JE 10343- 1, British Lagation- F.O, Brene, Feb. 22, 1950, No 1034, F.O. 371- 80600, JE 1941 - 17, British Embassay - F.O. Washington, April 19, 1950.

(٢) Ibid, 80601, JE 1941- 2, Campbell- F.O, Cairo, May 22, 1950, No 224, F.O- Campbell, June 1st, 1950.

(٣) Ibid, 80382, JE 1055 - 25, Stevenson- Bevin, Alex. June 21, 1950, No 263.

بنصح حكومته، وأنشأ بوليسًا مخصوصًا، وقام بالاعتقالات من غير محاكمة. ويتناول المقال المستوى الاجتماعي في مصر الذي هو دون المستوى العادي، وكيف أن الملك يمتلك الأراضي الواسعة ويمدها بالماء الوفير ويسوق منتجاتها وانعكاس ذلك على الفلاحين، ويُعلِّي الأسوار حول قصر القبة - حوالي مائة فدان - من اعتماد إصلاح الطرق بعد حرب فلسطين التي أرهقت الميزانية. ثم يتطرق المقال إلى حياته الشخصية سواء لعبه القمار أم علاقاته النسائية وطلاقه لفريدة وفشله في إقعاد أخته فتحية عن زواجها بقبطي.

واستاء السفير البريطاني لهذا المقال، وعَدَّه غير لائق، وكتب إلى حكومته يستعلم عن مدى إمكانية الرجوع للمحررين والتفاهم معهم ليتجاهلوا فاروقًا وأسرته وحياته الشخصية، حيث إنهم لا يعلمون مدى تأثير هذه المقالات على العلاقات معه، وأن مستقبلها يتوقف على المناخ الملائم ويجب عليهم ألا يفسدوه. وترى الخارجية البريطانية أن كل كلمة وردت في المقال صحيحة، وبالتالي يصعب مجابهة المحرر لمقال يعبِّر عن الواقع، وترى أن ما كتب ورقة رابحة يمكن استغلالها، فهي تجميع لأخطائه، وتُعد وسيلة من وسائل تقوية مركز السفارة البريطانية، وأنه كحل وقتي، من الممكن أن يكتب بعض المسئولين البريطانيين الذين يعرفونه مثل اللورد كينروس Kinros في الصحافة بما يرضيه شخصيًا. وبالفعل أرسل اللورد إلى السفير المصري يطلب صورة لفاروق لنشرها في مجلة اللاَّستريتد، إذ سيُكتب مقالاً عن حياته الشخصية بوصفه أحد مشاهير الشرق الأوسط(*). ولكن من الواضح أن الوقت تأخر بعض الشيء. وحدث في أثنائه ما كدَّر فاروقًا.

وجاءت الرحلة الملكية إلى أوروبا في أغسطس ١٩٥٠ لتكون مادة جديدة وخصبة للصحافة الأجنبية. فبالإضافة للصحف الأمريكية والفرنسية والسويسرية، أسهمت الصحف البريطانية بدور إيجابي، وركزت نشاطها في دوفيل، فتكتب ديلي إكسبريس تحت عنوان «حاكم من الشرق الأوسط يروِّح عن نفسه» لتسطر خطوات فاروق وبخاصة لعبه القمار وحصر المكسب والخسارة، وحذت حذوها ديلي تلجراف وصنداي تايمز. وعندما شكا ستيفنسون من هذا الأسلوب، عادت الخارجية البريطانية لتؤكِّد أن تصرفات الملك السيئة تقضي على حسناته، وتذكر أنه برغم حضور أحمد عبود خصيصًا إلى لندن

(*) Ibid, 80601, J 1941 - 25, Stevenson- F.O, Alex. June 23, 1950, F.O. Minute, F.O. Op. Cit, 90227, JE 1941- 8, Lord Kinross- Egyptian Ambassador, London, Jan. 20, 1951.

للاتصال بالمحررين البريطانيين للتوقف عن النشر ضد فاروق وحكومته ـ أنفق ٥٠ ألف جنيه لهذا الغرض ـ فإنه سينفض يده حيث صرح برأيه بصفة سرية : «إن الملك يستحق هذا البلاء نظرًا لسلوكه»(١) .

وفشلت المجهودات للحد من هجوم الصحافة البريطانية التى واصلت طريقها مما أزعج فاروقًا وخدش علاقته ببريطانيا . وكحركة رد فعل نشر جلاد الأعمدة الصحفية الحماسية التى تزيد الشعب اشتعالاً تجاه مطالبه ، وذلك حتى يظهر فاروق بصورة الحاكم الذى لا يقل تطرفًا عن أحد ، وأنه سينجح فيما فشل فيه الوفد ويصل إلى اتفاقية ويحقق الأمانى الوطنية(٢) . وذلك ليعوض جزءا من انهيار سمعته ، وفى الوقت نفسه يُؤكِّد لبريطانيا أنه هو الآخر يمكنه استخدام الصحافة ضدها .

وعاد فاروق من رحلته فى ١٩ أكتوبر ١٩٥٠ ، وبدأت علاقته تسوء بحكومته ، وتأزمت الحالة الداخلية ، ولم يكن قد حدث أى تقدم بشأن المفاوضات ، حتى إنه اقتنع بأن الصعوبات تكتنف المسألة ، وولى اهتمامه نحو ما هو أقل أهمية ، وركز على الدفاع المدنى وكيفية الوقاية والعلاج من القنبلة الذرية ، وطلب خبيرًا بريطانيًا ورأى إرسال مبعوثين للتدريب(٣) . ووضح الاتجاه الجديد الخاص بإلغاء المعاهدة ، فعندما افتتح الدورة البرلمانية فى نوفمبر ، تعرَّض لحالة الاضطراب التى تسود العالم وضرورة الاستعداد لها ، وأشار إلى أن معاهدة ١٩٣٦ فقدت صلاحيتها كأساس للعلاقات مع بريطانيا ، ولا مناص من تقرير إلغالها . أيضًا أشارت خطبة العرش إلى ذلك(٤) .

ويجتمع السفير البريطانى بكل من جلاد وحسن يوسف ليتعرف على الموقف الملكى ، فيدرك أن وجهة نظر القصر ترى أن النحاس لن يسمح لوزير خارجيته بالموافقة على تنازلات من أى نوع فى أثناء محادثاته مع وزير الخارجية البريطانى ، وأنه سيقوم بإشعار إنهاء المعاهدة فى خلال ستة أو ثمانية أسابيع . وأن الملك ليس فى وضع يمنعه من الموافقة ، لكنه عقد عزمه على ألا يتبع هذه الخطوة اتخاذ أى إجراء ضد القوات البريطانية فى منطقة

---

(١) Ibid, 80601, JE 1941 - 25, 31, F.O - Cairo, Aug. 21, 22, 1950.

(٢) Ibid, 90115, JE 10110 - 2, Stevenson- F.O, Cairo, Jan. 5, 1951.

فوَّض فاروق جلادًا فى كتابة التقارير المنتظمة عن الحالة السياسية وإرسالها له بالخارج .

(٣) Ibid, 80383, J 1055 - 46, Stevenson - F.O. Cairo, Aug. 8, 1950, No 315.

(٤) الأهرام ، عدد ٢٣٣٩٠ فى ١٧ مايو ١٩٥٠ ، ص ١ .

القناة أو أى اضطراب يخل بالنظام. ويعتقد أنه بمواجهة بريطانيا بمثل هذا التصرف فإنها ستعرض الأمر من نفسها على مجلس الأمن، وكل الاحتمالات تدل على أنه سيحيل الأمر إلى محكمة العدل الدولية لإبداء الرأى، وذلك جميعه سيستغرق وقتًا، ويعطى الفرصة لإخماد الشعور الوطنى، وبصفة خاصة إذا لم تحدث نتائج ملموسة لهذا الإلغاء[١].

وآثر فاروق عودة محمد صلاح الدين من لندن. وقد قام نجيب الراوى وزير العراق المفوض بالسعى لدى قصر الدوبارة لإصلاح الخدش الذى أصاب علاقة فاروق ببريطانيا، فالتقاه فى أواخر ديسمبر، وأيَّد وجهة نظره فيما يختص بإسقاط طلب الجلاء فى ذلك الوقت، وبيَّن أنه يجب أن يكون هناك تعاون مع بريطانيا للإعداد للدفاع بما يتفق أولاً مع المعاهدة. ووافقه فاروق ورأى استحسان انتظار وصول وزير الخارجية، حيث من الممكن أن تكون المحادثات مثمرة، ونقل الوزير العراقى القول إلى القائم بالأعمال البريطانى، وأكَّد بما لا يدع مجالاً للشك أن الملك فى جانب بريطانيا، ويرغب من كل قلبه وبإخلاص فى تسوية حربية معها تمكن القوات البريطانية من البقاء فى البلاد، لتحققه من أن استمرار عرشه يعتمد على وجودها والذى يعنى أيضًا استقرارًا أعم[٢].

وبرغم أن محمد صلاح الدين حرص على سرية المحادثات، ولم يبح لرئيس الوزراء أو لأحد من زملائه عنها، خشية تسرب ما جرى فى المناقشة، فإن وزير الخارجية البريطانى اتفق مع سفيره فى أثناء وجوده فى لندن على إعطاء فاروق ملخصًا لما دار بصفة شخصية. وتم التنفيذ، ويذكر ستيفنسون لحكومته أنه تكلم مع فاروق بنفس خطوط مناقشة لندن، وكان رد فعله مرضيًا، حيث أوضح أنه لو تم اتفاق حبى بين بريطانيا ومصر، فستحصل الأولى على تسهيلات وتعاون أكثر مما تأمل فى الوصول إلى معاهدة تنتج عنها مساومات صعبة. وانتهز السفير البريطانى الفرصة وتناول بالشرح المحادثات الخاصة بالأرصدة الإسترلينية، وبطبيعة الحال أراد أن يثبت فائدة الجنيه الإسترلينى عن الدولار، فأشار إلى أن ما كانت مصر تأمله فى ثبات علاوات الدولار غير حقيقى، وأن التحول من السلم إلى الإنتاج الحربى فى الولايات المتحدة، جعل تسليم البضائع الأساسية تختلف مواعيدها، وبالتالى فإن الدولار لا يفضل على الإسترلينى لمن يرغبون فى مشترى الآلات وما يماثلها[٣].

(١) Ibid, 80384, JE 1055 - 83, Stevenson - F.O, Cairo, Nov. 28, 1950, No 827.

(٢) Ibid, 90129, JE 1051 - 9, Andrews- Bowker, Cairo, Jan. 3, 1951.

(٣) Ibid, JE 1051 - 7, Stevenson- F.O, Cairo, Jan. 4, 1951, No 4.

وبذلك يتجلى أن من بين أهداف السياسة البريطانية للسيطرة على الملك إبعاد التأثير الأمريكى.

وفى هذه الأثناء زارت مصر د. سمرسكيل Summerskill وزيرة التأمين الأهلى البريطانية، وقدَّمها ستيفنسون لفاروق، فسعد بالتحدث معها، وأظهر أوتقراطيته عندما تناول مقدرة بوليسه الخاص فى الكشف عن النشاط الشيوعى. وشكا السفير البريطانى لبيقن من بعض تصرفات الملك، فذكر أن لديه عقدة تجعله يتردَّد فى قبول أى نوع من المعلومات، وهو دائمًا يدعى أنه يعرف كل شىء عن كل موضوع يذكر، فقد تعمَّق فى الحديث عن أنه قادر على التحكُّم فى النبيذ رغم أنه لا يتعاطى الخمور، وأحيانًا يبدو كأنه ممثل مسرحى كبير. ثم يشير إلى فقدانه لتوازنه وقيامه بأسوإ أنواع المزاح، وما ترك ذلك من انطباع سيئ لدى الوزيرة، ومن ثم فقد رفضت الإشارة إليه من قريب أو بعيد فى حديثها بالإذاعة قبل سفرها[1]. ولكن السياسة فى تلك الآونة جعلت مثل هذه التصرفات الهوجائية تذوب سريعًا.

وجريًا على خطب ود فاروق، أرسل السفير البريطانى إلى لندن يخبرها بنبأ إعلان خطبة فاروق لناريمان، راجيًا معالجة الصحافة البريطانية لهذا الخبر بلباقة لما فى ذلك من مساعدة فى المفاوضات، واقترح أن يرسل الملك جورج السادس برقية تهنئة، ويبعث بهدية كتلك التى أرسلها لشاه إيران حتى يقدمها فى الوقت المناسب للملك لما سيكون لها من تأثير على الناحية السياسية[2]. والواقع أن ستيفنسون لم يكن أقل من سابقه فى فهم نفسية فاروق الذى ساعده على ذلك، ففى إحدى المقابلات التى استدعاه فيها، سحب مسدسًا أوتوماتيكيًا من درج مكتبه، وأخبره بأنه دائمًا محشو بالرصاص ومعد للإطلاق، واستمر فى القول بأن هذا المسدس كان موجودًا معه يوم ٤ فبراير حينما واجهه لامبسون فى قصر عابدين بإنذار وخلفه المدرعات فى فناء القصر، وأكد أنه - أى لامبسون - لم يكن أقرب إلى الموت منه فى ذلك اليوم. ويصف ستيفنسون لبيقن انفعالات فاروق فى أثناء حديثه «وكل هذا كان مصحوبًا بامتلاء فمه وصدغيه بالضحكات العالية»[3]. وعليه لم يكن من الصعب المعالجة البريطانية لهذه الشخصية.

---

(١) Ibid, JE 1051 - 18, Stevenson- F.O, Cairo, Jan 15, 1951, F.O. Op. Cit, 90110, JE 1016 - 2, Stevenson- Bevin, Cairo, Feb. 28, 1951.

(٢) Ibid, 90227, J 1941 - 2, 3, 7, Stevenson - F.O, Cairo, Feb. 9, 11, 23, 1951, No 111, 112, 139.

(٣) Ibid, 90110, JE 1016 - 2, Stevenson - Bevin, Cairo, feb. 28, 1951.

وبعودة محمد صلاح الدين من لندن، رأى النحاس ضرورة تجنُّب مصادمات وزير خارجيته مع السفير البريطانى، وأن عليه قبل اللقاء به الرجوع للملك عن طريقه، وفى الوقت نفسه استدعى فاروق ستيفنسون فى ٨ إبريل ١٩٥١ عقب عودته من العاصمة البريطانية مباشرة، ويحلِّل الأخير سبب الاستعجال برغبته فى ألاّ يظهر للشعب أنه استقبله قبل إجرائه أى اتصال بأحد من الحكومة، وبالفعل فقد نشر نبأ تلك المقابلة، وبأنها استمرت وقتًا طويلاً عرض فيها السفير مهمته فى لندن، وفى ذلك الدليل على أن الملك معنى كل العناية بالقضية الوطنية(١).

وفى اللقاء أبدى فاروق مشاركته للحكومة البريطانية بأنه من الأوفق عدم التسرُّع، لأن الصدام بين مصر وبريطانيا سيكون كارثة فى الظروف القائمة والتى يمر بها العالم وبصفة خاصة الشرق الأوسط. وأخطر ستيفنسون بصفة سرية بأنه أعطى تعليمات للنحاس تحت هذا المعنى، وعندما سأله عن كيفية التعامل مع حكومته، نصحه بلقاء النحاس، وعليه رتَّب أموره كما اتصل به عبد الفتاح عمرو، وكان موجودًا بالقاهرة وأبلغه أن الملك أخطر النحاس ليجتمع به على نطاق ضيق لطرح المقترحات، وذلك لتجنب الاتصال المباشر المنفرد مع محمد صلاح الدين المتشدد، والذى يرغب فى سرعة الحصول على اتفاق، فى الوقت الذى يرفض فيه المقترحات البريطانية، ويغتبط السفير البريطانى لتدخل فاروق ويعقب بقوله: «جميل أن تبدو رغبة الملك فى عدم التصادم على قدر المستطاع»(٢). ولم ينس ستيفنسون فى أثناء المقابلة أن يبدى رغبة مليكه فى تقديم هدية الزفاف لفاروق(٣)، حتى يلطف من الأجواء.

وترك الملك الساحة السياسية، وسافر فى رحلة شهر العسل، ليجد الصحافة البريطانية فى انتظاره، وبالغت فى الاستهزاء به، فتنشر صنداى إكسبريس فى ١٥ يوليو أن منح فاروق رتبة الجنرال إهانة للجيش البريطانى لأنه عدو لدود لبريطانيا، وتصوره نيوزكرونيكل فى ١٧ يوليو بصورة مخزية تحت تعليق «الملك فاروق ينمو كالتوت الشيطانى»، وفى اليوم نفسه تظهر ديلى إكسبرس رسمًا لرئيس الوزراء ووزير الخارجية

---

(١) Ibid, 90131, J 1051 - 53, Andrews- F.O, Cairo, April 7, 1951, No 259, JE 1051- 54, Stevenson- F.O, Cairo, April 8, 1951, No 266. المصرى، عدد ٤٨٠١ فى ٩ إبريل ١٩٥١، ص ١.

(٢) F.O. Op. Cit, JE 1051 - 54.

(٣) Ibid, 90131, JE 1051- 80, Stevenson- F.O, Cairo, April 10, 1950, No 45.

البريطانيين يخبران فاروقًا بأنه إذا لم يترك قناة السويس فلن يدعاه يستعمل «بوترسى بارك ليك Bottersea Park Lake» .

وساء الملك مثل تلك الإهانات، واتصل عبد الفتاح عمرو بالخارجية البريطانية ليوجه النظر إلى ما ينشر فى الصحافة البريطانية ومهاجمتها لملك مصر، وبيّن أنه مهما كانت الصحافة المصرية عنيفة فهى لم تهاجم أبدًا الأسرة المالكة البريطانية، وما يجرى فى هذا الشأن غير ملائم، حيث من المعروف عن الملك أنه صديق لبريطانيا. ورد سترنج على السفير المصرى، وأوضح له أن القاعدة العامة فى بريطانيا أن الحكام الأجانب لا يهاجمون سواء فى مجلس العموم أو فى الصحافة، وأن تطبيق القاعدة ينفَّذ بالفعل بالنسبة للمجلس، أما الصحافة فمن الصعب التنفيذ. ثم أشار إلى أن سفر فاروق وظهوره أمام الجميع كان محركًا لفنانى التصوير الساخر لاختيار النموذج الذى يمثل مصر. وحاول سترنج أن يُلطِّف من الموقف، فصرَّح بأن الصحفى ليس برجل حكومة، وأن ما يجرى لم يكن فقط ضد مصر ولكنه أيضًا ضد الحكومة البريطانية، والملك المصرى معروف جيدًا لدى الملك البريطانى بدليل أنه منحه الجنرالية الفخرية. وجمع وزير الخارجية رؤساء المراسلين الدبلوماسيين فى حفل غداء وطلب منهم تجنب نشر صور هزلية لفاروق تدعو للسخرية(١) .

وأظهرت السفارة البريطانية للندن مدى نتائج إغضاب فاروق وأثرها فى تعقيد المفاوضات، وأشارت إلى مواصلة صنداى إكسبريس لصور الملك الكاريكاتيرية، وأنه لا بد من اتخاذ خط حازم فى مثل تلك الحالات. ووافقت الخارجية البريطانية على هذا الرأى، ورأت أن فاروقًا مهما كانت سوابقه وبواعثه، فإن المصالح المشتركة تحتم التلاقى، وبالتالى فهى لا تريد إغضابه، ومع هذا فإنها لا تهاجم حرية الصحافة(٢) . وفى ذلك الوقت كان نجاح المفاوضات أمرًا متعسرًا بعد معارضة المقترحات البريطانية، واتجهت وجهة النظر فى لندن إلى إمكانية أن يتخلص النحاس من وزير خارجيته، ويعتمد على مساندة الملك وتستمر حكومته فى سياسة مواصلة المحادثات. وكان وزير الخارجية البريطانى قد رفع مذكرة إلى مجلس الوزراء يُسجِّل فيها رغبة فاروق فى عدم مغادرة القوات البريطانية مصر، ونصيحته بشأن الاستمرار فى المحادثات(٣) .

(١) Ibid, 90228, JE 1941 - 25, Conversation, (Strange- Egyptian Ambassador), F.O - Cairo, July 26, 1951, No 262, JE 1941 - 27, F.O. Minute, Aug. 7, 1951.

(٢) F.O. 953 - 1110, P.G. 11637 - 5, Minute from Cairo, Sept 7, 1951, F.O. 371 - 90228, JE 1941 - 34, F.O. Minute, oct. 3, 1951, F.O - Lord Beaverbrook, Oct. 8, 1951.

(٣) F.O. 371 - 90109, JE 1013 - 29, Stevenson - F.O. Alex. Aug. 11, 1951, PREM 8, 1388, part 4, Cabinet, Memorandum by the Secretary of state, Oct. 1951.

وعاد فاروق إلى مصر فى منتصف سبتمبر ليجد الأمور تعقَّدت، وتعثر التفاهم بين الحكومة والسفارة البريطانية، وعليه عرضت الخارجية البريطانية على بساط البحث مسألة تغيير الحكومة، وأن السبيل إلى ذلك يتم عن طريق تقديم رشوة لفاروق للحصول على حكومة بديلة، ولكن بوكر أوضح أن الملك ليس لديه الشجاعة الكافية للتخلص منها، ولذلك يجب إعطائه التأكيد الأوَّلى بأنه فى حالة تلبية الرغبة، وتغيير الحكومة بأخرى تكون أكثر ملاءمة، فالمقابل بعض الامتيازات لتحقيق الأمانى الوطنية، حتى يتمكن من التركيز على الإصلاحات الداخلية التى تدعو إليها الحاجة. ويُؤيِّد السفير البريطانى رأى بوكر، فيما يختص بفقدان الملك القدرة على اتخاذ خطوة الإقالة. ويُبيِّن أنه يمكن التغلب على ذلك بجعل عرشه يتعرض للخطر فى حالة معاضدته لحكومة تؤدى بمصر إلى الدمار، وإذا استمر حكمها سينتهى به الأمر إلى اضطراب داخلى وإمكانية قيام ثورة. أيضًا يتفق ستيفنسون فيما يتعلَّق بمنحه بعض الامتيازات، ويُبلِّغ بوكر بأنه للتقرب من فاروق سيبدأ بحملة يساعده فيها قدامى العاملين فى السفارة لتشجيع الزعماء المعتدلين ليشاركوا فى الحكومة المنتظرة. لكنه عاد فى اليوم التالى وأشار إلى نيَّة الحكومة فى إلغاء المعاهدة، وأن تغييرها أو إعادة تشكيلها سيجعلها شهيدة الوطنية(١).

ولم يمض على ذلك غير يوم واحد، إلا وقدمت الحكومة الإنذار للملك بوجوب التوقيع على مشروعات إلغاء المعاهدة فى صباح ٨ أكتوبر، وبذل ستيفنسون الجهود للاتصال بحسن يوسف ليرتب له مقابلة مع فاروق، لكنه أخبره بعدم الفائدة من اللقاء لوجود الملك فى اجتماع مع وزرائه، وأنه سيحدد له ميعادًا رسميًا فى اليوم التالى(٢). حقيقة أن فاروقًا وجد نفسه أمام الأمر الواقع بشأن حلول لحظة التنفيذ بالرغم من أن الخلفيات بيِّنة والحدث متوقّع، كما أن نفسه كانت مهيأة للموافقة، فبالإضافة إلى وعيه بالظروف المحيطة به وبتدهور مكانته وما يمكن أن يعكسه هذا العمل على تحسين فى موقفه أمام الشعب، فإن الصفاء الذى اتسمت به علاقاته مع بريطانيا قد كساه الضباب بذلك العدوان الذى شنته عليه الصحافة البريطانية، وعدم اتخاذ المسئولين البريطانيين أى خطوة

(١) F.O. 141 - 1451, 10211, 1- 51 G, F.O. Minute, Duff, 1951, Oct. 1st, 1951, Parkes, Oct. 3, 1951, Bowker, Oct. 5, 1951, F.O. 371 - 90115, JE 10110 - 29, Stevenson - Bowker, Oct. 5, 1951, PERM 8, Op. Cit, 6, 1951, No 657.

(٢) PREM 8, Op. Cit, Oct. 12, 1951.، انظر فصل حزب الأغلبية، عنصر محاولة الاحتواء.

إيجابية لوقفه، مما دفع جلاد إلى الذهاب للسفارة البريطانية، وبيان أن القانون المصرى يعاقب بالسجن من يمس بالنشر رؤساء الدول، وأن الصحفى الذى هاجم ملك اليونان صدر الحكم عليه بالسجن أربعة أشهر(١). ومن ثم فإن المباغتة بإلغاء المعاهدة هدَّأت من شدة غضب فاروق. ومن الجدير بالذكر أن الصحافة البريطانية استمرت فى حملتها وازداد الأمر سوءًا بما حدث بمسرح فيكتوريا فى لندن بشأن تقمص شخصية فاروق، ولم يكن أمام الخارجية البريطانية إلا أن تبعث اعتذارًا للسفير المصرى، ويذهب السفير البريطانى ليقدم الاعتذار للملك(٢).

وعقب إلغاء المعاهدة أحس فاروق بأن بريطانيا أصبحت غير راضية عنه، وأن مركزه *الداخلى يهتز بشدة، وفى مقابلته مع سفيرى الولايات المتحدة وفرنسا فى ١٠ أكتوبر أظهر* تشاؤمه حول إمكانية مزيد من الانهيار(٣). ولجأ إلى السفير الأمريكى ليكون الواسطة بينه وبين ستيفنسون، وعليه بعث كافرى برسالة إلى زميله تحتوى على طلب فاروق من الحكومة البريطانية والذى ينصب على عدم التحرش(٤). ولم يمض أسبوع على هذه الرسالة إلا وأرسل الملك القائم بأعمال رئيس الديوان إلى السفير الأمريكى مُبَيِّنًا أن مليكه ما زالت عنده الآمال للقيام ببعض الترتيبات لإدخال مصر فى منظمة دفاع الشرق الأوسط ولكن ليس فى تلك الآونة. وانتهز كافرى عرض فاروق، وناشد حسن يوسف بأن يضع الملك فى ذهنه أن يعوق عمليًا أى إجراءات توجه مباشرة ضد القوات البريطانية فى منطقة القناة نتيجة لإلغاء المعاهدة، فأجابه بأن ما يطلبه هو الذى عقد مليكه العزم عليه(٥). وبهذا يتضح أن الملك بدأ يتودَّد من جديد لبريطانيا، خاصة عندما تيقن من موقف الولايات المتحدة تجاهها.

ازداد حنق بريطانيا على الوفد، وتضاعف سعيها للإطاحة به بعد إلغاء المعاهدة، ورفض مقترحات الدول الأربع ـ إنجلترا، الولايات المتحدة، فرنسا، تركيا ـ للدفاع والخاصة بتأسيس قيادة مشتركة من الحلفاء فى الشرق الأوسط، تمهيدًا لإلحاقها بحلف

---

(١) F.O. 371 - 90228, JE 1941 - 36, Chancery - F.O, Alex. Oct. 10, 1951.

(٢) Ibid, F.O. Minute, Allen, Nov. 13, 1951, JE 1941 - 37, Stevenson - Strange, Cairo, Nov. 12, 1951.

(٣) Ibid, 90109, JE 1013 - 36, Stevenson - F.O, Alex, Oct. 26, 1951, No 119.

(٤) PREM 8 Op. Cit, Stevenson F.O. Cairo, Oct. 10, 1951, No 68.

(٥) Ibid, Oct. 17, 1951, No 761.

شمال الأطلنطى . ولم يكن الهدف البريطانى ليتحقق إلا بالتعاون مع فاروق الذى يمكنه الاعتماد على الجيش ومحمد حيدر لتوجيه الضربة للحكومة ، واتفق القادة البريطانيون فى مصر على الفكرة ورأوا فى تقوية القائد الأعلى وجيشه إضعافًا لمركز الوزارة الوفدية ، وذلك فى حالة رغبته(١) . والواقع أن فاروقًا كان متشوقًا لإقصاء الوفد ، ونقل أندراوس تطلعه للسفارة البريطانية ، وسافر عبد الفتاح عمرو إلى لندن يحمل رسالة ملكية حول إمكانية إقالة الوزارة(٢) . وبيَّنت الخارجية البريطانية الصعوبات التى تواجهها مع الحكومة القائمة ، وأنها تتبِّع سياسة ستجلب الكوارث على مصر ، والملك هو الوحيد الذى يمكنه إنقاذ الموقف ، وأن بريطانيا على أتم استعداد لتقدم له المساعدة لإعادة البناء . وأرسل وزير الخارجية البريطانى رسالة تحمل هذا المعنى لفاروق ، ونقل حسن يوسف للسفير البريطانى انطباع الملك وانشراحه لها ، وأن جوابه لإيدن سيرتكز على أنه سيستخدم نفوذه لدى الحكومة لتسهيل الاتفاق(٣) . وفى الواقع فبرغم شغف فاروق لإقالة الوزارة ، فإنه كانت هناك عوامل أفقدته التنفيذ(٤) .

واشتعلت معركة الفدائيين فى منطقة القناة ، واشتبك الإنجليز معهم ، وسقط الكثير من القتلى ، وثارت ثائرة الخارجية البريطانية التى رأت أن يُبلِّغ سفيرها الملك نتائج تهديد الأمن العام وارتفاع مؤشر الدعاية لصالح التعاون مع الاتحاد السوفيتى ، وازدياد النشاط الشيوعى(٥) ، فهى تعلم مدى قلقه من ذلك ، وبالتالى تحمُّسه لوقف تلك التيارات ، لكنها لم توقف ، واتسعت المظاهرات ، واستاء ستيفنسون ونسب هذه الأعمال للحكومة ، فى الوقت الذى أظهر فيه موقف محمد صلاح الدين أمام الجمعية العامة عدم الاستعداد للدخول فى أية مفاوضات ، وأنه لتخفيف حدة التوتر وخلق مناخ لإجراء المفاوضات لا بد من تغيير الحكومة ، وأبدى لبوكر عدم الرغبة فى الضغط على الملك ، فمن شأنه إذا فضَّل استمرار حكومته ، ولكن لذلك أثره على بريطانيا على المدى الطويل ، وفى حالة عدم اتخاذ

---

(١) F.O. 141 - 1451, 10121 - 2- 51 G. F.O. Minute, Wall, oct. 20, 195., Morris, oct. 21, 1951, Cairo, - F.O, Oct. 29, 1951.

(٢) Ibid, 10121 4 - 51 G. Minute from H.E. Cairo, Oct. 29, 1951, 10211 - 7- 51 G, Stevenson - F.O. Cairo, Oct 31. 1951.

(٣) F.O. 371 - 90146, J 1051, F.O Minute, Allen, Nov. 2, 1951, F.O. Op. Cit, 90148, JE 1051 - 453, Stevenson - Bowker Cairo, Nov. 15, 1951.

(٤) انظر فصل حزب الأغلبية، عنصر محاولة الاحتواء .

(٥) *F.O. 141 - 1451, 10121 - 15- 51 G. F.O. Minute, Morris, Nov. 5, 1951.*

خطوات جدية فى المستقبل القريب لتحسين الظروف الاجتماعية لمصر، فإنه لا مفر من قيام ثورة داخلية، وهذا لا يناسب بريطانيا، واقترح على حكومته تفويضه لنقل رسالة إلى فاروق لمعالجة الموقف، وإفساح الطريق للوصول إلى اتفاق نهائى، وأن تتضمن استياء الحكومة البريطانية من تدهور العلاقات الإنجليزية المصرية، وضرورة شجب تصرفات الحكومة ووقف تشجيعها للأخطار المتزايدة، وذلك بدلاً مما عرضته لندن بشأن إمكانية اتخاذ إجراءات اقتصادية أو حربية ضد مصر. ولكن الخارجية البريطانية ترفض اقتراح سفيرها بل وأى اتصال بالملك، فهى تدرك أنه فى هذه الفترة يكتنفه الغموض، وتحاول السفارة طمأنتها وتُبيِّن أن القصر انتهازى للفرص ولديه القدرة على تدبير الدسيسة، وبالتالى فإن أى فرصة تكون آمنة ومناسبة ضد الحكومة ستنتُهز لتقوية مركزه(١).

وأمام تفجر عداء المصريين لبريطانيا، وانقلاب الوفد عليها، أصبح لا مناص إلا بالاعتماد على فاروق، فعادت ورأته مفتاح الموقف بالرغم من الانهيار الذى أصابه، وجاء ذلك وفقًا لنصيحة سفيرها(٢). أما بالنسبة للملك، فمع أن الحركات التى أظهرها تشير إلى أنه يجارى الحركة الوطنية، لكنه كان يرى فى بريطانيا الملاذ من الخطر والحماية للتاج. وقابل ستيفنسون حسن يوسف واتفقا على أن أعمال الحكومة تجعل من المستحيل دخولها فى مفاوضات مع الجانب البريطانى، وفى هذه الحالة، فالتعامل مع المسألة يكون من خلال فاروق. وهنا لفت القائم بأعمال رئيس الديوان النظر إلى تجنب وضع الملك فى مركز يعارض فيه علانية بعض الظواهر الوطنية التى تحركها الحكومة. ويكتب السفير البريطانى لحكومته عن أن تبديل الحكومة أصبح ممكنًا، وتطلب لندن أن يكون اتصاله بفاروق مباشرًا وليس عن طريق الوسطاء، وأن يفتح معه مسألة المفاوضات، ويؤكد على ضرورة بقاء القوات البريطانية فى منطقة القناة دون فترة زمنية محددة(٣).

---

(١) F.O. 371 - 90148, JE 1051 - 457, Stevenson - F.O. Cairo, Nov. 27, 1951, No 1048, JE 1051 - 467, F.O. Minute, Bendall, Dec. 4, 1951, F.O. Op. Cit, 90150, JE 1051 - 483, Stevenson - Bowker, Dec. 4, 1951, JE 1051 - 457, Stevenson - F.O, Cairo, Nov. 27, 1951, No 1084, F.O - Cairo, Dec. 9, 1951, JE 1051 - 495, Chancery - F.O, Cairo, Dec. 4, 1951, No 418.

(٢) Ibid, JE 1051 - 487, Stevenson - F.O, Cairo, Dec. 10, 1951, No 1168.

(٣) Ibid, JE 1051 - 491, Stevenson - F.O, Cairo, Dec. 12, 1951, No 1182, JE 1051- 502, Stevenson- F.O, Cairo, Dec. 14, 1951, No 1205, F.O - Cairo, Dec. 16, 1951, No 1686.

وعادت المياه إلى مجاريها بين الطرفين فى وقت تصاعدت فيه الحركة الوطنية ضد بريطانيا التى استخدمت أسلوبها العنيف لإخمادها، وكان عدوانها على كفر عبده دليلاً على فقدانها لأعصابها تجاه موقف المصريين منها عامة والحكومة خاصة، والأخيرة هدَّدت بقطع العلاقات معها وسحبت السفير المصرى منها مما ذهب برشدها. وقد عبَّر ستيفنسون عن هذا بكل حزن وأسى[1]. ومعروف عن عبد الفتاح عمرو أنه بريطانى الهُوية، وبطبيعة الحال يغضب فاروق لهذا الإجراء حيث كان سفيره هو الأداة الأساسية فى علاقاته مع حليفته، وعليه أصبح من الضرورى أن يعالج الموقف بما يتفق مع تحقيق المصالح الخاصة المشتركة. ووقع الاختيار الملكى على حافظ عفيفى ليكون رئيسًا للديوان، وتولى منصبه فى ٢٤ ديسمبر ١٩٥١، وهو لسان حال الإنجليز، فقد جهر بآرائه حول التعاون مع بريطانيا فى وقت كانت فيه مصر تموج بالسخط ضدها، وفى اليوم التالى لتعيينه ثبَّت الملك عبد الفتاح عمرو بجواره وخصص له منصبًا جديدًا هو مستشار له للشئون الخارجية مع احتفاظه بوظيفته الأصلية، ثم عيَّن أندراوس ذا الصلة الوثيقة بقصر الدوبارة مستشارًا اقتصاديًا له، وبذلك تحدى المصريين لحساب الرضا البريطانى عنه[2]، ومن المسلَّم به أن يبتهج الإنجليز ويرحبون برجالهم، آملين أن تكون الخطوة القادمة التخلص من الحكومة.

ونظرًا للموجات العدائية المتدفقة ضد فاروق، رأى ألا يلتقى السفير البريطانى فى تلك الآونة، ففى ٢٩ ديسمبر قابل ستيفنسون حافظ عفيفى توطئة لمقابلة ملكية، لكن رئيس الديوان أوضح له أن الملك لا يرى الوقت مناسبًا فى الظروف القائمة للقاء، حيث إن المصريين ثائرون ضد الإنجليز وأى مقابلة يُحتمل أن تأتى بنتيجة عكسية. وسبَّب ذلك ضيقًا للسفير البريطانى حيث رأى - وفقًا لنظرية خارجيته - أن المقابلة الشخصية تختلف عن نقل المطلوب عن طريق شخص آخر ربما يبدى معه نصائحه الشخصية، كما ساوره الظن بأن فاروقًا قد بدأ يعمل، ويقصد أنه من الممكن أن يلعب على بريطانيا. وعرض ستيفنسون على رئيس الديوان برقية الخارجية الخاصة بطلب مقابلة الملك والتقرب منه لتسهيل مسألة المفاوضات، فقرأها ووعده بعرضها على الملك.

---

(١) Ibid, JE 1051 - 504, Stevenson- F.O, Dec. 14, 1951, No 1209.

(٢) انظر فصل حزب الأغلبية، عنصر محاولة الاحتواء.

وفى هذا اللقاء بيَّن السفير البريطانى أن الحكومة أثارت الرأى العام ووضعت نفسها فى موقف لا يُمكِّنها من إجراء المفاوضات، وبالتالى أصبح الأمل ضعيفًا فى الوصول إلى نتيجة، فزاد حافظ عفيفى أنها تعمل فى الاتجاه السوفيتى، ولم تعترض وتُعلِّق على البيان الذى نشره البندارى عن ضرورة التقرب لموسكو، ثم ذكر أن الوفد هو الذى حرَّك المظاهرات ضد الملك على أثر تعيينه ودفع لها نقودًا. وقبل انتهاء المقابلة أشار ستيفنسون إلى خطورة الموقف وضرورة قيام الملك بمعالجته قبل تطور الحالة، وعرض عليه مقترحات المفاوضة وبيَّن صعوبة الاتفاق على أن يكون فاروق ملكًا لمصر والسودان لأن هذا يتطلب موافقة السودانيين أنفسهم(١). وعلى أى حال إن كانت هناك بعض الاختلافات البسيطة بين فاروق وبريطانيا لرغبة الأول فى الاستحواذ على امتيازات للتاج، إلا أن التلاصق غدا واضحًا بينهما ضد الوفد العدو المشترك فى هذا الوقت.

وبازدياد ضراوة الكفاح الوطنى فى منطقة القناة، وفقدان بريطانيا وعيها، وانعكاس ذلك على أحداث الإسماعيلية فى ٢٥ يناير ١٩٥٢، وعقب إذاعة وزير الداخلية بيان العدوان البريطانى على بلوكات النظام، اجتمع مجلس الوزراء وأشيع أنه لبحث قطع العلاقات الدبلوماسية مع بريطانيا، وهنا أعلم السفير البريطانى رئيس الديوان بأن هذا الوضع ستَعُدُّه الحكومة البريطانية «حالة حرب» وما يمكن أن يترتب عليها بتوسيع العمليات التى تقوم بها القوات البريطانية، وأخبر حافظ عفيفى فاروقًا، وبين له إمكانية احتلال القاهرة أو الإسكندرية، وعليه أرسل إلى فؤاد سراج الدين ليتأكد من أن قطع العلاقات الدبلوماسية مدرج فى جدول أعمال مجلس الوزراء من عدمه، وأنه إذا وجد فلن يصدق عليه(٢).

وكان قد سبق وفشلت جميع التوجيهات التى لفتت بها بريطانيا نظر فاروق فى ارتباط الحكومة بأعمال الإرهاب ـ كما أسمتها ـ ضدها، لأنه خشى من النتائج التى تترتب على الإقالة، وآثر الانتظار لوقوع حدث جسيم يكون له الدافع القوى لينال هو وحليفته المرغوب فيه. . وجاء حريق القاهرة فى ٢٦ يناير ليحقق المطلوب، لكنه أحدث بعض النفور بين الطرفين، فقد سخطت بريطانيا للخسائر التى تعرضت لها سواء فى الأرواح أم

(١) F.O. Op. Cit, 90151, JE 1051 - 544, Stevenson- F.O, Cairo, Dec. 29, 951, No 1298.

(٢) F.O. 141 - 1453, 1011 - 13- 52 G, Conversation (Cecil Campbell- Hafez Afifi) Jan. 29, 1952.

الممتلكات، وألقت اللوم على الملك الذى تلكأ فى إنقاذ الموقف، وسخط فاروق على الإجراءات التى اتخذتها بريطانيا فى منطقة القناة، والعمل الوحشى الذى قامت به قواتها ضد بلوكات النظام، ورأى أن الإثارة المترتِّبة عليه عرَّضت عرشه للخطر، وبالتالى استدعى السفير الأمريكى كيداً لها وراح يطعن فيها بشدة(١) معبِّراً عما فى داخله من ناحية، آملاً فى المساندة الأمريكية من ناحية أخرى.

ومع هذا فإن كلا من بريطانيا والملك كانا فى حاجة إلى الآخر، فالسياسة البريطانية حرصت على تنفيذ خطتها عن طريقه، وهو الآخر عقد عزمه على الاستعانة بالقوات البريطانية ليحتمى بها فى حالة الضرورة، وبالرغم من تصريحه للسفير الأمريكى بأنه لو تحركت هذه القوات إلى الدلتا فلن يكون خائنًا لوطنه(٢)، وذلك حتى يظهر أمامه بصورة غير مخزية ويُبيِّن أن عرشه لا يرتكز على التدخل العسكرى البريطانى، فإنه فى حقيقة الأمر كان قد أعد عُدَّته فى حالة التعرض للخطر. ففى لقاء له مع السفير البريطانى فى ٣ فبراير، وبالرجوع إلى أحداث يوم الحريق، قال إنه بعث بأحد ضباطه الذين يثق فيهم إلى مقر الجيش المصرى فى طريق السويس ليرى أن أوامر الملك قد نُفِّذت، ويذكر ستيفنسون لحكومته أن هذه الأوامر توجب على الجيش المقاومة إذا تحركت القوات البريطانية إلى القاهرة قبل الأوان، وألا يقاوم إذا كانت الحالة خرجت تمامًا عن السيطرة(٣). وهذا يعنى أن هناك ميعاداً معينًا متفقًا عليه وقت الحاجة لإنقاذ الملك.

ولم يكن السفير البريطانى ليرتاح لالتجاء فاروق إلى السفير الأمريكى واستدعائه يوم الحريق، ووضح امتعاضه فى كتاباته لحكومته، لكنه فهم من عبد الفتاح عمرو أن الملك أراد هذا حتى لا يكون استقباله هو بعد ذلك موضعًا للإثارة. ويذكر ستيفنسون للندن أنه لو حدث واستدعاه فسيخبره بالاستعداد للحضور لإنقاذ حياة البريطانيين، وكان قلقًا للغاية لعدم تمكنه من المقابلة الملكية، وكرَّر اتصاله برئيس الديوان الذى حاول أن يهدئ من روعه، وبأنه نصح فاروقًا بتغيير الحكومة فوراً(٤). وراح السفير البريطانى يُحصى الخسائر التى تعرضت لها المصالح البريطانية، ويذكر أن إجراءات الجيش تتَّسم بالسلبية حيث التردد فى إطلاق الرصاص، وعندما يطلق يكون فى الهواء، ويُسجِّل للندن أنه سيتصل

(١) Ibid, F.O. 371 - 96870, JE 1018 - 9, Stevenson- F.O, Cairo, Jan. 26, 1952.

(٢) F.O. 371, Op. Cit, 1018 - 18, Stevenson - F.O, Cairo, June 27, 1952.

(٣) F.O. 141 - 1453, 1011 - 20 - 52 G. Stevenson - F.O, Feb. 13, 1952.

(٤) F.O. 371 - 96870, JE 1018 - 11, Stevenson - F.O. Cairo, Jan. 26, 1052.

برئيس الديوان ويخطره بأنه إذا لم يكن فى مقدرة الجيش المصرى حماية الرعايا البريطانيين، فسيكلف القائد العام البريطانى بالتحرُّك واتخاذ ما يراه مناسبًا للموقف، وتوافق الخارجية البريطانية على أن يتَّخذ سفيرها ما يراه ملائمًا[١]. ولم يشأ فاروق أن يلتقى السفير البريطانى قبل إقالة الوزارة، فقد اتصل به حافظ عفيفى تليفونيّا وأبلغه بالتغيير المنتظر وبأنه سيكون للأوفق، وعندما طلب منه تحديد موعد مقابلة ملكية، أجابه بأنه سيكون عقب التغيير مباشرة[٢].

واجتمع مجلس الوزراء البريطانى فى ٢٨ يناير وطرحت عليه الخطوات التى اتخذت عن طريق قنوات الولايات المتحدة ليضع فاروق نصب عينيه بأنه إذا قام المصريون بقطع العلاقات مع بريطانيا، أو صدرت أوامر على نطاق واسع بشأن إبعاد الرعايا البريطانيين، فلن يكون لديها مانع لكنها ستفرض حصارًا اقتصاديّا صارمًا. وعرض فى هذه الجلسة ما أشار به رئيس هيئة أركان حرب الإمبراطورية بأنه لو سحب جزء من الجيش وبعث به إلى مصر فلا بد من التعويض، كما أنه لا توجد قوات إضافية يمكن إرسالها، وأن الإنقاص من الاحتياطى، ربما يشجع الاضطرابات فى أجزاء أخرى غير مصر ويكون من الصعب إيفاد قوات إليها[٣].

وبذلك يتضح أن بريطانيا تردَّدت فى مسألة التدخل العسكرى. ولم يستقبل فاروق السفير البريطانى إلا بعد ظهر ٣٠ يناير، وكانت نفسه قد هدأت، ويذكر ستيفنسون أن انفعالاته التى صورَّها له السفير الأمريكى خفت حدَّتها، وأبدى أسفه وألمه لما حدث، وعبر عنه بأنه عاصفة هوجاء أغارت على مصر، واتفق مع ستيفنسون فى الرأى بأن مدبريه المباشرين هم الشيوعيون، وأضاف بأنهم استخدموا الشبان الاشتراكيين، ونظرا لأن عددهم غير كاف، اقتصر الحريق على مكان محدد بالقاهرة، وكان فخورًا بجيشه وقوته وولائه، وذكر ما وصله من أخبار عن فكرة تحرك القوات البريطانية، فأجابه السفير البريطانى بأن ذلك لم يتم لسيطرة الجيش المصرى على الموقف، وطالبه بقمع حركة الفدائيين فى القناة حتى يسود الهدوء للمفاوضات، فى الوقت الذى أكَّد الملك على أن إجراءات سوف تتخذ ضد الصحافة المتطرفة[٤].

---

(١) Ibid, JE 1018 - 8, 10, 12, 14, 16, 17, Stevenson - F.O. Jan. 26, 27, 1952.

(٢) Ibid, JE 1018 - 22.

(٣) CAB 128 - 24, C.C. (52), Jan. 28, 1952, Minute I.

(٤) F.O. 371, Op. Cit, JE 1018 - 32, Stevenson - F.O, Cairo, Jan. 30, 1952, No 259.

وانشرح السفير البريطانى لتلك المقابلة، وعقب عودته منها، لقى السفير الأمريكى وتناقش معه حول التغيُّر السريع فى موقف الملك، وانتهى إلى نتيجة تشير إلى إخلاص الملك فى الحالتين(١). وقصد من التغيُّر، الحالة التى كان عليها فاروق من فزع واضطراب واعتبار بريطانيا محرِّكًا لما حدث، ثم الارتياح الذى انتابه نتيجة إعلان الأحكام العرفية وإقالة الوزارة ووقف الحركة الثورية. ويُعقِّب ستيفنسون على تأثر فاروق بقوله: «إن هذا الحدث أعطاه درسًا قاسيًا، ولربما يكون ذلك سببًا فى أنه يتحمل مسئولياته بأكثر جدية فى المستقبل»(٢). وبذلك يكون حريق القاهرة قد شد أعصاب الملك وبريطانيا، ولكنها سرعان ما ارتخت نظراً للنتائج التى حققها الحريق لمصالحهما المشتركة.

رحَّبت بريطانيا باختيار الملك لعلى ماهر خليفة للنحاس برغم أنها فيما سبق كانت تقف أمام عودته للحكم، لكن القيادة البريطانية بوزارة الحرب رأت فيه القادر على إنقاذ الموقف(٣)، وبالفعل تمكن من تهدئته، وما لبث الأمر أن انزعج السفير البريطانى من مسألة تشكيل لجنة سياسية لجبهة وطنية يمثل فيها الوفد، حيث أعلن فى الصحافة أن محمد صلاح الدين وإبراهيم فرج سيكونان أعضاء بها، والموقف البريطانى معروف من الأول، وعليه اتصل ستفينسون برئيس الديوان، وتكلم معه بجدية فى هذا الموضوع، فعلم منه أن فاروقًا يلتقى معه فى الاتجاه نفسه، وأنه حذَّر رئيس وزرائه من مغبَّة ذلك. ولم يمض إلا يومان ويكتب السفير البريطانى لحكومته ليبلغها بالأخبار الطيبة بأن أندراوس أعلمه أن اللجنة المقترحة لن تشكل(٤).

وجاءت الخطوة التالية، فقد أراد من فاروق الضغط على رئيس وزرائه لوضع حد لسياسة التقارب مع الوفد، ومرة أخرى يتصل بأندراوس لإدراكه أنه الشخص المناسب فى تلك اللحظة للتأثير على الملك ـ مع أنه يصفه بأنه أستاذ سابق فى فن الخداع وكاذب كبير ويفتقد الرؤية السياسية ـ لتحقيق المطلوب(٥). ولم يكن فاروق يعارض السفير البريطانى فى تحديد مسئولية فؤاد سراج الدين وعبد الفتاح حسن عن حوادث ٢٦ يناير، ووافقه على

---

(١) Ibid, JE 1018 - 37, Stevenson - F.O. Cairo, Jan. 31, 1952, No 266.

(٢) Ibid.

(٣) Ibid, 96873, JE 1018 - 85, War office Command, F.O. Feb. 26, 1952, No 1412.

(٤) Ibid, 96871, JE 1018 - 45, 50, Stevenson- F.O, Cairo, Feb. 2, 4, 1952, No. 291, 296.

(٥) Ibid, JE 1018 - 47, Stevenson - F.O, Cairo, Feb, 3, 1952, No 296.

طلبه[1] . ولكن على ماهر لم يتجاوب مما أوغر صدرهما عليه، وهكذا يبدو واضحًا أن الرغبة البريطانية تتفق مع الأهواء الملكية . وحرص فاروق على تهدئة بريطانيا فبعث برسالة على لسان رئيس ديوانه لمديرى الشركات والمؤسسات المصابة ـ ومعظمها بريطانية ـ بأضرار حريق القاهرة، وشكرهم فيها على متابعة نشاطهم وضرورة زوال قلقهم بعد تأكيدات الحكومة فيما يختص بالأمن والسلام، وطلب نسيان ذلك اليوم[2] . وراح يكيد للشيوعية مرة أخرى، فبيّن للسفير البريطانى أن التحقيق فى حوادث الحريق أظهر تورط البعثات التابعة للسوفيت[3] . وذلك حتى يزيد من اهتمام بريطانيا بإبعاد الخطر الشيوعى عن مصر .

وأثيرت مسألة المفاوضات فى اجتماع مجلس الوزراء البريطانى فى ٢٨ يناير وعرض على بساط البحث نوعية الموقف الذى ستتخذه حكومة على ماهر فى هذا الصدد، هل هى راغبة فى التفاوض أم ستواصل اقتراح قطع العلاقات وطرد الرعايا البريطانيين، وعليه فوَّضت الخارجية البريطانية بعد موافقة مجلس الوزراء سفيرها لبدء المناقشة وفقًا للقواعد الخاصة باقتراحات الدول الأربع[4] . وفى اليوم التالى أعرب إيدن فى مجلس العموم عن استعداد حكومته لبدء المفاوضات الجديدة، ومن ثم تحرك ستيفنسون ونقل الأمر إلى حافظ عفيفى، ثم التقى فاروقا، وبين له أنه ينتظر سماع أفكار على ماهر حول استئناف المفاوضات، فأجابه بأنه لديه ما يشغله كثيرًا فى هذا الوقت، ووافقه بأنه بقدر ما للدفاع من اهتمام، فإن مقترحات الدول الأربع مرنة للغاية، ثم ذكر السفير البريطانى أهمية الدفاع الجوى وحاجة مصر إليه، فأيده فاروق فى تفسيراته . ومما أرضى غروره أن صنداى كرونيكل نوَّهت فى عددها الصادر فى ٣ فبراير بأنه قد يكون شخصيًّا القائد العام للدفاع المصرى تحت تنظيم قيادة الشرق الأوسط، فالتقط ستيفنسون الخيط، وسأله عما إذا كان الفيلد مارشال سليم ذكر له ذلك عام ١٩٥٠ فرد عليه بالنفى[5] .

---

(١) Ibid.

(٢) الأساس، عدد ١٤٤٤، من ٦ فبراير ١٩٥٢، ص ١، آخر لحظة، عدد ٢٤٠ فى ٦ فبراير ١٩٥٢، ص ١، الأهرام عدد ٢٣٨٣٠ فى ٦ فبراير ١٩٥٢، ص ١ .

(٣) F.O. Op. Cit, 96872, JE 1018 - 68, Stevenson - F.O, Cairo, Feb. 14, 1952, No 367.

(٤) CAB 128, Op. Cit.

(٥) F.O. Op. Cit, 96872, J 1018 - 68, Stevenson - F.O, Cairo, Feb. 14, 1952, No 367.

والحقيقة أن الملك سيطرت عليه كلية ـ خاصة بعد أحداث ٢٦ يناير ـ حتمية الارتباط العسكرى ببريطانيا، حيث عَدَّها المظلة التى تحمى عرشه، هذا فى الوقت الذى أيقنت هى الأخرى ذلك، فقد طلب السفير البريطانى مقابلته فى ١٣ فبراير، وكان الغرض الأساسى التأكد من أنه سيعلمه بالحالة إذا أفلت الزمام من يده، والسعى لإعادة نوع من الارتباط بين السلطات العسكرية والجوية البريطانية وبين القوات المسلحة المصرية، فقال فاروق إنه يقدِّر هذا الوضع حق قدره، وأبدى رغبته فى ذلك، فاقترح ستيفنسون إرسال الملحق العسكرى لمناقشة المسألة مع رئيس الأركان، فأجابه الملك بأنه سيعطى التعليمات اللازمة، أما فيما يتعلق بالارتباط مع القوات الجوية، فقد رأى أنه ربما يجد بعض الصعوبة فى ترتيبه، وعليه فسيأتى متأخرًا قليلاً[١].

وأظهر فاروق مجاملاته لبريطانيا، فأعلن الحداد أربعة عشر يومًا على وفاة مليكها، وسافرت بعثة ملكية للاشتراك فى تشييع الجنازة، وأرسلت الملكة إليزابث رسالتين إلى فاروق عن طريق رئيس البعثة معبِّرة عن شكرها[٢]. ومما يذكر أن الملك أراد عودة عبد الفتاح عمرو إلى لندن، فلم يوافق على ماهر متعلِّلاً بالانتظار حتى بدء المحادثات، وفى ضوئها تتقرر العودة، فما كان من فاروق إلا أن أشركه فى بعثة التعزية ليحقق رغبته[٣]. واسترد الود مكانته، ومع هذا لم يكن السفير البريطانى راضيًا تمام الرضا، حيث استاء من الحاشية الملكية وعدَّها من عملاء الوفد وشكا لحكومته منها ورآها جذورًا للمتاعب[٤].

واتفق رأى ستيفنسون مع اتجاه فاروق حول إرجاء المحادثات الخاصة بالمفاوضات حتى تسقط الوزارة، إذ شعرا بأنه سيكون لها نفس منهج الوفد المتشدِّد. ووجد الملك التأييد البريطانى لخطوته فى تكليف الهلالى بتشكيل الوزارة، نظرًا للثقة فى اختيار حافظ عفيفى، ولليقين من الدور الإيجابى الذى سيقدمه رئيس الوزراء الجديد ضد الوفد، ولإمكانية بدء مفاوضات يسودها التفاهم. وفى هذه الفترة بذلت بريطانيا جهدها لعدم

---

(١) F.O. 141 - 1453, 1011 - 20 - 52 G, Stevenson - F.O, Cairo, Feb. 13, 1952, F.O. 371 Op. Cit, No 366.

(٢) F.O. 371 - 96846, JE 1013 - 6, Stevenson - F.O, Cairo, Feb. 19, 1952, No 24. ، أخبار اليوم، عدد ٣٨٠ فى ٦ فبراير ١٩٥٢.

(٣) موسى صبرى، المرجع المذكور، ص ص ٤٨، ٤٩، حلمى سلام، المرجع المذكور، ص ٦٤.

(٤) F.O. Op. Cit, 96872, JE 1018 - 79, Stevenson - F.O. Cairo, Feb. 19, 1952, No 45.

إفلات فاروق من يدها، حيث أدركت ذلك الرباط الذى تقوَّى بينه وبين الولايات المتحدة، ولم تكن فى الوقت نفسه تريد أى مساس بحليفتها، فعندما عرض على مجلس الوزراء البريطانى مذكرة الخارجية بشأن طلب الموافقة على اقتراح الحكومة المصرية الحصول على مصفحات ومركبات لإعداد قوة خاصة للمدرعات من الولايات المتحدة، أوضح وزير الخارجية بأن تلك القوة ستكون تحت سلطة فاروق، ومع ذلك فهناك مجازفة باستعمالها ضد بريطانيا فى أى إخلال بالنظام قد يحدث، وأن حكومة الولايات المتحدة جرى مشاورتها فى الأمر، وإذا تمت الموافقة البريطانية، ستتحقق أمانى الحكومة المصرية وبصفة خاصة الملك، وبيَّن وزير الدفاع أنه حتى لو أسىء استخدام القوة، فإن الخطر الحربى لن يكون جسيمًا، وأن الأمل ضمان تسوية مرضية مع مصر، وتتركز على مساندة فاروق وحكومة الولايات المتحدة، وبالتالى وافق مجلس الوزراء على الاقتراح(١).

وأراد فاروق الاعتماد على الولايات المتحدة فى الوصول إلى اتفاقية مع بريطانيا، وأخبر السفير الأمريكى السفير البريطانى بما نقله إليه مرتضى المراغى بتأجيل الانتخابات، وبما يحبِّذه الملك من أنه على بريطانيا الإسراع فى الاتفاق مع مصر، وإلا فإنها ستواجه باتحاد القوى ضدها(٢). وانتهز فاروق خطبة شهر رمضان فى أواخر مايو ١٩٥٢ وأعلن: «إن بلادنا وهى تناضل عن حقوقها قد صحَّ فيها العزم على إدراك مطالبها، وإن سياستنا هى سياسة الحرية والوحدة، وقد توحَّدت بين العرش والأمة والحكومة، وسنبقى أمناء على هذه السياسة»(٣).

واختار هذا الوقت ليلمِّح باحتمال عودة التهديد للمصالح البريطانية فى منطقة القناة، فنشر مصطفى أمين فى أخبار اليوم أن الخطبة الملكية الرمضانية أعطته الفرصة لإذاعة سر القارئ المجهول الذى قدَّم - عن طريقها - مبلغ ثلاثة آلاف جنيه لكتائب التحرير، فذكر أن شخصًا طلبه فى تيلفونه السرى، وأبلغه أنه يريد التبرع بالمبلغ، وقال له لو أن ظروفه تسمح بأن يحارب لانضم إلى الفدائيين ليستشهد معهم، ولو كان عنده أولاد أو ولد فى سن تُمكِّنه من الحرب لأرسله ليكافح معهم. وفى أعقاب ذلك وصل مصطفى أمين الشيك فى خطاب مسجَّل ليوزع على ست كتائب، واكتشف مصطفى أمين أن الشخص

---

(١) CAB 128 - 24, C.C. (52), March 18, 1952, Minute 3.

(٢) F.O. Op. Cit, 96875, JE 1018 - 133, Stevenson - F.O, Cairo, April 3, 1952, No 661.

(٣) المصرى، عدد ٥٢٠٥ فى ٢٥ مايو ١٩٥٢، ص ١.

هو الملك، ثم تعرض لخطبته المشار إليها، وعَدَّها هى الأخرى تعبيراً عن الرأى الملكى فى المطالب الملكية والإصرار عليها، أيضاً ذكر أن الملكة تبرعت بثمانمائة جنيه للشهداء[1]. وتشيد المقطم بيد فاروق البيضاء على العمل الفدائى، وأنه لا يقوم بذلك لقاء مجد أو طمع، وإنما يقدمها تحية «للمجاهدين من الفدائيين الذين استرخصوا الحياة فى سبيل بلادهم وبذلوا الدم بسخاء من أجلها ووهبوا أرواحهم فداء لها»[2].

وعَدَّ القائم بالأعمال البريطانى هذا العمل مضاداً لدولته، وأنه من صنع فاروق نظراً لأن صاحبى أخبار اليوم لهما صلة مباشرة بالقصر، وتقابل مع رئيس الديوان فى ٤ يونيو، فعلم أن الملك أشير عليه من بعض أصدقائه أن يضع هذه القصة بعد استعادة النحاس لشعبيته، وأنه جاء الوقت الذى يجب أن يذكر الشعب أن فاروقاً هو الوطنى الأول فى البلاد. ويذكر كريزول لحكومته أنه لو كان الأمر كذلك، فإنها إشارة ليست فى محلها، ونداء فى وقت غير مناسب لأدنى الطبقات وأكثرها إثارة، ومن المحتمل الفشل فى الحصول على النتيجة المرجوة[3]. وحاول مرتضى المراغى تهدئة القائم بالأعمال البريطانى مُبيِّناً أن هذا التصرف ثمار دسيسة من العناصر السيئة بالقصر - أندراوس وشركاه - وسبب أزمة مع الحكومة، قدم على أثرها الهلالى استقالته، لكنه أقنع بالعدول عنها، ورجا وزير الداخلية ألا يعير كريزول المسألة أى أهمية، وبدا من تعليق الخارجية البريطانية نقمتها على أندراوس، وأنه ليست هناك طريقة سهلة للتخلص منه، وتتعجَّب من أن فاروقاً رغم علمه بصفته الحقيرة، فإنه لا يسلم بحقيقة المحطيطين به[4].

وكانت المباحثات قد بدأت بين رئيس الوزراء والسفير البريطانى بعد ثلاثة أسابيع من تشكيل الوزارة، ولكن واجهتها العقبات لتصميم الجانب المصرى على الجلاء التام عن منطقة القناة فى أقرب وقت، ووحدة شطرى الوادى، وكان كافرى على صلة بتلك المفاوضات. وانتقد كريزول الهلالى بأنه ركز أولاً على النقاط الأكثر صعوبة بدلاً من التى يمكن التوصل فيها إلى بعض النجاح[5]. وبطبيعة الحال فإن فاروقاً جارى رئيس وزرائه

---

(١) أخبار اليوم، عدد ٣٩٥ فى ٣١ مايو ١٩٥٢، ص ١.

(٢) المقطم، عدد ١٩٦٣٢ فى ٢ يونيو ١٩٥٢، ص ٣.

(٣) F.O. Op. Cit, 96846, JE 1013 - 20, Creswell - F.O, Alex. June 13, 1952, No 58.

(٤) Ibid, 96876, JE 1018 - 164, Creswell- F.O, Alex, June 13, 1952, No 951.

(٥) حسن يوسف، المصدر المذكور، ص ٣٣٧.

Ibid, J 1018 - 167, Cresweel - F.O, Alex, June 29, 1952, No 984.

فى موقفه، وأوضح أن مصر لن تقبل حلاً إلاّ إذا كان كالوردة التى جردت من الأشواك، وذلك فيما يختص بوحدة وادى النيل ولقب ملك مصر والسودان(١). وبالرغم من أن المفاوضات لم تسلك طريقها، فإن السياسة البريطانية رأت فى إبقاء الهلالى فى الحكم وتعاونه مع حافظ عفيفى حماية لفاروق من المحيطين به وخطوة لجذبه إليها مرة أخرى، كما قدَّرت أن استمرار الوزارة مواصلة لكسر الوفد نهائيًا. وفى ذلك الوقت تردَّد أن هناك صلة بين السفارة البريطانية وأندراوس تهدف إلى تغيير الوزارة، وعلى الفور نفى كريزول ذلك لوزير الداخلية(٢).

وفى ٢٨ يونيو بعث كافرى برسالة للسفير البريطانى ـ أى يوم تقديم الهلالى استقالته ـ يُنبِّئه فيها باعتقاد الملك فى أن هناك مساندة بريطانية للإطاحة بالحكومة، وعليه اتصل القائم بالأعمال البريطانى برئيس الديوان، وأعاد عليه ما سبق قوله لوزير الداخلية، وأن آخر شىء يشغل التفكير البريطانى هو تغيير الوزارة أو التقرب إلى الوفد، وأن هذا الادِّعاء الباطل يرجع إلى ما نشره الهلالى بأن الوفديين يتآمرون مع سفير غربى ليضمنوا عودتهم للحكم. وحاول حافظ عفيفى كعادته تهدئة كريزول، مصرِّحًا له بأن تغيير الحكومة ليس فى صالح الحكومة البريطانية أو الحكومة الأمريكية ولا حتى مصر نفسها(٣).

وبعثت الخارجية البريطانية لسفارتها مستعلمة عن العمل الذى يمكن القيام به بصفة عاجلة لتقوية الهلالى وحافظ عفيفى، وكانت على يقين من أن الملك سيكون مُتمنِّعًا لخروج رئيس ديوانه أو بتنحية مرتضى المراغى عن منصبه، وتطلب بذل الجهد لإقناع فاروق ـ بواسطة حافظ عفيفى ـ بعدم ملاءمة استقالة الوزارة فى الظروف القائمة، وأن تشكيل حكومة جديدة سيقلِّل فرص نجاح المفاوضات مما يؤدى إلى طريق مسدود. كذلك تعرض إمكانية توسط كافرى لدى الملك ليبسط عليه الحقائق، وتبعث إلى سفيرها فى واشنطن ليبلغ الخارجية الأمريكية بالتعليمات التى بعثت بها للإسكندرية، لترسل تعليمات مماثلة لكافرى، وتبيِّن أنه من الضرورى العمل المشترك فى وقت الشدَّة لمنع فاروق من استبعاد العناصر الصالحة. ثم تشير لكريزول بأنه من الاستحالة أن تكون هناك حكومة قادرة وراغبة فى التفاوض بواقعية، طالما أن أندراوس وكريم ثابت فى القصر، وتطلب ملفًا كاملاً بجميع الدسائس السياسية

---

(١) Ibid, 96875, JE 1018 - 148, 190, Steveenson - F.O, Cairo, May 6, 1952.

(٢) Ibid, 96876, JE 1018 - 164, Creswell- F.O, Alex. June 13, 1952, No 951.

(٣) Ibid, JE 1018- 167, Creswell - F.O. Alex, June 29, 1952, No 984.

والمالية والإدارية بما فيها ما قد يورط الملك والتى كانت سببًا فى تقديم الهلالى لاستقالته، للاحتفاظ به واستخدام مادته للنشر عند الحاجة، هذا فى الوقت الذى خشيت فيه من تولى حسين سرى الوزارة حتى لا يمهد الطريق لعودة الوفد.

ويكتب القائم بالأعمال البريطانى للندن ليعلمها بأنه ناقش المطلوب مع السفير الأمريكى الذى لم يكن إيجابيًا، وأن الإعداد لتشكيل الوزارة الجديدة فى طريقه للإعلان، والوقت أصبح متأخرًا لتحقيق الغرض من وجهة النظر البريطانية[(١)]. وبذلك لم يتمكن كريزول من القيام بأى عمل للإبقاء على الحكومة، حيث كان فاروق مصممًا على إسقاطها فى مقابل ما حصل عليه. واستاءت الخارجية البريطانية من الطريقة التى سلكها وتتبَّعت خطواتها[(٢)].

وبعث السفير البريطانى بواشنطن إلى خارجيته لينقل ما تذكره الخارجية الأمريكية من أن الهلالى كان يضع استقالته فى جيبه منذ بعض الوقت، لأنه لم يكن لديه شىء ملموس ليظهره للشعب نتيجة لمفاوضاته مع بريطانيا والبعثة السودانية، وفشله فى اتخاذ إجراء ضد من رآهم مدانين بالفساد، وذلك مما دفعه للاستقالة، وأن واشنطن توافق على وجهة النظر البريطانية، بأن حكومة يشكلها حسين سرى ستكون قنطرة لعودة الوفد[(٣)]. ونفت بريطانيا أى مقولة عن أن سبب استقالة الهلالى يرجع إلى فشله فى المفاوضات والتى كان مصدرها كافرى. وفى لندن جرت محاولات مع السفير الأمريكى لتأييد الموقف البريطانى، ولكن بدا منها السلبية، إذ وضحت رؤية السفير الأمريكى فى القاهرة بأنه لا توجد فائدة من حديثه مع فاروق حيث ينتظر أن يسأله عمَّا إذا كان يضمن أن بريطانيا على استعداد للوصول إلى تسوية مع مصر فى حالة مجىء حكومة جديدة أحسن من سابقتها، وهنا أوضحت الخارجية البريطانية أن مثل هذا الضمان لا يمكن إعطاؤه، فإذا كان الفشل أصاب المفاوضات مع الهلالى، فمن غير المحقق النجاح مع حكومة أقل شهرة[(٤)].

---

(١) Ibid, JE 1018 - 169, F.O - Alex. July 1st, No 1050, F.O. Minute, July 1st, 1952, Persons, F.O - Washington, July 1st, 1952, No 2611, F.O - Alex. July 4, 1952, No 1063, JE 1018 - 175, Creswell - F.O, Cairo, July 2, 1952, No 32 C.

(٢) انظر فصل حكم القصر.

(٣) F.O. Op. Cit, JE 1018 - 179, Franks - F.O, Washington, July 2, 1952, No 1286.

(٤) Ibid, JE 1018 - 175, Crewell- F.O, Cairo, July 2, 1952, No 32 C, JE 1018 - 189, Conversation (U.S. Ambassador - Strange), July 2, 1952, JE 1018 - 174, F.O. Minute, Allen, July 2, 1952, No 1283.

وواصلت الخارجية البريطانية مساعيها، فترسل إلى واشنطن لتعبِّر عن عدم ارتياحها لموقف كافرى، وتمنعه من اتخاذ إجراء صارم، وتطلب عرض ومناقشة بعض النقاط، وأهمها أن الأمل الوحيد للاستقرار فى مصر اعتراف فاروق بأنه فقد طريقه بمستشارى السوء، وأن مسألة الاعتراف بلقب مصر والسودان حتى إذا قبلتها بريطانيا فلن يوافق عليها السودانيون مما سيتولد عنه اضطراب، وأن البقاء على المركز البريطانى ضرورى ولو استخدمت القوة، وأن تقبل مصر نوع التسوية المعدَّة، وإن لم يكن الأمريكيون على استعداد لإقناعه فلن تكون هناك فرصة أبدًا، وفى هذه الحالة ستحل بريطانيا نفسها من الحصار الطويل الأمد، وكل هذا له تأثير على قاعدة الشرق الأوسط والرأى الدولى(١). وأصاب الإحباط لندن وأصبح من الصعب القيام بأى عمل يمكن أن يحقق لها مطالبها، حتى مسألة التخلص من أندراوس وكريم ثابت أقرَّت بأنها عاجزة عن تحقيقها إلا إذا كان الأمريكيون على استعداد لاتخاذ أقوى مسلك ممكن مع الملك، ولم تكن تعرف كيف تقنعهم ليفعلوا ذلك(٢). إذن فتحول فاروق شطر الولايات المتحدة أفقد بريطانيا رشدها، بالإضافة إلى أن ظروفها قلَّلت من حجمها، حيث اختلف وضعها عما سبق وبالتالى فقدت الأساليب التى تمكنها من التهديد واستخدام القوة.

وأثار لندن تولىِّ حسين سرى الوزارة، وأرجعته إلى دسائس أندراوس وكريم ثابت «فهما يد فى قفاز أعضاء الوفد البارزين». ويُبيِّن كريزول لحكومته ضعف الوزارة الجديدة وممارستها للعمل فى مناخ تفوح منه رائحة الفساد، خاصة مع اشتراك كريم ثابت فيها، وأن السِّمة الواضحة التى تنذر بالسوء هى التدرج فى اتجاه ملائم للوفد(٣). وبناء على موقف فاروق المعاكس للسياسة البريطانية وإصراره عليه، وبعد فشل جهودها فى الحصول على مساندة الولايات المتحدة فى الضغط عليه بعدم تغيير وزارة الهلالى، رأت ضرورة الاحتفاظ بحافظ عفيفى فى القصر، وكان قد قدم استقالته نتيجة للأزمة الوزارية ورفضها الملك، ورأت أيضًا الاستعانة بالولايات المتحدة فى ذلك، وهذا دليل قوى على يقينها من أن فاروقًا خرج من يدها وارتمى فى أحضان حليفتها.

(١) Ibid, JE - 1018 - 175, F.O - Washington, F.O, July 3, 1952, No 2640.

(٢) Ibid, JE 1018 - 174, F.O. Minute, Allen, July 2, 1952, No 1283.

(٣) Ibid, JE 1018 - 183, F. go. Minute, Allen, June 30, 1952, JE 1018 - 175, Creswell- F.O, Cairo, July 2, 1952 No 32 C.

وفى أول يوليو أرسلت الخارجية البريطانية إلى سفيرها فى واشنطن بشأن إعلام الخارجية الأمريكية بالرغبة فى التعاون لإبقاء رئيس الديوان فى منصبه، ووفقا لتعليماتها التقى سترنج مع السفير الأمريكى فى لندن لنفس الغرض، فوعد الأخير بإرسال برقية إلى واشنطن والقاهرة لتأييد وجهة النظر البريطانية فى هذا الشأن. ووافق كافرى وفوّض كريزول فى العمل على استمرار حافظ عفيفى ليمارس نفوذه المعتدل، ويبين الأخير أن مصالح الملك نفسه تقتضى ذلك، ليخفض من الأثر السيئ سواء لاسمه أم لتصرفه بإدخال كريم ثابت فى الوزارة(١).

ونقل كريزول الرغبة البريطانية الأمريكية لرئيس الديوان عقب عودته من الاحتفال بتأدية قسم الوزارة الجديدة، وأفهمه أن الوقت كان متأخراً للقيام بعمل مضاد لتغيير الوزارة - بطبيعة الحال لم يكن يُسلِّم بالضعف وفقدان القدرة على التحكم فى هذه الآونة - وأكَّد عليه التمسك بمنصبه ليقلِّل من الضرر الذى يقوم به فاروق ضد نفسه وبلده، وحتى لا يتركه فريسة للآخرين. وشكره حافظ عفيفى وشرح لحظة انفعاله التى دعته لتقديم الاستقالة، وأنه لو تم التدخل البريطانى أو الأمريكى لنصح الملك بإبقاء حكومة معتدلة فى السلطة، فلن يأتى بالنتيجة المرجوة، حيث سينشر ذلك فى الصحافة، وبالتالى تتعرض الحكومة لنقد علنى، وينظر إليها على أنها صنع التدخل الأجنبى(٢). وكانت لندن تستبعد أن يوافق رئيس الديوان على مواصلة عمله مع وجود كريم ثابت فى الوزارة، كما خشيت من إمكانية استدعاء عبد الفتاح عمرو كإجراء تحركه الأيدى الخفية التى تعمل من وراء الحكومة - والمقصود الوفد - لمنع وصول التقارير المباشرة لفاروق، وعليه حرصت على أن تكون القناة مفتوحة بين حافظ عفيفى وعبد الفتاح عمرو(٣).

وفى الواقع، فلم يكن وجود رئيس الديوان ليضمن عودة فاروق إلى طاعة بريطانيا، وأدرك ألن Allen - أحد المسئولين بالخارجية البريطانية - ذلك ورأى عدم الفائدة من إقناع حافظ عفيفى بالعدول عن استقالته، واعتمد على أنه لم يكن له الدور الإيجابى أو الكلمة

---

(١) Ibid, JE 1018 - 169, F.O - Washington, July 1 st, 1952, No 2611, JE 1018 - 189, Conversation (U.S.A Ambassador - Strange), F.O, July 2, 1952, JE 1018 - 175, Creswell - F.O, Cairo, July 2, 1952, No 32.

(٢) Ibid, JE 1018 - 178, Creswell - F.O. Alex. July 2, 1952, No 993.

(٣) Ibid, JE 1018 - 190, F.O. Minute, Ledward, July 4, 1952.

المسموعة أثناء حكومة الهلالى، وإنما كان فاروق يهمله تمامًا، وكثرت شكاويه من ذلك، ونوَّه ألن إلى أن استمراره يعطى بعض الاحترام للحكومة، ولندن تمقتها وتريدها أن تهوى بإعلان الحرب عليها، ومن ثم فلا ترغب فى سند لها، ومن الجدير بالذكر أن عبد الفتاح عمرو أيد هذه النظرية بشدة، وأحزنه أن حافظ عفيفى انصاع لفاروق وعدل عن الاستقالة لأن كريم ثابت لن يجعله يستمر. ووفقا لتلك الرؤية بعثت الخارجية البريطانية إلى كريزول بألا يحاول حث حافظ عفيفى على البقاء بما يتعارض مع ما يراه، خشية من أن استمراره يخدم تطهير الحكومة القائمة ويشينه، وأن استقالته ستكون هزة لفاروق، وستضع الأشواك فى طريقه. وتعرج على أنه ما دام قد امتثل للمنحرفين، فربما يكون من الأفضل وجوب إظهار الحقيقة، ثم تطلب التعقيب والرأى ودراسة الحالة لتقرير الأحسن(١).

ويأتى رد كريزول بأنه وازن بين الأمور جيداً، وخرج بتأكيد ميزة أن يحتفظ حافظ عفيفى بمنصبه، فمع أن نصيحته متجاهلة، إلا أن استمراره يُعطى بعض التشجيع للعناصر المعتدلة فى الحياة العامة المصرية، ويمنح بعض التأكيد بأن الملك لن يترك نفسه كلية لمستشارى السوء الذين يحيطون به، ثم يحدِّد الموقف البريطانى تجاه سلطة فاروق الأوتقراطية، والديموقراطية التعصبية المتمثلة فى الوفد، فيرى تجنُّب الأخيرة خاصة فى الوضع الذى يعطيها الملك مساندته، وأن المصلحة التعامل مع فاروق عن طريق حكومة يمكن الاعتماد عليها كما كان الأمر فى أثناء حكومة الهلالى. وعليه فإن حافظ عفيفى يحاول تحقيق المصلحة البريطانية، وأنه إذا تحوَّلت بريطانيا للعمل ضد القصر على المكشوف، فهذا غير مستحب رغم إمكانية نجاحه فى زيادة تشويه سمعة الملك. وأخيراً يركز العمل على بذل الجهد لمنع فاروق من الامتثال للمنحرفين، وتشجيعه على طرد حكومة حسين سرى، فى الوقت الذى تساير فيه الأمور مع رئيس الوزراء والذى بالتالى سيعمل ما فى وسعه ليتجنب نهاية مخزية(٢).

وتوافق الخارجية البريطانية لاتفاق هذا مع تحركاتها الأولى، وتعود لتسأل ممثلها عن أحسن السبل للتأثير فى فاروق(٣)، والواقع أنه استغل عدم تلاقى وجهات النظر

---

(١) Ibid, JE 1018 - 191, F.O. Minute, Allen, July 4, 1952, F.O - Alex, July 4, 1952, No 1062, JE 1018 - 186, F.O. Minute, Morris, F.O, July 7, 1952.

(٢) Ibid, JE 1018 - 178, Creswell- F.O, Alex. July 6, 1952, No 1011.

(٣) Ibid, F.O - Alex. July 9, 1952, No 1076, F.O. 141 - 1453, 1011, 64 - 52 G.

البريطانية الأمريكية فى الأزمة الوزارية، وتعنُّت فى موقفه بعدم الإذعان للسياسة البريطانية. وتدرك لندن السبب وترسل إلى كريزول تحت هذا المعنى: «من المؤكد أنه لن يفعل طالما اعتقد أن هناك اختلافًا فى التقارب بيننا وبين الأمريكيين»(١). وبرغم يقين بريطانيا وفقدانها الأمل فى إمكان تقديم الولايات المتحدة مساعدتها لها باستخدام الحزم مع فاروق ليعود إلى رحابها، فإنها واصلت السعى خاصة عندما تأزَّمت مسألة لقب ملك مصر والسودان، ورأت أن تصميم فاروق عليها قد يؤدى إلى كارثة له ولمصر(٢).

ولكن الملك كان قد وصل مرحلة لا تمكنه من اتباع سياسة التنازلات لبريطانيا حيث وجد البديل. والحقيقة أنه لم يكن يرغب فى إعلان الحرب السافرة ضدها، فهو يخشاها داخليًا وإن لم يظهر ذلك حتى يشعرها بالعكس، وبناء عليه غطى موقفه ببعض الزيف. ووفقًا لتخطيط حوارييه، رأى أندراوس أن يلتقى كريزول ليبرِّئ مليكه من التصرفات المشينة، ويضفى عليه شيئًا من الدعاية علَّها تسكِّن الحال، وتمت المقابلة بعد ثلاثة أيام من تشكيل الوزارة، وتناول مسألة رشوة أحمد عبود بأنها مختلقة إذ يعانى الرأسمالى الكبير من الضيق المالى، وأن حسين سرى هو الذى أصرَّ على ضم كريم ثابت لوزارته وكان ذلك ضد النصيحة التى أبداها، وأن هذه الوزارة لن تكون جسرًا لعودة الوفد، وفاروق لن يسمح بحل الأحكام العرفية أو إلغاء الرقابة على الصحافة، وهو على استعداد للإطاحة برئيس وزرائه وإحلال مرتضى المراغى مكانه إذا رأى أن الوفد قد اكتسب نفوذًا، وصوَّر انطباعاته بتوقعات قرب حدوث اضطراب بين الحكومة والوفد، وقال إن استدعاء فؤاد سراج الدين إلى الإسكندرية كان بغرض تحذيره بأنه سيكون تحت المراقبة الدقيقة.

وأخبر كريزول أندراوس بصداقة بريطانيا لحسين سرى، ومستقبل العلاقات البريطانية المصرية، واعتماده على إعادة الثقة التى لا تتوافر مع اقتراحات إمكانية عودة الوفد للسلطة. ثم تكلَّم عن أنه لم يتخذ إجراء حاسمًا ضد مقترفى أحداث ٢٦ يناير، وينقل القائم بالأعمال البريطانى الحديث لحكومته ويسجل أن أندراوس يتَّصف بالكذب والغرض من زيارته التحقق مما إذا كانت هناك معاداة للحكومة، وليعمل قليلاً من الدعاية لمصلحة الملك، وليهدئ من شكوك بريطانيا تجاهه(٣).

---

(١) F.O. 141, Op. Cit, 1011 - 58 - 52, G, F.O. Alex, July 3, 1952, No 1057.

(٢) Ibid, 1011 - 66- 52 G . F.O - Alex, July 13, 1952, No 1099.

(٣) F.O. 371, Op. Cit, JE 1018 - 185, Creswell- F.O, Alex, July 5, 1952, No 1000.

وأقلق موقف فاروق بريطانيا، إذ آمنت أن نواياه هى مفتاح الحالة برمَّتها، ومضت التحليلات لهذا الموقف تأخذ مكانها، وانحصرت فى اتجاهين، الأول فى إمكانية أن يكون قد تصالح مع نفسه لأن يعيد الوفديين إلى الحكم على اعتقاد أنهم لن يكرروا أخطاءهم أو أن مصالحه تُملى عليه أن يكون فى سلام معهم. أما الثانى فهو مضاد لعودة الوفد والعمل للحيلولة دون إعطاء أى فرصة لتحقيق ذلك، وضمَّت التحليلات الدلائل على الاتجاهين، ولكنها فى النهاية رجَّحت كفة تغلب شعور فاروق العدائى للوفد[١]. وخشيت بريطانيا أن يفلت الزمام منه بضعفه وسوء سمعته، ومن تلك المحاولات التى يقدم عليها لتحسِّن من وضعه بتشجيعه حكومته فى إذكاء الحركة الوطنية فى منطقة القناة، فيذكر كريزول للندن أن بيانات وزير الداخلية بشأن السماح للصحافة باتباع النغمة القديمة يؤيِّدها الملك، وأن بواعث أعماله تنشأ من الخوف والجشع والكبرياء[٢].

ويأسف القائم بالأعمال البريطانى على الوضع الذى آلت إليه علاقات فاروق ببريطانيا، فيكتب لحكومته ليُسجِّل أن الملك فقد الخوف وأيضا الاحترام الذى كان يكنه لها لاعتقاده بأنه فى إمكانه على الدوام مناشدة الأمريكيين مستغلاً خوفهم من قيام ثورة[٣]، ليمنع بريطانيا من اتخاذ إجراء عنيف ضد مصر، مع علمه إلى حدٍّ ما بأنه فى حالة قيام ثورة، فإن الأسلحة البريطانية ستنقذه وأسرته فى آخر لحظة. ويشير كريزول إلى وجوب وضع حد لما تقوم به مصر من اللعب على المخاوف الأمريكية وإشباع غرور السفير الأمريكى، وأن ذلك لن يكون سهلاً فى الانتخاب السنوى بالولايات المتحدة. ثم يركِّز على ضرورة أن يفهم فاروق أن بريطانيا لن تُعرِّض حياة جندى واحد للخطر لإنقاذه وأسرته وثروته من الأخطار التى أدت إليها سوء تصرفاته، ولا بد له من أن يتحقق من أن أحداث شتاء ١٩٥٢/٥١ قد وضعت النقاط على الحروف، وأن بريطانيا لديها القوة الكافية للمواجهة، حيث إن امتلاك قاعدة قناة السويس يجعلها تتحكم فى الموقف برفض إمداد الدلتا بالبترول، وعزل منطقة القناة عن مصر وإقامة حكومة عسكرية فيها. وفى نهاية المكاتبة، يوضح أنه فى حالة إلغاء الأحكام العرفية والرقابة، يكون الاتصال بالملك

---

(١) F.O. 141, Op. Cit, 1011 - 60 - 52, G. Minute, July 7, 1952, No 163.

(٢) F.O. 371, Op. Cit, JE 1018 - 192, Creswell - Eden, Alex, July 7, 1952, No 163.

(٣) مفهوم الثورة هنا أنها ثورة تطيح بالمصالح الأمريكية، وبالتالى ستكون سمتها الشيوعية.

واستعجاله بأن يعيد إلى السلطة الرجال الذين ثبتت قدرتهم على حفظ القانون والنظام عقب حريق القاهرة تحت قيادة مرتضى المراغى[١].

وواصل فاروق أسلوبه الخاص بإثارة بريطانيا، فبعد أن كان متشدداً فى الإبقاء على الأحكام العرفية والرقابة، غيَّر موقفه وشجَّع حسين سرى، ليعطى الوعود فى برنامجه عن إلغائها. وبذل كريزول جهده ليعوق التحقيق، وفى لقاء له مع حافظ عفيفى، حدثَّه الأخير عن ضعف الحكومة وعدم قدرتها على اتخاذ تلك الخطوة، وأن عمرها قصير، وبالتالى أصبحت المفاوضات غير مضمونة ـ تمسك حسين سرى بالاعتراف بلقب ملك مصر والسودان وجلاء القوات البريطانية ومن ثم وجد التأييد من الملك ـ وبيَّن رئيس الديوان أن فاروقًا إذا وُوجه برؤساء وزارات لديهم القوة، بحيث إذا طلب منهم القيام بأعمال خاطئة استقالوا، فإنه فى نهاية الأمر سيُرغم على الإذعان. ثم أشار إلى عدم الرضا المنتشر خاصة فى الجيش وخطورة الحالة[٢].

وتتابعت الأمور سريعًا، وينقل القائم بالأعمال البريطانى صورة تدهور الأوضاع لحكومته، وإصرار فاروق على اتباع خطوات هواه وتنافيها مع مصلحة البلاد. ويعايش ظروف سقوط وزارة حسين سرى والوزارة الجديدة المنتظرة، ويستشف من كتاباته أن رغبة الانتقام من فاروق واضحة، والانتقاد والسب فى حاشيته صريحان حتى لقد أطلق عليها لفظ «عصابة» ووصفها بأنها سيطرت على السياسة فى السنوات الأخيرة وفقًا لمبادئ وضيعة[٣]. ومن هذا المنطلق كانت الرؤية لأحداث السقوط. إذ لم تبذل بريطانيا أى جهد فى الإبقاء على حكم فاروق، والحقيقة أن الزمام كان قد أفلت من يدها بعد معاكسة الظروف لها.

---

(١) F.O. Op. Cit, JE 1018 - 192, Creswell - Eden, Alex July 7, 1952, No 163, F.O. 141, Op. Cit, 1011 - 60 - 52 G.

(٢) F.O. 371, Op. Cit, JE 1018 - 184, Creswell- F.O. Alex, July 7, 1952, No 997, JE 1018 - 87, Commenwealth Relation office, July 10, 1952, No 284, JE 1018 - 249, Creswell - F.O, Alex, July 16, 1952.

(٣) Ibid, 96877, JE 1018 - 202, Creswell- F.O, Cairo, July 21, 1952, No 1050.



الفصل الرابع

النسر والدب

برزت القوتان المتمثلتان فى الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى بوضوح منذ الحرب العالمية الثانية فى منطقة الشرق الأوسط، حيث تطلعتا إلى مد نفوذهما والسيطرة عليها، وأثر التنافس بينهما على نوعية العلاقة مع دول المنطقة، وبطبيعة الحال، كان لفاروق موقفه منهما.

الولايات المتحدة

التقطت عيون النسر فاروقا إذ إن نظامه وميوله وأهواءه تدفعه إلى الولايات المتحدة، كما أن خوفه من تربص الدب وسعيه للحيلولة دون أى توغل شيوعى كان عاملاً مهمًا فى التقرب إلى الاتجاه المضاد. وظهرت البوادر مبكرة وقبل أن تتركز السلطة الأمريكية فى المنطقة. وكانت بريطانيا على بيِّنة من ذلك، فعندما يلتقى فش Fish الوزير الأمريكى المفوض مع فاروق فى ٢٥ سبتمبر ١٩٣٧ ينقل للقائم بالأعمال البريطانى الحديث، وبأنه دار حول السيارات ولم يتطرق للسياسة[١]. وقد أراد على ماهر فى أثناء رئاسته للديوان أن يخلق من الملك شخصية تتجه إليها الأنظار، واتفق ذلك مع ميول فاروق الذى تشوق إلى أن يكون له صورة عالمية حتى إنه فى فبراير ١٩٣٩ أظهر ميوله لزيارة الولايات المتحدة[٢].

وانتهز الملك فرصة إعادة انتخاب روزفلت رئيسًا للولايات المتحدة، فأوفد أمينه الأول بالنيابة إلى المفوَّضية الأمريكية ليقدم تهانيه[٣]. وبدأت الصلات تتقارب والتى أرجعت إلى الموقف الأمريكى المتعاون مع الحلفاء عام ١٩٤١، وبالتالى كانت واشنطن حريصة على اجتذاب فاروق إلى هذا الجانب وإقصاء اتجاهه المحورى وإغرائه على إعلان الحرب،

(١) F.O. 407 - 221, J 4086 - 20 - 16, Kelly- Eden, Alex. Sept. 25, 1937, No 1118.

(٢) F.O. 371 - 23304, J 567- 1- 16, Lampson- F.O. Cairo, Feb. 3, 1939, No 110.

(٣) الأهرام، عدد ٢٠١٧٤ فى ٧ نوفمبر ١٩٤٠، ص ٤.

فيبعث روزفلت ابنه برسالة إليه[١]، وتصدر بعض الصحف من العاصمة الأمريكية لتشيد به وتمتدحه، وفي إحدى المقالات تُصرِّح بأنه يُعَدّ الحاكم الإسلامي صاحب النفوذ. ومما يذكر أنها أقلقت لامبسون فأرسل للسفير البريطاني في واشنطن للاستفسار عن مغزاها[٢]. ويُسجِّل المبعوث الشخصي لروزفلت الذي زار مصر في نوفمبر ١٩٤١ انطباعاته عن فاروق فيبيِّن أنه يفتقر إلى مستشارين أكفاء، وأيضا فإن السفير البريطاني يفتقر في تعامله معه إلى اللباقة والدبلوماسية[٣].

والحقيقة أن فاروقًا لم يدرك تمامًا التآخي الأنجلو أمريكي في هذه الفترة والذي توثق ليجابه الزحف النازي، واعتقد أنه من الممكن أن ينال تأييد ومساندة واشنطن ليتحدى لندن ويوقع الشقاق بينهما، ولكن السفير البريطاني قطع عليه خط الرجعة، وواصل اتصاله بالوزير الأمريكي المفوَّض كيرك Kirk ليعلمه بتتابع الأحداث التي أدت إلى تقديم إنذار ٤ فبراير ١٩٤٢. وعليه فحينما استدعى فاروق كيرك قبل حلول الساعة التاسعة، لم يشأ الذهاب إلى القصر إلا بعد استشارة لامبسون، وتحدَّث إليه الملك راغبًا إشراكه في الموقف، وقال له إن مصر وهي دولة صغيرة اعتدت بريطانيا العظمى على استقلالها، ولم يكن الوزير الأمريكي ليعطيه الفرصة حيث أجابه برد قاطع: «إن كل عمل فردي أو عام، وكل قرار شخصي أو عام يجب أن يكون له هدف واحد وحافز واحد وهو تحقيق النصر لحليف مصر»[٤]. ويعلِّق لامبسون لحكومته على هذا الاتجاه بأن كيرك يعترف كلية بأن بريطانيا اتبعت الطريق الصحيح[٥].

ومما تجدر الإشارة إليه أن كيرك أخبر فاروقًا بأن السفارة البريطانية على علم باستدعائه له، وذلك حتى لا يكون هناك سر يجمعهما. وفي الواقع فإن الولايات المتحدة أرادت ألا تبدو في صورة الدولة التي تتدخل في منطقة النفوذ البريطاني في وقت تتكاتف فيه قواها مع الحلفاء، ولكنها لم تكن ترغب في عزل فاروق لانعكاسات ذلك على أوضاع مصر

---

(١) المصدر نفسه، عدد ٢٠٣٦١ في ٦ مايو ١٩٤١، ص ٥.

(٢) F.O. Op. Cit, 27431, J 2324 - 18 - 16, Cairo- Washington, July 2, 1941, No 2090, J 2369 - 18- 16, Halifax- Cairo, July 12, 1941, No 150.

(٣) حسن يوسف، المصدر المذكور، ص ١٣١.

(٤) F.O. Op. Cit, 31567, J 633 - 38 - 16, lampson- F.O, Cairo, Feb. 6, 1942, No 513.

(٥) Ibid.

الداخلية، وإمكانية تصاعد الاضطرابات فى وقت تمر فيه الحالة الحربية بمرحلة خطرة، وكانت الخارجية الأمريكية على يقين من سوء تصرفات السفير البريطانى فى مصر، ومدى استفزازه للملك، لكنها تخشى التصريح بذلك كى لا تغضب حليفتها حيث كان ما يهمها تكثيف الجهود لمواجهة المحور(١).

وواصلت المجاملات طريقها بين الرئيس الأمريكى وفاروق، ففى عام ١٩٤٢ أنشئ خط بين الولايات المتحدة ومصر لنقل الصور الفوتوغرافية باللاسلكى، وافتتحه روزفلت بإرسال صورة له مع وزير مصر المفوض فى واشنطن، رئى بعدها أن يكون رد القاهرة على هذه التحية إلى واشنطن إرسال صورة الملك مع كيرك(٢). ثم يهب فاروق ألفين من الجنيهات للقوات الأمريكية الموجودة بمصر بمناسبة عيد الميلاد، ويتألم لامبسون من هذا الإجراء ويكتب لحكومته: «إنى أرى من الحسرة أن يقوم بالإهداء بهذه الطريقة»(٣). ويحرص الرئيس الأمريكى على الرد برسالة يشيد فيها بسخاء الملك وجهده فى توفير أسباب الهناء للقوات الأمريكية(٤). ويصحب كيرك بعض أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكيين إلى قصر عابدين فى ١٨ أغسطس ١٩٤٣، وتتم المقابلة الملكية التى يخرج منها الأعضاء ليدلوا بأحاديثهم للصحافة عن شخصية الملك وكيف بهرتهم، وعَدُّوه عنوانًا لمصر والمصريين، وأنه يحمل كل الآمال والأمانى لشعبه، وأشاروا إلى معرفته واطلاعه بكل أمور أمريكا، وإعرابه عن تقديره لشعبها وترحيبه بالتعاون معها، وصرَّح أحدهم: «إن القاهرة بعد الحرب الحالية ستكون أقرب إلى واشنطن مما كانت عليه لندن قبل الحرب الماضية، وإنى أعتقد أن التعاون بين مصر وأمريكا بعد الحرب سيكون حقيقة واقعة لابد منها»(٥). وكان ذلك دليلاً على السياسة الأمريكية المستقبلية تجاه فاروق.

ومع خريف ١٩٤٣ زادت علاقة فاروق بالأمريكيين توثُّقًا - فى وقت كان فيه على صلة

---

(١) حسن يوسف، المصدر المذكور، ص ص ١٣٠ - ١٣٢، محسن محمد، التاريخ السرى لمصر، ص ص ٢٤٠ - ٢٤٧.

(٢) محمد التابعى، المصدر المذكور، ص ص ٢٧٥، ٢٧٦.

(٣) Lampson, Op. Cit, Box III, Dec. 6, 1942, p. 340.

(٤) المصرى، عدد ٢١٦٤ فى ١٣ ديسمبر ١٩٤٢، ص ٢.

(٥) المصدر نفسه، عدد ٢٣٧٥ من ١٩ أغسطس ١٩٤٣، ص ٢، روز اليوسف، عدد ٧٩٣ فى ٢٦ أغسطس ١٩٤٣، ص ٩.

طية ببريطانيا ـ وبدأت مظاهر ذلك تفرض نفسها، فعندما قدَّم كيرك الميجر جنرال رويس Royce القائد العام الجديد للقوات الأمريكية فى الشرق الأوسط للملك، ودار الحديث حول طائرات النقل الأمريكية، دعاه القائد لرحلة جوية إلى الإسكندرية على طائرة كبيرة من طراز (ك ـ ٤٤)، وعليه ارتدى زى سلاح الطيران، وصحب معه الفريق إبراهيم عطا الله وآخرين إلى المطار الأمريكى بالقرب من القاهرة، حيث كان فى انتظاره كيرك ورويس وبعض كبار الضباط، وتبودلت التحيات واستقل فاروق الطائرة، إذ قادها بنفسه إلى الإسكندرية ثم عاد للقاهرة. ويصف شون الحدث للندن ويُبيِّن كيف كان له شأن كبير فى الصحافة(١).

وبانتصارات الحلفاء فى سبتمبر ١٩٤٣، وكما أرسل فاروق تهنئة بالنصر للملك البريطانى، بعث بها إلى روزفلت الذى ردَّ معبراً عن أمله فى أن تكون هذه الانتصارات قد ساهمت فى نصر قوات الديموقراطية والحرية. ويواصل فاروق لقاءاته بالأمريكيين، فهو يستقبل وزير الخارجية، ويستضيف الضباط وعلى رأسهم قائدهم ولفيف من الممرضات الملحقات بالجيش الأمريكى ورجال الصليب الأحمر، حيث أمضوا يومًا كاملاً فى ضيافته وتناولوا معه العشاء(٢). وحينما عقد المؤتمر الثلاثى للرؤساء روزفلت وشيانج كاى شك وتشرشل فى مينا هاوس فى نوفمبر من العام نفسه، كان فاروق يعالج من حادثة القصاصين، فأوفد أحمد حسنين للقاء الرئيس الأمريكى، فأبلغه تحيات مليكه وترحيبه بقدومه، وأبدى روزفلت رغبته فى مقابلة فاروق، فوضع له قطاره الخاص تحت تصرفه لينقله للقصاصين، ولكن الظروف أقعدته فتأسف لرئيس الديوان، وقبل سفره بعث برسالة إلى الملك قال فيها إنه يرجو أن يتمتع العالم قريبًا بالسلام العام وأن يتمكن من زيارة الولايات المتحدة. ورد فاروق عليه وشكره على تلك الدعوة(٣).

وكان ذلك ما يتمناه منذ توليه العرش، وتنعكس علامات الضيق على القائم بالأعمال

---

(١) الأهرام، عدد ٢١١٣٩ فى ٢٦ سبتمبر ١٩٤٣، ص ٢.

F.O. Op. Cit, 35538, J 4295 - 2- 16, Shone- F.O, Oct. 1st, 1943, No 894.

(٢) الأهرام، عدد ١١٤١ فى ٢٨ سبتمبر ١٩٤٣، ص ٢، عدد ٢٢١٥٩ فى ٢٠ أكتوبر ١٩٤٣، ص ٢، عدد ١١٦٤ فى ٢٦ أكتوبر ١٩٤٣، ص ٢، المصرى، عدد ٢٤٠٩ فى ٢٨ سبتمبر ١٩٤٣، ص ٢.

(٣) الأهرام، عدد ٢١١٩٦ فى ٢ ديسمبر ١٩٤٣، ص ٢، عدد ٢١٢٠٢ فى ١١ ديسمبر ١٩٤٣، ص ٢، المصرى، عدد ٢٤٧١ فى ١١ ديسمبر ١٩٤٣، ص ٢.

البريطانى فى مكاتبته للندن، فيذكر ما نشرته الإجبشيان جازيت بخصوص الدعوة، وينقل ما صرح به الوزير الأمريكى بأنها وجهت إلى كل من الشاه وفاروق كنوع من المجاملة(١). ولم يكد عام ١٩٤٣ ينتهى إلا وأهدى الملك ألف جنيه إلى القوات الأمريكية بمناسبة عيد الميلاد(٢)، استمرارًا لتدعيم حسن العلاقات.

وتوطدت الصلة بين فاروق والضباط الأمريكيين حتى إنه قام فى ٦ يونيو ١٩٤٤ بزيارة مركز القيادة الأمريكية فى القاهرة، ويلقى ذلك الصدى فى الصحافة، فتتبع خطواته ولقاءاته وتنقل ما دار من حديث القادة له حول الأنباء العسكرية، ودور القوات الأمريكية فى الانتصار على الألمان بفرنسا(٣).

وكان فاروق قد وثَّق علاقاته مع هؤلاء الضباط منذ أن ربطته المودَّة مع رويس، فهو يحل عليه ضيفًا فى مكان إقامته الخاصة حيث الجلسات التى جمعت الضباط به، ثم أصبح يذهب إليهم فى مقرهم الخاص بالزمالك، فيكرمون وفادته ويضفون عليه قدره، ويشاركهم الملحق العسكرى الأمريكى فى القاهرة، وراح الملك يدعوهم إلى أوبرج الأهرام. واستاء قادة الجيش البريطانى من ذلك، وكتب البريجادير كويليام Quilliam إلى سمارت يشكو هذا الحال، ويأسف لتلك العلاقة الاجتماعية التى ربطت ملك مصر بالضباط الأمريكيين ويفتقدها الضباط البريطانيون، ويستفسر عما ذكره مسئول فى القصر من أن فاروقًا يمتنع عن الاتصال بالجانب العسكرى البريطانى، خشية أن يؤدى ذلك إلى عدم رضا كيلرن، ويرد عليه سمارت بما يراه بأن الملك ربما يشعر إنه مع الأمريكيين يكون أقل تعقيدًا مما لو كان مع الإنجليز، وأن صلته بالملحق العسكرى الأمريكى ورثت عن رويس. وتعبر الخارجية البريطانية عن تصورها بأن كريم ثابت يمثل أداة الاتصال، إذ يعمل على غرس العلاقات الاجتماعية مع الدوائر الرسمية الأمريكية التى تمتد إلى ضباط الجيش الأمريكى الذين يجدهم هو وزوجته مسلين، وعليه فيقدمهم إلى مليكه بطريقة غير رسمية سواء فى الأوبرج أو أى مكان آخر، ثم تعقب بقلة معرفته بدوائر الجيش البريطانى(٤).

---

(١) F.O. Op. Cit, 41373, J 281 - 128, 16, shone- Scrivener, Cairo, Jan. 15, 1944.

(٢) Ibid, 4.316, J 219 - 14- 16, Killearn- F.O, Cairo, Dec. 31, 1943.

(٣) الأهرام، عدد ١٣٥٦ فى ٩ يونيو ١٩٤٤، ص ١.

(٤) F.O. 141 - 952, 284- 19 - 44, Brigadier Quilliam - Smart, June 22, 1944, Smart- Quilliam, June 28, 1944, F.O. Minute, June 23, 1944.

وبذلك يتضح أن تلك العلاقات أقلقت المسئولين البريطانيين، خاصة عندما تكون هناك أزمة مع فاروق، وهنا يجب التنويه إلى أنه بالرغم من صلاته الخاصة ببعض الضباط البريطانيين، فإنها لم تصل إلى درجة صداقته مع أقرانهم الأمريكيين.

ولم يتمكن فاروق من الحصول على أى مكسب لصالحه عن الطريق الأمريكى، إذ حرص روزفلت على تأييد بريطانيا مع أنه فى تلك المرحلة كان التنافس قد أخذ مكانه بين القوتين البريطانية والأمريكية فى الشرق الأوسط. حدث هذا فى أثناء أزمة إبريل ١٩٤٤ بين الملك وبريطانيا، فلجأ الأول إلى كيرك وعرض عليه رفض تشرشل إخراج النحاس من الحكم، وأنه عاقد العزم على إنهاء الخلاف مع رئيس وزرائه، حتى لو كلفه ذلك اعتزال العرش والإقامة فى المنفى، ولكن كيرك يَعُدّ المسألة داخلية والمقابلة شخصية، وفى الوقت نفسه يوصل إليه وجهة النظر الأمريكية عن طريق الملحق العسكرى الأمريكى والتى ترى إنهاء الخلاف لما فيه المصلحة، حيث إن تعنت فاروق له خطورته عليه وعلى مصر[١]. ومن ثم يتبين الدليل على تأييد الولايات المتحدة لبريطانيا، وعدم مد يد العون لفاروق والاستجابة لرغبته. ويبعث روزفلت لرئيس الوزراء البريطانى معبّرًا عن تهانيه بالنجاح البريطانى فى التعامل مع اضطراب القوات البحرية اليونانية آملاً نجاحًا مماثلاً مع المسألة المصرية، وفى الحال أعلمه تشرشل بأبعاد الأزمة ونتائجها وموقف فاروق منها[٢].

وأمام إحساس الملك بقوة التسلط البريطانى عليه، اندفع إلى مزيد من التقرب للجانب الأمريكى، فيطلب عشرين بندقية ومائة ألف طلقة قنبلة مسيلة للدموع ومائة قنبلة مثيرة للدخان للحرس الملكى، ورأى كيلرن هذا المطلب عجيبًا ويذهب بقوله إلى أنه لم يتخذ فيه الإجراء السليم إذ قام القصر بطلبها من السلطات الحربية الأمريكية مباشرة دون علم وزير الدفاع المصرى، وأعلمت الخارجية البريطانية وزارة الحرب التى رأت إبلاغ رئاسة قوات الجيش البريطانى حتى يمكنها بالتالى تبليغ الجهات الحربية بالولايات المتحدة[٣].

---

(١) محسن محمد، التاريخ السرى لمصر، ص ص ٣٧٦، ٣٨٥.

(٢) PREM 4, 19 - 3, Rosvelt- P. Minister, April 26, 1944, No 532, P. Minister- Roosvelt, April 26, 1944, No 664.

(٣) F.O. 371 - 41331, J 3086 - 31- 16, Killearn- F.O, Cairo, Aug. 29, 1944, No 161, F.O. Op. Cit, 41332, J 3200 - 31- 16, Killearn- F.O, Sept. 12, 1944 No 1782, J 3202 - 31- 16, Killearn - Washington, Cairo, Sept. 12, 1944, No 1781.

ومما لا شك فيه أن هذا الإجراء من جانب فاروق قد أثار ضغينة بريطانيا عليه، وأعطى الإحساس لواشنطن بأنها أصبحت لها المكانة لديه، وهي في داخلها ترنو إلى أن تحل مكان حليفتها. وكانت تصرفات فاروق تجاه الأمريكيين يرصدها منظار كيلرن، فيبعث لإيدن لينقل له التحركات، وقمَّة ما ضايقه مصاحبة الملك للملحق العسكري الأمريكي ومساعدة برنتون Brinton، ويعلق بأن زوجة الأخير تمتلك الجاذبية والجمال، وأن فاروقًا يتردد على منزلهما، ويذهب معهما إلى نادي الصيد، والذي يُعَدّ ناديا ليليا أكثر منه مؤسسة رياضية، ويستحم معهما في حمام السباحة الخاص بقصر عابدين، وينتهز فرصة نهاية الأسبوع ويصحب معه مجموعة أمريكية من الجنسين إلى الفيوم. ويتتبع السفير البريطاني خطواته على الشاطئ مع فتيات الصليب الأحمر الأمريكي الجذابات، وتخبره رئيستهن بأنه يمارس معهن لعبة «الفول السوداني»، ثم يعود ويذكر لحكومته تلك الدائرة التي تتسع في علاقاته مع الأمريكيين من جنرالات وغيرهم، وأنه على الوزير الأمريكي المفوَّض الجديد الذي خلف كيرك التحقق من أن هذه الأفعال مقصود منها تحويل الأمريكيين عن بريطانيا والعمل ضدها. ومما يُسجَّل أن الأمير محمد على وجد أن الدس لفاروق عن هذا الطريق من الممكن أن يؤتي أكله، فقام بذلك خير قيام[(١)].

وشايع أحمد عبود الاتجاه نفسه، زاعمًا أن لديه الأدلة على ميل القصر لإثارة أمريكا ضد بريطانيا، ، ولكن كيلرن طمأنه بما تمتلكه دولته من سيطرة على مصر[(٢)]. ولم يكن رئيس الديوان يرتاح إلى الزحف الأمريكي، إذ أكَّد لسمارت أن هدف الأمريكيين إغراء المصريين، ويتوجَّس خيفة من إثارتهم للمتاعب[(٣)]. وعليه فقد خشي من الاتجاه الأمريكي لمليكه، لكنه لم يكن ليعارضه.

واستمر مؤشر التقارب في الارتفاع، ولم تنتابه إلا سحابة خفيفة عندما عبر فاروق للقائم بالأعمال البريطاني عن تكدره من الموقف الأمريكي فيما يختص بالقضية الفلسطينية[(٤)]، لكنها سرعان ما انقشعت. فعندما حضر روزفلت إلى مصر في ٢٠ فبراير

(١) F.O. 954 - 5, Part 4, Eg - 44- 49 , Killearn - Eden, Cairo, Aug. 14, 1944, F.O. 141 - 954, 284 - 4- 449, Killearn - F.O, Cairo, Aug. 5, 1944, No 154.

(٢) محسن محمد، سنة من عمر مصر، ص ٣٩.

(٣) F.O. 371 - 45920, J 1473 - 3- 16, Killearn - Campbell, Cairo, April 19, 1945, No 126154.

(٤) انظر فصل بين الإسلام والعروبة، عنصر الميدان العربي.

١٩٤٥ على أثر انتهاء مؤتمر القرم، سارع فاروق والتقاه على ظهر الطراد الأمريكى الذى ألقى مراسيه فى مياه البحيرات المُرَّة بالإسماعيلية، وأحيط هذا الاجتماع بالسرية والكتمان حتى إن السيارة التى استقلها الملك مصطحبًا معه الوزير الأمريكى المفوَّض تاك Tack، لم تسلك بعد خروجها من قصر عابدين الطريق العادى بل اتخذت طريقًا آخر يمر بشوارع ضيقة وحوارى وأزقة. ودارت المحادثات حول العلاقات المصرية الأمريكية، وأثار روزفلت مسألة إعلان مصر الحرب على المحور حتى تتمكن من الاشتراك فى مؤتمر سان فرانسسكو(١).

وأثمرت المقابلة عن هدية من الولايات المتحدة إلى ملك مصر، تمثَّلت فى طائرة ذات محركين، ويستاء كيلرن لأن أمريكا سبقت بريطانيا فى تقديم الطائرة، وأن الصحافة نشرت أن الطائرة الأمريكية مهداة من رئيس الولايات المتحدة اعترافًا بالخدمات المصرية للقوات الأمريكية، بينما الطائرة البريطانية مهداة من السلاح الجوى البريطانى(٢). ومن ثم تتبين المنافسة الواضحة لاجتذاب الملك الشاب.

وحاولت بريطانيا الحد من اندفاع فاروق مع التيار الأمريكى، فعندما أراد رفع درجة التمثيل السياسى فى واشنطن إلى درجة سفير، وقفت عائقًا ونجحت عن طريق عبد الفتاح عمرو(٣) ولكن لم تتحقق سياستها. وتأثر الملك بوفاة روزفلت، وأصدر بيانًا عبر فيه عن تقديره وإعجابه بهذا الرئيس وأشاد بدوره فى السلام العالمى(٤). وكان مما أقلقه أن زيارته للولايات المتحدة لم تتم، لكنه فى لقاء له مع اللورد الترنشام أشار إلى أن الرئيس الجديد جدَّد له دعوة الزيارة(٥). وبالتالى هدأت نفسه وجاء ذلك بناء على إثارته المسألة مع الوزير الأمريكى المفوَّض الذى رحب بتلك الخطوة، وكتب لحكومته فى هذا الشأن، فتوافق وتعد للأمر عدَّته فى سرية بالغة، ولكن الزيارة تؤجل بواسطة فاروق بسبب الظروف التى تعرضت مصر لها فى نهاية حكم وزارة النقراشى الأولى(٦).

---

(١) الأهرام، عدد ٢١٥٧٢، فى ٢١ فبراير ١٩٤٥، ص ١، الكتلة، عدد ٩٥ فى ٢١ فبراير ١٩٤٥، ص ١، حسن يوسف، المصدر المذكور، ص ٣٤٧، يُبدى تاك دهشته لمعرفة الملك لمثل هذه الطرق، فيرد عليه فاروق «إن أول واجبات الملك أن يعرف بلده» روز اليوسف، عدد ١١٨٣ فى ١٣ فبراير ١٩٥١، ص ٥.

(٢) F.O. Op. Cit, 45988, J 1287 - 172 - 16, Killearn - F.O. Cairo, March 29, 1945, No 485,
F.O. Op. Cit, 45930, J 1213 - 10 - 16, Killearn- F.O. Cairo, March 31, 1945, No 769.

(٣) Ibid, 45920, J 1263- 3- 16, Killearn - F.O, Cairo, April 5, 1945, No 808.

(٤) Ibid, 45931, J 1458 - 10- 16, Killearn- F.O, Cairo, April 19, 1945.

(٥) PREM 8 - 23, Egypt, May 23, 1945.

(٦) محسن محمد، سنة من عمر مصر، ص ص ١٥٤ ـ ١٥٧.

وكانت واشنطن قد وجدت فى الزيارة استئثارا بالملك وتشويقًا له لمزيد من التعلق بها فى وقت كانت بريطانيا تماطل فى زيارته لها. ومما يذكر أن عدم انسجام الولايات المتحدة مع الوفد قد قوَّى علاقتها مع فاروق[١]، وبالتالى أصبح هناك شبه توازن، فالوفد يلقى المساندة من البريطانيين، والملك يتجه بكل ثقله للأمريكيين طمعًا فى التأييد.

وطرق فاروق بابا آخر لتشجيع الوجود الأمريكى فى مصر عن طريق النشاط الاقتصادى الذى كانت الولايات المتحدة تواقة إلى امتداده، وفى بداية عام ١٩٤٥ استدعى فاروق سيمونز Simons ممثل بنك سيتى الوطنى فى مصر، فحضر مصحوبًا بالوزير الأمريكى المفوَّض. وفى المقابلة نقل الملك ما سمعه من أن البنك قرر عدم قيامه بأى عملية فى مصر، وتعشمَّ ألا يكون ذلك صحيحًا. فاستعرض سيمونز العقبات، وركز على الشعور المضاد للأجانب، وحاول فاروق تبسيط الأمور وقياس الأبعاد. وقلق كيلرن من هذه التحركات واستاء من زيادة النشاط الأمريكى وبخاصة التجارى[٢]. وبنهاية الحرب أصبح واضحًا أنه من الصعب فك الارتباط بين فاروق والولايات المتحدة وعلى وجه الخصوص بعد أن غدت قوة لها ثقلها فى الشرق الأوسط فى وقت تداعت فيه قوة بريطانيا التى أيقنت أن وجودها فى المنطقة أصابه التصدع، وبالتالى لا بد من الاعتماد على المعاونة الأمريكية. ولم يكن فاروق ليغيب عنه هذا الوضع، وعليه عقد الأمل على المساندة الأمريكية، ورآها معبرًا يتغلب به على التسلط البريطانى، وصرحا يمنع التوغل السوڤيتى.

وبالرغم من أن علاقة فاروق ببريطانيا قد تحسنت عقب نهاية الحرب، فإن ذلك لم يمنع من حرصه على استمرار منهجه مع الولايات المتحدة والعمل على مزيد من توطيد الصلات معها، وكان حقده على السفير البريطانى دافعًا قويًا لالتصاقه بالوزير الأمريكى المفوض خاصة عندما بدأ النقراشى فى بحث مسألة تعديل المعاهدة أواخر عام ١٩٤٥، فيشكو فاروق لتاك ويصرح بأن كيلرن عدو له، وأنه على استعداد لتخريب أى محاولة مصرية لتعديل المعاهدة وتحقيق الأمانى الوطنية[٣]. وهدف إلى تجميع الآراء المؤيدة له ليتمكن فى النهاية من الإطاحة بغريمه، وبالذات عندما بدأ يشعر بتعاطف تاك تجاهه.

---

(١) F.O. Op. Cit, 45920, J 1530 - 3- 16, Killearn - Campbell, Cairo, April 24, 1945.

(٢) Ibid, 46004, J 1783 - 467 -16, Killearn- Eden. Cairo, May 10, 1945, No 688, J 1000- 467 - 16, Killearn- F.O, Cairo, May 1st 1945, No 338.

(٣) محسن محمد، سنة من عمر مصر، ص ٩٧.

ووفقا للسياسة الأمريكية الجديدة، أقدم الأخير على التدخل فى شئون مصر الداخلية بما يتعارض مع الرؤية السابقة، ففى حديث له مع كيلرن يقترح عليه إبعاد النحاس من زعامة الوفد لما فى ذلك من إرضاء لفاروق، ولكن السفير البريطانى يرفض متمسكًا ببقائه فى مركزه[١].

وكانت المفاوضات المصرية البريطانية منفذًا لتدخل واشنطن، حيث أيقنت لندن إمكان الضغط الأمريكى على مصر لحسابها، فأرسلت الخارجية البريطانية بمذكرتها إلى الخارجية الأمريكية تشرح لها مقترحاتها بشأن تعديل المعاهدة ورفض مصر لها، وتبين خطورة المطلب المصرى الخاص بالجلاء، وبأنه غير عملى، ويعرض منطقة الشرق الأوسط للأخطار، ولا يتفق مع الدفاع المشترك. واتصل بيفن بالخارجية الأمريكية لتطلب من وزيرها بالقاهرة تبليغ فاروق بمصلحة الولايات المتحدة فى المفاوضات، كما أشار وزير الخارجية البريطانى إلى اقتراح السفير البريطانى فى القاهرة الاتصال بحافظ عفيفى - عضو الوفد المفاوض - فى حالة زيارته لأمريكا، وإعلامه بالاهتمام الأمريكى لتأمين الشرق الأوسط وفقًا للقواعد البريطانية، وتوافق واشنطن[٢].

وعندما توقفت المفاوضات طلب الوزير الأمريكى المفوض مقابلة فاروق، لكنه كان بعيدًا عن القاهرة، وعليه سلم إسماعيل صدقى خطابًا من وزير الخارجية الأمريكية يعلمه باهتمام حكومته بكافة مسائل الدفاع عن الشرق الأوسط، لأنها تَعُدّه ذا أهمية أساسية لأمن الأمريكيين الخاص، وبذلت الولايات المتحدة مساعيها للعدول عن عرض القضية على مجلس الأمن، آملة أن توفق مصر وبريطانيا فى التسوية[٣]. ولكن يتأزم الموقف، وتعرض القضية على مجلس الأمن، وتبحث بريطانيا عن إمكانية الوساطة الأمريكية، فى الوقت الذى تخشى من أن يؤدى ذلك إلى رد فعل معاكس بالنسبة للاتحاد السوڤيتى فيقدِّم مساعدته لمصر، ومع هذا فإنه بتأييد الولايات المتحدة للمشروع البرازيلى أعلنت تضامنها مع بريطانيا[٤]. وعلى أى حال فإن المصلحة الأمريكية فرضت نفسها.

---

(١) F.O. Op. Cit, 45923, J 2614 - 3- 16, Killearn- F.O, Cairo, Aug 1st 1945, No 242.

(٢) F.O. 115 - 4273, Minute about the Egyptian Negotiations, June 1st, 1946, G 77- 3- 46, F.O. Despatch, March 15, 1946, G 77 - 30 - 46, Balfour - Under secretary, June 3, 1946, Department of State Balfour, Washington, June 10, 1946.

(٣) طارق البشرى، المرجع المذكور، ص ١٤٣.

(٤) F.O. Op. Cit, 4320, Vol I, P. Minister- Inverchapel, April 27, 1947, G 63 - 19- 47, =

ويواصل فاروق اتجاهه، فيذهب إلى المطار الأمريكى مرتديًا كسوة القائد الأعلى لسلاح الطيران ليتفقد أكبر طائرة وصلته، ويستقبله الوزير الأمريكى المفوَّض والجنرال ولسون ـ رئيس شركة خطوط النقل العالمية ـ وكبار الضباط الأمريكيين، ويوالى تردُّده على المطار، وتنقل الصحافة تلك التحركات[١]. وردًا على هذه السياسة يقوم السفير الأمريكى فى الاحتفال الذى أقيم بنفس المطار فى ٢٠ ديسمبر ١٩٤٦، وحضره ياور فاروق بتسليم السلطات المصرية الطائرة الأمريكية[٢]، وترسل وزارة الزراعة الأمريكية لفاروق مجموعة بذور هدية للمزارع الملكية[٣].

وتكدَّرت بريطانيا من هذه المظاهر. ومما زاد حنقها تلك البعثة العسكرية التى سافرت للولايات المتحدة يصحبها إبراهيم عطا الله فى ٢٢ إبريل ١٩٤٧. ومما لا شك فيه أن تلك الخطوة اتخذت بواعز من فاروق لتسلطه على حكومته، واعتذر مسئول الخارجية الأمريكية عن ذلك للسفير البريطانى فى واشنطن لعدم إبلاغ الدعوة. كما أثَّر فى لندن طلب النقراشى من الولايات المتحدة فى أثناء وجوده فيها بعثة عسكرية أمريكية لتحديث الجيش المصرى، وتدريب الضباط المصريين بها، وقد أجيب بأن ميزانية البعثات العسكرية معروضة على الكونجرس، وينقل السفير البريطانى فى واشنطن لحكومته هذه الأخبار بكل دقة وعناية[٤]. ولمزيد من التوسع فى الاتجاه للولايات المتحدة، تُعلن الجامعة عن رغبة فاروق فى إرسالة بعثة من خريجى كلية الهندسة إليها، وأن تُدفع مصاريفها من جيبه الخاص[٥].

وعقب اعتراف ترومان Truman بقيام دولة إسرائيل فى ١٥ مايو ١٩٤٨، ودخول الجيش المصرى فلسطين، أبدى فاروق بعض القلق بشأن هذا الموقف. أيضًا فقد قامت

= Machean- Balfour, April 18, 1947, F.O. Op. Cit, 4321, Vol II, G 63 - 157- 47, U. K delegation - Inverchapel, Aug. 29, 1947.

(١) الأهرام، عدد ٢١٨٧٤ فى ١٠ فبراير ١٩٤٦، ص ١، عدد ٢٢٠٢٨ فى ١١ أغسطس ١٩٤٦، ص ١.

(٢) F.O. 371 - 53332, J 5430- 57- 16, Bowker- F.O, Cairo, Dec. 20, 1946, No 1925.

(٣) الكتلة، عدد ٤٤١ فى ٢ إبريل ١٩٤٦، ص ٢.

(٤) F.O. 115 - 4320, G 36 - 20 - 47, Inverchapel - F.O, April 23, 1947, F.O. Op. Cit 4321, Vol II, G 36 - 169 - 47, Inverchapel - F.O, Washington, Sept 3, 1947.

(٥) F.O. 371 - 69190, J 2281 - 22- 16, Campbell - F.O, Cairo, April 1st, 1948, No 51.

السفارة الأمريكية فى القاهرة بمحاولات للضغط على الملك لقبول الهدنة الأولى[1]. لكن ذلك لم يعكس أى سوء على العلاقات بين الطرفين، وسرعان ما تلاشت الشوائب. وواصلت واشنطن طريقها، واستغلت الظروف التى قدمت نفسها إليها، وراحت تخطط لتكون الوريثة الشرعية لبريطانيا فى الشرق الأوسط بعد إصابة الأخيرة بالشيخوخة والضعف، كما أن أحداث اليونان وإيران شجعت الولايات المتحدة على الإقدام لتنفيذ سياستها، فتطلعت إلى أن تكون حامية للمصالح الغربية فى مصر فى الوقت الذى خشيت فيه من تطور الأمور نتيجة لزيادة المظاهرات والاضطرابات والاغتيالات وأعمال العنف التى تتولاها الجماعات المتطرفة وما يمكن أن يعكسه ذلك بالتحول إلى ثورة شيوعية[2]، وهى حريصة كل الحرص على إبعاد السوفيت عن هذه المنطقة، وبالتالى سيطرت عليها نزعة تملكها، ولها طريقتها فى التنفيذ، وكان أول تطبيق عملى انقلابات سوريا العسكرية التى بدأت بانقلاب حسنى الزعيم فى مارس ١٩٤٩[3].

أما بالنسبة لمصر، فاختلفت الطريقة فى البداية حيث رأت فى فاروق الأداة لتحقيق سياستها، وقد اختارت كافرى ليكون سفيراً لها فى القاهرة، فوصل إليها فى ٢٢ سبتمبر ١٩٤٩ لتولى مهامه وفقًا للمنهج، وهو صاحب خبرة وحنكة، قضى وقتًا طويلاً فى أمريكا الجنوبية والوسطى، وكان أول سفير فى فرنسا بعد التحرير ونجح فى مهامه، ومن ثم أنيطت به مهمة احتواء مصر.

ومضت الصحافة الأمريكية تشير إلى إسهام فاروق فى الدور الأمريكى، فتقترح نيويورك تايمز توليه ثورة الإصلاح الاجتماعى لما يتفق مع القرار الأمريكى بشأن الإشراف على الإصلاح الاجتماعى فى الشرق الأوسط، برفع مستوى المعيشة، والتخفيف من وطأة الضغط الناتج عن أنظمة هدف القائمين عليها الرشوة وجمع المال. وتبرز الصحيفة مركز مصر الاستراتيجى وثروتها وثقافتها، وتنوِّه إلى أن كافرى دعا رؤساء نقابات العمال المصريين إلى حفلات الاستقبال، وتنتقد النظام الاقطاعى القائم، وتهاجم طبقة الباشوات المستغلة، ثم تصل إلى «أن الملك فاروق شاب ذكى نشيط ووطنى، وهو الوحيد الذى يستطيع أن يوحد الشعب ويقود ثورة ضد الفساد والرشوة والفئة القليلة من الأثرياء الذين

---

(١) انظر فصل بين الإسلام والعروبة، عنصر الميدان العربى.

(٢) Vatikiotis, P.J, Nasser and his Generation, P. 108.

(٣) كوبلاند، مايلز، لعبة الأمم، تعريب مروان خير، ص ص ٧٣ ـ ٧٧.

يتحكمون، وأنه لو قاد الملك هذه الثورة لا ستطاعت مصر أن تخطو نحو الحضارة خطوات واسعة»[1].

وبطبيعة الحال لم تكن الصحيفة لتغفل أن فاروقًا هو الإقطاعي الأكبر، ولكنها رأت أن ما أسقطته مفهوم، وربما اعتقدت أن في ذلك إشارة إلى الملك بأن السياسة الأمريكية حددت معالمها، وإذا كان على استعداد لمسايرتها، فليقدم المساعدة لها، وما ينطبق على الباشوات يطبق عليه، في الوقت الذي تتضح فيه رغبتها في شد أزره. واتباعًا للبرنامج، تشيد صحيفة بوست بحنكة فاروق العسكرية، وتُسجِّل بأن الدوائر العسكرية في واشنطن تضمر له أسمى درجات التقدير، وأن كولنز Colnes رئيس أركان حرب الجيش الأمريكي عقب محادثاته معه في القاهرة، صرح بإعجابه به وعَدَّه خبيرًا في هذا المجال[2].

وعلى الوجه الآخر كانت هناك صحف تهاجم فاروقًا، فكتب أتوود مراسل النيويورك بوست مقالاً نشر في لايف ماجازين في ٣ إبريل ١٩٥٠ تحت عنوان «ملك مصر اللغز» انتقد فيه فاروقًا وحلل شخصيته، واستعرض مساوئه وقصصه المثيرة، وطلاقه من فريدة وزواجه الثاني، واعتداءه على الدستور، والفجوة الاجتماعية بين الإقطاعيين والفلاحين البؤساء، واهتزاز مركز العرش. وعقد المقارنة بين الصورتين، عندما تطلع الملك للخلافة، وحينما أمسك بعصا المارشالية في أثناء حرب فلسطين، ورغبته في الزعامة العربية. ثم أشار إلى نقص تعليمه، وحاشيته التي حققت له نزواته، وثروته حيث يعد أغنى رجل في مصر، وأنه يسعى ليجد الطريق الذي يمتعه بحياته. وكان هذا المقال سببًا في تقديم السفير المصري بواشنطن احتجاجًا رسميًا لوزارة الخارجية[3]. وعاد المحرر ونشر في الصحيفة نفسها حديث الملكة اليونانية فريدريكا بما يشين فاروقًا[4]. أيضًا هاجمت ستاندر داي إيفننج بوست مشروع زواجه من ناريمان، وواصلت مجلة تايم القذف وركزت على سمعة الملك السيئة في أوربا، وحياة اللهو التي يعيشها بكل أشكالها. وتسلك السبيل نفسه الديلي أمريكان[5].

---

(١) آخر لحظة، عدد ٦٥ في ٢٩ مارس ١٩٥٠، ص ٥.

(٢) المصري، عدد ٤٥١٩ في ٢٣ يونيو ١٩٥٠، ص ٦.

(٣) F.O. Op. Cit, 80600, JE 1941- 17, British Embassay - F.O, Washington, April 19, 1950.

(٤) انظر فصل الحياة الخاصة.

(٥) أخبار اليوم، عدد ٢٩٠ في ٢٧ مايو ١٩٥٠، ص ٣، المصور، عدد ٤٥٢ في ٨ أغسطس ١٩٥٢، ص ١٢، أحمد بهاء الدين، المرجع المذكور، ص ٥٩.

وتكرر الاحتجاج المصرى لدى المسئولين الأمريكيين على هذه الحملة الصحفية الموجهة ضد الملك، ودائمًا يكون الرد التقليدى لأى دولة دستورية أن الصحافة فى بلادها حرة، وأنها لا تمتلك معاقبة صحيفة على رأى تبديه أو نهج تتبعه ما دام فى حدود القانون[١]. وهذا الأمر لم يشكل خطراً على العلاقات بين فاروق والولايات المتحدة، حيث إن ما كتب لم يقتصر على الصحف الأمريكية فقط، كذلك فقد حدث شىء من التوازن مع تلك الصحف التى أشادت به.

ومع تأزم المفاوضات بين مصر وبريطانيا، عادت الأخيرة ورأت طلب المساعدة الأمريكية، وبدا أن هناك أملاً فى التحقيق، إذ أرسلت السفارة البريطانية فى واشنطن إلى لندن تعلمها بتعاطف الأمريكيين تجاه الأهداف البريطانية فى مصر[٢]. وفى لقاء لكافرى مع ستيفنسون، صرح الأول باستعداده لتقديم المساعدة على أساس استبقاء القوات البريطانية فى منطقة القناة، وكان على دراية بالخطوات، وقد قام كريم ثابت بدوره فى نقل الانطباعات بشأن المفاوضات[٣]. ونشرت البلاغ أن الأوساط البريطانية المطلعة تنتظر أن يقوم ترومان بالكتابة شخصيًا إلى فاروق ليتدخل فى القضية، بعد أن أصبح الاعتماد على الزعماء المصريين الذين لم يحيدوا عن موقفهم قيد أنملة غير مجد[٤].

وعندما أيقن الملك التآزر الإنجلو أمريكى تجاه الوجود البريطانى فى القناة، ومسألة الدفاع المشترك للشرق الأوسط، والعضب الذى ترتب على إلغاء المعاهدة، ووضعه المتدهور وتطلعات الاتحاد السوفيتى ونشاطه فى المنطقة، ركّز على ضرورة إشراك الولايات المتحدة فى حل المسألة المصرية، وآمن بأنها القوة القادرة على إنقاذه من الهاوية التى تنتظره. فبالإضافة إلى رغبته فى أن يكون السفير الأمريكى الواسطة له لدى السفير البريطانى، لنصحه باتباع سياسة الهدوء فى منطقة القناة، فإنه عرض موافقته على إدخال مصر فى دفاع الشرق الأوسط عندما يرى أن الوقت مناسب، بمعنى القبول مع إيقاف التنفيذ حتى تستقر الأمور. ورحّب كافرى، ولكنه ركز على وقف أى عمل ضد القوات

---

(١) اللواء الجديد، عدد ٢٣ فى ١٨ سبتمبر ١٩٥١.

(٢) F.O. 953 - 864, P.G. 1163- 18- G, Burrows- Carter, Washington, Oct. 6, 1950.

(٣) F.O. 371 - 80384, JE 1055 - 83, Stevenson- F.O, Cairo, Nov. 28, 1950, No. 827, F.O. Op. Cit, 90131, JE 1051 - 8, Stevenson- F.O, Cairo, April 16, 1951, No. 293.

(٤) البلاغ، عدد ٨١٨٧ فى ١٦ سبتمبر ١٩٥١، ص ١.

البريطانية فى منطقة القناة[١]. والواقع أن دولته لم تكن لترجئ انضمام مصر إلى الدفاع المشترك للشرق الأوسط.

وباندلاع حريق القاهرة، استدعى الملك كافرى ليستمد منه الرأى، وكان الأخير أول من علم بإقالة الوزارة، وقد أرسل ببرقية إلى السفارة الأمريكية فى لندن ليبدى النصيحة، وليبين أنه من غير المرغوب فيه للحكومة البريطانية أن تعلم أنها تنتظر إشارة تنم عن الصداقة من الحكومة الجديدة، لأنها ستكون قبلة الموت لها، وأن فاروقًا لعب بذكاء بتسليم السلطة لحكومة من هذا النوع، ولو كان استدعى حكومة معارضة، فمن الصعب تأييد الوفد لها، فى الوقت الذى ستؤيد فيه المعارضة الحكومة[٢]. وفى ذلك إشارة إلى المساندة الأمريكية لما أقدم عليه فاروق، ومما لا يدع مجالاً للشك أنه استمد التوجيه من كافرى الذى كان أول دبلوماسى أجنبى يستقبله على ماهر عقب تشكيله الوزارة[٣].

وأصبح متوقعًا قبول مصر للدفاع المشترك للشرق الأوسط بعد ذلك التأثير الذى امتلكه السفير الأمريكى على فاروق. وفى فبراير ١٩٥٢ كتب الجنرال إيزنهاور Eisenhower ـ وكان يشغل منصب القائد العام لقوات الغرب فى أوربا ـ إلى الملك يبين له أنه يرى بخبرته العسكرية أن القاعدة على القناة أمر لا غنى عنه لقوات الحلفاء. ونصح بتسوية المشكلات المعلقة مع بريطانيا[٤]. وكانت نيويورك تايمز سبق أن طالبت فى أثناء أحداث القناة بعدم تركها دون قوة تحميها لدوليتها، وإن اعتبرت بريطانيا المختصة بها، نظرًا لوجود القوات البريطانية فيها، إلا أنها أوضحت أن للغرب اهتمامات بها[٥].

وحرص فاروق على الحصول على اعتراف أمريكى بلقب ملك مصر والسودان. وكانت الخارجية الأمريكية قد أعلنت عدم اعترافها، وذكر المتحدث الرسمى لها أن كافرى يحمل أوراق اعتماد لملك مصر، وأن الولايات المتحدة لا تزال تتمسك بنصوص اتفاقية الحكم الثنائى للسودان ولا تعترف بإلغاء معاهدة ١٩٣٦[٦]، ولكن الملك اتصل بالسفير

---

(١) PREM 8, 1388, part 4, Stevenson - F.O, Alex. Oct. 10, 1951, No 68.

(٢) F.O. Op. Cit, 96871, JE 1018 - 51, F.O. Minute, Allen Jan. 30, 1952.

(٣) Ibid, 96872, J 1018 - 16, Chancery - F.O. Cairo, Feb 6, 1952, No 1051.

(٤) أخبار اليوم، عدد ٤١٦ فى ٢٥ أكتوبر ١٩٥٢، ص ٩.

(٥) F.O. Op. Cit, 96849, JE 1014 - 4, Franks - F.O, Washington. 3, 1952, No 6191.

(٦) الأهرام، عدد ٢٣٧٤٩ فى ١٧ نوفمبر ١٩٥١، ص ٢.

الأمريكى مؤكِّدًا وجهة نظره فيما يتعلق باللقب، ولم يكن كافرى يعارض الاعتراف به، حتى لقد طلب من حسن يوسف المرور على واشنطن فى أثناء عودته من البرازيل ليضم صوته إلى جهوده التى يبذلها مع حكومته فى هذا الشأن، ودارت المناقشات مع وكيل وزارة الخارجية والقائم بأعمال وزير الخارجية، وكانت وجهة النظر الأمريكية الربط بين الاعتراف باللقب واشتراك مصر فى دفاع الشرق الأوسط[١]. كما أوضح إيدن لكافرى موقف بريطانيا المعارض، وتولَّى نقل رؤيته للحكومة الأمريكية، كما ناقش المسألة مع وزير الخارجية الأمريكية فى لندن[٢]. وبذلك خاب أمل فاروق فى تحقيق رجائه.

وفى هذه الآونة، وجدت الولايات المتحدة أن الوقت حان لتحقيق سياستها، ولا بد من اتخاذ الخطوات العملية، وبما أنها كانت مدركة تمامًا استسلام فاروق لها، فقد خطَّطت من أجل استخدامه لفرض النظام الجديد، إذا ارتأت الإطاحة بالأدوات القديمة وتحديث الأوضاع فى ظل الملكية بعد إعادة بلورتها وفقًا للأيديولوجية الأمريكية، وعند الفشل فى التنفيذ يكون الخوض فى طريق آخر ينتهى إلى إقصاء النظام القائم برمَّته، ووصل الأمر إلى أن أتباعها عملوا مع الأطراف بنوعياتها المختلفة سعيًا أولاً وأخيرًا إلى فرض الخطة المرسومة. فتنشر نيويورك تايمز فى ٢٧ ديسمبر ١٩٥١ عن ضرورة تحرك الملك بعد أن ساءت علاقته بحكومته، وأنه إذا استعمل سياسة أبيه ومارس دور الرجل السياسى الذى تعطيه له سلطته الدستورية فسينال الرضا، وتُصرِّح بأن الأمل الوحيد يقع على عاتقه، فمعروف عنه أنه رجل لديه القدر من الذكاء ومتحرر من التيار الوطنى والتعصب الدينى[٣].

وفى أوائل عام ١٩٥٢ كانت اللجنة التى شكلها إتشيسون وزير الخارجية الأمريكية برئاسة كيرمت روزفلت رجل المخابرات قد انتهت من دراستها لبدء العمل وفقًا للبرنامج المعد، وحضر الأخير إلى مصر فى فبراير. وكما يُذكر عنه أن لديه القدرة على دعم كل من الحكام التقليديين والثوريين معًا[٤]. ولم يكن غريبًا عن فاروق إذ عرفه منذ أيام الحرب، وتأثر به لتعاطفه معه فى الظروف الصعبة التى كان يمر بها فى تلك الأثناء، بالإضافة إلى

---

(١) F.O. Op. Cit, 96871, JE 1018 - 51, F.O. Minute, Allen, Jan. 30, 1952.، حسن يوسف، المصدر المذكور، ص ص ٢٢٧، ٣٧٧.

(٢) إيدن، مذكرات، ص ص ٥٣، ٥٦.

(٣) F.O. Op. Cit, 90223, JE 1679 - 26, Franks- F.O. Washington, Dec. 29, 1951, No 1351.

(٤) كوبلاند، المرجع المذكور، ص ٨٥.

أنه أبدى توقُّعاته له بنظام مستقل ذى سيادة بعد انتهاء الحرب، وبأنه سيكون أول حاكم مستقل منذ ألفى عام، وعليه لقى الترحاب عندما استقبله مرة أخرى، ولكن روزفلت وجد فاروقًا تغيَّر تمامًا، حيث فقد القدرة على تركيز أفكاره، فما يوافق عليه يعود لينقضه، وانشغل كلية بهواياته الشخصية التى طغت عليه، وكل ما أمكن القيام به محاولة الهلالى فى التطهير، ولم تلق النجاح مما جعل روزفلت يتجه إلى الطريق الآخر ليحقق السياسة الأمريكية، فولى شطره ناحية الجيش، وفى التقرير الذى قدمه لوزير الخارجية الأمريكى عقب عودته، نصح فيه بوجوب موافقة حكومته على إقصاء فاروق، متكهنًا بدفن النظام الملكى نهائيًا فى مصر(١).

وفى خلال الفترة الأخيرة من حكم فاروق وضح جليًا التسلط الأمريكى عليه، إذ غدا كافرى محركًا للأحداث فى وقت برز فيه عدم تلاقى وجهات النظر الأمريكية والبريطانية، فبينما كان الإنجليز حريصين على استبقاء وزارة الهلالى الأولى فى الحكم، فإن السفير الأمريكى ساند الملك فى الإطاحة بها، وانتشرت الأقوال حول ذلك، واعتقد الهلالى نفسه أن كافرى على صلة بأعدائه(٢). ويذكر البعض أن أندراوس وكريم ثابت وأحمد عبود تآمروا والتقوا بكافرى - بإيعاز من فاروق - وأكَّدوا له أن اتفاقية الدفاع المشترك لن يوقعها الهلالى ولا أى رجل فى الدولة سوى النحاس لما له من تأثير على الرأى العام(٣). ولما كانت لندن على بيِّنة من نجاح ضغط كافرى على فاروق، طلبت من ممثلها إقناع السفير الأمريكى بمساندة الرغبة البريطانية، كما كرَّرت الطلب لواشنطن، لكن المجهودات البريطانية أحبطت لموقف كافرى المتصلِّب، ورفضه السعى لدى الملك لتحقيق المطلب البريطانى(٤)، وتعلَّل بأن مثل هذا التدخل سيشاع ويصبح الأمريكيون والبريطانيون متضافرين فى المسئولية فى كل ما تتعرض له الحكومة التى عملوا على استمرارها(٥).

---

(١) المرجع نفسه، ص ص ٨٥، ٨٦، ٩٢، أحمد حمروش، المرجع المذكور، ص ص ١٢ - ١٦، Vatikiotis, P.J. The Egyptian Army, P. 108.

(٢) F.O. Op. Cit, 96847, JE 1013 - 24, Creswell- F.O, Alex. July 17, 1952, No 67.

(٣) Derosne, Op. Cit, pp. 206 - 208.

(٤) انظر فصل عابدين وقصر الدوبارة، عنصر المد والجزر.

(٥) F.O. Op. Cit, 96876, JE 1018 - 175, Cairo, July 2, 1952, No 32 C.

وكان العمل الملحوظ الذى قدَّمته الولايات المتحدة لبريطانيا مساندتها لها فى الإبقاء على حافظ عفيفى[1]، لعدم تعارض ذلك مع الرغبة الملكية. وكان تكليف فاروق لحسين سرى بتشكيل الوزارة مؤيدًا من كافرى الذى أكد للقائم بالأعمال البريطانى أن عقليته أوربية، وعندما سقطت وزارته، رأى كريزويل أن يتدخل السفير الأمريكى لدى فاروق فى أثناء تشكيل الوزارة الجديدة، لكنه كعادته أبى[2]. وقد لوحظ فى هذه الفترة أن الأمل فقد فى الملك ولا بد من البديل، وجاء يوم ٢٣ يوليو ليضع حدًّا فاصلاً، وليؤدى السفير الأمريكى دوره الإيجابى تجاه فاروق كشخص وليس كنظام، حيث أسهم فى إقصاء أى انتقام كان من الممكن أن يتعرض له على يد حركة الضباط الأحرار.

الاتحاد السوفيتى

اتَّضحت رؤية فاروق للدُّب السوفيتى مع إعلان الحرب، حيث أظهر شغفه بتتبع أخباره. فيذكر لامبسون لحكومته أنه فى أثناء لقائه معه فى ٢٩ سبتمبر ١٩٣٩ كان مشغولاً بموقف موسكو، واندهش عندما علم بزيارة وزير الخارجية التركية لها، وعبَّر عن شعوره بقوله: «إن إنجلترا لن تقف موقف المتفرج مع روسيا»[3]. وبالتالى فهو يرغب فى توجيه عمل عدائى ضدها. وفى الواقع فإنه لم تخل مقابلة ملكية للسفير البريطانى إلا ويطرح موقف الاتحاد السوفيتى ويكرر سؤاله عن عدم دخول بريطانيا فى حرب معه وتصور أن ذلك يرجع إلى عدم مقدرة البريطانيين على مواجهته، واستاء من هزيمة فنلندا أمامه وبين أنها فى حاجة إلى الرجال، ولن تستطيع بريطانيا تقديم يد المساعدة لها[4]. ولم يخف كرهه للشيوعية، وكثيرًا ما أبدى تخوفه من انتشارها وامتدادها حتى لبريطانيا نفسها، وصرَّح بأنه يفضل النازية عنها[5].

وفى أثناء اللقاءات التى كان يلتقى فيها والقادة العسكريين البريطانيين، حرص على

---

(١) انظر فصل عابدين وقصر الدوبارة، عنصر المد والجزر.

(٢) F.O. Op. Cit, 96877, JE 1018 - 194, 202, Creswell- F.O, Cairo, July 11, 21, 1952, No 1019, 1050.

(٣) F.O. Op. Cit, 23307, J 3939- 1- 16, Lampson - F.O, Alex, Sept. 25, 1939, No 293.

(٤) Ibid, J 4209 - 1- 16, Lampson - F.O, Cairo, Oct. 13, 1939, No 314, F.O, Op. Cit, 24623, J 807 - 92 - 16, Lampson- F.O, Cairo, March 5, 1940, No 5.

(٥) Lampson, Op. Cit, Box II, July 6, 1941, P. 193, Box III, Jan. 9, 1943, F.O. Op. Cit, 35528, J 224- 2- 16, Lampson- F.O. Cairo, Jan. 11 1943, No 66.

الهجوم الشديد على النظام السوفيتى ، وقال فى إحداها : «إذا كان هناك احتلال مؤقت بقوات أجنبية لدولة ، فإنه من دواعى سعادتى ألا يقوم الروس بذلك» ، وحاول الجنرال ولسون وغيره إقناعه بأن خوفه مبالغ فيه ، ولكن وكما يذكر لامبسون كان من الصعب إزاحة ذلك عنه(١) . ومع هذا فلم يخفف إعجابه بالروس كمقاتلين وبتلك المقاومة التى أظهروها فى سباستبول(٢) .

لم تكن مصر قد اعترفت بالاتحاد السوفيتى ، وفى عام ١٩٤٣ رأى النحاس ضرورة إقامة العلاقات بين الدولتين إذ وضع فى الحسبان مساندة السوفيت له فى معركته ضد القصر ، ومن طبيعته الترحيب بانتهاز الفرصة لإصابة الهدف ضد الملك ، فأعدَّت الحكومة مذكرتها فى ١٤ مارس توصى بإقامة علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفيتى . ودارت المفاوضات ، وحدثت الاختلافات بين الحكومة والقصر فى هذا الشأن ، حيث يمقت فاروق الفكرة كلية ويخشى من التأثير السوفيتى ، وأراد القصر المماطلة لكسب الوقت ولم يرغب فى إبداء المعارضة ، ولكن الضغط مورس عليه ، وفى ٦ مايو أخطر النحاس السفير المصرى فى لندن بأن الملك وافق على الاقتراح ، وأعطى له السلطة لاتخاذ الإجراءات اللازمة فى هذا الصدد ، وعليه أقيمت العلاقات فى ٢٦ أغسطس من العام نفسه ، وفى أعقابها بأربعة أيام استدعى فاروق لامبسون وأظهر عدم ارتياحه لما جرى ، وبيَّن أن التمثيل الدبلوماسى لم يتم بين البلدين(٣) . وفى ذلك ما يدل على استيائه من إقامة العلاقات .

وطغى شعور كراهية فاروق للاتحاد السوفيتى ، فعندما استقبل رئيس أساقفه يورك ـ الذى كان فى زيارة لروسيا ـ أبدى تطلعه لمعرفة مزيد من المعلومات عنها ، وعبَّر عن ارتيابه فى حكومتها ، وسأل عن إمكانية إحياء الدين فيها ، وأنه يُفضِّل أن يكون الروس مسلمين صالحين ، أو يعتنقوا أى دين آخر لأنه أحسن من لا دين بالمرة(٤) . وفى لقائه مع إيدن عاد وأكد ثانية على ما يراه تجاه السياسة السوفيتية فيما يتعلق بمصر ، خاصة والشرق الأوسط عامة ، وذكر أنه بعد فتح الباب للمفوضية الدبلوماسية ، لم يعد فى إمكان بريطانيا عمل شىء مباشر لمنع تثبيت أقدام الروس فى مصر ، ولكنه تمنى أن تتمكَّن من المساعدة فى

---

(١) F.O. Op. Cit, 35530, J 913 - 2- 16, Lampson - F.O, Feb. 22, 1943, No 399.

(٢) Ibid, 35528, J 224 - 2- 16, Lampson - F.O, Cairo, Jan 11, 1943, No, 66.

(٣) Ibid, 35590, J 4474 - 954, 16, F.O. - Cairo, Oct. 29, 1943, Lampson, Box III, Aug. 31, 1943, P. 172.

(٤) F.O. Op. Cit, 35538, J 4306 - 2- 16, Shone - F.O, Oct. 4, 1943, No 333.

تأجيل التمثيل الدبلوماسى، وصرّح باعتقاده بأنهم سيكونون مصدر ضرر فى هذا الجزء من العالم، وتنبأ بهزيمتهم للألمان، وأشار إلى خطورة قوّتهم المسلحة بعد الحرب. وحاول القائم بالأعمال البريطانى أن يهدئ من روعه ويطمئنه بأنه سيجد من السهولة التعامل معهم فى ظل المفوضية، وأن الاتحاد السوفيتى سيكون فى حاجة إلى مساعدة بريطانيا والدول الأخرى لإعادة البناء بعد الحرب، وأنه لا توجد أى شواهد قائمة بأن ستالين Stallin لديه نية التوسع والشغف لتنوير العالم. ولمزيد من إدخال الطمأنينة على فاروق أوضح شون أن بريطانيا والولايات المتحدة ستكونان قويتين للغاية فى الجو والبحر عقب الحرب. وهنا عبر الملك عن أمله فى أنه إذا لاقى صعوبات مع الحكومة السوفيتية نتيجة لإقامة العلاقات، أن تقدم له بريطانيا يد العون من وراء ستار(١).

واستمراراً للمنهج، وفى لقاء الملك بوزير الخارجية البريطانى، وعقب تهنئته بنجاح مفاوضات موسكو، أبدى اندهاشه من أن السوفيت وافقوا على اللجنة الإنجليزية الأمريكية السوفيتية المنعقدة فى لندن، فبين له إيدن أن الشعور فى روسيا أصبح مختلفًا عما كان عليه، ثم فتح الملك مسألة خشية تركيا من الاتحاد السوفيتى ونظرته للدردنيل وطلب أن تراعى بريطانيا مصلحة هذه الدولة(٢). ويُسجِّل فاروق أنه كان أول حاكم فى الشرق الأوسط يعطى تحذيراً من فتح الأبواب للاتحاد السوفيتى، وأنه رجا السفير البريطانى ألا يضغط عليه بشأن التمثيل الدبلوماسى، ولكنه أجابه: «يجب أن يتحقق المصريون من أن الروس حلفاء لنا»(٣). وضغط عليه، وتمت الموافقة على تبادل التمثيل الدبلوماسى.

واستقبل الملك فى ٢٥ ديسمبر ١٩٤٣ الوزير المفوَّض السوفيتى نيقولاى نوفيكوف N. Novikov ومعه أعضاء المفوَّضية، وعقب مغادرته للقصر، كان سعيداً بمقابلته فاروقا وردد القول «حقيقة إنه ملك عظيم»، ويذكر كيلرن لحكومته أن فى ذلك ما يدل على أن الرسميين السوفيت يقدرون الملك بوصفه القوة المستديمة الوحيدة المعترف بها فى مصر، بالإضافة إلى ما ينم عن الرياء. ويبين أنه حذر أعضاء السفارة البريطانية من زملائهم بالمفوَّضية السوفيتية لاتجاهم الشيوعى وتعاطفهم مع اليهود، وأنه إذا أراد السوفيت كسب فاروق فعليهم الابتعاد عن شيوعيى مصر، والذين فى معظمهم ليسوا بمصريين(٤).

(١) Ibid, J 4375 - 2- 16, Shone - F.O, Oct. 14, 1943, No 343.

(٢) Ibid, 35539, J 4659 - 2- 16, Shone - F.O, Cairo, Nov. 6, 1943, No 365.

(٣) Farouk's Memories, Op. Cit, Oct, 12, 1952.

(٤) F.O. Op. Cit, 41358, J 202 - 119 - 16, Killearn - F.O, Cairo, Dec. 30, 1943.

ومما يذكر أن السكرتير الثانى السوفيتى كان مسلمًا ويعرف اللغة العربية، وعقب استلامه عمله طلب من وزير الخارجية المصرى حضور صلاة الجمعة فى المسجد الذى سيصلى فيه الملك[(١)] . ويُعد ذلك محاولة للتقرب من فاروق الذى وجد فى الطلبة منفذًا للتعبير عن شعوره المضاد، فثاروا ضد قرار العلاقات، وأيضًا عندما تقرر زيارة مفتى الاتحاد السوفيتى لمصر مما أدى إلى إلغاء الزيارة[(٢)] .

وبدأ فاروق يلين بعض الشىء، ففى لقائه مع القائم بالأعمال التشيكى فى ٩ فبراير ١٩٤٤ وبَّخ حكومة النحاس، وانتقد تصرفاتها، ثم تطرق فى حديثه إلى روسيا وصرح بكلامه المعروف ضدها وعبر عن دهشته من أن يجد الوزير المفوَّض السوفيتى رجلاً ظريفًا، وأوضح أنه وفقًا لمعرفته فإن المفوضية السوفيتية تسير فى اتجاه صحيح، ولكنه لا يعلم ماذا سيكون فى المستقبل[(٣)] .

ويمضى الاتحاد السوفيتى فى تنفيذ سياسته لكسر جمود فاروق تجاهه، ويجد فى الأميرة إيرين قرينة ولى عهد اليونان الأداة، فهى روسية المولد، وتعد قلبًا وقالبًا مع روسيا. وانصبت مهمتها على توثيق الروابط بين نوفيكوف والملك، فتعقد للأخير المقارنة بين سلوك الوزير المفوَّض السوفيتى وزوجته وبين مثيليهما البريطانيين، فبينما يكتفى كيلرن بالمصافحة العادية، فإن نوفيكوف ينحنى بشدة وتكاد زوجته تبلغ الأرض بانحنائها، كما اقترحت إيرين على فاروق استدعاء باليه روسى إلى القاهرة، فوافق وبيَّن لها أنه سيكون موضع عناية. وقد تمكنت منه للدرجة التى راح يحضر جميع حفلاتها. ويستاء السفير البريطانى من ذلك ويظهر للندن أن تأثيرها على فاروق هو لمصلحة السوفيت، لكنه يشير إلى أنه من منطلق الحكم على مشاعره السابقة ضدهم، فلن يكون متعاطفًا معهم ما لم يقوموا بتنفيذ لعبتهم فى مصر، وأنهم أصبحوا يتحركون وفقًا للمبادئ السياسية أكثر من الشيوعية، ولم يلقوا بعد بثقلهم فى السياسة المصرية، فنشاطهم محدود ولا يزالون يدرسون الأوضاع الداخلية[(٤)] . وتظهر بوادر تحقيق تلك السياسة على الملك، فيذهب إلى حفلة مساعدة يتامى ستالينجراد فى دار سينما أوبرا وهو فى زى مارشال الطيران[(٥)] .

---

(١) Ibid. 35541, J 5177- 2- 16, Killearn - F.O, Cairo, Dec. 25, 1943, No 2426.

(٢) Ibid, 73505, J 8611 - 1055- 16, Smart - Wright, Kirk's Summary of war time Egypt.

(٣) F.O. 141 - 952, 284 - 5- 44, Killearn - F.O, Cairo, Feb 11, 1944, F.O. 371 - 41395, J 649 - 649 - 16.

(٤) F.O. 141 - 984, 797 - 1- 44, Smart - Killearn, Cairo, March 13, 1944, F.O. 371 - 41358, J 1045 - 119 - 16, Killearn - F.O, Cairo, March 18, 1944.

(٥) الأهرام، عدد ٢١٣٣٥، فى ١٦ مايو ١٩٤٤، ص ١.
F.O. 141 - 953, 309 - 6- 44, Smart Memorandum, Aug. 9, 1944.

وتأكدت بريطانيا من الرغبة السوڤيتة فى احتواء فاروق، فقد أعد سمارت مذكرة بشأن ذلك للخارجية البريطانية، وأوضح فيها أن عميلاً للسفارة البريطانية أجرى حديثًا طويلاً مع زوجة محمود عزمى ـ الصحفى والرقيب السابق على المطبوعات ـ وهى روسية يهودية، فقالت إنها دار بينها وبين نوفيكوف حوار حول السياسة المصرية، يتبيَّن منه أن السوڤيت لن يقحموا أنفسهم مع الأحزاب السياسية فى مصر، وأنهم يرون الملك القوة الحقيقة فى البلد والأداة الأكثر نفعًا لتحقيق الإصلاح الاجتماعى الحقيقى. وذكر الوزير المفوَّض السوڤيتى أن شعبية فاروق وما يتمتع به من مركز لدى الشباب والدور الذى يتخذه تجاه العمَّال يُشكِّل عوامل مهمة لمساندة السوڤيت له[١]. ومن ثم يتجلى أن هناك تخطيطًا للمنافسة بين الاتحاد السوڤيتى والولايات المتحدة فى هذا الشأن. وفى ذلك الوقت كانت موسكو تتجه إلى البحر المتوسط والشرق الأدنى باحثة عن العناصر القوية، لتزيدها قوة وتصل عن طريقها إلى غايتها. ومما شجع الاتجاه أن فاروقًا أدرك عدم اقتناع الوزير المفوَّض السوڤيتى بالتعامل مع الوفد[٢]. وبالتالى أصبح مؤهلاً لتقبل الوضع الجديد. وقد انتهز الوزير فرصة عيد ميلاد فاروق عام ١٩٤٥ وأهدى إليه باسم حكومته مجموعة من الأسلحة الروسية[٣]، ليقينه من تلهفه على نوعية مثل تلك الهدايا.

وفى الواقع فإنه لم يكن هناك أساس للعلاقات بين فاروق والاتحاد السوڤيتى، وإنما محاولات اتسمت بالسطحية، إذ تمكنت الهواجس من نفس الملك خاصة مع قرب نهاية الحرب. ففى لقاء له مع كيلرن يُبدى خشيته من خطورة قيام تعاون بين يهود فلسطين والحكومة السوڤيتية، ويسرد أفكاره فيما يتعلق بوضع الاتحاد السوڤيتى بعد الحرب[٤]. ولم يترك أى مناسبة فى مقابلاته مع الضيوف البريطانيين إلا ويتكلم فيها عن الشيوعية ومساوئها[٥]، وبالذات مع زيادة نشاطها فى مصر مما أقلقه وأخافه من انتشارها، فصرَّح بأنه سيعمل على قص جذورها، وطلب من كيلرن المساعدة فى القضاء على هذه الظاهرة

---

(١) كان محمود عزمى من خصوم القصر الذى رفض أكثر من مرة ترشيحه لمنصب الوزارة لسببين، الأول زوجته الروسية، والثانى أنه عرف منذ شبابه بميوله الجمهورية، روز اليوسف، عدد ١٢٦٠ فى أغسطس ١٩٥٢، ص ١٠.

(٢) Ibid.

(٣) F.O. 371 - 45930. J 670 - 10 - 16, Killearn - F.O, Cairo, Feb. 17, 1945.

(٤) Ibid, 41335, J 4672 - 31 - 16, Killearn - F.O, Cairo, Dec. 21, 1944, No 260.

(٥) Ibid 45919, j 1152 - 3- 16, Killearn - F.O, cairo, March 22, 1945, No 78.

الخطيرة، حيث رأى أن الدبلوماسيين يتولون الدعاية لها، لكن السفير البريطانى أظهر سلبية مشيراً إلى حسن علاقته بزميله السوڤيتى(١) وفى الوقت نفسه ينقل لحكومته وجهة نظر فاروق تجاه الاتحاد السوڤيتى، والتى انصبت على الاعتقاد بأن نهاية الحرب هى بداية الاضطرابات، إذ كانت روسيا قبل ذلك نشاطها ضيق ودعايتها محدودة، ولكنها غدت شريكة مع الحلفاء فى الانتصار، وبالتالى أصبحت متمكنة من نشر دعوتها، وأن الدولة الوحيدة القادرة على مقاومتها تتمثَّل فى الولايات المتحدة، تساعدها دول الشرق الأوسط وبريطانيا، وأنه لسوء الحظ فإن الدول الصغرى ستدفع الثمن. ويعود فاروق ويكرِّر بأن اللجوء إلى الأمريكيين هو السبيل للوقوف أمام الاتحاد السوڤيتى(٢).

ويستمر الملك فى هجومه المتواصل على السوڤيت وأطماعهم والدعاية التى يستخدمونها، وعملائهم فى سوريا التى نمت الشيوعية فى مدنها وأصبح فيها حزب شيوعى معلن عنه، وفى مصر التى انتشرت تلك الأفكار فيها، وذلك التشجيع السوڤيتى لليهود المتطرفين ووقوفهم أمام مصالح العرب، ومجهوداتهم التى يبذلونها لهدم الجامعة العربية كمؤسسة خلقتها بريطانيا لتخدم مصالحها(٣).

وأبدى تكدره من التوغل السوڤيتى فى إيران، وذكر لكيلرن بأن خطورته لن تقتصر على الشرق الأوسط، وإنما ستمتد إلى أنحاء العالم. وأظهر ارتيابه، وإن لم يرغب فى أن يكون متشائمًا فيما يتعلق بالمستقبل. وطرح سؤالاً عما تفعله بريطانيا والولايات المتحدة حتى لا تتكرر مأساة ميونخ مرة أخرى، وأنه لا بد من إعداد العُدَّة، إذ من المنتظر تقدُّم السوڤيت بعد أذربيجان إلى كردستان، ومن ثم يكون تأثر إيران والعراق وبخاصة تركيا، وعليه فمن الأهمية تعديل المعاهدة المصرية الإنجليزية، نظرًا لتلك الضرورة الاضطرارية، كما أشار إلى أن الكثير من المصريين والمنتمين إلى دول الشرق الأوسط الذين لم يكونوا ينظرون إلى الحرب على أنها حربهم أى لا تخصهم، سوف يتضامنون فى حالة وقوع احتكاك مع الاتحاد السوڤيتى(٤).

---

(١) Ibid, 45920, J 1261 - 3- 16, Killearn- F.O, Cairo, April 5, 1945, No 808.

(٢) Ibid, J 1530 - 3- 16- Killearn - Campbell, Cairo, April 24, 1945.

(٣) PREM 8 - 23, Egypt 23 - 5- 1945, PREM - 82, Middle East, Aug. 29, 1945,

(٤) F.O. Op. Cit, 45929, J 4381 - 3- 16, Killearn - F.O, Cairo, Dec. 18, 1945, No 413, Lampson, Op. Cit, Dec. 18, 1945, PP. 214, 215.

وبرغم موقف الاتحاد السوفيتى المؤيد للقضية المصرية فى مجلس الأمن، فإن ذلك لم يحسن من وضعه فى نظر فاروق. حقيقة بدت منه بعض التلميحات بالشكر لها على موقفه أثناء عرض القضية الفلسطينية على الجمعية العامة فى سبتمبر ١٩٤٧، لكن كان الهدف تعبئة الإثارة ضد مسألة الانقسام(١). أما من جهة الاتحاد السوفيتى، فإنه اتَّبع السلوك الذى أظهره متعاطفا مع القضية المصرية بعد تأكده من التعاون الأنجلو أمريكى تجاه القضية، وأن المسألة أصبحت تخصُّهما وحدهما، وعليه فلا بد من مساندته لمصر، وهذا ما توقعته البعثة البريطانية فى الولايات المتحدة(٢). وقد أرسلت البعثة البريطانية فى موسكو إلى لندن بما أكد عليه ستالين من أنه إذا كانت المسألة المصرية سياسة بريطانية بحتة فلن يعيرها اهتمامًا، ولكن لو كانت بريطانية أمريكية فستقف الكتلة السوفيتية ضدها عند نظر القضية أمام مجلس الأمن(٣).

وواصل فاروق نقمته على النشاط الشيوعى فى مصر ناسبًا إلى الاتحاد السوفيتى إمداده وتموينه، وعاش فى ذعر التهديدات الروسية، ومضى يركز على طلب الأسلحة من بريطانيا حتى يعد نفسه للدفاع فى حالة الهجوم السوفيتى. وفى حديث له مع سفيره فى لندن فى ٢٨ أكتوبر ١٩٤٨ عن موقف مصر عند نشوب حرب بين السوفيت والدول الغربية، صرَّح بأنها ستكون فى جانب بريطانيا، كما توقَّع قرب قيام هذه الحرب، واستعرض لكامبل نشاط السوفيت فى فلسطين، حيث يوجد ضباط وخبراء مع اليهود، بالإضافة إلى توريد المعدات الحربية لها وما يصحب ذلك من تهديد للمنطقة(٤). لكنه لم يحرز على نجاح فى تلك المساعى التى بذلها.

ونسب الملك حريق القاهرة إلى الشيوعيين وتحركات الاتحاد السوفيتى فى ذلك، فى الوقت الذى أرجعه الأخير إلى ما قامت به بريطانيا فى الإسماعيلية وكره الشعب للاستعمار، وأيضًا ردَّته إلى الإثارة الأنجلوأمريكية، وأشارت موسكو برافدا إلى دور السفير الأمريكى وتأثيره على فاروق وإقالة الوزارة الوفدية(٥). وأيدَّت الصحافة التشيكية

(١) Ibid, 63021, J 4674 - 79 - 16, Bowker - F.O, Cairo, sept. 19, 1947, No 126.

(٢) F.O. 115 - 4320, G 63 - 19- 47, Maclean- Balfour, April 18, 1947.

(٣) Ibid, U.K. Delegation Moscow - F.O, March 31, 1947, No 495.

(٤) F.O. 371 - 69194, J 7002, 7008, 7142 - 24 - 16, Campbell- F.O, Oct, 28, 29, 31, 1948, No. 1484, 1485, F.O. Op. Cit, 69177, J 7016 - 8 - 16, Campbell- F.O, Oct, 29, 1948, No 1487.

(٥) Ibid, 96875, JE 1018 - 131, Chancery - F.O, Moscow, March 28, 1952, No 119, F.O. Op Cit, 96872, JE 1018 - 75, Chancery, British Embassy - F.O, Moscow, Feb. 14, 1952.

اتجاه زميلتها الروسية فى تسلط النفوذ الأمريكى وزيادته على الملك وحكومته منذ نهاية الحرب[١] . وبذلك أيقن الاتحاد السوفيتى تمامًا أن فاروقًا انضم كلية إلى الولايات المتحدة، وأن محاولته القيام بدور الغريم قد باءت بالفشل، وأرجع ذلك إلى نفور فاروق منه، وهذا أمر طبيعى، إذ إن الاختلاف التام جعل اللقاء مستحيلاً، ولكن لم يمنع هذا من القيام ببعض المجاملات التى تتطلبها الدبلوماسية، فقد زار الوزير المفوّض السوفيتى قصر عابدين فى ٣٠ يناير ١٩٥٢ والتقى وبعض رجال القصر، وأبلغهم أنه حضر موفدًا من مجلس السوفيت الأعلى، ليرفع تهانى المجلس للملك بمناسبة مولد ولى العهد[٢] . وظل البغض يسيطر على فاروق حتى بعد عزله إذ نسب للسفارة السوفيتة أنها كانت وراء أحداث حركة الضباط الأحرار[٣] . وبذلك يظهر جليّا موقفه من القوتين المتنافستين، الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى، وكيف ارتمى على أعتاب الأولى، وتملكه الرُّعب من الأخرى.

---

(١) Ibid, 96872, JE 1018 - 61, Chancery - F.O, Fb. 6, 1952, No 1051.

(٢) الأهرام، عدد ٢٣٨٢٤ فى ٣١ يناير ١٩٥٢، ص ٢.

(٣) صرح فاروق أن السفارة السوفيتية كانت تقوم كل يوم سبت بتوزيع الطعام والشاى على الفقراء وأنه لم يتمكن من وقف ذلك، Farouk's Memories, Op. Cit, Oct. 12, 1952.

الفصل الخامس

حُكــــم القصْـــــر

بعد أن حقَّق فاروق الانتصار على الوفد وأقاله من الحكم فى ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧، استطاع أن يوجه دفة الحكم عن طريق وزارات تخضع له وتنفذ مشيئته. وكان من المتوقع تقلُّد أحمد ماهر رئاسة أولى هذه الوزارات، فتلك الشخصية أسدت خدماتها للملك فى محاربة زعيم الوفد، ولكن لم يتحقق ذلك لعدم تمكنه من تعزيز مركزه داخل الوفد على حساب النحاس، وإنما فُصل منه نتيجة اتجاهه الجديد، وبالتالى لن يستفيد القصر منه الاستفادة المطلوبة، كما أن وجود أخوين يمتلكان السلطة لم يكن مقبولاً شكلاً، ثم ذلك الإحساس الذى انتاب أحمد ماهر بأنه مُعرَّض هو الآخر للإقالة، جعله لا يبذل المساعى للحصول على المنصب[1]، ومن ثم أعطى لغيره.

وقع الاختيار على محمد محمود رئيس الأحرار الدستوريين، وزعيم المعارضة فى مجلس النواب، وصاحب الشخصية القوية واليد الحديدية، نظراً للظروف التى تتطلبها الحالة، وشكَّل الوزارة التى مثَّلتَ جميع الأحزاب ما عدا حزب الوفد واشتملت على عدد من رؤساء الوزراء والوزراء السابقين[2]، وذلك حتى يضمن جانب القوة فى تحديه لجبهة النحاس. وأدّى على ماهر دوراً رئيسيًا بناء على التخطيط الذى أعدَّه. وفى البداية ربطت العلاقة الطيبة فاروقًا برئيس الوزراء، ولكن بدت نوايا الأخير الخفيَّة فى تلك المقابلة مع السفير البريطانى عقب يوم واحد من توليه الحكم، والتى أوضح فيها أنه على استعداد ليوقف الملك عند حدِّه فى حالة ما إذا تبيَّن أنه تجاوز سلطاته الدستورية، وفى الوقت نفسه يُصرِّح بأنه من السهل التعامل معه[3]. ورأى فاروق تدعيمًا لهذه الوزارة الإنعام على

---

(١) F.O. 371 - 20888, J 5417 - 20 - 16, Dominian office, Cricular Tel. Dec. 30, 1937, No 153.

(٢) فؤاد كرم، المصدر المذكور، ص ٣٦٤.

(٣) F.O. Op. Cit, 21945, J 51 - 6- 16, Lampson- F.O, Cairo, Jan. 1st, 1938, No 1.

رئيسها بقلادة فؤاد الأول حتى يصبح صاحب المقام الرفيع ويتساوى مع النحاس، كما منح بعض الوزراء نيشان النيل، والبعض الآخر رتبة الباشوية[١].

وكانت الخطوة التالية الإطاحة بالبرلمان ذى الصبغة الوفدية، وأجريت الانتخابات، وأدّت فيها الوزارة دورها، حيث زيِّفت النتيجة وفقًا للإرادة الملكية، وانهزم الوفد. ومما يذكر أن بعض المرشحين، كانوا يلصقون إعلانات الدعاية التى تشير إلى أنهم مرشحو القصر، وصدرت الأوامر رأسًا من رئاسة الديوان إلى مديرى الأقاليم بمساعدة مرشحى حزب السعديين[٢]. وهذا التدخل جعل لامبسون يكتب لإيدن عن خطورة استخدام اسم الملك فى معركة شرسة للانتخابات[٣]. ومضت الوزارة فى تأدية رسالتها، فيتظاهر الطلبة فى ساحة عابدين لتأدية يمين الولاء والإخلاص للملك، وفى عيد ميلاده لعام ١٩٣٨ ولأول مرة يقوم الطلبة بمسيرة حاملين فيها المشاعل من الجيزة حتى قصر عابدين[٤]. ويُقدم محمد محمود على إرضاء الملك، فيصدر مرسوم قانون فى ٨ مارس ١٩٣٨ بحظر الجمعيات التى يكون لها صورة التشكيلات شبه العسكرية[٥] وفى ذلك قضاء مبرم على فرق القمصان الزرقاء.

ولكن لم تستمر الأمور على هذا المنوال تسير تبعًا للمشيئة الملكية، فقد حدثت أول أزمة بين فاروق ورئيس وزرائه عند تشكيل الوزارة الجديدة عقب الانتخابات، واستمرت المشاورات فترة ساءت فيها العلاقات بين الطرفين، إذ رفض الملك إشراك عدد كبير من الأحرار الدستوريين فى الوزارة لرغبته فى وزارة ائتلافية، وعرض محمد محمود ترشيح الشيخ مصطفى عبد الرازق، ولم يلق ذلك استحسانًا من على ماهر، فأشار إلى أنه من عامة الشعب ولا يشغل مركزًا مرموقًا، وفى تعيينه إثارة للرأى العام، وبالطبع وضع أمانه تلك الخلافات التى سبق ونشأت بين أخيه على عبد الرازق وفؤاد حول مسألة الخلافة

---

(١) الأهرام، عدد ١٩١٩٤ فى ١٩ فبراير ١٩٣٨، ص ٨، محمد حسين هيكل، المصدر المذكور، جـ ٢، ص ٥٩.

(٢) محمد التابعى، المصدر المذكور، ص ٨.

(٣) F.O. OP. Cit, 21945, J 632 - 6- 10, Lampson - Eden, Cairo, Feb. 6, 1938, No 130.

(٤) الأهرام، عدد ١٩١٦٩ فى ٢٤ يناير ١٩٣٨، ص ١، اللواء الجديد، عدد ١٨ فى ١٤ مارس ١٩٤٥، ص ١١.

(٥) حسن يوسف، المصدر المذكور، ص ٩٣.

الإسلامية[١]. وبعد محاولات انتهى الأمر بالموافقة عليه، هذا فى الوقت الذى استُبعد فيه عبد العزيز فهمى. ولم يحافظ محمد محمود على كلمته التى أعطاها للسفارة البريطانية بأنه واثق من مقدرته على وقف أى أعمال غير دستورية من جانب القصر، وفى لقاء لحسن صبرى - وزير المواصلات - مع لامبسون أكَّد تدخل فاروق الذى يزداد، وألقى اللوم على على ماهر كموجه له[٢].

وأثيرت مسألة إدخال البندارى الوزارة مرة أخرى - كان النزاع سبق وتفاقم بينه وبين محمد محمود - ورفض رئيس الوزراء لصلته برئيس الديوان، وخوفًا من نقل أخبار الوزارة إليه، ثم عاد وأدرجه مع أسماء المرشحين بناء على إلحاح القصر، وجاء الرد على هذا الموقف بتعيينه وكيلاً للديوان فى مايو - استمر هذا المنصب خاليًا أكثر من اثنتى عشرة سنة - دون علم محمد محمود، فكانت قمة الاستهانة به من القصر[٣].

وزادت العلاقة توترًا بين الملك ورئيس وزرائه عقب تشكيله الوزارة الجديدة فى ٢٧ إبريل ١٩٣٨، ويشكو الأخير للسفير البريطانى من فاروق وتأثره بالمحيطين به وينتقد تصرفاته، ويتنبأ لامبسون بقصر الفترة الزمنية المتبقية من عمر الوزارة[٤]. ويؤجِّل رئيس الوزراء البحث فى مسائل عديدة كانت الوزارة قد أرسلتها للقصر ولم تتلق ردًا، ويُصرِّح بأنه ضاق ذرعًا بأن «الحالة أصبحت لا تطاق، وأنه لا يستطيع العمل فى هذه الظروف»[٥]. وتسلَّطت أوتقراطية فاروق وكسرت جميع الأسس الدستورية. وقد أثار فكرى أباظة تلك العدوانية بطريقة غير سافرة فى المصور بمقال تحت عنوان «الجالس على العرش» بيَّن فيه أن فاروقًا «ورث والده على العرش وورث قواعد دستورية مهتزة رجراجة فيها لغط وفيها جمود، وهو قد درس أن الدستور كما احتاط لسلطة الحكومة الدستورية احتاط كذلك لسلطة الملك الدستورى»[٦].

واستمر رئيس الديوان يدفع فاروقًا فى هذا الطريق، فى الوقت الذى يخطط فيه

---

(١) F.O. Op. Cit, 21947, J 1895 - 6 - 16, Lampson - F.O, Cairo, April 29, 1938, No 486.

(٢) Ibid, 21946, J 1678 - 6- 16, Lampson - F.O, Cairo, April 22, 1938.

(٣) عبد العظيم رمضان، الصراع بين الوفد والعرش، ص ٢٠٠.

(٤) F.O. Op. Cit, J 1870 - 6- 16, Lampson - F.O, Cairo, May 4, 1938.

(٥) آخر ساعة المصوَّرة، عدد ٢٠١ فى ٨ مايو ١٩٣٨، ص ٦.

(٦) المصور، عدد ٧٠٨ فى ٦ مايو ١٩٣٨، ص ١١.

للوثوب إلى رئاسة الوزارة، فالتجأ إلى حيلة يجس بها غور الملك تجاهه وتُوطِّد مركزه فى القصر، وتنصره على رئيس الوزراء، فقدم استقالته فى ٨ مايو من رئاسة الديوان، ورفضها فاروق فى خطاب أثنى فيه على وفائه وإخلاصه لوطنه ومليكه، وكان فريدًا من نوعه لم يتلق مثله أى رئس ديوان من قبل[١] . وعليه واصل على ماهر مهامه فى ثقة واعتزاز. وينشر ما يدل على التقارب بين الملك وإسماعيل صدقى، إذ يصحبه معه فى نزهة نيلية بعد استقالته من الوزارة، وفى ذلك حرب نفسية لرئيس الوزراء الذى واصل شكواه من أنه لم يعد يلقى من الملك ما كان يلقاه من عطف فيما مضى، ففى المناسبات يولى ظهره له كلما اقترب منه، أو همَّ بالاشتراك فى الحديث، بينما يوجه اهتمامه للمدعويين، ويتَّبع الطريقة نفسها فى صلوات الجمعة، مما أدى إلى تمنعه عن الذهاب، وأسعفه توعُّك صحته[٢]. ويلقى لامبسون اللوم على رئيس الوزراء لتعامله مع الملك على أنه شخص ناضج، وأنه كان من الواجب عليه معاملته على أنه طفل فى دور التربية[٣] .

وبتأزم الموقف خاصة بعد رفض محمد محمود وجهة نظر القصر بشأن تعيين أحد أعضاء حزب الشعب خلفًا لإسماعيل صدقى وزيرًا للمالية وإسناد الوزارة لنفسه، رفع استقالته للملك، لكنه رفضها وأشار ببقاء الوزارة[٤]، رغبة منه فى ممارسته هوايته فى الإقالة، وانتظارًا لتصعُّد الأزمات وانتهاب مزيد من السلطات، وأقدم بتوجيه من رئيس ديوانه على تعديل الوزارة بإدخال أحمد ماهر والنقراشى اعتقادًا بأن إشراك السعديين فيه مصلحة للقصر، إما أن يغدق عليه وتستسلم الوزارة لطلباته وترحب بسطوته، وإما أن يستمر الوضع على ما هو عليه أو يشتد، وبذلك يصبح الاتجاه الجديد معروفًا، وبالتالى يُستَبعد من التصوُّر إمكانية الاعتماد على السعديين، وفى الحالتين تُقدِّم الفرصة نفسها لرئيس الديوان ليصبح الخليفة المنتظر لمحمد محمود الذى قدم استقالته فى ٢٤ يونيو، وأصدر له فاروق أمر تشكيلها فى اليوم نفسه. وقد اعتقد رئيس الوزراء - وكما أخبر السفير البريطانى - أن فى إشراك السعديين قضاء على دسائس على ماهر، بينما رأى

---

(١) الأهرام، عدد ١٩٢٧١ فى ٩ مايو ١٩٣٨، ص ٩، آخر ساعة المصورة، عدد ٢٠٢ فى ١٥ مايو ١٩٣٨، ص ١٠ .

(٢) آخر ساعة المصوَّرة، عدد ٢٠٣ فى ٢٢ مايو ١٩٣٨، ص ٩، عدد ٢٠٧ فى ١٩ يونيو ١٩٣٨، ص ١٢ .

(٣) Lampson, Op. Cit, Box II, May 19, 1938, P. 92.

(٤) F.O. Op. Cit, 2366, J 2121- 16, Lampson - Halifax, Cairo, May 5, 1939, No 564, الأهرام، عدد ١٩٢٤٠ فى ٤ يونيو ١٩٣٨، ص ٨ .

أحمد ماهر تفضيل الانضمام على تركيز السلطة فى يد القصر، نتيجة لانكماش الأحزاب[1].

وسافر محمد محمود إلى لندن وعقد اتفاقية الثكنات، فى الوقت الذى لم تُثبط فيه عزيمة على ماهر، ومضى فى معاكسة الوزارة، واستخدم مصر الفتاة فى الهجوم عليها، ثم كان لقاؤه السرى مع النحاس على شاطئ سان إستيفانو بالإسكندرية، ونشرت المصرى الخبر، وبرَّر رئيس الديوان الموقف بالصدفة، وأعلن عن نيَّته الصافية تجاه المقابلة[2]. وأثار هذا اللقاء فاروقًا، ومنذ تلك الآونة بدأ مركز على ماهر يهتز.

وخفَّف فاروق من وطأته على رئيس وزرائه بعض الشيء، لكنه فى الوقت نفسه يُشعره بقرب زوال حكمه، فأثناء اصطحابه له لإحدى الحفلات التى أقيمت فى الإسكندرية فى أوائل أكتوبر، قدمت رواية «البحث عن الحقيقة» لسليمان نجيب، الذى استدعى عقب الفصل الأول، ومثل بين يدى الملك وداعبه بشأن دوره وربطه بسؤال: من هو أصلح رجل فى مصر لحكم البلاد؟ فأجابه «أرى أن أصلح رجل هو الذى يحظى بأكبر نصيب من ثقة مولانا الملك»[3]. وواضح أن فاروقًا أراد إظهار محمد محمود بمظهر غير الصالح.

وواصل الملك اتصالاته به، وكان يطلبه فجأة حتى دون إعطائه الفرصة لارتداء الملابس الرسمية، ويكلِّمه قبل الفجر ليُملى عليه ما يتضمنه خطاب العرش، وهذا الخطاب أرسل إلى القصر بعد إعداده أربع مرات وأعيد منه المرات نفسها[4]. وضاق محمد محمود، وفى حفل افتتاح البرلمان لَمَّح للملك عن ضعف صحته وعمَّا أشار به الأطباء عليه من وجوب الراحة، فأدرك فاروق المقصود فخاطبه بقوله: «ستظل رئيسًا للحكومة ولك أن تنيب عنك من تشاء»[5]. ومن المحقق أن هذه الرغبة الملكية اتفقت مع وجهة النظر البريطانية فيما يختص ببقاء الوزارة، فعندما شكا وزير الحربية إلى لامبسون

---

(١) Ibid.

(٢) محمد حسين هيكل، المصدر المذكور، جـ٢، ص ص ١٢٠، ١٢١.

(٣) آخر ساعة المصوَّرة، عدد ٢٢٤ فى ١٦ أكتوبر ١٩٣٨ ص ١٠.

(٤) روز اليوسف، عدد ٥٥٦ فى ٦ نوفمبر ١٩٣٨، ص ٣، آخر ساعة المصوَّرة، عدد ٢٣١ فى ٤ ديسمبر ١٩٣٨، ص ٣.

(٥) روز اليوسف، عدد ٥٦٠ فى ٤ ديسمبر ١٩٣٨، ص ٤.

من تدخل القصر فى أعمال وزارته وطلب المشورة، نصحه بالإبقاء على الوضع[١]. خاصة أنه فى تلك الأثناء اضطربت الظروف الدولية وبدأت نذور الحرب.

واستغل فاروق مسألة رشوان محفوظ وقضية مزرعة الجبل الأصفر للطعن فى نزاهة الحكم، وأعلن عن عدم رضاه ورغبته فى التحقيق وإبعاد الوزير من منصبه، فقدَّم استقالته، وانتدب مكانه حسين سرى[٢]، وقابل رئيس الوزراء الملك واستخدم معه لهجة عنيفة نظرًا لتعطيل أعمال الوزارة بالقصر، وأشار إلى الاستقالة إذا استمر الحال على ما هو عليه، ورأى السفير البريطانى أن مثل هذا الأسلوب هو الصواب بعينه[٣]. وجاءت مسألة تمثيل مصر فى مؤتمر المائدة المستديرة بلندن لتشكل لطمة من القصر للوزارة، فمن المفروض أن يمثل مصر رئيس الوزراء أو وزير الخارجية، ولكن وفقًا لتلاقى وجهتى نظر فاروق ورئيس ديوانه، سافر على ماهر مصطحبًا معه عبد الرحمن عزام والأمير محمد عبد المنعم الذى أسندت إليه رئاسة الوفد، وتقبَّل رئيس الوزراء الأمر لدرجة أنه حينما أدرك نيَّة فاروق تجاه الترشيح اقترح عليه نفس الأسماء، وبيَّن خبرة على ماهر وأهمية مصاحبته للأمير، وعلى هذا اعتبر سفر رئيس الديوان انتدابًا من الوزارة[٤]. وبذلك تساوت الدرجة، الوزارة فى ضعفها والملكية فى تسلُّطها.

وتشعَّبت الخلافات، وبخاصة المتعلقة بالتعيينات والتضارب فيها وعدم اعتمادها، وقد أسفر بعضها عن استقالة حسن صبرى وزير الحربية بسبب تعيين مدير مصلحة الحدود[٥]. أيضًا مثَّل تطبيق الكدر الجديد على الجيش أزمة بين فاروق وحكومته، وعاد ليتحاشى اللقاء مع محمد محمود، ففى أوائل يناير ١٩٣٩ اتصل الأخير بالديوان وطلب موعد مقابلة ملكية، فعاود الديوان وسأله عن الغرض، فبيَّن أنه لعرض مسائل مهمة، فعاود الديوان اتصاله به مشيرًا إلى إيجاد الحلول لهذه المسائل ثم عرضها[٦]. وفى هذا

---

(١) F.O. Op. Cit, 21949, J 4578 - 6- 16, Lampson- F.O, Cairo, Dec. 7, 1938.

(٢) آخر ساعة المصوَّرة، عدد ٢٣٣ فى ١٨ ديسمبر ١٩٣٨، ص ٤، فؤاد أكرم، المصدر المذكور، ص ٣٧٧.

(٣) F.O. Op. Cit, 23304, J 236 - 1 - 16, Lampson - F.O, Cairo, Jan. 18, 1939, No 141.

(٤) Ibid.

(٥) N. O. 407- 223, J 377 - 1- 16, Lampson - Halifax, Cairo, Jan. 16, 1939, No 41.

(٦) روز اليوسف، عدد ٥٦٦ فى ١٥ يناير ١٩٣٩، ص ١٠.

تعطيل لأمور الدولة وتمنُّع من فاروق لتلبية رغبة رئيس وزرائه الذى كان مدركًا للمغزى حتى إنه تخلَّف تلقائيًا عن صلاة الجمعة مع الملك مما أدى إلى التكهُّن بسوء العلاقة[١] .

وعندما تقرَّرت الرحلة الملكية إلى أسيوط ، كانت التقاليد تقضى بأن يكون محمد محمود فى المعية الملكية لغياب علي ماهر عن مصر ، وأعد رئيس الوزراء نفسه حيث رأى انتهاز الفرصة ليعرض على الملك بعض الموضوعات فى أثناء السفر بالقطار ، ولكن الإرادة السنيَّة صدرت بالسفر بالطائرة[٢] . وبذلك بلغت درجة إذلال فاروق لوزارته أقصاها ، وبالرغم من هذا فإنها تملَّقته ، فقد منحته الجامعة درجة الدكتوراه الفخرية فى احتفال كبير ، وتسلَّمها وسط هتافات الطلبة بحياته ، وبأنه نصير العلم وحامى الدستور[٣] .

اعتمد فاروق على البندارى وكيل الديوان والقائم بأعمال رئاسته أثناء فترة وجود علي ماهر فى لندن ، وفى الواقع فإن هذه الشخصية قامت بدور أثر تأثيرًا واضحًا فى اتجاه الملك الذى حتَّمت عليه طبيعته التنقل بين أحضان المحيطين به . وبالرغم من أن علي ماهر هو صاحب الفضل فى تولى البندارى منصبه ، فإنه سرعان ما أثبتت الأحداث أن الأخير يعمل وفق منهج خاص يختلف كلية عن أسلوب رئيس الديوان ، فالبندارى كان متشربًا لمبادئ مصر الفتاة ، وملأت فكرة الدم الجديد ذهنه ، ومن ثم أسر فاروقًا بها ، فتحمَّس لها كنظام جديد ، وبالتالى فهى تتناقض مع نمط علي ماهر ونظامه التقليدى . وأوضحت التقارير أن وكيل الديوان يجتمع ببعض الشباب البارزين من الأحزاب ، وأنهم فهموا منه «أن الملك يعتزم إجراء تطور إدارى وأن يؤلف وزارة منهم نابذًا العنصر القديم نبذ النواة»[٤] . وعليه ساءت العلاقة بين وكيل الديوان ورئيسه ، وساعد فاروق على جذوتها بتقريب الأول وإهمال الثانى خاصة بعد مقابلته النحاس ، وأشار لامبسون إلى حكومته إلى الضعف الذى أصاب علي ماهر أثناء غيابه عن مصر[٥] .

---

(١) المصدر نفسه ، عدد ٥٦٨ فى ٢٩ يناير ١٩٣٩ ، ص ٣ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ١٥ .

(٣) المصدر نفسه ، عدد ٥٧٤ فى ١٢ مارس ١٩٣٩ ، ص ٤١ ، الأهرام ، عدد ١٩٥٦٣ فى أول مارس ١٩٣٩ ، ص ١ .

(٤) المصور ، عدد ٧٥٧ فى ١٤ إبريل ١٩٣٩ ، ص ١١ ، انظر فصل الجماعات الأيديولوجية ، عنصر مصر الفتاة .

(٥) F.O. 371 - 23305, J 2047 - 1 - 16, Lampson - F.O, Cairo, May 12, 1939, No 560.

وجاءت الترجمة العملية فى تلك الخطبة التى أذاعها فاروق بمناسبة رأس السنة الهجرية فى ٢١ فبراير ١٩٣٩ حيث أظهر تشبهه بأبيه فى أن أحدًا لا يستطيع التأثير عليه إذا تبين صواب أمر فى صالح الشعب، وأن ثقته بنفسه وتوكُّله على ربه يلهمانه تصريف الأمور. ثم نوه إلى الدم الجديد: «إننى أومن ـ ومر الأيام يؤيد إيمانى ـ أن شباب مصر المتوثِّبة للمجد، سيكتبون صفحة خالدة فى تاريخ الوطن، وفى استطاعتهم أن يصنعوا من هذا الوطن العزيز مصر العظيمة المتحدة التى هى آمالنا وأحلامنا، وعلى الشباب وحده تحقيق هذا الحلم»[١]. وفى ذلك أسلوب جديد، فهو يريد إعلام الناس أن القصر فاروق وحده، وأن المهمة وُكِّلت للعناصر الشابة، ومن ثم فقد أثارت تلك الكلمات الانتباه، وعُدَّت ضربة ملكية موجهة إلى السياسيين داخل الحكم وخارجه، واستاء الوزراء لهذا الاتجاه بالإضافة إلى إهمال الخطبة ذكر الحكومة أو البرلمان[٢]. وكان لها انعكاسها على رئيس الديوان الذى طلب إليه سماعها وهو فى لندن ليتيقَّن من أن مركزه اهتز ولم يعد صاحب السلطة وموجهها. ويكتب لامبسون لحكومته ليسجل تبرمه منها، وأن فاروقًا يسير وفق نغمة ثقته بنفسه، ويصدر منه ما يثبت أنه ملك شاب تنقصه الخبرة حيث لم يبلغ من العمر إلا تسعة عشر عامًا[٣].

وحرص فاروق على أن تكون الخطبة مفاجأة، فلم يعرف أحد بمضمونها قبل إذاعتها. ويذكر السفير البريطانى أن الملك أعدَّها بمعاونة مُدرِّسه الشيخ أحمد يوسف، وسلَّمها إلى البندارى بعد إذاعتها[٤]. ويُؤكِّد مصطفى أمين أنه سمع من فاروق قوله «أنا الذى وضعت الخطبة بنفسى»[٥]. ولكن المعنى والأفكار والمدلول والصياغة تشير إلى أصابع البندارى فيها، واللهجة والعظمة والتعالى تنتمى لطباع الملك.

وساءت علاقة فاروق برئيس ديوانه عقب عودته، فأصبح يجد صعوبة فى مقابلته، وعندما التقاه طلب منه توضيح المعانى التى جاءت بالخطبة، فأجابه فاروق بأنه المقصود، وأرجع ذلك إلى أن أقاربه يردِّدون أنه يعمل كل شىء، بينما الملك لا يعمل شيئًا، وهذا

---

(١) آخر ساعة المصوَّرة، عدد ٢٤٣ فى ٢٦ فبراير ١٩٣٩، ص ٣.

(٢) F.O. Op. Cit, 23304, J 803 - 1- 16, Lampson - Halifax, Cairo, Feb. 21, 1939.

(٣) Ibid.

(٤) Ibid.

(٥) آخر ساعة المصوَّرة، عدد ٢٤٣ فى ٢٦ فبراير ١٩٣٩، ص ٤.

التصريح عُدَّ طعنة فى صدر علي ماهر الذى اتهم البندارى بالدس له عند فاروق. وطلب الملك من رئيس ديوانه تسليم جزء من عمله للوكيل وبخاصة ما يتعلق بالشئون الخارجية. وأراد فاروق أن يوجه له ضربة أخرى، فأخطره بموافقته على تعيين أحمد ماهر رئيسًا للوزارة خلفًا لمحمد محمود الذى سيستقيل نظرًا لسوء حالته الصحية، وهدف من ذلك إلى أن يشعره بضعف مركزه فى القصر والقضاء على أمله فى منصب رئيس الوزراء. ومحاولة لاستعادة نفوذه لوَّح بالاستقالة وهو يعلم أن فاروقًا سيرفضها لحاجته إليه، كما أن أصدقاءه نصحوه بالتريث حتى تنتهى الأزمة(١).

وفى هذه الأثناء زاد جفاء الملك لرئيس وزرائه الذى احتج على الخطبة(٢)، وراح يتعمَّد الإثارة، فيحضر الحفلات التى يحضرها الملك ولكن يصل بعده، ويترك المنصة قبله دون أن يتبادل معه كلمة واحدة(٣). ويُصرِّح للسفير البريطانى بأنه فى حالة استمرار فاروق على ما هو عليه، فسيهدده بالاستقالة، وأنه قرر مقابلته وتحذيره من ضرورة أن يسقط من الاعتبار التقرب الألمانى والإيطالى وينهى مسألة الحاشية، ويشير إلى أنه إن لم يصلح طرقه فمن المؤكد أنه سيفقد عرشه(٤).

وبناء على خشية الملك من انضمام علي ماهر إلى معارضيه سواء رئيس الوزراء أو السفير البريطانى أو الوفد، ويكوِّن جبهة مضادة للقصر، بالإضافة إلى توتر الموقف الدولى وعدم رغبة بريطانيا فى وجود البندارى إذ رأت فى أفكاره ما يؤثر على وضعها، وفى حركاته وتصرفاته ما يسىء لها ويكون خطرًا عليها، رفض فاروق الاستقالة التى قدَّمها رئيس الديوان وطلب منه البقاء فى منصبه. ولإقصاء وكيل الديوان أعطى إجازة لمدة شهر ثم عُيِّن وزيرًا مفوضًا لمصر فى بروكسل(٥). وبذلك عاد النفوذ لعلي ماهر، لكنه لم يكن إلا مؤقتًا. وغدت سطوة الملك على السلطة سافرة وأشار إليها فكرى أباظة علانية

(١) F.O. 407, Op. Cit, J 1443 - 1- 16, Lampson- Halifax, Cairo, April 4, 1939.

(٢) F.O. 371, Op. Cit, J 941 - 1- 16, Lampson - F.O. Cairo, March 7, 1939.

(٣) روز اليوسف، عدد ٥٧٧ فى ٢ إبريل ١٩٣٩، ص ٣.

(٤) F.O. Op. Cit, J 1088 - 1- 16, Lampson - F.O, Cairo, March 16, 1939, No 190.

(٥) آخر ساعة المصوَّرة، عدد ٢٤٩ فى ٩ إبريل ١٩٣٩، ص ٤، آخر لحظة ملحق آخر ساعة، عدد ٧٦٧ فى ٦ يوليو ١٩٤٩، ص ٣،
F.O. 407, Op. Cit, J 2047 - 1- 16, Lampson - Halifax, Cairo, May 12, 1939, No 560.

فى مقال بعنوان «التيارات الخفية فى الدولة» نشر بالمصور، ويتضح منه كيف ذابت سلطة الحكومة بين يدى الملك(١).

وأقدم فاروق على بعض التصرفات أثبتت استهانته بالحكومة، فهو يحضر لمجلس النواب متخفيًا، وتسبَّب ذلك فى أزمة مع محمد محمود الذى لم يرض عن هذا المسلك وهدَّد بالاستقالة ما لم يدرك الملك دوره الدستورى ويحترمه، وبيَّن أنه إذا التزم الملك بالدستور، فإن خليفته سيكون أحمد ماهر، وإذا خالفه يكون علي ماهر(٢). وبالفعل قدَّم استقالته فى ٦ يوليو ١٩٣٩، لكنه استمر فى الوزارة بضغط من فاروق الذى كعادته أراد ممارسة سلطته فى هذا الشأن، كما أنه لم يكن قد أعد للأمر عدته. وبدأت التكهنات بشأن تغيير الوزارة، وفى لقاء لأحمد حسنين مع لامبسون فى ١٧ يوليو أثيرت مسألة خليفة محمد محمود، وأن المرشح المنتظر هو على ماهر. ويكتب السفير البريطانى للندن عن سوء الحالة الصحية لرئيس الوزراء، وأن فاروقًا يرغب فى تشكيل وزارة محايدة يمثل فيها الوفد ما عدا النحاس ومكرم عبيد. وفى لقاء للامبسون مع فاروق أشار إليه بأن الوقت غير مناسب لتغيير الوزارة، ومن الممكن الإبقاء على محمد محمود حتى الخريف لحين تحسن الظروف، ونصح بتشكيل وزارة ائتلافية ولكن فاروقًا أجابه: «إن هذا هو الحل المثالى، ولكن لا تنسى أننا شرقيون وتشكيل وزارة ائتلافية يكون ضروريًا فى البلاد التى بها طوائف مختلفة، وأما نحن فلسنا كذلك»(٣).

وبطبيعة الحال كان فاروق شغوفًا بوزارة قصر يحركها وفقًا لإرادته، لا تقف فيها عقبة أمامه تناوئه أو تحد من أوتقراطيته. وفى اليوم الذى حدده بعث بكبير أمنائه فى ١٢ أغسطس إلى رئيس وزرائه بفندق وندسور بالإسكندرية لينقل إليه رغبة مليكه فى تقديم الاستقالة حرصًا على صحته(٤). والحقيقة أنها إقالة مغلفَّة بغطاء شفاف من المجاملة، وأثبتت أن الملك صاحب الرأى والكلمة النافذة، فهو يملك ويحكم، وعندما وجد من يريد اقتطاع جزء من سلطاته أزاحه من طريقه بعد أن استنفد أغراضه منه.

---

(١) المصور، عدد ٧٦٤ فى ٢ يونيو ١٩٣٩، ص ٢.

(٢) ماكليف، المرجع المذكور، ص ص ٦٤، ٦٥،

F.O. 371 - 23306, J 2616 - 1- 16, Lampson F.O. Cairo, July 3, 1939.

(٣) F.O. 407, Op. Cit, J 2795, 2948 - 1- 16, Lampson - Halifax, July 13, 26 1939.

(٤) محمد حسين هيكل، المرجع المذكور، ص ١٣٨.

وبينما كان الملك يتسلط على الحكم، وفق المنهج الذى اتبعه وهو فى مقتبل عمره مما ألبسه ثوبًا من الكبرياء، وأعطاه الإحساس بأنه الحاكم الأوحد، وترسب وترسخ هذا الاعتقاد فى داخله، راح يستغل شعبيَّته متبعًا الطريقة التى تتفق مع اتجاهه. وكتب لامبسون لحكومته تحت هذا المعنى مُبينًا أن فاروقًا بواسطة شبابه وزواجه تمكَّن من أن يستحوذ على الشعب الذى لم يظهر أى كراهية أو رد فعل نحو الأسرة الحاكمة الأجنبية(١).

وكثرت تحركات فاروق بين الشعب، فهو يقوم بالزيارات الفجائية، يذهب إلى مصلحة الموانئ والمنائر وينزل إلى الورش ويشاهد العمال، ويسعد بالهتافات التى تطابق المظهر الذى يسعى إليه، ويتردَّد على الأوبرا، تارة ليفتتح المؤتمرات وأخرى ليشاهد الروايات، ويفتتح المعارض، ويزور المستشفيات، ويهب التبرعات، ويقوم بالرحلات، وتتعدد جهاتها، إلى الصحراء الغربية حيث يقدم الهدايا والخلع لرؤساء القبائل، وإلى الوجه القبلى لافتتاح المنشآت الجديدة ولوضع حجر التعلية لخزان أسوان، ويلتقى الأهالى ويمنحهم العطاءات، وإلى الوجه البحرى ليضع حجر الأساس للمشروعات(٢). وينتهز شهر رمضان ويتحدث فى الإذاعة بأسلوب يجذب الناس إليه، ويكرِّر اللقاء نفسه فى عيد توليه السلطات الدستورية، ويركِّز على إلقاء المسئولية وعبء تبعات الملك عليه فى هذه السن المبكرة والتضحيات التى يقدمها لأداء واجبه(٣)، وذلك ليستدر العطف عليه ويزيد من تقرب الشعب له. ويُعرب عن رغبته بألا تقام زينات فى عيد الجلوس الملكى، وتنشر الصحافة هباته للفقراء بهذه المناسبة وتشيد بديموقراطيته وتنقل التصريحات التى يدلى بها وتتضمن أنه لا يحب أن يمتاز عن رعيته(٤). ومما لا شك فيه أن تلك الدعاية المرسومة، وإذا أضيف إليها ما اختص بمظاهر صلاحه وتديُّنه، قد حققت المطلوب، وهيأت له المناخ المناسب لمزيد من ممارسة تسلطه، ودعَّمت أسلوب القصر فى الحكم.

التصق فاروق بعلي ماهر وتأثر به وخضع لتوجيهاته منذ فترة مبكرة بحكم صغر سنه

---

(١) F.O. 371 - 21948, J 4332 - 6- 16, Lampson - Halifax, Cairo, Nov. 7, 1938, No 1197.

(٢) الأهرام من عدد ١٩١٧٢ فى ٢٧ يناير ١٩٣٨ إلى عدد ١٩٧٠٤ فى ٢١ يوليو ١٩٣٩، ص ص ١، ٨، ٩، أعداد متفرقة.

(٣) F.O. Op. Cit, J 4144 - 6- 16, Lampson - F.O, Cairo, Oct. 28, 1938.

(٤) الأهرام، عدد ١٩٢٦٨ فى ٦ مايو ١٩٣٨، ص ص ١، ٨، عدد ١٩٧١٣ فى ٣٠ يوليو ١٩٣٩، ص ١، المصور، عدد ٧٥٨ فى ٢١ أبريل ١٩٣٩، ص ٢٢.

وحاجته لعقل مدبر يقف بجواره، وأدى علي ماهر المهمة بنجاح، فأعطى للقصر مكانة لها طابعها الجديد، فرضت نفسها على الساحة السياسية، وشكّل الملك الشاب وهيمن عليه وغرس فيه مبادئه وأعدَّه ودرَّبه على توسيع سلطته وحقوقه وتحقيق أطماعه. وعندما حاد عنه بعض الوقت أجبره على التراجع، وهنا رأى فاروق - وفقًا لما تشرَّبه - ضرورة التحرر من التبعية بعد أن تذوق متعة تحريك السياسيين وتحديهم، وساعدته الظروف نظرًا لرياء وتملُّق الكثيرين منهم له، فأحس بقدرته على ممارسته هوايته على أصحاب الفضل عليه. هذا فى الوقت الذى كان فيه علي ماهر يضع فى حسبانه كرسى رئاسة الوزراء، ولم يكن صعبًا أن يصل إليه بعد إقالة النحاس، ولكن مصلحته الشخصية أملت عليه الانتظار، وجاءت الفرصة المرتقبة عقب استقالة محمد محمود، التى انتهزها فاروق ليحقق سياسته فى إخراج رئيس الديوان من القصر، وفى إسناد الحكم لرجل القصر حتى يضفى السيطرة الملكية الكاملة على الحكومة.

وفى ١٨ أغسطس ١٩٣٩ صدر الأمر الملكى لعلي ماهر بتشكيل الوزارة، وضمَّت المستقلين والسعديين[١]. وبالتالى أصبح اعتماده على الملك لا على البرلمان، ووضعت روز اليوسف صورته على غلافها ممسكًا بشعار كتب عليه «الوطن والعرش»[٢]. فكان ذلك تعبيرًا عن التبعية المطلقة لفاروق وهذا ما سعى إليه طوال وزارته لعله يعود بعدها إلى القصر مرة أخرى بعد حصوله على الرضا الملكى الكامل. وأيَّد الملك رئيس وزرائه فى الشخصيات التى اختارها لوزارته، وكان الاهتمام منصبّا على وزارة الدفاع نظرًا لظروف الحرب المتأهبة، فعيَّن لها صالح حرب، وتولّى عزيز المصرى رئاسة الأركان؛ ولهذا الأمر مغزاه فيما يتعلق باتجاه الوزارة، ولم تمض إلا أيام على التشكيل إلا وأعلنت الحرب فى أول سبتمبر ١٩٣٩. وشعر فاروق بالأمان بمساندة علي ماهر الذى عُدَّ أيضًا رئيسا للديوان بعد أن أجلس فى وكالته عبد الوهاب طلعت، وهو أحد رجاله، وبالتالى أصبحت أعمال الديوان تنجز من خلاله، وبذلك سيطر على الجهتين، وأعطى له قانون الطوارئ حرية التصرف، ولم يكن الملك مستاء من هذا الوضع، وإنما سعد به، ففى خطبته الإذاعية بمناسبة حلول شهر رمضان أشار صراحة بالثقة البالغة فى رئيس وزرائه، وتعلق

---

(١) فؤاد كرم، المصدر المذكور، ص ص ٣٨٠، ٣٨٣، من المعروف أن المستقلين كانوا طوع الإرادة الملكية، استند إليهم فاروق واعتمد عليهم خصوصا فى أثناء الأزمات.

(٢) روز اليوسف، عدد ٥٩٨ فى ٢٦ أغسطس ١٩٣٩.

روز اليوسف: «وهكذا فإن علي ماهر يحظى بما لم يحظ به رئيس حكومة مصرية من قبل»(١).

وانطلاقًا من التصرفات غير الدستورية التى اعتاد فاروق اقترافها، فقد صحب معه كبير ياورانه وتنكرا وحضرا جلسة مجلس النواب فى ٢ أكتوبر ليستمع إلى بيان علي ماهر، وشهد الجلسة وتعليقاتها، وعُرفت شخصيته عند انصراف الحاضرين. ومن الطريف أن تعليق الصحافة ـ حتى المعارضة منها ـ أرجع هذا التصرف إلى اهتمامه بشئون مملكته صغيرها وكبيرها فى ظل الظروف الدقيقة التى تجتازها البلاد(٢).

وبذلك أراد فاروق امتداد سيطرته حتى على البرلمان، وزاد امتهانه له حين ضرب عرض الحائط بالتقاليد البرلمانية. فعقب افتتاحه وإلقاء خطبة العرش ذهبت البعثة البرلمانية إلى القصر لتشكر الملك على افتتاح الدورة البرلمانية كما هو معتاد، فتحدث مع أعضائها بطريقة انتقادية للغاية لفتور الحماسة التى استُقبلت بها الخطبة، وأشارت لهجته إلى أن المساندة الملكية مؤكَّدة لرئيس الوزراء فى أى صعوبات قد تقابله مع البرلمان، فكان هذا بمثابة إعلان صريح لسيطرة نفوذ السلطة التنفيذية على البرلمان. وعقب المقابلة احتج رئيسا مجلسى الشيوخ والنواب لدى رئيس الوزراء على إجراء الملك غير الدستورى والذى أصبح موضوعًا متداولاً على الألسنة. وبعد مشاورة أجراها علي ماهر مع فاروق أعطى التأكيدات لرئيسى المجلسين بأن هذا التدخل الملكى لن يتكرَّر(٣). والحقيقة أن التأييد المتبادل كان سمة العلاقة التى ربطت بين الملك ورئيس وزرائه، ولم تكن بريطانيا لترضى بتلك الإجراءات التى أقدما عليها، ومن ثم تدخلت وأسقطت الوزارة(٤).

واستمرارًا لسياسة هيمنة فاروق على الوزارة، وللوصول إلى إيجاد التوازن بين هذا الاتجاه وبين تحقيق الرغبة البريطانية، عهد الملك إلى حسن صبرى بتشكيل الوزارة فى ٢٧ يونيو ١٩٤٠، وجمعت ممثلى مختلف الأحزاب ما عدا الوفد(٥). ومنذ اللحظة الأولى

---

(١) المصدر نفسه، عدد ٦٠٦ فى ٢٣ أكتوبر ١٩٣٩، ص ٣.

(٢) الأهرام، عدد ١٩٧٧٨ فى ٣ أكتوبر ١٩٣٩، ص ٦، المصرى، عدد ١٠٤٧ فى ٣ أكتوبر ١٩٣٩، ص ٦.

(٣) F.O. Op. Cit, 23307, J 4881 - 1- 16, Lampson - Halifax, Cairo, Dec. 1939, No 1488.

(٤) انظر فصل عابدين وقصر الدوبارة، عنصر المحالفة فى التطبيق.

(٥) فؤاد كرم، المصدر المذكور، ص ٣٩١.

وضح انحرافها مع السياسة البريطانية، مما أقلق فاروقًا لما يعوق من فرض سيطرته عليها حتى إنه لفت نظرها. فعندما اجتمع بالوزراء ركّز على قوله: «كونوا مصريين ومصريين قبل كل شيء»[1]. ولكن بدا أن الأمور لن تسير وفق إرادته. ولم يعتمد حسن صبرى فى مركزه على فاروق، وإنما ألقى بثقله تجاه قصر الدوبارة، حيث صرّح له لامبسون بمساندته فى حالة دخوله فى صراع مع العرش. وعليه فقد اعطى رئيس الوزراء مهلة ثلاثة أسابيع للقصر ليُصلح من طريقته ويعدل عن تصرفاته، وأخطر الملك أنه إذا لم يتم ذلك سيكون مضطرّا لتقديم استقالته[2].

ويرجع سبب الأزمة إلى وجود عبد الوهاب طلعت وكيل الديوان الذى قرّبه فاروق إليه، ومعروف تلك العلاقة التى تربطه بعلي ماهر، وعليه فقد رفض رئيس الوزراء استلام المكاتبات عن طريقه، وشرح الأمر صراحة للملك، وبيّن له الصعوبات فى طريقة التعامل، وضرورة تعيين رئيس ديوان للاعتماد عليه حتى تسير الأمور فى مجراها، وألا يكون من بين رؤساء الوزراء السابقين ـ والسبب واضح وهو استبعاد علي ماهر ـ وأنه على استعداد لعرض أسماء المرشحين إذا شاء الملك. وأحسّ فاروق بمرمى حسن صبرى، فبيّن له أنه يتبع سياسة النحاس التى كانت تسبب المشكلات بين القصر والوزارة، وأصرّ رئيس الوزراء على رفضه فى أن يكون وكيل الديوان واسطة الاتصال فيما يتعلق بالمسائل الحربية، وطلب أن يقوم عمر فتحى مساعد كبير الياوران بالمهمة[3].

وتمشيًا مع طبيعة فاروق للعناد والتحدى، خصوصا وهو يعلم أن رئيس وزرائه تحركه الأصابع البريطانية، وفى نفس اليوم الذى التقى فيه به، عيّن عبد الوهاب طلعت رئيسًا للديوان بالنيابة، مما جعل العلاقات تزداد سوءًا بين الطرفين. وأرسل حسن صبرى رسالة إلى الملك فى هذا الخصوص وذكر أنه بوصفه رئيسا للوزراء يرى أن تزاول الحكومة عملها وتتم التعيينات عن طريقها، وأنه فوجئ بمرسوم التعيين، وإن لم يلغ فسيقدم استقالته. ويعلّق لامبسون لحكومته على هذا التصرف بأنه «أحسن اختبار قامت به الحكومة مع الملك»[4].

---

(١) المصور، عدد ٨٢١ فى ٥ يوليو ١٩٤٠، ص ٨.

(٢) F.O. Op. Cit, 24626, J 1647 - 92 16, Lampson - F.O, July 17, 1940, No 745.

(٣) Ibid, No 745, 756.

(٤) Ibid, No 771.

وخشى فاروق من التدخل البريطانى ولم يكن قد مضى الشهر على أزمة يونيو، وتلاحقت ضغوط رئيس الوزراء عليه لتعيين رئيس للديوان. وحتى يستبعد عبد الوهاب طلعت نهائيًا، اختار شخصيتين، محمد حلمى عيسى رئيس حزب الاتحاد ووزير العدل فى وزارته، وأوضح للسفير البريطانى أنه من أشياع الإنجليز فوافق وطلب منه أخذ رأى النحاس[(١)]. أما الشخصية الثانية فهى أحمد حسنين الأمين الأول للملك، وعليه صدر الأمر بتعيينه رئيسًا للديوان فى ٢٧ يوليو. واقتنع فاروق بعد فترة بأن التعيين تهدئة للموقف لما يربطه من عداء بعلي ماهر وصداقة لبريطانيا ورئيس الوزراء، فى الوقت الذى وجد فيه البديل لرئيس ديوانه السابق، فيما يختص بتقوية النزعة التسلطية على الحكم، ومع هذا فإنه عندما أبلغه خبر تعيينه أظهر له أنه مجرد سد فراغ، فأجابه أحمد حسنين بأنه كان يرجو سماع كلام عكس ذلك، ويذكر لامبسون أنه تردَّد فى قبول المنصب[(٢)]. ولكن ذلك هو أسلوب أحمد حسنين المعهود، فإنه يتمنَّع رغم تشوُّقه حتى يبدو بصورة الزاهد فى المناصب، البعيد عن المطامع.

ونجح التخطيط وتحسَّنت العلاقة بين الملك ورئيس وزرائه بفضل رئيس الديوان الجديد، لكن لم ينل حسن صبرى كل الاهتمام من مليكه، فلم ينعم عليه بلقب صاحب الدولة، وقلَّده الوشاح الأكبر من نيشان محمد على يوم وفاته، ويرجع ذلك إلى عدم استسلامه للتسلط الملكى، فعندما علم أن برقية وردت لفاروق من السفير المصرى بلندن مباشرة دون أن تصل إليه بوصفه رئيس وزراء ووزير خارجية، قابل الملك محتجًا على هذا التصرف ومهددًا بالاستقالة، ولكنه استرضاه[(٣)]. وتعرضت الوزارة لأزمات داخلية تسبب فيها السعديون وانتهى الأمر بانسحابهم منها. ولما كان من الصعب الاتفاق مع الوفد، لم يجد حسن صبرى أمامه إلا الاعتماد على مساندة الملك من ناحية، والعلاقات الطيِّبة مع بريطانيا من ناحية أخرى، وعليه اقتنص فاروق الظرف، وواصل سياسته تجاه حكومته بعد أن أثبت لرئيس الوزراء تعاطفه معه حينما أجرى التعديل الوزارى[(٤)].

وحرص فاروق على الإبقاء على الوزارة ـ ويذهب لامبسون إلى أن ذلك جاء بناء على

---

(١) F.O. 407 - 224, J 1647 - 92 - 16, Lampson - Halifax, Cairo, July 3, 1940, No 656.

(٢) F.O, 371, Op. Cit, J 1712 - 92- 16, Lampson - F.O, Cairo, Aug. 2, 1940, No 848.

(٣) حسن يوسف، المصدر المذكور، ص ٤٤.

(٤) F.O. Op. Cit, J 1949 - 92- 16, Lampson - F.O. Cairo, Sept. 7, 1940 No 1056.

نصيحة علي ماهر ـ خوفًا من حدوث أزمة قد تؤدى إلى عودة النحاس للحكم وهو ما يكرهه، أو تشكيل وزارة برئاسة أحمد ماهر صاحب الاتجاه المعاكس فيما يختص بموقف مصر من الحرب، والملك لا يرضى بالقيام بعمل ضد إيطاليا، وعلى هذا فإنه كان شغوفًا بإخراج السعديين من الوزارة، وبالرغم من ذلك، فقد أظهر أسفه على خروجهم، وبيَّن للسفير البريطانى أنه عمل كل ما فى وسعه لإقعادهم(١). وربما لجأ لهذا الأسلوب ليحمِّل حسن صبرى المسئولية، ولكن لم يمهل الأخير القدر إذ فاروق الحياة فى أثناء إلقائه خطبة العرش. ويمكن القول بأنه فى هذه الفترة القصيرة، لم يتزحزح فاروق عن سياسته، وإن كان رئيس الوزراء لم يسلم بها كلية وقاومها فى بعض الأحيان، إلا أن الرضا بالأمر الواقع فرض نفسه حيث اتفق مع المصلحة، فيصرِّح الملك للسفير البريطانى بأنه يحب رئيس وزرائه ويعتقد أنه رجل مرضى عنه ولا يقبل عنه بديلاً(٢). ولم يكن حسن صبرى يكن له الحب، ففى حديث له مع إيدن صرَّح بأنه «لو استدعى الأمر إبعاد الملك فاروق، فإنه سيعاون فى العمل على إبحاره»(٣).

لم يكن للملك يد فى اختيار حسين سرى لرئاسة الوزارة، فمع وجود صلة النسب إلا أنه لم يفكر فى هذه الآونة أن يرشحه، نظرًا لعلاقته الوطيدة بالسفارة البريطانية، ولما كانت حريصة على عدم تولى المنصب لشخص يتفق هواه مع فاروق أو علي ماهر، وجَّهت رئيس الديوان إلى المواصفات التى ترغبها فى الحكومة الجديدة، ويذكر أحمد حسنين أن الملك عرض عليه رئاسة الوزارة، لكنه اعتذر لاعتقاده أن علي ماهر وراء الترشيح، ليكون خطوة لإخراجه من القصر، وانتهى الأمر بإقناعه لمليكه بأن شخصية حسين سرى مرضى عنها من جميع الأطراف، ويمكنها مواجهة الظروف الصعبة القائمة(٤). وصدر الأمر الملكى فى ١٥ نوفمبر ١٩٤٠ إلى حسين سرى بتشكيل الوزارة(٥).

وكانت شخصية رئيس الوزراء الجديد لها طابعها الخاص فى علاقتها مع الملك، إذ جمعت بين القوة والقرابة، وفى البداية حدث بعض التغيير فى تصرفات فاروق والتى بدا

(١) Ibid, Lampson - Halifax, Cairo, Sept. 14, 1940, No 1092, F.O. 407, Op. Cit, J 9009 - 92 - 16, Lampson - Halifax, Cairo, sept, 24, 1940, No 11600, J 2057 - 92- 16, No 1249.

(٢) PREM 3 - 295- 4, Lampson - F.O, Cairo, Oct. 7, 1940, No 1249.

(٣) F.O. 407, Op. Cit, J 2104 - G. Lampson - Halifax, Cairo, Oct. 25, 1940, No 137.

(٤) محمد التابعى، المصدر لمذكور، ص ص ١٩٢ ـ ١٩٥.

(٥) فؤاد كرم، المصدر المذكور، ص ص ٣٩٧ ـ ٣٩٩.

فيها ناعم الملمس، فيخطر حسين سرى السفير البريطانى بأنه عندما زاره بدأ العمل معه على خطوط صحيحة، ووجد لديه القابلية والتفاؤل، لكنه لم يصدر حكمًا على تلك التصرفات حيث يعلم جيدًا أنه يظهر غير ما يبطن(١).

ومضت محاولات رئيس الوزراء من ناحية ورئيس الديوان من ناحية أخرى للضغط على فاروق والتأثير عليه لتقريبه من الحلفاء، فى الوقت الذى بذلا فيه مجهوداتهما لإقصاء نفوذ علي ماهر وعبد الوهاب طلعت عنه، وأثمرت المساعى فى تحوُّل قلب الملك عن رئيس ديوانه القديم، فعندما شكا له من تصرفات حسين سرى تجاهه، طلب تفاهمهما معًا، ثم عاد وأعطى رئيس وزرائه حرية التصرف فى اتخاذ ما يراه طالما كان خارجًا عن اختصاص العرش، وذلك حينما عرض عليه تحديد إقامته. كما أشار فاروق إلى أنه على استعداد لإصدار أى مرسوم يكون فيه مصلحة البلاد. وراح رئيس الوزراء يؤكِّد للسفير البريطانى تمتُّعه بتمام الثقة الملكية، وأنه يقاوم محاولات زعزعتها(٢). وجاء هذا التوافق نتيجة لرغبة فاروق فى مسايرة التيار الذى تحكمه الظروف الدولية، وكانت تشير فى هذه الفترة إلى أن بريطانيا تقبض على الزمام، بالإضافة إلى شخصيته المتقلِّبة التى فرضت عليه أن يخطو الخطوة التى توصله لمزيد من الكسب، وهذا ما يبرر تصرفاته.

ونتيجة لاتجاه الملك فى التقرُّب من الأحزاب، ونظرًا لضعف الوزارة لارتكازها على الأحرار الدستوريين، والرغبة فى تقويتها على أساس أن رئيسها غير حزبى ومؤهلاته حسن العلاقات سواء مع الملك أو السفارة البريطانية، بالإضافة إلى فقدان الوزارة تأييد البرلمان، اتفقت وجهة نظر فاروق وحسين سرى على تشكيل حكومة قومية لتقوية الجبهة الوطنية تفاديًا لأى موقف له خطورته، فدعا الملك رؤساء الأحزاب واستقبل كلاً منهم على حدة، فاشترط النحاس حل مجلس النواب وإجراء انتخابات جديدة، فقوبل طلبه بالرفض، وانتهى الأمر بقبول مبدأ توسيع الحكومة، وشُكِّلت الوزارة الجديدة فى ٣١ يوليو ١٩٤١ من الأحرار الدستوريين والسعديين والمستقلين(٣). ولم يستمر الوئام بين الملك ورئيس وزرائه طويلا، فقد بدأ على ماهر فى استعادة نفوذه لدى فاروق، فى الوقت

(١) F.O. 371 - 24627, J 2226 - 92 - 16, Lampson - F.O, Cairo, No. 26, 1940, No 1612.

(٢) F.O. 407, Op. Cit, J 2281 - 92- 16, Lampson - Halifax, Cairo, Dec. 10, 1940, No 1705, F.O. 371 - 27429, J 781, 899, 935 - 18- 16, Lampson - F.O, Cairo, March 29, April 6, 26, 1941, No 2, 1115.

(٣) F.O. 371 - 27433, J 3265 - 18 - 16, Lampson - Eden, Cairo, Sept. 23, 1941, No 900.

فيه اتصالات ملكية مع الوفد. وعندما ذهب النحاس إلى قصر عابدين، استاء حسين سرى وشكا للسفير البريطانى من أنه لا يعلم شيئًا عن تلك المقابلة، وتبرم من معاملة الملك له[١].

وكان هذا أمرًا طبيعيًا إذ خشى رئيس الوزراء من إقالته وإعادة الوفد للحكم، خاصة وأن وزارته ماجت بالخلافات، بالإضافة إلى الأزمة التموينية التى فشل فى حلِّها. ووضح تدخل فاروق فى تلك المسألة عندما وصل فجأة إلى مجلس الوزراء فى ٢٩ أكتوبر وحضر الجلسة ليتناقش مع الوزراء فى التموين والأسعار والغلاء. ونشرت الصحافة أقواله التى قصد منها التقرب من عامة المصريين، ومهاجمة أصحاب الثروات المتحصِّلة من ارتفاع أثمان القطن، وطالب بتشجيع إنتاج المحصولات الغذائية[٢].

وكانت هذه الزيارة حدثًا فريدًا من نوعه، أثبت أن فاروقًا يهوى ممارسة المزيد من السلطة والسيطرة، ووجد ذلك التصرُّف التشجيع، فتقول المصور: «إن الدستور المصرى يبيح لجلالة الملك أن يملك ويحكم، وأنه ليس كالدساتير الأخرى، وأنه الرئيس الأكبر للهيئة التنفيذية، فإشرافه وعمله إجراء دستورى معروف. وقد حرصت السراى على هذه النظرية فى كل خلاف دستورى قام فى السابق واللاحق»[٣]. ومضى فاروق يُصرِّح بفشل رئيس وزرائه، فعندما مثل بين يديه مع باقى الوزراء للتهنئة بالعيد، أشار إلى أنه كان فى زيارة أحد أصحابه فلم يجد لديه خبزًا وأرسل من أحضره من القصر[٤].

وفى الواقع، فإن فاروقًا فى أثناء هذه الوزارة حرص على أن يظهر بشكل يكتسب به مزيدًا من الشعبية حتى يُقصى الحكومة جانبًا. ومن الواضح أن العمَّال شغلوا جزءًا من اهتمامه، والتقطت الصحافة الاتجاه ودعمته، وأثبتت التحركات ووقائعها، فحينما رفع له برنامج احتفال قناطر محمد على، ورأى الدعوة مقصورة على كبار الشخصيات، أمر بدعوة ممثلى العمَّال الذين شاركوا فى البناء، وأنعم على رؤسائهم بأنواط المكافأة، وكانت هذه أول مرة يدعى فيها العمَّال لحفلة رسمية[٥]. وفى المقابلات التى التقى فيها السفير

(١) Ibid, 27432, J 2617 - 18 - 16, Lampson - F.O, Cairo, Aug. 12, 1941, No 2436.

(٢) Ibid, 27403, J 3461 - 3- 16, Lampson - F.O, Cairo, Nov. 1st, 1941, No 3434.

(٣) المصور، عدد ٨٩٠ فى ٣١ أكتوبر ١٩٤١، ص ٥.

(٤) آخر ساعة المصوَّرة، عدد ٣٨٠ فى ١١ يناير ١٩٤٢، ص ٥.

(٥) الأهرام، عدد ٢٠٢٠٧ فى ١٠ ديسمبر ١٩٤٠، ص ٤.

البريطانى أثار موضوع رفع أجور العمال بمقدار ٣٠٪ لتتحقق العدالة وليسود الاستقرار وليقضى على الاضطرابات[١].

وتحوّل فاروق تجاه الفلاحين، فيصدر أمره لتسليم الاحتياطى الموجود فى مخازن الخاصة الملكية للحكومة لتقوم بتوزيعه، وتبرّع بألفى جنيه لمشروع مقاومة الحفاء[٢]. وهذا المشروع لم يجد الترحيب، وذلك لرغبة الناس فى الحصول على لقمة العيش قبل أى شىء آخر. ويُبدى فاروق تعاطفه مع الفقراء انتهاجًا لمبدئه فى هذا الصدد، فهو يواسى المهاجرين من الإسكندرية، ويأمر بتوزيع الأطعمة عليهم من جيبه الخاص، ويُوسع دائرة الإفطار للفقراء فى شهر رمضان، ويُلغى دعوات كبار الشخصيات، ويُنقص ألوان الطعام على الموائد الملكية، ويقوم برحلاته ليستطلع حال السكان ويوزع الدقيق على الفقراء، ويُوفد رئيس ديوانه إلى حسين سرى لطلب مذكرة تفسيرية عن حالة التموين، وما اتخذته الوزارة، وما تنوى القيام بعمله تجاه مساعدة الفقراء من العمال والفلاحين لمواجهة الغلاء[٣]. ساعيًا إلى إحراج مركزها وبيان فشلها فى معالجة الأزمة الاقتصادية.

وقد أصاب فاروق الهدف بهذه التحركات التى تتبّعها الناس باهتمام فى هذه الظروف الصعبة، فزاد تعلُّقهم بمليكهم، فى الوقت الذى انتقدت فيه تصرفات الوزارة خاصة عندما لبّت الطلبات البريطانية، فيما يتعلق بتموين الجيوش المحاربة. ومضى أحمد حسنين يُدلى بتصريحاته الصحفية عن العلاقة الوطيدة التى تربط العرش بالشعب، ويظهر فيها كيف أن الملك حامى الدستور، وسياسته تقوم على أنه للمصريين جميعًا، وأبواب قصره مفتوحة لهم، وليس له فى الرجال السياسيين خصوم ولا أصدقاء لأنه فوق الأحزاب. ويسرد غيرته الوطنية، وكرهه للتبعية الأجنبية، وزيارته للأحياء الفقيرة، وانتقاله بين المناطق التى أصابتها الغارات ومواساة مصابيها والتبرع لهم[٤]. وبذلك ألبس

---

(١) F.O. Op. Cit, 27433, J 3162, 3330, 3367 - 18 - 16, Lampson- F.O, Cairo, Oct. 5, 18, 22, 1941, No 3119, 3272, 3316, Lampson, Op. Cit, Box II, Oct. 4, 1941, p. 270.

(٢) Lugol, Op. Cit, pp 163, 229، الأهرام، عدد ٢٠٢٦٤ فى ٧ فبراير ١٩٤١، ص ٤، الدستور، عدد ١٠٥٢ فى ٦ مايو ١٩٤١، ص ٢.

(٣) الأهرام، من عدد ٢٠٣٨٦ فى ١٠ يونيو ١٩٤١ إلى عدد ٢٠٥١٤ فى ١٦ أكتوبر ١٩٤١، ص ص ٤، ٥، أعداد متفرقة.

(٤) المصدر نفسه، عدد ٢٠٣١٩ فى ٣ إبريل ١٩٤١، ص ٥، عدد ٢٠٣٨٤ فى ٨ يونيو ١٩٤١، ص ٥.

الملك الثوب الذى يضفى عليه الصفات التى ترفعه فوق رئيس الوزارة، وتحقق المطلوب وتزيد من قوة يده وسطوته على الحكم.

وبطبيعة الحال، كان لا بد من أن يؤثر هذا الجانب على علاقته بحكومته، فأقدمت على إجراء طعنته فيه من الخلف، اختص بمسألة العلاقات مع حكومة ڤيشى. فعندما طلب السفير البريطانى من حسين سرى قطع علاقات مصر السياسية مع هذه الحكومة لتعاونها مع المحور ولصلة ممثِّلها بالقصر، انتهز غياب فاروق عن القاهرة فى رحلة بحرية بالبحر الأحمر، واتفق مع وزير الخارجية لاتخاذ القرار للصالح البريطانى، حيث يعلم الموقف الرافض للملك، وعرض الأمر على مجلس الوزراء، فوافق فى ٦ يناير ١٩٤٢ على وقف العلاقات دون قطعها. وعاد فاروق ليفاجأ بهذا التصرف الذى رآه تعديًا على حقوقه واستهتارًا بمكانته وإلغاء لوجوده اعتمادًا على أن السفراء يمثلونه، بالإضافة إلى علاقته الوطيدة مع بوزى. ودعَّم هذا الموقف وأشعله علي ماهر وعبد الوهاب طلعت، وعبثًا حاول رئيس الوزراء تبرير سلوكه وساق للملك ما حدث لشاه إيران وتنحيته عن العرش[1]. ولم يغفر فاروق للوزارة إجراءها، وعنَّف وزير الخارجية ولامه، وبين له علاقات الصداقة التى تربط مصر بفرنسا منذ عصر محمد على، ولم يؤمن بأن فرنسا شىء وحكومة ڤيشى شىء آخر. وكان صليب سامى من الجرأة بحيث أوضح له أن الوزارة اتخذت قرارها عن تعمُّد وتحت مسئوليتها فى أثناء غيابه، لأنه سبق ورفضه مرتين، وأن الرفض للمرة الثالثة أمام الإصرار البريطانى لن تُحمد عقباه. ولم يقتنع وألقى المسئولية على حسين سرى ولَّمح لوزير الخارجية بالاستقالة. وخرج صليب سامى من القصر ليقدم استقالته التى رفضها رئيس الوزراء، وطلب منه مباشرة عمله، وكان لذلك رد فعله على الملك، فاتصل رئيس الديوان بصليب سامى لينقطع عن عمله، وعليه استعجل استقالته[2].

واستاء الملك من رئيس وزرائه الذى التقى والسفير البريطانى، ونقل له ما دار فى المقابلة العاصفة، ووصف فاروقًا بأنه «ولد جبان للغاية ويجب إخافته من حين لآخر». وتكلَّم عن التأثيرات السيئة المحيطة به، وأنه ليس من حقه كملك دستورى يملك ولا

---

(١) صليب سامى، المصدر المذكور، ص ص ٢٦٦، ٢٦٧، محمد حسين هيكل، المصدر المذكور، جـ٢، ص ص ١٨٨، ١٨٩.

(٢) صليب سامى، المصدر المذكور، ص ص ٢٧٠ ـ ٢٧٤.

يحكم أن يتدخل فى عمل الحكومة(١) . ورأى تقديم استقالته فى ٢٨ يناير لرفضه استقالة وزير الخارجية التى أرغم عليها . وتحدث مع أحمد حسنين فى مجهوداته بشأن استبعاد قنوات الاتصال بالأعداء ولم يبق منها إلا بعثة فيشى، ووضح ذلك فى كتاب الاستقالة مبينًا أنه منذ صعد إلى الحكم وهو يعمل على حماية فاروق من الخونة وغدرهم، وأنه لا يضحى بأحد وزرائه قام بتنفيذ تعليماته(٢) . ولم يكن الملك مصرّاً على استقالة صليب سامى فقط، وإنما رأى الاستغناء عن الوزارة بأكملها . ومما أعطاه التشجيع ضعف مركزها . ففى مقابلة لرئيس الديوان مع لامبسون، ركز الأول على عدم شعبية حسين سرى ومهاجمة البرلمان له، وطلب الوقوف بجواره لإيجاد التوازن، حيث أظهر أن البلاد بأسرها تقف بجوار الملك(٣) .

ومع بلوغ الأزمة ذروتها، دخلت عوامل أمكنها تهدئة الموقف بعضًا من الوقت . وكان لرئيس الديوان التأثير، خاصة وأن أساس الأزمة تحقيق مطلب بريطانى، وتم الاتفاق بين الأطراف المعنية على إعطاء فرصة أخرى لفاروق . وبناء على مقابلة للسفير البريطانى معه، طلب من حسين سرى إبقاء وزير الخارجية فى ميناهاوس وإعطاءه إجازة مرضية لمدة أسبوع، ثم مزاولته لعمله من هذا المكان، بينما طلب رئيس الوزراء من الملك الابتعاد بقدر الإمكان عن مسئولية الوزارة حتى لا يلعب بالنار(٤) . ولكن الأمور لم تستقر، إذ أيقن فاروق أن الهدنة مؤقتة، وأنه تنحى عن موقفه لحين فى مقابل الإبقاء على حاشيته . وسرعان ما تلاحقت الأحداث .

واستغل القصر الظروف بتذمر المصريين داخليّا، وانتصارات المحور فى الشرق الأقصى وشمال أفريقيا خارجيّا . وخرجت مظاهرات طلبة الجامعة والأزهر فى أول فبراير لتعبِّر عن رفضها للحكومة القائمة وتعاطفها مع المنتصرين، وترددت الصيحات «نحن جنودك يا رومل . . . إلى الأمام يا رومل . . . يحيا فاروق . . . يحيا علي ماهر . . .

---

(١) F.O. Op. Cit, 31566, J 333 - 98 - 16. Lampson - F.O. Cairo, 20, 1942, No 272, J 341 - 38 - 16, Jan. 22, 1942, No 292.

(٢) PREM 3, Op. Cit, Lampson - F.O, Cairo, Jan. 26, 1942, No 362.

(٣) Ibid, No 361.

(٤) F.O. Op. Cit, J 448 - 38 - 16, Lampson - F.O, Cairo, Jan 27, 1942, No 389.

فاروق فوق رأسك يا جورج . . . يسقط الإنجليز»[١] . واستمرت المظاهرات أيامًا ، وأرجع البعض هذا الاتجاه إلى بريطانيا ، لرغبتها فى إسقاط الوزارة وتنفيذ مآربها ، ورأى البعض الآخر أن للوفد يدًا فيها لتحقيق الغرض نفسه[٢] .

ولم تكن بريطانيا بحاجة لاتباع هذا الأسلوب ولديها الأقوى منه ، كما لم يكن الوفد ليحيد عن مبادئه ولو بالتظاهر ، وإنما تكاتفت الجهود المضادة لحسين سرى والسفارة البريطانية ، وهى تتفق مع ميول فاروق ـ الذى ألِفَ على طريقة علي ماهر منذ توليه العرش ـ للمظاهرات والهتافات له ، وإن كانت هنا أدخل عليها القائد الألمانى ، فلأن تيار القصر يحمل الهُوية المحورية ، وهذا ما يؤكِّده رد الخارجية البريطانية على لامبسون عندما نقل لها قرار رئيس الوزراء فى تقديم استقالته ، نتيجة لتلك الاضطرابات إن لم يوقفها الملك بقولها «حاول إقناع رئيس الوزراء بالبقاء»[٣] . وكان حسين سرى قد أعلن فى اجتماع مجلس الوزراء أن المدبِّر علي ماهر والشيخ المراغى وأتباع لهما ، وأن لديه التقارير التى تثبت أن اجتماعات عقدت فى عوامة الأخير لهذا الغرض ، وطلب رأى الوزراء فى إصدار الأوامر للشرطة لقمع المظاهرات ، ولكن تردُّدهم جعله مصممًا على الاستقالة[٤] .

ووالى فاروق البحث عن رئيس وزراء جديد ، وكان علي ماهر يجتمع بصديقه محمد محمود خليل رئيس مجلس الشيوخ ـ كانت العين عليه عقب وفاة حسن صبرى ـ ويمهد لتوليه الوزارة[٥] ، وبالتالى يدير هو الحكم من وراء ستار . ولم يتحرك الملك إزاء مطلب حسين سرى بتأييده لوقف المظاهرات ، وأصبح من الواضح استحالة التعاون بين الطرفين ، وأصرَّ رئيس الوزراء على الاستقالة ، وأخطر لامبسون بها وصرَّح له بأن فاروقًا ذو شخصية مزدوجة ، وتعرَّض مرة أخرى لنفوذ علي ماهر ، وتم الاتفاق على تولى النحاس

---

(١) Ibid, 31567, J 575 - 38 - 16, Lampson - F.O, Cairo, Feb. 4, 1942, No 483, F.O. 921 - 199, No 34 - 44- 4, Diary of Political Events in Egypt during the war, paper No 60, Lugol, Op. Cit, P. 309, p. Little, Op. Cit, p. 159.

(٢) محمد صابر عرب ، حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ والحياة السياسية المصرية ، ص ١٢٢ ، محمد حسين هيكل ، المصدر المذكور ، جـ ٢ ، ص ٣٤٧ .

(٣) F.O. 371 - 31566 J 514 - 38 - 16, Lampson - F.O, Cairo, Feb. 1 st, 1942, No 442.

(٤) جلال الدين الحمامصى ، المرجع المذكور ، ص ص ٩ ، ١٠ .

(٥) صليب سامى ، المصدر المذكور ، ص ٢٦٦ .

الوزارة[١] . وواصل السفير البريطانى جهوده فى هذا الشأن، وقدَّم حسين سرى استقالته فى ٢ فبراير بعد فشله فى إرضاء فاروق الذى لم تنجح مساعى رئيس ديوانه فى إقعاده عن عزمه واستبقاء الوزارة، حيث لم يكن يريحه عودة السلطة إلى علي ماهر لكرهه له. وأجبرت الظروف القاهرة الملك على الإذعان والاستسلام، وأثبتت له أنه ليس صاحب السيطرة، وإنما هناك قوة فوق قوته، تلك التى فرضت عليه وزارة ٤ فبراير والتى كافح حتى انتهى الأمر بإقالتها، ليعيد سطوته الكاملة مرة أخرى.

وقعت عين فاروق على أحمد ماهر لتولى الوزارة، حيث دعَّمه موقفه المضاد من حادث ٤ فبراير لديه، ومن ثم داوم اتصالاته به وتخطيطاته معه، فى الوقت الذى كان يحوز فيه على الرضا البريطانى، لرؤيته الخاصة بدخول مصر الحرب. وأعدَّ القصر عُدَّته لمواجهة أى مصاعب قد تنشأ عن تغيير الحكومة. وصدر الأمر الملكى له فى ٨ أكتوبر ١٩٤٤، وجاء جواب أحمد ماهر ليهاجم حكومة الوفد ويكيل لها التهم، وفى ذلك ما يغتبط له فاروق. وتساوى فى الوزارة الائتلافية السعديون والدستوريون والكتلة، ودخلها وزير وطنى، وضمت رؤساء الأحزاب، ما عدا الوفد[٢]. وتشدَّق رئيس الوزراء بخطة الوزارة الجديدة، وصرَّح بأنها ستتبع الدستور ولن تخلق الخلافات، وفتح المعتقلات وأطلق سراح من فيها[٣].

وبعد أول صلاة جمعة للوزارة، أقام فاروق مأدبة غداء لها، وبدت العلاقات على ما يرام، ولكنه بدأ يفرض إرادته، وأهم ما شغل ذهنه مسألة الانتخابات ـ وكان قد صدر مرسوم بحل مجلس النواب الوفدى وإجراء انتخابات عامة فى ٨ ديسمبر ـ فاستقبل أعضاء وزارته فى ٢٣ أكتوبر، وألحَّ عليهم بضرورة توزيع المقاعد بينهم للعمل على وجود التوازن، ولم يكن ذلك يتفق مع السعديين الذين رغبوا فى تركها مفتوحة للمنافسة لمن يتقدم، ولم يوافق الملك، وكاد الأمر يتأزم بين الطرفين، ووصل إلى أن عزم أحمد ماهر على تقديم استقالته، لكنه لم يواصل التمسك برأيه، إذ سرعان ما تراجع ليرضى مليكه وليحقق مطالبه، وقُسِّمت المقاعد[٤].

---

(١) F.O. Op. Cit, J 515 - 38 - 16, Lampson - F.O, Cairo, Feb. 1 st, 1942, No 443.

(٢) فؤاد كرم، المصدر المذكور، ص ص ٤٢٣ ـ ٤٢٥.

(٣) F.O. Op. Cit, 41334, J 3532 - 31 - 16, Shone - F.O, oct. 9, 1944, No 2006.

(٤) Ibid, 41319, J 3888, 3964 - 4- 16, Shone, F.O, Cairo, Oct. 20 , 27, 1944, No 1229, 1258.

واستمر النزاع بين مكرم عبيد وأحمد ماهر، فقد أحسن الأول بأن الدور الذى قام به ضد الوفد ولصالح الملك لا بد أن يعود عليه بالمقابل، إذ لم يقتنع بالمقاعد التى خصصت لأتباعه. وتدخل فاروق واستدعى أحمد ماهر والنقراشى ومكرم عبيد على التوالى فى ١٢ نوفمبر، وأكد لرئيس وزرائه أنه ليست لديه أى نيّة ضده، ويرغب فى إبقائه رئيسًا للوزراء عقب الانتخابات لما له من تقدير كبير عنده، وأوضح أن مسألة توزيع المقاعد تعتمد أساسًا على الرغبة فى تقوية النظام بالاتحاد بين الأحزاب، وطلب منه تقديم بعض التضحية، وهو نفس الطلب الذى عرضه على مكرم عبيد، وبيَّن له أنه من أجل الصالح العام[١]. وبذلك كان فاروق حريصًا على إنهاء النزاع بين الوزراء لتنفيذ مآربه.

ولم يكن أحمد ماهر ليغفل ذلك الأمر، لكن ثقته فى نفسه أملت عليه الاعتقاد بأنه فى قدرته التمكن من شخصية الملك. ففى اللقاء الذى جمعه بالسفير البريطانى تكلم بصراحة عن شغف الملك بالالتزام بالقواعد، وضغطه عليه بخصوص الأهمية الحقيقية للاستناد على رئيس وزرائه، لتقديم المشورة السياسية والمحافظة على الاتصال اللصيق به، وحذَّر كيلرن أحمد ماهر من دور السيادة المطلقة لفاروق، وأنها السياسة التقليدية التى ورثها الابن عن أبيه، ثم بيَّن رئيس الوزراء أنه من أخطاء النحاس، استمرار مضايقته للملك حول المزاعم فيما يتعلق بالدستور، وأنه لا ينوى اتباع هذا الطريق، وإنما خطته ترتكز على معالجة المسائل الثانوية وقت بروزها وتجنب إثارة منازعات مع القصر بقدر المستطاع، فيما يختص بالمسائل الجوهرية التى يمكن حلها باستخدام المهارة[٢].

وبدأت الانتخابات، واستقبل الملك سكرتير عام وزارة الداخلية - ومنح لقب البكوية - ونشرت الصحافة أن فاروقًا شدد عليه بضرورة ضمان انتخابات حرة، وأن تتم فى جو يسوده الهدوء[٣]. ولكن تعاون القصر مع الحكومة وتدخلهما فى الانتخابات كان أمرًا معروفًا، وحسب أغلب المستقلين على القصر، الذى أصبح مركز السلطة وملجأ الأحزاب - ما عدا الوفد - ومحقق آمالها، وهو بدوره تمكَّن من ألا يكون لأحد الأحزاب الأغلبية المطلقة فى مجلس النواب حتى يسهل ضرب أحدها بالآخر أو البطش بها كلها[٤].

---

(١) Ibid, J 415 - 14 - 16, Killearn - F.O, Nov. 17, 1944, No 2395.

(٢) Ibid, 41335, J 4079, 31 - 16, Killearn - F.O, Cairo, Nov. 15, 1944, No 2365.

(٣) Ibid, 45930, J 70 - 10 - 16, Killearn - F.O, Cairo, Report 7 - 13, Dec 1944, No 1463.

(٤) محمد زكى عبد القادر، أقدام على الطريق، ص ص ٤٢٩، ٤٣٠.

ومما يذكر أنه إحكامًا للمظهر الذى حرص القصر على إبدائه أن قام فاروق برحلة إلى الصحراء بعيدًا عن القاهرة، لكن البرقيات المتداولة مع رئيس الديوان واصلت طريقها، كما أن الوعد الذى أعطى لمكرم عبيد، كان لا بد من تنفيذه، إذ أصر على إبقاء تمثيل حزب الكتلة كما هو، ومن الثابت أن رئيس الديوان قد قاد سياسة القصر ووقف بجوار حزب الكتلة حتى يحد من طغيان السعديين(١) . وأسفرت نتيجة الانتخابات عن كثير من المطلوب، وكانت أصابع أحمد ماهر واضحة فيها، وبناء على الخلافات بينه وبين مكرم عبيد حول النسبة العددية لتعديل الوزارة وفقًا لنتيجة الانتخابات، استدعى فاروق رؤساء الأحزاب فى ١٤ يناير ١٩٤٥ وعقد معهم اجتماعًا خاصًا، وبيَّن لكل منهم الضرورة القصوى لأن تكون الوزارة ممثَّلة لكل ما ينعكس على الساحة السياسية بقدر الإمكان(٢) .

وقدم أحمد ماهر استقالة الوزارة، وصدر له الأمر الملكى بتشكيل وزارة جديدة، وتم اختيار أعضائها بعد مناقشة طويلة بين رئيس الوزراء ورئيس الديوان. ويذكر بوكر للندن كيف تغلب الأول على الصعوبات لخلق فريق مترابط، وذلك نتيجة لضغط فاروق، وقد أدلى ببيان فى صحيفته بأن بقاءه فى الحكم هو بناء على طلب الملك(٣) . وعليه أصبح معروفًا أن الوزارة من صنع القصر. ومارس فاروق أوتقراطيته، واعتدى على الدستور، وهذا ما يتوق إليه. فقد سافر إلى رحلة الحجاز، واجتمع فى رضوى بابن سعود من غير أن يُعيِّن مجلس وصاية يقوم مقامه فى أثناء غيابه، ودون علم رئيس وزرائه، الذى رأى أنه كان من المفروض أن يكون مرافقًا له، أو يحل مكانه وزير خارجيته بحسبان أن هذه الرحلة عمل سياسى لا بد من استشارة الحكومة فيها وفقًا للدستور. وعليه عقد اجتماع حضره وزير الخارجية ورئيس الديوان ووكيله وكبير المستشارين الملكيين، ودارت مناقشات فقهية دبلوماسية انتهت بإفتاء عبد الحميد بدوى بأن مصاحبة عبد الرحمن عزام للملك بوصفه وزيرا مفوضا للشئون العربية بوزارة الخارجية يُعَدّ تمثيلاً كافيًا للحكومة(٤) . واستسلم

---

(١) F.O. Op. Cit, J 237 - 10 - 16, Defence Security Summary of Egyptian Affairs for month of Jan. 1945, Feb. 6, 1945, F.O. Op. Cit, 41319, J 4021 - 14- 16, Shone - F.O, Cairo, Nov. 11, 1944.

(٢) Ibid.

(٣) Ibid, 53289, J 1330 - 39 - 16, Bowker - Bevin, Cairo, March 15, 1046, No 830.

(٤) حسن يوسف، المصدر المذكور، ص ص ٢٠٠، ٢٠١، ٣٤٦.

أحمد ماهر، بل وذهب مع وزرائه لاستقبال الملك عقب وصوله إلى السويس[(١)]. وتكرر الاعتداء عندما اجتمع فاروق بالرئيس الأمريكي على ظهر بارجة حربية في مياه البحيرات المرة، ولم تمثِّل الحكومة في الاجتماع برغم سمته السياسية[(٢)]. وبذلك يتضح أنها خضعت واستكانت للملك.

ورضى فاروق عن حكومته، وصرَّح بأنه لم يغل يدها في تصريف الأمور، وأشاد بهمتها في تصحيح أوضاع من سبقتها[(٣)]، وقد راقته تلك الحملات التي جنَّدتها والإجراءات التي اتَّخذتها ضد الوفد، وغمره الأمان بحكمة أحمد ماهر الذي ذهب إلى الجامعة دون حرس ليخطب في طلابها المتظاهرين، ويتمكَّن من إقناعهم بفض مظاهراتهم[(٤)]. أيضًا أسهمت الحكومة في الدعاية للملك عن طريق الصحافة التي عكست تلك السياسة، خاصة فيما يتعلق بالأزمة التموينية، كذلك في تلك الاحتفالات التي تعدَّدت، في ذكرى حادث القصاصين، في افتتاح المعارض، في عيد الميلاد الملكي[(٥)]. كما حاولت استقطاب العمَّال، ففي الأسبوع الأول من ديسمبر اجتمع ممثلو نقابات العمَّال، وقرروا التعبير عن ولائهم وإخلاصهم لفاروق بخطاب يكتب له بدم أحدهم، كما قرروا التبرع بدمهم للمستشفيات التي تحمل اسمه. ويذكر كيلرن أنه بعد أن قدَّموا مذكرتهم للقصر، زار مندوبون منهم وزارة المالية للتعبير عن شكرهم لمكرم عبيد[(٦)].

ومما زاد من ارتياح فاروق أن الحكومة جعلته ناظرًا على أوقاف كان سبق قد طلبها في عهد حكومة الوفد ورفضت[(٧)]. وبذلك تحققت المطالب الملكية في ظل قيادة أحمد ماهر. ومما يلاحظ أن الملك رفع الكلفة معه، ففي مأدبة العشاء التي أقامها ودعا إليها رئيس الديوان والوزراء، فوجئ الضيوف بحضور فاروق حيث جلس يستمع إلى

---

(١) كريم ثابت، المصدر المذكور، عدد ٥٥٠ في ١٧ يوليو ١٩٥٥، ص ٣.

(٢) انظر فصل النسر والدب.

(٣) F.O. Op. Cit, 45918, J 801 - 3- 16, F.O, Minute, Feb. 17, 1945.

(٤) يونان لبيب رزق، تاريخ الوزارات المصرية، ص ٤٦٧.

(٥) اللواء الجديد، عدد ٢ في ٩ نوفمبر ١٩٤٤. ص ١٣، الأهرام، عدد ٢١٤٩٠ في ١٥ نوفمبر ١٩٤٤، عدد ٢١٥٠٨ في ٨ ديسمبر ١٩٤٤، عدد ٢١٥١٤ في ديسمبر ١٩٤٤، عدد ٢١٥٦٥ في ١٣ فبراير ١٩٤٥، ص ص ١ ـ ٣.

(٦) F.O. Op. Cit, 41319, J 4615 - 14- 16, Killearn - F.O, Dec. 8, 1944, No 1441.

(٧) روز اليوسف، عدد ١٢٦٣ في أغسطس ١٩٥٢، ص ٤٤.

غناء أم كلثوم[١]. ولم يدم العمر بأحمد ماهر إذ اغتيل على يد أحد أتباع الحزب الوطنى عقب إلقائه بيان الحكومة بمجلس النواب فى ٢٤ فبراير ١٩٤٥ والذى أعلن فيه دخول مصر الحرب ضد الرايخ الألمانى والإمبراطورية اليابانية، وعَدَّه القصر خسارة كبيرة، وراح يبحث عن بديل له تتوافر فيه نفس الصفات.

ووقع اختيار فاروق على النقراشى ليكون خليفة لأحمد ماهر للارتباط الوثيق بين الشخصيتين، ولكنه كان يخشى من صعوبة التعامل معه لصلابته وعدم مرونته، وصرَّح بذلك لرئيس مجلس الشيوخ الذى أوضح له أن أعباء رئاسة الوزراء ستغير الكثير من طباعه[٢]. وبناء على فتوى للإدارة القانونية بالديوان، رئى الاكتفاء بصدور أمر ملكى باختيار النقراشى رئيسًا للوزراء دون حاجة إلى تبادل وثائق جديدة. وبالطبع لقيت الفكرة الترحيب من فاروق، حيث يعطيه هذا الوضع سلطة أوسع فى التغيير والتبديل، ولكن عند استشارة هيكل بوصفه رئيسًا لمجلس الشيوخ، اعترض على ذلك حيث لا سند دستوريا لهذه الفتوى. ونوقشت مع الوزراء ورئيس الديوان ورئيس لجنة قضايا الحكومة، وانتهى الأمر بالعدول عنها[٣]. وصدر الأمر الملكى فى ٢٤ فبراير إلى النقراشى بتشكيل الوزارة التى بقيت كما هى ما عدا بعض التعديلات الطفيفة[٤]. وأصبح واضحًا أن رئيس الوزراء يلقى المساندة الكاملة من الملك، وقد اعترف بذلك للسفير البريطانى عندما أظهر نيَّته لممارسة العنف ضد العناصر المثيرة، وبيَّن أنه يلقى تأييد مليكه التام[٥]. وأشاد به فاروق من حيث إخلاصه وأمانته، لكنه انتقد فيه طيبته المتناهية[٦].

واشتد النزاع بين مكرم عبيد ورئيس الوزراء، وأعلن الأول عن استعداده للاستقالة. ومعنى ذلك استقالة أتباع حزبه وانهيار الوزارة، ولكن تدخل القصر المستمر مثل هدوءًا مؤقتًا، إذ حرص على استمرار وزير المالية فى منصبه[٧]. ويذكر هيكل تلك الجهود التى

---

(١) الكتلة، عدد ٨١ فى ٥ فبراير ١٩٤٥، ص ٢.

(٢) محمد حسين هيكل، المصدر المذكور، جـ ٢، ص ٢٦١.

(٣) حسن يوسف، المصدر المذكور، ص ص ٣٤٧، ٣٤٨.

(٤) فؤاد كرم، المصدر المذكور، ص ص ٤٣٥ ـ ٤٣٨.

(٥) Lampson, Op. Cit, Box III, Feb. 27, 1947, p. 61.

(٦) F.O. Op. Cit, 45918, J 843 - 3- 16, Killearn - F.O, Cairo, Feb. 28, 1945, No 486.

(٧) Ibid, 45930, J 1326 - 10 - 16, Killearn - F.O, April 14, 1945, No 874.

بذلها الملك ورئيس ديوانه وهو نفسه من أجل الوساطة بين الرجلين[١] ، لإبقاء النظام الذى يريده فاروق . ورغبة منه فى التأكيد على عدم التفريط فى مكرم عبيد ، يقوم ببعض التحركات ، فيفتتح معرض النشاط لمدارس الأقباط ، ويصدر جائزة ملكية سنوية باسمه لأوائل المتخرجات ، ويصرِّح : «لا فرق عندى بين قبطى ومسلم وإن أقرب الناس إلى قلبى من يعمل لخير مصر»[٢] . أيضًا تمسك حفنى محمود وزير التجارة الذى اهتز مركزه نتيجة لفضيحة هدَّدت استمراره فى عضوية نادى محمد على ، وعارض بشدة أى تغيير فى الوزارة .

واستسلم النقراشى ولم يصر على إخراج معارضيه من الوزارة أو تقديم استقالته ، وكل ما أقدم عليه أنه لم يول اعتبارًا لخروج المكرميين من الوزارة ، لما فى هذا من تسهيل للعلاقات بين الحكومة والوفد . فى الوقت الذى حرص فيه على استرضاء فاروق ، فينتهز المناسبات ويذيع ما يُفيد أنه زعيم لملكية دستورية ، يعمل ويشجع على تقدم مصر الاقتصادى والاجتماعى والثقافى[٣] . وفى وسط هذا الخضم ، وفى أثناء تلك الظروف التى تحتاج لوجود الملك فى مصر ، تركها لأكثر من ثلاثة أسابيع فى رحلة ركب فيها البحر الأحمر حيث تجوَّل بين موانيه وجزره دون أن تعرف الحكومة طبيعة تلك الرحلة أو مدَّتها[٤] .

وبدأ فاروق يحيد عن ثنائى مكرم عبيد وحافظ رمضان ، وخاصة بعد تقديم الأخير لاستقالته فى ٩ ديسمبر ، إذ يذكر كيلرن أن ذلك لم يلق تأييدًا من القصر ، كما أن ما أقدم عليه وزير المالية من فرض ضرائب بلغت مليون جنيه عن ست سنوات سابقة على شركة الملاحة البحرية التى يمتلكها أحمد عبود قد وتَّرت العلاقات ، إذ إنه بناء على طلب أحمد حسنين من صاحب الشركة ، قدَّم مذكرة لعرضها على فاروق ، فساءه تصرف مكرم عبيد[٥] . ومع هذا واصل الملك سعيه لدرء الصدع داخل الحكومة ، وطالب بجبهة متحدة من السعديين والأحرار الدستوريين والكتلة ، ولكن البيان الذى أذاعه عبد الحميد بدوى

---

(١) محمد حسين هيكل ، المصدر المذكور ، جـ ٢ ، ص ٢٦٦ .

(٢) الأهرام ، عدد ٢١٦٣١ فى أول مايو ١٩٤٥ ، ص ٢ ، الكتلة ، عدد ١٧٣ فى ٢٤ مايو ١٩٤٥ .

(٣) F.O. Op. Cit, 45931, J 2305, 1724 - 10 - 16, Killearn - F.O, July 14, May 11, 1945, No 702.

(٤) انظر فصل بين الإسلام والعروبة ، عنصر الميدان العربى .

(٥) F.O. Op. Cit, 45929, J 4091 - 3- 16, Killearn - F.O, Cairo, Dec. 3, 1945, No 2431, Lampson, Op. Cit, Box IV, Dec 22, 1945, pp. 220, 221.

بشأن تعديل المعاهدة، أحدث أزمة وزارية، قدَّم على أثرها مكرم عبيد وأتباعه استقالاتهم. ومرة أخرى يناشد فاروق طرفى النزاع ليضعا المصالح الوطنية فوق كل اعتبارات وليصلا إلى وفاق، فى الوقت الذى قرر فيه أن يدير ظهره لمكرم عبيد حتى إنه رفض مقابلته مما صعَّد الموقف إثارة(١).

وألهبت هذه الأوضاع النفوس، خاصة مع ازدياد نشاطات الجماعات الأيديولوجية، وحاول الملك التقرُّب من الشعب - بعد تبدُّد الرضا الذى حاز عليه - علَّه يستطيع تعويض جزء من شعبيته التى فقدها، وحتى يلهيه عن ضعف الحكومة، فيذيع رسالة بمناسبة انتصار الحلفاء والسلام واتحاد العرب وأمله فى إعطاء الشعوب حقوقها المشروعة، ويأمر بفتح قصر عابدين ورأس التين أبوابهما للشعب خلال شهر رمضان، ويعقِّب كيلرن بأن الملك مستمر فى سياسة اجتذاب الناس إليه(٢). ويهتم بالعمَّال ويخطب فيهم وينوه لهم بعدم الاشتغال بالسياسة «نصيحتى إليكم أن ينصرف كل منكم إلى عمله، ويبذل أقصى مجهوده فى إتقانه ولا يلتفت إلى ما يشغله عن ذلك مهما كانت المؤثرات»(٣). وكان ذلك ردًا على ديماجوجية مكرم عبيد، وتشجيعه للعمَّال للعمل ضد النقراشى(٤). ويقوم فاروق بزياراته المفاجئة للمناطق النائية ويتبرَّع لأهلها، وتنقل الصحافة استقباله وتنشر عن اهتمامه من بنك مصر وحتى رغيف العيش(٥) وذلك فى إطار السياسة المعهودة.

وبانتشار موجة القلق الاجتماعى وترديد تعبير «الباشوات السِّمان» خشى فاروق من العواقب، فركز فى أحاديثه الإذاعية على ضرورة الإصلاح الاجتماعى، ورفع مستوى المعيشة بين الفقراء، وتكلَّم مع السفير البريطانى الذى عرض عليه الاستعانة بخبيرين إخصائيين بالسفارة البريطانية، فرحَّب بالفكرة واستعجلها، وبالفعل التقى بهما. وسجَّل كيلرن لحكومته أن فاروقًا توَّاق ليؤدى دورًا فى هذا المجال(٦). وانصبَّت المناقشات على

---

(١) Ibid, 53330, J 487 - 57 - 16, Killearn - F.O, Cairo, Feb. 2, 1946, F.O. Op. Cit, 53284, J 626 - 39 - 16, Killearn - F.O, Cairo, Feb. 13, 1946, No, 232.

(٢) Ibid, 45931, J 1724, 2305 - 10 - 16, Killearn - F.O, Cairo, May 13, July 14, 22, 1945, No 702, 1580, 1024.

(٣) الأهرام، عدد ٢١٧٣١ فى ٢٦ أغسطس ١٩٤٥.

(٤) F.O. Op. Cit, 45930, J 1326 - 10 - 16, Killearn - F.O, Cairo, April 14, 1945, No 874.

(٥) الأهرام، عدد ٢١٧٧٢ فى ١٢ أكتوبر ١٩٤٥، ص ٢، المقطم، عدد ١٧٥٩٠ فى ١٢ أكتوبر ١٩٤٥، ص ٢.

(٦) Lampson, Op. Cit, May 19, No. 26, pp. 148, 189, F.O. Op. Cit, 45931, J 2650, 2876 - 10=

المشروعات الخاصة بالعمَّال والفلاحين وحصولهم على حقوقهم. وفى حديث آخر له مع السفير البريطانى بيَّن أنه انتُقد من بعض الجهات حول آرائه فى ذلك الصدد، حتى اتُهم بأنه ملك شيوعى(١). والواقع أن الدافع الرئيسى وراء هذا التحرك الرعب من انتشار المبادئ الشيوعية، ومن ثم كان التنبيه لطرق هذا الباب، وشارك النقراشى الملك فى الاهتمام، ولكن الأخير شكا لكيلرن من البطء المتناهى لرئيس وزرائه فى تطبيق الحكومة للبرنامج الاجتماعى(٢).

وتعمَّد فاروق لإظهار عطفه تجاه الطلبة لما لهم من ثقل فى توجيه دفة الأمور، خاصة وأنه عندما تكون الحكومة ضعيفة، يصبح من السهل انتقادها، فيستقبل الطلبة المتفوقين ويكرِّمهم ويقدم لكل طالب صورته، ويستضيف المبعوثين للخارج، ويُوجِّه الخطب لهم ويُبيِّن دور الشباب والاعتماد عليه لمستقبل مصر، ويتبرع للمساهمة فى مشروع تأسيس المدينة الجامعية(٣). ولكن كان من الصعب استقطابهم، حقيقة فقد لجئوا إليه وقدموا شكواهم الخاصة بالمطالب الوطنية(٤). إلا أنهم أيقنوا استهتاره والاتجاه الجديد الذى سلكه مع بريطانيا، وتسلُّطه على حكومته. هذا بالإضافة إلى أن وجود الوفد فى المعارضة ألهب بعض العناصر، أيضًا خلق اغتيال أمين عثمان مناخًا مشحونًا بالانفعالات، فعمَّت الإضرابات، وبدأت أزمة فبراير ١٩٤٦، وأعاد الطلبة الكرة عقب افتتاح الجامعة وطالبوا بضرورة البدء فى المفاوضات مع بريطانيا، واجتمعوا فى حرم الجامعة صباح ٩ فبراير، وخرجوا فى مظاهرة قاصدين قصر عابدين، واتخذوا طريقهم إلى كوبرى عباس، فحاصرتهم الشرطة فوقه، واستخدمت السلطة المخوَّلة لها، ووقع ما عرف باسم «حادث كوبرى عباس» الذى أدينت فيه الحكومة، وكان رد فاروق على ذلك إنعامه برتبة الباشوية على الوزراء الذين لا يحملونها، وبالوشاح الأكبر من نيشان محمد علي على النقراشى(٥)، مما أعطى الانطباع بتأييده لحكومته.

- 16, Killearn - F.O, Cairo,. Aug. 11, 20, 1945, No, 1827, 1155, F.O, Op. Cit, 45924, J = 2894 - 3 - 16, Killearn - F.O, Cairo, Aug. 31, 1945, No 1977.

(١) Ibid, 45923, J 4102 - 3- 16 - Killearn - O, F.O, Cairo, Nov. 27, 1945, No 386.

(٢) Ibid, 53330, J 750 - 57 - 16, Killearn - F.O, Cairo, Feb. 7, 1946, No 188.

(٣) Ibid, 45931, J 2745 - 10 - 16, Killearn - F.O, Aug. 4, 1945, No 1102, F.O. Op. Cit, 45932, J 3715 - 10 - 16, Bowker- F.O, Cairo, Nov. 3, 1945, No 2353.

(٤) Ibid, 45926, J 3492 - 3 - 16, Bowker- F.O, Oct. 1945, No 1363.

(٥) محمد حسين هيكل، المصدر المذكور، جـ ٢، ص ٢٦٧، كريم ثابت، المصدر المذكور، عدد ٥٤٨ فى ١٥ يونيو ١٩٥٥، ص ٩.

وكانت الاحتفالات قد أعدَّت بمناسبة عيد الميلاد الملكى، ولم تمنعها الاضطرابات القائمة. وفى اليوم نفسه اشتعل الموقف مع مهرجان الشعلة، حيث حطم الطلبة الزينات وداسوا صورة الملك بالأقدام وأشعلوا فيها النار، وارتفعت الهتافات مرددة «لا مولى إلا الله». واستمر الهجوم على الشعلة وأطفئت عدة مرات طوال طريقها حتى قصر عابدين[(١)]. وعلم فاروق بكل ما جرى من تلك التقارير التى كانت ترفع له عن طريق السعيد حبيب المفتش بالداخلية، وكان يضعها فى ظرف ويكتب عليه اسم الملك ثم فى ظرف آخر وتُسلم لبوللى، بالإضافة إلى تلك التقارير التى تصله بواسطة أحمد كامل[(٢)].

وساء فاروقا تمزيق صورته وإلصاق الشتائم باسمه. وحاول المدافعون عن القصر تبرير مسلك انتزاع تركيبات الزينة لاستعمالها ضد الشرطة، ويستبعد القائم بالأعمال البريطانى ذلك، ويُبيِّن أنه من غير المحتمل إقدامهم على هذا العمل لو كان موقفهم وديًا من الملك، ويذكر أن العناصر المضادة له، يزداد عددها فى الجامعة لدرجة كبيرة، وأن القصر فقد مركزه الذى حصل عليه منذ سقوط وزارة النحاس فى أكتوبر ١٩٤٤[(٣)]. وهذا واقع، ففى اليوم التالى لعيد الميلاد، كان من المقرر أن يضع فاروق حجر أساس المدينة الجامعية، وتردَّد أن الطلبة سيقاطعون الحفل، وعليه رأى وزير الداخلية ألا يحضر الملك الحفل أو يؤجل، ولكنه رفض، وذهب متأخرًا عن ميعاده، كما شدِّدت الحراسة على الطرق[(٤)]. ويذكر هيكل أنه نُميَ إلى علمه أن الشرطة ضبطت فى إحدى العمارات أشخاصًا بتهمة أنهم كانوا يعتزمون إلقاء متفجرات على الموكب الملكى[(٥)]. كما يُسجِّل بوكر أن الحفل لم يحضره إلا عدد قليل من الطلبة[(٦)].

وبذلك يتضح أن تعاون فاروق مع حكومته انعكست آثاره السيئة عليه، وبعد أن كان يعتمد على الطلبة فى محاربة حكومته أصبح يواجه بالحرب، مما جعله يتبرم منها، ويلقى

---

(١) روز اليوسف، عدد ١٢٦٠ فى ٤ أغسطس ١٩٥٢، ص ١٠، طارق البشرى، المرجع المذكور، ص ٩١، Vatikiotis, P. J, The Egyptian Army, P. 33

(٢) الأهرام، عدد ٢٤٢٩٩ فى ٢٦ مايو ١٩٥٣، شهادة السعيد حبيب أمام محكمة الغدر.

(٣) F.O. Op. Cit, 53330, J 670 - Bowker - F.O, Cairo, Feb. 16, 1946, No 264.

(٤) حسن يوسف، المصدر المذكور، ص ٣٤٨.

(٥) محمد حسين هيكل، المصدر المذكور، جـ ٢، ص ٢٦٧.

(٦) F.O. Op. Cit.

عليها التبعة فيما بلغة من تدهور فى مركزه وحط من شأنه، بالإضافة إلى الرغبة البريطانية فى الإطاحة بها، وأخيرًا لتلك الخلافات الداخلية التى مزقتها وانتهت باستقالة مكرم عبيد ووزراء الكتلة فى ١٣ فبراير وانسحاب عبد الحميد بدوى. وبالتالى كان لا بد من إعادة تشكيل الوزارة، فذهب النقراشى فى مساء ١٤ فبراير إلى قصر عابدين للحصول على موافقة الملك لإسناد الوزارة للسعديين والأحرار الدستوريين، ولكن فاروقًا كان قد وصل إلى مرحلة جعلته يعارض رأى أحمد حسنين فى استمرار الوزارة، وطلب من النقراشى تقديم استقالته، ورأى أن يتولى رئاسة الوزراء رجل سياسى وليس حزبيًا لإنقاذ الموقف، فأرسل إلى حافظ عفيفى، فاعتذر، فدعا شريف صبرى، فاشترط مشاركة الوفد. وفى تلك اللحظات تسلم فاروق تقارير تشير إلى نمو خطر الاضطرابات للدرجة التى أوصلتها إلى الطابع الثورى(١). وعليه فلم يكن أمامه إلا تكليف إسماعيل صدقى بتشكيل الوزارة، فهو الشخصية القوية والقادرة على إعادة الأمور إلى نصابها، وأسقطت وزارة النقراشى استمرارًا للسياسة الملكية.

وصدر الأمر الملكى فى ١٦ فبراير لإسماعيل صدقى لتشكيل الوزارة، واشترك فيها أربعة وزراء من الأحرار الدستوريين والباقى مستقلون(٢). وفى البداية ظهر التآلف واضحًا بين فاروق ورئيس وزرائه، والأخير كان يتمتع بنفوذ وسلطة وتأييد من فؤاد، ومن ثم فقد رأى فى ابنه استمرارًا لمكانته، وبخاصة أنه شاعت الظروف عقب تشكيل الوزارة بأيام أن وقع حادث لأحمد حسنين مات على أثره، فمنَّى إسماعيل صدقى نفسه بأنه سيعوض فاروقًا ما فقده، ويوجهه التوجيه الصحيح، ويبعده عما اعتاد عليه من تدخلات فى شئون حكومته. وحقيقة فإن اختفاء أحمد حسنين من حياة فاروق ترك الأثر، فقد شبَّ على يديه، ولازمه فى الحكم حوالى العقد من الزمن، فترة إذا قيست بعمره المتوج تُعد طويلة، وكان له المعلِّم والناصح والموجه والأمين، وهو ذو شخصية متميزة، جمع بين الذكاء والمهارة، والطموح والجسارة، والثقافة والمغامرة، وطهارة اليد والمراوغة، والرشاقة والأناقة، ولعب على جميع الأطراف بفهم ودراية وإتقان، وأمسك بيده الدفة ووجهها وفقًا لمشيئته فى أغلب الأحيان. ورغم أخطائه إذ كان له العامل الإيجابى فى بلورة شخصية الملك الأوتقراطية، فإنه تمكن من التحكم فيه وعمل ـ إلى حد

(١) Ibid, 53284, J 658 - 39 - 16, Bowker - F.O, Cairo, Feb, 15, 1946, No 249.

(٢) فؤاد كرم، المصدر المذكور، ص ص ٤٤٤ ـ ٤٤٧.

كبير ـ على إعاقة انجرافه فى تيار الفساد. وعقب وفاته أطلق فاروق العنان لنفسه، فمضى يتصرف وفق هواه يؤيده ويساعده المقربون له من حاشيته، ومن ثم فلم يتمكن إسماعيل صدقى من تحقيق أمنيته.

كان على الوزارة الجديدة أن تواجه الأحداث وتحقق ما فشلت فيه سابقتها، ولم تكن سياسة العنف مطلوبة حتى لا يزداد الأمر سوءًا، ولكن بعد خمسة أيام من توليها الحكم وقعت الأحداث الدامية ليوم ٢١ فبراير، وظهر التآلف بين فاروق ورئيس وزرائه. ويحلّل كيلرن هذا التعاون بالرغبة فى الاستحواذ على القيادة الوطنية من الوفد بضم عناصر القوى السياسية، ويتنبأ بالفشل بناء على ما ذكره له مدير الأمن العام من أن الوفد يعمل على إقصاء أى نجاح لجذب الطلبة للملك ورئيس وزرائه، وأن له وسائله الخاصة ومنها استخدام النقود، وأن السعديين لا ينسجمون مع إسماعيل صدقى، ولكنهم لا يعملون ضد القصر ولا يعادونه[1]. وفى إطار سياسة الوفاق بين الملك والحكومة، مضى التشجيع للاهتمام بقضية الإصلاح الاجتماعى والترويج لها. وكما يذكر بوكر لحكومته، فإن الهلع من شبح الشيوعية قد سيطر عليهما[2].

وأخذت الصحافة تنشر مقالاتها عن مشروعات الرفاهية التى أقدمت عليها الخاصة الملكية فى تفانيها للارتفاع بمستوى الفلاح من حيث الصحة والتعليم وترقية المعيشة والنظام الخاص بإيجار الأراضى[3]. وأنشئ المجلس الأعلى لمحاربة الجهل والمرض والفقر برئاسة إسماعيل صدقى، ورأس فاروق أولى جلساته، وصرّح أنه حضر ليطالب بحق الفقير فى حمايته من المرض والجوع، وتناول شرح البرنامج وضرورة العناية الصحية والإصلاح الاجتماعى، وتحدث عن النظام المحلى وواجبات ملاك الأراضى تجاه مزارعيهم[4]. أما بالنسبة للعمّال، فعدّدت الصحافة تصرفات فاروق المتعاطفة معهم ونشرت القصص عن تقرُّبه منهم، ونقلت أخبار المآدب التى أقامها فى قصره لهم وأحاديثه

(١) F.O. Op. Cit, 53286, J 946 - 39 - 16, Killearn - F.O, Cairo, March 3, 1946, No 377.

(٢) Ibid, 53289, J 1330 - 39 - 16, Bowker - Bevin, Cairo, March 15, 1946, No 330.

(٣) الأهرام، عدد ٢١٩١٢، فى ٢٧ مارس ١٩٤٦، ص ٢، آخر ساعة، عدد ٦٢٩ فى ١٣ نوفمبر ١٩٤٦، ص ٤.

(٤) الأهرام، عدد ٢١٩١٦ فى أول إبريل ١٩٤٦، ص ٢، الكتلة، عدد ٤٤٠ فى أول إبريل ١٩٤٦، ص ٢.

معهم، وصورَّت استقبالهم له[1]. وكان ذلك جميعه يمثل صورًا ناطقة لأسلوب الحكم الذى اتَّبعه حيث استطاع وبنجاح من تسخير الحكومة لتحقيق أكبر قدر من الدعاية له ليتمكَّن من مواصلة منهجه وتحقيق مصالحه.

وأصبح التفاهم مشهودًا بين فاروق وإسماعيل صدقى، وعندما شكَّل الأخير الوفد الرسمى لمفاوضة الحكومة البريطانية، استعان بشخصيات عرفت بولائها للملك، لكن الوئام لم يستمر طويلاً، حينما بدأ كريم ثابت يمارس نفوذه علنًا، فقد رأى فاروق تعيينه مستشارًا صحفيًا للديوان، وهى وظيفة جديدة لم تكن لها درجة خالية، واقترح حسن يوسف إرجاء التنفيذ مما أغضب الملك، وانتهى إصراره إلى إجراء التعيين دون مرتب، والحصول عليه من المصروفات السرية[2]. كل هذا من غير علم رئيس الوزراء، وعندما علم سلَّم بالأمر الواقع، ولما أبدى الرأى بأن الحصول على مرتب من المصروفات السرية لا يليق بمستشار للملك، فما كان من الأخير إلا أن ضاعف المرتب[3]. وكعادته فى التسلُّط على حكوماته، فهو يفاجئ مجلس الوزراء بحضوره؛ وتطنب الصحافة الموالية على هذه الزيارة، لتزيد من غروره وسيطرته.

ويأتى مؤتمر أنشاص فى ٢٨ مايو ليمثل قوة الملك على حكومته، فقد دعا ملوك العرب ورؤساءهم لبحث قضية فلسطين عن طريق الديوان، دون إخطار لإسماعيل صدقى أو لوزير الخارجية ولا حتى توجيه الدعوة لأى منهما. واستسلم رئيس الوزراء وصرَّح: «إنه من الخير أن يبقى الجو الذى تجرى فيه المفاوضات مع إنجلترا صفوا لا يعكره خلاف بين القصر والوزارة على أمور لا تبلغ أهميتها مبلغ المفاوضات»[4]. وذهب لفاروق ليهنئه على نجاح الاجتماع، وهنا دعاه ووزير الخارجية لمأدبة الوداع. ويذكر كريم ثابت أنه عندما عرض عليه الاجتماع وعقده من غير استشارة الوزارة أو تمثيلها أسوة بما حدث عند زيارته لابن سعود، بيَّن له أن إسماعيل صدقى قد يقف من هذه المعاملة غير موقف أحمد ماهر،

---

(١) أخبار اليوم، عدد ٧٤ فى ٦ إبريل ١٩٤٦، السياسة، عدد ٥٣٠ فى ١٨ أغسطس ١٩٤٦، ص ٢،
F.O. Op. Cit, 62961, J 283 - 12 - 16, Defence secretaty Summary of Foriegn Affairs, No 1946.

(٢) حسن يوسف، المصدر المذكور، ص ٣٥٠، محمد أحمد فرغلى، المصدر المذكور، ص ١٢٢.

(٣) محمد حسين هيكل، المصدر المذكور، جـ ٢، ص ٢٧٠.

(٤) حسن يوسف، المصدر المذكور، ص ٣٥٠.

وربما يقدِّم على الاستقالة، فرد فاروق مرحبًا. وعندما سأله عن السبب فى عدم الاستشارة أوضح أنه لا يريدها أن تكون سابقة تقيِّده فى المستقبل(١).

وتعمَّد فاروق العمل على محو شخصية رئيس وزرائه. فحين نشرت المقطم أن إسماعيل صدقى لم يقرر بعد فض الدورة البرلمانية وانتقال الوزارة إلى الإسكندرية، غضب الملك لأنه وحده صاحب القرار، وكلَّف رئيس الديوان بالنيابة لفت نظر رئيس الوزراء ومطالبته بتصحيح الأوضاع، فما كان منه إلا أن قدم استقالته، وسبَّبها بأسباب صحية، لكنه لم يتمسك بها إذ استدعاه مليكه، وانتهى الأمر بعدوله عنها(٢). ولم يعدل فاروق عن تصرفاته، ففى ١٩ يونيو صدر بلاغ من الديوان الملكى عن وصول الحاج أمين الحسينى وإقامته فى القاهرة لاجئًا وضيفًا على الملك، وأيَّد إسماعيل صدقى الإجراء وأصدر بيان مجلس الوزراء ليغطى الموقف، كما صرح وزير الخارجية بأن المفتى السابق لفلسطين يُعَدّ لاجئًا سياسيًا(٣). وبذلك أذعنت الحكومة وسلَّمت أمرها للسلطة الملكية وساندتها، ومن ثم حقق الملك أغراضه عن طريقها. فعندما حل موعد التجديد النصفى لمجلس الشيوخ، جاءت النتيجة بما يتفق مع هواه، بمعنى ألا تكون هناك أغلبية وفدية(٤).

كان فاروق على دارية بكل كبيرة وصغيرة فى مسألة المفاوضات التى بدأت فى منتصف إبريل، وعقب شهرين من بدئها حدثت الانقسامات بين هيئة المفاوضة من جانب، واختلافات مع الوفد البريطانى من جانب آخر، وأدى ذلك إلى انعكاسات على الوضع الداخلى، فأُعلن يوم للحداد، وتجدَّد الجهاد الوطنى، ومضت يد إسماعيل صدقى تبطش، واهتز مركزه. وتفاديًا للأزمة جرت بينه وبين فاروق مشاورات سرية، انتهت بالموافقة على تنفيذ الرغبة الملكية بإشراك السعديين فى الوزارة، لتقوية مركز وفد المفاوضات وإخماد المعارضة فيه، ولضمان الأغلبية لاستمرار النظام القائم، ولكسب تأييد البرلمان فيما تصل إليه المفاوضات، ولتهدئة الموقف الداخلى المتوهج وإقرار الأمن. ولم يشأ الملك تغيير رئيس الوزراء إذ فضَّل بقاءه حتى تنتهى المفاوضات، وأيضا فضَّل التمويه ليبعد الأنظار التى اتجهت ناحيته، بشأن توغله فى أعمال حكومته، خاصة وأن الوفد اتهمه

---

(١) كريم ثابت، المصدر المذكور، عدد ٥٤٩ فى ١٦ يونيو ١٩٥٥، ص ٣.
(٢) حسن يوسف، المصدر المذكور، ص ٣٥١.
(٣) انظر فصل بين الإسلام والعروبة، عنصر الميدان العربى.
(٤) حسن يوسف، المصدر المذكور، ص ص ٢٤٥، ٢٤٦.

بتدخله غير الدستورى وتعاونه مع بريطانيا، فترك مصر وقام برحلة بحرية خارجها. ويسجل السفير البريطانى لحكومته أنه أراد بالرحلة الابتعاد عن المسئولية، وأن يترك السياسيين يحلون مشكلاتهم، وليوضح عدم تدخله فى الصعوبات السياسية التى اختلف فيها وفد المفاوضة(١).

وفى الواقع فإن الملك لم يعبأ بما يكيل إليه لاعتداءاته المستمرة على حكوماته، وإنما كان يسعده دائمًا التحدى المصحوب بالانتصار، لذا فاختيار هذه الفترة غير المناسبة للسفر استهتار وعدم مبالاة بالأزمة، واستمرت مناقشات إسماعيل صدقى مع الأحرار الدستوريين، ولم تسفر عن أى اتفاق مما حدا بالتأجيل وانتظار عودة فاروق. وصوَّر كامبل الوضع تصويرًا دقيقًا، فذكر أن غياب الملك الطويل يُضعف مركز رئيس الوزراء، ويُعطى الفرصة للعمل المضاد ليس فقط بين الأحرار الدستوريين غير الراضين، ولكن أيضًا بين السعديين، الذين يحدوهم الأمل فى أن يحل زعيمهم مكان إسماعيل صدقى، كما أنه يحرك الشعور لصالح عودة الوفد. وبيَّن السفير البريطانى التأثير السيئ الذى انطبع على الشعب بسفر الملك فى حدِّة هذه الأزمة، وكيف أصبح الجهاز الإدارى شبه معطل(٢).

وأخيرًا تمكن رئيس الوزراء من إعادة تعديل وزارته بعد إدخال أربعة سعديين فيها، وطار إلى فاروق فى رودس ليحظى بموافقته(٣). وكان ذلك داعيًا للسخرية. ولم يمض على التعديل إلا أربعة أيام وعاد الملك لمصر، ليواجه بنفس الظروف التى أراد تفاديها قبل سفره، ولم يأت التعديل بالنتيجة المرجوَّة مما دعا إسماعيل صدقى لتقديم استقالته للمرة الثانية فى ٢٨ سبتمبر، وأرجعها إلى المتاعب التى يواجهها مع أعضاء هيئة المفاوضات(٤).

---

(١) F.O. Op. Cit, 53311, J 3684, 3838 - 39 - 16, Campbell - F.O, Alex, Aug. 28, Sept. 11, 1946, No 102, 180, F.O. Op. Cit, 53332, J 3787 - 57 - 16, Campell - F.O, Cairo, Sept, 7. 1947, No 1439.

(٢) Ibid, 53311, J 3838, - 39 - 16, Campbell - F.O, Alex, Sept, 11, 1946, No 120.

(٣) Ibid, 3853 - 39 - Campbell - F.O, Cairo, Sept. 12, 1946, No 1451.

وقَّع فاروق بجوار مراسيم تعديل الوزارة، مراسيم إنشاء مجلس الدولة وتعييناته ومراسيم الحركة القضائية، وتم التوقيع على ظهر اليخت فخر البحار بوصفه أرضا مصرية.

(٤) حسن يوسف، المصدر المذكور، ص ص ٦٨، ٣٥٢، ٣٥٣.

وكلّف الملك شريف صبرى بتشكيل وزارة قومية، رغبة فى إيجاد وحدة سياسية لإنجاح المفاوضات، لكنه فشل فى التنفيذ لتشدد موقف الوفد، وبالتالى رفض فاروق استقالة إسماعيل صدقى واستمر فى الحكم، وكان فى ذلك تقوية لمركزه من ناحية، وإثبات لرفض تعاون الوفد من ناحية أخرى. وسافر رئيس الوزراء إلى لندن فى ١٥ أكتوبر لينهى المفاوضات بنفسه، وعاد بعد أسبوع ومعه الاتفاق موقعًا بالحروف الأولى. واندلعت المظاهرات ضد مشروع صدقى بيفن، وعليه أوعز فاروق لرئيس وزرائه بتقديم استقالته نظراً لتصدع علاقاته ببريطانيا، واختلاف وجهة نظره معها فيما يختص بالسودان(١)، فى وقت وضع فيه الملك نصب عينيه إرضاء حليفته، ومن ثم قام إسماعيل صدقى استقالته فى ٨ ديسمبر وقبلها فاروق فى اليوم التالى(٢). وأثبت تمكُّنه وتحكمه فى وزاراته.

كان اختيار النقراشى خلفًا لإسماعيل صدقى معروفًا، فقد علم به القائم بالأعمال البريطانى عن طريق عميل بالقصر فى أول ديسمبر(٣). وفى يوم استقالة الوزارة استدعى فاروق رئيسى حزبى الأحرار الدستوريين والسعديين لاستشارتهما، وعقب المقابلة صدر الأمر الملكى فى ٩ ديسمبر بتكليف الأخير بتشكيل الوزارة. وعودة الملك مرة أخرى للنقراشى تثير التساؤل. الواقع أنه أطاح به فى المرة الأولى نتيجة لظروف صعبة، ولكن بعد أن خفَّت حدَّتها، وجد أنه الرجل المناسب لهذه الفترة، لما يتمتع به من الوطنية والإخلاص والنزاهة وصحوة الضمير هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن محاولات تشكيل وزارة قومية باءت بالفشل، وبالتالى فإن وزارة حزبية تضم أهم حزبين بعد الوفد هى المناسبة، كما أن موقف فاروق من بريطانيا شجَّعه على اتخاذ هذا القرار. وتم اختيار الوزراء وفقًا للإرادة الملكية، لدرجة أنه تم تعيين محمد علي علوبة وزيراً للأوقاف دون علمه، وعليه فلم يتسلم مقاليد وزارته فأسندت بالنيابة إلى وزير المواصلات عقب يومين من تشكيل الوزارة، ثم ما لبث الأمر أن قدم استقالته وعين بدلاً منه(٤). وامتدت الإرادة الملكية لتتحكم فى انتخابات مجلس الشيوخ فى بعض الدوائر، فيذكر السفير البريطانى

---

(١) F.O. Op. Cit, 53332, J 4157 - 57 - 16, Campbell - F.O, Cairo, Oct. 5, 1946, No 1508, F.O. Op. Cit, 53320, J 526 - 39 - 16, Bowker - F.O, Cairo, Dec 9, 1946, No 1837.

(٢) فؤاد كرم، المصدر المذكور، ص ص ٤٥١، ٤٥٢.

(٣) F.O. Op. Cit, 53320, J 5131 - 39 - 16, Bowker - F.O, Cairo, Dec. 3, 1946, No 1813.

(٤) فؤاد كرم، المصدر المذكور، ص ص ٤٥٣ ـ ٤٥٨.

لحكومته أن الملك أخبره عن الشيخ الذى فاز فى دائرة عابدين، وأنه سعدى وساندته أصوات القصر، ثم يتعرض كامبل لتلك الاشتبكات التى جرت بين البوليس والوفديين[1]. وبذلك يتضح أن تأييد فاروق كان لهدف ملموس.

وشارك الملك رئيس وزرائه فى موقفه من وضع السودان الذى سبق واختلفت فيه وجهتا النظر المصرية والبريطانية، ولم تسفر المفاوضات عن شىء. وفى ٢٧ يناير ١٩٤٧، وفى أثناء إلقاء النقراشى بيان الحكومة أمام مجلس النواب والذى سجّل فيه عدم موافقة مصر على المقترحات البريطانية وقطع المفاوضات وضرورة الاحتكام لمجلس الأمن، حضر فاروق ـ بصفة غير رسمية ـ مصطحبًا معه رئيس الديوان بالنيابة لسماع البيان، كما استمع إلى المناقشات حتى طرحت الثقة بالوزارة، وعلت الهتافات لملك مصر والسودان والتى فجرها فكرى أباظة[2]. ويعلّق السفير البريطانى على تلك الزيارة بأنها تدخل من الملك لصالح الحكومة لإنجاح البيان[3]. ومما لا شك فيه أن هذا التصرف افتئات على القواعد الدستورية.

وساءت الحالة الداخلية، وسادت المظاهرات، واشتدت المعارضة للحكومة، حتى إن وزارة الداخلية أصدرت بيانها بتأجيل احتفالات عيد الميلاد الملكى ـ بناء على أمر فاروق ـ وأرجعت ذلك إلى الظروف التى تمر مصر بها، ولكن كامبل ينقل لحكومته السبب الحقيقى، وهو أن إدارة الأمن العام علمت أن شباب الوفد سيلقى بقنابل فى أماكن الاحتفال، علاوة على أن الطلبة سيقومون بمظاهراتهم يوم ٩ فبراير إحياء للذكرى الأولى لشهداء النقراشى[4]، لكن عدم الاحتفالات لم يقعد النقراشى عن توجيه كلمة لمليكه صرّح فيها بأن يوم ميلاده كان نفحة من السلام الإلهى[5]. وبرغم أن الظروف لم تتحسن، فإن الاحتفال بالذكرى السنوية لفؤاد أقيم، وحاولت الحكومة أن تبرهن على استتباب الأمن، فدعت الجامعة فاروقًا لتوزيع جوائزها على الفائزين فى المسابقات والمتفوقين فى الدراسات، وإتمامًا للسياسة المرسومة، علت الهتافات بحياة ملك مصر

(١) F.O. Op. Cit, 63020, J 403 - 79 - 16, Campbell - F.O, Cairo, Jan. 24, 1947, No 221.

(٢) المصرى، عدد ٣٤٤٠ فى ٢٨ يناير ١٩٤٧، ص ١، السياسة، عدد ٦٦٤ فى ٢٨ يناير ١٩٤٧، ص١، الكتلة، عدد ٦٩٥ فى ٢٨ يناير ١٩٤٧، ص ٢.

(٣) F.O. Op. Cit, J 514 - 79 - 16, Campbell- F.O, Cairo, Feb. 1 st, 1947, No 297.

(٤) Ibid, 62964, J 661, 662 - 12 - 16, Campbell- F.O, Cairo, Feb. 8, 1947, No 356, 357.

(٥) السياسة، عدد ٦٧٧ فى ١٢ فبراير ١٩٤٧، ص ٣.

والسودان. وأعقب ذلك الاحتفال بعيد الجلوس الملكى. ويصف كامبل مظاهر المباهاة، وفيه أثنت الصحافة الموالية آيات المدح والثناء على فاروق[1]. ولم يمنع هذا من حدوث بعض الاضطرابات، فقد انفجرت قنبلة سينما مترو فى نفس اليوم وأودت بحياة البعض[2]، فكان رد فعل ملحوظا.

ولما كان فاروق يهوى المفاجآت، وبناء على عادته فى انتهاك حقوق حكومته، قرَّر تعيين إبراهيم عبد الهادى وزير المالية رئيسًا للديوان، وطلب من حسن يوسف إعداد الأمر الملكى، ثم أبلغ كريم ثابت، وذهب إلى حفل بمنزل شريف صبرى تحييه أم كلثوم حيث وجد إبراهيم عبد الهادى، وأعلمه بتعيينه، ونقل رئيس الديوان بالنيابة الخبر للنقراشى، فلم يستطع أن يخفى دهشته، واعترض[3]. وما لبث أن سلَّم بالأمر الواقع برغم اعتماده عليه فى الوزارة والحزب. ومن المعروف أن رئيس الديوان يجب أن يكون مستقلاً لا حزبيّا، ومع أنه استقال من الهيئة السعدية ومجلس النواب، فإنه لم يكن من الممكن انتزاع مبادئه، وهذا ما حدث فقد نطق لسانه بالحزبية، وراح يطعن فى المعارضة[4].

وعلَّقت المصور على التعيين بأنه ليس بإجراء جديد لفاروق حيث سبق واتبعه أكثر من مرة، واستعادت الأحداث السابقة[5]. وأذاع المستشار الصحفى للملك بيانه فى الصحافة موضحًا أن التعيين ليس له أى مغزى سياسى، وإنما يعتمد على الصفات الحميدة التى يتحلى بها من وقع عليه الاختيار[6]. وإذا استبعد تطاول فاروق على رئيس وزرائه فى هذا الشأن، فإنه يمكن القول إن تعيين زعيم سعدى بجواره يترجم على تأييده المطلق للنقراشى. ومما يذكر أن ذلك المنصب فقد أهميته بعد أحمد حسنين، وأصبح كريم ثابت طريق الاتصال بين الملك ورئيس ديوانه، وانقطعت المقابلات الشخصية، وأصبح اللقاء فى الحفلات والمناسبات الرسمية.

---

(١) F.O. Op. Cit, 63020, J 2040, 2147 - 79 - 16, Campbell - F.O, Cairo, May 4, 10, 1947, No 1097.

(٢) Vatikiotis, The Egyptian Army, p. 33.

(٣) كريم ثابت، المصدر المذكور، عدد ٥٥١ فى ١٨ يونيو ١٩٥٥، ص ص ٣، ١١، آخر ساعة، عدد ٦٤٢ فى ١٢ فبراير ١٩٤٧، ص ٣، السياسة، عدد ٦٧٧ فى ٢١ فبراير ١٩٤٧، ص ٢.

(٤) الكتلة، عدد ٨١٩ فى ٢٣ يونيو ١٩٤٧، ص ٢.

(٥) المصور، عدد ١١٦ فى ١٤ فبراير ١٩٤٧، ص ٦.

(٦) F.O. Op. Cit, J 884 - 79 - 16, Campbell - F.O, Cairo, Feb. 22, 1947, No 468.

واستمر تسلُّط فاروق على النقراشى، فقد صمَّم على أن يكون عدلى أندراوس رئيس القسم الأوربى بالقصر من بين البعثة المصرية للأمم المتحدة، وأعطاه التعليمات بأن يراجع المسودَّات المختلفة الخاصة بالقضية المصرية، والخطبة المقترحة التى سيلقيها رئيس الوزراء أمام مجلس الأمن. وكان لانغماس موظفى القصر فى تفاصيل المستندات خطورة، لكن لم يكن هناك من يرد فاروقًا عن تصميمه، ولم يعارض النقراشى، بل شجَّع هذا العمل، علَّه يمكِّنه من إلقاء المسئولية على أبواب القصر فى حالة الفشل أمام الأمم المتحدة[١].

وأثناء إعداد العدَّة لعرض القضية أثار الملك أزمتين مع فرنسا فى وقت تحتاج فيه مصر إلى ضمان مساندتها فى مجلس الأمن مما أثار رئيس الوزراء، الأزمة الأولى خاصة بتمسكه بإرسال مؤن إلى تونس عن طريق الطوَّافة فوزرية، ورفض فرنسا واقتراحها إرسالها على باخرة فرنسية، ولم يكن النقراشى يريد إغضاب فرنسا، ولكن فاروقًا تشبَّث برأيه، فرد عليه رئيس الوزراء بالاعتكاف يومًا، ثم تم الاتفاق، فأبحرت الطوَّافة، لكنها أفرغت شحنتها خارج المياه الإقليمية لتونس. أما الأزمة الثانية، فتتمثَّل فى وصول الأمير المغربى عبد الكريم الخطابى إلى القاهرة كلاجئ دون علم الحكومة، وكان عائدًا من منفاه، فاتصل القصر بمحافظ القناة وأبلغه ترحيبه باستضافة الأمير[٢].

وبناء على هذه التصرفات، انتشرت الإشاعات حول عدم الرضا الملكى على النقراشى وإمكانية عودة إسماعيل صدقى إلى الحكم، ولم يكن فاروق ليرغب فى ذلك، وعليه اختار يوم ٢٢ يوليو، وقبل رحيل النقراشى مباشرة إلى أمريكا، ودعاه إلى إفطار ملكى أظهر فيه حفاوة بالغة. ويُعقِّب السفير البريطانى «وكانت هذه لفته ملكية قصد بها بيان مساندة جلالته للنقراشى»[٣]. وفى أثناء غياب رئيس الوزراء يواصل فاروق تعدياته على الحكومة، فهو يعرض مساعيه لإنهاء النزاع بين إندونيسا وهولندا، ويستدعى فى ٣٠ يوليو السفير البريطانى ووزير هولندا المفوض والقائم بالأعمال الأمريكى، ليتحدث إليهم فى هذا الشأن دون علم الحكومة أو حتى استشارتها، مما اضطر أحمد خشبة رئيس الوزراء

---

(١) Ibid, 63021, J 2859 - 79 - 16, Campbell - F.O, Cairo, June 14, 1947, No 1365.

(٢) Ibid, O, G: The Middle East 1945 - 1950, p. 134، انظر فصل بين الإسلام والعروبة، عنصر الميدان العربى.

(٣) F.O. Op. Cit, J 3550 - 79 - 16 Campbell - F.O, Cairo, July 25, 1947, No 1614.

بالنيابة إلى عقد جلسة خاصة لمجلس الوزراء اتخذ فيها قراراً متمشيًا مع موقف القصر ومؤيدًا له، وأخطر النقراشي برقيًا[1].

ومع فشل رئيس الوزراء في نيويورك، طُرح على بساط البحث تخليه عن الحكم، إما أن يقدم استقالته لعدم تمكنه من الحصول على مكسب للقضية، وإما أن يُقال وتشكَّل وزارة قومية برئاسة شريف صبرى أو حسين سرى أو علي الشمس. ويعارض فاروق عودة حسين سرى للحكم في وقت كان الخلاف على أشده مع فريدة، أيضًا فهو يرفض أى تغيير تكون نتيجته التمهيد لعودة الوفد[2]. وفي ٩ سبتمبر وقبل انتهاء الجلسة الأخيرة لمجلس الأمن بيوم واحد، صدر الأمر الملكى للنقراشى بالعودة، وعاد واستقبله فاروق فور وصوله وعبَّر له عن مدحه لعمله وإن لم يحرز النجاح، وقال له: «لقد استخدمت كل الوسائل، وعملت كل ما في طاقتك، وأخلصت في عملك، وسيسطِّر التاريخ الحديث في مصر اسمك، ولو قام كل مواطن بتأديه عمله وواجبه بأمانة وإخلاص كما فعلت، فستحصل البلاد على استقلالها»[3].

وبذلك يتضح أن فكرة التغيير أرجئت. وفي الواقع فإن فاروقًا كان مدركًا تمامًا ضعف النقراشي وتدهور كفاءته ومكانته، وبالتالى زادت قوته في السطوة عليه، في الوقت الذى سانده لتستمر الأوضاع كما هى ليتمكن من تنفيذ سياسته. ومضت تصرفاته المعتادة، فقد تدخل مباشرة في مسألة إضراب الشرطة، ويتناول كامل هذا التدخل، ويُرجعه إلى ما يتأصَّل في داخله من رغبة في أن يملك ويحكم، وأنه كان بمثابة صفعة على وجه رئيس الوزراء[4].

وجاءت أزمة نوفمبر ـ لم تستمر طويلاً ـ وكانت صفعة أشد عنفًا من سابقتها، وتتلخص في طلب فاروق من النقراشي إخراج عبد المجيد بدر وزير المالية وأحمد عطية

---

(١) حسن يوسف، المصدر المذكور، ص ٣٥٥، انظر فصل بين الإسلام والعروبة، عنصر الاتجاه الإسلامى.

(٢) F.O. Op. Cit, 62992, J 4010 - 13 - 16, Bowker - F.O. Aug. 24, 1947.

(٣) Ibid, 63021, J 4671 - 79 - 16, Bowker - F.O, Sept. 26, 1947, No 13, F.O. Op. Cit, 62993, J 4543 - 13, 16, Sept. 22, 1947, No 1898, F.O. Op. Cit, J 4634 - 13 - 16, Sept. 23, 1947 No 128.

(٤) Ibid, 63021, J 5233 - 79 - 16, Campbell - F.O, Cairo, Oct. 27, 1947.

وزير الدفاع الوطنى، والسبب أنهما كانا بصحبة وزيرين آخرين بأحد الملاهى (حلمية بالاس)، وعندما دخل الملك غادر الوزيران الآخران الملهى، أما وزيرا المالية والدفاع الوطنى فبقيا[١]. وينفى كريم ثابت هذا السبب، ويُبيِّن أن طلب الملك وُجه للنقراشى قبل أيام من رؤيته لهما فى الملهى وعندما رآهما تذكر، وسجل سبب الغضب عليهما، بأن الأول يفتح مكتبه لكثير من الرجاءات، والآخر يُكثر من الاستعراضات العسكرية[٢]. ولكن وفقًا لشخصية فاروق، فإن السبب الأول هو الأرجح، مع وضع رغبته فى السيطرة على الجيش عن طريق تعيين أحد رجاله. وبالفعل عُدِّلت الوزارة فى ١٩ نوفمبر[٣]، وأسندت وزارة الدفاع الوطنى إلى محمد حيدر، وأضيفت وزارة المالية للنقراشى، وأدخل وزيران للشئون الاجتماعية والعدل لم يكونا على درجة من القوة، ومن ثم ازدادت الحكومة وهنًا على وهن.

وكان أول استخدام فاروق لوزير الدفاع الوطنى عندما قام البوليس باضرابه فى أوائل أبريل ١٩٤٨، فأنزل قوات الجيش لحفظ الأمن فى القاهرة والإسكندرية، وسُوِّيت المشكلة بأمر من الملك على نحو يختلف مع رئيس الوزراء. ويستعرض كامبل لحكومته الدور الذى يقوم به الملك لاستقطاب البوليس مثلما يفعل مع الجيش، حيث استصوب ما حدث، وكيف أن الحكومة أصبحت مهتزة لهذه الحوادث المضادة[٤]. وبرغم ضيق النقراشى، فإنه لم يتمكَّن من الإقدام على أى خطوة إيجابية، وإنما صرَّح بأنه يستند فى قيام وزارته على رضا الملك عنه وتعضيده له[٥]. ومن هنا أذعن إذعانا تامًا لمولاه، فهو يوافق مرغمًا على تعيين كريم ثابت مستشارًا للإذاعة، وعلى تولى مرتضى المراغى الأمن العام[٦]. وبذلك أسهم فاروق بنصيب كبير فى العمل على انهيار الحكومة التى فقدت كلية أى تأييد شعبى، ولم تجد لنفسها منفذًا إلا بكثرة الحديث عن المشكلات الاقتصادية والإصلاح الاجتماعى فى وقت كانت فيه حالة البلاد تزداد سوءًا خاصة بعد انتشار الكوليرا.

---

(١) يونان لبيب رزق، تاريخ الوزارات المصرية، ص ٤٨٧، محمد حسين هيكل، المصدر المذكور، جـ٢، ص ٢٨٣، حسن يوسف، المصدرا لمذكور، ص ٣٥٦.

(٢) كريم ثابت، المصدر المذكور، عدد ٥٥٠ فى ١٧ يونيو ١٩٥٥، ص ٣.

(٣) فؤاد كرم، المصدر المذكور، ص ٤٥٩.

(٤) F.O. Op. Cit, 69190, J 2620 - 22- 16, Campbell - F.O, Cairo, April 14, 1948, No 58.

(٥) حسن يوسف، المصدر المذكور، ص ٣٥٧.

(٦) F.O. Op. Cit, 73458, J 3728 - 1011 - 16, Campbell - F.O, Cairo, April 20, 1949, No 229.

واستمراراً لرغبة فاروق فى تعويض فقدانه لشعبيّته، راحت الصحافة تنشر اهتمامه بالطلبة وعطفه عليهم، فتذكر أنه دفع من جيبه الخاص المصروفات للناجحين العاجزين عن السداد، وتنقل المآدب التى أقامها للعمّال فى رمضان، وزياراته لبعض المناطق الصناعية مثل المحلة الكبرى وافتتاحه لمدينة العمال فيها، ورافقه النقراشى فى جولاته وشجّعه عليها[1]. وانطلاقًا من هذا الاتجاه، افتتح الملك مشروع توزيع الأراضى المستصلحة على صغار الفلاحين فى كفر سعد بالغربية، فوزع ثلاثة آلاف فدان على ستمائة عائلة تكوّن ثلاث قرى نموذجية بمنشآتها، بالإضافة إلى إعانة مالية لكل أسرة. وأسرف النشر فى الدعاية، وراح رئيس الوزراء يدلى بحديثه ليظهر فاروقًا بمظهر الراعى الصالح للفقراء والعامل على رفاهيتهم[2]. ولكن هذه السياسة لم تأت أكلها، وإنما رفعت لفاروق مؤشر غروره.

وسعى الملك ينقب عن مكسب يعود عليه بالنفع، وربما يعيد إليه مكانته ويحول غضب الشعب عنه، وتمثل فى خوض حرب فلسطين. وقد طرح هذا الأمر على بساط البحث مع ممثلى الدول العربية[3]، وعليه فقد أعدّ عدّته وأصدر أمره إلى محمد حيدر باجتياز الجيش الحدود إلى أرض فلسطين مع باقى الجيوش العربية، فور إعلان إنشاء دولة إسرائيل فى ١٥ مايو ١٩٤٨، وذلك دون علم رئيس الوزراء أو قرار البرلمان أو قرار مجلس الوزراء، وكان النقراشى يأبى هذا لوجود القوات البريطانية المرابطة فى منطقة القناة خلف الجيش المصرى، لكنه انصاع وطلب من هيكل عقد البرلمان فى جلسة سرية، وتجاهل ما حدث من اعتداء على الدستور. ووفقا لما ذكره رئيس مجلس الشيوخ فإنه عرض على البرلمان معلومات غير دقيقة، أدت إلى موافقة كل من المجلسين على إعلان الحرب على إسرائيل، وفى الساعة التى نشرت فيها الصحف قرار البرلمان، نشرت أن القوات المسلحة العربية

---

(١) الأهرام، عدد ٢٢٤٥٠ فى ٢٢ ديسمبر ١٩٤٧، ص ٤، السياسة، عدد ٦٤١ فى ٢٣ ديسمبر ١٩٤٧، ص ٢، آخر ساعة، عدد ٧٠٠ فى ٢٤ مارس ١٩٤٨، روز اليوسف، عدد ١٠٣٩ فى ١٢ مايو ديسمبر ١٩٤٨، ص ٢٧.

(٢) F.O. Op. Cit, 69190, J 2281, 3290 - 22- 16, Campbell- F.O, Cairo, April 1st, May 13, 1948, No 51, 71.

(٣) انظر فصل بين الإسلام والعروبة، عنصر الميدان العربى، عقب دخول الحرب بساعات صرح فاروق فى حديث صحفى عن موقف مصر من فلسطين عقب انتهاء الانتداب البريطانى مخالفًا بذلك القواعد الدستورية.

دخلت أرض فلسطين[١] . ومن الطريف أن النقراشى صرَّح لمصطفى أمين بأنه سيستقيل إذا أرغم على أن تدخل مصر الحرب[٢] . لكنه سرعان ما خضع واستسلم، وأعطى فاروقًا الفرصة ليعلن صراحة أنه ممسك بزمام الحكم، وامتصت الحرب بعض الغضب السائد، وعن طريق الأحكام العرفية أمكن إحكام السيطرة.

وأمام الفشل الذى مُنِّيت به مصر فى فلسطين، وتصعُّد أعمال العنف، عاود فاروق التفكير مرة أخرى فى التخلص من رئيس الوزراء، وأرسل إلى حسين سرى ليُشكل الوزارة مع بقاء البرلمان، فوافق على شريطة أن تكون حكومة تتولى الإشراف على إجراء الانتخابات العامة. ولم يرض الملك رغم سماعه من جهات مختلفة أن إصلاح الحال يكمن فى عودة الوفد، وعاد وأجَّل القرار وأصبح واضحًا للجميع أنه ينوى الإبقاء إلى ما لا نهاية على حكومة النقراشى[٣] . ويوالى فاروق تصرفاته. فعندما انتقلت الوزارة إلى الإسكندرية بعد حصولها على الإذن الملكى، وإعلام النقراشى القصر باجتماع مجلس الوزراء قبل ثلاثة أيام من الموعد، طلب الملك من كريم ثابت الذهاب إلى رئيس الوزراء، وإبلاغه إما أن يعدل على عقد المجلس وإما أن يستقيل، وإذا أصرَّ على رأيه ولم يستقل فسيُقال، كما طلب منه اصطحاب محمد حيدر حتى يقدِّر النقراشى جدية الموقف، وعليه فقد ألغى الاجتماع[٤] . وفى نهاية أغسطس فرض فاروق تولى أحمد خشبة رئاسة الوفد المصرى لدى الأمم المتحدة لحضور الجمعية العامة، وذلك بدلاً من هيكل الذى رأى فيه أنه سبق وتصرف بعكس التعليمات المعطاة له، لكنه ما لبث أن انقلب على أحمد خشبة[٥] . ومضى يمارس أوتقراطيته حتى إنه عندما عقد العزم على طلاق فريدة لم يُطلع الحكومة، رغم أنها مسألة تمس كيان العرش وسمعة البلاد، ومن ثم فوجئت ببلاغ القصر بالطلاق[٦] .

---

(١) محمد حسين هيكل، المصدر المذكور، جـ٢، ص ص ٢٨٠، ٢٨١، جـ٣، ص ص ٤١، ٤٢، ٤٥.

(٢) مصطفى أمين، عمالقة وأقزام، ص ص ١١٣، ١١٤.

(٣) F.O. Op. Cit, 69211, J 5843 - 68 - 16, Andrews - Wright, Aug. 12, 1948, F.O. Op. Cit, 73458, J 4966 - 10011 - 16, Campbell - F.O, Cairo, June 7, 1949, No 318.

(٤) كريم ثابت، المصدر المذكور، عدد ٥٥١ فى ١٨ يونيو ١٩٥٥، ص ٣، عبد الرحمن الرافعى، مقدمات ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢، ص ١٨٩.

(٥) Ibid, J 7017 - 68 - 16, Campbell - F.O. Oct, 30, 1948, No 1492, F.O. Op. Cit, J 5888 - 22- 16, Andrews - F.O, Sept. 3, 1948, No 144.

(٦) كريم ثابت، المصدر المذكور، عدد ٥٨١ فى ١٨ يوليو ١٩٥٥، ص ١٠.

ومع كل ذلك فلم يشك النقراشى من فاروق أبدًا، وليس معنى ذلك أن العلاقة بينهما كانت سلسة أو سهلة كما هو واضح ظاهريًا، ولكن حرص رئيس الوزراء على السلطة جعله يتحمَّل، بل ربما اعتقد فى نفسه أنه يمتلك أن يصلح من حال مليكه عن أى رئيس وزراء آخر. وقد حاول حتى إن فاروقا علّق على ذلك لحسن يوسف بأن رئيس وزرائه يطلب الكمال فى كل شىء[١]. وإحقاقًا للحق يجب تسجيل التصرف الذى أذعن فيه فاروق للنقراشى، وهو رفض الأخير فتح اعتماد مليون جنيه لإصلاح يخت المحروسة وهدَّد بالاستقالة[٢]. وفى هذه المرة لم يصر الملك على طلبه، حيث كانت الظروف تفيض سوءًا، والأمن متدهورًا. وكان لا بد من الحد من الاضطرابات وإخماد النشاطات، وعليه رئى حل جماعة الإخوان المسلمين على اعتبارهم مصدر خطر على النظام والعرش، وشاء القدر أن ينتهى حكم النقراشى باغتياله على يد الجماعة، وبذلك تخلَّص فاروق من تردِّده بشأن الإقالة.

لم يكن الموقف الذى تمر به مصر داخليًا أو خارجيًا يُحسد عليه، فأعمال العنف تتضاعف، وحرب فلسطين مستمرة برغم الهزيمة، ورأى فاروق استمرارًا للنظام القائم تكليف إبراهيم عبد الهادى بتشكيل الوزارة، وذلك بعد اجتماعه بمحمد حيدر وكريم ثابت وحسن يوسف، وصدر الأمر الملكى فى هذا الشأن فى ٢٨ ديسمبر، وخرج إبراهيم عبد الهادى من القصر إلى الوزارة، وحاول إشراك الوفد فى وزارته، لكنه لم يتمكَّن وشكَّل وزارة ائتلافية، وتولى حسن يوسف رئاسة الديوان بالنيابة[٣].

واستخدم فاروق رئيس الوزراء الجديد كآلة فى يده، وبخاصة أن فترة وجوده فى القصر قد طوَّعته لمليكه، فذابت شخصيته تمامًا. وكان يطمع فى رئاسة الوزراء بدلاً من النقراشى، فيذكر السفير البريطانى للندن أنه فى لقاء لعميل له بالقصر مع رئيس الديوان سمح له بالسب فى النقراشى حتى لقد أكَّد الوكيل أنه رئيس الوزراء المنتظر[٤]. وربطت علاقة التبعية بين إبراهيم عبد الهادى وفاروق وتوثَّقت، وراح الأول ينفذ الطلبات ويعصف بالمعارضين ولم يرحم اليمين ولا اليسار. وبرغم إعلان الهدنة فى فبراير

---

(١) حسن يوسف، المصدر المذكور، ص ٣٥٨.

(٢) عبد الرحمن الرافعى، مقدمات ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢، ص ١٩٧.

(٣) حسن يوسف، المصدر المذكور، ص ٢٦٢، فؤاد كرم، المصدر المذكور، ص ص ٤٦٥ ـ ٤٦٨.

(٤) F.O. Op. Cit, 62988, J 5235 - 12 - 16, Campbell- F.O, Cairo, Oct. 27, 1947, No 146.

١٩٤٩ ، فإنه مدَّ العمل بقانون الطوارئ سنة أخرى بناء على الرغبة الملكية . وتفاقمت حوادث العنف ، وكان أبرزها اغتيال حسن البنَّا ، واتخاذ إجراءات بوليسية صارمة ، وبالتالي نال رضا الملك عنه . ففي حديث للأخير مع السفير البريطاني ، يُبيِّن أن رئيس وزرائه يؤدي عمله بشجاعة ونجاح ، ولو طال عمره لأعطى المزيد ، إذ ما يقوم به من مخاطرة يخشى منها على حياته(١) . وفي الواقع فإن الحالة الداخلية زادت سوءاً ، وعاش الجميع تحت التهديد كما لو كانوا قد تعوَّدوا عليه ، وشدِّدت الحراسة على الملك حتى أصبح نادراً ما يظهر أمام الناس(٢) . وعندما افتتح في أول مارس المعرض الزراعي الصناعي ، اتُخذت إجراءات أمن بالغة لحمايته(٣) .

واتباعًا للمنهج الملكي ، يستقبل فاروق حسني الزعيم قائد الانقلاب السوري ، ويجتمع به في أنشاص ويعترف بنظامه ، ويتفق معه على قرارات ، ويختار محافظ القناة ليكون سفيرا فوق العادة لدى دمشق ، كل ذلك دون علم الحكومة . وعندما أبلغ كريم ثابت رئيس الوزراء بخبر الزيارة استحسنها ، ولكنه أبدى عتابه لحسن يوسف . ومما يذكر أن مكافأته كانت رفض الملك الإنعام على وزرائه بمناسبة عيد الجلوس الملكي(٤) . وعليه حاول عن طريق أعضاء وزارته الوقوف أمام الرغبة الملكية ، لكنه لم ينجح . حدث ذلك عندما أعاد فاروق الكرة وطلب إصلاح يخت المحروسة ، وأوفد إلى رئيس وزرائه ضابطًا بحريّا كبيراً ليستعجله في إقرار الاعتماد المالي المطلوب ، ويشرح له الأسباب التي تدعو إلى الإصلاح على وجه السرعة ، واعترض وزير المالية على ضخامة المبلغ ، ولكن انتهى الأمر بدعوة وزير الحربية لأعضاء اللجنة المالية بمجلس النواب ، وناقشهم في أهمية المشروع ، وتم رصد مبلغ ٣٥٠,٠٠٠ جنيه في تعديلات الميزانية لحساب تلك الإصلاحات ، وكل ما أمكن لرئيس الوزراء عمله أن رأى مطالبة اللجنة بوضع اشتراطات وقيود قبل صرف المبلغ المطلوب ، وإجراء مناقصة عالمية ، واستشارة خبراء عالميين فيما إذا كان شراء يخت جديد أنسب لخزانة الدولة(٥) .

---

(١) Ibid, 73463, J 1902 - 1015- 16, Maclean - Clutton, March 3, 1949.

(٢) Little, Op. Cit, P. 179.

(٣) F.O. Op. Cit, 73459, J 1935 - 1013- 16, Cairo, March 6, 1949, No 50.

(٤) حسن يوسف ، المصدر المذكور ، ص ص ٢٠٩ ، ٢٦٣ ، كريم ثابت ، المصدر المذكور ، عدد ٥٥٣ في ٢٠ يونيو ١٩٥٥ ، ص ٣ ، عدد ٥٥٤ في ٢١ يونيو ١٩٥٥ ، ص ١ .

(٥) جلال الدين الحماصي ، المرجع المذكور ، ص ص ١٣٢ ، ١٣٣ كان أحد أعضاء اللجنة المالية .

ويرفض فاروق تعيين فؤاد صادق رئيسًا لهيئة أركان حرب الجيش، خوفًا من اتباع طريق حسنى الزعيم نظرًا لمكانته فى الجيش، ويُعيِّن عثمان المهدى، وكادت أزمة وزارية تحدث ولكن الأمور هدأت(١). وعاد ورأى أن يكون التعيين بأمر ملكى وليس بمرسوم يصدر عن مجلس الوزراء كما هو معتاد، وبرَّر ذلك بقوله: «إن الوزارة اليوم وزارة صديقة، ولكنها قد لا تتكون كذلك دائمًا، فأريد مستقبلاً أن أكون حرًا فى تعيين الرجل الذى أثق به وبإخلاصه»(٢). ووافق رئيس الوزراء على التعيين، ولكنه اعترض على الطريقة، وذكر لكريم ثابت أنه لا يستطيع أن يسرق حقوقًا ويعطيها للملك، ورجاه ألا يدعه يشعر برفضه، ويفهمه بلباقة الظروف غير الملائمة لتحقيق طلبه حتى لا يكثر القيل والقال ويزعم المغرضون بأنه خائف من الجيش. ونقل كريم ثابت وجهة النظر للملك، فأعاد عليه الرغبة بأنه إجراء احتياطى ليوم يختلف فيه مع الوزارة على الترشيح أو عندما يرى أنه من المصلحة إقالة رئيس أركان حرب الجيش(٣). وأمام إصرار فاروق لم يكن أمام رئيس الوزراء إلا المضى فى إعداد مشروع تعديل القانون، لكنه لم يُمهل حيث سقطت حكومته.

ولما كان ميعاد الانتخابات قد قرب، نشأت أزمة وزارية بشأن تعديل الدوائر الانتخابية، وحدث خلاف بين القصر والوزارة عن كيفية التعديل، وبطبيعة الحال طُبقِّ ما ارتآه القصر بأن يكون تقسيم الدوائر بموجب قانون يعرض على البرلمان(٤). وأصبح واضحًا أن الحكومة تعانى من انقسامات داخلية، واحتدم الصراع بين السعديين والدستوريين، وشكا المستقلون من التسلط الحزبى ولجأ البعض منهم إلى القصر(٥)، وفشل إبراهيم عبد الهادى فى التوفيق، هذا بالإضافة إلى التقارب الذى حدث بين فاروق والوفد، والذى تطلب وزارة قومية، وبالتالى حان الوقت للتخلص من الوزارة القائمة. ويُسجِّل القائم بالأعمال البريطانى أنه بعد كل ما اتخذه إبراهيم عبد الهادى من ولاء وإخلاص لخدمة الملك وقبوله المجازفة وتعرضه للأخطار الجسيمة نتيجة حملته ضد الإخوان المسلمين، كان يستحق مزيدًا من التقدير(٦).

---

(١) جمال حماد، المرجع المذكور، ص ١٥٠.

(٢) كريم ثابت، المصدر المذكور، عدد ٥٥٤ فى ٢١ يونيو ١٩٥٥، ص ١.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) حسن يوسف، المصدر المذكور، ص ص ٢٦٣، ٢٦٤.

(٥) المصدر نفسه، ص ٢٦٤.

(٦) F.O. Op. Cit, 73465, J 6411 - 1015 - 16, Andrews - F.O, Alex, Aug. 4, 1949, No 426.

ورُتِّب الأمر لإسقاط الحكومة، وأهمل فاروق رئيس وزرائه حتى إنه لم يصحبه معه لتأدية صلاة الجمعة الأخيرة من رمضان كالعادة المتَّبعة[1]. وقرَّر الملك أن يكون وزير الحربية رسوله إليه ليوعز له بالاستقالة، فطلبه فى الثالثة صباحًا يوم ٢٥ يوليو ليوكل إليه المهمَّة على اعتبار أن الوقت رمضان والسهر يمتد حتى الفجر، فالتمس الوزير الإمهال حتى السابعة صباحًا، وعليه جمع إبراهيم عبد الهادى الوزارة وعَدَّ رأى الملك أمرًا، وتلا عليهم كتاب الاستقالة[2]. ولأول مرة يحاول فاروق أن يكون ودودًا مع رئيس وزرائه المستقيل لغرض فى نفسه، فقد أرسل له كريم ثابت ليخبره بإقصاء أى تفكير فى أن الملك ضحى به بحال من الأحوال، حيث له التقدير عنده، كما أنه يتمتع بثقته، وعليه أن يعتبر نفسه معدًا للعمل معه فى المستقبل[3]. والغرض من هذا التصرف جلى، فربما يحتاج فاروق إليه فيجده طوعًا لمشيئته ورهنًا لإشارته.

بعد أن تلاءمت الظروف لاشتراك الوفد فى الحكم، وبعد أن أيقن فاروق أن فى تغيير الحكومة مصلحة له، أقدم على هذه الخطوة، وعَدَّها هدية لشعبه فى عيد الفطر، وبرغم تردده بشأن تولى حسين سرى الوزارة، فإنه وجده الشخص المناسب فى هذه الفترة، وذلك بناء على اقتراح كريم ثابت الذى لقى تأييدًا. واستدعى حسين سرى من باريس، وصدر الأمر الملكى له بتشكيل الوزارة فى ٢٥ يوليو، وحدَّدت مهمتها بأنها وزارة قومية تعمل - والبلاد مقبلة على انتخابات جديدة - على توحيد الصفوف، وحشر فيها رئيس الوزراء عددًا كبيرًا من الوزراء، ودخلتها الأحزاب ما عدا حزب الكتلة بناء على الرغبة الملكية[4].

ومضى فاروق فى مواصلة سياسته مع حكومته، لكنه انزعج لما يُقدم عليه رئيس الوزراء من تصرفات، فبالرغم من أن كريم ثابت صاحب الفضل فى توليه منصبه، فإنه اتخذ منه موقفًا كدَّره، ولم يكن يترك أى فرصة إلا ويشوه سمعته، كما استعمل معه العنف كمحاولة لكسره، ثم طلب من الملك أن يكون التعامل معه إما مباشرة وإما عن

---

(١) حسن يوسف، المصدر المذكور، ص ٢٦٤.

(٢) محمد حسين هيكل، المصدر المذكور، جـ ٢، ص ص ٢٩٠، ٢٩١.

(٣) F.O. op. cit.

(٤) حسن يوسف، المصدر المذكور، ص ص ٢٦٤، ٢٦٥، فؤاد كرم، المصدر المذكور، ص ص ٤٧٢ - ٤٧٥، جلال الدين الحماصى، المرجع المذكور، ص ١٣٦.

طريق الديوان الملكى . وبيَّن حسن يوسف للقائم بالأعمال البريطانى أن رئيس الوزراء لم يكن حكيمًا فى مثل هذه التصرفات لما يتمتع به كريم ثابت من مكانة لدى فاروق، ونوَّه عن عدم كياسته فى تصريف الأمور مع الملك، وعزا ذلك إلى زوج ابنته محمد هاشم وزير الدولة(١).

وجاءت أزمة اجتماع منظمة الصحة العالمية ليشتد التوتُّر، فقد أرسل حسين سرى إلى إحدى السفارات المصرية فى الخارج تعليمات بإعطاء مندوبى إسرائيل تأشيرات لحضور اجتماع المنظمة الذى سيعقد بالإسكندرية، ونُشر الخبر. وعندما علم فاروق أمر حسن يوسف بإبلاغه وجوب إلغاء تعليماته، والتنبيه بضرورة استشارته فى مثل هذه الأمور. وطلب من كريم ثابت أن ينشر أن جهة عليا تدخلت لمنع إعطاء تأشيرات للمندوبين الإسرائيليين لدخول مصر، وتم النشر، وأصبح متوقعًا أن يستقيل رئيس الوزراء، لكنه لم يفعل. ويذكر أندروز أن مركزه اهتز للغاية بعد تدهور علاقاته مع فاروق، ويدينه لأنه لم يستشر القصر قبل إقدامه على هذا العمل(٢).

واستاء الملك من إجراء حسين سرى بشأن الاستغناء عن خدمة كبار بعض الموظفين من وزارة الداخلية وتعيين آخرين، ثم من التدخل فى الأحكام التى صدرت فى قضايا شيوعية، فقد حدث أنه عندما رُفعت إليه بصفته حاكمًا عسكريًا، أحالها إلى وزير الدولة مصطفى مرعى، فخفَّض الحكم على أستاذ بالجامعة من سبع سنوات سجن إلى ثلاث سنوات، وبذلك لمس الوتر الحساس لدى الملك الذى كان يطالب بتشديد الأحكام على دعاة الشيوعية، وعليه أمر بإلغاء التأشيرة الجديدة واعتماد الأحكام على أصلها، وأذعن رئيس الوزراء، وكان ذلك من أسباب رفض فاروق تعيين مصطفى مرعى رئيسًا لمحكمة النقض(٣). وطلب الملك من جلاد القيام بمسح شامل عن الحالة السياسية الداخلية، وتحدَّث معه فى إمكانية إسقاط حسين سرى، ولكن رأى أنه من المصلحة إبقاؤه كدعامة لحين إجراء الانتخابات، ليمارس قمع السعديين عن طريق إبراهيم عبد الهادى(٤). ومما

---

(١) F.O. Op. Cit, J 7046 - 1015 - 16, Andrews - F.O, Alex, Sept. 5, 1949, No 158.

(٢) كريم ثابت، المصدر المذكور، عدد ٥٥٨ فى ٢٥ يونيو ١٩٥٥، ص ٣.

F.O. Op. Cit, 73461, J 7323 - 1013 - 16, Andrews - F.O, Alex. Sept, 9, 1949, No 140.

(٣) Ibid, 73405, J 7019 - 1015, 16, Andrews - F.O, Alex. Sept, 9, 1949, No 156.

(٤) Ibid, J 7524 - 1015 - 16, Andrews - F.O, Alex, Sept. 22, 1949, No 199.

يذكر أنه عقب تشكيل الوزارة أشاع فاروق القول عن رغبته فى انتخابات حرة حتى إنه أرسل كريم ثابت لقصر الدوبارة ليعلمه بتصميمه على ألا يتدخل فيها بأى طريقة(١).

وتعثَّرت الوزارة أمام الانتخابات من حيث تقسيم الدوائر، ومطالب كل حزب وتعارضها، فتدخَّل فاروق، ودعا الوزارة لتناول الإفطار عقب صلاة العيد، وأعلم الوزراء ورئيسهم بأنه وهو فى بيت الله دعاه أن يصون الائتلاف لخير البلاد، ولتحقيق الأغراض القومية التى ألفت الوزارة من أجلها، وألاّ يبارك من يكون سببًا فى تقويضه. وأشار إلى تقسيم الدوائر وتوزيعها، وأن هذا متروك للوزراء والأحزاب والبرلمان، وتوجَّه بحديثه إلى حسين سرى، وبيَّن أنه يعرف أن مشكلة التقسيم الجغرافى للدوائر الانتخابية تحت الاعتبار، وأنه لا يريد التدخل فى هذا الموضوع، ويرى أن مسألة عدد المقاعد فى البرلمان تستحق الدراسة، وذلك بضمان أن يكون هناك عدد صغير من الأماكن لزعماء الأحزاب، وتعشَّم أن تكون الحملة الانتخابية دون مرارة أو ضغينة. وفى مقابلة لفؤاد سراج الدين مع القائم بالأعمال البريطانى، صرَّح بأن هذه الخطبة من صنع حسن يوسف وحسين حسنى سكرتير الملك الخاص والذى يسنده بقوة إبراهيم عبد الهادى(٢). ويعيب أندروز على فاروق نزوله هذا الميدان، وأن نصيحته غير صحيحة فى تلك الآونة، وتدخُّله يعقد المسألة أكثر مما يحلّها، وأن ذلك ترك انعكاسًا سيئًا على الأحزاب جميعها(٣).

ولم تنجح محاولة فاروق فى الحفاظ على الائتلاف، ولم تكن مسألة الانتخابات وحدها فى ميدان الخلاف، وإنما تعدَّدت مظاهره. وثقلت اليد الملكية على الحكومة، فطلب فاروق أن يستقيل حسين فهمى وزير المالية لما بدا منه بشأن إصلاح يخت المحروسة، فاستقال، وكان له موقف آخر فقد رفض التصريح للملك بدولارات وفرنكات سويسرية سبق وطلبها لشراء تحف فنية(٤). ومع هذا فقد تمكَّن فاروق من تهريبها ثم استغل سيطرته على الحكومة، وباع لها يخت فخر البحار، وكسب مائة ألف جنيه فى الوقت الذى احتفظ به(٥). وأصبحت ملامح خنوع رئيس الوزراء واضحة، وحتى تشدُّده فى البداية

---

(١) Ibid, J 6035 - 1015 - 16, Andrews - F.O. Cairo, July 26, 1949, No 57.

(٢) Ibid, J 7924 - 1015 - 16, Andrews - F.O, Cairo, Oct. 6, 1949, No 28.

(٣) Ibid, J 7867 - 1015 - 16, Andrews - F.O, Cairo, Oct. 5, 1949, No 1022.

(٤) حسن يوسف، المصدر المذكور، ص ٢٦٦، الأهرام عدد ٢٤٠٩٥ فى ٢ نوفمبر ١٩٥٢، ص ١.

(٥) الأهرام، عدد ٢٤٤٢٣ فى أول أكتوبر ١٩٥٣، ص ٥، محكمة الثورة، حلمى سلام، المرجع المذكور، ص ص ١٤٧، ١٤٨.

تجاه كريم ثابت تخلى عنه، فقد رشّحه مع أحمد عبود لعضوية مجلس إدارة شركة قناة السويس، وعدّل القانون الذى سبق أن سعى إليه فاروق بجعل تعيين رئيس الأركان يصدر بأمر ملكى وليس بمرسوم ملكى(١). ويذكر فى حديث له مع السفير البريطانى أنه من الواجب عليه تلبية رغبة الملك، طالما أن فى إمكانه تأدية بعض الأعمال الحسنة، وبيّن صعوبة الإبقاء على الائتلاف(٢). وبناء على اتفاقه مع القصر، قدم استقالته فى ٣ نوفمبر، وسبّبها بالاختلاف حول تقسيم الدوائر الانتخابية، وفشله فى التوفيق بين الأحزاب، وقبلها فاروق، وفى اليوم نفسه صدر الأمر الملكى بتشكيله وزارة محايدة لإجراء الانتخابات(٣).

ورضى الملك عن رئيس وزرائه. وفى مقابلة له مع السفير البريطانى تكلم عنه بكل ارتياح، وذكر أنه يؤدى دوراً مدهشًا، وله القدرة على التحكم فى أعصابه مما يسهل الأمور(٤). ومن ثم فقد أنعم عليه بقلادة فؤاد الأول، وأصبح صاحب المقام الرفيع، أيضًا منح أربعة من وزرائه رتبة الباشوية(٥). وكان واضحًا أن هذا الود المتزايد هو من أجل انتخابات تتم بما يتفق مع الرغبة الملكية فى التوازن بين الأحزاب، وعدم حصول الوفد على الأغلبية، ووعد حسين سرى الملك بالنتيجة المرجوّة، لكن محمد هاشم الذى وُكِّلت له المسألة لم ينفذ الرغبة، وفاز الوفد فى الانتخابات وتولى الوزارة.

ومنذ أن عاد فاروق من رحلته البحرية فى خريف ١٩٥٠، بدأت الدلائل تشير إلى عدم الرضا الملكى عن حكومة الوفد، وزكّت الأحداث اللاحقة جذوة الرغبة فى الإطاحة بها. وبرغم أن النفور انتاب علاقة الملك بعلي ماهر، فإن الأخير تمكن من أن يثبت بين الحين والآخر أنه رجل الملك، فهو ـ على سبيل المثال ـ يعلّق فى الصحافة على التوجيهات الملكية بشأن توحيد الصفوف ويراها كلامًا مُنزلاً(٦). وكان يغمره إحساس عميق بأن فاروقًا سيحتاج إليه، خاصة مع حدوث الأزمات، فقد عرف كيفية التعامل معه. ومع نهاية عام ١٩٥١ زادت ثقته من قرب توليه السلطة، فيذكر السفير البريطانى أنه يزعم

(١) كريم ثابت، المصدر المذكور، عدد ٥٥٨ فى ٢٥ يونيو ١٩٥٥، ص ٣، حسن يوسف، المصدر المذكور، ص ٢١٣.

(٢) F.O. Op. Cit, J 8289 - 1015 - 16, Campbell- F.O, Cairo, Oct. 18, 1948, No 536.

(٣) فؤاد كرم، المصدر المذكور، ص ص ٤٧٦ ـ ٤٨١.

(٤) F.O. Op. Cit, J 8938 - 1015 - 16, Maclean - Stewart. Cairo, Nov. 7 1949, No 38.

(٥) السياسة، عدد ١٥٣٠ فى ٢٠ نوفمبر ١٩٤٩، ص ٤، حسن يوسف، المصدر المذكور، ص ٢٧٠.

(٦) الأهرام، عدد ٢٢٧٨٤ فى ١٨ يونيو ١٩٤٩.

تأكُّده من أن الملك سيسانده عندما يحين الوقت، كما أشار فى موقع آخر بأنه لا يزال المتطوِّع الوحيد لتوجيه دفة الحكم فى تلك الظروف الصعبة(١). وتُعلن أخبار اليوم صراحة عن تلك المحاولات التى تبذل لضم الصفوف بتشكيل وزارة قومية برئاسة علي ماهر(٢).

ومع كل هذه الخلفيات، فإن التصوُّرات لم يكن فيها علي ماهر بمفرده، وإنما اشترك معه الهلالى إذ رُشِّح ليخلف النحاس - فى نفس الوقت الذى علم فيه علي ماهر بأن النيَّة الملكية اتجهت له لتولى الوزارة الجديدة - ففى العاشرة من مساء ٢٦ يناير ١٩٥٢ أرسل فاروق إليه حافظ عفيفى وأندراوس ليعرضا عليه رئاسة الوزراء، لكنه أجاب بأنه لا يمكن أن يقبل حتى يعرف الرد الذى أرسلته وزارة الوفد على اقتراحات ابن سعود، فأجيب بأنه ليس هناك وقت يسمح بذلك، وعليه اعتذر عن القبول واقترح تقديم العرض لعلي ماهر(٣)، الذى كان يحتل مكانًا بارزًا فى الصورة، فهو الرجل المحنك سياسيًا وصاحب القدرة والقوة على المواجهة والامتصاص، خاصة بعد أحداث حريق القاهرة، بالإضافة إلى دوره فى الأيام الأخيرة، بجعل المصريين يرضون عنه فى هذا الموقع.

وصدر الأمر الملكى لعلي ماهر بتشكيل الوزارة فى ٢٧ يناير، ولم تنجح محاولاته فى ضم الأحزاب لوزارته، حيث اشترط القصر أن ينضموا بوصفهم أفرادا معينين بالاسم لا أحزابًا ولا ممثلين للأحزاب(٤). وأصرَّ فاروق على إدخال مرتضى المراغى وزيرًا للداخلية وزكى عبد المتعال وزيرًا للمالية والاقتصاد على غير رغبة رئيس الوزراء. ويعلِّق ستيفنسون على الوزارة بأنها تستمد قوَّتها من الملك(٥). ومع ذلك فإن علي ماهر لم يمكِّن فاروقًا تمامًا من التسلُّط، فقد رفض تعيين كريم ثابت وزيرًا بعد استقالته من منصب المستشار الصحفى، وعارض فى تعيين كامل قاويش نائبًا عامًّا لصلته بشماشرجى الملك ولكره الناس له ولأنه أحدث المستشارين. وامتنع فى البداية عن إعطاء حكمدارية القاهرة لأحمد طلعت المتهم فى نظر الإخوان المسلمين فى حوادث التعذيب والتشريد التى

---

(١) F.O. Op. Cit, 90109, JE 1013 - 42, Stevenson - F.O, Cairo, Dec. 21, 1951, F.O. Op. Cit, 96846, JE 1013 - 1, Stevenson - F.O, Cairo, Jan. 5, 1952.

(٢) أخبار اليوم، عدد ٣٧٤ فى ٥ يناير ١٩٥٢، ص ١.

(٣) F.O. 141 - 1453 - 1011 - 13 - 52 G, Conversation (Campbell - Haffez Affifi) Cairo,, Jan. 29, 1952, F. F.O. 371 - 96872, JE 1018 - 79, Stevenson - F.O, Cairo, Feb. 19, 1952, No 45.

(٤) محمد حسين هيكل، المصدر المذكور، جـ ٢، ص ٣١٢.

(٥) F.O. 371 - 96846, JE 1013 - 5, Stevenson - F.O, Cairo, Feb. 6, 1952.

تعرضوا لها، ولكن أمام تعنت فاروق وافق على شغله المنصب. وعاكس فى مسألة عودة عبد الفتاح عمرو إلى منصبه الأصلى فى لندن مما أدى لاحتيال فاروق وإرساله ضمن وفد التعزية فى وفاة الملك البريطانى[(١)]. ومما يذكر أن علي ماهر لم يكن عنيفًا فى رفضه، وإنما اتبع أسلوب المراوغة. وشكا فاروق للسفير البريطانى من أنه يجد بعض الصعوبات مع رئيس وزرائه، وبصفة خاصة فى مسألة التعيينات، وأوضح له أنه أخذ على عاتقه المسئولية بإقصاء حكومة الوفد، وعليه فلا بد أن تسير الأمور وفقًا لوجهة نظره[(٢)].

ولما كان علي ماهر حريصًا على التفرغ لمفاوضة بريطانيا، فقد قرر عقد السلام مع الوفد، وبالتالى فإن سياسة التطهير التى حمل لواءها رئيس الديوان لم تكن تتفق معه. هذا بالإضافة إلى أنه رأى تكوين جبهة صلبة معتدلة ذات ثقل سياسى لمقاومة ضغط القصر من ناحية، وتهدئة للعناصر المشاغبة من ناحية أخرى، وعندما بدأت البوادر تشير لذلك بتأييد البرلمان الوفدى بالإجماع له، وحصوله على الثقة نتيجة نعته للنحاس فى مجلس النواب بأنه سلفه العظيم وبالتصريح باتباع سياسته، تحرَّك حافظ عفيفى وتحدث معه بخشونة بالغة لتعاطفه مع فؤاد سراج الدين وحذَّره منه، فأظهر رئيس الوزراء تجاوبًا، ووعد بأن يكون أكثر حرصًا[(٣)]. وطبيعى أن يقلق فاروق من تلك المغازلة بين علي ماهر والوفد، كما استاء من مسألة الجبهة الوطنية المقترحة حيث ستضم الوفد. وفى حديث لرئيس الديوان مع السفير البريطانى فى ٢ فبراير، صوَّر له انزعاج الملك وإخطاره لرئيس وزرائه بما تكتفه تلك التصرفات من خطر[(٤)].

ولقى فشل مسألة الجبهة الوطنية صدى طيبًا لدى فاروق الذى كاد يقاطع رئيس وزرائه، فلم يستقبله إلا مرة واحدة كانت لمناسبة حلف ألفونس جريس اليمين إذ عين وزيرًا للزراعة وكان خارج مصر، وذلك بالرغم من تكرار علي ماهر طلب المقابلة الملكية مما أثر فى نفسيته، وفى يوم عيد الميلاد الملكى، وعندما أراد التحدث عن الرغبة الملكية فى عدم إقامة زينات بهذه المناسبة، وأن تصرف المبالغ المقررة على الفقراء من منكوبى

---

(١) موسى صبرى، المرجع المذكور، ص ص ٤٢ـ٤٨، حلمى سلام، المرجع المذكور، ص ص ٦٢ـ ٦٤.

(٢) F.O. Op. Cit, 96872, JE 1018 - 68, Stevenson - F.O, Cairo, Feb. 14, 1952, No 367.

(٣) الأهرام، عدد ٢٣٨٢٢ فى ٢٩ يناير ١٩٥٢، ص ١، F.O. 141, op. cit

(٤) F.O. 371 - 96871, JE 1018 - 45, Stevenson - F.O. Cairo, Feb. 2, 1952, No 291.

الحوادث الأخيرة، وقبل أن يلقى كلمته طلب إليه أن تُعرض على الملك، فرفض وصرَّح بأن التقليد الدستورى يقضى بألا تصدر التصريحات من القصر إلا بموافقة رئيس الوزراء، وهو المسئول الأول عن تصرفاته وحديثه ولا رقابة لأحد عليه[١].

وتناسى علي ماهر أنه لقَّن فاروقًا الدرس منذ بداية حياته. ومما زاد الوضع سوءًا مواصلته مجاملة الوفد، فحرص على استمرار البرلمان صاحب الأغلبية فيه، وأبقى الموظفين المنتمين له فى مراكزهم، ولم ينشر التقرير الرسمى عن أحداث الحريق خوفًا من إلقاء المسئولية على وزرائه، وذلك جميعه ليضمن الحصول على تعاونه، كما ساعد أسلوبه السياسى فى الحصول على تأييد عدد من الأحزاب والتفاهم مع الإخوان المسلمين. وكان لمرتضى المراغى رجل الملك فى الوزارة دور فعَّال فى الكيد لعلي ماهر، واشتدت بينهما الخلافات، ومع علم رئيس الوزراء بدرجة تقربه لفاروق، لكنه لم يضع ذلك فى الاعتبار. وعندما رغب الملك فى حل البرلمان، لم يتفق هذا مع رئيس وزرائه، ووفقًا لطريقة الأخير فى التمهُّل، احتفظ بمرسوم التأجيل، وعليه التوقيع الملكى من غير تاريخ حتى يستعمله فى اللحظة المناسبة، لا سيما إذا اتخذ منه الوفد موقفًا[٢].

وفى هذه الآونة قامت الأغلبية الوفدية بالمجلس بمعارضة الحكومة فى التعويضات المالية لمساعدة ضحايا حوادث ٢٦ يناير، لكن سرعان ما أمر الوفد نوابه بعدم المعارضة، وعليه رأى علي ماهر أن يبقى المرسوم سرًا ولا يذاع أو ينشر وفقًا لنظريته فى تهدئة الأجواء استعدادًا للدخول فى المفاوضات. والواقع أن ثقته بنفسه وتيقُّنه من نجاحه فى مسألة المفاوضات قد أوغر عليه قلب فاروق الذى تحقق من أن ذلك الأسلوب هو لتغطية المشكلات الداخلية، ومن ثم أرسل إليه تحذيرًا عن طريق حافظ عفيفى تحت هذا المعنى، لكنه لم يأت بالمطلوب[٣]. وأصرَّ رئيس الوزراء على الدخول فى المفاوضات، وأعدَّ المذكرات وحدَّد للسفير البريطانى أول مارس ميعادًا لبدئها[٤]. وأحس فاروق بأن مهمة الوزارة قد تحققت

---

(١) أخبار اليوم، عدد ٤٤٩ فى ١٣ يونيو ١٩٥٣، ص ١، البلاغ، عدد ٩٣١١ فى ٧ فبراير ١٩٥٢، ص ٢.

(٢) F.O. Op. Cit, 96874, JE 1018 - 108, Stevenson - F.O, Cairo, March 10, 1052, No 66 صدر مرسوم تأجيل انعقاد البرلمان بمجلسيه فى أول مارس ١٩٥٢.

(٣) Ibid.

(٤) Ibid, 96872, JE 1018 - 83, Stevenson - F.O, Cairo, Feb. 26, 1952, No 432.

فى إعادة الهدوء والنظام والثقة وتسكين الخواطر، ووقف الهجوم على بريطانيا، وتجميد نشاط الفدائيين، وإسقاط التوتر فى منطقة القناة، وعودة العمال المنسحبين من المعسكرات البريطانية، وإخضاع وسائل الإعلام للرقابة للحد من ثوريتها، وتخفيض بعض الأسعار. وبالتالى انتهى دورها، هذا بالإضافة إلى العقبات التى وضعها علي ماهر ورآها الملك سياسة جديدة تهدف إلى تقليم أظافره وتقليص سلطته.

وعقد فاروق العزم على إسقاط الوزارة، وعقب أسبوعين من تشكيلها كلَّف رئيس ديوانه بتبليغ الهلالى بالاستعداد لتولى الوزارة. ثم عاد وأرسل إليه أندراوس فى ٢٥ فبراير لنفس الغرض، وارتفع مؤشر حنقه على رئيس وزرائه لتكليفه للجنة الحربية بإعداد مشروع يرتكز على حياد مصر(١). وفى مساء ٢٦ فبراير التقى ستيفنسون ورئيس الديوان الذى أوضح له أن الملك سيرسل خلال أيام قليلة لعلي ماهر ليعلمه بأنه غير راض عن الإجراءات التى تتخذها الحكومة، وأصبح منتظرًا ردًا على ذلك إما أن يقدم استقالته، وإما يرضى الملك وينفِّذ ما يمليه عليه ويعمل ضد الوفد(٢). لكنه لم يمتثل، وواصل منهجه مع الوفد حتى إنه تمسك بحرفية ندائه فى الجلاء والوحدة، واعتبر رئيس الديوان فى ذلك عائقًا للمفاوضات، وأخبر السفير البريطانى بما يجب أن تكون عليه مقابلته له، ونقل إليه الرغبة الملكية بجعل المناقشات مبدئية وعدم الدخول فى المضمون، فأجابه ستيفنسون بأن نيَّته الإصغاء لأفكار علي ماهر، وإذا عرض مقترحات نهائية بشأن الجوهر، فلن يرفض سماعها. وعليه قال حافظ عفيفى إن القصر يريد كسب أيام قلائل، وبالتالى فهو يتعشَّم ألا يشجع علي ماهر على ذلك، فوافق، ثم طلب منه أن يعبر له عن تبكيته لاتجاهه فى التعاون مع زعماء الوفد(٣). وعليه يتضح ضغط فاروق الذى أحاط برئيس الوزراء من كل جانب. وفى حديث دار بين ستيفنسون ومصطفى أمين بشأن تغيير الحكومة، أشار الأول إلى أن ذلك من الشئون المصرية، ولكن إذا حدث فيجب ألا يكون بعد بداية علي ماهر فى المفاوضات معه مباشرة، حتى لا يؤوَّل بأن إقالته هى بسبب موقفه المتشدد للدفاع عن حقوق مصر(٤). ووضع الملك ذلك نصب عينيه عند تنفيذ خطته.

---

(١) Ibid.

(٢) Ibid, JE 1018 - 84, Stevenson - F.O, Cairo, Feb. 26, 1952, No 438.

(٣) Ibid.

(٤) Ibid, JE 1018 - 83, Stevenson - F.O, Cairo, Feb. 26, 1952, No 432.

وكلَّف فاروق رئيس ديوانه باتخاذ إجراءات تغيير الوزارة، رغم مقابلة الأخير لرئيس الوزراء في ٢٧ فبراير الذي وعد بالقيام بكل شيء على وجه حسن. ويعلِّق السفير البريطاني على هذا الموقف بأنه يريد أن يلعب لعبته، وسلوكه كاتجاه الوفد(١). وفي ٢٩ فبراير أرسل الملك حافظ عفيفي إلى ستيفنسون ليطلب منه تأجيل مقابلته مع علي ماهر المحدد لها أول مارس، لأنه سيقدم استقالته ليجري تعديلاً في الوزارة، ويذكر السفير البريطاني لحكومته أنه سيعتذر مدَّعيًا إصابته بالبرد(٢). ونفَّذ المطلوب، وبناء على التخطيط وحتى لا يشاع أن علي ماهر استقال لخلاف مع القصر أو أن الأخير اضطره لذلك، أنيط بوزيري الداخلية والمالية والاقتصاد مهمة دب الشقاق وخلق أزمة داخل الوزارة، بحيث تتحول سريعًا لإجبار رئيس الوزراء على تقديم استقالته. ونُشر خبر تأجيل البرلمان عن طريق مرتضى المراغي مما أثار علي ماهر، فعقد اجتماعًا لوزارته، وحدثت مشادة بينه وبين وزير الداخلية تضامن فيها زكي عبد المتعال مع صديقه، وقدَّما استقالتيهما(٣)، وأيقن علي ماهر أن لحظة خروجه قد حانت، خاصة بعد رفض فاروق مقابلته، فقدَّم استقالته في أول مارس، وأشار فيها إلى العقبات التي تقوم في سبيل مهمته، وكان رد الملك عليها تقليديًا ومقتضبًا(٤). ومن ثم سجَّل انتصارًا على حكومته، وعزَّز نزوعه المتأصل في السلطة المطلقة.

كان منتظرًا أن يرث الهلالي الوزارة عقب استقالة علي ماهر، فقد انشغل به ذهن فاروق ليتقوى به على الوفد، وهو الآخر لم يكن يمانع في تولي الحكم في الفترة الأخيرة، وإنما تمنَّع حتى وجد أن الظروف تلائمه فقبل، والحقيقة أن كلا الطرفين لم يكن يحمل أحدهما الحب للآخر. وصدر الأمر الملكي بتشكيله للوزارة في أول مارس، وجاء جوابه لينم عن برنامج الإصلاح الذي يرتكز على التطهير بحسم الفساد وإقامة الحساب وإحياء سنن العدل وإقصاء الرشوة والمحاباة والمحسوبية ورعاية حق الفقراء(٥).

---

(١) Ibid, 96873, JE 1018 - 90, Stevenson - F.O, Cairo, Feb. 29, 1952, No 450.

(٢) Ibid, JE 1018 - 89, Stevenson - F.O, Cairo, Feb. 29, 1952, No 452.

(٣) Ibid, 96874, JE 1018 - 108, Stevenson - F.O, Cairo, March 10, 1952, No 66.

ينفي مرتضى المراغي عن نفسه أنه عن طريقه نشر الخبر، ويذكر أن فاروقًا أوعز إلى حافظ عفيفي بالاتصال بإحدى الصحف الكبرى وإبلاغها. مرتضى المراغي، شاهد على حكم فاروق وسنوات ما قبل الثورة، أكتوبر، عدد ٤٩٧ في ٤ مايو ١٩٨٦، ص ٥١.

(٤) فؤاد كرم، المصدر المذكور، ص ص ٥٠١، ٥٠٢.

(٥) المصدر نفسه، ص ص ٥٠٥ ـ ٥٠٨.

ويُفهم من بين السطور الاتهام الصريح للوفد، وفى ذلك ما يريح فاروقًا، ومنذ البداية أراد فرض الوزراء الذين يرى أن وزاراتهم لها الأهمية، فدخل مرتضى المراغى وزيراً للداخلية والحربية والبحرية، وذلك بعد نجاحه كوزير للداخلية فى الوزارة السابقة فى تنفيذ رغباته، ومن ثم وجد أن يقوى شكيمته على الجيش بهذا الرجل وبخاصة صغار الضباط، ورفض ترشيح الهلالى لمحمد نجيب لـوزارة الحربيـة والبحرية، كما دخل الوزارة زكى عبد المتعال ليشبع نفسه فى الانتقام من الوفد بفضح تصرفاته المالية. ووافق رئيس الوزراء، لكنه عارض فى تولى الدكتور أحمد النقيب وزارة الصحة. ومن الجدير بالذكر أن أندراوس كان الصلة بين الهلالى وحافظ عفيفى من ناحية، والملك من ناحية أخرى فى أثناء مشاورات تشكيل الوزارة[١]. وأثار فاروق مرة أخرى مسألة تعيين كامل قاويش نائبًا عامًا حيث آمن بإمكانياته فى بتر النشاط الشيوعى، فتمسَّك الهلالى بموقف علي ماهر واعتمد على أسانيده، وانتهى الأمر بالموافقة على تعيينه وكيلاً لوزارة الداخلية[٢].

وفى اليوم التالى لتشكيل الوزارة، قامت مظاهرات فى جامعة فؤاد (القاهرة) ضد الهلالى والقصر مما دفع فاروقًا إلى أن يُبدى تعاونه بشأن محاولة إنقاذ، ووجهها إلى الضرب على أيدى الوفد، حيث وجد أذنًا صاغية من رئيس وزرائه الذى اتخذ إجراءاته ـ كحاكم عسكرى ـ ضد الوفديين[٣]، على اعتبار أن ذلك بداية تمتد لتشمل الفساد فى وكره الذى يكمن فى القصر، وربما كان يتفاءل خيرًا فى مساندة الملك له، وهذا ما لمسه مراسل الإجبشان جازيت ونقله ستيفنسون لحكومته[٤]. كما اعتقد الهلالى بقدرته على التحالف مع المسئولين بالديوان لانتزاع الملك من أحضان الموظفين غير المسئولين[٥]. وبطبيعة الحال لم تكن سياسة التطهير تتفق مع فاروق وحاشيته، لكنه أرادها موجهة إلى خصومه، وعندما تأتى أكلها توأد قبل أن تواصل طريقها. ونال رئيس الوزراء القبول فى البداية، وكتب القائم بالأعمال البريطانى إلى لندن يُبيِّن أن فرص بقائه زادت بعد تأجيل الانتخابات، لكنه فى الوقت نفسه أشار إلى دسائس القصر التى تجرى فى الخفاء ورأى

---

(١) حسن يوسف، المصدر المذكور، ص ٣٣٥، كريم ثابت، المصدر المذكور، عدد ٥٧١ فى ٨ يوليو ١٩٥٥، ص ٣، صلاح الشاهد، المصدر المذكور، ص ١٨٧.

(٢) موسى صبرى، المرجع المذكور، ص ٦٩.

(٣) F.O. Op. Cit, 96846, JE 1013 - 13, Creswell- F.O, Cairo, April 25, 1952, No 42.

(٤) Ibid, 96874, JE 1018 - 107, Stevenson - F.O, Cairo, March 10, 1952.

(٥) يونان لبيب رزق، تاريخ الوزارات المصرية، ص ٥٢٢.

أنها ربما تؤدى إلى تخليه عن الحكم[١] . ويقصد مؤامرات الحاشية التى أقلقتها تصرفات الهلالى .

وجاء عيد الجلوس الملكى ليظهر فيه رئيس الوزراء ولاءه وإخلاصه لسيده، فخطب خطبته الأولى فى الإذاعة . ويُسجِّل السفير البريطانى عنها أنها كانت أنشودة مدح شرقية، فوصف فاروقًا بأنه المنقذ لبلده وأشار إلى جهوده الوطنية ونشاطه فى أفريقيا . أما الخطبة الثانية فألقاها فى حفل الشاى بقصر الزعفران وسرد فيها تقدم مصر فى عهد الفاروق، وكيف أن عرشه أصبح أمل كل مصرى، وأفاض فى وطنيته معلنًا عن هدفه فى وحدة وادى النيل[٢] . وأعطى ذلك فاروقًا مزيدًا من الاعتزاز بنفسه، وأعدَّ مرتضى المراغى العدَّة بشأن الانتخابات المقبلة، فأجرى حركة تنقلات بعد استبعاد الوفديين من وظائفهم، وأصبح القابضون على الزمام من أتباع القصر[٣]، وتمكن الملك من تنفيذ خطته .

ولم يستمر الوفاق طويلاً بين فاروق ورئيس وزرائه، فقد غضب الأول من دعوة الثانى للمهدى، إذ كان يراه منافسًا له على عرش السودان، ورفض استقبال البعثة، وعندما ذهبت لسماع الدرس الدينى بقصر عابدين طفق الشيخ حسنين مخلوف مفتى الديار المصرية ـ بناء على تعليمات القصر ـ فى الحديث عن بركات التاج المصرى مما جعل البعثة تنصرف، وانعكس ذلك على المفاوضات معها مما أثر على العلاقات بين الهلالى ومليكه . أيضًا استاء رئيس الوزراء من إفتاء الشيخ نفسه ـ وفقًا للرغبة الملكية ـ عندما هاجم مذهب باكستان، كذلك حدث خلاف حول سياسة الجيش ومواجهة المعارضة فيه . وعليه قدَّم الهلالى استقالته أكثر من مرة ولكنه أرجع من رئيس الديوان[٤] .

وعادت الأمور وتأزمت، وبدأ احتكاك رئيس الوزراء بالحاشية، خاصة فيما يتعلق بقضية الأسلحة الفاسدة، وهنا أدرك الملك توقعاته بشأن سياسة التطهير، وخشى من زحفها إلى قصره فى وقت سلَّم فيه نفسه إلى مستشاريه الذين انتهزوا الفرصة وصبُّوا

---

(١) F.O. Op. Cit, 96846, JE 10113 - 13, Cairo, April 25, 1952, No 42.

(٢) Ibid, 96875, JE 1018 - 48, 150, Stevenson - F.O. Cairo, May 6, 1952.

(٣) جمال الشرقاوى، أسرار حريق القاهرة فى الوثائق السرية البريطانية، ص ١٥٢ .

(٤) F.O. Op. Cit, 96847, JE 1013 - 24, Creswell - F.O, Alex. July 22, 1952, No 67, Little, Op. Cit, P. 188، صلاح الشاهد، المصدر المذكور، ص ص ١٩٧ ، ١٩٨ ، الجمهور المصرى، عدد ٩٩ فى ٢٤ إبريل ١٩٥٢ ، ص ٣ .

اللعنات على الهلالى وتصرفاته التى ستفضحهم، حيث شغل باله مسألة مضاربات بورصة القطن وشكّل فيها أندراوس ثقلاً، ومركزه أهّله للعمل لحساب الملك الذى استخدم أسماء مستعارة فى هذا المجال[١]. كما أدخلت الحاشية فى روعه أن التطهير هو لحساب الشيوعية. وقد بيّن سفير الولايات المتحدة للقائم بالأعمال البريطانى أن للوفديين الذين تنتظرهم إجراءات قضائية - ضد الفساد - فى المستقبل القريب دوراً فى الدسائس بالقصر والتى أذعن لها فاروق[٢]، وبالتالى أصبح لا بد من الإطاحة بالوزارة.

وفى أواخر مايو رفع كريم ثابت مذكرة لفاروق عن سوء الحالة الاقتصادية، وأن الصالح الملكى فى إخراج الهلالى من الحكم، وعرض ثلاثة حلول: إعادة النحاس إلى الحكم أو يعهد إلى مرتضى المراغى برئاسة الوزارة أو يشكّل حسين سرى وزارة محايدة تجرى انتخابات جديدة، وسأل الملك حسن يوسف عن رأيه، فساق له مميزات الوزارة القائمة، فصادق عليها[٣]. وراح أندراوس يُحرّكه إذ كان ناقمًا على سياسة الهلالى الخاصة بالفساد وشكا منها لكريزول[٤]، وفى الوقت نفسه كان يجرى اتصالاته بحسين سرى - الذى كان قد عيّنه عضواً لمجلس إدارة شركة البيضا - وبدا متوقعًا أن يقدم الهلالى استقالته بين لحظة وأخرى، إذ لم يكن من الممكن الدخول فى تنازع مع المصالح القوية داخل القصر، ولم يُمكّن فاروق رئيس وزرائه من مقابلته[٥]، وحانت اللحظة وقدم استقالته فى ٢٨ يونيو.

وفى أول يوليو كتب كريزول لحكومته بما أخبره به أحد وزراء الهلالى بأن السبب القوى الذى أجبره على الاستقالة، أن أحمد عبود دفع مليون جنيه إلى أندراوس وكريم ثابت فى سويسرا لصالح المالك، وحصل القائم بالأعمال البريطانى على تأكيد لذلك من خلال الأمريكيين. وما لبث الأمر أن نشرت التايمز - عن طريق تبليغ السفارة - الخلفية المحيطة بالاستقالة والتى أرجعت إلى قيام أحمد عبود برشوة لمصلحة القصر، لإسقاط الحكومة نظراً لأن وزير ماليتها يصر على تحصيل خمسة ملايين جنيه كضرائب مطلوبة منه[٦].

---

(١) موسى صبرى، المرجع المذكور، ص ص ٨٣، ٨٤، جلال الدين الحمامصى، المرجع المذكور، ص ١٨٧.

(٢) F.O. Op. Cit, 96876, JE 1018 - 167, Creswell - F.O, Alex. June 29, 1952, No 984.

(٣) حسن يوسف، المصدر المذكور، ص ص ٣٣٨، ٣٣٩.

(٤) F.O. 141 - 1453, 1011 - 60 - 52 G, Creswell - F.O, Alex. July 7, 1952, No 163.

(٥) F.O. 371, Op. Cit, JE 1018 - 166, Creswell - F.O, Alex. June 28, 1952, No 983.

(٦) F.O. 141, Op. Cit, 1011 - 50 - 52 G. Creswell - F.O, Cairo, July 1 st, 1952, No 988, F.O. 371, Op. Cit, JE 1018 - 168, 169, Creswell - F.O, Cairo, July 1 st, 1952, No 989.

وكانت مسألة الضرائب المستحقة عليه صحيحة، وحرص على عدم الإيفاء بها. هذا وقد ربطه العداء بوزير المالية الذى أعلن أنه سيُحصِّل مطالب الحكومة بالكامل، بالإضافة إلى تنويهه بالتخطيط لتأميم اتحاد السكر الذى يسيطر عليه، بحجة أن الشركة تنوى رفع الأسعار، مما أدى لانخفاض قيمة الأسهم، وعليه كان لا بد له من التحرك والبحث عن وسيلة تنقذه، وأسهلها تغيير الوزارة عن طريق القصر، فاتصل بعصابته وأبدى عرضه ونصيب كل واحد، وبالطبع مرجَّح أن للملك نسبته، إذ كان فى حاجة إلى مزيد من الأموال. ودفعت الرشوة فى سويسرا لأندراوس وكريم ثابت فى النصف الأول من يونيو. ولم يسكت أحمد عبود وإنما أخبر صديقًا - فى أعقاب الدفع - بأن وزارة الهلالى فى طريقها للخروج، لتخلفها أخرى تذعن لمصالحه. أما عن الطريقة التى وصلت بها الرشوة لأسماع رئيس الوزراء، فتتلخص فى أن التحويل غير العادى لمبلغ كبير استرعى نظر سلطات مراقبة النقد فى نيويورك التى أجرت استعلامات بواسطة السفير الأمريكى فى سويسرا، وأكَّدت أن محوِّل المبلغ هو أحمد عبود والدفع للشخصين المذكورين، وتسرَّبت هذه المعلومات للهلالى بواسطة السفارة الأمريكية، وبناء على ذلك استخدم رئيس الوزراء سلطته كحاكم عسكرى فى إرغام البنوك التى يتعامل معها أحمد عبود بتقديم تفاصيل بتحويلاتها الأخيرة الخاصة به والتى أيدَّت الواقعة[١].

ونقَّبت بريطانيا عن المسألة، فأرسل سفيرها فى واشنطن إلى الإسكندرية بما علمه عن طريق الخارجية الأمريكية بأن المبلغ النقدى ٢٥٠,٠٠٠ جنيه وقد دخل ذمة أندراوس وكريم ثابت، ولم ير أى تقرير يذكر اسم الملك كمستلم نهائى، ولكن السفير البريطانى لا يستبعد أن يكون المبلغ مليون جنيه[٢]. وأكدت الخارجية البريطانية أن سقوط الهلالى تم بمؤامرات أندراوس وكريم ثابت، وبتلك الرشوة التى قدَّمها لهما أحمد عبود حتى لا يقع تحت طائلة الإجراءات ضد الفساد[٣]. ومعروف أن هذه الصفقات لم يكن يذكر فيها اسم فاروق صراحة، لكنه كان المستفيد الأكبر منها. كما أن سياسة زكى عبد المتعال الخاصة

(١) F.O. 371, Op. Cit, JE 1018 - 193, Chancery - F.O, Alex, July 7, 1952.

(٢) F.O. 141, Op. Cit, 1011 - 57 - 52 G, Washington - Alex, July 2, 1952, No 34, F.O. 371, Op. Cit, JE 1018 - 179, Franks - F.O, Washington, July 2, 1952, No 1286.

(٣) F.O, 371, Op. Cit, JE 1018 - 174, F.O, Minute, Allen, July 2, 1952, JE 1018 - 182, Commonwealth Relation office - C.A.N.S., July 3, 1952.

بترك أسعار القطن تأخذ طريقها العادى - وفقًا للعرض والطلب - لم ترق فى نظر أندراوس وكريم ثابت كمضاربين فى القطن فقط بل أغضبتهم(١)، ومس ذلك الملك.

وراح وزير المالية يشكو من أنه يواجه ارتباكًا ماليًا خطيرًا لاستمرار طلبات القصر لإمداده بالدولارات، وأن زيارات بوللى الكثيرة إلى سويسرا ربما يكون السبب الحقيقى أنه يضيف هذه الدولارات وما يماثلها إلى الحساب الملكى. أيضًا كان من تسلُّط فاروق على حكومته - لإشباع نهمه - التدخل فى المشروعات الاقتصادية. فعندما تقرر بناء صوامع لتخزين القمح، وكانت الوزارة قد انتقلت إلى الإسكندرية، أعطى تعليماته إلى الوزراء بالاهتمام بتوصيل المياه وبناء الصوامع، ومما يذكر أنه سبق أن قُدِّمت عطاءات من شركات إنجليزية وأمريكية لهذا العمل بحوالى مليون وربع مليون جنيه، ولكن أرسى العطاء على شركة مصرية بما قيمته خمسة ملايين من الجنيهات، وظهر كريم ثابت كعضو فى مجلس إدارة شركة مياه الإسكندرية بناء على طلب أندراوس، الذى رأس الجلسة مكان الرئيس اليونانى، ووفقا لذلك انسحب المدير البريطانى منها(٢). وبرغم أن الرقابة على الصحافة منعت نشر تقرير عن تلك المؤامرات، فإن البلاد كانت جميعها على دراية بها(٣). وهكذا سفر فاروق فى تصرفاته، وفى تلك الفترة تعانق جشعه للمال مع حبه للسيطرة وقاما بدورهما فى اللعب بحكوماته.

عقب استقالة الهلالى أبقى فاروق مصر دون وزارة حتى ٢ يوليو، ودلَّ هذا على التخبط الذى جعله يترنَّح بين ديوانه ومستشاريه، فرئيس الديوان رغب فى تولى بهى الدين بركات الوزارة لما لديه من إمكانات تؤهله للمنصب، وبخاصة الأمانة وذلك كعمل مضاد للأثر السيئ الذى لصق بسمعة فاروق نتيجة ظروف سقوط وزارة الهلالى، ونجح بعد جهد فى إقناع مليكه، وحصل منه على التكليف فى أول يوليو، واستمرت المفاوضات طوال اليوم، فرض فيها بهى الدين بركات شروطه، وأهمها عدم تدخل الملك وغير المسئولين من حاشيته فى سياسة الحكومة، وعارض ضم كريم ثابت للوزراة فى وقت ضمن فيه تأييد أعضاء وزارة الهلالى ومن بينهم مرتضى المراغى الذى رفض دخول كريم ثابت الوزارة، ومضى رئيس الوزراء يختار العناصر التى سيشكل منها وزارته التى أرادها

(١) Ibid, JE 1018 - 169, F.O - Alex. F.O, July 1st 1952, No 1050.

(٢) Ibid, JE 1018 - 193, Chancery - F.O, Alex. July 7, 1952.

(٣) Ibid, 96847, JE 1013 - 24, Creswell - F.O, Alex. July 22, 1952, No 67.

ائتلافية، وكان من بين الذين اتصل بهم النحاس. وفجأة وفى وقت متأخر من الليل غيَّر فاروق رأيه بسرعة، وبيَّن لرئيس ديوانه أنه لا ينوى تسليم الوزارة لبهى الدين بركات، وأن وزارة حسين سرى ستؤلف فى الحال، مع أنه قبل عشرة أيام كان ينعته بالخبث، ويكيل التهم لأحمد عبود بأنه عديم الشرف ولص ومن المنتظر مثوله أمام المحاكم، لكن سرعان ما انقلب الحال[١].

حقيقة أن مسألة اتصال بهى الدين بركات بالنحاس أثارت حفيظة فاروق - رغم أن محاولات إصلاح البين كانت تواصل طريقها - إلا أن أندراوس وكريم ثابت كانا مشغوفين بعودة حسين سرى للحكم لتحقيق مصالحهما، الأول ليغترف المزيد من السَّطوة، والأخير ليتولى الوزارة، بالإضافة إلى الاستفادة المالية التى تعود عليهما فى نظير التمهيد لعودة الوفد، ومن هنا رجحت كفة حسين سرى بناء على ضغطهما على الملك، كما أن إيعاز أحمد عبود كان واضحًا ليقينه من أن الوزارة الجديدة تتفق مع تطلعاته، وتُمكِّنه من العقود بتفضيلها إياه على وزارة الأشغال، ولم يمتلك حافظ عفيفى أمام تحول فاروق وانصياعه لمحيطه إلا أن قدَّم استقالته[٢].

وفى الواقع فإن العلاقة بين فاروق ورئيس ديوانه قد أصابها الفتور حيث انجرف الأول فى تياره مع حاشيته، وأصبح أندراوس هو واسطة الاتصال بينهما فى الشئون العامة، كما تولى محمد حسن هذه المهمة أيضًا. وبعد إخفاق حافظ عفيفى فى تثبيت وزارة الهلالى ثم فى تعيين بهى الدين بركات، واستبعاد حسين سرى له فى اختيار الوزراء، رأى ضرورة الانسحاب من الميدان، واضطرب الملك واستمهله حتى يحضر حسن يوسف من البرازيل، ووضَّح له أن استقالته ستؤيد ما قيل حول حصوله على رشوة لإسقاط الهلالى وتعيين حسين سرى، وأنه إذا كان يريد زعزعة سمعته فعليه التمسك بالاستقالة، ومن ثم فقد سحبها[٣]، مع أنه مدرك تمامًا لحقيقة الموقف وأن وجوده عديم الفائدة، ولا أمل فى إصلاح فاروق، والتقى بكريزول، وشكا بمرارة منه وأشار إلى طريقته فى تجاهله، ثم شرح دوره فى الأزمة الوزارية الأخيرة[٤].

---

(١) Ibid, 96876, JE 1018 - 178, Creswell - F.O, Alex. July 2, 1952, No 993, JE 1018 - 169, Stevenson - F.O, Alex. July 1 st 1952, No 988.

(٢) Ibid.

(٣) الأهرام، عدد ٢٤٣٠٥ فى أول يونيو ١٩٥٣، ص ٥، أقوال حافظ عفيفى أمام محكمة الغدر.

(٤) F.O. Op. Cit, JE 1018 - 178, Creswell - F.O, Alex, July 2 1952, No 988.

وصدر الأمر الملكى لحسين سرى بتشكيل الوزراة فى ٢ يوليو، ووجد صعوبة بالغة فى الحصول على من يشارك فى حكومته، فدعا كثيرًا من أعضاء الوزارة السابقة للتعاون معه فرفضوا. وكان يرغب فى إسناد وزارة المالية إلى محمد هاشم فعارض فاروق، وأسندت مؤقتًا إلى نجيب إبراهيم، وكاد ينشأ احتكاك بين الملك ورئيس وزرائه حول وزارة الداخلية، حيث رأى الأول توليه إياها ليتحمل المسئولية، ولكن انتهى الأمر بحصول محمد هاشم عليها، كما رأى حسين سرى إسناد وزارة الحربية والبحرية إلى محمد نجيب ليمتص غضب الجيش، لكن الملك لم يوافق، وعليه ضمَّها لنفسه، وكان أبرز الوزراء كريم ثابت إذ عُيِّن وزير دولة، أما الباقون فكثير منهم ليس له ثقل ولم يسبق له دخول الوزارة، وبالتالى أصبح معروفًا أنهم سيخضعون لتوجيه وزير الدولة(١).

ونال فاروق مراده بتلك الخطوة، فتشوُّقه واضح منذ حين لإدخال رجله الوزارة، فهو تابعه المنفذ لأوامره من ناحية، ولرغبته فى الإلمام بكل دقائق الحكومة حتى يصير على بيِّنة مما يهدد مركزه أو مصالحه من ناحية أخرى، هذا فى الوقت الذى بدأ فيه يلين من سياسته تجاه الوفد، وعليه ساد الاعتقاد بأن الوزارة كوبرى للوفد. ويُعلِّل حسين سرى قبوله لدخول كريم ثابت الوزارة بأنه أراد وضع حد للمناورات، وتركيز جميع طلبات القصر فى وزير واحد يكون همزة الوصل بين الحكومة والملك(٢).

وأصبح جليًا أن فاروقًا لديه القدرة على التخلص من أى وزارة لا تتفق مع أهوائه التى لعب بها المحيطون به. وكان حسين سرى على دراية بذلك، وعليه فمهما دار بفكره من تخطيط، فلن يُنفَّذ إذا تعارض مع الخطوط الملكية، ومن هذا المنطلق تخضع الحكومة للقصر تمامًا، كذلك فليس بمقدورها أن تتنافس مع حاشية مدعَّمة بالمساندة الملكية. ومما يذكر أن الملك فكَّر فى إدخال أندراوس الوزارة، لكن الفكرة لم تتمكن منه إذ أقنعه حسين سرى بأن صفاته ومؤهلاته لا تمكنه من تولى المنصب(٣). وصمم فاروق على إبقاء الأحكام العرفية وتأجيل الانتخابات إلى أجل غير مسمى(٤)، وذلك حتى يتمكن من

---

(١) Ibid, JE 1018 - 171, 180, 192, Creswell - F.O, Alex. June 30, July 2, 7, 1952, No 986, 991, 163.

(٢) الأهرام، عدد ٢٤٠١٧ فى ١٤ أغسطس ١٩٥٢، عدد ٢٤٣٠٤ فى ٣١ مايو ١٩٥٣، ص٥.

(٣) F.O. Op. Cit, 96877, JE 1018 - 197, Creswell - F.O, Alex. July 20, 1952, No 1045.

(٤) Ibid, 96876, JE 1018 - 172, Creswell - F.O. Alex. June 30, 1952, No 987.

اتباع سياسته . وجاءت أزمة نادى ضباط الجيش لتطيح بوزارة حسين سرى ، وفيها أراد فاروق إثبات سلطته على العسكريين ، وكرَّر رئيس الوزراء محاولته فى إسناد وزارة الحربية والبحرية لمحمد نجيب ، لكنه تلقى الرفض ، وتجمَّعت العاصفة ، ولم يعد هناك سر من الاستياء الخطير الذى غمر الجيش ضد الملك(١) ، ولم يكن أمام حسين سرى إلا تقديم استقالته فى ٢٢ يوليو بعد فشله فى صد الهجوم الملكى .

كان من الصعب أن يعهد فاروق لبهى الدين بركات بتشكيل الوزارة بعد أن أدرك نواياه ، كما أن الأخير لن يرضى بها بعد تصريحه بأن جذور المتاعب التى تعيشها مصر ترجع إلى الملك ، وأنها لن تتولاها وزارة على نحو مرض ، طالما أن فاروقًا مستمر فى طرقه باتباعه لنصائح أناس أمثال أندراوس وكريم ثابت(٢) . ومع تذمُّر الجيش كان لا بد من اختيار رئيس وزراء يتمتَّع بالمكانة . وبتصعُّد الموقف ، ونتيجة لنصائح أندراوس وكريم ثابت للملك ، أذعن لحافظ عفيفى الذى رأى فى استرجاع الهلالى علاجًا للحالة ، ويذكر القائم بالأعمال البريطانى أن فاروقًا اضطر لتكليف الهلالى برغم عدم حبه له لخلافه الشديد مع علي ماهر(٣) . معنى هذا أنه فكر فى استدعاء رجل السياسة المحنك لإنقاذ ما يمكن إنقاذه . ووافق الهلالى على تولى الوزارة برغم يقينه من استحالة إصلاح فاروق ، وبأن الظروف التى أجبرته على استقالته منذ أقل من شهر ما زالت قائمة ، لكنه وجد فى العودة بصيصًا من الأمل فى إمكانية الإصلاح . واشترط على القصر إخراج كريم ثابت من الإذاعة ، وأن يكون حافظ عفيفى الرسول الوحيد بين الوزارة والقصر ، ويختار وزراءه كما يشاء دون تدخل ، وإبعاد العناصر الفاسدة من الحاشية ، وإلغاء الأحكام العرفية على أن تقرِّر الوزارة الجديدة موعد الانتخابات دون تدخل من القصر . وقبل فاروق الشروط وأراد أن يُطمئن الهلالى كمنقذ له من الهلاك فقال له : «اعتبر عودتك إلى الوزارة رد اعتبار لاستقالتك الأولى»(٤) .

وصدر الأمر الملكى للهلالى بتشكيل الوزارة فى ٢٢ يوليو ، وجاءت اشتراطات رئيس الوزراء متأخرة ، كما لم يكن هناك استعداد لتنفيذها . فعندما أسند لمرتضى المراغى

---

(١) انظر فصل القائد الأعلى وجيشه .

(٢) F.O. 141, Op. Cit, 1011 - 70 - 52 G. Minute, Creswell, July 18, 1952.

(٣) F.O. 371 - 96877, JE 1018 - 203, Creswell - F.O, Alex July 22, 1952, No 1059.

(٤) موسى صبرى ، المرجع المذكور ، ص ١٢٢ .

وزارتى الداخلية والحربية والبحرية، وضع أمام الأمر الواقع وقت حلف الوزارة لليمين، إذ فرض عليه إسماعيل شيرين صهر الملك ليكون وزيراً للحربية والبحرية، وحينما حاول التخلص من الموقف، أقعده فاروق وذكَّره بمسألة رفضه لتعيين أحمد النقيب فى وزارته الأولى(١).

وخضع رئيس الوزراء واستسلم، حيث اتفق رأى حافظ عفيفى مع ميول فاروق فى هذا الصدد، إذ أبدى الأول ارتياحه لكريزول عندما دار الحديث بينهما عن الوزارة، وقال إنه يعرف وزير الحربية والبحرية الجديد منذ الطفولة، وهو القادر على التعامل مع الضباط الشبان لأنه يفهمهم تماماً(٢). وأخلَّ فاروق بأحد الشروط، رغم يقينه من الهاوية التى تنتظره. ولم يمهله الوقت ليواصل انتهاكاته، فلم تمض إلا ساعات قليلة حتى دخل يوم ٢٣ يوليو لينهى حكم القصر الذى صال فيه فاروق وجال، وقبض بيده القوية على زمام السلطة من خلال وزارات مثلت صوراً هزلية سعت وتفانت من أجل إرضائه حتى تحقق مصالحها.

---

(١) روز اليوسف، عدد ١٢٦٠ فى ٤ أغسطس ١٩٥٢، ص ٨١١

(٢) F.O, Op. Cit, JE 1018 - 209, Creswell - F.O, Alex. July 22, 1952, No 1059.



الفصل السادس

صَـــوْت الأقليَّـــة

أحزاب الأقلية

اتَّسمت الفترة التى تولى فيها فاروق ملك مصر بطابع يختلف عن سابقه، حيث انتاب المصريين الإحساس بأن الوقت قد حان لبدء عهد جديد يحمل الأمل لتحقيق الأمانى الوطنية، وتمثَّلت صورة الملك الشاب أمام أعينهم فى ذلك الأمل، وانعكس هذا الإحساس على أحزاب الأقلية التى ارتأت استغلال هذا الشعور السائد للالتصاق بالقصر على أساس الشكل الجديد الذى أصبح عليه، وبالتالى فإن القائمين على أمر فاروق شجعَّوا هذا الاتجاه وبخاصة علي ماهر الذى ووضع الدعامات القوية له، ليتمكَّن من تنفيذ سياسته.

وبطبيعة الحال، فإن حزب الأحرار الدستوريين هو الحزب الذى يأتى فى الأهمية بعد حزب الوفد، ومن ثم شكلت العلاقة التى ربطته بالملكية أهمية بالغة، إذ وجدت فيه الأداة التى تستخدمها ضد الوفد عدوّها التقليدى، ولم يكن ليعارض، حيث رحب بالتعاون لما يتفق ذلك مع موقفه من حزب الأغلبية. ولما كانت الظروف جمعت بين اعتلاء فاروق العرش وحكومة الوفد، فإن تحرك الأحرار الدستوريين بدأ مبكراً. وتتولى مهمة التعبير صحيفة السياسة، فهى تتابع خطوات فاروق، وتظهره بصورة الحاكم المقدس. حقيقة أن من لقطاتها ما هو واقعى، لكنها أضفت عليه الدعاية التى تخدم سياسة المحتضنين لها، فتصف رحلته إلى الوجه القبلى، وديمقراطيته عندما زار أعيان الصعيد والشعبية التى قوبل بها، وترى أن سُنَّة التجول التى انتهجها للوقوف على أحوال البلاد هى من سمات الملك الدستورى(*). ومن الملاحظ أنها تسلِّط الضوء على تلك الصفة، وهذا يدعو للتساؤل عن مفهومها لذلك.

(*) السياسة الأسبوعية، عدد ١ فى ١٦ يناير ١٩٣٧، ص ٥، عدد ١٦ فى أول مايو ١٩٣٧، ص ١٩.

فى الواقع أنه حدث نوع من التضارب والخلط . فبمناسبة أول عيد ميلاد ملكى تتكلّم الصحيفة عن حقوق العرش وسلطة الأمة ، وتركّز على وثوق الشعب بأن حقوق الملك المقررة بالدستور محترمة لا تعتدى عليها سلطة من السلطات ، وبأنه يجعل منها موازنة بين تلك السلطات لمصلحة الأمة ، وأنه سيكون متى ولّى الأمر ، المثال السامى لتنزيه حقوق العرش عن أى معنى إلا أن هذه الحقوق وديعة الأمة بين يديه يحميها من كل مساس بها ، ومن كل محاولة للاعتداء عليها . وتُبيِّن الفارق بين حقوق العرش وحقوق السلطات الأخرى : فالأولى «حقوق إشراف وتنظيم لسائر السلطات وحقوقها ، فإذا أساءت إحدى السلطات التشريعية أو التنفيذية أو القضائية استعمال حقّها ، كان للملك باسم الأمة وما جعلت له من حقوق ، أن يقف دون الإساءة لاستعمال الحق . وإذا اضطرب التنظيم الذى تجرى بمقتضاه هذه السلطات ، كان للملك بما وضعت الأمة بين يديه من حقوق ، أن يعاون على إعادة النظر فى هذا التنظيم»[1] . وبذلك أغدقت الصحيفة على الملك الحقوق وشكّلت منها سيفًا مسلطًا على من يُمثِّل عقبة فى طريقه .

وعادت وكتبت - قبل أن يتولى الملك سلطاته الدستورية - عن تتويج الملك جورج السادس ، وأشارت إلى قصة شقيقه إدوارد الثامن وأزمة العرش التى نتجت عن علاقته بسمبسون ، وأن الملك البريطانى يملك ولا يحكم . وأشارت إلى موقف الوزراء ، وأن الرأى الأخير لهم ، ثم تعلّق «لنجد عبرة بالغة من ذلك»[2] . وهذا يعنى الرغبة فى اتباع الأسلوب الملكى الدستورى . وفى يوم تولى الملك لسلطاته ، تتكلم عن عهده وتُعلّق الرجاء به ، وتُؤكّد على أنه ملك دستورى يملك ولا يحكم[3] .

إذن مفهوم سلطات الملك ، وما يتبعها من حقوق لدى الأحرار الدستوريين لم تكن رؤيته مكتملة ، وإنما مُشوَّشة ، وعليه فسرعان ما ربطوها بمصلحتهم الخاصة ، فحادوا عن الشق الذى نادوا به من أن الملك يملك ولا يحكم ، واتبعوا الشق الآخر الذى يلبس الملك الأوتقراطية ، ويجعله يملك ويحكم ، ليفصحوا عما تكنّه قلوبهم تجاه الحكومة القائمة ، فأشهروا سلاحهم ضدها ، وأيّدوا عدوان فاروق عليها ، وأعطوه الصفة الشرعية . حدث هذا عندما اعترض الملك على يوسف الجندى ، فتعرض السياسة الأسبوعية للسلطة

(١) المصدر نفسه ، عدد ٥ فى ١٣ فبراير ١٩٣٧ ، ص ١ .
(٢) المصدر نفسه ، عدد ١٨ فى ١٥ مايو ١٩٣٧ ، ص ٤ .
(٣) المصدر نفسه ، عدد ٢٩ فى ٣١ يوليو ١٩٣٧ ، ص ١ .

وحدودها الدستورية فى مصر، وأنها يمكن أن تتَّسع وتضيق دون أن يكون هناك أى مساس من الناحية النظرية[1]. وراح هيكل يؤكد أن أساس الحكم الديمقراطى أن الأمة مصدر السلطات، وأن الملك هو الرئيس الأعلى لهذه السلطات ويستمدها من الأمة، ومفهوم الديمقراطية أن مقام العرش هو المقام الذى أقرَّته الأمة لرئاسة الدولة، والذى استودعته من الحقوق ما تقتضيه هذه الرئاسة فى حدود النظام البرلمانى. وبيَّن أن للملك حقوقًا ذاتية تتصل بأنه يملك[2].

وواصل القصر سياسة تشجيع الأحرار الدستوريين ليحصل على تأييدهم، ونجح تخطيطه، فيتقدم نائبان من الحزب باستجواب حول رفض مجلس الوزراء إقامة حفل تتويج دينى للملك، ويرد النحاس مركزًا على ضرورة اتباع الدستور. ويقدم نائب آخر استجوابًا حول فرق القمصان الزرقاء، ويطلب من الحكومة وضع حد لهذه الفوضى، فتتهرَّب من الرد بالتأجيل. ويهاجم هيكل تلك الفرق ويراها ميليشيات يقودها النحاس، ويجمع الاعتراضات بشأنها ويقود الحملة ضدها[3]. ويعارض تمسك الحكومة بالحق فى أن يكون التعيين فى وظائف الديوان خاضعًا لها. وبعد استعراضه لحقوق الملك يسجل: «وطبيعى أن يكون له مثل ما للبرلمان وللوزارة من مظاهر السلطات فى استعمال حقوقه، وأن يكون له مثل حريتهما فى تعيين موظفى ديوانه»[4]. وانبرى يدافع عن حقوق الملكية فى مسائل الخلاف التى وقعت مع الحكومة، ورأى أن تصرفات الأخيرة تتنافى مع الدستور، والملك الذى «أقسم اليمين على احترام الدستور وقوانين البلاد كالوزراء سواء، فمن حقه أن يرفض مجاراتهم فيما يخالف الدستور»[5]. ومن الغريب حقًا أن يكون تسلُّط الملك على حكومته فى عرف الأحرار الدستوريين منافاة للدستور.

ومما لا شك فيه أن اتباع هذا الأسلوب كان الهدف منه واضحًا، وهو المصلحة المشتركة التى وثَّقت الطرفين، وعليه زادت الصلة بينهما. فقد رشح القصر عبد العزيز فهمى

---

(١) المصدر نفسه، عدد ٣٢ فى ٢١ أغسطس ١٩٣٧، ص ١.
(٢) المصدر نفسه، عدد ٤٢ فى ٢٠ أكتوبر ١٩٣٧، ص ٥.
(٣) أحمد زكريا الشلّق، حزب الأحرار الدستوريين ١٩٢٢ ـ ١٩٥٣، ص ص ٢٩٠ ـ ٢٩٢، السياسة الأسبوعية، عدد ٣٤ فى ٤ سبتمبر ١٩٣٧، ص ٥.
(٤) البلاغ، عدد ٤٦٧٨ فى ٢٥ أكتوبر ١٩٣٧، ص ٧.
(٥) محمد حسين هيكل، المصدر المذكور، جـ٢، ص ٦٧.

ليشغل أحد المقعدين الشاغرين بمجلس الشيوخ ليحتل مكانًا يناوئ منه الحكومة، ولكنها رفضت(١). وكثر استدعاء فاروق لرئيس الحزب مما أثَّر عليه، إذ امتلأ نشوة واغتباطًا. ففى ذلك علامة على الرضا، وستتبعها الخطوة التى يسعى إليها الحزب، وتتمثَّل فى الوثوب إلى الحكم. ويذكر هيكل أن الذى دفع الحزب لهذا الاتجاه فكرة أن فاروقًا شاب سيجلس على العرش عشرات السنين ـ وفقًا لرؤيتهم ـ وسيكون «عونًا للأحرار الدستوريين على محاربة الطغيان، وإقرار الحياة النيابية الحقة السليمة على أساس متين صالح»(٢). وقد برز الدور الذى قام فيه محمد محمود بتزعم جبهة المعارضة ضد الوزارة الوفدية، ومجهوداته من أجل إسقاطها(٣). وسعد فاروق بهذه الإيجابية، وعقب إقالة الوزارة فضل تسليم السلطة للأحرار الدستوريين، وبذلك كللت جهودهم بالنجاح.

ولم تلبث العلاقات أن ساءت بين فاروق ومحمد محمود، حيث لم يحد الأول عن منهجه، واتَّبع السياسة نفسها التى سلكها مع سلفه. وغيَّر رئيس الحزب من أسلوبه وتحوَّل عن المسار الذى ساند به الملك قبل توليه الوزارة، وغدا ما كان يلقِّنه له ويشجِّعه عليه بالأمس يتضرر منه بعد أن أصبح فى موقع المسئولية، وتمكَّنت سطوة الملك الذى أسقط حكم محمد محمود. وأيقن نقطة الضعف فى الأحرار الدستوريين وهى الحرص على السلطة والتشوُّق للمزيد منها، وقد وضحت فى استمرار الشيوخ والنواب الدستوريين فى تأييد حكومة علي ماهر، كما حدث أنه عندما طلب محمد محمود من الوزراء الدستوريين الذين دخلوا وزارة حسن صبرى الاستقالة، رفض عبد المجيد صالح نيابة عن الآخرين(٤). والحقيقة أن الحزب فى هذه الفترة تعرَّض لخلافات داخلية، أمكن للقصر الاستفادة من ورائها.

ولما كان رئيس الحزب يدرك العداء الذى يربط السفير البريطانى بالملك، راح يكيد للأخير. ففى لقاء له مع الأول فى ٢٤ يناير ١٩٤٠ بيَّنَ أن فاروقًا سر المتاعب القائمة، وألقى اللوم على علي ماهر، وأشار إلى أنه وصلته معلومات من مصدر ثقة أن الملك أصبح عصبيًّا للغاية، وأوصى بوجوب إعطائه درسًا قاسيًا، وذكر أنه أرسل إليه مع حسين سرى ينصحه بالتضامن مع الحلفاء والتخلص من الحاشية الإيطالية المسمومة. وعاود

(١) انظر فصل حزب الأغلبية، عنصر الاحتكاك.
(٢) محمد حسين هيكل، المرجع المذكور، جـ ٢، ص ٣٧.
(٣) انظر فصل حزب الأغلبية، عنصر الاحتكاك.
(٤) حسن يوسف، المصدر المذكور، ص ص ١٥٢، ١٥٣.

الكرَّة مرة أخرى فى مقابلة ثانية أجريت فى ٢٣ ديسمبر من العام نفسه أبدى فيها تحققه بأنه لا أمل فى تحسين العلاقات مع بريطانيا، طالما ظل فاروق جالسًا على العرش. ومضى يغمره بالصفات السيئة، ويُبيِّن خطورته على البلاد وموقفه المحورى وإمكان إحلال الأمير محمد علي مكانه، والذى بوفاته تتخلص مصر من الأسرة الملكية الفاسدة(١). ومن ثم يتضح ما يكنّه محمد محمود للملك. ويذكر لامبسون لحكومته قبل حادث ٤ فبراير مباشرة أنه مقتنع بما قاله رئيس الحزب فى وصيته عند موته بأنه لن يوجد سلام فى مصر مع بقاء فاروق ملكًا(٢). وكان ذلك كل ما استطاع القيام به.

ومع استلام هيكل مهام الحزب(٣)، حرص على اقتناص رضا فاروق، واتضحت لباقته فى أثناء المقابلة الملكية التى دعيت إليها الأحزاب قبيل حادث ٤ فبراير مباشرة عندما دار الحديث عن الوزارة القومية(٤). وتمكن فاروق من استغلال الأحرار الدستوريين فى المعارضة ضد وزارة ٤ فبراير استغلالاً جيدًا، فقاموا بدور فعَّال فيها حتى أقيلت، واشتركوا فى الوزارات التى أعقبتها. واستمر الرياء فى طريقه ليضفى على تصرفات الملك غير الدستورية الشرعية، فيكتب حافظ محمود فى السياسة بعد عودة فاروق من اجتماع رضوى ليشيد بتلك الرحلة - التى كانت اعتداء صارخًا على الوزارة - ويختم قوله: «أيها الفاروق ما أعظمك ملكًا، وما أعظمك شابًا، وما أعظمك مجاهدًا، وما أعظمك رسولاً للوحدة العربية»(٥)، ويثْنى هيكل عليه، ويشيد بفضله فى إتمام الوحدة العربية، حيث أزال العقبات ودفع بالاتفاق(٦)، ويلقى إبراهيم دسوقى أباظة خطبة بين يدى الملك يصوره فيها ملاكًا «ملك لا تعوقه عظمة الملك وزينته، ولا تألق الشباب ونضرته، عن وقفات أمام ربه خاشعة، ونظرات إلى السماء ضارعة»(٧).

---

(١) F.O. 371 - 24623, J 325 - 92 - 16, Lampson - F.O, Cairo, Jan. 24, 1940, No 26, F.O. Op. Cit, 27428, J 84 - 18 - 16, Lampson - F.O, Cairo, Dec 23, 1940, No 139, Lampson Op. Cit, Box II, Dec. 23, 1940, P. 318.

(٢) Ibid, 31566, J 543 - 38 - 16, Lampson - F.O, Feb. 2, 1942, No 451.

(٣) بعد وفاة محمد محمود، تولَّى الحزب عبد العزيز فهمى، وتم تعيين أحمد خشبة نائبا له. وعندما استقال الأخير، عيَّن رئيس الحزب هيكل مكانه، وأصبح المسئول، نظرا لمرض الرئيس، وذلك فى ٢٥ نوفمبر ١٩٤١، ثم ما لبث هيكل أن أصبح رئيسا للحزب فى ١٠ يناير ١٩٤٣.

(٤) محمد حسين هيكل، المرجع المذكور، جـ ٢ ص ص ١٩٣، ١٩٥.

(٥) السياسة، عدد ٥٥ فى أول فبراير ١٩٤٥، ص ٢.

(٦) المصدر نفسه، عدد ٦٢ فى ١١ فبراير ١٩٤٥، ص ١.

(٧) المصدر نفسه، عدد ٤٨٩ فى أول يوليو ١٩٤٦، ص ٣.

ويسعد فاروقا هذا الاتجاه حيث يُرضي غروره؛ وبرغم سخط الأحرار الدستوريين على وزارة إسماعيل صدقي وفشل الاتفاق معهم، وانعكاس هذا السخط على الملك، فإن هيكل ظلّ يواصل تبجيله له، وينتهز عيد ميلاده ويعدِّد مآثره فيذكر: «لو أننا جعلنا لنا في الفاروق أسوة ومثلاً ونسينا ما يمس أشخاصنا تعلقًا منا بشئون الوطن الكبرى، إذن لتحقق لهذا الوطن ما فيه خيره وسؤدده وكمال استقلاله وسيادته بأسرع ما يستطاع تحقيقه»[1]. ويلقى كلمته في احتفال الأحرار الدستوريين بهذا العيد، ويركز على أنه ملك دستوري يقدر حقوق الشعب وهو أول الداعين لتوحيد الكلمة[2]. ويتكرَّر الأسلوب نفسه في مناسبة عيد الجلوس الملكي. ويتبادل المديح هيكل وإبراهيم دسوقي أباظة وحافظ محمود، ففاروق ساكن القلوب، ونصير الدين الحنيف، وحبيب العرب والشرق، وربّان السفينة، وداعية للديمقراطية، وصاحب الإرشاد والتوجيه في المشروعات، وكل عام في عهده يحسب كأنه جيل كامل[3].

وتمضي المسيرة على هذا المنوال، ويُجامل فاروق رئيس الحزب عندما انعقد المؤتمر البرلماني السادس والثلاثين للاتحاد الدولي في القاهرة، ويدعو أعضاءه في أنشاص، ويلتقي بهم ويشكر هيكل على مجهوده، الذي ينعكس النطق السامي عليه، فيواصل التصريحات عن ديمقراطية ودستورية الملك[4]. هذا في الوقت الذي كانت فيه اللعنات تنصب عليه. ومن الطريف أن هيكل يُسجِّل في كتابه «كان طبيعيّا أن يتجه فاروق إلى السلطان المطلق وقد وجد من يدفعه إليه ويشجعه عليه»[5]، وتغاضى عن ذكر نفسه كأحد هؤلاء. وسبب التملق يرجع إلى ذلك الأمل الذي راود الأحرار الدستوريين في تولي رئاسة الوزارة، إذ واتتهم الفرص الكثيرة، كما تمتَّع هيكل بمكانة لدى فاروق، فهو يلجأ إليه عند الأزمات، مثلما حدث عقب اغتيال أحمد ماهر، وعند نشوب الخلاف بين النقراشي ومكرم عبيد[6]. فبالإضافة إلى مركزه القيادي فهو يرتاح إليه، ومع هذا لم

---

(١) المصدر نفسه، عدد ٦٧٦ في ١١ فبراير ١٩٤٧، ص ٥.
(٢) المصدر نفسه، عدد ٦٧٧ في ١٢ فبراير ١٩٤٧، ص ١.
(٣) المصدر نفسه، عدد ٧٤٧، في ٦ مايو ١٩٤٧، ص ص١، ٣، عدد ١٠٥٦ في ٦ مايو ١٩٤٨، ص ١.
(٤) المصدر نفسه، عدد ٧٢٩ في ١٤ إبريل ١٩٤٧، ص ١.
(٥) محمد حسين هكيل، المصدر المذكور، جـ٢، ص ٢٧٧.
(٦) المصدر نفسه، ص ص ٢٦٠ ـ ٢٦٢، ٢٦٥، ٢٦٦.

يُقدم على خطوة إسناد الوزارة إليه برغم يقينه من شغفه وتشوُّقه لذلك. فقد حدث فى أثناء حضور هيكل المؤتمر البرلمانى فى روما عام ١٩٤٨ أن تعرَّضت له أخبار اليوم وأشارت إلى تطلعه فى هذا الشأن، وعقب عودته، استقبله الملك وفاتحه فيما يتردَّد على الألسنة، ودار بينهما حوار أبدى فيه أنه لا يرفض المنصب، طالما يرى الملك أن فيه مصلحة للبلاد. ولكن مداراة للموقف أظهر زهده فيه، بل وأيضًا فى المنصب الذى يشغله بوصفه رئيسا لمجلس الشيوخ(١). ومما يُذكر أن بريطانيا لم تكن لتؤيد فاروقًا إذا حدث ومال لهذا الاتجاه.

وبتحسن علاقة الملك مع الوفد فى أثناء وزارته الأخيرة، لم يعد بحاجة إلى استخدام الأحرار الدستوريين، فى الوقت الذى تكدَّروا فيه من هذه العلاقة، وانعكس ذلك على أزمة مجلس الشيوخ، عندما قدم مصطفى مرعى استجوابه بشأن إعانة مستشفى المواساة. وقد لقى هذا تأييدًا من شيوخ الحزب، وانتهى الأمر بمراسيم ١٧ يونيو ١٩٥٠ وإقصاء هيكل عن رئاسة مجلس الشيوخ وإبطال عضوية بعضهم(٢) ونالوا الجزاء. ومحى من ذهن فاروق فى الحال ما قدَّمه هيكل وأتباعه طوال السنوات السابقة. وكان منطقيًا بعد تخلى الملك عنهم أن يحيدوا عن منهجهم، لكن كل ما أمكن عمله اشتراك هيكل مع باقى رؤساء أحزاب الأقلية فى شجب تلك المراسيم. ولم يمض شهر إلا وقصد أحمد علوبة قصر رأس التين منتهزًا فرصة التهنئة بالعيد، ليسلم حسن يوسف بيانًا لرفعه للملك اشتمل على ولاء الأحرار الدستوريين وإخلاصهم، وأرجعهما إلى تأسيس الحزب منذ أن كان رجاله أعضاء فى لجنة الدستور التى أمر فؤاد بتشكيلها، ويختم بالقول: «ليس للشك أن يرقى حياله قيد أنملة فى إخلاص جميع جوانب الأمة نحو الجالس على العرش فى كل الظروف»(٣).

وعلى الدرب نفسه تنفى صحيفة الحزب أن تكون هناك رواسب يحملها الأحرار الدستوريون من جراء ما حدث. وتكتب فى حديثها اليومى تحت عنوان «الملك رمز الأمانى نعمل دائمًا تحت لوائه» لتُبيِّن كيف كانوا دائمًا موضع عطف الملك، وتُشير إلى «أن الظروف الطارئة التى جعلت القليل من الناس يدورون حول هذا الموضوع، لا هى ولا

(١) المصدر نفسه، ص ص ٢٧٩، ٢٨٠.
(٢) انظر فصل حزب الأغلبية، عنصر الاحتكاك.
(٣) السياسة، عدد ١٧٣٤ فى ١٩ يوليو ١٩٥٠، ص ٢.

غيرها من الظروف تستطيع أن تؤثر يومًا فى إخلاص الأحرار الدستوريين نحو الجالس على العرش»[1] . وتمضى فى الوقت الذى يجوب فيه المدن الفرنسية لتشيد بمنحته «لإنشاء مسجد فاروق بميدان الخديو إسماعيل»[2] . وكان ذلك محاولة أخيرة حملت بعض الأمل فى إمكانية الرجوع مرة أخرى إلى الرحاب الملكية، ولكن الأوضاع أشارت إلى استحالة عودة العلاقات إلى سابق عهدها، حيث تغيرت ظروف فاروق وأصبح فى غنى عن الحزب.

ومع الاحتضار الذى انتاب الحياة السياسية، والاستهتار الذى بلغ الملك منتهاه، كان تحرك المعارضة، وبرز دور الأحرار الدستوريين فى تلك العريضة التى قدمت لفاروق فى ١٨ أكتوبر ١٩٥٠ حيث وقَّع عليها أهم أقطابهم مما أغضب فاروقًا عليهم، وقرر عدم التعامل معهم. والواقع أن السبب المباشر الذى جعل الحزب يتحمس لهذا العمل ما ترسب فى داخله بسبب أزمة مجلس الشيوخ، ومن قبلها كان هيكل قد فقد مركزه لدى الملك، ففى المأدبة الملكية التى أقيمت فى الأسبوع الأول من يونيو لم توجه الدعوة إليه[3] .

وزاد حنق فاروق عندما خطا هيكل خطوة أخرى وانتقده علنًا. ففى ٧ نوفمبر ألقى خطابًا فى نادى الحزب، وأشار إلى ما جاء فى عريضة المعارضة، ونادى بضرورة وضع حد لتدخل رجال الحاشية فى شئون الحكم، وما تجب أن تكون عليه العلاقة بين الملك ورئيس وزرائه، ووضع الأخير فى الدولة البرلمانية، وسلطة الأول التى تنحصر فى الإشارة بالنصحية. واستهجن مسألة وجود وسطاء غير مسئولين لهم المركز الممتاز والسلطة الخفية، وما فى ذلك من قلب للأوضاع الدستورية[4] . وكان طبيعيًا أن تنشر السياسة الخطاب بالكامل، وقبل توزيعها استدعى حافظ محمود للمحاكمة بصفته رئيسًا للتحرير، ودار التحقيق حول النص الدستورى «ذات الملك مصونة لا تمس»، وحاول المحامى أن يبرهن على أن الملك بشر يخطئ ويصيب، وساق قول عمر بن الخطاب «إذا

---

(١) المصدر نفسه.

(٢) المصدر نفسه، عدد ١٧٨٦ فى ١٨ سبتمبر ١٩٥٠، ص ٢.

(٣) آخر لحظة، عدد ٧٥ فى ٧ يونيو ١٩٥٠، ص ١.

(٤) روز اليوسف، عدد ١٢٥٩ فى ٢٨ يوليو ١٩٥٢، ص ٨، محمد حسين هيكل، المصدر المذكور، جـ ٢، ص ص ٣٠٥، ٣٠٦.

أخطأت فقوموني»[١]. ولكن الحكومة الوفدية كان همَّها الكيد للمعارضة حتى يستمر الرضا الملكى عنها.

ولم يعبأ هيكل وأدلى بحديث صحفى لمندوب روز اليوسف، أكَّد فيه حرصه على السمو بالقصر وصاحبه فوق منازعات الأحزاب، وأنه لا شيء يضر هذا السمو أكثر من أن يظهر رجال الحاشية بما يخالفه ويؤذيه، وأن يتدخلوا فى شئون الحكم تدخلاً سافراً مستتراً. وبيَّن ضرورة أن يكونوا بعيدين عن الاشتراك فى مسئولية الحكم ولو بطريقة غير رسمية، لأن من اشترك فى الحكم حمل المسئولية، وصاحب العرش يسمو بحكم الدستور فوق المسئولية، وواجب المتصلين به ألا يتزلَّفوا بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى ما يلقى على القصر المسئولية أو ما ينسبه لمسئولية[٢]. إذن فالإصرار على الموقف وعدم التراجع عنه واضح، وهذا الأمر سبب استياء بالغًا لفاروق الذى عَدَّ المساس بحاشيته مساسًا به. وبالإضافة إلى تحركات رئيس الحزب المنفردة، فقد شارك فى مناقشات المعارضة، بشأن التوصل لعلاج الحالة، لكنها لم تسفر عن عمل إيجابى[٣]. وبذلك يبدو جليّا أن الملك تمكن من الإمساك بزمام الأحرار الدستوريين وتوجيههم وفق مشيئته، ولقى منهم الاستسلام والإذعان والاستكانة والترحيب، حيث لعبت المصالح والأهواء دورها، ولكن مع تغييرها وتبديلها افترقت الطرق، ومن ثم انقلبت العلاقة إلى نقيضها.

أما عن السعديين، فقد نجح القصر فى استقطاب النقراشى وأحمد ماهر ـ وكانا من أهم أقطاب الوفد ـ حيث وضع خطة محكمة ليس فقط من أجل إسقاط الوزارة الوفدية، وإنما لفرض أسس جديدة على الساحة السياسية، ولإعطاء طابع جديد للشكل الملكى استهدف من ورائه جعل فاروق شخصية متحكمة فى النظام القائم. ولم تتحقق السياسة المرسومة تمامًا، ولكنها أحرزت كثيراً من النقاط. فبعد أن انفصل عن الوفد قطباه، وعقب سقوط وزارته فى نهاية عام ١٩٣٧، تمكنا فى بداية عام ١٩٣٨ من تأسيس الهيئة السعدية التى دخلت فى شبه تحالف مع الأحرار الدستوريين، وعملا سويّا ضد الوفد وبالتالى لصالح القصر الذى تمكن من توجيه الدفة وفقًا لأغراضه. وكما تبين لم يسند فاروق لأحمد ماهر الوزارة فى هذه الفترة المبكرة، ولم يكن معنى ذلك أن العمل المشترك قد

---

(١) حافظ محمود، ذكريات المعارك فى الصحافة والسياسة والفكر بين ١٩١٩ ـ ١٩٥٢، ص ١٧٢.
(٢) روز اليوسف، عدد ١٢١٦، فى ٢ أكتوبر ١٩٥١، ص ٦.
(٣) انظر هذا الفصل، عنصر المعارضة.

تأثّر، ومضى يسلك سبيله اتباعًا للمنهج المعد. فمنذ البداية ساند القصر مرشحى السعديين فى الانتخابات، وعندما شكل محمد محمود وزارته الرابعة أشرك أربعة وزراء سعديين منهم أحمد ماهر والنقراشى.

وراح فاروق يظهر التأييد العلنى للسعديين، فهو يرفع الستار عن تمثال سعد زغلول فى ٢٧ أغسطس ١٩٣٨ فى وقت كان النحاس متغيبًا فيه عن مصر. ولما جرت التقاليد على عدم دعوة السيدات إلى الحفلات الرسمية، صدر الأمر الملكى بإقامة مقصورة خاصة بصفية زغلول مستقلة عن السرادق العام، وبرغم عدم حضورها، فإنها نفت أن يكون ذلك نتيجة لموقف سياسى يستشف منه تضامنها مع الوفد، وذهبت إلى قصر المنتزة ورفعت آيات الإخلاص للملك[١]. ومن المعروف أن القصر تمكّن من استغلال انقلابها على النحاس لصالحه، وبخاصة بعد أن فتحت بيت الأمة للسعديين، وحرص كل من الملك وأم المصريين على اتباع أسلوب المجاملة فى تبادل التهانى فى المناسبات. وقد وضح موقفها المؤيد للقصر عقب حادث ٤ فبراير، إذ اعتذرت باسم سعد زغلول عما فعله خليفته، وكان فى ذلك ما يرضى فاروقًا حتى إنه أصدر أمره باعتبار بيت الأمة متحفًا وطنيًا، وأن تبقى فيه زوجة سعد زغلول دون أن تدفع إيجارًا له طوال حياتها، وعندما انتقلت إلى رحمة الله كان هناك ممثّل له فى جنازتها[٢]. ويتضح أن هدف إرضاء فاروق لأم المصريين مكيدة فى الوفد من ناحية، وإرضاء للسعديين من ناحية أخرى. ويواصل طريقه فى هذا الصدد، فيوفد مندوبيه إلى ضريح سعد زغلول فى عيد الجهاد[٣]، وبذلك تمكّن من التقرب منهم.

واحتفظ السعديون بمكانتهم لدى الملك، فاعتمد عليهم علي ماهر فى تشكيل وزارته الثانية، لكن السياسة التى تولوها بشأن إعلان مصر الحرب، خلقت بعض التخوف لدى فاروق الذى كان يخشى من تلك الخطوة، وبخاصة أن اتجاهه المحورى لم يكن خافيا على أحد. وأدى هذا الاختلاف إلى انسحابهم من وزارة حسن صبرى، وأسف الملك على خروجهم. وفى حديث له مع لامبسون ذكر أنه بذل كل ما فى وسعه ليمنع هذا التراجع

---

(١) الأهرام، عدد ١٩٣٨١، فى ٢٧ أغسطس ١٩٣٨، ص ٨، آخر ساعة المصوَّرة، عدد ٢١٨ فى ٤ سبتمبر ١٩٣٨، ص ١٨.

(٢) F.O. Op. Cit, 35537, J 3744 - 2- 16, Killearn - F.O, Aug. 30, 1943, No 1651, F.O. Op. Cit, 41317, J 1771 - 14 - 16, May 6, 1444, No 74, F.O. Op. Cit, 53330, J 318 - 57 - 16, Jan. 18, 1946. محمد صابر عرب المرجع المذكور، ص ٢٥٧

(٣) السياسة، عدد ٦٧٦ فى ١١ فبراير ١٩٤٧، ص ٤.

ووجه اللوم لهم[١] . وعليه فسرعان ما انضموا إلى وزارة حسين سرى الثانية . وأحس فاروق بحاجته الملحَّة للسعديين عندما فرضت عليه وزارة ٤ فبراير ، وكان أحمد ماهر من بين المدعوين لاجتماع قصر عابدين بوصفه رئيسًا للهيئة السعدية ورئيسًا لمجلس النواب ، وهو الذى ناشد النحاس أن يرفض تأليف الوزارة بسبب الإنذار البريطانى ، وعندما قبلها كانت مقولته المشهورة «إنك يا نحاس باشا تؤلف الوزارة على أسنة الحراب البريطانية»[٢] . وفى اليوم التالى للحادث استلم منه لامبسون كتابًا يحتج فيه بشدة على الإجراء الذى اتخذته بريطانيا وما فى ذلك من تعد سافر ، ووزع الكتاب على نطاق واسع[٣] ، ومما لا شك فيه أن هذا الموقف أعطى لصاحبه مزيدًا من اهتمام فاروق .

وأسهم السعديون فى المعارضة ، واجتمعت هيئتهم فى أواخر ديسمبر ١٩٤٢ حيث أثار النقراشى موضوع رفع العلم على بيت النحاس أسوة بقصر عابدين[٤] . ويتزعم أحمد ماهر المعارضة فى إلقاء الخطب ضد الإنجليز وإضفاء البطولة على الملك[٥] . وفى الواقع فإن فاروقًا لم يغب عن ذهنه فكرة إمكانية تعيينه رئيسا للوزراء ، فى الوقت الذى كان يشجِّعه ويحرِّكه لمهاجمة الوزارة الوفدية فيما يختص بالأحكام العرفية والرقابة على المطبوعات على اعتبارهما منفذًا ضد الوفد ، رغم علمه بأن بريطانيا لن توافق على إلغائهما أثناء الحرب[٦] .

وانصاع الرئيس السعدى للتوجيهات الملكية بشأن المذكرة التى قدمت لمؤتمر الحلفاء برغم نصيحة أحمد عبود بعدم الانجراف فى هذا التيار على أساس أن الوزارة التى ستحل مكان الوزارة الوفدية ستكون كارثة على مصر[٧] . وواصل أحمد ماهر نشاطه بهمة فى مجال المعارضة ، واعتمد عليه فاروق واستمد منه التوجيهات بشأن الإطاحة بالحزب الحاكم ، فيذكر كيلرن لحكومته بأن الملك استغل إجازة صيف ١٩٤٤ للقيام برحلة إلى

---

(١) F.O. 407 - 224, J 2057 - 92 - 16, Lampson - Halifax, Cairo, Oct. 7, 1940, No 1249, PREM 3, 295 - 4.

(٢) محمد حسين هيكل ، المصدر المذكور ، جـ ٢ ص ص ١٩٤ ـ ٢٠٦ .

(٣) F.O. 371 - 31567, J 621 - 38 - 16, Lampson - F.O, Cairo, Feb 5, 1942, No 502.

(٤) حسن يوسف ، المصدر المذكور ، ص ص ١٤٤ ، ١٤٥ .

(٥) F.O. Op. Cit, 35535, J 2496 - 2- 16, Killearn - F.O, Cairo, June 4, 1943, No 115.

(٦) Ibid, 35540, J 4752 - 2- 16, P.I.C.M. - War office, Nov. 12, 1943, No 5340.

(٧) F.O. 141 - 875, 284 - 7- 43 G. Killearn - F.O, Cairo, Nov. 28, 1943, No 400.

الجنوب للتخطيط للتخلص من رئيس الوزراء، وأن أحمد ماهر بالاشتراك مع رئيس الديوان يعملان فى هذا المجال ويشير إلى أنهما يكيلان الشتائم لبريطانيا فى الحضرة الملكية، ثم يعرج على صفات الرئيس السعدى الدكتاتورية(١). وتتحقق الخطة ويقيل فاروق الوزارة الوفدية، ويرتبط بالسعديين لفترة قاربت السنوات الخمس حيث مكنوه من فرض سيطرته.

وتتابعت الأوامر الملكية للسعديين لتشكيل الوزارة، بدأت بأحمد ماهر الذى ترك لفاروق حرية التصرف. واستمراراً للمسيرة خلفه النقراشى، فاتَّبع منهج سلفه، لكنه لم يحز على الرضا الملكى عندما انهار الوضع الأمنى مما أبعد الملك فترة قصيرة عن رئاسة السعديين للوزارة، إذ كلف إسماعيل صدقى بها فلم يشرك السعديين فيها. ولما كان القصر يشعر بحاجته إليهم لما لهم من مكانة فى مجلس النواب، وحتى يقوى الحكومة أمام الوفد، وخاصة فى ظروف المفاوضات التى اتُهم بتدخله فيها، لذا قرَّر إدخالهم الوزارة لضمان تأييد النظام القائم من ناحية، والمساندة البرلمانية فى المفاوضات من ناحية أخرى(٢). ثم ما لبث الأمر أن عاد النقراشى لرئاسة الوزراء، وعُيِّن إبراهيم عبد الهادى رئيسًا للديوان، وبالتالى هيأ السعديون لفاروق فرص العمل الذى يتفق مع مصالحه. وبرغم ازدياد الأوضاع سوءاً، فإن إذعان النقراشى، ومن بعده إبراهيم عبد الهادى أدى إلى تدهور الحالة ورفع مؤشر طغيان الملك، وبالرغم من ذلك فلم يحفظ الجميل وانتهى به المطاف إلى شبه إقالة لوزارة إبراهيم عبد الهادى، وبعد أن كان بالأمس يحتضن السعديين أصبح يلفظهم بعد أن حقق كثيراً من المكاسب لتاجه على حسابهم، وبعد أن ألبسهم ثوبًا من كراهية الشعب لهم.

وانقلب السعديون على فاروق، وظهرت معاكساتهم فى أثناء وزارة حسين سرى الثالثة، ولكن يبدو أن إبراهيم عبد الهادى لم يكن يجاريهم إذ احتفظ بالود تجاه مليكه، ربما لإمكانية إعادته مرة أخرى للوزارة. ففى حديث لأندروز مع جلاد، أوضح الأخير أن الملك طلب منه إعداد مسح شامل للحالة السياسية الداخلية، فذكر أن الشخص القادر على كبح جماح السعديين هو إبراهيم عبد الهادى، ونصح جلاد فاروقًا بأن يتم ذلك

---

(١) F.O. 954 - 5, Part 4, Eg - 44 - 50, Killearn, Eden. Cairo, Aug. 17, 1944.

(٢) F.O. 371 - 53311, J 3838 - 39 - 16, Campbell- F.O, Alex. Sept 11, 1946, No 120.

بواسطة حسين حسنى سكرتيره الخاص لأنه الوحيد من حاشيته الذى تربطه به علاقة وثيقة(١). ومع التدخل الملكى فى مسألة الانتخابات، استاء السعديون وقرروا كسر الائتلاف لمثل هذا التحرك، وبالفعل نجحوا فى ذلك، وانعكس الأمر على فاروق الذى كان يأمل فى نجاح خطته(٢). وانزعج السعديون من تولى الوفد الحكم فى بداية عام ١٩٥٠، وزادهم ذلك نقمة على الملك الذى لم يعد فى حاجة إليهم هذه المرة. وتحوَّل إبراهيم عبد الهادى عن الملك، وشكَّل مع حزبه جبهة مضادة واشترك مع باقى الأحزاب فى بيان ٢٣ يونيو الخاص بالاعتراض على مراسيم ١٧ يونيو، وفى عريضة المعارضة التى رفعت للملك(٣). وبهذا شارك الحزب السعدى زملاءه من أحزاب الأقلية نفس الظروف فى علاقاتهم بفاروق، وانقطع الرجاء فى أى وصال يجمع الطرفين. وقد نقل جلاد للسفير البريطانى درجة تأثُّر الملك، وكيف أنه قرر القطيعة مع السعديين(٤).

وعمل الحزب الحاكم على مزيد من التأزم بين فاروق والسعديين، فتبرز الصحافة الوفدية القصور المنسوب لرئيس الحزب فى التهنئة بالخطوبة الملكية. ويعلق السفير البريطانى بأنه من غير المستحب اختيار السعديين هذه اللحظة للإساءة للملك عن عمد(٥). ويكتب على أيوب فى الأساس ليعترض على مساهمة الخاصة الملكية فى الشركات المساهمة، وجاء ذلك عقب الإذاعة بأن نجيب سالم ناظر الخاصة الملكية أسهم فى شركة البيبسى كولا، وأصبح عضواً فى مجلس إدارتها(٦)، فاستاء فاروق من هذا التنبيط حيث كان المستفيد الأول من تلك الصفقات. وبرغم أن السعديين بدا منهم النشاط إذ دعا نجيب إسكندر المعارضة للبحث فى خير السبل لمواجهة التدهور(٧)، فإن إبراهيم عبد الهادى لم يكن متصلِّباً، فيذكر ستيفنسون ـ نقلاً عن مصدره فى القصر ـ رغبته فى المصالحة مع القصر لقرب انتخابات وتعيينات مجلس الشيوخ والمحدَّدة فى مايو ١٩٥١(٨)، لكنه لم

(١) Ibid, 73465, J 7524 - 1015 - 16, Andrews, F.O, Alex. Sept. 22, 1949, No 199.

(٢) Ibid, J 7867 - 1015 - 16, Andrews - F.O, Cairo, Oct. 5, 1949, No 1022, J 8938 - 1015 - 16, Maclean - Stewart, Cairo, Nov. 7, 1949.

(٣) انظر هذا الفصل، عنصر المعارضة.

(٤) F.O. Op. Cit, 80349, JE 1016 - 60, Stevenson - Bevin, Alex., Oct. 25, 1950, No 452.

(٥) Ibid, 90108, JE 1013 - 8, Stevenson - F.O, Cairo, Feb. 19, 1951, No 26.

(٦) اللواء الجديد، عدد ٢٠ فى ٢٨ أغسطس ١٩٥١، ص ١.

(٧) انظر هذا الفصل، عنصر المعارضة.

(٨) F.O. Op. Cit, 90108, JE 1013 - 3, Stevenson - F.O, Cairo, Jan. 8, 1951, No 7.

يوفق فى هذه الخطوة. ويُلمس أيضًا اتجاه الملاينة عندما عين حافظ عفيفى رئيسًا للديوان إذ نشر الخبر فى الصحافة دون تعليق ما عدا صحيفة الحزب التى رحبت به(١). ومع هذا استمر الغضب مسيطرًا على فاروق، ولم يتمكن السعديون من استعادة مركزهم لديه، لأن الحالة وصلت به لدرجة أفقدته القدرة على التخطيط، إذ لم يضع أمامه إلا مصالحه الشخصية، ولم تكن تتفق فى ذلك الوقت مع تحريك الأحزاب.

وعن الموقف الملكى من الكتلة الوفدية، فقد جمعت المصلحة المشتركة بين فاروق ومكرم عبيد. ووفقًا لسياسة القصر المرسومة انتزع الأخير من أحضان الوفد ليرتمى على الأعتاب الملكية، حيث رأى فى ذلك تحقيق أهدافه، ولتدعيم موقفه أسس حزب الكتلة، وأصبح يشكل صرحًا قويًا فى جبهة المعارضة ضد الوفد، واعتمد الملك عليه اعتمادًا خاصًا لما يتمتع به من صفات تُمكِّنه من تنفيذ خطة القصر، وأثمرت المجهودات عن إفراز الكتاب الأسود بهدف النيل من زعيم الوفد وإسقاط وزارته. وبرغم أن فاروقًا لم ينجح فى الإطاحة بها، فإن ارتباطه بمكرم عبيد ظل قائمًا، فتنشر الأهرام على صفحاتها ما يفيد بأن حزب الكتلة هو فى خدمة الملك(٢). ولما كانت السياسة البريطانية غير راضية عن هذا التعاون، فقد حاول لامبسون فك الارتباط، ففى لقائه بفاروق فى ١٧ مايو ١٩٤٣ أشار له أن مكرم عبيد أثناء شغله لوزارة المالية فى حكومة الوفد كان يتكلم بسوء عن العرش، وكيف أنه يحمل الاتجاه الجمهورى، وذلك حتى ينفر الملك منه، ولكنه أدرك نواياه إذ ينقل السفير البريطانى لحكومته انعكاس ما صرح به لفاروق، بأنه تقبله قبولاً حسنًا وذكر له أنه يعرف نوعية مكرم عبيد جيد(٣).

وقاد رئيس الحزب حملته الضارية على الوزارة التى اعتقلته، وبعد إقالتها خرج من معتقله رأسًا إلى مجلس الوزراء فى أثناء اجتماع أحمد ماهر مع السعديين والأحرار الدستوريين لتشكيل الوزارة، إذ كان على يقين من الحصول على مقابل لما قدَّمه، وعليه اشترك حزبه بأربعة مقاعد وزارية. ولكن سرعان ما دب الخلاف بينه وبين رئيس الوزراء، ووفقًا لطريقته المعتادة والقادرة على استخدام الأسلوب الديماجوجى، قامت مظاهرة من العمَّال وتوجهت إلى قصر عابدين، وهددوا بالإضراب إذا سمح لمكرم عبيد بالخروج من

(١) Ibid, 90151, JE 1051 - 533, Stevenson - F.O, Cairo, Dec. 26, 1951, No 1278.

(٢) Ibid, 35534, J 2293 - 2- 16, Lampson - F.O, Cairo, May 14, 1943, No 473.

(٣) Ibid, J 2228 - 2- 16, Lampson - F.O, Cairo, May 17, 1943, No 1008.

الوزارة، وعلى الفور أرسل فاروق حسن يوسف إليه لاستعجاله فى تسوية خلافاته مع أحمد ماهر(١).

ودارت الخلافات حول الدوائر الانتخابية، وصمَّم الملك على مساعدة مكرم عبيد، وأن يكون تقسيم المقاعد متساويًا بين الدستوريين والسعديين والمكرميين، وبذلك كان معطاء مع الأخيرين. وفى الواقع فحزب الكتلة لم يكن له ثقل سياسى، حيث خلقته ظروف معينة سرعان ما انتهت، وبالتالى اهتز كيانه، حتى إنه لم يفز إلا ببعض المقاعد التى كانت مخصصة له. ومحاولة لإثبات الكيان، أصدر مكرم عبيد صحيفة الكتلة عام ١٩٤٤، وروَّج فيها للحزب، ونشر برنامجه الذى اعتمد بطبيعة الحال على النظام الملكى ووجوب توطيده، وحملت صفحاتها الثناء والتملُّق لفاروق(٢).

واستمرت المساندة الملكية للحزب، ورأى الملك أن يحتل الوزراء المكرميون مواقعهم فى وزارة النقراشى الأولى، وتدخل لحسم النزاع بين مكرم عبيد ورئيس الوزراء وحاول إرضاء الأول، وحرص على تمثيل الكتلة فى الوزارة، ولكن لم يستمر الأمر طويلاً، إذ تغيرت رؤيته وحادت عن هذا المنهج نظرًا لتعنُّت رئيس الحزب(٣). ويستاء من وزرائه، فيستقبل السيد سليم وزير الدفاع ويشرح له اختلال النظام فيما يختص بإدارة التموين فى الصحراء الغربية التى تقع تحت مسئولية إدارة مصلحة الحدود، ويُصرِّح بأن مركزه وبعض زملائه من المكرميين أصبح غير مستقر(٤). وعليه فقد كان آخر عهد وزراء الكتلة، تلك الوزارة التى انسحبوا منها ولم ينالوا بعدها أى منصب وزارى. ولم يكن مكرم عبيد ينتظر هذا التحوُّل من فاروق، وإنما رنا ببصره منذ بداية عمله للحساب الملكى على أن يتولى رئاسة الوزارة مؤمنًا بأن قبطيته لن تحول دون ذلك من ناحية، وأن شخصيته ومكانته تؤهلانه للمنصب من ناحية أخرى، فقد كانت ثقته المتزايدة بنفسه وكبرياؤه ـ نظرًا لماضيه ـ تلازمانه كظله ويضفيان عليه الغرور والتعالى، ومن ثم غمره الإحساس بأحقيته فى القبض على زمام السلطة، ولكن الواقع لم يكن يتفق مع طموحاته، وبالتالى وضع حدًا لها وراح يغير من مساره.

---

(١) Ibid, 41335, J 4516 - 31 - 16, Killearn - F.O. Cairo, Dec. 13, 1944, No 2620.

(٢) الكتلة، عدد ٨٦ فى ١٠ فبراير ١٩٤٥، ص ٢.

(٣) انظر فصل حكم القصر.

(٤) F.O. Op. Cit, 45931, J 2305 - 10 - 16, Killearn - F.O, Cairo. July 14, 1945.

وأصبحت تصرفات فاروق واضحة تجاه رئيس الكتلة، فكفَّ عن مساندته، وقدَّر أن ما أغدقه عليه زاد عن قدره، وأن مهمته انتهت ولم يعد فى حاجة إليه بعد استنفاد أغراضه منه. أيضًا فإن الرغبة فى عدم إثارة باقى الأحزاب كان لها وزنها، بالإضافة إلى أن السياسية الملكية أصبحت لا تتواكب مع حليف الأمس. وانعكس ذلك على مكرم عبيد، فمضى ينشر فى صحيفته بقلم «حكيم» كلامًا فيه غمز ولمز عن الملك[١]، مما نتج عنه سوء العلاقة التى اتسعت نظرا لموقفه فى وفد المفاوضة مع إسماعيل صدقى[٢]. ومع هذا حرص على الإبقاء على طلاء شفاف لشكل العلاقة الظاهرية، فيقيم الحزب احتفالاً بمناسبة عيد الجلوس الملكى عام ١٩٤٦، ويتحدث فيه رئيسه عن وطنية وشعبية ودستورية الفاروق[٣]. لكن سرعان ما تحطم هذا الشكل هو الآخر، وسفر مكرم عبيد فى عدائه للعرش بناء على إعلانه مهادنته لجميع الأحزاب بما فيها الوفد. وبذلك ذهبت مجهوداته المضنية ضد الوفد سدى، وبرهن على عدم التزامه بالمبادئ مما زاد موقفه ضعفًا. وعندما سُئل عن سبب إقدامه على تلك الخطوة، أعلن صراحة أنها ضربة موجهة ضد الملك لن ينساها، لأنه لم يعد يعنى بأمر الكتلة الوفدية وأهملها، ورفض أن ينصرها فى مناسبات كثيرة[٤].

وكانت النتيجة انهيار مركزه وانفضاض البعض من حوله واستهزاء الوفد به، والأهم من ذلك عداء الملك الشديد له وتشجيع الحملة ضده، حتى إنه عند تشكيل وزارة حسين سرى الثالثة، اشترط عليه عدم إدخال حزب الكتلة برغم اشتراك باقى الأحزاب فيها[٥]. وعليه ينجلى الخط المعاكس الذى سلكه فاروق تجاه مكرم عبيد وحزبه، ولم تجد نداءات الكتلة له بالتخلص من وزارة النحاس الأخيرة، ولم يصغ للاتهامات التى وجهت إليها والخاصة بالاستثناءات[٦]. وكان السبب واضحًا حيث اختلفت الظروف، ولم يعد ما يناسب الأمس يتلاءم مع الأوضاع الجديدة.

---

(١) صلاح الشاهد، المصدر المذكور، ص ٣٩.

(٢) F.O. Op. Cit, 53284, J 766 - 39 - 16, Bowker - F.O, Cairo, Feb. 18, 1946, No 78.

(٣) الكتلة، عدد ٤٧٠ فى ١٧ مايو ١٩٤٦، ص ٢.

(٤) جلال الدين الحمامصى، المرجع المذكور، ص ٣١.

(٥) أحمد بهاء الدين، المرجع المذكور، ص ٣٨، جلال الدين الحمامصى، المرجع المذكور، ص ١٣٦.

(٦) الكتلة، عدد ١٦٨٨ فى ٢٢ مايو ١٩٥٠، ص ٤.

وانجرف مكرم عبيد فى تيار المعارضة، فاحتج مع المحتجين على مراسيم ١٧ يونيو، وشارك فى بيان المعارضة فى هذا الشأن، وجعل من بيته مركزاً لتجمع الزعماء، ففيه بدأت الاجتماعات التى انتهت بتقديم عريضة المعارضة للملك[١]. ولم تتثبط عزيمته فراح يكتب فى روز اليوسف معارضًا للتصرفات التى كان الملك وراءها، فعندما حضر جهلان من أوروبا لفتح الخزانة واحتمى بالقصر ثم عاد من حيث أتى ينشر مقالاً بعنوان هل وزير الحربية جاهل أم جهلان؟»[٢]. ويوالى نشاطه ويستمر بيته مفتوحًا لاجتماعات المعارضة مما أثار حفيظة الملك عليه. وينقل السفير البريطانى لحكومته تلك التحركات وانطباعها على صاحب العرش[٣] والحقيقة فإن فاروقًا كانت لديه القدرة ـ بمساعدة المحيطين به ـ على فهم الرجال جيداً واستخدامهم فى الوقت المناسب، وكعادته عند انتهاء المصلحة يكون فك الارتباط الذى يتبعه النفور ويليه العداء، وانطبق ذلك على مكرم عبيد الذى كان ينهج الأسلوب نفسه، ولما لم يُمكِّنه فاروق من تحقيق سياسته، انقلب عليه فى وقت كان الملك نفض يده عن سياسته القديمة فى استقطاب العناصر المعارضة واستغلالها.

أما بالنسبة للحزب الوطنى، فإنه بالرغم من المكانة التاريخية التى احتلها، فإنه عقب ثورة ١٩١٩ سلبها منه الوفد، فعاش أسيراً لتلك المبادئ التى أطبقت عليه، ولم يشارك فى الحياة السياسية إلا بقدر. وبتولى فاروق العرش، واتباعا لسياسة القصر تجاه أحزاب الأقلية، كان التقرب من الحزب الوطنى لكسبه بجوار الملكية. ووفقًا لنظرية القصر الخاصة بتحبيذ الوزارات الائتلافية، فقد اشترك رئيس الحزب فى عدد منها، كما أشركه فاروق مع باقى رؤساء الأحزاب فى أثناء أزمة حادث ٤ فبراير. ومن الملاحظ أن نشاطه كان محدوداً، حقيقة لقد أسهم الحزب فى المعارضة، ولكن إذا قيست نسبته بغيره فإنها تعد منخفضة، حيث اقتصرت تحركاته على الاشتراك فى مذكرات المعارضة التى تضمنت مطالب مصر الوطنية[٤]. وأقدم فاروق على إرضاء الحزب، فقد اتصل رئيس الديوان بوزير الخارجية فى عهد وزارة محمد محمود، واقترح أن يقرر مجلس الوزراء الإفراج عن تمثال مصطفى كامل وإقامته فى ميدان الملكة فريدة. وبناء على سياسة التقرُّب يذهب الملك

---

(١) انظر هذا الفصل، عنصر المعارضة.

(٢) أحمد بهاء الدين، المرجع المذكور، ص ١٠٤.

(٣) F.O. Op. Cit, 80344, JE 1013 - 47, Stevenson - F.O, Cairo, Dec. 8, 1950, No, 200.

(٤) انظر هذا الفصل، عنصر المعارضة.

ليرفع الستار عن التمثال، ويبعث بمستشاره الصحفي ليستفسر عن صحة فكرى أباظة[1].
ومع هذا نستشف أن قوة جذب القصر للحزب لم تكن قوية، ولعلّ ذلك يرجع إلى ضعفه وقلة حجته في التأثير على الرأى العام، بعد أن حبس نفسه في دائرة تقليدية اعتمدت على دعائم الحزب القديم التي لم تعد تتفق مع ظروف التطور، وبالتالي لم يستحوذ على الأهمية التي وجهها فاروق لباقي الأحزاب المعارضة للوفد.

وعندما انقلبت المعارضة على الملك، أسهم فيها الحزب، فاشترك حافظ رمضان في بيان المعارضة بشأن مراسيم ١٧ يونيو، وتقدم بمشروع قرار لمجلس الشيوخ في ٣ يوليو ١٩٥٠ بإبطال المراسيم، ولكن رئيس الجلسة رفض عرض الاقتراح كما منع صاحبه من الاحتكام للمجلس وناصره في ذلك الأعضاء الجدد[2]. وراح رئيس الحزب يُحذِّر من خطورة الحالة، فيكتب في روز اليوسف: «أعتقد أن الحالة الداخلية قد بلغت حدّا من المفاسد لا مزيد عليه... إن البلاد أصبحت في ثورة فكرية نفسية وأخوف ما أخافه أن تتطور هذه الثورة إلى ثورة شعبية أو عسكرية»[3]. أيضًا أدلى بنصيبه في عريضة المعارضة المقدَّمة للملك وضم له عبد الرحمن الرافعي في التوقيع عليها[4]. ويمضي في مهاجمة الفساد، ومعروف أن المعنى به في الدرجة الأولى فاروق، فيكتب في المصور: «كلما فكرت في حالتنا الراهنة تذكرت تصريحًا سمعته بأذني من كمال أتاتورك حين قال (عندما كان الحكم مملوءًا بالفساد، وكان صورة من نظام لا وجود له، رأيت أن العلاج الوحيد هو القيام بعملية تطهير شاملة تجتث الفساد من أساسه)، وحالتنا في مصر وقد انتشر الفساد في جل مرافقها صغيرة وكبيرة تشبه إلى حد كبير حالة تركيا في حكومة إسطنبول، ولا بد لنا من القيام بحركة جارفة شاملة وإلا فلا جدوى من الكلام»[5]. ثم يعود ويكتب: «إن العلاج يجب ألا يقتصر على الطفيليات وحدها، ولكن يجب أن يجتث الأشجار ذاتها التي تتسلق عليها هذه الطفيليات»[6]. فكان ذلك دعوة للثورة على الأوضاع القائمة والإطاحة بها.

---

(١) آخر ساعة المصوَّرة، عدد ٢١٩ في ١١ سبتمبر ١٩٣٨، ص ١١، المصرى، عدد ١٢٦٩ في ١٥ مايو ١٩٤٠، ص ١، السياسة، عدد ٧٧٩ في ١٢ يونيو ١٩٤٧، ص ٢.
(٢) حسن يوسف، المصدر المذكور، ص ٢٥٢.
(٣) أخبار اليوم، عدد ٤٠٦ في ١٦ أغسطس ١٩٥٢، ص ٦، كتب المقال في سبتمبر ١٩٥٠.
(٤) انظر هذا الفصل، عنصر المعارضة.
(٥) أخبار اليوم، عدد ٤٠٦ في ١٦ أغسطس ١٩٥٢، ص ٦، كتب المقال في فبراير ١٩٥١.
(٦) المصدر نفسه، كتب المقال في أغسطس ١٩٥١.

ولم يواصل رئيس الحزب هذا الطريق، حيث راجع نفسه، ووجد أن المصلحة تكمن في العودة للأحضان الملكية خاصة بعد بروز فتحي رضوان وأتباعه، مما جعله يجري البحث عن سند يعتمد عليه ويحقق له أغراضه، في الوقت الذي كان فيه فاروق على استعداد للصفح عنه في حالة خضوعه له، وتخليه عن الخط الذي اتبعه نكاية في باقي الأحزاب التي استحوذ عليها العناد. ووفقًا لهذه الاعتبارات نشر حافظ رمضان في ٢ يناير ١٩٥٢ بيانًا بالأهرام عُدَّ بمثابة اعتذار علني للملك، تعرَّض فيه للظروف التي تحيط بمصر منذ إلغاء المعاهدة، وطالب بضرورة اتحاد الزعماء والأحزاب والهيئات، وأن الملك هو الوحيد الذي يقوى على تحقيق ذلك لما يتمتع به من وطنية وشجاعة وإيمان بحق شعبه، ثم يعرج على الهدف الأساسي الذي من أجله وضع بيانه فيذكر: «لقد هممت أن ألتمس التشرف بمقابلة جلالته لكي أبسط له رأيي، ولكني تذكرت تلك العريضة التي رفعتها المعارضة إلى السّدة الملكية منذ زمن غير بعيد وكنت أحد موقعيها، وأدركت الخطأ الذي وقعت فيه بكتابة هذه العريضة، فحال بيني وبين رغبتي في التماس التشرف بمقابلة جلالة الملك في هذه الأيام العصيبة . . . وفي اعتقادي أن في ساحة الملكية متسعًا للتسامح والعفو، فقد عوَّدنا جلالته أن يضع مصلحة الوطن فوق كل اعتبار، وجلالته وحده هو الذي يستطيع أن يوحد كلمتنا جميعًا شعبًا وحكومة، أفرادًا وأحزابًا، وإنه لفاعل بإذن الله»[١].

ومما لا شك فيه أن هذا الاعتذار الذي يؤكد ندم صاحبه وولاءه وخضوعه لفاروق قد أطفأ بعضًا من ظمئه، وعليه أسقط اسمه من قائمة أسماء المعارضة واستقبله ورشحه للتعيين في مجلس الشيوخ، ودعاه للمأدبة الملكية التي أقيمت احتفالاً بميلاد الأمير فؤاد[٢]. واعتبر ذلك إيذانًا بعودة المياه إلى مجاريها بين الملك ورئيس الحزب، لكن ذلك لم يغيِّر من الموقف المتهاوي لفاروق، حيث إن الحزب - شأنه في ذلك كباقي الأحزاب - كانت عوامل التفكك قد تأصَّلت فيه، وبالتالي لم تسفر محاولات التقرُّب إلا عن إظهاره التبعيَّة.

أما عن موقف الجناح الراديكالي للحزب، فمعروف أنه في عام ١٩٤٤ انفصل عن

(١) الأهرام، عدد ٣٧٩٥، في ٢ يناير ١٩٥٢، ص ٢.
(٢) حسن يوسف، المصدر المذكور، ص ٢٥٦، آخر لحظة، عدد ٢٣٤ في ٣ يناير ١٩٥٢، ص ١.

مصر الفتاة جماعة برئاسة فتحى رضوان وانضمت إلى الحزب الوطنى، نظراً لاتفاق الميول بينهما، فى وقت كان الحزب بحاجة إلى دم جديد، فرحَّب بهم، وأطلق الوافدون على أنفسهم «اللجنة العليا لشباب الحزب الوطنى»، وأصدر فتحى رضوان صحيفة اللواء الجديد، مجَّدت فى عددها الأول فاروقًا فى مقال تحت عنوان «حامل اللواء»، فتتبَّعته منذ أن فتح عينيه، ثم سجَّلت «والأمل معقود على المليك المفدى أن يوجه بالتفاتاته الملكية الدستورية الحكم إلى هذه الوجهة، وأن تنشأ فى حكمه الفياض بحب بلاده حياة دستورية متوازنة يحكم فيها الشعب نفسه بنفسه تمامًا». وينتهى المقال بشعار «عاش الملك، عاش الوطن»[1]. وبذلك تتضح الرؤية للملكية، فإنهم يريدون ملكًا دستوريًا فى الوقت الذى يضعونه فى مكانة تسمو فوق الوطن. وقد حاول هذا الجناح أن يثبت شخصيته خلال فترة خمس السنوات التالية، مما أدى إلى دخوله فى نزاع مع العناصر الأوَّلية للحزب وقيادته، وأسفر ذلك عن شبه انفصال بين الطرفين مع بداية عام ١٩٥٠، حيث سلك كل طرف طريقًا مخالفًا للآخر. واتبع فتحى رضوان ومعاونوه الأسلوب الثورى، وشنَّ حملاته الهجومية على فاروق من خلال اللواء الجديد التى ظهرت بثوبها الجديد الذى حمل هذا الاتجاه منذ عام ١٩٥١، ونزل أيضًا إلى الميدان وقام بالجولات فى العاصمة والأقاليم يلقى الخطب ويثير المشاعر[2]. ومن هنا ربط العداء المستحكم بينه وبين الملك.

وانطلقت سهام اللواء الجديد إلى صدر فاروق مباشرة، وتمكَّنت أقلام فتحى رضوان وزملائه أمثال نور الدين طراف ويوسف حلمى وزهير جرانة بعد أن انضمت إليها أقلام مصطفى مرعى وسيد قطب وخالد محمد خالد وأحمد شوقى من أن تشكل جبهة معارضة ثورية ضد الملك، كان لها الأثر الكبير فى بلورة الرأى العام وتبصيره ببواطن الأمور، وتعبئته وإعداده للموقف المنتظر. ولم تترك الصحيفة ميدانًا إلا وخاضته لتحارب الملك، فهى دائمًا متمردة وثائرة، وتبدأ حملتها على الدستور، وتُبيِّن أنه أعجب الدساتير قاطبة، فلا يلد إلا قيودًا - نظرًا للسلطة التى يمنحها للملكية - بينما الدساتير فى العالم تلد الحرية وتحمى الشعب من عدوان الحاكمين، وتعطيه ما كان محرومًا منه، وتزيده قوة وقدرة على التعبير[3].

(١) اللواء الجديد، عدد ١ فى ١٢ نوفمبر ١٩٤٤، ص ٤.

(٢) يونان لبيب رزق، الأحزاب السياسية فى مصر، ص ص ١٥١، ١٥٢، تعثر صدور اللواء الجديد أحيانًا وتوقفت أحيانًا أخرى، ولم تأخذ طابع الانتظام إلا مع عام ١٩٥١.

(٣) اللواء الجديد، عدد ٢ فى ٢٤ إبريل ١٩٥١، ص ١.

وتتكلم الصحيفة عن ولاء العبيد وولاء الأحرار بالإشارة إلى عصر الظلام والإقطاع والعبيد، ثم تميل على النظام الملكى ووظيفة الملك التى تقتضى رجاحة العقل ونفاذ البصيرة وسعة الإدراك، وتنتقد ما تذيعه النشرات الرسمية لوزارة الحربية عن حركات التعيين والترقية فى الجيش التى تُسجِّل «حضرة صاحب الجلالة الملك قد تفضل فأحسن» وتُبيِّن أن الإحسان صنو الصدقة، والتعيين والترقية فى الجيش كباقى الوظائف[1].

وعادت الصحيفة، وفى مقال لها بعنوان «لقد تزوج الملك من الشعب، فليثق الشعب بنفسه وليعلم أنه فوق الجميع»، وكتبت عن ضرورة حياد الملك بين الأحزاب وانصراف نفسه عن الطمع فى مال أو سلطان أحد من مواطنيه، وأن الحكم الإسلامى أساسه أن الحاكم فى خدمة المحكوم، وتسرد صفات أبو بكر وعمر وعثمان وعلي وعمر بن عبد العزيز فى الحكم ونظرتهم إلى مصالح الأمة وأقوالهم ومآثرهم فى العفة والطهارة وغنى النفس والنزاهة، وتذكر الآيات القرآنية الحافزة على مقاومة الظلم الموحية بالتحرير[2].

وتستمر الحملة. وتحت عنوان «الملك غير معصوم من الخطأ» تشيد بحكم محكمة القضاء الإدارى فى عدم مشروعية إلغاء الإدارة للصحف وتعطيلها، وتنوِّه إلى التبذير والإسراف فى توجيه الاتهام بالعيب فى الذات الملكية، وتُوضِّح بقولها: «إن من خطل الرأى الظن بأن كون ذات رئيس الدولة مصونة لا تمس حسب نص الدستور معناه معصوميته أو قدسيته، بل الصحيح فى ذلك باعتباره رمزًا لدولة وشعارها فوق مرتقى المسئولية، وليس من شأن مبدأ عدم المسئولية هذا أن يحول دون إسداء النصح وإبداء المشورة وبيان المنهج القويم، ولا يضير مقام رئيس الدولة ولا ينال من جلاله ألا يستبد برأيه، ولا أن يستمع إلى نصيحة الناصح ومشورة المشير، ويتبع النهج المعروض عليه متى اقتنع بسداده، وليس من شك فى أن الدول الإسلامية أولى الدول باتباع هذا النظر اتباعًا منها لسنة رسول الله ﷺ، واقتداء بسيرته». وتسوق الأمثلة فى هذا الشأن، ونذكر كيف كان محمد ﷺ يحفظ لأصحابه حريتهم وحقهم فى المشورة والاعتراض والنقد[3]. وكانت المسألة التى دافعت الصحيفة عن إسقاطها هى السبب الذى عرَّضها للمصادرة، ودفعت بالنيابة للتحقيق مع صاحبها ورئيس تحريرها عقب مقالته «رحلات

---

(1) المصدر نفسه، عدد ١ فى ١٧ إبريل ١٩٥١، ص ١.
(2) المصدر نفسه، عدد ٤ فى ٨ مايو ١٩٥١، ص ٤.
(3) المصدر نفسه، عدد ١٣ فى ١٠ يوليو ١٩٥١، ص ٤.

الملوك» وأيضًا مع أحد كتابها، حيث ألصقت به تهمة العيب فى الذات الملكية لاعتراضه على أن تتحمل خزانة الدولة مصاريف رحلة فاروق[1].

ولم يفت ذلك فى عضدها وأصرَّت على موقفها، وواصلت مسيرتها شاهرة سلاح نقدها لفاروق، فتذكر أنه حدث وصرَّح الملك البريطانى للصحفيين بعد حديث له مع رئيس وزرائه بأنه سعيد معه، فقامت ضده حملة صحفية عنيفة لأنه لو أحب الملك رئيسًا وكره آخر وقرب حزبًا وأبعد آخر، تهدَّدت أصول الدستور وأصبح الملك ملكًا وحاكمًا، والأصل أن يملك ولا يحكم. ثم تشير إلى أنه فى البلاد غير الدستورية للملك أن يقول ما يشاء، وعليه فمن حق الشعب نقده كيفما شاء دون أن يُتهم أحد بأنه تطاول على مقامه أو مس اعتباره[2]. وبهذا تؤكد الأوتقراطية التى يمارسها فاروق، وترى وجوب أن يردَّه الشعب عن تسلطه وسطوته. ووفقًا لهذا المنهج تعلن صيحتها فى مقال افتتاحى لها «لا . . . لا يا سيدى فالوزراء مسئولون عن أحاديث الملك» جاء ردًا على رفض رئيس مجلس النواب إدراج استجواب النائب إبراهيم شكرى عن حديث نشر لفاروق اعتمادًا على أن الوزارة لا تُسأل عن تصرفات الملك الشخصية، وعَدَّت ذلك اجتراء على أصل من أصول الدستور أو ثورة عليه فى ذاته، وأنه لو تركت هذه الثورة على غاربها لأتت على حرية الشعب أو على الباقى منها، واستفسرت عما إذا كان ملك بريطانيا أو ملك بلجيكا يمكنه التحدث فى سياسة بلاده من غير أن يسمع ويعرف ويأذن الوزراء. وانتهت إلى أن تكلُّم الملك فى شئون السياسة هو تعبير عن سياسة الحكومة، إذ لا يتصور دستوريًا أن يكون للملك سياسة وللحكومة سياسة، كما أن الدستور لا يسمح أن يكون للملك حق إذاعة آراء سياسية بقصد إحراج الحكومة، وبالتالى فمن حق النائب أن يقدم استجوابه[3].

وساقت اللواء الجديد نماذج الملكية الدستورية، وبينَّت كيف ثار الشعب الإنجليزى على الملك شارل وأعدمه، وتُرجع السبب إلى نوعية الملك التى تجبر الشعب على اتباع السلوك الذى لا يتعارض مع مصالحه، وأن الصراع بين الأمة الإنجليزية والملكية انتهى إلى تفاهم

(١) المصدر نفسه، عدد ٢ فى ٢٤ إبريل ١٩٥١، ص ٥، عدد ١٢ فى ٣ يوليو ١٩٥١.
F.O. Op. Cit, 90109, JE 1913 - 27, Stevenson - F.O, Alex. July 12, 1951, No 83.
(٢) اللواء الجديد، عدد ١٥ فى ٢٤ يوليو ١٩٥١، ص ٤.
(٣) المصدر نفسه، عدد ٢١ فى ٤ سبتمبر ١٩٥١، ص ١.

«رضى فيه الملك بالأمة مصدر السلطات، ورضيت فيه الأمة بالملك رمز مجدها وتاج حكمها»[١] . ومن هذا المنطلق ثبتت الرؤية بشأن الدعائم الأساسية للملكية الدستورية التى ليس لها وجود فى ظل ملكية فاروق. وللرغبة فى كسر كبريائه خرجت الصحيفة لتنهى عن الانكباب على يده وتقبيلها عند المصافحة، وتشير إلى ملكة هولندا التى منعت تلك العـــادة وتعلق: «هذه هى مظاهر الديمقـــراطيـــة فى هولندا، فـــهل نحن ديمقراطيون؟»[٢] . وفى ذلك طعن فى فاروق الذى كان يُرضى غروره ويتلذَّذ عندما يمد يده لينحنى عليها علية القوم.

وأقلقت مثل هذه المقالات فاروقًا، وبرغم الضغط الذى مارسه عن طريق الحكومة فى تضييق الخناق على الصحافة، وبخاصة الحرة منها وتشديد الرقابة عليها، فإنها استمرت فى طريقها وتحمَّلت الأنواء وصمدت أمامها، وكانت اللواء الجديد فى مقدمتها، ووجهت دفتها تجاه الحاشية الملكية، وبعد أن أبرزت أهمية وجود البطانة بوصفها مصدر وحى وباعث إلهام، أكدت على ضرورة أن يكون أفرادها مصريين دمًا لا قولاً للارتباط الوثيق بين العرش والوطن، وأن يرتفعوا فوق مستوى الشبهات والظنون فى سلوكياتهم العامة والخاصة، ويتجنبوا مزالق المال لأنهم أولى الناس بالحصانة منه وأحراهم أن يتفادوا أسباب الوقوع فى فخاخه، وأن يترفعوا عن ألاعيب السياسة ومناوراتها. وأمسكت بكريم ثابت وعَدَّته المولود الشرعى لحادث ٤ فبراير، وسردت مؤهلاته الوضيعة التى زكَّته لدى فاروق ليتخذه مستشارًا له، وأندراوس الذى انتسب للحاشية بتعيينه مستشارًا اقتصاديًا فى وقت يشغل فيه عضوية مجالس إدارة مختلفة، وبوللى الذى استغل مركزه ليعمل لصالحه[٣] .

واحتلت مسألة اتهام الحاشية فى قضية الأسلحة الفاسدة مكانتها فى الصحيفة، إذ نطقت بتوجيه الاتهام للملك. فيبعث فتحى رضوان بخطاب مفتوح إلى النائب العام ليسأله عن سر ذهابه إلى قصر عابدين ومعاونيه ووكلائه للتوقيع فى سجل التشريفات،

---

(١) المصدر نفسه، عدد ٢٤ فى ٢٥ سبتمبر ١٩٥١، ص ٥.
(٢) المصدر نفسه، عدد ١ فى ١٧ إبريل ١٩٥١، ص ١، عدد ٧ فى ٢٩ مايو ١٩٥١، ص ٥.
(٣) المصدر نفسه، عدد ٢ فى ٢٤ إبريل ١٩٥١، ص ١، عدد ١٣ فى ١٠ يوليو ١٩٥١، ص ٤، عدد ١٤ فى ١٧ يوليو ١٩٥١، ص ٤، عدد ١٩ فى ٢١ أغسطس ١٩٥١، ص٤، عدد ٢٨ فى ٢٤ أكتوبر ١٩٥١، ص ٤.

ويستفسر عن السر فى ذلك، حيث ليست هناك مناسبات عامة ولا شخصية. ويعود ليجيب على نفسه بأن الزيارة جاءت بعد صدور قرار حفظ الدعوى للمتهمين من أفراد الحاشية، وأن ذلك أمر غير مسبوق فى عالم القضاء، يفسر بأنه اعتذار عن إجراء تحقيق مع هؤلاء الكبار، وأن الطامة الكبرى أن يجد الأمين على الدعوى العمومية نفسه مضطراً للاعتذار عن تحقيق رأى تقتضيه دواعى العدالة مهما كان المتهم وأيّا كانت الجريمة[1].

وتأتى الخطوة التالية، فيطالب رئيس التحرير أعضاء الحاشية - التى حفظت القضية بالنسبة لهم - أن يستقيلوا لأنهم ليسوا كموظفى الدولة لهم رؤساء خاضعون لوزير تحاسبه الأمة عن طريق البرلمان، وأنه وفقًا لقاعدة أن الملك لا يُخطئ حمَّل الوزراء المسئولية، وعُدَّت الأوامر الملكية شفهية أم كتابية لا تعفى الوزراء من تبعات ما يتم فى وزاراتهم، وبالتالى لا يجوز أن يكون إلى جوار الملك أفراد من حاشيته كانوا محل اتهام أحاطت به ظروف تختلف عن أى اتهام يوجه إلى متهم فى البلاد منذ وجد القضاء فى مصر، إذ ولد فى السرية المطبقة، ولم يعد فى مقدور الناس أن يعرفوا ما الحق وما الباطل لتضارب الأقوال، وتعثر التحقيق وتوقفه والإقدام على حفظه بصورة فجائية دون أن تذاع مبررات ذلك. ويأتى الكاتب بالأدلة القانونية لحفظ أى قضية، ويبرز أنها لا تنطبق على الحالة الموجودة، وينتهى إلى مطالبة رجال الحاشية «أن يكونوا حريصين على أداء واجبات الولاء للوطن والملك، ويتنازلوا عن مناصبهم ليعلم الجميع أنهم يُضحُّون بكل عزيز ليبقى كل من حول الملك فى مثل نصاعة الثلج الأبيض»[2]. وبذلك يتضح جليًا تثبُّت اليقين من التسلط الملكى على الإجراءات القضائية، ولم يعد يقتصر على توجيه التهم لأفراد الحاشية، وإنما لمن وراءهم، وحرص فاروق على استمرارهم بجواره. أيضًا يلاحظ تقديم الولاء للوطن عن الملك، وهذا عكس ما سبق وسجلته اللواء الجديد فى بداية عهدها.

ولم تقتصر اللواء الجديد على رجال الحاشية، وإنما تعرَّضت أيضًا للعسكريين ذوى الصلة الوثيقة بفاروق، وتركِّز على حسين سرى عامر، وتنشر المخالفات التى نسبت إليه، فى الوقت الذى تشيد فيه بمحمد نجيب ونزاهته[3]. وتهاجم محمد حيدر فى مقال بعنوان

---

(1) المصدر نفسه، عدد ١ فى ١٧ أبريل ١٩٥١، ص ص ٤، ٦.
(2) المصدر نفسه، عدد ٢ فى ٢٤ أبريل ١٩٥١، ص ٤.
(3) المصدر نفسه، عدد ١٣ فى ١٠ يوليو ١٩٥١، ص ٥، عدد ٨ فى ٥ يونيو ١٩٥١، ص ٢، عدد ١١ فى ٢٦ يونيو ١٩٥١، ص ٢.

«لحساب من هذا؟» يستفسر كاتبه بثورية عن صاحب المصلحة فى عودته «إن الشعب يكره جلاديه . . . فلحساب من إذن يعود؟ لا بد أنه يعود لحساب جبهة أخرى غير جبهة الجيش . . . إن عودة حيدر باشا ليست سوى مثال واحد من أمثلة لا تنتهى . . . إنها روح التحدى لهذا الشعب واضحة ظاهرة»[١] . وتحت العنوان نفسه تستصرخ من تشريع أخبار الجيش الذى يقيم ستارًا بين الأمة وجيشها ، وأنه وُضع لحساب الفوضى والغش والسرقة والخيانة : «إن هؤلاء الناس يعاملون الشعب كما يعامل السيد عبيده ، وهل للعبيد أن يعرفوا أسرار السادة ومخابئهم ، إلا أن يكونوا من الأغوات الذين تتاح لهم الأسرار بلا ضرر ولا تحرج؟ ترى تقبل ملايين الشعب أن يعاملهم السادة معاملة العبيد؟»[٢] . وهكذا يلمس السفور ومهاجمة تحركات فاروق التى كان يقوم بها من وراء ستار أحيانًا ، وجهرًا أحيانًا أخرى .

وجاء الدور على المساس بالملك صراحة ، وشكَّلت مسألة هدايا الزفاف الملكى مدخلاً مباشرًا . فبعد أن استعرضت الصحيفة الاستقطاعات من المصالح والهيئات ، ركَّزت على الخصومات من مرتبات ضباط الجيش من أجل الهدايا التى تولى توريدها أحمد نجيب الجواهرجى ، وكيف أنه أعدَّ الهدية اللائقة بكل جهة ، ثم تنشر أن والدة ناريمان اشترت القصر الفخم الذى يملكه هذا الجواهرجى فى مصر الجديدة[٣] . ووجهت حديثها إلى رئيس الوزراء وانتقدته فى مقال «إن الملوك تعطى ولا تأخذ» وبيَّنت الضغوط التى تمارس على المصريين ليقدموا الهدايا «ولو فهم النحاس باشا الولاء للعرش على الوجه الصحيح لما فاته أن يعرف أن الملوك تعطى شعوبها ولا تأخذ منها ، وأنه حيث يلزم إظهار الولاء ، فإن رفع الهدايا ليس هو السبيل القويم»[٤] .

وتنتقل الصحيفة من بند الهدايا إلى اليخت فخر البحار ، وتسرد قصته وكيف باعه فاروق للحكومة ثم استحوذ عليه ، وأن مال الدولة ليس مال الملك ومال الملك ليس مال الدولة ، حيث رسم الدستور حدودًا فاصلة بين المالين ، وأن السهر على مال الأمة ورعايته أمر منوط بالحكومة تحت إشراف البرلمان[٥] . وقاد هذا المقال صاحبه إلى تحقيق النيابة ،

---

(١) المصدر نفسه ، عدد ٦ فى ٢٢ مايو ١٩٥١ ، ص ٧ .
(٢) المصدر نفسه ، عدد ٩ فى ١٢ يونيو ١٩٥١ ، ص ٧ .
(٣) المصدر نفسه ، عدد ٣ فى أول مايو ١٩٥١ ، ص ص ٤ ، ٥ ، عدد ٩ فى ١٢ يونيو ١٩٥١ ، ص ٢ .
(٤) المصدر نفسه ، عدد ٤ فى ٨ مايو ١٩٥١ ، ص ١ .
(٥) المصدر نفسه ، عدد ١١ فى ٢٦ يونيو ١٩٥١ ، ص ١ .

ومع هذا كتب يُؤكِّد على حرية قلمه فيما يتخيره من موضوعات، وبلغت به صورة التحدى بقوله: «إننا لا نخشى من الحق لومة لائم مهما يكن مقامه ولا غضبة غضوب مهما تكن سطوته»(١).

ويوجه فتحى رضوان كلمات مباشرة إلى فاروق تحت عنوان «إلى مسامع الملك. أنات الشعب الفقير المطارد» يتضمنها ما طالب به أعضاء البرلمان بحذف المبالغ المرصودة فى ميزانية العام لتجديد السيارات الملكية، ولإقامة مبان جديدة لا تقل عن ٢٠٠ ألف جنيه، وأنهم فى ذلك معبِّرون عن رغبة الشعب، ويُصوِّر للملك حالة الفلاح المسكين وعجز الميزانية ويسطِّر أنه «لم يبق إلا أن يضرب جلالة الملك المثل لا فى هذا وحده بل وفى كل ناحية، فإن الشعب إن لم ير صورة من التقشف والاقتصاد الشديد، إن لم ير مسارعة فى الترفع عن السير فى هذا المنحدر القاتل أصابه الجنون، لا جنون الثورة بل جنون الجوع»(٢).

وتشير الصحيفة إلى انجراف فاروق فى الصفقات المريبة التى أجريت على حساب مصر، والعلاقة التى ربطته بأحمد عبود الذى تداينه الحكومة بالمبالغ الطائلة من الضرائب، ورغم ذلك يطالب بمعونة مالية ويسعى فيها كريم ثابت، وترفض ذلك الأسلوب «هذا هو التدخل الذى لا نرضى عنه، ولا يرضى عنه الدستور ولا يرضى عنه الملك ولا يرضى عنه الوزراء»(٣). وتعترض لمساهمة ناظر الخاصة الملكية فى شركة البيبسى كولا لما هو معروف أنه لحساب الملك، وتُبيِّن أن مثل هذه الشركات لا تنقطع حاجتها عن الحكومة لأنها خاضعة لها، وبالتالى تتعرض للإحراج إذا رفضت لخاصة الملك طلبًا. ثم تشير إلى ما تردد من أن هذا الشراب به عصير أمعاء الخنزير(٤). وذلك كنوع من الدعاية المضادة التى لا تتفق مع المصلحة الشخصية لفاروق.

وفى مقابل النقد الظاهرى والباطنى لشراهة الملك المالية، تسوق الصحيفة الإجراء الذى أقدم عليه إمبراطور إيران بإيداعه مجوهرات الأسرة الإمبراطورية النفيسة فى خزانة الدولة لتدعيم مركز النقد الإيرانى، وضمانًا لمصاريف الإصلاح والإنقاذ التى يطالب بها

(١) المصدر نفسه، عدد ٢٤ فى ٢٥ سبتمبر ١٩٥١، ص ١.
(٢) المصدر نفسه، عدد ٢٣ فى ١٨ سبتمبر ١٩٥١، ص ٤.
(٣) المصدر نفسه، عدد ١٠ فى ١٩ يونيو ١٩٥١، ص ٤.
(٤) المصدر نفسه، عدد ٢٠ فى ٢٨ أغسطس ١٩٥١، ص ١.

الشعب، وتعقّب بأن هذه المجوهرات ضمَّت الكثير من الهدايا التى أهديت إليه بمناسبة زفافه[١]. وفى هذا لوم عنيف لفاروق الذى يسلك سلوكًا معاكسًا. ثم يستفسر رئيس التحرير عن سبب تنازل إمبراطور إيران عن أملاكه، ويصل إلى إدراكه بأن الفقر الذى يسود بلاده واتساع الفوارق بين طبقات شعبه ليس من القوانين الطبيعية الإلهية، وإحساسه أن الديموقراطية السليمة أن يكون الحاكم ممثلاً للمحكوم «وأن هذا التمثيل يضعف وينعدم إذا كان المحكوم عليه جائعًا يتسول فى الطرقات، يتغذى بالدود، عاريًا لا يجد ما يستر عورته، جاهلاً لا يعرف الألف من الباء، مريضًا يجر رجليه المشلولتين، يغمض عينيه خشية نور الشمس، بينما يكون الحاكم غارقًا فى ترف الدنيا، يجد ما يشبع حاجته وما يرضى شهواته وما يكفيه فى يومه وغده. . . وإن الشعوب التى كانت ترضى بالأمس بكلمة عطف لتذوب قلوبها حنانًا وحبّا، تحجرت قلوبها» وينتهى إلى أن الملك الصالح لا يكره أن يستيقظ شعبه[٢]. ويرى ذلك تصويرًا دقيقًا وتعبيرًا صريحًا للعلاقة التى ربطت فاروقا بشعبه.

واحتل الهجوم على تصرفات الملك الشخصية مساحات واسعة فى الصحيفة، فهى تطالب بطريقة مفهومة للجميع بوقف تصرفاته المشينة «عَهِدنا معكم. . . أن نكون حربًا على هؤلاء الذين ينفقون أموال الشعب على الموائد والمتع الرَخيصة[٣]». وتحت عنوان «أموال الشعب والقمار» تذكر أن الأموال التى يخسرها المصريون الأغنياء الذين جمعوا أموالهم من دم الشعب وعرقه على موائد القمار، غالبًا ما تربحها فئة معينة من محترفى المقامرة[٤]. وتعرج على رحلات فاروق الخارجية وما كان يجرى فيها من مهازل وتأتى بوقائع التصوير بالإكراه التى جرت للملك فى سويسرا وأثارت ضجة وسببت أزمة[٥]، وبالطبع فهى لا تذكر الاسم صراحة وإنما ترمز إليه بما يتدارك فورًا. ولم يلبث الأمر أن رفعت النقاب عن التورية، ووجهت الازدراء علنًا لفاروق، ففى مقال يحمل عنوان «رحلة الملك» تُسجِّل أن الملك يعرف أن سمعة مصر أمانة فى عنقه، وأنه قادم على بلاد لا تعـرف عنه أو عن وطنه إلا القليل الذى رسب فى عـقـول أهلهـا عن ألف ليلة وليلة

(١) المصدر نفسه، عدد ٢ فى ٢٤ إبريل ١٩٥١، ص ٢.
(٢) المصدر نفسه، عدد ٣ فى أول مايو ١٩٥١، ص ٤.
(٣) المصدر نفسه، عدد ٢ فى ٢٤ إبريل ١٩٥١، ص ٦.
(٤) المصدر نفسه، عدد ٦ فى ٢٢ مايو ١٩٥١، ص ٦.
(٥) المصدر نفسه، عدد ١٥ فى ٢٤ يوليو ١٩٥١، ص ٣.

وتخـايلهم صـور الملوك الذين لا يكفون عن لـعب الميسـر ، ولا يشبعـون من التـردد على مقـاصير الجـوارى واصطياد الظباء ، ويقتلون أصدقـاءهم وأعداءهم فى وضح النهـار ، وينفقون أموال الناس على شهواتهم بغير حساب .

تنتقل الصحيفة إلى رحلة فؤاد إلى أوروبا فى عام ١٩٢٧ وحرصه على المحافظة على دينه وتقاليـد بلاده ، وأنه عندمـا حضـرت نازلى إلى باريس لم تخلع حجـابهـا ، وكـيف انعكس ذلك على الصحافة الأوروبية التى أبدت إعجابها بذلك السلوك ، وأشادت بالملك الذى لا يشـهد الحفلات الراقصة أو يظهر بمظهر لا يليق بمكانته[١] . ومن ثم يتضح جليًا الرغبة فى الإفـصاح عن الواقع لتنكشـف صورة الملك الذى سيطرت عليه نزواته وفاض الفسـاد به . وكـان عـقد المقارنة بين الابن والأب هو صـفعـة على وجه الأول . وتعـرضـت الصـحيفة لحملة الصحف الأجنبية على فاروق ، وكيف دخلت مصر خفية برغم القيود المفروضة ، وعَدَّتْ ما تحمله ظاهرة غير مسبوقة فى تاريخ صحافة أوروبا وأمريكا بل وفى تاريخ الملكيات جميعًا[٢] .

واتجهت الصحيفة إلى مجال آخر وطرقته ، فانعطفت على علاقة فاروق ببريطانيا وتهكَّمت عليه بعد حصوله على الرتبة الشرفية التى أصبح بموجبها جنرالاً فخريًا بالجيش البريطانى ، فتتبَّع طريقتها المعهودة ، وتشير إلى «الأنذال الذين يأخذون نياشين بريطانية لأنهم خدموا عدوة بلادهم ودينهم»[٣] . وتظهر تعاونه معها ، فتنقل حديثه إلى صحيفة سودان هرالد الذى صرَّح فيه بأن الإنجليز أنفقوا ملايين الجنيهات ليجعلوا منه عدوًا لهم لكنهم لم ينجحوا[٤] . وتُبيِّن إرضاءه لها بتعيين حافظ عفيفى وعبد الفتاح عمرو بالقصر ، وكيف أن سفـارتها قـدَّرت أن عدالة السـمـاء تدخلت فى آخـر لحظة[٥] . وكـان الهـدف وصمة فاروق بخيانة القضية الوطنية .

وطرقت الصحيفة بابًا جديدًا وفقًا للمنهج الذى ارتسـمته لنفسها ، بهـدف تحذير فاروق من ناحية وإعطاء الشعب الدفعة للتحرك من ناحية أخرى ، فتتولى مهمة تصوير وقائع

---

(١) المصدر نفسه ، عدد ٢٠ فى ٢٨ أغسطس ١٩٥١ ، ص ٨ .
(٢) المصدر نفسه ، عدد ٢٢ فى ١١ سبتمبر ١٩٥١ ، ص ١ ، عدد ٢٣ فى ١٨ سبتمبر ١٩٥١ ، ص ١ .
(٣) المصدر نفسه ، عدد ٧ فى ٢٩ مايو ١٩٥١ ، ص ٥ .
(٤) المصدر نفسه ، عدد ١٤ فى ١٧ يوليو ١٩٥١ ، ص ١ .
(٥) المصدر نفسه ، عدد ٣٨ فى أول يناير ١٩٥٢ ، ص ١ .

الثورة الفرنسية، وتروى أروع مآسيها وتشرح جبروت الملك الفرنسى، والسخط الذى عمَّ الشعب، واللحظات الحاسمة التى مرت بها تلك الفترة، وآخر موكب للملكية المستبدة الذى خرج من القصر إلى السجن إلى المقصلة، وانتصار إرادة الشعب بقيامه بثورته وإسقاط الملكية المطلقة التى لم يعد هناك وجود لها فى بلد من البلاد الحرة(١). وتأتى إيران فى الأهمية بعد فرنسا، فتسرد حوادث ثورتها، وأقوال آية الله الكاشانى حول أن الشعب هو مصدر السلطات، وتذكر كيف انبعثت فيها القوة من تلقاء نفسها وأصبح شعبها وحده صاحب الأمر والنهى(٢). ولم يقتصر الأمر على أمثلة من خارج مصر، وإنما تابعت أحداث الثورة العرابية وكان التركيز واضحًا على مظاهرة عابدين ومطالب الأمة(٣). ولم تكتف بذلك، إذ تنبأت على صفحاتها بوقوع ثورة فى مصر تطيح بالنظام القائم، فكتبت: «إن فى الأفق أمارات واضحة تشير إلى فجر جديد لا شك فيه، فهذا الليل الحالك لا بد له من فجر، إن مثل هذا الظلام لا يدوم، لأنه لا يمكن أن يدوم، وتاريخ البشرية كله يشير إلى أن الأمور لا تصير إلى مثل ما صارت إليه فى مصر إلا وهى تتهيأ لفجر جديد»(٤). وتطالب بالتحرر من الأوتقراطية والقضاء على مقوماتها وتحث على ﴿ **إِنَّ اللَّهَ لا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا مَا بِأَنفُسِهِمْ** ﴾(٥).

وبذلك تمكن الجناح الراديكالى للحزب الوطنى من أن يجعل من صحيفته منبرًا لكتابات الفكر الحر، وعن طريقها أعلن حربًا شعواء مباشرة على الملك، متحديًا ومتصديًا لأى إجراءات تتخذ ضده. وقد فشل فاروق فى أن يجتث جذور هذا النماء، وجاء حريق القاهرة ليكون الفرصة لتكميم المحرك والمنظم لهذه المجموعة الثائرة، فتم اعتقال فتحى رضوان فى مساء اليوم نفسه بأمر شخصى من الملك، ولما رفع دعوى أمام مجلس الدولة متظلمًا من قرار اعتقاله، دفعت الحكومة بأنها لم تعتقله لاشتراكه فى أحداث ٢٦ يناير، ولكن لأن محكمة الجنايات تطلبه لتحاكمه على تهمة العيب فى الذات الملكية، وبرغم

---

(١) المصدر نفسه، عدد ٢ فى ٢٤ إبريل ١٩٥١، ص ٨، عدد ٥ فى ١٥ مايو ١٩٥١، ص ٨، عدد ٧ فى ٢٩ مايو ١٩٥١، ص ٧، عدد ١٠ فى ١٩ يونيو ١٩٥١، ص ١، عدد ١٣ فى ١٠ يوليو ١٩٥١، ص ٨.

(٢) المصدر نفسه، عدد ٤ فى ٨ مايو ١٩٥١، ص ٥، عدد ٨ فى ٥ يونيو ١٩٥١، ص ١.

(٣) المصدر نفسه، الأعداد المتضمنة النصف الثانى من عام ١٩٥١.

(٤) المصدر نفسه، عدد ١١ فى ٢٦ يونيو ١٩٥١، ص ٤.

(٥) المصدر نفسه، عدد ١٣ فى ١٠ يوليو ١٩٥١، ص ٥.

صدور القرار بالإفراج عنه من المحكمة فإنه استمر فى الاعتقال، وعندما خرج عاد إليه، وفى خلال تلك المدة قامت محاولات للإفراج عنه من علي ماهر والهلالى وحسين سرى وحافظ عفيفى ومرتضى المراغى، لكنها جميعها انتهت بالفشل، وعُرف أن الصخرة التى تقف فى طريقه هى الملك حتى وصل به الأمر إلى الاعتقاد بأنه يعتزم قتله، وسينفذ ذلك لو بقى مطلق السراح[١]. واستقرَّت العقدة داخله حتى بعد عزله. والواقع أنه لم تصل درجة قلقه من أحزاب الأقلية فى أيامه الأخيرة مثلما أصابه من تلك الجماعة التى اعتبرت عدولاً عن المنهج الذى انساقت إليه الأحزاب التى تحركت فى إطار غلب عليه المحافظة تارة والتفكك تارة أخرى.

المعارضة

كان فاروق يعرف قدر توحيد المعارضة جيدًا، ويعى الوقت الذى يستخدمها فيه ليستند إليها، واشتدت الحاجة لها عقب تشكيل وزارة ٤ فبراير. ووفقًا لخطة أحمد حسنين كان الالتجاء إليها عملا انتقاميا ضد الوفد، وإجراء عمليا للإطاحة به من ناحية، وقوة تدعِّم فاروقا فى موقفه مع بريطانيا من ناحية أخرى، وبايعاز منه تعاون زعماء المعارضة وقدموا مذكرة احتجاج للسفير البريطانى فى ١٤ نوفمبر ١٩٤٢ أوضحوا فيها كيف وفَّت مصر بوعودها لبريطانيا التى تخطت الأصول الدستورية وفرضت حكومة، وراحت تؤيدها ضد رغبة الملك والشعب مما جعل الوضع خطيراً، وتنبه المذكرة إلى تلاشى أسباب الخطر قبل وقوعه. ومن الجدير بالذكر أن الخارجية البريطانية لم تعر هذا الاحتجاج بالاً، وعَدَّته مجرد معارضة للنحاس، ولا يستحق الرد عليه أو الاعتراف بما ورد فيه[٢].

ونشطت المعارضة، وعقد إسماعيل صدقى اجتماعًا فى ١٦ ديسمبر ١٩٤٢ دعا إليه كبار السياسيين لتنظيم حركتها[٣]. وقويت الهمة مع أزمة الكتاب الأسود التى حيكت خيوطها تمامًا، فقدَّمت المعارضة عريضة للملك تطالب بإقالة الحكومة، وأرسلت مذكرة إلى لامبسون بتحميل بريطانيا تعضيد النظام الفاسد، مشيرة إلى استمرار تدخلها فى

---

(١) المصور، عدد ١٤٥١ فى أول أغسطس ١٩٥٢، ص ٣٩، حلمى سلام، المرجع المذكور، ص ٢٢٢.
(٢) F.O. Op. Cit, 31575, J 4770 - 38 - 16, Lampson - F.O, Cairo, Nov. 14, 1942, No 213.
(٣) حسن يوسف، المصدر المذكور، ص ص ١٤٤، ١٤٥.

شئون مصر الداخلية(١) . وكان فى هذا ما يتفق مع السياسة الملكية التى تمكَّنت من إخضاع المعارضة لها ، وكان من أهم مظاهر ذلك أنها انتهزت مناسبة عيد الجلوس الملكى ، فتوجه مندوبون عنها إلى قصر عابدين ليرفعوا آيات الولاء لفاروق ، ومن الطريف أنه أثناء وجودهم هتفوا للملك بطول العمر ، وللنحاس بقصره(٢) .

وأزكى القصر جذوة أسلوب المعارضة ، وكان رئيس الديوان يجتمع ببعض زعمائها فى داره حتى لا يعلم أحد بتلك المقابلات(٣) . وعليه واصلوا مهمتهم ، فقاموا بالزيارات للأقاليم وألقوا الخطب التى هاجموا فيها الإنجليز وحمايتهم للحكومة التى تعمل لمصلحتهم ، فى الوقت الذى أظهروا فيه الملك بطلا للاستقلال ، مما أثار السفير البريطانى وجعله ينبِّه أحمد حسنين إلى خطورة هذا العمل ، لكن الأخير أكَّد له عدم تأييد فاروق لأى حركة مناوئة لبريطانيا ، ووعد بتحذير القائمين على الأمر من خطورة تلك التصرفات(٤) ، وذلك فى محاولة منه لامتصاص غضب كيلرن . وهكذا أثبت فاروق حسن استخدامه للمعارضة ليس فقط ضد الحكومة القائمة وإنما أيضًا فى الوقوف أمام بريطانيا التى فرضتها عليه ، فى الوقت الذى أراد أن يبدو فيه بصورة مسالمة وطيعة حتى لقد اعتقد كيلرن أنه ليس له دخل فى هذه التحركات ، وسلم بما أفضى به إليه رئيس الديوان(٥) .

وخشى الملك من اتساع الاتجاه بما يعكس النتيجة المرجوَّة ، لذا نصح أحمد حسنين زعماء المعارضة بعدم إقحام اسم مليكه فى خطبهم ضد الإنجليز مبينًا أن ذلك يضعف من شأن المقاومة ويقوى الحكومة(٦) . وبالطبع ليس معنى هذا تخلى فاروق عن مساندتهم بدليل استمرارهم على المنهج نفسه ، كما أدَّت صحفهم دورًا حرصت فيه بدقة على الإشادة بالملكية ورجم الوفد .

وأظهر فاروق احتضانه للمعارضة ، وكانت صلته بزعمائها مُلفتة ، فيدعوهم فى القصاصين فى ٢٢ نوفمبر ١٩٤٣ ـ فى أثناء علاجه بالمستشفى ـ ويدور الحوار حول الوضع

---

(١) F.O. Op. Cit, 35532, J 1901 - 2- 16, Lampson - F.O. Cairo, April 19, 1943, No 777.

(٢) Ibid, 35534, J 2087 - 2- 16, Lampson - F.O, Cairo, May, 1943, No 951.

(٣) حسن يوسف ، المصدر المذكور ، ص ١٨٧ .

(٤) F.O. Op. Cit, 35535, J 2496 - 2- 16, Killearn - F.O, Cairo, June 4, 1943, No 1155.

(٥) Ibid, J 2498 - 2- 16, Killearn - F.O, Cairo, June 4, 1943.

(٦) Ibid, J 2708 - 2- 16, Killearn - F.O, Cairo, June, 1943, No 1264.

السياسى، وبإيعاز منه، ووفقًا لتوجيهاته، قدَّموا مذكرة إلى مؤتمر الحلفاء الذى انعقد فى القاهرة، تضمَّنت مطالب مصر من بريطانيا والاعتراف باستقلالها التام بعد الحرب وإلغاء قيود معاهدة ١٩٣٦، وبيَّنت ما تعانيه البلاد من حكم عسكرى ورقابة فادحة، وتعرَّضت بالهجوم غير المباشر على الحكومة القائمة(١). وبذلك تمكَّن فاروق من جعل زعماء المعارضة الممثلين الشرعيين للمطالبة بحقوق مصر، ويضرب بكيان الحكومة الوفدية فى هذا الصدد عرض الحائط.

ووالت المعارضة مجهودها متبعة أسلوب المذكرات التى تحمل تارة النداءات للملك لإلغاء الأحكام العرفية، وتارة أخرى الاحتجاج على التدخل البريطانى لدى فاروق لعدم إقالة الوزارة الوفدية. ولم تغفل هذه المذكرة الإشارة إلى التطلعات الوطنية(٢). وذلك حتى تبدو كأنها الجبهة المناضلة ضد الوجود البريطانى على عكس الوفد الذى سلَّم له بالأمر.

وفى إطار المعارضة المتعاونة مع القصر، كان للمرأة دورها، وتولت هدى شعراوى رئيسة الاتحاد النسائى المهمة فقد جمعت هيئتها، وضمت إليها سيدات المجتمع حيث وقَّعن على مذكرة احتجاج، قُدِّمت للسكرتير الشرقى فى ١٨ إبريل ١٩٤٣ لرفعها إلى تشرشل، هاجمت فيها بريطانيا والحكومة التى تبنَّتها ومفاسدها والاعتداء على حقوق الملك صاحب الولاية الشرعية على مصر(٣). وفى هذا ما يتفق مع هوى فاروق، ويصف لامبسون تلك العلاقة التى ربطته بهدى شعراوى وصلتها الوثيقة بالقصر(٤). وبالفعل فقد استخدمها الملك لصالحه لإدراكه قوة شخصيتها وتأثيرها فى المجتمع وعدائها للوفد والإنجليز، وهذا ما كان يقلق السفارة البريطانية، وقد بلغت حسن العلاقة معها أنه حضر حفل الاتحاد النسائى فى أوائل مايو ١٩٤٣ بصفة غير رسمية، كما منحها وسام الكمال(٥). أيضًا كان لنبوية موسى نشاطها المعادى للوفد والمؤيد للملك(٦)، وقد وضح

(١) F.O. 141 - 875, 284 - 7- G. Killearn - F.O, Cairo, No 28, 1943.

(٢) F.O. Op. Cit, 35539, J 4604 - 2- 16, Shone - F.O, Cairo, Nov. 6, 1943, No 2097, F.O. Op. Cit, 35540, J 4850 - 2 - 16, Killearn - F.O, Nov 28, 1943, No 2271, F.O, Op. Cit, 41317, J 1817 - 14 - 16, Killearn - F.O, Cairo, May. 13, 1944, No 988.

(٣) Ibid, 35533, J 1969 - 2, 16, Lampson - Eden, Cairo, April 25, 1943.

(٤) Ibid.

(٥) آخر ساعة المصورة، عدد ٣٩٦، فى ٣ مايو ١٩٤٢، ص ١١، محسن محمد، تاريخ للبيع، ص ٩٣.

(٦) روز اليوسف، عدد ٨٥٤ فى ٢٦ أكتوبر ١٩٤٤.

دور صفية زغلول فى هذا الصدد، ومن ثم فاستخدام فاروق للمعارضة، مكّنه من النكاية بالوزارة الوفدية، وحقّق مسعاه فى إقالتها، وما أن أشرفت الحرب على النهاية حتى أحكم رقابته على الساحة السياسية بعد أن آمن إيمانًا كاملاً بأن زعماء الأحزاب - ما عدا الوفد - أصبحوا فى متناول يده، يحركهم وفقًا لمشيئته وإرادته ليحقق طموحاته.

وبعودة الوزارة الوفدية عام ١٩٥٠، تغيّرت ظروف المعارضة، وانقلبت سياسة التعاون مع القصر إلى اتجاه مناوئ له، فقد كانت المصلحة المشتركة التى جمعت الطرفين هى عداء الوفد، ولما عقد الملك المهادنة معه تحوّل المسار، وأصبح على المعارضة أن تواجه الحكومة من ناحية، والملك من ناحية أخرى، خاصة بعد ازدياد نقمتها عليه نظرًا لفقدانها رضاه عنها، بالإضافة إلى تصرفاته الفاضحة التى أثارت نقد الجميع. وكانت مراسيم ١٧ يونيو أول عمل إيجابى للمعارضة، فقد اجتمع زعماؤها وأذاعوا فى ٢٣ يونيو بيانًا عَدُّوا فيه صدورها عدوانًا على الدستور[١].

وفى هذا الصيف سافر فاروق فى رحلة اصطياف لأوروبا، وكانت درجة الفساد التى وصل إليها هو وحاشيته قد بلغت ذروتها فى الوقت الذى سهّلت له الحكومة سبلها. وهنا رأى بعض أعضاء المعارضة أن تُقدّم النصيحة للملك، كما فعل لورد بلدوين مع الملك إدوارد، وانتهى رأى المعارضة سواء زعماء الأحزاب أو المستقلين إلى كتابة عريضة له تكون بمثابة إنذار ينبّهه إلى الخطر المحدق به، وتطالبه بضرورة تطهير حاشيته، وتُحمّله المسئولية[٢]. وتوالت الاجتماعات التى عُقدت لوضع نص العريضة.

تبدأ العريضة بالعودة إلى الوراء لتذكر فاروقًا ببداية عهده، وكم لاقى من تقدير الشعب وولائه ووفائه. وتنتقل إلى المرحلة الدقيقة التى تمر بها مصر، وتُبيّن مضار الحاشية التى أساءت النصح والتصرف وحامت حول بعضها الشكوك والشبهات، وتعرج على الاستهتار بالدستور والمجلس النيابى، وتُشير إلى مراسيم ١٧ يونيو، وتُردّد أنباء المساوئ فى الداخل والخارج وانهيار سمعة مصر التى أصبحت مادة للصحافة العالمية، وتنتقد ضعف الحكومة واعتمادها على دعوى التوجهات الملكية بما يتنافى مع روح الدستور، حيث إن الملك يملك ولا يحكم. ثم تخاطب العريضة فاروقًا بأن أصحابها رأوا ضرورة مصارحته بتلك الحقائق، وأن احتمال الشعب مهما يطل فهو لا بد منته إلى حد، وتُحذّر

---

(١) حسن يوسف، المصدر المذكور، ص ٢٥١.

(٢) F.O. Op. Cit, 80459, JE 11998 - 8, Stevenson - F.O, Cairo, Oct. 6, 1950, No 707.

من قيام فتنة تُعرِّض البلاد للمخاطر، وتنشر فيها المذاهب الهدامة ـ تعنى الشيوعية ـ وأخيرًا تطالب بتصحيح الأوضاع الدستورية تصحيحًا شاملاً وعاجلاً، فتعالج المساوئ على أساس احترام الدستور، وطهارة الحكم، وسيادة القانون، واستبعاد من أساءوا إلى البلاد وسمعتها، وأن سبيل اطمئنان أى أمة لحاضرها ومستقبلها استقامة حُكمها. ووقع على العريضة ستة عشر شخصًا، رؤساء الأحزاب الأربعة بالإضافة إلى أعضاء منها وبعض المستقلين(١). ومضى التفكير فى كيفية تقديمها، هل تسلم إلى كبير الأمناء؟ وإذا رفض هل تنشر فى الصحافة؟ وإذا عارضت الحكومة، إذن يكون الحل توزيع نسخها فى الشوارع(٢). وأخيرًا استقر الرأى وتقرر إرسالها فى اليوم السابق لعودة الملك ـ ١٨ أكتوبر ـ وتوجه ثلاثة من الموقعين عليها إلى قصر عابدين، فلم يجدوا أحدًا حيث رجاله بالإسكندرية، فأرسلوها بالبريد الموصى عليه إلى رئيس الديوان بالنيابة بقصر رأس التين، فى الوقت الذى بعثوا بها للصحف لنشرها، وسلموها لوكالات الأنباء الخارجية لإذاعتها(٣). وكان فى ذلك إجراء عنيف، وتحد صارخ للملك.

وفور عودة فاروق، عرض حسن يوسف العريضة عليه، فرآها عيبًا فى الذات الملكية فأمَّنه على رأيه، وأعلمه بأنه سيتصل برئيس الوزراء لاتخاذ الإجراءات اللازمة(٤). وصودرت الصحف التى نشرت العريضة، وصدر أمر وزارة الداخلية بعدم النشر، وتم القبض على الذين تولوا توزيعها(٥). لكن بحصول رويتر عليها نشرتها التايمز، كما أذاعتها الإذاعة البريطانية(٦). وثارت ثائرة الملك ووصف هذا العمل بأنه وقاحة، واستقبل النحاس فى ٢٠ أكتوبر، وطالبه بوقف المعارضة ضده وسرعة التحرك، فبيَّن رئيس الوزراء أن الحكومة لا ترى أنه من الخير إقامة الدعوى على موقعى العريضة ـ بوصفها عيبا فى الذات الملكية ـ ويكتفى بإصدار بيان رد عليها، فوافقه على ذلك(٧).

---

(١) Ibid, 80349, JE 1016- 56, Stevenson - F.O, Cairo, Oct. 18, 1950, No 720.

(٢) Ibid.

(٣) Ibid, JE 1016 - 6, Stevenson - Bevin, Alex. Oct. 25, 1950, No 452.

(٤) حسن يوسف، المصدر المذكور، ص ٢٥٣.

(٥) محمد حسين هيكل، المصدر المذكور، جـ٢، ص ٣٠٤، جـ٣، ص ص ٢٠٦، ٢٠٧.

(٦) F.O. Op. Cit.

(٧) Ibid, 80344, JE 1013 - 42, Stevenson - F.O, Cairo, 27, Oct, 1950, No 183، حسن يوسف، المصدر المذكور، ص ٢٥٥.

وفى اليوم التالى نشر البيان الذى أشار فيه النحاس إلى أن العريضة جانبها التوفيق والصواب فى الشكل والموضوع . فبالنسبة للشكل، بعد أن تعرض لملابسات تقديمها بين أنها قدمت على ورق وبخط غير لائقين بما يرفع بأسمى مقام فى البلاد، أما عن الموضوع فأوضح احتواءها على كلام معاد لا يستند على أساس من الصحة أو الواقع، وفنَّد المسائل التى تناولتها، ورد عليها وفقًا لرؤيته وأشار إلى الرغبة الملكية فى أن تسير تحقيقات الجيش فى مجراها الطبيعى(١) . وكان من المتناقض أن يمنع نشر العريضة ويتولى النحاس الرد عليها . واجتمع زعماء المعارضة فى ٢٢ أكتوبر وطالبوا بنشرها، واتخذوا عدة قرارات منها تشكيل لجنة لإعداد بيان ردًا على رئيس الحكومة، والمطالبة بما يستتبعه النطق الملكى من ضمانات للتحقيق، وإعادة الموقف الدستورى فى البلاد لما قبل مراسيم ١٧ يونيو، وكفالة حرية الرأى فى مجلس الشيوخ، وضمان حرية الصحافة(٢) .

ولم يُهدِّئ تصرف الحكومة من روع فاروق الذى فاض به الغضب على المعارضة، وقرر عدم التعامل معها، هذا فى الوقت الذى قررت هى الأخرى تجنب المشاركة فى الاحتفالات الملكية عن قصد، وبذلك فقدت مكانتها تمامًا لدى الملك، وقطعت على نفسها خط الرجعة إلى السلطة، وقد نصح جلاد فاروقًا بأن يملأ الفجوة التى خلفتها المعارضة بإنشاء مجلس خاص من الرجال البارزين ـ أساتذة الجامعة، شيخ الأزهر، رئيس محكمة الاستئناف، الرسميين السابقيين، وزير العدل، وإمكانية انضمام رئيس الوزراء ـ يقوم الملك باستدعائه عند حدوث الأزمات الخطيرة(٣) . ومع أنه لم يؤخذ بذلك، لكن كان معناه بالنسبة للملك أن المعارضة قد انتهت . وأجمع المعاصرون على أن فاروقًا احتفظ بورقة دون فيها أسماء الموقعين على العريضة خوفًا من أن تنازعه يومًا فكرة التسامح معهم(٤) .

ويصف السفير البريطانى لحكومته فى آخر فبراير ١٩٥١ تلك الحالة النفسية والعصبية التى يعانى منها الملك، وأنه لا يزال يتذكر الإهانة التى سببتها له المعارضة، وأنه يتوقَّع أن القدر يخبئ له مفاجآت كبيرة، ثم يُعلِّق ستيفنسون بأنه لأول مرة فى حياة فاروق يُترك

---

(١) الأهرام، عدد ٢٣٣٦٤ فى ٢٢ أكتوبر ١٩٥٠، ص ١ .

(٢) المصدر نفسه، عدد ٢٣٣٦٥ فى ٢٣ أكتوبر ١٩٥٠، ص ١ .

(٣) F.O. Op. Cit, 90115, JE 10110, - 7, British Embassy - F.O, Cairo, Feb. 23, 1951.

(٤) محمد حسين هيكل، المصدر المذكور، جـ ٢، ص ٣٠٤، حسن يوسف، المصدر المذكور، ص ٢٥٦، حافظ محمود، المصدر المذكور، ص ١٧٢ .

كلية وحيداً فى مواجهة الوفد[١] . وكانت علاقته به قد انتابها الفتور ، ومع ذلك لم يتراخ لحظة ويترك لنفسه حتى التفكير فى أى محاولة للمبادرة بإعادة المعارضة لحظيرته مرة أخرى ، وإنما ازداد حنقًا عليها وترسبت فى أعماقه عقدته منها ، وعارض دخول أى من الموقعين على العريضة الوزارة ، فعندما رشح الهلالى فى وزارته الأولى طه السباعى لوزارة الشئون البلدية والقروية رفض تمامًا[٢] . وحُرِّمت عليهم الدعوة فى المناسبات ، وحينما أعدت كشوف المدعويين للاحتفال بميلاد ولى العهد ، صدرت أوامره إلى التشريفات بألاّ توجه الدعوة إلى أحدهم ، ولم تجد محاولات حافظ عفيفى وحسن يوسف فى جعله يصفح عنهم إذ كانا يؤمنان بأنه فى حاجة إليهم ، وأن الظروف قد تلجئه لهم[٣] ، وذلك برغم الموقف المتدهور الذى كان يعيش فيه خاصة بعد حريق القاهرة ، وكما تبيَّن كان الوحيد الذى استثنى من هذا الوضع رئيس الحزب الوطنى .

وفى الواقع فإنه بالرغم من أهمية هذه الخطوة الجريئة والشجاعة التى أقدمت عليها المعارضة وتُحسب لها ، فإنها كانت ضعيفة واهنة لا تستند إلى خلفية مُدعَّمة ، وهذا ما كان يشعر به المصريون . فيذكر السفير البريطانى للندن بأن ذلك العمل لم يطفئ النار ، وأن نظرة الشعب لأصحابه تنطوى على أنهم غير قادرين على إنقاذ البلاد من الغرق ، ومن ثم فإنهم فى حاجة إلى إعداد تخطيط يدار بعناية ، يُستعد له بمدافع ذات أعيرة كبيرة ، وأن قمة العزم يجب أن تترجم عمليّا ، وهذا ما ينقص المعارضة التى تحتاج لتلك الأساسيات[٤] . كما يوضع فى الحسبان تلك الانقسامات التى جعلت من المستحيل وجود وحدة مترابطة بين أفرادها ، وذلك أمر طبيعى للاختلافات الحزبية ، وقد حاولت بعض الأحزاب تقوية نفسها عن طريق جذب صداقة من خارج الحزب ولكنها فشلت[٥] .

ولم تسفر المحاولات عن أى نتيجة تُمكِّن المعارضة من توحيد صفوفها للوقوف أمام فاروق وقفة قوية ، وقد كان على دراية تامة بأهوائها ومصالحها وبأنها لن تقوى على مزيد من العمل المضاد . هذا بالإضافة إلى أن ثورية التغيير لم تكن من سماتها نظرًا للشريحة الاجتماعية التى ينتمى إليها أفرادها ، وعليه تأصَّل فيها الطابع المحافظ ، ومع هذا جرت

---

(١) F.O. Op. Cit, 90110, JE 1016 - 2, Stevenson - Bevin, Cairo, Feb. 28, 1951.

(٢) حسن يوسف ، المصدر المذكور ، ص ٢٥٧ ، أخبار اليوم ، عدد ٤٠٤ فى ٢ أغسطس ١٩٥٢ ، ص ٩ .

(٣) حسن يوسف ، المصدر المذكور ، ص ٢٥٧ ، محمد حسين هيكل ، المصدر المذكور ، جـ ٢ ، ص ٣١٠ .

(٤) F.O. Op. Cit, 80349, JE 1016 - 60, Stevenson - Bevin, Alex. Oct. 25, 1950, No 452.

(٥) Ibid, 80344, JE 1013, 44, Stevenson- F.O, Cairo, Nov. 10, 1950.

بعض التحركات الإيجابية بشأن توجيه النقد بما يمس التصرفات الملكية، لكنها نبعت من منطلق نشاط أحزاب الأقلية منفردة. وعندما رئى توحيدها تضاربت وجهات النظر، فقد حدث أن دعا نجيب إسكندر فى أوائل ديسمبر ١٩٥٠ رجال المعارضة لتبادل الاقتراحات، فاقترح عبد السلام الشاذلى أن تلتمس المعارضة مقابلة الملك، وتشرح له بالتفصيل ما وصلت إليه الحالة العامة من سوء، والظروف الدقيقة الخطرة التى تجتازها البلاد، ولكن هيكل فنَّد الاقتراح، وأقنع الحاضرين بصرف النظر عنه، فتقدم عبد السلام الشاذلى باقتراح ثان يتمثل فى كتابة عريضة أخرى ترفع للملك، وتتضمن المسائل التى احتواها الاقتراح الأول، فعارضه مصطفى مرعى، ومن ثم لم يؤخذ به، فطرح أحمد عبد الغفار اقتراحًا ثالثًا بأن يقوم رجال المعارضة بجولة فى الأقاليم لإيقاظ الرأى العام، وإطلاعه على ما يدور حوله من شئونه الداخلية والخارجية، وتكون البداية بالمنوفية، فعارض كل من إبراهيم عبد الهادى ومكرم عبيد، وبالتالى أسقط الاقتراح، وأخيرًا وافق المجتمعون على تنظيم المعارضة فى مجلس الشيوخ(١).

والحقيقة أنه لم يكن هناك خط ثابت، فبرغم القرار الأخير للمعارضة، نجدها تقاطع انتخابات مجلس الشيوخ، وتبحث مرة أخرى عن كيفية التعبير عن مهاجمة القصر والحكومة، فلا يُسجِّل أصحابها أسماءهم فى سجل التشريفات فى المناسبات، وتراودهم مسألة تقديم عريضة أخرى إلى الملك ضد فساد حاشيته(٢). ويتمسك فاروق بموقفه، وعندما وُجهت الدعوات لعقد قرانه لم تحظ المعارضة بها، أيضًا لم توجه إلى أعضاء الشيوخ الذين نزلت عليهم لعنته، مما حدا بعبد السلام الشاذلى بتقديم سؤال بالمجلس عن السبب فى معاقبتهم، فحجز رئيس المجلس السؤال، وهنا طرحت اللواء الجديد الإجابة عنه، ورأت أن ما حدث لم يكن خطأ وطنيًا ولا قانونيًا ولا نقصًا فى الولاء للملك(٣).

وفى واقع الأمر، فإن التخبُّط الذى عاشه فاروق كان من الممكن أن تستثمره المعارضة جيدًا، لكن ظروفها أنهكتها، وعليه فقدت دورها الفعَّال ما عدا بعض الصحف الحزبية التى شنَّت حملاتها على الملك، وبذلك يمكن القول إن الطرفين عانى كل منهما وكانا فى مرحلة الرمق الأخير.

---

(١) روز اليوسف، عدد ١١٧٣ فى ٥ ديسمبر ١٩٥٠، ص ٧.

(٢) F.O. Op. Cit, 90108, JE 1013 - 16, Stevenson- F.O, Cairo, April 27, 1951, No 52.

(٣) اللواء الجديد، عدد ٤ فى ٨ مايو ١٩٥١.

أما عن المعارضة الصحفية، فقد أقلقت مضاجع فاروق، فبجوار الصحافة الحزبية والصحافة الأيديولوجية، وجدت صحف وجَّهت ضرباتها للملك، وأسهمت مجلة روز اليوسف بدورها بعد تحويلها عن مسارها السابق الذى حمل طابع التعاطف مع فاروق، وأسفرت عن عدائها منذ منتصف عام ١٩٥٠ . حقيقة أنه قبل هذا التاريخ تعرَّضت لانتقاده، وتم ذلك بصورة مستترة حيث جاء فى إطار الحديث عن لويس الرابع عشر وعشيقاته[١] . لكن مع إثارة إحسان عبد القدوس مسألة الأسلحة الفاسدة انكشف الستار عن الانتقاد، فأشار إلى كابرى والشخصيات الكبيرة التى تقصدها للتمتع على حساب شهداء حرب فلسطين وعلى حساب الشعب المصرى الذى ابتزت أمواله باسم العروبة والشهامة، وناشد وزير الحربية أن يراجع حسابات جميع الضباط والمتعهدين فى البنوك المحلية والأجنبية[٢] . ووالى كتاباته فى هذا الصدد، فانتشرت وأصبحت على كل لسان مما دعا الوزير إلى إبلاغ النائب العام، ودخل تحت الاتهام أقرب المقربين لفاروق، وعليه احتل مكانًا فى الصورة، وكان من نتيجة ذلك تضاعف حنقه على إحسان عبد القدوس.

واحتجت روز اليوسف على قانون حظر نشر أخبار القصر، وامتنعت عن النشر إلا ما يرسل إليها من هذه الأنباء بصفة رسمية، وكانت قد عارضت هذا القانون قبل صدوره واعتبرته سابقة خطيرة ستعقبها قوانين مماثلة، وهو ما حدث فعلاً بإصدار قانون حظر نشر أنباء الجيش، وناشدت نقابة الصحفيين التدخل لمنع إصدار هذا القانون، وطلبت من النقيب تنظيم إضراب عام بين الصحف إلى أن تسترد السلطة التنفيذية ثقتها فى الصحفيين، وفشل النقيب فى ذلك[٣] . وراح رئيس التحرير يهاجم الملك فى سلسلة المقالات التى كتبها بعنوان «من المسئول عن حكم مصر؟» فبيَّن أن الديمقراطية فى مصر معناها أن يكون لطبقة كل الحقوق وأن تحرم طبقة أخرى من كل الحقوق، وأن الدستور فى مصر هو دستور مكتوب لكنه لا يحترم حيث يُكيَّف وفق المصلحة، وأن المجرمين فى مصر طبقات، طبقة تخضع للقانون وأخرى أقوى من القانون، فاللص الذى يسرق رغيفًا أو بضعة جنيهات يطبق عليه القانون، واللص الذى يسرق مليون جنيه يعيش فى حمى

---

(١) روز اليوسف، عدد ١٠٢٢ فى ٧ يناير ١٩٤٨، ص ٢٦.

(٢) المصدر نفسه، عدد ١١٤٧ فى ٦ يونيو ١٩٥٠، ص ٥، عدد ١١٤٨ فى ١٣ يونيو ١٩٥٠، ص ص ٣ ـ ٥.

(٣) المصدر نفسه، عدد ١٢٠١ فى ١٩ يونيو ١٩٥١، ص ٦.

القانون، ولم يكن إحسان عبد القدوس قد انتهى من المقالات حتى استدعاه رئيس نيابة الصحافة للتحقيق معه(١).

واستمرارًا فى الحملة كتب عن «حقوق الشعب وسلطات الملك» واستعرض عطاءات الدستور للملك وركَّز على اعتباره المثل الأعلى للشعب(٢). وهدف بذلك أن يكون قدوة حسنة وهذا عكس الواقع، واحتذى بإنجلترا بوصفها دولة ديموقراطية، وأوضح كيف تثور الصحافة عندما تحس بأن الملك تعدى حدود سلطاته الدستورية(٣).

وشاركت فاطمة اليوسف فى هذا المضمار، فكتبت عقب تعيين الملك لحافظ عفيفى رئيسًا للديوان دون علم رئيس الوزراء مقالاً بعنوان «دروس فى الدستور» لتعطى المثل لحدود السلطة الملكية، فتشير إلى أن جلادستون رئيس الوزراء البريطانى طلب من الملكة فيكتوريا تغيير الوصيفة الخاصة بها، لأنها بحكم صلتها تطلع على أدق أسرار الإمبراطورية ويجب أن تكون محل ثقة الوزارة، وانصاعت الملكة ونفذت الأمر(٤).

والهدف واضح قصدت به الحاشية الملكية. وقامت روز اليوسف بدورها فى الحملة الصحفية التى هاجمت التشريعات الصحفية الثلاثة، التى أراد فاروق ذبح الصحافة بها. وواصلت المنهج. فالمقال الذى يحمل عنوان «كن ملكًا يا جورج» يعطى للملك صورة لنهاية الحكَّام الظالمين بما يستشف منه انتظارها لمصير يلقاه مثلهم، فيستعرض ما حاق بفرعون الطاغية، ويُبيِّن أنه بالرغم من ذلك فالفراعنة لا يتَّعظون، ويتمنى أن يقرأ المسئولون فى مصر التاريخ ليروا أن وراء كل ثورة ركاما هائلا من القوانين الظالمة. ويأتى بقصة أم الملك جورج الثالث البريطانى التى صرخت فى أذن ابنها بأن يكون ملكًا، فأصدر القوانين الباغية، وتحدى الثوار فى بعض الولايات الأمريكية، فأطلقوا ثورتهم، وقامت حرب الاستقلال. ويعلِّق المقال: «ومن الحكام من لا يجد بجواره أما تصيح به. . . ولكن غروره يقوم مقام هذه الأم الغائبة، فيضلّه ويغريه ويُمعن فى استهتاره بحقوق الشعب وإرادته وسلطانه، إلا أن مصارع السوء لفى انتظار هذا اللون العابث الضال من الحاكمين، وهم حين يذهبون لن تبكى عليهم السماء، والجولة الأخيرة من نصيب الحرية دائمًا»(٥).

---

(١) المصدر نفسه، عدد ١١٥٤ فى ٢٥ يوليو ١٩٥٠، ص ٣، عدد ١١٥٦ فى ٧ أغسطس ١٩٥٠، ص ٧.
(٢) المصدر نفسه، عدد ١١٦٥ فى ١٠ أكتوبر ١٩٥٠، ص ٣.
(٣) المصدر نفسه، عدد ١٢٠٨، فى ٦ أغسطس ١٩٥١، ص ٣.
(٤) المصدر نفسه، ١٢٢٩ فى ٣١ ديسمبر ١٩٥١، ص ٦.
(٥) المصدر نفسه، عدد ١٢١٤ فى ١٧ سبتمبر ١٩٥١، ص ٥.

ويكتب إحسان عبد القدوس ليطعن الملكية . ففى مقاله «من هو الزعيم المنتظر؟» يظهر حالة السخط التى يعانيها الشعب وما يصاحبها من اليأس، وأنه لا يملك حيالها إلا أن يرفع ذراعيه إلى الله طالبًا الغوث والرحمة . ويسوق الكاتب أمثلة الثورات الاستقلالية والإصلاحية فى الهند وإندونسيا وفرنسا وروسيا، ويُبيِّن أن الذى قادها فريق معدود من المتعلمين[1] . وتعود المجلة وتطالب بالتحرك حيث تقول: «إننا لا نطلب من العبيد أن يثوروا، ولكن يكفى أن يتململوا تحت ضربات السياط حتى يثبتوا أنهم بشر أحياء يحسون بكرامتهم بل بمصالحهم وحقوقهم»[2] . فكان هذا الاتجاه الثورى والحث عليه هو قمة التحدى العلنى لفاروق، واستمر على وتيرته . وعندما تولى الهلالى وزارته الأولى وأعلن شعار التطهير شجعته روز اليوسف واعتبرته روبسبير[3] . وناشده إحسان عبد القدوس: «يجب ألا نتيح للجبابرة الفرصة كى يلبسوا مسوح الرهبان الوطنيين وملائكة الحكم، يجب أن نكون أقوى من أن نضطهد، وأقوى من أن نخاف، وأقوى من أن نضع فى أيدينا سلاحًا نحرمه على خصومنا، وأقوى من أن نكون طغاة»[4] . والمقصود بيّن، فسياسة التطهير كانت لا بد أن تمس القصر .

وشغلت حياة فاروق الشخصية حيزًا واسعًا على صفحات روز اليوسف، فهى تتتبع جولاته فى مصايف أوروبا، فتنشر أخبار دوفيل والمخازى التى تكتنفها من الأفلام العارية إلى لباس البحر المغزول من شعر النساء[5] . ولم تأت بالإشارة للملك ولكن واضح للجميع أن هذا المصيف هو المحبب له . وبناء على رسالتها من باريس تنشر صورة الراقصة سامية جمال ـ التى سافرت خصيصًا بناء على الرغبة الملكية ـ وتطلق عليها اسم راقصة مصر الرسمية، وتقول إنها استعارته من الصحف الفرنسية، وتحكى عن الحفلات والسهرات والصخب، وتصور الأوضاع تمامًا دون ذكر لاسم فاروق حيث تركت للناس استنتاجه[6] . وتتكلم عن الشعب الساخط لأنه ليس من بين أفراده من يملك الآلاف من الأفدنة، وأنه يقرأ فى الصحف وصفًا مثيرًا لحياة تثير خياله[7]، وكان القصد حياة البذخ واللهو التى يعيشها

(١) المصدر نفسه، عدد ١١٦٠ فى ٥ سبتمبر ١٩٥٠، ص ٤ .
(٢) المصدر نفسه، عدد ١٢٠١ فى ١٩ يونيو ١٩٥٠، ص ٦ .
(٣) المصدر نفسه، عدد ١٢٣٩ فى ١٠ مارس ١٩٥٢، ص ٦ .
(٤) المصدر نفسه، عدد ١٢٤١ فى ٢٤ مارس ١٩٥٢، ص ٣ .
(٥) المصدر نفسه، عدد ١١٥٨ فى ٢٢ أغسطس ١٩٥٠، ص ١٦ .
(٦) المصدر نفسه، عدد ١١٦١ فى ١٢ سبتمبر ١٩٥٠، ص ٢٠ .
(٧) المصدر نفسه، عدد ١١٥٨ فى ٢٢ أغسطس ١٩٥٠، ص ٤ .

الملك. واستعملت المجلة فى رسوماتها الهزلية رموزًا كناية عنه أصبحت معروفة، فالغول الذى أسمته الفساد والحذاء الضخم، إنما يشيران من وراء حجاب إليه(١).

وتتعرض المجلة للقمار بهدف الهجوم عليه، فتذكر أن بوليس الآداب يشكو من أن النوادى الخاصة بالقمار وعلى رأسها نادى السيارات ونادى الإسكرابيه لا تدفع الضريبة الحكومية المفروضة على ألعاب القمار رغم أنها خُفِّفت(٢). ومعروف أن هذين الناديين يرتادهما فاروق ويمارس فيهما هوايته، كما تنشر من مراسلها فى مونت كارلو ـ حيث كان الملك يقضى رحلة شهر العسل ـ عن المنتج السينمائى صاحب لقب «قيصر السينما» ولقائه بشخصية مصرية كبيرة فى كازينو «بالم بتش» ولعبهما القمار سبع ساعات متواصلة، خسرت فيها تلك الشخصية عدة ملايين من الفرنكات، قدرتها بعض الصحف بمبلغ مائة ألف دولار(٣). ولم يكن يُخفى على أحد صاحب الشخصية. وبجوار القمار، كانت التلميحات على الفتيات الجميلات، وأيضًا البذخ وصرف الأموال بغير حساب، والتبرعات التى قدمت لفقراء فرنسا(٤).

ودفع ذلك إحسان عبد القدوس إلى القول بأن الصحافة الإنجليزية تحاسب ولية العهد عمّا تنفقه من مال خارج الدولة، وتلوم زوجها لأنه اشترى سيارة رولز رويس وتسأله من أين لك هذا؟(٥) ثم يصوب سهمه تجاه فاروق عقب تسعة أيام من عودته من رحلته: «انتهى الصيف وعاد الغائبون من مصايف أوروبا بعد أن تركوا فيها قطرات من دم مصر، الدم المسفوك من عرق الفلاح ومن صدر العامل ومن وجه كل مصرى كانت له كرامة فاستبيحت... والذين كانوا فى أوروبا علموا وسمعوا أنه ليست سمعة كبرائنا وحدها التى هى التى تلوثت ولطخت بالطين، وليست صور سادتنا وحكامنا هى وحدها، مسخت لتثير من حولها الضحك والهزؤ والسخرية، سواء فى الصحف أو على المسارح أو فى المراقص والكباريهات، وإنما هى أولاً سمعة الشعب التى أصابها السوء وأصابتها الرذيلة ومُرِّغت فى التراب... إن كل جارسون فى إيطاليا يعلم أن هذه الكروش الفخمة

---

(١) أحمد بهاء الدين، المرجع المذكور، ص ١٠٣.
(٢) روز اليوسف، عدد ١١٨٩ فى ٢٧ مارس ١٩٥١، ص ١١.
(٣) المصدر نفسه، عدد ١٢١١ فى ٢٨ أغسطس ١٩٥١، ص ٨.
(٤) المصدر نفسه، عدد ١٢١٢ فى ٤ سبتمبر ١٩٥١، ص ٦.
(٥) المصدر نفسه، عدد ١٢٠٨ فى ٦ أغسطس ١٩٥١، ص ٣.

الضخمة التى تجوب شوارع باريس والريفيرا ومدن المياه المعدنية، إنما انتفخت بدم المصريين، ويعلم أيضًا أن المصريين راضون مستسلمون لمصاصى الدماء وإلا لما سكتوا»[١].

وكان فى ذلك إعلان مباشر وصريح ومرير مُوجَّه لفاروق، فى الوقت الذى حمل فيه نداء الإثارة وعدم الاستسلام لما وصل إليه الحال. وبذلك يتضح أن روز اليوسف مثلت صرخًا عاليًا، حاربت من فوقه الملك الذى لم يقدر بكل ما أوتى من قوة وطغيان واستبداد الانتصار فى تلك الحرب.

وسرت عدوى انتقاد فاروق إلى صحيفة أخبار اليوم مع عام ١٩٥٠ ـ برغم العلاقة الخاصة التى ربطتها بالقصر ـ ولكن بقدر، فلم تسفر فيه مثلما فعل غيرها، ومع هذا صبَّ الملك غضبه عليها حتى إنه رفض طلب كبير الأمناء إرسال مندوب ملكى للتعزية فى أمين يوسف والد مصطفى وعلي أمين، وجاء ذلك بناء على المقالة التى كتبها الأول بعنوان «زفت وقطران» وما استشف منها بأنها تعليق على الرحلة الملكية إلى أوروبا والسمعة السيئة التى سببتها، حيث قال إن الدعاية الوحيدة التى نالتها مصر فى الخارج هى الدعاية لرقص البطن، وأن صورة سامية جمال فى هذه الحركة تملأ صحف العالم. وإذا قيل إن ما ينشر دعاية صهيونية وكان ذلك صحيحًا، «فلا بد أن اليهود أصبحوا اليوم مسيطرين على كل شيء فى أوروبا حتى على أفواه الحلاقين وجرسونات المطاعم وكمسارية المترو. إن سمعتنا فى الخارج زفت وقطران»[٢].

وعلى صفحات الصحيفة يكتب محمد التابعى عن مونت كارلو باعتبارها دولة القمار التى تُحرِّم على رعاياها لعبه[٣]. وكان فاروق يقضى لياليه فيها ليمارس لعبته المفضلة. وحبَّذت أخبار اليوم أيضًا ما أقدم عليه زعماء المعارضة بشأن العريضة ووصفتها بأنها «ليست عريضة إنما هى قرار باسم الشعب، وينتظر أن يكون أقوى قرار سياسى أصدرته الأحزاب منذ قيام الدستور»[٤]. وكان علي أمين قد كتب ـ بأسلوب مستتر ـ ونبَّه إلى ضرورة أن تقوم المعارضة بدورها «إن مصر اليوم فى حاجة إلى رجل يستطيع أن يقول لا.

---

(١) المصدر نفسه، عدد ١٢١٥ فى ٢٤ سبتمبر ١٩٥١، ص ٣.

(٢) أخبار اليوم، عدد ٤١٦ فى ٢٥ أكتوبر ١٩٥٢، ص ١، عدد ٤١٧ فى أول نوفمبر ١٩٥٢، ص ٥، صورة للمقال الذى نشر فى ٢ سبتمبر ١٩٥٠.

(٣) المصدر نفسه، عدد ٣٠٩، فى ٨ أكتوبر ١٩٥٠، ص ١٢.

(٤) المصدر نفسه، عدد ٣١٠ فى ١٤ أكتوبر ١٩٥٠، ص ١.

نريد رجلاً يقول لا بأدب وتواضع، وبهذين الحرفين الصغيرين تستطيع مصر أن تتقدم عدة سنوات إلى الأمام، ويستطيع بعض العبيد أن يصبحوا أسياداً . . . أسياداً يدخلون التاريخ من الباب الكبير لا من سلم الخدامين»[١] .

وتتكلم الصحيفة عن الفساد، وتأتى بالحوار الذى ينتهى إلى أنه متفش بين الكبار[٢] . حقيقة أنها ركّزت على النيل من الحكومة، لكنها كانت من الذكاء بحيث لمحت بين الحين والآخر إلى أن الملك يدخل تحت هؤلاء الكبار . وعقب قيام المظاهرات التى بدأت فى ١٦ يناير ١٩٥٢، تعاطفت معها فسطّرت فى «حكمة اليوم» قولها : «لا تلوموا الشباب الذى امتلأت نفسه بالمرارة والشك والغليان، فالذنب ذنب الكبار الذين لم يُحوِّلوا المرارة إلى قناعة والشك إلى إيمان والغليان إلى قوة دافعة للإصلاح»[٣] . وتشير إلى اللصوص الكبار الذين يعاقبون عادة اللصوص الصغار[٤] . وبمناسبة المخصصات الملكية تورد الضجة التى قامت فى مجلس العموم البريطانى حول مُرتَّب الأميرة مرجريت ابنة الملكة واعتراض تشرشل[٥] . وفى ذلك تنويه إلى ما يغترفه فاروق بغير وجه حق . وتنقل ما نشرته مجلة تايم الأمريكية من أن الملك يمكنه القضاء على السخط فى ليلة واحدة لو قاد الإصلاح بنفسه، وتُبيِّن كيف أن الوفديين كانوا قبل تولى الحكم معارضين مخلصين، فأصبحوا بعد توليه خدماً مطيعين، وتسترجع الماضى من حيث ما كان يحمله الشعب من حب لفاروق عندما تولى الحكم وتسرد تحركاته التى كان يشعر فيها الناس بقربه منهم[٦] . والهدف إجراء عملية موازنة بين ما كان عليه وما أصبح فيه، وأنه أساس البلاء الذى حلّ بالبلاد، وإذا غير منهجه فستكون النتيجة إيجابية .

ومضى مصطفى أمين يسلك طريق الغمز واللمز، فيصدر عن دار أخبار اليوم كُتيِّب بعنوان «عمالقة وأقزام» ويخصص لفاروق مساحة منه تحت اسم «الخطاف»، حيث حلَّل النوازع التى سيطرت على شخصيته الخاصة بحب امتلاك الغير وخطفه لكل شىء، ولم يكن أحد يجهل تلك الشخصية . واتصل سكرتير فاروق الخاص بالكاتب وطلب منه

(١) المصدر نفسه، عدد ٣٠٣ فى ٢٦ أغسطس ١٩٥٠، ص ٦ .
(٢) المصدر نفسه، عدد ٣٢٣ فى ١٣ يناير ١٩٥١، ص ١ .
(٣) المصدر نفسه، عدد ٣٧٦ فى ١٩ يناير ١٩٥٢، ص ١ .
(٤) المصدر نفسه، عدد ٣٥٣ فى ١١ أغسطس ١٩٥١، ص ١ .
(٥) المصدر نفسه، عدد ٣٥٠ فى ٢١ يوليو ١٩٥١، ص ٩ .
(٦) المصدر نفسه، عدد ٣٥٨ فى ١٥ سبتمبر ١٩٥١، ص ٥ .

مجموعة كتاب اليوم بناء على طلب الملكة، وجاء إليه محمد حسن لينقل رغبة مولاه فى معرفة الشخصية، فأجابه بأنه سيكتب حل جميع الألغاز التى يحملها الكتيب ويرسلها للقصر، وصرحت له الحاشية بمعرفتها للشخصية[(١)].

واتبعت مجلة آخر ساعة طريق أخبار اليوم، فكتب فيها علي أمين عن سياسة لعب القمار، هادفًا تجريح فاروق فيُسجِّل قلمه: «لسنا من هيئة كبار العلماء حتى نطالب بالكف عن لعب القمار، فهذه مهمة شيخ الأزهر، وليست مهمتنا أن نثبت للمقامر أنه سيخسر ماله ثم يخسر صحته ثم يخسر اسمه، فهذه هى مهمة الزمن»[(٢)]. وما كاد الملك يقرأ ذلك حتى ثار وغضب[(٣)]. كذلك تقوم المجلة بتحقيق صحفى عن دوڤيل - فى أثناء وجود فاروق بها - وتشير إلى أن ملايين مصر ترقص فيها، وتأتى بالصور الإيضاحية وتسرد أسماء لكبار المصريين الذين يرتادون دور لهوها[(٤)]. ومعروف أنه فى معظم الأحيان هم فى صحبة فاروق. ويكتب مصطفى أمين ليدافع عن شيخ الأزهر الذى أقيل نتيجة تصريحه «تقتير هنا وإسراف هناك» وبيِّن أنه لم يكفر ولم يشرك بالله ولم يخطئ فى البخارى، ويتعجب للجريمة التى ارتكبها وكيف استحقت العقاب السريع، ويستفسر عما كان يجرى لو أن شيخ الأزهر تكلم عن حكم الإسلام فى الفاسدين والمفسدين، ووقف على المنبر وقال «لا طاعة لفاجر، ولا رضا بحكم حاكم، جعل الدولة عزبته والشعب بقرته»[(٥)].

ويسهم محمد التابعى بأسلوبه، ويصف الملك بالجور، ويحذره فى مقاله «يحيا الظلم» فيقول: «نعم يحيا الظلم، ظلم كل جبار عاتية معتز بسلطانه وسطوته يدوس القوانين ولا يبالى ويختلس ولا يبالى ويلثم الأعراض ولا يبالى، ويهدد الكرامات ودم الوطن ويجعل من مصر أمثولة السوء وبصقة كريهة فى فم الزمن. نعم يحيا الظلم، ظلم كل مطالب باحترام القانون ولا يحترمه، وكل قادر على حماية القانون ولا يحميه، وظلم كل عابث ماجن إباحى مستهتر يضرب للناس أسوأ الأمثال. نعم يحيا الظلم لأنه خير مرب للنفوس، ونفوس المصريين تجيش اليوم بمعنى واحد، لقد صبرنا طويلاً ولن نصبر بعد

---

(١) مصطفى أمين، المرجع المذكور، ص ١٧١، أخبار اليوم، عدد ٤٠٥ فى ٩ أغسطس ١٩٥٢، ص ١.
(٢) آخر ساعة، عدد ٨٢٩ فى ١٣ سبتمبر ١٩٥٠، ص ٣.
(٣) أخبار اليوم، عدد ٤١٦ فى ٢٥ أكتوبر ١٩٥٢، ص ١.
(٤) آخر ساعة، عدد ٨٨١ فى ١٢ سبتمبر ١٩٥١، ص ص ٥، ٦.
(٥) الشعب الجديد، عدد ٢١ فى ٦ سبتمبر ١٩٥١، نقلاً عن المجلة.

اليوم، وتحمَّلنا كثيراً ولن نتحمل بعد اليوم»[١] . واستاء فاروق وسأل بعض رجال ديوانه، عمن يقصده الكاتب، لكنه لم يتلق ردّا، فأدرك أنه هو المقصود[٢] .

ويستمر محمد التابعي على الدرب نفسه، فيكتب مقالاً بعنوان «ليتقدم العقلاء قبل أن تسبقهم الغوغاء» ليفصح عن خطورة الموقف، ويشير إلى استهتار فاروق وما فاض به من رذائل وخطايا، فيتكلم عن الحركة اليسارية واستفحالها واشتداد ساعدها بازدياد السخط الذى هو نتيجة الظلم والفساد، ويتناول الذين وقعوا تحت الظلم ويتعرض للفساد فى دنيا العطاءات والمزايدات والمناقصات والمشتريات ودنيا المال والتجارة والأعمال، ويذكر كيف عادت الرشوة وأصبحت علمًا لمصر، فى الوقت الذى يجلس فيه السادة إلى موائد اللهو والترف فى مغانى أوربا، وينذر من أن يستبد الغضب بمصر إذ تسير الأمور من سيئ إلى أسوأ، ويختم بقوله «إن العهد الذى نعيش فيه يتطوع فى كل يوم بالنفخ فى نيران السخط وضيق الصدر»[٣] . وعليه يتضح أن آخر ساعة شاركت بنصيب، وإن لم يكن كبيراً، لكنه يحتسب لها فى حملة الهجوم الصحفية على الملك.

وسلكت صحيفة الجمهور المصرى طريق النقد، ولصاحبها أبو الخير نجيب مواقفه المضادة قبل أن يؤسس صحيفته، فقد سبق أن كتب فى صحيفة النداء مقالاً بعنوان «التيجان الهاوية» متعرضًا لتحطيم تاج الملك ميشيل ملك رومانيا معلقًا «إن الملك الذى يفقد ولاء شعبه، يفقد أعظم درع يحمى عرشه، ويصد عن تاجه عاديات الدهر وتقلب الأيام». ثم يتعرض للعرش البريطانى ويعتبره آخر التيجان التى تهوى على أساس أن الملك يملك ولا يحكم[٤] .

وأثار هذا المقال أزمة عنيفة، فقد كان الهدف الذى ذهب إليه الكاتب تنبيه الملك وإنذاره بالكف عن العدوان على الدستور. ولم يكن ملك رومانيا إلا شبيهًا له، وعقب نشر المقال ثارت ثائرة فاروق وأمر رئيس ديوانه بالاتصال بالنائب العام مباشرة، وطلب القبض على الكاتب وزجه فى السجن، وعندما مثل أمام رئيس محكمة مصر حكم بإلغاء

(١) محمد التابعى، المصدر المذكور، ص ص ٥، ٦ .

(٢) المصدر نفسه، ص ٦ .

(٣) آخر ساعة، عدد ٨٨٥ فى ١٠ أكتوبر ١٩٥١، ص ٣.

(٤) الجمهور المصرى، عدد ٨٣ فى ٤ أغسطس ١٩٥٢، نقلاً عن النداء فى ٦ يناير ١٩٤٨، وهى صحيفة وفدية لصاحبها يس سراج الدين.

مصادرة الصحيفة، لأن المقال ليس فيه ما يخالف القانون. ولكن القصر أصرَّ على ضرورة العقاب، فأمر بأن يقدم الكاتب إلى نيابة الصحافة، حيث وجهت له تهمة العيب فى الذات الملكية، ودخل السجن وقضت المحكمة بالإفراج عنه دون ضمان، ووبَّخ فاروق رئيس الوزراء لتركه الكتّاب ينتقدونه، فاستدعى الأخير وزير العدل، وطلب منه لوم القاضى الذى أصدر الحكم، فما كان من القاضى إلا أنه احتج على التدخل فى أعمال القضاة، وكان جزاؤه حرمانه من الترقية[1].

وتُصوِّب الجمهور المصرى هجومها على فاروق وحاشيته، فتنشر مقالاً «حديث الرصاص» عقب مقتل الملك عبد الله واغتيال رياض الصلح، لتصف كيف ينقسم الشعب إلى فئتين، فئة تموت جوعًا ومرضًا وجهلاً، وفئة تموت شبعًا وتخمة وإسرافًا، وأن خيرات الوطن قد قصرت على الخونة والجواسيس والقوادين والمرتشين والسماسرة والمهربين. وينتهى المقال إلى: «إن الوسيلة الوحيدة التى بقيت فى أيدى الشعوب العربية هى حديث الرصاص، ذلك الحديث الذى أخرس الألسنة فجأة وكتم الأنفاس وناب عن الشعوب الكادحة فى التعبير»[2]. وفى هذا تحريض على التقويم باستخدام القوة لإسقاط الكيان المتصدع الذى يمثل فاروق عموده الفقرى.

وفقد الملك صوابه أمام تلك الأصوات التى ارتفعت تندِّد به وبالمحيطين حوله، وتكشف ما خفى من أوراقه. وقد مثلت الفترة من مايو ١٩٥٠ حتى حريق القاهرة ذروة المعارضة الصحفية إذ غابت فيها الأحكام العرفية، فى الوقت الذى لم تقبض فيه الحكومة بيد من حديد على الصحافة، حقيقة أنها لجأت إلى بعض الإجراءات ـ لترضية فاروق ـ من شأنها فرض مزيد من الرقابة عليها، لكنها تركت لها بعض الثغرات التى نفذت منها. هذا ويجب أن نضع فى الحسبان الموقف القضائى الذى شكل الدعامة الأساسية لاستمرارية المسيرة الصحفية، وقبل ذلك جميعه فإن الإصرار على التحدى الذى التزم به الصحفيون والتضحية التى قدموها كانت سبب النجاح. ولم تخمد الجذوة عقب أحداث ٢٦ يناير ١٩٥٢ بإعلان الأحكام العرفية وإن أعيقت بعض الشىء.

وفشل فاروق فى إيقاف الزحف الصحفى ضده. ويكتب السفير البريطانى لحكومته

---

(١) المصدر نفسه.

(٢) المصدر نفسه، عدد ١٠٦ فى ١٢ يناير ١٩٥٣، ص ٨.

ينقل لها مشاعر الملك وتصميمه على وجود قانون للصحافة ليُطبّق على الصحف التى تثير الاضطرابات على اعتبار أنه من غير الممكن تركها دون توقيع العقاب عليها[١] . وعندما بدأ التفكير فى بداية يونيو فى إلغاء الأحكام العرفية عقب انتهاء المحاكم العسكرية من نظر قضايا حريق القاهرة ، أبدى فاروق تشبُّثه بإصدار القانون قبل أن يحدث الإلغاء[٢] ، ولكن لم يمهله الوقت ليحقِّق رغبته . ومما لا شك فيه أن المعارضة الصحفية قامت بمهمتها خير قيام وأثبتت فعاليتها وبلورت الرأى العام وأعدته وأجّجت الشعور وعبّأته ، وكانت الجبهة القوية والصخرة الصلبة التى أسهمت بنصيب وافر فى تحطيم فاروق .

---

(١) F.O. Op. Cit, 96876, JE 1018 - 161, Stevenson - F.O, Cairo, June 5, 1952, No 931.

(٢) Ibid, JE 1013 - 20 , Stevenson - F.O, Alex. June 13, 1952, No 58.



الفصل السابع

الجماعات الأيديولوچية

مصـر الفتـاة

كان اللقاء ضروريًا بين القصر وأحمد حسين زعيم جماعة مصر الفتاة لضرب الوفد، وتم هذا اللقاء قبل اعتلاء فاروق للعرش، ومع اعتلائه تأصَّلت تلك العلاقة بناء على المنهج الذى خطَّط له على ماهر. وتبدأ مصر الفتاة أولى خطواتها بإعلان ولائها للملكية، فترثى وتودع الملك الراحل، وتستقبل الملك الجديد، وتجدد العهد للعمل على مساندة الملكية وتعضيد القصر فى سياسته[1]. وقد استخدمت فرق القمصان الخضراء فى هذا التأييد مما أقلق لندن، ولكن لامبسون كان مع الرأى الذى يرى أن النحاس هو القادر على القضاء عليها وقت اللزوم[2]. والأخير يحمل كل الحقد للجماعة وتنظيمها ويتوق للقضاء عليها.

وبدا واضحًا الانعطاف الكُلِّى لمصر الفتاة تجاه الملك فى فترة الوصاية، حيث باركت ودافعت عن سياسة على ماهر تجاه النمط الذى أراده فى احتفالات تقلُّد فاروق سلطاته الدستورية. ومن منطلق إحساسها بأهميتها وبالدور الذى ينتظرها فى ظل الملكية الشابة، حولَّت نفسها من جماعة إلى حزب، ووفقًا للحالة الجديدة شاركت فى احتفالات ٣١ يوليو ١٩٣٧، حيث اصطفت فرقة من القمصان الخضراء بالقرب من دار الحزب، واشتركت فى تحية الملك عند ذهابه للبرلمان، وفى اليوم التالى ذهبت فرقة أخرى إلى قصر عابدين، لترفع باسم التنظيم الولاء للملك، ورددت نشيد «اسلمى يا

(١) على شلبى، مصر الفتاة ودورها فى السياسة المصرية ١٩٣٣ ـ ١٩٤١، ص ٣٢٧.

(٢) F.O, 371 - 20119, J7726 - 2 - 16, F.O, Minute, Campbell, Oct. 22, 1936.

مصر» وهتفت بحياة فاروق وقيَّدت أسماءها فى سجل التشريفات[١]. وأسرفت مصر الفتاة فى إظهار الخضوع والخنوع لفاروق، وعَدَّته رمز الوطن المقدس والجيل الجديد بل ورمزها هى، وأقسمت على الإخلاص لعرشه وبذل الأرواح والدماء فى سبيل تثبيت دعائم ملكه[٢]. ومضت - وفقًا للخطة المرسومة - فى التنديد بالانتخابات التى تولت الوزارة الوفدية على أثرها الحكم، وانتقدت تصرفاتها ولجوءها إلى القوانين الاستثنائية خاصة فيما يتعلق بالصحافة[٣].

وكان تعيين على ماهر رئيسًا للديوان استكمالا لإحكام التعاون بين القصر ومصر الفتاة، وأثمر سريعًا، وانعكس على تلك الأحداث التى أسهم فى صنعها أحمد حسين، فقد انهالت العرائض على القصر من أعضاء الحزب بالأقاليم تطالب بإقالة الوزارة، وقام طلبته بدورهم ودخلوا فى مشاجرات مع الطلبة الوفديين، وتوجهوا إلى الملك فى ٢٤ أكتوبر وهتفوا بسقوط الوزارة، ومرة أخرى أثاروا الاضطراب نفسه بمناسبة عيد الجهاد، ووزعت مصر الفتاة بيانًا على أعضائها تضمن التشهير بالوزارة، ونظَّمت مظاهرة لوداع الملك فى الإسكندرية، واستقباله فى القاهرة[٤].

ووجد فاروق فى هذا التنظيم شكلاً يختلف عن النماذج الحزبية القائمة، وبالإضافة إلى خضوعه لتوجيهات على ماهر، فإنه رأى أن مُكوِّناته واتجاهاته تتفق مع ميوله وتحمل طابعًا جديدًا، وبالتالى استحسن القصر تصرفاته. وبينما كان يصب اللعنات على فرق القمصان الزرقاء، فهو يلقى بظلاله على القمصان الخضراء، وتتضح الصورة فى هجوم البلاغ على الأولى وإسقاط ذكر الثانية[٥]، رغم أن التنظيمين ينطبق كل منهما على الآخر. وجاءت محاولة اغتيال النحاس فى ٢٨ نوفمبر على يد أحد أعضاء مصر الفتاة لتُعطى الفرصة للحكومة للتنكيل بالحزب، فقامت بحركة اعتقالات واسعة لأصحاب القمصان الخضراء[٦]، رغبة منها فى الانتقام من القصر، حيث ساد الاعتقاد أنه وراء

(١) البلاغ، عدد ٤٦٠١ فى ٣١ يوليو ١٩٣٧، ص٧.
(٢) على شلبى، المرجع المذكور، ص ٣٢٩.
(٣) البلاغ، عدد ٤٦٠ فى ٣ أغسطس ١٩٣٧، ص١.
(٤) على شلبى، المرجع المذكور، ص ص ٣٦٨، ٣٦٩.
(٥) البلاغ، عدد ٤٦٣ فى ٥ سبتمبر ١٩٣٧، ص١.
(٦) F.O. Op. Cit, 20888, J 4983 - 20 - 16, Lampson - F.O, Cairo, Nov. 30, 1937.

الحادث. وبمناسبته ترددت مسألة ارتباط الحزب بإيطاليا، وكانت لندن قد أشارت قبل ذلك إلى تلك الإعانات المالية التى تقدمها إيطاليا لأصحاب القمصان الخضراء[١]. وسواء أكان ذلك حقيقة أم زعمًا، فإن أيديولوجيَّة مصر الفتاة مستمدة من فاشستيَّة إيطاليا، واكتملت الدائرة بنزوع فاروق الإيطالى، فساعد على ذلك التقارب بين الطرفين.

واستمر العمل ضد الوفد، وبرغم إقالته فى نهاية عام ١٩٣٧، فإن مصر الفتاة واصلت الهجوم عليه للصالح الملكى، فاسترجعت مواقفه المضادة. ويهاجم أحمد حسين مكرم عبيد ويسميه أحيانًا وليم باشا، ويثير مسألة تدخله لدى النحاس الذى حال دون إرادة الملك فى أن يصلى بالأزهر أو جامع عمرو بحجة أن صلاته فى أحدهما قد تفسر بأنها نزعة دينية متعصِّبة، وتطالب صحيفة مصر الفتاة بتخليص البلاد من الوفديين، وتعدِّد أخطاء الحزب الخاصة بمبدئه فى أن الملك يملك ولا يحكم، وتحت عنوان «الشعور بالقوة والنزوع نحو المجد هما شعار الملك» تقارن بين فاروق عند توليه العرش وتولية الإمبراطور وليم الثانى عرش ألمانيا، وبين بسمارك رجل الجيل القديم والنحاس وكيف أخلى الأول الميدان وأودى بمنزله، وتنوِّه بضرورة انسحاب النحاس هو الآخر، لتتغلب الدماء والأفكار الجديدة[٢]. وشعرت مصر الفتاة بأن فاروقًا بدأ يحقق لها رغباتها مع وزارة محمد محمود، حيث أسعدها تعيين البندارى وزيرًا، فرحبت به، وعَدَّته وزيرها ونشرت مقولاته عن حاجة مصر إلى جيل قوى[٣]، وبطبيعة الحال فإن هذا الجيل يتمثَّل فيها.

وواصل أحمد حسين التقرب إلى قلب فاروق، فيبعث بخطاب حزبه إليه ليبث له أفكاره فيُبيِّن «أن العالم كله يتجدَّد يا مولاى ويلقى بزمامه إلى الشباب، لأن طبيعة الكفاح الذى يتميَّز به العصر الذى نعيش فيه قد جعلت السرعة والتحرك والنشاط ألزم صفات لتطور أى مجتمع من المجتمعات، فالشباب المصرى اليوم يا مولاى هو كل شيء فى حياة مصر، وهو أملها وهو عدَّتها وهو مستودع قوَّتها». وينتهى إلى بيت القصيد، فيطالبه بتعديل قانون الانتخاب بحيث يصبح لمن بلغ سن الخامسة والعشرين حق التقدم للانتخاب[٤].

---

(١) عبد العظيم رمضان، الصراع بين الوفد والعرش، ص ص ٧٨، ٧٩.

(٢) مصر الفتاة، عدد ١ فى ٢٤ يناير ١٩٣٨، ص٩، عدد ٤٢ فى ٤ يوليو ١٩٣٨، عدد ٤٤ فى ١١ يوليو ١٩٣٨، ص٦، عدد ٥٣ فى ١١ أغسطس ١٩٣٨، ص١.

(٣) المصدر نفسه، عدد ٢ فى ٣١ يناير ١٩٣٨، ص١، عدد ١٤ فى ٢١ يناير ١٩٣٨، ص٤.

(٤) المصدر نفسه، عدد ٣ فى ٧ فبراير ١٩٣٨، ص١، كان سن الانتخاب ٣٠ سنة.

وبذلك تظهر الأداة الجديدة التى استخدمتها مصر الفتاة لتمجيد الشباب للعمل على أسر فاروق واستقطابه. وقد تكدَّرت ـ وقتيًا ـ عندما صدر قانون حظر الجمعيات التى يكون لها صورة التشكيلات شبه العسكرية، لكن أحمد حسين أعلن عن احترامه لها «لأنه متوج باسم جلالة الملك»، ثم رفع تقريرًا له يطلب السماح بتنظيم فرق القمصان الخضراء[1]. ولم يكن الملك يسمح بعودتها بعد وأد فرق مثيلتها، ولم يُؤثِّر ذلك على علاقته بمصر الفتاة التى راحت تساند نزعته، وتصرح بأن الدكتاتورية الحكيمة هى الديمقراطية النافعة[2]، ومن ثم اتفقت الأهواء.

ويرتاح فاروق لكتابات أحمد حسين الذى اتبع أسلوب التزلُّف، فكثرت عبارات الرياء فى كتاباته، وساق الأمثلة التى تُقرِّب الملك من شعبه، فهو يؤدى فريضة الجمعة، فى مساجد صغيرة لا تصلها السيارة الملكية إلا بجهد عظيم لأنها تسير فى أزقة ضيقة، ويصف شعور الأهالى الذين عاشوا زمنًا طويلاً لا يرون وجه المأمور فإذا هم يرون الملك يسعى إليهم، وأن هذا السلوك اقتداء بالسلف الصالح[3].

ونجحت هذه السياسة وأصبح فاروق أسير هذا الاتجاه، خاصة وأن مصر الفتاة تمكَّنت من مخاطبة خلجاته، ووضعت يدها على الوتر الحساس، ونفذت إلى أعماقه التى تتوق إلى تولى الخلافة الإسلامية. وكان على ماهر قد خطَّط لذلك، فيشير أحمد حسين فى خطابه إلى فاروق «إن الله يبعث من المسلمين على رأس كل مائة عام من يجدد شباب الإسلام ويعيد إليه شوكته»[4]. وهنا أيضًا الإشارة إلى الشباب، كما ضربت مصر الفتاة على نغمة التعانق بين الإسلام والملكية، فنشرت فى صحيفتها سلسلة مقالات بعنوان «الدين والولاء للعرش ضروريان للحياة الصالحة فى مصر»[5].

وعقب تولى وزارة محمد محمود الثالثة بيوم واحد، تعلن الصحيفة بأن على ماهر يؤمن بمبادئها، وتضع برنامجًا لوزارته المقبلة، وتحدد دعائم مشروعها الذى يحقق الإمبراطورية المصرية، وأهمها أنه قد يصبح الملك رأس الخلافة والزعيم المعترف به للأمم

(١) المصدر نفسه، عدد ١١ فى ١٠ مارس ١٩٣٨، ص٥، عدد ١٤ فى ٢١ مارس ١٩٣٨، ص٣.
(٢) المصدر نفسه، عدد ١٢ فى ١٤ مارس ١٩٣٨، ص١٢.
(٣) المصدر نفسه، عدد ٤٢ فى ٤ يوليو ١٩٣٨، ص١، عدد ٤٤ فى ١١ يوليو ١٩٣٨، ص٧.
(٤) المصدر نفسه، عدد ٣ فى ٧ فبراير ١٩٣٨، ص١.
(٥) المصدر نفسه، الأعداد من ١٠ إلى ٢٤ فبراير ١٩٣٨.

الإسلامية، وقد يحتمل أن تتزوج الأميرات المصرية بأمراء وملوك عرب[1]. وتعود وتكرِّر أن الخلافة الإسلامية آن أوانها وحانت ساعتها، وأن أجدر الملوك بها فاروق وأصلح البلاد لها مصر. وسيطرت الفكرة على الملك بعد أن عملت مصر الفتاة على الترويج لها وتثبيتها للدرجة التى خالفت فيها الحقيقة، فعندما أرسل بعثة غير رسمية إلى الخارج لنشر الفكرة والدعوة لها، وبرغم الفشل الذى أصابها؛ فإن صحيفة مصر الفتاة عدَّته فوزًا: «إن بعثة الخلافة فى طريقها إلى النجاح، وأن الشرق يُعد نفسه لأن يندرج تحت زعامة مصر»[2].

ووجد فاروق الولاء التام من مصر الفتاة التى وكل إليها الدفاع عن الحقوق الملكية وفقًا لرؤية القصر، فتعلن من على منبرها: «من حق الملك الذى يريد أن يصعد بأمته إلى مصاف الدول العظمى أن يتخذ لها الوسيلة التى تكفل له ما يريد، فهو يختار وزراءه ويشترط عليهم أن يكون حكمهم صالحًا، فإذا انحرفوا عن جادة الحكم الصالح أرشدهم، فإن عجزوا عن الإصلاح أبدلهم بغيرهم»[3] جاء ذلك عقب الأزمة بين فاروق ومحمد محمود، وتعرُّض الأخير لهجوم مصر الفتاة «صاحب المقام الرفيع محمد محمود باشا جاء إلى الحكم وهو يُصرِّح فى تأكيد أنه سيعمل مع القصر على خطة التعاون الكامل... ولكنه عاد ليصطدم بما حسبه حقًا له قبل العرش، وعملاً منه بالدستور، ونسى أن الدستور ليس إلا وسيلة لغاية واحدة هى الارتفاع بمصر إلى مكانتها بين الدول العظمى فى أقصر وقت ممكن»[4].

وقد دفع فاروق الثمن حينما عيَّن البندارى وكيلاً للديوان، وبوجوده مع على ماهر فى القصر نالت مصر الفتاة مزيدًا من الرضا الملكى، فحصل أحمد حسين على إعانة مالية قبل سفره إلى أوربا، كما استقبله فاروق الذى أظهر عطفه الشديد عليه وتأثره به[5]. ومما يذكر أن مصر الفتاة أثناء الأزمة رفعت رسالة إلى الملك طرحت فيها مرة أخرى برنامجًا للوزارة المقبلة التى رأت أن تكون ائتلافية ويرأسها على ماهر، ووصل بها الحال إلى إضفاء

(١) المصدر نفسه، عدد ٢٤ فى ٢٨ إبريل ١٩٣٨، ص٤.
(٢) المصدر نفسه، عدد ٣٤ فى ٦ يونيو ١٩٣٨، ص٩، على شلبى، المرجع المذكور، ص٣٣٣.
(٣) المصدر نفسه، عدد ٤٤ فى ١١ يوليو ١٩٣٨، ص٦.
(٤) المصدر نفسه.
(٥) على شلبى، المرجع المذكور، ص٣٣٤.

القدسية على فاروق، حيث بينت له أن الله اختار على الأرض خلفاء له يحكمون باسمه ويتصرفون وفق إرادته «وهؤلاء هم الملوك الصالحون العادلون، ولاشك يا مولاى فى أنكم صرتم من خلفاء الله على الأرض بما أسبغه الله عليكم من نعمة الملك وما قمتم وتقومون به من واجب الشكر والعمل لمرضاة الله»(١). وعليه يتضح أن مصر الفتاة تشايع نظرية التفويض الإلهى للملوك.

وتأثر الملك واقتنع بتلك الأيديولوچية، وكانت الخطبة التى أذاعها بمناسبة السنة الهجرية فى ٢١ فبراير ١٩٣٩ وأشار فيها إلى شباب مصر والدور الذى ينتظرهم، انعكاسًا لذلك، وللبندارى اتجاهه فى هذا الصدد، خاصة بعد أن دب الخلاف بينه وبين على ماهر. ومن المعروف أن مصر الفتاة انحازت إلى وكيل الديوان الذى تبنى نظرية الدم الجديد، وكان لما ذكره فاروق دوى كبير، إذ أثبت الاتجاه الجديد الذى انجرف فيه، وسعدت مصر الفتاة بنجاح مهمتها، وأيقنت أن الأمل فى توليها الحكم صار قاب قوسين أو أدنى، وقد صرَّح أحمد حسين بتوقعه انتقال حزبه إلى السلطة بعد ثلاث سنوات(٢).

ومما يذكر أن نص الفقرة المعنية من الخطبة الملكية اتخذ مكانه شعارا على الصحيفة بجوار المانشيت. ومضت مصر الفتاة تضفى المزيد من الأوتقراطية على فاروق، ووجَّهت صحيفتها حملتها ضد الحكومة فى وقت كان فاروق يتحيَّن المناسبة لإسقاطها. وعندما بلغ الصراع ذروته بين على ماهر والبندارى، وقدم الأول استقالته ورفضها الملك وبدأ يعزف عن وكيل ديوانه، رأت مصر الفتاة هى الأخرى أن تنفى صلتها به، وركزت على انتمائها للقصر، وأعدَّ أحمد حسين بيانًا نشره ركز فيه على «أن حزب مصر الفتاة هو حزب قد اتخذ العرش جزءًا من إيمانه، فإلى هذا العرش طالما فزع باسطًا آلامه وشارحًا آماله. . . وفى تاريخنا لم يكن لنا ملجأ نلتجئ إليه طالبين الوقاية والحماية والعدل إلا السراى»(٣). وبذلك يبدو جليًا التنصُّل من وكيل الديوان والتعلق بالقصر ومحاولة إعادة الوصال مع رئيس الديوان.

ومما لا شك فيه أن خروج البندارى من القصر أفقد مصر الفتاة مكانتها المتوَّجة لدى

---

(١) مصر الفتاة، عدد ٧٤ فى ١٣ أكتوبر ١٩٣٨، ص١.
(٢) محمد جمال الدين المسدى، يونان لبيب رزق، عبد العظيم رمضان، المرجع المذكور، ص٦٥.
(٣) مصر الفتاة، عدد ١٤٨ فى أول مايو ١٩٣٩، ص٣.

الملك الذى استسلم للأمر الواقع ورجح كفة على ماهر، والأخير لم يكن من السهل أن يحتضن مصر الفتاة مرة أخرى، وقد بذلت مساعيها[١]، وذلك رغبة منها فى إسقاط الأزمة واسترجاع ما مضى من تعاون يربط الأطراف الثلاثة تحقيقًا لسياستها، ولكن الظروف تغيَّرت خاصة بعد ذلك التقارب الذى حدث بين رئيس الديوان والإنجليز، وعليه أدارت دفتَّها وهاجمت على ماهر، إذ أيقنت أن فى هذا الاتجاه جميلا قد يحمله الملك لها، فتتهمه صحيفتها بأنه يتلقى تقارير سريَّة من البوليس السرى، وأن موظفى القصر يجب أن يسموا فوق هذه الأساليب، وتكشف أطماعه فى توليه الوزارة، وتتعرَّض لمقابلة الكورنيش التى تمت بينه وبين النحاس، والأزمة مع فاروق وما خلفته من أثر فى نفسه. وأسرفت فى الهجوم، وتناولت علاقته بالانجليز وزوال سوء التفاهم بينهما، والمأدبة التى أقامها للسفير البريطانى، ورضاه عن تداخله فى مسألة ڤيروتشى[٢].

ومن الواضح أنها مواقف مثلت الأهمية عند فاروق، وعندما سألت آخر ساعة أحمد حسين عن السر فى مهاجمة مصر الفتاة لعلى ماهر كان صريحًا فى إجابته فقال: «إن جهاد مصر يعتمد على سواعد الشباب وإيمان الشباب. . . ونحن نعتقد أن لا نجاة لمصر ما لم تتحرر من هذا الجيل القديم»[٣]. وسرعان ما أسند الملك الوزارة لعلى ماهر، ولم يحقق لمصر الفتاة أمنيتها.

اتفقت ميول فاروق المحورية مع مصر الفتاة، التى صرَّحت علانية بهذا الاتجاه. فعندما سافر أحمد حسين إلى أوربا، ولَّى وجهه إلى إيطاليا، حيث زار الشباب الفاشستى فى معسكراته، وتوجه إلى ألمانيا ثم تشكيوسلوفاكيا، وأعلن من لندن الرغبة فى أن تسلك بلاده الطريق الذى سلكه من قبل هتلر وموسولينى[٤]. وقامت الحرب، وألقت مصر الفتاة بنفسها على الأعتاب الملكية، وطالبت بالالتفاف حول العرش اتقاء للخطر،

---

(١) المصدر نفسه، عدد ١٤٩ فى ٤ مايو ١٩٣٩، ص٥.
(٢) المصدر نفسه، عدد ١٦١ فى أول يونيو ١٩٣٩، ص٣، عدد ١٧٥ فى ٣ يوليو ١٩٣٩، ص٣، عدد ١٨١ فى ١٧ يوليو ١٩٣٩، ص٦.
(٣) المصدر نفسه، عدد ١٧٧ فى ٨ يوليو ١٩٣٩، ص٧.
(٤) المصدر نفسه، عدد ٥٤ فى ١٥ أغسطس ١٩٣٨، ص ص٢، ٣، محمد جمال الدين المسدى، يونان لبيب رزق، عبد العظيم رمضان، المرجع المذكور، ص ٦٥.

ومجّدت فاروقًا حينما دعا المسلمين لصلاة الجماعة فى ليلة النصف من شعبان والدعاء بعودة السلام ووكّلته فى قيادة المسلمين(١) . وانطلاقا من الاتجاه الإسلامى، وعقب عودة أحمد حسين من أداء فريضة الحج، وفى ١٨ مارس ١٩٤٠ غير اسم حزبه مصر الفتاة إلى اسم الحزب الوطنى الإسلامى، وأكّد برنامجه - الذى رفعه لفاروق - على العلو بمكانة الملك، وأنه خليفة الله على الأرض(٢) .

ولم تكن هذه النغمة بمستحدثة، ولكن كونها اتخذت هذا الشكل الجديد معناه الرغبة فى الاستئثار بالتيار الإسلامى، والتحكم فيه دون جماعة الإخوان المسلمين التى تصاعدت قوتها، والسعى فى إدخالها تحت جناح هذا الحزب(٣) . ولم يكتب النجاح لتحقيق مثل هذه الخطوة، ولكن أحمد حسين لم يقطع الأمل فى إمكانية أن يكون لحزبه المكانة ليس فى مصر فقط، وإنما أيضًا فى العالم الإسلامى، وعليه فقد أسهم فى الدعوة لإنشاء حزب الخلافة بزعامة فاروق، واشترك فى نشر الدعوة التى حدد لها ٢٣ أغسطس ١٩٤٠ عقب صلاة الجمعة بالجامع الأزهر «للتشاور فى إنشاء حزب إسلامى يعمل على جمع مكانة المسلمين والالتفاف حول مليكنا الصالح خليفة رسول الله ﷺ فاروق الأول حفظه الله»(٤) . وأيد فاروق الحزب الوطنى الإسلامى ودافع عنه. ففى لقاء له مع لامبسون نفى كُلِّية أن هناك أيد أجنبية وراء تحركات الحزب، وأقنعه بأن رئيس الوزراء يعرف كيف يتعاون مع أحمد حسين(٥) .

ومما يذكر أنه برغم تحول رئيس الحزب عن على ماهر قبل توليه الوزارة، فإنه بعد توليها أظهر تأييدًا له واتضح هذا فى أثناء أزمة يونيو ١٩٤٠، وقد ساندت مصر الفتاة - أسقط الاسم الجديد للحزب قبل أن يمضى على تسميته شهران - موقف تجنيب مصر ويلات الحرب فى رسالة بعثت بها إلى الملك، كما قام وفد منها بالتوجه إلى قصر عابدين معلنًا تأييده للوزارة. ولم تكن بريطانيا لترتاح لمثل هذه التصرفات، وكتب السفير البريطانى لحكومته يبلغها بأن مصر الفتاة تستمر فى العمل ضد بريطانيا، وتلقى فى ذلك التشجيع

---

(١) على شلبى، المرجع المذكور، ص ٣٤٠، مصر الفتاة، عدد ٣٣٩ فى ١٩ سبتمبر ١٩٣٩، ص١ .

(٢) F.O. Op. Cit, 24634, J 943 - 92 - 16, Lampson - F.O, Cairo, March 21, 1940, No 298.

(٣) Vatikiotis, Nasser and his Generation, p. 74.

(٤) على شلبى، المرجع المذكور، ص ٢٦٣ .

(٥) F.O. Op. Cit, J 1020 - 92 - 16, Lampson - F.O, Cairo, April 4, 1940, No 179.

من القصر[١] . ولم يستمر الأمر طويلاً إذ تمكنت وزارة حسين سرى الأولى من تحقيق الرغبة البريطانية ، وصُفِّى الحزب باعتقال أعضائه وهروب رئيسه ونائبه وإلغاء صحيفته .

ومع بداية عام ١٩٤٤ ، جددت مصر الفتاة نشاطها بعد أن أفرج عن رئيسها ، وقدَّمت إلى فاروق عريضة ضد الوزارة الوفدية ، ووزَّعت نشرات منها[٢] . وكان فى ذلك ما يرضيه ، ولم تحد عن أسلوبها ، فأثنت صحيفتها عليه ، وعقدت المقارنة بينه وبين أشهر الفراعنة ، وعدَّته من أشهر ملوك مصر عناية بالفئات العاملة والطبقات الفقيرة ، وركَّزت مرة أخرى على دور الشباب ، وانتهزت فرصة عيد الجلوس الملكى فى عام ١٩٤٥ لتُذكِّره بتصريحه الذى عقد فيه الأمل على شباب مصر المتوثِّب للمجد ، وعادت ونشرته على الغلاف[٣] . وتسجل : «إن المليك لينطق دائمًا بلسان الشباب ، أليس جلالته هو القائل فى إحدى خطبه ؛ أن نجعل من مصر الهرمة مصر الفتاة»[٤] . وتخاطبه «نحن معشر الشباب نغتبط أشد الاغتباط بأن يتربع على دست المُلك فى مصر شاب ممتلئ قوة وعزمًا ونشاطًا ويقينًا وإقدامًا ، وهذا مما يزيدنا إيمانًا بحقِّنا فى الصدارة ويملؤنا ثقة بمستقبلنا وإنه لنا وحدنا»[٥] .

وتستغل الصحيفة ظروف الجامعة العربية ، لتُبيِّن أن الشباب يرى فى فاروق زعيم الوحدة العربية «يعمل لها ويسعى لتحقيقها ويراسل ملوك العرب وزعماءهم وينتقل إلى البلاد المقدسة ليجتمع بعاهلها الكريم . . . هذه الوحدة العربية وامتدادها أبعد من ذلك فى ظل وحدة إسلامية زعيمها الفاروق»[٦] . أيضًا تشيد برجولة البندارى وتشير إلى ما يتردَّد من أنه مرشح لمنصب كبير[٧] ، وفى ذلك ما يعنى تغيير موقفها تجاهه والرغبة فى استرجاع المركز الذى سبق وحصلت عليه لدى الملك الذى بدا أنه انحرف عنها ، إذ تغيرت الظروف بالإضافة إلى طبيعته التى تهوى التقلب وتسعى للمصلحة .

---

(١) Ibid, 31569, J 1111 - 38 - 16, Lampson - Eden, Cairo, Feb, 12, 1942, No 156.

(٢) Ibid, 41316, J 151 - 14 - 16 - 16, Killearn - F.O, Cairo, Jan. 8, 1944, No 59.

(٣) مصر الفتاة، عدد ١ فى ٢ أكتوبر ١٩٤٤ ، ص١١ ، عدد ٢٣ فى ١٦ إبريل ١٩٤٥ ، ص٢ ، عدد ٢٥ فى ٧ مايو ١٩٤٥ ، الغلاف .

(٤) المصدر نفسه، عدد ٢٥ فى ٧ مايو ١٩٤٥ ، ص١٣ .

(٥) المصدر نفسه، ص٧ .

(٦) المصدر نفسه .

(٧) المصدر نفسه، ص٦ .

وعقب نهاية الحرب أحست مصر الفتاة بأن الملك قد أسقطها من حسابه، وكحركة رد فعل ألغت من صدر صحيفتها تصريحه الخاص بالشباب، وأحلت مكانه آية قرآنية، وبدأت تنبِّط من بعيد عن أحد المقربين من فاروق، فهى تتعرض لما يجرى فى مستشفى المواساة وتنتقد مديرها[1]. ثم تخطو خطوة جريئة فتستنكر غياب الملك عن مصر - فى أثناء رحلة البحر الأحمر - فى تلك الفترة الحرجة: «إن الشعب يعد الدقائق التى تلغى بعدها الأحكام العرفية، ولابد لإلغائها من مراسيم يدمغها جلالة الملك، وغنى عن البيان أن هذه المراسيم لن ترسل لجلالته فى عرض البحار، كما أنه لا يمكن توقيعها بطريق البرق أو التليفون . . . والشعب يتوجه بالرجاء إلى جلالة الملك أن يقطع رحلته إيّا كانت الأسباب التى تدعو إليها وأن يعود إلى عاصمة ملكه»[2]. وتعاود وتستفسر عن كنه هذه الرحلة التى تجعل الملك يترك شئون بلاده ويتغيب عنها، وتستبعد أن يكون الأمر مجرد التنزه، وتطلب من الحكومة أن تصدر بيانًا رسميًا بصددها ومتى تنتهى، وتصف الشعب بأنه وصل إلى درجة الغليان[3].

وبذلك تتضح بوادر انعكاس فتور فاروق تجاه مصر الفتاة التى استوحت من مقولته: «إن الأغنياء هم المسئولون عن فقر الفقراء» لتعلِّق على الفوارق الفاحشة بين طائفة قليلة احتكرت كل شىء وسواد أعظم من الشعب يتضوَّر جوعًا[4]. فكان هذا تلميحًا على الملك نفسه الذى يشكل رأس القلة المحتكرة، لكنها لا تنجرف مع التيار، حيث ما زال الأمل يراودها فى العودة إلى أحضان فاروق. ويترجم أحمد حسين ذلك فيبعث برسالة إلى كبير الأمناء «موجهة من مصر الفتاة إلى المليك نصير الفقراء» ويشكر جهوده للدفاع عن قضية الفقراء[5]. وتعود صحيفته لتؤكد حقوق الملك فى إقالة الوزارات وحل البرلمان ودعوته للاجتماع، وتشيد بتصرفاته عندما كرَّم المتفوقين واهتمامه بالشباب[6].

---

(١) المصدر نفسه، عدد ٢٩ فى ٢٥ يوليو ١٩٤٥، ص١١.
(٢) المصدر نفسه، عدد ٣٦، فى ٣ أكتوبر ١٩٤٥، ص٥.
(٣) المصدر نفسه.
(٤) المصدر نفسه، عدد ٣٢ فى ١٥ أغسطس ١٩٤٥، ص٨.
(٥) المصدر نفسه، عدد ٤١ فى ٣ أبريل ١٩٤٦.
(٦) المصدر نفسه، عدد ٨٢ فى ٢٥ سبتمبر ١٩٤٦، ص ص ٣، ٧.

واستكمالاً للسير على المنهج نفسه، وقبل أن يسافر أحمد حسين إلى الولايات المتحدة فى بداية عام ١٩٤٧ ـ عندما تقرر عرض قضية مصر على مجلس الأمن ـ رفع الولاء والإخلاص للملك، وهناك أصدر كُتيِّبًا وضع عليه صورة فاروق، وصدَّر الصفحة بعبارات مهداة إليه بيَّن فيها ما تم من إنجاز فى عهده وختم قوله: «إن البلاد كلها تترسم خطوات مليكها المحبوب وتسير وراءه فى الحرب التى وجهها إلى الجهل والمرض والفقر»[(١)]. ولم يكن أحمد حسين قد حصل على تصريح بنشر صورة الملك، واستغلت الدوائر البريطانية ذلك، مما حدا بالجماعة إلى إرسال برقية لرئيس الديوان عبَّرت فيها عن «حبها لجلالته وأنها تعتقد أن جلالته هو نبراس الوطنية ومشعلها»[(٢)]. وكان فاروق يرتاح لنغمة وطنيته ويعمل على الدعاية لها.

ووفقًا لسياسة اكتساب أرض جديدة، وعقب الاحتفال بمرور عام على تأسيس جامعة الدول العربية، ودعوة الملك إلى القومية العربية، يسرع أحمد حسين ويرفع إعجابه بالنطق السامى، ويُسجِّل أن فاروقًا لا يقود مصر وحدها نحو المجد بل الأمة العربية كلها[(٣)]. وعلى الوتيرة نفسها، وفى تهنئة مصر الفتاة بعيد الجلوس الملكى لعام ١٩٤٧ تطلب من فاروق جمع الكلمة، وتوحيد الجهود «فأنت كعبة الآمال فى العراق وسوريا ولبنان والحجاز وفلسطين». وتَعُدّ مصر هيئة أمم متحدة لدول الشرق العربى[(٤)]. ومما لا ريب فيه أن فى هذا إرضاء للملك، وإن لم ينعكس عليها كما ترغب، إلا أنها واصلت الطريق ودفعت بمزيد من الثناء عليه عندما احتوى محمد عبد الكريم الخطابى ومجاهدى المغرب العربى والحاج أمين الحسينى والزعماء الفلسطينيين، وهلَّلت لموقفه من سوريا ولبنان وفلسطين «فى كل يوم نزداد يقينًا بأن الفاروق العظيم ملك، جمع قوة الشباب ودهاء السياسة وبعد النظر ورجولة العرب وحمية المسلمين»[(٥)]. وحينما سئل أحمد حسين ـ عقب عودته من الولايات المتحدة ـ عما يعلمه الشعب الأمريكى عن مصر أجاب بأنه لا يعرف إلا الأهرام وأبا الهول وفاروقًا، وأنه

---

(١) المصدر نفسه، عدد ١١٦ فى ٤ يونيو ١٩٤٧، ص١.

(٢) المصدر نفسه، عدد ١١٥ فى ٢٨ مايو ١٩٤٧، ص ٦، إبراهيم شكرى نائب رئيس الحزب وسكرتيره هو الذى أرسل البرقية.

(٣) المصدر نفسه، عدد ٦٠ فى ٢٧ مارس ١٩٤٦، ص٥.

(٤) المصدر نفسه، عدد ١١٢ فى ٧ مايو ١٩٤٧، ص١.

(٥) المصدر نفسه، عدد ١١٦ فى ٤ يونيو ١٩٤٧، ص ص ٣، ٤.

يتتبع أخباره ويشبهه بمحمد على وإبراهيم «اللذين وثبا بمصر نحو زعامة الشرق»[١] . ذلك جميعه من أجل التقرب والحصول على الرضا الملكى .

ولم تيأس مصر الفتاة من النداءات لفاروق ليعتمد عليها مُوضِّحة النتائج الإيجابية المترتبة على ذلك التعاون : «لقد أثبتت الأيام أن لا حياة للضعيف ، ولهذا وطَّدنا العزم على أن نكون أقوياء . . . نحن فى حاجة إلى أن نرى من مليكنا علامة الرضا عن أعمالنا وإيماءة التشجيع لما نفعل ، فما كانت حركة استقلالية لتنتج من غير أن يكون لها قائد ، وأن مصر الفتاة التى جعلت شعارها الله والوطن والملك لترى فى جلالتكم خير قائد»[٢] . وراحت تركز على ما يقدمه فاروق للشباب وبخاصة طلبة الجامعة ، وأقواله التى تردَّد فى مختلف المناسبات بأن الشباب رمز القوة وعنوان النهضة[٣] . وظلَّت الملكية محتلة لمكانتها لديها حتى إنها عندما وضعت برنامجًا جديدًا للحزب عام ١٩٤٨ أبقت على شعار «الله ، الوطن ، الملك نُعظِّمه ونلتف حول عرشه» . وأضافت بأن حجر الزاوية فى الدستور «الملكية الدستورية»[٤] . ولعلَّ هذه الإضافة تعطى الانطباع بشىء من التغيير حول مفهوم حقوق وسلطات التاج . ويلقى تصرف فاروق تجاه إعلان دخول مصر حرب فلسطين تشجيعًا من أحمد حسين الذى يبعث له ليثنى على قراره وليضع حزبه تحت تصرفه ، وعندما انتقل الملك إلى ميدان القتال ، كتبت صحيفة الحزب تمجد هذه الخطوة ، وتصفه بالمجاهد الأول ، وأن ما يقدم عليه ليس بغريب على حفيد بطلين[٥] .

ويتطوَّع بعض أفراد مصر الفتاة فى حرب فلسطين ، ومما يذكر أنه مع عودتهم أحضروا نسخة تاريخية للتوراة ، سلَّمها أحمد حسين إلى رئيس الديوان ليقدمها لفاروق ، فلم يرد عليه . وعندما سافر رئيس الحزب إلى بريطانيا فى بداية عام ١٩٤٩ ووجد هناك الصحافة الإنجليزية تقود حملتها المضادة على الملك ، وعقب عودته كتب للقصر يطلب مقابلة ملكية لعرض ما رآه وسمعه ، لكنه لم يجب[٦] . وعليه أصبح لابد من قبول الأمر الواقع ،

---

(١) المصدر نفسه ، عدد ١٩٣ ، فى ٧ فبراير ١٩٤٩ ، ص١٠ .
(٢) المصدر نفسه ، عدد ١١٢ فى ٧ مايو ١٩٤٧ ، ص١ .
(٣) المصدر نفسه ، عدد ١٤٦ فى ٩ فبراير ١٩٤٨ ، ص ١٠ ، عدد ١٩٢ فى ٣١ يناير ١٩٤٩ ، ص٤ ، عدد ٢٠٧ . فى ٦ مايو ١٩٤٩ ، ص٦ .
(٤) طارق البشرى ، المرجع المذكور ، ص ٢٢٧ .
(٥) مصر الفتاة ، عدد ١٥٩ ، فى ٧ مايو ١٩٤٨ ، ص١ ، عدد ١٦٦ فى ١٢ يوليو ١٩٤٨ ، ص١ .
(٦) أحمد حسين ، قضية التحريض على حرق مدينة القاهرة ، ص ٢٤٥ .

وآمنت مصر الفتاة أنه لابد من تغيير مسارها فيما يختص بفاروق الذى لم يعمل طوال المدة التى عاودت فيها نشاطها منذ قبيل نهاية الحرب على منحها المقابل نظير ما قدمته لصالحه. حقيقة أنها فى بداية تلك الفترة اتخذت موقفًا أشار من بعيد إلى رؤية نقدية سطحية، لكنها ما لبثت أن اختفت ليحل مكانها السلوك القديم الذى سبق أن حصلت بموجبه على كثير من الامتيازات، واختلفت الأوضاع هذه المرة، وبرغم استحسان الملك لتلك الدعاية التى نشرتها له فإنه لم يكن معطاء معها.

ونجحت مصر الفتاة فى إعادة بناء حزبها بشكل مغاير تمامًا لما كان عليه، وحمل الحزب الجديد اسم حزب مصر الاشتراكى، واتخذ شعاره «الله. الشعب»، وعليه يتبيَّن أنه أسقط اسم الملك من الشعار القديم، وكان ذلك بداية لتحد سافر ليس لفاروق فقط وإنما للملكية كنظام، كما أنه وضع كلمة الشعب مكان كلمة الوطن، ولهذا أبعاده الاجتماعية. وبزغ الحزب فى وقت أعطاه المساندة وشجعه على العمل وفقًا لمنهج ثورى، انقلب فيه إلى النقيض عما سبق وانتهجه قبل أن يُغيِّر ثوبه، ووضع الحزب برنامجه فى نهاية عام ١٩٤٩. ويذكر أحمد حسين فى القضية التى اتهم فيها بالعيب فى الذات الملكية فى خريف ١٩٥٠ أنه بعد أن كان يؤمن بالحكم القوى ولا يضع للدستور أهمية، اقتنع بعد عشرين سنة بأن الديمقراطية هى الوسيلة الوحيدة لإرضاء الشعور، ولذلك تمسك بالدستور، وكان ذلك أهم مبدأ من برنامج حزبه الجديد[١]، ذلك الحزب الذى اتسم أيضًا بأسس مستمدة من أسمه.

ومع بداية عام ١٩٥٠ جنَّد الحزب كل إمكاناته وتولى مهمة المعارضة ضد الملك، تلك المعارضة التى اتسمت بالثورية المطلقة. وجاء الهجوم عبر ثلاث قنوات: القناة الأولى لم تكن من القوة، لكنها أفزعت فاروقًا، وتمثَّلت فى وجود النائب إبراهيم شكرى فى مجلس النواب، ومنذ البداية أثبت جرأته على معارضة الرغبات الملكية علنًا. فعندما طلبت الحكومة تخصيص مبلغ معيَّن من ميزانية وزارة الحربية لإصلاح يخت المحروسة كان العضو الوحيد الذى وقف قائلاً: «كنت أود أن أسمع أن هذا الاعتماد الكبير هو لشراء قطع حربية بحرية تفيدنا وقت الحاجة أو يكون لعمل آخر تستفيد منه البحرية المصرية الناشئة»[٢]. وعُدَّ هذا باكورة لانطلاق صرخات أخرى. فعلى سبيل المثال يوجه

---

(١) المرجع نفسه، ص ٢٤٦.

(٢) مجلس النواب، الجلسة الخامسة، ١٣ فبراير ١٩٥٠، ص ٢٣.

استجوابًا لوزير الداخلية ووزير الشئون الاجتماعية عن إباحة لعب الميسر فى الحفلات الى تقيمها الجمعيات الخيرية[١]، وبالطبع الهدف واضح من مهاجمة هواية الملك المفضَّلة. ويُوجِّه استجوابًا آخر عما أدلى به فاروق إلى نورمان برس، وسجَّل أن التقاليد الدستورية جرت على أن الوزارة مسئولة عن الأحاديث الملكية[٢].

وتمكن رئيس مجلس النواب من تقديم مذكرة تتضمن بحثًا دستوريا ينتهى إلى عدم إمكان درج هذا الاستجواب، ملخصه أن الحكومة تعلم أنها مسئولة عن جميع الأعمال السياسية، ولكنها لا تُسأل عن أعمال الملك الشخصية، إذ مجرد التدخل فيها يكون مساسًا بالقاعدة الخاصة بأن ذات الملك مصونة لا تمس. ورفض عبد السلام جمعه إعطاء المستجوب صورة من المذكرة للرد عليها[٣]. وكان إبراهيم شكرى قد رُفعت عنه الحصانة لاتهامه بالعيب فى الذات الملكية، وسُجن احتياطيًا، ولكن القضاء أفرج عنه وعاد إلى نيابته مرة أخرى[٤]. ومما يذكر أنه أثناء فترة رفع الحصانة خطب فى أهل شربين وهاجم الملك ـ دون ذكر اسمه صراحة ـ وبين مساوئه وتلويثه لسمعة مصر فى الخارج، واستهتاره بأموال الشعب الذى يتلوى من الجوع والفقر والجهل والمرض[٥].

وانتهز النائب الاشتراكى إعلان سخطه على السلوك الملكى، فاعتذر عن المساهمة فى هدية الزفاف الملكية، وعليه لم يوجه القصر الدعوة له، وشاركه فى هذا الموقف أربعة نواب، وطلب الخمسة عدم خصم شيء من مكافآتهم البرلمانية من أجل الهدية التى يتقدم بها المجلس، ونجح رئيسه فى إقناع النواب الأربعة بسحب احتجاجهم، وأن يشاركوا إخوانهم، لكنه لم يفلح مع إبراهيم شكرى الذى أصرَّ على موقفه. أيضًا فشلت محاولات وكيل المجلس فى هذا الصدد، وذهبت المساعى أدراج الرياح، ومن الطريف أنه عندما صرف النائب الاشتراكى مكافأته، وزع المبلغ الذى كان يراد خصمه على سعاة المجلس وحجابه[٦].

---

(١) المصدر نفسه، الجلسة العشرون، أول مايو ١٩٥٠. ص٩.
(٢) الشعب الجديد، عدد ١٤ فى ١٩ يوليو ١٩٥١، ص١.
(٣) المصدر نفسه، عدد ٢٠ فى ٣٠ أغسطس ١٩٥١، ص١.
(٤) المصدر نفسه، ص ٢، عدد ١٩ فى ٣٠ أغسطس ١٩٥١، ص٥.
(٥) المصدر نفسه، عدد ١٧ فى ١٩ أغسطس ١٩٥١، ص٨.
(٦) المصدر نفسه، عدد ٣ فى ٤ مايو ١٩٥١، ص٣، عدد ٩ فى ١٥ يونيو ١٩٥١، ص٦.

وبذلك يتبيَّن الموقف الصلب الذى تمكن من خلاله أن يثبت تحديه لفاروق الذى امتلأ حنقًا عليه. وتجسَّدت القناة الثانية فى تلك اللقاءات التى جرت بمقر الحزب، حيث يدور الحديث حول الأوضاع القائمة، واحتل الملك مكانته فيها، ومع اشتداد الهجوم عليه وإشراك الحكومة معه، أصدر وزير الداخلية أمره بتفتيش مقر الحزب والقبض على البعض من أعضائه[1]، كما اضطرت الحكومة لمنع اجتماعاته. وعندما كوَّن أحمد حسين بعض كتائب التحرير من الحزب للاشتراك فى الكفاح المسلح فى القناة، تصعَّد نشاطه وطاف بالأقاليم والتقى الجماهير[2]، وبالطبع نفذ مخططه أثناء تلك التحركات.

أما القناة الثالثة ـ وقع عليها العبء الأكبر ـ فانصبت على صحافة الحزب، إذ أدت مهمتها بصدق وإخلاص وأسفرت فى ضراوتها وهجومها المباشر على الملك، وكانت الباب المفتوح الذى عبرت منه الأفكار والمبادئ إلى الشعب الذى تلهَّف عليها واحتضنها واندلعت عواطفه نحوها. وشكلت مصر الفتاة (الاشتراكية) واجهة معارضة قوية ضد فاروق، فبدأت بالهجوم عليه منذ منتصف سبتمبر ١٩٥٠، وحلَّلت عناصر الثورة وكيف قامت فى فرنسا وروسيا، وحذَّرت وأنذرت من اندلاعها فى مصر، حيث تشير الأعراض بذلك. وتناولت لهو الحكام وإسرافهم فى لذاتهم وشهواتهم وبعدهم عن إرادة الشعب وروح التذمر التى تسود الطبقات الكادحة، وانتقلت إلى أن الجيش الذى يعتقد أنه القادر على إطفاء الثورة، لن يقدم أى معاونة فى ذلك الصدد لأن بذور الثورة كامنة فيه، وأشارت إلى أول منشور للجيش، وشجعت وباركت هذا الاتجاه، وتلهب حماسة الضباط وتنفى ما كان يتردَّد فى القصر من أنهم حفنة يعدون على الأصابع، وتؤيِّدهم فى ضرورة تنحية الشرذمة الفاسدة ـ الحاشية ـ التى تتصرف فى مقدرات الشعب، وأن التشبُّث بها معناه تقريب يوم الثورة. وتُسجِّل أن رسالة الجيش هى الإخلاص للوطن والشعب فى حدود الدستور[3]، وواضح أن اسم الملك قد أقصى.

وتولى أحمد حسين صنع المقالات الملتهبة. فتحت عنوان «حيدر ـ كريم ثابت ـ بوللى ـ النقيب... وأمثالهم. يجب تطهير أداة الحكم من هذه العصابة» كتب عن أحمد حسين

(١) F.O. Op. Cit, 96870, JE 1018 - 6, Stevenson - F.O, Cairo, Jan. 26, 1952, No 136.

(٢) طارق البشرى، المرجع المذكور، ص ٤١١.

(٣) أحمد حسين، المرجع المذكور، ص ص ٣٨، ٤٠.

وكيف خلق ما يسمى بحزب الملك الذى تمثل فى العصابة المحيطة به من الأفاقين المغامرين وما ينتمى إليها من الراقصات والمغنيات وأعلام المجون واللهو والقمار، تلك التى احتمت فى الذات الملكية التى جعلها الدستور والقوانين مصونة لا تمس، ومن ثم فلم يوجه إليها نقد. وينتقل الكاتب إلى إبراهيم عبد الهادى، ويُبيِّن ازدهار العصابة فى عهده، ويعرج على حكوم النحاس وتساهلها معها لحرصها على حسن العلاقات مع رب القصر، ويتهكم على فاروق، فيذكر أنه لا يمكن أن يحمى الملك أى إنسان ينحرف عن جادة القانون والأخلاق والأمانة والنزاهة، لأنه هو مصدر القوانين، وهو أيضا من يصدر القضاء الأحكام باسمه. ويشير إلى تحقيقات النائب العام الخاصة بقضية الأسلحة الفاسدة، ويذكر أن كلاًّ من الشعب والجيش يريد الإطاحة بهذه العصابة، وينتهى إلى تحذير الحكومة من مغبة بقاء مثل هؤلاء الأفراد فى مراكزهم حيث لا يلبث أن يُهدِّد النظام بأكمله[١]. وبناء على هذا المقال وجهت تهمة العيب فى الذات الملكية لأحمد حسين وأحيل إلى محكمة الجنايات[٢].

ولم يفت ما حدث فى عضد الصحيفة، فواصلت العيب فى الذات الملكية بهجومها على الحاشية، فكتب عبد الخالق التكية رئيس التحرير مقالاً بعنوان «إلياس أندراوس كنز جديد من العبقرية» انتقد فيه بشدة تعيين المذكور مندوبًا للحكومة فى شركة قناة السويس براتب قدرة خمسة آلاف جنيه، وأنه غير أهل له. وتعرض لعضويته فى مجلس الشيوخ ومجلس بلدية الإسكندرية ومجلس إدارة شركات بنك مصر، واستفسر عن سر تلك القفزات والطفرات، وسرد قصته منذ أن كان موظفًا صغيرًا فى حكومة السودان وعلاقته بالانجليز التى أوصلته إلى إدارة شركة صباغى البيضا، واستعلم كيف يوفِّق بين تلك المناصب وبين إشباع هوايته فى نادى السيارات[٣]. وفى نفس العدد كتب مقالاً آخر حمل عنوان «إلى متى سيظل عبد الفتاح عمرو سفيرًا لمصر فى انجلترا؟» طالب فيه بتنحيته عن هذا المنصب، إذ لا تتفق متطلباته مع مؤهلات شاغله التى تنحصر فى الألعاب الرياضية، واستعلم عن الظروف إلى رفعته، واستعرض فشله أمام كثير من المواقف[٤]. وعقب هاتين المقالتين قُدِّم كاتبهما للمحاكمة، وشُخِّصت التهمة بأنه «عرَّض فيهما بشخص

(١) مصر الفتاة (الاشتراكية)، عدد ٢٤٩ فى ٢٩ سبتمبر ١٩٥٠، ص١.
(٢) أحمد حسين، المرجع المذكور، ص ص ٢٢٣، ٢٢٥.
(٣) مصر الفتاة (الاشتراكية)، عدد ٢٥٩ فى ٨ ديسمبر ١٩٥٠، ص٢.
(٤) المصدر نفسه، ص ٨.

حضرة صاحب الجلالة الملك بما يفيد نسبة المحاباة والبعد عن التقدير السليم وإعطاء سعادة إلياس أندراوس باشا وسعادة عبد الفتاح عمرو باشا مناصب جليلة لدوافع لا صلة لها بالمصلحة العامة»[١]. واعتقد فاروق أنه ارتاح بوضع حد للمعتدين عليه والقاذفين فى حقه، ولم يكن ذلك إلا وهمًا.

وفى تلك الأثناء لم تكف الصحيفة عن هجومها - برغم تحقيقات النيابة المستمرة - فواصلت مسيرتها، ورسمت عناوين المقالات الحملة الشرسة التى قادتها «إلغاء الرتب والألقاب والقضاء على الفوارق الضخمة بين أفراد الشعب - هذه هى مخصصات الملوك والرؤساء - قصر محمد على فى شبرا. أوقفوا هذا العبث - الحكومة التى أخرجت حيدر لا يصح أن تبقى يومًا واحدًا على كريم ثابت وبوللى - ما هذا الإدجار جلاد الذى جعلتموه شيخًا - وما هذا النقيب - فضيحة ميدان عابدين. نزع بيوت الشعب بأبخس الأثمان. تشريد ألوف المواطنين لإنشاء تمثال - لعب القمار وجه ثالث للخلاف بين مصر وإنجلترا - نادى السيارات وما رسالته. هل حقق الرسالة - شركة فرغلى تطالب بعدم تدخل الحكومة فى سوق القطن لأنها ربحت نصف مليون جنيه - من المجرمون الحقيقيون فى قضية الجيش - تحرك أيها الشعب - ملهى الإسكارابيه - حول خطبة زكى هاشم»[٢].

ولم تقتصر تلك المقالات على مس فاروق وإنما تعدته إلى الطعن فيه. وعقب صدور عدد ٢٦ يناير ١٩٥١ الذى احتوى على المقالات الثلاث الأخيرة، فقد الملك رشده ورأى إلغاء الصحيفة، فاجتمع مجلس الوزراء، ووافق على مذكرة وزارة الداخلية فى هذا الشأن والتى اعتمدت على أنها دأبت على قلب النظام الاجتماعى فى البلاد، وعمدت إلى الدعوة السافرة للثورة، وحرضت على إثارة الفتن بين مختلف الطوائف، وطالبت بتطبيق المادة ١٥ من الدستور، ووافق مجلس الوزراء على الإلغاء فى ٢٨ يناير ١٩٥١[٣]. وعقب خمسة أيام من القرار، تقدم إبراهيم شكرى بإخطار لوزير الداخلية باعتزامه إصدار صحيفة جديدة باسم الشعب الجديد، فاعترض محافظ القاهرة على أساس أنها ستكون امتدادًا لمصر الفتاة،

---

(١) أحمد حسين، المرجع المذكور، ص ص ٢٢٣-٢٢٥، ٢٢٧.
(٢) المرجع نفسه، ص ص ٤٤-٤٦، ٥٨، ٥٩. شخصية المقال الأخير خطيب ناريمان.
(٣) المرجع نفسه، ص ص ٦٠، ٦١.

فرفع أحمد حسين دعوى أمام مجلس الدولة لإيقاف اعتراض المحافظ، فصدر الحكم بوقف تنفيذ قراره الأخير[1]، وبذلك أيد القضاء الموقف المضاد للملك.

وكانت باكورة القضايا التى فجَّرتها صحيفة الشعب الجديد العيب فى الذات الملكية، نظرًا لقرب وقوف أحمد حسين أمام محكمة الجنايات لاتهامه فى هذه الجريمة، وبيَّنت أن مصر الفتاة هى أول من آمنت بأن الملك رمز الدولة وممثل الشعب، ثم أشارت إلى ضرورة احترام أحكام الدستور وتطبيقها نصًا وروحًا، وأن الملك يملك ولا يحكم ولا يسأل عن شىء أبدًا، فالوزراء مسئولون عن أعمال الدولة بما فيها أعمال الملك حتى الشخصى منها، ولنفاذ توقيعات الملك لابد من توقيع الوزير المختص إلى جواره، وأنه ما دام الأمر كذلك، فلا محل لوجود جريمة اسمها العيب فى الذات الملكية، إلا أن يكون العيب موجهًا إلى شخص الملك بالذات بقصد الإيذاء أو الضرر. وتسوق الصحيفة النموذج الملكى البريطانى، وتحلِّل القول: «إن الملك لا يخطئ أبدًا» بأن معناه ليس مقصودًا أن الملك معصوم من الخطأ، ولكن المعنى أنه لا يخطئ لأنه لا يعمل شيئًا بنفسه أبدًا، وإنما طبقًا لمشورة وزرائه. وتصر الصحيفة على أنها وحزبها سوف تنتقد الحكومة وتسائلها عن أى شىء يجرى بين موظفى القصر، إذ ليست لهم حصانة خاصة تُفرِّق بينهم وبين أى موظف آخر يتقاضى راتبه من خزانة الدولة[2].

وراح أحمد حسين يُعبئ شعور الكراهية. وعندما وقف أمام محكمة الجنايات كرَّر نفس القول الذى ذكرته الصحيفة، وأوضح أن القضية قضية الأوضاع الدستورية فى مصر، ومضى يؤكد بقلمه على صفحات صحيفته المعنى نفسه[3]. ومرة أخرى توجه إليه التهمة نفسها بناء على مقالة «المشكلة الدستورية» وأسند فيه إلى الملك سوء اختيار رجال الحاشية، وكانت الشخصية التى دار عنها الحديث ناظر الخاصة الملكية، واقترح أن يكون فى الوزارة عضو مختص بشئون البلاط، مسئولاً عن أعمال الحاشية وما يجرى فى القصر بل وأيضًا عن تصرفات الملك الشخصية فى كل ما يتصل بها تجاه النواحى العامة، وبيَّن أن الشعب هو الذى انتزع دستوره بجهاده وبالتالى فإنه ليس منحة من الملك. ثم ركَّز على

(١) المرجع نفسه، ص ص ٦٨، ٨١.
(٢) الشعب الجديد، عدد ٢ فى ٢٧ أبريل ١٩٥١، ص٣.
(٣) المصدر نفسه، عدد ٥ فى ١٨ مايو ١٩٥١، ص١، عدد ٧ فى أول يونيو ١٩٥١، ص٣.

ضرورة أن يكون قدوة للشعب، وجاء بخصائص المصريين المتميزة فى التديُّن والتقوى والورع والفضيلة والطهارة، ومقتهم للخصائص العكسية المتمثلة فى لعب القمار والاستهتار. وأوضح أن الجالس على العرش لابد أن يمثل الصفات الأولى، وأن تكون سمة من يلتف حوله ويلوذ به، وطالب بإقصاء من انحرف سيره، أو حامت حوله الشبهة من رجال الحاشية. ويختتم المقال بقوله «الله أكبر ويحيا الشعب»(١)، وفى ذلك قمة التحدى.

وفى العدد التالى نشر مقالاً ثانيًا «من أحمد حسين إلى سراج الدين» اشتمل على عبارات تضمَّنت التعريض بسلطان الملك، وممارسته لسلطاته الدستورية وطرح عدة أسئلة: هل الشعب فى خدمة الملك والبيت المالك أم العكس؟ ثم سجَّل «أما الشعب فجائع وأنتم الذين تضحكون، أما الشعب فيئن من الألم وأنتم الذين تلهون، أما الشعب فيكد وأنتم الذين تنامون، أما الشعب فساهر»(٢). واتهم من جراء هذا المقال بأنه عاب علنا فى حق الذات الملكية، فعاد وكتب مقالاً ثالثًا «حكم القضاء» فوجِّهت له التهمة نفسها، إذ أسند للملك المحاباة وسوء الاختيار فى منح الرتب، كما أشار المقال إلى الذين «يعيشون كما يحلو لهم شيطانهم أن يعيشوا، وقد هرَّبوا أموالهم للخارج واشتروا قصورًا فى الخارج، وهم على استعداد فى كل لحظة وآن لكى يستقلوا طائرة تقرِّبهم إلى حيث أودعوا أموالهم واشتروا قصورهم، ولذلك فليس يعنيهم من أمر هذا الشعب أو مستقبله قليل أو كثير، ولذلك فهم يمضون فى غوايتهم لا يبالون بصراخ هذا الشعب أو استنكاره»(٣). وواضح أن فاروقًا المقصود. وأثنى المقال على حكم مجلس الدولة الذى قضى بإلغاء قرار مجلس الوزراء القاضى بإلغاء صحيفة مصر الفتاة (الاشتراكية) ولوح بعدم رضا فاروق عن المجلس، وعدم منح رجاله الرتب والنياشين التى توزع على الآخرين، وبيَّن أن صحف العالم أصبحت تتحدث عن القوادين والمرتشين واللصوص الذين يحملون ألقابًا ضخمة، ويحلون صدورهم بالنياشين والأوسمة، والذين أصبحوا من أصحاب الكلمة والنفوذ فى مصر.

وبناء على تلك المقالات الثلاث أحيل أحمد حسين إلى محكمة الجنايات، وفى أثناء المحاكمة أشار إلى كريم ثابت ومسألة مستشفى المواساة، وبوللى وجهلان وقضية الأسلحة

---

(١) المصدر نفسه عدد ٨ فى ٨ يونيو ١٩٥١، ص٣.

(٢) المصدر نفسه، عدد ٩ فى ١٥ يونيو ١٩٥١، ص٣.

(٣) المصدر نفسه، عدد ١٢ فى ٥ يوليو ١٩٥١، ص١.

الفاسدة، وصدر الحكم عليه بالحبس البسيط لمدة ستة أشهر وبتعطيل الصحيفة ثلاثة أشهر(١). ومع ذلك تمضى الصحيفة على المنوال، ويكتب سليمان زخارى عن الدعوى التى تقام على الملك، ويندِّد بشارل العاشر لأنه لم يحترم إرادة الشعب، ويُؤكِّد على أن الصحيفة ستحمل لواء الدعوة لتدعيم الملكية الدستورية فى مصر بتوضيح أصولها ورسم قواعدها(٢). ويذكر أحمد حسين فى مقاله « أما وقد عاد الملك» أنه كان قد اعتاد أن يتوجه برسائل إلى الملك يبسط فيها السياسة العامة، ولكن الحال تغيَّر، ولم يعد الملك مرجع الأمور، حيث الدستور قائم والحكومة دستورية، وبالتالى فالحديث يوجه لها(٣).

وتتناول الصحيفة مسألة تعيين حافظ عفيفى دون علم الحكومة، وأنها مسئولة عن ذلك، وأن هذا الإجراء هادم للدستور وخارج عنه وثائر عليه «وكل ثورة على الدستور تستتبع حتمًا ثورة من الشعب لإعادة الدستور إلى نصابه»(٤). ويحدِّد محمد عصفور معنى وظيفة مستشار للملك، ويذكر أن القانون الدستورى لا يعرف مستشارين للملك غير وزرائه(٥)، وكان ذلك ردّا على ما أنشأه فاروق فى هذا الصدد. ويأتى الكاتب بالأحداث التى مرت بالملكية البريطانية، وأكَّدت أن الوزراء هم مستشارو الملك، وانتهى إلى ضرورة أن يكون الملك فوق الأحزاب، وكذلك خدمه لا يجوز لهم منذ أن يدخلوا من باب القصر أن يُسخِّروا أنفسهم لفكرة سياسية، وإلا كانت كارثة دستورية «فالسياسة ملك للشعب وحده ولكنها حرام على حاشية الملك»(٦).

وتعرض إبراهيم شكرى لتهمة العيب فى الذات الملكية نتيجة لمقالة «أحمد حسين» الذى وصف فيه حال صديقه داخل السجن، واعتباره كأنه يقضى شهراً من شهور العسل وينتهى إلى قوله: «إننا نعتبر قضاء الشهور فى السجن لذة تفوق شهر العسل، وأن الحبس عندنا يساوى التنقل فى أفخر يخت على موانئ الدنيا كلها»(٧). وغنى عن البيان ما يقصده الكاتب فى وقت كان فاروق يقوم بهذه الرحلة. وحول مفهوم علاقة الملك

---

(١) أحمد حسين، المرجع المذكور، ص ص ٢٨١ـ٣٠٤.
(٢) الشعب الجديد، عدد ١٤ فى ١٩ يوليو ١٩٥١، ص٤.
(٣) المصدر نفسه، عدد ٢٢ فى ٢٠ سبتمبر ١٩٥١، ص١.
(٤) المصدر نفسه، عدد ٣٦ فى ٢٧ ديسمبر ١٩٥١.
(٥) المصدر نفسه، ص١.
(٦) المصدر نفسه، عدد ٣٧ فى ٣ يناير ١٩٥٢، ص٣.
(٧) المصدر نفسه، عدد ١٥ فى ٢٦ يوليو ١٩٥١.

بالشعب، ومن منطلق الهجوم على أوتقراطية فاروق، استحضرت الصحيفة النماذج المختلفة للملكية الديموقراطية الأوربية، وساقت الأمثلة عن تواضع الرسول ﷺ ورفضه لمن يقبِّل يده، وواضح أن السهام موجهة للملك الذى كان يلبس القفاز ويمد يده ليقبلها الآخرون(١). وبذلك بلغ الاحتكاك بين فاروق والحزب الاشتراكى منتهاه من خلال صحيفته، وقد مثَّلت العيب فى الذات الملكية، والملكية الدستورية ثقلا فيها، مما أثار جنون الملك فى كثير من الأحيان، ورغم الإجراءات التى فُرضت، فإنها لم تثمر عن صالح له، وإنما زادت الموقف اشتعالاً.

لم يقتصر الهجوم على الحاشية فى تلك المقالات التى دخلت تحت اتهام العيب فى الذات الملكية، ولكنه امتد ليلتقط تحركاتها وسكناتها. ونال كريم ثابت النصيب الأكبر، فاستنكرت الشعب الجديد تلك المكانة التى حصل عليها وسلطانه ونفوذه وعضويته لمجلس إدارة شركة تعبئة زجاجات الكوكاكولا وعدم جواز ذلك قانونيّا، ونقلت مساعيه ووساطته لصالح الشركة، وجنَّدت حملة لتحريم شرب البيبسى كولا والكوكاكولا لتعارض ذلك مع القيم الدينية لاحتوائها على مخدر واشتقاقها من الكوكايين ودم الخنزير(٢)، وفى ذلك ما يعوق المصالح الملكية. ودخل تحت وابل القذف بوللى وأندراوس وجلاد(٣). ويوجه أحمد حسين نداءه إلى النحاس للنظر فى موضوع الحاشية وأنه يجب على شاغليها أن يكونوا مصريين لا متمصرين(٤). ووجَّهت الصحيفة دفتها تجاه حافظ عفيفى، واستعرضت ماضيه، وتقربه من الإنجليز، وهدف فاروق من تعيينه رئيسًا للديوان(٥). ومن ثم يتبيَّن أن محاربة الملك تمثَّلت أيضًا فى المحيطين به، وكان فى ذلك ما يثيره ويزيد من حنقه على الحزب.

---

(١) المصدر نفسه، عدد ٣ فى ٤ مايو ١٩٥١، ص٤، عدد ١٠ فى ٢٢ يونيو ١٩٥١، ص٤. يذكر حافظ محمود أن فاروقًا مد له يده وعليها القفاز ليقبِّلها، لكنه لم يفعل مما عرضه لشطب اسمه من كل شىء للقصر الملكى دخل فيه. حافظ محمود، المصدر المذكور، ص ١٤٣.

(٢) الشعب الجديد، عدد ١٥ فى ٢٦ يوليو ١٩٥١، ص ص ٥، ١٢، عدد ١١ فى ٢٩ يونيو ١٩٥١، ص٤، عدد ١٨ فى ١٦ أغسطس ١٩٥١، ص٥.

(٣) المصدر نفسه، عدد ١٨ فى ١٦ أغسطس ١٩٥١، ص١، عدد ١٧ فى ٩ أغسطس ١٩٥١، ص٢، عدد ٩ فى ١٥ يونيو ١٩٥١، ص١٢.

(٤) المصدر نفسه، عدد ٢٢ فى ٢٠ سبتمبر ١٩٥١، ص١.

(٥) المصدر نفسه، عدد ٢٠ فى ٣٠ أغسطس، ص ص٣، ١٢، عدد ٣٦ فى ٢٧ ديسمبر ١٩٥١، ص ص ٣، ٤، عدد ٣٧، فى ٣ يناير ١٩٥٢، ص٤.

ولما كان الحزب الاشتراكى يعرف نهم فاروق وشراهته للمال، فقد حاربه عن طريقه، وسلك لذلك عدة اتجاهات، فحدد موقفه من هدايا الزفاف الملكى، فكتبت الشعب الجديد تقول: «إن جلالة الملك يسعده من غير شك أن يتلقى باقة زهر من المزارعين. . . إن جلالة الملك لا يريد من رعاياه مالاً ولا ذهبًا، فإن عنده من المال ما يغنيهم جميعًا، وإن عنده من الذهب ما يساوى ما عندهم جميعًا، لأنه هو ملك البلاد فهو رمزها، لو أن الحكومة جمعت هذه الأموال التى يجمعها الموظفون والشرطة لتقديم هدايا وأنشأت بها مؤسسة اجتماعية ضخمة قدمتها هدية إلى جلالة الملكة المقبلة، لكان ذلك أدخل السرور على قلب الملكين»(١).

وفى العدد نفسه تكتب تحت عنوان «هل قرأت وفهمت؟» خبر مؤداه تبرع شاه إيران بمجوهراته النفيسة للشعب الإيرانى، لكى تودع خزانة الدولة لتدعيم النقد الوطنى(٢). إذن فالهدف جلى والهجوم على طمع فاروق بيِّن. ونقلت الصحيفة وبالتفصيل المصروفات الخاصة بالديوان الملكى فى ميزانية عام ١٩٥١، وخرجت بأن الميزانية بلغت خمسة أضعاف ما كانت عليه عند تولى فاروق الحكم، وأوضحت أنه عندما تعرض الميزانية على البرلمان يكون النقاش فى جميع أبوابها إلا فى القسم الخاص بالملك، حيث يُعَد منطقة محرمة، وتنتقد ذلك بوصفه عملاً غير دستورى(٣). وتطرح سؤالاً: «لماذا لا تمتد رقابة ديوان المحاسبة إلى مصروفات ديوان جلالة الملك؟» وتطالب بذلك حتى يتثبَّت من أنها قد صرفت فى الأغراض التى خُصِّصت الاعتمادات من أجلها(٤). وتذكر فاروقًا بما أعلنه عقب اعتلائه العرش بأن الخاصة الملكية ستتحمَّل مصروفات إدارة قصرى القبة والمنتزة تخفيفًا لأعباء ميزانية الدولة، وكيف تناسى هذا القول وتحمَّل الشعب أعباء مصروفات القصرين، وتطالب الحكومة بضغط ميزانية القصور(٥).

---

(١) المصدر نفسه، عدد ٢ فى ٢٧ إبريل ١٩٥١، ص٥.
(٢) المصدر نفسه، ص٤.
(٣) المصدر نفسه، عدد ٩ فى ١٥ يونيو ١٩٥١، ص٦، عدد ١٢ فى ٥ يوليو ١٩٥١، عدد ١٤ فى ٩ يوليو ١٩٥١، ص٧، عدد ١٥ فى ٢٦ يوليو ١٩٥١، ص ١٢.
(٤) المصدر نفسه، عدد ١١ فى ٢٩ يونيو ١٩٥١، ص٦.
(٥) المصدر نفسه، عدد ١٦ فى ٢ أغسطس ١٩٥١، ص ص ٦، ٧، عدد ٢٢ فى ٢٠ سبتمبر ١٩٥١، ص١.

وفى ذلك أرسلت وزارة الاشغال إلى مجلس النواب تعديلات مستعجلة على الميزانية تدور حول إنشاء حوض سباحة فى قصر القبة يتكلف خمسين ألف جنيه، وتأثيث اليخت الملكى نسر باثنين وعشرين ألف جنيه، وهذا فى آونة خفّضت فيها بعض الاعتمادات الحيوية للشعب بحجة انعدام المال، ولكن بناء على الحملة الصحفية ومحاولة الحد منها، أمر فاروق بأن يكون إنشاء حوض السباحة من ماله الخاص[1].

ولم تتوقف الحملة، وحوّلت المسار إلى تكاليف إصلاح يخت المحروسة، واتخذت فى وصف ما أدخل عليها من نقوش ورسومات وزينة مادة أرادت بها أن تكمل رسالتها فى هذا المضمار[2]. أيضًا لم يسقط من حساب الصحيفة انتقاد إقامة التماثيل بالجملة - لفؤاد وإسماعيل ومحمد على - وما يكلّف ذلك الدولة من ملايين الجنيهات فى وقت هى أحوج ما تكون فيه إلى كل مليم، وعدّت هذا العمل رياء من الحكومة لإظهار الولاء للملك، وختمت بقولها «إن عروش الملوك تقوم على محبة القلوب»[3]. وكشفت الصحيفة الأوراق حول التنازلات المالية التى أخذت أشكالاً متعدِّدة، وكان الملك المستفيد الأول منها، وشكّلت مسألة الضرائب ثقلاً فيها، فيسأل أحمد حسين ناظر الخاصة الملكية عن صحة ما تردَّد بشأن عدم تقديم الإقرارات اللازمة عن ضريبة الإيراد العام، مما يترتب عليه أن الخاصة لم تدفع الضرائب المستحقة عليها، ويستبعد ذلك رغم يقينه من صحته ليتمكن من توجيه الضربات من الخلف، فيتكلَّم عما يجب أن تكون عليه من القدوة الحسنة واحترام القوانين المتوَّجة باسم الملك[4]، ويعود ويكتب مقالاً بعنوان «عصابة الرأسمالية» معلقًا على مسألة رفع ضريبة الإيراد على الدخل العام، معلنًا أنها «ستحد قليلاً من جشعها (أى العصابة) وستقلل من أيديها الأموال اللازمة للإنفاق على موائد القمار والغوانى فى نيس وكان ومونت كارلو وباريس»[5].

وتتعرض الصحيفة للوردات إنجلترا، وتُبيِّن كيف يعمدون إلى التخلص من قصورهم

---

(١) المصدر نفسه، عدد ٢١ فى ٦ سبتمبر ١٩٥١، ص١، عدد ٢٢ فى ٢٠ سبتمبر ١٩٥١، ص١.
(٢) المصدر نفسه، عدد ٢٦ فى ١٨ أكتوبر ١٩٥١، ص٨.
(٣) المصدر نفسه، عدد ١٢ فى ٥ يوليو ١٩٥١، ص١٢.
(٤) المصدر نفسه، عدد ٦ فى ٢٥ مايو ١٩٥١.
(٥) المصدر نفسه، عدد ٧ فى أول يونيو ١٩٥١.

لتسديد ما عليهم من ضرائب للدولة[١]. وتنشر فضيحة القطن وأبطالها ومضاربتهم فى البورصة، وتشير إلى تدخل الكبراء - وتعنى فاروقًا - وقلة حيلة صغار الرأسماليين «لا يستطيعون أن يتصلوا بالكبار، لا يستطيعون أن يقدموا هدية عيد ميلاد أو عرش بعشرين ألفًا من الجنيهات، لا يستطيعون أن يبرموا بعض الصفقات لحساب هذا أو ذاك لتصل إلى يده بضعة ألوف من الجنيهات»[٢]. وعلى هذا أصبحت مثل تلك الصفقات معلومة لدى الجميع بعد أن افتضحت تصرفات فاروق.

وكان أخطر ما تعرضت له الشعب الجديد هو الهجوم على الملك كأكبر إقطاعى، فقد كتب أحمد حسين مقالتين، أولاهما حملت عنوان «من أحمد حسين إلى ناظر الخاصة الملكية» سرد فيها سوء حالة الفلاحين، وأن الإصلاح يجب أن يبدأ من الخاصة الملكية لاحتذاء جميع الدوائر بها، ولأنها أوسع التفاتيش نطاقًا حيث عدد ما يطرح من الأفدنة للإيجار ١٠١,٧١٨ فدانًا فى عام ١٩٥١ موزعة بالوجهين القبلى والبحرى، ويطلب من ناظرها أن يستحضر فى ذهنه أن زارع الأرض أولى الناس بثمراتها، فلولاه لما كانت، وأن العُرف والعدل والمنطق جرى على أن يقدم المالك الأرض، ويقدم المستأجر العمل، ثم يتقاسم الاثنان على نسبة معينة من ثمرات الأرض، والخروج عن ذلك هو خروج عن الحق، حيث لا يستوى الذين يعملون والذين لا يعملون، ولكن الآية تنعكس على تفاتيش الخاصة، فيجرد المستأجر من كل شىء ولا يبقى له إلا لقمة الخبز التى تجعله لا يموت. ويندِّد بطريقة استخدام العقود البيضاء التى يُوَقَّع عليها المستأجرون، وأنها تخالف القانون، حيث تملأ خاناتها بعد ظهور المحصول، وعلى ضوء ما تُسفر عنه أسعار القطن، ثم يجرى الحساب على أساس ألا يبقى للمستأجرين شىء.

ويشير أحمد حسين إلى أن الملك ليس فى حاجة للمال، لأن الدولة تضع تحت تصرفه كل المال الذى يريده، ويستطرد إلى القول بأن تأجير الأرض بقدر معين من المحصول (المحمول) غير جائز قانونًا ولا شرعًا ولا عدلاً، وأيَّد قوله بفتوى الشيخ حسنين مخلوف، وخرج بأن ما يقدم عليه الناظر لا يتفق مع الشريعة الإسلامية، وطالبه بأن يوقف العمل بهذا الأسلوب، وأن يحل محله المزارعة على أساس نسبة معلومة من

(١) المصدر نفسه، عدد ١٥ فى ٢٦ يوليو ١٩٥١، ص٢.
(٢) المصدر نفسه، عدد ٢٠ فى ٣٠ أغسطس ١٩٥١، ص٥.

المحصـول يجب ألا تزيد عن الثلث، ليكون الثلثان من حق زارع الأرض وحده إلى أن يحين الوقت الذى يتم فيه الاقتناع بأن المصلحة العامة تقتضى بيع هذه الأراضى لزارعيها. وينتهى إلى أنه جاء بتعاليم الإسلام وأحكام الدين، فإن لم تطبق فلن يكون هناك من يعصم مصر من الشيوعية(١).

أما المقال الثانى «إلى ناظر الخاصة الملكية مرة ثانية» فهو استكمال للمقال السابق وعلى وتيرته نفسها، ويضع فيه الإجراءات التى تخلِّص مصر نهائيّا من عهد الإقطاع، وأنهى المقال بتذكير فاروق بأنه «فى ظل نظام دستورى ليس فى حاجة إلى أن يملك شيئًا على الإطلاق قَلَّ أو كثر، لأن الدولة مكلفة بأن تنفق عليه، وأن تتولى عنه تسديد كل ما يشاء من نفقات، وله مخصصات سنوية محددة بنص الدستور. . . فلم يعد الملك فى حاجة إلى أى ملكية خاصة، فالمال لا يزيده جاهًا وهو رئيس البلاد الأعلى، والمال لا يزيده نفوذًا وهو رئيس البلاد الأعلى، والمال لا يزيد فى إمكانياته، وهو يملك كل الإمكانيات بوصفه رئيس الدولة الأعلى»(٢).

وطار لب فاروق لتلك المواجهة، ولهذه الثورة الاجتماعية التى يسعى لتفجيرها الحزب الاشتراكى. وعلى الفور أبلغت إدارة الأمن العام النيابة العامة عما ورد فى المقالتين، وجرى التحقيق مع كاتبهما ورئيس التحرير لإذنه بنشرهما، واتهما بالعيب فى الذات الملكية، وصدر الحكم عليهما(٣). ومع هذا استمر الاتجاه فى طريقه وسجَّلت الصحيفة الاستغلال وسطَّرت حالة عبيد الأرض. وعندما حاول فاروق أن يذر رمادًا فى العيون، ويقوم بتسليم السراكى لمستحقى الضمان الاجتماعى، تنشر الشعب الجديد أن ما أعطى لهم قد استرد وتؤكد صحة الخبر(٤)، وحينما وزع جزءًا من أرض كفر سعد على الفلاحين، استهزأت بهذا العمل، وهاجمت الإقطاع، وأعلنت أنه آن الأوان لتصحح الأوضاع على صورة واسعة مشروعة(٥).

---

(١) المصدر نفسه، عدد ٣ فى ٤ مايو ١٩٥١، ص٣.
(٢) المصدر نفسه، عدد ٦ فى ٢٥ مايو ١٩٥١.
(٣) أحمد حسين، المرجع المذكور، ص٢٧٨.
(٤) الشعب الجديد، عدد ٨ فى ٨ يونيو ١٩٥١، ص١٢.
(٥) المصدر نفسه، عدد ١٠ فى ٢٢ يونيو ١٩٥١، ص٥.

وعقب عودة فاروق من رحلة شهر العسل، يطالب أحمد حسين رئيس الوزراء بأن يشير على الملك ويوضِّح له أن الساعة حانت ليخطو الخطوة المرجوة لإنهاض الشعب مما يعانيه، وذلك لا يكون إلا بتوزيع الأراضى الزراعية على العاملين فيها، وأن هناك تفاتيش ملكية تشمل قرى بل مدنًا بأكملها، ومن العبث أن يعيش الفلاحون العاملون فيها بغير أمل فى أن يمتلكوا قطعة أرض، وأنه لا سبيل لتحقيق ذلك إذا ظلت هذه الأراضى مملوكة للتفاتيش الملكية. ويمضى ليُبيِّن أن فاروقًا عائد من أوربا وشاهد جموع الشعب فى كل مكان ذهب إليه، ورأى كيف أن بيوت الفلاحين لا تقل جمالاً أو نظافة عن بيوت الأمراء فى مصر، وبالتالى فإنه لابد أن يكون معتزمًا أن يفعل شيئًا للنهوض بهذه الملايين، وساق شاه إيران مثالاً حينما وزَّع أرضه على الفلاحين مقابل أقساط يدفعونها تنفق على تحسين حالهم، وأن شعب مصر لن يشك لحظة فى أن مليكه سيكون أسعد الناس للبدء بهذا الإصلاح الذى يعقبه قانون إصلاح الأراضى، فيحدد الملكية بخمسين فدانًا لا تزيد عليها. وينتهى إلى قوله «حانت الساعة للإصلاح أو الثورة»(١). ولم تكن مثل هذه الضربات الموجهة مباشرة لفاروق والتى تهدف أساسًا إلى تقويض نظامه إلا لتضاعف من شحنات غضبه فى وقت كان يبذل فيه ويخطط بمختلف الطرق لكسب المزيد من الأموال ضاربًا عرض الحائط بمختلف القيم.

وشكَّلت التصرفات الشخصية لفاروق ثقلاً لدى الشعب الجديد، فقد انتهزت قرارات مجلس الوزراء بمصادرة بعض المجلات الأجنبية لتعرضها للذات الملكية، وراحت تجمع أعدادها التى بلغت ١٦٦ صحيفة فى الفترة من ١٥ مايو ١٩٤٨ إلى يناير ١٩٥٠، بالإضافة إلى ما صودر عقب هذه الفترة، وأعلنت أن هذا الأمر لا يمكن السكوت عنه، ولابد من إنقاذ سمعة مصر فى الخارج. وأسفت لتلك الصور التى احتوتها تلك الصحافة فسطرت «آه من الصور التى نشرت فى المجلات العالمية لبعض كبرائنا، فلا تكاد أعيننا تقع عليها حتى يتولانا الخجل والشعور بالخزى والعار، لا لأن هذه الصور تخالف تقاليدنا أو ديننا، فكبراؤنا لا يعترفون بدين ولا تقاليد، ولكن الخجل الذى يصيبنا ذلك أن البشر قد تواضعوا على ما يسمى الذوق وما يسمى الآداب العامة»(٢). وأشارت صحيفة الحزب

(١) المصدر نفسه، عدد ٢٢ فى ٢٠ سبتمبر ١٩٥١، ص١.

(٢) المصدر نفسه، عدد ١٠ فى ٢٢ يونيو ١٩٥١، ص٨، عدد ١٣ فى ١٢ يوليو ١٩٥١، ص٧.

إلى القمار والغانيات فى المدن الأوربية التى يرتادها فاروق، واستنكرت كيف يقوم بوليس الآداب بضبط محلات وبيوت لعب القمار، ويحيل المتهمين إلى النيابة بينما الكبار لم يكفُّوا عن داء المقامرة حتى أصبحت أخبارهم على موائد القمار موضوع حديث الصحف الأوربية، وتطالب بالمساواة[1] . وركَّزت على فسوق الملك - دون الإشارة الصريحة إليه حيث إن المضمون مفهوم - ونقلت ما كتبته صحف المعارضة عنه، وكيف أن العالم يعرف أن هذا الرقيع يعيش عالة على فقر المصريين وجوعهم[2] .

وانتقدت الصحيفة وجود فاروق فى أثناء رمضان والعيد فى أوربا «الذين تنكروا لكل ما توارثوه بل غادروا بلادهم فى هذه الأيام الحافلة بذكرياتهم الدينية. . . هربوا من الذكريات المجيدة لينتهبوا اللذات الرخيصة، باعوا بلادهم ودينهم ليشتروا إثمًا وضلالاً، ولم يذهبوا إلى مسجد أو ميدان حرب يعبدون الله أو يجاهدون فى سبيل الله، ولكنهم عصوا ربهم وأطاعوا شيطانهم. ونظرت الجماهير الكادحة والملايين المكافحة إلى هذا كله فى حسرة وألم بل فى بلاهة وذهول: أهذه مقوِّمات أمة وتلك أخلاق شعب»[3] .

وتأتى الصحيفة بالرئيس سوكارنو كنموذج للحاكم المسلم، فتذكر أنه أدى صلاة العيد فى ساحة كبيرة ثم غادر العاصمة إلى إحدى المدن ليعمل عاملا لمدة يومين حتى يضرب للشعب الإندونيسى المثل بنفسه. ثم تستفسر عن المكان الذى أدى فيه رؤساء مصر صلاة العيد[4] . وتنشر الفتاوى عن حكم الشريعة الإسلامية من القائمين بوظائف المسلمين إذ عرف عنهم أنهم يستغلون النفوذ ويجمعون الثروات ويحكمون بالهوى، وأن من يسلك هذا الطريق فهو حرام ولا يحل للمسلم أن يتقاضى مرتبًا وهو بعيد عن عمله يلهو ويلعب خارج وطنه، فمثل هؤلاء يأكلون فى بطونهم نارًا وسيصلون سعيرًا[5] .

ووجهت الصحيفة اللوم إلى النحاس، لتلك الصور الفجَّة التى ظهر بها للتعبير عن الولاء لفاروق، وكيف أنه فى صباح عيد الفطر أذاع تهنئته للملك والملكة وهما فى كابرى واعتبرها قبلَته، وبينت أن كابرى ليست مكة المكرمة، وقالت «لا نعتقد أن ملكًا ديموقراطيًا

(١) المصدر نفسه، عدد ١٨ فى ١٦ أغسطس ١٩٥١، ص٣.
(٢) المصدر نفسه، عدد ١٠ فى ٢٢ يونيو ١٩٥١، ص١٢.
(٣) المصدر نفسه، عدد ١٢ فى ٥ يوليو ١٩٥١، ص١١.
(٤) المصدر نفسه، عدد ١٤ فى ١٩ يوليو ١٩٥١، ص٩.
(٥) المصدر نفسه، عدد ٢٤ فى ١٤ أكتوبر ١٩٥١، ص٥.

فى بلد إسلامى يحترم رئيس حكومة يحاول التزّلف إليه بإعلان خضوعه وركوعه»(١) . وفى الوقت نفسه، لم تكف عن حملتها على البذخ والاستهتار والعبث بمصالح البلاد، هادفة النيل من فاروق، وتبصير الشعب بمواطن الفساد.

وتولّت الشعب الجديد مهمة مزدوجة، فهى بعد أن تعطى الصورة كاملة لتعديات فاروق على الشعب، تظهر تبرُّم واستياء هذا الشعب مما أصابه وتحمُّسه لتزيد جذوة غضبه اشتعالاً، ولم تكن مغالية فى الحالتين، وإنما نقلت الواقع الذى فرض نفسه، ونجحت فى هذا الشأن. ومنذ أن بدأت الصحيفة تمارس رسالتها، استحضرت أحداث الثورة الفرنسية ونشرتها على صفحاتها، وكان لها منهجها فى هذا الاتجاه، حيث ركزت على أساليب العنف التى اتبعتها ومنها إعدام الملك وزوجته، وما توصلت إليه فى النهاية وأدركته بأن يكون علاج المسائل السياسية وإدارة الحكم من خلال الوسائل القانونية والدستورية(٢) .

وعندما اعتقل أحمد حسين، قارنت بين ما حدث فى أثناء الثورة الفرنسية وما يمكن أن يحدث فى مصر، فذكرت أنه أثناء تجمع نذر الثورة فى فرنسا كان رجال البلاط ورجال الدين والنبلاء فى ضلالهم يعمهون وأصموا آذانهم عن نداءات فولتير وروسو ومونتسكيو «حتى إذا انطلقت العاصفة، ثلت العرش ودكت الباستيل حصن الاستبداد وأطاحت بالطغاة المستبدين الذين كانوا يشترون بذخهم وإسرافهم ببؤس الشعب وشقائه»(٣) . فكان ذلك تحذيراً وتنبيهًا من جانب، ودفعًا وتشجيعًا من جانب آخر. وانطلاقًا من التيار الثورى نقلت الصحيفة السخط السائد على الحكم. ففى مقال «دعونا نحارب أخطاءكم بالقلم» يلتقط كاتبه مشاهد الاستياء والتكدر ويعلق: «إن الشعب يرى الحكام يرفعون أشخاصًا أخسَّاء أدنياء جىء بهم من المستنقعات والوحل لمجرد تحقيق الأهواء والشهوات الرخيصة. . . كل ذلك ليس له إلا نتيجة واحدة هى ازدياد غضب الشعب ومضاعفة الغليان فى مراجله. . . إن هذا الشعب يعانى فى هذه الأيام وطأة تكاليف الحياة. . . وفى ذات الوقت يرى حكامه لاهين فى حفلاتهم، مسرفين فى شهواتهم وكأن لا حد لجشعهم أو سعرهم فى جمع المال»(٤) . والمقصود إثارة النفوس على فاروق.

(١) المصدر نفسه، عدد ١٣ فى ١٢ يوليو ١٩٥١، ص٦.
(٢) المصدر نفسه، عدد ٢ فى ٢٧ إبريل ١٩٥١، ص ص١، ٤.
(٣) المصدر نفسه، عدد ١٥ فى ٢٦ يوليو ١٩٥١، ص١.
(٤) المصدر نفسه، عدد ٢ فى ٢٧ إبريل ١٩٥١، ص٢.

وواصل هذا الأسلوب الطريق، فتنشر الصحيفة تحت عنوان «اغضب أيها الشعب» مواقف الشعب، فهو يعتبر الإسراف فى أمواله جنونًا، ويستنكر مظاهر البذخ الفاحش الذى يعيش فيه الكبراء وإمعانهم فى اللهو والعبث بمصالح البلاد. كما تُسجِّل موقف الحكام، فقد جعلوا من المجرمين أبطالاً، فمن خرج من الجيش لفضيحة كبرى عاد فائزًا منتصرًا، ومن كانوا يجب أن يطوقوا بالحديد طوقوا بالأوسمة والنياشين، وتطالب الشعب بعمل إيجابى ﴿**إِنَّ اللَّهَ لا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا مَا بِأَنفُسِهِمْ**﴾ وأن الساعة قد حانت للتعبير عن الغضب بأسلوب عملى، وتنادى بالتكتل «هذا هو الطريق الذى لا طريق غيره لكى نردع الحكام ولنجعلهم يعملون ألف حساب لهذا الشعب الذى يتجمع، فاعلموا واعملوا فى هذا السبيل»(١).

ويكتب أحمد حسين عن طلائع المد الثورى، فيذكر أن الثورة تجيش فى صدور المصريين، وأنها آتية لاريب فيها بعد ازدياد السخط والغضب، وأنه فى كل نفس نار تشتعل، وأصبحت المسألة لا تحتاج إلا للظرف المناسب، والساعة المناسبة لكى يشتعل ذلك كله فى غمضة عين. ويستشهد بما حدث فى كفور نجم بتفتيش الأمير محمد على وفى بهوت فى تفتيش البدراوى(٢). وتلاحقت حملات الإثارة الصحفية «إن الشعب هو المسئول الأول عن الآلام التى يتجرعها اليوم»، «البلد فى حالة غليان»، «حاجة الحاكمين إلى الشعور والإحساس»، «إن عشرين مليونا من الآدميين يبذلون العرق ويطفحون الدم لحساب حفنة من الكروش»(٣)، حتى الروايات التى تنشرها تحافظ فيها على الطابع نفسه وتحمل العناوين المثيرة(٤)، وتطالب بالقائد الذى يتولى الثورة «أمة مجاهدة وشعب مستعبد يريد أن يحطم الأغلال ويفك القيود عن عنقه وأيديه وأرجله، فلم يعرفوا لهم قائدًا يهديهم إلى سواء السبيل»(٥).

وفى العدد نفسه تذكر أحمد عرابى قائد الثورة العرابية الوطنى المفترى عليه، ومقولته

(١) المصدر نفسه، عدد ٩ فى ١٥ يونيو ١٩٥١، ص١.
(٢) المصدر نفسه، عدد ١١ فى ٢٩ يونيو ١٩٥١، ص١.
(٣) المصدر نفسه، عدد ١٠ فى ٢٢ يونيو ١٩٥١، ص٨، عدد ١١ فى ٢٩ يونيو ١٩٥١، ص ص٧، ٨، عدد ١٢ فى ٥ يوليو ١٩٥١، ص١.
(٤) المصدر نفسه، عدد ١٦ فى ٢ أغسطس ١٩٥١، ص١٢، قصة «مؤامرة لقلب نظام الحكم».
(٥) المصدر نفسه، عدد ١٢ فى ٥ يوليو ١٩٥١، ص١١.

«لن نُستعبد بعد اليوم»، ثم تعود وتذكر كيف كانت ثورة شعبية عقدت قيادتها على الجيش[١]. معنى هذا أنها تشجع العسكريين للقيام بدورهم فى وقت كان الضباط الأحرار يمارسون فيه نشاطهم ويوزعون منشوراتهم.

وركزت الصحيفة على الوتيرة الدينية لما لها من إيجابية لدى الشعب، فتحت عنوان «توجيهات قرآنية» وبعد شرح الآية ﴿ وَأَضَلَّ فِرْعَوْنُ قَوْمَهُ وَمَا هَدَىٰ ﴾ يكون النداء «لتتيقَّظ الأمة من غفلتها، لتفتح عينها على آخرها، لتلحظ القائد ولتقول له لا بأعلى صوتها عندما يشط، ولتكبح جماحه عندما يحرن، ولتأخذ بحجزه عندما يريد أن يهوى بها إلى النار»[٢]. وتكتب عقب الإفراج عن أحمد حسين وصحبه مستخدمة عبارة «الله أكبر»[٣]. وفى هذا دلالته، واعتبار ذلك انتصاراً على فاروق، وتدافع عن شيخ الأزهر الذى أقيل نتيجة تصريحه ضد الملك، وتنقل ما كتبه مصطفى أمين فى هذا الصدد. وفى أثناء تتبُّع أخبار رحلة شهر العسل الملكية، تنشر خبراً مؤداه أن فاروقًا زار قصر لافافورينا ـ بجوار نابولى ـ الذى كان يقيم فيه الخديو إسماعيل بعد خلعه عن عرشه[٤]. وفى ذلك مغزاه إذ أعطت الإحساس بأن نهاية الملك ستكون مماثلة لنهاية جده، وأنه مُدرك لها جيداً، وارتفع المؤشر، فطالبت بتلقيب الشعب بصاحب الجلالة على أساس أنه هو الذى يدفع الضرائب، وينشئ الميزانية، ويحرث الأرض، ويدير المصانع، وأنه مصدر السلطات[٥].

وهكذا يتضح كيف أمسك الحزب بمعوله ليس فقط ليهدم فاروقًا كملك، ولكن أيضًا كنظام. وبلغ غضب الملك مداه وأراد أن يكمم أفواه الصحفيين ويحكم على الصحافة بالإعدام حتى يبعد عنه الشر الذى ناله من جميع النواحى. وبناء على توجيهاته أعدَّت التشريعات الصحفية الثلاثة لوأد الصحافة، وقوبلت بمعارضة قوية من الحزب الاشتراكى الذى تمسك بحرية الصحافة كاملة. وذكر أحمد حسين أن الجرائم السياسية وُقِّتت فى وقت كانت فيه الصحافة مقيَّدة، وأن الذين يتصورون أن الصحافة سوف تحدث ثورة مخطئون، لأن الثورات تنشأ نتيجة للكبت والقهر، وأنه إذا عُطِّلت الصحف التى تعبر عن

---

(١) المصدر نفسه، ص٨، عدد ٢٢ فى ٢٠ سبتمبر ١٩٥١، ص١٢.
(٢) المصدر نفسه، عدد ١٩ فى ٢٣ أغسطس ١٩٥١، ص٨.
(٣) المصدر نفسه، عدد ١٧ فى ١٩ أغسطس ١٩٥١، ص١.
(٤) المصدر نفسه، عدد ١٢ فى ٥ يوليو ١٩٥١، ص١٢.
(٥) المصدر نفسه، عدد ١٩ فى ٢٣ أغسطس ١٩٥١، ص١٢.

إرادة الشعب، حل محلها غيرها. ويمضى مع الاجراءات المضادة لوجود صحافة حرة، وينتهى إلى أن النتيجة ستكون القتل والاغتيال والتدمير(١).

وتدفق التيار بعودة صدور صحيفة مصر الفتاة (الاشتراكية)، وكان أهم ما كتبه أحمد حسين فيها مقال «انصبوا المشانق ولكن الشعب سينتصر» أبدى فيه عزمه وإصراره على مواصلة المسيرة، وعدم اكتراثه بالتحقيق والسجن، ويتحدى ويطالب «انصبوا لنا المشانق إذا أردتم أو تربصوا بنا الدوائر وابعثوا مجرميكم لاغتيالنا، ولكن كونوا على ثقة بأنكم ستنهزمون كما هزمتم حتى الآن». ويُسفر فى هجومه على فاروق، ويُصدر الحكم عليه ويأتى بحيثيات إسقاطه عن عرشه «سينتصر الشعب لأن زمن الحكام المستهترين قد انتهى من الوجود ولا يمكن أن يبقى فى مصر، انتهى زمن هؤلاء الحكام الذين يحيطون أنفسهم بالغوانى والمحظيات ويملئون الدنيا عبثًا وفضائح . . . انتهى عهد الحكام الذين يلعبون القمار وتعرف الدنيا أنهم يلعبون القمار . . . انتهى العهد الذى يظن فيه الحكام أنهم قادرون على أن يبعثروا أموال الدولة على شهواتهم وقصورهم وعزبهم وأن يزيدوا فيها كل يوم دون أن يلقوا بالاً لصراخ الصارخين أو لظلم الظالمين»، ويُبيِّن الكاتب انفصام الرباط بين فاروق والقوى التى كان يعتمد عليها «انتهى العهد الذى يظن فيه الحكام أنهم قادرون على البطش بالشعب عن طريق الشرطة والجيش والنيابة . . . وستأتى ساعة تتكتَّل فيها هذه القوى الثلاث ضد الحاكم نفسه»(٢).

وبذلك تتضح الثورية الجارفة التى حملها المقال، والذى نصب فيه أحمد حسين المشنقة لفاروق، وعُدَّ أحد العناصر فى التحريض على حريق القاهرة. وأعقب هذا مقال آخر أشد ضراوة حمل عنوان «الثورة. الثورة. الثورة» أرفق به أحمد حسين صورة إيضاح تمثِّل بؤس وشقاء أفراد الشعب ما بين شيخ متهدِّم وطفل فى أسمال بالية ومريض على قارعة الطريق، وجعل عنوانها «رعاياك يا مولاى» وكتب تحتها «أيها المواطن أنت معرض لهذا المصير فى ظل الرأسمالية». وأشار المقال إلى إضراب الفلاحين عن جمع القطن فى ميت فضالة مركز أجا بالتفتيش الذى يشرف عليه عبد اللطيف طلعت كبير الأمناء، واصطدام الشرطة معهم وسقوط شهداء منهم، وذكر أن ما تقدم عليه الحكومة سيقود إلى ثورة

---

(١) حلمى سلام، المرجع المذكور، ص ص ١٧٦ ـ ١٧٨.
(٢) أحمد حسين، المرجع المذكور، ص ص ١٦٦ ـ ١٧١.

طاغية عارمة جارفة وحدَّد لها على وجه التقريب نوفمبر أو ديسمبر ١٩٥١ . ويتناول حالة كل فئة وما أصابها وأن الثورة هى الدواء . وينتقل إلى لهو الحكام وفساد الحكم، وأنه لن تتحقق سلطة الأمة إلا بالثورة، وينتهى إلى التحذير «فإذا أبيتم أن تظلوا فى هذه الغواية سادرين، فهى الثورة، الثورة آتية لا ريب فيها»(١) .

وجنَّ فاروق من المقال وصاحبه وحزبه، وعلى الفور قبض على أحمد حسين وعبد الخالق التكية وسليمان زخاوى ووجهت لأول مرة تهمة قلب نظام الحكم لأحمد حسين، وتهمة العيب فى الذات الملكية للآخرين، ووضع هذا المقال كرأس اتهام لرئيس الحزب فى حريق القاهرة . ومما يذكر أن سبعين ألفًا من نسخ العدد نفدت فى حينها، وعلَّقت الصورة فى «المقاهى والمتاجر وعربات الترام والأتوبيس»(٢) . وجاء حريق القاهرة ليكون النجدة التى قدَّمت نفسها للملك ليتخلص نهائيًا من أحمد حسين عدوه اللدود، إذ كان على يقين من أنه بإتمام هذا الإجراء يخمد نشاط الحزب ويخرس لسانه، خاصة بعد أن بدا واضحًا أن هجوم رئيسه عليه سيؤتى أكله فى القريب العاجل، وبالتالى فقد قبض عليه، وبعد تحقيق أجراه معه عبد الرحيم غنيم النائب العام، أعلن أنه لا يوجد اتهام ضده، وطبيعى أن يغضب ذلك فاروقًا، ويطلب إقصاء النائب العام عن منصبه . كذلك أثار الموقف على ماهر، فأصدر أمرًا عسكريًا أدخل به أحمد حسين تحت الاتهام لحملته الصحفية قبل أحداث ٢٦ يناير(٣) .

ولم يكن خافيًا على أحد أن فاروقًا كان يعتزم اغتيال أحمد حسين قضائيًا، وجريمة التحريض بالنشر هى المؤدية لذلك، ومما لا شك فيه أن رئيس الحزب أعلن صيحة الحرب ضد الطغيان، وهاجم الملك مهاجمة عنيفة وشرسة لا هوادة فيها ولا لين، ودفع الثمن بالحكم عليه ثمانية عشر شهرًا يقضيها داخل السجن(٤) .

واتفق فاروق فى الرأى مع السفير البريطانى فى أول مقابلة عقب الحريق فى أن الشباب الاشتراكى قد استخدم فى الأحداث بجوار جماعات أخرى، وأن زعيمه الرأس المحرك

---

(١) المرجع نفسه، ص ص ١٩١ - ١٩٧ .

(٢) المرجع نفسه، ص ١٩١ .

(٣) F.O. 141 - 1453, 1011 - 21 - 52 G. Conversation (Murrey - Gallad) July 2, 1952.

(٤) الأهرام، عدد ٢٤٠٩١ فى ٢٩ أكتوبر ١٩٥٢، ص٩ .

والذى دعا صراحة لمثل هذه الأعمال قبل وقوعها فى صحافته المتطرفة[١]. وعقب تقديم النيابة لتقريرها الذى سجَّل فيه اتهامات أحمد حسين بعد أن أضيف للمقالات الصحفية شهادة الشهود بأنه كان يوم الحريق يباشر ويشجع المشاغبين، يذكر السفير البريطانى لحكومته أن عقوبة الإعدام تنتظر رئيس الحزب الاشتراكى، وأن الملك أخبره بأن أحمد حسين لن يفلت، ويُبيِّن ستيفنسون أنه فى حالة القضايا التى يكون فيها المتهم من رجال القانون يطول الدفاع والتأجيل، إلا إذا قامت المحكمة العسكرية باتخاذ إجراءات سريعة، حيث تهدر العدالة لصالح الملك ورئيس الوزراء[٢].

ويحارب أحمد حسين الملك حتى وهو ينتظر حكم الإعدام، فيضرب عن تناول الطعام وحضور الجلسات[٣]، مما يؤكد إصراره على مواصلة التحدى، ولكن لم يمض الشهر والنصف، إلا ويعزل فاروق وتنتهى القضية لصالح رئيس الحزب الاشتراكى، ويتحقق ما كان ينادى به ويتوقعه تجاه فاروق خاصة والملكية عامة.

الإخوان المسلمون

خضعت جماعة الإخوان المسلمين للظروف نفسها التى تعرضت لها جماعة مصر الفتاة فى بداية عهد فاروق، فتمكَّن على ماهر من جذبها للقصر لتحقيق السياسة التى خطَّطها للملك الجديد، وذلك بتعبئة القوى المضادة للوفد من ناحية، والإعداد للدور المنتظر بشأن إحياء الخلافة الإسلامية من ناحية أخرى. وفى الواقع فإن الإخوان المسلمين تفوَّقوا فى أعدادهم وتنظيماتهم وسلوكهم وشخصيتهم وقوتهم ومهارتهم عن أتباع مصر الفتاة، ومن ثم مثَّلوا عمقًا اعتمد على جذور ثابتة وأصالة راسخة، وبالتالى كان للركون إليهم ثمرته المطلوبة التى تربَّص على ماهر لاقتطافها. وفى الوقت نفسه فإن مصالحهم دفعت بهم إلى تلبية النداء، ودخل تحتها إعلاء كلمة الدين والوقوف أمام الوفد، هذا بالإضافة إلى أنهم توسموا خيرًا فى الملك الشاب الذى استحوذ على حب المصريين.

---

(١) F.O. 371, Op. Cit, JE 1018 - 32, Stevenson - F.O. Cairo, Jan. 30, 1952, No 259, F.O.Op. Cit, 96846, JE 1018 - 5, Stevenson - F.O. Cairo, Feb. 6, 1952, No 14,.

(٢) F.O.Op. Cit. 96846, JE 1013 - 18, Stevenson - F.O, Cairo, May 24, 1952, No 53.

(٣) Ibid, 1013 - 20, Creswell - F.O, Alex, June 13, 1952, No 58.

ومنذ البداية تولّت جريدة الإخوان المسلمين مهمة تعبئة الرأى العام، ولفت نظره إلى خطوات فاروق الدينية، فتسطِّر كيف ملك قلوب رعيته بغيرته على الدين، وتصف استقبال الجماهير له وهو فى طريقه إلى مسجد أبى العلاء لتأدية الصلاة ودعواتهم له وهتافاتهم بحياته، وتنقل بعض اللقاءات وتأتى بالقصص التى تنم عن أن هناك الأبناء الفاسدين قد قوموا وعرفوا طريق المساجد وانصرفوا إليها، والسبب أنهم اتخذوا من الملك الأسوة الحسنة، وبالتالى عدَّته المثل الأعلى لأمته[1]. ووصل الأمر بالصحيفة إلى التغنى بمكارمه والإشارة إلى تأثر رجال الوعظ والإرشاد به، وقولهم الشعر فيه برغم أنهم لا يصوغونه إلا لدافع قوى يتصل بمهمتهم فى الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر، هذا الشعر الذى يُعبِّر عن رجاء أن يظل التاج المصرى يومًا الأمم العربية والأعجمية ويستعيد الإسلام مجده، وتنتهى إلى أن الإخوان المسلمين يعقدون الآمال على الملك فى خدمة الإسلام والمسلمين[2].

ويكتب حسن البنا تحت عنوان «حامى المصحف» ليثبت المعنى وينشر الدعوة، فيذكر أنه فى أثناء رحلة فاروق للصعيد أخرج أحد المرافقين له فصًا أثريًا وقال إنه الذى يجلب له الحظ والخير، وأخرج آخر مفتاحًا وادعى مثل هذه الدعوى، فما كان من فاروق إلا أن أخرج مصحفًا وقال «إن هذا هو مفتاح كل خير عندى». ويصل زعيم الإخوان إلى أنه إذا كان قد ضم القرآن إلى قلبه ومزج به روحه، فإنه لا يخدم نفسه فى الدنيا والآخرة فحسب، ولكنه بذلك يضمن لمصر «حسن التوجيه ويحول بينها وبين العناد ويقيمها على أفضل المناهج ويسلك بها أقرب الطرق إلى كل خير، وهو فى الوقت نفسه يضمن ولاء أربعمائه مليون من المسلمين فى آفاق الأرض، تشرئب أعناقهم وتهفو أرواحهم إلى الملك الفاضل الذى يبايعهم على أن يكون حامى المصحف، فيبايعونه على أن يموتوا بين يديه جنودًا للمصحف. وأكبر الظن أن الأمنية الفاضلة ستصير حقيقة ماثلة، وأن الله قد اختار لهذه الهداية العامة الفاروق. فعلى بركة الله يا جلالة الملك ومن ورائك أخلص جنودك»[3]. وبذلك وضحت المهمة التى وُكِّلت للإخوان المسلمين.

وتنفيذًا للخطة، وبمناسبة تولى فاروق سلطاته الدستورية، انهمر سيل الإخوان إلى

---

(١) جريدة الإخوان المسلمين، عدد ١٠ فى ١٦ يونيو ١٩٣٦، ص٨.
(٢) المصدر نفسه، عدد ٤٢ فى ٢٦ يناير ١٩٣٧، ص٨.
(٣) المصدر نفسه، عدد ٤٤ فى ٩ فبراير ١٩٣٧، ص١.

ساحة قصر عابدين - بعد أن أصدر المركز العام الأوامر إلى الفرقة العسكرية بالزحف - رافعين أعلامهم يهتفون «الله أكبر ولله الحمد، الإخوان المسلمون يبايعون الملك المعظم، نبايعك على كتاب الله وسنة رسوله»[1]. ونظرا للمصلحة المشتركة التى جمعتهم بالقصر، فقد انحازوا إلى جانبه فى أزماته مع الوفد مما جعل فاروقًا يراهم أداة لتحقيق ما يصبو إليه، واستمرت تلك المصلحة بعد سقوط الوزارة الوفدية، ووالى الإخوان ولاءهم للملك، فانتهزوا فرصة حفل زفافه وقدموا له هديتهم التى اختلفت عن باقى الهدايا، فأطعموا الفقراء من أجل أن يستجدوا للملك رضا الله، وأعلنت صحيفتهم أنهم يهبونه الروح[2].

ومن الملاحظ أنه فى الوقت الذى ساءت فيه علاقة فاروق بوزارة محمد محمود، انقلب الإخوان عليها، وكان واضحًا تعاطفهم مع على ماهر، ورغبتهم فى توليه السلطة ورأوا أن السبيل للحكم الصالح إلغاء الأحزاب، فرفع المرشد العام الرجاء للملك بناء على الجهر بالحق وتقديم النصيحة، وبين حاجة مصر إلى الوحدة والاستقرار. ويمس الوتر الحساس لدى فاروق، فيشير إلى أن مصر زعيمة للعالم الإسلامى، وعليه لابد من أن تكون القدوة، والإسلام لا يعرف الفرقة ولا يقر الخصومة والتمزق، ويستشهد بالآيات القرآنية والأحاديث النبوية[3]. ومن ثم ينجلى أن أيديولوجيتهم تضادت مع النظم البرلمانية. وفى ذلك الوقت قرَّروا النزول إلى الساحة السياسية، وبالتالى انتقلت دعوتهم إلى طور السياسة، وأعلن مرشدهم ذلك فى مايو ١٩٣٨ على أساس أن الإسلام نظام شامل متكامل بذاته، وفى ذكرى عيد الجلوس الملكى، ردَّدوا يمين الولاء لفاروق فى ميدان عابدين «نمنحك ولاءنا على كتاب الله وسنة رسوله»[4].

وسيطرت أخبار فاروق على الإخوان، ولم تره النذير مجرد خليفة، ولكنها أصرَّت على أنه يحيى سنة الخلفاء الراشدين، وذلك على أثر خطبته فى رمضان والتى حملت بين

---

(١) عبد العظيم رمضان، تطور الحركة الوطنية، ص ٣٠٩، الصراع بين الوفد والعرش، ص ص ١٩٦، ١٩٧.

(٢) جريدة الإخوان المسلمين، العددان ٣٠، ٣١ فى ٢١ يناير ١٩٣٨، ص١٤.

(٣) النذير، عدد ٢ فى ٦ ربيع آخر ١٣٥٧ (١٩٣٨)، ص٤.

(٤) محمد صابر عرب، المرجع المذكور، ص ص ٢٧٤، ٢٧٥.

طياتها الترضية للجماعة فيما يختص بالسعى لخير مصر والأمم الإسلامية[1]. ويلاحق الإخوان تحركات فاروق، فحين يتقرر عودته إلى القاهرة، يصدر مكتب الإرشاد العام أمره إلى جميع الفروع فى الأقاليم، ليصطف الأعضاء بأعلامهم وجوالتهم على المحطات التى يقف فيها القطار الملكى «لأداء فروض الولاء والاحتفاء بالطلعة المحبوبة»[2].

ويواصل حسن البنا جهوده ليعتمد فاروق على الجماعة، فيرفع إليه صورة من المظاهر التى لا تتفق مع الإسلام من بؤر الخمور ودور الفجور وصالات الرقص وأندية السباق والقمار والمرأة السافرة المتبرِّجة، وكيف أن حدود الله معطَّلة، ويطلب منه أن يصدر أمرًا ملكيًا بألا يكون فى مصر المسلمة إلا ما يتفق مع الإسلام «فإنه مائة ألف شاب مؤمن تقى من شباب الإخوان المسلمين فى كل ناحية من نواحى القطر، ومن ورائهم هذا الشعب، كلهم يعملون فى جد وهدوء ونظام يترقبون هذه الساعة . . . إن الجنود على تمام الأهبة، وإن الكتائب معبأة، وقد طال بها أمد الانتظار»[3].

ووضع فاروق أمامه تلك الخدمات المعروضة، لإمكان الاستفادة منها فى الوقت المناسب، كما أنه لم يعترض على الاتجاه الجديد الذى سلكته الجماعة. فبالإضافة إلى سياسته فى ضم عناصر الشباب إليه، فإن ميوله المحورية وجد لها صدى لدى هؤلاء الشباب وخصوصا الإخوان المسلمين[4]، الذين خضعوا لتوجيهات على ماهر، وهو بدوره عمل على مزيد من الصلة معهم بعد فتور علاقته بمصر الفتاة التى انضمت للبندارى، وأصبح التقارب واضحًا بين فاروق والجماعة التى تحقق لها مطلبها فى تولى على ماهر الوزارة، فاستقبلته بالترحاب، وناشدته تأييد الفكرة الإسلامية والإصلاح والإنقاذ، وكانت تطمح فى الوثوب إلى قيادة الجيش المرابط والسيطرة على وزارة الشئون الاجتماعية[5]. وفى ذلك دليل على مطمعها فى السلطة. وعقب الأيام الأولى من إعلان الحرب طلب حسن البنا ألا تتورط

---

(١) النذير، عدد ٢٤ فى ١٥ رمضان ١٣٥٧ (١٩٣٨)، ص١.

(٢) المصدر نفسه، عدد ٣٠ فى ٤ ذى القعدة ١٣٥٧ (١٩٣٩)، ص٦.

(٣) المصدر نفسه، عدد ٢ فى ٨ محرم ١٣٥٨ (١٩٣٩)، ص٣.

(٤) تذكر الخارجية البريطانية أن الإخوان المسلمين كانوا يتلقون مساعدات من منابع محورية فى أثناء السنوات (١٩٣٤ ـ ١٩٣٩).

F.O.Op. Cit. 69210, J 110 - 68 - 16, F.O. Minute, Dec. 30, 1947.

(٥) عبد العظيم رمضان، تطور الحركة الوطنية، ص ٣١٤.

الحكومة فى شيء لا شأن لها فيه ولا علاقة لها به. جاء ذلك فى مذكرة رفعها لرئيس الوزراء، وانتهت إلى أن مصر زعيمة الإسلام وإمامة المسلمين(١).

وكان استغلال الإخوان لصالح القصر والحكومة ظاهراً للعيان، وتمثّل فى المظاهرات التى نظّموها وانتشرت فى أنحاء البلاد(٢). واستمروا فى طريقهم وتوسعوا فى انتشارهم، ولم يمسّهم الضر أثناء وزارة حسن صبرى، حيث ساندهم القصر وواصل إمدادهم بالإعانات المالية التى بدأت منذ عام ١٩٤٠(٣). وبتولى حسين سرى الحكم وخضوعه للضغوط البريطانية، بدأت محنة الإخوان، فصودرت صحفهم، ونُكّل بهم وأدخلوا فى دائرة الانتقام التى شملت أصحاب الاتجاهات المحورية. وعندما نقلت وزارة المعارف حسن البنا إلى الصعيد، تدّخل فاروق، وأعيد للقاهرة ليمارس نفوذه، وفى ذلك الوقت تدهورت العلاقة بين القصر والحكومة، واحتاج فاروق إلى القاعدة التى كان يرتكز عليها، فاستقبل على ماهر فى ١٨ أكتوبر ١٩٤١، وتوّطد تأثير الإخوان، وذهبت محاولات حسين سرى عبثًا فى الحد من نشاطهم(٤).

وكان لحادث ٤ فبراير انعكاساته على العلاقة بين فاروق والإخوان، حيث تأثروا كباقى قوى مصر وزادت كراهيتهم للوفد، ونجحوا فى أن يرسخوا مركزهم بعد أن انزلق إليهم الذين كفروا بالوفد عقب استسلامه، وبالتالى تدعمّت الجماعة وتضاعفت قوتها. ويشكو لامبسون منها، ويكتب لحكومته، ويُبيِّن أنها مستمرة فى العمل ضد بريطانيا بتشجيع من القصر(٥). وارتفع مؤشر الإثارة مع تقدم الألمان على الحدود المصرية، وكان ذلك يتفق مع السياسة الملكية، ولكن من الملاحظ أنه قد حدث تغيٌّر فى العلاقة، ففى أثناء هذه الوزارة، اتبع حسن البنا خطوطًا ملتوية، بمعنى أنه استخدم سياسة منتصف العصا، فلم ينجرف كلية تجاه القصر، ولم يرفع لواء العداء تجاه الوفد، حتى يحقق مصلحة الجماعة.

---

(١) حسن البنا، مذكرات الدعوة والداعية، ص ٢٥٩.

(٢) ماكليف، المرجع المذكور، ص ٦٦.

(٣) F.O. 921 - 199, 34 - 44 - 10, P. I. C. Parper No 49, Ikhwan Ek Muslimeen, 1944.

(٤) F.O. 371 - 27430, J 1509 - 18 - 16, Lampson - F.O, Cairo, April 29, 1941, Kirk. G, The Middle East in the War, pp. 207, 208.

(٥) F.O. Op. Cit, 31569, J 1111 - 39 - 16, Lampson - Eden, Cairo, Feb. 12, 1942, No 156.

وأدرك فاروق ذلك مما كان له الأثر فيه، ومن ثم تصرف المرشد العام بسرعة، وبإعادة إصدار صحيفة الإخوان فى ٢٩ أغسطس ١٩٤٢، يتصدر الغلاف صورة فاروق وفى يده المسبحة، ويذهب وفد برئاسته إلى قصر عابدين لرفع هذا العدد للملك. وتتكرر الصورة نفسها مرة ثانية مع الاحتفال بعيد الهجرة، ومرة ثالثة وهو ملتح وكتب تحتها «القدوة الصالحة»(١). وراحت بعض الأقلام تُسطِّر عن تاريخ محمد على ومآثره(٢). ويرأس حسن البنا وفدا من المركز العام، ويسافر به إلى القصاصين عقب حادثة الملك، وتنتقل إليها وفود من شعب الأقاليم وفرق الجوالة، وتصفهم صحيفة الإخوان بأنهم «يحدوهم جميعًا شعورهم نحو مليك البلاد حفظه الله وعجل له بالعافية وسرعة الشفاء»(٣). وتُشيد بفاروق عندما ترك الاحتفال بعيد ميلاده، وذهب إلى الصعيد «يواسى المنكوبين منه ويزور الفقراء المعدمين ويصلهم بعطفه وبره»(٤).

بهذه الصورة أثبت الإخوان ولاءهم للملك، حرصًا منهم على المحافظة على الأرض التى اكتسبوها، وإيمانًا بأن الحكومات غير مستقرة والعرش ثابت، ولكن فاروقًا لم يصف بعد ذلك التقارب الذى حدث بين الجماعة والوفد عقب استسلام حسن البنا لرغبات النحاس، وتنازله عن ترشيح نفسه لعضوية مجلس النواب مقابل بعض التنازلات بعد أن رأت الحكومة إمكانية ضم الجماعة إلى جانبها واستغلالها. وقد نجحت فى ذلك فى أثناء أزمة الكتاب الأسود، ويذكر كيلرن للندن أن التقارير التى وصلته تؤكِّد مواصلة تشجيع الحكومة لها(٥). وعليه أوقف الملك المعونات المالية التى كانت تتلقاها من القصر، ولم يعد هناك تفاهم محدَّد بين الطرفين(٦). وبإقالة الوزارة الوفدية تغيَّر الوضع ولم يعد هناك تنازع بين الملك وحكومته، وكان على الإخوان الانعطاف كلية بجانب القصر، وإسقاط الفجوة القائمة، والحصول على المساندة الملكية، وهذا ما سعوا إليه(٧).

---

(١) الإخوان المسلمون، عدد ١ فى ٢٩ أغسطس ١٩٤٢، عدد ١٢ سبتمبر ١٩٤٢، ص٣، عدد ١١ فى ٢٣ يناير ١٩٤٣، عدد ١٤ فى ٢٠ مارس ١٩٤٣.

(٢) المصدر نفسه، عدد ٤ فى ١٠ أكتوبر ١٩٤٢، ص ص ٣، ٤.

(٣) المصدر نفسه، عدد ٢٤ فى ١١ ديسمبر ١٩٤٣، ص٢.

(٤) المصدر نفسه، عدد ٢٩ فى ٢٦ فبراير ١٩٤٤، ص٣.

(٥) F.O. Op. Cit, 35535, J 2418 - 2 - 16, Killearn - F.O, Cairo, May 29, 1943, F.O. Op. Cit, 41316, J 1082 - 14 - 16, Killearn - F.O, Cairo, March 24, 1944, No 595.

(٦) F.O. 921, Op. Cit.

(٧) F.O. 371 - 35540, J 4752 - 2 - 16, P. I. C. M. E - War Office, Nov. 12, 1943, No 5340.

ومن المسلم به أن المبادرة فى أى حركة تقارب تأتى عادة من القصر حتى يضمن لها النجاح، ولكن هذه المرة جاءت منهم، وكان لدى فاروق الاستعداد لتقبُّلها، إذ أيقن أهمية عودة علاقته معهم، فيذكر للسفير البريطانى أنه على صلة وثيقة بهم ويشير إلى انتشارهم، لكنه يُطمئنه بأنهم لا يتدخلون فى السياسة. ولم يكن كيلرن ليقتنع فحذره منهم، وبإمكانية قيامهم بأعمال ضد الأجانب فى الوقت الذى بصرَّه فيه بعدم استبعاد عودة الوفد للحكم[١]. وربما كان ذلك دافعًا ليبطئ فاروق ويتروى قبل اتخاذ خطوة إيجابية تجاه الجماعة.

وبدأت مساعى التقارب عندما اتصل محمد أنور السادات ـ عقب خروجه من المعتقل ـ بالمرشد العام، فأفصح الأخير عن أن المتاعب تأتيه من ناحيتين: ناحية الملك، وناحية الأجانب، وبيَّن أن فاروقًا يشعر بخطورة دعوة الإخوان على أساس أنها تقوم على أن يكون الملك بالمبايعة لا بالوراثة، وعليه فإنه يخشى أن يضرب ضربته والحركة لم تبلغ بعد أوج قوتها. وذكر أن الأجانب يمكن أن يطمئنوا للدعوة لو اطمأن إليها الملك، وأنه يستطيع أن يكسب ذلك لو تقابل معه حيث يمكنه أن يزيل من نفسه الأوهام والشكوك، فى الوقت الذى أوضح فيه أنه لا يريد أن يبدأ معه سياسة وفاق أو تعاون، وطلب من السادات التوسط للتنفيذ لدى صديقه يوسف رشاد، وتمت المهمة، وطلب فاروق أن يقابل يوسف رشاد المرشد العام، ويستمع إليه وينقل له الحديث ليرى إن كان يقابله، ثم عاد الملك وألغى ما ارتآه، وتكرَّرت المحاولة مرة أخرى، وانتهى الأمر باللقاء، وجرى الحديث الذى خرج منه يوسف رشاد مقتنعًا بخلوص نية حسن البنا نحو الملك والتى استبعدها فاروق[٢].

وراحت صحيفة الإخوان المسلمين تظهر رياءها للملك، فتنتهز فرصة عيد ميلاده عام ١٩٤٥، فيحمل غلافها صورته، وتُسطِّر بأن عيد الملك هو عيد الشعب، وأن الحب الذى يكنُّه له هذا الشعب لم يمنحه لغيره من قبل[٣]، ويشيد حسن البنا فى مقاله «رحلة الحجاز» بالمقابلة بين فاروق وابن سعود، ويبعث ببرقية باسم الإخوان لرئيس الديوان لرفعها للملك يهنئه فيها بسلامة العودة وأنه «يعز الإسلام والعروبة بالفاروق العظيم»[٤]، وكان

---

(١) F.O. 954 - 5, Part 4, Eg - 44 - 67, Killearn - Eden, Cairo, Nov. 16, 1944, No 232.

(٢) أنور السادات، أسرار الثورة المصرية، ص ص ١٢١ ـ ١٢٥، صفحات مجهولة، ص ص ٩٩ ـ ١٠٢.

(٣) الإخوان المسلمون، عدد ٥٣ فى ١٤ فبراير ١٩٤٥، ص٢.

(٤) المصدر نفسه.

لإعلان مصر الحرب الأثر السيئ على الإخوان الذين تعرَّضوا عقب اغتيال أحمد ماهر للاعتقال، لكن لم يلبث الأمر طويلاً حيث رأى فاروق أن الوقت حان لاستقطابهم مرة أخرى، وبخاصة أنه بنهاية الحرب برز كيانهم، وغدا يخشى منه ويعمل له حساب. ويستعرض القائم بالأعمال البريطانى لحكومته أنهم أصبحوا أقوى من الوفد داخل الجامعة. وفى حديث لسمارت مع حسن رفعت وكيل وزارة الداخلية حول ذلك أبدى الأخير أنه ليس هناك ضرر من أن يعطى فاروق لهم بعض التشجيع لأنهم أحسن أداة لمحاربة الشيوعية[(١)].

وكان ذلك فعلاً ما يقصده فاروق إذ سبب له النشاط الشيوعى الذى أخذ فى الانتشار قلقًا بالغًا، هذا الخطر الذى كان يخشاه أيضًا الإخوان. ففى عريضة بعث بها حسن البنا إلى فاروق فى نهاية يونيو ١٩٤٥ وبعد أن شرح فيها الظروف التى مرت بها مصر فى أثناء الحرب، يطالبه بإلغاء الأحكام العرفية، ويشير إلى الأفكار القلقة الى تهدِّد القواعد الأساسية للمجتمعات، وأن السبيل لمواجهتها هو الاعتصام بحبل الله «وهى فرصة سانحة لمصر الحديثة تحت لواء الفاروق أن تنهض من جديد بعبء الرسالة الإسلامية المشرقة»[(٢)].

إذن اللقاء مشترك تجاه هذا التيار. كذلك جمع اللقاء مسألة تصدُّر مصر للقيادة العربية. حقيقة أن رؤية الإخوان كانت من منطلق الناحية الدينية - وقد استغل القصر ذلك جيداً منذ الثورة الفلسطينية - إلا أنها حملت التشجيع لتحقيق المآرب التى يسعى إليها فاروق، فيقول له المرشد العام: «إن الظروف مهيأة والفرصة سانحة، وإن هذه الصلات الكريمة بين جلالتكم وبين ملوك العرب وأمرائهم ورؤساء حكوماتهم لتعتبر قوة كبرى»[(٣)] وتُشيد صحيفة الإخوان بمناسبة لقاء فاروق مع الملك السعودى بجهود الأول لتدعيم بناء النهضة الإسلامية وتعزيز الجامعة العربية، وتنقل ما ذكرته بعض الصحف الأجنبية من أنه يُعزى إلى فاروق هذا المشروع وزعامة مصر له[(٤)]. وتحتل صُوَره مع الضيوف العرب المساحة على صفحاتها.

---

(١) F.O. 371 - 45928, J 3955 - 3 - 16, Bowker - F.O, Cairo, Nov. 9, 1945, Minute By Smart on the Role of Ikhwan Muslimeen.

صرح حسن رفعت بأن حسن البنا تلقى الأموال من الإيطاليين والألمان والقصر والوفد لتوسيع تنظيمه.

(٢) الإخوان المسلمون، عدد ٦٢ فى ٢٨ يونيو ١٩٤٥، ص٤.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) المصدر نفسه، عدد ٨٥ فى ١٢ يناير ١٩٤٦، ص٢، عدد ٨٦ فى ١٩ يناير ١٩٤٦، ص٢.

وعاد الملك وأدخل فى حسبانه محاربة الوفد عن طريق مساندة الإخوان على أساس أنه فى هذه الفترة بدا واضحًا التنافس بين الحزب والجماعة من أجل التأثير فى الجماهير، ومن ثم فلم يكن غريبًا أن يسمح النقراشى للإخوان فى سبتمبر ١٩٤٥ بعقد المؤتمر العام لنواب الأقاليم فى الوقت الذى منع فيه كل المؤتمرات والاجتماعات[١]، وترتب على ذلك أنهم حصلوا على حرية التحرُّك والتجوُّل، وهذا ما كانوا يسعون إليه، ومع القلاقل والاضطرابات والموقف المعادى الذى اتخذه الطلبة من فاروق، قرر الاعتماد عليهم لإنقاذ الموقف. ويُسجِّل بوكر للندن ذلك، ويُبيِّن أنهم عائدون إلى أحضان القصر مرة أخرى[٢]. وبدا ذلك واضحًا، فعندما وقع اختيار الملك على تولى إسماعيل صدقى الوزارة، بعث برسول إلى حسن البنا ليستشيره فى أمر مجىء رئيس الوزراء الجديد. ولم يخب ظن فاروق، فقد سر المرشد العام من أنه أصبح يستشار فى السياسة العليا، ووافق موافقة تامة على الاختيار. وفى اليوم التالى لتشكيل الوزارة، ذهب إسماعيل صدقى إلى المركز العام للإخوان وترك بطاقة، ورد له حسن البنا الزيارة[٣]. ووقف زعيم الإخوان فى الجامعة يوجه الشكر للملك على استقالة النقراشى، ويشيد برئيس الوزراء الجديد[٤].

ومثلت تلك الفترة قمة الارتباط بين فاروق والإخوان. ويستاء القائم بالأعمال البريطانى لذلك، ويصور لبيفن كيف يواصل العرش استمراره كأكبر قوة فى البلد مع أنه لم يتوصل إلى الحصول على مساندة الأغلبية، وأن سياسة فاروق تُعرِّض هذا العرش لوضع خطير لدخوله متصدرًا فى الصراع بين العناصر المتنافسة على الإخلال بالأمن، وأنه مع حكومته أصبحا يرتكزان على الإخوان الذين زادت قوتهم لدرجة كبيرة[٥]. وبالفعل فقد قدمت الجماعة خدماتها، وعدَّت عنصرًا إيجابيًا تستخدمه السلطة لتحقيق سياستها، وظهر ذلك جليًا فى تلك المساعدات التى قدَّمتها للمشاركة فى الحملة على الشيوعيين. وانعكس الرضا الملكى عليها، فدعى حسن البنا لإحدى ولائم قصر عابدين، وجاء فى

---

(١) كمال الدين رفعت، مذكرات «حرب التحرير الوطنية بين إلغاء معاهدة ١٩٣٦ وإلغاء اتفاقية ١٩٥٤». ص٣٤.

(٢) F.O.Op. Cit, 5333, J 670 - 57 - 16, Bowker - F.O, Cairo, Feb. 16, 1946.

(٣) آخر ساعة، عدد ١٠٤٩، فى أول ديسمبر ١٩٥٤، ص٤.

(٤) كمال الدين رفعت، المصدر المذكور، ص٣٩.

(٥) F.O.Op. Cit, 53289, J 1330 - 39 - 16, Bowker - Bevin, Cairo, March 15, 1946, No 380.

الدعوة أن الحضور بالردنجوت، فاعتذر لأنه لا يمتلك المال الذى يشتريه به[1]. ومضت صحيفة الإخوان فى طريقها، فيبعث المرشد العام برسالة إلى الملك - عندما بدأت المفاوضات - مشيراً إلى أنه معقد الآمال والرجاء[2]. وتتبع خطوات اجتماع أنشاص وتبرز قيادة فاروق، وتهلّل لمغيث مهاجر القرن الرابع عشر أمين الحسينى[3]. واستمرت على نهجها، واحتلت صُوَرة أغلفتها، وهو قائم يصلى، وهو يستمع إلى آيات الذكر الحكيم وهو يحتفل بالمناسبات الدينية، وتقيم فرق الجوالة الاحتفالات بالمناسبات الملكية، ويخطب المرشد العام ليهنئ ويدعو أن يعز بالفاروق الإسلام[4].

وبرغم تأييد فاروق لمشروع بيفن وتزعم الإخوان لمعارضته، فإن سياسة التقارب استمرت وساعد عليها أن الملك غيَّر حكومته، وهذا ما كانوا يطلبونه بعد أن ساءت علاقتهم بإسماعيل صدقى. ويسجل تقرير بريطانى عن شهر ديسمبر ١٩٤٦ خبراً مؤداه أن الملك استقبل حسن البنَّا سراً عقب عودة الأخير من مكة، ولكنه يشير إلى أنه غير معزز. ويستكمل التقرير ليُبيِّن أنه من المتوقع أن يكون فاروق قد أبلغ المرشد العام بأنه يحبِّذ سياسة الإخوان طالما أنها تحفظ توازن النفوذ السياسى فى البلد، وينتهى التقرير بأن النتيجة المباشرة لتلك المقابلة كانت إفراج النقراشى عن كثير من رجال الإخوان كان قد زجَّ بهم فى السجن لدورهم فى النشاط المضاد لبريطانيا والحكومة[5]. وليس هناك ما يثبت صحة هذه المقابلة سوى ملابسات السياسة الملكية فى تلك الفترة. ومن المشاع أن أول مقابلة ملكية مع المرشد العام كانت مع حسن الهضيبى. وساد الوئام بين فاروق وحكومته من ناحية، والإخوان من ناحية أخرى، ويرتفع مُؤشر الثناء على الملك وأنه حامى العروبة والإسلام.

واستشعر الإخوان قوتهم، وأرادوا فرضها لصالحهم، وانقلبوا على النقراشى. وفى بداية عام ١٩٤٨ أرسل حسن البنا عريضة للملك يستعجله فيها إقالة حكومة

---

(١) الدعوة، عدد ١٥١ فى ٥ يناير ١٩٥٤، ص١٣.

(٢) الإخوان المسلمون، عدد ١٠٠ فى ٣٠ إبريل ١٩٤٦، ص٣.

(٣) المصدر نفسه، عدد ١٠٤ فى أول يونيو ١٩٤٦، ص٣، عدد ١٠٦ فى ١٥ يونيو ١٩٤٦، ص٣، عدد ١٠٨ فى ٢٩ يونيو ١٩٤٦، ص٣.

(٤) المصدر نفسه، الأعداد ١١١، ١١٤، ١٢٠، فى ٢٠ يوليو، ١٠ أغسطس، ٢٨ سبتمبر ١٩٤٦، الأغلفة.

(٥) F.O.Op. Cit, 62990, J 722 - 13 - 16, Egypt's Monthly Summary, Dec, 1946.

النقراشي[1]، على اعتبار أنها فشلت في تحقيق المطالب الوطنية. وأعقب ذلك اغتيال رئيس محكمة الجنايات على يد شابين من الإخوان. ومما لا ريب فيه أن مثل تلك التصرفات أدخلت الخوف على فاروق. وقامت حرب فلسطين، وعَدَّها الإخوان حربًا دينية، وفرصة لإثبات وجودهم، وموصلاً جيدًا لتحقيق أطماعهم، وكان من الضرورى أن يُمجدوا صاحب القرار الذى هيأ لهم هذه الفرصة - والتى سبق أن طالب بها مرشدهم من منطلق الجهاد فى سبيل الله - فتنشر صحيفتهم صورة فاروق بملابسه العسكرية، وتتتبع حركاته فى الجبهة ولقاءه بالعسكريين وحديثه معهم، وزيارته للجرحى فى المستشفيات العسكرية[2]. وتكتب بمناسبة ذكرى توليه سلطاته الدستورية تقول: «إذا كانت الأحداث الماضية وعلى رأسها الحرب ثم يوم ٤ فبراير المشئوم قد أظهرت وطنية المليك المفدى فى أحلى صوره، فقد كلَّلت معركة فلسطين هامته بفخار تزهو به مصر ويباهى به التاريخ... قدنا يا مولاى ما شئت، فالأمة من ورائك والله من حولك خير حافظ وأقوى معين»[3].

وأضفى اشتراك كتائب الإخوان فى حرب فلسطين - متطوعين تحت قيادة الجامعة العربية - مزيدًا من القوة عليهم، فقد قاتلوا ببسالة، وعادوا إلى مصر متمرنين على حمل السلاح ومتمرسين على استخدامه، وكان للهزيمة أثر عميق فى نفسيتهم، فانعكست على الأعمال الإرهابية التى قاموا بها فى القاهرة وهدَّدت الأمن العام. وحتى نهاية سبتمبر ١٩٤٨ لم يكن فاروق قد اتخذ موقفًا معاديًا سافرًا منهم، فيكتب القائم بالأعمال البريطانى إلى حكومته أن القصر يُقدم فى بعض الظروف على تأييد الإخوان، لأنهم التنظيم الديماجوجى الوحيد ذو القوة الكافية التى تمكن فاروقًا من الحصول على التأييد الشعبى، وإحكام الموازنة فى حالة عودة الوفد للحكم[4].

وأمام تزايد أعمال العنف المتطرِّفة، حسم فاروق الموقف عن طريق رئيس وزرائه، وكان قمة ما يخشاه أن يدخل تحت التخطيط الإرهابى، ويتعرض للاغتيال على أيدى الجماعة، فسمة العلاقة بينهما لم تكن ترتكز على دعائم الإخلاص وإنما جمعتهما المصالح

---

(١) Ibid, 69190, J 443 - 22 - 16, Andrews - F.O, Cairo, Jan. 17, 1948, No 11.

(٢) الإخوان المسلمون، عدد ٢٠٠ فى ٢٢ مايو ١٩٤٨، الغلاف، عدد ٢٠٥، فى ٢٦ يونيو ١٩٤٨، الغلاف، عدد ٦٧٣ فى ٨ يوليو ١٩٤٨، ص١، عدد ٦٧٧ فى يوليو ١٩٤٨، ص٢.

(٣) المصدر نفسه، عدد ٦٨٩ فى ٣٠ يوليو ١٩٤٨.

(٤) F.O.Op. Cit, 69211, J 6564 - 68 - 16, Andrews - Scott, Cario, Oct. 1 st, 1948.

الخاصة. وبعد أن دعم الإخوان مركزهم، تأكد الملك من نزوعهم للسلطة، فى الوقت الذى أقلقته بعض المسائل الخاصة بالدعوة من حيث شكل نظام الحكم والبيعة والوراثة، كما أنه كان يعلم حق العلم أن الإخوان يضيقون بسيرته الشخصية وطريقة تصرفاته التى تخالف تعاليم الإسلام، لذا أوجس منهم خيفة، فشُدِّدت الحراسة عليه، وحمل مسدسًا ليدافع به عن نفسه(١). أيضًا فقد كان يعمل حسابًا لترضية بريطانيا التى زاد حنقها لتلك الأعمال التى قام بها الإخوان، وبخاصة أنه فى أثناء هذه الفترة ربطته العلاقة الودية معها، كذلك أدرك أن هناك رباطًا بين الإخوان وعناصر من الجيش، وأيقن مدى جسامة مثل هذا التعاون، لذا فقد أصبح تواقًا لهدم الجماعة.

ولم تكن فكرة حل الجماعة وليدة لحظتها، وإنما رُدِّدت حولها الأقوال مما ألجأ حسن البنا إلى مرتضى المراغى وكان مديرًا للأمن، وتحدث معه بشأن خطورة تنفيذ هذا الإجراء، وأبدى غضبه على النقراشى، واتهمه بأنه يكيل التهم للإخوان لدى فاروق، وتتضمن أنهم يريدون قتله وينبذون تصرفاته. ورفض المرشد العام وساطة مرتضى المراغى عند النقراشى، وبيَّن أنه يمكن الصبر عليه لأنه قد يترك منصبه فى أى وقت، أما الملك فهو باق، وطلب أن ينقل له رسالة شفوية بأن الإخوان لا يريدون به شرًا ولا ينبذون تصرفاته وأنهم ليسوا بقوَّامين عليه، ورجاه أن يقنعه بالعدول عن اتخاذ تلك الخطوة، وعَدَّها جريمة نكراء. ولكن عندما عرض مدير الأمن العام على مسامع رئيس الوزراء الرسالة عارض فى توصيلها للملك(٢).

وفى هذه الأثناء اغتيل حكمدار القاهرة، وعقب اغتياله بأربعة أيام أصدر النقراشى أمرًا عسكريًا فى ٨ ديسمبر ١٩٤٨ بحل جماعة الإخوان وفروعها بالأقاليم ومصادرة أموالها - جاء من بين التهم التى وجهت إليها أنها تعد للإطاحة بالنظام السياسى القائم عن طريق الإرهاب - مما أدى بالمرشد العام إلى الاستغاثة بكريم ثابت وطلب وساطته، وأبرز له أهمية الإخوان، ومدى الفائدة التى يكسبها العرش إذ عرف كيف يستفيد من نشاطهم الدينى، واعترف بأن اشتغالهم بالسياسة كان خطأ، وأن عليهم قصر رسالتهم على خدمة الدين، وطلب من كريم ثابت نقل هذا الحديث للملك مع الرجاء بأن يتدخل بنفوذه لدى

---

(١) جلال الدين الحمامصى، المرجع المذكور، ص ص ١٢٦، ١٢٧، الأهرام، عدد ٢٤٥٠٩ فى ٢٧ ديسمبر ١٩٥٣، شهادة أحمد كامل أمام محكمة الثورة.

(٢) مرتضى المراغى، المصدر المذكور، عدد ٤٩٦ فى ٢٧ إبريل ١٩٨٦، ص ص ٥٤، ٤٦.

النقراشى ليوقف تدابير الحل والمصادرة، وليبقى على الإخوان كهيئة دينية تنصرف إلى تأدية رسالتها الأخلاقية دون أن تجاوزها. ثم عاد وكرر أن الإخوان من هذا المنطلق هم عون كبير للملك فى مقاومة الشيوعية والمبادئ الهدامة، واختتم حديثه بأنه إذا وافق الملك، فهو مستعد تسهيلاً لمهمة الحكومة إذاعة بيان يعلن فيه أن الإخوان لن يشتغلوا بالسياسة بتاتًا، وأنهم سيوجهون جهودهم للأغراض الدينية وحدها[١].

وعندما همَّ كريم ثابت بالتوسط، وجد فاروقًا فى شدة الغضب على حسن البنا، حيث أخرج من أحد الأدراج نتيجة من النتائج التى تطبعها مصلحة المساحة ومنزوع منها صورته وملصق مكانها صورة المرشد العام، وعلَّق عليها بأنها صورة الملك الجديد، وكان رجال المباحث قد عثروا عليها فى دمنهور[٢]. ومن ثم فشلت الوساطة، وامتدت موجة الاعتقالات، واعتقد رئيس الوزراء أنه بإمكانه تصفية تلك القوة عن طريق هذه الإجراءات الصارمة التى اتخذها وأيَّدها فاروق، ولكنه لم يلبث أن اغتيل عقب حل الجماعة بعشرين يومًا على يد أحد المنتمين إليها[٣]. وبذلك وصل تحدى الإخوان للسلطة إلى أقصاه، وكان هذا إيذانًا بالمضى فيما هو أكبر، وعليه أصبح لابد من استخدام أسلوب آخر لحماية النظام القائم.

ومضى التخطيط، إبراهيم عبد الهادى - ومن ورائه فاروق - يقود حملته الوحشية على الإخوان، وحسن البنا يوالى نشاطه، وهو يعلم أن الانتقام آت لا ريب فيه، لكنه يحاول التمويه، فتنشر صحيفة لابورص حديثًا له يستنكر فيه القتل واستعمال القوة، ويُصرِّح أنهما لا يتفقان مع الدين الإسلامى، ويأسف لما جرى للنقراشى[٤]. ولكنه حسم الأمر سريعًا، وانتصر إلى جانب القوة. وفى ١٢ فبراير ١٩٤٩ - اليوم التالى لعيد الميلاد الملكى - اغتيل المرشد العام برغم الحيطة التى أحاط بها نفسه. ويذكر السفير البريطانى أنه كان قد تسلَّم قبيل اغتياله خطابات تهديد بأنه سيقتل إن لم يقم بإرشاد الحكومة عن مخازن الأسلحة الخاصة بالجماعة[٥].

---

(١) كريم ثابت، المصدر المذكور، عدد ٥٧٤ فى ١١ يوليو ١٩٥٥، ص١.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) F.O.Op. Cit, 73458, J 4966 - 1011 - 16, Campbell - F.O, June 7, 1949, No 319.

(٤) Ibid, 73463, J 533 - 1015 - 16, Andrews - F.O, Cairo, Jan. 18, 1949, No 35.

(٥) Ibid, J 1122 - 1015 - 16, Campbell - F.O, Cairo, Feb. 13, 1949, No 244.

وفى حديث جرى بين الملك وكامبل عن الحادث، أوضح الأول أن مقتل حسن البنا كان انتقامًا لمقتل النقراشى. ثم تكلّم عن قوة شخصيته وكيف أن أتباعه يدينون له بالولاء ولا يُقدمون على فعل شىء إلا وقد أمرهم به، ويبتعدون عن كل ما يُحرِّمه. وأشار إلى ضباط الجيش الذين انضموا للإخوان، وذكر أن منهم من رفض أداء القسم للمرشد العام على أساس أنهم قد سبق وأقسموا يمين الولاء للملك[١]. ويتضح من هذا الحديث درجة حقد فاروق على زعيم الإخوان إذ طغى عليه الإحساس أنه يشاركه المكانة بل ربما يقصيه عنها ويستقل بها ويُسقط الملكية ويصبح خليفة للمسلمين. وأجمعت الدلائل على أن الاغتيال تم لصالح القصر، وبمعرفة عبد الرحمن عمار وكيل وزارة الداخلية الذى أعَّد الخطة بإحكام إرضاء لفاروق، وقد اعترف أحد المحكوم عليهم فى القضية بأنه فى اليوم التالى للحادث، ذهب المخُطِّط إلى قصر عابدين حيث استقبله رجاله بالعناق، كما وضع بيته تحت الحراسة، ولقى الحماية من الملك[٢].

ولم يتمكن فاروق من إخفاء سعادته بما حدث، وأظهر شماتته. فقد اتصل عقب تبليغه بالنبأ بيوسف رشاد وزوجته فى ساعة متأخرة من الليل لينقل إليهما الخبر، ثم والى اتصالاته بباقى خلصائه لنفس الغرض[٣]. وطويت صفحة من العلاقات بين فاروق والجماعة لتبدأ صفحة أخرى جديدة.

مما لا شك فيه أن العمود الأساسى للإخوان قد تداعى باغتيال الرأس المفكرة والمدبرة والمنظمة للتنظيم الذى تعرض - بالإضافة للعوامل الخارجية - لظروف داخلية أسهمت فى تخلخله، حيث فرض الاختلاف نفسه عليه بعد أن سرت فيه تيارات ثلاثة، متطرف ومحافظ ومعتدل[٤]. لكن ذلك لم يمنع من أن تستمر سياسة العنف، وأن يزداد الحقد على فاروق الذى كان السبب فيما أصاب الجماعة، فوُزعت المنشورات التى هاجمته هو وحكومته[٥]. وجرت محاولة لاغتيال رئيس الوزراء لكنها فشلت، وأصبح الأمن

---

(١) Ibid, J 1792 - 1015 - 16, Campbell - F.O, Cairo, March 2, 1949, No 46.

(٢) الأهرام، عدد ٢٤٤٦٩ فى ١٧ نوفمبر ١٩٥٣، محاكمة أحمد عبد الغفار أمام محكمة الثورة، جمال سليم، البوليس السياسى يحكم مصر ١٩١٠ - ١٩٥٢، ص ص ١٩٧ - ٢١٤، Derosne, Op. Cit, p. 181.

(٣) الأهرام، عدد ٢٤٥٣٨ فى ٢٥ يناير ١٩٥٤، ص١١، الدعوة، عدد ١٧٤ فى ١٥ يونيو ١٩٥٤، ص٦.

(٤) طارق البشرى، المرجع المذكور، ص ٣٦٨.

(٥) Vatikiotis, The Modern History of Egypt, p. 367.

غير مستتب، وخاف الملك على نفسه، فكف مؤقتًا عن أداء الصلاة فى المساجد الجامعة[١].

وعلى الوجه الآخر واصلت الحكومة جهدها فى تعقب أعضاء الجماعة الذين التجأ البعض منهم إلى برقة مما أثار فاروقا، وقد عبَّر للسفير البريطانى عن قلقه وأمله فى أن تقبض حكومته عليهم، حيث يكونون مفتاحًا لباقى الأعضاء من ناحية، وسيلقون الضوء على توسع الإخوان فى حركتهم الإرهابية من ناحية أخرى. وأوضح فاروق أنه سبق وأعطى حق اللجوء السياسى لبعض اللاجئين السياسيين، أما المجرمون والقتلة فإنهم كثيراً ما لجئوا للقصر وإليه شخصيًا يطلبون اللجوء لكنه رفض أن يمنحهم إياه. وفى حديث آخر للسفير البريطانى مع رئيس الوزراء بيَّن له أنه تم إلقاء القبض على برقيين فى مصر للصلة التى تربطهم بالإخوان[٢]. كل ذلك من أجل استكمال تحقيق الرغبة فى القضاء على الجماعة.

وبتولى الوفد الحكم عام ١٩٥٠، تجدَّدت العلاقة بين فاروق والإخوان. فقد أراد أن يعود لسياسته القديمة باسترجاع الجماعة إليه ليتمكن من الوقوف أمام الوفد، وفى الوقت نفسه سعى حزب الأغلبية لجذبها لضرب السعديين ولإحباط تخطيط القصر، وكان الإخوان على استعداد للتحالف مع أى جبهة تعيد لهم شرعيتهم، فاستفادوا من الطرفين، خاصة بعد أن أيقنوا أن العلاقة بين الملك والوفد أصبح لها طابعها الذى يختلف عن سابقه. وكانت أولى بواكير التحسن أن اختفت نغمة الشدة التى لازمت حديث فاروق عن الإخوان. ففى لقاء له مع ستيفنسون بين أنهم أعادوا نشاطهم، وأن وزارة الداخلية تعمل على إيقافه، ولم يهاجمهم كعادته[٣].

وظهرت بوادر التقارب، فقد أخطر جلاد السفير البريطانى بأن الإخوان يقومون بالتهديد، ويخططون لإرسال من يغتال رياض غالى الذى تزوج من أخت فاروق. ويذكر كامبل أنه ليس هناك من الشواهد ما يدل على أن فاروقًا وراء ذلك، ويطلب تبليغ السفارة البريطانية فى واشنطن لتحذير الولايات المتحدة من ذلك[٤]. وبالطبع فإن إتمام مثل ذلك

(١) ميتشل، رتشارد، الإخوان المسلمون، ترجمة عبد السلام رضوان، ص ١٤٢.

(٢) F.O. Op. Cit, 73651, J 6043 - 1591 - 16, Mayall - Cutton, Cairo, July 21, 1949.

(٣) Ibid, 90131, JE 1051 - 80, Stevenson - F.O, Cairo, April 10, 1950, No 45.

(٤) Ibid, 80601, JE 1941 - 18, Campbell - F.O, Cairo, May 15, 1950, No 419.

العمل كان يرضى فاروقًا. وأظهر الإخوان أيضًا امتثالهم وهدوءهم، وصرَّح مصدر مسئول عنهم فى ديسمبر ١٩٥٠ بأنهم لا ينوون القيام بالمظاهرات(١). وذلك حتى يترجموا سياستهم الجديدة. ووقعت الخلافات بينهم وبين الحكومة عندما عقد فؤاد سراج الدين العزم على شراء مبنى المركز العام وتحويله إلى نقطة شرطة، ولكن مجلس الدولة دفع ببطلان قرار البيع، وأوصى بإعادة ممتلكات الجماعة وأرصدتها المالية بما فيها الصحف(٢).

وطالبت مجلة الدعوة التى أصدرها صالح عشماوى بإلغاء قرار حل الجماعة، ونقلت قرارات المؤتمر الإسلامى الذى عقد فى كراتشى برئاسة الحاج أمين الحسينى والتماسه من الملك إعادة الإخوان خدمة لمصر والإسلام(٣). ومن الملاحظ أنه فى هذه الفترة التى كان الإخوان يتجهون فيها نحو حسن العلاقة مع فاروق، تجنح الدعوة ولا تكتفى بتسجيل نقدها لبعض التصرفات الملكية فحسب، وإنما تهاجمها أيضًا، وأرجع ذلك إلى موجهها، صاحب الاتجاه المتطرف فى الجماعة والعضو البارز فى الجهاز السرى الذى قاد عمليات الإرهاب، فتهاجم الدعوة جلادا حيث أورد مدحًا للملك فى صحيفته ونسبه إلى القرآن الكريم، وتطالب بسحب رتبة الباشوية منه(٤).

ويستمر الاتجاه، وتحت عنوان «إن هذا لا يرضى المليك» يكتب رجاء مكاوى عن الزفاف الملكى وتلك الاستعدادات الضخمة التى تتبارى فى التفنن فيها كل الهيئات، ويستنكر أن تخصم الحكومة يومية من عمال التنظيم والكناسين لشراء هدايا للملك، وأن تنشر الصحف النسبة التى تقرر استقطاعها من رواتب الموظفين لنفس الغرض، وأنه برغم أمر الملك برد المبالغ لأصحابها، فإن العملية مستمرة حيث تجمع الأموال لتقدم الهدايا باسم المصالح، وأن البعض شاهد ضابطًا وبعض العساكر والمخبرين يمرون على المحلات التجارية والحلاقين والدكاكين الصغيرة يجمعون منها التبرعات باسم الحى لهذا الغرض، ويعلق: «والله إن هذا لحرام، وإنه لظلم صارخ لا يرضاه المليك فى زفافه الذى ينبغى أن يكون رمزًا للعدل والبهجة والسرور». وينتهى المقال بأنه كان من المفروض بهذه المناسبة أن

---

(١) Ibid, 80344, JE 1013 - 48, Andrews - F.O, Cairo, Dec. 22, 1950, No 213.

(٢) ميتشل، المرجع المذكور، ص ص ١٨٤، ١٨٥.

(٣) الدعوة، عدد ٥ فى ٢٧ مايو ١٩٥١، ص ٢٠٤.

(٤) المصدر نفسه، عدد ٦ فى ٦ مارس ١٩٥١، ص٦.

يمنح صغار الموظفين وعمال اليومية الذين يلاقون الأمرين من شدة الغلاء، مرتب شهر على الأقل بدل أن يخصم منهم ما هم فى أشد الحاجة إليه[1].

وتنتهج الدعوة أسلوب المدارة أحيانًا، لكنه كان واضح المعنى وغنيا عن التوضيح، فتختار عنوان «عظة الملوك» لتنقل ما كتبه أرسطو للإسكندر عن العلاقة بين الحاكم والرعية «بالإحسان إليها تظفر بالمحبة منها، فإن طلبك الناس بإحسانك هو أدوم بقاء منه باعتسافك، وأعلم أنك إنما تملك الأبدان فاجمع لها القلوب، وأعلم أن الرعية إذا قدرت أن تقول قدرت أن تفعل، وأعلم أنك غير مصلح رعيتك وأنت مفسد، ولا مرشدهم وأنت غاو، ولا هاديهم وأنت ضال، وكيف يقدر الأعمى على الهدى، والفقير على الغنى، والذليل على العز»[2]. وواضح الهجوم غير السافر على فاروق.

وعلى المنهج نفسه تشن الحملة على المشروبات الأمريكية ـ البيبسى كولا والكوكاكولا ـ وتعدد مضارها[3]. وهى تعلم ما فى ذلك من إساءة للملك لوجود مصلحة له فيها، وتنتقد بشدة إقصاء شيخ الأزهر عن منصبه[4]، وتنتهز فرصة ذكرى وقفة أحمد عرابى فى عابدين، لتكتب عن مسبباتها وشجاعة الضباط والظفر بالدستور ونوال الحقوق[5].

وعلى أى حال، فإن الاتجاه المتطرف لم يتحكم فى الموقف، وضح ذلك فى اختيار حسن الهضيبى مرشداً عامًا، وتجاهل الاختيار قانون الهيئة التأسيسية ولم يكن الهضيبى عضواً فيها، ولا فى مكتب الإرشاد، ولا رئيس شعبة، ولم يكن يحضر درس الثلاثاء، لكن قيل إن هذا الرجل هو الذى اختاره حسن البنا فى أيام المحنة ووكَّله الإشراف على رعاية أسر الإخوان[6]. وقد عمل بالقضاء فترة طويلة. والواقع أنه لم يتمتع بالشخصية القويِّة التى تؤهله للزعامة الفردية كسلفه، وكان هذا هو المقصود، نظراً لصعوبة البيعة لأحد العناصر القوية المتنافسة، ذلك من ناحية، وللسياسة الجديدة التى ارتأى الإخوان انتهاجها تجاه فاروق وهى تعتمد على مهادنة القصر لاستعادة الجماعة لمكانتها من ناحية

---

(١) المصدر نفسه، عدد ١٥ فى ٨ مايو ١٩٥١، ص٤.

(٢) المصدر نفسه، عدد ٢٩ فى ٢١ أغسطس ١٩٥١، ص١٣.

(٣) المصدر نفسه، ص١٤.

(٤) المصدر نفسه، عدد ٣٢ فى ١١ سبتمبر ١٩٥١، ص١.

(٥) المصدر نفسه، ص٩.

(٦) الجمهور المصرى، عدد ٨٧ فى ٢ سبتمبر ١٩٥٢، ص٥.

أخرى، فالمختار يمت بصلة نسب لناظر الخاصة الملكية ولرئيس القسم المخصوص الانجليزى بالديوان، ومعروف عنه دماثة أخلاقه، وكان القصر يسعى لتبوئه المركز.

وبدأت مرحلة تحالف جديدة بين فاروق والإخوان، وألغى قرار حل الجماعة، وعادت إلى شرعيتها، لكنها ارتدت ثوبًا آخر يتفق مع الاتجاه الجديد، وكان أول خطاب وجهه المرشد العام يعكس ذلك، إذ قصر نداءه للجماعة على تقوى الله وطاعته وترتيل القرآن[١]، مما يستنتج منه اقتصار الدعوة على الجانب الدينى والبعد عما سواه. حقيقة أن ذلك لم يكن بجديد حيث أبداه حسن البنا وقت أن حُلَّت الجماعة، لكن هذه البداية كانت توحى بالاستكانة والاستسلام، وأثبتت الأحداث أن ذلك لم يكن تخطيطًا حتى تتمكن الجماعة من الوقوف بقوة مرة أخرى. واتبع المرشد الجديد تقاليد جديدة، فقد ذهب فى ١٤ نوفمبر ١٩٥١ إلى قصر عابدين ليُسجِّل اسمه فى سجل التشريفات بمناسبة تعيينه، وصحب معه لفيفًا من قادة الإخوان ليُوقِّعوا معه، ونشرت صحيفة الجمهورية صورة موثقة من التوقيعات، ومن الملاحظ عليها وحدة الخط مما يدل على أن الموقع واحد وهو المرشد العام، كما تبيَّن أن بعض الأسماء لم يتوجه أصحابها إلى القصر[٢]. وعامة فإن الاتجاه الجديد فرض نفسه.

وكانت الخطوة المثيرة، تلك الزيارة التى قام بها الهضيبى للملك بقصر القبة فى مساء ٢٠ نوفمبر ١٩٥١ واستمرت ساعة إلا ربعا، وأثارت التكهنات، وبعثت القلق فى الدوائر السياسية[٣]. وخرج المرشد العام منها ولم يفض بشىء عما تم فى هذه المقابلة الرسمية سوى قوله «زيارة كريمة لملك كريم»[٤]. لكنه روى فيما بعد، فذكر أنه فى ذلك اليوم نفسه اتصل به عبد اللطيف طلعت كبير الأمناء، وأخبره أن الملك يريد مقابلته، وحدد السادسة مساء وطلب منه ألا يخبر أحدًا، وجرى اللقاء وأشاد فيه فاروق بضيفه من حيث نزاهته وعقليته، وأمل أن تكون رئاسته خيرًا، وتكلم عن الدعوة وكيف انحرف البعض من الإخوان، وأبدى رغبته فى نسيان الماضى، وعرج على ما يجب أن تقوم به الحكومة لخدمة

(١) الدعوة، عدد ٣٧ فى ٣٠ أكتوبر ١٩٥١، ص١.

(٢) الجمهورية، عدد ٢٧١ فى ٨ سبتمبر ١٩٥٤، ص٥.

(٣) الدعوة، عدد ٤١ فى ٢٧ نوفمبر ١٩٥١، ص٧، المصرى، عدد ٥٠٢١ فى ٢١ نوفمبر ١٩٥١، ص٢، الشعب الجديد، عدد ٣١ فى ٢٢ نوفمبر ١٩٥١، ص٧.

(٤) الجمهورية، عدد ٢٧١ فى ٨ سبتمبر ١٩٥٤، ص٥.

الشعب. ثم تحول إلى الغرض الرئيسى موضحًا «إن الإنجليز سيخرجون من بلادنا حتمًا، ولكن الذى يجب علينا أن نقاومه هو الشيوعية لأنها تتنافى مع الدين». فأجابه الهضيبى «نعم الشيوعية تتنافى مع الدين بشرط أن يطبق بحذافيره ونراعى حق الفقير فى ثروات الأغنياء». فوافق فاروق وطلب من مضيفه تبليغ إخوانه تحياته[١].

واعترف المرشد العام بأن الملك حدَّد له وسيطًا وكان مكلفًا بخدمته وتنفيذ البرنامج الملكى. ومما يذكر أن فاروقًا لم يشر بأن يلتزم الإخوان سياسة معينة، لكنه عُرف فيما بعد أنه اتفق على إحالة الجماعة إلى جمعية خيرية فى مدى عشر سنوات على الأكثر، وطلب أن يتجنب الإخوان خوض الانتخابات فى أى صورة من الصور، حيث إن الاشتراك فى الانتخابات ممارسة للسياسة[٢]. ومما تجدر الإشارة إليه أنه فى مساء يوم المقابلة وعقب عودة المرشد العام إلى منزله وجد الوسيط ينتظره، ودار بينهما حديث عرف منه الهضيبى المهام الموكولة لهذا الوسيط[٣].

وينقل السفير البريطانى لحكومته ملخص المقابلة، ويذكر أنها ارتكزت على الحوار حول الشيوعية كعدو رئيسى، ويُسجِّل أن المرشد العام أكَّد أنه ليس لدى الإخوان النيَّة فى حمل السلاح، وأنهم يساندون تطهير الإدارة. ويُشير إلى أن اللقاء اتسم بالود، ويُعلِّق على أن الهضيبى أصبح مُقربًا من الملك، وتبعث لندن لسفيرها تبلغه بما يتردَّد على ألسنة البعض فى السفارة المصرية، حول قرار فاروق بشأن ضم الإخوان إلى جانبه، وأن ذلك يرجع إلى الرغبة فى تكوين جبهة قوية ضد الوفد[٤].

ومثَّل ذلك الواقع، ففى تلك الفترة كان الملك يعد الأمر وينتظر اللحظة التى يعمل فيها ضد النحاس، وهذا ما صرَّح به حافظ عفيفى لعميد الجالية البريطانية فى مصر، فقد أوضح أن الاستقبال الملكى للمرشد العام نوع من التخطيط لذلك[٥]. كما أن فاروقًا كان

---

(١) الدعوة، عدد ٨٢ فى ٩ سبتمبر ١٩٥٢، ص٥، روز اليوسف، عدد ١٢٦٦ فى ١٥ سبتمبر ١٩٥٢، ص ١٦.

(٢) الجمهور المصرى، عدد ٨٨ فى ٨ سبتمبر ١٩٥٢، ص٥.

(٣) الدعوة عدد ٨٢ فى ٩ سبتمبر ١٩٥٢، ص٥.

(٤) F.O.Op. Cit, 96870, JE 1018 - 1, Stevenson - F.O, Cairo, Jan, 1 st, 1952, F.O - Cairo, Jan 15, 1952, F.O. Op. Cit, 90109, JE 1013 - 41, Stevenson - F.O. Cario, Dec. 4; 1951, No 135.

(٥) F.O. 141, 10121 - 24 - 51 G, Memorandum from Cecil Campbell Oct. 22, 1952.

على دراية تامة بالوضع المتدهور الذى وصل إليه وفقدانه للشعبية نهائيًا، ومن ثم أراد احتواء الجماعة علّها تعطيه جزءًا مما انتزع منه لما لها من تأييد شعبى ودور وطنى، وحتى لا تتحول إلى جبهة المعارضة وتتخذ موقفًا مضادًا له.

أما من ناحية الإخوان، فقد خرج الهضيبى من المقابلة فتوجه إلى المركز العام واجتمع مع مكتب الإرشاد، وألقى تصريحًا موجزًا عنها، وعرض الاتجاهات الخاصة بالإخوان وبخاصة ما يتعلق بالشيوعية. واشترك باقى الأعضاء فى المناقشات التى كان لها طابع الحدَّة[1]، مما يدل على الاختلافات التى سرت بينهم، ولكن الهضيبى بحكم السلطة المخولة له أجرى بعض التعديلات فى الجهاز السرى، فأبعد صالح عشماوى ومن على شاكلته، نظرًا لتضارب وجهات النظر، ومن بينها الشكل الجديد للعلاقة مع الملك[2].

واستعاد الإخوان مكانتهم وعادت لهم ممتلكاتهم وأموالهم التى كان محجوزًا عليها، وقد أصبح ذلك ضرورة شرعية بعد حكم مجلس الدولة. ويستعرض السفير البريطانى للندن تحليلات هذا الإجراء، فيذكر أنه تُرجم على أساس أنه محاولة من الحكومة لكسب الإخوان، وأن البعض يعزوه إلى أنه ثمرة التقارب بين الإخوان والقصر[3]. والقول الأخير هو الأقرب للصحة. ومضى المرشد العام فى تحركاته وقام بزيارات إلى الأقاليم، خطب فيها وركز على تطهير الأمة[4]، كما صرَّح بإقصاء أعمال العنف، وفى ذلك ما يرضى فاروقا، ونفى ما أشيع من أن الجماعة طلبت من الحكومة تدريب ١٦ ألف شخص، وبين أن الكفاح العملى قد يأخذ صورًا مختلفة غير مقاطعة الانجليز[5]. ومثل هذه التصريحات جعلت سيتفنسون يصف تصرفاته بالرزانة[6].

---

(١) روز اليوسف، عدد ١٢٢٤، فى نوفمبر ١٩٥١، ص٤، الدعوة، عدد ٨٢ فى ٩ سبتمبر ١٩٥٢، ص٥.

(٢) الجمهورية، عدد ٢٧١ فى ٨ سبتمبر ١٩٥٤، ص٥، طارق البشرى، المرجع المذكور، ص ٣٧٢.

(٣) F.O. 371 - 90109, JE 1013 - 42, Stevenson - F.O, Cairo, Dec. 21, 1951, No 141.

(٤) الدعوة، عدد ٤٤ فى ١٨ ديسمبر ١٩٥١، ص٣، عدد ٤٦ فى أول يناير ١٩٥٢، ص٣.

(٥) طارق البشرى، المرجع المذكور، ص ٣٧٥.

(٦) F.O.Op. Cit.، ليس معنى ذلك بالطبع أن الإنجليز كانوا راضين عن الإخوان، فقد أدخلوا الجزء المتطرف منهم تحت الاتهام فى حريق القاهرة.

وتفاقمت الخلافات بين أعضاء مكتب الإرشاد والهضيبى بعد أن استتب الوضع للجماعة، ولكنه نظراً للصلاحيات التى يخلعها النظام على المرشد العام، أمكنه توجيه سياستها وفقًا لمشيئته. ومع نهاية عام ١٩٥١ حدث تصدُّع ظهرت صورته بوضوح عندما ذهب الهضيبى إلى حافظ عفيفى عقب يومين من تعيينه رئيسًا للديوان ليهنئه بالمنصب الجديد(١)، برغم أن القاصى والدانى علم أن فاروقًا جاء به للإجهاز على الحركة الوطنية ومسالة الإنجليز. ورداً على هذا التصرف كتب محمد الغزالى أحد أعضاء مكتب الإرشاد مقالاً فى صحيفة المصرى بعنوان «لن تبلغ أمة هدفها إلا إذا نظفت جبهتها الداخلية» تكلم فيه عن الإسلام ومناداته بالاشتراكية الإسلامية، ورفض الإخوان الارتباط بأى كتلة معتدية، وأنه لا يجوز بقاء أى جندى إنجليزى فى العالم الإسلامى. ثم ذكر أن الإخوان أدوا واجبهم فى معركة القناة، وأن للأمة أن تعتمد على رجولتهم دائمًا. وغضب المرشد العام من المقال، وعَدَّ الغزالى خارجًا عن الجماعة(٢).

وعندما هاجمت مجلة الدعوة تعيين رئيس الديوان، أصدر عبد الحكيم عابدين السكرتير العام للجماعة بيانًا قال فيه إن المجلة لا تصدر عن المركز العام للإخوان ولا تنطق بلسانه(٣). ومن ثم فقد واصلت المجلة مسلكها فتنشر مقالاً لمحمد الغزالى يحمل عنوان «طريق الحق» يهاجم فيه الحاكم المستبد: «تعلَّم الإخوان المسلمون من دينهم أن طغيان الفرد فى أمة ما جريمة غليظة، وأن الحاكم لا يستمد بقاءه المشروع ولا يستحق ذرة من التأييد إلا إذا كان معبراً عن روح الجماعة ومستقيمًا معها، ومن ثم فإن الأمة مصدر السلطات، والنزول على إرادتها فريضة، والخروج عن رأيها تمرد، ونصوص الدين وتجارب الحياة تتضافر كلها على توكيد ذلك»(٤).

وتوضح المجلة الصورة التى يجب أن يكون عليها الحاكم «الحاكم فى الإسلام راع يعلم ووالد وقائد، وفى الديموقراطية نائب ووكيل وشريك ومساعد، ولن تتوافر هذه المعانى جميعًا إلا إذا توافرت المشاركة الوجدانية الكاملة، فأصبح الحاكم يحس بإحساس المحكومين، ويشعر بشعورهم، ويتألم لألمهم، ويسر بسرورهم، ويصبح هو القلب

(١) الشعب الجديد، عدد ٣٦ فى ٢٧ ديسمبر ١٩٥١، ص٣.
(٢) الدعوة، عدد ١٥٢ فى ١٢ يناير ١٩٥٤، ص٣، المقال بالمصرى الصادر فى ٣١ ديسمبر ١٩٥١.
(٣) المصدر نفسه، عدد ٤٧ فى ٨ يناير ١٩٥٢، ص١.
(٤) المصدر نفسه، ص٩.

الكبير المحيط بكل شئونهم»[١] . وعقب فشل سياسة الهلالى فى التطهير تشير الدعوة إلى «أن التطهير إذا لم يأت من أعلى فإنه لا يجيء أبدًا»[٢] . وبذلك يبدو جليًا أن كل ما سطَّرته مثَّل اتجاهًا مضادًا لقيادة الجماعة، وشكل عنصرًا ثائرًا ضد فاروق.

واتباعًا لسياسة القيادة، تصدر أمرها إلى طلبة الإخوان فى الجامعة بعدم الاشتراك فى أى تظاهر جامعى[٣] ، ويستنكر المرشد العام فى برقيته أحداث ٢٦ يناير ويقول «إن الجماعة لا تقرها لأنها تضر بالبلاد وتعرضها للثورة»[٤] . وقد سعى جاهدًا فى إسقاط أى تهمة عنها. وواصل برنامجه وتوالت زياراته لقصر عابدين، فيتوجه مهنئًا بمولد ولى العهد فى وقت كانت فيه الجموع تهتف فى الشوارع ضد فاروق، ويعود ويتوجه مرة أخرى ليوقع فى سجل التشريفات رافعًا ولاءه، مستنكرًا هذه الصيحات التى تعالت ضد الأعتاب السامية، مبرئًا الإخوان من الاشتراك فى مثل هذه الأعمال[٥] .

ويعرض السفير البريطانى لحكومته ما يتردد حول استعداد الهضيبى للدخول فى وزارة ائتلافية إذا طلب منه ذلك[٦] . وفى هذا دلالته على الرضا الملكى عنه، وتطلّعه للسلطة التى ربما اعتقد أنه من خلالها يمكنه خدمة قضية جماعته بطريقة مباشرة ودعم مركزها وكيانها. ويذكر ستيفنسون لبوكر التقارير التى تفيد تسلُّم الإخوان أموالا من القصر، وبرغم إشارته إلى أنه ليس هناك ما يؤيد صحة ذلك، فإنه آمن بأن فاروقًا قد وضع تلك السياسة فى موضع اهتمامه[٧] .

إذن فاعتماد الملك على المرشد العام واستغلال سلطاته كان الدعامة الأساسية لعلاقته بالإخوان فى هذه الفترة، ولم تكن مظاهر حسن العلاقة لتنم عن أن هذا الاتجاه هو اتجاه

---

(١) المصدر نفسه، عدد ٦٢ فى ٢٢ إبريل ١٩٥٢، ص٧.

(٢) المصدر نفسه، عدد ٧٤ فى ١٥ يوليو ١٩٥٢، ص٦.

(٣) الكاتب، عدد ٤٤ فى ٢٩ ديسمبر ١٩٥١، ص٥.

(٤) F.O.Op. Cit, 96870. JE 1018 - 13, Stevenson - F.O, Cario, Jan 26, 1952, No 184.

(٥) الجمهورية، عدد ٢٧١ فى ٨ سبتمبر ١٩٥٤، ص٥، المرة الأولى توجه فى ١٦ يناير والثانية فى ٢٥ مايو.

(٦) F.O.Op. Cit, 90109. JE 1013 - 42, Stevenson - F.O, Cario, Dec 21, 1951. No 141.

(٧) Ibid, 96872. JE 1018 - 55, Stevenson - Bowker. Cairo, Jan, 26, 1952, No 1012.

من الجدير بالذكر أن فاروقًا كان يعتقد أن الاتحاد السوفيتى يمد الإخوان بالأموال عن طريق تمثيله فى مصر، Farouk's Memories. Op. Cit, Oct. 12, 1952

عام يشارك فيه الإخوان جميعهم، لأن الوفاق فقد مكانته لديهم، حيث تعددت التيارات داخل الجماعة مما جعلها متخبطة فى تخطيطها، وهذا ما كان يشعر به الملك نفسه، فى الوقت الذى لم يُقص الماضى المتطرف الملتصق بهم، ولم يغب عن ذهنه نقدهم لتصرفاته، ولم ينس لحظة أن التحالف معهم شاق للغاية، لأن إخلاصهم له مثار شك حتى إن مرشدهم برغم اتجاهه الواضح والذى يرتبط بشخصيته الهادئة من ناحية، وسياسة المهادنة التى انتهجها من ناحية أخرى، فإن ولاءه لم يكن نابعًا من القلب، ولكن الظروف المحيطة بفاروق ووصوله إلى حافة الانهيار جعلته تواقًا إلى الاستناد إليهم.

ومن المعروف أنه كان للإخوان دور فى حماية حركة الضباط الأحرار يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٢، وأنهم اطلعوا على مهامها قبل قيامها، وكانوا يتولون نقل الأخبار التى يتوصلون إليها عن نشاط البوليس السياسى تجاه الضباط الأحرار إلى عبد الناصر، الذى عقد الصلات مع قادتهم، وعن طريقهم تم الحصول على موافقة المرشد العام(*) على مساندة الحركة نظير وضع دور المشاركة فى الحسبان وتطبيق الشريعة الإسلامية، وعليه أصبحوا على دراية بالتحركات. وبذلك يتضح موقف الإخوان المسلمين من الملك.

التيارات اليسارية

ربط العداء المستحكم بين الملكية والشيوعية، وهذا أمر طبيعى لتضاد النظامين، وقد ورث فاروق عن أبيه كراهيته للشيوعيين، وشاركته فيها الأحزاب التقليدية ومصر الفتاة والإخوان المسلمون، ووضح الخوف الذى عاش فيه الملك من الاتحاد السوفيتى وبخاصة مع بداية الحرب، وكيف كان مضطرًا لقبول إقامة علاقات معه، وأن المحاولة السطحية للتقرب منه سرعان ما ذابت. وانعكس هذا الشعور على أصحاب النشاط الشيوعى فى

(*) يذكر حسين محمد أحمد حموده - أحد الضباط الأحرار - فى كتابه «أسرار حركة الضباط الأحرار والإخوان المسلمون» ص ٨٤ أنه فى حديث له مع عبد الناصر قال الأخير: «أنا متصل بحسن الهضيبى وأخذت موافقته قبل الثورة، وأنا متفاهم مع الإخوان فى كل شىء». ولكن من الثابت أن المذكور دوّن الكثير من المعلومات التى ثبت عدم دقتها أحيانًا وتناقضها أحيانًا أخرى. هذا ويُسجِّل كمال الدين حسين فى ذكرياته: «فى صباح ٢٢ يوليو ذهبنا (الرئيس الراحل وأنا) إلى السيد صالح أبو رقيق وكان من قادة الإخوة المسلمين، وأخطرناه حسب اتفاقنا المسبق بموعد الثورة». ذكريات كمال الدين حسين، الحلقة الثانية من قصة ثوار يوليو، المصور، عدد ٢٦٧٢ فى ٢٦ ديسمبر ١٩٧٥.

مصر . ومما زاد من صعوبة الأمر أن التنظيمات التى صاحبت ذلك النشاط أضفت على نفسها السرية مما نتج عنه غموض الموقف . ومع نهاية الحرب وبتشعب الحركة الوطنية وتعدد اتجاهاتها ، سرى التيار الماركسى انطلاقًا من الانتصارات الروسية فى أثناء الحرب ووجود البعثة السوفيتية فى القاهرة ، وأصبح له منحنيات بين الطلبة والشباب المثقف والعمَّال[١] . وينقل كيلرن لحكومته القلق الذى أصاب القصر ووزارة النقراشى الأولى بشأن الحركة الشيوعية ، ويذكر أنهما يبذلان الجهد المتواصل للقضاء على الدعاية الشيوعية التى يلقون تبعتها على التشجيع السوڤيتى ، ويؤكد لإيدن النشاط المضاد ، ويُبيِّن أن تلك الدعاية التى بدأت بين عامة المصريين تمثَّلت فى كتاب وكراسة عثر عليهما[٢] .

وفقد فاروق أعصابه عندما أرسل إليه خطابا تهديد ، أحدهما موقع عليه باسم الحزب الشيوعى المصرى ، والآخر دون توقيع . وعلى الفور اتصل عبد الفتاح عمرو بالسفير البريطانى وعبَّر له عن خشية الملك من الشيوعية فى مصر ، والتقى المستشار الشرقى ومدير الأمن العام الذى انتابه الشعور نفسه ، وصرح أحمد حسنين باقتناعه بأن هدف الاتحاد السوڤيتى الاستيلاء على مصر التى تعد القلب والمركز العصبى للشرق الأوسط[٣] . وبذلك ترسخت عقيدة ارتباط الوجود الشيوعى بالاتحاد السسوفيتى . وفى لقاء لفاروق مع أحد الشخصيات الإنجليزية ، وفى أثناء الحديث عن الخطر الشيوعى ، ركز الملك على توسعات الاتحاد السوڤيتى ، ثم أشار أنه ليس هناك حزب شيوعى رسمى فى مصر ، وإنما وكالة تعمل بإيحاء من روسيا وتمدها بالمال ووصل عدد أعضائها إلى ٣٠٠ ألف عضو ، لكنه لم يتمكن من إثبات أن المنبع روسى ، وذكر أن مبلغًا يتراوح بين ٤٠ ـ ٥٠ ألف جنيه كانت تصرف فى المدن المصرية ، وأظهر أنه لابد من إقصاء المظالم التى تزدهر بسببها الشيوعية[٤] . وواضح أن الغموض الذى طغى على النشاط الشيوعى ، جعل المعلومات التى تصل لمسامع فاروق ينقصها الدليل القاطع . وفى الواقع فإن أكثر ما أفزعه ـ كما أشار

---

(١) Lenczowski, Op. Cit, p. 327.

(٢) F.O. Op. Cit, 45930, J 1326 - 10 - 16, Killearn - F.O. Cairo, April 14, 1945, No 874, F.O. Op. Cit, 46003, J 6003, J 1412 - 440 - 16, Killearn - Eden, Cairo, April 11, 1945, No 536.

(٣) Ibid, 46003, J 1522 - 440 - 16, Killearn - F.O, Cairo, April 25, 1945, No 610.
تأسس هذا الحزب فى نهاية عام ١٩٤٩ ، لكن نواته وجدت منذ عام ١٩٤٥ .

(٤) PREM 8 - 23, Egypt, May 23, 1945, PREM 82, Middle East, Aug 1 st 29, 1945.

رئيس الديوان للسفير البريطاني - سريان الشيوعية بين الجيش[١] . أيضًا لم يكن حديث الملك عن القضاء على القيم من منطلق إيمان بذلك، ولكن كحركة رد فعل للمبادئ التي انتشرت ورآها هَّدامة، بالإضافة إلى التوصيات التي صدرت عن المسئولين البريطانيين، فقد نصحه تشرشل بالإصلاح الاجتماعي، وكرَّر كيلرن على مسامعه أهمية النزول إلى الميدان الاجتماعي والإسراع بتحسين الحال فيه، مما جعله يُقدم على بعض الخطوات التي غلب عليها طابع الدعاية أكثر منها إصلاحًا، ووصل حرصه إلى أنه عندما يستقبل الطلبة الناجحين كعادته السنوية، يحذرهم في رسالته من الأفكار المخربة التي تبثها النزعات الأيديولوجية[٢] . والمقصود الشيوعية.

وعقب الحرب وحتى مشارف الخمسينيات، تكثَّفت القوى لإجهاض التحركات اليسارية، وكثرت الاعتقالات، وتفنَّن إسماعيل صدقي في استخدام سياسة العنف لصالح القصر من ناحية، وللطبقة صاحبة الامتيازات من ناحية أخرى، وسارت على هديه الحكومات المتعاقبة، وقامت الشرطة بدورها الإيجابي حتى إن فاروقًا بعث إلى حكمدار بوليس الإسكندرية يشكره على ما قام به تجاه المظاهرات[٣] . ومعروف أن الشيوعيين أحد الأطراف فيها . ومما يذكر أن حالات الانقسام التي سادت بين الجماعات الماركسية قد ساعدت على ضعفها، وحتى محاولات الاتحاد التي جرت سرعان ما فشلت، وكان ذلك عاملاً جوهريًا للتنكيل بها.

وأضفى طابع السرية على الصحافة الشيوعية، ولم تتمكن الصحافة صاحبة الهُوية اليسارية من تصويب هجومها على فاروق في ذلك الوقت، وإنما من بين القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي عرضتها، يكون النقد للنظام القائم الذي يمثل الملك قمته. ووُكِّلت المهمة للمنشورات التي طبعت ووُزِّعت، واختص أحدها بفاروق - يتبع الحزب التروتسكي وعثر عليه في فبراير ١٩٤٨ - وقبضت الشرطة على أثر توزيعه على ٣٢ شخصًا من المشتبه فيهم وفتشت منازلهم، ولما لم يعثر على شيء يدينهم أخلى سبيلهم. حمل المنشور عنوان «ملك سكير يحكم ويتحكم في الشعب» ووقع عليه كاتبه باسم فكرى

---

(١) F.O. Op. Cit, J 2962, - 440 - 16, Killearn - Bevin, Cairo, Sept 1 st, 1945, No 1218.

(٢) Ibid, 53332, J 4064 - 57 - 16, Campbell - F.O, Cairo, Sept. 27, 1946, No 1494.

(٣) Ibid, J 3453 - 57 - 16, Campbell - F.O, Aug, 9, 1946, No 1351.

وهو اسم مستعار. ويحكى التاريخ الطويل للأسرة المالكة وينعتها بالطغيان، ثم يتحوّل إلى فاروق ويذكر أنه عربيد، ولم يترك قصر غنى إلا ودخله، ولا فقيراً إلا وداسه تحت قدميه، ويطلب التخلص من حكم هذه الأسرة التى تتعاون مع الانجليز منذ زمن طويل.

ويُبيِّن المنشور أنه حينما أراد الشعب التعبير عن رأيه بالمظاهرات، حكم النقراشى البلد من جديد، وجاءت حكومة إسماعيل صدقى لتقتل الأبرياء، ويهاجم تعيين إبراهيم عبد الهادى رئيساً للديوان وتعيين محمد حيدر وزيراً للحربية برغم العلم بقسوته وبأنه عميل لرسل باشا، وأن فاروقاً يحكم البلد كما يشاء ويئن الشعب تحت حكمة، ويستغل الصحف الكاذبة فى نشر أخبار غير حقيقية كاهتمامه بالنواحى الاجتماعية، وأنه فى الوقت الذى يقول فيه إنه يعمل على الإصلاح الاجتماعى، يلقى بالاشتراكيين فى السجون، وأن خُطبه كاذبة، فهو يتكلم عن وجوب أن يعطى الأغنياء الفقراء فى الوقت الذى يمتلك فيه عشرات الآلاف من الأفدنة، ويعامل فلاحيه كمتسولين، وأن الأوْلى به إطلاق سراح عبيده ليتحرروا.

ويُوضِّح المنشور أن فاروقاً من سلالة أجنبية ولا يمكن أن يكون غير ذلك، وأنه يغتصب النساء ويعتدى على أى فتاة أو امرأة تروق فى نظره على كورنيش الإسكندرية أو فى الأوبرج، وقد أمر باستبعاد ابنة البارون إمبان حينما رفضته، وقتل له عمر فتحى - كبير ياورانه - ابن على أيوب حينما دخل منزله وكان فاروق مع زوجته، وقبض على الصحفى الذى أراد إذاعة الخبر، وغير ذلك من الوقائع الدنيئة التى تشينه، ويستغل فيها من تحت يده لتنفيذ جرائمه. وينتهى المنشور ليسجل «ليعلم الملك فاروق أن اليوم آت للقاء هذا السكير العربيد من سلالة الطغاة، وسيقضى عليه الشعب بثورة تقضى على النظام والرأسمالية والإمبريالية، ويحكم الشعب نفسه بحكومة من الفلاحين والعمال»(*). وكانت تلك هى الرؤية الشيوعية لفاروق، وإن اشتملت على صورة فيها كثير من الواقع، إلا أنها أقحمت عليها بعض الخصائص التى لا تتفق مع طبيعته مثل شرب الخمر.

وفى عام ١٩٤٩ تحركت الجماعات الماركسية بين الجامعة والعمَّال، ومع انتهاء الحكم السعدى وبداية الحكم الوفدى، نما النشاط الشيوعى وتشعَّب، ووضع التقرير العام للقسم المخصوص بوزارة الداخلية فى ١٢ يناير ١٩٥٠ الشيوعيين على رأس قائمة الخطرين على

(*) Ibid, 69250, J 1435 - 1262 - 16, Speaight - F.O, Cairo, Feb. 23, 1948, No 501.

البلاد، وفى حديث للسفير البريطانى مع فاروق فى ٨ إبريل من العام نفسه، أعاد الأخير تصريحه بشأن صرف الاتحاد السوفيتى لمبالغ كبيرة فى مصر على الشيوعيين، ثم أوضح أن وزارة الداخلية تقف لهم ولحركة السلام بالمرصاد[١]. حقيقة أنه اتخذت إجراءات ضدهم ولكن مما يذكر لحكومة الوفد الأخيرة أنها أطلقت الحريات بقدر، فعقب عودة الملك من رحلته فى خريف هذا العام، وزّع الشيوعيون منشوراتهم التى تحض على الثورة[٢].

ومما لا ريب فيه أنهم وجدوا المادة الدسمة التى تخدم أغراضهم فيما يختص بسلوك فاروق. وقد تعرض رئيس الوزراء للشكوى من بعض رجال الحاشية لأنه لم يتخذ إجراء صارمًا ضد الشيوعيين[٣]. وفى ذلك إشارة إلى المناخ الذى عاشت فيه التنظيمات اليسارية. وليس معنى هذا أن أطلق العنان لها، فقد جرت حركات التفتيش والاعتقال، ولكن لم تكن اليد حديدية، كما أن أحكام القضاء ساعدت على ذلك.

ووفقًا للطريقة التى يلجأ إليها فاروق عند المد الشيوعى وشجعته عليها السياسة البريطانية حتى تشكل عائقًا أمام أى منفذ للاتحاد السوڤيتى، فقد تحدث مع د. سمرسكيل وزيرة التأمينات البريطانية عن حماسته للبرنامج الذى عرض عليها، وعرج فى حديثه عن الشيوعية للدرجة التى اتهم فيها طه حسين بأنه قريب منها، ثم تكلم عن مظاهرة ١٣ يناير ١٩٥١ وكيف أنها كانت شيوعية الطابع. وأراد أن يظهر لها أنه لا يخفى عليه شىء، فأشار أنه فى مساء اليوم السابق لها أرسل رسالة عن طريق قائد شرطة القصور إلى مدير الأمن العام يعلمه فيها بعنوان المنزل الذى وضعت فيه الخطط النهائية للمظاهرة، وفى اللحظة التى كانت تُعد فيها. وينقل ستيفنسون للندن تبرُّم الملك وضيقه وعدم رضاه عن مديرية الأمن العام سواء بالنسبة لهذا الموضوع أو فى مناسبات أخرى تعاملت فيها مع الشيوعية، وذكر فاروق للسفير البريطانى أنه أصدر تعليمات بشأن أن تتوخى المديرية التعاون مع السفارة البريطانية، فأبدى الأخير موافقته على أن الاتصال الوثيق هو الأفضل[٤].

وسيطر على فاروق أن الشيوعية لن تبقيه على العرش، وقد استغل بعض الوصوليين

---

(١) Ibid, 80348, JE 1016 - 40, Campbell - F.O. Cairo, April 1 st 1950, No 167, F.O, Op. Cit, 90131, JE 1051 - 80, Stevenson - F.O. Cairo, April 10, 1950, No 45.

(٢) Ibid, 80344, JE 1013 - 42, Stevenson - F.O, Cairo, Oct. 27, 1950.

(٣) F.O. 141 - 1449, 1941 - 9 - 51 G. Minute from H. E. May 23, 1951.

(٤) F.O. 371 - 90129, JE 1051 - 18, Stevenson - F.O, Cairo, Jan. 15, 1951, No 11.

هذه العقدة وحملوا له الأخبار التى كانت وهمية فى أحيان كثيرة، فكان شغله الشاغل أن يطلب من كبار القصر المسئولين إعداد التقارير عن الخلايا الشيوعية وأنشطتها[١]. وقد تسبب ذلك الخوف الذى سيطر عليه فى أن يلقى بثقله تجاه المعسكر المضاد للشيوعية. ومما لا شك فيه أن انتشار الدعاية الشيوعية قد ساعد على تبصير الشعب بالمؤشر الذى ارتفع إليه الفساد، فيُسطِّر ستيفنسون لحكومته: «إن الفلاحين والعمال والطبقات الفقيرة بصفة عامة أصبحوا يتكلمون عن الفساد للدرجة التى جعلته يبدو خطيراً... وهناك انطباع لى بدا أخيراً هو أن خط الدعاية ضد الشيوعية والذى له تأثير فى الغرب، تأثيره هنا بسيط، حيث رغبة الشعب الأساسية هى تغيير طرق معيشتهم حتى يحتمّلوها، وشعب هذا البلد ليست عنده الصور الخادعة لمميزات الشيوعية؛ إذ بدءوا يفكرون بأن أى تغيير سيكون نجدة لهم حتى ولو كان مؤقتًا»[٢]. إذن فالملك على صواب فى تخوّفه من الشيوعية بعد انتشار النقد للأوضاع التى يرتكز عليها النظام القائم.

وبرزت فى ذلك الوقت صحيفة الملايين التى أصدرتها الحركة الوطنية للتحرر الوطنى (حدتو) لتواكب صحف المعارضة فى الهجوم على فاروق، فتنشر: «نحن لا نخشى ضخامة الكارثة التى نواجهها... إن هذا الوطن ينهار... كل علامات التصدع واضحة بارزة... أمة تعيش فى عهود الإقطاع وهى تتحدث عن الدستور والبرلمان، أمة تموت من الجوع وهى تقيم المعارض والتماثيل، أمة فى النهاية تدخن الحشيش وهى تحلم بزعامة العرب أو زعامة المسلمين»[٣]. وواضح التهكم على الملك.

وتهاجم الصحيفة مسألة هدايا الزفاف الملكى، وكيف تحولت إلى هدايا شخصية، ثم توجه حديثها إلى فاروق «والملك المحبوب يفرحه أن تكون الهدايا التى تقدم إلى أعتابه معاهد ومستشفيات ومشروعات شريفة لإسعاد شعبه العزيز، وتطعم لجنة الاحتفالات العامة بالقاهرة عشرين ألفًا من الفقراء ابتهاجًا باليوم السعيد، والملك المحبوب يتمنى أن يأكل عشرون مليونًا من المصريين طوال العام وكل عام، وتقيم مختلف الهيئات حفلات سمر وغناء احتفالاً باليوم البهيج، والملك المحبوب يكتمل هناؤه لو اتجهت هذه الهيئات إلى دموع الفقراء وجراحهم، فإن حفلات السمر يدعى إليها السعداء، لا البائسون والمحرومون، وفى السجون اليوم مئات المسجونين ضحايا الرأى، والعذاب الذى يعانونه

(١) الأهرام، عدد ٢٤١٤٧ فى ٢٤ ديسمبر ١٩٥٢، ص١.
(٢) Ibid, 90110, JE 1016 - 4, Stevenson - Morrison, Alex, June 15, 1951.
(٣) الملايين، عدد ٢٢ إبريل ١٩٥١، ص٣.

اليوم فى خضم السجون لأشد ألمًا على نفوسهم من أن يحرموا مشاركة البلاد أفراحها من مثل هذا اليوم السعيد»[(١)].

وتهنئ الملايين الملك على صفحاتها بالزواج فى الظاهر، وفى الباطن تشير إلى الأوضاع السيئة: «إن الملايين من المصريين يرجون أن تكون هذه المناسبة السعيدة فجراً يُبدِّد الظلام الحالك الذى يتخبطون فيه»[(٢)]، وتنشر صورة الملكين وتعلِّق على الاحتفالات والزينات التى تضيء القاهرة طوال الليل: «والملك المحبوب يسعده أن يدخل النور إلى كهوف مظلمة يسكنها الملايين من المصريين ليضيء جنباتها الكئيبة كل ليلة لا ليلة واحدة»[(٣)]. ولما كانت وزارة التموين قد قررت زيادة مقررات السكر والزيت والدقيق فى شهر المناسبة، تتوجه الملايين للملك لتقول «الملك المحبوب يبهجه أن تكون هذه الزيادات فى مقررات التموين كل شهر لا شهراً واحداً، وأن يجد أفراد شعبه ثمن هذه المقررات»[(٤)].

وتنعطف الصحيفة - من طرف خفى - على الشخصيات التى تشترك فى المضاربة بالأسواق والتى لا يجيز لها القانون أن تزاول نشاطًا ما فى ذلك المجال، وتنوِّه للملك وتختم قولها: «يجب أن نواجه الحقائق، يجب أن نعرف أننا لا نحكم حكمًا نظاميًا، إن هذا الدستور عبث لأنه لا يقيد أحدًا ولا يفيد أحدًا»[(٥)]. ثم لا تلبث أن تحض على الثورة: «إن أحاديث السخط على جميع أوضاع الحياة فى مصر قد زخرت بها المجالس واستفاضت بها أنهار الصحف والمجلات. . . ولقد ضج الكلام حتى احترق . . . فماذا بعد ذلك كله؟ هل المقصود أن نظل نروى ونسمع ونبدى ونعيد. . . إنما الوسيلة الوحيدة للإنقاذ والتدارك السريع للحالة هو فى تجميع الساخطين»[(٦)]. وتصادر الصحيفة لأنها نشرت نبأ الرحلة الملكية قبل إذاعته بأربع وعشرين ساعة، حيث عُدَّ ذلك مخالفة لقانون أنباء القصر، لكنها عادت من جديد[(٧)]. ومن الملاحظ أن هجومها لم يكن سافرا أو

---

(١) المصدر نفسه، عدد ٦ مايو ١٩٥١، ص ص ١، ٧.

(٢) المصدر نفسه، عدد ٢٢ إبريل ١٩٥١، ص٦.

(٣) المصدر نفسه، عدد ٦ مايو ١٩٥١، ص١.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) المصدر نفسه، ص٥.

(٦) المصدر نفسه، عدد ٢٩ إبريل ١٩٥١، ص٥.

(٧) اللواء الجديد، عدد ١٢ فى ٣ يوليو ١٩٥١، الملايين، عدد ٢ ديسمبر ١٩٥١، ص١.

صارخا، حيث سيطر عليها اتجاه الحركة فيما يتعلق بالقضاء على الاستعمار، إذ يتبعه انهيار لدعائمه فى الداخل.

وأسهمت صحيفة الكاتب الصادرة عن حركة أنصار السلام - تدخل ضمن التيارات اليسارية - فى هذا النشاط، فتلتقط صورة لفاروق وهو يمد يده ليُقبِّلها حسن عاكف(١)، بهدف إظهار العلاقة بين السيد والتابع. وتكتب عن الاستعراض العسكرى للقوات البريطانية فى فايد بمناسبة الاحتفال بزواجه(٢)، بهدف كشف نوعية علاقته مع بريطانيا. وتنشر صورة من وثيقة صادرة من السفارة الأمريكية بالقاهرة تشمل نصوص اتفاقية المعاونة الفنية بين البلدين(٣)، بهدف تأكيد نفوذ الولايات المتحدة وما يتمتع به كافرى من نفوذ استثنائى لعلاقته بفاروق. وتذكر أن أحد المتهمين فى قضية الأسلحة الفاسدة وهو عباس حليم، تظهر صورته فى الحفلات فى الوقت الذى لم توجه فيه الدعوة للبرلمانيين المعروفة مواقفهم(٤)، بهدف الإعلان عن احتضان الملك للمتهمين فى القضية.

وتهاجم الصحيفة الشخصيات المرتبطة بفاروق، فتُحذِّر من محمد حيدر وتسرد مواقفه غير الوطنية منذ ثورة ١٩١٩(٥). وتنتقد تعيين أحمد عبود فى مجلس الشيوخ وتستهزئ به، فتُبيِّن أن السبب فى اختياره «ليدافع عن مصالح العمَّال» وتنعته بالمليونير الفقير الذى هو فى حاجة إلى المساعدة، لذا فقد تقرر له إعانة شركة سعيدة وشركة السكر «خوفا على مصالح الشعب»(٦). ولم يكن خافيا على أحد ارتباط ذلك بمصالح الملك. واستقبلت الكاتب تعيين حافظ عفيفى رئيسا للديوان باستياء بالغ، واستعرضت حديثه فى الأهرام ومواقفه، وبينت أنه لم ينعقد إجماع الشعب على كراهية سياسى، كما انعقد على كراهية هذا الرجل، وعدَّته عدوا له(٧). وبذلك سبحت مع التيار وأدت دورها.

وسارت الدعاية اليسارية بخطى سريعة، ووصلت السفارة البريطانية المعلومات

---

(١) الكاتب، عدد ١٣ فى ١٢ مايو ١٩٥١، ص٤.
(٢) المصدر نفسه، عدد ١٢ فى ٥ مايو ١٩٥١.
(٣) المصدر نفسه، عدد ١٦ فى ٢ يونيو ١٩٥١، ص٤.
(٤) المصدر نفسه، عدد ١٣ فى ١٢ مايو ١٩٥١، ص٥.
(٥) المصدر نفسه، عدد ١٦ فى ٢ يونيو ١٩٥١، ص٣.
(٦) المصدر نفسه، ص٦.
(٧) المصدر نفسه، عدد ٤٤ فى ٢٩ ديسمبر ١٩٥١، ص ص ١، ٣.

المؤكدة لذلك حتى أن أحد مبلغيها أخطرها بأن سائقه أحضر بعض الأغذية من السوق فوجدها ملفوفة فى منشور يشير إلى الملك وثرواته التى تقدر بالملايين، ويُعلِّق المبلِّغ بوصفه لحالة الفقراء(١). ولم يكن فاروق بغافل عن مثل تلك المنشورات مما سبب له الأزمات، وزاد من كرهه وغضبه على الشيوعيين، وانتهز فرصة حريق القاهرة وأدخلهم تحت الاتهام. وصرَّح بذلك السفير البريطانى، وفسَّر أنهم حصروا التخريب فى القاهرة لأن عددهم ليس كافيا كى يقوموا بأعمال مماثلة خارجها، وأنهم استخدموا الشباب الاشتراكى معهم(٢)، وأمر طبيعى أن يرغب الملك فى الانتقام من أعدائه بصورة أو بأخرى. واستمر شبح الشيوعية يطارده حتى إنه خرج من مصر معتقدا أن السند الذى ارتكنت عليه حركة الجيش هو الشيوعية(٣).

ومما تجدر الإشارة إليه أن بعضا من الضباط الأحرار سار فى ركاب هذه الأيديولوجية، وأسهم بدور فعَّال فى (حدتو)، ومن ثم فقد وكَّله عبدالناصر قبل ٢٣ يوليو بساعات مهمة تأمين الإسكندرية، نظرا لأهميتها فى ذلك الوقت، لوجود الملك وما يتبعه من إمكانات تحميه، وتقف حجر عثرة أمام تحقيق خطة الحركة.

---

(١) F.O. Op. Cit, 90123, JE 10110 - 215, R. Greg - Embassy. Giza, Dec 5, 1951.

(٢) Ibid, 96870. JE 1018 - 32, Stevenson - F.O, Cairo, Jan. 30, 1952, No 259, F.O. Op. Cit, 96871, JE 1018 - 37, Jan 31, 1952, No 266.

(٣) Farouk's Memories, Op. Cit, Oct. 12, 1952.



الفصل الثامن

بين الإسلام والعروبة

الاتجــاه الإســلامى

تضمَّن إطار التخطيط الذى وضعه على ماهر للملك عقب وفاة أبيه الهيمنة على الأزهر واستخدامه لتحقيق السياسة المرسومة فى المجال الإسلامى، ولم يكن ذلك بجديد، وإنما هو استمرار لسياسة فؤاد الذى أراد السيطرة على تلك المؤسسة. وقد نص دستور ١٩٢٣ على خضوعها له، وفى عام ١٩٢٧ تمكَّنت حكومة عدلى يكن من إصدار قانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٧ بحق الحكومة مشاركة الملك فى تعيين الرؤساء الدينيين وعلى رأسهم شيخ الأزهر. ووقف ذلك القانون عقبة أمام فؤاد الذى رغب فى تعيين الشيخ الظواهرى شيخًا للأزهر. وبقيت الوظيفة شاغرة ثم تدخل المندوب السامى البريطانى، وعين الشيخ المراغى عام ١٩٢٨، وباستقالته عُيِّن الشيخ الظواهرى الذى ألغى القانون السابق بقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٠، وبالتالى أعيدت سلطة التعيين كاملة للملك، وعقب استقالة الشيخ الظواهرى، عاد المراغى لمشيخة الأزهر مرة ثانية، ووضع قانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٦ ألغى به قانون سلفه، لكنه لم ينص صراحة على إعادة قانون مشاركة الحكومة للملك[١]. ومن ثم أمسك القصر بهذا الخيط واستأثر بالأزهر وشيخه.

ومن الملاحظ أن لبريطانيا دورها فى تولى الشيخ المراغى هذا المنصب، والعلاقة بينهما متوطِّدة منذ أن كان الشيخ قاضيًا لقضاة السودان، وعليه عُدَّ من وجهة نظرها رجلاً محترمًا وذا صفات كاملة وثاقب النظر[٢]. ولما كان صاحب شخصية قيادية، توَّسم فيه

---

(١) فخر الدين الأحمدى الظواهرى، المصدر المذكور، ص ص ٦١، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٣، ٣٤٤،
F.O. 141 - 844, 504 - 4 - 42 42 G. From Agent, Dec. 21, 1942.

(٢) F.O. 371 - 45932, J 2882 - 10 - 16, Killearn - F.O, Aug. 23, 1945, No 1182.

على ماهر المُعين له على تنفيذ الخطة، ووجد الترحيب من الشيخ، حيث يتفق ذلك مع مصلحته خاصة بعد أن تغيرت الأوضاع فى مصر، إذ فضل اتخاذ جانب القصر هذه المرة لاقتناعه بإمكانية تبوئه مكانة عالية ليس فى مصر فقط وإنما خارجها، وبالتالى يعلو هو الآخر وفقًا لتلك المكانة. من هذا المنطلق تطابقت أفكار على ماهر وشيخ الأزهر، وشكلا ثنائيًا نشيطًا، واستعملا الأدوات التى تسهِّل لهما مهمتهما واستخدما المعاونين للوصول إلى الهدف الرئيسى الذى يسعيان إليه. هذا وقد أسهم كل من مصر الفتاة والإخوان المسلمين فى هذا الأمر.

وتعدَّدت الطرق وإن كانت كلها تؤدى إلى نهاية واحدة، وهى العمل على الارتفاع بمصر وحاكمها إلى مرتبة الزعامة الإسلامية. ومن الجدير بالذكر أن بعضا منها قد فشل، والبعض الآخر واصل استمراريته رغم اختفاء على ماهر والمراغى من الساحة، وأرجع ذلك إلى أن ما أشرباه لفاروق فى هذه السن المبكرة تأصَّل فيه ورسخ، وراوده أمل تحقيقه على مر الأيام، لذا حرص على المحافظة على الشكل الذى احتل مكانه فى أعين الشعب منذ أن اعتلى العرش. وفى الواقع فإن المصريين عامة بحكم تكوينهم متدينون وطبيعتهم تجعلهم يتأثرون سريعًا بالاتجاهات المرتبطة بالدين، ومن هنا كان استغلال ذلك للصالح الملكى.

وتشاء الظروف أن يعتلى فاروق العرش والنحاس يقبض على زمام الحكم، وأصبح منتظرًا أنه لتحقيق السياسة الماهرية المراغية لابد من الاحتكاك بحزب الأغلبية، وكان مما دخل تحت التخطيط أن تُجرَّد الحكومة من سلطاتها تدريجيًا، وتُسحب شعبيتها لحساب الملك الذى يقبض على السلطتين الدنيوية والدينية. ولم يكن الحزب الحاكم يؤمن بهذه النظرية ورفض بشدة إقحام الدين فى السياسة، ووضح ذلك جليًا فى موقفه من حفل التتويج، ولكن لم يفت هذا فى عضد القصر.

وتسلَّطت الأضواء على الملك فى أثناء تأديته للدور الدينى الذى أعدَّ له الإعداد الجيد، فمنذ توليه العرش، والصحافة تتبع خطواته إلى المساجد يوم الجمع والتى رافقه فيها المراغى - لم يشترك الحكام السابقون فى صلاة الجماعة إلا فى المواسم المعروفة - ولم يُقصر ارتياده للمساجد الكبيرة، وإنما ذهب للصغيرة أيضًا، واختيرت له الواقعة فى الأحياء

الشعبيَّة، وذلك حتى يلتف حوله الناس ويلتصق به لقب الملك الصالح. وهو يضع حجر الأساس للمساجد الجديدة، ويفتتح التى تمَّ إصلاحها. ومما يذكر أنه يوم افتتاحه لمسجد أبى العلاء بعد إصلاحه التفت به حركة شعبيَّة فى بولاق رفعته أعلى الدرجات[١]. والحقيقة أن هذه الحركة كانت نابعة من حب الشعب له أكثر من كونها تنظيمًا سعى لتنفيذه.

وشاعت تصرفات فاروق داخل المساجد لتضفى عليه سماحة الإسلام ولتبرز ديمقراطية الحاكم - وفقًا للتخطيط - فعلى سبيل المثال فى أثناء صلاته فى مسجد السيدة نفيسة، وقف رجال الحرس ولم يؤدوا الصلاة، فرفض وأمرهم بتأديتها قائلاً «إننا جميعًا فى حراسة الله»، وخلع على خطيب المسجد خلعة «شال كشمير» وأمر بصرف ٣٠٠ جنيه لخدمة المسجد. وعندما دخل مسجد الرفاعى ووجد سجادة فاخرة فرشت له أشار برفعها قائلاً «نحن هنا فى بيوت الله سواسية»، وبينما يصلى على الباخرة النيل ووجد أن المصلين تأخروا عنه قليلاً وأصبح وحده فى الصف، رفض هذا الوضع قائلاً «أنا لا أقبل أن أتقدم عليكم فى الصلاة لأننا كلنا أمام الله سواء»[٢]. وبذلك بهر الناس بمثل تلك الأقوال وثبت حبه فى فؤادهم، وحتى عندما سافر إلى انجلترا فى رحلته الثقافية، جاءت الأخبار من لندن أنه صلَّى فى مسجد «ووكنج»، ومن باريس أنه أدى الفريضة فى مسجدها[٣]، كى لا تغيب صورته الورعة عن الذهن فى مصر، وكانت الصور التى التقطت له فى هذا الميدان تظهره خاشعًا متبتلاً مسبحًا.

ولم يقتصر الأمر على ارتياد المساجد، وإنما كان من الضرورى أن يشارك فاروق فى الاحتفالات الدينية التى لها المكانة فى قلوب المصريين، وبخاصة مناسبة المولد النبوى الشريف، فيستقبل أهل الطرق الصوفية، ويحضر تلاوة القصة النبوية الشريفة بساحة المولد بالعباسية، ويذهب إلى مسجد أبى العلاء لحضور الاحتفال - لم يحضره فؤاد إلا مرة واحدة - وعلى طول الطريق كانت الجماهير تحييه. وحدث أن أراد السهر فى المولد كفرد

---

(١) الأهرام، الأعداد من ١٨٤٧١ فى ١٦ مايو ١٩٣٦ إلى ١٨٧٢١ فى ٦ فبراير ١٩٣٧، ص ص ١، ٨، أعداد متفرقة.

(٢) المصدر نفسه، عدد ١٨٧٢١ فى ٦ فبراير ١٩٣٧، ص٨، عدد ١٨٩٩٣ فى ٣١ يوليو ١٩٣٧، ص٨، آخر ساعة المصوَّرة، عدد ١٦١ فى أول أغسطس ١٩٣٧، ص٣.

(٣) الأهرام، عدد ١٨٩٢٩، فى ٢٨ مايو ١٩٣٧، ص٨، عدد ١٨٩٣٠ فى ٣٠ مايو ١٩٣٧، عدد ١٨٩٥٠ فى ١٨ يونيو ١٩٣٧، ص٨.

عادى، وبالفعل حضر إليه بصحبة أحمد حسنين، ولكن عرفت شخصيته وأحاطت الناس به وعلت الهتافات بحياته[١]. وفى ذلك دليل على أنه جذبه حب المغامرة. وواصل حضور الاحتفالات الدينية التى تقام فى المساجد، فى الإسراء والمعراج وليلة النصف من شعبان وليلة القدر ورأس السنة الهجرية، وفى خلال تلك المناسبات يتبرع للفقراء والجمعيات الخيرية ومصابى الحوادث[٢].

واستُغل شهر رمضان للدعاية تمامًا، فاستنَّ له عادة استمرت طوال عهد فاروق، وُضع أساسها وفقًا للخطة المرسومة، حيث أعلن عن إقامة موائد ملكية للإفطار، ودعى إليها مختلف الطوائف والهيئات العلمية والاجتماعية ليكون لقاء الملك معهم. أيضًا استُنَّت مسألة الدروس الدينية فى هذا الشهر والتى أقيمت فى مختلف المساجد وألقاها الشيخ المراغى، وحرص فاروق على حضورها بانتظام، وأمر أن تكون الدعوة إليها عامة بعد ملاحظته أنه لا يحضرها إلا الكبراء مرتدين الردنجوت، وكان يفترش الأرض مع باقى المستمعين بينما يجلس المحدث على مقعد مرتفع. كذلك مثَّلت أحاديثه الإذاعية قناة أخرى للاتصال وقرَّبت المراد للمستمعين، وفاضت بالتقوى والورع، واشتملت على آداب وفضائل المناسبة[٣]. وبطبيعة الحال لم تخل من الإشارة أو التلميح إلى الشئون السياسية، ولم تكن الحكومة تعلم شيئًا عنها قبل إذاعتها.

وأدخل القرآن الكريم لتكتمل صورة الملك الصالح، فهو يضعه فى جيبه ويقول لمرافقيه إنه دليل الحياة عنده، وفى يوم ذهابه إلى البرلمان لتأدية اليمين الدستورية، وعقب نزوله سلَّم القصر، يتوقف فجأة ويترك معيَّته ليصعد للطابق العلوى مسرعًا ليحضر بالمصحف الذى كان قد نسيه، وعندما مثل المستشارون الجدد بين يديه ليؤدوا اليمين التى نص عليها

---

(١) المصدر نفسه، عدد ١٨٤٨٤ فى ٢٩ مايو ١٩٣٦، ص٨، عدد ١٨٤٨٧ فى أول يونيو ١٩٣٦، ص٨، عدد ١٨٤٨٨ فى ٢ يونيو ١٩٣٦، ص ص١، ٨.

(٢) الأهرام، الأعداد من ١٨٥٩٦ فى أول أكتوبر ١٩٣٦، ص٨ إلى ١٩١١٥ فى ٣٠ نوفمبر ١٩٣٧، ص٨، أعداد متفرقة.

(٣) المصدر نفسه، عدد ١٨٦٣٦ فى ١ نوفمبر ١٩٣٦، ص٨، عدد ١٩٠٨٩ فى ٤ نوفمبر ١٩٣٧، ص٨، عدد ١٩٠٩٣ فى ٨ نوفمبر ١٩٣٧، ص١، عدد ١٩١١١ فى ٢٦ نوفمبر ١٩٣٧، ص١، المصور، عدد خاص فى ٢٠ يناير ١٩٣٨، ص٣، آخر ساعة المصوَّرة، عدد ١٦٢ فى ٨ أغسطس ١٩٣٧، ص٣٢.

الدستور، أراد أن يدعم هذا القسم ويُؤكّد أن يؤدى على المصحف[1]، وكان ذلك تقليداً جديداً. وطُبِّقت التعاليم الخاصة بالإنفاق فى سبيل الله، وعُدَّت المساجد بنداً من البنود، ونال الأزهر الاهتمام، فصدر الأمر الملكى بفرشه بالسجاد والرخام النفيس، كما أمر فاروق بصنع ستر «سيدى أبى عبد الله الحسينى» وتطريزه بأسلاك الذهب الخالص، كل هذا على نفقته الخاصة[2]. وفى ذلك مناورة دينية بارعة حيث أصبح يُعرف عنه أنه وصل إلى أقصى مرتبة الإيمان، وقوبل عمله بالحمد والتضرعات.

كانت هذه هى الطرق التى سلكها ثنائى على ماهر والشيخ المراغى، وأصبح الارتباط وثيقًا بين فاروق وشيخ الأزهر، وراح الأخير يشيد فى الصحافة بالملك وغيرته على الإسلام وحبه التوسع فى معرفته وتفهم أصوله وإعجابه بعمر بن الخطاب وتأثره به فى حب العدل والنظام وكره الظلم والاستبداد، ومضى يتغنى بديموقراطية ويصف مرافقته له لزيارة بيوت الفلاحين فى تفاتيشه، وحملت خطبه ودروسه المعنى نفسه[3]. ومن ثم أدخل فى روع الناس أن فاروقًا هو الفاروق عمر حتى لقد صدَّق الملك ذلك، ورأى السفير البريطانى أن الشيخ هو المسئول عن الاتجاهات الدينية فى سياسة القصر، وأنه كان له تأثير ذو وزن على تلميذه الصغير[4]. وتوغل نفوذه، وأصبحت صلته مباشرة بالملك ومثَّل له عونًا قويًا فى صراعه مع الوفد، فحارب النحاس قبل سفره إلى مؤتمر مونترو، وكان وراء المناداة بوجوب تطبيق الشريعة الإسلامية، وأشرك طلبة الأزهر فى المظاهرات الموالية للقصر والمضادة للحكومة، التى تعرَّض لها فى أحاديثه الدينية بطريقة ملتوية، لكنها مفهومة، وأشهر سلاح الدين فى وجهها مدعيا وجود سيطرة قبطية على الحكم[5]. وعليه وضحت الصورة المتناقضة، وهذا ما سعى إليه التخطيط، ملكًا صالحًا ورعًا وتقيًا، ورئيس وزراء له الصفات العكسية.

---

(١) السياسة الأسبوعية، عدد ٣ فى ٣٠ يناير ١٩٣٧، ص١، آخر ساعة المصوَّرة، عدد ٥٠٠ فى ٧ مايو ١٩٤٤، ص٣، البلاغ، عدد ٤٧٠٧ فى ٢٤ نوفمبر ١٩٣٧، ص٦.

(٢) الأهرام، عدد ١٩٠٣٤ فى ١٠ سبتمبر ١٩٣٧، ص٨، المصور، عدد خاص فى ٢٠ يناير ١٩٣٨، ص٣٢.

(٣) آخر ساعة المصوَّرة، عدد ١٦٥ فى ٢٩ أغسطس ١٩٣٧، ص٢٢.

(٤) F.O. Op. Cit.

(٥) Ibid, 20887, J 4602 - 20 - 16, Lampson - F.O. Cairo, Nov, 23, 1937, No 612.

عبد العظيم رمضان، الصراع بين الوفد والعرش، ص ٩١.

وأرادت الصحافة أن تظهر المكانة التى تمتع بها فاروق فى الشرق الأقصى، فتنقل زيارة زعيم مسلمى الصين له والهدايا التى حملها من قبل الجمعيات الإسلامية(١)، وتنشر ما ذكرته عنه كبرى الصحف الإسلامية هناك من حيث ارتباطه بالإسلام، وما يتمتع به من منزلة فى قلوب المسلمين، وأن مسلمى الشرق الأقصى أحسوا بأن الكلمة التى أذاعها يوم توليه العرش أنها موجهة لهم، ورغم صغر سنه، فإنه يباشر ملكه ويرعى مصالح بلاده ويبدى عطفه الملكى على أبناء المسلمين فى كل بقاع الأرض «ويؤدى هذه التبعات كلها كأكبر ملك محنك يقظ ذى تجارب عظيمة»(٢). وقد دخل تحت ذلك حقيقة، وهى أن الملك الشاب شد انتباه العالم وخصوصا المسلمين، هذا بالإضافة لارتباطه بمصر صاحبة المركز المرموق فى العالم الإسلامى، ومما يذكر أنه عندما سافر إلى بريطانيا بعد توليه العرش أرادت الجالية الإسلامية هناك أن تستقبله وتحتفل به، ولكن الخارجية البريطانية وضعت فى حسبانها ابن سعود، واقترحت الاتصال بالممثل السعودى لأخذ رأيه، ورأت أنه فى حالة إتمام ذلك لا يمثل الهنود(٣). ولم يخرج ذلك إلى حيز الوجود، لكنه يدل على المكانة التى سعت بنفسها إلى فاروق.

صاحب الدعاية السابقة للملك، خطوة لها من الأهمية ما جعلها تثير جدلاً لفترة طويلة، والحقيقة أنها لم تكن وليدة مع فاروق، وإنما اعتبرت استمرارًا لاتجاه سعى إليه أبوه، وهى الرغبة الملكية فى عودة الخلافة إلى مصر، وأن يصبح الملك أمير المؤمنين، ولما فشل فؤاد فى تحقيقها، بُعثت من جديد مع بداية عهد ابنه، ووضعت كهدف أساسى لتحقيق سياسة القصر. هذا ويجب التنويه بأن تأثر الملك الشاب بالمحيطين به، وإحساسه بأنه ملك لأهم دولة فى العالم الإسلامى، وأصوله الألبانية، وتربيته، واستغلال رغبة الغالبية العظمى من الشعب، كل ذلك جعله ملتهب الحماسة لتأدية هذا الدور. ويعلِّق لامبسون بأن هذه العوامل جعلته يقحم نفسه دون تبصر فى هذه الحركة(٤). وجُهِّزت الإمكانيات، وهُيِّئ المناخ، ليضفى التكوين الإسلامى على الخليفة الجديد.

وتصدَّرت المصور للمهمة، ونادت بأنه آن الأوان لإحياء الخلافة بعد أن انتهت مصر

---

(١) الأهرام، عدد ١٨٦٣٥ فى ٩ نوفمبر ١٩٣٦، ص٨.

(٢) البلاغ، عدد ٤٦٣٢ فى ٥ سبتمبر ١٩٣٧، ص٧.

(٣) F.O. Op. Cit, 20883, J 1635 - 20 - 16, F.O. Minute, Gasellee, April 6, 1937.

(٤) Ibid, 23366, Lampson - Halifax, Cairo, May 5, 1939, No 564.

من كفاحها السياسى، وبيّنت أن النية متجهة لتحقيق زعامتها الفعلية والدينية على دول الشرق الإسلامى، وعرضت لمنشأ الخلافة حتى إلغائها، ولآراء الأقطاب ورجال الدين المؤيدين فى الوقت الذى نشرت فيه بعض المقتطفات من كتاب «الإسلام وأصول الحكم» الذى يحمل الرأى المعارض. وأطلقت على الملك لقب «صاحب الجلالة فاروق الأول خليفة المسلمين» وذكرت أنه أحب لقب لسمع كل مصرى وقلبه، وأنه أضيف له عن جدارة تامة وأن أقطار الإسلام تناقلت أنباء تقواه وجهاده لإعلاء كلمة الدين الإسلامى، وأن جمعية الخلافة التى يرأسها السيد أبو العزايم أرسلت إلى جمعيات الخلافة فى الهند وجاوة وغيرها من الدول الإسلامية تدعوها إلى عقد مؤتمر فى القاهرة للنظر فى مسألة الخلافة والذى تحدد له ٢ أكتوبر ١٩٣٧، وأن بعض الجمعيات وصلت ردودها، وهذا المؤتمر سيكون تمهيدًا لعقد مؤتمر رسمى يمثل الدول الإسلامية، وأساسًا فالبيعة لا تأتى عن طريق حكومى أو رسمى بل الأمر متروك للشعوب[١].

وتبنَّى الشيخ المراغى الموضوع، ونادى بوجوب المناداة بالملك خليفة للمسلمين، ووقف النحاس بالمرصاد لذلك، وأعلن أنه يثلج صدره أن يرى مقر الخلافة فى مصر، وأنه مستعد لبحث الأمر لتنفيذه بعد مدة من الزمن، لأن الظروف القائمة تمثل عقبات أمام التحقيق، فمصر فى حاجة إلى تركيز جهودها لمعالجة مشاكلها الداخلية، وإقامة الخلافة تحتاج إلى دعاية واسعة بين الشعوب الإسلامية، وبيَّن أن نشاط الدعاية الإيطالية فى الشرق العربى على خطة عكسية تتعارض مع المصالح المصرية مما يجعل تنفيذ الرغبة المصرية أمرًا عسيرًا. وأشار إلى أن بريطانيا لا تحبذ إثارة هذه المسألة، فى هذا الوقت حتى لا تستغلها إيطاليا لإثارة المتاعب فى الشرق الأدنى، وأوضح أن مصر ـ باعتبارها حليفة ـ لا تريد أن تتخذ موقفًا معارضًا للمصالح الإنجليزية فى السياسة الخارجية[٢]. كانت هذه رؤية رئيس الوزراء، وواضح منها الرفض التام للمسألة. وسقطت الوزارة الوفدية وأزيحت عقبة كبيرة من طريق القصر.

ومع تولى محمد محمود الحكم، وتمرُّس فاروق بالسلطة، ونجاحه فى تجربة الإطاحة بالوفد، ازدادت رغبته فى المضى على نفس الدرب، موقنًا بأن حكومته ستقدم له العون،

(١) المصور، عدد ٦٣٩ فى ٨ يناير ١٩٣٧، ص١٠، عدد ٦٤٠ فى ١٥ يناير ١٩٣٧، ص١٤، عدد ٦٤١ فى ٢٢ يناير ١٩٣٧، ص١٥، عدد ٦٧٤ فى ١٠ سبتمبر ١٩٣٧، ص٩.
(٢) المصدر نفسه، عدد ٦٨٩ فى ٢٤ ديسمبر ١٩٣٧، ص١٤.

وبذلك يتحقق المطلوب، وبخاصة أن الشيخ المراغى كان من أنصار الأحرار الدستوريين. وقد كتبت إيفننج ستاندارد معلّقة على أن هذه العلاقة ستدفع لمزيد من التقدم فى ذلك المجال: «إن هذا التحالف يعطى قوة لها أنصار فى كل مكان»(١). وواصل فاروق سياسته، فهو يرتاد المساجد المختلفة بصورة منتظمة، وتعلو الصيحات عند دخوله لها وخروجه منها مرددة «الله أكبر»، «الملك الصالح»، «الملك الأمين»(٢). وتملؤه النشوة وهو يعرض تقواه على الناس، مركزاً على المسبحة التى بين أصابعه. هذا وقد أصدرت وزارة الداخلية كتاباً لرجال الإدارة من المحافظين والمديرين والمأمورين للاقتداء بالملك الصالح الذى يضرب المثل الأعلى لشعبه فى التمسك بأحكام الدين، وذلك بإقامةالصلوات الجامعة فى المساجد(٣).

ومن منطلق استخدام الدعاية الإسلامية بتشجيع الاحتفالات الدينية، يُسهم فاروق بالاشتراك فيها، ويحرص على استعراض المحمل والكسوة ويظهر فى الصور وعلى يمينه الشيخ المراغى وعلى شماله محمد محمود وبجواره على ماهر، مما يدل على الوئام بصدد هذه السياسة، وتستمر الولائم الملكية الرمضانية والدروس الدينية التى يحضرها فاروق والأحاديث التى يذيعها والإشارة إلى أواصر المصاهرة بين الأسرتين المالكتين فى مصر وإيران(٤)، لما فى ذلك من معنى يخدم القضية. وتعلّق الصحف البريطانية على تلك الخطوات، ويعقّب لامبسون «إن الملك لم يقصر تهنئته فى مناسبة بداية العام الهجرى على رعاياه، ولكنه تحدث للعالم الإسلامى جميعه»(٥).

وفى الواقع فإن خطبة الأميرة فوزية أخت فاروق إلى شاه بور محمد رضا ولى عهد إيران، كانت عاملاً مساعداً على تثبيت الفكرة الإسلامية، وتمكّن الشيخ المراغى من إزالة العقبات بشأن هذا الارتباط(٦). فعندما ذكر أن الأمير شيعى والأميرة سنية قال: «ليس فى

---

(١) الأهرام، عدد ١٩١٦٣ فى ١٨ يناير ١٩٣٨، ص٨.
(٢) المصدر نفسه، عدد ١٩١٩٤ فى ١٩ فبراير ١٩٣٨، ص٨، عدد ١٩٥٦٦ فى ٤ مارس ١٩٣٩، ص٨.
(٣) المصدر نفسه، عدد ١٩٣٠٤ فى ١١ يونيو ١٩٣٨، ص٨.
(٤) المصدر نفسه، الأعداد من ١٩٢٧٢ فى ١٠ مايو ١٩٣٨ إلى ١٩٥١٧ فى ١٣ يناير ١٩٣٩، ص ص١، ٨، أعداد متفرقة، البلاغ، عدد ٥٠٢٦ فى ٢٤ أكتوبر ١٩٣٨، ص٨.
(٥) F.O. Op. Cit, 23304, J 803 - 1 - 16, Lampson - Halifax, Cairo, Feb, 21, 1939, No 191.
(٦) آخر ساعة المصوَّرة، عدد ٢٠٤ فى ٢٩ مايو ١٩٣٨، ص١٠.

الإسلام ما يمنع هذا الزواج على الإطلاق». أيضًا كان على ماهر من أشد المتحمسين لهذا الزواج وصرَّح «إن اليوم الذى تبدأ فيه الأسرة الملكية المصرية بمصاهرة الأسرة المالكة الإيرانية هو اليوم الذى تبدأ فيه عظمة مصر الحديثة، وما يُرجى لها فى أن تكون أكبر درة فى تاج الإسلام، وهو حُلم سوف يتحقق على يدى جلالة الملك فاروق حقق الله الآمال»[١].

واعترف رئيس الديوان بأن المسألة كانت سياسية ودينية، فبالإضافة إلى تأكيد زعامة مصر على البلاد الإسلامية، فإن الزواج يوحِّد مذهبى الشيعة والسُنَّة فى الإسلام. وكتبت الصحف البريطانية والأمريكية تنوِّه بأن السبب فى هذا الارتباط يعود إلى أن الفكرة متجهة إلى إعادة الخلافة الإسلامية وتنصيب فاروق خليفة للمسلمين[٢]. ومما تجدر الإشارة إليه أن الأقوال كانت قد تردَّدت قبل هذا الارتباط بأن الملك أحمد زوغو ملك ألبانيا تقدم لخطبة الأميرة، ولكنه لم يوافق عليه[٣]. وفى ذلك تلميح لإمكانية أن تكون المصاهرة من بلد إسلامى لتحقيق الغرض المنشود.

واتباعًا للمنهج، يبعث فاروق بمنحة مالية لجمعية بناء وترميم المساجد فى لبنان، ومن ثم تنشر الصحافة اللبنانية بيان الجمعية بشكر الملك المصرى، وتأتى الدعوة من اليابان - بالنيابة عن المسلمين فى الشرق الأقصى - لينيب الملك مندوبًا لافتتاح مسجد طوكيو، ويلتقى مندوبو الصحف بضيوف مصر المسلمين لينقلوا انطباعاتهم عن فاروق كملك مسلم[٤]. وبذلك سيطر على الأجواء المناخ الإسلامى، وازداد فاروق ثقة بالولاء له وكانت تطربه هتافات طلبة الأزهر أمام القصر بأنه حامى الإسلام والمسلمين[٥]. وبدا وكأنه أصبح أميرًا للمؤمنين.

وكانت أول ترجمة لذلك ما حدث فى الأزهر فى الأسبوع الثانى من يناير ١٩٣٨ عندما ذهب إليه لتأدية صلاة الجمعة، فارتفعت صيحات المصلين بالهتافات له ومن بينها

---

(١) المصدر نفسه.
(٢) المصدر نفسه، عدد ٧٣٥ فى ٢٤ نوفمبر ١٩٤٨، ص٣٥.
(٣) المصدر نفسه، عدد ٢٠٤ فى ٢٩ مايو ١٩٣٨، ص١.
(٤) الأهرام، عدد ١٩١٦٤ فى ١٩ يناير ١٩٣٨، ص٨، عدد ١٩٢٢١ فى مارس ١٩٣٨، ص٨، البلاغ، عدد ٥٠١٧ فى ١٧ أكتوبر ١٩٣٨، ص٩.
(٥) الأهرام، عدد ١٩٥٠٦ فى أول يناير ١٩٣٩، ص١١.

«ليحيا الخليفة» . وكان الشيخ المراغى قد أعدَّ العدَّة لذلك ، وهذا ما نوَّهت إليه إيفنينج بوست عندما ذكرت شهرته فى العالم العربى ، وبيَّنت أنه ستزداد معرفة العالم به بعد توليه عقد القران الملكى ، وتكلَّمت عن مركزه الوطيد حيث صار يحسب حسابه كقوة خلف العرش ، وأنه من بين المستشارين الذين لهم اتصال دائم بفاروق ، والوحيد صاحب النفوذ الحقيقى لديه ، وهو يطمع فى أن يقود مصر نحو إحياء الروح الدينية . وانتهت إلى قولها «لا ريب فى أن مصر كزعيمة للثقافة بين الأمم الإسلامية تستطيع أن تقوم بقضية ناجحة فى سبيل إحياء الخلافة الإسلامية»[١] . كما نشرت ديلى سكوتش أن شيخ الأزهر يُهيِّئ فاروقًا ليكون خليفة على مملكة دينية تضم ٢٥٠ مليون مسلم فى أنحاء العالم ، وأن مما له مغزى أن طلبة الأزهر الذين كانوا يحيونه كملك أصبحوا يحيونه كخليفة[٢] .

وفى يوم عقد القران الملكى امتلأت ساحة قصر عابدين بوفود الأزهريين ، ومن بين الهتافات التى رددتها «ليحيا الملك الصالح زعيم المؤمنين خليفة المسلمين» . ويظهر الملك من شرفة القصر ، وعندما يدخل تعلو الهتافات فيخرج مرة ثانية[٣] . وواصلت الصحافة البريطانية تعقيباتها ، فتذكر ديلى تلجراف أن فاروقًا يحكم أكبر بلد إسلامى فى العالم ، وأشارت إلى إمكانية أن يصبح رأس الخلافة والزعيم المعترف به للأمم الإسلامية ، وأن تتزوج الأميرات المصريات بأمراء وملوك عرب[٤] . وكتبت يوركشير بوست «مهما يرق فى عين الملك فاروق عمله ، فلا مندوحة من أن يكون لأعماله رد فعل فى العالم الإسلامى المترامى الأطراف بعد أن زادت خطورة مركزه بزوال الخلافة ثم بعد ما نالت مصر استقلالها السياسى»[٥] . وتكهنت بعض الصحف لخطوات عملية لذلك ، فقالت صنداى جرافيك «إن جلالته صار شديد التمسك بدينه ، وأنه ينوى أن يكون رئيسًا لجميع الشعوب الإسلامية ، وسيصل سمو أغا خان ـ وهو زعيم أربعين مليون مسلم ـ إلى مصر لمفاوضة الملك فاروق[٦] . وبالفعل فإن أغاخان حضر لمصر والتقى وشيخ الأزهر ، ولكن

---

(١) المصدر نفسه ، عدد ١٩١٦٣ فى ١٨ يناير ١٩٣٨ ، ص٨ .
(٢) المصدر نفسه ، عدد ١٩١٦٦ فى ٢١ يناير ١٩٣٨ ، ص٩ .
(٣) المصدر نفسه ، عدد ١٩١٦٥ فى ٢٠ يناير ١٩٣٨ ، ص٨ .
(٤) المصدر نفسه ، عدد ١٩١٦٦ فى ٢١ يناير ١٩٣٨ ، ص٩ ، عدد ١٩٢٥٤ فى ٢١ إبريل ١٩٣٨ ، ص٤ .
(٥) المصدر نفسه ، عدد ١٩١٦٦ فى ٢١ يناير ١٩٣٨ ، ص٩ .
(٦) المصدر نفسه ، عدد ١٩١٦٢ فى ١٧ يناير ١٩٣٨ ، ص٨ .

الأخير نفى هذه المسألة[1] . وتناولت الصحيفة الفرنسية ألاكسيون فرانسيز الموضوع، وبيَّنت أن هناك ثلاثة مرشحين. ملك الأفغان وملك السعودية وملك مصر، والأولان بلداهما فقيران، كما أشارت إلى تصلُّب ابن سعود مما قد يحمل بقية الدول الإسلامية على عدم قبوله، وتصل إلى أن جميع الظروف تؤيد فاروقًا لتبوُّئه هذا المركز، لكنها تُحذِّر من إعادة الخلافة، لأنها تعنى تأليف كتلة من الدول الإسلامية تقف فى وجه الدول الأوربية[2] . وبذلك أصبحت الخلافة لها كل تلك الاهتمامات، وانصبت الأنظار على فاروق مما كان له الدعاية المرجوة التى سعت إليها سياسة القصر.

وأحدث هذا الأمر ردود فعل لدى الدوائر السياسية البريطانية، فعقب نشر خبر الهتافات لفاروق فى الجامع الأزهر بوصفه خليفة للمسلمين، بعث المسئول البريطانى فى كينيا إلى لامبسون يسأله عن صحة الخبر، وهل بالفعل أعلن فاروق نفسه خليفة أم أن ما حدث كان مجرد هتافات من الجمهور؟ وإذا أعلن ذلك، فما تأثيره على المسلمين فى جميع أنحاء العالم؟ وهل سيحدث رد فعل بين العرب ومصر؟ ثم يُبيِّن أن المسألة الدينية فى كينيا ليس لها دور كبير، ومع ذلك فإنه يوجد عرب على الشاطئ ولابد من الحيطة، ويأسف لعدم وجود النحاس فى هذه الأوقات. ويرد عليه السفير البريطانى موضحًا أن ما حدث ليس خطيرًا، وأنه مجرد صيحات أضفت على فاروق الخلافة قولاً لا عملاً، وكل ما فى الأمر أساسًا أن الملك الشاب يلعب مع شيخ الأزهر لعبته عن طريق الإسلام ليجذب إليه الغالبية العظمى التى تتمثل فى الوفد، وفى الوقت نفسه يُسطِّر أن فاروقًا كوالده يدعو للخلافة، بالإضافة إلى أنه يريد أن يكون لمصر دورها فى العالم الإسلامى، وأخيرًا يذكر لامبسون أن المسألة لم تصل بعد للدرجة التى تثير العالم الإسلامى، وإذا حدث وأصبح ملك مصر خليفة، فإن ذلك سيثير ابن سعود، ويُسجِّل أنه لا يمكن تجاهل موقف الوفد المضاد سواء لفؤاد أو لفاروق[3] .

وتأتى تأشيرة الخارجية البريطانية لتبرز أن الوقت ليس مناسبًا لدعوة فاروق للخلافة، وتأمل ألا تكون الفكرة قد اختمرت فى رأسه، وإن كان لا يزال يحلم بها فيجب محوها لما

---

(١) المصدر نفسه، عدد ١٩١٧٢ فى ٢٧ يناير ١٩٣٨، ص٨.

(٢) المصدر نفسه، عدد ١٩٢٥٧ فى ٢٤ إبريل ١٩٣٨، ص٩.

(٣) F.O. Op. Cit, 21838, E 1034 - 1034 - 65, Popham - Lampson, Nairobi, Jan 18, 1938, Lampson - Popham, Cairo, Feb. 8, 1938.

فى ذلك من انعكاسات لدى تركيا والسعودية مما يؤثر على المصلحة البريطانية، ويرسل إيدن إلى لامبسون ليعدِّد له الاعتبارات التى يضعها أمامه، ومن بينها أن مسألة جامعة إسلامية أمر غير مرغوب فيه[١].

ويبعث الممثِّل الدبلوماسى البريطانى فى جدة للندن، ليوضح الأمور بالنسبة لموقف ابن سعود، فيذكر أنه رفض التوقيع على المعاهدة الإيطالية بالطائف عندما وضع حاكم اليمن لقب أمير المؤمنين بجوار اسمه، وحُلَّت المشكلة بإحلال لقب الإمام على اعتبار أن كلاً منهما إمام دينى فى مملكته، وأنه طالما لم تكن المملكة السعودية ممثلة، فقد استعمل الإمام يحيى لقب أمير المؤمنين على اليمن فقط. أما بالنسبة لمصر، فالوضع يختلف كلية، نظراً لموقعها وكثافة سكانها وثروتها، وبالتالى لو نودى بفاروق خليفة، فمعناه أنه خليفة على المسلمين عامة، وهذا ما يعارضه ابن سعود بشدة من جميع الوجوه، فهو لا يوافق على أن تكون الخلافة لغيره، وإن كان يعلم أنه لن يوافق الجميع على منحها له، وعليه تعلِّق الخارجية البريطانية بأن ما أورده ممثلها يؤيد وجهة نظرها[٢].

وفى ذلك الوقت يصل خطاب من الهند إلى لامبسون يفيد بأن هناك علماء مصريين قد أرسلوا إلى عدة بلاد إسلامية للقيام بالدعاية للخلافة، وأن الشيخ المراغى أبدى رغبته أخيرا فى أن ترسل تلك البلاد ممثلين لها يشكلون قنصليات إسلامية فى القاهرة. وتستاء الخارجية البريطانية وتبين أن ما يتفوه به شيخ الأزهر يعد غاية فى الخطورة، وأن إثارة موضوع الخلافة يغضبها، ولابد من تبصير الحكومة المصرية بمغبة ذلك. ومع هذا فهى تنكر التدخل، فعندما سأل أحد أعضاء البرلمان عن إعادة الخلافة أجابته بأن المسألة تخص المسلمين، وأن الحكومة البريطانية ليست على استعداد للخوض فيها[٣] وقد اهتمت وزارة الهند بهذه القضية نظراً لمكانة الهند لدى بريطانيا، ولتلك الأعداد الكبيرة من المسلمين التى تضمها، فأرسلت للخارجية البريطانية لتُعلمها بأن مسلمى الهند لا يعارضون وجود

---

(١) Ibid, Lampson - Oliphant, Cairo, Feb. 8, 1934, F.O. Op. Cit, 21945, J 394 - 6 - 16, Eden - Lampson, F.O. Cairo, Feb. 10, 1938, No 166.

(٢) Ibid, 21838, E 1687 - 1034 - 65, Bullard - F.O, Jedda, March, 9, 1938.

(٣) Ibid, E 1870 - 1034 - 65, Lampson - F.O, Cairo, March 25, 1939, E 3737 - 1034 - 65, Parliamentary Question, June 22, 1938.

خلافة إسلامية فى مصر وأنهم سيؤيدون فى حالة قيامها . وتذكر «إن أى إشارة فى هذا الموضوع من أغاخان فى الهند ستقابل وفقًا للظروف بما يلزم من الخارجية»(١) .

ولم يؤثر رفض بريطانيا لهذا الاتجاه على الجهود التى استمرت فيه رغم ما تردد فى تلك الآونة من أن الشيخ المراغى سقطت عنه الحظوة الملكية وأن ذلك بفعل على ماهر(٢) . ولم يكن ذلك غريبًا ، فالسياسة فى القصر متلونّة ، ونوعية شخصية رئيس الديوان تجعله شديد الميل للسيطرة التامة على فاروق ، وبالتالى فقد أثبتت الأحداث أنه عندما يأخذ غيره نصيبًا أكثر مما هو محدد له من عطف الملك يكون قد اعتدى على مكانته ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن تأزم الموقف بين فاروق ورئيس وزرائه جعل الأخير يطلب من الشيخ المراغى التوسط لإنهاء بعض المسائل المعلّقة ، والسعى فى تهدئة الموقف . وعندما أحس شيخ الأزهر بأن على ماهر يحتل جزءًا من شكوى محمد محمود صرّح بأنه اعتزل السياسة بأنواعها كافة(٣) . ولم يلبث أن تمتع برضا الملك عنه ، ومضى يلقى خطبه التى لم تعد تقتصر على المناسبات الدينية ، وإنما أيضًا فى المناسبات الملكية وانصبت على مآثر فاروق فى الحقل الإسلامى(٤) .

ويظهر لامبسون تبرُّمه من على ماهر ، ويُبيِّن لحكومته أنه فى وقت ما سيكون هناك من يؤدى الدور معه بمعنى أنه سيفقد العطف الملكى ، كما يذكر مواصلة مساعى القصر لخلق هالة إسلامية تحيط بفاروق ، ويبدى شكَّه فى كون رئيس الديوان رجلاً متدينًا ، ويرى فيه أنه يدعِّم تلك السياسة على أساس أن مصر يمكنها أن تؤدى دورًا عظيمًا بالاتجاه إلى الشرق أكثر منه إلى الغرب ، وبالتالى فمن منطلق كونها رائدة للقومية الإسلامية يمكنها أن تمارس نفوذًا له وزنه فى آسيا(٥) .

ومضت الدعاية فى نشاطها ، وبجوار تحركات مصر الفتاة والإخوان المسلمين التى استخدمها القصر جيدًا ، استغلت الصحافة الموالية له ، فأخذت آخر ساعة المصوَّرة على

---

(١) Ibid, E 3877 - 1034 - 65, India Office - F.O, July 1 st, 1938.

(٢) F.O. 407 - 222, J 1989 - 6 - 16, Lampson - Halifax, Cairo, May, 6, 1938, No 510.

(٣) آخر ساعة المصوَّرة، عدد ٢٠٧ فى ١٩ يونيو ١٩٣٨ ، ص١٣ ، عدد ٢١٦ فى ٢١ أغسطس ١٩٣٨ ، ص٨ .

(٤) الأهرام، عدد ١٩٢٦٨ فى ٦ مايو ١٩٣٨ ، ص٨ .

(٥) F.O. Op. Cit.

عاتقها الحث والتشجيع لإنجاح مشروع الخلافة، وساقت المعلومات التى تجعله سهل التحقيق، فذكرت أن كثيراً من أمراء الشرق أبدوا رغبتهم فى أن يتولى فاروق الخلافة، وأن الحكومة البريطانية ترحب بذلك إذ إنه فى قيام دولة قوية فى مصر الحليفة والصديقة أكبر ضمان لسلامة المصالح البريطانية، وأن الدوائر السياسية تقول إن بريطانيا تتخذ هذا الموقف لخوفها من تأثير دعاية موسولينى التى يقصد منها الفوز بتأييد المسلمين. وتتابع المجلة الموقف الخارجى، فتُبيِّن أن مصر كانت تخشى ألا تعترف إيران بحقها فى الخلافة، ولكنها تأكَّدت من أنها يسرها تولى فاروق لها، وأن الدوائر المسئولة فى العراق وسوريا وأفغانستان أبدت الشعور الطيب، وأن بعض الأمراء الهنود كتبوا إلى مصر يُرحِّبون بذلك، وأن أغاخان صرَّح باستعداده للبيعة، كما أشارت إلى أن رشدى أراس وزير خارجية تركيا بيَّن أن حكومته فصلت الدين عن الدولة، ومع هذا فهى تُرحِّب بكل تحالف إسلامى يقوم فى الشرق، وخاصة إذا تزعمته مصر.

وتنتهى المجلة إلى أنه ليس معنى ذلك أن المشروع عرض رسميّا على الدول الإسلامية، وأن فاروقًا قد قبل أن يكون خليفة، ولكن معناه أن المباحثات غير الرسمية التى يقوم بها البعض صادفها النجاح، ولم يبق سوى تعديلات أخيرة حتى يتخذ المشروع الصبغة الرسمية، وتختم قولها بأن هذه المسألة لن تكلف الخزانة المصرية شيئًا بل بالعكس ستستفيد مصر منها أدبيًا وماديًا ودينيًا(١).

ولم يكن جميع ما أوردته المجلة معبرًا عن حقيقة المشاعر، حقيقة أن بريطانيا كانت توَّاقة لإبطال ادعاء موسولينى بأنه حامى العالم الإسلامى(٢). لكن موقفها الرافض سبق أن وضح. أما بالنسبة لمن عددتهم، فلم يكن الأمر بهذه السهولة وهذا الترحيب حيث ثبت فيما بعد أنهم معارضون وعلى رأسهم شاه إيران(٣). وبالرغم من ذلك، فإن أحدًا

---

(١) آخر ساعة المصوَّرة، عدد ٢٠٦ فى ١٢ يونيو ١٩٣٨، ص٨. وصل الوزير التركى إلى مصر فى ٩ إبريل ١٩٣٨، وأكرم فاروق وفادته وتلقى منه دعوة كمال أتاتورك له لزيارة تركيا.

F.O. 371 - 22003, J 1698 - 601 - 16, Lampson - F.O. Cairo, April 14, 1938.

(٢) Ibid, 20883, J 1635 - 20 - 16, F.O. Minute, April 6, 1937.

(٣) آخر ساعة، عدد ٧٣٥ فى ٢٤ نوفمبر ١٩٤٨، ص٣٥، أشار لامبسون إلى وزير الخارجية البريطانى إلى أن هذه الحركة كان لها أثر ضار فى بعض الدول الإسلامية،

F.O. Op. Cit, 23366, Lampson - Halifax, Cairo, May 5, 1939, No 564.

لم يراجع المجلة فيما أوردته من معلومات لما يتفق مع رغبة القصر، وعليه والت أسلوبها، فعندما عقد المؤتمر العربى لبحث المشكلة الفلسطينية، كتبت مُعلنة أن بعض كبار المصريين أراد جس نبض الوفود ومقدار تأييد أو ترحيب الدول الشرقية بفكرة إعادة الخلافة، فلم يتحدث البعض صراحة، لكنهم أوضحوا أن الشعوب العربية يسرها أن تقوم فى مصر خلافة للمسلمين، وأن زعيمًا عربيًا صرَّح بأنه ليس فى الشرق من هو خير لخلافة المسلمين من فاروق، وأن الهتافات ترددت بحياة فاروق الأوَّل خليفة المسلمين، وأن بعض الأعضاء اقترح انتهاز الفرصة وإقرار إعادة الخلافة الإسلامية ومبايعة فاروق، ولكن وجد من الأصوب دعوة مؤتمر آخر لذلك.

وتعلق المجلة بأنه من المنتظر عقده فى شتاء ٤٠ / ١٩٤١ وسيدعى إليه ملوك وأمراء جميع البلاد الإسلامية الشرقية والغربية ووفود العرب، وستقام المهرجانات بمناسبة هذا اليوم الذى يُنصَّب فيه فاروق خليفة على المسلمين، ثم تُسطِّر أنه يعلم أن خلافة المسلمين مهمة شاقة متعبة «ولكن وهو الملك المسلم التقى لا يتردد فى قبول هذه المهمة ما دام وراءها إعلاء مجد الإسلام»[١]. وقد وصل الأمر بالمجلة إلى أنها تنشر ما كتبه ماسونى يهودى حول الترحيب بفاروق خليفة للمسلمين وإمبراطورا للعرب والعبريين[٢]. وبذلك يتضح أنه فى سبيل تحقيق الغاية برِّرت الوسيلة.

واتجهت المصور إلى التقاط بعض الصعوبات التى يمكن أن تواجه المشروع، فكتب فكرى أباظة عن مصر الزعيمة، وكيف توحدت النظرة إليها على اعتبارها زعيمة الأمم الشرقية وقبلة المسلمين، ويتحدث عن مركزها فى أفريقيا، وأن بعض الكتاب الإنجليز والفرنسيين يعدُّونها مصدر خطر على تونس ومراكش، وذلك بسبب حماستها لفاروق. ويذكرون أن شمال أفريقيا يتتبعً بكل اهتمام خطواته وهو مأخوذ بإسلاميته وصلاحه، ويصورون ما تُحدثه السينما المصرية من أثر خطير حينما تظهر على الشاشة صورته وهو يصلى أو يستعرض الجيش، فيكون ذلك بمثابة إثارة للأهالى تدفع بأيديهم إلى التصفيق الحاد. ويسترسل هؤلاء الكتاب فى أن مصر ترنو للخلافة، ويعتقدون أنها لو تحققت فيتبعها برنامج سياسى شامل يتجه إلى السيطرة السياسية على بعض الأقطار

---

(١) آخر ساعة المصورة، عدد ٢٢٤ فى ١٦ أكتوبر ١٩٣٨، ص١٤.
(٢) المصدر نفسه، عدد ٢٠٧ فى ١٩ يونيو ١٩٣٨، ص ٣٥، عدد ٢٠٨ فى ٢٦ يونيو ١٩٣٨، ص٤.

الإسلامية(١). وكان الهدف إظهار أن القوى الاستعمارية يمكن لها أن تقف أمام تطلعات المسلمين وآمالهم التى تتمثل فى شخصية ملك مصر.

أثارت هذه الاتجاهات السفير البريطانى، فكتب إلى هاليفاكس مُعربا عن أن فاروقا بتوجيه من على ماهر يستمر فى السياسة الإسلامية لأبيه دون أن يكون له بعد نظره، وهذه السياسة داخلية تقلق الأقباط الذين يشكون من ازدياد الاضطهاد ضدهم فى الوظائف الحكومية، وخارجيا فإنها تتجه إلى تأكيد نفوذ مصر فى المنطقة الإسلامية التى هى فى حمى بريطانيا وفرنسا. ويُبيِّن أنه سواء أصر على هذا الحلم الأحمق فى قيام الخلافة بمصر، أم كان الهدف المطروق السعى إلى نوع من زعامة دينية مصرية للإسلام، فإن هناك خطرا بيِّنا يكمن فى هذه السياسة الملكية، يؤدى إلى إثارة التعصب فى مصر، وأيضا يتولد عنه تعاون إسلامى بين البلاد الساخطة على السياستين البريطانية والفرنسية. وينتهى إلى التركيز على أن السياسة الإسلامية لفاروق تعنى بريطانيا مباشرة ويجب وضعها تحت المراقبة بكل عناية. وتؤيد الخارجية البريطانية رؤية سفيرها فيما يختص بما ورثه الملك، لكنها تشير إلى أنه أصبح صاحب الكلمة، وموقفه اتسم بالود تجاه بريطانيا فى الفترة الأخيرة(٢). وبذلك يبدو أن النبرة الحادة تجاه هذا المسلك قد خفت.

وجاء حدث صلاة فاروق إماما بالأمراء العرب ليثير ضجة كبيرة حوله. ففى ٢٠ يناير ١٩٣٩ توجه الملك مع الأميرين السعوديين فيصل وخالد والأمير اليمنى سيف الإسلام وضيوف مصر ـ الذين مكثوا فى مصر بعض الوقت قبل سفرهم إلى مؤتمر المائدة المستديرة بلندن ـ وكبار رجال الدولة والجيش إلى مسجد قيصون لأداء صلاة الجمعة، وكانت مفاجأة عندما ترك فاروق الصف الأول وتقدم إلى المحراب، ووقف على أثر الانتهاء من الخطبة وتهيأ ليؤم المصلين، وصلى بهم، وبعد أن فرغ من الصلاة، ارتفعت هتافات المصلين «الله أكبر الله أكبر يحيا إمام المسلمين يحيا الملك الصالح» وصافحه الأمراء الضيوف، وقال أمير اليمن لمجاوريه «هذا يوم عظيم حقا، فقد ضم بين يوم الجمعة وبين

(١) المصور، عدد ٧٢٧ فى ١٦ سبتمبر ١٩٣٨، ص٧.

(٢) F.O. Op. Cit, 21948, J 4332 - 6 - 16, Lampson - Halifax, Cairo, Nov. 7, 1938, No 1197.

شهر الحج وبين أول مرة يؤم فيها الملك الفاروق صلاة الجمعة»(١). وعند مغادرة الملك للمسجد ارتفعت الصيحات تردد «يحيا أمير المؤمنين. يعيش الخليفة»(٢).

وعُدَّ ذلك الحدث الأول من نوعه منذ تسعمائة سنة، وهلَّلت له الصحافة الموالية، فرأت فيه روز اليوسف يوما مشهودا وقالت «حامت فى أفق الجامع أرواح الخلفاء الراشدين ترفرف حول المليك الشاب وتستمع إلى نشوة دونها كل نشوة، وكأنما أطربها أن يبعث الإسلام من جديد على يد مليك مصر المفدى، فيرفع بيده يد الإسلام الذى عاش فى ظله عمر بن الخطاب»(٣). وحتى الأهرام صاحبة الاتجاه المعتدل وجدت أن حُلم الإسلام قد تحقق بعد تلك الأحقاب الطويلة(٤). ونشرت صحف لندن برقية مرسلة من مكاتب وكالة رويتر بالقاهرة بالحدث، وذكر أن الدوائر العربية قابلت عمل فاروق بالارتياح، لأنها تشعر بضرورة بذل مجهود صادق لجمع كلمة البلاد الإسلامية، وأن هذا العمل دليل على أنه رغم حداثة سنه يقبل الزعامة(٥).

وعلى الفور اتصلت السفارة المصرية فى لندن بوزارة الخارجية بالقاهرة مستفسرة عن صحة النبأ الذى تناقلته الصحف والشركات البرقية فى جميع أنحاء العالم، فأبلغتها عدم صحته، وطلبت تكذيبه فى لندن ببيان يصدر من السفارة نفسها، وبالفعل عقد السفير مؤتمرا صحفيا وأنكر أى مغزى لما حدث(٦). ونشرت التايمز وديلى تلجراف والمانشستر جارديان كتابا بتوقيع سكرتير السفارة حمل المعنى نفسه ونفى أى تفسيرات تتعلق بالهتافات، وأنه ليس هناك شىء مطلقا يتعلق بالمناداة بفاروق خليفة على المسلمين(٧). ولم يحقق الاقتصار على تكليف السفارة المصرية الغرض، حيث كان النبأ قد أشيع وانتشر

---

(١) الأهرام، عدد ١٩٥٢٥ فى ٢١ يناير ١٩٣٩، ص ص ١، ٢.

(٢) F.O. Op. Cit, 23304, J 358 - 1 - 16, Lampson - F.O. Cairo, Jan. 25, 1939, F.O. 407 - 224, J 582 - 16, Lampson - Halifax, Cairo, Feb 8, 1940.

(٣) روز اليوسف، عدد ٥٦٨ فى ٢٩ يناير ١٩٣٩، ص٢٠.

(٤) الأهرام، عدد ١٩٥٢٥ فى ٢١ يناير ١٩٣٩، ص٢.

(٥) المصدر نفسه.

(٦) F.O. 407, op. Cit.

(٧) الأهرام، عدد ١٩٥٣٠، فى ٢٦ يناير ١٩٣٩، ص٨، الدستور، عدد ٣٢١ فى ٢٦ يناير ١٩٣٩، ص٦.

وجرى التعليق عليه فى كثير من البلاد، مما دعا إلى أن تذيع كل من مفوضية مصر فى باريس وبرلين بيانا تنفى فيه النبأ(١).

وحاولت السلطات فى مصر تهدئة الجو، فتنشر التايمز برقية لمكاتبها فى القاهرة قال فيه «إن المقامات المسئولة تنفى ما قيل من أن فاروقا يطمح إلى الخلافة، وأنه إذا كان أمَّ المصلين، فقد أراد أن يحيى أمراء العرب وليس لهذا العمل مغزى خاص، وأن الهتافات له كخليفة للمسلمين كثيرة منذ توليه العرش، وأن مسألة الخلافة تجد هوى فى نفوس بعض طلبة الأزهر وبعض المحافظين، ولكن المتزنين من رجال السياسة يرفضون مثل هذه الأمانى لأنهم يرونها عبئا على مصر أو سابقة كثيرا لأوانها»(٢).

وفى أعقاب ذلك نشرت آخر ساعة المصوَّرة - صاحبة الضجيج السابق - تصريحا لعلى ماهر بأن الملك لا يفكر فى مسألة الخلافة قبل خمسة عشر عاما، لأن لها التزامات تفوق مزاياها، ولا تستطيع مصر أن تنهض بها فى الوقت الذى تمر به. وبيَّن أن واجبات الخلافة أن تنشر ظلها على الأمم الإسلامية ولا تميز واحدة منها على الأخرى إلا بتقوى الله، وساق مثلا بأنه إذا اعتدت الصين على إيران أو العكس وجب على موطن الخلافة أن يرسل رئيس هيئة أركان الحرب لتأديب المعتدية وحماية المعتدى عليها، واستطرد فى القول: «ولما كان اللواء شكرى باشا لا يستطيع الآن أن يتخطى العريش بحال من الأحوال، فإن الحديث عن الخلافة سابق لأوانه بعشرين سنة على الأقل، وهذه السنوات هى المدة التى حدَّدتها المعاهدة لجلاء الجنود الإنجليز عن مصر وترك البلاد فى حماية أبنائها، ومن هنا إلى عام ١٩٥٧ تكون مصر قد هيأت نفسها لزعامة الشرق وخلافة المسلمين»(٣). وجلى من القول أن المبدأ قائم ولكن التنفيذ تأجل.

ومما لا شك فيه أن الإجراء الذى أقدم عليه فاروق أوجد انعكاسات مضادة، ففى تركيا صرح وزير الخارجية بأن دولته ستحافظ على مبدأ فصل الدين عن الدولة وعلى النظام الجمهورى، وأنها تود أن تكون جميع الدول الأخرى مثلها، ونوَّه بالصداقة لمصر، وأشار إلى أن الخلافة أصبحت نظاما باطلا تزيد مساوئه على محاسنه، وأنه إذا أعلنت

---

(١) F.O. Op. Cit.، الأهرام، عدد ١٩٥٣٢ فى ٢٨ يناير ١٩٣٩، ص٨.
(٢) المصدر نفسه، عدد ١٩٥٢٨ فى ٢٤ يناير ١٩٣٩، ص٨.
(٣) آخر ساعة المصوَّرة، عدد ٢٣٩ فى ٢٩ يناير ١٩٣٩، ص٤.

الخلافة فى القاهرة حمل ذلك الدول الإسلامية الأخرى على أن تحتذى مثال مصر، فيثير هذا أسباب الخلاف بينها. وانتهى إلى أن تركيا تستلفت نظر الذين يعنيهم الأمر إلى ذلك(١). وعلّقت صحيفة «إقدام» فذكرت أن فاروقا تلقى ثقافة عصرية فى أوروبا، وعنيت بهذا أنه غير مؤهل دينيا، كما بيَّنت صراحة أن الخليفة يجب أن يختاره العالم الإسلامى أجمع، ويكون ملكا تام الاستقلال، ويمت بصلة النسب إلى البيت النبوى الشريف، وذلك غير متوافر فى الملك المصرى(٢).

وبطبيعة الحال وضح أثر استياء السفير البريطانى من كتاباته إلى لندن، وعاد ليكرر أن الملك لا يفتأ يُجدِّد مسألة الخلافة(٣). والواقع أنه فى هذه الفترة الحساسة كان لا بد أن تقلق بريطانيا على الوضع فى العالم الإسلامى خصوصا وأن الحرب على الأبواب، وقد وضحت الحيرة على لامبسون بشأن إذا كان هذا العالم سيستمر فى صداقته التقليدية مع بريطانيا أو أنه سينحاز إلى الجانب الإيطالى الألمانى(٤). وكان الشطر الأخير من بين الأسباب التى جعلت لندن تخشى المشروع وبخاصة أن المنادى به صاحب ميول محورية. وعلى الجانب الآخر حرصت السياسة الإيطالية علي اجتذاب فاروق، فقد اهتمت الصحافة الإيطالية بهذه المسألة ورأت أنه خير من يتولى الخلافة «من المؤكد أنه إذا عقد مؤتمر إسلامى اليوم، فإن ترشيح الملك فاروق يلقى من التأييد ما لا يلقاه أحد غيره»(٥). ومع أحداث الحرب طوىَ هذا الموضوع جانبا. وبرغم أن تجربة الفشل تركت بصماتها على فاروق، فإن مسألة نزوعه للزعامة لم تغب عن ذهنه بعد أن سرت بداخله وسيطرت عليه.

وبتولى على ماهر الوزارة واجهته ظروف ساعدت على تحويل المسار، فقد أعلنت الحرب، وتحول الاهتمام بالحالة الدولية، ولكن لم يكن معنى ذلك أن فاروقا تنازل عن الدور الذى تمسك به، حيث مضى كعادته يرتاد المساجد، واحتل الأزهر الصدارة إذ استمرت سياسته فى اكتسابه، ويأمر بإصلاح وتوسيع ما تحتاج إليه بعض المساجد،

---

(١) الأهرام، عدد ١٩٥٣٠ فى ٢٦ يناير ١٩٣٩، ص٨.

(٢) المصدر نفسه، عدد ١٩٢٧ فى ٢٣ يناير ١٩٣٩، ص٩.

(٣) F.O. 371, Op. Cit.

(٤) Ibid, 21948, J 4332 - 6 - 16, Lampson - Halifax, Cairo, No, 7, 1939, No 1197.

(٥) الأهرام، عدد ١٩٦١٠ فى ١٨ إبريل ١٩٣٩، ص٨. كان من بين الأسباب التى أشار إليها المحور مسألة الخلافة كطعم يغرى به فاروقًا.

ويحيى بعض الموالد على نفقته الخاصة، وراح يستن السُنن فى الاحتفالات الدينية، فيقام احتفال يُعَدّ الأول من نوعه، ويمنح فيه شيخى السادة البكرية والوفائية الخُلعة الملكية، وفيه ارتفعت الهتافات بحياة «الملك الصالح أمير المؤمنين»(١). ومما لا ريب فيه أن هذه التصرفات كانت تملؤه اعتزازا وتحقق له أمنيته نظريا، وابتدع فاروق تقليدا جديدا، فأمر بأن يدخل فى الاحتفال بالعام الهجرى إطلاق ٢١ مدفعا عند شروق شمس هذا اليوم، وأن يقيم المحافظون ومن هم دونهم حتى العمد حفلات دينية برئاستهم فى المساجد وتلقى الخطب المناسبة وتحتفل الجامعة والمدارس بهذا العيد. وذهب إلى الأزهر والتقى العلماء ومفوِّضى الدول الإسلامية واستمع إلى خطبة الشيخ المراغى عن الهجرة(٢).

وتستمر مع رمضان الموائد الملكية وما يتبعها من حضور الملك الدروس الدينية، وتقام الولائم الملكية للفقراء فى المحافظات والمديريات، ويأمر فاروق بإطعام اليتامى وكسوتهم بمناسبة الجمعة اليتيمة(٣). ويحرص على مواصلة أحاديثه الإذاعية فى المناسبات الدينية ليهنئ الشعب والعالم الإسلامى بها، وقد أنشئت محطة جديدة ذات موجة قصيرة ليكون سماعها واضحا خارج مصر(٤).

وأراد فاروق أن يُبرهن على غيرته على الإسلام والمسلمين، ليظهر أمام الأعين بأنه حامى حماها، فعندما وقع زلزال فى تركيا فى أواخر عام ١٩٣٩ يسارع ليتبرع بألف جنيه لضحاياه، ويمنح الكلية الإسلامية فى بيروت مبلغ خمسمائة جنيه، ويقدم العون لغيرها من المنشآت الإسلامية، ويأمر بثلاثين جنيها شهريا من ماله الخاص إلى الأميرين نجلى السلطان محمد عماد الدين حاكم جزائر مالديف سابقا بعد أن بلغه أنهما فى حاجة

---

(١) الأهرام، عدد ٢٠١٤٣ فى ٥ أكتوبر ١٩٤٠، ص٤، عدد ٢٠١٢٢ فى ١٤ سبتمبر ١٩٤٠، ص٤، عدد ٢٠٢٠٣ فى ٦ ديسمبر ١٩٤٠، ص٤، عدد ٢٠٢٠٧ فى ١٠ ديسمبر ١٩٤٠، ص٤.

(٢) المصدر نفسه، عدد ٢٠٦٠١ فى ١٥ يناير ١٩٤٢، ص٤، عدد ٢٠٦٠٥ فى ١٩ يناير ١٩٤٢، ص١، المصرى، عدد ١٨٧٠ فى ١٥ يناير ١٩٤٢، ص٤، المقطم، عدد ٦٤٢٤ فى ١٩ يناير، ص٢.

(٣) الأهرام، عدد ١٩٧٩٥ فى ٢٠ أكتوبر ١٩٣٩، ص٦، عدد ١٩٨٠١ فى ٢٦ أكتوبر ١٩٣٩، ص١، أعداد من ٢٠١٤٧ فى ٩ أكتوبر ١٩٤٠ إلى ٢٠١٦٤ فى ٢٦ أكتوبر ١٩٤٠، ص٤، أعداد متفرقة.

(٤) المصدر نفسه، عدد ١٩٨٧٩ فى ١٤ أكتوبر ١٩٣٩، ص٦، عدد ١٩٧٩٠ فى ١٥ أكتوبر ١٩٣٩، ص٦.

للمعونة، ويأمر رئيس الديوان بأن يُبرق للجنة افتتاح مسجد لندن بما يفيد أنه يهتم برعاية المصالح التى تخص العالم الإسلامى[١].

وفى كل هذه الخطوات كان الشيخ المراغى مُرشده الذى لم يترك أى فرصة إلا ويشيد بصفات مليكه التى تدفع به إلى زعامة المسلمين. ولم تقتصر المساندة على ذلك وإنما اتسعت، فقد بدأ فاروق يترجم سياسته عن طريقه، ففى خطبة الجمعة الأولى من يوليو ١٩٤٠ التى ألقاها فى الأزهر بحضور الملك، تكلم عن أهمية القاهرة ووجود الأزهر والآثار الإسلامية وأجساد آل الأنبياء فيها، والتمس من فاروق حسبانها مدينة مقدسة. ورأى لامبسون ذلك هجوما ضد بريطانيا وأن على ماهر وراءه، كما أفهمه حسن صبرى رئيس الوزراء أن القصر هو اليد المحرِّكة، وتقابل السفير البريطانى مع الشيخ المراغى وطلب منه ألا يستغل الدين فى السياسة، كما طلب من رئيس الوزراء بلهجة عنيفة تحذيره[٢].

ومع هذا فقد ظلت مقولة شيخ الأزهر عن عدم اشتراك مصر فى الحرب «لا ناقة لنا فيها ولا جمل»[٣]، تتردَّد، ومن ثم خشيت بريطانيا من هذا التأثير فى العالم الإسلامى، ولذا فعندما نشرت الصحافة أن فاروقا سيذيع رسالة ملكية يدعو فيها المسلمين قاطبة إلى صلاة جامعة لأجل سلام العالم فى ليلة النصف من شعبان بين صلاتى المغرب والعشاء، اتصل لامبسون على الفور برئيس الوزراء، مُعلنا الرغبة فى ألا يلقى الشيخ المراغى أو أمثاله أى كلمة عقب إذاعة الرسالة الملكية[٤]. وبذلك ضُيِّق الخناق على فاروق، ولم يجرؤ على أن يتخذ عملا كالذى سبق وأقدم عليه، فحينما صلى مع الأمير محمد بن عيسى آل خليفة ثم مع الأمير عبدالله[٥]، لم يتقدم الصفوف ليؤم المصلين. وعلى أى

---

(١) البلاغ، عدد ٥٤٤٨ فى ٣٠ ديسمبر ١٩٣٩، ص٦، الدستور، عدد ٦٢٥ فى ٣١ ديسمبر ١٩٣٩، ص٤، الأهرام، عدد ١٩٨٦٧ فى ٣١ فبراير ١٩٣٩، ص٧، عدد ١٩٩١٠ فى ١٤ فبراير ١٩٤٠، ص٨، عدد ٢٠١٧٨ فى ١١ نوفمبر ١٩٤٠، ص٨، المصرى، عدد ١٧١٤ فى ٨ أغسطس ١٩٤١، ص٤.

(٢) F.O. 407, Op. Cit, J 1647 - 92 - 16, Lampson - Halifax, Cairo, July 9, 1940, No 698. F.O. 371 - 24626, J 1647 - 92 - 16, Lampson - F.O, Cairo, July 9, 17, 1940, No 698, 745.

(٣) حسن يوسف، المصدر المذكور، ص ١١٧.

(٤) F.O. 371 - 24626, J 1975 - 92 - 16, Lampson - F.O, Sept. 16, 1940, No 1114.

(٥) الأهرام، عدد ١٩٩٦٩ فى ١٣ إبريل ١٩٤٠، ص ص١، ٤.

حـال، فـإنه فى هذه الفـتـرة حـافظ على الشكل الذى أراده لنفسـه ولـم يجـد العـوائق من حكوماته، ولكن مع عودة الوفد إلى الحكم برز مرة أخرى التضاد فى السياسة.

رأى فـاروق فى تولى وزارة ٤ فـبـراير تحـديا سـافـرا لسلطتـه، ومـن هنا كـان للخط الإسلامى أهميته، فاسترجع الأساليب التى استخدمت فى هذا الصدد أثناء وزارة الوفد السابقة، وقرَّر اتباعها لخدمة أغراضه، خاصة بعد أن عقد أمله على انتصار المحور مما يتيح له تحقيق أمانيه فى ذلك الأمر. وكان المظهر الجديد الذى خلعه على نفسه أن أطلق لحيته التى استمرت عامى ١٩٤٢، ١٩٤٣، وقد سبَّبت ضيقا للسفير البريطانى حتى إنه كتب لإيدن عقب إزالتها معبِّرا عن ارتياحه، معتبرا أن فى ذلك تحسنا كبيرا، ومنتقدا لفاروق حينما تركها تسترسل[(١)].

واتخذ الملك من أدائه لصلوات الجمعة طابع الشعبيَّة إذ كثرت تنقلاته وزياراته وبالذات إلى المناطق الصناعية حيث تعلو هتافات العمال لتردد «الملك المؤمن»[(٢)]. ويحرص على تأدية الصلاة فى الأزهر عندما رافقه الوفد السورى[(٣)]، وللأزهر دلالته فى تلك الأثناء، وتستمر موائد القصر فى رمضان، وكان فاروق يركز على اليوم الذى يدعى فيه رجال الدين، أيضا اهتم بالطلبة المغتربين، حيث التقى بستمائة طالب مسلم من جميع أنحاء العالم الإسلامى، وترددت الهتافات بحياة «خليفة المسلمين وحامى الإسلام»[(٤)]. وفى ذلك ما يضايق الحكومة ويعاكس السياسة البريطانية، وينقل القائم بالأعمال البريطانى لحكومته تمجيد الصحافة لفاروق علي هذا العمل والأوصاف التى نعته بها كمدافع عن الإسلام[(٥)].

---

(١) F.O. 954 - 5, Part 3, Eg - 43 - 9, Killearn - Eden, Cairo, Dec, 30, 1943.

مما يذكر أن فاروقًا صرحً بأنه سبب تركها تسترسل ليقسم بها، وعندما تحقق ما أقسم به أزالها،

Farouk's Memories, op. Cit, No, 16, 1952.

(٢) F.O. 371 - 45540, J 4842 - 2 - 16, Killearn - F.O, Cairo, Nov. 19, 1943, No 105, F.O. Op. Cit, 41319, J 3636, - 14 - 16, Shone - F.O, Oct. 6, 1944, No 1168.

(٣) الأهرام، عدد ١١٦٢ فى ٢٤ أكتوبر ١٩٤٣، ص١.

(٤) المصدر نفسه، عدد ٢١١٣٠ فى ١٥ سبتمبر ١٩٤٣، ص٢، عدد ١١٣٢ فى ١٧ سبتمبر ١٩٤٣، ص٢.

(٥) F.O. Op. Cit, 35538, J 4194 - 2 - 16, Shone - F.O, Sept. 24, 1945.

ولمزيد من إضفاء الصلاح على فاروق، أمر بأن تفتح أبواب قصر عابدين كل يوم فى رمضان حتى يتاح لكل من شاء من رعيته أن يستمع لآيات الذكر الحكيم، فبلغ عدد الوافدين يوميا عشرة آلاف شخص، وفى يوم وقفة عيد الفطر قصد فاروق المكان، فعلت الهتافات «الملك الصالح»، «أمير المؤمنين»، وعقب ختام القرآن وجه كلمته للحاضرين: «شعبي المحبوب كل عام وأنتم وبلادنا المحبوبة والشعوب الإسلامية بخير»(١). وقد جاء هذا بعد أن تمنَّعت الحكومة عن إقامة سرادق لهذا الغرض فى ساحة ا لقصر، وأبت نقل الإذاعة وتلاوة القرآن من القصر(٢).

ووفقا لمنهج الدعاية الإسلامية، واصل الملك طريقه، فهل يستقبل «عثمان وو» نائب زعيم المسلمين فى الصين الذى حمل له هدية تعبر عن شعور مسلمى الصين نحوه(٣)، ويبدو على لامبسون التكدُّر من كتاباته لحكومته، فيسجِّل أن مجلة المصور نشرت بأن هذا النائب قال لفاروق أنه ملك لكل المسلمين، وأن مجلة الاثنين ذكرت أن الحجاز يَعُدّه الحاكم الوحيد الذى يمكنه أن يجمع الشرق تحت قيادة منفردة(٤). هذا وقد أرسل فاروق برقية تحمل تحيته إلى مسلمى كارديف بإنجلترا خلال افتتاح المركز الثقافى والإسلامى، كما قدَّم مصاحف هدايا باسمه لأسرى الحرب المسلمين فى أوربا. ويمنحهم هبة ألف جنيه، ويأمر بأن ترسل لهم طرود تحتوى على «سكر، شاى، صابون، بلح، مكسرات، سجائر»(٥). وذلك فى وقت كانت مصر فيه تعانى من أزمة التموين.

ويلتقى المستشار الهندى للشئون الإسلامية ورئيس جمعية مسجد لندن فاروقا فى أثناء جولته فى الشرق الأوسط ويقترح عليه إمداد المسجد بإمام وخطيب، فيوافق على الفور ويبدى سعادته لما يتفق ذلك مع هدفه. ومما يذكر أنه كان لكيلرن موقف مؤيد من هذا الإجراء، فيُبيِّن لحكومته أنه ليس لديه مانع، ويشير إلى أن مصر أكبر وأقوى دولة إسلامية

---

(١) الأهرام، عدد ٢١٤٤١، فى ١٧ سبتمبر ١٩٤٤، ص٢.

(٢) انظر فصل حزب الأغلبية، عنصر المواجهة.

(٣) آخر ساعة المصوَّرة، عدد ٤٤٣ فى ٢٨ مارس ١٩٤٣، ص٨.

(٤) F.O. Op. Cit, 35532, J 1755 - 2 - 16, Lampson - F.O, Cairo, April 15, 1943, No 342.

(٥) البلاغ، عدد ٦٦٦٠ فى ١٧ يوليو ١٩٤٣، ص٢.

F.O. Op. Cit, 41375, J 387 - 323 - 16, Kilklearn - F.O, Cairo, Jan 21, 1944, No 63,

الأهرام، عدد ٢١٠٩٨، فى ٩ أغسطس ١٩٤٣، ص٢.

فى الشرق الأوسط، وإذا قام فاروق بدور فى هذا فإنه يغطى على صورة تركيا(١). وربما يعود هذا التأييد إلى أن العمل يخدم لندن أولا. وما لبث الملك أن تبرع بعشرة آلاف جنيه للمسجد وما يتبعه من مركز ثقافى، وأمر بأن تدفع الخاصة الملكية مرتب الإمام وسكرتير المركز لمدة خمس سنوات، وأيضا النفقات اللازمة لنقلهما وأسرتيهما من القاهرة إلى لندن(٢). كذلك أسهم فى بناء مسجد بسان باولو فى البرازيل، فأرسل إلى القائمين على أمره شيكا بمبلغ خمسمائة جنيه(٣).

والواقع أن رؤية كيلرن للوصولية التى يسعى إليها فاروق لاحتلال مركز تركيا واقتناص مكانتها كانت ثاقبة، إذ حرص فى هذه الفترة على إيجاد رابطة ودية معها، وعملت المفوضية المصرية فى أنقرة للترويج له، أيضا فقد حرص على تطعيم العلاقات بالهدايا والتبرعات من حين لآخر، وعندما حضر عصمت إينونو إلى مصر فى أوائل ديسمبر ١٩٤٣ للاجتماع بتشرشل وروزفلت التقى فاروقا بناء على طلب الأخير(٤)، الذى كان توّاقا لفرض حسن العلاقات مع تلك الدولة الإسلامية، رغبة منه فى انتزاع تأييدها له أو على الأقل عدم معارضتها لتصرفاته.

وامتلأ الملك فخرا بالصيت والشهرة الذين حصل عليهما لدرجة أنه فى أثناء المأدبة الملكية التى دُعى إليها ملك اليونان وملك يوغوسلافيا فى نوفمبر ١٩٤٣ أشار إلى أن مصر أكثر أحقية بالزعامة الأفريقية(٥). ومن ثم يتبيَّن بعد نظره لما يمكن أن يدخل تحت قيادته. ويمضى فى التنفيس عن هذه الرغبة، فيظهر شخصيته أمام الضيوف المسلمين، وتدل صوره على العظمة التى يلبسها لنفسه خاصة وهو وسط الطلبة المسلمين، فعندما دعاهم ليكرمهم، أعدَّ الأمر باختيار البعض منهم - كل يمثل جنسية مختلفة - للتحدث فى تلك

---

(١) Ibid, J 525 - 329 - 16, Killearn - F.O, Cairo, Jan 30, 1944, Lampson, Op. Cit, Box 111, March 9, 1944, p. 63.

(٢) F.O. Op. Cit, 41316, J 10168 - 14 - 16, Killearn - F.O, Cairo, March 17, 1944, No 300.

(٣) Ibid, 41318, J 2666 - 14 - 16, Killearn - F.O, Cairo, July 21, 1944, No. 814.

(٤) البلاغ، عدد ٦٢١٦ فى فبراير ١٩٤٢، ص٤، الوفد المصرى، عدد ١٥٩٥ فى ٥ أغسطس ١٩٤٣، ص٢، الأهرام، عدد ٢١١٩٥ فى أول ديسمبر ١٩٤٣، ص٢، عدد ٢١٢٠٢ فى ١١ ديسمبر ١٩٤٣، ص٢.

(٥) F.O. Op. Cit, 35540, J 4829 - 2 - 16, Killearn - F.O, Cairo, Nov. 17, 1943, No 386.

الجلسة التى حضرها صحفيون أجانب(١) . وبالطبع تمت دعوتهم لينقلوا المشهد للعالم، حيث شعر فاروق بالنشوة بعد أن سيطر على المكان جو مهيب يعطى الإحساس بأنه الزعيم لجميع الحاضرين بوصفهم مندوبين عن دولهم. وهكذا ظل أمل الخلافة يراوده حتى إنه أرسل بعثة من رجال القصر طافت بالبلاد العربية للترويج لها(٢). وكان لا بد من أن يصيبها الفشل، وبخاصة أنه فى هذه الفترة كانت اللمسات الأخيرة تضفى على جامعة الدول العربية.

كان للصراع بين فاروق والنحاس أثره فى الأزهر وشيخه، وبالتالى انعكس على الاتجاه الإسلامى للملك الذى يُمثِّل فيه المراغى الركيزة الأساسية، ولم يكن ذلك بغافل عن رئيس الوزراء الذى أدرك ما يعنيه شيخ الأزهر فى خطبه ودروسه، كما تبرَّم من مظاهر الولاء للملك والذى تعدَّدت صوره، ومن ثم تمكنت الحكومة من تقليب الأزهر على شيخه - وقد كان هناك استعداد لذلك إذ أشار لامبسون منذ نوفمبر ١٩٤٠ إلى التيار المضاد للشيخ المراغى وأرجعه إلى نشاط على ماهر عن طريق عميله الشيخ عبدالمجيد اللبان(٣) - وانتهى الأمر بتقديمه استقالته التى عُلِّقت بسبب موقف الملك(٤). وبرغم أن الشيخ المراغى مارس بعض نشاطه، فإن فاروقا فقد وقفته القوية خلفه فى الميدان الإسلامى، وبالتالى فإن جذوة التحركات هدأت فى الفترة الأخيرة من حكم وزارة ٤ فبراير، وعامة فإن هذه الوزارة مثَّلت عائقا أمام التصرفات الملكية.

وجد فاروق أن بروزه من منطلق الجامعة العربية يعوضه جزئيا عما فشل فى تحقيقه عن طريق هيمنته على العالم الإسلامى، ومع هذا فقد حاول خلال الفترة التى كان الوفد بعيدا فيها عن الحكم أن يحصل على أى مكاسب فى هذا المجال، فى الوقت الذى انحرف به سلوكه الشخصى عن الطريق السوى، لكنه رأى أن هذه نقرة وتلك نقرة أخرى، فداوم على تأدية الصلاة فى المساجد، ووضع حجر أساس بعضها، وافتتح البعض الآخر، ومع أن ذلك كان مادة للدعاية للقصر فى الصحافة، إلا أن الصورة الكاملة التى سبق أن نقلتها

---

(١) الأهرام، عدد ٢١٤٣١ فى ٥ سبتمبر ١٩٤٤، ص٢، بلغ عدد الجنسيات ٢٨ جنسية من أوربا وآسيا وأفريقيا.

(٢) صلاح الشاهد، المصدر المذكور، ص ٤٥، تكونت البعثة من عمر فتحى، أحمد كامل، حلمى حسين.

(٣) F.O. Op. Cit, 24627, J 2182 - 92 - 16, Lampson - F.O, Cairo, Nov. 13, 1940.

(٤) انظر حزب الأغلبية، عنصر المواجهة.

عن انعكاسات ذلك على الشعب لم تعد واضحة المعالم حتى إن كيلرن يذكر أنه عندما وضع حجر أساس المسجد الجديد فى المنتزة كان احتفال استقباله عاديا[(١)] .

وواصل الملك عادته في حضور الاحتفالات بالمناسبات الدينية، وفى اهتمامه بالطرق الصوفية حيث خلع على شيخ مشايخها الخُلعة[(٢)]، واستمر التقليد المتبع فى رمضان على الوتيرة نفسها، أيضًا دأب على الأحاديث الإذاعية وتعرَّض فى بعضها للمحرومين وأهاب بالموسرين أن يمدوا أيديهم للفقراء[(٣)] . وفى ذلك محاولة منه لإعطاء الإحساس بالتزامه بالمبادئ الإسلامية، وكان من الأوفق أن يبدأ بنفسه، كما حافظ على أن يبدو فى صورة المتمسك بآداب الإسلام. ففى أحد الاحتفالات وبينما كان يقرأ القرآن تصاعدت الهتافات له فعلت على صوت القارئ فأمر بإسكاتها حتى تتم التلاوة[(٤)] . وانتهز فرصة وجود ضيوف مصر من العرب، ونظر إليهم من منطلق الرؤية الإسلامية، ورفع مؤشر الدعاية له وهو فى وسطهم سواء فى تأدية الصلاة أو فى حضور الاحتفالات الدينية، وامتلأت الصحافة وبخاصة الموالية للقصر بهذه الأخبار ورصدت تحركاته معهم[(٥)] . إذن فالجامعة العربية أسهمت بجزء فى إرضاء تطلعاته.

ويوجه فاروق اهتمامه بالطلبة المغتربين، ويقر تسميتهم بالبعوث الإسلامية، ويُوصى شيخ الأزهر بهم خيرًا، ويأمر بأن توفر لهم المعونة التى تمكنهم من الدرس والتحصيل وعلى وجه الخصوص من انقطعت عنهم الموارد، وعلى الفور زيدت المرتبات للمراكشيين والجبرتيين والسنغاليين والتابعين لأفريقيا الاستوائية، كما أمر بتقديم الإفطار للجميع طوال شهر رمضان[(٦)] .

---

(١) F.O. Op. Cit, 45931, J 1742 - 10 - 16, Killearn - F.O, May 18, 1945, No 720.

(٢) الأهرام، عدد ٢٢١٧٦ فى ٣ فبراير ١٩٤٧، ص٢، عدد ٢٢٢٨٩ فى ١٦ يونيو ١٩٤٧، ص٢، عدد ٢٢٣٠٤ فى ٢٣ يوليو ١٩٤٧، عدد ٢٢٤١٩ فى ١٦ نوفمبر ١٩٤٧، ص٢.

(٣) المصدر نفسه، عدد ٢٢١١٧ فى ٢٦ نوفمبر ١٩٤٦، ص٢، عدد ٢١٥١٥ فى ١٧ ديسمبر ١٩٤٤، ص٢، الكتلة، عدد ٢٤٠ فى ١٠ أغسطس ١٩٤٥، ص٢، عدد ٩٤٢ فى ١٥ نوفمبر ١٩٤٧، ص٢.

(٤) آخر ساعة، عدد ٧٠٠ فى ٢٤ مارس ١٩٤٨، ص٩.

(٥) المقطم، عدد ١٧٣٨٧ فى ١٦ فبراير ١٩٤٥، ص٢، أخبار اليوم، عدد ٩٥ فى ٣١ أغسطس ١٩٤٦، ص٦، السياسة، عدد ١٠٩٦ فى ٢٧ يونيو ١٩٤٨، ص٢، آخر ساعة، عدد ٧١٣ فى ٢٣ يونيو ١٩٤٨، ص٦، الأهرام، عدد ٢٢٣١٨ فى ٢٠ يوليو ١٩٤٧، ص٢، عدد ٢٢٨٩٢ فى ٢٥ مايو ١٩٤٩، ص٤.

(٦) آخر ساعة، عدد ٧١٦ فى ١٤ يوليو ١٩٤٨، ص٦، الأهرام، عدد ٢٢٨٥١ فى ٦ إبريل ١٩٤٩، ص٤، عدد ٢٢٩١٩ فى ٢٦ يونيو ١٩٤٩، ص٤.

ومما لا شك فيه أن مثل هذه الأعمال كانت بمثابة جهاز إعلامى للملك. وبرغم الإعلان الصريح الذى نشرته آخر ساعة أكثر من مرة بشأن أن الملك لا يسعى للخلافة ولا يريدها، ورد كريم ثابت على ما كتبته نيوز رفيو بأن فاروقًا ما زال يُمنِّى نفسه بخلافة المسلمين، واعتبار ما نشرته زعمًا[1]، فإن السلوك الذى سلكه انطوى على أن هذا الرجاء لم يخب بعد، فيتَّبع تقليدًا مبتكرًا ليرفع مكانته فى العالم الإسلامى، فهو يصدر أمره إلى السفارة المصرية فى إيران والمفوضيات المصرية فى عواصم البلاد الإسلامية بالاحتفال بشهر رمضان وإقامة موائد الإفطار على نفقته الخاصة[2].

واتباعًا لسياسته القديمة، يتبرع بمبلغ كبير لبناء مسجد فى واشنطن ليقام على نفس نمط مسجد لندن، ويُسهم بمبلغ آخر فى بناء مسجد بالكاب فى جنوب إفريقيا، ويُهدى مكتبة ضخمة للمركز الثقافى الإسلامى بلندن، ويعود ويرسل مرة ثانية وثالثة مصاحف إلى مسلمى بريطانيا فى مناسبتى عيد الأضحى والمولد النبوى الشريف، ويهب منحة مالية لصندوق الإعانات المدرسية بسيلان للإنفاق على الطلبة المسلمين من أبنائها، ويُكلِّف النبيل عمرو إبراهيم بإنشاء لجنة لإغاثة المسلمين المشردين فى أوروبا، ويُخصص الطرَّادة (الأمير فاروق) لنقل الهدايا التى قررتها اللجنة لإرسالها إليهم، ويبدى العناية بنشاط الجمعية الأدبية الثقافية فى كراتشى التى من أهدافها جعل العالم الإسلامى وحدة ثقافية سياسية دينية[3].

وهكذا يتحرك فاروق فى جميع الاتجاهات ليسجل النقاط لصالحه، ويُرجع السفير البريطانى إقدامه على تلك الأعمال لتشوقه إلى أن يؤكد لنفسه أنه بطل للمسلمين خارج

---

(١) آخر ساعة المصوَّرة، عدد ٥٤٢ فى ٢٥ فبراير ١٩٤٥، عدد ٥٩٦ فى ٢٢ مارس ١٩٤٦، ص٦.

(٢) الأهرام، عدد ٢١٦٩٦ فى ١٦ يوليو ١٩٤٥، ص٢.

(٣) المصدر نفسه، عدد ٢٢١٤٩ فى ٢ يناير ١٩٤٧، ص٢، عدد ٢٢١٥٩ فى ١٤ يناير ١٩٤٧، ص٢، عدد ٢٢٣٥٨ فى ٤ سبتمبر ١٩٤٧، ص٢، عدد ٢٣٠٠٠ فى ٢ أكتوبر ١٩٤٩ ص٢، عدد ٢٢٣٨٦ فى ٧ أكتوبر ١٩٤٧، ص٢، الكتلة، عدد ٥٠٠ فى ١١ يونيو ١٩٤٦، ص٢، السياسة، عدد ١٥٤٦ فى ٨ ديسمبر ١٩٤٩، ص٢.

F.O. Op. Cit, 45930, J 1345 - 10 - 16, Killearn - F.O, Cairo, April 6, 1945, No 511,

F.O. Op. Cit, 45932, J 2998 - 10 - 16, Killearn - F.O, Sept, 1st, 1945, No1217,

F.O. Op. Cit, 463021, J 3630 - 79 - 16, Campbell - F.O, Cairo, Aug. 2, 1937, No 90.

مصر[1]. وهو تحليل مقبول، هذا ويجب أن يوضع فى الحسبان مسألة الكسوة للكعبة المشرَّفة، فقد كانت تعطى لمصر الصدارة، وبالتالى اعتز بها فاروق، وبخاصة أنه عند تقديمها لابن سعود بحضور سدنة الكعبة، يشيد كبيرهم بمآثر الملك المصرى فى كلمة شكره[2].

وانبثاقًا من مبدأ فاروق الخاص بالتقرب من تركيا وكسب وُدِّها، وفى أثناء رحلته فى البحر المتوسط، رسا بيخته على ميناء مرسين فى زيارة حرص على أن تكون غير رسمية، وكانت الصحافة التركية قد أشارت قبلها مباشرة إلى اهتمام الأتراك بسماع إذاعة القرآن من قصر رأس التين خلال رمضان وحبهم لفاروق، وأرجعته إلى نزعته الدينية الصادقة[3]. وعلى أثر وصوله أذاع كلمة قال فيها: «أشعر بفخر واعتزاز لزيارتى تركيا، فإن الشعبين الشقيقين التركى والمصرى سيقيمان صرحًا من المودة يعيشان فى رحابه أخوين متحابين»[4]. وأصر على تحدثه باللغة العربية لغة القرآن الكريم، وحرص على التنقل والاختلاط بالناس[5].

وتعددت الأقوال حول هذه الزيارة، وكلها تدور حول فلك واحد، فأطماع فاروق واضحة المعالم، وخوفه من ازدياد النفوذ السوڤيتى فى الشرق الأوسط وشبح الشيوعية يسوق تحركاته ويجعله ممسكًا بالخيط الإسلامى علَّه يتمكَّن من غزله ليكون عائقًا أمام التقدم السوڤيتى. وبعد حوالى خمسة أشهر من الزيارة بعث برسالة خاصة إلى عصمت إينونو، وذكرت الصحافة التركية على أثرها أن الملك قد يتدخل بصفة شخصية لإزالة الخلاف بين سوريا وتركيا فيما يتعلق بلواء الإسكندرونة[6]. وبذلك تردَّد اسمه كملك

---

(١) F.O. Op. Cit.

(٢) السياسة، عدد ١٤٩٠ فى ٢ أكتوبر ١٩٤٩، ص٢.

(٣) أخبار اليوم، عدد ٩٦ فى ٧ سبتمبر ١٩٤٦، ص٥.

(٤) الكتلة، عدد ٥٧٧ فى ١٠ سبتمبر ١٩٤٦، ص٢، الأهرام، عدد ٢٢٠٥٣ فى ١٠ سبتمبر ١٩٤٦، ص٢.

(٥) آخر ساعة، عدد ٦٢٢ فى ٢٥ سبتمبر ١٩٤٦، ص٧.

(٦) السياسة، عدد ٦٧٦ فى ١١ فبراير ١٩٤٧، ص٤، مما يذكر أن فاروقًا حرص على مجاملة رئيس الجمهورية، فهو يرسل إليه مجموعة الطوابع البريدية التى أصدرتها مصر بمناسبة انعقاد مؤتمر البريد بالقاهرة فى عام ١٩٤٦، الأهرام، عدد ٢٢١٨٣ فى ١١ فبراير ١٩٤٧.

مسلم يسعى لإصلاح ذات البين لطائفتين من المؤمنين، وإن لم تتخذ الخطوات العلمية، إلا أن الشهرة التى يشتاق إليها قد تحققت.

ومن منطلق الإثبات أن فاروقا هو الحاكم المسلم المدافع عن كيان الدول الإسلامية، موقفه من إندونيسيا أثناء أزمتها مع هولندا، فقد أمر بإقامة صلاة خاصة من أجل مسلميها وأدَّاها مع المصلين؛ وتحقَّق ما سعى إليه فى الحال، فعقب الصلاة ارتفعت الأصوات هاتفة بحياته حاميًا للمسلمين، وفور الانتهاء من الحديث الدينى قرءوا الفاتحة لتفريج الكرب عن الإندونسيين[١]، ثم صدر بلاغ كبير الأمناء بدعوة الممثلين السياسيين لبريطانيا والولايات المتحدة وهولندا فى ٣٠ يوليو ١٩٤٧ حيث طلب الملك منهم بذل المساعى لدى حكومة هولندا لإنهاء العمليات الحربية الجارية فى إندونيسيا، ذاكرًا أن لاستمرار هذه الحالة وقعا أليما فى نفسه ونفوس المسلمين قاطبة[٢]. كما أمر بإرسال بعثة «فؤاد الأول» للهلال الأحمر إليها لعلاج جرحاها، وتلقى من المسئولين الشكر على ذلك[٣].

ومن ثم يتضح أن رؤية فاروق ووقوفه بجوارها يرتبط بالاتجاه الإسلامى وليس بدافع تقديم المساعدة لها فى كفاحها الوطنى. وسرت هذه الأنباء، فتكتب الصحف الباكستانية عن رعاية فاروق للمسلمين، وعطفه على الباكستانيين المقيمين فى مصر. وموقفه من قضايا الدول الإسلامية[٤]. وعليه أحسَّ بأنه يحصل على المقابل ويختزن رصيدًا فى هذا المجال.

وإبَّان تلك الفترة افتقد الملك الأزهر الذى كان يشكل دعامة أساسية فى سياسته الإسلامية. وعقب إقالة وزارة ٤ فبراير، بُتَّ فى أمر مشيخته، فعاد الشيخ المراغى إليها وواصل مهمته، ولكن كانت الظروف الأخيرة التى أحاطت به عاملاً لفقدانه السَّطوة، فهبطت أسهمه كما أن مرضه حدد تحركاته. حقيقة أنه استمر يلقى بكلماته التى اقتصرت على المناسبات الدينية فى حضور فاروق على المنهج نفسه[٥]، لكن ما لبث أن وافته المنية

---

(١) F.O. Op. Cit, J 3550 - 79 - 16, Campbell - F.O, Cairo, July 25, 1947, No 1614.

(٢) الأهرام، عدد ٢٢٣٢٨ فى ٣١ يوليو ١٩٤٧، ص٢.

(٣) المصدر نفسه، عدد ٢٢٣٧٦ فى ٢٥ سبتمبر ١٩٤٧، ص٢.

(٤) الأساس، عدد ٣٦٤ فى ٦ أغسطس ١٩٤٨، ص٦، السياسة، عدد ١١٣٥ فى ٩ أغسطس ١٩٤٨، ص٢.

(٥) الأهرام، عدد ٢١٥١٥ فى ١٧ ديسمبر ١٩٤٤، ص٢.

فى ٢١ أغسطس ١٩٤٥، وفى أول صلاة جمعة بعدها طلب الملك من المصلين قراءة الفاتحة على روح صديقه[١].

واختار فاروق الشيخ مصطفى عبد الرازق وعيَّنه شيخًا للأزهر، بالرغم من أنه ليس عضوًا فى هيئة كبار العلماء، لكن عُدِّل القانون لتنطبق على الشيخ شروط التعيين كافة[٢]. ومع هذا فإن الشيخ الجديد لم يتَّبع سياسة خلفه، إذ أدخلته اضطرابات الأزهر فى دوامة؛ وأكثر ما قام به ما ذكره عن فاروق فى ذكرى مرور عشر سنوات على توليه العرش بأنه ملك صالح وقدوة للشباب[٣]. هذا فى وقت كان بعيدًا فيه كل البعد عن الصلاح.

وقد حاول فاروق احتواء الأزهر مرة أخرى بعد خروجه من يده، ففى أثناء الاحتفال بالعام الهجرى ١٣٦٦ (١٩٤٦) وُزعت كتيِّبات - بتوجيه منه - تدعو للالتفاف حول الملك وتبين أن الالتفاف حول زعماء الأحزاب لا يفيد، لأن مصلحتهم تنحصر فى طموحهم الشخصى بما يتعارض مع مصلحة الوطن، ذلك الطموح الذى يلقى عليه اللوم فى إراقة الدماء بين الطلبة وجميع ما يحدث فى مصر بصفة عامة[٤].

وفشلت مثل هذه الطرق أمام انجراف الأزهريين فى تيار الحركة الوطنية، حتى لقد أجَّل فاروق موعد وضع حجر الأساس للمدينة الجامعية الأزهرية للحالة المضطربة القائمة[٥]. ويعلِّق كامبل لحكومته بأن الأزهر الذى سبق أن استُخدم ليكون عونًا قويًا للملكية تحوَّل بشعوره ضدها، يدفعه الوفد عن طريق «اتحاد الأزهر» الذى نظَّمه فى أثناء وجوده فى الحكم[٦].

وبذلك فقد فاروق الأزهر تمامًا، وبوفاة شيخه شغل المنصب الشيخ محمد مأمون الشناوى، ولم يكن له نشاط للصالح الملكى سوى أنه فى أحاديثه الدينية الخاصة فى

---

(١) المصدر نفسه، عدد ٢١٧٣١ فى ٢٦ أغسطس ١٩٤٥.

(٢) حسن يوسف، المصدر المذكور، ص ص ٢٣٥، ٢٣٦.

(٣) المصور، عدد ١١٢٦ فى ١٠ مايو ١٩٤٦، ص٣.

(٤) F.O. Op. Cit, 62990, J 722 - 13 - 16, Egypt's Monthly Summary, Dec. 1946.

(٥) Ibid, 63020, J 659 - 79 - 16, Campbell - F.O, Cairo, Feb. 8, 1947.

(٦) Ibid, J 884 - 79 - 16, Campbell - F.O, Cairo, Feb. 22, 1947, No 486.

رمضان التى حضرها الملك يهاجم الشيوعية وينهى عن مسالكها مفسرًا الآيات القرآنية المضادة لها[1]. وبرغم أن فاروقًا خسر الأزهر، فإن ذلك لم يثنه عن تحركاته فى الميدان الإسلامى.

ازداد تخبط فاروق مع بداية الخمسينيات، وأسرته الشهوات، واقتنصه الاستهتار، وتملَّكه الفساد، وبالتالى بدأ مؤشر الخط الإسلامى فى الهبوط سريعًا، وبخاصة أن سياسة الوزارة الوفدية تغيَّرت تمامًا وسلَّمت له بالكثير، ومن ثم لم تعد محركًا له على الظهور بالصورة الإسلامية التى يتطاول بها على غريمه النحاس. وفى الوقت عينه صدمته تصرفات أمه وأخته فى أمريكا، وترجمت صورته فى أثناء دخول المسجد لتأدية صلاة الجمعة فى ١٩ مايو ١٩٥٠ حالته إذ بدت عيناه فى الأرض، ليس خشوعًا هذه المرة وإنما خجلاً من أثر الفضيحة، وكان وصف الصحافة للباس أمه فى حفل الزواج ما يشين الملك الصالح[2].

واختُلقت بدعة جديدة، فقد حدث أن خُصص بمسجد إبراهيم باشا بالإسكندرية بابٌ لدخول الملك منه مما جعل ذلك مثارًا للنقد لما يتنافى مع أصول العبادات وأحكام الإسلام، وكتبت الشعب الجديد: «إن هذا الباب الملكى لا يتفق والحكمة التى يرمى إليها الملوك عندما يغشون المساجد يوم الجمعة للصلاة فيها، فالملك المحافظ على صلواته يمكنه إذا شاء أن يصلى داخل قصره بصحبة رجال حاشيته، ولكن يوم أن يقرِّر أداء صلاة الجمعة فى المساجد إنما يريد بذلك أن يختلط بالشعب وأن يعطى القدوة فى التواضع والديمقراطية التى أرادها الإسلام بتقرير صلاة الجماعة يوم الجمعة»[3]. وتدريجيًا ندرت تأديته لتلك الصلاة إلى أن تلاشت فى أخريات أيامه.

ومن الملاحظ أن هذه الفترة حملت ظاهرة معينة وهى أن تبرعات فاروق لوزارة الأوقاف بلغت حدًا كبيرًا للغاية وجاء توقيتها فى أوان أزمة زواج الأميرة فتحية، فقد أعلن أن فاروقًا أمر بإرسال مبلغ ٤٠,٠٠٠ جنيه للوزارة لترميم وإصلاح وتجديد وإنشاء

---

(١) الأهرام، عدد ٢٢٩٢٤ فى أول يوليو ١٩٤٩، ص٤.
(٢) المصدر نفسه، عدد ٢٣٢١٧ فى ٢٠ مايو ١٩٥٠، ص٦.
(٣) الشعب الجديد، عدد ٢٢ فى ٢٠ سبتمبر ١٩٥١، ص٤.

المساجد، وعقب أسبوع واحد أعطى منحة قوامها ٤٧,٠٠٠ جنيه وحدَّد المساجد التى تعمر بها، وأتبعها بهبة ٥٠,٠٠٠ جنيه لمسجد الأميرة فريال بمصر الجديدة[(١)].

وقد اتضح أن بعضًا من هذه المبالغ جاء نتيجة أزمة بين الخاصة الملكية ووزارة الأوقاف حول وقف الخديو إسماعيل، ورغبة فاروق فى نقل إدارته إلى ديوان الأوقاف الخصوصية الملكية ومعارضة الوزارة، وأخيرًا انتهت المسألة بضم الوقف للملك على أن تتسلم الوزارة غلته وما يسمى بفاضل الريع والذى تمثل فى المبلغ الأول الذى أرسله للوزارة فى صورة عمارة المساجد[(٢)]. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى ربما يكون باقى المبالغ وسيلة لتغطية الانهيار الأخلاقى سواء الخاص بفاروق أم بأسرته، حيث إنه مما يستلفت النظر أن بعض الصحف فى الأعداد نفسها التى تعرضت فيها لمشكلة زواج الأميرة، حملت أخبار هذه العطاءات الملكية، ومعروف الطرق التى يستخدمها الملك لتعويض ما دفعه.

وبدأ عدم انتظام فاروق فى حضور الاحتفالات الدينية، ثم انتفى وجوده عندما أناب عنه رئيس الوزراء للمشاركة فيها[(٣)]. واختار شهر رمضان ١٣٧٠ (١٩٥١) ليقوم فيه برحلة شهر العسل غير مبال بالشعور الإسلامى، وانتشرت أخبار لهوه فى هذا الشهر ونشرتها الصحافة الأجنبية فانحط شأنه لدى المسلمين داخل مصر وخارجها. ومن الطريف أنه أقيمت مآدب الإفطار الملكية فى أثناء غيابه كالمعتاد. ومما يذكر أن الحديث الدينى الأول حمل عنوان ﴿ **مَثَلُ الَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ** ﴾[(٤)]، والمقارنة واضحة بين هؤلاء وبين الملك الذى ينفق الأموال فى سبيل آخر. ولم يكرِّر فاروق سفره فى شهر رمضان التالى، واستمرت فيه العادات المتبعة، لكنه لم يلتق بجميع ضيوفه على

---

(١) الأهرام، عدد ٢٣٢٠٥ فى ٨ مايو ١٩٥٠، ص٦، عدد ٢٣٢١٣ فى ١٦ مايو ١٩٥٠، ص٦، عدد ٢٣٢١٦ فى ١٩ مايو ١٩٥٠، ص٦.

(٢) المصدر نفسه، عدد ٢٤٠٠٩ فى ٦ أغسطس ١٩٥٢، ص ص٤، ١٠، انظر فصل الحياة الخاصة. كان من أسباب حرص فاروق على أن يكون ناظرًا لكثير من الأوقاف خُصِّصت لأعمال الخير، خدمة أغراضه فى الاتجاه الإسلامى.

(٣) المصدر نفسه، عدد ٢٣٢٢٩ فى أول يونيو ١٩٥٠، ص٦، عدد ٢٣٥٥٦ فى ٣ مايو ١٩٥١، ص٢، عدد ٢٣٨٩٦ فى ١٢ إبريل ١٩٥٢، ص٦، عدد ٢٣٩٢١ فى ٨ مايو ١٩٥٢، ص٦، عدد ٢٣٩٥٦ فى ١٢ يونيو ١٩٥٢، ص٦، عدد ٢٣٩٥٨ فى ١٤ يونيو ١٩٥٢، ص٤.

(٤) المصدر نفسه، عدد ٢٣٦٠٩ فى ٥ يونيو ١٩٥١، ص٢، عدد ٢٣٥٩٣ فى ٩ يونيو ١٩٥١، ص٢.

مائدة الإفطار، بينما حرص على إذاعة الرسالة الملكية، وتناول فيها مبادئ الإسلام التى تقف فى وجه الشر والهدم والتدمير[١]، والمقصود الشيوعية.

وأبدى فاروق بعض الاهتمام بالبعوث الإسلامية، وأمر بأن تنشأ لهم مدينة تحتوى على المساكن الصحية، وأسهم فيها بعشرة آلاف جنيه، ثم منحها عشرين ألف جنيه[٢]. وخمد نشاطه فى العالم الإسلامى، واقتصر على قلة نادرة من تلك الأعمال التى كان دائمًا فى تشوّق لنشرها، فهو يأمر بطبع صحيح البخارى ومسلم على نفقته الخاصة ويجد ذلك الصدى خارج مصر، فيدعو له الأئمة فى خطبة الجمعة بمسجد هلسنكى بفنلندا ويشيدون بأفعاله لجمع كلمة المسلمين. ويواصل متابعته للنهوض بالمركز الثقافى الإسلامى فى لندن، ويهتم بالملك الأفغانى ويهديه قلادة محمد على هادفًا حُسن العلاقات[٣].

وتُسهم محطة إذاعة باكستان فى الاحتفالات بعيد الجلوس الملكى تقديرًا منها للملك مصر وتعترف بلقب ملك مصر والسودان[٤]. وبرغم ذلك فقد انتابت فاروقا حالة جعلته يوحى للشيخ حسنين مخلوف بمهاجمة وزير خارجية باكستان، فأدلى إلى الصحف بتصريح قال فيه إن القادانية دين غير إسلامى مما أثار السخط فى الدوائر الباكستانية[٥]. وأرجعت هذه الحالة إلى أن الوزير الباكستانى فى أثناء مقابلته للملك نوّه إليه بلباقة أن العالم الإسلامى محط أنظار العالم وأعداءه كثيرون، وأن على رؤساء الدول الإسلامية أن يراعوا فى سلوكهم تقاليد الإسلام[٦]. وفى الواقع فإن فاروقًا فقد المكانة التى بذل الكثير من أجل الحصول عليها.

---

(١) المصدر نفسه، عدد ٢٣٩٣٨ فى ٢٥ مايو ١٩٥٢، ص١، عدد ٢٤٥٠٩ فى ٢٧ ديسمبر ١٩٥٣، ص٨، شهادة الأميرلاى أحمد كامل أمام محكمة الثورة.

(٢) البلاغ، عدد ٨٧١٥ فى ٣٠ مارس ١٩٥٠، ص٢، الأهرام، عدد ٢٣٧٧٣ فى ١١ ديسمبر ١٩٥١، ص٢، عدد ٢٣٩٢١ فى ٨ مايو ١٩٥٢، ص٤.

(٣) المصور، عدد ١٣٢٩ فى ٣١ مارس ١٩٥٠، ص٢، الأهرام، عدد ٢٣١٤٦ فى ٩ مارس ١٩٥٠، عدد ٢٣٧٣٦ فى ٤ نوفمبر ١٩٥١، ص٢.

(٤) السياسة، عدد ١٦٧٢ فى ٦ مايو ١٩٥٠، ص٢، F.O. Op. Cit, 96847, Greswell - F.O, Alex. June 28, 1952, No 61.

(٥) جلال الدين الحماصى، المرجع المذكور، ص ١٩١.

(٦) أحمد بهاء الدين، المرجع المذكور، ص٧٢.

وأراد الملك الإقدام على بعض المحاولات علَّها تقرِّب منه الأزهر في الوقت الذي تظهره فيه بأنه ما زال غيوراً على الإسلام محاربًا للشيوعية، فيعلن عن رغبته في وضع رسالة عن فضائل الإسلام تترجم إلى جميع اللغات الحيَّة لدحض مفتريات الأدعياء على الدين الإسلامي، ويُصدر توجيه ملكي بأن يكون الاحتفال بالعيد الألفي للأزهر احتفالاً عالميًا إسلاميًا، ويُبدي إرادته في بناء دار كبرى تخصص للطباعة له، ووضع نظام جديد لمكتبته وإنشاء إدارة للدعاية الإسلامية(١). وتُشكَّل اللجان للبحث والإعداد، ولكن ذلك لم يزد الأمر إلا تفاقمًا بعد سقوط هيبة الملك حتى إن خطباء المساجد وجهوا أنظار المصلين إلى سوء الحال مما دعا إلى تنبيههم وضرورة التزامهم بالخطب التقليدية(٢).

واستمرت مشيخة الأزهر بعيدة عن أن تقوم بأي تحركات لصالح سياسة فاروق. فعقب وفاة الشيخ محمد مأمون الشناوي في ٥ سبتمبر ١٩٥٠ حلَّ مكانة الشيخ عبد المجيد سليم، وكانت له أحقية المنصب بعد الشيخ المراغي، ولكن رفض فاروق له في تلك الآونة رسَّب في أعماقه هذا الموقف، وبالتالي انعكس ذلك على مسلكه عندما أصبح شيخًا للأزهر، فتولَّى مطالب علمائه وطلابه(٣). ولما لم يستجب له أدلى بحديث صحفي أشار فيه إلى أن الحرب على مطالب الأزهريين معناها حرب على الإسلام، ثم انتقل إلى مقولته «تقتير هنا وإسراف هناك» وانتهى إلى أن الصبر قد نفد وأنه لا يريد للعلماء أن يأكلوا ديوكًا روميَّة ولكنه يريد لهم الخبز فقط(٤). وغضب فاروق وكان في رحلته الأوروبية وفهم أنه المعني بالمقولة، وفي الحال تلقى الديوان برقية منه يأمر فيها بعدم بقاء شيخ الأزهر في منصبه(٥).

وأثار هذا العمل المسلمين، ففي الداخل انتقدته الصحافة وكان أصدق ما كتب هو ما سطَّره مصطفى أمين تحت عنوان «شيخ الإسلام... كفر» حيث قال «إننا لسنا متعصبين،

---

(١) الأهرام، عدد ٢٣٤٣٤ في ٣١ ديسمبر ١٩٥٠، ص٤، عدد ٢٣٤٣٩ في ٥ يناير ١٩٥١، ص٤، عدد ٢٣٤٤١ في ٧ يناير ١٩٥١، ص٤.

(٢) اللواء الجديد، عدد ١٣ في ١٠ يوليو ١٩٥١، ص٤.

(٣) F.O. Op. Cit, 80344, JE 1014 - 16, Andrews - F.O, Cairo, Dec. 22, 1950, No 213.

(٤) الأهرام، عدد ٢٣٦٧٧ في ٤ سبتمبر ١٩٥١، ص١، الشعب الجديد، عدد ٢١ في ٦ سبتمبر ١٩٥١، ص٥، الحديث أدلى به لمجلة آخر ساعة في ٢٩ أغسطس ١٩٥١.

(٥) انظر فصل حزب الأغلبية، عنصر محاولة الاحتواء.

ولكن إقالة شيخ الأزهر بهذه الصورة أشعرت كل مسلم أن لطمة أصابته، وأن خنجراً مسموعًا طعنه فى كرامته، وأن كل شىء هان فى هذا البلد حتى شيخ الإسلام»[١].

وفى خارج مصر حدث رد فعل عنيف فى الأوساط الدينية ولدى علماء المسلمين وخاصة فى إيران، فأرسلوا برقيات استنكار واحتجاج على هذا التصرف[٢]. وعُيِّن الشيخ إبراهيم حمروش شيخًا للأزهر، لكنه لم يلبث فى المشيخة إلا شهوراً قليلة، وأخرج منها، وواضح أنه استغنى عنه بإقالة وزارة الوفد الأخيرة، وتمكَّن على ماهر من استصدار أمر ملكى بإعادة الشيخ عبد المجيد سليم إلى منصبه[٣]، وذلك برغم أنه فى الفترة التى أعقبت عزله أدلى بالفتوى بما ينتقد به تصرفات فاروق، فعندما سئل عن حكم الشريعة فى القائمين بوظائف المسلمين إذا عرف عنهم أنهم يستغلون النفوذ ويجمعون الثروات ويحكمون بالهوى أجاب «إن إنفاق أموال المسلمين فى غير أبوابها المشروعة حرام لايليق أن يصدر من حكام مسلمين، ولا يحل للمسلم أن يتقاضى مرتبًا وهو بعيد عن عمله يلهو ويلعب خارج وطنه». واختتم بالقول: «إن الذين يأكلون أموال الدولة يأكلون فى بطونهم ناراً وسيصلون سعيراً»[٤]. ولكن من المحتمل أن الدافع وراء اقتناع فاروق بعودته أنه كان على علاقة سيئة بالوفد. وعمومًا فقد وضح أنه بعد أن كان الأزهر وشيخه المعين الأول لفاروق والركيزة التى يعتمد عليها فى تحقيق مراميه تجاه سياسته، أصبح دعامة أساسية فى الجبهات المضادة له.

ومن اللافت للنظر أنه بعد انهيار مركز الملك ويقينه من أن نهايته قرب أجلها، فإن أحلام اليقظة عاكسته وراودته، فتخيل أن عرش الخلافة مازال فى انتظاره، ومن هنا كان لابد من عمل يدعَّم بالشرعية مكانته حتى يخرس الألسنة الرافضة والتى سبق أن اعترضت على أنه لا يمت بنسب إلى البيت النبوى الشريف. وفى ٦ مايو ١٩٥٢ تنشر الصحف بيان السيد محمد الببلاوى نقيب الأشراف الذى ينص على أن نسب فاروق يرجع إلى السلالة النبوية من ناحية محمد شريف جده الأكبر لأمه. وبطل هذه الرواية هو حسين الجندى وزير الأوقاف فى الوزارة الوفدية الأخيرة، إذ استدعاه فاروق عقب المأدبة الملكية التى أقيمت احتفاء بولى العهد وقال له إن مراد محسن ناظر الخاصة الملكية ذكر له أن اسم

---

(١) الشعب الجديد، عدد ٢١ فى ٦ سبتمبر ١٩٥١، ص٥.
(٢) حسن يوسف، المصدر المذكور، ص٢٣٨.
(٣) الأهرام، عدد ٢٣٨٣٤ فى ١٠ فبراير ١٩٥٢، ص١.
(٤) الشعب الجديد، عدد ٢٤ فى ٤ أكتوبر ١٩٥١، ص٥.

محمد شريف اقترن فى بعض المناسبات بكلمة السيد، وعليه يُستنتج أنه لا يستبعد أن يكون هذا الجد من فروع الدوحة النبوية، وطلب منه بحث الأمر والاستعانة بالعلماء، ولم تنته المهمة بإقالة الوزارة حيث واصل المجتمعون العمل، وحضر كريم ثابت تلك الاجتماعات التى انتهت إلى إذاعة البيان، وحصل البطل على المقابل وتمثل فى رتبة الباشوية(١).

وكان ذلك العمل المختلق استهزاء بالمسلمين وتحديًا لشعورهم فى وقت انغمس فاروق فى الملذات بأنواعها، ولم تكن أمُّه تقل عنه استهتارًا، ولقى انعكاسًا سيئًا فى الخارج، فكتبت صحيفة «صدى الأهالى» العراقية افتتاحية قالت فيها «إن فاروقًا يريد بذلك أن يكون خليفة للمسلمين، فى حين أن خليفة المسلمين يجب ألا يكون فاسقًا ولا ظالمًا ولا فاسدًا». واحتجت المفوضية المصرية فى بغداد على المقال(٢).

وارتد هذا العمل على الملك ليزيد من النقمة عليه داخليًا وخارجيًا، وليخرج من الحقل الإسلامى نهائيًا بعد أن ظل يكافح من أجل تثبيت قدميه عليه كثيرا من السنوات. والسؤال الذى يتبادر إلى الذهن ما الشعور الداخلى لفاروق تجاه الإسلام؟ حقيقة أن تصرفاته فى سنواته الأخيرة كانت تتنافى مع الدين، لكنه داخليًا حمل شكلاً من الإيمان. وقد تحدث صراحة مع اللورد دوجلاس أحد ضيوفه الإنجليز، وعبَّر عن أنه يعتقد فى قرارة نفسه أن مسلم جيد. وعندما مازحه اللورد مُبيِّنًا أنه صرَّح بإلحاده، انزعج الملك للغاية وقال إنه لا يفهم كيف يكون أى إنسان مُلحدًا(٣). والواقع أنه كان من الممكن أن تنعكس السياسة الإسلامية التى سار عليها لتصبح لها إيجابياتها داخله، وبالتالى يلتزم قلبًا وقالبًا بالإسلام، ولكن لما كان الغرض يُضفى نفسه عليها، فقد فشلت فى النفاذ إلى أعماقه.

الميدان العربى

واكب اعتلاء فاروق العرش أكثر من حدث أثر فى رسم السياسة العربية، الأول الثورة الفلسطينية التى اندلعت فى أواسط إبريل ١٩٣٦ ضد اليهود والإنجليز، والثانى معاهدة

---

(١) المصرى، عدد ٥١٨٦ فى ٦ مايو ١٩٥٢، ص١، كريم ثابت، المصدر المذكور، عدد ٥٦٧ فى ٤ يوليو ١٩٥٥، ص٣. مما يذكر أنه أدخلت كلمة «السيد» على الدعاء لفاروق فى المساجد، الأهرام، عدد ٢٤٠٠٣ فى ٣١ يوليو ١٩٥٢، ص٦.

(٢) روز اليوسف، عدد ١٢٦٠ فى ٤ أغسطس ١٩٥٢، ص١٠.

(٣) F.O. Op. Cit, 73502, J 690 - 1055 - 16, Andrews - Wright, Cairo, Jan. 29, 1949.

الصداقة مع المملكة العربية السعودية التى عقدت فى ٧ مايو من العام نفسه، ونظَّمت المسائل الخاصة بالمحمل والكسوة والصدقات والجنسية وأنهت الخلافات، ويتمثَّل الأخير فى إبرام معاهدة ١٩٣٦ التى أعطت لمصر نوعًا من حرية التحرك، ومن ثم اتسع فتح الأبواب على الساحة العربية. وانطلاقًا من التخطيط الإسلامى الذى تولاه على ماهر، انبثقت السياسة العربية، كفرع يدخل تحت لوائه. ومن المسلَّم به أنه برغم وجود مفهوم للفكرة العربية فى مصر، فإن الرؤية لم تكن واضحة لدى الجميع بشأن استقلالها عن النطاق الإسلامى، وهذا ما كان يطغى كلية على الإخوان المسلمين وجزئيًا على مصر الفتاة، والجماعتان فى هذه الفترة خضعتا لتأثير على ماهر، فاستغلهما لخدمة أغراضه بشأن زعامة فاروق للمناطق الإسلامية والتى تضم بين دفتيها الناطقين بلغة الضاد.

ولما كانت الدول العربية مدركة لمكانة مصر، فقد عبَّرت عن شعورها تجاه الملك الجديد، فينقل مراسل الأهرام فى جدة شعور الابتهاج على أثر ارتقائه المُلك، ويبعث الإمام يحيى بهديته له وتشمل ألف كيلو بن، وتطلق بغداد اسمه على أحد شوارعها، ويحضر وفد فلسطين ليهنئه ويقدم له مصحفًا أثريًا ونموذجًا لقبة الصخرة[1]. فأعطت مثل هذه الانطباعات التشجيع على المضى فى الطريق المخطط له. ودلَّت الدعاية عن التلازم اللصيق بين العروبة والإسلام، فأطلقت لسانها بأن فاروقًا يتطلَّع إليه كل عربى وكل مسلم فى بقاع الأرض ليجدِّد مجد العرب «واعتقادنا أن الشرق العربى وأن البلاد الإسلامية ستعاون فاروقًا بعطفها وعملها بمقدار الذى يعاونه به شعب مصر وأن النجاح سيكون حليف فاروق ومصر والإسلام والشرق»[2].

وأصبح العمل أكثر حرية مع وزارة محمد محمود، ومثلما فعلت بريطانيا مع الاتجاه الإسلامى، فإنها أيضًا عارضت صنوه، فيكتب إيدن للسفير البريطانى مشيرًا إلى أن أى إنغماس لفاروق فيه غير مستحب[3]، ولم يعق ذلك التقدم، وعقد فى مصر المؤتمر البرلمانى للبلاد العربية والإسلامية من أجل فلسطين (٧ - ١١ أكتوبر ١٩٣٨). ودعا فاروق رؤساء وفود المؤتمر وأعضاءه لتناول الشاى فى قصر رأس التين، وتصدَّر المائدة وإلى يمينه

---

(١) الأهرام، عدد ١٨٤٨١ فى ٢٦ مايو ١٩٣٦، ص٩، عدد ١٨٥٧٧ فى ٩ سبتمبر ١٩٣٦، ص٨، عدد ١٨٩٧٨ فى ١٦ يوليو ١٩٣٧، عدد ١٩٠٠٣ فى ١٠ أغسطس ١٩٣٧، ص٨.

(٢) السياسة الأسبوعية، عدد ٢٩ فى ٣١ يوليو ١٩٣٧، ص٤.

(٣) F.O. Op. Cit, 21945, J 394 - 6 - 16, Eden - Lampson, F.O, Feb 10, 1938.

محمد محمود والشيخ المراغى، وألقى كلمة هنأهم فيها بنجاح المؤتمر متمنيًا أن يراهم مرة أخرى داعيًا لهم بالتوفيق(١). وبذلك أشعر العالم كله أن ملك مصر قد اتجه وجهة عربية فى سياسته. ويبعث لامبسون إلى هاليفاكس ليؤكد له: «إن القصر والحكومة يشجعان الحركة الفلسطينية هنا كجزء من سياستهما التى تسعى لبسط سلطان مصر على الشرقين الإسلاميين الأدنى والأوسط»(٢). هذا فى الوقت الذى قلقت فيه الخارجية البريطانية من اتفاق القصر والوفد فى كرههما للصهيونية(٣). وبالفعل كان هناك تلاق بين الطرفين، ولكن لكل منهما رؤية تختلف عن الآخر.

ووضح التسلُّط الملكى فى اختيار الوفد المصرى لمؤتمر المائدة المستديرة بلندن - افتتح أعماله فى ٧ فبراير ١٩٣٩ بهدف التوفيق بين العرب واليهود - الذى ضم على ماهر وعبد الرحمن عزام ورأسه الأمير محمد عبد المنعم، ونُفِّذت خطة القصر بدقة(٤). كذلك ظهر جليًا تحركات فاروق قبيل انعقاد المؤتمر. فعندما وصلت الوفود العربية إلى القاهرة وقبل سفرها للمؤتمر، استضافها الملك أكثر من مرة، كما أقدم على خطوته المشهورة بإمامته لهم فى الصلاة. وأعطى هذا الدلائل التى تشير إلى أن السياسة العربية تأخذ مجراها كما خُطِّط لها، ونجحت الدعاية. وتردَّد اسم فاروق حتى إن إحدى الصحف الفرنسية استعرضت أسماء المرشحين لعرش سوريا، الأمير عبد الله، ابن سعود، ملك العراق، ثم انتقلت إلى فاروق، وبيَّنت أنه عقد له لواء الخلافة، واستعرضت لياقته للمكان «سيكون أعظم شأنًا من سواه لأن ملك مصر الشاب ممتاز بالهمة والنشاط والذكاء والثقافة الغربية، فهو أقدر المسلمين على تفهم العقلية السورية»(٥).

وتقوَّى الموقف العربى للقصر بتولى على ماهر الوزارة، حيث دخلها محمد على علوبة وزير دولة، وعبد الرحمن عزام وزير أوقاف، ومحمد صالح حرب وزير دفاع، كما أسندت رئاسة الأركان إلى عزيز المصرى، وفى ذلك تأكيد للمنهج، ولكن الأصابع

---

(١) الأهرام، عدد ١٩٤٢٦ فى ١١ أكتوبر ١٩٣٨، ص٨، عدد ١٩٤٢٩ فى ١٤ أكتوبر ١٩٣٨، ص ص١، ٨.

(٢) F.O. 407 - 222, J 4332 - 6 - 16, Lampson - Halifax, Cairo, Nov, 7, 1938, No 1197.

(٣) Ibid.

(٤) انظر فصل حكم القصر.

(٥) الأهرام، عدد ١٩٧١٤ فى ٣١ يوليو ١٩٣٩، ص٩، الصحيفة الفرنسية هى صحيفة الأورور.

البريطانية تحركت وغيَّرت وبدلت بسبب ظروف الحرب مما سبب بعض المعوِّقات. وواصل فاروق الدور المُعد له، فهو يتوسط شخصيًا لدى رئيس الجمهورية الفرنسية بشأن السوريين المحكوم عليهم. وتعلّق آخر ساعة المصورة: «ولاشك فى أن البلاد العربية ستقابل هذه الروح النبيلة من جلالة الملك بالشكر والدعاء»(١). وقد استاء الأمير عبد الله من ظهور اسم فاروق، وراح يكيد له لدى الإنجليز، ففى أثناء وجوده فى مصر وأواخر عام ١٩٤٠، التقى ولامبسون، وشن حملته على الملك، وركّز على محوريته حتى يلقى أذنًا صاغية من مستمعه، وبين أن بقاءه على عرش مصر وصمة للعرب وللمسلمين عامة، وأشار إلى الأمير محمد على والخديوى السابق عباس حلمى بهدف إحلال أحدهما مكانه(٢).

إذن أصبح للعداء قاعدة يرتكز عليها، ولم يكن فاروق يجهل شعور حاكم الأردن تجاهه ولذا حرص على التعويض. وكان موقف العراق متلونًا. ففى الوقت الذى يصفه فيه رئيس وزرائها بالغباء فى أثناء حديثه مع لامبسون يقدم له هدية فاخرة، وتمتدحه الصحافة العراقية، ويُصرِّح الوصى على العرش للصحافة بشديد إعجابه به(٣). تلك هى سمة القائمين على أمر العراق والذين كانوا يسعون لمصلحتهم ويرون فى مصر وملكها منافسًا لهم.

وانعكس حادث ٤ فبراير على نفس فاروق، فاندفع نحو إثبات ذاته فى ضوء استغلال المركز الضعيف للحلفاء، فيبعث لامبسون لإيدن صورة لبرقية تسلمتها مخابرات الشرق الأوسط مرفقًا بها تقرير يفيد بأن الملك طلب من اليابان أنه فى حالة وصول قوات اليابان إلى البحر الأحمر، أن يبقى على العرش ويعترف به كزعيم للدولة العربية(٤). ومع هزيمة المحور فى العلمين لم ييأس فاروق حيث أكد وزير الخارجية البريطانى فى مجلس العموم فى ٢٤ فبراير ١٩٤٣ ما سبق أن أدلى به بأن «إنجلترا تنظر بعين العطف إلى أى دعوة بين العرب لتقوية وحدتهم الثقافية أو السياسية . . . على أن يكون التمهيد لها نابعًا من العرب

---

(١) آخر ساعة المصورة، عدد ٢٩٣ فى ٥ مايو ١٩٤٠، ص٤.

(٢) F.O. 371 - 24626, J 2131 - 92 - 16, Lampson - F.O, Cairo, Nov. 13, 1940, No 1513.

(٣) Ibid, 31574, J 4249 - 38 - 16, Lampson - F.O, Cairo, Oct. 16, 1942, No 2394.

المصرى، عدد ٢١١٥ فى ١٧ أكتوبر ١٩٤٢، ص٢، الوفد المصرى، عدد ١٢٨٩ فى ٣ أغسطس ١٩٤٢، ص٢، المصور عدد ٩٥١ فى أول يناير ١٩٤٣، ص٤.

(٤) F.O. 141 - 837, 284 - 54 - 42 G, Lampson - Eden, June, 1942, No 596.

أنفسهم»[١] . ومن هنا رأى الملك اقتناص الفرصة ليحقق رغبته فى الزعامة[٢] . ويكتب لامبسون لحكومته ليُسجِّل لها ما ذُكر حول أن فاروقًا كلَّف محمد على علوبة بمأمورية الإعداد لمؤتمر عربى . وفى الواقع فإنه إذا تعمقنا فى نفسية فاروق نجد أن انتصارات محمد على وإبراهيم لم تغب عنه أبدًا ، فهو دائمًا كثير التحدُّث عنها ، وبالتالى كان تواقًا لتحقيق أى مكسب من هذا النوع .

ورأى النحاس أن تكون المحادثات بشأن مشروع الوحدة العربية بين الحكومات ، وصرَّح بذلك أمام البرلمان فى ٣٠ مارس ١٩٤٣ ، ومن ثم استأثرت حكومته بالمهمة ، محاولة بذلك قطع خط الرجعة على القصر فى وقت كان يُصَّعد فيه الأزمات ضدها . ومضى رئيس الوزراء فى خطواته ، وعندما سافر إلى فلسطين لمس التقدير الذى يكنُّه أصحابها لمصر ومليكها[٣] . ومما لا شك فيه أن فاروقًا ازداد غضبه على رئيس الوزراء من توليه تلك المهمة ، ففى حديث له مع كيلرن عندما فتح موضوع الاتحاد العربى ، بدا وكأنه فى أوج عظمته ، وبيَّن أنه بعيد عن المناقشات الخاصة بذلك ، وهو لا يعارض اتفاقات تخص الثقافة والاقتصاد ، وعُرضت مسألة التنافس بين النحاس ونورى السعيد وعدم وضعهما حسبانا لابن سعود الذى سينزل إلى الميدان فى حالة الضرورة[٤] .

ومضى الملك يسلك طريقه المستقل ، فيوفد عمر فتحى كبير ياورانه فى بعثة رسمية إلى سوريا ليقدم التهنئة لشكرى القوتلى لانتخابه رئيسًا للجمهورية السورية ولم يكتف بالبرقية[٥] . ويقف بجوار أزمة لبنان ، فكان أول من اعترف بحكومتها بعد أن أسفرت الانتخابات عن فوز بشارة الخورى برئاسة الجمهورية . وعندما اعتقلته السلطات الفرنسية وصحبه وأسندت الرئاسة إلى إميل إده ، احتجَّ فاروق على هذا التصرف واستقبل الممثلين

---

(١) حسن يوسف ، المصدر المذكور ، ص ١٩٥ .

(٢) F.O. 371 - 35530, J 1366 - 2 - 16, Lampson - F.O, Cairo, March 13, 1943, No 260.

(٣) حسنين كروم ، عروبة مصر قبل جمال عبد الناصر ، ٤ فبراير ١٩٤٢ - ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، ص ص١٨ ، ٢١ .

(٤) F.O. Op. Cit, 35537, J 3849 - 2 - 16, Killearn - F.O, Aug. 31, 1943, No 294, Lampson, Op. Cit, Box 111, Aug, 31, 1943, P. 172.

(٥) المصرى ، عدد ٢٣٩١ فى ٧ سبتمبر ١٩٤٣ ، ص٢ ، الأهرام ، عدد ٢١١٣٣ فى ١٩ سبتمبر ١٩٤٣ ، ص١ .

الدبلوماسيين لبريطانيا والولايات المتحدة ولفت نظرهما إلى خطورة الأزمة(١). وأرسل برقية إلى بشارة الخورى يشد فيها من أزره ويعرض تعاونه حيث يختمها بقوله: «لست فى حاجة إلى أن أؤكِّد لكم أن الشعب اللبنانى يستطيع أن يعتمد على صداقتنا وصداقة حكومتنا وشعبنا فى ساعات الشدة والحرج، ففى هذه الساعات وما بها تتأكَّد العواطف وتتمكَّن المحبة»(٢). وعقب الإفراج عن بشارة الخورى، أوفد له كبير ياورانه على رأس وفد للتهنئة، وردًا عليها أرسل رئيس الجمهورية رئيس حكومته حاملاً معه لفاروق شجرة أرز وسيفًا لبنانيًا والوشاح الأكبر من وسام الاستحقاق اللبنانى الممتاز، وقد غرست الشجرة فى ساحة قصر عابدين فى احتفال حضره فاروق وخطب فيه رياض الصلح الذى أشاد بالملك فى تصريحاته الصحفية ونعته بالملك العربى وليس المصرى. ومما يذكر أنه لقى هو ووفده ترحيبًا وتكريمًا، ووضح التنافس بين الملك والحكومة بشأن الحفاوة بهما(٣). وبذلك كانت الأزمة اللبنانية دعمًا لسلطة فاروق.

وامتدت يد العطاء الملكى فى الداخل، فيأمر الملك بالمعونة المادية لتلاميذ الحجاز وعدن وحضرموت(٤)، وعندما يستقبل الطلبة العرب من بين الطلبة المغتربين، ترتفع الهتافات بأنه ناصر العروبة. ومما يُلاحظ أنه فى مثل هذه الاحتفالات لم يكن السودانيون يُعَدُّون غرباء، ففاروق يرى السودان جزءًا من مصر، حتى إنه طلب من بعضهم المساعدة فى استقبال الضيوف، وأعطاهم أماكنهم فى رؤوس الموائد كمضيفين(٥).

وأولت الصحافة حملتها، فتذكر أن المصريين العائدين من فلسطين يتحدثون عن انتشار إطلاق اسم فاروق هناك على الأطفال «وهذه ظاهرة لطيفة لها دلالتها ومعناها»(٦). وأن العائدين من الحجاز يردِّدون أنه عندما وصل إليهم وهم فى المدينة نبأ

---

(١) المصرى، عدد ٢٤٤٩ فى ١٤ نوفمبر ١٩٤٣، ص٢، حسن يوسف، المصدر المذكور، ص١٩٦.

(٢) المقطم، عدد ١٦٩٩٨ فى ١٢ نوفمبر ١٩٤٣، ص٣.

(٣) F.O. Op. Cit,41316, J 14 - 14 - 16, Killearn - F.O, Cairo, Dec. 24, 1943, No 1183.
الأهرام، عدد ٢١٢٢٤ فى ٦ يناير ١٩٤٤، ص٢، عدد ٢١٢٣٠ فى ١٣ يناير ١٩٤٤، ص٢، البلاغ، عدد ٦٨٠٦ فى ٦ يناير ١٩٤٤، ص٢، المصور، عدد ١٠٠٥ فى ١٤ يناير ١٩٤٤، ص٣، حسنين كروم، المرجع المذكور، ص٣٣.

(٤) الدستور، عدد ٣٥٤ فى ٦ مارس ١٩٣٩، ص٧.

(٥) F.O. Op. Cit, 35538, J 4194 - 2 - 16, Shone - F.O, Cairo, Sept. 24, 1943, No 878.

(٦) آخر ساعة المصوَّرة، عدد ٤٣١ فى ٣ يناير ١٩٤٣، ص٩.

حادث القصاصين طلب الإمام من المصلين فى المسجد النبوى الشريف الدعاء بتعجيل الشفاء لملك مصر(١) . كما تنقل ما دار فى اجتماع المحامين العرب فى دمشق حول حديثهم عن مكانة فاروق فى البلاد العربية وعطفه عليها واهتمامه بتوثيق عرى التعاون والإخاء بينها والإشادة بمآثره(٢) . وبهذا الأسلوب أمكن للصحافة أن تعطى صورة تضم نماذج مختلفة عن المكانة التى وصل إليها الملك فى البلاد العربية .

وتنشر الصحافة أقوال فاروق عقب مقابلاته مع الساسة العرب ، فيقول فى إحداها : «إنه يسرنى أن أرى البلاد العربية متمتعة بأمانيها ، وإننى أعنى بشئون العرب وبالقضية العربية لا كملك فقط بل كفرد من أبناء العروبة وجندى من جنودها ، وإن اليوم الذى يستعيد فيه العرب مجدهم القديم لهو أعظم ما أتمناه ويتمناه كل عربى»(٣) . وهذا إعلان صريح بأنه ارتمى فى أحضان العروبة ، وبلغ الاهتمام به إلى أنه يوفد طبيبه الخاص إلى شكرى القوتلى للاستفسار عن صحته ، ولا يكتفى بذلك فيعود ويرسل برقية لنفس الغرض ، ويستقبل وزراء العرب فى منتصف إبريل ١٩٤٤ فى أنشاص ويتحدث معهم فى شئون بلاد كل واحد منهم(٤) . فيبدو وكأنهم رعاياه وبلادهم تدخل فى نطاق حوزته . حدث هذا فى أثناء مشاورات النحاس بشأن الوحدة العربية . وكم تمنى فاروق إعاقة مسيرته حتى يقيل الوزارة ، ووضح كيف سعى لإتمام هذه الخطوة ، ولكن لندن رفضتها .

وفى الوقت الذى تعرقلت فيه المباحثات ظهر مشروع سوريا الكبرى ، ودعامته دولة هاشمية تضم الأردن وسوريا ولبنان ، ولحق به مشروع الهلال الخصيب الذى يضم تلك البلاد للعراق ، وكانت اليد البريطانية وراءهما . وقوبلا بجبهة رفض قوية ، واعتبرا من الأسباب التى قرَّبت المسافة ووطدت العلاقات بين الملكين المصرى والسعودى ، فالاثنان يكرهان أى توسع للبيت الهاشمى(٥) .

وأنهى النحاس مشاوراته ، وبطبيعة الحال لم يكن ليخبر فاروقًا عنها ، واجتمعت

---

(١) روز اليوسف ، عدد ٨١٢ فى ٦ يناير ١٩٤٤ ، ص٥ .
(٢) الأهرام ، عدد ٢١٤١٤ فى ١٦ أغسطس ١٩٤٤ ، ص٢ .
(٣) المصور ، عدد ١٠١٤ فى ١٧ مارس ١٩٤٤ ، ص٥ .
(٤) البلاغ ، عدد ٦٨٩٣ فى ١٥ إبريل ١٩٤٤ ، ص٢ ، الأهرام ، عدد ٢١٣١٠ فى ١٦ إبريل ١٩٤٤ ، ص٢ ، عدد ٢١٣١١ فى ١٧ إبريل ١٩٤٤ ، ص٢ ، عدد ٢١٤١٤ فى ١٦ أغسطس ١٩٤٤ ، ص٢ .
(٥) Monroe, Op. Cit, p. 83.

اللجنة التحضيرية فى ١٦ سبتمبر ١٩٤٤، ورغب الملك فى الظهور فى الصورة بعد تخطى الصعوبات، فدعا جميع الوفود العربية على الغداء فى ٣٠ سبتمبر[١]، وفى الجلسة الختامية حدث نزاع حول تعيين الحدود بين سوريا ولبنان، فانتهز فاروق الفرصة ورأى إصلاح ذات البيْن، واجتمع برؤساء وزارات سوريا ولبنان وشرق الأردن، ونجح فى تسوية النزاع، واعترض النحاس على عدم دعوته حيث كان من الضرورى وجوده بوصفه رئيسًا للوزراء ووزيرًا للخارجية[٢]. ولم يكن هذا بجديد على فاروق، ووقع بروتوكول الإسكندرية الخاص بجامعة الدول العربية فى ٧ أكتوبر ١٩٤٤، وكان الملك فى انتظار ذلك اليوم على مضض ليقيل حكومته، وبالفعل أقالها فى اليوم التالى بعد أن أخرجت مشروع الجامعة إلى الوجود ليتسلمه جاهزًا.

وشعر فاروق بالانطلاق حينما أبعد الوفد عن طريقه، ووضع قدميه على الأرض العربية وبعد أن أشرفت الحرب على الانتهاء، أصدر توجيهه لأحمد ماهر لإذاعة بيان بالصحافة بأن الحكومة تؤيد قضية الوحدة العربية[٣]، وذلك حتى يفصل بين إقالة النحاس والقضية. وراح يتكلم عن القضية الفلسطينية دون منافس، فعندما صحب القائم بالأعمال البريطانى أحد الضيوف الإنجليز لمقابلته، كان من الموضوعات التى طرحها موقف الأمريكيين من هذه القضية والتحذير من أنهم سيخسرون ود العرب فى الشرق الأوسط، كما هاجم التصريحات الأمريكية بشأن الانتخابات والتى هى فى صالح الصهيونية، ونبَّه كيلرن إلى أن قيام دولة يهودية سيكون من شأنه دخولها فى علاقات وثيقة مع الاتحاد السوفيتى ضد بريطانيا، وجاء ذلك عقب ضرب القنصلية المصرية فى القدس. أيضًا فقد استلفت نظر السفير البريطانى ومن كان يصحبهم معه إلى أن أى عمل إرهابى ضد مصر سينشأ عنه ما لا تحمد عقباه[٤]. وبذلك برهن على أنه صاحب الكلمة وتعدى حدود سلطاته كعادته.

---

(١) F.O. Op. Cit, 41318, J 3399 - 14 - 16, Shone - F.O, Cairo, Sept. 30, 1944.

(٢) F.O. 921 199, No 34, office the Minister Resident - F.O, Cairo, Oct. 6, 1944, No 1944.
حسن يوسف، المصدر المذكور، ص ص ١٨٨، ١٩٩.

(٣) المصدر نفسه، ص١٩٠.

(٤) F.O. 371 - 41334, J 3766 - 31 - 16, Killearn - F.O. Cairo, Oct. 19, 1944, No 199,
F.O. Op. Cit, 41335, J 46772 - 31 - 16, Killearn - F.O. Cairo, Dec. 21, 1944, No 260. F.O. Op. Cit, 45916, J 75 - 3 - 16, Killearn - F.O. Cairo, Dec. 28, 1944, No 264.

وجد الملك فى عبد الرحمن عزام الأداة المنفِّذة لسياسته، فعينه وزيراً مفوضًا بوزارة الخارجية للشئون العربية، وكانت له علاقته الطيبة مع ابن سعود، وأمكنه تذليل بعض العقبات التى عطّلت توقيع السعودية على بروتوكول الإسكندرية، فقد حمل ثلاث رسائل من فاروق ورئيس الوزراء ووزير الخارجية للحث على التوقيع الذى تم فى ١٦ يناير ١٩٤٥[١]. وكانت الرسالة الملكية تدخلا على المستوى الرسمى، وعقب ستة أيام من التوقيع، أبحر فاروق على يخته فخر البحار إلى ينبُع فى أول زيارة له خارج مصر منذ توليه سلطاته الدستورية، وصحب معه عبد الرحمن عزام وكثير من كبار رجال القصر وانضم إليهم كريم ثابت - مندوب المقطم - قاصداً زيارة غير رسمية للملك السعودى، وبوصوله الميناء صعد إليه الأمراء السعوديون واستقبله ابن سعود، وجرت المحادثات فى رضوَى وطرح على بساط البحث عدة مسائل، سوريا الكبرى، فلسطين، المصلحة البريطانية داخل الجامعة العربية[٢].

ويذكر كيلرن لحكومته أنه بالرغم من أن الزيارة تبدو فى ظاهرها إشباعًا لهوى فاروق الذى لا يعترف تمامًا بتضمنها الناحية السياسية، فربما يكون المقصود منها توحيداً لتخطيط مصرى سعودى من الممكن انجذاب لبنان إليه، حيث إن الدول الثلاث لأسباب مختلفة تعارض سياسة العراق الأكثر تشدداً، وتعمل لتقوية الوحدة العربية أكثر مما هى فى بروتوكول الإسكندرية، وتقف أمام سياسة سوريا الكبرى[٣].

وعلى أى حال فإن الزيارة وطّدت العلاقة بين الملكين، وكان الهدف الأساسى التلاقى لمواجهة الأطماع الهاشمية. وفى بداية اللقاء صرّح ابن سعود بأن الفضل للمتقدِّم، ويعنى أن فاروقًا هو صاحب فكرة الاجتماع، فأجابه الأخير: «ليس بيننا متفضِّل، فكلنا أبناء أمة واحدة وكلنا خدام قضية واحدة وأخوة فى الإسلام»[٤]. ومما يذكر أن ملك مصر ارتدى الزى العربى فى أثناء تناول العشاء، وزار المدينة المنوَّرة وصلَّى الجمعة فى الحرم النبوى الشريف، ورفض أن يشق له الجند الطريق وسط الجموع المحتشدة حتى لا يقترب من

---

(١) حسن يوسف، المصدر المذكور، ص ٢٠٠، حسنين كروم، المرجع المذكور، ص٥٢.

(٢) F.O. Op. Cit, 45930, J 273 - 10 - 16, Note, Defence Security Summary of Egyptian Affairs. for mouth of Jan 1945, Feb. 6, 1945.

(٣) Ibid, J 399 - 10 - 16, Killearn - F.O, Cairo, Jan. 26, 1945, No 194.

(٤) الأهرام، عدد ٢١٥٥٠ فى ٢٦ يناير ١٩٤٥، ص٢.

الحرم وهو متقلّد للسلاح، وهنا علت الهتافات «الله أكبر. الله أكبر. اللهم أعز بالفاروق مصر والإسلام والعرب»[١]. وكانت أذنه تتوق لسماع مثل هذا الدعاء، وقد صرَّح بأنه سأل الله أن يعينه على خدمة بلاده ويحقق آمال شعبه ويوفقه إلى خدمة الإسلام والعروبة ويبارك اتحاد كلمة العرب[٢]. ويستشف من ذلك الدعاء الدور الذى وكّله لنفسه.

ولإسباغ المظاهر على فاروق، قدَّم منحة ملكية قيمتها عشرة آلاف جنيه لفقراء المدينة، وألف جنيه مناصفة لسدنة الحرم وفقراء ينبُع، كما وُزِّعت التكية المصرية بالمدينة ثلاثة آلاف جنيه على المعوزين. أيضًا على طول الطريق حتى أبيار على نثرت النقود الفضية على المحتاجين[٣]. وتبودلت الهدايا بين الملكين، فقدم فاروق لابن سعود قلادة محمد على وسيارة كاديلاك بينما تقبل منه سيفًا ذهبيًا وجيادًا وهجنا[٤]. واستغرقت الرحلة عشرة أيام وأثمرت المطلوب وأعطت الانطباع بأن فاروقًا أصبح فارس الميدان، فتعقَّب آخر ساعة المصوَّرة: «وهذا الحادث حافل بكثير من الدلالات والمعانى، فهو يرمز إلى ما يبذله الملك من جهاد فى سبيل تحقيق الأمانى العربية والقومية»[٥].

وعقب مغادرة فاروق للأراضى الحجازية بعث ببرقية شكر لابن سعود قدَّر فيها أن تلك الخطوة فاتحة عهد مجيد للأمم العربية، وتلقَّى الرد عليها. وأحدثت الزيارة صداها، وأرسل شكوى القوتلى برقية لفاروق يعبر فيها عن فرحته بذلك الاجتماع الذى يوثق العلاقات بين العرب. ورد عليه الملك ببرقية ذكر فيها أن هذه الزيارة باكورة طيبة لتوثيق روابط التعاون والتآزر بين البلاد العربية[٦]. وصرَّح عبد الرحمن عزام لمندوبى الصحف العربية والأجنبية بأنه برغم أن الزيارة شخصية، فإنها أعظم من أى زيارة سياسية أو رسمية إذ «دعَّمت ما تم من اتفاقات، وفتحت الطريق أمام اتفاقات جديدة، وجلت أمورًا،

---

(١) المصدر نفسه، عدد ٢١٥٥٢ فى ٢٩ يناير ١٩٤٥، ص٢.

(٢) المصدر نفسه، عدد ٢١٥٥١ فى ٢٨ يناير ١٩٤٥، ص٢.

(٣) المصرى، عدد ٢٨١٩ فى ٢٥ يناير ١٩٤٥، ص٢، عدد ٢٨٢١ فى ٢٨ يناير ١٩٤٥، ص٢، الكتلة، عدد ٧٢ فى ٢٥ يناير ١٩٤٥، ص٢.

(٤) الأهرام، عدد ٢١٥٥٠ فى ٢٦ يناير ١٩٤٥، ص٢، عدد ٢١٥٥١ فى ٢٨ يناير ١٩٤٥، ص٢، المصرى، عدد ٢٨٢١ فى ٢٨ يناير ١٩٤٥، ص٢.

(٥) آخر ساعة المصوَّرة، عدد ٥٣٨ فى ٢٨ يناير ١٩٤٥، ص٤.

(٦) الكتلة، عدد ٧٦ فى ٣٠ يناير ١٩٤٥، ص٢، الأهرام، عدد ٢١٥٥٤ فى ٣١ يناير ١٩٤٥، ص٢.

ومكّنت صداقة، وخلقت محبة حقيقية، وجعلت اتحاد العرب أمرًا ملموسًا»[1]. وكانت استقبالات فاوق فى مصر قد أعدّت جيدًا، فتلقّته الجماهير بحماسة بالغة، ويوضع فى الحسبان أن الشعور الدينى أسهم بدوره، وانطوت الهتافات على «حامى العرب والإسلام»، «حامى الإسلام»، «فاروق فخر الشرق». وأصبحت أحداث الرحلة موضوع الأحاديث الإعلامية[2]، وبخاصة أن الإعداد لميثاق جامعة الدول العربية كانت تجرى له اللمسات الأخيرة.

وذهب كيلرن لفاروق ليهنئه بالعودة، فحدَّثه الأخير عن تلك الزيارة وكيف كانت ناجحة من جميع النواحى، وأشار إلى إكرام ضيافته والترحيب به وحرصه على تأدية صلاة الجمعة فى المدينة المنوَّرة[3]. وحقيقة فإن الملك السعودى وإن أملت عليه المصلحة فى التقرب من فاروق، إلا أنه كان يكن له الحب ويظهر تعاطفه معه، فقد أبلغ الممثل الدبلوماسى البريطانى فى جدة وكرَّر عليه تبليغ حكومته أن ممثلها فى مصر يجب أن يكون على علاقة طيبة وصداقة مع ملكها لتسير الأمور فى إخلاص وتعاون. وأشار إلى صغر سنه، وأنه ما زال فى فترة التدريب والتجربة، وبالتالى فيجب تعيين رجل مناسب يكون على صلة به للتشاور وإبداء النصح[4]. ويُفهم من ذلك أن فاروقًا ربما يكون قد شكا لابن سعود - لمعرفته لمكانته لدى بريطانيا - من كيلرن علَّه يساعده على التخلُّص منه. ولما كان يعى تمامًا أن مسألة الخلافة لن يرضى عنها ابن سعود إذ سبق وعارضها فى عهد أبيه، وحرصًا على احتوائه، نشرت الصحافة تصريحًا بأنه لا يسعى لها[5].

ولم يمض أسبوعان عقب عودة فاروق إلا واستقبل شكرى القوتلى الذى راح يُدلى بتصريحات للصحافة عن سعادته لمقابلة ملك مصر. وتشاور الطرفان فى بعض المسائل الخاصة بالوحدة العربية فى ضوء ما دار فى اجتماع رضوى[6]. كما أشاد جميل مردم

---

(١) الكتلة، عدد ٧٨ فى أول فبراير ١٩٤٥، ص٢.

(٢) F.O. Op. Cit, J 273 - 10 - 16, Op. Cit.

(٣) F.O. 141 - 1008,22 - 17 - 45,Cairo, Feb. 8, 1945, No 278.

(٤) F.O.371 - 45917, J 502 - 3 - 16, Jordan - F.O, Jedda, Feb. 22, 1945.

(٥) انظر هذا الفصل، عنصر الاتجاه الإسلامى.

(٦) الأهرام، عدد ٢١٥٦٥ فى ١٣ فبراير ١٩٤٥، ص١، الكتلة، عدد ٨٨ فى ١٣ فبراير ١٩٤٥، ص٢، عدد ٨٩ فى ١٤ فبراير ١٩٤٥، ص٢، المصرى، عدد ٢٨٤٢ فى ٢١ فبراير ١٩٤٥، ص٢.

وزير الخارجية السورى فى حفل المفوَّضية السورية بالقاهرة فى ٢٢ فبراير ١٩٤٥ بمواقف فاروق «الذى جمع فى برديه حماسة الشباب وهمته إلى وقار الشيوخ واتزانهم وعُمق تفكيرهم، هذا الملك العظيم الذى لم يدع فرصة تمر إلا وحبا سوريا فيها من عطفه ومناصرته»(١).

وبناء على ذلك انتابه إحساس الزعامة، وضح ذلك فى كلمته التى ألقاها لأعضاء الوفود العربية الذين دعاهم إلى مأدبة ملكية بقصر عابدين فى ٤ مارس ١٩٤٥ بمناسبة انتهاء وزارة الخارجية من وضع نظام عمل الجامعة العربية، وقد بيَّن فى حديثه حب مصر لأخواتها، وركَّز على وجوب أن يحمى القوى مصلحة الضعيف، ويقوم الحاضر على منفعة الغائب، وأن الجامعة لن تحرم عربيّا من أن تنظر فى شئونه «لضعفه أو عجزه أو غيابه»(٢). واستاء كيلرن من مباركة فاروق لبرنامج الجامعة وأوعز إلى عبد الفتاح عمرو بالتحدُّث مع فاروق فى هذا الخصوص حيث كان ملاصقًا له، وأرجع تلك التصرفات إلى عبد الرحمن عزام وعَدَّه المخطط لهذه السياسة. وقام الرسول بالمهمة، ونبه الملك من زعامة دول عربية غير مستقلة وأفهمه أن بريطانيا لا تؤيد ذلك الوضع(٣)، ومع أنه تلقى التنبيه باهتمام، إلا أنه واصل طريقه، وكل ما أقدم عليه قوله لعبد الفتح عمرو إنه «لا يريد أن يربك تحالفه الجيد بأى حال من الأحوال»(٤). والمقصود هنا تحالفه مع بريطانيا.

وقَرُبَ ميعاد توقيع ميثاق الجامعة، وتجمَّع رؤساء الحكومات العربية، والتقى بهم فاروق فى ٢٠ مارس ١٩٤٥، وتحدث مع رئيس الوزراء اللبنانى عن آماله الكبيرة لمستقبل الشرق العربى وتوقعات الخير الذى ينتظره من الجامعة العربية، وبيَّن أن مصر لا تبحث عن تحقيق أى مطمع عن طريقها، وإنما يسعدها أن ترى البلاد العربية مُتَّحدة، وتحاور مع رئيس الوزراء السورى عن المصاعب التى تقوم فى وجه مشروع الوحدة، وأن السياسة الحازمة هى أفضل ضمان لتذليلها وتحقيق الرخاء الدائم للجامعة، وتكلَّم مع رئيس الوزراء الأردنى عن المنافع التى سيجنيها العالم العربى من الجامعة، وأنه لابد من العناية

---

(١) حسنين كروم، المرجع المذكور، ص٥٦.

(٢) المرجع نفسه، ص٥٧.

(٣) F.O. Op. Cit, 45919, J 1021, 1060, 1153 - 3 - 16, Killearn - F.O, Cairo, March 10, 15, 22, 1945, No 57, 67, 76.

(٤) Ibid, 45920, J 1263 - 3 - 16, Killearn - F.O, Cairo, April 5, 1945, No 808.

بهذا المولود الجديد لكى ينمو ويكبر[1] . وبدا التقارب جليّا بين الوفد اللبنانى وفاروق، فقدم فارس الخورى للملك سيفًا مذهبًا له قيمته التاريخية وأعرب له عن أمله فى زيارة ملكية للبنان لأن شعبه يحمل الجميل له . أيضًا وجّه رئيس الوزراء السورى وزميله الأردنى الدعوة لزيارة فاروق لبلديهما[2] .

وعبّر رؤساء الوزراء الثلاثة عن رؤيتهم لملك مصر، فأشار اللبنانى إلى مهمة فاروق فى إسعاد البلاد العربية، وأعرب عن ألا يستأثر المصريون بحبه إذ يجب أن يشاركهم فيه اللبنانيون وسكان البلاد العربية لأنه ملك الجميع، وأنه إن كان للبنان منزلة فى وادى النيل، فله فى قصر عابدين ملك حارس. وصرّح السورى بأنه إذا كان المصريون سعداء لأنه على رأس حكومتها، فالشعوب الإسلامية سعيدة لأنه معها. أما الأردنى فقد أوضح أنه قد شملت خيراته جميع الأقطار العربية[3] . وكان ذلك أسلوبا يتفق مع المنهج الملكى ويزكّيه ويدعّمه. ووُقّع ميثاق الجامعة العربية فى ٢٢ مارس، وعُيّن عبد الرحمن عزام أمينًا لها، ورأى فاروق أن جميع ما أنجز هو نتيجة لمجهوده، وعليه انفرد بساحة الحلبة السياسية.

وكانت أول أزمة يواجهها فاروق عقب بداية ممارسة الجامعة العربية لأعمالها هى العدوان الفرنسى على سوريا ولبنان فى مايو ١٩٤٥، فأبدى تعاطفه وانفعاله مع الدولتين. ويذكر كيلرن لحكومته أنه اضطرب للغاية وطلب من رئيس وزرائه قطع العلاقات الدبلوماسية مع فرنسا، ولكن النقراشى أجابه بأن الأمر يتعلق بالسياسة الخارجية ولابد أن تتصل مصر بحليفتها بريطانيا، واقترح أن يتناقش مع السفير البريطانى[4] . وكان كيلرن قد عرض على لندن رد الفعل القوى للملك والحكومة والشعب إزاء الاجراءات العنيفة التى اتخذتها فرنسا ضد لبنان عام ١٩٤٣ وبين كيف يولّد ذلك شعورًا معاديًا للأجانب[5] .

---

(١) السياسة، عدد ٩٧ فى ٢٣ مارس ١٩٤٥، ص٢ .

(٢) F.O. Op. Cit. 45930, J 1234, 1303 - 10 - 16. Killearn - F.O, Cairo, March 22, 30 1945, No 452, 488.

(٣) السياسة، عدد ٩٧ فى ٢٣ مارس ١٩٤٥، ص٢، الأهرام، عدد ٢١٦٠٤ فى ٣٠ مارس ١٩٤٥، ص٢ .

(٤) F.O. Op. Cit, 45931, J 1773 - 10 - 16, Killearn - F.O, Cairo, May 27, 1945, No 1164, F.O. Op. Cit, 45921, J 1819 - 3 - 16, Killearn - F.O, Cairo, May 31, 1945, No 1187.

(٥) Ibid, 45921, J 1638 - 3 - 16, Killearn - F.O, Cairo, May 16, 1945, No 1091.

وانعقد مجلس الجامعة فى ٤ يونيو ووجه فاروق رسالة إليه ألقاها رئيس الوزراء، عبَّر فيها عن انزعاجه من إجراءات فرنسا فى سوريا وطلب العمل على استقلال سوريا ولبنان وسيادتهما الكاملة، والعمل أيضًا على استقرار الأمن والسلام فيهما[١]. وهذا التوجيه لم يكن إلا إثباتًا للتسلط على سياسة الجامعة. ولم تتراجع فرنسا إلا بعد تدخل تشرشل وترومان لدى ديجول. وقد حاول فاروق عن طريق الشخصيات الإنجليزية التى كانت تلتقيه إثارة الأوضاع فى الليڤانت. ففى مقابلته للورد الترنشام طلب منه أن يعمل كل ما فى وسعه حتى لا تكون التضحية بدولة عربية لليهود ولدولتين أخريين لفرنسا[٢]. وبذلك يتبيَّن أنه أراد تلقى العون من بريطانيا لصالح فلسطين وسوريا ولبنان.

وسيطرت على فاروق الرغبة فى زيارة القدس، ونقلها قنصل مصر العام هناك لأمين هادى عضو المجلس الإسلامى الأعلى لفلسطين، ولكن الأخير لم ينصح بها لعدم استقرار الأحوال[٣]. وشاع فى ذلك الوقت أن الملك سيقوم بزيارة للبنان حتى إن كيلرن أجرى اتصالاته للتأكد، فعرف أن قصر بيت الدين الذى من المفروض أن يقيم فيه الضيف يجرى إصلاحه، وأن المسئولين ليس لديهم علم بشأن مثل تلك الزيارة[٤]. وعليه يبدو أن رحلة الحجاز، بالإضافة إلى الأحداث التى أعقبتها أعطت التشجيع لفاروق لينتقل خارج مصر تدعيمًا للزعامة التى تراوده.

وعقب توصية ترومان بشأن الهجرة اليهودية إلى فلسطين، رأى الملك عقد اجتماع للحكام العرب على يخته، لكنه لم يوفَّق. ويسجل بوكر للندن أن السبب كره الوصى على عرش العراق والأمير عبد الله له[٥]. وهذه حقيقة، لكن من المحتمل أن الظروف وقتها لم تساعدهما على تلبية الدعوة، لأنهما عقب ثمانية أشهر حضرا مؤتمر أنشاص. وانعكس الرفض على فاروق، فما كان منه إلا أن أبحر فجأة إلى جدة دون علم حكومته بهذه الرحلة التى قام بها اليختان فخر البحار والمحروسة والطوافة فوزية، وقد اصطحب معه بعض رجال حاشيته وإسماعيل شيرين وفوزية. ووصل فاروق إلى جدة فى ٢٠

---

(١) Ibid, 45931, J 2014, 1913 - 10 - 16, Killearn - F.O, June 8, 1945, No 810, 1278.

(٢) PREM 8 - 23, Egypt, May 23, 1945.

(٣) F.O. Op. Cit, 45922, Killearn - F.O, Cairo, June 29, 1945, No 1442.

(٤) Ibid, J 2379 - 3 - 16, Killearn - Shone, Cairo, July 17, 20, 1945, No 1607.

(٥) Ibid, 45929, J 4188 - 3 - 16, Bowker - Bevin, Oct. 18, 1945, No 1394.

سبتمبر ١٩٤٥ وقضى فيها يومًا وليلة، والتقاه الأمير منصور نائب ابن سعود ووزير الدفاع وأدى معه صلاة الجمعة وعاد إلى فخر البحار، لكنه لم يعد إلى أرض مصر وإنما أبحر إلى جزر قمران - مستعمرة بريطانية قريبة من الساحل اليمنى شمال الحديدة - وأعطى إخطارًا مسبقًا لوصوله. ويُبيِّن بوكر أنه كان من الممكن ألا يعلن عن زيارته ويقوم بها فجأة، لكنه لم يفعل ذلك(١).

وفى قمران استقبله مديرها المدنى الذى كتب تقريرًا دوَّن فيه أن الملك سأله عن حالتها ومستقبلها، وفى أثناء وجوده تبرع بمبلغ خمسمائة جنيه لاستكمال بناء المسجد فيها(٢). ويدون تقرير آخر من عدن بأن تصرُّف فاروق جاء نتيجة لتقرُّب الإمام منه، وكذا ممثلى اليمن بالقاهرة على أمل تدخله لدى بريطانيا لتسوية النزاع، وأن الأمير سيف الإسلام عبد الله - حاكم الحديدة والذى سبق أن زار تلك الجزر أكثر من مرة - موجود فى القاهرة لأعمال تختص بجامعة الدول العربية، وينتهى التقرير إلى أن قمران قد تبدو لكل من الإمام وفاروق مساومة نافعة لجذب الأول تجاه مزيد من المشاركة البيِّنة فى الحركة العربية(٣).

وتأتى الأخبار من جدة بأن فاروقًا أبحر بعد ذلك إلى جنوب البحر الأحمر حيث رسا على ميناء المخا - قرب باب المندب - ولما لم تسهل له عملية النزول أبحر ثانية متكدرًا(٤). وفى طريق العودة ودون إخطار مسبق زار العقبة والتى هى تحت الانتداب البريطانى ثم ذهب إلى العريش، وأخيرًا عاد إلى الإسماعيلية فاستقل القطار إلى الإسكندرية(٥). وقد استغرقت الرحلة أكثر من ثلاثة أسابيع، وكانت غريبة الطابع وصفها القائم بالأعمال البريطانى بأنها رحلة ملتوية(٦).

وعقب عودة فاروق حدثت مظاهرات فى ذكرى وعد بلفور، استاء منها واستدعى على أثرها النقراشى وأخطره بأن ما حدث له وقع جسيم فى نفسه. أيضًا استدعى حاخام

---

(١) Ibid.

(٢) Ibid, 45932, J 3610 - 10 - 16, Bowker - F.O, Cairo, Oct. 19, 1945, No 1400.

(٣) Ibid, 45929, J 4108 - 3 - 16, Champion (governor's office) - Secretary of state for Colonies, Adan, Dec. 3, 1945, No 78027.

(٤) Ibid, 45927, J 3751 - 3 - 16, Graffley - Smith, Jedda, Oct. 24, 1945, No 145.

(٥) Ibid, 45929, Op. Cit, 45932, Op. Cit.

(٦) Ibid, 45929, Op. Cit.

اليهود الأكبر وعبَّر له عن استنكاره لأحداث الشغب ضد اليهود(١). ومن اللافت للنظر أن يُقدم على هذا الإجراء الأخير، ربما أراد أن يبدو بمظهر صاحب التصرف الحضارى، وأن واجبه حماية اليهود الذين يعيشون تحت كنفه وواصل اهتمامه بالقضية الفلسطينية وحرص على إثارتها مع السفير البريطانى، وهدأت نفسه عندما علم منه أن المهاجرين اليهود ستتوقف هجرتهم(٢).

واتَّخذ الملك من نشاط الجامعة العربية تأكيدًا لموقفه، ففى ١٩ ديسمبر ١٩٤٥ استقبل ١٤ مندوبًا من الجامعة العربية من بينهم ثلاثة فلسطينيون، وعبَّر جميل مردم وزير الخارجية السورى عن امتنان المجلس للتعاطف والتشجيع المستمر الذى يلقاه من الملك. وعندما ألقى الأخير كلمته عبَّر فيها عن تقديره لدور الوزير تجاه توحيد الأحزاب فى فلسطين وأمله فى أن يستمر الفلسطينيون متحدين دائمًا، وأن تكون هناك اتصالات مستمرة وتبادل لوجهات النظر بينهم وبين المصريين، كما أكد للمندوبين أن مصر ستقوم بواجبها الكامل تجاه هذه الدولة(٣). وبذلك أصبح فاروق المتكلم باسم مصر والمقرر لسياستها، أيضًا تمكن من رسم صورته كزعيم للعرب من منطلق الجامعة العربية.

ومع عام ١٩٤٦ اتسع نشاط الملك وبرز تحكمه وسفر فى ممارسته للسيادة على السياسة الخارجية. ففى بداية هذا العام لبى ابن سعود الدعوة الملكية التى قدمت له فى أثناء اجتماع رضوى، وقام بزيارة إلى مصر وصحب معه أخاه واثنى عشر ابنًا غير المسئولين فى دولته، واستقبله فاروق فى السويس، وأعد له استقبالاً حافلاً، وأقيمت مأدبة ملكية حضرها كيلرن وبعض العسكريين البريطانيين. وشد انتباه السفير البريطانى نياشين النيل التى حلت صدور الضيوف السعوديين(٤). وجرت المباحثات بين الملكين وصدر بيان مشترك ألقاه رئيس الوزراء فى مأدبة الغداء التى أقامتها الجامعة على شرف ابن سعود وحضرها الملكان

---

(١) Ibid, 45932, J 3815 - 10 - 16, Bowker - F.O, Cairo, Nov. 10, 1945.

(٢) Ibid, 45927, J 3888 - 3 - 16, Killearn - F.O, Cairo, Nov. 17, 1945, No 362.

(٣) Ibid, 45241, E 10211 - 3 - 65, Killearn - F.O, Cairo, Dec. 22, 1945, No 4166, F.O. Op. Cit, 52312, E 187 - 187 - 65, Killearn - F.O, Cairo, Dec. 28, 1945, No 1694, F.O. Op. Cit, 53330, J 57 - 57 - 16, Killearn - F.O, Cairo, Dec. 29, 1445, No 1696.

(٤) Lampson, Op. Cit, Box IV, Jan 10, 1945, P. 12.، أثيرت أزمة حول هذه النياشين حيث منحها حسن يوسف لجميع الأبناء، حسن يوسف، المصدر المذكور، ص ص٢٦٢، ٢٦٣.

فى ١٦ يناير ودعى إليها رجال السلك السياسى، وذكر النقراشى أن العرب يتحدون فى العمل على السلام وحسن العلاقات مع الدول وأنهم جميعًا يتبنون القضية الفلسطينية[١].

وكان تلاقى وجهات نظر الملكين بيِّنا، فعقب تناول ابن سعود الغداء على مأدبة السفارة البريطانية، طلب اللقاء مع السفير وتناول فى حديثه معه عدة موضوعات، ومن أهمها الخطر السوفيتى وبين أنه سينقلب ضد بريطانيا نفسها، كذلك تناول المسألة الفلسطينية، وطلب المساعدة البريطانية، مصرحًا بأن العرب والمسلمين سيقاومون أى إجراء ضد فلسطين، ورجا أن يعرف فاروقًا الموضوعات التى طرحها لأن ذلك يسعده حيث تهمه وتحمل رؤيته نفسها. وينقل السفير البريطانى للندن «أن الملك ابن سعود يريد أن يعمل شيئًا يرضى به الملك فاروقا على حسن ضيافته له، وحينما تقابلنا مع السكرتير الشرقى أراد التأكد من أنه نقل إلى الملك حديثه». ثم يشير إلى «أن الملك فاروق يريد أن يؤدى دورًا، ولكن يجب أن نرقب موقفه بحذر، وكما قلت للملك ابن سعود فإننا نرى أن نظام الملكية هو أنسب نظام بشرط أن يقوم الملك بدور جيد»[٢]. وعليه يتبين الخط الذى جمع الملكين نظرًا للمصلحة المشتركة بينهما. أيضًا يبدو شغف ابن سعود بأن يقف فاروق على اهتماماته، وفى الواقع أنه ليس نابعًا من كرم الضيافة، وإنما لإثبات أن هناك التزامًا بسياسة موحدة من ناحية، ولكسب ثقة فاروق من ناحية أخرى.

وودع الملك ضيفه فى ٢٢ يناير، وكان قد وجه رسالة إلى الشعب أذاعها رئيس الديوان يشكره على حسن استقباله لابن سعود، ويعبِّر عن أمله فى أن تكون هذه الزيارة «الفجر الصادق لليوم الذى تتطلع إليه البلاد العربية، يوم تحقيق أهداف العروبة فى المجد والاستقلال والمساهمة الفعالة فى بناء حضارة إنسانية أساسها السلام والعدل والحرية، تجدِّد حضارة العرب»[٣]. وتبودلت البرقيات بين الملكين، وأثنى ابن سعود على فاروق فى رسالته إلى شعبه، وبيَّن كيف أنه افتتح حصن الإخاء تحت ظلال رضوى وما لقيه من

---

(١) F.O. Op. Cit, 52312, E 602 - 187 - 65. Killearn - F.O, Cairo, Jan. 17, 1946, No 78, F.O. Op. Cit, 53330, J 318 - 57 - 16, Killearn - F.O, Jan. 22, 1946, No 94.

(٢) Ibid, 52327, E 884 - 797 - 65, Killearn - F.O, Cairo, Jan. 17, 1946, No 87.

(٣) Ibid, 53330, J 462 - 57 - 16, Killearn - F.O, Cairo, Jan, 1946, No 126.

حسن الضيافة[1]. وتجلّت فى تلك الزيارة مظاهرة الوفاق التى أضفت عليها الجامعة العربية بريقًا، فيصرح ابن سعود للصحافة بقوله «الفاروق بانى الجامعة العربية وأنا مساعده. . . إن ما يبرمه الفاروق أبرمه أنا وما أبرمه أنا يبرمه الفاروق»[2]. وعلى الوجه الآخر يشيد فاروق بالروابط بين مصر والسعودية وصلابتها[3]. والحقيقة أن هذه الزيارة كانت انتصارًا له وتمكينًا من إشباع هوايته.

وارتفع مؤشر صيحة فاروق العربية مع الذكرى الأولى لتأسيس الجامعة العربية، ففى ٢٢ مارس ١٩٤٦ أقام أمين عام الجامعة حفلاً لمناسبة هذا اليوم، دعا فيه أعضاء الجامعة وممثلو الدول العربية ورجال السلك الدبلوماسى وكبار رجال مصر، وعلى غير توقُّع حضر فاروق الحفل، وأمر عبد الرحمن عزام أن ينطق برسالته التى أثارت الانتباه والتعليق ذكر فيها: «فى مثل هذا اليوم من عام مضى ارتبطت مصر بميثاق الدول العربية لتنمية أواصر الأخوة بيننا، وإنى ليسعدنى أن أرى تقدمًا مستمرًا نحو تلك الغاية، وقد يعين على تحقيقه أن تنشأ فيما بيننا قومية مشتركة. . .». وتولت الجورنال دى جيبت التفسير بأنه يصبح على كل عربى أن يدخل أى دولة عربية دون تأشيرة ولا إجراءات ويعفى من الرسوم الجمركية[4]. ولقى الاقتراح استحسانًا من الحاضرين.

وشرح فاروق وجهة نظره للسفير البريطانى، وأبدى سعادته لما استقبلت به فكرته، وذكر أن الشعوب العربية يجب أن تكون مترابطة ومتعاونة من أجل تحقيق المصلحة، وسلّم كامبل مذكرة ذكر أنه أعدها بنفسه للاطلاع عليها وعرضها على تشرشل، واشتملت على أن يكون لكل دولة فى الجامعة العربية جنسيتان، الجنسية الأولى عربية وتكون عامة للجميع، والجنسية الثانية تتبع كل دولة وتكون خاصة، ويصاحب ذلك امتيازات تشمل: الإعفاء من تأشيرة الدخول، الحرية فى اختيار الجنسية الخاصة، شراء الممتلكات المحظور بيعها للرعايا الأجانب، تحريم طرد أى عربى من أى بلد عربى. وتنتهى

(١) الأهرام، عدد ٢١٨٥٩ فى ٢٣ يناير ١٩٤٦، ذكرت الأهرام أن ابن سعود دعا فاروقًا لأداء فريضة الحج، وأنه إذا قبل سينشئ له قصرا خاصا فى مكة لضيافته، عدد ٢١٨٧٠ فى ٥ فبراير ١٩٤٦، ص٢.

(٢) أخبار اليوم، عدد ٦٢ فى ١٢ يناير ١٩٤٦، ص٢١.

(٣) F.O. Op. Cit, 53286, J 941 - 139 - 16, Killearn, London, Feb. 27, 1946.

(٤) Ibid, 52313, E 3077 - 187 - 65, Embassy - F.O, Cairo, March 25, 1946, No 187.

F.O. Op. Cit, 53331, J 1518 - 57 - 16, Campbell - F.O, Cairo, March 31, 1946.

المذكرة بالتوصية بتشكيل لجنة فنية من أعضاء تُعينهم الجامعة العربية لدراسة مسألة الجوازات(١). وفى الوقت نفسه، قرر مجلس الجامعة تشكيل لجنة لفحص الاقتراح ودراسته(٢).

وهكذا دفع فاروق بتلك الخطوة وهو يملؤه الأمل فى إمكانية النجاح، وليس من المصادفة أنه يوم إعلانه عن القومية العربية أن ينشر كريم ثابت فى آخر ساعة ينفى أى تطلع ملكى للخلافة الإسلامية، وذلك حتى يُبعد الشبهات عن الملك بعد أن وجد البديل الذى تمثل فى زعامة العروبة. ومما لا ريب فيه أن هذا الاتجاه قد وافق هوى الشوام المحيطين بالملك وعلى رأسهم كريم ثابت، فالعروبة بالنسبة لهم هى همزة الوصل بينهم وبين البلد الذى يأويهم(٣). وواصل فاروق المنهج، فيبدى الاهتمام بحادث فيضان نهر دجلة، وفى أثناء احتفال الجامعة العربية يستفسر عن التفاصيل من وزير العراق المفوَّض، ويُبرق إلى الوصى على العرش بأسفه للكارثة، ويأمر بالاتصال برئيس الوزراء ورئيس جمعية الهلال الأحمر لتقوم مصر بواجبها ويكتتب بألفى جنيه من جيبه الخاص(٤). كذلك يجامل سوريا، فيوفد بعثة لها لتشاركها احتفالات جلاء القوات الأجنبية عنها، ويسهم فى معاهدة الصداقة التى عقدت مع اليمن عن طريق توطيد علاقته بالأمير سيف الإسلام عبد الله(٥).

وكان فى ذلك جميعه ترسيخ لخطاه على طريق العروبة. ويحدث الاحتفال بعيد الجلوس الملكى صداه فى الدول العربية، فتتلقى القاهرة برقيات التهنئة، وفى القدس ودمشق يفد على دار القنصلية المصرية المهنئون، وتكتب الصحف السورية عن أن فاروقًا لم يعد ملكًا لمصر وحدها وإنما أصبح ملك العرب يلتفون حول عرشه وينطوون تحت لوائه

---

(١) Ibid, 52312, E 2877 - 187 - 65, Campbell - F.O, Cairo, Nov. 29, 1946, No 125, F.O. Op. Cit, 52313, E 3219 - 187 - 65, Campbell - Bevin, Cairo, April 2, 1946, No 453.

(٢) Ibid, 52313, E 3710 - 187 - 65, Campbell - F.O, Cairo, April 15, 1946, No 509.

(٣) Lacouture, Op. Cit. p. 96.

(٤) آخر ساعة المصوَّرة، عدد ٥٩٧ فى ٢٩ مارس ١٩٤٦، ص١١، المصور، عدد ١١٢٦ فى ٢٠ مايو ١٩٤٦، ص٦، F.O. Op. Cit, 53331, J 1518 - 57 - 16, Campbell - F.O. Cairo, March 31, 1946.

(٥) المصور، عدد ١١٢٦ فى ١٠ مايو ١٩٤٦، ص٢.

ويرون فيه رمزًا لوحدتهم. أيضًا تشيد الصحف العراقية به، هذا بالإضافة إلى الهدايا القيمة التى قُدِّمت له[1]. وهنا يمكن القول بأن الملك حظى بمكانة عربية لم يستمدها فقط من نشاطه وتحركاته، وإنما أيضًا من أنه ملك لمصر صاحبة المركز المتميز فى العالم العربى.

وجاء نشر تقرير لجنة التحقيق الأنجلو أمريكية فى أواخر إبريل ١٩٤٦ الذى أوصى بالهجرة اليهودية، وتضمن توصيات تقضى على القضية الفلسطينية ليثير فاروقًا، فيبعث برسالة خاصة إلى الأمير عبد الله وبشارة الخورى وشكرى القوتلى حول القضية، كما يتعرض فيها لليبيا[2]. ولما لم تأت بنتيجة، كانت خطوته بدعوة ملوك ورؤساء الدول العربية إلى عقد مؤتمر أنشاص، ونجح هذه المرة إذ لُبِّيت دعوته، وعد عملاً احتسب عليه وله، بمعنى أنه وجهت إليه الانتقادات لاستئثاره بالسلطة وتسلطه عليها وتعديه على حكومته، وفى الوقت نفسه فإن المؤتمر هو الأول من نوعه الذى عقد على هذا المستوى ليتباحث فى قضايا الساعة.

ودعا فاروق إلى هذا الاجتماع الملك عبد الله والوصى على عرش العراق وشكرى القوتلى وبشارة الخورى وابن سعود الذى أناب عنه ابنه سعودًا - ووكل فاروقا ليتكلم باسمه - والإمام يحيى وهو الآخر أناب عنه ابنه سيف الإسلام عبد الله[3]. ويعطى اختيار الملك لأنشاص لعقد المؤتمر الانطباع بأنه أراد إثبات أن المنطقة التى تدخل فى ملكيته الخاصة تجرى فيها مناقشات المؤتمر، وبذلك يؤكد لنفسه بأنه ملك الأرض ومن عليها دون مشاركة من أحد. وبطبيعة الحال لما كانت الحكومة بعيدة عن هذا المؤتمر، فقد تولى موظفو القصر مهمة الوفد المصرى الذى انضم إليه عبد الرحمن عزام. واستقبل فاروق مدعويه وعقدت أولى الجلسات بعد ظهر ٢٨ مايو ١٩٤٦.

وألقى فاروق كلمة الافتتاح مجددًا أهداف الاجتماع فى التعارف، وإثبات أنه لا انقسام بين العرب، والبحث والمناقشة وتبادل وجهات النظر فى الشئون التى تهم كل بلد عربى، واستمر المؤتمر يومين واستعرض عدة موضوعات وتوصل إلى الرغبة فى السلام

---

(١) الكتلة، عدد ٤٧٠ فى ١٧ مايو ١٩٤٦، ص ص١، ٢، ٤.

(٢) المصرى، عدد ٣٢٢٢ فى ١٦ مايو ١٩٤٦، ص٢.

(٣) المصدر نفسه، عدد ٣٢٢٧ فى ٢٢ مايو ١٩٤٦، ص٢، الأهرام، عدد ٢١٩٦٤ فى ٢٨ مايو ١٩٤٦، ص١.

والسعى إلى استقلال ليبيا وتحقيق مطالب مصر القومية ورفض أى هجرة جديدة إلى فلسطين(١). ويذكر حسن يوسف ـ أحد أعضاء الوفد المصرى ـ أن فاروقًا انتزع توقيع الملك عبد الله على البيان إذ كان الأخير يرغب فى تأجيل الموافقة عليه(٢). وبذلك يتبيَّن الموقف غير المتعاون من ملك الأردن وما يحمله فى نفسه تجاه ملك مصر. وبرغم أن المؤتمر شابته العيوب، فإن القضية الفلسطينية برزت من خلاله بوصفها مسألة جوهرية للمؤتمرين وفتح لها الطريق لمؤتمرات أخرى.

ورأى الملك هذا الاجتماع توطيدًا لمركزه بين البلاد العربية، وتأكيدًا لزعامته وفوزًا ساحقًا له. وأرسل محمد حلمى حسين حاملاً رسائله إلى شكرى القوتلى وبشارة الخورى والملك عبد الله، والرسائل تتضمن مجموعة الصور التى سجَّلت ذكرى اجتماع أنشاص، ومجموعة كاملة من طوابع البريد التذكارية التى صدرت بهذه المناسبة. ونقل يوسف يس الرسالة نفسها إلى ابن سعود، وأوصل تحسين العسكرى رسالة الأمير عبد الإله(٣). ومما تجدر الإشارة إليه أن فاروقًا بالإضافة إلى الأغراض التى كانت تكمن فى نفسه، رأى أنه عن طريق الصداقات العربية يتمكن من تسهيل أموره مع بريطانيا، وأفلح هذا مع السعودية حيث أضفى ابن سعود على جو العلاقات نوعًا من التلطيف، وأيضًا مع لبنان إذ توسط كميل شمعون لدى الممثل الدبلوماسى البريطانى فى بيروت ونقل له تحليل الرغبات الملكية(٤). ولكن ذلك لم يفلح مع الأردن والعراق.

وعقب ثلاثة أسابيع من نهاية المؤتمر، لجأ الحاج محمد أمين الحسينى مفتى فلسطين السابق إلى قصر عابدين طالبًا حماية الملك، وفى الحال أعلنت الدوائر الملكية تفضل فاروق باستقباله وحمايته(٥). وعندما مثل بين يديه بسط الأسباب التى من أجلها اختاره

---

(١) حسنين كروم، المرجع المذكور، ص٩٧، حسن يوسف، المصدر المذكور، ص٢٠٢.

(٢) حسن يوسف، المصدر المذكور، ص٢٠٢.

(٣) الأهرام، عدد ٢٢١٧٨ فى ٥ فبراير ١٩٤٧، ص٢، عدد ٢٢١٧٩ فى ٦ فبراير ١٩٤٧، ص٢، آخر ساعة، عدد ٦٤١ فى ٥ فبراير ١٩٤٧، ص٤.

(٤) انظر فصل عابدين وقصر الدوبارة، عنصر المد والجزر.

(٥) F.O, Op. Cit, 53332, J 2813 - 571 - 16, Campbell - F.O, Cairo, June 22, 1946, No 1128.
قضى الحاج أمين الحسينى سنوات الحرب فى ألمانيا وإيطاليا، وفى نهايتها أسرته فرنسا ووضعته فى معتقل بفيلا قرب باريس، وعندما دار الحديث بين دوائر الحلفاء على اعتباره مجرم حرب هرب إلى مصر، Lenczowski, Op. Cit, P. 406.

ملجأ واختار مصر مقامًا، وأسف على ما يسببه من متاعب، وعلى أنه لم يستأذن قبل الحضور، وعبَّر عن شكره لملك مصر لتأييده فلسطين فى محنتها[١]. وقد أحسن فاروق استقباله وقال له: «كنت واثقًا من مجيئك إلىّ فلما لم تحضر اتصلت بصديقى القوتلى والخورى موصيًا بإكرام وفادتك إذا اخترت الذهاب إلى هناك، وها قد تحقق ما كنت أودَّه، فأهلاً وسهلاً وإنك منذ الآن ضيفى»[٢]. وفى هذا دليل على رغبته فى احتضانه للمفتى وإحساسه بقوة تأثيره على صديقيه، فى الوقت الذى أراد استغلال وكسب التيار الشعبى المؤيد للقضية الفلسطينية، وأخيرًا علّه بذلك العمل يتمكن من مناوأة الملك عبد الله.

وأصبح الموقف صعبًا نظرًا لاحتضان الملك لعدو لبريطانيا، وكان العلاج الذى لجأ إليه رئيس الوزراء إصدار بيان حمل الترحيب بالمفتى وإقصاء ماضيه جانبًا. وانتهى إلى أن مصر تمر بأدق مراحل حياتها السياسية منوها إلى أن اللاجئين لا يشتغلون بالمسائل السياسية، وهذا يعنى تحريم العمل السياسى على المفتى الذى ترك قصر عابدين بعد ثلاثة أيام من وصوله إلى قصر أنشاص ثم انتقل إلى قصر إدفينا[٣].

وأرسلت الهيئات والجمعيات العربية المختلفة فى فلسطين البرقيات إلى كبير الأمناء معربة عن شكر عرب فلسطين لحماية فاروق لمفتيهم، وفى دمشق وعندما احتفل فيها بليلة الإسراء، تحوّلت الخطب إلى الحث على مساعدة فلسطين، وأشار الخطباء إلى موقف ملك مصر من القضايا العربية، ومن على المنابر وجهوا إليه الشكر لإسباغ حمايته على المفتى[٤]. وراح الأخير من جانبه يشيد بحاميه ويسرد وقائع تحركاته لصالح القضية الفلسطينية، كما أشار إلى إزدياد اهتمامه بالشئون العربية وتذليله لصعوبات الوحدة العربية ومساعيه لدعمها[٥].

وكذلك حرص على الظهور مع الملك فى بعض المناسبات، فحينما حلَّ رمضان وعقب وصوله بشهرين قصد رأس التين، حيث يتلى القرآن وعندما دخل فاروق القاعة

---

(١) أخبار اليوم، عدد ٨٥ فى ٢٢ يونيو ١٩٤٦، ص١.
(٢) المصور، عدد ١١٤٣ فى ٦ سبتمبر ١٩٤٦، ص٥.
(٣) المصدر نفسه.
(٤) السياسة، عدد ٤٨٩ فى أول يوليو ١٩٤٦، ص٢، عدد ٤٩٠ فى ٢ يوليو ١٩٤٦، ص٢.
(٥) المصدر نفسه، عدد ٥١٦ فى أول أغسطس ١٩٤٦، ص٣.

خصَّه بالتحية، وعقب سماع القرآن صحبه إلى الشرفة، وأطلَّ على الموجودين بفناء القصر، فتعالى الهتاف بحياة الملك «حامى العروبة والإسلام». أيضًا فقد صحبه معه لصلاة العيد بمسجد المنتزة[1]. وفى العام التالى حرص على أن يكون ضيفه عى المأدبة الأولى التى أقيمت فى رمضان بقصر عابدين، ولازمه فى سماع الدروس الدينية فى المساجد العامة[2]. وكان ذلك فى إطار سياسة دعوة الضيوف العرب لمرافقة فاروق فى المناسبات الدينية حتى يستقى الإعلام مادته.

والحقيقة أن فاروقًا وجد فى القضية الفلسطينية الفرصة المناسبة للإعلاء بنفسه والإعلان عنها إذ أصبح لأى تصرف منه صداه الخارجى الذى يرفعه إلى المرتبة المطلوبة، لذا فقد ركز عليها وأحاط بنطاقها، فهو يستقبل المطران حكيم - مطران الروم الكاثوليك فى فلسطين - ويرحب به ويتناقش معه فى القضية، ويعرض عليه فكرة إيفاد عربى إلى الفاتيكان ليشرح للبابا تلك القضية ويطلب تأييده لها. وحينما يعود المطران إلى القدس تنشر الصحافة تصريحه الذى يعلن فيه أنه حين غادر قصر عابدين شعر بأن قضية فلسطين لابد أن تسير فى طريق النجاح بخطى واسعة ما دام هناك أقطاب يغارون عليها كملك مصر[3].

وعندما يستقبل فارروق ضيوفه من المسئولين الإنجليز يتحدث عن أبعاد القضية، ويذكر أن للاضطرابات انعكاساتها على مصر والدول العربية، ويؤكد ضرورة العمل على إيجاد الاستقرار فى فلسطين[4]. وبذلك يواظب على سلوكه، وتجىء مناسبة الذكرى العاشرة لتوليه سلطاته الدستورية ليحتفل بها خارج مصر، فتنشر الصحف السورية مقالاتها وتحيط فاروقًا بهالة من الزعامة: «إن جلالته قد حقق لمصر أكثر أمانيها وجعلها بفضل حكمته زعيمة الشرق»[5]، ومن ثم ارتفع مؤشر غروره.

---

(١) المصدر نفسه، عدد ٥٣٠ فى ٨ أغسطس ١٩٤٦، ص٢، أخبار اليوم، عدد ٩٥ فى ٣١ أغسطس ١٩٤٦، ص٦.

(٢) الأهرام، عدد ٢٢٣١٨ فى ٢٠ أغسطس ١٩٤٧، ص٢، عدد ٢٢٣١٩ فى ٢١ أغسطس ١٩٤٧، ص٢.

(٣) البلاغ، عدد ٧٥٦٤ فى ٢١ يوليو ١٩٤٦، ص٢.

(٤) F.O. 141 - 1118, 400 - 6 - 46, Simpson - Sargent, War office, Nov. 28, 1947.

(٥) السياسة، عدد ٥١٦ فى أول أغسطس ١٩٤٦.

رأى فاروق أنه من المصلحة كسب العراق إلى جانبه وإزالة الشوائب العالقة فى العلاقات لإمكانية أن يحظى بمكانة لديها كالتى حصل عليها فى دول عربية أخرى، وبخاصة أنه مع بداية عام ١٩٤٧ رفضت الحكومة العراقية صراحة مساندة مصر فى موقفها من السودان مما جعل الصحافة المصرية تهاجمها بشدة. وهنا نبتت فكرة أن يقوم الملك بزيارة للعراق اعتقاداً منه أنها تحسن الأوضاع، وأبدى هذه الرغبة إلى الوصى على عرش العراق، ولكن الأخير تخوَّف من ألاّ يحالف التوفيق الزيارة فى هذا المناخ، وصرح بذلك للسفير البريطانى فى بغداد الذى كان يرى تشجيع تلك الخطوة، فيكتب لحكومته: «وواضح أنه إذا قام ملك مصر بالزيارة للعراق فإنها ستعطى الصحافة المصرية مجالاً مضاداً للافتراء»(١). بمعنى أنها ستوقف الهجوم بما يتفق مع المصلحة البريطانية. ويعود ويكرِّر للندن المنفعة المنتظرة من الزيارة، فيبيِّن الفرصة التى ستتاح للملك ليسمع لأول مرة آراء رجال مثل الوصى على العرش ونورى السعيد اللذين يدركان ماهية أرض الحدود وميزة الارتباط بالدفاع المشترك(٢). وهذا ما كانت بريطانيا تسعى إليه لإقناع فاروق به، فى وقت لم تكن علاقتها به على ما يرام.

وانصياعاً للاتجاه البريطانى يبعث رئيس الوزراء العراقى إلى السفير البريطانى بترحيبه بزيارة ملك مصر، وبأنه أعطى تعليماته لوزيره بالقاهرة ليرسل برقية إلى كريم ثابت ليعلم الملك، ويطلب من السفارة البريطانية فى القاهرة أن تسهل العمل لإتمام الزيارة، ويبعث السفير البريطانى فى بغداد إلى القاهرة بذلك، ويذكر أنها لا تحتاج لدعوة رسمية وسيدخل فى برنامجها الصيد الذى يهواه فاروق. ويلتقى السكرتير الشرقى البريطانى فى القاهرة مع عبد الرحمن عزام الذى يُبيِّن له أن الزيارة غُضَّ النظر عنها ولم تعد مطروحة فى تلك الآونة لأن مظهرها يوحى بأن مصر ترجو المساعدة فى القضية المصرية المعروضة على الأمم المتحدة، وأنه من الأفضل أن تتم بعد أن يتقرر مصير المسألة المصرية. ويسجل السفير البريطانى فى بغداد أنه فهم جيداً لماذا لا يريد عبد الرحمن عزام إتمام هذه الخطوة، ويُرجع ذلك إلى خوفه من العراقيين الذين سينتقدونه لدى فاروق، ويذكر أن مثل هذا الانتقاد هو فى المصلحة البريطانية(٣).

(١) F.O. 371 - 61672, E 1404 - 1404 - 39, Stonehewer - F.O, Bagdad, Feb. 13 1947, No 132.

(٢) Ibid, E 1986 - 1404 - 93, Stonehewer - F.O, Bagdad, March 4, 1947, No 198.

(٣) Ibid, E, 1422 - 1404 - 93, Stonehewer - Bird, Bagdad, Feb. 13, 1947, No 47, E 1853 - 1404 - 93, Campbell - Bagdad, Cairo, Feb. 27, 1947, No 45.

وعلى أى حال فإن الزيارة لم تتم، وارتكزت أفكار الملك وأمين عام الجامعة العربية على التصدى لمشروع سوريا الكبرى، فيذكر كامبل لحكومته أن الخوف منه يؤدى دوره برأسيهما برغم عدم إظهاره، وأنه قد ساد اعتقادهما بأن بريطانيا مؤيدة للمشروع لإزاحة مصر من زعامة الجامعة العربية(١). ورداً على ذلك فقد بدا مؤشر يدل بوضوح إلى أنهما يسعيان لتقويض صداقة الحكام الهاشميين فى العراق والأردن. ويُبيِّن كامبل أنه عن هذا الطريق يمكن للتأثير المصرى أن يبعد الدول العربية عن بريطانيا(٢). ولكن تلك الخطوة لم ينلها التوفيق، وظلت العراق على موقفها وشاركتها الأردن، وأصبحت تصريحات المللك عبد الله جوفاء، فكانت مصر تستحوذ على المساحة فيها، والإشارة إلى فاروق تأتى فى النهاية، وتحمل التحفظ بحيث يذكر أنه يحبه أو يتمنى له التوفيق(٣). وبذلك فالاختلاف بيِّن إذا استحضرت أقوال حكام دول عربية أخرى عنه.

وبرغم شغف فاروق بالعلاقات العربية، فإنه لم يعط الفرصة ليُملى عليه أحد من أصدقائه العرب إرادته، ففى أثناء الإعداد لعرض قضية مصر على مجلس الأمن، وبإيحاء من بريطانيا لاتباع أسلوب المفاوضات، تدخل ابن سعود لدى فاروق وبعث إليه بمندوبه لينقل له استعداد مليكه لبذل كل الجهد لتقديم المساعدة، ويذكر السفير البريطانى أنه ضغط عليه لتجنب عرض القضية على الأمم المتحدة واستئناف المفاوضات المباشرة. وفى الوقت نفسه التقى المندوب السعودى بالسكرتير الشرقى البريطانى وتحدث معه عن خطورة الوضع فى الشرق الأوسط وضرورة أن تبنى بريطانيا علاقاتها بالدول العربية على الصداقة. أيضاً عرضت الحكومتان السورية واللبنانية وساطاتهما فى هذا الصدد(٤)، ولكن الفشل أحبط تلك المساعى لعدم استعداد فاروق لتقبل ذلك.

وأمام تطلُّعات الملك والرغبة فى التوسع بحيث لا تقتصر مكانته على المشرق العربى وإنما تمتد إلى المغرب العربى، فقد ولَّى وجهه شطره، وكان يخضع للسيطرة الفرنسية، ولم يضع فى الحسبان أن مصر فى حاجة إلى كسب الأصوات فى مجلس الأمن لصالح قضيتها، وأقدم على أول عمل عندما علم بنبأ المجاعة التى نزلت بطرابلس وتونس، فتبرع

---

(١) Ibid, 63020, J 884 - 79 - 16, F.O, Cairo, Feb 22, 1947, No 468.

(٢) PREM 8 - 1388, Part 3, Campbell - F.O. Cairo, March 12, 1947, No 636.

(٣) السياسة، عدد ٧٧٩ فى ١٢ يونيو ١٩٤٧، ص٢.

(٤) F.O. 371, Op. Cit, J 773 - 79 - 16, Campbell - F.O, Cairo, Feb 15, 1947, No 410.

بمبلغ أربعة آلاف جنيه، وأمر بضمِّه إلى ما يجمع من تبرعات وتشترى حبوب وطعام وترسل لمنكوبى البلدين، وأشار على جمعية الهلال الأحمر باتخاذ التدابير اللازمة لإسداء المعونة للمحتاجين، وعهد إلى عبد الرحمن عزام بمكاشفه ممثلى الدول العربية فى وجوب المساهمة، مركزًا على ضرورة التضامن لأبناء العروبة(١). وحُمِّلت الطوافة فوزية - سفينة شبه حربية - بالمؤن، ورفضت فرنسا السماح لها بالدخول، وكادت الأزمة تتصاعد لولا أن تم الاتفاق على أن تُفرِّغ شحنتها خارج المياه الإقليمية لتونس(٢)، وأغضب هذا التصرف فرنسا حيث عدَّته تدخلاً من مصر فى شئونها.

ولم يمض شهر ونصف على هذا الإجراء، إلا والتجأ الأمير عبد الكريم الخطابى - بطل الريف المراكشى - إلى حمى فاروق. ففى ٢٩ مايو ١٩٤٧ وصلت إلى السويس باخرة فرنسية تقل الأمير وأسرته وحاشيته من منفاه بجزيرة رينيون بالمحيط الهادى إلى فرنسا، ويذكر السفير البريطانى لحكومته أن الأمير لم يكن فى نيته النزول بمصر، ولكن ممثلين مصريين ومغاربة صعدوا إليه، وكانت النتيجة أن غادر الباخرة فى بور سعيد(٣). والحقيقة أن الخطة أعدت لالتقاطه، فعندما علم رجال المكتب المغربى بالقاهرة بالتوقيت اتفقوا على انتهاز فرصة مرور الأمير بالأراضى المصرية وإنقاذه، وعرضت الفكرة على «المقام السامى، فلقيت من حامى العروبة والإسلام ما هو منتظر من القبول والترحيب»(٤).

وفى السويس صعد للأمير محافظها حاملاً له رسالة ملكية، ورافقه مندوب من الجامعة العربية ومغربيان، أحدهما ممثل مراكش فى اللجنة الثقافية التابعة للجامعة، والآخر ممثل مكتب المغرب فى القاهرة، وتم الاتفاق على خطة نزوله. وفى بور سعيد صعد إليه محمد حلمى حسين موفدًا إليه من قبل الملك، ولبى المجاهد الرغبة الملكية، وبمجرد أن وطئت قدماه الأرض صرح بأن فاروقًا «حامى الأحرار وناصر العروبة والإسلام»(٥). واتجه مباشرة إلى قصر عابدين وسجل اسمه فى سجِّل التشريفات معلنًا التجاءه لحمى الفاروق، بعد سنوات المنفى طلبًا للراحة والطمأنينة. وختم كلمته بالدعاء

(١) الأهرام، عدد ٢٢٢٣٨ فى ١٧ إبريل ١٩٤٧، ص٢.

(٢) أنظر فصل حكم القصر.

(٣) F.O, Op. Cit, 63021, J 2695 - 79 - 16, Campbell - F.O, Cairo, June 7, 1947, No 1308.

(٤) الإخوان المسلمون، عدد ١٥٥ فى ٧ يونيو ١٩٤٧، ص٤.

(٥) المصدر نفسه، الأهرام، عدد ٢٢٢٧٦ فى أول يونيو ١٩٤٧، ص١.

للملك ليبقى زخراً لمستقبل العروبة، ثم توجه إلى بيت المغرب فى القاهرة واحتُفل به، وألقى عبد الخالق الطريسى ـ رئيس حزب الإصلاح المغربى ـ كلمة فاضت إعجاباً بفاروق وانتهت بقوله: «وأشهد الله أن الفضل الأول يرجع إلى رجل حمى الأمة العربية لا بسلطانه وقوته فقط، ولكن بإيمانه بالعروبة ومستقبلها، وهذا الرجل هو الصالح مولانا فاروق الأول»، وتبعه الحبيب بورقيبة ـ زعيم الحزب الحر التونسى ـ وحملت كلمته المعنى نفسه(١).

وعقب الاحتفال انتقل الأمير إلى ضيافة فاروق بقصر أنشاص، ويقصد الزعماء المغاربة إلى قصر عابدين، ليقيِّدوا أسماءهم فى سجل التشريفات، ويعلنوا شكرهم للملك لما قام به تجاه الزعيم المغربى، ويسجل السفير البريطانى هذه الأحداث للندن ويراها جزءاً متمماً لسياسة فاروق وللاتجاه الذى يتولاه عبد الرحمن عزام فى الجامعة العربية لتمجيد مركز الملك ومصر كحاميين للعالم العربى(٢). ووفقًا لمبدأ عدم اشتغال اللاجئين السياسيين بالسياسة، وكما صدر بيان تحت هذا المعنى لمفتى فلسطين، فقد صدر مثيل له للأمير تجنبا لإثارة الأزمة مع فرنسا، ولكنها لم تكن لتقتنع بذلك، إذ احتج وزير خارجيتها على هذا الإجراء(٣).

واستنكرت الصحافة ردود الفعل الفرنسية، ومضت الأقلام تمتدح الملك لتعاطفه مع المجاهدين وتؤيد مسلكه تجاه الأمير(٤). وانهالت البرقيات على القصر، وشكَّلت المرسلة من المغاربة بالمهجر ثقلاً فيها، حيث مجَّدت شهامة فاروق ووصفت اللجنة الفلسطينية بالقاهرة ـ فى برقيتها ـ عهده بأنه كعصر الخلفاء والسلاطين(٥)، والتقى شاذلى الملكى ـ سكرتير حزب الشعب الجزائرى ـ ومندوبه برئيس الديوان مبعوثا من قبل رئيس الحزب وحاملاً رسالة منه للملك يشكره فيها على حمايته للأمير واصفا إياه بأنه مفخرة الشرق ونصير العروبة، مُعدِّدًا فضل أياديه عليها، مستمداً العون لدولته «وما زال جلالتكم للعرب ملاذًا وللمجاهدين إمامًا وللجزائر مغيثًا ونصيراً»(٦). وبذلك تتضح رؤية المغرب العربى لفاروق بعد أن تعدَّدت مواقفه العربية الإيجابية.

---

(١) حسنين كروم، المرجع المذكور، ص ص ١٠٤، ١٠٥.

(٢) F.O. Op. Cit.

(٣) الأهرام، عدد ٢٢٢٧٨ فى ٣ يونيو ١٩٤٧، ص١.

(٤) F.O, 953 - 47, PME 1096, Campbell - F.O, Cairo, June 5, 1947, No 68.

(٥) البلاغ، عدد ٧٨٣٣ فى يونيو ١٩٤٧، ص٢، مصر الفتاة، عدد ١١٦ فى ٤ يونيو ١٩٤٧، ص٣.

(٦) السياسة، عدد ٧٧٦ فى ٩ يونيو ١٩٤٧، ص٢.

وطارت سمعة الملك فى الآفاق. ووضعت وكالة الأسوشيتد برس بحثًا عنه وزعته على صحف العالم بمناسبة الحدث الأخير قالت فيه: «لا حديث فى مقاهى مراكش إلا عن الحماية التى أضفاها الملك فاروق على الأمير عبد الكريم زعيم الريف، ولا حديث للفلسطينيين إلا أن يلهجوا بشكر الفاروق لعطفه على مفتيهم المفتى الحاج أمين الحسينى، وفى المملكة العربية السعودية لايزال الأهالى يذكرون زيارة جلالته لبلادهم، وفى لبنان لا ينسى اللبنانيون أبدًا تشجيع فاروق لرئيس جمهوريتهم وهو سجين فى أيدى الفرنسيين. وفى جميع الدول يعرف أهلها أنه الملك العربى الذى ألّف بين قلوب ملوك العرب وأمرائهم ورؤسائهم»[1]. وهكذا حلّقت شهرة فاروق فى الآفاق وحققت المطلوب إثباته.

وعقب أسبوعين من استقرار الأمير المراكشى فى مصر، التقاه فاروق فى أنشاص، وذهب بنفسه إليه وقبّله وقال له «لقد نزلت أهلاً وسهلاً ومرحبًا، إنى لأرحب بك باسمى وباسم شعبى». وسأله عما ينقصه، وعندما علم أنه يعانى من ضغط الدم اقترح عليه أن يمضى بضعة أيام فى مستشفى المواساة، وعليه انتقل إليها، ومرة أخرى يقوم فاروق بزيارته فيها ليستفسر عن صحته، وحينما يخرج منها يكون ضيفًا فى المأدبة الأولى التى أقامها الملك بقصر عابدين فى رمضان، كما يصحبه للمساجد لسماع الدروس الدينية. ومن الملاحظ أن هذه الصحبة ضمت المفتى أيضًا[2].

وبرغم أن فاروقًا أعلن فى بيان نشرته الصحف أنه ليس هناك غرض سياسى أو شخصى من ضيافة الأمير، وأن ما قام به نبت عن اقتناعه بأنه واجب من عربى لأخيه العربى ومن مسلم لأخيه المسلم[3]، فإن فرنسا لم تهدأ، وتوجه سفيرها بالقاهرة إلى وزارة الخارجية فى ٢٤ يونيو ١٩٤٧ وقابل النقراشى وقدم مذكرة احتجاج الحكومة الفرنسية على ضيافة الأمير وقبوله لاجئا سياسيا[4]. وتشير صحيفة مصر الفتاة إلى

---

(١) المصرى، عدد ٣٥٧٥ فى ٦ يوليو ١٩٤٧، ص١.

(٢) المصور، عدد ١١٨٣ فى ١٣ يونيو ١٩٤٧، ص٦، المصرى، عدد ٣٥٦٩ فى ٢٩ يونيو ١٩٤٧، ص٢، الأهرام، عدد ٢٣٠٠٠ فى ٢٩ يونيو ١٩٤٧، ص٢، عدد ٢٢٣١٨ فى ٢٠ يوليو ١٩٤٧، ص٢، عدد ٢٢٣١٩ فى ٢١ يوليو ١٩٤٧، ص٢.

(٣) F.O, 371 Op. Cit, J 2969 - 79 - 16, Campbell - F.O, Cairo, June 22, 1947, No 1424.

(٤) الكتلة، عدد ٨٢١ فى ٢٥ يونيو ١٩٤٧، ص٢.

ظروف مصر الدقيقة والحرجة من الناحية الدولية، وحاجتها إلى أن ترضى جميع الدول الأعضاء فى هيئة الأمم المتحدة، كى تضمن أصواتها وتضمُّها إلى جانبها عند عرض النزاع المصرى البريطانى على مجلس الأمن، ومع هذا فإن الملك يحتضن بطل الريف المراكشى[١].

إذن فقد كان هناك وعى تام بأن مثل تلك التصرفات لها انعكاساتها المضادة على القضية المصرية، وبالفعل خسرت مصر أى تأييد من فرنسا فى مجلس الأمن ردّا على موقفيها السابقين اللذين رأتهما فرنسا تحديًا لها وتحريضًا للدول الخاضعة لنفوذها على الثورة. ولكن السؤال الذى يطرح نفسه: هل لو لم يكن فاروق اتخذ هذين الموقفين كانت فرنسا ساندت مصر؟ مما لا شك فيه أنها لن تمد لها يدها حيث المصالح الاستعمارية التى تجمعها ببريطانيا تُملى عليها ذلك وبالتالى فإن ما اتخذه فاروق والذى كان أولا بدافع التلهف الذى تقمصه لحب الزعامة، حمل بين طياته مواقف حيَّة ومروءة وشجاعة تجاه قضايا العرب سُجِّلت لمصر.

وانجرف فاروق فى التيار العربى، فهو يحرص على مقابلة رؤساء الوفود العربية، وحتى عند الاحتفال بعيد الجلوس الملكى عام ١٩٤٧ يدعو لإقامة مباريات رياضية بين شباب الدول العربية، وينتهز المناسبات الدينية ليستحضر قضايا الساعة. ففى كلمته الإذاعية مع هلال رمضان هذا العام، يحيى فلسطين العربية، ويعلن أنه يسعده مساندتها فى كفاحها للحصول على حقِّها فى النصر، ويعبر عن شكره للأمم العربية لمساندتها المستمرة للقضية المصرية، ويُبيِّن أن تلك المساندة تدل على وحدة الهدف والفكر وتضمهما الجامعة العربية التى يعلّق عليها جميع العرب آمالهم وثقتهم[٢].

وعندما اشتد الخلاف بين السعودية والأردن، وبين الأخيرة وسوريا، حاول الملك التدخل، واقترح عرض الخلافات على الجامعة العربية. ووجدها فرصة، فطالب بعدم إثارة مشروع سوريا الكبرى مبرزًا الوقت الحرج الذى تتعرض فيه فلسطين للتقسيم داخل الجمعية العامة للأمم المتحدة، وتتنبأ صحف دمشق بنجاحه فى المهمة «ويثق الجميع بأن

---

(١) مصر الفتاة، عدد ١١٦ فى ٤ يونيو ١٩٤٧، ص٤.

(٢) F.O, Op. Cit, 63020, J 2147 - 79 - 16, Campbell - F.O. Cairo, May 10, 1947, No 1097,
F.O, Op. Cit, 62977, J 3545 - 12 - 16, Campbell - Bevin, Cairo, July 24, 1947, No 640.

مساعى فاروق ستكلل بالنجاح لمكانته العظمى فى العالمين العربى والإسلامى ومحبة ملوك العرب ورؤسائهم لجلالته»[1].

وبذلك يتبيَّن أنه كان يعقد الأمل على الجامعة العربية فى تنفيذ السياسة المرسومة، وغدت أهم أداة سياسية فى يده حتى لقد ذكرت صحيفة ورلد رفيو البريطانية أنه أصبح «قطب رحاها وقوتها المحركة»[2]. ويتكدَّر السفير البريطانى من مواقف الملك لهذا العام ويعدّدها لحكومته: معارضته لمشروع سوريا الكبرى، ومساندته لوحدة واستقلال ليبيا، وتشجيعه لوطنيى شمال أفريقيا، ويرجع ذلك إلى رغبته فى زعامة العالم العربى دون الاكتراث بالدول الغربية[3]. ومن ثم يظهر جليًا أن فاروقًا ظل يبحث عن الثغرات لينفذ منها سعيًا لتنفيذ الخطة ولقى كثيراً من النجاح.

ومن منطلق المكانة التى تمتع بها فاروق داخل الجامعة العربية، راح يمارس نفوذه بمساعدة عبد الرحمن عزام على بعض الدول لعدم عقد معاهدات منفصلة مع بريطانيا بقصد إجبارها على التعامل من خلال الجامعة العربية. وتستاء لندن، وتَعُدّ ذلك تحريضًا من فاروق للدول العربية وترفض وجهة نظره تمامًا[4]. وعليه تزداد نقمة على نشاطه العربى. وفى تلك الأثناء اغتيل إمام اليمن بواسطة زوج ابنته الذى بويع بالإمامة، ووقفت الجامعة العربية موقف الحياد، لكنها أوصت بإرسال وفد للوقوف على أسباب الاغتيال ودراسة الموقف. واهتم فاروق بالوفد وأمر بتخصيص طائرة حربية لنقله[5]، حيث لم يكن يرتاح لمثل ذلك الحادث، وطبيعيّا أن يتوق إلى تولى ولى العهد الشرعى الحكم، واتفق معه فى ذلك ابن سعود حيث تربطهما الرغبة فى القضاء على الثوار واستمرار نظام الحكم الوراثى. وانتهى الأمر بنجاح ولى العهد فى الوصول للإمامة، واغتبط الملك لذلك وهنأه بارتقائه العرش[6]، ومن ثم ضمن عدم وجود نظام مناوئ لعقيدته السياسية.

وعاد فاروق من جديد ليخطب ود العراق، فبعث مستشاره الصحفى برسالة إلى

---

(١) الأهرام، عدد ٢٢٣٧٨ فى ٢٨ سبتمبر ١٩٤٧، ص٢.

(٢) البلاغ، عدد ٧٩٦٣ فى ٦ نوفمبر ١٩٤٧، ص٢.

(٣) F.O, Op. Cit, 73458, J 3728 - 1011 - 16, Campbell - F.O, Cairo, April 20, 1949, No 229.

(٤) انظر فصل عابدين وقصر الدوبارة.

(٥) المصرى، عدد ٣٧٧١ فى ٢٢ فبراير ١٩٤٨، ص٤.

(٦) الأهرام، عدد ٢٢٥٢٨ فى ٢٢ مارس ١٩٤٨، ص٤.

الأمير عبد الإله الذى أخبر السفير البريطانى بفحواها، فهو يطلب منه ألا يصدق القصص التى يحتمل أن يكون قد سمعها عن تضامن مصر مع السعودية ضد الأنشطة الهاشمية فى الجامعة العربية، حيث لا أساس لها من الصحة، كما أشارت الرسالة إلى ضرورة اتحاد الدول العربية وتعاونها لمقاومة الشيوعية، وأوصى بمندوب البوليس المصرى المرسل لبغداد لإجراء مناقشات مع سلطات البوليس العراقى بخصوص عمل ترتيب لتبادل المعلومات بين مصر والعراق وسوريا ولبنان عن الشيوعية. وينقل السفير البريطانى فى بغداد لحكومته رغبة هذه الدول فى إصدار قوانين ضد الشيوعية، وعمل برامج لمقاومتها، وأن تتولى الصحف الدعاية ضدها(١). إذن فحتمية اللقاء بين فاروق والوصى على عرش العراق تمركزت حول العمل ضد الشيوعية، وقد كان ذلك من الأهداف التى يسعى لتحقيقها عن طريق زعامته للعرب.

ووفقًا لخط التقارب بعث فاروق كريم ثابت للملك عبد الله حاملاً هديته له - صورة مصغرة من اليخت الملكى من الفضة - ورسالة شفوية يرجوه فيها ألا يتم توقيع المعاهدة البريطانية الأردنية قبل إتمام المعاهدة البريطانية المصرية، وأنه بعد وضوح المسألة المصرية والوصول إلى حل حاسم لها، سيصبح من السهل لكل الدول العربية الوصول إلى نتائج مع الحكومة البريطانية، ويذكر الدبلوماسى البريطانى فى عمَّان للندن بأن إجابة الملك الأردنى على هذه الرسالة كانت مراوغة(٢). ولم يكن ذلك بجديد عليه، وقد اتبع سلوكًا لا يتفق مع ما يكِّنه لفاروق، فيصرِّح بأنه المثل الأعلى الذى يجب على الشباب العربى ترسُّم خطاه ويدعو له حتى يخدم العرب والعروبة(٣). ومما يلاحظ أنه استحدث تلك النغمة أخيرا.

والواقع فإن ظروف القضية الفلسطينية وتأزمها مع بداية عام ١٩٤٨ والمصالح التى لعبت بالعراق والأردن، خدمت الملك وأعطته المجال لينفِّذ سياسة الاحتواء العربى، ويوسع دائرة تحركاته. فمنذ سبتمبر ١٩٤٧ وعقب موافقة الأمم المتحدة على تقسيم فلسطين عقب إنهاء الانتداب البريطانى واجتياح المظاهرات أرض مصر، يُبيِّن القائم بالأعمال

---

(١) F.O, Op. Cit, 68381, E 3643 - 68 - 65, Macle - F.O, Bagdad, March 18, 1948, No 299.

(٢) Ibid, 69190, J 794 - 16, Campbell - F.O, Cairo, Jan. 31, 1948. F.O. Op. Cit, 68817, E 1374 - 14 - 80, Kinkbride - F.O, Amman, Jan. 30, 1938.

(٣) الأهرام، عدد ٢٢٥٥٧ فى ٢٥ إبريل ١٩٤٨، ص٢.

البريطاني لحكومته أنها نتيجة لتدخل فاروق[١]، إذ أراد تغيير مسيرة الغضب عليه، ونجح بعض الشيء واستغل الشعور القائم ومضى في تخطيطاته. وبانتشار موجة السخط في العالم العربي على قرار الأمم المتحدة، تحرك المسئولون فيه للبحث عن عمل لتصريف المشاعر الملتهبة، ووجدوا في الجامعة العربية الملاذ، وكانت اللجنة السياسية قد ندَّدت بالتقسيم وقرَّرت توزيع الأسلحة على الفلسطينيين، واعتماد الأموال للإنفاق على المتطوعين وتولَّت ما يسمى بجيش الإنقاذ، وتعددت رسائل فاروق إلى الحكام العرب، ودارت حول إنقاذ فلسطين[٢].

وفي ١٢ إبريل ١٩٤٨ استقبل الملك اللجنة السياسية، وأصدر أمره لرئيس ديوانه بتلاوة بيان على الحاضرين تضمن أنه «إذا دخلت جيوش عربية فلسطين لإنقاذها، فجلالته يريد أن يُفْهَم صراحة أنه يجب النظر إلى هذا التدبير كحل مؤقت خال من كل صفة من صفات الاحتلال أو التجزئة في فلسطين، وأنه بعد إتمام تحريرها تسلم إلى أصحابها ليحكموها كما يريدون». وعقب الانتهاء من البيان صرح بقوله «هذا هو رأيي» فأمن السامعون عليه[٣]. ومن الواضح أنه يُلمِّح من طرف خفي لأطماع الملك عبد الله في الضفة الغربية والسعي لتحقيق مشروع سوريا الكبرى.

وسرعان ما وصل إلى القاهرة الوصي على عرش العراق في ٢٥ إبريل حاملاً رسالة من الملك عبد الله إلى فاروق بشأن التطورات الأخيرة، ودارت بينهما محادثات وانتهز الملك الفرصة وأهدى لضيفه الوشاح الأكبر لمحمد علي[٤]، تأكيداً للرباط الجديد. ومضت الاجتماعات بالمسئولين العرب الموجودين في القاهرة، وامتلأ فاروق ثقة بقدرة القوات العربية على ردع اليهود لو قامت حرب بينهما، وهذا ما صرح به للسفير البريطاني في ٢ مايو[٥]. وعقب التصريح بعشرة أيام أدلى بحديث صحفي - عن طريق مستشاره الصحفي - إلى كولنز Collins مدير مكتب وكالة يونيتد برس بالشرق الأوسط حول

---

(١) F.O, Op. Cit, 63021, J 4674 - 79 - 16, Bowker - F.O, Cairo, Sept. 19, 1947, No 126.

(٢) السياسة، عدد ٦٤٨ في ٣١ إبريل ديسمبر ١٩٤٧، ص١ عدد ١٠٥٩ في ١٠ مايو ١٩٤٨، ص١، الأهرام، عدد ٢٢٥٢٢ في ١٥ مارس ١٩٤٨، ص٤، عدد ٢٢٥٤١ في ٦ إبريل ١٩٤٨، ص٤.

(٣) F.O, Op. Cit, 68370, E 4735 - 11 - 65, Campbell - F.O, Cairo, April 14, 1948, No 459.

(٤) Ibid, 69190, J 2898 - 22 - 16, Campbell - F.O, Cairo, April 27, 1948, No 64.

(٥) Ibid, 68508, E 7039 - 1 - 31, Campbell - F.O, Cairo, May 2, 1948, No 717.

وجهات نظره تجاه مشكلة فلسطين واشتملت على ست إجابات لأسئلة قدمها كولنز. ويذكر كامبل أنه لم يكن من المعتاد أن يقوم الملك بالرد على الأسئلة الصحفية، لكنه تجاوز عن ذلك لأهمية الموضوع لمصر والعرب[1]. والواقع أن فاروقًا لم يلتزم بأى حدود، وعليه لم يكن غريبًا إقدامه على ذلك.

واشتملت إجابات الملك على موقف مصر عقب انتهاء الانتداب البريطانى على فلسطين فى ١٥ مايو، فبيَّن أن مصر عقدت النية على مد عرب فلسطين بكل ما فى وسعها من مساعدات حربية ومالية واقتصادية، وفرَّق بين اليهودية والصهيونية، وأوضح أن المصريين لا يضمرون عداء لليهود، أما الصهيونية فإنه لا ولن يقبل أن تقوم فى الشرق الأوسط دولة صهيونية على مقربة من حدود مصر، ولابد من استخدام القوة ضدها، وأن الأمل معقود على أن يهتدى اليهود إلى الرشد، ويدركوا أن خطأهم قد أثار نفور جميع الأمم العربية التى تقف موقفًا عدائيًا من اليهود فى مجموعهم، وأشار إلى أن حقوق الأقليات محفوظة بمعنى أن عرب فلسطين سيعطون اليهود المقيمين فيها الحقوق بوصفهم أقلية. وفى نهاية إجاباته، وجَّه رسالة إلى عرب فلسطين قال فيها: «أبشروا فإن العدالة فى جانبنا، والله كفيل بأن يدفع عنا كل مكروه»[2].

ومن هنا يتبيَّن أن موقف مصر لم يكن إلا موقف مليكها، وأنه أصبح المحرِّك للدفة، وبالتالى بدا متوقعًا أن يعلن الحرب فى أى لحظة، ففى اليوم الذى نشر فيه الحديث ذكرت الصحافة أن مجلس الوزراء أعد مشروع قانون لفرض الأحكام العرفية من ١٥ مايو لتأمين حالة الحرب، بحيث أضيفت إليه قاعدة جديدة بشأن تأمين الجيش المصرى خارج مصر[3].

وكان فاروق صاحب القرار، فصدر أمره، وعبرت القوات المصرية الحدود إلى فلسطين مع الجيوش العربية فى ١٥ مايو، وتبودلت برقيات التهنئة بينه وبين ملوك ورؤساء الدول العربية بهذه المناسبة داعين فيها بالنصر[4]. واستدعى السفير البريطانى فى ١٨

(١) Ibid, 68373, E 6554 - 11 - 65, Campbell - F.O, Cairo, May 13, 1948, No 245.

(٢) Ibid, 6872, E 6175 - 11 - 65, Campbell - F.O, Cairo, May 12, 1948, No 599.

(٣) Ibid.

(٤) الأهرام، عدد ٢٢٥٧٤ فى ١٦ مايو ١٩٤٨، ص٢.

مايو، وذكر له أن الاعتراف الأمريكى بإسرائيل قلّل لدرجة كبيرة أى فرصة للهدنة، وأن العرب سيهاجمون اليهود فى أى مراكز مُحصَّنة، وأنهم ليسوا البادئين بالشر، وهم مصمِّمون على المحاربة حتى آخر رجل من قواتهم النظامية. ولما سأله كامبل عن الاحتمالات إذا دعا مجلس الأمن لوقف القتال وتوقيع عقوبات على المعتدى، أجاب أنه يعتقد أن مصر يمكنها أن تستمر لمدة ثمانية أشهر دون أن تتأثر اقتصاديًا بدرجة كبيرة، وبعد أن يصدر الحظر على تصدير المعدات الحربية، فإن العرب لن يكون من مصلحتهم الاستمرار فى الحرب.

وأشار الملك إلى أنه بينما اليهود فى الولايات المتحدة أصحاب دولارات، فإن مصر ليس لديها إلا القليل، وافترض مساعدة بريطانيا، فأدحض كامبل ذلك. وعندما استفسر منه عن الموقف إذا أقدمت الأمم المتحدة على استعمال سلطتها بقوة السلاح، استبعد هذا الطريق وأبدى تفاؤله بأنه ينتظر أن يكون هناك دول كثيرة تؤيد العرب، وعبَّر عن ارتياحه لاستيلاء القوات البريطانية على حيفا، واعتقد أنهم لن يسمحوا لليهود باستخدامها للإمدادات الحربية، وبالتالى لن يكون لليهود غير تل أبيب ويافا كميناءين. وقال إن النتيجة المرجوة لن يطول مداها إن لم يحصل اليهود على مساعدات خارجية، وأظهر تحققه من حدوث معارك شرسة، لكنه بيَّن أن الحماسة زائدة والغيرة الدينية منتشرة على مدى واسع وأن البشاعة التى انعكست على المسلمين نتيجة الأحداث المؤيِّدة بالصور المرعبة لدى الصليب الأحمر، قد سببت غضبًا كبيرًا، وجعلت كثيرًا من الرجال فى شوق لدخول المعركة حيث رأوا أنها أقرب طريق للجنة[١].

وتقدمت القوات العربية، وأحرزت الانتصار على اليهود مما كان له رد الفعل؛ فصدر قرار مجلس الأمن فى ٢٩ مايو بوقف القتال فى فلسطين لمدة شهر إنقاذًا لموقف اليهود. وبناء على تعليمات من الخارجية البريطانية، قام ممثلون من سفارتها بالقاهرة بمقابلة كل من فاروق والحكومة لإقناعهما بأن قبول قرار مجلس الأمن هو لصالح فلسطين، وأيضًا قام ممثلون عن طريق السفير الأمريكى بالمهمة نفسها[٢]. وفى ذلك الوقت كان الحماس متَّقدا، وأصبح تقدم الجيش تجاه تل أبيب حديث الصحافة والناس، وفى لقاء لكامبل مع وزير الخارجية المصرى، أوضح الجدال القائم حول تنفيذ المطلوب، وأشار إلى إصرار

---

(١) F.O, Op. Cit, 68506, E 6569 - 1 - 31, Campbell - F.O, Cairo, May 18, 1948, No 656.

(٢) Ibid, 96190 - 22 - 16, Campbell - F.O, Cairo, May 28, 1948, No 86.

فاروق ـ بناء على طلب الملك عبد الله ـ على سفره إلى عمَّان لحضور اجتماع اللجنة السياسية للجامعة العربية التى ناقشت الموضوع(١) .

وجاء الكونت برنادوت Bernadotte وسيطا دوليا بين العرب واليهود، وبدأت جولته فى حيفا، وبعدها انتقل إلى عمَّان وأخيراً وصل إلى القاهرة فى ٣ يونيو والتقى بالنقراشى ثم قابل فاروقًا، الذى أظهر تشوُّقًا للتعرف على الآراء التى أبداها الملك عبد الله واتجاهاته بالنسبة للهدنة. ولما علم أن الكونت حصل على وعد منه بقبول وجهة نظره واقتراحاته بشأن الهدنة دُهش، ويذكر الكونت فى مذكراته أنه فى اللحظة عينها أدرك التنافس الذى يختمر فى نفس فاروق بالنسبة لملك الأردن، وأن الغيرة كانت واضحة والسبب يرجع إلى رغبته فى تزعم الأمة العربية، وأنه شكا بانفعال من تصرفات السلطات الأردنية التى احتجت لأن القوات المصرية المرابطة فى الأردن ترفع علمًا يزيد طوله نحو عشرة سنتمترات على العلم الأردنى، وأن هذا الاحتجاج تطوَّر وشكَّل أزمة تبذل الحكومة جهدها فى تسويتها مع وزير الخارجية الأردنى(٢). ولم يكن ما أدركه الوسيط الدولى بخاف، وجسور الكراهية التى تربط بين الملكين قائمة، ومعروف ما تردد حول أن فاروقًا كان يتسابق مع ملك الأردن فى أيهما يصلى الجمعة أولا فى المسجد الأقصى(٣).

ولم يكن الملك براض عن وقف القتال، وبيَّن للكونت أنه بالرغم من أن الموقف دقيق بالنسبة للقوات العربية، وأن القوات الوحيدة التى يمكن أن يكون لها تأثير فى الموقف هى قوات مصر، فإن الحرب لن تلبث حتى تنتهى إلى مصلحة العرب. فاعترض الضيف وخالف الرأى، وأوضح أن الموقف الحربى لا يدعوه أبداً للتفاؤل للجانب العربى، فأعلمه فاروق بأنه تلقى تقريراً من قلم المخابرات الحربى حول مشاورات تمت فى تل أبيب مؤداها أن السلطات اليهودية، كانت تدرس إمكانية الحصول على كميات كبيرة من الأسلحة والعتاد من الاتحاد السوفيتى، وبالتالى فإن اليهود يقبلون الهدنة لكسب الوقت حتى يتسنى لهم الحصول على أكبر كمية من الأسلحة التى تعاونهم على تحويل الموقف الحربى لصالحهم. وهنا أشار الكونت إلى ما ذكره له وزير الخارجية الإسرائيلى عن أن الهدنة

---

(١) Ibid, J 3949 - 22 - 16, Campbell - F.O.June 4, 1948, No 92.

(٢) المصور، عدد ١٤٧٣ فى ٢ يناير ١٩٥٣، ص ١٨ .

(٣) محمد حسين هيكل، المصدر المذكور، جـ٢، ص٢٨٦ .

ستكون فى مصلحة العرب، وعندما سمع فاروق ذلك أثار نقطة رآها الكونت حساسة، فقد ذكر أن الملك جوستاف ملك السويد يُعد فى مصر ممالئًا ومتحمسًا لليهود لغاية فى نفسه، فأدرك الكونت أنه ربما يهدف طعنه لوساطته(١). وانتهت المقابلة، وقبل انصرافه رجا الملك أن يَعُدّ جزءًا كبيرًا من مسئولية وساطته تقع على عاتقه.

ويسجل الكونت فى مذكراته: «لقد ترددت كثيرًا قبل أن أتقدم بهذا الرجاء لعلمى أن الدستور المصرى يمنع الملك من التدخل فى سياسة حكومته، ولكنى كنت أعلم فى الوقت نفسه أن فاروقًا لا يعبأ بهذا الدستور، لقد خرجت من مقابلتى وكلى يقين أنه يستغل تنصيب نفسه قائدًا للأمة العربية، فقد شعرت فى أثناء حديثه بأنه يتناسى السبب الرسمى الذى اتخذته حكومته ذريعة لدخول القوات المصرية إلى فلسطين، وهو إعادة النظام والضرب على أيدى العصابات اليهودية العابثة بالأمن. إنه كان يريد مجدًا لنفسه ولشخصه فحسب»(٢).

وانتهى الأمر بقبول الهدنة ـ أمر برنادوت بوقف إطلاق النار فى ١١ يونيو ١٩٤٨ ـ بناء على ضغط الملك عبد الله الذى هدد بالانسحاب من الميدان الحربى ومن الجامعة العربية. وفى الوقت ذاته أجاب كريم ثابت عن استفسار وجَّهته وكالة الأسوشيتد برس بأن فاروقًا يؤيد ملك الأردن ويُصر على عدم قبول قيام دولة يهودية(٣). وعقب إعلان الهدنة يوجه الملك رسالة إلى الجيش يُشيد فيها بانتصاره، ويؤكد أن مصر إذا وعدت برَّت بوعدها(٤). وما لبث أن حضر الملك عبد الله إلى القاهرة فى زيارة رسمية فى ٢٢ يونيو، واستقبله فاروق بالأحضان كما يذكر السفير البريطانى لحكومته(٥). واستمرت الزيارة يومين وتبودلت بينهما الأوسمة، وصحب فاروق ضيفه لجامع محمد على حيث الاحتفال بليلة النصف من شعبان، وإلى مستشفى الحلمية العسكرى لزيارة الجنود الجرحى، وأدلى الملك الأردنى ببيان صرح فيه بأن المحادثات بين الطرفين دلَّت على تفاهم تام فى تأييد القضية الفلسطينية وسياسة دول الجامعة العربية ولجنتها السياسية فى

---

(١) المصور، عدد ١٤٧٣ فى ٢ يناير ١٩٥٣، ص١٨.
(٢) المصدر نفسه.
(٣) الأساس، عدد ٣١١ فى ٤ يونيو ١٩٤٨، ص١.
(٤) السياسة، عدد ١٠٨٧ فى ١٢ يونيو ١٩٤٨، ص٢.
(٥) F.O, Op. Cit, 69191, J 4456 - 22 - 16, Campbell - F.O, Cairo, June 25, 1948, No 104.

جميع قراراتها، وعلّق كريم ثابت بأن هذا البيان لا يؤيده فاروق وحده، وإنما جميع ملوك العرب ورؤسائهم[1].

وكان الملك الأردنى قد أذاع قبل مغادرته عمّان أن الصداقة بين البيت العلوى والبيت الهاشمى مثل العنبر النقى لا يتغير أبدًا، وأنها بدأت من حُكم محمد على وامتدت إلى عهد الفاروق وستعيش إلى الأبد[2]. ونمت هذه الحركات عن مهارة استخدام سياسة التظاهر فى وقت طغت فيه الخلافات العربية على السطح، وعليه جرت محاولات لدرء الصدع، لكنها فشلت حيث نصب الملك عبد الله شباكه وخضع لبريطانيا ومكّن اليهود.

وفى فترة الهدنة وقف فاروق عائقًا أمام الحاج أمين الحسينى، ويسعد كامبل بفقدانه للمساندة الملكية، وكان قد رغب فى تشكيل حكومة عربية مؤقتة لفلسطين قبل أن ينتهى الانتداب البريطانى وتستمر بعده، ولكن الملك منع ذلك. أيضًا عندما بدأت الحرب وأراد دخول فلسطين عن طريق غزه بمفرده مستخدمًا خط المواصلات الخاص بالجيش المصرى، رفض فاروق وبيَّن أن فى ذلك ما يعطى الانطباع بأنه يلقى تأييدًا رسميًا مصريًا، وحرص على تبليغ موقفه للسفير البريطانى. ويذكر الأخير لحكومته بأن التغيير فى الموقف جاء متأخرًا بعد الاقتناع بأنه من العبث تشجيع المفتى على مثل تلك الأعمال، كما يطرح أنه ربما يكون بسبب التوجيه البريطانى للحكومات العربية قبل ١٥ مايو ضد اتخاذ أى إجراء مباشر أو عمل متهور فى فلسطين[3].

وقبل استئناف القتال بأيام قليلة زار الملك القوات المصرية فى جنوب فلسطين، وذلك فى وقت كان مزهوًا فيه بالانتصارات التى أحرزت قبل الهدنة، وقد حظيت بنصيبها فى الإعلام، حتى إن السفير البريطانى سجَّل للندن أن فاروقًا أصبح فى عيون الناس «ملك الحرب»[4]. وبالعكس لقى صدى دخول الحرب ووقائعها الأولى التأييد والتشجيع. ويذيع الملك فى أول رمضان من ذلك العام رسالته إلى العالم العربى، ويركِّز فيها على

---

(١) الأهرام، عدد ٢٢٦٠٧ فى ٢٣ يونيو ١٩٤٨، ص١، عدد ٢٢٦٠٩ فى ٢٥ يونيو ١٩٤٨، ص١، السياسة عدد ١٠٩٦ فى ٢٧ يونيو ١٩٤٨، ص ص ١، ٢، آخر ساعة، عدد ٧١٣ فى ٢٣ يونيو ١٩٤٨، ص ص ٦، ٧.

(٢) آخر ساعة، العدد نفسه، ص٣.

(٣) F.O, Op. Cit, 68527, E 7836 - 3 - 31, Campbell - Bevin, June 4, 1948, No 284.

(٤) *Ibid, 69211*, J 4838 - 68 - 16, Campbell - Sargent, July 7, 1948.

مهارة الجيوش العربية فى فلسطين مُعبِّرًا عن ثقته الكاملة بوحدة العرب. مُعلنًا أنهم لن ينسوا موقف الدول الكبرى تجاههم[1]. ويبدو أنه كان يعقد الأمل على ذلك. ففى حديث لجلاد مع أحد أعضاء البعثة البريطانية فى باريس عن فلسطين، قال إن مصر ترغب فى تقوية علاقاتها بفرنسا لتمنعها من الاعتراف بإسرائيل[2]. ومعروف أن ما ينطق به يُعبِّر عن وجهة نظر الملك.

ومُنِّى العرب بالهزيمة، وتعدَّدت الأسباب التى أسهم فيها الملك عبد الله بنصيب وافر، كما شارك فيها فاروق عن طريق الانفراد بالسلطة والتسرع والغرور وصفقات الأسلحة. وكتبت صحيفة كنيث دى كورسيز نيوز تقول: «إن الآمال لإحياء مكانة التاج نتيجة لحملة حربية ناجحة قد تحطم فجأة بمأساة الجيش فى فلسطين، ولسوء حظ فاروق أنه ضُلِّل مما جعله يعتقد أن اليهود سيُهزمون بالتأكيد، وكانت نيَّته بعد النصر إعلان نفسه خليفة المسلمين»[3]. وحقيقة أنه كان يعقد الآمال على الانتصار، وإن سيطرت عليه مسألة الزعامة العربية أكثر من الإسلامية فى هذه الفترة، لكن خاب رجاؤه نظرًا للتخبط الذى عاش فيه، وللظروف الخارجية التى أحاطت به، وبالتالى فإن إقدامه على تلك الخطوات عكس عليه السلبيات بمساوئها.

وانشغل فاروق عقب الهزيمة بالانقلابات العسكرية التى وقعت فى سوريا عام ١٩٤٩، فقد أحس فى البداية أن اختفاء شكرى القوتلى يفقده الكثير من التعضيد والتأييد خاصة تجاه المطامع الهاشمية، تلك التى كانت متأهِّبة لاستغلال مثل هذه الظروف. فعقب الانقلاب الأول الذى قام به حسنى الزعيم فى أوائل إبريل، أسرعت العراق والأردن للاعتراف به، وارتفع صوت الملك عبد الله مناديًا بمشروع سوريا الكبرى، ووصل نورى السعيد إلى دمشق ومعه مشروع معاهدة لعرضه على قائد الانقلاب ينطوى على اتحاد العراق وسوريا[4]. ولما كان الزعيم فى حاجة إلى تدعيم مركزه داخليًا وخارجيًا، فقد رأى فى البداية إمكانية الاعتماد على هذا الجناح، لكن كانت له تحفظات، فى الوقت الذى رنا ببصره إلى الجناح الآخر، ويتمثل فى فاروق وابن سعود، اللذين بدورهما

---

(١) Ibid, 69191, J 4898 - 22 - 16, Campbell - F.O, F.O. July 16, 1948, No 116.

(٢) Ibid, 68589, E 12503 - 4 - 31, U.K. Delegation - U.G.N.A. paris, Sept 22, 1948.

(٣) Ibid, 73502 J 1135 - 1055 - 16, Campbell - F.O, Cairo, Feb, 11, 1949, No 229.

(٤) كريم ثابت، المصدر المذكور، عدد ٥٥٣ فى ٢٠ يونيو ١٩٥٥، ص٣.

يجاهدان منذ أمد للحيلولة دون نجاح مخططات العراق والأردن. وازدوجت التحركات بين فاروق والزعيم، فطار عبد الرحمن عزام إلى دمشق، وبدا الهدف ظاهريًا، وهو الوقوف على ما يجرى فى المنطقة من مشاورات تمس الجامعة العربية[١]. ومعروف مكانة الأمين العام لدى الملك ومجهوداته فى سبيل تحقيق طموحاته.

وزار نسيب شهاب القائم بأعمال المفوَّضية السورية بالقاهرة كريم ثابت ومعه نذير فنصة - عديل قائد الانقلاب ومدير مكتبه وياوره وسكرتيره الخاص - وتم الاتفاق على أن يحضر الزعيم لمصر لزيارة فاروق، ووافق الأخير على استقباله فى أنشاص[٢]. وكان نذير فنصة قد صحب معه زوجة الزعيم، وعندما علم كريم ثابت بوجودها زارها فى فندق شبرد ورحَّب بها وطلب منها السعى لدى زوجها للتفاهم مع مصر فى مقابل تأييد حركته والاعتراف به ووعدها بأن يهدى لها فاروق قصرًا فى مصر الجديدة، وتقديم مبلغ كبير من المال للزعيم على أن ينتهج سياسة العداء ضد الملك عبد الله، ويقصى المهادنة التى يتَّبعها، فوافقت على أداء المهمة، ورفض الزعيم المبلغ، وذكر أنه يفضل أن تهدى سوريا بقيمته طائرات لتعزيز السلاح الجوى[٣].

ووصل القائد السورى إلى مطار ألماظة فى ٢١ إبريل ١٩٤٩، وكان فى استقباله مستشار الملك الصحفى، وأقلته طائرة ملكية إلى أنشاص، واستقبله فاروق، وعقد اجتماع ضم من الجانب السورى نذير فنصة، ومن الجانب المصرى كريم ثابت وحسن يوسف، والأخير بصفته رئيسًا للديوان بالنيابة، وقد ذكر أن الحديث جرى حول الأوضاع القائمة فى سوريا خاصة والشرق الأوسط عامة، وأن الزعيم شرح المشروعات المعروضة عليه تحقيقًا لمشروعى الهلال الخصيب وسوريا الكبرى، وأن الجلسة انتهت إلى الموافقة على الترتيب للمناداة بفاروق ملكًا على سوريا ويكون الزعيم نائبًا فى دمشق، واختيار الوزيرين المفوَّضين فى دمشق والقاهرة، لاستكمال الإجراءات الإدارية لتنفيذ الاندماج[٤]، لكنه لم يكن ليترجم عمليًا لكثير من العقبات، وقد أدلى الزعيم بحديث ذكر فيه أنه يرفض ضم سوريا إلى العراق والأردن، وأنه فى حالة رغبتهما للانضمام

---

(١) حسن يوسف، المصدر المذكور، ص٢٠٨.

(٢) كريم ثابت، المصدر المذكور، عدد ٥٥٣ فى ٢٠ يونيو ١٩٥٥، ص٣.

(٣) المصور، عدد ١٤٥٨ فى ١٩ سبتمبر ١٩٥٢، ص٤.

(٤) حسن يوسف، المصدر المذكور، ص ٢٠٨، ٢٠٩.

لسوريا فليكن - وفى ذلك ما يدل على طموحه - وأنه يرى أن تحتفظ كل دولة عربية باستقلالها، وإذا أراد العرب تكوين إمبراطورية عربية «فإننا نرحب بذلك على شرط أن يكون الملك فاروق إمبراطورًا للعرب»(١) .

وهكذا يتبين أن مسألة الاندماج بين مصر وسوريا لم تكن لتلقى الترحيب من الزعيم، وإنما طرحه لها لإمكانية الاستفادة من الطرف الآخر. أما بالنسبة للملك فلها البريق الذى يتفق مع تطلُّعاته، لكنه ركَّز كل اهتمامه فى هذا الوقت للوقوف أمام سياسة العراق والأردن، وعندما يتحقَّق الانتصار عليهما توسع الدائرة.

وفى اليوم التالى لزيارة الزعيم اعترف فاروق بنظام الحكم الجديد فى سوريا. ، ويصوِّر كامبل لحكومته مدى حساسية القصر لأى اضطراب أو تهديد للنظام القائم فى البلدان المجاورة، وأن ما دفع فاروقًا للاعتراف، والتعبير عن وده الخاص لدكتاتور سوريا ما هو إلا نزوة هوى دفعته إليها إبقاء سوريا بعيدة عن الفلك الهاشمى(٢) . وكان له ما أراد، فعقب عودة الزعيم إلى سوريا صرح برفضه لمشروع سوريا الكبرى(٣) . ولم يكن قد ظفر فقط بالاعتراف بنظامه، لكنه ضمن أيضًا الوعود بالمساعدات المالية والحربية(٤) . وبفضل موقف فاروق حصل على الاعتراف السعودى، وعلَّقت الخارجية البريطانية بأنه أصبح يلقى التأييد من الدولتين. وفى لقاء له مع السفير البريطانى فى دمشق، وفى أثناء طرح المسألة الفلسطينية أبدى استعداده للتدخل لدى ملك مصر للوصول إلى تسوية(٥) . ومن ثم يتضح المركز الذى شغله لديه.

وفى ٢ مايو يقدم الوزير السورى المفوَّض أوراق اعتماده، وفى أعقاب ذلك يصدر الزعيم قرارًا بالاحتفال رسميًا بعيد الجلوس الملكى، وتسافر بعثة خاصة برئاسة ياور فاروق إلى دمشق، كما يُرسل برقية إلى الزعيم يشكره فيها على شعوره، وأنه يدل على

---

(١) أخبار اليوم، عدد ٢٤٢ فى ٢٥ يونيو ١٩٤٩، ص١، نلاحظ فى رسالة الشكر التى وجهها لفاروق أنه لقبه بملك مصر والسودان.

F.O. Op. Cit, 73459, J 3733 - 1013 - 16, Campbell- F.O. Cairo, April 30 1949, No 84.

(٢) Ibid, 80341, JE 1011 - 1, Campbell - F.O, Cairo, April 16, 1950, No 177.

(٣) الأهرام، عدد ٢٢٨٦٥ فى ٢٢ إبريل ١٩٤٩، ص١.

(٤) Lenczowski; Op. Cit, p 253.

(٥) F.O. Op. Cit, 75058, E 5724 - 1028 - 65, Broodmead - F.O. Damascus, May 6. 1949, No 131.

ما يجمع بين البلدين من وثيق التضامن، ويُبيِّن له أن ياوره سيقف بجواره عندما يحل هو محله فى هذا الاحتفال، وعلى الفور يشكره الزعيم[١].

وتصل بعثة ملكية ثانية للعاصمة السورية محمَّلة بالهدايا للقوات السورية على الجبهة بلغت أربعة أطنان من الحلوى، وكتب على كل علبة أنها مهداة من الملك[٢]. ويبعث فاروق ببعثة ثالثة لدمشق لتهنئة الزعيم عقب فوزه فى الاستفتاء برئاسة الجمهورية، ويرد عليه الزعيم بإهدائه أرفع وسام حربى فى الجيش السورى صنع من الذهب الخالص ورصع بالأحجار الكريمة، ويحضر رئيس الوزراء على رأس بعثة لتقديمه، وينعم الملك على رئيس البعثة بنيشان إسماعيل وعلى باقى أفراد البعثة بنياشين أخرى[٣].

ويمضى الزعيم ليشيد بفاروق لمسلكه تجاهه فى الصحافة الأجنبية[٤]، وفى أيامه الأخيرة يعلن فى دمشق أنها تنتظر وصول بعثة شرف مصرية تحمل قلادة محمد على التى أهداها الملك لرئيس الجمهورية[٥]. وعليه يبدو أن العلاقة التى ربطت الشخصين كان لها طابعها المتميز. فبالإضافة إلى عامل السرعة، إذ توطدت فى فترة قاربت الأربعة أشهر، فقد نطقت لغة المصلحة بها إذ أسفر الزعيم فى عدائه للأردن، وتُقر زوجته بتصريحه لها قبل مصرعه أنه متفق مع فاروق على ضرورة وضع حد لسياسة الملك عبد الله، وأنه استطاع إقناع قواد من الجيش الأردنى بتنظيم ثورة عسكرية ضد مليكهم، وعندئذ يعلن ضم الأردن إليه، وتُؤكِّد الزوجة أن كريم ثابت هو الموحى بالخطة للزعيم، وأن فاروقًا أقنعه بأن السير فى ركاب أى دولة عربية أخرى سيضل بمستقبل الانقلاب الذى قاده[٦]. وبالتالى فمصر هى الوحيدة التى يمكنه الاعتماد عليها فى تحقيق آماله.

ولم تمهل الأيام فاروقًا لتحقيق تخطيطه، حيث قام انقلاب سامى الحناوى العسكرى

---

(١) Ibid, 73459, J 3929 - 1013 - 16, Campbell - F.O, Cairo, May 7, 1949, No 87.

(٢) أخبار اليوم، عدد ٢٣٩ فى ٤ يونيو ١٩٤٩، ص٧، الأهرام، عدد ٢٢٩٠٣ فى ٧ يونيو ١٩٤٩، ص٤.

(٣) آخر لحظة (ملحق آخر ساعة) عدد ٧٦٧ فى ٦ يوليو ١٩٤٩، ص١، الأهرام، عدد ٢٢٩٢٩ فى ٧ يوليو ١٩٤٩، ص٤، عدد ٢٢٩٣٠ فى ٨ يوليو ١٩٤٩، ص٤.

(٤) الأهرام، عدد ٢٢٩٢٥ فى ٣ يوليو ١٩٤٩، ص١.

(٥) المصدر نفسه، عدد ٢٢٩٥٥ فى ٨ أغسطس ١٩٤٩، ص٤.

(٦) المصور، عدد ١٤٥٨ فى ١٩ سبتمبر ١٩٥٢، ص٤.

في ١٤ أغسطس قتل على أثره الزعيم، وتأثر الملك لفقدانه اليد التي كانت ستُنفِّذ له رغبته. ومما يذكر أنه عقب مقتله أرسل إلى زوجته مبعوثًا يحمل لها تقدير مليكه للراحل، ومبلغًا بأنه لن يتردد في تقديم المساعدة لأسرته، وسلَّمها عشرة آلاف جنيه(١). ويُعتبر ذلك ثمنًا لطاعته له وانجرافه معه أكثر من كونه إخلاصًا أو وفاءً.

وبمجرد وقوع الانقلاب اتصل حسن يوسف بالقائم بالأعمال البريطاني ليبلغه سماعه للنبأ من محطة إذاعة القدس، وطلب منه موالاته بالتطورات لاحتمال إبلاغها له عن طريق البعثة البريطانية بدمشق، ولكنه ما أن جاء الليل حتى واتته التفصيلات تليفونيًا عن الوضع هناك، وكان ينقلها لفاروق الذي أعلن الحداد ثلاثة أيام على الزعيم، ويسجل أندروز الأثر السيئ عليه وكيف اعتدى على حكومته، ورحب بالزعيم وفتح الطريق لاعتراف دول أخرى به، وأنه بذلك انعدمت إيجابيته وكان له الأثر المضاد عليه وبخاصة أن ما حدث مثل أمام عينيه كمثل ثان خلال أشهر قليلة، كيف أنه من السهل لجيش أن يقوم بانقلاب(٢).

واختلفت الرؤية الملكية للحناوي عنها للزعيم. حقيقة أن مصر اعترفت بانقلابه، ولكن الاعتراف جاء متأخرًا من ناحية، واختلف عن سابقه من ناحية أخرى بعد أن أيقن الملك أن ميول قائد الانقلاب الجديد تجاه العراق. ويكتب السفير البريطاني للندن عن الصدمة التي يعيشها فاروق ليس فقط للطعنة التي وجهها الحناوي للزعيم، وإنما للتهديد بتطورات أخرى تجاه الوحدة بين العراق وسوريا، وأن ذلك قد أثار أيضًا البعثة المصرية وجعلها تعرض على الفور مشروع الضمان الجماعي(٣). وكحركة رد فعل يستقبل الملك شكري القوتلي، ويبعث كامبل لحكومته ليعلمها بوصوله، وبأنه على ما يبدو أصبح يتحرك بواسطة القصر ليمثل المعارضة المصرية لأي توسع قد يغير الحالة الراهنة في سوريا، مما قد يؤثر على استقلال هذا البلد(٤). وذلك يعني أن فاروقًا اتخذه جبهة مساندة للوقوف والتصدي لأي تحرك من العراق تجاه سوريا. أيضًا لم يغب عن ذهنه أن الرئيس السوري السابق من الممكن أن يستعيد الحكم مرة أخرى وبالتالي تعود المياه

(١) المصدر نفسه.

(٢) F.O. Op. Cit, 73465, J 6601 - 1015 - 16, Andrcws - F.O. Alex. Aug, 15, 1949, No 106.

(٣) Ibid, 80341, JE 1011 - 1, Campbell - F.O. Cairo, April 16, 1950, No 177.

(٤) Ibid, 73461, J 8203 - 1013 - 16, Campbell -F.O. Cairo, Oct. 14, 1949.

إلى مجاريها . ومما يذكر أن الأخير لم يفتأ يُعبّر ويُصرّح بأن فاروقًا رافع لواء العروبة، وأنه لم يتخل عن الدفاع عنها(١) .

وبذلك راح الملك يبذل الجهد ليحول دون تحقيق سياسة الحناوي، وقد ساعده الحظ بقيام الانقلاب العسكري الثالث في سوريا على يد أديب الشيشكلي في ٢٠ ديسمبر ١٩٤٩، وكان على نقيض سلفه فسار على سياسة مخالفة له وزار القاهرة في أوائل ١٩٥٠ بشأن مشروع الضمان الجماعي(٢) . ومن الملاحظ أن الملك لم يتّبع معه الأسلوب الذي سبق أن اتخذه مع الزعيم، فلعلّه تأكد من انحيازه لمصر والسعودية هذا بالاضافة إلى أن العلاقات مع الأردن خفت حدة توترها بعض الشيء.

لم تثبط هزيمة حرب فلسطين وما تمخض عنها من عزيمة فاروق عن المضي في طريقه للحفاظ على تصدُّره للزعامة العربية، واحتلت القضية الفلسطينية حيِّزًا، وانعكست تصرفاته لتشهد بذلك، فهو يتدخل في مسألة الاجتماع الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية، ويأمر بمنع إعطاء تأشيرات للمندوبين الإسرائيليين، وتسبب ذلك في أزمة مع حسين سري، ويعلّق أندروز بأن الذي ألجأ فاروقًا لهذا الموقف «انتهاز الفرصة ليتحرك ويكسب الشهرة في العالم العربي ولو حتى على حساب رئيس وزرائه»(٣) . وإن كان ذلك يُمثّل شطرًا من الواقع، فالشطر الآخر يُشكّل تعاطفه مع الفلسطينيين، هذا إلى جوار عوامل أخرى فرضت نفسها، فإن ما عرف وأشيع عن الملك عبد الله بشأن موقفه منهم واتجاهاته لإسرائيل ألزمه اتباع الجانب المخالف، أيضًا الموقف الموحّد الذي جمعه بالملك السعودي فرض ذلك السلوك. وفي المأدبة التي أقامها في أول نوفمبر ١٩٤٩ لرؤساء وفود الدول العربية لدى مجلس الجامعة العربية، وعلى المائدة صرّح بقوله: «إن هناك مكانًا خاليًا على هذه المائدة، وهو مكان فلسطين، وقد خطر لي أن أشير إليه بكرس خال، وأحب أن تعلموا أن مكان فلسطين سيبقى محفوظًا بيننا»(٤) .

وأحدث التصريح الأصداء، ففي الداخل توجه الحاج أمين الحسيني ومعه بعض أتباعه

---

(١) أخبار اليوم، عدد ٢٥٨ في ١٥ أكتوبر ١٩٤٩، ص١ .

(٢) المصري، عدد ٤٣٥٥ في ٩ يناير ١٩٥٠، ص١، الأساس، عدد ٨٠٢ في ٩ يناير ١٩٥٠، ص١ .

(٣) F.O. Op. Cit, J 7323 - 1013 - 16, Andrews - F.O. Sept. 9, 1949.، انظر فصل حكم القصر .

(٤) Ibid, 75076, E 13451 - 1071 - 65, Campbell -F.O. Cairo, Nov, 2, 1949, No 161.

إلى القصر ليُعبِّروا عن شكرهم لفاروق لتعاطفه تجاه فلسطين[١]، وفى الخارج بعث الفلسطينيون فى لبنان ببرقية إلى الديوان الملكى يرفعون ولاءهم وإخلاصهم وشكرهم للملك على لفتته نحو بلدهم[٢].

ولم يكن الملك ليفوِّت فرصة إلا ويتطرَّق إلى مناقشة القضية الفلسطينية، فعندما حضر الأمير سعود فى زيارة خاصة لمصر للعلاج تداولها معه، وحين التقى السفير البريطانى الذى قدم له القائد العام للقوات البرية فى الشرق الأوسط، تكلَّم عن اليهود ودعايتهم القوية وتأثيرهم حتى على البيت البيض، وحث بريطانيا على ترك التأثر جانبًا عند معالجتها للقضية[٣]. وعارض أى اتجاه يرى الاعتراف بإسرائيل. ففى إبريل ١٩٥٠ قدَّم حسين سرى وكان رئيسًا للديوان مذكرة إليه تحتوى على وجوب اتباع مصر لمنهج عملى فتتفاهم مع إسرائيل وتعقد الصلح معها وتعترف بها، فغضب وأمر كريم ثابت بإبلاغه بأنه إن لم يعدل عن وجهة نظره، فإنه يتعذر بقاؤه فى منصبه، وانتهى الأمر إلى أن يكون ذلك من أسباب استقالته[٤]. هذا ويجب أن يوضع فى الحسبان أنه مما أثار حنق فاروق على إسرائيل فى هذه الفترة، هؤلاء الصحفيون اليهود الذين ساعدوا على فضح تصرفاته فى الصحافة الأوربية والأمريكية.

وتبنى فاروق مشروع الضمان الجماعى ـ يتضمن فرعين سياسيا وعسكريا ـ محاولة منه لخلق وحدة يمكنها الوقوف أمام أى تهديدات سوڤيتية، أيضًا ليكون رد فعل على مشروع الدفاع المشترك. ووفقًا لرغبته قدم رئيس الوزراء المشروع إلى الجامعة العربية، ويستاء السفير البريطانى من تلك الخطوة ويكتب للندن عندما يسرد أخبار الجامعة العربية أنها مستمرة فى العمل على أن تكون مصر هى الزعيمة، وذلك بتحريض من القصر أو بمعنى أصح بمباركة فاروق، وأن المشروع يرتكز على تكوين تحالف حربى عربى عام[٥].

---

(١) Ibid, 73461, J 8904 - 1013 - 16, Campbell - F.O. Cairo, Nov, 5, 1949, No 163.

(٢) السياسة، عدد ١٥١٨ فى ٦ نوفمبر ١٩٤٩، ص٢.

(٣) F.O. Op. Cit, 80343, JE 1013 - 15, Campbell- F.O. Cairo, March 21, 1950, No 70, F.O. Op. Cit, 80383, JE 1055 - 46, Stevenson - F.O. Cairo, Aug. 8, 1950, No 315.

(٤) أخبار اليوم، عدد ٢٨٣ فى ٨ إبريل ١٩٥٠، ص١، كريم ثابت، المصدر المذكور، عدد ٥٥٨ فى يونيو ١٩٥٥، ص٣. يؤيد موقف حسين سرى أنه كان بحكم نشاطه فى الشركات على علاقات وثيقة مع كبار الرأسماليين اليهود، روزاليوسف، عدد ١١٣٩ فى إبريل ١٩٥٠، ص٤.

(٥) F.O. Op. Cit, 73461, J 8728 - 1013 - 16, Campbell- F.O. Cairo, Nov. 1 st, 1949, No 160.

وفى لقاء الملك مع رؤساء الوفود العربية فى أول نوفمبر ١٩٤٩ رجاهم أن «يتم الاتفاق على الضمان الجماعى فى أقرب وقت وبعزيمة صادقة، وأن صيغ الاتفاقات ليست مهمة بل الروح التى تمليها، ولا قيمة للاتفاقات المكتوبة إذا لم تكن مؤيدة بإيمان صادق وعزم أكيد، ولذلك أرجو أن تضعوا مصلحة العروبة العليا فوق كل اعتبار». كما طالب بأن يظهر كل بلد عربى شيئًا من إنكار الذات «فى سبيل وحدتنا والعمل الذى نحن مقبلون عليه، وأن مصر هى التى تحمل جزءاً كبيراً من هذه التضحية المقبلة على ذلك برغبة صادقة وإيمان قوى»[١].

وعارض الملك عبد الله المشروع، ويكتب السفير البريطانى فى عمّان للندن أنه يخشى أن تكون الهدايا المرسلة منه إلى فاروق بمناسبة زواجه للتمويه، وأنه كان من المقرر أن يعود ملك الأردن من رحلته الخاصة بزيارة تركيا إلى الإسكندرية، ولكن الوزير الأردنى بمصر أبرق له باستحسان العودة إلى الأردن، حيث علم أن توقيعه على الضمان الجماعى ضرورة أولية للقاء بين الملكين[٢]. وأخيراً ينتهى الصراع باغتيال الملك عبد الله فى ٢١ يوليو ١٩٥١ ويتوقف نشاط فاروق المعاكس، وتأخذ العلاقة مع الملك طلال طابع الود، فيهنئه ويوفد بعثة من الأطباء لمعالجته[٣]، وذلك قبل أيام من تنازله عن العرش.

أما بالنسبة لعلاقة فاروق بليبيا فلم تكن على ما يرام، حقيقة أنه طالب باستقلالها فى إطار سياسته العربية، لكن صلته بالسنوسى اتّسمت بالجفاء، ربما لتأثير بوللى عليه كإيطالى فى وقت كانت فيه علاقة السنوسى بإيطاليا سيئة، كذلك فإن هروب بعض الإخوان المسلمين إلى برقة عام ١٩٤٩ ورفض السنوسى تسليمهم أسهم فى هذا الموقف. والثابت أن فاروقًا لم يبعث إليه إلا برسالة واحدة وقت أزمة طرابلس عام ١٩٥٠[٤]. ومن ثم فإن الاهتمام بليبيا لم يشغل حيزاً كبيراً من فكر فاروق. ومع أن السنوسى لم يكن يميل هو الآخر له، لكن عندما أثيرت مسألة الاعتراف بلقبه ملكًا لمصر والسودان، صرح رئيس الوزراء الليبى للمبعوث الدبلوماسى البريطانى بأنه حين عرض القضية على مليكه

---

(١) Ibid, 75076, E 13451 - 1071 - 65, Campbell- F.O. Cairo, Nov, 2. 1949, No 161.

(٢) Ibid, 91793, ET 10312 - 2, Kirkbride, - F.O. Amman, May 26, 1951, No, 103.

(٣) الأهرام، عدد ٢٣٩٨٢ فى ١٠ يوليو ١٩٥٢، ص١، الأساس، عدد ١٥٧٤ فى ١٣ يوليو ١٩٥٢، ص١، الأساس، عدد ١٥٧٤ فى ١٣ يوليو ١٩٥٢، ص٢.

(٤) الأهرام، عدد ٢٣٢١٥ فى ١٧ مايو ١٩٥٠، ص٦.

رأى قبول اعتماد السفير المصرى على الشكل المطلوب من مصر مُعبِّرًا عن أن فاروقًا حر فيما يتخذه من ألقاب، وفى الوقت نفسه صرح بأنه يود أن تكون له علاقة طيبة بالسودان(١).

واستمر فاروق فى حرصه على حسن العلاقة مع المغرب حيث استحثه المغاربة على تولى قضيَّتهم، وتحقيق أمانيهم فى الحصول على الحرية والاستقلال والانضمام للجامعة العربية، فيلتقى محمد بن عبود رئيس الوفد المراكشى فى لجان الجامعة العربية به، وعقب خروجه من المقابلة الملكية، يصرِّح بأن قضية المغرب العربى تحظى بعناية الملك، حيث لمس منه أنه يتبع أدق تفصيلاتها، وأنه يحتل مكانة كبيرة فى قلب كل عربى(٢). وبالفعل فقد أظهر فاروق اهتمامه بها، ففى حديث له مع السفير البريطانى، تعرَّض لقضية مراكش ونعت الفرنسيين بأنهم ذوو قسوة ومستعمرون من الطراز الأول ولابد من خروجهم من مراكش، وأنه فتح الموضوع مع السفير الفرنسى والحكومة المصرية لبحث الأمر(٣). والواقع أن فاروقًا تمتع بشعبية فى الشمال الأفريقى، وشاهد الوفد الصحفى الذى زار المنطقة فى عام ١٩٥٠ ذلك على الطبيعة وسمع الهتافات بحياة الملك، ولكنه سُئل عن صحة ما يشاع وينشر فى الصحافة(٤). وبذلك يكون فى آخر المطاف قد هدم الصرح العالى الذى أقامه لنفسه بلهوه وفساده. وعلى أى حال، فإن ما قدمه لصالح العروبة لا يمكن تجاهله مهما كمن وراءه من نوازع ومصالح شخصية.

---

(١) F.O. Op. Cit, 90402, JT 1511 - 593, Cendole - F.O. Benghazi, Dec 22, 1951, No 369.
اعترفت الدول العربية باللقب، وكانت لبنان أول دولة سارعت فى ذلك، بينما تأخرت العراق فى اعترافها.

(٢) الأهرام، عدد ٢٢٥٥٠ فى ١٦ إبريل ١٩٤٨، ص٤.

(٣) F.O. Op. Cit, 90131, JE 1051 - 80 Stevenson - F.O. Cairo, April 10, 1950, No 45.

(٤) جلال الدين الحمامصى، المرجع المذكور، ص ١٠٧، كان عضوا فى هذا الوفد.



الفصل التاسع

القائد الأعلى وجيشه

أعطى الدستور للملكية الحقوق فى الجيش، فنصَّ على أن الملك هو القائد الأعلى للقوات البرية والبحرية، يُولى ويعزل الضباط، ويعلن الحرب ويعقد الصلح ويُبرم المعاهدات ويُبلِّغها للبرلمان[1]. ولكن الملكية تعدَّت حقوقها، وأصبحت من سماتها الأوتقراطية، الاستحواذ على الجيش حتى تضمن تنفيذ سياستها بالهيمنة عليه من ناحية، والاستعانة به عند الضرورة من ناحية أخرى. وعليه بدا واضحًا الارتباط بين الطرفين. وقد دعَّم وعزَّز فؤاد ذلك الاتجاه وورثه عنه فاروق، واتفق أن يكون أول عهده بداية لحياة جديدة للجيش عقب معاهدة ١٩٣٦، حيث لم يعد ضباطه قاصرين على أولاد الذوات، إذ التحقت به تلك الشرائح التى ارتبطت جذورها بعامة الشعب، ولها أفكارها وأبعادها وتطلُّعاتها. ووفقًا للمنهج الذى اتُّبع فى إضفاء الشعبية على الملك، دخل الجيش تحت لوائه ليشكِّل قوة تلتصق به، وحتى قبل توليه سلطاته الدستورية يتنقل بين وحدات الجيش، ويحضر الاستعراضات العسكرية ويوزع الجوائز على المتفوقين[2].

ومنذ اللحظة الأولى حاولت الوزارة الوفدية أن تبدأ بفك الارتباط بتغيير قسم الجيش، وباءت المحاولة بالفشل، ولكنها نجحت فى إنشاء مجلس الدفاع الأعلى الذى اقتص بعض السلطات من الملك ليعطيها لمجلس الوزراء[3]. أيضًا تمكنت من إلغاء حفل العشاء

(١) حسن يوسف، المصدر المذكور، ص ٢١٣.

(٢) الأهرام، عدد ١٨٧٢٤ فى ١٩ فبراير ١٩٣٧، ص١.

(٣) انظر فصل حزب الأغلبية، عنصر اختبار القوة.

الذى كان سيقيمه الضباط للملك من بين الترتيبات المعدَّة بمناسبة ارتقائه العرش مكتفية بدعوة الشاى التى وجهها القصر لهم(١) .

وفى هذا الحفل اجتمع فاروق بالضبَّاط على اختلاف رتبهم وأسلحتهم، وفى ختامه أعرب عن تقديره للجهد الشاق الذى بذله الجيش فى العرض العسكرى، ثم أبدى رغبته فى أن يحتفظ الجيش بتقاليده وأخصَّها البعد عن السياسة(٢) . وكان يخشى من تأثير الوفد عليهم، ونجح فى جذب كثير من العسكريين شأنهم فى ذلك شأن باقى القوى التى انجرفت مع التيار الجديد لشكل الملكية، وحرص هو والملتفون حوله على المحافظة على هذا الوضع ليكون سنداً للقصر فى نزاعه مع الوفد، فيدعو الضباط على مائدته، ويردوا تحيته بإهدائه سيفًا ثمينًا(٣)، وأصبح الاتصال مستمراً بينهما. ويُؤكِّد السفير البريطانى لإيدن شعبية فاروق داخل الجيش(٤) . ووضح هذا فى أخريات أيام الوزارة عندما حرَّكت المظاهرات لصالحها، فكان من بين رد الفعل استدعاء القصر لأربعين ضابطًا ـ منهم عدد من كبار الرتب ـ لإعلان ولائهم للعرش، ومما يذكر أن الحكومة أحالتهم إلى الاستيداع لإدلائهم صراحة بأنها على وشك السقوط، وأنهم سيقفون بجانب الحكومة الجديدة(٥) . وبذلك تعرَّض الجيش لألاعيب المنافسة بين القصر والوفد.

وبإقالة الوزارة استمر فاروق على سياسته، ففى خلال الأسبوع الثانى من يناير ١٩٣٨ احتفل بعيد ولاء الجيش لقائده الأعلى، حيث أقسم على أن يهب حياته للذود عن الملك والوطن، وافتتح الملك نادى ضباط الجيش بالزمالك، وبدا عليه الاعتزاز والنشوة فى أثناء سماعه لكلمات الولاء له من ضبَّاطه(٦) . وتبع ذلك إنعامات ملكية وترقيات وتعيينات للبعض من رجال الجيش والشرطة، وإن كانت قد سبَّبت الاستياء لعدم انضباطها مثلما حدث مع عزيز المصرى إذ جيء به من خارج الجيش ليعين مفتشًا عامًا له، كأول مصرى

---

(١) المصور، عدد ٦٦٧ فى ٢٣ يوليو ١٩٣٧، ص٨.

(٢) الأهرام، عدد ١٧٩٩٤ فى أول أغسطس ١٩٣٧، ص٨، البلاغ، عدد ٤٦٠٢ فى أول أغسطس ١٩٣٧، ص١

(٣) الأهرام، عدد ١٩١١٦ فى أول ديسمبر ١٩٣٧، ص١، عدد ١٩١٣٥ فى ١٢ ديسمبر ١٩٣٧، ص٨.

(٤) F.O. 407 - 221, J 912 - 16, Lampson - Eden, Cairo, Feb. 16, 1937, No 209.

(٥) Ibid.

(٦) الأهرام، عدد ١٩١٦١ فى ٦ يناير ١٩٣٨، ص١.

يُعيَّن فى هذا المنصب(١) . أيضًا عُيِّن عمر فتحى كبيرا للياوران وهناك من هو أقدم منه(٢) . ولم يغفل فاروق اهتمامه برجال البوليس الذين شاركوا زملاءهم فى الولاء له(٣) .

وانغمس الملك فى شئون الجيش وغمره الإحساس بارتباط قوته بوجوده خاصة مع الميول المحورية التى بدأت ملامحها تظهر على محياه ، ولاعتقاده بأنه مع جيش سيكسب المعركة ضد بريطانيا . ومنذ مارس ١٩٣٨ ظهر جليًا للعيان أنه جعل الجيش قبْلَته ، فهو يوافق على مناورات المدفعية ويحضرها ، وكذلك الطيران الحربى ، ويقوم برحلته إلى الصحراء الغربية ليتفقَّد خطوط الدفاع ، ويُصدر توجيهاته إلى محمد محمود للاهتمام بالجيش وشئون الدفاع(٤) ، ويطلب المعلومات عن حالته واستعداده وقوته وجنوده الاحتياطيين ، ويُصرِّح بأنه «إذا جاء يوم أصبحت فيه مصر فى خطر فإننى سأقود جيشى بنفسى»(٥) . وبذلك تسلَّطت على الملك نزعته فى أن يكون صاحب السطوة والسلطة على الجيش على اعتبار أنه قائده الأعلى .

وواصل فاروق برنامجه فى جذب الضبَّاط ، فعقب استقالة حسن صبرى وزير الحربية بسبب شغل منصب مدير مصلحة الحدود ، حلَّ مكانه حسين سرى فى ١٧ يناير ١٩٣٩ ، وطبَّقت الحكومة الكادر الجديد على الجيش والبوليس والذى خفَّض من المرتبات ، فاعترض ضباط الجيش لدى وزيرهم لما فى ذلك من ضرر يلحق بهم ، وأرسلوا تظلمًا إلى القصر ، فتلقَّفه الملك وأعطى لهم التأكيد بأنه سينظر فى طلبهم بعين الاعتبار ، ومن ثم

---

(١) كان لدخول عزيز المصرى الجيش فى هذه الآونة الأثر البالغ فيه ، وهو صاحب نضال ، فقد أتم دراسته فى مصر ثم التحق بكلية سان سير الحربية ، وانضم للجيش التركى ، واشترك فى إخماد ثورات ضد الدولة العثمانية ، وأسهم فى الحرب الطرابلسية وسافر إلى ألمانيا ودرس بها وعين أستاذًا للتاريخ فى إحدى جامعاتها ، وقضى فترة الحرب العالمية الأولى فى إسبانيا حتى عام ١٩٢٢ سافر بعدها إلى إيران فالعراق ، وأخيرًا عاد إلى مصر ، فعُيِّن مديرًا لمدرسة البوليس ثم صاحب فاروقا فى رحلته العلمية عام ١٩٣٦ ، ولم يكن بغافل أن رئيس الديوان هو صاحب فكرة توليه هذا المركز ، حيث توسم فيه إمكانية تحقيق رغبات القصر على يديه ، هذا بالاضافة إلى أن الميول المحورية والعداء لبريطانيا قد جمعا بين الطرفين .

(٢) F.O. Op. Cit, 222, J 1989 - 6 - 16, Lampson - Halifax, Cairo, May 6, 1938, No 510.

(٣) Ibid.

(٤) الأهرام ، عدد ١٩٢٢٦ فى ٢٣ مارس ١٩٣٨ ، ص٨ ، عدد ١٩٢٢٨ فى ٢٥ مارس ١٩٣٨ ، ص٨ ، عدد ١٩٢٦٤ فى ٢ مايو ١٩٣٨ ، ص٩ ، عدد ١٩٣٨٥ فى ٣١ أغسطس ١٩٣٨ ، ص٩ .

(٥) آخر ساعة المصورة ، عدد ٢٢١ فى ٢٥ سبتمبر ١٩٣٨ ، ص١٠ .

نشرت الأهرام أن الكادر الجديد لن يطبَّق على الجيش مما أدى إلى تكذيب الحكومة للخبر وبيانها أن المسألة تحت الدراسة[1]، فنتج عن ذلك مزيد من الإثارة للضباط.

وعقب صلاة جمعة ٢٠ يناير ١٩٣٩ التى صلَّى فيها فاروق إمامًا بالأمراء العرب وتردَّدت له الهتافات كخليفة للمسلمين، توجه الضبَّاط إلى القصر ليسجِّلوا أسماءهم مدَّعين أن السبب مناسبة عيد زواج الملك. ولكن الجنرال ماكريدى Macready - رئيس البعثة العسكرية البريطانية - أخبر لامبسون أن كبار الضبَّاط جاءوا من المديريات إلى القاهرة وليس لهم غرض سوى مناقشة الكادر، وأن رئيس الأركان المصرى يرى إمكانية قيام الضباط بإضراب، وأنه أصبح واضحًا أن فاروقًا يُؤيِّد قواته ضد الحكومة مما أحرجها. ويذكر السفير البريطانى لحكومته أن هذه الطريقة أتاحت للسياسة دخول الجيش، وأعطت للضباط الانطباع بأن الملك يحميهم ضد تخفيض مرتباتهم التى تعمل الحكومة عليها، وأنه عزم على احتواء الجيش لما قد يحدث ضده فى المستقبل، وفى ذلك ما يقضى على المبدأ المتعارف عليه بإبعاد الجيش عن السياسة. وتعلِّق الخارجية على أن ما يقدم عليه فاروق ربما يكون جائزًا، ولكنه ليست له ميزة حيث لو تدخل الجيش فى السياسة فسوف يقوم فى يوم بضربته ضد الملك نفسه[2].

وتفطَّن فاروق لخطورة الاستمرار فى مساندة الجيش ضد الحكومة فى فترة ازدادت فيها الأزمات معها، ومن ثم فقد أصدر توجيهاته لرئيس الوزراء التى أبلغها لكبار الضبَّاط فى ٦ فبراير ١٩٣٩ بمعارضة الملك لأى مخالفة للأوامر، وأن مطالب الضباط تُقدَّم إلى وزير الحربية الذى هو موضع ثقته، وعليهم أن يظهروا استعدادهم للتضحية، وتضحيتهم الأولى قبولهم الكادر الجديد، وأن عدم إطاعتهم للأوامر تُعَدّ موجَّهة ضد الملك وستفقدهم عطفه[3]. وتنشر التايمز أن فى ذلك الإجراء قضاء على الإشاعات التى تردَّدت عن أن القصر ضالع مع الجيش على الحكومة، وأن نظام الحكم ليس مستعدًا للسماح للجيش بأن يُملى على الحكومة السياسية التى تتَّبعها كما حدث فى دول البلقان[4]. وانتهت الأزمة لكنها تركت الانطباع بأن فاروقًا لديه المقدرة لضم الجيش تحت

---

(١) الأهرام، عدد ١٩٥٢٤ فى ٢٠ يناير ١٩٣٩، ص٨.

(٢) F.O. 371 - 23304, J 358 - 1 - 16, Lampson - F.O, Cairo, Jan. 25, 1939, F.O. Minute, Bentinak.

(٣) F.O. 407 - 223, J 496 - 1 - 16, Lampson - Halifax, Cairo, Feb. 6, 1939, No 111.

(٤) البلاغ، عدد ١٥٣٦١ فى ٧ فبراير ١٩٣٩، ص٦.

لوائه وتهديد الحكومة به. وينقل لامبسون للندن أنه أحاط نفسه بالشخصيات القوية من الجيش ليكونوا بحرسه، ومنحوا ضعف مرتباتهم ليجعل الجيش فى جانبه ضد الحكومة والشعب(١).

وكعادة فاروق التى تتفّق مع شخصيته، كان يفاجئ وحدات الجيش بزيارته، وأيضًا الكلية الحربية، وفى بعض الأحيان يكون بمفرده حيث يطوف بين الضبّاط ويتحدث إليهم، كما اهتم بكلية أركان الحرب التى بدأت أولى حلقاتها فى عهده، وواصل شغفه بالاطلاع بشئون الدفاع خاصة مع ظروف الحرب(٢). واستاء رئيس البعثة العسكرية البريطانية من تلك التصرفات، كما نقل إلى لامبسون واقعة عدّها تمس شرف الجيش قام بها الملك ووزير حربيته فى مارس ١٩٣٩، وكان من نتيجتها تنحية خمسة من قادة الجيش عن قيادة فرقهم، ويستعرض الحادثة أنه عقب حضورهما إحدى المناورات نودى على هؤلاء الضباط وأخطروا بأنهم لا يصلحون للقيادة نظرًا لسمنتهم ونقلوا إلى أعمال أخرى، ويرجع ما كردى السبب إلى خشيتهما من علاقة الحب التى تربطهم بالإنجليز(٣).

ومن المعروف أن البعثة العسكرية البريطانية كانت قلقة بشأن مركز فاروق داخل الجيش فى هذه الفترة الحرجة نظرًا لموقفه الذى لم ترتح إليه. ومما عقد الأمور موافقته لعلى ماهر على تعيين صالح حرب وزيرًا للدفاع، وعزيز المصرى رئيسًا للأركان وإنعامه عليه برتبة فريق، وإنشاء جيش مرابط تحت قيادة عبد الرحمن عزام وزير الأوقاف، ثم قيامه وبصحبته المسئولين العسكريين بزيارة الحدود الغربية فى ١٢ سبتمبر ١٩٣٩ للاطمئنان على الوضع الحربى هناك(٤).

وهكذا وجّه فاروق اهتمامه بالجيش واتبع أسلوب المجاملة مع قواته، فيقدم إليها التبرعات فى المناسبات، ويصحب كبار العسكريين معه فى بعض الأحيان لصلوات الجمعة، وفى هذه الحالة يرتدى الزى العسكرى، ودائمًا يدعو الضبّاط إلى مائدته، وفى

---

(١) F.O. 371 - 23305, J 1282 - 1 - 16, Lampson - F.O, Cairo, March 17, 1939.

(٢) الأهرام، عدد ١٩٥٦٤، فى ٢ مارس ١٩٣٩، ص١، عدد ١٩٦٥٩، فى ٦ يونيو ١٩٣٩، ص٣، عدد ١٩٦٧٦ فى ٢٣ يونيو ١٩٣٩، ص٨.

(٣) F.O. Op. Cit, J 12851 - 1 - 16, Lampson - F.O, Cairo, March 16, 1939.

(٤) انظر فصل عابدين وقصر الدوبارة، عنصر المحالفة فى التطبيق.

الوقت نفسه حرصت قيادة الجيش على إظهار ابتهاجها فى المناسبات الخاصة بالاحتفالات الملكية[1].

وانعكست تصرفات الملك على ما فى نفسيَّته، ولكن بريطانيا لم تترك التلاحم مستمرًا وضغطت لاستبعاد عزيز المصرى، لتخلخل مركز فاروق داخل الجيش خاصة وأن المظاهرات خرجت من الجامعة تهتف لهما، ثم أطاحت بحكومة على ماهر. وفى أثناء هذه الفترة أى فى بداية الأربعينيات ظهر تنظيم سرى بين ضبَّاط الجيش والطيران لمقاومة الإنجليز، وجرت اتصالات بينه وبين الإخوان المسلمين، وأسفرت مجهوداته عن تنسيق العمل مع الألمان ولكن الفشل أصاب التخطيط[2]. وهذا الاتجاه المحورى كان يتفق مع فاروق.

وجاء حادث ٤ فبراير ليكون له الانعكاس على العلاقة بين القائد الأعلى وجيشه، وحتى هذا الوقت كان ولاء الجيش للملك قائمًا، وذلك مما أقلق بريطانيا ولم تسقطه من حسابها فى كل تصرف أقدمت عليه بما فيه التهديد باستخدام القوة يوم حصار قصر عابدين، وخشى ولسون من رد الفعل على الجيش الذى قد يكون له تأثير خطير على المجهود الحربى، لكنه يُبيِّن أن الفضل فى كبت العمل المضاد يرجع إلى الموقف الحكيم لإبراهيم عطا الله رئيس أركان حرب الجيش[3]، أيضًا اتُخذت الاحتياطات الكاملة لوقف أى تدخل فى الجيش.

والواقع أن الحادث أثر تأثيرًا عميقًا بين صفوف الضبَّاط شأنهم فى ذلك شأن باقى المصريين وفقًا لاتجاه الشعور الوطنى، لكنهم ازدادوا عمقًا نظرًا لما أصابهم فى كرامتهم على اعتبار أن الجيش يُمثِّل المؤسسة التى تحمى الملك وتحافظ له على عرشه، ومنذ تولى فاروق المُلك وهو يوالى جهده للمحافظة على هذا الرباط وتقويته، وبالتالى فقد أحسوا

---

(١) الأهرام، عدد ١٩٦٢٨ فى ٦ مايو ١٩٣٩، ص٩، عدد ٢٠١٥٦ فى ١٨ أكتوبر ١٩٤٠، ص١، عدد ٢٠٨٩١ فى ٨ ديسمبر ١٩٤٢، ص٢، المصرى، عدد ١١٢٧ فى ٢٢ ديسمبر ١٩٣٩، ص٦، الدستور، عدد ٦٩٤ فى ٣ مارس ١٩٤٠.

(٢) عبد اللطيف بغدادى، مذكرات، حـ١، ص ص ١٢ ـ ١٦، كمال الدين حسين، المصدر المذكور، عدد ٢٦٧٣ فى ٢ يناير ١٩٧٦، ص٣٠، الحلقة الثالثة.

(٣) Richmond, Op. Cit, p. 205.
Wilson, Op. Cit, p. 129.

بضعفهم، إذ لم يتمكنوا من اتخاذ موقف مضاد للإجراء البريطانى، واتضح الأثر فى تحركات قام بها البعض، فقدم محمد نجيب استقالة مسببة للملك احتجاجًا على هذا الحادث، ذكر فيها أنه طالما لم يستطع حماية الملك وقت الخطر، فإنه يخجل من ارتداء بذلته العسكرية. ولكن فاروقًا رفضها، وبيَّن أنه منع الحرس الملكى من المقاومة وبالتالى فلن يسمح له بالاستقالة[1].

وعقدت الاجتماعات علنًا فى نادى الضبَّاط للتشاور فى الأمر والوصول إلى طريقة لرد الاعتبار، وأرسل وفد نيابة عنهم إلى قصر عابدين وقابل رئيس الديوان وأعرب عن الاستعداد للثأر من المسئولين عن الحادث، ولكن أحمد حسنين أثناه عن ذلك وناشده الهدوء وشكر له باسم الملك جميل مشاعر الضبَّاط الوطنية[2]. ويذكر السادات أن الضباط تجمعوا بالقاهرة وساروا - وهو أحدهم - إلى قصر عابدين تحية للملك الذى خرج ورد التحية[3]. ويُضيف عبد اللطيف بغدادى أن الضباط سجَّلوا أسماءهم فى سجل التشريفات إثباتًا لولائهم للملك، وتعبيراً عن مساندتهم[4].

ولما كان نادى الضباط يجاور «الاتحاد المصرى الإنجليزى» تعلَّم رجال الجيش الهتاف بحياة فاروق وسقوط بريطانيا، وكانوا يذهبون للصلاة وراء الملك بقصد الإعلان عن القول «نحن وراء الملك»[5]. وبرغم محاولات امتصاص الغضب الذى ساد الجيش فإن الانفعالات ظلَّت كامنة فى النفوس تنتظر الفرصة لتعبِّر عما يدور فى داخلها. فيكتب عبد الناصر لأحد أصدقائه بعد أن امتلأ حسرة للاستسلام والخنوع ليترجم الإحساس

---

(١) محمد نجيب، مذكرات، كنت رئيسًا لمصر، ص٦١، استلفتت هذه الحركة نظر صغار الضباط فأعجبوا به.

(٢) حسن يوسف، المصدر المذكور، ص ص١٢٧، ٢١٤، محمد أنيس، ٤ فبراير ١٩٤٢ فى تاريخ مصر السياسى، ص ص٤٩، ٥٠. يذكر عبد اللطيف بغدادى فى مذكراته ص ص٢٠، ٢١ أن الذى رافقه إلى القصر عبد الحميد الدغيدى، وأنهما فى هذه المقابلة استفسرا عن دور النحاس للانتقام منه، بينما يُسجِّل لاكوتير فى كتابه ص١٢٨، وطارق البشرى فى كتابه ص ٤٦٢ أن الذى صحب عبد اللطيف بغدادى هو صلاح سالم، ويذكر السادات فى كتابه أسرار الثورة المصرية ص ١٦٤، وكتابه الآخر صفحات مجهولة ص ص١٤٥، ١٤٦ اسم صلاح سالم فقط كواحد من اللجنة التى التقت برئيس الديوان.

(٣) أنور السادات، البحث عن الذات، ص٤٢.

(٤) عبد اللطيف بغدادى، المصدر المذكور، ص٢٠.

(٥) المصور، عدد ١٤٦٤ فى ٣١ أكتوبر ١٩٥٢، ص١٤.

الذى غمر زملاءه: «كنت ترى الضباط لا يتكلمون إلا عن الفساد واللهو، وأصبحوا يتكلمون عن التضحية والاستعداد لبذل النفوس فى سبيل الكرامة، وأصبحت تراهم وكلهم ندم لأنهم لم يتدخلوا - مع ضعفهم الظاهر - ويردوا للبلاد كرامتها ويغسلوها بالدماء ولكن غدا لناظره قريب»[١] . إذن فمن الواضح أن المسألة لم تعد تختص بالملك وحده وإنما بمصر كلها.

وبدأ شعور عدم الرضا عن فاروق ينتاب البعض من زاوية استسلامه للإنذار البريطانى وإذعانه، وأنه كان باستطاعته أن يرفض ويتحمل نتائج عزله عن عرشه ليصبح بطلاً للتضحية الوطنية أمام شعبه، ووفقًا لهذه الرؤية فإن عرشه قد اهتز أمام السفير البريطانى، ومن ثم فلن يغفر له هذا الخضوع. ولكن مركزه الضعيف لم يبعد الضباط عنه، الذين وجهوا عداءهم للوفد، أيضًا صُوِّب تجاه بريطانيا مع ازدياد تسلُّط بعثتها العسكرية. وعقب حادث المطار[٢] خشى الضبَّاط الشباب من إنذار آخر لفاروق، واتفقوا على أنه إذا حدث ما يخشونه فلابد لهم من الإحاطة بالقصر والاشتباك مع الانجليز، ويذكر السادات أنه استعار سيارة زكريا محيى الدين، وراح يطوف بها حول القصر طوال الليل ليرصد الحركة من قريب أو بعيد لينذر إخوانه لو حدث ما يتوقعونه[٣].

وأراد فاروق استغلال موقف الضبَّاط وبغضهم للإنجليز لصالحه، فعمل على مزيد من التقرُّب لهم وخاصة بعد أن لقى التشجيع عندما تجمَّع بعضهم يوم احتفاله بعيد ميلاده وهتفوا بحياته، وعليه افتتح مسجد الجيش بألماظة فى ١٣ فبراير ١٩٤٢ وقد أطلق عليه «مسجد فاروق الأول» ولم يكن يتبع وزارة الأوقاف وإنما وزارة الدفاع الوطنى. وتكرَّرت زياراته له، ووقت أداء صلاة الجمعة يحيط به الضباط معلنين له الولاء هاتفين بقيادته؛ وأصبح تقليدًا أن يقضى سهرته يوم ٤ فبراير من كل عام مع ضبَّاط يمثلون وحدات الجيش ورتبه، وفى يوم الجمعة التى تعقب تلك الذكرى يؤدى الصلاة فى مسجدهم[٤]. وبرغم الضغوط التى قام بها لامبسون على رئيس الديوان حتى يُحوِّل فاروق موقفه من الضبَّاط،

---

(١) جمال عبد الناصر، فلسفة الثورة، ص١٥.

(٢) انظر فصل عابدين وقصر الدوبارة، عنصر بين التوتر والانفراج.

(٣) أنور السادات، البحث عن الذات، ص٤٢.

(٤) F.O. Op. Cit, 31568, J 909 - 38 - 16, Lampson - F.O, Cairo, Feb. 23, 1942, No 653,
F.O. Op. Cit, 31574, J 4332 - 38 - 16, Lampson - Eden, Cairo, Sept. 28, 1942, No 939.
F.O. Op. Cit. 35530, J 993 - 2 - 16, Lampson - F.O, Cairo, Feb. 15, 1943, No 168.

فإنها لم تسفر عن إيجابية ، مما جعله يشكو لحكومته من أن الملك لم يقاوم احتجاج الضباط ضد إجراء بريطانيا(١) .

ومما يذكر أنه سواء القادة العسكريون البريطانيون أو السفير البريطانى كانوا يخشون من الجيش أكثر مما كان عليه الحال قبل حادث ٤ فبراير ، فقد بيَّن الجنرال ستون بأن أى محاولة لإبعاد الملك - عند سيطرة فكرة الانسحاب من مصر - ستكون لها النتائج السيئة فيما يقوم به الجيش ضد بريطانيا ، وأيَّده لامبسون فى ذلك(٢) .

وانعكس الصراع بين فاروق والوفد على الجيش ، وتمسَّك الملك بإصرار على أن يكون صاحب السلطة عليه ، ورأى فى إبراهيم عطا الله رئيس الأركان المُنفِّذ ، فلم يكن يقدم على أى إجراء إلا بعد الرجوع للملك دون أن يضع لوزير الدفاع اعتباراً(٣) . وكاد هذا الوضع يثير أزمة مع الحكومة ، ويذكر لامبسون للندن عنه أنه مهذب وصديق ، لكنه ضعيف ورجل القصر ولا ينفذ تعليمات وزير الدفاع ، وخاصة فيما يتعلق بالنقل والتعيين إلا بعد الحصول على مشورة الملك ، وهو وضع غير مرض ، والحكومة على حق فى رغبتها أن يتلقى رئيس الأركان أوامره من الوزير وليس من القصر(٤) .

ومع ذلك فلم يكن فاروق يصفو له فى بعض الأحيان نظراً لعلاقته الطيبة مع الإنجليز ، فعقب حادث ٤ فبراير ، علم من أحد ضباط حرسه أن رئيس الأركان غير مخلص له إذ يخطر الضباط بالابتعاد عن السياسة والتعاون مع البعثة العسكرية البريطانية ، وعليه أبدى استياءه منه(٥) . لكنه كان فى حاجة إليه لتحقيق سياسته ، وسرعان ما انقلب لامبسون على إبراهيم عطا الله ، وقابل رئيس الديوان وطلب منه تبليغ الملك بأنه يُؤيِّد الحكومة بكل قوة ضد رئيس الأركان ، لأنه ليس بالشخص المناسب للمنصب الذى يشغله لصلابة رأيه ، وليس بصعوبة وجود من يحل مكانه إذا تمسك بعناده(٦) . وأدخل فاروق ذلك فى اعتباره

---

(١) Ibid, 31568, J 782 - 38 - 16, Lampson - F.O, Cairo, Feb. 15, 1942, No 596.

(٢) F.O. 954 - 5, Part 2, Eg - 42 - 16, Minister of State - F.O, Cairo, June 26, 1942, No 933, Eg - 42 - 82, Lampson - Eden, Cairo, June 30, 1942, No 1690.

(٣) F.O. 371 - 31574, J 3658 - 38 - 16, Lampson - F.O, Cairo, Aug. 25, 1942, No 2088.

(٤) Ibid, J 4332 - 38 - 16, Lampson - Eden, Cairo, Sept. 28, 1942, No 939.

(٥) Ibid, 31569, J 1153 - 38 - 16, Lampson - F.O, Cairo, March 10, 1942, No 768.

(٦) Ibid, 31574, J 3681 - 38 - 16, Lampson - F.O, Cairo, Aug. 27, 1942, No 2099.

حيث صورة حادث ٤ فبراير ماثلة أمام عينيه ولا يريد تكرارها، ورغبة منه فى إبقاء إبراهيم عطا الله، وافق على تعيين وكيل الوزارة الذى شكل سببًا فى الأزمة، وكان رئيس الأركان قد عارض فى تعيينه(١).

والواقع أن فاروقًا لم ينجح تمامًا فى تطبيق خطته حيث وقف له الوفد بالمرصاد، فأخضع وزير الدفاع الضبّاط أصحاب الميول الملكية للمراقبة واعتقل البعض منهم، وكان هناك ثلاثة منهم قد حاولوا تنظيم مظاهرة تجمع الضباط الشبان للإعراب عن ولائهم للملك، وذكر أنهم يدبرون مظاهرة ضد الانجليز، ولكن كبار الضبّاط تمكّنوا من إقناعهم بالامتناع عن هذه الأعمال، فقرّر الوزير نقلهم خارج القاهرة، فاعترض اثنان واحتجا لدى الوزير بخطابين، اتهمه أحدهما بأن سبب الإجراء هو إخلاصه للملك، وطلب الضابط الآخر إحالته إلى الاستيداع. ورأى فاروق تقديم الضابطين للمحكمة العسكرية رغبة منه فى إتاحة الفرصة للدفاع عن أنفسهما ظاهريًا، ولكنه داخليًا أراد التشنيع على الوزير وحزبه، وظهر مكرم عبيد ليعرض نفسه مستشارًا دون أجر للدفاع عن المتهمين.

ووجد النحاس أن تلك الروح السارية فى الجيش غير طيبة وأنها نتيجة لتشجيع فاروق، فاتصل برئيس الديوان وأخبره بأن تشكيل محكمة عسكرية سيكون لها آثار سيئة لأنه معلوم للجميع أن الملك سيكون وراء هذه المحكمة، وعليه أن يظهر أنه لا يؤيد هذا النوع من العبث فى الجيش لمصلحته الشخصية، ومن ثم يجب الموافقة على فصلهما وإلغاء مسألة المحكمة العسكرية. وطلب الأمير إسماعيل داود قائد سلاح الفرسان من رئيس الوزراء واستعجل القيام بعمل حاسم لمصلحة الجيش حتى ولو استدعت الضرورة تهديد الملك بفقدان عرشه(٢). ورفض فاروق طلب رئيس الوزراء وأصرّ على محكمة عسكرية(٣)، واجتمع الأمير إسماعيل داود مع رئيس البعثة العسكرية البريطانية،

---

(١) Ibid, J 4332 - 38 - 16, Lampson - Eden, Cairo, Sept. 28, 1942, No 939.

(٢) Ibid, J 4050, 4063, 4072 - 38 - 16, Lampson - F.O, Cairo, Sept. 30, Oct. 1st, 1942, No 2298, 2303, 2310, F.O, 921 - 43, 44, - 42 - 32, Lampson - Eden, Cairo, Sept 29, Oct. 7, 1942, No 2298.

الضباط الثلاثة هم أحمد فؤاد صادق، محمد كامل الرحمانى، حمدى طاهر، والاثنان الأولان منهما اللذان وقع عليهما العقاب.

(٣) F.O. 371, Op. Cit, J 4121 - 38 - 16, Lampson - F.O, Cairo, Oct. 6, 1942, No 2337.

من الجدير بالذكر أنه فى الوقت نفسه وافق فاروق على طرد ضابطين ـ السادات، حسن عزت ـ من الجيش لاشتراكهما فى قضية تجسس ألمانية، وذلك قبل أسبوع من قرار المجلس العسكرى نفسه، محسن محمد، تاريخ للبيع، ص١١٣.

وأوضح له أن «الملك يساند الضباط فى سلوكهم، وأن عليه أن يعى صعوبة الموقف ويتخذ إجراء شخصيًا ضدهم دون تشكيل محكمة عسكرية» وتشدد فى وجوب تلقين فاروق درسًا(١). وتدخل لامبسون لدى رئيس الديوان ـ بناء على طلب رئيس الوزراء ـ وأقنعه بعدم إجراء محاكمة عسكرية. وقدّمت الظروف نفسها إذ حسمت معركة العلمين الموقف ووافق فاروق على فصلهما واعتقالهما(٢).

وأراد الملك إدخال الدعاء للوطن والجيش على الدعاء له وأسرته فى خطبة الجمعة، حدث هذا فى صلاة الجمعة اليتيمة فى رمضان ـ أكتوبر ١٩٤٢ ـ بمسجد قصر عابدين، وعندما انتهى الخطيب، عبّر فاروق عن وجهة النظر للشيخ المراغى والنحاس. فوافق عليها الأول بينما غضب الأخير، وبيّن أن الأفضل الدعاء للحكومة بدلاً منه للجيش، وانتهت الأزمة بالعودة إلى صيغة الدعاء الأولى وحذف الوطن والجيش(٣). وقد حاول الملك عن طريق أحمد حسنين أن يُفَهِّم السفير البريطانى أن الوفد يسعى للسيطرة السياسية على الجيش، وبالتالى يقحم الضباط فى السياسة، والأمل الوحيد فى إقصاء ذلك أن يبقى الجيش بين يدى الملك الذى يريد إبعاده عن السياسة الحزبية(٤). ويُقر السفير البريطانى لحكومته بأن توغل الوفديين فى الإدارة المدنية لن يكون له تأثير طالما بقى الجيش على مساندته للملك فى حالة حدوث تنازع بين القصر والحكومة، وأن الوفد يجد صعوبة كبيرة لجذب الجيش إليه وضبّاطه ـ كما تذكر التقارير ـ ليس لديهم الميول للتعرض لأهواء الوفد السياسية، وأنهم يميلون إلى الملك كرمز للبقاء، ويرونه حاميهم ضد أى معاملة غير عادلة، ولن يكون لأى عوامل حزبية فى البلاد التمكُّن من اتخاذ الجيش سلعة لتحقيق المآرب السياسية حيث إنه فى صف فاروق. وتعلّق الخارجية بأن الملك يتقوّى مركزه

---

(١) Ibid, J 4313 - 38 - 16, Lampson - F.O, Cairo, Oct. 22, 1942, No 2427.

(٢) Ibid, J 4378 - 38 - 16, Lampson - F.O, Cairo, Oct. 25, 1942, No 2460.

بقيا فى الاعتقال مدة تقرب من العامين ثم أفرج عنهما وعادا إلى عملها، أحمد حمروش، المرجع المذكور، ص٣٩.

(٣) Ibid, J 4183 - 38 - 16, Lampson - F.O, Oct, 11, 1942, No 2369, Lampson, Op. Cit, Box 111, Oct. 9, 1942, P. 287.

(٤) Lampson, Op. Cit, Aug, 27, 1942, P. 257.

بالمحيطين به من الخارجين عن الوفد بمن فيهم الجيش الذى يرى فيه الشخص المناسب لكبح جماح الوفديين الذين أصبحوا فى موضع ضعف بسبب التهم الموجهة إليهم(١) .

وأجّل فاروق اعتماد ترقيات الجيش ، إذ كانت له رؤية تختص بجذب الموالين له للتحكم فى الجيش ، وعندما توفّى مدير عام مصلحة الحدود أراد أن يُعيِّن مكانه عبد الله النجومى ياوره ، وكان يحمل له كل الحب وأوصله إلى رتبة لواء بسرعة فائقة . ويذكر لامبسون لحكومته أن معرفته الحربية وتجاربه الإدارية قليلة ، وعندما أرسل الملك عمر فتحى إلى وزير الدفاع حاملاً الرغبة الملكية ، رفض وسرد الأسباب التى تمثلت فى نقص خبرته وضعف قدرته ونظرة البدو إلى السودانيين ورؤيتهم لهم بوصفهم عبيدا . وأخبر حمدى سيف النصر المستشار الشرقى بأنه فى حالة تعيينه بالإضافة إلى وجود إبراهيم عطا الله يجعل الحالة فى غاية الصعوبة حيث إنهما من رجال القصر ، ورغب رئيس الوزراء ووزير الدفاع فى أن يشغل المنصب على موسى الذى لا يرضى عنه القصر ويرفض ترقيته إلى رتبة لواء ويرى إحالته إلى المعاش ، ويدلى بالسبب أنه خبيث وغير أمين ولا يصلح للترقية .

ونقل لامبسون ذلك إلى لندن مركِّزًا على أن ياور الملك سودانى ابن درويش قتل فى معركة ضد الإنجليز . وتكتب الخارجية البريطانية لوزارة الحرب التى ترفض وتوضِّح أن سلطان الأمن البريطانية فى مصر سجَّلت عنه فى أغسطس وسبتمبر ١٩٤٢ ، توليه القيادة الروحية للعصابة المحورية فى القصر ، والاتصال بالضباط غير المرغوب فيهم والجمعيات الإسلامية - الشبان المسلمين والإخوان المسلمين - وأنه غير ملائم لهذا المنصب الذى له أهمية كبيرة ، وعليه تؤكد الخارجية البريطانية أنها تتفق تمامًا مع معارضة رئيس الوزراء(٢) .

أما عن وجهة نظر القيادة العسكرية البريطانية فى مصر ، فبرغم أنها ترى فى ياور الملك شخصا غير كفء فى مؤهلاته للمنصب ، فإنها لا ترى تعيينه خطيرًا ، وأوصى الجنرال ستون بالاحتفاظ بالحق فى نقله إذا ثبت أنه يعرقل التعاون المصرى مع القوات

(١) F.O. Op, Cit. J 4332 - 38 - 16, Lampson - Eden, Cairo, Sept. 28, 1942, No 939, F.O Minute, Sept. 28, 1942.

(٢) Ibid, 35530, J 1366, 1303, 1375 - 2 - 16, Lampson - F.O, Cairo, March 13, 17, 1943, No 260, 535, 272, War office - Scrivener, March 16, 1943, No 6388, F.O - Cairo, March 24, 1943, F.O, Op. Cit, 35536, J 3202 - 2 - 16, Killearn - F.O., Cairo, July 24, 1943.

البريطانية[١] . وينقل أحمد حسنين لقصر الدوبارة إصرار فاروق على تحقيق رغبته . ومما يذكر أن الملك تحرَّك فى هذا الصدد ، وراح يُولِّى الجيش مزيداً من الاهتمام ، فأكثر من تردُّده على نادى الضباط ، وواصل على حضور الألعاب الرياضية الخاصة بالجيش . وأدرك السفير البريطانى الغرض ، فكتب لحكومته مبرِّراً القصد من ذلك بإمكانية حدوث تنازع مع الحكومة بشأن مسألتى تعيين النجومى والترقيات[٢] . وبالتالى فهو يريد ضمان أن يكون أصحاب السلاح فى جانبه . واستمر الوضع معلَّقاً ، وطلب رئيس الديوان من السفير البريطانى تأجيل البت فيه[٣] . وانتهى الأمر بعدم شغل أى من المرشحين للمنصب ، وبالطبع كان التأييد البريطانى للحكومة سبباً جوهرياً فى استبعاد النجومى ، وشغلها محمود هاشم[٤] بعد أن ظلت شاغرة ما يقرب من عام .

ومع أن فاروقاً لم يتمكن من تنفيذ إرادته كاملة ، إلا أنه ظل محتفظاً بمركزه داخل الجيش ، فيعود لامبسون ويُؤكِّد لوزير خارجية دولته ـ وفقاً لمذكرة ستون عن الجيش المصرى ـ ولاء الضبَّاط للملك ونظرتهم المشينة للنحاس ، وأنه فى حالة وقوع اصطدام بين الملك ورئيس الوزراء فإنهم يساندون الطرف الأول ، وأن أى عمل حربى يتخذ من جانب بريطانيا ضده سيُستنكر بشدة وتكون له النتائج السيئة على العلاقة مع الجيش الذى صدم فيما سبق بإجراء يوم ٤ فبراير . ثم يذكر كيف أن ضباط البوليس يرون فى الملك مُنصفهم ، فبناء على الترقيات الاستثنائية التى تضرروا منها لجئوا إليه يشكون من الوزارة . وينتهى إلى أنه أصبح معروفاً أن النحاس يستند إلى البريطانيين[٥] . ومرة أخرى ترفض القيادة العسكرية البريطانية الالتجاء إلى استخدام القوة ـ وفقاً لرأى لامبسون ـ وقت أزمة الكتاب الأسود ، خشية من إمكانية الاشتباك مع الجيش أو على الأقل فقد تعاونه[٦] .

ولم يتمكن فاروق من استبعاد وزير الدفاع ، وكل ما أمكنه القيام به مقاطعته ، وقابل رئيس البعثة العسكرية البريطانية رئيس الديوان لتهدئة الموقف ، ولكن كان واضحاً أن

---

(١) Ibid, 35530, J 1375 - 2 - 16, Lampson - F.O, Cairo, March 17, No 272.

(٢) Ibid, J 1431 - 2 - 16, Lampson - F.O, Cairo, March 29, 1943, No 629.

(٣) Ibid, 35531, J 1518 - 2 - 16, Lampson - F.O. Cairo, March 30, 1943, No 80.

(٤) حسن يوسف ، المصدر المذكور ، ص ١٦٥ .

(٥) F.O. 954 - 5 Part 3, Eg - 43 - 49, Lampson - Eden, Cairo, April 24, 1943.

(٦) انظر فصل عابدين وقصر الدوبارة ، عنصر بين التوتر والانفراج .

الملك يُجنِّد أتباعه ليعصوا أوامر الوزير مثلما حدث مع حسين سرى عامر الذى رفض إطاعة أمر نقله إلى السودان(١). وقد تمكَّن حمدى سيف النصر من استقطاب بعض العناصر من الجيش واستغلها للعمل ضد القصر، لكنها لم تكن لها الإيجابية حيث ظل - وكما عبر لامبسون - الجيش كله بقوة فى صف الملك(٢). وكانت بريطانيا تخشى من ذلك حتى لقد أخطر السفير البريطانى أمين عثمان بالتذمُّر القائم فى الجيش. وأخذ يتتبَّع خطوات فاروق تجاه الضبَّاط، وتلك الحفلات التى يقيمها ويحضرونها(٣). ويلمس من كتاباته عدم الرضا والحسرة على تلك العلاقة، وأن ما تبذله الحكومة من تقليص لنفوذه لا يؤتى بالنتائج المرجوة.

ووقف فاروق أمام مشروع المجلسين الخاصين بترقية الضبَّاط والمدنيين بالجيش لإسناد رئاستهما إلى وكيل الوزارة وهو رجل وزير الدفاع، كما رفض اقتراح الأخير بنقل ٢٠ ضابطًا من الموالين للقصر من القاهرة إلى الوجه القبلى والذى جاء بناء على زعمه لعلاقتهم بمؤامرة لاغتيال النحاس، كذلك عارض فى نقل آخرين من القاهرة. وقد أيَّد كيلرن هذا الموقف خوفًا من ازدياد قيام الضباط بالمؤامرات وتقوية القصر، وخاصة بعد تلك المنشورات التى انتشرت وحملت الكراهية للحكومة والإنجليز(٤).

وبذلك فرض فاروق سلطته ومضى فى سياسته، فهو يدعو الضبَّاط - ممثلى جميع الرتب والوحدات - على مائدته فى رمضان ولا يدعو وزيرهم(٥)، ويزور الأسلحة المختلفة، ويحضر المناورات، ويتحدث إلى صغار الضبَّاط. وفى إحدى المرات وبينما كان يمسك بإحدى خرائط المناورة وجد اسم كمال الدين حسين عليها، فطلب رؤيته، وتم ذلك فى الحال. ومما يذكر أن الضابط الشاب لم يقبل يد فاروق ضاربًا بنصيحة قادته عرض الحائط(٦). ونجح الملك إلى حد كبير فى استغلال الفرص وتحقيق خطته، حقيقة

---

(١) F.O. 371 - 35537, J 3429 - 2 - 16, Killearn - F.O, Aug. 6, 1943, No 267.

(٢) Ibid, 3553, J 2067 - 2 - 16, Lampson - F.O, Cairo, May 8, 1943, No 927.

(٣) Ibid, 35537, J 3528 - 2 - 16, Killearn - F.O, Cairo, Aug. 6, 1943, No 268, F.O. 954, Op. Cit, Eg - 43 - 94, Killearn - Eden, Cairo, Dec. 30, 1943.

(٤) F.O. 371 - 41316, J 1190 - 14 - 16, Killearn - F.O, Cairo, April 2,9 1944, F.O. Op. Cit, 41317, J 1771, 1694, 1849, 1817 - 14 - 16. Killearn - F.O, Cairo, May 6, 12, 13, 1944, No 74, 932, 577, 988.

(٥) Ibid, 41318, J 3110 - 14 - 16, Killearn - F.O, Cairo, Sept. 3, 1944, No 1717.

(٦) كمال الدين حسين، المصدر المذكور، عدد ١٦٧١ فى ١٩ ديسمبر ١٩٧٥، ص٢٥، الحلقة الأولى.

وجد الصعوبات التى أحاطت أحيانًا تنفيذها، لكنه كسب النقطة تلو الأخرى، وعليه فإن محاولات النيل من سلطته لم تكلَّل بالفوز.

ومثَّلت إقالة وزارة ٤ فبراير بداية لمرحلة جديدة بين فاروق وجيشه. فبرغم الاستحسان الذى قوبل به هذا الإجراء من الضباط، فإن نظرتهم للملك وسياسته تجاه الإنجليز قد أبعدتهم عنه، بل أيضًا جعلته موضع انتقاده خاصة مع الظرف الجديدة التى عاشها. أما هو فلم يحد عن برنامجه، وإنما سخَّر له جميع الإمكانات وساعده على ذلك المسئولون العسكريون، فيجمعون له المحتشدين عندما يتوجه لصلاة الجمعة فى مسجد ألماظة. ويُحلِّل كيلرن: «إن السلطات ترى أن القيام بهذه العمليات تعطى الانطباع عند الجمهور بولاء الجيش وطاعته لجلالته»(١). وحينما يغادر نادى الضبَّاط يهتف إبراهيم عطا الله بحياة مليكه، فيرد الحاضرون(٢)، ويقوم بزيارة سلاح الطيران، ويشهد مناورات سلاح المدفعية حيث تقدم له عصا المدفعية، ويحضر الحفلات، ويستعرض وحدات الجيش فى ميدان عابدين، ويحنى رأسه لذكرى الضبَّاط والجنود المصريين الذين قُتلوا فى الحرب، ويواصل تقديم هباته للترفيه عن القوات(٣).

كان فاروق يقوم بذلك ليقينه من أنه طالما تحكم فى قيادات الجيش، فإنه يمتلك الورقة الرابحة للسيطرة على الموقف، وبالتالى يضمن ثبات عرشه، وقد بذل جهدًا فى مسألة إمداد الجيش بالسلاح، وحرص على طلب المشورة البريطانية فيما يختص بالتخطيط الداخلى له، جاء هذا من منطلق كونه القائد الأعلى للجيش، إذ كانت البعثة العسكرية البريطانية تقوم بالاتصال المباشر به(٤).

وفى ذلك الوقت كان السخط قد دبَّ بين الضباط الشباب الذين ساءتهم تصرفات فاروق وعلاقته بحاشيته التى وصلت إلى درجة الاستهزاء بالرتب العسكرية حتى إنه منح

---

(١) F.O. Op, Cit, 45930, J 724 - 10 - 16, Killearn - F.O, Cairo, Feb 9, 1945, No 134.

(٢) الأهرام، عدد ٢١٨٧٠ فى فبراير ١٩٤٦، ص٢.

(٣) المصدر نفسه، عدد ٢١٥٦٠ فى ٧ فبراير ١٩٤٥، ص١، عدد ٢١٥٦٥ فى ١٣ فبراير ١٩٤٥، ص١، عدد ٢١٦٠١ فى ٢٧ مارس ١٩٤٥، ص٢، عدد ٢٢١٩٦ فى ٢٦ فبراير ١٩٤٧، ص٢، أخبار اليوم، عدد ٧٣ فى ٣٠ مارس ١٩٤٦، ص١.

(٤) Lampson, Op. Cit, March 28, 1944, p. 82, F.O. Op. Cit, 53319, J 5042 - 39 - 16 Simpson, Sargent, Do - 33 - 2, War, office, Nov. 28, 1946.

سائقه رتبة بكباشى مما أثارهم عليه[1] ومضى فى تصرفاته، فيفصل من يتراءى له فصله، فعندما دخل نادى الصيد ووجد به ضابطين، أمرهما بمغادرة المكان حيث رأى وجودهما فى حضرته سلوكًا شائنًا. وصدرت الأوامر بنقل أحدهما لأسوان والآخر إلى سيوة، لكنهما رفضا وتظلما وطلبا المحاكمة أمام محكمة عسكرية، فلم يتحقق لهما طلبهما وفصلا من الجيش[2]. كما رغب فى تعديل الأمر الملكى الخاص بالرتب المدنية التى تمنح للعسكريين، إذ يحصل اللواء على الباشوية والأميرالاى على البكوية، وذلك حتى يمكنه التحكُّم فى كبار رجال الجيش ويكون الأمر له فإذا رغب منح، وإذا تمنع سلب.

وعندما كان يشعر بشىء من تحوُّل الضبَّاط عنه يحاول استعادة مركزه، ويلتقيهم فى الذكرى السنوية الخامسة لحادث ٤ فبراير فى ناديهم ويحدِّثهم عن دور شباب الجيش وما يمكن أن يبذلوه من أجل البلاد[3]، ويواصل تنقلاته المعتادة بين منشآتهم، ويصدر أمره بإلغاء جزاء العقاب البدنى - الجلد - بالجيش من الجزاءات المنصوص عليها فى قانون الأحكام العسكرية، حيث لا يتفق وجودها مع تطبيق خدمة التجنيد الإجبارى لكل طبقات الأمة. ويُعلِّق السفير البريطانى بأن قصد فاروق أن يعزو لنفسه ما يترتب على ذلك الإصلاح وينسب الفضل له[4]. ولما سألت السلطات الحربية البريطانية عن السبب، علمت أنه بالإضافة لما ذكره كامبل، فإن فاروقًا من بين أهدافه اكتساب ذوى الرتب الصغيرة بعد أن قلَّت شعبيَّته[5]. ولكن هذه المحاولات لم تؤت أكلها.

وفى إطار التنظيمات التى ولدت فى هذه الفترة، برز اسم الملازم مصطفى كمال صدقى، وهو مغامر متهور أكثر منه صاحب أيديولوجية شيوعية، تمكَّن من تكوين مجموعة انتحارية، ضمت كثيرا من ضبَّاط الصف، وهدف إلى تطهير الجيش من رؤسائه الذين يحرِّكهم فاروق. وترجع أصول تلك الحركة إلى منشورات قام بطبعها هذا الضابط

---

(١) F.O. 141 - 952, 284 - 29 - 44, Cairo, F.O. Aug. 25, 1944, No 1670.

(٢) F.O. 371 - 45931, J 1872 - 10 - 16, Killearn - F.O, Cairo, May 26, 1945, No 751.

(٣) السياسة، عدد ٦٧١ فى ٥ فبراير ١٩٤٧، ص٢، الأهرام، عدد ٢٢١٧٨ فى ٥ فبراير ١٩٤٧، ص٢.

(٤) F.O. Op, Cit, 63021, J 3767 - 79 - 16, Campbell - F.O, Cairo, Aug. 9, 1947, No 100.

(٥) Ibid, 63083, J 4342 - 1485 - 16, Bowker - F.O, Cairo, Sept. 8, 1947, No 775.

كما أضاف بوكر أن هذه الحركة مقصود منها - جزئيًا - إرباك السلطات الحربية البريطانية فى السودان حيث مازالت عقوبة الجلد مستمرة.

فى النصف الأول من عام ١٩٤٧ . وبلغت جرأته أنه طبعها فى نفس الإدارة التى يعمل بها - إدارة المخابرات - وبلغ عددها سبعة وكان آخرها بعنوان «من ضبَّاط الجيش إلى الملك»، ووزعت على مختلف الوحدات العسكرية ودور الصحف، ووُقِّعت باسم «ضبَّاط الجيش» وتضمَّنت نقدًا شديدًا لتصرفات إبراهيم عطا الله وكبار رجال الجيش، واحتوت على مطالب جريئة لإصلاح الجيش ورفع مستواه.

وراحت إدارة الأمن العام وإدارة المخابرات الحربية تبحث عن مصدرها، وفى تلك الآونة لعبت الخيانة بأحد الصولات، وكان على صلة بتلك الجماعة فوشى بها وقدم تقريراً لإبراهيم عطا الله اشتمل على تفاصيل مؤامرة خطيرة للاعتداء على العرش، بوضع قنبلة فى العربة الملكية التى ستقل فاروقًا للبرلمان، واغتيال رئيس الأركان وبعض كبار الشخصيات السياسية والعسكرية، ونسف ضريحى سعد زغلول وأحمد ماهر، وتهريب السلاح إلى عرب فلسطين، وعيَّن أسماء الضبَّاط المشتركين للقيام بهذا العمل. وحوَّل إبراهيم عطا الله التقرير لإدارة الأمن العام فوضعتهم تحت المراقبة(١). وقد ثبت فى قضية اغتيال عبد القادر طه أن المتآمرين على قتل فاروق، استأجروا غرفتين فى ميدان الأوبرا لإلقاء القنابل والمواد الناسفة عليه فى أثناء ذهابه لحفل افتتاح البرلمان(٢).

واتُخذت الاحتياطات التامة للمحافظة على حياة الملك، فركب سيارة بدل العربة، وأخَّر ميعاده، وأبعد مصطفى صدقى قبل حفل الافتتاح إلى الإسكندرية، بحجة تأدية مهمة، وعقب عودته قبض عليه وفُتِّش منزله، أيضًا قبض على ثمانية عشر من زملائه، على رأسهم الصاغ رشاد مهنا أركان حرب قسم القاهرة، ومن بينهم اليوزباشى عبد المنعم عبد الرؤوف - أحد الهاربين مع عزيز المصرى - وعبد الرؤوف نور الدين وعبد القادر طه(٣)، وكان معهم بعض الضباط التابعين لعبد الناصر إذ إنه عندما أرسلت جماعته البعض للتعرف والتفاهم مع تلك الجماعة، وقع القبض عليهم وزُجُّوا معهم(٤).

---

(١) روز اليوسف، عدد ١٠١٩ فى ٢٤ ديسمبر ١٩٤٧، ص٦، المصور، عدد ١٤٥٥ فى ٢٤ أغسطس ١٩٥٢، ص٢٥.
(٢) الأهرام، عدد ٢٤٥٣٨ فى يناير ١٩٥٤، ص١١، قضية عبد القادر طه.
(٣) روز اليوسف، عدد ١٠١٩ فى ٢٤ ديسمبر ١٩٤٧، ص٦، المصدر، عدد ١٤٥٥ فى ٢٤ أغسطس ١٩٥٢، ص٢٥.
(٤) المصور، عدد ١٤٦٤ فى ٣١ أكتوبر ١٩٥٢، ص١٦.

ونفى مصطفى صدقى التهمة الخاصة بمحاولة الاعتداء على الملك، وأكَّد الولاء التام له وقال: «إننا جيش الملك لأن الملك هو الوطن» وذكر القسم[1]. ومما يذكر أن إبراهيم عطا الله كان قد غير شعار الجيش فأصبح «الله. الملك. الوطن» وقام بالتجربة قبل التنفيذ. ففى احتفال أقامه نادى الضبَّاط بمناسبة عيد الجلوس الملكى أعدَّ لوحة مضاءة كتب عليها الشعار الجديد، وأضيئت مع حضور الملك، فسرَّ لتلك اللفتة، ومن ثم نُفِّذت رسميًا[2]، وأصبح اسم الملك مقدمًا عن الوطن مما أضفى المزيد من الغرور عليه.

وتناقلت صحف العالم «قضية الاتفاق الجنائى لضباط الجيش» على أنها مؤامرة موجهة ضد العرش، وتسرَّع رئيس الأركان فى الحكم على المتهمين قبل أن ينتهى التحقيق معهم، ورفع تقريرًا بين فيه خطورة الخطط التى كانوا يدبرونها، وطالب بمحاكمتهم عسكريًا، وتطبيق عقوبة الخيانة العظمى عليهم وهى الإعدام، ولكن التهمة لم تثبت، ورفعت النيابة يدها عن القضية وأحالتها لوزير الدفاع للتصرف، وتنافى ذلك مع ما أقدم عليه إبراهيم عطا الله مما اضطره إلى طلب إجازة طويلة، وتحت ضغط السخط العام من الضبَّاط أفرج عن المتهمين وأحيل رئيس الأركان إلى المعاش[3]، وخلفه اللواء محمد حيدر وكان اختياره غير مناسب. ويذكر السفير البريطانى للندن أن تلك المؤامرة لم يكن عزيز المصرى ببعيد عنها بهدف تكوين دكتاتورية عسكرية، لكنه يعود ويُبيِّن أن الأقوال حولها متضاربة فى بعض التفصيلات، وأنها كما تبدو مُوجَّهة مباشرة ضد فاروق والنظام القائم بصفة عامة أكثر منها ضد بريطانيا مع أنه من بين منشورات الجماعة منشور يهدد بالموت كل من يستأنف المفاوضات مع بريطانيا[4].

ومما لا شك فيه أن هذه الحركة كانت إيذانًا ببعث جديد للتحرك داخل الجيش، لكن الملك حاول كعادته استثمار الموقف واستغلاله لصالحه، ووجد من ساعده لتحويل الغضب عنه وصبّه على غيره. وعليه يتضح أن مثل تلك الجماعات السرية المتمرِّدة لم يكن لها تخطيط ثابت، وإنما تقلَّبت مع الأهواء تارة والظروف تارة أخرى، كما أنها اعتقدت

---

(١) روز اليوسف، عدد ١٠٢٠ فى ٣١ ديسمبر ١٩٤٧، ص٣٦.

(٢) الجمهور المصرى، عدد ٨٣ فى ٤ أغسطس ١٩٥٢، ص١٠.

(٣) روز اليوسف، عدد ١٠١٩ فى ٢٤ ديسمبر ١٩٤٧، ص٦.

(٤) F.O. Op, Cit, 63021, J 5945 - 79 - 16, Campell - F.O, Cairo, Nov. 28, 1947, No 169.

أن هذا التلوُّن يخدم قضيتها حتى لو أساء إليها من الناحية الشكلية، لكنها فى النهاية يُمكِّنها من الوصول إلى هدفها.

وكان فاروق قد سبق ورأى احتكار الشعور العدائى ضد الوفد والإنجليز، ووكَّل إلى رئيس الديوان ويوسف رشاد استقطاب العناصر العسكرية المتذمِّرة وتوجيهها لتحقيق مخطَّطات القصر والانتقام من مسببى حادث ٤ فبراير وتصفيتهم. وتمكن الأخير من تكوين الحرس الحديدى عقب حادث القصاصين، وجذب الثوريين، فالتقط مصطفى صدقى الذى يفيض نشاطًا، وأسهم بدوره فى هذا الجهاز بعد أن ضم مجموعته إليه، وحاول أن يدمج معه التنظيم الذى يتولاه عبد الناصر فلم يوفق - برغم أن عبد الناصر كان من بين الضبَّاط الذين فكروا فى اغتيال فاروق وبعض رجاله، لكنه قدَّر أن العنف ليس بعمل إيجابى[١] - وانضم إلى الحرس الحديدى السادات وكمال الدين رفعت وعدد من ضبَّاط الجيش والحرس الملكى[٢].

ووجَّه الجهاز نشاطه ضد أعداء الملك وأصفياء الوفد والإنجليز، فتُشير الملابسات إلى أصابعه فى اغتيال أمين عثمان ومحاولة اغتيال زعيم الوفد ثلاث مرات واغتيال حسن البنا. والفكرة الأساسية التى جعلت أفراد تلك الجماعة تسلك هذا السبيل، أنهم وجدوا صعوبة الكفاح ضد جميع السلطات فى وقت واحد، ولابد من اجتذاب قوة تساعدهم على النجاح، وأن الملك هو أحسن من يُمثِّل هذه القوة فى نظرهم، فإذا استطاعوا إقناعه بأفكارهم فإنهم يكونون قد وصلوا فى أقصر طريق للإصلاح[٣]. وكانت لزوجة يوسف رشاد دورها فى الاتصالات بين التنظيم وفاروق بعد أن احتلت مكانة لديه، وأصبحت طابورًا خامسًا له على رجال الجيش الذين تردَّدوا على منزلها، ولكن ما لبث الأمر أن نشأت علاقة عاطفية بينها وبين مصطفى صدقى، مما أوغر صدر فاروق عليه، فانقلب ضده وأصدر أمره إلى يوسف رشاد بطرده من الحرس الحديدى[٤]. ومن ثم تبدأ جولة جديدة تعاون فيها مع مجموعته للتآمر ضد فاروق.

---

(١) جمال عبد الناصر، المرجع المذكور، ٣٥.

(٢) Vatikiotis, Nasser and his Generation, p. 102, The Egyptian Army, P. 56, Little, Op. cit, p. 194.

(٣) المصور، عدد ١٤٦٤ فى ٣١ أكتوبر ١٩٥٢، ص١٦.

(٤) جمال حماد، المرجع المذكور، ص ص ١٤٧، ١٤٨.

ولتحقيق مزيد من الضغط الملكى على الجيش، وعقب الإطاحة بأحمد عطية وزير الدفاع لعدم رضا الملك عنه، عُيّن محمد حيدر مكانه مما أثار الضبَّاط لما يرتبط فى الأذهان بهذه الشخصية، فهو رجل بوليس وله دوره فى ضرب المتظاهرين فى أثناء ثورة ١٩١٩، وقد تدرَّج فى الوظائف حتى وصل إلى مدير لمصلحة السجون(١). وكان تعيين رجل شرطة فى هذا المنصب استهانة برجال الجيش. ومضى التذمر يأخذ مكانه، فطالب الضبَّاط بتعديل مرتباتهم وإنصاف الصولات وجنود الصف، واتفقوا على عقد اجتماع بالنادى لتوقيع عريضة مطالبهم للملك، وتحدد الميعاد ولكن المسئولين أمروا ببقاء ضبَّاط معظم الأسلحة فى الثكنات يوم الاجتماع، وبالتالى لم يتم(٢).

وزيَّن كبار المسئولين للملك استمرار ولاء الضبَّاط له. وضح ذلك فى الذكرى السنوية السادسة لحادث ٤ فبراير عندما ذهب للنادى، فارتفعت هتافات الحاضرين بحياة ملك وادى النيل وقائد الجيش الأعلى، وألقى فاروق كلمته التى طلب فيها أن يكون الجيش مستعداً فى تلك الظروف العالمية المضطربة، فأجيب بأن الجيش على استعداد لكل تضحية من أجل الملك والوطن(٣). وكان يعد تخطيطه لدخول حرب فلسطين.

وأكَّدت أحداث البوليس لفاروق، تلك التى بدأت فى ٤ إبريل ١٩٤٨ حيث اعتصم ضباطه بناديهم مطالبين بتحقيق مطالبهم، أن الجيش ما زال القوة التى يعتمد عليها فى تثبيت النظام، إذ نزلت قواته وقامت بدورها فى استتباب الأمن، مما جعل الملك يذهب إلى وزارة الدفاع، ويقوم بجولات بالثكنات مُشيداً بتصرفات الجيش سواء فى القاهرة أو الإسكندرية، وينتقل للأخيرة ويعقد لقاء مع ضبَّاط معسكر مصطفى كامل ويُعبِّر لهم عن إعجابه بسلوكهم إزاء أحداث البوليس(٤). وبذلك يتضح أن فاروقًا قد نجح حتى الآن فى امتلاك زمام الجيش وتحريكه بما يتفق مع مصالحه، مؤمنًا بتلك النظرية التى لم تحد عنه أو تغرب عن باله، وهى أنه بسيطرته على الرؤوس الكبيرة يتمكن من الاستحواذ على

---

(١) محمد نجيب، المصدر المذكور، ص ٧٠.

(٢) الكتلة، عدد ٩٥٤ فى ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧، ص٢، عدد ٩٦٠ فى ديسمبر ١٩٤٧، ص٣.

(٣) F.O. Op, Cit, 69190, J 965 - 22 - 16, Campbell - F.O, Cairo, Feb. 7, 1948, No 22.

(٤) الكتلة، عدد ١٠٦٣ فى ٥ إبريل ١٩٤٨، ص١، عدد ١٠٦٤ فى ٦ إبريل ١٩٤٨، ص١، عدد ١٠٦٥ فى ٧ إبريل ١٩٤٨، ص٢، الأهرام، عدد ٢٢٥٤٢ فى ٧ إبريل ١٩٤٨، ص٢، F.O. Op, Cit, J 2898 - 22 - 16, Campbell - F.O, Cairo, April 27, 1948, No 64.

الجيش، ولم تقلقه التحركات الصغيرة التى كانت تلوح بين الحين والآخر، ليقينه بضآلتها وأنه وقت اللزوم يمكنه سحقها.

وفكَّر رئيس هيئة الأركان فى خلق فئة جديدة من ضبَّاط الجيش تدين للملك بالولاء الأعمى وتؤمن بذاته المقدسة التى لا تمس، ومن هنا نشأت فكرة المدرسة الثانوية العسكرية لتربية جيل يعشق روح الجندية، ويكون سياجًا فولاذيًا حول القصر يحميه من غضبة الضبَّاط. وبادر محمد حيدر بالتنفيذ الفورى حتى إن موعد الكشف الطبى على الطلبة حُدِّد قبل مرور الاعتماد المالى فى البرلمان، ومضى التلقين لهؤلاء الطلبة عن مهمتهم الجديدة، فيقول لهم الوزير فى إحدى زياراته: «إنكم لن تخرجوا من هذه المدرسة إلا لتحجُّوا إلى سراى الملك العامر فى استعراض رائع ومظهر عسكرى بديع، حيث تقدمون فروض الولاء والخضوع لمولانا الملك المعظم حفظه الله وأبقاه ذخرًا للبلاد[*]. وكأن فاروقًا أراد التمهيد لعودة الإنكشارية لتحميه.

رأى الملك أن دخول حرب فلسطين سيعود عليه بالمكاسب، فقد كان الوضع الداخلى فى حالة سيئة، ومثل هذا العمل ربما يمتص الخطورة التى تحيط به، إذ تتحول الأذهان إلى حدث يطغى فى أهميته على ما عداه، ويجعل أفراد الجيش يولون اتجاههم شطر ميدان القتال، فيذوب ما يعلق بصدورهم من نيَّات غير حسنة تجاهه، فى الوقت الذى أدرك النفع المادى الذى سيعود عليه من تسليح الجيش، ثم ذلك الاعتزاز الذى لم يفارقه ويقينه من زعامته للعرب والمسلمين وثقته بأن تلك المخاطرة سيصحبها انتصار يعوضه المكانة التى فقدها، بالإضافة إلى سماعه نصيحة مستشاريه، وأخيرًا فإن حالة الحرب ستهيئ له فرصة المزيد من التحكُّم بفضل الإجراءات التى تتبع الحالة الحربية.

ودفعه هذا جميعه إلى إصدار أمره بدخول الحرب دون أى اعتبار للحكومة أو البرلمان معتمدًا على أوتقراطيته من ناحية، والسلطة المخولة له كقائد أعلى للقوات المسلحة من ناحية أخرى. وأذعنت الحكومة وأعلنت فى ١٥ مايو ١٩٤٨ اشتراك القوات المصرية فى الحرب، برغم عدم استعداد الجيش فى هذه الفترة. وعَدَّ محمد حيدر الحرب مسألة خاصة به وبمولاه، وكان يرفض الإدلاء فى مجلس الوزراء بأى معلومات عن الحالة فى الجبهة وكلما سئل عن شىء قال: «هذه رغبة مولانا» أو «مولانا وافق على ذلك». وقد حدث

(*) الأهرام، عدد ٢٤٠٧٣ فى ١١ أكتوبر ١٩٥٢، ص١.

صدام عنيف بينه وبين أحمد مرسى بدر فى إحدى جلسات مجلس الوزراء، كاد أن يؤدى لإخراج الأخير من الوزارة لأنه أراد أن يعرف شيئًا عن الموقف فى فلسطين[(١)].

وبدا فاروق وكأنه امتلك النفوذ والسلطة فى هذه الحرب، وفى اليوم التالى لإعلانها يتوجه إلى مقر رئاسة الجيش ويجتمع بوزير الدفاع وقواد الجيش وكبار الضبَّاط ويتحدث فى الشئون الحربية ويطلع على الخرائط العسكرية، إذ عَدَّ نفسه صاحب المعرفة فى هذا المجال. وتُعلن الصحافة أنه لن ينتقل لمصيفه قبل أن تنجلى الحالة فى فلسطين، ويقوم بزيارة جرحى الحرب بمستشفى الحلمية، ويهدى صناديق المأكولات والفواكه والحلوى وسيارتين ملكيتين إلى المحاربين، كما يأمر بتوزيع البط الذى اصطاده على جرحى القوات بمستشفى العجوزة، ويُصر على اشتراك قوة من الحرس الملكى فى الحرب ويودِّعها[(٢)].

ويُرجع كامبل هذا التعاطف الملكى إلى أنه دعاية لصالح القصر[(٣)]. ثم يقوم فاروق بزيارة للخطوط الأمامية فى ٦ يوليو ١٩٤٨ مرتديًا الزى العسكرى ومصطحبًا معه وزير الدفاع وكبير الياوران ووكيل الديوان والمستشار الصحفى. وكانت الأوامر قد بُلِّغت من القاهرة بإنشاء استراحة ملكية فى غزة، حيث استقبله فيها قادة الجيش واستقل سيارة مكشوفة إلى ميدان القتال، ووصل إلى أسدود وتفقد الخطوط الأمامية، وفى أثناء تحركاته كان يلتقى بعض الضبَّاط ويتحدث إليهم: «إنى فخور بكم وبرجالكم وقد وددت لو أمكننى مصافحة كل واحد منهم، فأرجو أن تبلغوهم تقديرى العظيم لبسالتهم»، وفى طريق عودته يزور مطار العريش[(٤)]، وحقق ذاته فى حب الظهور. ومُنِّى الجيش بالهزيمة وحوصرت قواته فى الفالوجا، ولكن الملك لم يكن يعترف بالأمر الواقع وساقته أطماعه إلى تصور أن الأمر سرعان ما يتحول إلى انتصارات.

وبالرغم من عدم خبرة وزير الدفاع وجهله بكثير من الأمور وإسهامه بما حاق بالجيش،

---

(١) روز اليوسف، عدد ١٢٦٠ فى ٤ أغسطس ١٩٥٢، ص١٣.

(٢) الأهرام، عدد ٢٢٥٧٥ فى ١٧ مايو ١٩٤٨، ص٤، عدد ٢٢٥٧٧ فى ١٩ مايو ١٩٤٨، ص٤، عدد ٢٢٥٨٠ فى ٢٣ مايو ١٩٤٨، ص٤، المصرى، عدد ٣٨٤٨ فى ٢٣ مايو ١٩٤٨، ص٥.

(٣) F.O. Op, Cit, J 3779 - 22 - 16, Campbell - F.O, Cairo, May 28, 1948, No 86.

(٤) Ibid, 69191, J 4740 - 22 - 16, Campbell - F.O. July 9, 1948, No 113.

حتى إنه أرسل إلى جلوب باشا الإنجليزى فى عمَّان، يطلب منه وضع خطة لانسحاب قوة الفالوجا والتى رفضها قائد القوة لما فيها من مهانة، فإن فاروقًا يكافئه على تصرفاته وينعم عليه برتبة الامتياز وهى أقصى ما يمكن منحه[1]. كما أقدم على محاولات تحد من الوضع المتدهور الذى أصابه وتعمل على اكتساب بعض النقاط لصالحه، فيسمح للضبَّاط من رتبة ملازم ثان فما فوق بالتوجه إلى القصر وقيد أسمائهم فى سجل التشريفات، وكان المسموح به لرتبة بكباشى، ويُشيد فى رسائله إلى قائد قوة الفالوجا والقائد العام فى فلسطين بتضحيات الضبَّاط وشجاعتهم. وعند عودة قوات الفالوجا، يوفد محمد حيدر إلى العريش لتحيَّتهم وينعم عليهم بالإنعامات، ويستعرضهم فى احتفال أقيم فى ١٠ مارس ١٩٤٩[2]. حقيقة أن مواقفهم كانت مشرِّفة، ولكن قصد فاروق من وراء تجسيم الاحتفالات الحد من الانكسار والهزيمة والايحاء بأن دور مصر اتسم بالإيجابية فى هذه الحرب، والتغطية والتمويه على تلك الصفقات الخاصة بالأسلحة الفاسدة التى أدَّت دورها فى الاندحار.

وكان فاروق يعى جيدًا أن الهزيمة سيكون لها انعكاساتها المضادة، ففى حديث له مع لورد دوجلاس، أخبره بأنه قد اكتشفت مؤامرة للقيام بانقلاب فى الفترة ما بين ١٨ ـ ٣١ يناير ١٩٤٩ وهدفها حركة اغتيالات تبدأ بالملك، وأنه قبض على عدد من الأشخاص، وهو يقدِّر أن محاولة اغتياله قائمة. ودلَّت التحريات البريطانية على أن القائمين بهذا العمل ضبَّاط جيش غير راضين عما حدث فى فلسطين، وعليه أرادوا توجيه عدائهم ضد القائد الأعلى، وأن عملية الاعتقالات اتَّسعت، فألقى القبض على عزيز المصرى وضابطين آخرين وجدت معهما منشورات ومفرقعات.

ويذكر القائم بالأعمال البريطانى أن فاروقًا لم ينتابه الخوف لأنه مقتنع ـ وكما ذكر لدوجلاس فى مناسبات سابقة ـ بأن التنبؤات دلت على أنه سيموت صغيرًا، ومن ثم فهو

---

(١) Ibid, J 5009 - 22 - 16, Campbell - F.O.Cairo, July 23, 1948.

(٢) آخر ساعة، عدد ٧٢٠ فى ١١ أغسطس ١٩٤٨، ص٥، الأهرام، عدد ٢٢٧٢٧ فى ١٢ نوفمبر ١٩٤٨، ص١، عدد ٢٢٨٢٢ فى ٣ مارس ١٩٤٩، ص٤، عدد ٢٢٨٢٣ فى ٤ مارس ١٩٤٩، ص٤، عدد ٢٢٨٢٩ فى ١١ مارس ١٩٤٨، ص٤، عدد ٢٢٨٣٠ فى ١٣ مارس ١٩٤٩، ص٤.
F.O. Op. Cit, Cit 73459, J 2156 0 - 1013 - 16, Campbell - F.O, Cairo, March 13, 1949, No 52.

مؤمن بضرورة التمتع بالحياة طالما أمكنه ذلك، وبالتالى فإنه لا يبالى ويظهر فى النوادى الليلية بضواحى القاهرة كعادته، ولا يستبعد أندروز اغتياله وتشكيل حكومة عسكرية، ويُبيِّن للندن أنه لا يمكن إيقاف الحركة التى تتَّسع أخيرا فى الجيش المصرى[١]. وفى مقابلة لأحد المسئولين البريطانيين مع قائد الجيش على الجبهة الفلسطينية، تحدَّث الأخير عن انقلاب حسنى الزعيم فى سوريا وذكر له أن ولاء صغار الضبَّاط للملك أصبح أكثر من مشكوك فيه. وعندما التقى المسئول البريطانى بكثير من ذوى الفكر فى القاهرة، نقلوا له وجهة نظرهم بأنه فى خلال أعوام قليلة قادمة سيكون هناك تغيير سياسى كالذى حدث فى أمريكا اللاتينية أو على النسق العربى، والمقصود سوريا[٢].

إذن أصبح متوقعًا قرب النهاية وأنها على يد العسكريين، ومما لا ريب فيه، أن محنة فلسطين كانت الصخرة التى تحطم عليها الكيان الملكى فى نظر الضبَّاط، فعندما عادوا من الحرب مهزومين، دقَّت القارعة، وتحولوا إلى خلايا نشاط ذات طابع منتظم بعد أن أيقنوا أن فاروقًا المتسبب بما لحق بمصر سواء بالقيادات الفاشلة غير الواعية لأساليب الحرب والتى سارت بطريقة عشوائية دون تخطيط، أم بقلّة التموين والإمدادات، أم بالأسلحة والذخيرة الفاسدة. وبذلك تهيأت الظروف وتكوَّنت الهيئة التأسيسية للضبَّاط الأحرار فى سبتمبر ١٩٤٩ من ثمانية أعضاء، وانتخب عبد الناصر رئيسًا لها وبدأت فى إصدار منشوراتها منذ نوفمبر من العام نفسه[٣].

وانتشرت قيادات الضبَّاط الأحرار على مستوى مختلف أسلحة الجيش ومارست عملها، فى الوقت الذى احتاطت فيه من القصر ووزير الحربية وذلك بالتقرب منهما وإبعاد الشبهة عنهم واستقاء الأخبار والتضليل. وأنيط بالسادات مهمة القصر عن طريق صديقه يوسف رشاد إذ سبق وتعامل معه فى مهام أخرى كما توسط له فعاد إلى وظيفته فى الجيش، بينما وُكِّل إلى صلاح سالم كسب ثقة محمد حيدر[٤].

---

(١) Ibid, 73463, J 487 - 1015 - 16, Andrews - Wright, Cairo, Jan 19, 1949, No 106, F.O. Op. Cit, 73502, J 690 - 1055 - 16, Andrews - Wright, Cairo, Jan. 20, 1949.

(٢) Ibid, 73472, J 4358 - 10114 - 16, Roberts - Wright, Cairo, April, 18, 1949.

(٣) طارق البشرى، المرجع المذكور، ص ٤٦٧.

(٤) Little, Op. Cit, p. 195.

وتخبَّط فاروق من كل ناحية، وواصل استهتاره بعد أن غمره إحساس داخلى بفقدانه للجيش، ولكنه لم يكن ليعترف بذلك. واستمراراً لمنهجه عَيَّن عثمان المهدى رئيساً لهيئة الأركان، وكان إبراهيم عبد الهادى قد رشَّح فؤاد صادق قائد حملة فلسطين نظراً لما يتمتع به من شهرة، وذلك لإنقاذ ما يمكن إنقاذه. وفى أثناء وجود المرسوم بالقصر تحت التوقيع حدث انقلاب حسنى الزعيم، فأدخل البعض الروع فى قلب فاروق بأن المرشح لن يلبث أن يحذو حذو الزعيم، فعدل الملك[1]، وكان البديل فى الانتظار. كما تحققت الرغبة الملكية فى إحلال الأمر الملكى مكان المرسوم الملكى حتى يصفو له التحكم فى هذا المنصب[2].

وفى هذا الوقت بدأت انعكاسات نشاط الضباط الأحرار تتضح، فاستدعى رئيس الوزراء عبد الناصر. ويذكر كمال الدين حسين أن هذا الاستدعاء جاء بناء على خلاف إبراهيم عبد الهادى مع القصر، وأنه كان أقرب إلى النصيحة والتحذير بعد أن أبلغه القصر عن ذلك النشاط الذى يدور محوره حوله، ومن ثم عاد الضباط إلى العمل السرى بأكثر سرية[3]. وعليه يتبيَّن أن عمل الضباط كان معروفًا، ولكن نُظر إليه على أنه ليس من الخطورة على النظام، وإنما هو تنفيس عما يجيش فى صدورهم من جراء حرب فلسطين.

ومع تولى الوزارة الوفدية الحكم فى بداية عام ١٩٥٠ ازداد الوضع اشتعالاً، وكان فاروق قد أراد إبقاء محمد حيدر فى منصبه ولكن رفض النحاس، وانتهى الأمر بإسناد منصب القائد العام للقوات المسلحة له، وبالتالى استمرت سيطرة الملك على الجيش، وخاصة فى مسألة الترقيات والتعيينات والتنقلات. وأتاحت الحكومة الفرصة لتأجج العمل الوطنى، وراحت الصحافة تُحذِّر من الاستهانة بالضبَّاط، فيكتب حلمى سلام فى المصور يخاطب قائد القوات المسلحة ويستعرض سوء العواقب من أن يبقى الجيش بعيداً عن الإصلاح النزيه، وينتقد الترقيات، ويسوق الأمثلة للأوضاع المخالفة، فالأميرلاى محمد نجيب الذى جرح ثلاث مرات فى ميدان المعركة بفلسطين وأوصى القائد بترقيته إلى رتبة لواء استثنائيّا مكافأة له، اكتفت لجنة الضبَّاط بأن منحته نجمة فؤاد العسكرية[4]. ويمضى مطالبًا بالاهتمام بالجيش.

---

(١) جمال حماد، المرجع المذكور، ص ص ١٤٩، ١٥٠.

(٢) انظر فصل حكم القصر.

(٣) كمال الدين حسين، المصدر المذكور، عدد ٢٦٧٢ فى ٢٦ ديسمبر ١٩٧٥، ص٢٦، الحلقة الثانية.

(٤) المصور، عدد ١٣٣٣ فى ٢٨ إبريل ١٩٥٠، ص ص١٦، ١٧. يذكر محمد نجيب أن محمد حيدر التمس من الملك عدم الترقية فأصغى له، محمد نجيب، المصدر المذكور، ص٧٨.

ويكثِّف مصطفى صدقى نشاطه ويهاجم محمد حيدر بوصفه مسئولاً عما ألمَّ بالجيش، ويثير قضية الأسلحة الفاسدة على صفحات روز اليوسف وآخر لحظة والاشتراكية، ويُفضح سوء الحالة التى وصل إليها الجيش. وانتهى به الأمر إلى تقديمه لمجلس تحقيق فى ٧ أكتوبر ١٩٥٠، لكن التحقيق أوقف فجأة، واكتُفى بمنحه إجازة مرضية يقضيها فى بيته[١]، وذلك خوفًا من استمرار التحقيق معه. وراحت أخبار اليوم تنشر مطالب الضباط الشباب بشأن التحقيق فى فضائح الجيش[٢]. وبذلك وعن هذا الطريق نجحت الحملة التى ضمَّت بين جناحيها الهجوم على الملك.

أما عن الدور الذى لعبه فاروق ـ من وراء ستار ـ فى مسألة الأسلحة الفاسدة التى تزود بها الجيش فى أثناء حرب فلسطين، وكانت لها نتائجها المضنية على مصر عامة والعسكريين خاصة، فقد أشارت إليه الدلائل. وبالتقاط الخيوط وتتبع الظروف والملابسات تتضح صورة الإدانة، فلجنة متطلبات الجيش أسندت رئاستها للواء إبراهيم المسيرى صهر عمر فتحى كبير الياوران، تلك التى خالفت قواعد مشترى الأسلحة، وتعاملت مع كثير من الوكلاء ومن بينهم عبد اللطيف أبو رجيلة ـ تاجر سودانى المنشأ إيطالى الجنسية ـ ومعاملاته مع إيطاليا، والنيل عباس حليم ـ ابن عم الملك ـ وكيل شركة أورليكون السويسرية، وجهلان ـ مندوب مشتريات الملك ـ وكيل الشركة البلجيكية الوطنية[٣]. وعلى سبيل المثال فإن إحدى الصفقات بلغ ثمنها ٠٠٠ , ٢٨٠ , ٤ دولار كان عقدها ورقة واحدة لا تفاصيل فيها ولا بيانات أو اشتراطات أو جزاءات[٤]. وذُكر أن فاروقًا كان وراء الاتجاه إلى إيطاليا، فله فيها رصيد، وعندما أراد تحويله لسويسرا اعتذرت إيطاليا لضخامة المبلغ لعجز ميزانيتها، ولما جاءت فرصة شراء الأسلحة استُغلت وتمَّ التحويل المطلوب[٥].

وكشفت التحقيقات عندما فتح جهلان الخزانة الموجودة بإحدى غرف القصر أمام النيابة عن وجود أوراق تخص الملك، عبارة عن عقود تأمين ورسوم للمحروسة وعقد

---

(١) آخر لحظة، عدد ٩٣ فى ٤ أكتوبر ١٩٥٠، ص٤، روز اليوسف، عدد ١١٦٨ فى ٣١ أكتوبر ١٩٥٠، ص٣.

(٢) أخبار اليوم، عدد ٣٠٦ فى ١٦ سبتمبر ١٩٥٠، ص١.

(٣) F.O. Op. Cit, 90178, JE 1196 - 2, Stevenson - F.O, Cairo, Feb. 10, 1951, No 65.

(٤) روز اليوسف، عدد ١١٤٨ فى ١٣ يونيو ١٩٥٠، ص٤.

(٥) الجمهور المصرى، عدد ٨ فى ٢٨ يوليو، ١٩٥٢، ص٢.

الطرف الأول فيه جهلان بوصفه مندوب مشتريات الخاصة الملكية، والطرف الثانى كوهين يتعهد بتوريد بضائع، ووُجدت نشرات مستجلبة من أمريكا عن أسعار الذهب والفضة وعليها تأشيرات مما يدل على اهتمامات فاروق التجارية، وقيام جهلان بتسهيل تلك العمليات. أيضًا عُثر على شيكات عُرف من أرقامها عن طريق البنك - بعد صدور الأمر القضائى وذهاب قوة من الشرطة وخبيرين من وزارة العدل لفحص الدفاتر - بأن الملك له يد فى أموال حملة فلسطين، فبيان كشف حساب البنك الأهلى وضع فيه ١٢,٥٠٠ جنيه وارد بشيك من شركة الأسلحة البلجيكية، فهذا معناه أنه يستولى على سمسرة توريد الأسلحة، وحساب آخر خاص بالملك بالبنك البلجيكى، تبيَّن منه أنه فُتح فى ١٥ سبتمبر ١٩٤٨ بمائة ألف جنيه باسم جهلان وهو اليوم الذى تم فيه شراء ٩٦ مدفعًا بمبلغ ٣ مليون جنيه، وفى اليوم التالى أضيف ٥٠,٠٠٠ جنيه، وفى اليوم الثالث أضيف مثلها، وثبت أن المورد أى الدافع شركة F.N الوطنية البلجيكية(١).

وانتشرت أخبار هذه العمولات، وبرغم أنها لم تكن صراحة باسم فاروق، لكن صلته بحاشيته واستخدامه لها كان أمرًا معروفًا ومشاعًا، إذ عن طريقها نفذ عملياته، وقد أحرقت مخازن الذخيرة بالقلعة بفعل فاعل عن طريق القصر، حيث ضمت بقايا أسلحة حرب فلسطين حتى تمحى آثار الجريمة ولا يحتاج الأمر إلى تحقيق نيابة أو تقارير خبراء(٢).

وأصبحت مصر جميعها على يقين من انغماس فاروق فى تلك الفضيحة، وينقل السفير البريطانى تلك الأقوال الجارية المنتشرة وأنه غدا من الصعب إقناع الشعب أو القضاء على ما يروى عن جماعة المستهترين والفاسدين من المستشارين الأجانب المحيطين بالملك(٣). ومن ثم فإنه منطقيًا أن تؤثر هذه القضية على الجيش، وبخاصة الضبَّاط الشباب وتدفعهم إلى مزيد من الكراهية للملك على أساس أن اللعنة انصبت عليهم، ويُسجِّل سيتفنسون توقعه لحدوث اضطرابات على يد هؤلاء الضبَّاط الغاضبين، والذين لا يمكن أن يخفف من غلوائهم إلا إذا لقى عدد كاف من المتهمين المدانين المحاكمة ووُقِّعت عليهم العقوبات(٤).

---

(١) الأهرام، عدد ٢٤٠٠٥ فى ٢ أغسطس ١٩٥٢، ص١، عدد ٢٤٤٥٤ فى ٢ نوفمبر ١٩٥٣، ص٢.

(٢) الدعوة، عدد ٨٦ فى ٧ أكتوبر ١٩٥٢، ص٤.

(٣) F.O, Op. Cit.

(٤) Ibid, 80349, JE 1016 - 58, Stevenson - Bevin, Alex. Oct. 6, 1950.

وحينما بدئ التحقيق، طلب النائب العام تنحية محمد حيدر وعثمان المهدى عن منصبيهما حتى لا يتأثر التحقيق، فقدم القائد العام استقالته ولم يكن ذلك ليُقبل بالرضا حتى إن إحسان عبد القدوس طالب بالتحقيق معه، وأشار إلى منشورات الضبّاط التى يوزعونها على دور الصحف وتصل بالبريد إلى آلاف الشخصيات وسجّلتها إدارة المخابرات الحربية وكيف أنها تحمل الصرخات التى تنتقد الأوضاع(١). وقبل فاروق استقالة محمد حيدر فى آخر أكتوبر ١٩٥٠، وأحيل رئيس الأركان إلى المعاش - بعد رفضه الاستقالة - وأيضًا أحيل عدد من كبار الضبّاط إلى الاستيداع من بينهم فؤاد صادق(٢).

ويذكر قائد القوات البريطانية أن الاستغناء عن الأخير يرجع إلى شخصيته القوية والاحترام الذى يكنّه له الضبّاط وخوف فاروق من تزعُّمه لانقلاب يشاركه فيه الضبّاط العائدون معه من حرب فلسطين(٣). وساد الاعتقاد بأن الملك وافق على تلك الخطوة ليكبح جماح الغضب بين صغار الضبّاط وليقضى على كل شك فى أن مزيدًا من التحقيقات فى فضيحة الأسلحة، ربما يؤدى إلى معارضة القيادة العليا(٤).

ولم يكن فاروق صادقًا فى إجرائه بالنسبة لمحمد حيدر، فهو يرى فيه تدعيمًا لسلطته على الجيش الذى بدأ زمامه يفلت من يده. ففى المأدبة التى أقامها فى ٢ نوفمبر ١٩٥٠ للوزراء كان من بين المدعوين، وحينئذ ذكر أنه عقد العزم على الإبقاء عليه قائدًا عامًا للقوات المسلحة(٥). وفى الوقت نفسه أراد أن يشعره أنه يعاقبه بالموافقة على استقالته لأنه سمح بالقبض على ضبّاط من رجال الملك، وبيّن له أمام الحاضرين أن ذلك يعنى «القبض على السراية الملكية»(٦). وانتشرت الأقوال حول إعادة محمد حيدر إلى منصبه، وتوقّع السفير البريطانى إمكانية تحقيق ذلك بعد تبرئة أفراد الحاشية المتهمين فى قضية الأسلحة الفاسدة(٧).

---

(١) روز اليوسف، عدد ١١٦٨ فى ٣١ أكتوبر ١٩٥٠، ص٣.

(٢) F.O. Op. Cit, 90178, JE 1196 - 2, Stevenson - F.O, Cairo, Feb. 10, 1951, No 65.

(٣) Ibid, 96873, JE 1018 - 85, War office Command, Feb. 26, 1952.

(٤) Ibid, 90178, JE 1196 - 2, Stevenson - F.O, Cairo, Feb, 10, 1951, No 65.

(٥) Ibid, 80349, JE 1016 - 64, Stevenson - F.O, Cairo, Nov. 3, 1950, No 185.

(٦) الأهرام، عدد ٢٤٠٠٣ فى ٣١ يوليو ١٩٥٢، ص١، عدد ٢٤٤٥٤ فى نوفمبر ١٩٥٣، ص٤، شهادة محمد عزمى أمام محكمة الثورة.

(٧) F.O. Op. Cit, 90178, JE 1196 - 5, Stevenson - Morrison, Cairo, June 22, 1951, No 228.

ولم يكن وزير الحربية مؤيِّدًا لمثل هذا الإجراء مما أحاق به الغضب الملكى، ونُفِّذت إرادة فاروق، حيث رأى كذلك أنه يتمكن عن طريق محمد حيدر من إبعاد أى تأثير للوزارة الوفدية على الجيش، فتذكر روز اليوسف بأن عودته لم تكن «لكفاءته ولا لحاجة الجيش إليه من الوجهة العسكرية أو الإدارية، بل كإجراء سياسى لا غنى عنه حتى لو ضحى فى سبيل هذا الإجراء بمصلحة الجيش وشئونه السياسية، فحيدر باشا شخصية تستطيع أن تفرض إرادتها وتستطيع أن تواجه الوزير والوزارة كلها»(١).

واستلم القائد العام للقوات المسلحة مهامه فى ٢٨ إبريل ١٩٥١، وعقب ثلاثة أسابيع عاد عثمان المهدى إلى منصبه برغم أخطائه التى ارتكبها فى حرب فلسطين، ونجح فاروق ظاهريًا فى إنهاء القضية إذ كان لابد من إقفال التحقيق بعد أن أصبح قاب قوسين أو أدنى من الاتهام المباشر، والدستور يمنع من إقامة الدعوى على الملك لأن ذاته مصونة لا تمس، وقد اعترف بعد عزله بأن معدات الجيش الحربية كانت رديئة، وعند استعمالها لم تكن فى الصالح وإنما انقلبت إلى الضد، وأنه لو امتلكت القوات المصرية نصف معدات إسرائيل لطردتها من الشرق الأوسط، وهذا الخطأ أدى إلى الهزيمة وإسالة الدماء وفقد الأموال ثم يشير فى النهاية إلى أنه دفع الثمن(٢).

شكَّلت منشورات الضباط الأحرار مصدرًا لإزعاج فاروق وضجره، تلك التى أخذت فى الانتشار معلنة صراحة إسقاط الولاء له. ففى إحداها تبين أن «الجيش هو جيش الأمة وليس جيش فرد من الأفراد. . . الأمة هى التى تنفق عليه، ودافعو الضرائب من أبناء الشعب هم الذين يدفعون مرتبات هؤلاء الجنود وهم الذين يسلِّحونهم، فمهمتهم الأولى أن يكونوا فى خدمة الشعب لا فى خدمة أى إنسان آخر»(٣). بينما يُسطِّر منشور آخر: «إن الضبَّاط جزء لا يتجزأ من الشعب، وإذا كان الشعب يحكم حكمًا ملكيًا مستبدًا، فإن الجيش هو الآخر يخضع للظروف نفسها منذ سيق إلى مجزرة فلسطين دون رأى ودون استعداد، وفرضت عليه الخطط الفاسدة والأسلحة الفاسدة»(٤). إذن أصبحت المواجهة سافرة مع فاروق.

---

(١) روز اليوسف، عدد ١١٩٤ فى أول مايو ١٩٥١، ص٤.

(٢) Farouk's Memories, Op. Cit, April 11, 1953.

(٣) كمال الدين رفعت، المصدر المذكور، ص٦٦.

(٤) محمد نجيب، المصدر المذكور، ص٩٢.

وتمضى المنشورات فى طريقها نحو تحقيق الهدف، فهذا منشور يهاجم إقامة عرض للجيش احتفالاً بزواج الملك، ويتّهم أولى الأمر بالرياء والنفاق: «لقد سئم الشعب هذه الاستعراضات الهزلية التى تخرج الجيش عن مهمّته الأصلية... إن هذه الأموال الطائلة التى ستنفق وتلك المعدات الحربية التى ستهلك أما كان جديراً بنا أن ندّخرها لهذا المستقبل المكفهر؟». ويوالى المنشور هجومه وينذر: «إليكم يا من تجمعون المال من عرق الشعب لتنفقوه فى غير صالح الشعب... إليكم يا من تسوقون البلاد إلى هاوية سحيقة لتصلوا بالبلاد إلى مآربكم الخاصة... إليكم كلمتنا هذه لتكون نذيراً لكم لعلكم تثوبون إلى رشدكم وترجعون عن غيكم»(١). واستخدم الضبّاط الأحرار المنشورات أداة حرب بطشوا بها فى كل مكان، وازدادت ثوريتها مع تدهور الأوضاع وارتفاع مؤشر الفساد، وعليه تمكّنت من تعبئة وبلورة الرأى العام ضد النظام القائم.

واتّسم موقف القائد العام بالسلبية، إذ اعتقد أن ذلك النشاط لن يتّسع وأنه سرعان ما سيهدأ وينطفئ طالما أن القيادة تمتلك القوة والنفوذ وتقبض على زمام الأمور. ويذكر مرتضى المراغى أنه تمكّن من التوصل إلى أن مصطفى صدقى يتعاون فى طبع المنشورات فى مطبعة بثكنة المعادى، وأنه ألقى القبض على ستة ضبّاط ومنشور جاء فيه: «يا ضبّاط الجيش ثوروا على الملك الخائن وحكومته العميلة للاستعمار، اقضوا عليهم جميعًا بلا رحمة، إن عهد الطاغية يجب أن يزول وإن رأسه يجب أن تسحق». وأصدر وزير الحربية أمره بحجز مصطفى صدقى رهن التحقيق، وتدّخلت صديقته وصيفة القصر، واتصل فاروق بمرتضى المراغى ونهره على فعلته(٢). والواقع أنه فى هذه الفترة لم يكن ذا عقلية متّزنة، وبالتالى فقد حركته وتقاذفته أيدى المحيطين به، ولكن مما لا شك فيه أن تلك المنشورات أقلقت مضجعه وخاف منها على نفسه، فتضاعفت الحراسة عليه فى أثناء تحركاته(٣).

ولم يقتصر الأمر على سماع فاروق محتويات المنشورات، وإنما كانت تصله، فقد وجد أحدها تحت الفوطة فى غرفة المائدة، وغضب وثار وتم استجواب من فى القصر ثم

---

(١) كمال الدين رفعت، المصدر المذكور، ص ص ٦٧، ٦٨.

(٢) مرتضى المراغى، المصدر المذكور، عدد ٤٩٩ فى ١٨ مايو ١٩٨٦، ص٦٥، عدد ٥٠٠ فى ٢٥ مايو ١٩٦٨، ص٦٨.

(٣) أحمد حمروش، المرجع المذكور، ص٨.

طلب محمد حيدر وسأله عن تأكُّده من إخلاص الجيش له فأكَّده، فناوله المنشور، فأجابه بأنه من صنع بعض الشبان الأغرار من صغار الضبَّاط الذين يريدون تغيير أوضاع الجيش الذى يدين لمليكه بالولاء، وأنه لن يقف مكتوف الأيدى(١). ومرة أخرى يجد الملك منشورًا آخر بين ملفات المراسيم ينادى بالثورة: «يا شعب مصر النبيل إن ملكًا فاسدًا فاجرًا يحكمك وقد آن أوان الخلاص منه». واستعان بشرطة القصر، لكنه حجب عن وزارة الداخلية الواقعة. ويذكر مرتضى المراغى أن وصيفة مقربة للملك ـ بناء على مراقبة مكالماتها التليفونية ـ كانت تتولى مهام توصيل المنشورات له بهذه الطريقة(٢). ومعروف أن هذه الوصيفة هى ناهد رشاد. وراح جواسيس الملك يبحثون عن الضبَّاط الأحرار فى كل مكان، وأمر فؤاد سراج الدين بوضعهم تحت المراقبة(٣). وعقب تنازل فاروق عن العرش فتح مكتب الأميرلاى محمد يوسف ـ يُعد مستشار الملك فى الشئون العربية ـ فوجد فى خزينته تقارير عن حركات هؤلاء الضبَّاط(٤)، مما يدل على أنه كان يتتبَّع نشاطهم.

وأصبح الجميع يتحدث عن انفصام العروة بين القائد الأعلى وجيشه، ولم يقتصر الأمر على ذلك إذ تردَّدت الأحاديث حول نمو وازدياد الشعور العدائى ضده وإمكانية أن يقوم الضبَّاط المستاءون من تصرفاته بضربتهم والإطاحة به(٥). ومحاولة منه لامتصاص بعض الغضب، انتُهزت فرصة مولد ولى العهد، وأجريت حركة ترقيات واسعة شملت ٨٩٨ ضابطًا، وأقيم حفل بهذه المناسبة، ولكن فاروقًا لم يحضره وإنما رأسه محمد حيدر(٦)، وكان قد أعدَّ احتفال آخر، إذ تقدمت مسيرة قوامها ١٥٠٠ ضابط اصطفت فى ميدان عابدين فى اليوم السابع للمولود، وهتف القائد العام بحياة الملك والأمير، وأدَّت القوات التحية العسكرية للملك الذى صرح بقوله: «إنى أهدى إلى جيشى أعز شىء عندى وهو ابنى»(٧)، هادفًا من وراء ذلك إلى تلطيف الجو، وكان هذا من بين الدوافع

---

(١) المصور، عدد ١٤٥٧، فى ١٢ سبتمبر ١٩٥٢، ص٣٢.

(٢) مرتضى المراغى، المصدر المذكور، عدد ٤٩٩ فى ٨ مايو ١٩٨٦، ص٦٤.

(٣) F.O. Op. Cit, 96873, JE 1018 - 85, War office Command, Feb. 26, 1952.

(٤) الأهرام، عدد ٢٤١٦٢ فى ٨ يناير ١٩٥٣، ص١.

(٥) F.O. Op. Cit, 90115, JE 10110 - 1, Burroughs - Allen, Cairo, Jan. 2, 1951.

(٦) الأهرام، عدد ٢٣٨١٨ فى ٢٥ يناير ١٩٥٢، ص٣.

(٧) المصدر نفسه، عدد ٢٣٨١٦ فى ٢٣ يناير ١٩٥٢، ص٢، آخر لحظة، عدد ٢٣٤ فى ٢٣ يناير ١٩٥٢، ص٢.

التى دفعته لدعوة كبار الضباط يوم حريق القاهرة محاولاً التقرب منهم، لكنه لم يدع من هو أقل من رتبة صاغ تأكيداً لنظريته أنه طالما أصحاب الرتب الكبيرة فى يده فالجيش معه، وامتلأ به الغرور فى ذلك اليوم عندما قام أحد المدعوين الوصوليين هاتفاً «الجيش سيف الملك»(١)، ومما يذكر أنه خطب فيهم، ليعرِّفهم واجب الوطن، ويشير لنفسه بأنه سليل بيت أصله من الجندية، وليبيِّن ما قدمه أجداده فى سبيل مصر(٢).

وأحبطت تلك المحاولات المزيَّفة حيث لم يكن هناك أى استعداد لتقبُّلها، لكن الملك اعتقد أنه نال بعض النجاح، وأن إيهام المحيطين به من أن الجيش مازال تحت أمره حقيقة واقعة إذ خضع ذلك للتجربة التى تمثلت فى حريق القاهرة، وشكَّل استخدامه أهمية كبرى، وكان قد حدث تردُّد من قبل فاروق والمسئولين العسكريين فى إمكانية أن يؤدى دوراً إيجابيّاً نظراً للحالة التى وصل إليها ضبَّاطه، ولكنه بتصعُّد الموقف اضطر الأمر لنزوله وأدائه للمهمَّة ولم يحدث ما هو متوقع من انقلاب زمام الولاء، وإنما هذا الإجراء أعاد نوعاً من ثقة القائد الأعلى فى جيشه، وظهر ذلك فى أثناء حديثه مع السفير الأمريكى والسفير البريطانى، إذ ازداد فخراً واعتزازاً بجيشه وقوته وإخلاصه(٣).

ولم يكن ما أقدم عليه الجيش إلا سحابة غطت شكوكه لبعض من الوقت، إذ صدر بعد الحريق منشور بيَّن فيه الضباط الأحرار أن نزول الجيش للشارع هو لإحباط مؤامرات الخونة الذين يعتمدون عليه لتنفيذ أهدافهم ويَعُدُّونه أداة طيعة للبطش بالشعب. ثم يُشير إلى أن مهمته الحصول على استقلال البلاد وأنه مع الشعب دائماً ولن يستجيب إلا لنداء الوطن(٤). وفى المنشور هجوم على فاروق ونعته بالخيانة، واستغلَّ الضبَّاط الأحرار فرصة هذا الحدث للتعجيل بإنجاز تخطيطهم.

ووقع فاروق فى الحذر، وأدخل فى روعه سحق هؤلاء الضبَّاط، حيث اعَدَّهم متمردين واستعمل طريقته المعهودة فى التعالى من منطلق أنه صاحب السَّطوة والسلطان، وما على الأتباع إلا الانصياع. جاء ذلك فى وقت قرر فيه الضباط الأحرار دخول معركة

---

(١) عبد اللطيف بغدادى، المصدر المذكور، ص٤٢.

(٢) الأهرام، عدد ٢٣٨٢٠ فى ٢٧ يناير ١٩٥٢، ص٢، المصرى، عدد ٥٠٨٨ فى ٢٧ يناير ١٩٥٢، ص٢.

(٣) F.O. Op. Cit, 96870, JE 1018 - 18, 32, Stevenson - F.O, Cairo, Jan. 27, 30, 1952, No 195, 259.

(٤) كمال الدين رفعت، المصدر المذكور، ص ص ١٧٠، ١٧١.

التحدى كتجربة لسبرغور عود الملك وصلابته من ناحية، ولامتحان قوة التنظيم ولمعرفة أبعاد مواجهته للأزمات من ناحية أخرى.

وتجسَّمت الممارسة فى انتخابات نادى الضبَّاط فى آخر عام ١٩٥١، وذلك بإعلان الحرب السافرة على فاروق. وكان النادى يمثل ثقلاً فى العلاقة بين الملك والجيش، وقد وضح اهتمامه به منذ فترة طويلة ووجه له عنايته الخاصة، وارتفعت مكانته عقب حادث ٤ فبراير فداوم على الذهاب إليه بانتظام، وإن كسر تلك العادة فى السنتين الأخيرتين لاتساع الهُوَّة وانشغاله بأمور أخرى. وحرص طوال هذه الفترة على اختيار أعضاء ورئيس النادى. حقيقة أن الانتخابات كانت تُجرى، لكن الأوامر فرضت عليها أسماء بعينها، ولم تلق معارضة من الضبَّاط لصلة الولاء التى لصقتهم بمليكهم بوصفه قائداً أعلى طاعته أمر واجب.

ولكن مع التغييرات التى طرأت على العلاقات تقرر - لأول مرة فى تاريخ النادى - أن تكون هناك معارضة لقاعدة الملك المتبعة فى الانتخابات، إذ أعدَّ الضبَّاط الأحرار أنفسهم لإجراء انتخابات حرة، وقاموا بحملة قوية بين زملائهم لصالح مرشحيهم (١).

وأراد فاروق إسناد رئاسة مجلس إدارة النادى إلى اللواء حسين سرى عامر، وهو من رجاله، شغل منصب وكيل سلاح الحدود فى وقت كان فيه اللواء محمد نجيب مديراً لهذا السلاح، حيث اكتشف ألاعيبه واحتيالاته، إذ دأب على تهريب المخدرات، وبيع الأراضى بطرق غير مشروعة واتهم بشراء الأسلحة المتخلفة من الحرب العالمية وبيعها للجيش بأسعار خرافية، وباتهامات أخرى مثل سرقة ونهب البدو ومصوغات نسائهم والرشوة والتزوير، وكان فاروق يشاركه فى هذه العمليات وبخاصة مسألة بيع السلاح، ولم يكن مدير سلاح الحدود يعلم بتلك المشاركة، فشكل لجنة تحقيق عام ١٩٥٠ انتهت بإدانة المتَّهم. وعندما رفع التقرير إلى الملك طلب له ترقية استثنائية، فرفض محمد نجيب، وعلى الفور لقى جزاءه، فرقى حسين سرى عامر مديراً لسلاح الحدود بدلاً منه، وأسند إليه منصب مدير سلاح المشاة، وعندما قرر الاستقالة أقعده عنها عبد الناصر وعبد الحكيم عامر، كما ناشده محمد حيدر فى قبول المنصب الجديد ونقل له شعور الكراهية التى يكنّها له فاروق فى مقابل الصلة الوطيدة التى تربطه بحسين سرى عامر (٢).

---

(١) Vatikiotis, The Egyptian Army in politics, pp. 62, 63.

(٢) محمد نجيب، المصدر المذكور، ص ص ٨٧، ٨٨، جمال حماد، المرجع المذكور، ص ١٥٢.

هذا وقد سبق أن حاول الملك التدخل لدى النائب العام عندما طلب الأخير من وزارة الحربية فى ٦ مارس ١٩٥١ النظر فى محاكمة مدير سلاح الحدود أمام مجلس عسكرى فى المسائل المنسوبة إليه ـ تهريب بترول ومعدات وأسلحة لإسرائيل بالإضافة إلى أنه كان على ذمَّة قضية الأسلحة الفاسدة ـ والتحقيق معه فيها أو على الأقل إخراجه من الجيش، ومورست الضغوط على محمد عزمى لسحب كتابه من الوزارة، فالتقاه أمين الملك الخاص، وأفهمه أن المتهم يتمتع بعطف ومحبة ورعاية مولاه، لكنه لم يُلب الرغبة الملكية وأسهم ذلك فى نقله من منصبه، ثم صدر قرار بإعادة حسين سرى عامر إلى عمله وترقيته[١]. وكانت هذه هى الشخصية التى رشَّحها فاروق لرئاسة مجلس إدارة النادى.

أما عن مرشح الضباط الأحرار فهو اللواء محمد نجيب، عرفوه عن طريق عبد الحكيم عامر أركان حربه أثناء حرب فلسطين، وكانت له سمعته الطيبة وبطولته التى تردَّدت على الألسنة، ومثَّلت مواقفه التى تدل على عدم الخضوع لرغبات فاروق وسامًا على صدره، كما أن تصديه لرجل الملك وشريكه قد أدى إلى إقصائه عن مركزه، مما أظهره أمام الضبَّاط الأحرار أنه ضحية الشرف والمبادئ، فتعاطفوا معه، ووجدوا أنه الرجل المناسب لتولى شئونهم والنيابة عنهم فى ناديهم، فرشحوه منافسًا لمرشح الملك، ووضعوا اسمه على رأس قائمة مرشحيهم[٢].

وأصبح تحدى الضباط الأحرار لفاروق واضحًا أمام الجميع، ولم يكن ذلك بالأمر الهيِّن إذ يضم بين جانبيه إعلانًا للحرب عليه. ولما كان أمر الدعاية للانتخابات علنيّا، فقد بلغ مسامع الملك ما يمكن أن يحدث، وفى الميعاد المقرر ـ ٢٧ ديسمبر ١٩٥١ ـ توجه الضباط إلى النادى، وإذا بإدارته تتلقى الأمر من إدارة الجيش بإلغاء الاجتماع وتأجيل الانتخابات لمجلس إدارة النادى إلى أجل غير مسمى، وضرب الضباط بالأمر عرض الحائط واجتمعوا وتناقشوا وتشاوروا واستقر رأيهم على تحديد موعد الانتخابات[٣].

---

(١) الأهرام، عدد ٢٤٠٩١ فى ٢٩ أكتوبر ١٩٥٢، ص٧.

(٢) محمد نجيب، المصدر المذكور، ص ٨٩، جمال حماد، المرجع السابق، ص١٥٣.

Lacouture, Op. Cit, p. 139.

(٣) أنور السادات، قصة الثورة كاملة، ص٦١، صفحات مجهولة، ص ص٢٢٢، ٢٢٣، حلمى سلام، المرجع المذكور، ص ٢٢٨، ٢٢٩.

وفى ٣١ ديسمبر اجتمعت الجمعية العمومية وحضرها حوالى ٤٥٠ ضابطًا، كل منهم يُمثِّل عشرة من زملائه، وتولى اللواء جلال صبرى مهمة توصيل الأخبار المضادة للرغبة الملكية للقصر، وفى هذا الاجتماع صدر قرار إجماعى باستنكار محاولات إيدن وجنرال روبرتسون لفصل الجيش المصرى عن الصراع الجارى، وأعلن أن الجيش جزء من الشعب، ورفض المجتمعون اعتبار حسين سرى عامر صالحًا لدخول انتخابات الجمعية على أساس أن إدارة الحدود لا تُعَدّ فرعًا من الجيش النظامى، لأن ضبَّاطها منتدبون من أسلحة الجيش الأخرى وهى جميعًا مُمثَّلة فى مجلس الإدارة. وأجريت الانتخابات وفاز محمد نجيب برئاسة النادى بجدارة(١). أيضًا فاز خمسة من الضباط الأحرار بمقاعد مجلس الإدارة، وسقط فى الانتخابات أذناب القصر. ولمزيد من التعنُّت توجه أعضاء مجلس الإدارة ورئيسهم إلى قصر عابدين وسجَّلو أسماءهم فى سجل التشريفات(٢). وحمل ذلك معنى انتصارهم فى الجولة الأولى، وكان لتلك الانتخابات دويها الرنَّان فى أسماع الرأى العام.

وغضب فاروق، واستدعى محمد حيدر، واستنكر ما حدث وبيَّن أنه لا يقبل التحدى. وعبثا حاول القائد العام جعله يتفهَّم كره الضبَّاط لحسين سرى عامر، وكيف أنه مع رأيهم فى عدم ضرورة عودته للجيش ـ مما يذكر أن الضباط انتخبوا محمد حيدر رئيسًا شرفيًا للنادى برغم اعتذاره، مما يوحى بأن القائد العام ينال رضاهم بل ويشاركهم موقفهم فى إقصاء حسين سرى عامر ـ لكن الملك أصر على أن يُدخله مجلس الإدارة مندوبًا عن سلاح الحدود بالأمر، وهنا عرض محمد حيدر أن يأذن له فى تقديم استقالته فردَّه(٣). وخرج من الحضرة الملكية، واستدعى محمد نجيب وصوَّر له استياء الملك وتصميمه على تنفيذ الأمر، وطلب منه أن يفعل ما يستطيع دون التصريح بأنها رغبة الملك.

ودعا محمد نجيب مجلس الإدارة، وروى له ما حدث، فأصرَّ على الرفض، كما اعترضت الجمعية العمومية على وجود مندوب سلاح الحدود سواء كان متكلمًا أم مستمعًا، وحين ذكر اسم حسين سرى عامر قامت القيامة سخطًا وغضبًا، وأراد محمد

---

(١) F.O. 141 - 1453, 1011 - 1 - 52 G. Minute, Cecil Campbell, Cairo, Jan. 2, 1952.

(٢) آخر ساعة، عدد ٨٩٨ فى ٩ يناير ١٩٥٢، ص٢٠، آخر لحظة، عدد ٢٢٤ فى ٢ يناير ١٩٥٢، ص٢، المصرى، عدد ٥٠٦٣ فى ٢ يناير ١٩٥٢، ص٢.

(٣) آخر ساعة، عدد ٩٢٨ فى ٦ أغسطس ١٩٥٢، ص٤.

نجيب تقديم استقالته ولكن الضباط لم يوافقوه[1]. وطالب أولى الأمر باستجوابه، وحاول محمد حيدر معه ثانية، لكنه بيَّن أنها إرادة الضبَّاط ولا يستطيع مصادرتها، وجرت محاولة أخرى عن طريق مرتضى المراغى للضغوط عليه، ليتمكن من إقناع الضبَّاط بتحقيق الرغبة الملكية، فباءت بالفشل. أيضًا لم تنجح محاولة تعديل لائحة النادى عن طريق الجمعية العمومية بما يسمح بدخول مرشَّح فاروق ممثِّلاً فيه[2]. وكانت تلك هى الخطوة الثانية للتصدى لفاروق - بعد الانتخابات - الذى أحسَّ بأن كبرياءه جرح، ومن ثم تمكَّن منه العناد.

وتركت هذه الأحداث البصمات السيئة على العلاقة بين القائد الأعلى والقائد العام، حيث أيقن الأول التعاطف الذى يربط الثانى بالضبَّاط، وفكر فى الإطاحة به وإحلال حسين سرى عامر مكانه، أو إجراء بعض التعديلات فى المناصب العسكرية الرئيسية تأتى بالنتيجة نفسها. وكان فى تحقيق ذلك ضربة قوية لحركة الضبَّاط الأحرار، إذ إنه فى استمرار محمد حيدر فرصة لنجاح تخطيطهم، ومساعدة على مواصلة طريقهم، فإذا تركنا سلبياته جانبًا التى تُعَدّ المادة التى يستغلونها لإنماء حركتهم، فإنه لم يكن غليظ القلب وتمتع بحسن الظن وأظهر تعاونه فى كثير من المواقف معهم، ولذا نال مكانته لديهم. وعليه كلَّفت الحركة السادات أن يبذل كل ما يملك من حيلة لإقناع يوسف رشاد بأن خروج محمد حيدر من الجيش أمر سيخلق فى نفوس الضبَّاط أثرًا سيئًا، لأنه يحاول أن يتفهم رغباتهم ويحقِّقها، وأنه مخلص للقصر[3]، وبالتالى استطاع يوسف رشاد من إقعاد الملك عن نيَّته.

أما عن الجانب الآخر الذى استغله الضباط الأحرار، فقد جاء من خلال محمد حيدر نفسه، عندما دسُّوا عليه صلاح سالم، فاحتضنه القائد العام وقرَّبه فى محاولة لاكتسابه بجانبه، إذ يعلم أنه حد الساخطين على الأوضاع السائدة فى الجيش، فأدرك أنه عن طريقه يتقصَّى أخبار الضبَّاط الأحرار، ومن ثم انتهز صلاح سالم الفرصة، وهنا تكرَّرت مسرحية السادات مع يوسف رشاد، وأصبحت الصورة كاملة لدى الضبَّاط الأحرار،

---

(١) المصدر نفسه.

(٢) المصور، عدد ١٤٥١ فى أول أغسطس ١٩٥٢، ص١٢، أنور السادات، صفحات مجهولة، ص٢٢٨. محمد نجيب، المصدر المذكور، ص١٠٤، صلاح الشاهد، المصدر المذكور، ص٢١٩.

(٣) المصور، عدد ١٤٧١ فى ١٩ ديسمبر ١٩٥٢، ص١٦.

فعرفوا أن القائد العام فقد نفوذه عند فاروق، وأنه محل حرب شديدة يقودها محمد حسن ومحمد حلمى حسين، وتأكَّدوا ممن هم أصحاب السلطة الحقيقية فى القصر[١].

ووفقًا لهذا الوضع تفهَّم الضباط الأحرار الأبعاد جيدًا، فوصلتهم أصدق المعلومات عن شخصية فاروق وطباعه وخُلقه وأماكن وجوده. وأسفرت النتيجة أمامهم عن أنه يكتنفه الجبن، وبالرغم من كل مظاهره، فهو لا يستطيع أن يثبت أمام قوة تداهمه، وأنه مازال يؤمن أن الجيش معه، ومستعد ليذود عنه أى خطر يتعرَّض له، ويُؤكِّد ذلك حديث جرى بينه وبين السفير البريطانى عندما بيَّن أنه عند حدوث اضطراب - نتيجة صراعه مع الوفد - فلا يمكن القضاء عليه إلا عن طريق الجيش[٢]. كما أيقن الضبَّاط الأحرار أن فكرة فاورق عنهم أنهم فئة ضئيلة، وقد نجح السادات، فى إرساء هذا الظن وتثبيته. وكان يحدث أن ترفع إدارة الأمن العام إلى القصر تقارير عن النشاط فى الجيش، فيفزع الملك إلى يوسف رشاد الذى يلجأ إلى السادات، فينفى التقارير ويوضح أن الضبَّاط الأحرار قلة مسحوقة من الساخطين الذين لا تربطهم رابطة ولا يخشى منهم خطر[٣]. وزاد هذا من غضب فاروق، إذ كيف يمكن لبعض الضباط أن يقلقوه ويتحدُّوه ويشهروا سيفهم أمامه.

وبدأت العلاقة بين الطرفين تأخذ خطًا جديدًا حمل طابع الرغبة فى الانتقام، بدأه الضبَّاط الأحرار، فوقعت أعينهم على عدوِّهم اللدود حسين سرى عامر الذى وصل إلى قلب الملك عن طريق الصفقات والمنافع المادية التى قدَّمها له، بالإضافة للهدايا التى كان من بينها صندوق الإستاكوزا الذى يصل أسبوعيًا إلى القصر من الغردقة[٤] - ولها المكانة لدى فاروق - أيضًا عن طريق الحاشية وبخاصة بوللى الذى بوساطته رُقِّى مديرًا لحرس الحدود[٥]، ومحمد حسن ومحمد حلمى حسين اللذين ربطتهما به المعاملات، وواصل الثلاثة حملاتهم لصالحه، وكان ترشيحه لانتخابات نادى الضباط يدخل فى التخطيط. وتجسَّمت الخطايا والرذائل فى تلك الشخصية، وغدت فى نظر الضبَّاط الأحرار وسواسا خنَّاسا فى صدر فاروق، وبدا واضحًا أن تسلطه عليه يُمكِّنه من القبض على زمام الجيش،

---

(١) المصدر نفسه، ص١٧.

(٢) F.O. 371 - 96872, JE 1018 - 68, Stevenson - F.O, Cairo, Feb. 14, 1952.

(٣) المصور، عدد ١٤٧١ فى ١٩ ديسمبر ١٩٥٢، ص ص ١٦، ١٧.

(٤) جمال حماد، المرجع المذكور، ص٥٠.

(٥) F.O. Op. Cit, 96873, JE 1018 - 85, War office Command, Feb. 26. 1952.

وشغل هذا الأمر الهيئة التأسيسية للضباط الأحرار، ولكن جاء التحرُّك من عبد الناصر وأشرك معه حسن إبراهيم عضو الهيئة وكمال الدين حسين وحسن التهامى من الضباط الأحرار، وقاموا بمحاولة لاغتيال حسين سرى عامر فى ٨ يناير ١٩٥٢ حيث تربصوا له بالقرب من منزله، وأطلق عليه الأثنان الأخيران رصاص مدفع رشاش، لكنه نجا وأصيب سائقه(١).

وكان ذلك أول حدث من نوعه، فالمجنى عليه ضابط والمتهمون ضبَّاط، وألقى القبض على مصطفى صدقى ومحمد إبراهيم فهمى الضابط بسلاح الحدود وهو من المقربين لمحمد نجيب، وأمر الملك ناهد رشاد بإبلاغ الأول أنه لن يتهاون معه إذا ثبتت مسئوليته عن الحادث(٢). وتولَّت النيابة التحقيق، فتبيَّن أن مصطفى صدقى نقل فى ٢٠ ديسمبر ١٩٥١ من سلاح الفرسان إلى سلاح الحدود، وله ماضيه المشاغب، وصدر عليه حكم قضائى لكنه نال العفو، فألحقه حسين سرى عامر بالعمل فى العريش ليكون بعيداً عن القاهرة، فسافر للقناة وعمل مع الفدائيين، فنقله إلى الواحات البحرية، فرفض التنفيذ فأوقفه عن العمل، ووضعه تحت التحفظ «بميس الضباط» بالجبل الأصفر، وسلم لمحمد إبراهيم فهمى الذى رافقه فى سيارته ومعه ضابط آخر وذهبوا إلى منزل المتحفَّظ عليه مخالفين التعليمات، ثم توجهوا إلى الجبل الأصفر بعد الحادث، وطبيعيّا أن يدخل عبد القادر طه تحت الاتهام لعلاقته الوثيقة واللصيقة بمصطفى صدقى، ولكن عدم وجود الأدلة الكافية جعل الغموض يكتنف القضية، وأسقط الاتهام(٣).

وفى الواقع فإن الملك كان وراء حسين سرى عامر فى تلك الإجراءات التى اتَّخذها ضد مصطفى صدقى. فبالإضافة إلى الحقد الذى امتلأ به داخله لتلك العلاقة التى ربطت ناهد رشاد به، حيث فضَّلته عن مولاها الذى تمنَّعت عنه أحيانًا، هناك ميوله الشيوعية التى

---

(١) عبد اللطيف بغدادى، المصدر المذكور، ص ص ٤٤، ٤٥، جمال حماد، المرجع المذكور، ص٧٨، محمد نجيب، المصدر المذكور، ص ص ٩٦، ٩٧. لم يكن عبد الناصر يؤمن باتباع طريق العنف، لكنه فى هذه الآونة ربما رأى أن التخلص من تلك الشخصية سيعود بالنفع على الحركة. ومما يذكر أنه لم يأخذ رأى الهيئة التأسيسية مما دعاها للاجتماع فى اليوم التالى للحادث وعدَّت هذا التصرف خروجًا منه على رأى الجماعة، عبد اللطيف بغدادى، المصدر المذكور، ص ٤٥.

(٢) الأهرام، عدد ٢٤٥٣٥ فى ٢٢ يناير ١٩٥٤، ص١١، قضية عبد القادر طه.

(٣) المصرى، عدد ٥٠٧٠ فى ٩ يناير ١٩٥٢، ص٣، عدد ٥٠٧١ فى ١٠ يناير ١٩٥٢، ص٣.

زادت من النقمة عليه، ولكنه لم يعبأ ومضى فى ثوريته الجارفة يدفعه فيها يقينه من أنه عند الوقوع فى المحظور، وفى الوقت المناسب فإن وصيفة القصر ستُنقذه، فهو يمنع سلاح الفرسان من جمع التبرعات لشراء هدية للملك بمناسبة زواجه، ويُصرِّح بأن الأوْلى إنشاء مدرسة للتعليم أو شراء ملابس لأولاد الشهداء الذين قُتلوا فى فلسطين. ونُقل الخبر لفاروق، وفهم منه أنه يحاول تأليب الجيش عليه[١].

ويواصل مصطفى صدقى نشاطه، فيكتب المقالات الصحفية التى تنطق بالتحدى للملك، فيستقبله بعد عودته من رحلة شهر العسل بمقال عنيف عن الثورة العرابية[٢]. ويتبعه بآخر تحت عنوان «عندما يثور الجيش» يتناول فيه الانقلابات العسكرية المتتابعة فى سوريا، وأنها صادرة من ينبوع الشعب الأصيل، ويعطى أمثلة لتلك الانقلابات فى التاريخ القديم والحديث، ويشرح معنى الانقلاب ومفهومه ويصفه بأنه «ثورة تقوم بها القوات المسلحة يُقصد منها إيجاد تغيير فى الأوضاع السياسية والاجتماعية»[٣]. ونشر هذا المقال فى اليوم السابق لمحاولة اغتيال حسين سرى عامر، تلك التى أفزعت فاروقًا، وبات يخشى على نفسه، خاصة بعد إدراكه أن من استخدمهم بالأمس لصالحه أصبحوا اليوم ضده، وثار وهدَّد وتوعَّد بالانتقام من الذين ارتكبوا الحادث، وخصَّ مصطفى صدقى وأعوانه[٤]، وفى مقدمتهم عبد القادر طه. وقد اعتبر القصر هذين الشخصين ثعبانين وتوقع أن يلفظا سمهما فى أى لحظة ويصيبا به فاروقًا أو رجاله، وعليه كانت الرغبة ملحة للتخلص منهما بأى ثمن.

وبرغم أن الملك كان يعلم مدى خطورة تردده على منزل ناهد رشاد الذى يحضر إليه مصطفى صدقى، فإنه لم يكف عن زيارتها، وفى إحدى المرات، وأثناء دخوله أطلق الرصاص من جوار سور «الدارنتا»، لكنه لم يصبه وجرح ساق بوللى الذى سبقه فى الدخول. وأخفى الملك الحادث عن وزارة الداخلية، وطلب تعيين حارسين على المنزل وإنارة مدخله ورفع الشجرة المجاورة للسور خشية اختفاء أحد وراءها. وراح يتصل

---

(١) الأهرام، عدد ٢٤٥٣٥ فى ٢٢ يناير ١٩٥٤، ص١٣، عدد ٢٤٥٣٨ فى ٢٥ يناير ١٩٥٤، ص١١.
(٢) المصدر نفسه، عدد ٢٤٥٣٨ فى ٢٥ يناير ١٩٥٤، ص١١، قضية عبد القادر طه.
(٣) روز اليوسف، عدد ١٢٣٠ فى ٧ يناير ١٩٥٢، ص٢.
(٤) الأهرام، عدد ٢٤٥٣٨ فى ٢٥ يناير ١٩٥٤، ص١١، قضية عبد القادر طه.

بمرتضى المراغى قبل قيامه بالزيارة الذى تحرى فوجد أنه يوم الحادث كان مصطفى صدقى بالقاهرة، وأنه غادر منزله قبل الحادث بساعة(١).

والسؤال الذى يطرح نفسه، هل كانت وصيفة القصر تتآمر مع صديقها الضابط لتنفيذ مخطَّطه؟ يُسجِّل اعتراف محمد حسن فى قضية مقتل عبد القادر طه أن ذلك حدث، ولكن المؤامرة فشلت(٢). بينما يؤكد الدفاع فى القضية نفسها أنه فى ساعة صفاء ذلق لسان مصطفى صدقى بما كان يُبيِّته للملك مع عبد القادر طه وعزيز فهمى من التآمر على اغتياله، فنقلت هى خبر المؤامرة لفاروق، وأفهمته أن سور منزلها سيتخذ ستاراً لارتكاب الحادث، كما وصف الدفاع هذه السيدة بأنها كانت عيْن الملك على الجيش، وأن التقارير السرية رمزت إليها بكلمة السيدة أو علامة استفهام(٣). ولا يستبعد أن تكون قد أمسكت الحبل من طرفيه، وقد اعترفت أنها فى هذه الآونة كانت مسمَّمة، إذ تجاذبتها ثلاثة مشاعر نحو زوجها والضابط والملك(٤).

ومن الواضح أن ناهد رشاد فى البداية عملت لصالح فاروق متعاونة فى ذلك مع زوجها مؤسس الحرس الحديدى، وفتحت منزلها منتدى لضبَّاط هذا الجهاز، ولكن بوقوعها تحت تأثير مصطفى صدقى وانقلابه على فاروق ويقينها من إذعان الأخير لها، استغلت هذه الظروف وراحت تقدم مساعداتها لصديقها، وكانا قد اتفقا على الزواج بعد إزالة العقبات(٥). ومن ثم تمكَّن مصطفى صدقى من استخدامها بما يحقِّق مصالحه. هذا فى الوقت الذى سمح فيه فاروق لها بالتدخل فى شئونه، وكان لابد من أن تغذيه بالأخبار ليطمئن من ناحيتها، وحتى إذا نجح فى القضاء على صديقها تظل محتفظة بمكانتها لديه وبالتالى لا تفقد عطف مولاها.

---

(١) المصدر نفسه، عدد ٢٤٢١٩ فى ٦ مارس ١٩٥٣، ص٩، عدد ٢٤٥٣٥ فى ٢٢ يناير ١٩٥٤، ص١١، قضية عبد القادر طه، مرتضى المراغى، المصدر المذكور، عدد ٤٩٩ فى ١٨ مايو ١٩٨٦، ص ص ٦٤، ٦٥.

(٢) الأهرام، عدد ٢٤١٢٤ فى أول ديسمبر ١٩٥٢، ص١، قضية عبد القادر طه.

(٣) المصدر نفسه، عدد ٢٤٢١٩ فى ٦ مارس ١٩٥٣، ص٩، عدد ٢٤٥٥٤ فى ١٠ فبراير ١٩٥٤، ص١١، قضية عبد القادر طه.

(٤) المصدر نفسه، عدد ٢٤١٢٤ فى أول ديسمبر ١٩٥٢، ص١، قضية عبد القادر طه.

(٥) المصدر نفسه، عدد ٢٤٥٣٩ فى ٢٦ يناير ١٩٥٤، ص٩، قضية عبد القادر طه.

واستقر رأى فاروق على اغتيال مصطفى صدقى لإيمانه بأن المتاعب التى يواجهها هى بسببه. ويذكر يوسف رشاد فى قضية مقتل عبد القادر طه أن الملك كان يتلقى خطابات تهديد بالقتل وطلب منه حمايته، وأكَّد بوللى ذلك[١]. واعتقد أن القاتل سيكون غريمه، الضابط الذى يتحداه ويجرح كبرياءه. وقد أشار كل من مرتضى المراغى ومحمد حسن إلى تلك الاحتياطات التى اتخذها خشية التعرض للاغتيال، فدائمًا يرتدى السترة البلاستيك، ويركب السيارة المصفَّحة. وعندما سافرت ناهد رشاد إلى الإسكندرية وتبعها مصطفى صدقى، اتصل وزير الداخلية بالملك وحذَّره ووضع الضابط تحت المراقبة، ورأى فاروق إبعاده من الجيش، لكن محمد حيدر تباطأ، وانتهى الأمر بنقله إلى العريش[٢].

وقرَّر الملك أن يقوم بنفسه بقتله بعد أن علم أنه يتقابل مع ناهد رشاد عند الكيلو ١٤ فى الطريق المتفرع من طريق السويس، فتوجه إلى المكان وصحب معه محمد حسن ومدفعا رشاشا. وعندما علم كريم ثابت لحق به، ولكن الضابط المنتظر لم يحضر، واتضح فيما بعد أنه سلك طريق بلبيس. وعثر فاروق فى هذا المكان على سيارة وتتبَّعها وكانت تقل شخصين أحدهما عبد القادر طه والآخر شقيق مصطفى صدقى ولاحقهما حتى مصر الجديدة وأوقفهما، وتنبَّه على الفور أنهما من أتباع غريمه، لكنهما حاولا الهرب فأصاب سيارتهما ثم تركها، مصرِّحًا بأن كل من يساعد مصطفى صدقى يجب أن يموت[٣].

وبدأ الخوف على حياة فاروق يساور حرسه الخاص، فأفضى أحمد كامل المسئول الأول عن حماية الملك بمخاوفه إلى صديقه الأميرلاى محمد وصفى رئيس حرس الوزراء، فتقدم الأخير بعرض خدماته بتدبير خطة محكمة لقتل مصطفى صدقى وعُصبته، وعُرضت المؤامرة على فاروق فأقرَّها. ولجأ محمد وصفى إلى محمود عبد المجيد يستوحيه، فقدم له ثلاثة من رجاله العتاة والمخلصين له منذ أن كان حكمدار جرجا، فنقلوا إلى بوليس القاهرة فى اليوم نفسه بإشارة تليفونية، وبدأ محمد وصفى فى

---

(١) المصدر نفسه، عدد ٢٤٥٣٥ فى ٢٢ يناير ١٩٥٤، ص١١، عدد ٢٤٥٣٩ فى ٢٦ يناير ١٩٥٤، ص٩، قضية عبد القادر طه.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) المصدر نفسه، عدد ٢٤٠٩٥ فى ٢ نوفمبر ١٩٥٢، ص١، قضية عبد القادر طه.

تدبير الجريمة . ولما كان مصطفى صدقى غائبًا عن القاهرة وقت التخطيط ، وافق الملك على البدء باغتيال ساعده الأمين عبد القادر طه[1] . ومن الجلِّى أنه كان لناهد رشاد يد فى الترتيب ، فهى تؤثر أن يكون الضحية رفيق صديقها بدلاً منه ، ومعروف تأثيرها على فاروق بدليل أنه لم يتخذ إجراء إيجابيًا فعالا ضده طوال الفترة السابقة برغم أنه هدَّدها بقتله ـ كما تذكر ـ وأنها خافت عليه وأنذرته ليأخذ حذره[2] .

وبطبيعة الحال لم يكن عبد القادر طه بمنأى عن عيون البوليس السياسى ، ومع أنه جاء إليه من نبَّهه بأن اسمه موضوع فى القائمة السوداء بجوار ٣٢ اسمًا من أسماء الضبَّاط الأحرار ، لكنه لم يكف عن نشاطه فقد كانت لديه مطبعة بمنزله يطبع فيها المنشورات التى تضمنت الطعن فى الملك ، كما أنه وضع شعار «لا ملك غير الله» وألزم أفراده به[3] . ومما تجدر الإشارة إليه أنه بالرغم من أن صديقه الحميم صاحب اتجاهات شيوعية وكان يشترك معه فى توزيع نشرات باسم الشرارة ، أيضًا له أخوان على نفس النمط ولهما الصلة بحركة أنصار السلام ، فإنه ذو صلة متينة بالإخوان المسلمين ، وأسهم فى تدريبهم وانضم معهم فى معركة القناة ، وقد رُقى من صول إلى رتبة ضابط قبل اغتياله بسبعة أشهر بناء على توصية وصيفة القصر[4] .

ونُفِّذ الاغتيال ، وأدى حسين سرى عامر دوره حتى يثبت لفاروق أنه رجل قادر ويستطيع إرهاب الضبَّاط من ناحية ، وليرضى نفسه بأنه انتقم ممن اعتقد أنه حاول قتله من ناحية أخرى . وكانت الأداة المستخدمة المهندس على حسنين المرتزق السياسى والذى يعمل بمصايد الأسماك ، والمنضم إلى الحرس الحديدى ، والموصل الجيد لأخبار المؤامرات إلى القصر[5] . وقد أخذ يتردَّد على منزل عبد القادر طه قبل الحادث بأسبوع ، ويُلح عليه فى مرافقته لشعبة الإخوان المسلمين بالروضة ، وفى ليلة ٢٥ مارس ١٩٥٢ حقَّق له رغبته وخرج معه ، فاستدرجه حتى المنيل فى وقت قلت فيه حركة المرور ، حيث أعدَّ محمد

(١) المصدر نفسه ، عدد ٢٤١٢٤ فى أول ديسمبر ١٩٥٢ ، ص١ ، قضية عبد القادر طه .
(٢) المصدر نفسه .
(٣) المصور ، عدد ١٤٥٦ فى ٥ سبتمبر ١٩٥٢ ص٢٥ ، الأهرام ، عدد ٣٤٥٣٢ فى ٩ يناير ١٩٥٤ ، ص٩ ، عدد ٢٤٥٤٩ فى ٥ فبراير ١٩٥٤ ، ص٩ ، قضية عبد القادر طه .
(٤) المصدر نفسه ، عدد ٣٤٥٥٣ ، فى ٩ فبراير ١٩٥٤ ، ص٩ ، قضية عبد القادر طه .
(٥) المصدر نفسه ، عدد ٢٤٥٣٤ فى ٢١ يناير ١٩٥٤ ، ص٩ ، قضية عبد القادر طه .

وصفى عدَّته، وانتهى الأمر بإطلاق الرصاص عليه[١]. وعندما نقل إلى المستشفى، وفى أثناء حشرجة الموت، ذكر أمام الطبيب أن فاروقًا قتله بواسطة حسين سرى عامر[٢].

وتلقى الملك النبأ تليفونيًا وهو فى نادى السيارات بصحبة بوللى، وراح يردد «الحمد لله أنا موجود هنا»[٣]، معتقدًا أنه أبعد الشبهات عنه، وأمر مرتضى المراغى بمنع نشر النعى معترفًا بما للحادث من مساس بالسُّمعة الملكية[٤]، ولكن عبد الناصر لم يعبأ، وأصدر أمره إلى الضباط بنعيه نعيًا رسميًا باسم أسلحتهم. وعندما اجتمعت الجمعية العمومية لنادى الضباط للنظر فى مسألة مندوب سلاح الحدود، وقف المجتمعون حدادًا عليه[٥]. ويذكر السفير البريطانى لحكومته معلِّقًا على الحادث: «إن الاغتيال كان لصالح الملك فاروق نفسه، وقد أثار الضباط الشباب فى الجيش»[٦]. وأسعد فاروق هذا الطريق، ورأى أن البداية موفَّقة، وأن غدًا لناظره قريب، فالخطوة التالية القضاء على مصطفى صدقى، ثم توجيه الضربة لباقى الضباط الأعداء.

وفى الوقت نفسه اتخذ الملك حيطته من أن يغتال، وأجرى المحيطون به مشاوراتهم واشترك معهم حسين سرى عامر لاتخاذ احتياطات الحماية، ووصل التفكير إلى إمكانية تكوين حرس خاص له من الأفارقة، وليوكِّل إليه أيضًا مهمة مواجهة المتمردين فى الجيش إذا بدرت منهم بادرة تدل على العصيان وشق عصا الطاعة على صاحب العرش.

وفى أواخر مايو ١٩٥٢ كُلِّف أحد أطباء الجيش من الإدارة بالسفر على رأس بعثة طبية للكونغو لفحص نحو ثلاثة آلاف شخص قبل ترحيلهم إلى مصر، وبدأت الأفواج تصل إلى القاهرة، وقُدِّرت ميزانية العملية بحوالى ٩ ملايين جنيه، واختير لإقامتهم ثكنات أعـدَّت بمنطقة عين شمس، لكن من وصل منهم لم يلبث طويلاً حيث تذمَّروا من

---

(١) المصدر نفسه، عدد ٢٤١٧٢ فى ٨ يناير ١٩٥٣، ص٤، عدد ٢٤٥٥٢ فى ٨ فبراير ١٩٥٤، ص٩، عدد ٢٤٥٣٩ فى ٢٦ يناير ١٩٥٤، ص٩، قضية عبد القادر طه، المصور، عدد ١٤٥١ فى أول أغسطس ١٩٥٢، ص٢٨.

(٢) الأهرام، عدد ٢٤٥٦٠ فى ٦ فبراير ١٩٥٤، ص٩، قضية عبد القادر طه.

(٣) المصدر نفسه، عدد ٢٤٥٣٥ فى ٢٢ يناير ١٩٥٤، ص١١، قضية عبد القادر طه.

(٤) المصدر نفسه، عدد ٢٤٥٣٤ فى ٢١ يناير ١٩٥٤، ص٩.

(٥) أنور السادات، صفحات مجهولة، ص ٢٢٤.

(٦) F.O. Op. Cit, 96846, JE 1013, 12, Stevenson - F.O, Cairo, April 10, 1952, No 39.

أوضاعهم، فنقلوا إلى بلوكات النظام بالعباسية ثم قرر سلاح الحدود إلحاقهم مؤقتًا بالسلاح فأعلنوا استياءهم مما أدى فى النهاية إلى إعادتهم لبلادهم[1]. وفى ذلك ما يدل على القلق والفزع الذى كان فاروق يعيش فيه، فقد أوصلاه إلى محاولة تكوين ميلشيا خاصة به، ومما يذكر أنه عقب شهر ونصف الشهر من تنازل فاروق عن العرش أصدرت رئاسة القوات المصرية بالخرطوم بيانًا عن وقف تجنيد السودانيين الذى كان قد بدأ منذ أشهر، وذلك بعد أن اتضح أنه لحساب إنشاء حرس بوليس خاص للملك[2]. ومن ثم يتبيَّن أن الشك فرض نفسه على فاروق بعد أن أفقدته الأحداث الثقة وتوقَّع نهايته بين لحظة وأخرى.

عقب المواجهة السافرة بين الضبَّاط الأحرار وفاروق والتى تمثلت فى انتخابات النادى وما تبعها، وذلك الفوز الذى جاء ثمرة لتجربة أثبتت نجاحها، كان من الضرورى لهؤلاء الضبَّاط سرعة التحرك، وبخاصة حينما قدمت الظروف نفسها وأصبحت مواتية لمزيد من الانتصار، بالإضافة إلى الاختلاف الذى طرأ على أسلوب العمل بعد أن فقد جزءًا من قاعدته المتمثلة فى السِّرية، وقد فكروا فى إمكانية الاستفادة من الوفد قبل سقوط وزارته.

وكان فاروق يخشى من وجود أى ارتباط بين الجيش والوفد، وقد تمكَّن من ذلك خلال فترة طويلة، ولكن بعد أن انقلب عليه، طرق الضبَّاط الأحرار باب الوفد، عارضين عليه العمل المشترك وقت اشتداد معركة القناة التى اشتركوا فيها، وأنيطت هذه المهمة إلى عبد الناصر، فأبلغ مبعوثه فؤاد سراج الدين «أن الجيش لم يعد مستعدًا للوقوف إلى جوار الملك ضد أى إجراء شعبى تتخذه حكومة الوفد، ويؤدى إلى محاولة البطش بها أو إقالتها». وأضاف: «إن الجيش هو جيش الشعب ولن يكون بأى حال جيشًا للملك»[3].. ولكن ذلك الاتجاه لم يلق الترحيب من الوفد على أساس ألا يتدخل الجيش فى السياسة، بالإضافة إلى الحرص الذى التزم به المبعوث عن حركة الضبَّاط الأحرار مما يضفى عليها الغموض، ويجعل احتضان الوفد لها أمرًا صعبًا، وفى الوقت نفسه وعلى الجانب الآخر فإن الرغبة المتأصلة فى نفوس أصحاب الحركة الخاصة بقصرها على الجيش

(١) الأهرام، عدد ٢٤٠١٢ فى ٩ أغسطس ١٩٥٢، ص٤.
(٢) المصدر نفسه، عدد ٢٤٠١٥ فى ١٢ أغسطس ١٩٥٢، ص٧.
(٣) أنور السادات، أسرار الثورة المصرية، ص ص ٢٢٨ـ٢٤١. صفحات مجهولة ٢٠٦ـ٢١٦، صلاح عيسى، المرجع المذكور، ص٦٠.

وإبعاد أى تأثير حزبى أو أيديولوجى عنها لم تكن لتُقصى جانبًا، ولكن محاولة الاستفادة من جميع الظروف لتحقيق الهدف مثُلت أمامهم.

وتم اختيار محمد نجيب ليكون قائدًا للحركة، حيث توافرت فيه الشروط المطلوبة، تلك التى دفعت الضباط لاختياره رئيسًا للنادى. هذا وقد رفع انتخابه من أسهمه أمام الناس جميعًا، إذ أظهر التضحية والاستعداد لتعريض نفسه للعنة الملكية سواء فشل فى الانتخابات أم فاز. ولم يكن محمد نجيب هو المرشح الوحيد، إذ عرضت القيادة أيضًا على عزيز المصرى، لكنه اعتذر؛ وآثر أن يكون أبًا روحيًا للثورة[1]، وعرضت على فؤاد صادق، فوضع اشتراطات - خوفًا من إخفاقها - رفضها عبد الناصر، كما ربطته العلاقة الودية ببريطانيا[2]. وبذلك انتهى الأمر إلى أن محمد نجيب هو الرجل المناسب فى المكان المناسب.

وتكثَّف عمل الضبَّاط الأحرار عقب حريق القاهرة، بالاستعانة بالجيش والحاجة إليه مما أثبت أنه يملك مفتاح الموقف، ولفت نظر الضبَّاط الأحرار إلى سهولة السيطرة على القاهرة، وبالتالى أعطاهم الثقة فى إمكانية الإطاحة بالنظام القائم. ويذكر محمد نجيب أن معظم قوات الجيش التى احتلت القاهرة كانت تحت قيادته، وأن عبد الناصر وبعضا من زملائه اقترحوا عليه الاستيلاء على السلطة، لكنه رفض خوفًا من أن يجد الإنجليز فى ذلك ذريعة لاحتلال القاهرة بحجة حماية أرواح الأجانب[3].

وعلى أى حال فقد التهبت المشاعر فى تلك الأثناء، ومع هذا لم يفقد الضبَّاط الأحرار أملهم فى الإصلاح - برغم يقينهم من اهتزاز صورة الملك - فيقر يوسف رشاد أنه بعد مرور ثلاثة أيام من أحداث ٢٦ يناير حمَّله بعض الضبَّاط الأحرار أمانة إبلاغ رغباتهم لفاروق فأوصلها، فما كان من الملك إلا أن اتصل بالقائد العام، وسأله عن مدى نصيب تلك الأنباء من الصحة، فأنكر وجودها مبينًا أنها لو صحَّت لعرف بها قلم مخابرات الجيش.

---

(١) أنور السادات، قصة الثورة كاملة، ص٥٤، جمال حماد، المرجع المذكور، ص١٣٨.

(٢) حسين محمد أحمد حمودة، المرجع المذكور، ص ٨٧.

F.O. Op. Cit, 96873, JE 1018 - 85, War office Command, Cairo, Feb. 26, 1952.

(٣) روز اليوسف، عدد ٢٥٦٨ فى ٢٩ أغسطس ١٩٧٧، ص ١٠، رد محمد نجيب على عبد اللطيف بغدادى.

وعندما نقل يوسف رشاد للضبَّاط ذلك، سلّموه كتابًا يتضمن مطالبهم وختموه بخاتم قلم المخابرات حتى يعلم أن بعض ضباط المخابرات من الضباط الأحرار أيضًا، ولكن فاروقًا لم يبال بها[١]. وبذلك أصبح الأمل مفقودًا فى أى تقدم عن طريق الملك الذى واصل منهجه وزاد من تهكُّمه وتصلُّبه.

ورأى مرتضى المراغى أن العلاج لتهدئة الموقف بعد اتساع حركة المعارضة لدرجة كبيرة، اتباع أسلوب الإصلاح. ولكن فاروقًا لم يوافقه إذ أراد أن يشل نهائيًا اليد العدائية للملكية، وتمثلت - وفقًا لرؤيته - فى محمد نجيب ومساعده رشاد مهنا، فقد كان يطلق على الأول نجيب الزعيم وعلى الآخر رشاد الشيشكلى، بحسبان أنهما زعيما الانقلاب المنتظر[٢]. وفى لقاء بين الهلالى والسفير البريطانى أشار رئيس الوزراء إلى التحسن الذى طرأ على حالة الجيش بعد تقديم عشرين ضابطًا للمحكمة العسكرية لعدم ولائهم، وشرح مرتضى المراغى قصة القبض عليهم ونقلهم إلى وحدات خارجية ووصفهم بأنهم متطرفون وكانوا يعملون للتآمر ضد الملك، وبين كيف أنه قام بهذا العمل دون الإعلان عنه، وأن أحدهم وجد متلبسًا بامتلاكه مطبعة لطبع المنشورات ووصفها بأنها هدَّامة[٣].

وفقد فاروق أعصابه أمام تلك القضية التى اتهم فيها ثلاثة بالخيانة العظمى وعدم الولاء للملك ومن بينهم يوزباشى بسلاح المهمات، وأنهم كانوا يطبعون منشورات ويوجهونها للشعب مشتملة على اتهام الملك ووزارة الهلالى بالتآمر على حقوق البلاد، وتهديد فاروق بتخلى الجيش عنه، فتقول إحداها: «عندما يلجئون إلينا سنوقظهم من سباتهم العميق، وننزل على رؤوسهم كالصاعقة، وسنكون يومئذ مع الشعب لا ضد الشعب، على الملك لا مع الملك، يسقط فاروق عدو الشعب. الله، الوطن، الشعب»[٤].

وقرر فاروق التحقيق فورًا، فتشكَّل مجلس عسكرى، وأحيل المتهمون للنيابة التى قررت حفظ التحقيق، فعاد الملك وأمر بتشكيل مجلس عسكرى عال لمحاكمتهم، ومنعت

---

(١) المصور، عدد ١٤٦٨ فى ٢٨ نوفمبر ١٩٥٢، ص ١٥.

(٢) الجمهور المصرى، عدد ٨٤ فى ١١ أغسطس ١٩٥٢، ص١.

(٣) F.O. Op. Cit, 96876, JE 1018 - 161, Stevenson - F.O, Cairo, June 5, 1952, No 931, JE 1018 - 164, Creswell - F.O, Alex, June 13, 1952, No 952, No 951.

(٤) الجمهور المصرى، عدد ٨٣ فى ٤ أغسطس ١٩٥٢، ص ١٠.

الصحف من نشر الخبر، ولكن صحيفة الجمهور المصرى نشرته مجملاً، واجتمع أعضاء المجلس العسكرى، وقرروا أن يطلبوا ـ إرضاء للقصر ـ توقيع عقوبة قاسية على اليوزباشى المتهم وطرده من الجيش، ورفع القرار للتصديق عليه، ولكن الأوراق أعيدت للمجلس لتشديد العقوبة، وأصرَّ فاروق على إعدام اليوزباشى(١)، ولكن لم يمهله القدر للتنفيذ.

وأصبح تفجر الأزمة متوقِّعًا، فقد آمن الملك بقدرته على التنكيل بالعناصر الساخطة فى الجيش، ورفض أى نصيحة للعمل على ترضيتهم، وبخاصة مسألة تعيين محمد نجيب وزيرًا للحربية، إذ عارض بشدة وأكثر من مرة اعتقادًا منه أن فى ذلك هزيمة له وجرحًا لكبريائه، فذلك الرجل هو الذى تحداه علانية فى انتخابات النادى، فكيف يسلم له بالأمر ويمنحه نشوة الانتصار عليه، ويعطى الفرصة لأتباعه ـ الذين كان يراهم حفنة من الأطفال ـ لينفِّذوا تخطيطهم وليحصلوا على مزيد من المكاسب لصالحهم، كما أن تصوره قد تشبع بأن التاريخ يُعيد نفسه، وأن أحداث الثورة العرابية ستتكرر إذا سمح بما قام به توفيق من إعطاء عرابى السلطة، حيث ردَّد القول بأنه لا يريد عرابى رقم ٢(٢). هذا بالإضافة إلى أن الموافقة ستُحدث تغييرًا جذريًا فى منهجه، فهو يعد العدَّة لتولى حسين سرى عامر زمام الجيش إذ يراه الرجل الذى يعمل وفقًا لأهوائه ومطامعه ومصالحه، وبالتالى فمن الاستحالة عليه أن يحيد عن رأيه.

وقرَّر فاروق أن يضرب ضربته ويضع حدًا ـ كما تصوَّر ـ لهذا الشغب والعبث مع بداية تسلم وزارة حسين سرى عملها، فقد أرسل إليه ـ بواسطة رئيس الديوان ـ بوصفه وزيرًا للحربية مذكرة صغيرة فى ٥ يوليو اتضح أن كاتبها هو الشماشرجى الخاص به، يُسجِّل فيها أن محمد حيدر يُعَدّ مفصولاً من منصبه إذا لم يحل مجلس إدارة النادى، وينقل الاثنى عشر ضابطًا إلى جهات نائية فى ظرف خمسة أيام. وسأل حسين سرى رئيس الديوان عن أسماء الضباط، فأبدى عدم معرفته بهم، فاستدعى القائد العام ونقل إليه رغبات الملك(٣). وكان محمد حيدر فى موقف لا يحسد عليه بعد فقدانه تمامًا عطف

---

(١) المصدر نفسه.

(٢) صلاح الشاهد، المصدر المذكور، ص ١٨٧، جمال حماد، المرجع المذكور، ص٣٩.

(٣) محمد نجيب، المصدر المذكور، ص ص ١٠٥، ١٠٦، جمال حماد، المرجع المذكور، ص ص ٤٤، ٥٣، حلمى سلام، المرجع المذكور، ص ص ٢٢٩، ٢٣٠، أحمد بهاء الدين، المرجع المذكور، ص ص ١٤١، ١٤٢.

فاروق الذى نسب إليه تقصيره وضعفه وفشله فى السيطرة على الجيش، كما أنه لم يعد يتأثر بتحذيره له من أنه ليست هناك خطورة، وأن الضباط على ولائهم وإخلاصهم لمولاهم، وبالتالى فقد أنذره. ولما كان الاعتقاد السائد أن القائد العام لن يستسلم حتى يحتفظ بمركزه لدى الضباط، استعد البديل - حسين سرى عامر - ليتولّى المنصب ويكبح جماح الضبَّاط المتمردين.

وطلب محمد حيدر مهلة خمسة أيام أخرى، وكان الأحرى به أن يرفض ليقينه من انهيار مكانته لدى فاروق، وأن موافقته لن تعيدها مرة أخرى، وإنما ستحوله كلية إلى جانب الضبَّاط الأحرار، لكنه باع مثل هذا الفوز وأذعن للرغبات الملكية ربما عن اقتناع بأنه الأصلح للمنصب، واستمراره فيه يقف حائلاً أمام تحقيق وصول عدو الضبَّاط إليه وتمكينه منهم، ولم يكن يدرك أن هناك منصب وزير الحربية الذى واصل حسين سرى عامر جهوده للاستحواذ عليه.

وصدر قرار القائد العام بحل مجلس إدارة النادى فى ١٦ يوليو(١)، وتسبب ذلك فى حدوث أزمة وزارية، وكان حسين سرى على وعى تام للحالة التى وصلت إليها البلاد عامة والجيش خاصة، وحذَّر فاروقًا من ثورة الضبَّاط عليه، لكن الأخير كعادته لم يحفل بهذا النذير وأبدى استخفافًا به، وبيَّن أنه سينكِّل بجميع القائمين بحركة العصيان فى الجيش، وأكَّد ضرورة نقل محمد نجيب إلى صعيد مصر، وتعيين حسين سرى عامر وزيراً للحربية(٢).

ولم تكن مسألة إبعاد محمد نجيب عن القاهرة بجديدة إذ سبق أن أبداها الملك، ولكن مرتضى المراغى أقعده عنها(٣)، على أساس أن مثل هذا التصرف قد يؤدى إلى مزيد من الاستياء بين الضبَّاط، وحاول محمد هاشم معالجة الموقف، فاجتمع مع محمد نجيب فى ١٨ يوليو علَّه يتمكَّن من الإمساك بالخيط، فعرض عليه وزارة الحربية، إذ من الجائز أن يغريه المنصب، لكنه تمنَّع، فسأله عن تذمُّر الجيش، فلم يتلق الإجابة التى تشفى غليله ولم

---

(١) تعيَّن مجلس إدارة مؤقت برئاسة اللواء على نجيب، وعضوية يوسف العجرودى وجلال صبرى ومصطفى كمال ومحمد حسنى وعلى صبرى وأحمد حمروش، المرجع المذكور، ص ١٦.

(٢) الجمهور المصرى، عدد ٨٢ فى ٢٨ يوليو ١٩٨٥، ص١، Richmond, Op. Cit, p. 221

(٣) Little, Op. Cit. 189.

يتوصل إلى معرفة أسماء الضباط الاثنى عشر(١) . واستقالت الوزارة بسبب تصعُّد أزمة الجيش، وركب فاروق رأسه، وراح يردِّد بأنه لن يسمح للجيش بأن يُملى عليه إرادته خاصة فيما يتعلق بالمسائل السياسية(٢) .

وعقب صدور أمر حل مجلس إدارة النادى اشتعل الضبَّاط نقمة على الملك، وفوجئوا بمنع دخولهم النادى بالقوة، مما دفع بالتفكير إلى رفع دعوى مستعجلة ضد وزير الحربية أمام مجلس الدولة بوصفه الوزير المسئول عن ذلك(٣) . وعقدوا اجتماعًا عاصفًا احتجُّوا فيه على الأمر الملكى بإغلاق النادى . ويذكر القائم بالأعمال البريطانى لحكومته أن المؤشرات تدل على امتداد وعمق الغضب فى الجيش ضد الملك الذى عقد العزم على إخضاعهم(٤) .

وتصل المعلومات إلى لندن عن الوضع الخطير فى مصر، وأن فاروقًا يخلق الأزمات بتصرفه الأهوج، وأن الاضطرابات ازدادت حدَّتها وتوحى بأنه من الممكن حدوث نوع من الثورة العسكرية، وإذا نجحت واستغلها المتطرفون فستؤدى إلى حالات من الفوضى تستدعى تعديل فى القوات البريطانية فى منطقة القناة، وأن الفرق بين هذه الثورة وأزمة ٢٦ يناير هو أن عدم الرضا أصبح ضد الملك بصفة أساسية وليس ضد الأجانب(٥) . ويتابع كريزويل كتابته فى ٢٠ يوليو ليُسجِّل الحالة الخطيرة التى وصلت إليها اضطرابات الجيش، ويُبيِّن أن الموقف سينجلى خلال ثمان وأربعين ساعة، وأن السفارة الأمريكية أخطرت بالوضع وهى على يقين منه، ويُشير إلى تحرك بعض الفرق من الجيش وتوجُهها إلى الإسكندرية، ورفض عدد من الضبَّاط إطاعة الأوامر، ويذكر أن ثورة عسكرية على الأبواب، لو نجحت فستؤدى إلى الإطاحة بنظام الحكم، ويُرجع ذلك إلى تلك الرواسب التى تراكمت من تصرفات الملك الغبية(٦) .

---

(١) محمد نجيب، المصدر المذكور، ص ص ١٠٧ ، ١٠٨ ، صلاح الشاهد، المصدر المذكور، ص ص ٢٢٠، ٢٢١.

(٢) F.O. Op. Cit, 96878, JE 1018 - 227, F.O, Minute, Bowker, July 21, 1952.

(٣) الجمهور المصرى، عدد ٨٢ فى ٢٨ يوليو ١٩٥٢، ص٥ .

(٤) F.O. Op. Cit, 96877, JE 1018 - 197, Greswell - F.O, Alex. July 20, 1952, No 1045.

(٥) Ibid, Common Weath Relation office.

(٦) Ibid, JE 1018 - 198, Creswell - F.O, Alex. July 20, 1952, No 1046, F.O. 141 - 1453, 1011 - 71 - 52 G, Creswell - Middle East, Alex. July 20, 1952.

وفى ٢١ يوليو اتصل إحسان عبد القدوس ببعض رجال الحاشية فى محاولة منه لإقناعهم بأن الأزمة يجب أن تُحل بما يحقق مطالب محمد نجيب، لكنهم لم يقتنعوا واستهزءوا بالأمر، ورأوا أن الضباط الأحرار من القلّة بحيث إنهم لن يستطيعوا أن يفعلوا شيئًا[١]. وأسهمت خطوات فاروق العنيفة بالتبكير فى القيام بالحركة، وبخاصة أن المعلومات التى تجمعت لدى الضباط الأحرار أفادت أن الملك وأجهزته الخاصة بالأمن توصّلت إلى معرفة بعض من أسمائهم وعلى وجه الخصوص من أعضاء الهيئة التأسيسية، وأنه على وشك التحرُّك للقضاء عليهم والتخلُّص منهم[٢]. هذا فى الوقت الذى صدرت فيه حركة تنقلات ضخمة فى الجيش[٣].

إذن كان لابد من استعجال ضربتهم قبل أن يسبقهم فاروق. هذا بالإضافة إلى ما وصل إليهم - عن طريق أحمد أبو الفتح - من أن حسين سرى عامر هو المرشَّح لوزارة الحربية فى وزارة الهلالى الثانية بهدف التنكيل بالضباط الاثنى عشر، لذا عُدِّل الموعد الأصلى لبدء الحركة والذى كان محدداً له الخامس من أغسطس ليكون ليلة ٢٢ يوليو، ولما تعذَّر ذلك أجِّل ليلة واحدة[٤]. وتم إعداد الخُطَّة، والاتفاق مع قادة الإخوان المسلمين وحدتو من أجل تأمين الحركة.

وحدثت المفاجأة بأن عُيِّن إسماعيل شيرين زوج أخت فاروق وزيراً للحربية[٥]. والسؤال الذى يتبادر للذهن، لماذا تم اختياره بالرغم من أن الإعداد كان لمدير سلاح الحدود؟ فى الواقع أن الأزمة بلغت ذروتها، ووضح التخبُّط العنيف الذى تلاطم فيه الملك، إذ هزَّته وبعنف مسألة الجيش، ومع أن المحيطين به هوَّنوا له من أمرها، وكان ذلك يتفق مع كبريائه وشموخه وتعاليه، فإنه فى قرارة نفسه شعر بالعجز وقلة الحيلة وصعوبة الموقف للدرجة التى أفقدته الوعى ونمت فيه الاستهتار، وراح يُغيِّر ويُبدِّل فى الوزارات علَّ وزارة يُمكنها معالجة الأمور وإنهاء الأزمة، زد على ذلك باقى الظروف الصعبة التى أحاطت به من كل جانب، فأصبح يتلهف على طوق النجاة.

---

(١) روز اليوسف، عدد ١٢٦٤ فى أول سبتمبر ١٩٥٢، ص٣.
(٢) عبد اللطيف بغدادى، المصدر المذكور، ص ص ٤٦، ٤٧.
(٣) أنور السادات، قصة الثورة كاملة، ص ٦٨.
(٤) جمال حماد، المرجع المذكور، ص ص ٣٩، ٤١.
(٥) التعريف بالشخصية، انظر فصل الحياة الخاصة.

من هذا المنطلق استبعد الملك حسين سرى عامر مؤقتًا من منصب الوزير حتى يُهدئ من الأجواء المضادة له . ولم يكن ذلك يعنى أنه تخلى عنه ، إذ بيَّت النية على إقصاء محمد حيدر من منصبه ، وبالتالى من الممكن إحلاله مكانه أو يشغل منصب رئيس الأركان الذى يتولى منصب القائد العام . وكان رئيس الديوان يريد تعيين إسماعيل شيرين ، وبالرغم من أن كلمته لم تكن مسموعة لدى فاروق فى هذه الفترة ، فإنه تأثر باتجاهه ، بحسبان أن الوزير الجديد شاب ويمكنه معالجة الأزمة من تلك الزاوية[1] . ومن الطريف أن كبار الضباط الذين كانوا يدينون للملك بالولاء أبرقوا له معبرين عن إخلاصهم قبل معرفتهم بنبأ تعيين إسماعيل شيرين ، وعندما علموا استاءوا نظرًا للتعدِّى على حقوقهم[2] . ولم يكن هناك حركة رد فعل عنيفة من قبَل الضباط الأحرار ، حيث كان الوقت قد حان وتقرر قيامهم بعمليتهم فى ٢٣ يوليو ، لكَن ذلك لم يمنع من أنهم عَدُّوا هذا التعيين تهكُّمًا على الجيش وازدراء لقواته .

(١) F.O. 371 - 96877, J 1018 - 209, Creswell - F.O, Alex, July 23, 1952, No 1059.

(٢) Ibid, JE 1018 - 205, Creswell - F.O, Alex. July 22, 1952.



الفصل العاشر

الحيـــاة الخاصـــة

من المُسلَّم به أن حياة الإنسان الخاصة هى ملك له، ولكنه مُقيَّد فى تصرفاته باعتبارات متعدَّدة يخضع لها ويلتزم بها. وكلما علت المكانة الاجتماعية التى يحتلَّها صُوِّبت الأنظار تجاهه ورصدت له الأخطاء، وتدريجيّا تندمج الناحية الشخصية مع الدور الذى يؤديه فى المجتمع. وقد يقال إن عظماء أوربا عاشوا الحياة الصاخبة، لكن التاريخ غفر لهم لأنهم أدوا خدمات لبلادهم، لكن مما لا شك فيه أن التاريخ لا يغفر الذنوب، وإنما يُسجِّلها ويُصدر الحكم على أصحابها، ومن هنا يصبح من الضرورى أن تُخضع الشخصية المتميِّزة نفسها لسلوك دقيق، لأنها أمام الأعين المثل الأعلى والقدوة الحسنة. هكذا لا بد من أن يكون ولى الأمر، خصوصا إذا كان الدين الذى يحتضنه والتقاليد التى يعيش فى كنفها يمليان عليه اتباعهما وبالتالى فلم يعد ملكًا لنفسه ولكنه ملك لرعيته.

ومثَّلت حياة فاروق الخاصة ركيزة أساسية فى حكمه، وشكَّلتها عوامل مختلفة أسهمت فيها المتناقضات، مما كان له الأثر العميق فى شخصيته. وساعدت تربيته المغلقة على أن تترسَّب فى أعماقه دوافع كامنة بدت عليه من حين لآخر، لتعكس ذلك الأسلوب الذى اتخذ له منهجًا، وقد كان لاحتكاكه بالمجتمع الغربى فى بداية حياته البصمات عليه، أيضًا فإن عزوفه عن إتمام تعليمه، والصورة المبجلة التى أعطيت له، والتملُّق الذى أحيط به، وأخيرًا الصفات التى ورثها، كل ذلك منحه تكوينًا خاصًا بدأت بوادره فى العواصم الأوربية التى تنقل بينها قبل تولَّيه سلطاته الدستورية(*).

وإذا كان فاروق قد ورث أوتقراطية أبيه وشهوة تسلطه، فإن أمه أثَّرت فيه عن طريقين: الطريق الأول الوراثة، إذ ورث حب المغامرة فى حدود اللهو عن الجد الأكبر

(*) انظر فصل التربية والإعداد.

سليمان باشا الفرنساوى[1]، كما أصابه بعض العلامات غير السَّوية التى وجدت فى عائلة تلك الأم[2]. أما الطريق الآخر، فهو تصرفات نازلى بعد وفاة فؤاد الذى كان يقسو عليها ويكبِّلها بالقيود، فرفعت النقاب وتحلَّت بأجمل الملابس واللآلئ، وسافرت مع ابنها إلى أوربا، وربطت علاقة الحب بينها وبين أحمد حسنين، وكان ذلك بداية كره فاروق لأمه حيث اهتزت صورتها أمامه بعد أن فقدت احترامه لها، واستاء من سلوكها عندما اكتشف ذلك فى أثناء الرحلة، وتسرَّب الشك إلى نفسه خاصة حينما أيقن أن رائده يخفى خطابات الوصى التى امتلأت بالشكوى من تصرفات أمه وأن أئمة المساجد لن يتمكنوا من الدعاء له فى الصلاة بوصفه حاميا للإسلام حتى يفرض الرقابة الصارمة عليها[3].

ووضح التصدع والاحتدام بين الملك وأمه عقب توليه سلطاته الدستورية، ولما كان صغر سنه عقبة للقبض على زمام الأم، انفلتت وتحطَّمت كل التقاليد القديمة فى القصر الذى أصبح مرتعًا للموسيقى والرقص[4]. وغدت سيرة الملكة تلوكها الألسنة. ويذكر محمد التابعى أنه رأى فاروقًا فى يوم من أيام سبتمبر ١٩٣٧ يبكى فى دار أحد رجال حاشيته برمل الإسكندرية، لأن أمه أمضت سهرتها فى مطعم بالمكس ولم تكن سهرة بريئة[5]. فكانت بواكير مثل تلك التصرفات من الأم كفيلة بأن تمزّق شخصية ابنها وهو فى مستهل عمره وحكمه. وعليه فقد شكَّلت العامل الأساسى فى بلورة طبيعته. وبفقدانه الثقة فى أمه، فقدها فى جميع من حوله، وأفرز الصراع النفسى فى داخله سلوكيات بعينها اندفع إليها فى أحيان كثيرة دون إرادة، فوضع على مكتبه شعاراً كتب عليه «سأفعل» وعَزَزه بتمثال لقبضة من حديد إشارة إلى هيامه بالقوة[6]، تلك التى أراد أن يقنع بها نفسه، وقاد سيارته بسرعة رهيبة حتى إن إحدى الصحف علَّقت على ذلك فى مقال بعنوان «إسعاف ورحمة» وأشارت إلى السيارة التى تجوب شوارع العاصمة وتتبعها سيارة إسعاف لتسعف ضحاياها وتدركهم برحمتها[7]، والمقصود بيِّن.

ويذكر لامبسون لحكومته بناء على تقرير من رسل باشا عن نشاط فاروق، أنه بينما كان

---

(١) Derosne, Op. Cit,p. 29.

(٢) روز اليوسف، ملحق عدد ١٢٦٢ فى ١٨ أغسطس ١٩٥٢، ص ٩.

(٣) F.O. 371 - 20884, J 3079 - 20 - 16, Lampson - F.O, June 29, 1937, No 67.

(٤) Ibid, 20887, J 4658 - 20 - 16, Lampson - F.O, Cairo, No.4, 1937, No 140.

(٥) آخر ساعة المصوَّرة، عدد ٢٩٨ فى ٦ أغسطس ١٩٥٢، ص ٨.

(٦) المصور، عدد ١٤٧٧ فى ٣٠ يناير ١٩٥٣، ص ٦.

(٧) كريم ثابت، المصدر المذكور، عدد ٥٨١ فى ١٨ يوليو ١٩٥٥.

ملازمًا للفراش بسبب آلام فى أذنه وامتنع عن لقاء الزائرين، فإنه فجأة قاد سيارته بطريقته المعهودة فى شارع الهرم وانحرف تجاه سيارة أخرى كان يستقلها الوزير المفوَّض المجرى مما أدى لإصابته ببعض الكسور، وعندما أمعن النظر فى السيارة المعتدية وجد بها الملك ويرافقه آخر(١). وقد عُرف عنه إذا حدث وثارت أعصابه وقاد السيارة وداس كلبًا، يعكس عواؤه رد فعل عليه فتهدأ نفسه(٢).

وهذا بينما كان شعور الخير ينتابه، ويتضح ذلك فى معاملته للحيوانات الأليفة والرأفة بها، لكنه سرعان ما يتحول لتحطيم البعض منها، وأصبح يجد اللذة فى القدر الذى يعذب به الخدم والأتباع، واختلق الألاعيب التى توصله إلى نتيجة تحقق له ذاته وتشعره بالقدرة على التنفيذ(٣). وساعده على ذلك تمتعه بالذكاء والذاكرة القوية والجلد، وإن كانت الصفة الأخيرة تلاشت تدريجيًا وحل مكانها اللامبالاة. ولاحقته بعض الهوايات التى ارتبطت بحالته: الشراهة فى الأكل - خاصة بعد الفترة الأولى من عمره - حيث يتناول فى يومه كمية كبيرة من البروتينات والعصير والمياه والمحار الذى أحضر له خصيصًا من كوبنهاجن أسبوعيًا لارتباطه بتوليد قوة مُعيَّنة(٤). وقد أسهمت طريقة ونوعية الأكل فى بدانته وضخامته، كما أن عدم انتظام الغدد كان له بعض التأثير، بالإضافة إلى أن الضعف الهرمونى الذى أصابه ولَّد عنده الرغبة فى تعويض ذلك النقص عن طريق المغامرات التى تعطى الصورة المعاكسة لما يعانى منه. كذلك هوايته للصيد التى تترجم الرغبة فى الانتصار وإظهاره القوة والمباهاة، وكثيرًا ما كان يدعو الأجانب للصيد معه وخاصة من العسكريين الأمريكيين والبريطانيين، وشكَّل له العدد الذى يقنصه الأهمية التى تؤكد ذاته، وأسعده أن تفخر الصحافة به فتنشر صوره وسط الكم الهائل من البط الذى اصطاده، وخُصِّص له مكان مغلق فى وادى الرشراش الممنوع الصيد فيه، ومارس هوايته فى صيد الكباش البرية النادرة، واحتج رسل باشا لدى أحمد حسنين على هذا العمل(٥)، ولكن فاروقًا فرض إرادته.

---

(١) F.O.Op. Cit, 23304, J 796, - 1 - 16, Lampson - Oliphant, Cairo, Fep. 22, 1939.

(٢) أخبار اليوم، عدد ٤٢٧ فى ١٠ يناير ١٩٥٣، ص ٣.

(٣) الأهرام، عدد ١٧٩٨٦ فى ٢٤ يوليو ١٩٣٧، ص ٣، عدد ٢٤٠١٦ فى ١٣ أغسطس ١٩٥٢، ص ١، آخر ساعة، عدد ٩٢٨ فى ٦ أغسطس ١٩٥٢، ص ٨.

(٤) F.O.Op. Cit,80600, Je 1941 - 17, Life Magasin, April 3, 1950.

(٥) F.O.Op. Cit, 27428, J 68 - 18 - 16, Lampson - F. O, Cairo, Dec. 11, 1940, No 1096, F.O.Op. Cit, 27429, J 485 - 18 - 16, Onslow - Mounsey, Feb. 25, 1941.

ومثلت هواية الاقتناء دعامة قوية فى تكوين شخصيته، ودفعته إلى تصرفات كانت مثاراً لتشويهها. وضح ذلك منذ أن كان فى رحلته عقب توليه العرش عندما اشترى كمية من الساعات والميداليات من سويسرا[١]. وتدريجيّا خصص لكل هواية صغيرة تنبثق من حب الاقتناء مكانًا فى القصر، وكثيراً ما كان يقضى الأوقات متنقلاً بين مجموعاته. وتُعد العملة فى طليعة المقتنيات التى ولع بها وبخاصة النقود الذهبية النادرة ذات التاريخ العالمى، وقد انتُخب عضواً فخريا فى الجمعية السويسرية للعملة التاريخية عام ١٩٥٠[٢]. وتأتى بعد العملة طوابع البريد، ويذكر أنها كانت تشغله عن مشكلات أمه وزوجته والوفد ولامبسون[٣]. وجمع ورق اللعب وأجهزة لعب القمار والأصداف والرسوم والصور والتماثيل والنياشين والمجوهرات والتحف والساعات والأسلحة والكتب ومنها المصاحف والنباتات، وشمل بعضها الحشيش والأفيون، والبعض الأخر شكّل نوعيات نادرة، ومجموعات من الحشرات ورؤوس الغزلان والتياتل[٤].

وكما يذكر علماء النفس أن حب الاقتناء والرغبة فى تحقيقه قد تدفع إلى العدوان على ملكية الغير خاصة إذا كانت هناك جذور سيكولوجية تعمل على فقدان الشخص حاسة الشعور الأخلاقى بحيث يصبح عاجزاً عن التمييز بين الخير والشر، بالتالى فهو لا يحاول ـ فى كثير من الأحيان ـ إخفاء سلوكه السيئ وهذا ما انتاب فاروقا، بالإضافة إلى شغفه بالمغامرات وعناده وتسرُّعه وتقلُّبه وتطرُّفه فى انفعالاته. وزاد من الوضع تسلط الأضواء عليه مما قوى فيه النزعة النرجسية، ومن ثم تأصَّلت فيه الأنانية التى تُرجمت فى امتلاك ما ليس له حق فيه.

وتعدَّدت وقائعه فى هذا الصدد، ففى يوم من أيام شهر فبراير ١٩٣٩، ارتدى ملابس عادية وثبَّت مسدسًا فى حزامه من الخلف، ودخل قصر محمد طاهر فى أثناء سفره وتجوَّل فيه وانتقى بعض التحف، وسجَّل البعض الآخر فى قائمة، وأخطر وكيل صاحب القصر

---

(١) Ibid, 20884, J 3009 - 20 - 16, Ford - Ambassador, June 20, 1937.

(٢) الأساس، عدد ١٠٢٤ فى ٣٠ سبتمبر ١٩٥٠، ص ٤.

(٣) Farouk's Memories, Op. Cit, Nov. 2, 1952.

(٤) الأهرام، عدد ١٩١٦٦ فى ٢١ يناير ١٩٣٨، ص ١، عدد ٢٤٤٨٦ فى ديسمبر ١٩٥٣، ص ٩، أخبار اليوم، عدد ٤٠٦ فى ١٦ أغسطس ١٩٥٢، ص ٧، المصور، عدد ١٤٧٦ فى ٢٣ يناير ١٩٥٣، ص ٢٦.

أنه يريدها . واستدعى الوكيل صاحب الدار الذى حضر وتوجه للقصر ، وطلب من الملك أن يخطره عند حضوره لمنزله مرة ثانية ، وحضرت سيارة كبيرة نقلت من المنزل ما قُيِّد بالقائمة ، وحملت مع المقتنيات سريرًا نزع من عليه فرشه وزهريات فاخرات من الفضة والرخام . وكان فاروق يساعد الحمَّالين فى النقل ، و فى أثناء مغادرته للمنزل لمح تمثالاً برونزيًا فأخذه ، وحضر مرة ثالثة فى غيبة محمد طاهر ، وصعد غرفة نومه واستولى على بعض الموجودات ، ولم يجد صاحب الدار إلا أن يتوجه بالشكوى إلى الأميرة نعمت مختار وسكب الدموع على ما خسره[1] . ومما يذكر أنه أرغم على التنازل عن قصره مقابل آربعين ألف جنيه ، عندما أعجبت به فريدة وأطلق عليه اسم «قصر الطاهرة» ، وقبل شرائه بهذا الثمن المغبون وبناء على توجيه ملكى استخدم لنزول ولى عهد إيران كما قام ڤيروتشى وقتها بوضع الحرير على الحوائط وتركيب الرخام[2] .

وذهب فاروق لزيارة عزيز المصرى وشاهد عنده سيفًا قيِّمًا فطلبه منه ، فاعتذر لأنه قُدِّم إليه فى إحدى المواقع الحربية ويعتز به ، وصرَّح له بأنه لن يقدمه إلا لابنه ، فبادره فاروق بقوله «أنا ابنك» وأخذه وانصرف[3] . وفى مساء ٢٧ سبتمبر ١٩٣٩ أمر بفض شمع نادى التجديف الألمانى بالإسكندرية ونزع الأختام ، واستولى على ما بالنادى من أدوات برغم أن ممتلكات الألمان كانت تحت الحراسة ، وسجَّل ذلك حكمدار بوليس الإسكندرية ، وأرفق التقرير للسفير البريطانى الذى لفت نظر رئيس الوزراء إلى سوء هذه الأفعال . وتؤشر الخارجية البريطانية بأن فاروقًا يعانى من مرض حب الاستيلاء على ما يريده ، وأن مثل تلك التصرفات تغضب الشعب[4] .

ويتدخَّل أحمد حسنين ، ويذكر للامبسون بأن هواية الملك جمع الأشياء واقتناؤها وأن ذلك يمثِّل مشكلة . ويسعى على ماهر لحل المسألة الأخيرة ، وتعاد مسروقات النادى إلى المخازن[5] . لكن الملك يعود ويستولى على بضائع مخازن شركة باير الألمانية ، وأصبح من

---

(١) F.O.Op. Cit, 23304, J 796 - 1 - 16, Lampson - Oliphant, Cario, Feb. 22, 1939,

(٢) Ibid,

(٣) Ibid,

(٤) Ibid, 23307, J 4489, 4532, 4478 - 1 - 16, Lampson - F. O, Cairo, Nov, 3, 9, Dec 2, 1939, No 289,344, 1485.

(٥) Ibid J 4976 - 1 - 16, Lampson - F. O, Dec 9, 1939.

يحتاج إلى دواء ألمانى يجده فى صيدلية قصر عابدين[1]. وعلى الدرب نفسه يذهب فاروق إلى قصر آل لطف الله - أسرة سورية تمتهن التجارة - بالزمالك ولم يكن أحد من أصحابه بداخله، فيطوف به ويشاهد محتوياته من التحف ويُبدى إعجابه بها، لكنه هذه المرة يغادر القصر دون أن يستحوذ على شىء منها، وعندما عاد حبيب لطف الله وسمع بما حدث، أرسل إلى الملك مجموعة من السيوف القديمة والمسدسات ليختار منها هدية، فاستولى عليها كلها، وعندئذ ثار جورج لطف الله، وحاول استرداد مقتنياته، ففشل ولم يحصل إلا على سيف واحد لوالده. ويذكر لامبسون للندن أن ذلك ما قصَّه عليه الأخير محاولاً الحفاظ على السمعة الملكية والإبقاء على عظمتها، مُبيِّنًا أن ما تم ليس بعملية سطو[2].

وعُدَّ الاستيلاء على مخلفات رضا بهلوى - نياشين، سيف من الذهب محلى بالجواهر، قايش، حزام - قمة الرذائل. فحينما مات شاه إيران فى منفاه بجنوب إفريقيا، وقبل فاروق أن يدفن فى مصر وأقام لجنازته احتفالا كبيرًا، وعندما أراد ابنه نقل الجثمان إلى طهران اكتشف المسروقات، فقد احتفظ بها فاروق، وطالبت إيران بالمخلَّفات، وتوجه سفيرها إلى قصر عابدين لهذا الغرض، ولكن الملك أرسل عمر فتحى ليقول إنها سُرقت من القصر. ولما تكرَّر الطلب عاد بحجة أن القصر تعرَّض لحريق ذهب بها، فما كان من الشاه إلا أن استسلم للأمر الواقع لأنه كان يعلم طبيعة الملك[3]. ويُعجب بخنجر الأمير سيف الإسلام عبد الله، فيدعوه لمأدبة ملكية ويطلب منه خلع حزامه قبل دخوله للغداء، وبإيعاز منه يقوم أحد رجال حاشيته بسرقته وبه الخنجر[4].

ولما حضر إلى مصر الملك بطرس ملك يوغوسلافيا هربًا من النازيين واستضافه، كان معه جهازا إرسال لا يقل ثمنهما عن مائة ألف دولار، وقبيل سفره للندن تركهما وديعة لديه، فاغتصبهما، ورفض ردهما[5]. وراقه قصر بمنطقة سابا باشا بالإسكندرية يمتلكه

---

(١) أخبار اليوم، عدد ٤١٨ فى ١٨ نوفمبر ١٩٥٢، ص ١١.

(٢) F.O. Op. Cit, 24623, No 78 - 8 - 40, Lampson - Seymour, Cairo, April 9, 1940.

(٣) أخبار اليوم، عدد ٤٠٦ فى ١٦ أغسطس ١٩٥٢، كريم ثابت، المصدر المذكور، عدد ٥٨٢ فى ١٩ يوليو ١٩٥٥، ص ١٠، أحمد بهاء الدين، المرجع المذكور، ص ٥٥.

(٤) عبد الرحمن الرافعى، مقدمات ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢، ص ص ١٩٨، ١٩٩.

(٥) الأهرام، عدد ٢٤١٠٧ فى ١٤ نوفمبر ١٩٥٢، ص ١، رفض محمد نجيب إعادتهما لصاحبهما على أساس أن الثورة صادرتهما.

مليونير يوناني وكان قد سافر إلى باريس، وحين رغب في العودة للقاهرة وذهب للقنصلية للحصول على التأشيرة رفض طلبه بناء على تعليمات من القصر، حيث ذكر أن هذا اليوناني يقوم بدعاية شيوعية. وبرغم الوساطات التي قامت بها المفوّضية اليونانية، فإنها فشلت، ولم يحضر لمصر إلا عندما تم الاتفاق معه على أن يُصبح القصر في حوزة الخاصة الملكية، وتحقق المطلوب(١).

وحين علم فاروق أن المليونير أنطوان عريضة اشترى يخت هتلر، أبدى رغبته في شرائه بعد رفض صاحبه تقديمه له هدية، وذهب ليراه واستلقى على سرير النازي، ثم أمسك بنظارته وعلّقها في رقبته وخرج(٢). وحدث أنه في أثناء زيارته لأمينه الثالث في عوامته أثناء مرضه أن أعجبته تحف بها، فحملها معه، وعقب شفاء الأمين طالب بإعادتها وتشدّد، فما كان من الملك إلا أن أنهى خدمته وأرجع له تحفه(٣). وبلغ الولع به أن راح يوفد رسله سرّاً قبل افتتاح المعرض الزراعي الصناعي ليأتوا له ببيان تفصيلي عن التحف، وفي عام ١٩٤٩ حجزت نقابة الصحفيين جناحًا في المعرض، ووضعت نموذجًا لأول آلة طباعة استخدمتها الصحافة في مصر، ونموذجًا آخر لمبنى النقابة الجديد، والأخير شكل قطعة فنية قيِّمة، واتفق فكرى أباظة مع حافظ محمود على إخفائها خوفًا من إعجاب فاروق بها، وما كاد يصل إلى الجناح في المعرض حتى سأل عنها وفهم وغضب، ولم يحضر افتتاح مبنى النقابة، وأناب عنه كريم ثابت الذي أشار على سكرتير النقابة بإرسال المقص المصنوع من الذهب ـ أعدَّ ليفتتح به الملك المبنى ـ إلى القصر(٤).

وفي إحدى مرات زياراته للمعرض وقف طويلاً أمام عملات النقد النادرة التي عرضها بنك مصر وأبدى إعجابه بها، ولما انتهى المعرض طلبها ليتمعَّن فيها، فأرسلت إلى القصر ثم أعيدت إلى البنك بعد أن نقصت الثلث(٥). ويطلب من وزارة المالية أحرازاً خاصة بها تحتوي على جواهر وعملات وحلى ثمينة بمقتضى إيصالات استلام، ولكنه لم يردها أو يسدّد ثمنها(٦). هذا وقد رفعت عليه قضايا في أوربا نتيجة شرائه جواهر

---

(١) أخبار اليوم، عدد ٤٢٠ في ٢٢ نوفمبر ١٩٥٢، ص ١.
(٢) روز اليوسف، عدد ١٢٦٣ في ٢٥ أغسطس ١٩٥٢، ص ٦.
(٣) الأهرام، عدد ٢٤٠١٦ في ١٣ أغسطس ١٩٥٢، ص ١١.
(٤) حافظ محمود، المصدر المذكور، ص ص ٦٥، ٦٦.
(٥) الأهرام، عدد ٢٤٠٢٣ في ٢٠ أغسطس ١٩٥٢، ص ٤.
(٦) المصدر نفسه، عدد ٢٤٣٣٣ في أول يوليو ١٩٥٣، ص ٦.

ومشغولات ذهبية دون دفع ثمنها، بعضها ذكر فى استلامه أنه للمعاينة، والبعض الآخر بوصفه رئيسًا للدولة[١].

ودفعه هواه بالآثار إلى تطبيق الأسلوب نفسه عليها، فهو عندما يزور مناطق الحفريات يعود بما اختاره. وفى إحدى المرات تفقَّد المتحف المصرى، وفى أعقابها اختفت أربع عشرة قطعة من مجموعة توت عنخ آمون، ولولا ثورة سليم حسن والخوف من الضجَّة التى قام بها لما عادت الآثار إلى مكانها. أيضا فقد تصدَّى له طه حسين إذ رفض التنازل عن آنيتين، لكن ما لبث الأمر أن اختفتا وشوهدتا فى قصر عابدين[٢]. وللتغطية والتمويه كانت الصحف تُسجِّل هداياه للمتاحف، ولم يشمر ذلك عن الأثر المطلوب، حيث أيقن الجميع ما ابتلى به ملكهم.

أما عن هوايته للعب القمار، فقد انبثقت من شهوة الاستحواذ على ما فى جيوب الآخرين والتحايل والتلاعب للحصول على المكسب، هذا بالإضافة إلى أنه ورثها عن أبيه، ولكن الأب لم يكن يجاهر بها، أما الابن فأصبحت من مستلزماته يتفاخر بإعلانها وإتقانه لها، وبدت عليه منذ وقت مبكر منذ أن مارسها مع بعض الخدم، ووضحت بوادرها العملية فى أثناء رحلته الثقافية لأوربا[٣]. وما لبثت أن أخذت مكانها داخله وتمكَّنت منه، ومارسها فى نادى السيارات بالقاهرة والإسكندرية وكازينو الحلمية بالاس وملهى الإسكارابيه وأوبرج الأهرام، أيضا فى الجلسات الخاصة بالقصور والمنازل تصاحبه حاشيته ويحميه حراسه، وكان يجلس على المائدة الخضراء بعد أن يخلع سترته ويفتح قميصه، ملتفًا حول المقامرين الذين يخسرون له عمدًا ليرضى عنهم ويحقق لهم مطالبهم التى هى على حساب مصر[٤].

وبالطبع فإنه ـ داخل مصر ـ يكسب دائماً وأبدًا، فلم يكن يكشف أوراقه ـ فى حالة ما

---

(١) المصدر نفسه، عدد ٢٤١٠٧ فى ١٤ نوفمبر ١٩٥٢، ص ١، عدد ٢٤٣٦٣ فى ٣١ يوليو ١٩٥٣، ص ص١، ١١.

(٢) المصرى، عدد ٥٢٦٩ فى ٣٠ يوليو ١٩٥٢، ص ١، المصور، عدد ١٤٥٣ فى ١٥ أغسطس ١٩٥٢، ص ١.

(٣) انظر فصل التربية والإعداد.

(٤) سيد مرعى، المصدر المذكور، ص ١٧٣، أخبار اليوم، عدد ٤٢٧ فى ١٠ يناير عام ١٩٥٣، ص ٣، الجمهور المصرى، عدد ٩٤ فى ٢٠ أكتوبر ١٩٥٢، ص ٩، أحمد بهاء الدين، المرجع المذكور، ص ص٥٨، ٥٩.

إذا التزم شريكه بالقواعد ـ فعندما طلب منه عبد الجليل أبو سمرة أن يفعل ، قذف فى وجهه بورق اللعب وأمر بعدم دخوله نادى السيارات(١) . ويذكر أنه فى حرب فلسطين كان بعض المتهمين فى قضية الأسلحة الفاسدة ، يخسرون كل ليلة على مائدته مبالغ كبيرة(٢)، وكذلك لوحظ أنه يلعب البكاراه مع اليهود فى تلك الفترة(٣) . ولم يعبأ بأى نصيحة ، ونشرت فضائحة فى الصحافة الأجنبية عندما سافر إلى أوربا عام ١٩٥٠ ، وسجَّلت خسارته ومكسبه(٤) .

وكان فخوراً بأنه يجيد اللعب ولا يمارسه داخل القصر ، وأنه تخصص فى أنواع معينة(٥)، ويصرح لمراسل صحيفة أجنبية وهو فى كابرى عام ١٩٥١ بأنه وضع لنفسه قاعدة يلتزم بها ، فهو يقرِّر قبل الشروع فى اللعب مقدار المبلغ الذى يقف عنده فى حالة الخسارة حتى يأمن جانب الكوارث(٦) . وانعكست هذه الهواية على حياته ، فكستها بالمساوئ وغمرتها بالاستهتار حتى إنه كان ينام النهار ويصحو الليل . وفى مرة ذهب إلى بيت جورج صيدناوى واستمر يلعب البوكر إلى اليوم التالى ، وأحيانًا يتصل فى الواحدة صباحًا بإحدى صديقاته ويطلب منها التجهيز للعب(٧) .

ومن الطريف أنه حدث أن أمضى ليلة العيد فى الإسكندرية يلعب بنادى السيارات للصباح ، ثم أرسل فى طلب الردنجوت ليؤدى صلاة العيد(٨) . وفى الوقت ذاته يبدى رغبته السامية فى تحريم لعب القمار فى الحفلات الخيرية ، وجاء ذلك بعد الاستجواب الذى قدمه النائب إبراهيم شكرى لوزير الداخلية ووزير الشئون الاجتماعية . أيضًا أبدى

---

(١) الجمهور المصرى ، عدد ٨٤ فى ١١ أغسطس ١٩٥٢ ، ص ١٠ .

(٢) المصدر نفسه عدد ٨٣ فى ٤ أغسطس ١٩٥٢ ، ص ١ ، أخبار اليوم ، عدد ٤١٢ فى ٢٧ سبتمبر ١٩٥٢ ، ص ٣ ، ماكليف ، المرجع المذكور ، ص ص ١١٧ ، ١١٨ .

(٣) F.O.Op. Cit, 80601, JE 1941 - 24, Stevenson - F. O, Cairo, June 24, 1950, No 272.
كان يشير إلى الاختلاف بين اليهود والصهاينة ، وعدَّ يهود مصر من رعاياه .

(٤) Ibid, JE 1941 - 31, F. O, Minute, Aug. 22, 1950.

(٥) Farouk's Memories, op. cit, Nov. 2, 1952.

(٦) نشرت مصر الفتاة (الاشتراكية) عدد ٢٦٦ فى ١٥ يوليو ١٩٥١ نص التصريح مشيرة إلى صاحبه باسم أحد كبار لاعبى القمار .

(٧) أخبار اليوم ، عدد ٤٠٥ فى ٩ أغسطس ١٩٥٢ ، ص ١ ، كمال عبد الرؤوف ، المرجع المذكور ، ص١٣٣ .

(٨) أخبار اليوم ، العدد نفسه .

للمسئولين العمل على منع السيدات من بيع الخمور فى تلك الحفلات[١]. وبذلك آمن بأن ما يحلّل له يحرم على غيره، كما كان يظهر رسميًا بواجهة إسلامية. حقيقة أنه لم يكن يتعامل مع الخمور لكنه انجرف فى خطايا أخرى.

أما عن الزواج الأول لفاروق فقد حدث مبكرًا عقب ارتباطه عاطفيًا بصافيناز ذو الفقار فى أثناء رحلته إلى أوربا عقب توليه العرش، وكانت فتاة نموذجية تبلغ من العمر ستة عشر عامًا وتهوى العزف على البيانو والرسم وتتسم بالاحتشام والوقار، تلقّت تعليمها فى مدرسة «نوتردام ديسيون» بالإسكندرية وأتقنت اللغات، وطبيعتها لا تميل إلى الاختلاط كثيرًا، وحازت على رضا نازلى، وانتهى الأمر بإعلان الخطبة عقب تولى الملك سلطاته الدستورية، وقدّم إليها خاتم الخطبة الذى سبق أن قدمه أبوه لأمه، وأنعم ببراءة الباشوية على أبيها وبالوشاح الأكبر من نيشان النيل لأمها[٢]. وفى حديث له مع لامبسون تكلّم عنها كثيرًا وأبدى إعجابه بها، وبيّن أنه لم يخترها لجمالها وحده، وإنما أيضا لعقلها وإدراكها وإنسانيتها[٣].

ومع بداية عام ١٩٣٨ بدئ فى الاحتفالات للزواج الملكى، ووفدت الهدايا من داخل مصر وخارجها على القصر، وعقد القران فى ٢٠ يناير، وأصدر فاروق أمره بتغيير اسم الملكة بعد أن اختار لها من سجل أبيه اسم فريدة، وبدت مصر وكأنها هى العروس، حيث عمت الفرحة، وانعكست على جميع الوجوه، واحتفلت مشيخة الأزهر بالمناسبة، وأقيمت الصلاة فى الكنائس، وقدمت جمعية كشورة الإسرائيلية الطعام للفقراء، وكثرت التبرعات للمحتاجين، ونُصبت السرادقات لإطعام المساكين، وأعيد العمّال المفصولون، وصدر طابع تذكارى بهذه المناسبة[٤]. ويذكر شاهد عيان أن ما حدث أحيا فى النفوس صورة من ليالى ألف ليلة[٥].

---

(١) المصرى، عدد ٤٤٨٦ فى ٣١ مايو ١٩٥٠، ص ١، انظر فصل الجماعات الأيديولوجية، عنصر مصر الفتاة.

(٢) المصور، عدد ٦٧ فى ٢٧ أغسطس ١٩٣٧، ص ١١، عدد ٢٠ يناير ١٩٣٨، ص ص ٤٣، ٤٤.

(٣) F. O. 407 - 221, J 4086 - 20 - 16, Kelly - Eden, Sept. 25, 1937.

(٤) الأهرام، عدد ١٩١٥٤ فى ٩ يناير ١٩٣٨، عدد ١٩١٥٦ فى ١١ يناير ١٩٣٨، ص ٨، عدد ١٩١٦٥ فى ٢٠ يناير ١٩٣٨، ص ص ١، ٢، ٨.

(٥) محمد حسين هيكل، المصدر المذكور، ج٢، ص ٥٨.

وبانتهاء مراسم العقد ركب العروسان سيَّارة مكشوفة، وسار الموكب فى الشوارع، حيث أراد فاروق أن يقدم ملكته الجديدة للشعب[1]، الذى أحبها واحترمها وأعطاها قدرها، وكانت لفتة ذكية من راسمى الخطة أن يكون الزفاف فى ذلك الوقت، وقد صرَّح فاروق نفسه بأنه لم يكن يريد إتمامه فى أثناء الوزارة الوفدية، وبالتالى فإن اختيار التوقيت كان لمصلحة القصر، إذ اندفع الناس بعواطفهم وأسقطوا ما حدث جانبًا، وسعد الملك بهذا الزواج وأظهر تفاؤله بمشاركة فريدة له فى تحمل الأعباء، وهذا ما عبَّر به للسفير البريطانى[2].

وفى ١٧ نوفمبر ١٩٣٨ رزق الملكان بالأميرة فريال، وجاءت الأميرة الثانية فوزية فى ٧ إبريل ١٩٤٠ أما الأميرة الثالثة فادية فولدت فى ١٥ ديسمبر ١٩٤٣. ومما لا شك فيه أن فاروقًا كان يتوق إلى وريث للعرش مثله كمثل أبيه، وباح بذلك لإحدى المقرَّبات له ونسب عدم الاستقرار الذى يعيشه لذلك «فالملكية هى الاستقرار وهى الوراثة وهى الاستمرار»[3]. ولم تكن فريدة تقل عنه رغبة فى انتظار هذا الابن، فعقب ولادة الأميرة الثانية، قابل السفير البريطانى حسين سرى الذى نقل له الحزن المخيم على الملكين[4]. ولم يكن ذلك السبب الأساسى الذى باعد بين الطرفين، ولكنه أسهم فى النفور بينهما.

وعقب مولد الأميرة الأولى بدأت العلاقة بين الزوجين تبدو غير سعيدة، وتدريجيًا اتسع الخلاف، وبدأت فريدة تشكو زوجها للسلطانة ملك - أرملة السلطان حسين - من أن هناك فتاة إيطالية تبلغ حوالى الثالثة والعشرين من العمر أحضرها ڤيروتشى للقصر[5]. وفى ذلك الوقت كانت علاقة فاروق بالمهندس الإيطالى معروفة، وحاولت الملكة تقديم النُصح له بالتخلص من الإيطاليين الملازمين له كظله، وأن يلتفت إليها وبنتيها ويستقر بعض الوقت معهن، ويكف عن الحفلات والسهرات الصاخبة[6]، لكنه لم يكن ليسمع.

---

(١) Derosne, Op. Cit, P. 110.

(٢) Lampson, Op. Cit, Box II Jan 18, 1938, p. 12.

(٣) أخبار اليوم، عدد ٤٢٧ فى ١٠ يناير ١٩٥٣، ص ٣.

(٤) Lampson, Op. Cit, April 8, 1940, p. 77.

(٥) F.O. 371 - 23306, J 3362 - 1 - 16, F.O, Minute, Kelly Aug. 14, 1939,

يذكر أن ڤيروتشى كان قوادًا لفؤاد.

(٦) ماكليف، المرجع المذكور، ص ٨٦.

ويكتب لامبسون لحكومته عن الصعوبات التى تواجهها الملكة والشقاء الذى يلاحقها، وكيف أن فاروقًا يقضى معظم أوقاته فى الخارج ولا يسمح لها بأن ترى أيّا من أصحابها أو حتى تترك القصر الذى استقرت فيه لترعى بنتيها[1]. ولم يعد يخفى الهمز واللمز للذين انتشرا عن سوء العلاقة بين الزوجين، واعتقد الملك أنه من الممكن عن طريق تقديم الرشوة لزوجته أن يستميلها علّها تكف عن مطالبتها له بإبعاد الحاشية الإيطالية، فأوقف عليها عام ١٩٤١ تفتيشًا تبلغ مساحته ألفى فدان بالشرقية «تفتيش الفريدية»[2]. ولكن ذلك لم يحسن الموقف حيث لا يعوض امتلاك الضياع عن الزوج.

وذهبت زوجة لامبسون إلى الملكة عقب حادث ٤ فبراير وبصحبتها زوجة ليتلتون ـ وزير الدولة البريطانى ـ وفى أعقاب المقابلة كتبت كل منهما تقريرًا وسلّمته لقصر الدوبارة، فسطّرت الأولى أن فريدة كانت فى حالة عصبية ويبدو عليها الإرهاق، وأن الحديث دار فى البداية حول تربية الأطفال، فذكرت أنها ضد رغبات زوجها وحماتها، وأنها تفضل أن تُعوِّد أطفالها الاعتماد على النفس. ثم تحوّلت إلى الكلام عن حادث ٤ فبراير وبدا عليها الاستياء واستنكرته ودافعت عن كرامة زوجها، وبيّنت أنه أهين أمام المصريين، ومن خلال الحديث أعطت وصفًا تفصيليّا لصفاته، وصرّحت بأنها صعبة للغاية، وأنه يكره أن يطلب منه القيام بعمل الأشياء، وضربت مثلا من حياتهما الخاصة، بأنها حينما تطلب منه أمرًا أو حتى تسأله أن يكون لطيفًا معها، فدائمًا إجابته أن الطلب فى حد ذاته يجعله يرفض أن يقوم بما هو مطلوب منه، وأنه فى حالة الرغبة فى تنفيذ المطلوب، فإنها تكلمه بغموض، كما أنه يمكن أن يُنفِّذ عن طريق الوساطات، ونفت أن يكون زوجها ضد الإنجليز أو أنه يكره الدولة الحليفة، ولكن وجهة نظر الجانبين الشك فى الآخر، واستكثرت أن يذهب الملك إلى السفارة للعشاء أو الغداء.

وأضافت فريدة أنها تتكلم معهما كسيدة دون معرفة فاروق الذى لو عرف لغضب منها للغاية، كما طلبت سرية ما جرى فى الحديث، وفى نهايته أبدت اعتقادها أنه يتحسن سنة بعد أخرى، وأن تربيته لم تكن فى دائرة ملكية، علاوة على أنه يتعرّض للفساد، وتعترف

---

(١) F.O.Op. Cit, 27431, J2565 - 18 - 16, Lampson - F. O, Cairo, July 22, 1941, No 61.

(٢) Farouk's Memories. Op. Cit, oct. 26, 1952.، الأهرام عدد ٢٢٧٣٤ فى ٢١ نوفمبر ١٩٤٨، ص٤.

بأن الأمور بالنسبة لعصابة القصر ستصير إلى الأسوإ إذا لم يستيقظ الملك، وأنها أصبحت عديمة الحيلة لتفادى المشاحنة. أما تقرير زوجة ليتلتون فشمل تعليق الملكة على حادث ٤ فبراير، والذى أكَّدت فيه أن زوجها ليس لديه علم بما تقوله وسيكون غاضبًا إذا علم به[١]. وانعكست فى التقريرين نفسية فريدة التى كشفت طباع فاروق غير الحميدة والخلافات بينهما، وأنها تخشاه وتتحاشاه.

وفى خريف عام ١٩٤٢ ظهرت الأميرة مهوش فى حياة فاروق مما أثار الملكة وزاد من توتر علاقتها بزوجها. وفى ذلك الوقت وبناء على الرغبة الملكية دخل الرسام الإنجليزى سيمون إلويز القصر ليقوم برسم صورة للملك والملكة، وأراد فاروق استخدامه ضد السفارة البريطانية لكنه لم ينجح، ويبدو أن هذا الشخص رغب فى استغلال وجوده بالقصر، والحالة السيئة التى كانت عليها فريدة ليتقرب إليها، فيذكر لامبسون أنه انشغل كلية بالقصر، واتصل به ليبلغه كيف يحيك بوللى المؤامرات ضده، وأنه حذَّره من ألا يكون بمفرده عندما يرسم الملكة، وأصرَّ على أن تكون هناك وصيفة معها، كما نقل للسفير البريطانى أن فريدة طلبت منه أن يأخذها للسينما، ولكن لامبسون أخطره أنه فى بلد إسلامى، ويجب عليه أن يكون شديد الحرص، وألا يعطى أى فرصة ممكنة لأن تلوك الألسنة كلامًا سيئًا، وأنه من الحكمة ألا يكون على صلة لصيقة بها لما فى ذلك من أثر ضار[٢].

وعندما ذهب إلويز إلى جنوب إفريقيا أرسل مع أحد الجنرالات خطابًا لفريدة، وفُتح وعرف منه أنه يُشهِّر فيه بالشخص الذى كان وراء نقله من مصر، ويطلب من الملكة السعى لدى الملك ليعود ويكمل الصورة الملكية، وتم الاتفاق بين المسئولين البريطانيين فى مصر على إعادة الخطاب لصاحبه، وأشار لامبسون بأنه لا بد من أن يصْدر أمر عسكرى بألا يتراسل إلويز مع الملكة أو أى عضو من الأسرة المالكة أو الحاشية على أساس أن مثل هذا العمل من جانب ضابط بريطانى غير سليم، ولقى ذلك الموافقة[٣]. وانتهى الأمر عند ذلك الحد، وإن دل على شىء فإنما يدل على حياة العزلة التى فرضها فاروق على الملكة، والرقابة التى أخضعها لها دون التأكد من نيَّتها الصادقة.

---

(١) F.O. 954 - 5, Part 2, Eg - 42 - 25, Lampson - Eden, Cairo, Fep. 26, 1942.

(٢) Ibid, Eg - 42 - 157, Lampson - Eden, Cairo, Nov. 5, 1942, Lampson, Op. Cit. Box III, Oct. 20, 1942, pp. 297, 307.

(٣) Ibid, Part 3, Eg - 43 - 24, Lampson - F. O, Cairo, March 17, 1943, No 557.

وغمر البؤس حياة فريدة . وفى لقاء لزوجة حسين سرى مع كيلرن أوضحت له المعاناة التى تعيشها الملكة وكيف أن فاروقًا يتجاهلها تمامًا(١) . كما نقل له الأمير محمد على الصورة نفسها ، وصرَّح بأن سوء العلاقات بينهما بلغ مداه ، وأنه قريبًا سيطلقها ويتزوج من النبيلة فاطمة طوسون ، واستعرض شعبية فريدة وكيف أنه دار بخلد حاشيتها أن تظهر فى المجتمع ، وعليه رُتِّب زيارتها لستة مستشفيات ، ولكن فاروقًا منعها(٢) . وفشلت مساعى الملكة الأم فى إصلاح ذات البين ، فعندما تقابلت مع زوجة كيلرن فى ٥ سبتمبر ١٩٤٤ تحدثت عن التوتر والسوء اللذين يخيمان على العلاقة الزوجية الملكية ، وأن الانفصال متوقَّع فى أى لحظة ، وأشركت نازلى زوجة ابنها فى المسئولية ، وبيَّنت أنها تعامله بكل غباء بعبوسها فى الظروف النادرة التى يحاول أن يظهر فيها تأثره ، ومن بينها أنه ترك القاهرة يوم عيد ميلادها إلى الإسكندرية لوجودها بها(٣) . والواقع أنها كانت قد بلغت قمة اليأس منه ، ففى لقاء لها مع زوجة السفير البريطانى ، تكلَّمت عن كثرة المتاعب التى تتحمَّلها وأنها أصبحت كمية مهملة ، وعندما سألتها جاكلين عما تقوم به فى حياتها اليومية ذكرت أنها تجلس معظم وقتها فى الشرفة ، وأشارت إلى غياب الملك ، ومع هذا فهى ليست وحيدة ولكن معها أطفالها .

وأظهرت فريدة فقدانها الثقة بالناس ، وكرهها لهم وكيف تصلَّب قلبها ومقتها للحفلات وحتى زياراتها للمستشفيات والجمعيات الخيرية أوقفت عنها . وأدارت جاكلين الحديث إلى لعب بناتها مع أولا فاطمة طوسون ، وهنا بدا على وجهها التغيير عندما ذكر اسم الأم ، وفجأة سألت مضيفتها عما تراه فيما إذا كان من الأفضل للأزواج استشارة زوجاتهم فى عملهم أو أى شىء آخر ، وهل زوجها يفعل ذلك؟ فأجابتها بالنفى . فأشارت فريدة إلى أن زوجها يتكلم مع سيدات أخريات ، وأنهن يعملن على المساس بسمعته ، وأن الزوج يجب ألا يصغى إلى نصيحة أى امرأة إلا زوجته . وبعد أن تنقل جاكلين الحديث للسفارة تختم بقولها : «وقد كانت وحيدة وغير سعيدة ، وظهر أنها ليست على علاقات طيبة مع الملك ، كما قالت لى الأميرة شويكار فى زيارتى لها»(٤) .

---

(١) Ibid, Part, 4, Eg - 44 - 49, Killearn - Eden, Aug. 14, 1944.

(٢) F. O. 141 - 952, 284 - 29 - 44, Killearn - F. O, Cairo, Aug. 25, 1944, No 1670, Lampson, Op. Cit, Aug 26, 1944, No.198.

(٣) F. O. 954, Op. Cit, Eg - 44 - 54, Killearn - Eden, Alex. Sept. 5, 1944.

(٤) Ibid, Eg. 44 - 53, Jaqueline Killearn - Birtish Embassy, Alex. Sept. 4, 1944.

وأصبحت الملكة نفسها متوقعة الطلاق فى كل لحظة، وهذا ما أفضت به لزوجة الكولونيل بيل، فقد ذكرت لها أنها تنتظر تخلُّص فاروق منها قريبًا(١). وكانت مفاجأة للجميع عند افتتاح البرلمان فى ١٨ يناير ١٩٤٥ حيث لم تحضره، وأشار عبد الفتاح عمرو للسفير البريطانى عن هذه الحادثة، وبيَّن له أن الخلاف بين فاروق وفريدة يشغله للغاية، وأنه سبق أن تكلم مع الملك فى ذلك الموضوع الحسَّاس ونبَّهه إلى أنه سيسأل عنه من الدوائر العليا فى لندن حينما يتسلم وظيفته هناك، ولكنه لم ينجح فى مهمته وصرَّح لكيلرن بأن الأمور وصلت إلى مرحلة سيئة(٢).

وبعد أن أيقنت فريدة من سلوك فاروق المعوج، كان لابد لها من طلب الطلاق، وفى كل مرة كانت ترجئه إلى أن أمسكت بالدليل الذى أثارها. فبعد منتصف ليل ١٢ إبريل ١٩٤٥ وعندما غادرت وصيفة الملكة حجرة نومها لترد على التليفون، شاهدت سيدة بملابس السهرة فى الصالون المجاور فسألتها عن شخصيتها وماذا تفعل ومن أدخلها، فتلقت إجابة سلبية، وعلى الفور نادت الوصيفة الملكة فحضرت، وحاولت السيدة الفرار ولكن فريدة هددتها بضربها بالرصاص، وبالتالى أوقفتها وعرفت منها أنها تدعى ليلى شيرين، واعترفت بأنها كثيرًا ما زارت القصر بناء على مكالمة من الملك، وأن كلمة السر لدخولها القصر «المنتزة». وبناء على طلب فريدة كتبت السيدة اعترافًا بصلتها بفاروق، وكان فى أصبعها خاتم عليه صورته بيَّنت أنه هدية منه. واتصلت الملكة بقائد الحرس الذى والى اتصالاته بالمسئولين، وتم استجواب السيدة بقسم عابدين، وتقرر اختلال قواها العقلية وتحويلها إلى المستشفى. واعترف بواب القصر وحارس الحرملك بأنهما سبق أن رأياها تدخل القصر(٣).

وبالتحقيق ذكر قائد الحرس أنه حضر للقصر بعد دقيقتين من مكالمة فريدة له، بينما

(١) Ibid, 248 - 9 - 44 G. Killearn - F. O, Cairo, Nov 29, 1944.

(٢) F.O. 371 - 41335, J 4409 - 31 16, Killearn - F.O, Cairo, Nov. 29, 1944, No 241, F.O, 141, Op. Cit, 284 - 41 - 44, Killearn - F.O, Cairo, Nov. 29, 1944 Lampson, Op. Cit, Box IV, Jan. 20, 1945, P. 16.

(٣) F.O. 371 - 45920, J 1531 - 3 - 16, Killearn - F.O Cairo, April 24, 1945, No 602,
تذكر الوثيقة أنها يونانية، ولكن بالرجوع إلى اعتراف محمد حسن وشهادة الأميرالاى أحمد كامل أمام محكمة الثورة، اتضح أنها ممثلة وراقصة تركية. أخبار اليوم، عدد ٤١٦ فى ٢٥ أكتوبر عام ١٩٥٢، ص ١. الأهرام، عدد ٢٤٠٩ فى ٢٧ ديسمبر ١٩٥٣، ص ٨.

تقول هى إنه حضر عقب ساعة إلا ربعا، وفى أثنائها كان يتصل بالملك فى الفيوم، حيث يحضر المأدبة المقامة لمندوبى سان فرانسسكو والتى أجِّل ميعادها فاتفق مع ميعاد السيدة ولم تُبلَّغ، وبالتالى اكتشفت فريدة الفضيحة. والسيدة المذكورة غير مصرية لكنها زوجة لمصرى وسهلة المنال ودائمة التردُّد على فندق شبرد، وهى تتعرَّض للخلل العقلى وتحت إشراف طبيب نفسى، الذى قدَّم تقريرًا عن حالتها للنائب العام. وذكر عميل للسفارة البريطانية بالقصر أن فاروقًا برىء لأنه كان وقتها خارج القصر، ولأن السيدة تصدر عنها تصرفات غير طبيعية، ولكن الملابسات جميعها ألصقت به. وطلبت فريدة الطلاق أو الانزواء مع بناتها بعيدة عن الأنظار، واشتد غضب الملك ومال إلى الموافقة على الطلاق، ولكن أحمد حسنين وقف أمام تلك الخطوة وأجَّلها لحين[١].

وأصبح لدى فريدة المادة التى تستخدمها ضد زوجها، وفى حديث لها مع صديقتها الأميرة اليونانية، صرَّحت لها بأنه رجل غير طبيعى[٢]. وينقل كيلرن للندن المجهودات التى بذلت من أجل إقناع الملكة بحضور حفل افتتاح برلمان ١٩٤٥، وأن الملك يعيش مع أخته فوزية فى قصر القبة، بينما تمكث فريدة وبناتها فى قصر عابدين، وأنهما يقاطعان بعضهما بعضا حتى فى الكلام[٣].

وجرت محاولات للتقريب بينهما، ولكن الملكة لم تكن لديها القابلية لتعاشر زوجها. ففى لقاء بين رئيس الديوان والسفير البريطانى، بيَّن أن العلاقة تزداد نفورًا بين الزوجين، وأن الخطأ لا يقع كله على فاروق، فعقب إقناعه بضرورة العودة لقصر عابدين، بُلِّغت الملكة، وتم نقل الحقائب إليه، وبينما هو يدخله، إذا به يلاحظ أن الملكة تغادره بسيارتها، والنتيجة استمرار المقاطعة. ويكتب كيلرن لحكومته «ومع ذلك فإن حسنين لم يقطع الأمل فى حصول الوفاق بينهما، فعبَّرت له بأن هذه رغبتنا جميعا»[٤]. وبالفعل فإن السياسة البريطانية رغبت فى ذلك. ولكن كان من المستحيل أن يتحقق، فقد بلغ الأمر أنه حتى فى أعياد ميلاد الأميرات طغى الجفاء بينهما، فتذكر مدام قطاوى ـ كبيرة الوصيفات ـ التى كانت تحضر هذه المناسبات أن التحية لم يتبادلاها، وأن تلك الحالة النفسية التى عاشتها

(١) Ibid,

(٢) Ibid, 45924, J 2867 - 3 - 16, Killearn - Campbell, Alex. Aug. 7, 1945.

(٣) Ibid, 45928, J 4024, - 3 16, Killearn - F.O, Cairo, Nov 27, 1945, No 2489.

(٤) Ibid, J 4053 - 3 - 16, Killearn - F.O. Cairo, Nov 29, 1945, No 2506.

فريدة جعلتها متباعدة عن الناس[١]. ويشرح والد الملكة الظروف النفسية الصعبة التى مرت بابنته، وكيف كانت أسيرة فى القصر منعزلة تمامًا عن المجتمع[٢].

وفى الواقع فإنه وسط هذا الانعزال ربطت العلاقة بين الملكة ووحيد يسرى ابن الأميرة شويكار وزوجته الأميرة سميحة حسين، وكان فاروق - فى البداية - يَعُدّه أخا له نظرًا لأن الأميرة فوقية أخت له من أمه، وقد أعجب به لقوة شخصيته، لكن ما لبث الأمر أن انقلب عليه لأنه انتقد هو وزوجته تصرفاته، فقد حدث أن زارهما عقب حادث القصاصين ولم يعجبه حديثهما، فقرر قطع علاقته بهما، بالإضافة إلى موقف الزوج السياسى ومبدئه الخاص بالتعاون بين القصر والوفد، كذلك فإن أحمد حسنين كان يكن له البغضاء بوصفه أخا لزوجته التى هى فى خلاف دائم معه، ومن ثم أسهم فى أن يحوِّل فاروقًا عنه[٣]. وبالتالى وضع الأساس العدائى بين الطرفين، وأعدَّ فاروق نفسيًّا لتصورات سيطرت عليه تجاه هذا الشخص.

ووجدت فريدة فى وحيد يسرى العطف، وشعرت فى بيته بالأمان، وأفرغت فيه ثورتها ضد زوجها، ولقيت الراحة بمواساة أهل البيت لها، حيث لم يكن صاحبه الذى احتضن مأساتها وحده وإنما زوجته أيضًا التى كانت أحيانًا تثور على الملك، وأحيانًا أخرى تهدئ من روع الملكة[٤]. من هذا المنطلق وقع اتهام فاروق لفريدة بأنها على علاقة مشبوهة بهذا الشخص[٥]. وسجَّل فى ذكرياته كيف أنها شغفت برجل فى مثل سن أبيها حيث لديه الفراغ الذى يفتقده هو، خاصة فى الظروف التى مر بها أثناء الحرب[٦]. وازداد قلبه حقدًا عليه إذ ظنَّ أنه يخبرها بمغامراته النسائية ليُبعدها عنه، ولما واجهها بشكِّه ثارت لكرامتها وأكثرت من زياراتها لبيته، مما أغضبه وجعله يقف أمامه فى انتخابات عام ١٩٤٤، وتتبعه ووضع التليفونات تحت المراقبة، وبرغم أنه لم يجد ما يدين الطرفين، ذهب إلى الأميرة سميحة لتمنع فريدة من زياراتها، ولكنها واجهته بالسلبيَّة[٧].

---

(١) Ibid, 53387, J 355 - 355 - 16, Killearn - F.O, Cairo, Jan. 19, 1946, No 36.

(٢) الأهرام، عدد ٢٤٠٥٥ فى ٢٣ سبتمبر ١٩٥٢، ص ٦.

(٣) الجمهور المصرى، عدد ٨٥ فى ١٨ أغسطس ١٩٥٢، ص ١٠، عدد ٨٨ فى ٨ سبتمبر ١٩٥٢، ص١١، أخبار اليوم، عدد ٤١٦ فى ٢٥ أكتوبر ١٩٥٢، ص ٣.

(٤) أخبار اليوم، العدد نفسه.

(٥) F.O. Op. Cit.

(٦) Farouk's Memories, Op. Cit, Oct. 26, 1952.

(٧) أخبار اليوم، عدد ٤١٦ فى ٢٥ أكتوبر ١٩٥٢، ص ٣.

وضيّق فاروق الخناق على زوجته، وفى إحدى المرات طلب من محمد حسن الاتصال بسائق سيارتها وسؤاله عن ميعاد خروجها وعودتها والمكان الذى تذهب إليه، وكان يعتقد أنها عند وحيد يسرى، ولكن تبيّن أنها ذهبت لأمها. وعندما علمت أن زوجها يتجسس عليها ثارت ثورتها عليه وفضحت تصرفاته أمام خادمه. ومما يذكر أنه سيطر عليه الإحساس بأن وحيد يسرى يريد التخلص منه وبمساندة فريدة تُنفَّذ الخطة، فكان ذلك من الأسباب التى جعلته يشدِّد الرقابة عليها[١]. واتهم غريم الملك فى قضية القنابل التى فُجِّرت يوم عيد الجلوس الملكى عام ١٩٤٧، وقبض عليه ولكن أفرج عنه بكفالة، وحتى يبعد التهمة ذهب إلى القصر وسجَّل اسمه فى سجل التشريفات[٢]. وبرغم ذلك وحتى بعد طلاق فريدة لم ينل الرضا الملكى، وتدخل القصر وحذف اسمه من انتخابات عام ١٩٥٠، ومنع كريم ثابت إذاعة المقطوعات الموسيقية التى وضعها[٣].

وفى الحقيقة، فإنه من المتفق عليه أن الأخلاق الحسنة والسمعة الطيبة اللتين تمتعت بهما فريدة كانتا تمثلان حاجزاً أمام أى دفعة للانتقام من خيانات فاروق لها، هذا بالإضافة إلى أنها بعد انفصالها عن الملك لم تتزوج بمن اتُّهمت فيه، ومن ثم فإن إثارة مثل هذه الضجَّة كمنت وراءها رغبة فاروق فى التشويش على سمعتها حتى لا يكون وحده فى هذا الميدان، فضلاً عن إعطائه الفرصة لتنفيذ إجراء الطلاق الذى كان يخشى أن يؤثر فى الشعب ليقينه بأنه سيتبرم من مثل ذلك التصرف فى وقت بدأت شعبيته تتهاوى فيه. أيضًا فإن للحاشية دورها حيث كانت فريدة تكرهها وتطالب زوجها بالتخلص منها، كذلك المقرَّبات من فاروق، وبخاصة بعض الأميرات اللاتى رأت كل واحدة منهن فى نفسها إمكانية أن تكون ملكة مصر المتوجة، فلماذا لا تبث السم حتى تنهار فريدة وتحل مكانها؟!

ولم تفلح أى مساع للتوفيق بين الزوجين، وسافر فاروق فى رحلته البحرية عام ١٩٤٦، وكان ملحوظا أنه غادر البلاد قبل عيد ميلادها[٤]، وذلك حتى لا تنقطع القطيعة. وندمت فريدة على زواجها من الملك، وعندما دخل مستشفى المواساة لعمل

(١) المصدر نفسه، عدد ٤٠٨ فى ٣٠ أغسطس ١٩٥٢، ص ٣.

(٢) F.O.Op. Cit, 63021, J 3165 - 79 - 16, Campbell - F.O, Cairo, July 4, 1947, No 1495.

(٣) الجمهور المصرى، عدد ٨٨ سبتمبر ١٩٥٢، ص ١١.

(٤) F.O.Op. Cit, 53332, J 388 - 57 - 16. Campbell - F.O. Cairo, Sept. 14, 1946, No 1457.

عملية جراحية صغيرة لم تسأل عنه مما زاده غضبًا عليها[1] . ورأى ضرورة اتخاذ الخطوة العملية وتطليقها . والواقع أن داخله عانى من التمزق لأنها هى الرافضة له ، ويعترف بأنه كان يمكنه طلاقها كما فعل أبوه مع زوجته الأولى ، وذلك منذ أن لمس سلبية عواطفها ، ويذكر أن النساء الجميلات كنَّ متشوقات لتكون إحداهن زوجة له . ولكنه رفض لأنه لم يجد بينهن فريدة واحدة ، ويقر أنه يُحبها وكل ما يضايقه منها أنها واصلت توبيخه ، وقبل ولادة الأميرة الأخيرة لفظته ، وعقب الولادة أخطرته بأنه إذا اقترب منها بوصفه زوجا لها فإنها ستستقبله كمتطفل[2] .

ولم يكن فاروق مغاليًا فى اعترافه ، وفشلت جهود إثنائه عن تصميمه على الطلاق عندما عقد العزم . ويجب أن يوضع فى الحسبان أن مسألة وريث للعرش شغلته كثيراً . حقيقة أنه فى كثير من الأحيان أنكر أن لذلك دخلا ، لكنه شكّل أحد أسباب الفرقة بين الزوجين . وإذا كان الرجل العادى فى هذا الوقت يطلق زوجته لأنها لم تنجب له ولداً يحمل اسمه ، فكيف يكون ملك يعتمد نظام مُلكه على وراثة الذكر؟! ومما لا شك فيه أن ذلك الأمر جعل أعصاب كل طرف متوترة . وحاول الملك زوغو - ملك ألبانيا السابق - عندما فاتحه فاروق فى مسألة الطلاق أن يبيِّن له أن الابن لا يحفظ العرش ، وإنما الذى يحفظه أعمال الملك ؛ كما لفتت زوجة زوغو الملك إلى رد فعل الطلاق على الشعب[3] .

وذهب فاروق ليتناقش فى الوضع مع فريدة ، فقالت له «اذهب وتزوج» ، وخطر له أن يتزوج مرة أخرى دون أن يُطلقها ، ومن ثم يُحرر نفسه ولا يعطيها الحرية[4] . ولكن هذه الفكرة لم تنضج ، كما ينتفى شرط العدل . ولم يأت منتصف نوفمبر ١٩٤٨ إلا وانتشرت الإشاعات عن قرب الطلاق ، واختار فاروق الوقت الذى تموج فيه مصر بالانفعالات لحرب فلسطين ، أيضًا حرص على أن يكون طلاق أخته مقرونًا بطلاقه حتى يمتص غضب الشعب الذى يخشاه ، وكان قد سبق أن طلب من الشيخ المراغى قبيل وفاته ، وعندما راودته مسألة الطلاق إصدار فتوى تحرِّم على فريدة الاقتران بزوج آخر ، لكن الشيخ رفض كما عارض أن يصدر ما يمنعها من رؤية بناتها ، حيث لا يتفق

---

(١) أخباد اليوم ، عدد ٤٠٩ فى ٦ سبتمبر ١٩٥٢ ، ص ٣ . صلاح الشاهد ، المصدر المذكور ، ص ٧٠ .

(٢) Farouk's Memories, Op. Cit, Oct. 26, 1952.

(٣) أخبار اليوم ، عدد ٤٠٩ فى ٦ سبتمبر ١٩٥٢ .

(٤) F.O.Op. Cit, 69211, J 5843 - 68 - 16, Andrews - Wright, Aug. 12, 1948.

هذا ولا ذاك مع الشريعة الإسلامية، فتعرَّض لتأنيب من الملك لذلك الموقف(١). وعليه تتضح درجة الأنانية التى تمتع بها فاروق، وامتزاجها بالرغبة فى التعذيب والقسوة، وتلك من قسمات شخصيته.

وفى ١٩ نوفمبر ١٩٤٨ صدر بلاغ رسمى من الديوان الملكى عن طلاق فاروق لفريدة وطلاق شاه إيران لفوزية، وتم الإشهار، وأصرَّ الملك على أن يكون بائنًا، وعدَّ ذلك كرمًا منه، وبيَّن أنه كان فى إمكانه الزواج بغيرها ثم ردها إلى عصمته، لكنه لم يرد الإيذاء(٢). وواضح أنه قطع أى أمل فى العودة، وأعلن تنازله لها عن تفتيش الفريدية والمجوهرات التى أهداها لها وحريتها فى الإقامة، واستردت اسم صافيناز، وانتقلت إلى بيت والدها واصطحبت فادية صغرى بناتها لحضانتها ـ اشترط فاروق أنه فى حالة زواج الأم تعود حضانة الابنة إليه ـ وتركت فريال وفوزية بالقصر، وصدر الأمر بأن يكون لها مكان خاص فى البروتوكول يأتى بعد الأميرات والنبيلات(٣).

وتلقى الناس الخبر بوجوم وغضاضة، ويكتب السفير البريطانى عنه للندن: «بدون شك فإنه استقبل استقبالاً سيئًا من الشعب وساعد على تخفيض مكانة جلالته»(٤). ثم يعود ويذكر أنه قامت مظاهرة أو اثنتان لصالح الملكة السابقة وبالطبع لم تشر الصحافة لذلك، كما ذكر أنه كان للحدث رد فعله على النساء المسلمات(٥). وبالفعل خرجت بعض مدارس البنات تهتف لها(٦). وبذلك خسر فاروق الكثير بخروجها من قصره إذ كانت تمثل رمز النقاء والشرف أمام الأعين. وجلست فى بيتها وحيدة وعندما ذهبت يومًا إلى السينما ـ فى وقت كان تقرر فيه زواج الملك من ناريمان ـ هتف الناس لها «لا ملكة إلا فريدة»، ومرة أخرى دخلت مكتبة لتشترى كُتبًا، فالتفت حولها الجموع وتعطلت حركة المرور، وأخرجتها الشرطة من الزحام، وحذَّرها البعض من أن رصاصة طائشة قد

---

(١) Ibid, 69243, J 7397 - 914 - 16, Maclean - Culutton, Nov. 15, 1948.

(٢) Farouk's Memories, Op. Cit, Oct. 26, 1952.

(٣) F.O.Op. Cit, 69191, J, 7679 - 22 - 16, Campbell - F.O, Cairo, Nov. 20, 1948, No 195.

(٤) Ibid, J 7498 - 22 - 16, Campbell - F.O, Cairo, Nov. 20, 1948, No 191.

(٥) Ibid, J 7679 - 22 - 16, Campbell - F.O, Cairo, Nov, 29. 1948, No 195.

(٦) أخبار اليوم، عدد ٤١٧ فى أول نوفمبر ١٩٥٢، ص ١، أحمد بهاء الدين، المرجع المذكور، ص ٥٧.

تصيبها[١]. وكان المقصود تخلص فاروق منها، بعد أن امتلأ حقدا وغيرة من مكانتها بين الشعب فى وقت فقد فيه أى اعتبار لديه.

وتعصَّب فاروق من أن اسم الملكة ما زال يدوى، ففى ٩ إبريل ١٩٥٠ اتصل كريم ثابت بالسفير البريطانى معربًا عن استيائه حول تقرير وصل من عبد الفتاح عمرو حول مقال تحت عنوات «الاسم كان جنة ولكن الحياة كانت جحيمًا» فى طريقه للنشر، وطلب الملك منع النشر، ويُبلِّغ كامبل حكومته لتنفيذ الرغبة الملكية، خاصة وأن إجراءات الزواج الثانى تجرى، كما يبين أن المقال سيكون له أثره الهدام على العلاقات معه[٢]. ولم تغفل الصحافة المعارضة الإشارة لصافيناز والتى حملت الكثير من المعنى. أما هى فقد هنَّأت فاروقًا على زواجه الثانى وعلى ولادة ولى العهد[٣]، وكان فى ذلك عُلو منها وسمو وبخاصة أن الأمر حسَّاس، لكن قلبها لم يحمل كرهًا ولا ضغينة، ولذلك احتفظت بحب الجميع لها لدرجة أنه بعد تنازل الملك عن العرش، تصدَّرت صورتها غلاف المصور وعُلِّقَ عليها «حبيبة الشعب»[٤]. وبذلك يتضح كيف أثر الزواج الأول لفاروق على حياته الخاصة.

أما عن ارتباط حياة فاروق بهوى النساء ومغامراته معهن ونزواته العاطفية، فقد ارتكزت على اعتبارات معينة، إذ جاء إلى الدنيا بعد طول الانتظار، واقترن منذ نعومة أظافره بالجنس الآخر، أمه ومربيته وأخواته، وأعطى له الاهتمام الخاص بوصفه ولدا ووريثا للعرش، فأحس بقوة عنصره، وعندما سافر إلى بريطانيا للتعليم، وبحكم اندماجه مع بعض الزملاء عرف طريق الفتيات، حيث إن ظروف المجتمع تجعل مثل هذه الأمور مسألة عادية، وعقب عودته لمصر، حدَّ ارتباطه بفريدة من التوسع فى مثل تلك العلاقات، كما أن حُبه لها ألزمه فى بداية الزواج بالإخلاص لها، لكن الحال لم يستمر

(١) F.O.Op. Cit, 80600, Je 1941 - 17, British Embassy - Bevin, Washington, April 19, 1950, Life Magasine, April 3, 1950.

الجمهور المصرى، عدد ٨٢ فى ٢٨ يوليو ١٩٥٢، ص ٥ روز اليوسف، عدد ١٢٦٠ فى ٤ أغسطس ١٩٥٢، ص ٣١.

(٢) F.O.Op. Cit, JE 1941 - 15, Campbell - F.o, Cairo, April 9, 1950 No 325.

(٣) أخبار اليوم، عدد ٣٧٦ فى ١٩ يناير ١٩٥٢، ص ١.

(٤) المصور، عدد ١٤٥٢ فى ٨ أغسطس ١٩٥٢، روز اليوسف، عدد ١٢٦٠ فى ٤ أغسطس ١٩٥٢، ص ٣١.

لأكثر من عامل : الحاشية المقربة وعلى رأسها بوللى الذى زيَّن له أعمال الشيطان ، ورغبته الكامنة فى الاستيلاء عُنوة على المرأة ، وبخاصة إذا لم تكن خالية وهذا يدخل تحت حبه اقتناء أملاك الغير ، وذلك الإحساس بأن كل شىء مُسخَّر له وخاضع لإرادته ، ومن ثم فإن سعادته تكتمل باستسلام النساء له وخضوعهن لرهن إشارته شأنهن فى ذلك شأن رجال الدولة .

ولعلَّ أهم عامل ما كان يعانيه فسيولوجيا ، فقد ذكر حسين سرى للسفير البريطانى أنه تأكَّد من حقائق معينة جعلته يثق بأن الملك لا يذهب مع النساء إلى آخر المطاف . هذا وقد قرر طبيبه أن بعضًا من غُدده لا تؤدى وظائفها تمامًا حتى إنه كانت هناك فكرة لإجراء عملية للغدد الخاملة . وهنا سأل لامبسون رئيس الوزراء كيف أنه أنجب بنتين ، فأجابه بأنه ليس عقيمًا وإنما يفتقد مقوِّمات الشباب . ويعلِّق لامبسون لحكومته : «وهذا التركيب غير الطبيعى لا يستبعد انعكاس تأثيره على عقله» ، ويطلب من إيدن سؤال طبيب عن مثل تلك الحالة ، وعليه تم الاتصال بالدكتور هنرى B. Henary وكان قد سبق أن أجرى الكشف عليه عندما كان فى لندن ، وفى ذلك ما يفيد بأن هذا الخلل لم يكن طارئا ، ولكنه يعود لفترة ما قبل الزواج ، ورأى الطبيب الإنجليزى أن يقوم كونصلتو من أطباء الجيش الموجودين فى مصر بفحصه لو أراد ، كما أبلغت الخارجية البريطانية سفيرها للاتصال بالطبيب المذكور ، وعمل التسهيلات اللازمة له إذا كانت زيارته للملك ضرورية[١] .

ولكن على ما يبدو أن الحالة استمرت على ما هى عليه ، وبالتالى انعكس ذلك على تصرفاته ، فأراد أن يظهر بما يدل على أنه فى كامل قواه الشبابية . وتجمَّعت العوامل لتعطى نتيجة واحدة وهى انجرافه فى درب الهوى دون الاكتراث بالدين أو التقاليد ، مؤمنا بأن حياته الشخصية ملك له وحده .

وبدأ يسبح مع هذا التيار عقب بداية الحرب ، وكان بوللى قواده الأول ، وتردَّد الحديث بين الناس عن تعلقه بالأجنبيات ، وبالطبع فإن للإيطاليات مكانة خاصة حتى إنه بتدخل من القصر أطلق سراح المعتقلات من القوادات الأجنبيات المشهورات فى الإسكندرية[٢] .

---

(١) F.O. 954 - 5, Part 1 - Eg - 41 - 41, Lampson - Eden, Cairo, Sept, 22, 1941, Eg - 41 - 43, Seymour - Lampson F.O, Oct. 4, 1941, No 3427.

(٢) Ibid.

وأحيانا كانت عيناه هى التى تختار المرأة المفضلة له ـ ولو بصحبة رجل ـ ويتولى بوللى إحضارها بأى طريقة، وأحيانا أخرى يتولى الأخير الاختيار، فينصب شباكه ويدفع بالصيد لمليكه[١].

ويُذكر أن الأميرة شويكار أسهمت بنصيب فى خلق أجواء دفعت الملك إلى الرذيلة، وهى الزوجة الأولى لفؤاد لكنه طلقها، فانتابها شعور دفين بأنها أحق من نازلى فى المكانة التى احتلَّتها، ومن ثم رأت استدراج ابنها إلى تلك الحفلات التى أقامتها لتبعده عن الطريق المستقيم وتنتقم لنفسها من أمه، وأن المدعوين لها أصبحوا بطانة الملك فيما بعد وعلى رأسهم هيلين موصيرى وهى سيدة يهودية من القوادات المعروفات[٢]. أيضا يُذكر أنه عقب حادث ٤ فبراير، ولرغبة الأسرة المالكة فى التخفيف من الصدمة عن فاروق أقيت الحفلات فى قصور الأمراء والأميرات، تلك التى حضرها، وأنه خرج للنوادى الليلية ليفرج عن نفسه للسبب عينه[٣]. وحقيقة أن مثل هذه الأجواء تدفع إلى الهاوية، ولكن فاروقًا أساسا كان لديه استعداد ومقوِّمات الانحراف. وكانت الحفلات أمثلة لكل ما هو غير أخلاقى، وبخاصة تلك التى يتنكرون فيها بملابسهم أو يتحرَّرون منها[٤].

وصاحب فاروق الأميرة مهوش زوجة سعيد طوسون بعضًا من الوقت، ثم تحوَّل إلى النبيلة فاطمة زوجة حسن طوسون إذ أعجبته، لكنه لم يجد منها القبول فتمسك بها وأراد امتلاكها، وفى إحدى المرات رأى أن يدفع بها لحمام سباحة قصر عابدين وعندما نبهَّها أحد الحاضرين غضب وقال: «لقد شعرت بأنها سعيدة بثوبها الجديد، فأردت أن أحطم غرورها»[٥]، وصحبها معه فى رحلته للبحر الأحمر فى أغسطس ١٩٤٤، ومن اللافت

---

(١) أخبار اليوم، عدد ٤٠٥ فى ٩ أغسطس ١٩٥٢، ص ١١، ماكليف، المرجع المذكور، ص ٧١، Derosne, Op. Cit, P. 133.

(٢) Ibid, pp. 118 - 120, 122, 124.، الأهرام عدد ٢٤٥٠٩ فى ٢٧ ديسمبر ١٩٥٣، ص ٨، شهادة أحمد كامل أمام محكمة الثورة.

(٣) محسن محمد، التاريخ السرى لمصر، ص ٣٩٣، جلال الدين الحمامصى، المرجع المذكور، ص٢٥.

(٤) F.O.Op. Cit, Part 2 Eg - 42 - 60, Lampson - Eden, Cairo, May 25 1942.

(٥) أخبار اليوم، عدد ٤٢٦ فى ٣ يناير ١٩٥٣، ص ٣، كان من عادة فاروق أن يُقدم على مثل هذا التصرف، ففى إحدى الحفلات أقيم ما يعرف باسم «تابلوهات حية» حيث تقف الفتيات الحسان على شكل تماثيل، ويدفع بهن فى البركة التى تتوسط ساحة القصر، فينحسر ما كان عليهن من بقايات أثواب السهرة، حافظ محمود، المرجع المذكور، ص ٢١٤.

للنظر أن زوجها كان معها، وحدث لبس فى المناطق التى زارها فاروق إذ اعتقد الناس أنها الملكة، وعندما نقل إليها ذلك استاءت. ويعلق كيلرن: «ولم يكن من المستحسن أن يصحب الملك هذه السيدة وبصفة خاصة فى بلد إسلامى»(١).

ورغب الملك فى الزواج منها لكنها رفضت التطليق من زوجها، وما لبث الأمر أن وقع حادث له فى فرنسا قتل على أثره، وسعد فاروق ولكن النبيلة تمنّعت عنه وسافرت إلى أوربا وتزوجت من أمير برازيلى، فجنّ جنونه وبعث بمحافظ القاهرة ـ وهو عمها ـ إلى باريس لإقناعها بالعودة، فرفضت برغم الإغراءات بأن تكون ملكة على مصر، والتهديدات بسحب لقبها ومصادرة أملاكها، وعليه حرمها فاروق من لقبها بعد أن حرمته منها(٢).

وأعجب الملك بزوجة ولى عهد اليونان، وفى نوفمبر ١٩٥٠ نشرت مجلة لايف ماجازين مقالاً عن محاولته عام ١٩٤١ الاعتداء عليها عندما كانت تجلس مع فريدة فى حجرة الرسم، ودخل عليهما وأشار لزوجته بالخروج ثم أطفأ النور، وخافت الأميرة أن تصفعه على وجهه حتى لا تثير مشكلة دولية؛ فأفهمته أن زوجها ينتظرها بالخارج وأنها تحبه كثيراً، فأقعدته عما ينويه. وعقب نشر المقال احتجت مصر ورأت فى ذلك اعتداء على ملكها وشعبها. ونشرت الصحافة بياناً بإنكار الحادث، وطلب السفير اليونانى فى القاهرة من وزير خارجيته إذاعة عدم صحة الخبر، وكذّبه سفير مصر فى أثينا، وقامت مظاهرات حول السفارة اليونانية، وبعث ملك اليونان وكيل وزارة خارجيته مبعوثا خاصا لفاروق لإنهاء الأزمة الدبلوماسية(٣).

ومن المعروف أن العلاقة ربطت بين الملك وولى عهد اليونان وزوجته، وقد تقابلت الأخيرة مع السفير البريطانى فى عشاء ببيت آل لطف الله وقصّت عليه محاولة فاروق السابقة ـ كلّمته عن علاقته بهيلين موصيرى وأنها تحتفظ بتليفون خُصِّص لاتصال الملك بها وقت أن يريد أن تعد له ما يطلبه ـ وذكرت له حادثة تتلخص فى أن فاروقًا دخل منزلها من

---

(١) F.O.Op. Cit, Part 4, Eg - 44 - 49, Killearn - Eden, Cairo, Aug. 14, 1944.

(٢) F.O. 371 - 69211, J 6820 - 68 - 16, May 11 - Scott Fox, Cairo, Dec. 13, 1948, F.O.Op. Cit, 8061, JE 1941 - 38, Smith - F.O, Cairo, 30, 1950, No 553, Derosne, Op. Cit. P. 134.

(٣) السياسة، عدد ١٨٦٢ فى ١٧ ديسمبر ١٩٥٠، ص ٢.

السلم الخلفى وتوجه لحجرة نومها فأغلقها الخدم عليه وأخبروها وكانت بالطابق السفلى حيث يقام حفل، وفشلت جهودها وزوجها فى إقناعه بالنزول، فاستعانت بأميرتين من أسرة طوسون وبصديقته هلين موصيرى مما جعله يعود من حيث أتى، وقد علق إيدن على ما نقله كيلرن إليه بأن فاروقا شخص شاذ(١). إذن فما ذكرته المجلة الأمريكية يتواكب مع ما حدث بين الملك وتلك الزوجة.

وكثرت زيارات فاروق إلى الزوجات، فينقل كيلرن لوزير خارجية دولته أنه عقب وصول الليدى بارك زوجة قائد الطيران البريطانى فى أغسطس ١٩٤٤ ذهب الملك بعد العشاء إلى منزله ليرحِّب بوصولها، مما أدهش الزوجة(٢). أيضا يقوم بزيارة زوجة مساعد الملحق العسكرى الأمريكى(٣). وقد ذكر فى ذلك الوقت أنه كان يتردَّد على منزل طبيب هو ابن على أيوب الوزير السعدى السابق، وفى إحدى المرات دخل الزوج ليجد زوجته مع الملك، وفى الحال خرجت طلقة من عمر فتحى كبير الياوران لتردى الزوج قتيلا، ومحيت آثار الجريمة، وأجرى اللازم سريعًا وحررت النيابة المحضر بأنه انتحر لأسباب غامضة. وحاول على أيوب إثارة القضية ولكن أحمد حسنين تدخل وأقنعه بأنه انتحر. وفى أثناء مرافعته فى قضية أمين عثمان اشتبك فى مناقشة مع النحاس، فما كان من الوفديين إلا أن انتظروه فى ردهة المحكمة هاتفين «رحم الله ابن على أيوب»، وفى اليوم التالى نشرت صحيفة صوت الأمة الخبر، فاستدعى رئيس التحرير للتحقيق معه وقذف به فى السجن(٤). وفى ذلك ما يشير إلى أن المسألة جريمة ارتكبت وليست انتحاراً. وعلى أى حال فإنه لا يستبعد أن تكون حدثت حيث استباح فاروق لنزواته كل شىء.

وأصبحت النساء أدوات تسليته، فتأتى التقارير للسفارة البريطانية لتشير بأنه كان يقضى وقتًا على شاطئ الإسكندرية مع إحدى السيدات يسبحان، وأنه يمضى لياليه مع صحبته التى يدخل فيها العنصر النسائى لساعة متأخرة، وأن الناس يهزون رؤوسهم

---

(١) F.o. 954 - 5, Part 4, Eg - 44 - 43, Killearn - Eden, Cairo, June 17, 1944, Eg - 44 - 45, Eden - Killearn, June 28, 1944.

(٢) Ibid, Eg - 44 - 49, Killearn - Eden - Cairo, Aug. 14, 1944.

(٣) انظر فصل النسر والدُّب.

(٤) Derosne, Op. Cit, p. 126، الجمهور المصرى، عدد ٨٣ فى ٤ أغسطس ١٩٥٢، ص ١، ٨.

(٥) F.O. Op. Cit.

لذلك[٥]. ويُسجِّل الممثل الدبلوماسى البريطانى فى جدة أنه فى أثناء الرحلة الملكية فى البحر الأحمر فى خريف ١٩٤٥ أذيع عن وجود مجموعة من الفتيات على أحد اليخوت الملكية[١]. وعقب عودة فاروق منها حجز فندقًا فخمًا بالفيوم وأقام وليمة لعدد كبير من الجنسين، وتألقت الآنسة زُغيب كملكة للجمال فى هذا الحفل، وارتبط بها، وتنقل مدام قطاوى الصورة كاملة لكيلرن. ففى الاحتفال برأس السنة الميلادية لعام ١٩٤٦ الذى أقامته الأميرة شويكار، استاءت الأميرات حينما أخذت تلك الآنسة مكانها على مائدة الملك بينما لم تجلس إحداهن عليها، وأن الأميرة مهوش والتى كان فاروق يفضّلها لوقت قريب حدثتها عن تصرفات الملك السيئة وغبائه[٢]. وبذلك أصبحت أخبار الملك النسائية تتردد على الألسنة.

ومع بداية عام ١٩٤٦ ظهرت فى حياة فاروق شخصية نسائية، هى فتاة يهودية من الإسكندرية تدعى ليليان كوهين، اكتشفها أحد المنتجين السينمائيين على مقهى، فالتقطها للعمل ممثلة وأعطاها اسم كاميليا، وكانت فى السادسة عشرة من العمر، وشاهدها الملك فى الأوبرج فأعجب بها وأرسل لها كريم ثابت الذى صحبها لقصر عابدين، والتقاها فاروق وفتنته وتمكَّنت بذكائها من لمس عيبه وتغلَّبت عليه، ولذا أصبحت لها ركيزة فى داخله وتنقَّلت معه فى أماكن لهوه، وبعث بها إلى قبرص ثم سافر إليها وأقاما فى فندق بأحد التلال المحيطة بنيقوسيا، ونقلت وكالة الأنباء خبر اللقاء مما أغضبه واعتقد أنها الموصِّلة له، وتركها وأبحر إلى تركيا ثم عاد إليها بعد أن هدَّدته بالانتحار، ولكنه عاد وقطع صلته بها لمدة حوالى العام، وبعده التقاها، ثم طلبت حمايته حتى لا يقبض عليها بوصفها يهودية فى أثناء حرب فلسطين، فأسكنها أحد شاليهات الإسكندرية وكان يزورها سرًا[٣]، وانتهت العلاقة بمصرعها فى حادث طائرة، وتلقى فاروق النبأ وهو فى دوفيل فى صيف عام ١٩٥٠، فيوفد ياوره لاستطلاع النبأ[٤]، وكان قد أرسل لاستدعائها.

---

(١) F.O. 371 - 45927, J 3751 - 3 - 16, Graffley - Smith, Jedda, Oct. 24, 1945.

(٢) Ibid, 45928, J 4024 - 3 - 16. Killearn - F.O, Cairo, Nov. 27, 1945, No 2489, F.O. Op. Cit, 53387, J, 355 - 355 - 16. Killearn - F.O, Cairo, Jan 19, 1946. no. 39.

(٣) ماكليف، المرجع المذكور، ص ص ١٠٣ ـ ١٠٧، ١٠٩، ١١٠ ـ ١١٢، ١١٤، حلمى سلام، المرجع المذكور، ص ١٢٧ ـ ١٣٠، عبد الرحمن الرافعى، مقدمات ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، ص٢٠٥.

(٤) الأهرام، عدد ٢٣٣١٩ فى أول سبتمبر ١٩٥٠، ص ١.

ونشأ بين فاروق ومقلِّمة أظافره علاقة، وهى يونانية كانت تمتلك صالونًا للحلاقة، وأحضرها بوللى للقصر، وشغف الملك بها وقدَّم لها الهدايا القيمة، وصحبته لرحلته إلى دوڤيل، ولما علم أن هناك حلاقًا يونانيًا ربطته بها علاقة من قبل، عمل على إبعاده بحجة أنه من الخطرين على الأمن[١]. وشغلت ناهد رشاد ـ زوجة الطبيب يوسف رشاد كبير أطباء البحرية الملكية ـ مكانًا لدى فاروق، وقد التحقت بالقصر وصيفة شرف للأميرة فوزية ثم لناريمان، واختار لها مخدعًا قريبًا منه، وكتبت الصحافة الأمريكية عن جمالها بمناسبة تطوّعها للمساهمة فى أعمال التمريض فى حرب فلسطين[٢]. ولما كانت تقيم فى بيت بالعتبة دفع لها خمسة آلاف جنيه ثمن تأسيس شقة أخرى فى مكان هادئ بالجيزة، وهام بها وكثرت زياراته لها، وأدت هذه السيدة دورًا كبيرًا فى حياته، وراودها الأمل فى أن تكون ملكة مصر، ورافقته فى الداخل والخارج، وبرغم علمه بنوعية العلاقة التى ربطتها بالضابط مصطفى صدقى وتمنُّعها عنه، فإنه ظل يخطب ودّها ويقضى أكثر الليالى بمنزلها مما كان يعرضه للأخطار[٣].

وصاحب فاروق الأمريكيات[٤]، وحدث أنه فى إحدى المرات وفى أثناء عودته من أنشاص للقاهرة ومعه مجموعة منهن، فوجئ ـ فى الطريق إلى قليوب ـ بجذع شجرة يسد عليه الطريق، وعندما نزل أحاط به ثلاثة لصوص ومعهم مدافع رشاشة، وأخذوا ما معه ومع النساء، ولم يسفر عن شخصيته، وعندما عاد اتصل بوزير الداخلية، وتحرَّكت أجهزة الأمن، وأحضر أحدهم، وذُكر أنه أطلق عليه النار[٥]. ونقل الملك نشاطه أحيانًا على اليختين المحروسة وفخر البحار داخل مياه الإسكندرية، فقد صحب فى إجازة عيد الفطر فى أغسطس ١٩٤٨ راقصتين يونانيتين وراح يلهو معهما[٦]. وكانت مثل هذه النوعيات تُستدعى خصيصًا له. أيضًا حضرت له من تدعى جاكلين دونى ملكة جمال أوربا لعام ١٩٤٩[٧].

---

(١) المصدر نفسه، عدد ٢٤١٢٨ فى ٥ ديسمبر ١٩٥٢، ص ٧.

(٢) أخبار اليوم، عدد ٢٤٣ فى ٢ يوليو ١٩٤٩، ص ٩.

(٣) الأهرام، عدد ٢٤٥٣٩ فى ٢٦ يناير ١٩٥٤، ص ٩، عدد ٢٤٥٦٠ فى ١٦ فبراير ١٩٥٤، ص ٩، قضية عبد القادر طه، انظر فصل القائد الأعلى وجيشه.

(٤) انظر فصل النسر والدب.

(٥) الجمهور المصرى، عدد ٨٣ فى ٤ أغسطس ١٩٥٢، ص ١١.

(٦) F.O. Op. Cit, 69211, J 5843 - 68 - 16, Andrews - Wright, Alex. Aug 12, 1948.

(٧) حلمى سلام، المرجع المذكور، ص ١٦٤.

كذلك مارس تلك الأفعال فى مستشفى المواساة بالإسكندرية، إذ أعدَّ له فيها جناح خاص تكون من ١٧ حجرة عدا الصالونات وغرف الحاشية، وكان يستقل الديزل الملكى من القاهرة لينزل به على مقربة من المستشفى، وهيأ له مديرها المناخ الملائم. كما أسهمت كل من راشيل رئيسة الممرضات ومارى وكيلتها فى إقامة الحفلات الساهرة بالمستشفى، وراح يراقص من تحلو له، وكانت إيريس فتاته الأولى المفضّلة. ويسافر النقيب لينتقى الممرضات من هولندا وألمانيا، وعند حضورهن يستعرضهن الملك، وأحيانًا ينتدب منهن من تعمل فى القصر[١]. وانتابته تصرفات اتسمت بالغرابة، فقد وجدت غرفة سرية إلى جوار حمام السباحة بالقصر وبها نوافذ زجاجية صغيرة تغطيها مياه الحمام، وكان يتسلى بالنظر منها إلى من ينزلن للسباحة من مدعواته دون أن يعرفن أن هناك من ينظر إليهن[٢]، ويرجع ذلك إلى عوامل داخلية فرضت نفسها على سلوكه.

وجاءت الرحلة الخاصة بصيف عام ١٩٥٠ لتمثل قمة استهتار وطيش فاروق ولتهوى به إلى القاع. فقد سافر على اليخت فخر البحار فى ١٠ أغسطس تحت اسم «فؤاد باشا المصرى» حتى يتمكن من إطلاق حريته كما يريد، وطار كريم ثابت مع حسن عاكف الطيار الخاص للملك ليكونا فى استقباله فى أول ميناء يرسو فيه اليخت الملكى، ووصل دوڤيل، وكان قد حجز له ولحاشيته ٢٥ غرفة فى فندق دى جولف، وانتفت صفة السرية التى رغب فيها وتخلى عن الاسم المزيف، ووقف أمام الفندق ٦٠ صحفيّاً[٣]، حيث

---

(١) الأهرام، عدد ٢٤٠١٩ فى ١٦ أغسطس ١٩٥٢، ص ٧، عدد ٢٤٠٢٣ فى ٢٠ أغسطس ١٩٥٢، ص ٤، عدد ٢٤٠٥٩ فى ٢٧ سبتمبر ١٩٥٢، ص ١، عدد ٢٤٤٤٨ فى ٢٦ أكتوبر ١٩٥٣، محاكمة د. النقيب أمام محكمة الثورة.

(٢) حافظ محمود المصدر المذكور، ص ١٢٩.

(٣) الأهرام، عدد ٢٣٢٩٨ فى ١١ أغسطس ١٩٥٠، ص ٤، آخر لحظة، عدد ٨٥ فى ١٦ أغسطس ١٩٥٠، ص ١، أخبار اليوم، عدد ٣٠٢ فى ١٩ أغسطس ١٩٥٠، ص ٦، بلغ عدد أفراد الحاشية ٥١ شخصًا من بينهم ١٤ من رجال البوليس السرى، وصحب معه ١٣ سيارة كاديلاك وثلاثة لوريات، وقد تعجبت الصحافة الأجنبية من مثل تلك الحاشية،

F.O. Op. Cit, 80601, JE 1941 - 35, Hankey - F.O, Sansebastian, Sept. 13, 1950, No 1633,

وأطلق عليه اسم Le Comotive أى القاطرة لأنه كان يسير فى المقدمة وسيجاره الكبير الطويل فى فمه ينفث منه الدخان، ورجال الحاشية وراءه كعربات القطار، وكانت مطابخ الفندق مستعدة طيلة الأربع والعشرين ساعة لأنه قد يطلب الأكل فى أى لحظة، روز اليوسف، عدد ١٢٦٠ فى ٤ أغسطس ١٩٥٢، ص ١٠، أخبار اليوم، عدد ٤٠٥ فى ٩ أغسطس ١٩٥٢، ص ٤.

وجدوا المادة الصحفية التى تثريهم. وأقيم أول حفل فى دوڤيل غنَّت فيه المغنية الفرنسية آنى بيريبه أنشودة النيل، وبناء على تحكيم الملك أعطاها جائزة مخصوصة، وهى ممن نلن إعجابه إذ سبق أن غنت أمامه فى الإسكارابيه وتعلَّق بها، وتردَّدت على القصر عن طريق بطاقة بوللى[1]. وفى الحفل رقصت سامية جمال وهى الأخرى لها الحظوة لديه، بالإضافة إلى الفرقة الباريسية وراقصات نيويورك، وتسابقت الصحف الفرنسية فى وصف الحفل، وعَدَّته ليلة من ليالى ألف ليلة وليلة[2].

وتتبَّعت الصحافة البريطانية تحركات فاروق، وبذلت سلطات الشرطة المجهودات لإبعاد الصحفيين لدرجة أنه فى أثناء تناوله الغداء فى أحد الفنادق لاحظ أن الستارة المجاورة لمقعده تتحرك، وكان وراءها مصور صحفىّ متنكر فى زى امرأة، فقبضت عليه الشرطة[3]. وكتبت ديلى إكسبريس تحت عنوان «حاكم من الشرق الأوسط يروِّح عن نفسه» تصف كل خطوة له وبخاصة عاداته اللافتة للنظر[4]. ونشرت فرانس سوار مقالاً بعنوان «الملك يلهو» ذكرت فيه أنه استقبل سامية جمال فى جناحه الخاص واستمر اللقاء ساعة إلا ربعًا»[5]. ووصف مراسل الأسوشيتد برس حالته وقت رقصها فقال إنها تقف على المسرح شبه عارية ترتجف كالمجنونة فى موجة من الانفعال الصارخ، فيفقد فاروق السيطرة على أعصابه ويندفع ليصفق ومن ورائه حاشيته[6]. وبطبيعة الحال انتهزت الصحافة الأوربية والأمريكية هذه الفرصة جيدًا. ويشير هيكل - الذى كان فى أوربا وقتها - إلى ما كتبته تلك الصحف، والأثر الذى تركته على المصريين هناك حتى إنهم كانوا يخجلون لذكر جنسيتهم[7].

وأسرعت الغانيات والتفقن حول الملك، فأحاطته اثنتان من الممثلات الفرنسيات،

---

(١) الأهرام، عدد ٢٤٥٠٩ فى ٢٧ ديسمبر ١٩٥٣، ص ص ١، ٨، شهادة أحمد كامل أمام محكمة الثورة.

(٢) البلاغ، عدد ٨٨٥٥ فى ٢١ أغسطس ١٩٥٠، ص ١، عدد ٨٨٥٩ فى ٢٥ أغسطس ١٩٥٠، ص ١، الأهرام، عدد ٢٣٣١١ فى ٢٤ أغسطس ١٩٥٠، انظر فصل صوت الأقلية.

(٣) أخبار اليوم، عدد ٣٠٣ فى ٢٦ أغسطس ١٩٥٠، ص ٦.

(٤) F.O. Op. Cit, JE 1941 - 31, F.O, Minute, Aug. 22, 1950.

(٥) أخبار اليوم، عدد ٤١٧ فى أول نوفمبر ١٩٥٢، ص ٥.

(٦) آخر ساعة، عدد ٩٢٨ فى ٦ أغسطس ١٩٥٢، ص ١٣.

(٧) محمد حسين هيكل، المصدر المذكور، جـ١، ص ٣٠١.

وكلَّفته إحداهن الكثير[1] . وتنشر فرانس برس : «اشترى فاروق بعض المجوهرات الثمينة من محلات فان كليف، ولكن لم يعرف بعد من التى ستفوز بهذه المجوهرات : هل ستكون سامية جمال هى الفائزة أم الراقصة شيرين أم جيمونا أم المغنية آنى بيربيه؟ إنه على كل حال يحمل المجوهرات فى جيب سترته الأيمن، ويقال إن سونيا عارضة الأزياء فى محل كارفن ستكون الفائزة»[2] . وأعجب فى دوفيل بفتاة تدعى ميمى ميدار ابنة أحد أثرياء أمريكا، ونشرت الصحافة الفرنسية محاولاته للإيقاع بها سواء تلك الأزهار التى كان يرسلها إليها، أم القبلة الجائعة على يدها، أم دعوتها لزيارة مصر[3] .

وراح يتنقَّل، فذهب إلى بيارتز ثم وصل إلى سان سباستيان بأسبانيا ومعه حاشيته الضخمة، ثم سافر إلى كان ونيس ومونت كارلو، وخلال وجوده فى الأخيرة طلبت نظارة الخاصة الملكية من وزير المالية سرعة تحويل مبلغ ٤٠ ألف جنيه إلى فرنكات فرنسية على أحد بنوك المدينة لتغطية مصاريف العودة[4] . وفى ذلك ما يدل على خلل الميزانية نظرًا لما أُغدق على المرافقات من أموال وهدايا. وعاد فاروق إلى مصر بعد أن قضى حوالى ٧٠ يومًا فى ممارسة نزواته. وكتبت ساندى ديسبتش تصفه بالرجل ذى النظارة السوداء ـ وضعها عقب إصابة إحدى عينيه فى حادث القصاصين ـ وتُبيِّن أنه عاد لبلاده من رحلته التى كان كل همه فيها إغراء الفتيات الصغيرات. واختتمت بقولها : «إن هناك أسبابًا كثيرة لإزعاج الشعب منها قيام الملك برحلة فاخرة تكلَّفت الكثير فى الوقت الذى يعانى الشعب فيه الفقر»[5] . ولم يكن الملك يهتم بالأسباب طالما أرضى نفسه، وكما هو معلوم فإنه أقدم على تلك التصرفات فى هذه الرحلة بعد ارتباطه بناريمان وإن لم يكن قد خطبها رسميًا.

أما عن الحاشية الملكية فقد اختلفت أوضاعها تمامًا بين عهدى فؤاد وفاروق. فبرغم أن تكوينها شبه مماثل ـ أخرجت بعض العناصر وأدخلت أخرى فى عهد الأخير ـ فإن أسلوب معاملة الملكين لها تناقض، مما أعطاها الفرصة لتصبح أداة التحكم فى فاروق، وبخاصة

---

(١) Derosne, Op. Cit, p. 135.

(٢) حلمى سلام، المرجع المذكور، ص ص ١٣٣ ، ١٣٤ ، أحمد بهاء الدين، المرجع المذكور، ص ٦١ .

(٣) آخر ساعة، عدد ٩٢٨ فى ٦ أغسطس ١٩٥٢ ، ص ١٣ ، حلمى سلام، المرجع المذكور، ص ص ١٣٤ ـ ١٣٧ .

(٤) روز اليوسف، عدد ١١٦٥ فى ١٠ أكتوبر ١٩٥٠ ، ص ٤ .

(٥) F.O. Op. Cit, JE 1941 - 38, Sundy Dispach, Nov. 19, 1950.

أن ظروف توليه العرش فى سن صغيرة أخضعته لإغراءاتها، وبالتالى استسلم لها تدريجيا. وليس المقصود التعرض هنا لدواوين القصر، ولكن الهدف هو إبراز دور غير المسئولين فى القصر الذين أصبحت لهم المكانة المرموقة فيه بعد انسحاب المسئولين وإخلاء الطريق لهم. وأصدق تعريف للحاشية ما كتبه فكرى أباظة فى المصور: «هى تلك الشِّلة التى تكتنف الحاكم، والتى تحاصره وتحيط به فى أوقات الفراغ وأوقات السمر وأوقات الفسحة وترويح النفس، والتى تناجيه ويناجيها فى معزل عن العمل الرسمى، والتى تنقل له الأخبار وتدبر له النمر وتذيع عنه الدعاية وتنشر له الإشاعات وتُحمِّسه أو تُعزيه وتضله أو تهديه»(١). ولما كان فاروق عاش طفولة مغلقة، فقد جدت فيه الحاشية العجينة التى تشكِّلها وفق رؤيتها ومصلحتها.

كانت أولى الشخصيات التى تمكَّنت من الملك ونجحت فى قيادته والتصقت به شخصية بوللى، وهو إيطالى الجنسية، وله من الذكاء والنشاط وفن الأسلوب ما يُشهد له. التحق بالقصر عام ١٩٢٢ وعمل كهربائيًا، ويبدو أنه لم يكن مرغوبًا فيه، فعقب وفاة فؤاد استلم أمرًا بترك القصر فلجأ لفاروق فأبقاه(٢). وبسرعة فائقة استحوذ على قلبه حتى لقد وصل الأمر إلى أنه تخطى كل حاجز وأصبح ينادى مولاه بكلمة «شيرى» أى عزيزى، بينما يناديه الآخر باسم بلبل(٣). ورقاه إلى أن أصبح مديرًا لشئونه الخصوصية وأنعم عليه برتبة البكوية، وكانت غرفته متاخمة له ومكتبه يقع تحت جناحه. وقد وضحت المهمة الملقاة على عاتقه بوصفه قوَّادا، وهى المهنة التى أداها بنجاح منقطع النظير، حيث استخدم طرقًا متعددة فى هذا الشأن.

وأحب فاروق بوللى وبرغم ظروف الضغط عليه من جانب بريطانيا مع بداية الحرب بشأن إبعاد الحاشية الإيطالية، فإن تمسكه به فاق الحد، حيث لازمه كظله فى غدواته وروحاته، وشغل حيزًا كبيرًا فى التقارير البريطانية، ونال اهتمامًا كبيرًا من المسئولين البريطانيين. واستاء كيلرن من مصاحبة بوللى للملك حتى عندما خرج لمشاهدة مناورات

(١) المصور، عدد ٧٦٦ فى ١٦ يونيو ١٩٣٩، ص ١٤.
(٢) الأهرام، عدد ٢٤٣٠٥ فى أول يونيو ١٩٥٣، ص ٥.
(٣) روز اليوسف، عدد ١٢٧٥ فى ١٧ نوفمبر ١٩٥٢، ص ١٠، الجمهور المصرى، عدد ٨٣ فى ٤ أغسطس ١٩٥٢، ص ٥.

الأسطول البريطانى، فيذكر لحكومته: «لقد أغمضت عينى ولكنى أعجب ممن يعملون فى القصر، وكيف أنهم لم يخطروا الملك بمنعه»(١).

ويندم السفير البريطانى على أن لندن وافقت على إبقائه بجوار مليكه، ورأى أنه يمكن عن طريق عبد الفتاح عمرو تقليص نفوذه وقص أجنحته، إذ أوضح الأخير أنه فى إمكانه القيام بذلك(٢)، ولكن كان من المستحيل تنفيذ هذا التخطيط إذ ظل بوللى الملك غير المتوج، وكان بالإضافة إلى مهنته المعروفة يشكل ثقلاً فى صفقات الملك وعملياته المالية المريبة، وقد وقع عليه الاتهام فى قضية الأسلحة الفاسدة، وطبيعى أن يُبَرَّأ، وأصبح بالنسبة لفاروق كل شىء، وعُدَّ مكتبه للشئون الخصوصية بمثابة دويلة ضمت الأسرار الملكية، لدرجة إنه عند قيام حركة الضبَّاط الأحرار، وفى أثناء التفاهم بشأن تنازل الملك عن العرش طلب أن يصحبه معه.

أما بقية المجموعة الإيطالية التى ورثها فاروق عن أبيه، فضمت جيورجيو جارو G.Garro والذى يعمل بالقصر حلاقًا منذ عام ١٩١٩، بيترو دولا فالى Pietro Valle مساعده وكان يعمل فى مقهى بسيدى المتولى بالإسكندرية قبل التحاقه بالقصر، وجاءت تقارير الشرطة لعام ١٩٣٩ بأنهما كانا يصحبان فاروقا فى الملاهى الليلية بالإسكندرية(٣)، وكاڤاتسى Cavatsi مدرب الكلاب، وميلانيزى Milanizi رئيس فرقة موسيقى القصر، وڤيروتشى كبير المهندسين، والأخير عرف بتأثيره على فاروق وانشغال بريطانيا به إبان فترة الحرب واتهامه بالعمالة الإيطالية(٤). وارتمى الملك فى أحضان هؤلاء واستأنس بهم وخضع لإرشاداتهم معلِّلاً بأن الذى ألجأه للانخراط فى سلكهم فقدانه للسعادة الزوجية(٥). ومما يذكر أنه منح بوللى وجارو بيترو وكاڤاتسى الجنسية المصرية، وأصر على أن تجرى لهم عملية التختين حتى يضفى عليهم الطابع الشرقى(٦). وكان مثل ذلك

---

(١) F.O. Op. Cit, 45919, J 1030 - 3 - 16, Killearn - F.O, Cairo, March 12, 1945, No 58.

(٢) Ibid, 41335, J 4409 - 31 - 16, Killearn - F.O, Cairo, Nov. 29, 1944, No 241, F.O. 141 - 1002, 1614 - 44, Killearn - F.O, Cairo, Dec. 29, 1944, No 267.

(٣) F.O. 371 - 23304, J 795, - 1 - 16, Lampson - Oliphant, Cairo, Fep. 15, 1939, No 341.

(٤) انظر فصل عابدين وقصر الدوبارة، عنصر المحالفة فى التطبيق.

(٥) ماكليف، المرجع المذكور، ص ٦٢.

(٦) المرجع نفسه، ص ص ٧٠، ٧١، أخبار اليوم، عدد ٤١٥ فى ١٨ أكتوبر ١٩٥٢، ص ٣.

العمل يدخل على قلبه البهجة والسرور. وانجرف البعض منهم فى تيار الصفقات حيث ثبت أن مدرب الكلاب مشارك فى المضاربات[١].

وبجوار الخدم الإيطاليين، هناك شماشرجية - يطلق عليهم أيضًا أمناء خصوصيون - ويقومون على خدمة الملك فى مكتبه وغرفته الخاصة، وهم ثلاثة خليل الكردى، عبد العزيز عثمان، محمد حسن، والأخير نوبى تفوّق على زميليه لسرعة بديهته وقوة شخصيته والمكانة التى احتلها عند فاروق، وكان قبل التحاقه بالقصر فى أكتوبر عام ١٩٤٤ ساعيًا فى محل سلفاجو تاجر الأقطان المشهور، وفى القصر تدرّج بسرعة فى الترقيات، وأنعم عليه بنوط الرضا الذهبى عام ١٩٤٦، ونيشان النيل من الطبقة الرابعة عام ١٩٥١[٢]. وأصبح يمثل أداة الاتصال بين الملك والوزراء، وأنيطت به مهمة رفع البريد الوارد من الديوان، وآمن فاروق بأنه أحسن من يتولى هذه المهام، وبذلك استطاع الاستئثار بعطفه، وتدريجيًا امتلك النفوذ، وما كان لرئيس الديوان الاتصال بالملك إلا عن طريقه. كما أنه راح يؤشّر بخطه على الأوراق الرسمية و المذكرات المرسلة من مكاتب الديوان الملكى، ووصل به الأمر إلى التكلم باسم مليكه الذى اتخذه مستشارا له. وحتى السكرتير الخاص للملك لم يكن يتصل به إلا عن طريق محمد حسن الذى استحوذ على مهامه أيضًا[٣].

وارتفعت مكانة الأمين الخاص، وقصده ذوو الحاجات، واستغل ذلك جيدا عن طريق تاجر الطيور المورِّد للقصور الملكية، حيث كان يجتمع فى مكتبه بهم ليعقد الصفقات والاتفاقات، وضح ذلك جليّا فى أثناء تسلط فاروق على النيابة وقت التحقيق فى قضية الأسلحة الفاسدة[٤]. وبلغ مداه فى السلطة، ويذكر أنه عند قيام الضبّاط الأحرار

---

(١) صلاح عيسى، المرجع المذكور، ص ١٣٥.

(٢) الأهرام، عدد ٢٤٣٣٥ فى ٣ يوليو ١٩٥٣، ص ٩.

(٣) المصدر نفسه، عدد ٢٤٣٢٨ فى ٢٦ يونيو ١٩٥٣، ص ٥، شهادة جلاد أمام محكمة الثورة، عدد ٢٤٣٣٠ فى ٢٨ يونيو ١٩٥٣، ص ٩، شهادة حسن يوسف وشهادة جلاد وشهادة أحمد كامل أمام محكمة الثورة، مذكرات كريم ثابت، المصدر المذكور، عدد ٥٧٥ فى ١٢ يوليو ١٩٥٥، ص ٢. أغفل فاروق كلية حسين حسنى سكرتيره الخاص وتعذر لقاؤه به، وعندما سافر للحجاز عام ١٩٤٥ اصطحب معه السكرتير الخاص المساعد، أيضًا استبعده فى اجتماع أنشاص.

(٤) انظر فصل حزب الأغلبية، عنصر محاولة الاحتواء.

بحركتهم وحصار قصر رأس التين، فشل حافظ عفيفى فى الاتصال تليفونيا بالملك لأن محمد حسن هو الذى تولى الرد، وأصر على أنه ينقل ما يريده رئيس الديوان لفاروق(١).

وبذلك وصل الحال إلى أن يقبض خادم نوبى على زمام الأمر. واعتز الملك بالمهّرج نصر فضل وهو سودانى الأب والأم، وعمله انصب على تسليته ورفيقاته، وعقب حادث ٤ فبراير عهد إليه بمهمة مراقبة الخدم فى القصر، وإعطائه تقريراً عما يتكلمون فيه وشعورهم تجاه بريطانيا(٢). وعليه يتبيّن أن فاروقًا أعطى للخدم سواء الإيطاليين أو المصريين السلطة، ولكن من الملاحظ أن الأولين كان لهم الحظ الأوفر نظراً لارتباطهم بالعنصر النسائى.

واحتل محمد حلمى حسين مركزاً فى الحاشية، وبدأ حياته سائقًا فى الجيش الإنجليزى ثم نقل لمصلحة الركائب بالقصر عام ١٩٢٢، وتقرّب إلى فاروق عقب اعتلائه العرش بعد أن أصبح سائقه، وتعلّم على يديه قيادة السيارات، ومنحه الرتب الشرفية، فارتفع من رتبة صول إلى أميرالاى، وذلك دون العرض على لجنة الضباط الخاصة بالترقية، هذا فى الوقت الذى عيّنه فيه مديراً عاما لإدارة السيارات الملكية، كما أنعم عليه بالبكوية(٣). وأصبح رسولا لفاروق لدى رؤساء الحكومات العربية ومندوبا فوق العادة، وكُلّف بمأموريات لا تعلم الحكومة عنها شيئا ولا حتى وزارة الخارجية، وكان يشغل مكانة على الموائد الرسمية فى الخارج دون مراعاة قواعد البروتوكول، مما أثار اشمئزاز رجال السلك الدبلوماسى(٤). أيضا أرسل إلى أوربا فى بعثات لشراء الأسلحة(٥). وأسهم فى صفقات لصالح الملك وحصل على توكيلات وكوّن ثروات، وكان يسكن فوق الجراجات التى عثر على نفق بينها وبين القصر، أعدّ ليستعمله فاروق فى حالة الهرب، وبعد تفتيش منزله عقب رحيل الملك وجدت به كمية من الأسلحة والذخيرة ومدافع سريعة الطلقات(٦)،

---

(١) أحمد بهاء الدين، المرجع المذكور، ص ٧٠.

(٢) F.O. 954 - 5, part 2, Eg - 42 - 16, Lampson - Eden, June 1 st, 1942.

(٣) Ibid, part 4, Eg - 44 - 49, Killearn - F.O, Cairo, Aug, 14, 1944, F.O. 141 - 952. 284 - 3 - 44 G. Napier - H.E. Minister, May 26, 1944.

(٤) الأهرام، عدد ٢٤٤٥٢ فى أكتوبر ١٩٥٣ ص ٥.

(٥) أحمد بهاء الدين، المرجع المذكور، ص ٦٩، حلمى سلام، المرجع المذكور، ص ٩٧.

(٦) الأهرام، عدد ٢٤١٦٣ فى ٩ يناير ١٩٥٣، ص ١.

ويبدو أنها خصصت لحماية فاروق. وقد عُرف عن هذه الشخصية أنها كانت فى غاية السوء، ووجهت تخطيطها لإرضاء الملك بشتى الصور.

وكان من الملتفين حول الملك أحمد النقيب مدير مستشفى المواساة، ووضح دوره فى استجلاب الممرضات، وصرف خمسة الآلاف جنيه لكريم ثابت، وحصل على المقابل إذ عُيِّن عضواً فى مجلس إدارة إحدى الشركات العقارية، وأنعم عليه برتبة الباشوية[١]. كذلك قرَّب فاروق إليه حسن عاكف ياوره الجوى، وأصدر أمره باعتباره مهندساً حرف أ، أى كخريجى كليات الهندسة مع أنه لم يتخرج من إحداها[٢]. وتمتع جهلان - سورى الأصل ومندوب مشتريات الملك ومورد عام القصور الملكية - بالرضا الملكى، حيث وضع على صدره النيشان، ودوره جلِّى فى الصفقات المالية للملك، ومع هذا فإنه لم يكن يخلو من الغضب الملكى عليه، ويتدخل بوللى وتتم المصالحة فى الحال بعد تقديمه شيكاً بالثمن[٣]. وبالطبع كان يوسف رشاد من المقربين لفاروق وخاصة بعد تلك العلاقة التى ربطته بزوجته.

ويُعَدّ إدجار جلاد - سورى مسيحى - من الشخصيات التى أثرت فى حياة فاروق، ومع الاحتياج إليه تدعَّمت معه العلاقات فأصبح المستشار الذى لا يقدر الملك على الاستغناء عنه. ونوعيته تختلف عن سابقيه، فهو مثقف وواع ومدرك لأبعاد الأمور، وترجع علاقته بالقصر إلى عام ١٩٢٣ إذ كان أخوه مديراً للإدارة الإفرنجية فيه، ثم أصدر صحيفة الجورنال دى جيبت، وراح يكتب فى الصحافة، فالتقطه أحمد حسنين. وعقب حادث ٤ فبراير ولاَّه مهمة الرد على إنذارات تشرشل لما يحتاج الأمر من دقة توافرت لديه، ويذكر جلاد أن إتمام ذلك العمل كان يجرى فى بيت رئيس الديوان لاعتقاده أن القصر يمتلئ بالجواسيس[٤].

وعقب وفاة أحمد حسنين طلب فاروق من جلاد الاستمرار فى التعاون معه، وأن

---

(١) روز اليوسف، عدد ١١٨٧ فى ١٣ مارس ١٩٥١، ص ٩، الجمهور المصرى، عدد ٨٦ فى ٢٥ أغسطس ١٩٥٢، ص ٩.

(٢) الأهرام، عدد ٢٤٠٢٥ فى ٢٢ أغسطس ١٩٥٢، ص ١.

(٣) الدعوة، عدد ٨٨ فى ٢١ أكتوبر ١٩٥٢، ص ٣.

(٤) الأهرام، عدد ٢٤٣٢٨ فى ٢٦ يونيو ١٩٥٣، ص ٥، شهادة جلاد أمام محكمة الغدر.

يرفع له مباشرة مذكرات برأيه فى الموضوعات السياسية. ونظرًا لخبرته الطويلة، فقد تمكَّن من تصريف أموره مع الملك، فهو يقدم إليه الرأى فى صفحة واحدة دون أى تفصيلات معقدة. ومن الثابت أن فاروقًا لم يكن يقرأ ما يكتبه إبراهيم عبد الهادى الذى بلغ به الأمر أنه كان يعد مذكرة من ست عشرة صفحة باللغة العربية عن محادثاته مع السفير البريطانى، أما جلاد فبالإضافة لإعطاء الخلاصة، فإنه يكتب بالفرنسية وبأسلوب يجعل فاروقًا يُلم بالموضوع سريعًا(١). وأصبح مُقربًا إليه ومُلتصقًا به بعد أن لمس منه المصلحة، وبالتالى وجد جلاد الفرصة - وله طبيعته الخاصة والذكية - للوصول إلى المكانة التى يشغلها على اعتبار أنه غير مصرى، وراح يشيد بمولاه فى الصحافة، وخضعت صحيفته لمؤثرات القصر، وقام بمهام كريم ثابت فى صيف ١٩٥٠ فى أثناء وجود الأخير مع الملك فى رحلته الأوربية، فأصبح المستشار لأنباء القصر فى هذه الفترة(٢).

وكان جلاد على علاقة طيبة بالإنجليز يستقون منه المعلومات عن الملك، ويوصلون للأخير ما يريدونه عن طريقه، ومثَّل المعارضة ضد الوفد ودخل مجلس الشيوخ وانغمس فى السياسة فى أواخر عام ١٩٥١ ثم فى تعيين وزارة الهلالى الأخيرة، وفى الواقع فإنه شكَّل مع كريم ثابت توءمين فى كُره المصريين لهما بوصفهما دخيلين عليهم، وقد نقل ستيفنسون هذا الانطباع لحكومته(٣). ولهذا السبب نزل الغضب على جلاد مع أنه لم يكن عنصرًا سيئًا أوقع بفاروق كالسابقين.

وارتبط اسم إلياس أندراوس - يونانى كاثوليكى - بالمال الذى يسعى إليه فاروق، وقبل أن ينال الرضا الملكى كان موظفًا صغيرًا فى حكومة السودان، وعقدت الصلة بينه وبين كين بويد الذى شغل منصب مدير الإدارة الأوربية بوزارة الداخلية، فاتخذه سكرتيرًا له ثم صحبه معه عندما عين مديرًا لشركة صباغى البيضا ووظَّفه فيها. وخلال هجوم رومل صفَّى كثير من الإنجليز أعمالهم، وسُلِّمت الشركة أمانة لأندراوس لحين عودة أصحابها، وعندما عادوا نال المكافأة فعُيِّن بمجلس إدارة الشركة(٤)، وجرت الأموال فى يده،

---

(١) F.O. 141 - 1453, 1011 - 21 - 52 G. Conversation (Murrey - Gallad) July 2, 1952.

(٢) روز اليوسف، عدد ١١٥٩ فى ٢٩ أغسطس ١٩٥٠، ص ٧.

(٣) F.O. Op. Cit, F.O. 371 - 90115, JE 10110, Stevenson - F.O. Dec. 1951.

(٤) مصر الفتاة (الاشتراكية) عدد ٢٥٩ فى ٨ ديسمبر ١٩٥٠، ص ٢، آخر ساعة، عدد ٨٣٥ فى ٢٥ أكتوبر ١٩٥٠، ص ٢٧.

وتعّرف على فاروق فى مستشفى المواساة، وكان من الخبث بحيث عرف من أين تؤكل الكتف، فلازمه على المائدة الخضراء. وبرغم أنه لاعب قمار على درجة من الكفاءة، فإن التخطيط تطلّب أن يخسر لصالح سيده فى حين أنه ضمن المزيد من المكاسب عن هذا الطريق، وبالتالى تهافت عليه رجال الأعمال والشركات لتحقيق أكبر قدر من المصلحة، وأصبح عضواً فى نادى السيارات ولصيقا بالملك[١]. وفى الوقت نفسه نال رضا السفارة البريطانية واستخدمته كما فعلت مع جلاد وإن كان على درجة أخف، وبحكم صلته القريبة من فاروق تمكّنت من استثمارها جيداً لصالحها.

وعلا شأن أندراوس بفضل كونه انضم إلى الحاشية، فاستولى على عضوية مجلس إدارة ست من شركات بنك مصر وغيرها، كما دخل عضواً فى مجلس إدارة مستشفى المواساة عن بلدية الإسكندرية مع أنه ليس عضواً بالأخيرة، أيضا فإن المستشفى تابع لجمعية خيرية إسلامية وهو ليس بمسلم[٢]. كذلك عُيِّن مندوبًا للحكومة المصرية فى شركة قناة السويس بعد اعتذار كريم ثابت عن قبول المنصب[٣]. ولم يتقرَّب أندراوس للملك وحده، وإنما عقد أواصر الصداقة مع كريم ثابت ليقينه من تأثيره عليه من ناحية، وحتى يبعد غيرته عنه من ناحية أخرى، ودفع له المقابل ثلاث عمارات كتبت باسم زوجته[٤].

وأفرز هذا التقارب عن حصوله على الباشوية، وتعيينه عضوا فى مجلس الشيوخ، ثم إنشاء منصب جديد له هو مستشار اقتصادى للخاصة الملكية فى أكتوبر عام ١٩٥١ وذلك حتى يتولى مهامه بصفة رسمية. والواقع أن دوره ونفوذه كانا ملحوظين للغاية على فاروق منذ وزارة الوفد الأخيرة وحتى قيام حركة الضباط الأحرار. ومما لا ريب فيه أن المعاملات المالية التى أعدَّها وسهَّلها للملك والحيل التى اختلقها، جعلت الأخير يبارك له خطواته ويدعِّمها بتسليمه المزيد من السلطة، وعليه أصبح تسلُّطه يمثل ركيزة أساسية فى السياسة المصرية، وكم استفاد هو الآخر من وراء ذلك.

ويأتى كريم ثابت ليكلِّل الحاشية، فقد امتلك من القوة ما سيطر به على فاروق ووجه

---

(١) الجمهور المصرى، عدد ٩٤ فى ٢٠ أكتوبر ١٩٥٢، ص ٩، الأهرام، عدد ٢٤٤٨٤ فى ٢ ديسمبر ١٩٥٣، ص ٥.

(٢) روز اليوسف، عدد ١١٥٦ فى ٧ أغسطس ١٩٥٠، ص ٦.

(٣) آخر لحظة، عدد ١٠٧ فى ٢٢ نوفمبر ١٩٥٠، ص ١، عدد ١١١ فى ٦ ديسمبر ١٩٥٠.

(٤) حلمى سلام، المرجع المذكور، ص ٨٨.

تصرفاته، وهو لبنانى الأصل مسيحى الديانة، نشأ فى المقطم صحيفة عائلته، وعمل بالصحافة منذ عام ١٩٢٤ وحتى عام ١٩٤٩ ، ولم يكن قلمه يخط إلا فى موضوعات غير ذات قيمة، وفى عام ١٩٢٨ كتب مقالا عن الأمير فاروق أعجب به فؤاد، وفى بداية عام ١٩٤٢ وبينما كان فاروق وفريدة بأسوان، تمَّ التعارف عليه فى فندق كتراكت[١]، والتقط كريم ثابت الخيط، ولما كانت لديه خلفية فى الرياء والنفاق والتملُّق، فقد سخر كتاباته لها، وبالتالى خلق من فاروق شخصية أسطورية[٢].

ووفقا لهذا الأسلوب نجح فى جذب انتباه الملك وتوثَّقت العلاقة الشخصية بينهما. وبحث فاروق عن نوع المكافأة التى يُقدِّمها لصديقه. حيث وجد فيه الجهاز الإعلامى الموصل الجيد للمطلوب، ومن ثم صدر الأمر الملكى بتعيينه فى منصب المستشار الصحفى لديوان الملك فى مايو ١٩٤٦ ، ولم يلبث الأمر أن عين مستشاراً للإذاعة، ويُعلِّق القائم بالأعمال البريطانى: «هذا يعنى ممارسة نفوذ القصر على أعمال الإذاعة»[٣]. إذ لم يكتف فاروق بالدعاية له فى الصحافة فأشرك معها الإذاعة، وتحقق المطلوب.

ولمزيد من الارتباط دخلت زوجة المستشار الصحفى إلى القصر فى عام ١٩٤٩ لتكون وصيفة للبلاط الملكى خلفًا لمدام قطاوى[٤]، وغدا كريم ثابت ظلا لفاروق، فهو يصاحبه فى الأوبرج وغيره، ويجلس أمامه دون أى تكليف ويتبادل معه الحديث الهزلى ويضحك ليعلو صوته على صوت مليكه[٥]. كما أرسله أحيانًا مبعوثا ملكيا إلى العواصم العربية، وأصبح الموجِّه لحياة فاروق، أيضا مثَّل حلقة الاتصال بينه وبين رئيس الوزراء حتى إذا تم التفاهم على الأمور التى يدور البحث فيها أخذت طريقها الرسمى. وكانت الأيام تنقضى والأسابيع والشهور من غير أن يتمكن رئيس الديوان أو رئيس الحكومة من لقاء الملك، لدرجة أن حسن يوسف صاح فى إحدى المرات فى وجه كريم ثابت مردداً: «إن الديوان لا

---

(١) الأهرام، عدد ٢٤٣١١ فى ٧ يونيو ١٩٥٣، ص ٥، عدد ٢٤٤٣٨ فى ١٦ أكتوبر ١٩٥٣، ص ص ١، ٤، شهادة كريم ثابت أمام محكمة الثورة.

(٢) أحمد بهاء الدين، المرجع المذكور، ص ص ٦٦، ٦٧، حلمى سلام، المرجع المذكور، ٦٧.

(٣) F.O. 371 - 63021, J 5178 - 79 - 16, Bowker - F.O, Cairo, Oct. 18, 1947, No 144.

(٤) آخر لحظة، ملحق آخر ساعة، عدد ٧٥٥ فى ١٣ إبريل ١٩٤٩، ص ١، الكتلة، عدد ١٣٥٣ فى ١٤ إبريل ١٩٤٩، ص ٤.

(٥) الأهرام، عدد ٢٤٤٣٨ فى ١٦ أكتوبر ١٩٥٣، ص ١، شهادة عبد السلام الشاذلى أمام محكمة الثورة.

يحتمل رئيسين»[١] . وطبيعى أن ينقاد الملك لآراء مستشاره فى أدق المسائل . ويذكر السفير البريطانى لحكومته أن فاروقًا «أصبح كقطعة من الصلصال فى يد كريم ثابت»[٢] . وكان ذلك أصدق تعبير .

وتوسط كريم ثابت لصالح أصحاب الملايين ، فيسعى لدى مصطفى مرعى وزير المالية فى عهد وزارة حسين سرى عام ١٩٤٩ بشأن منح إعانة لشركة بواخر البوستة الخديوية بناء على طلب أحمد عبود ، لكن الوزير لم يُمكِّنه[٣] . واهتز مركزه بعض الشىء عقب تقرير ديوان المحاسبة الخاص بحصوله على خمسة آلاف جنيه ، وكنوع من امتصاص الغضب قدم استقالته من منصبه كمستشار صحفى فى ٣٠ مايو ١٩٥٠ ، ورفضها فاروق لإثبات أنه حائز على ثقته[٤] .

ومما لا شك فيه أن كريم ثابت أثرى من وراء المركز الذى شغله والمكانة التى ارتفع إليها وأصبح من الرأسماليين ، واستفاد من تلك المناصب التى حصل عليها فى الشركات ، وبالتالى استغل نفوذه جيدًا . ومع الهجوم الضارى الذى تعرض له ، وغضب الرأى العام عليه ، وما تردد حول علاقته بقضية الأسلحة الفاسدة ، بدأ مركزه يهتز بعض الشىء لدى فاروق برغم أنه أنعم عليه بوشاح النيل مع غيره من المتهمين فى القضية ، لكنه انتابه شعور بأن غيره أصبح أكثر تقربًا منه للملك وأن دسائس باقى أفراد الحاشية تحاك ضده لغيرتهم منه ، وعليه قدم استقالته فى بداية مايو ١٩٥١ فرفضها فاروق وطلب تأجيلها لما بعد الزواج الملكى ، وصالحه بإلقاء كوب من الماء على رأسه فى نادى السيارات ، وبذلك عادت إليه الحظوة الملكية ، وغادر مع مولاه مصر فى رحلة شهر العسل وكانت الأمور تسير من سيئ إلى أسوأ مما دعاه لأن يطلب من فاروق العودة لمصر ، لكنه لم يصغ له[٥] .

---

(١) المصدر نفسه ، عدد ٢٤٣٣٣ فى أول يوليو ١٩٥٣ ، حيثيات الحكم فى قضية الغدر الأولى .

(٢) F.O. Op. Cit, 80349, JE 1016 - 47, Stevenson - F.O, Alex June 22, 1950.

(٣) الأهرام ، عدد ٢٤٣١١ فى ٧ يونيو ١٩٥٣ ، ص ٩ ، شهادة مصطفى مرعى فى قضية كريم ثابت .

(٤) المصرى ، عدد ٤٤٩٦ فى ٣١ مايو ١٩٥٠ ، ص ١ .

(٥) F.O 141 - 1453, 1011 - 4 - 52 G. F.O, Minute, Parkes, Jan 6, 1952.

كان لكريم ثابت بعض المواقف النادرة التى يواجه فيها فاروقا ، فقد حدث فى احتفال رأس السنة فى نهاية ديسمبر ١٩٥٠ بفندق شبرد أن أحضر بوللى طراطير ، وإذا بالملك يضع على رأسه واحدًا ويمسك بزمارة ، وعلى الفور تقدم نحوه كريم ثابت محاولاً منعه لكنه عاند ، أخبار اليوم فى ١٨ أكتوبر ١٩٥٢ .

وفى هذه الفترة زهد فاروق فى كريم ثابت بعض الوقت ـ كانت ناريمان تتوق لإبعاده ـ وتغيَّر من ناحيته، وكان من طباعه التلوُّن والتأثُّر، وكثيرًا ما قال: «أنا رجل لا صديق لى، إن الذى معى اليوم أرفسه غدًا»[1]. وفكَّر وتدبَّر فى التخلص منه، وقد اعترف على حسنين أحد أعضاء الحرس الحديدى والمتهم بالاشتراك فى تدبير مقتل عبد القادر طه أن الملك كلَّف الضابط عبد الله صادق عضو الحرس الحديدى بقتل كريم ثابت، وعندما علم بالخبر أوصله ـ عن طريق غيره ـ للملك حتى يتأكد من موقفه، ثم التقاه فلازمه الصمت، وعلم السبب الذى يتلخص فى قول فاروق: «إن كريمًا يعرف أكثر من اللازم»[2].

ويُذكر أنه نجا من المؤامرة بفضل محمد صلاح الدين الذى قابله على كورنيش سان إستيفانو فى اللحظة التى كان سيُغتال فيها، ومن ثم لم تنفَّذ العملية، ولما علم فاروق بنجاته مصادفة رفع غضبه عنه وقال «اتركوه له عمر»[3]. وقدم استقالته فى ٦ أكتوبر ١٩٥١ وهو فى أوربا من منصب المستشار الصحفى وقبلها الملك»[4]. وعقب حريق القاهرة ظهر من جديد واستعاد تقربه من الملك، وأنتج تحالفه مع أندراوس إسقاط وزارة الهلالى الأولى، ثم دخوله وزارة حسين سرى الأخيرة وتحقيق أمنيته.

كانت هذه هى نوعيات الشخصيات التى شكَّلت الحاشية وأحاطت بفاروق والتفت حوله والتصقت به وخضع لها، ومعظمها غلب عليه الطابع الأجنبى، كما أنها لم تكن فوق مستوى الشبهات، وكل منها له اتجاهه الخاص وإن اتفقت فى الهدف، إلا أن الخطوط الموصلة التقت أحيانًا وتباعدت أحيانًا أخرى وفقًا لنوعية الشخصية، وقد أضفى ذلك على الملك التمزُّق والضعف وسهولة الانقياد والاستهتار حتى إن أصغر أتباعه امتلك أن يُملى عليه إرادته طالما أنه يعمل على إشباع رغباته ونزواته، واختلف ذلك مع موقفه عندما كان يواجه المسئولين فى شأن من شئون الدولة يتعارض مع مصالحه، فهو عنيد مستبد نزق، لا يقدر المسئولية ولا يبالى بالعواقب.

وإذا انتقلنا إلى عشق فاروق للثراء نجده فاق كل الحدود، فقد ورث عن أبيه حب الثروة

---

(١) أخبار اليوم، عدد ٤٠٥ فى ٩ أغسطس ١٩٥٢، ص ١١.

(٢) المصدر نفسه، عدد ٤١٦ فى ٢٥ أكتوبر، ١٩٥٢، ص ١.

(٣) صلاح الشاهد، المصدر المذكور، ص ص ١٥٩، ١٦٠.

(٤) الأهرام، عدد ٢٣٧٠٧ فى ٦ أكتوبر ١٩٥١، ص ١، ظل يمارس عمله بالإذاعة إلى أن استقال منها عقب توليه الوزارة.

وتنميتها إذ استطاع الأب فى سنوات حكمه أن يكون ثروة بلغت ٤٩,٣٠٠ فدان، خصّ ابنه منها ١٥,٤٠٠ فدان عدا الأموال السائلة(١). ويذكر فاروق أن أخته من أبيه الأميرة فوقية طلبت بيع نصيبها فى التفاتيش، وشُكِّلت لجنة لتقدير مستحقاتها وقام هو وإخوته بالحصول على قرض من البنك لمدة عشر سنوات بضمان الأرض وحصلت الأميرة على حقها(٢). وفى خلال فترة حكمه أوصل ممتلكاته الزراعية إلى ٤٨ ألف فدان عدا أراضى الأوقاف التى بلغت ٩٣ ألف فدان وتميزت بالخصوبة وقُدرِّت بخُمس أراضى مصر الزراعية(٣).

أما كيف بلغت الثروة العقارية هذا الحد، فإن الطرق تعددت، فبعض هذه التفاتيش كانت تجاورها أرض غير مستصلحة تقوم الحكومة باستصلاحها، ويعجب فاروق بالمجهود فيضمَّها للخاصة الملكية، أيضًا يقوم أتباعه بالبحث عن الأرض البور، تلك التى يعمل فيها المسجونون حتى تصبح جنانًا فيحاء، ولم يكن اتباع هذا الطريق بجديد وإنما عرف من عهد فؤاد عندما حول منطقة أنشاص الصحراوية إلى جنة فيحاء، وخرج من أبواب الليمانات أفواج من المسجونين ليلقوا أسوأ المعاملة ويذوقوا العذاب، وقد ثبت أن هناك إصابات مفتعلة ليتخلص هؤلاء من القسوة التى فرضت عليهم(٤). وارتبطت مصلحة السجون بمحمد حيدر وأصبحت تتبعه أينما يذهب للدرجة التى حُوِّلت إلى وزارة الحربية حتى يستمر فى توريد روادها للتفاتيش الملكية.

وفى العامرية والمعمورة والمنتزه وإدفينا، عمل المسجونون ليلاً ونهارًا، وأوصلوا أنابيب المياه من الإسكندرية إلى رأس الحكمة ـ بالقرب من مرسى مطروح ـ والواقع أن هذه المنطقة أثارت التساؤلات، فتوجه صحيفة الشعب الجديد سؤالاً إلى محمد حيدر: «هل صحيح أن إحدى الجهات وضعت يدها فى منطقة رأس الحكمة على أربعة آلاف فدان، وطردت منها الأعراب، وأن خمسمائة سجين يعملون فى إصلاحها؟»(٥). وكان المقصود فاروقًا. وعقب الانتهاء من هذا العمل شيد قصرًا ـ أطلق عليه استراحة ـ تكلَّف

---

(١) روز اليوسف، عدد ١٢٦٠ فى ٤ أغسطس ١٩٥٢، ص ٨، لم يكن فؤاد يملك شروى نقير قبل توليه الحكم وكان مدينًا.

(٢) Farouk's Memories, Op. Cit, Dec. 14, 1952.

(٣) Derosne, Op. Cit, P. 136.، الأهرام، عدد ٢٤٤٢١ فى ٢٩ سبتمبر ١٩٥٣، ص ١.

(٤) المصدر نفسه، عدد ٢٤١٨٨ فى ٣ فبراير ١٩٥٣، ص ٣.

(٥) الشعب الجديد، عدد ٢٤ فى ٤ أكتوبر ١٩٥١، ص ٦.

نصف مليون جنيه، وزُرعت المنطقة بأشجار الجوز واللوز والفستق التى استجلبتها وزارة الزراعة خصيصًا لذلك الغرض، وقام بالإشراف حسين سرى عامر[(١)].

كذلك تمكن المسجونون من بناء عزبة وإصلاح ٩٠٠ فدان وطريق فى الأرض الممتدة من قصر المنتزة إلى استراحة المعمورة[(٢)]. وبجوار المسجونين كان هناك عمّال بلدية الإسكندرية الذين شاركوهم عملهم، وصحبوا معهم المواد والمهمات والأدوات الخاصة بالبلدية مما حمَّل خزينتها الكثير. وتصل السفارة البريطانية الخطابات من العاملين الإنجليز بالبلدية لتصف كيفية الاستيلاء على ممتلكات البلدية الخاصة بالزراعة والرى للصالح الملكى[(٣)]، ودخل الخبراء الفنيون تحت هذا البند، فالخبير الفرنسى الذى تدفع له البلدية ١٨٠٠ جنيه مرتبًا سنويًا استخدم فى الحدائق الملكية[(٤)].

ولجأت الخاصة الملكية إلى شراء الأراضى الزراعية الخاصة بالأفراد والمجاورة للتفاتيش بثمن تُقدِّره وتفرضه دون نقاش[(٥)]، استخدمت مسألة البدل جبريًا، فعلى سبيل المثال كانت هناك عزبة تبلغ ٥٠٠ فدان تمتلكها سيدة وأخوها تقع وسط تفتيش أنشاص، فأُرغم زوجها على تمكين الخاصة من وضع يدها على الأرض، فلما رفع الأخ دعوى، أجبرت الخاصة الزوج على طلب تعيينها حارسة، ولكن ما لبث الأمر أن أنذرها بعزم أصحاب الأرض على إنهاء الحراسة، فما كان من بوللى إلا أن هدَّد وتوعد وبقيت الحراسة، وفى ٥ فبراير ١٩٥٢ أبلغ ملاَّك الأرض بالرغبة الملكية فى أن يستبدل بها أرض أخرى فى تفتيش الفاروقية، وكان التقدير مجحفًا للغاية[(٦)].

ومثَّلت أراضى الأوقاف منفذًا جيدًا لإضافة آلاف الأفدنة لممتلكات فاروق الخاصة، وبمجرد المناداة له ملكًا صدر القانون بإعلان سن رشده، والذى مكَّنه من التنظر على

---

(١) المصرى، عدد ٥٢٦٨ فى ٢٩ يوليو ١٩٥٢، ص١، الأهرام، عدد ٢٤٠٣٤ فى ٣١ أغسطس ١٩٥٢، ص ١.

(٢) الأهرام، عدد ٢٤١٥٢ فى ٢٩ ديسمبر ١٩٥٢، ص ٩.

(٣) F.O. 371 - 24623, J 452 - 92 - 16, Bennett - F.O, Cairo, Jan. 29, 1940.

(٤) أخبار اليوم، عدد ٤٠٥، فى ٩ أغسطس ١٩٥٢، ص ٩.

(٥) روز اليوسف، عدد ١٢٦٠ فى ٤ أغسطس ١٩٥٢، ص ٨.

(٦) الأهرام، عدد ٢٤٠٧٧ فى ١٥ أكتوبر ١٩٥٢، ص ٧، قضية معروضة على محكمة الأمور المستعجلة.

أوقاف شملت وقف إبراهيم باشا الكبير المشهور بوقف القصر، وخمسة أوقاف للخديو إسماعيل؛ ووقف نزير أغا، ووقف قوله[١]. وفى عام ١٩٤٣ رغب الملك فى ضم وقفين للخديو إسماعيل إلى الخاصة الملكية؛ واستلم عبد الحميد عبد الحق خطابًا بهذا المعنى، فذهب لفاروق وكان قوى الحجة ولم تُنفَّذ الخطة[٢].

ولم يثن ذلك الملك عن عزمه، ففى عام ١٩٤٥ اتصل مراد محسن ناظر الخاصة الملكية بالشيخ مصطفى عبد الرازق، وكان مريضًا فحضر إليه فى بيته، وأسر له بأن مولاه أصدر نطقًا ساميًا بالاستيلاء على تفتيش الوادى بالشرقية ـ يبلغ حوالى ٢٢ ألف فدان وأوقفه الخديو إسماعيل للصرف من ريعه على شئون التعليم ـ على أن تنضم إدارته إلى إدارة الأوقاف الخصوصية فى أقرب وقت ممكن. فسأله الشيخ عن السبب فى صدور هذا النطق السامى دون أخذ رأى الوزارة التى تتنظر عليه وتشرف على إدارته حتى لقد أصبح جزءا من ميزانيتها، فأجابه بأنه لا مفر، وتم لفاروق ما أراد وجاءت ميزانية ١٩٤٥/ ١٩٤٦ ليختفى منها الوقف، وكان قد وصل ريعه إلى ٢٦,٢٤٤ جنيها فى عام ١٩٤٣[٣].

وكان فاروق يفسر شروط الواقفين، ويدَّعى الأرشدية والاستحقاق. حدث ذلك فى وقف شاوه ـ بلغ عشرة آلاف فدان، أوقفته الأميرة زينب هانم بنت محمد على، وخصص ريعه لإقامة الشعائر الدينية، فطلب وكيل الخاصة الملكية عام ١٩٤٧ دخوله خصمًا مدعيًا مطالبًا بدعواه الحكم لفاروق باستحقاقه التنظر على التفتيش ـ فى أثناء نظر المحكمة فى خصومة بين ورثة الأمير حليم ـ وذلك بناء على أن صاحب العرش رئيس الأسرة المالكة، وله بهذه المثابة حق الولاية على أعضائها. وبالحكم له أمر وزارة الأوقاف بتسليم خاصته أعيان الوقف وأمواله حكمًا مشمولا بالنفاذ المعجَّل[٤]. ولم تبعث الخاصة الملكية بريع الوقف إلى الوزارة، وإنما استولت من غلَّة هذه الأراض على نصفها. وطبقٍّ هذا على وقفين آخرين أحدهما عام ١٩٥٠ والأخر عام ١٩٥١[٥].

---

(١) الأهرام، عدد ٢٤٠١٦ فى ١٣ أغسطس ١٩٥٢، ص ٩.
(٢) الجمهور المصرى، عدد ٨٤ فى ١١ أغسطس ١٩٥٢، ص ٩.
(٣) الأهرام، عدد ٢٤٠١٧ فى ١٤ أغسطس ١٩٥٢، ص ٤.
(٤) المصدر نفسه، عدد ٢٤٠٠٣ فى ٣١ يوليو ١٩٥٢، ص ٨، عدد ٢٤٠١٧ فى ١٤ أغسطس ١٩٥٢، ص ٤.
(٥) المصدر نفسه، عدد ٢٤٠٥٥ فى ٢٣ سبتمبر ١٩٥٢، ص ٧.

وأغـرى هذا الوضع الملك على المضى فى هذا الطريق. وفى ٤ أغسطس ١٩٤٨، أرسل الديوان الملكى إلى الشيخ على عبد الرازق وزير الأوقاف كتابًا يحيطه علمًا بأن الملك أصدر نطقًا ساميًا بنقل وقف الخديو إسماعيل - يبلغ حوالى عشرة آلاف فدان غير العقارات ويقدر بنحو خمسة ملايين جنيه وأوقف على بناء وعمارة وإقامة الشعائر الإسلامية بالمساجد والمكاتب - إلى ديوان الأوقاف الخصوصية الملكية، ويطلب تسليم أعيان الوقف وما يتعلق به من مستندات ونقود. وعليه كتب الوزير إلى مدير الأوقاف الخاصة يسترعى نظره إلى أن المساجد والمكاتب الموقوف عليها الوقف لا ريع لها، وأنه ضم ريعه للأوقاف الخيرية وعلى هذا الأساس وضعت ميزانية ١٩٤٨/ ١٩٤٩.

وترد إدارة الخاصة مندهشة لموقف الوزير وأنه بالنطق السامى رفعت يد الوزارة عن الوقف، وتستعجل التسليم لأن السنة الزراعية على وشك الابتداء، وحتى لا يفوت على الديوان موسم التأجير والاستغلال درءًا لما يترتب على ذلك من مسئولية. ويتباطأ الوزير ويبعث مرة أخرى للإدارة الخاصة، ليؤكِّد أن وزارة الأوقاف هى المرفق العام الذى أنشئ ليكون من أخص أعماله الإشراف على جهات البر العامة. وتُصر الخاصة الملكية على وجوب التنفيذ، مما دفع وزير الأوقاف لرفع الأمر لمجلس الوزراء، وكتب مذكرة للنقراشى وفقًا للقاعدة المتمسك بها داحضًا غيرها، مبينًا أنه لا يجوز قانونًا نقض ما يبرم بقانون بأمر أو نطق ملكى. ووضع الشيخ على عبد الرازق استقالته بين يدى النقراشى الذى رفضها، وأنهى الأزمة بأن يسلم الوقف للملك على أن تتسلم وزارة الأوقاف غلته وما يسمى بفاضل الريع، وقبل فاروق الحل(١).

وضمّ الملك وقف المنيكلى، واستولى على وقف فائقة عزت وأسماء حليم ويبلغ ١٢٠٠ فدان وكان موقوفًا لصالح البحرية، وعلى وقف آخر قدر بأربعة آلاف فدان كان الخديو إسماعيل قد أوقفه على الجنود المنكوبين(٢). ولما كان ناظرًا على وقف قوله، وقع نظره على ثلاثة آلاف فدان فى ناحية المطاعنة تتبع الوقف وهى من أخصب الأراضى ويؤجر فيها الفدان بستين جنيها، فرغب فى تبديلها مع أرض تفتيش إدفينا البور وفيها يؤجر الفدان بجنيه واحد، وفى عام ١٩٤٤ تقدَّم للمحكمة الشرعية بطلب إجراء البدل

(١) المصدر نفسه، عدد ٢٤٠٠٩ فى ٦ أغسطس ١٩٥٢، ص ص ٤، ١٠، روز اليوسف، عدد ١٢٦٠ فى ٤ أغسطس ١٩٥٢، ص ٨.
(٢) الأهرام، عدد ٢٤٣٠٨ فى ٤ يونيو ١٩٥٣، ص ١.

وقرَّر أن ذلك لمصلحة القصر دون سواه، ولما كان ناظر وقف قوله ومالك أرض إدفينا شخصًا واحدًا هو الملك، قررت المحكمة الموافقة[1].

ويصل بفاروق الأمر إلى أنه يطلب من وزارة إسماعيل صدقى أن تعطيه أرضًا مساحتها ٨١٨ فدانًا وكسورا فى المطاعنة مقابل أرض تمتلكهاالأوقاف الملكية مساحتها ١٢٦ فداناً بحدائق القبة، ويوافق مجلس الوزراء. ولم يكتف فاروق بذلك وطلب فرقًا ٤٣ ألف جنيه، فوافق مجلس الوزراء على بيع مساحة ٢,٤٨٣ فدانًا وكسوراً من أملاك الحكومة البور بمنطقة الحامول بالممارسة إلى ديوان الأوقاف الملكية بثمن ١٣,٣٥٠ جنيها خُصم من فرق البدل[2]. وتمكن فى عام ١٩٥١ من الاستيلاء بطريق الاحتيال على مليون جنيه من متجمد وقف قوله[3].

واستباح فاروق أموال الأوقاف لحاشيته، فخصص لبعض أفرادها المرتبات منها[4]، كما جعلت الخاصة الملكية مرتبات موظفيها تخصم من مصاريف الأوقاف الخيرية التى تديرها[5]، وحرص الملك على الاحتفاظ بالوثائق الخاصة بالأوقاف، فقد حدث أن كان عزيز خانكى مُوكّلاً عن رفع دعوى ضد الأوقاف الملكية، فأرسل وكيله إلى مصلحة الأموال للإذن باستخراج صور من بعض الفرمانات والدكريتات وقرارات المخصَّصات، وعلى الفور اتصل المدير بوزير المالية، وحضر ومعه ناظر الخاصة الملكية ومدير الأوقاف، وتم الاتصال بالقلعة، وصدرت الأوامر للموظفين بجمع المستندات، ونُقلت للقصر، ثم صدرت الأوامر بأن يقصد موظفو القلم التركى إلى القصر لمباشرة عملهم هناك، وبالتالى أصبح من المستحيل إعطاء صور للمستندات[6]. وبذلك ضاع الحق على أصحابه.

وهكذا تفنن فاروق فى توسيع مساحة الأراضى التى يمتلكها واستخدم كل الوسائل غير المشروعة، وأصبح أكبر مالك للأرض فى مصر، والإقطاعى الأول الذى عمل على

---

(١) المصدر نفسه، عدد ٢٤٠٠٧ فى ٤ أغسطس ١٩٥٢، ص ٣، عدد ٢٤٠٣٩ فى ٧ سبتمبر ١٩٥٢، ص٩.

(٢) المصدر نفسه، عدد ٢٤١٠١ فى ٨ نوفمبر ١٩٥٢، ص ١.

(٣) انظر فصل حزب الأغلبية، عنصر محاولة الاحتواء.

(٤) الأهرام، عدد ٢٤٠٤٩ فى ١٧ سبتمبر ١٩٥٢، ص٨، عدد ٢٤٤٧٤ فى ٢٢ نوفمبر ١٩٥٣، ص١.

(٥) أحمد بهاء الدين، المرجع المذكور، ص ٥٠.

(٦) الجمهور المصرى، عدد ٨٤ فى ١١ أغسطس ١٩٥٢، ص٥.

بيع منتجاته بأغلى الأسعار. وطبَّقت فى تفاتيشه أساليب العمل الإقطاعية، ولم يكن المسجونون وعمال البلدية وحدهم الذين يئنون تحت وطأة هذا العمل، ولكن أيضًا عمَّال التراحيل وفلاحى قرى التفاتيش الذين قاسوا وتعذبوا من أجل المصلحة الملكية. وقد كتب أحمد حسين فى صحيفته موجها نداءه لناظر الخاصة الملكية لإصلاح حال هؤلاء البؤساء من عبيد الأرض(١). ولم يكن لأحد أن يسمع.

وبجوار الأراضى الشاسعة امتلك فاروق ٢٤ قصرًا واستراحة وركنًا وعددًا من اليخوت منها يخت المحروسة الذى كلف مصر الكثير، وفخر به فى أحاديثه مع الإنجليز وشغل المرتبة الرابعة فى اليخوت العالمية(٢)، واليخت فخر البحار الذى باعه للحكومة صوريا واحتفظ به، وما كان عليها إلا أن تتولى صيانته والإنفاق على مؤونته ودفع مرتبات موظفيه، والسفينة غزة التى ضُمَّت لليخوت الملكية، وتولَّت الدولة الإنفاق عليها وفقًا للرغبة الملكية، واليخت نسر وهو قطعة بحرية تمتلكها الدولة، ووضعتها فى خدمة القصور الملكية(٣). كما امتلك فيض البحار والذهبية ستار وعددًا من اللانشات والقوارب. أيضًا امتلك الخيول والسيارات التى بلغ عددها ١٣٠ سيارة، عشر منها رولزرويس، لوِّنت باللون الأحمر الذى حرم استعماله لأى سيارة غير ملكية، وكلَّفت الدولة ١٦٠ ألف جنيه سنويا(٤). كذلك امتلك الديزل الكهربائى، وبلغت تكاليفه ١٧٠ ألف جنيه وقامت بصنعه شركة إيطالية(٥). هذا وللطائرات مكانة لديه، وكان كل نوع منها يعجبه يأمر بالتوصية على صنعه(٦)، وقفزت ميزانية السرب الملكى الجوى من نصف مليون جنيه إلى ثلاثة ملايين جنيه فى أواخر أيامه، وقد أراد أن يكون له مطار خاص فى أنشاص وأعدَّ المشروع لكن القدر لم يمهله لاستكماله(٧).

---

(١) انظر فصل الجماعات الأيديولوجية، عنصر مصر الفتاة.

(٢) F.O. Op. Cit, 46043, J 4095 - 4095 - 16, Speaight - F.O Cairo, Nov. 20, 1945.

(٣) الأهرام، عدد ٢٤٠٦١ فى ٢٩ سبتمبر ١٩٥٢، ص ١، عدد ٢٤٤١٢ فى ٢٠ سبتمبر ١٩٥٣، ص ١، المصور، عدد ١٤٦٠ فى أكتوبر ١٩٥٢، ص ٢٦، روز اليوسف، عدد ١٢١٢ فى ٤ سبتمبر ١٩٥١، ص ٤.

(٤) الأهرام، عدد ٢٤٤٢١ فى ٢٩ سبتمبر ١٩٥٣، ص ١، عدد ٢٤٤٥٢ فى ٣٠ أكتوبر ١٩٥٣، ص ١، المصور، عدد ١٤٨٤ فى ٢٠ مارس ١٩٥٣، ص ٢٦، ماكليف، المرجع المذكور، ص ص ٢٨، ٢٩.

(٥) الأهرام، عدد ٢٤٠٠٣ فى ٣١ يوليو ١٩٥، ص ٨، تواطأ فى صناعته جهلان وبوللى وحصلا على سمسرة.

(٦) الدستور، عدد ٣٥٣ فى ٥ مارس ١٩٣٩، ص ٨.

(٧) الأهرام، عدد ٢٤٠٢٤ فى ٢١ أغسطس ١٩٥٢، ص ٨.

هذا بالإضافة إلى هدايا الزفاف الملكى، ففى الزواج الملكى الأول، وفدت عليه من الخارج هدايا قيمّة للغاية، كما قدّمت له الهيئات فى مصر هدايا عن طيب خاطر. أما فى الزواج الملكى الثانى، فكان فى قمة شراهته للمال، فصدرت التعلميات التى تنوّه بأن تكون الهدايا من الذهب، ورسمت الخطة مع أحمد نجيب الجواهرجى، وتم الاتصال بالمحافظين ومديرى الأقاليم على أن يبلغوا الأعيان شكر الملك على إسهامهم فى الهدايا. وحتى لا تتكرر الهدية يكون الاتصال بالجواهرجى ليقدم يد المعاونة، وتكرَّر الكلام نفسه من ناظر الخاصة إلى مديرى البنوك والشركات والمؤسسات والهيئات التجارية، وأمر فاروق بإرسال ما فى القصر من مشغولات ذهبية حتى يوزعها على طالبى شراء الهدايا، ويرد الجواهرجى ما دفع إلى القصر بعد خصم عمولته، وبذلك يسترد الملك بضاعته[١].

وبجوار ناظر الخاصة الملكية قام كل من كريم ثابت ومحمد حسن بدورهما. فالأول والى اتصالاته فى هذا الشأن، والآخر كانت الهيئات هى التى تتصل به، فعلى سبيل المثال استشاره أحد أعضاء مجلس بلدية الإسكندرية، فأبلغه أن هناك حزاما رومانيًا من الذهب ويُعَدّ هدية ملائمة من الإسكندرية ذات الحضارة الرومانية، ودفع فيه ثمانية آلاف جنيه، وقد اعترض ديوان المحاسبة على هذا المبلغ الذى أنفق[٢]. وأسهم بوللى فى هذا النشاط، فأبلغ أصحاب الملايين بأن طقمًا للشاى من الذهب الخالص وصل إلى مطار القاهرة وعليه تمَّ دفع ١٥ ألف جنيه ثمنًا له ليكون هدية الزفاف[٣]. وقُدِّرت هدية أحمد عبود بخمسة وثلاثين ألف جنيه، وهدية النحاس بعشرة آلاف جنيه، وقدَّم بابا الإسكندرية طقم قهوة بصينية من الذهب، وقدَّم مجلس الوزراء الهدية نفسها، أما هدية البرلمان فكانت صينية من الذهب مرصعة بالماس[٤]. أيضًا اشتمل الذهب على الهدايا التى بعثت بها بعض الدول مثل الهند والأردن وفرنسا وإثيوبيا[٥]. وبذلك جمع فاروق ثروة طائلة، وكان

---

(١) أخبار اليوم، عدد ٤١٨ فى ١٨ نوفمبر ١٩٥٢، ص ٦.
(٢) المصدر نفسه، روز اليوسف، عدد ١٢٧٠ فى ١٣ أكتوبر ١٩٥٢، ص ٨، الأهرام، عدد ٢٤٠٧٧ فى ١٥ أكتوبر ١٩٥٢، ص ٧، ماكليف، المرجع المذكور، ص ١٤٣.
(٣) أخبار اليوم، عدد ٤٤٧ فى ٣٠ مايو ١٩٥٣، ص ١.
(٤) اللواء الجديد، عدد ٥ فى ١٥ مايو ١٩٥١، ص ٢، البلاغ، عدد ٩٠٧٧ فى ٧ مايو ١٩٥١. ص ٧.
(٥) الأهرام، عدد ٢٣٥٦١ فى ٨ مايو ١٩٥١، ص ٦.

الأمر مكشوفًا ومثارًا للاستياء، ومحاولة لذر الرماد فى العيون، يصدر أمرًا ملكيًا بوقف جمع الأموال ورد ما جُمع، ولكن لم يتسلم الموظفون ما دفعوه حيث كان قد فات الأوان وقُدِّمت معظم الهدايا، وما تبقى منها قُدِّم فى صورة هدايا شخصية(١). وهدأت نفس الملك بالذهب وارتاحت.

وجريا وراء الأموال ورغبة فى المزيد من المكاسب وتشوقًا للعمل فى سوق الأوراق المالية، امتلك فاروق الأسهم والسندات، وقد عثر على كشف بها، وقُدِّرت بحوالى مليونين ونصف مليون من الجنيهات داخل مصر وخارجها(٢). وأعطته الحكومة وأغدقت عليه. وبرغم تخفيض المخصصات الملكية التى لجأ إليها على ماهر عقب تولى فاروق العرش، فإن القصر لم يلبث أن راح يطلب مصروفات أخرى. ففى عام ١٩٣٩ طلب الملك ٣٠ ألف جنيه واقتطع المبلغ من وزارة المعارف(٣). هذا فى الوقت الذى يطلب فيه الاقتصاد ويأمر بتأجيل تجديد بناء بهو الحفلات وسائر الإصلاحات(٤). وارتفعت ميزانية الديوان الملكى سنة بعد أخرى حتى وصلت عام ١٩٥١ إلى ١,١١٤,٣٩٦ جنيها بالإضافة إلى ١٠٠ ألف جنيه للمخصصات الملكية، وكذا ما أدرج للقصور فى ميزانية الوزارات المختلفة(٥).

وبذلك تسرَّبت الأموال من الحكومة للملك مما كان له الأثر على الميزانية، ولم يكتف بهذا، وإنما تحصل على مخصصات مسَّبقًا وبالعملة الصعبة(٦). وبرغم إيراده الضخم الذى وصل من أملاكه الموجودة فى مصر إلى ٧٣٨,٧٦٠ جنيهًا سنويًا عدا ما تنفقه عليه الحكومة، فإنه لم يدفع الضرائب وتحايل بمختلف الطرق للإفلات منها، وتنازل عن العرش وهو مدين للدولة بمبلغ ٢٢١,٩١٠ جنيهات(٧)، أيضا لم يدفع جمارك على ما

---

(١) المصرى، عدد ٤٨٢٤ فى ٣ مايو١٩٥١، ص ٣، الملايين، عدد ٦ مايو ١٩٥١، ص ١.

(٢) أخبار اليوم، عدد ٤١١ فى ٢٠ سبتمبر ١٩٥٢، ص ١.

(٣) F.O. Op. Cit, 23305, J 1282 - 1 - 16, Lampson - F.O Cairo March 17, 1939.

(٤) المصرى، عدد ١٠٥٠ فى ٦ أكتوبر ١٩٣٩م، ص ٦.

(٥) أخبار اليوم، عدد ٤٠٤ فى ٢ أغسطس ١٩٥٢، ص ٩، الأهرام، عدد ٢٤٠١٢ فى ٩ أغسطس ١٩٥٢، ص ٨،

(٦) انظر فصل حزب الأغلبية، عنصر محاولة الاحتواء.

(٧) أخبار اليوم، عدد ٤٠٩ فى ٦ سبتمبر ١٩٥٢، ص ١، الأهرام، عدد ٢٤٢٧٨ فى ٥ مايو ١٩٥٣، ص ١، عدد ٢٤٢٩٤ فى ٢١ مايو ١٩٥٣، ص ١.

استوردته القصور من إنجلترا وما استجلبه لنفسه من ملابس وسيجار[١]. كل هذا على حساب الدولة التى خسرت الكثير للصالح الملكى.

ودفع فاروقا الحب المسعور للمال والتطلع إليه إلى التلهف لعقد الصفقات وتقاضى العمولات والسمسرة والتحايل لتحقيق أغراضه المنشودة، وذلك بعد أن هيأت له الحاشية الظروف. وأيقن الرأسماليون طريقه وعرفوا مفتاحه، فبالغوا فى عطائه حتى يحققوا مآربهم، وبدأت هذه المسألة فى فترة مبكرة من حكمه منذ أن استغل الموقف أحمد عبود لصالح شركة البوستة الخديوية[٢]. وحرص الملك على التدخل فى أعمال الشركات، وكان يُصر على أن تعرض عليه قائمة أعضاء مجلس إدارة كل شركة عند تكوينها ليشطب منها اسم من لم يكن راضيًا عنه ويضع مكانه الحائز على الرضا، كما يتدخل فى شغل المكان الذى يخلو وبخاصة فى الشركات الكبيرة[٣]. واحتل بعض أفراد الحاشية المقاعد فى مجلس إدارة الكثير من الشركات، وحصل فاروق على عمولة من جملة المرتبات التى يتقاضونها، فله ١٠٪ من مرتبات أندراوس، ٥٪ من مرتبات كريم ثابت[٤]. وعندما امتلك الأسهم فى الشركات، كان يتمسك بأن يكون ناظر خاصته عضواً فى مجلس إدارتها، وطبيعى أن تتدلَّل هذه الشركات على الحكومة، فطلباتها من وزارات المالية والتجارة والصناعة والتموين أصبحت لا تنقطع، ويتدخل رجال الحاشية لتنفيذ الإرادة الملكية، وإن كان بعض الوزراء قد وقف موقفًا متشددًا[٥].

وثبت أن الملك امتلك عددًا كبيرًا من أسهم شركة سعيدة للطيران دون مقابل، بمعنى أنه لم يسهم بأمواله الخاصة، وإنما بأموال الشركة نفسها. ففى ٣ مايو ١٩٥١ عقد مجلس إدارتها وقبل الانتقال إلى جدول الأعمال، قال الكونت كايدانا: «إنه ليتسنى للشركة أن

---

(١) حتى التربنتينا لأرضيات القصر استوردت من إنجلترا، فضلا عن الحراير وخلافها، أما عن ملابسه فقد اشتملت على صوف البدل والقمصان والياقات والغليونات والجوارب والمناديل والكرافتات والملابس الداخلية وأفمام السيجار والولاعات.

F.O. Op. Cit, 41393, J 599, 2212, 2765, 3752 - 599 - 16, Killearn - F.O, Cairo, Feb. 14, June 16, Aug. 7, Oct, 12, 1944.

(٢) عبد العظيم رمضان، الصراع بين الوفد والعرش، ص ص ٢٣٥ ـ ٢٣٩.

(٣) صليب سامى، المصدر المذكور، ص ص ٢٣٣ ـ ٢٣٥، ٢٧٨.

(٤) روز اليوسف، عدد ١٢٦٠ فى ٤ أغسطس ١٩٥٢، ص ١١.

(٥) صليب سامى، المصدر المذكور، ص ٢٧٨.

توصف بأنها شركة مصرية، تقرر النزول عن ١٨ ألف سهم من مجموعة (ب) وقيمة كل سهم عشرة جنيهات، وهى التى يملكها الجانب الإيطالى الذى أمثله لتكون تحت تصرف حضرة صاحب الجلالة الملك دون مقابل، على أن يأمر جلالته بخصوصها بما يراه مناسًا فى سبيل تمصير الشركة»[١]. ويرجع السبب الحقيقى لتنازل الجانب الإيطالى إلى أن المصالح المشتركة جمعت بينه وبين فاروق وعلى رأسها صفقة إصلاح يخت المحروسة[٢]. وبالإضافة لهذا العدد من الأسهم فقد استحوذ على أعداد أخرى منها باسم حافظ عفيفى ونجيب سالم[٣]. وفى المقابل طلبت الشركة إعانة مالية من الحكومة بزعم إصابتها بخسائر فادحة، وعليه تقرر لها ١٠٠ ألف جنيه، كما أمر فاروق بإهدائها ثلاث طائرات[٤].

وراح فاروق يتصيَّد الأموال، فعن طريقه يتم الاتفاق مع الشركات المورِّدة للقطارات، ويحصل على السمسرة، ويتضح أن الأسعار التى دفعتها الدولة ثلاثة أضعاف الثمن الحقيقى[٥]. وتدخَّل فى صفقات السلاح البحرى، تبيَّن ذلك فى شراء ناقلة البترول «الغردقة»، والغش الذى تم فى إتمام صفقة فخر البحار، إذ شكلت لجنة أنيطت رئاستها بالأميرالاى عز الدين عاطف لتقدِّر ثمنًا معينًا لتشترى به الحكومة اليخت، ولتقول على غير الحق إنه يصلح لأغراض القتال، ولما رفض أعفى من هذا العمل الذى تم على يد غيره[٦].

كذلك كانت صفقته فى إصلاح المحروسة مكشوفة، فقد قدر الخبراء المبلغ بحوالى ٦٠٠ ألف جنيه بينما دفعت الحكومة ١,٣٢٠,٠٠٠ جنيه. وقد سهل له مثل تلك العمليات رجال حاشيته، ووضح دور جهلان فى الأسلحة الفاسدة وصفقاتها[٧]. وكان الملك أحيانًا يواجه صعوبة فى تنفيذ بعض الصفقات، مما يجعله يتركها ليبحث عن غيرها، فقد حاول السمسرة فى مشروع كهربة خزان أسوان ولكنه فشل، وعندما انتهى أيضا عقد شركة الكهرباء بالقاهرة (ليبون) تكوَّنت شركة جديدة بهدف حصولها على امتياز الكهرباء

---

(١) أخبار اليوم، عدد ٤٠٤ فى ٢ أغسطس ١٩٥٢، ص ٧.
(٢) الأهرام، عدد ٢٤٠٨٨ فى ٢٦ أكتوبر ١٩٥٢، ص ١.
(٣) المصدر نفسه، عدد ٢٤٤٤٣ فى ٢١ أكتوبر ١٩٥٣، ص ٥.
(٤) المصدر نفسه، عدد ٢٤٠٨٨ فى ٢٦ أكتوبر ١٩٥٢، ص ١.
(٥) المقطم، عدد ١٩٦٨٠، فى ٣٠ يوليو ١٩٥٢، ص ص ١، ٢.
(٦) روز اليوسف، عدد ١٢٦٣ فى ٢٥ أغسطس ١٩٥٢، ص ٧.
(٧) المصرى، عدد ٥٢٦٩ فى ٣٠ يوليو ١٩٥٢، ص ١، انظر فصل حزب الأغلبية، عنصر محاولة الاحتواء، وفصل القائد الأعلى وجيشه.

وكان مساهمًا فيها، ولكن اجتمعت اللجنة المخصصة للكهرباء بالوزارة وصدر قرار باستيلاء الحكومة على إدارة الكهرباء والغاز[(١)] . وبذلك لم تتحقق الرغبة السامية، لكن ذلك لم يؤثر فيه، حيث اعتاد على مداومة البحث عن كل جديد فى عالم الأموال بمساعدة المحيطين به.

وكانت عملية الكورنر الخاصة بالقطن والتى تَّمت فى عهد وزارة الوفد الأخيرة نموذجًا صارخًا لاستغلال فاروق للنفوذ واللّعب باقتصاد الدولة لصالح كبار الرأسماليين، وقبض منها الثمن غاليًا[(٢)] . وبالإضافة إلى ما حصل عليه، فإن سياسة إلغاء الحد الأدنى تخدم المضاربين، وكان أندراوس قد أشار عليه بالمضاربة لسهولة انهيار الأسعار، وبالتالى كسب من وراء ذلك[(٣)] .

وسارع إليه أصحاب المصلحة وطلبوا الإذن بالجلوس معه على المائدة الخضراء لاستخدام الأسلوب المستهلك المعروف. حدث هذا مع أحد التجار وكان قد استورد صفيحًا استولت عليه وزارة التموين ودفعت له الثمن، ثم عاد وطالب بفرق ٤٥ ألف جنيه، ولمّا لم تجبه الوزارة لجأ إلى الملك، وعليه اتصل النقيب وكريم ثابت لإنهاء المسألة لدى مرسى فرحات وزير التموين ففشلا، ثم حاولا مع خليفته أحمد حمزة وتدخل أندراوس، وفشلت المساعى فتكرر الطلب مع الغمراوى فى وزارة حسين سرى الأخيرة، وأفهم أن الملك يطلب إقصاء حسين فهمى رئيس مكتب استيراد الصفيح وشريف حسن الذى يشغل مراقب الأسعار ومندوب الوزارة، لأنهما يعارضان دفع المبلغ للتاجر، وصدر قرار بإقصاء شريف حسن، وكانت فى صدد تنفيذ باقى الطلب لكن الأيام لم تمهلها[(٤)] .

واهتدى فاروق إلى طريقة تدر عليه الأموال، وذلك بمساعدة كل من بوللى وكريم ثابت حيث شكلا قطبيها، وهى التبرعات التى فتح بابها فى أثناء حرب فلسطين تحت بند الترفيه عن القوات المصرية، وقد ثبت أن الملك تسلم منها فى شهر واحد ١٤٣,٠١٥ جنيهًا ولم يرسل إلى وزارة الحربية سوى ٢٣,٠١٥ جنيها، وعلى سبيل المثال عرض كريم

---

(١) الأهرام، عدد ٢٤١٣٥ فى ١٢ ديسمبر ١٩٥٢، ص ١.

(٢) انظر فصل حزب الأغلبية، عنصر محاولة الاحتواء.

(٣) الأهرام، عدد ٢٤٥٣٨ فى ٢٥ يناير ١٩٥٤، ص ٨، شهادة جلاد.

(٤) المصدر نفسه، عدد ٢٤٠٠٧ فى أغسطس ١٩٥٢، ص ١١.

ثابت على مسز فينى صاحبة شركة الإعلانات الشرقية ـ وهو مستشار لها وكان الملك يتردَّد على حفلاتها ـ التبرع بألفى جنيه للغرض المذكور، فسلمته شيكًا بالمبلغ على البنك الأهلى باسم ناظر الخاصة الملكية وفقًا للتقاليد، واستلم بوللى المبلغ لتوصيله لفاروق، ولم تجر العادة على إعطاء إيصالات فى مثل تلك الحالات[1]، ومن الملاحظ أن أسماء الأشخاص المتبرعين كانت لكبار الرأسماليين، ولذلك مغزاه ومعناه.

وبرغم أن حرب فلسطين انتهت، فإن التبرعات واصلت مسيرتها حتى يناير ١٩٥٢ تحت اسم مساعدة أسر الشهداء ومشوَّهى الحرب، وكان التركيز واضحًا فى هذه الفترة على الشركات والهيئات، ووصلت جملة هذه التبرعات ٠٣٥ , ٤٠٤ جنيها، وسلَّم بوللى المبلغ ليد الملك، بموجب إيصالات منه لناظر الخاصة، وثبت أن مليمًا واحدًا لم ينفق فى الغرض الذى أعلن عنه عند التبرعات[2]. ودخلت تجارة الرتب فى هذا الميدان، فكان على راغب الباشوية أو البكوية دفع المقابل ـ فى شكل تبرعات ـ الذى حدَّد لكل منها، وبلغت حصيلتها ٤٥ ألف جنيه[3]، ودخلت الجيب الملكى، ويُذكر أنه عندما أنعم الملك برتبة الباشوية على محمد على صادق عم ناريمان، سلَّم نجيب سالم مبلغ ٥٠٠ جنيه أمانة لتوصيلها لمبرة محمد على، ولكن تبيَّن أنه أضافه لحساب سيده[4]. وبذلك لم يرحم الملك قريبًا أو بعيدًا.

وتذكر السفارة البريطانية للندن فى ١٢ نوفمبر ١٩٥٠ تلك الفضيحة المالية التى ارتبطت بشركة الكوكاكولا، وتُبيِّن أنه عندما ثبت للقصر أنها أنجح عملاً من شركة البيبسى كولا التى ترتفع فيها أسهم الملك، خُطِّط للأمر فُسجِّلت للشركة الأولى ثلاثة آلاف إخطار لمخالفات سياراتها للمرور فى أثناء توزيع زجاجاتها فى شهر واحد، وأحس مجلس إدارة الشركة أن هذا ليس بعمل يهبط من السماء، فاتصل الأعضاء بكريم ثابت وأقنعوه بأنه من الضرورى أن يعاملوا بنفس معاملة الشركة الأخرى التى لا يتورع سائقوها عن ارتكاب المخالفات، فطمأنهم وأوضح أن هذا أمر يمكن ترتيبه، وبعد مساومات تمَّ

---

(١) المصدر نفسه، عدد ٢٤١٢٨ فى ٥ ديسمبر ١٩٥٢، ص ١، روز اليوسف، عدد ١٢٧٥ فى ١٧ نوفمبر ١٩٥٢، ص ٨.

(٢) روز اليوسف، العدد نفسه، الأهرام، عدد ٢٤٢٤٢ فى ٢٩ مارس ١٩٥٣، ص ١، أخبار اليوم، عدد ٤٤٧ فى ٣٠ مايو ١٩٥٣، ص١.

(٣) الأهرام، العدد نفسه.

(٤) آخر ساعة، عدد ١٠٥٠، فى ٨ ديسمبر ١٩٥٤، ص ٣٥.

الاتفاق على أن تحرر الشركة شيكًا بمبلغ ٢٠ ألف جنيه لفاروق باسم ناظر الخاصة الملكية، ويُرفق به خطاب بطلب تسليم المبلغ للملك للصرف على أعمال الخير التى يهتم بها، وأن يدفع له نقدًا - أى لكريم ثابت - مبلغ خمسة آلاف جنيه وتمت الصفقة، ولم يعد هناك مخالفات وانتظم توزيع الشركة. وتُعلِّق السفارة «إن ما يوقف للإحسان وأوجه الخير يدخل فى حوزة القصر، وإنه حدثت قبل ذلك أمور مماثلة مشبوهة، وطالما بقى كريم ثابت وباقى رجال الحاشية الملتوين، فإن هذا الطريق سيستمر»[١].

واستغل فاروق اليهود - فى أثناء حرب فلسطين - جيدًا، وسلك أكثر من طريق. الطريق الأولى التفنن فى القبض على بعض الأغنياء منهم، وتجرى المساومة، ثم يكون الإفراج عنهم فى مقابل مبالغ كبيرة، وأثار ذلك النقراشى وذهب للملك وطلب منه ترك مسألة القبض له، وأنه لا يُقدم على ذلك إلا بناء على مستندات بأن المشتبه فيهم على علاقة بالصهيونية. أما الطريق الثانية فكانت مباشرة بمعنى أن كريم ثابت يقوم بالتفاوض مع أثرياء اليهود على المقابل ليفرج عن اليهود المقبوض عليهم، وتأتى الطريق الأخيرة، وهو الدفع لترفع الحراسة عن شركاتهم[٢].

وأدى البوليس السياسى دوره فى هذا المجال للصالح الملكى[٣]. وكان ذلك فى حد ذاته مأساة. ولم يكن فاروق يتورع عن الخوض فى مثل تلك الأفعال ليحقق المكسب السريع. وقد بلغت به الدرجة أنه كان يطالب بنصيبه فى الأرباح من أماكن اللهو التى يرتادها لأن فى ذلك دعاية وشهرة لها وإعلانا عنها[٤]. وأخيرًا ينهى عهده بتلك الصفقة التى غطت على باقى الصفقات، وربما شعر إنها الضربة الأخيرة له، لذا ارتفع ثمنها، وهى التى أجهضت حكومة الهلالى الأولى وأسقطتها وكان أبطالها أحمد عبود وأندراوس وكريم ثابت[٥]. وهكذا باع فاروق كل شىء لحسابه الخاص.

---

(١) F.O. Op. Cit, 80349, JE 1016 - 65, British Embassy - Allen, Cairo, Nov. 12, 1950.
مما يذكر أن وزارة التموين قدمت خدماتها لشركة البيبسى كولا فيما يتعلق بالسكر فى وقت كانت مصر تعانى من أزمته، وذلك بناء على مساعى كريم ثابت، الشعب الجديد، عدد ١٥ فى ٢٦ يوليو ١٩٥١، ص ١٢.

(٢) روز اليوسف، عدد ١٢٧٠ فى ١٣ أكتوبر ١٩٥٢، ص ٢، الأهرام، عدد ٢٤٤٣٨ فى ١٦ أكتوبر ١٩٥٣، شهادة حافظ عفيفى أمام محكمة الثورة.

(٣) جمال سليم، المرجع المذكور، ص ص ١٨٨، ١٨٩.

(٤) Derosene, Op. Cit., p. 120.

(٥) انظر فصل حكم القصر.

وأمام هذه الثروات الضخمة كان لا بد من ابتكار الحيل لتهريبها خارج مصر، حقيقة أنه منذ فترة مبكِّرة فتح فاروق حسابات فى بنوك بعض الدول الأوروبية(١)، لكن الأمر لم يتخذ الجدِّية إلا عقب النصف الثانى من الأربعينيات، والواقع أنه منذ حادث ٤ فبراير انتابه الإحساس بفقدان عرشه فى أى لحظة، ونما هذا الشعور وأصبح متوقعًا، وصرَّح به للنقراشى عندما حاول إثناءه عما يُقدم عليه فى حياته الخاصة، كما أنه ردَّد مقولته التى تتنبأ بغروب الملكية فى العالم كله ما عدا بريطانيا «لن يبقى إلا خمسة ملوك، ملك بريطانيا وملوك الكوتشينة الأربعة»(٢). بجوار الإحساس، فإنه تمتع بذكاء وكان يعى تمامًا السخط والاستياء والضيق الذى سرى بين الناس من النظام القائم وخاصة فى أيامه الأخيرة، بالإضافة إلى حاشيته، فلم يكن بوللى يفتأ عن إبداء الخوف لما قد يحدث وحتمية عمل الترتيب لتأمين المستقبل، ومن ثم وجب أن يعد فاروق نفسه ليوم الرحيل.

وفى قصر القبة أقيمت السراديب الفسيحة، وضمَّت الخزائن الحديدية الكهربائية التى حُفظت فيها المجوهرات والذهب، وأمامها ميزان ضخم شديد الحساسية لوزنها، كما وجد مصهر لصهر الذهب، وكان كل ما يتلقاه الملك من الهدايا الذهبية يستلمه بوللى ويأمر بصهرها تحت إشرافه وتحويلها إلى سبائك ذهبية ووضعها فى علب وإرسالها للخارج(٣). أما كيف كانت ترسل، فالطرق تعددت، فقد تولت شركة سعيدة للطيران مسألة النقل، ففى مايو ١٩٥٠ كان بوللى فى طريقه إلى باريس وروما، وفى اليوم التالى لسفره قامت إحدى طائرات الشركة حاملة لثلاث حقائب مملوءة ذهبًا، وأعطيت التعليمات للجمارك بعدم التعرض والتفتيش للحقائب، وقدر الذهب بثلاثة ملايين جنيه، واصطحب معه مجوهرات بلغت قيمتها ١٦ مليون جنيه(٤).

ومما يذكر أن فاروقًا له اهتمامات خاصة بالمجوهرات، وكان على صلة بتجارها خاصة فى أمريكا. وعلى الطوافة فوزية شحن سبعة صناديق ذهب خلاف صندوق اختص

---

(١) F.O. Op. Cit, 23306, J 3247 - 1 - 16, Bennette - Bentinck, Alex. Aug. 10, 1939.

(٢) Ibid, 80600, Je 1941 - 17, Life Magasin, April 8, 1950.

محمد حسين هيكل، المصدر المذكور، جـ ٢، ص ٢٧٩.

(٣) أخبار اليوم، عدد ٤٠٦ فى ١٦ أغسطس ١٩٥٢، ص ٦، الأهرام، عدد ٢٤٠٢٣ فى ٢٠ أغسطس ١٩٥٢، ص ٣، شهادة أحمد كامل أمام محكمة الثورة.

(٤) الجمهور المصرى، عدد ٨٣ فى ٤ أغسطس ١٩٥٢، ص ٨.

بالعملات الذهبية، ووصلت إلى جنوة حيث تولَّت شركة جاكى ميدر عملية نقلها إلى بنك سويس بجنيف، وقد عُثر على خطابات وجهتها الشركة لبوللى بشأن هذه العملية والتى تسلَّمها قبطان الباخرة وتُفيد بالتسليم(١). وإلى جانب الطريق الجوى والطريق البحرى استخدم فاروق اليهود، وكان الإفراج عن البعض منهم يكون مقابل تهريب الأموال معهم، فعندما قبض على أحدهم بتهمة التجسس لحساب إسرائيل - وهو مدير لإحدى شركات الملاحة فى بور سعيد - أقنعه بوللى بأن فك اعتقاله مرتبط بما يحمله من ذهب فى أثناء صعوده على ظهر السفينة. أيضا حدث أن اتفق الملك مع تاجر يهودى كان على صلة به، على شراء قطن الخاصة الملكية لحساب إسرائيل نظير تهريب مبلغ عشرة ملايين جنيه إلى سويسرا(٢).

وأخفيت هذه الثروات فى عدة بنوك بأوربا وأمريكا تحت حسابات تحمل أرقامًا سرية، وكان أهمها بنك سويس، وتم الاتفاق معه على أن يودع فيه أموالاً بأسماء سرِّية، وألا يكون لفاروق حق الإيداع وحده وإنما لعدة أشخاص كان أهمهم بوللى، وهذه هى الطريقة التى هرَّب بها الزعماء النازيون أموالهم فى أثناء الحرب. كذلك استأجر فاروق خزانة ضخمة فى البنك لمدة ثلاثين عامًا اعتباراً من نهاية عام ١٩٤٦، وكان لبوللى حق فتحها، واحتفظ فيها بالذهب والمجوهرات(٣). وبذلك سعى فاروق فى جميع الاتجاهات وتحول إلى جامع للثروة، وسلك فى ذلك جميع الأساليب، وأمَّن لها المكان الذى حفظها فيه، لكن الحرام الذى خيم عليها وعشش فيها ذهب بها.

أما عن علاقة فاروق الأسرية، فقد سبق أن أشير إلى العقد المترسبة فى نفسيته من تصرفات أمه، إذ أطلقت لنفسها العنان بعد أن أزيح فؤاد عن طريقها، فانطلقت فى تحركاتها واستعادت ما فقدته من سنوات عمرها. وكانت البداية فى الرحلة الأوروبية عقب المناداة بابنها ملكًا والتى أسفرت عن علاقة قوية ربطتها بأحمد حسنين، وفترت صلة فاروق بأمه، وكثيراً ما كانت تصحب بناتها إلى باريس حتى إن الخارجية البريطانية رأت

(١) أخبار اليوم، عدد ٤١٢ فى ٢٧ سبتمبر ١٩٥٢، ص ٣.

(٢) الدعوة، عدد ٨٨ فى ٢١ أكتوبر ١٩٥٢، ص ٣، الجمهور المصرى، عدد ٨٣ فى ٤ أغسطس ١٩٥٢، ص ٨، معنى هذا أن شراهته فى اكتناز الأموال، لعبت بموقفه تجاه إسرائيل التى كانت له المواقف المعاكسة منها.

(٣) روز اليوسف، عدد ١٢٦٣ فى ٢٥ أغسطس ١٩٥٢، ص ١، أخبار اليوم، عدد ٤٠٨ فى ٣٠ أغسطس ١٩٥٢، ص ٦، عدد ٤١٨ فى ١٨ نوفمبر ١٩٥٢، ص ١.

أن من العبث تركها، وألقت اللوم على على ماهر الذى كان يجب عليه تفهيم الملك بضرورة عودة الأميرات على الأقل[١].

وعندما عادت نازلى وجدت تغييراً كبيراً فى عاطفة ابنها نحوها، وصرّحت بهذا التغيير لزوجة لامبسون، وشكت لها منه وبينت أنها تخشى أن يكون أسوأ من أبيه[٢]. ولكن وجود أحمد حسنين بجوار الملك حسّن من الأوضاع. ففى مقابلة أخرى جمعتها بجاكلين أشارت إلى أن ابنها زارها وتقرّب منها، ونسبت الفضل لحبيبها الذى بدأ نفوذه يتضح جليّا بعد خروج على ماهر من القصر[٣]. ولم يستمر الحال حيث تصلّبت شخصية فاروق، حقيقة أن ذلك كان سمة علاقته بزوجته، لكنه كان أشد وأعنف مع أمه، فلم يعطها أى اهتمام ولم يصغ لها بالمرة[٤]. والواقع أنها فقدت احترامه إياها، وبالتالى فمن الصعب سماع نصيحتها.

وساءت العلاقة بين فاروق ونازلى، وقد تطرق لها الأمير محمد على فى حديثه مع السكرتير الشرقى فأعلمه أن الملك لم يكن يرغب فى إظهار هذا السوء عقب حادث ٤ فبراير حتى لا يبدو أنه يعيش فى منازعات عائلية، إلا أنه لم يتمكّن، كما انصبت شكواه من أحمد حسنين ـ وكان قد أصبح رئيس ديوانه ـ لأنه يرفض تنفيذ تعلمياته فى حالة معارضة الأم لها[٥]. وتركت الملكة الأم مصر إلى فلسطين فى أواخر ١٩٤٢ إذ كان السفر إلى أوربا صعبًا، ووصل إلى علم ابنها أنها تمضى السهرات فى الرقص المتواصل مع الضباط الإنجليز، فرأى ضرورة عودتها، وعهد بالمهمة إلى النحاس نظرًا لاحترامها له وميولها الوفدية، وسافر لها ومعه زوجته، وهناك اشترطت نازلى أن تستقبل فى محطة مصر استقبالا رسميّا، وأن يكون فاروق على رأس المستقبلين الذى اعترض فى البداية، لكنه عاد ووافق[٦].

ويذكر محمد التابعى ـ وله علاقته الوطيدة بأحمد حسنين ـ أنه عقب عودتها طلبت من

---

(١) F.O. Op. Cit, 21949, J 4675 - 6 - 16, Lampson - F.O, Cairo, Dec 9, 1938.

(٢) Ibid, 23304, J 1032 - 11 - 16, Lampson - Oliphant, Cairo, Feb. 15, 1939.

(٣) Ibid, 24627, J 2255 - 92 - 16, Lampson - F.O, Cairo, Nov. 30, 1940. No 1641.

(٤) Ibid, 27431, J 2565 - 18 - 16, Lampson - F.O, Cairo, July 22, 1941, No 61.

(٥) F.O. 407 - 22. J 1153 - 6 - 16, Lampson - Halifax, Cairo, March 18, 1942.

(٦) F.O. 371 - 35536, J 3118 - 2 - 16, Killearn - F.O, Cairo, July 9, 1943.

ابتها أن يصدر أمره لرئيس ديوانه بأن يتزوجها، وأن فاروقًا وافق بشرط أن يكون الزواج عُرفيًا[١]، بينما يذكر الملك فيما سجَّله عن علاقته بأمه، وبعد أن شرح كيف أنها مسَّت شرف العائلة، وتوسله لها بالمحافظة على ذكرى أبيه، بيَّن أنه أخذ مسدسًا وتسلَّل إلى جناحها فى قصر القبة، فوجدها مع عشيقها وهددهما معًا، وأنه عاودته فكرة قتل أحدهما مرة أخرى فى عام ١٩٤٦، ولكن الحادث الذى وقع لأحمد حسنين أنقذه مما كان يتسلَّط عليه[٢].

إذن واضح أنه لم يكن يعلم بمسألة الزواج، وإلا لما سيطرت عليه الرغبة فى التخلص من الفضيحة. ويذكر البعض أن فاروقًا ذهب إلى بيت أحمد حسنين بحجة العزاء وأخذ يُنبِّش فى أوراقه الخاصة، وانتزع ورقة تدل الملابسات على أنها وثيقة زواجه بنازلى[٣]. وعلى أية حال لن يقدم كثيرًا ولا قليلاً معرفته زواج أمه من عدمه، وكان مجرد إحساسه بالصلة يحز فى نفسه، فعقب موت رئيس ديوانه، تهكَّم على أمه لأنها تواصل العزاء بمظاهره المتعددة[٤].

وسيطر الجفاء على الابن وأمه ونقلته جاكلين لزوجها، وعرضت شكوى الملكة الأم من أنها لم تعد ترى فاروقًا أبدًا، وتأكُّدها من أنه صورة لأبيه ووصفته بالحقد وبصعوبة الوصول لمعرفة ما فى قلبه[٥]. وغادرت نازلى مصر إلى أوربا بعد فقدانها لأحمد حسنين وهى غاضبة على ابنها، ثم انتقلت إلى أمريكا حيث أجريت لها عمليتان جراحيتان، ولم يسأل فاروق عنها، وقد أجرى مصطفى أمين حديثًا معها عام ١٩٤٩ فسألته عنه وأبدت اشتيقاها لرؤيته[٦]. ولكن كان الرباط الروحى قد انفصل وانشغل الابن عن أمه بحياته الشخصية وما اكتنفها من ملذات ومسرات.

وكانت الأميرتان فائقة وفتحية تصحبان أمهما فى أمريكا، وتزوجت فائقة فى ١٠ مايو ١٩٥٠ من فؤاد صادق أحد رجال القنصلية المصرية فى سان فرانسيسكو، وكان الزواج

---

(١) محمد التابعى، المصدر المذكور، ص ص ١٢٥، ١٢٦.

(٢) Farouk's Memories, Op. Cit, Oct, 14, 1952.

(٣) عبد الرحمن الرافعى، مقدمات ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢، ص ٢١٢.

(٤) محمد التابعى، المصدر المذكور، ص ص ٣٣، ٣٣٤.

(٥) F.O. 954 - 5, Part 4, Killearn - Eden, Alex. Sept. 5 1944.

(٦) أخبار اليوم، عدد ٢٤٨ فى ٦ أغسطس ١٩٤٩، ص ١.

مدنيّا حيث تولى صيغة العقد أحد القضاة الأمريكيين، وقد ربطت العلاقة بينهما قبل ثماني سنوات عندما كان تشريفيّا للملكة الأم ثم نقل إلى عدّة دول[١]. ولم يسفر هذا الرباط عن الكثير من المشكلات، حقيقة أن القصر لم يعلن موافقته رسميّا عليه وأبدى فاروق استياءه من ذلك في مذكرته لمجلس البلاط، إلا أنه تقرَّر عقب عودتهما إلى مصر عقد قران جديد على يد شيخ الأزهر[٢].

أما زواج فتحية - لم تكن قد بلغت سن الرشد بعد - فشكل هزة عنيفة لمصر، حيث خالف الشريعة الإسلامية لأن الزوج رياض غالي قبطي[٣]. وبرغم أنه أشهر إسلامه فإن الغرض واضح، كذلك انعدام التكافؤ بين الزوجين، وقبل إتمام الزواج جرت محاولات استمرت أكثر من عام للحيلولة دوت إتمامه، فقد أوفد الملك إلهامي حسين إلى أمه لإحباط المشروع، وتدخل سفير مصر في واشنطن، وكان القصر يتصل به يوميّا ليقف على نتيجة المساعي، وقامت الأميرة فوزية بالاتصال بأختها لتقنعها بالعدول وتستحلفها بأبيها وشقيقها وتذكرها بالواجب الديني والتقاليد، ويسافر أحمد كامل ليُبلّغ الملكة الأم والأميرة بما يمكن أن يتعرضا له من التجريد والحجر، وأخيرًا يتصل النحاس بصفته الرسمية بنازلي وبعد أن يشرح لها الظروف الصعبة، يبدي استعداده لإرسال وزير لإقناع فتحية، ولكنها ترد عليه بأنه لا الوزير ولا الرئيس يستطيع أن يفعل شيئًا أمام إصرار الأميرة[٤].

وفشلت جميع تلك المحاولات مما ألجأ فاروقا إلى إجراء محاولة عن طريق السفير الأمريكي بالضغط لإخراج رياض غالي من الولايات المتحدة[٥]. ولكن كانت هناك عقبات، ولم تسمح القوانين الأمريكية بإبعاد الملكة الأم ومرافقيها، وعاد الملك وأرسل

---

(١) F.O. 371 - 80343, JE 1013 - 2, Campbell - F.O, Cairo, May 15, 1950, No 106.

(٢) روز اليوسف، عدد ١١٤٤ في ١٦ مايو ١٩٥٠، ص ٤، الأهرام، عدد ٢٣٢١٢ في ١٥ مايو ١٩٥٠.

(٣) كان كاتبًا في أرشيف القنصلية المصرية في مرسيليا، وأصرَّت نازلي على أن يصحبها إلى نيويورك، وأن يكون ملحقا بها مع حاشيتها سكرتيرا لها، وبدأ اللغو والإشاعات عن علاقته بها، وأصبح له تأثير قوي عليها، فهي تستشيره في كل صغيرة وكبيرة، ودائمًا رأيه النافذ، وفرض عليها تعليماته وحصر الأموال المرسلة من مصر بين يديه، وتدريجيًا أحبته فتحية، فانتهز الفرصة وتزوج منها.
F.O. Op. Cit, 80601, JE 1941 - 24, Stevenson - F.O. Cairo, June 24, 1950, No 272.

(٤) روز اليوسف، عدد ١١٤٤ في ٦ مايو ١٩٥٠، ص ٣، أخبار اليوم، عدد ٢٨٨ في ١٣ مايو ١٩٥٠، ص ص ١، ٣.

(٥) أخبار اليوم، العدد نفسه.

برقية لأمه لاستدرار عطفها: «إن قلبي جرح ولن يضمد جرحه إلى الأبد، إنى أعانى اليوم أكثر مما عانيته فى حادث القصاصين»[1]. ولكنها لم تأت بنتيجة.

ورأى فاروق أن التهديد قد يوصِّل لتحقيق الغرض، فصدر بلاغ من الديوان الملكى أعلن فيه أن الجهود التى بذلت بالتعاون مع الحكومة للحيلولة دون زواج الأميرة لم تنجح، وعليه دُعى مجلس البلاط للنظر فى الأمر، وانعقد المجلس فى ١٥ مايو ١٩٥٠ برئاسة الأمير محمد على، ولأول مرة يستدعى النائب العام لحضور الجلسة، حيث طالب بتوقيع الحجر على الملكة الأم. وكان هيكل عضواً بوصفه رئيسًا لمجلس الشيوخ، وسأل حسن يوسف بوصفه سكرتير المجلس عن طلبات الملك، فذكر أنه يطلب اتخاذ إجراءات تحفظية على أموالهما، وتولى وزير العدل عرض الموضوع[2].

وقدم فاروق مذكرة للمجلس هاجم فيها أمه وبيَّن أنها تنفق نصف مليون جنيه، ونقل تصريحها بشأن عدم مبالاتها بما ينشأ عن هذا الزواج من نتائج وعواقب مهما يكن نوعها، وأن رياض غالى يبتز أموالها، وقدم للمجلس أيضًا التحريات التى قامت بها السفارة المصرية فى الولايات المتحدة فيما يتعلق بشخصية الزوج المنتظر، والكيفية التى تعرف بها على الملكة والأميرتين منذ عام ١٩٤٦[3]. وأصدر المجلس قراراته بالتفريق بين فتحية ورياض غالى بالحيلولة بينهما ووضعها تحت يد الملك للمحافظة عليها، ومنع الملكة الأم من التصرف فى أموالها وتعيين نجيب سالم ناظر الخاصة الملكية مديراً مؤقتًا على جميع أموالها ووقف وصايتها على الأميرة. كما أبدى المجلس رغبته فى عودة الأميرة فائقة إلى مصر، واستتبع ذلك صدور الأمر الملكى بحرمان فتحية من لقب الإمارة[4].

ونشرت الصحف الأمريكية صدى القرارات على نازلى وابنتها، وأبرزت استهتارهما وعدم مبالاتهما، وقد صادرت الرقابة النسخ التى وصلت مصر من صحيفة نيويورك هيرالد تريبيون لنشرها تصريحا لنازلى[5]. وواصلت مشروعها وبرَّرت موقفها بقولها «لا

---

(١) روز اليوسف، عدد ١١٤٥، فى ٢٣ مايو ١٩٥٠، ص ٥.

(٢) الأهرام، عدد ٢٣٢٠٩ فى ١٢ مايو ١٩٥٠، ص ٦، محمد حسين هيكل، المصدر المذكور، جـ٢، ص ٢٩٨.

(٣) الأهرام، عدد ٢٣٢١٢ فى ١٥ مايو ١٩٥٠، ص ٦.

(٤) المصدر نفسه، عدد ٢٣٢١٤ فى ١٧ مايو ١٩٥٠، ص ١.

(٥) المصدر نفسه عدد ٢٣٢١٥ فى ١٨ مايو ١٩٥٠، ص ١، أخبار اليوم، عدد ٢٨٩ فى ٢٠ مايو ١٩٥٠، ص ١، روز اليوسف، عدد ١١٤٥ فى ٢٣ مايو ١٩٥٠، ص ٦.

أستطيع أن أدوس على قلب ابنتى» وأقسمت لعلى أمين بحياة ابنها أن رياض غالى أسلم[١].

وعُقد الزواج فى ٢٥ مايو ١٩٥٠، ولم يغيِّر الزوج اسمه فى عقد الزواج، وتولى عقده شيخ باكستانى وشهد شاهدان مسلمان، وأقيم الحفل بفندق سان فرانسسكو، ودعا العريس مراسل ديلى إكسبريس الذى التقط الصور ونشرها، وظهرت فيها الأم تتوسط العروسين وترتدى ثوبًا للسهرة مفتوحًا من الأمام حتى الصدر وعارى الظهر، وكتب المراسل مقالاً نقل فيه أقوال الشيخ الباكستانى بأن قوة الحب لا يعلمها إلا الله، وأن فاروقًا يبيح لنفسه ما يحرمه على أخواته، وأنه حرم أمه التى ولدته ونسى أن الجنة تحت أقدام الأمهات. ويستكمل الصحفى وصف الحفل، وأن نازلى رقصت مع كل من طلب منها حتى معه هو، ونقل إحساس السعادة الذى حدَّثته عنه[٢].

ومما لا شك فيه أن هذا الموضوع دليل على ما وصل إليه انحدار أخلاقيات الأسرة المالكة وما فاضت به رائحتها، وكان فاروق نفسه يغرق فى بحر من هذه السلوكيات، لكن ذكاءه جعله يستغل الموقف لصالحه جيدًا، ففى هذه الفترة كمنت الثورة فى النفوس، وطغت تصرفاته على غيرها، فتحويل الأنظار عنها يكون خدمة له. حقيقة أن المسألة لن تبعد كثيراً، فالتحول سيتوجه لأمه وأخته، وهو سلاح ذو حدين ربما يزيد من النقمة والغضب عليه لانحلال الأسرة بأكملها، لكنه أيضًا ربما يحمل بين طيَّاته عوامل الشفقة عليه مما حدث لأخته، وبالتالى يمكنه استثمار مثل ذلك الشعور. ويذكر القائم بالأعمال البريطانى لحكومه أثر قرارات مجلس البلاط على الشعب أنه تعاطف مع فاروق ما عدا الطبقات المثقفة التى التهبت الثورة فى نفوسها وسقطت بالمرة هيبة الملكية فى نظرها[٣].

ويكتب كامبل لحكومته يطلب منها تحذير الخارجية الأمريكية من إمكانية اغتيال رياض غالى، وكان ذلك قبل إتمام الزواج بأيام قليلة، حيث ذكر أن بعض العناصر الإسلامية وبخاصة الإخوان المسلمون يهددون بذلك، وتخطر الخارجية البريطانية سفارتها بواشنطن، أيضاً نُبِّهت السفارة الأمريكية بالقاهرة بصدد إعطاء التأشيرة

---

(١) أخبار اليوم، عدد ٢٩٠ فى ٢٧ مايو ١٩٥٠، ص١.

(٢) F.O.Op. Cit, JE 1941 - 22, F.O - Campbell, F.O. May 29, 1950, No 737.

(٣) Ibid, 80 343, JE 1013 - 22, Andrews, - F.O, Cairo, May 27, 1950, No 116.

للمصريين الراغبين للسفر إلى الولايات المتحدة[١]. وراحت الصحافة توالى استنكارها لما حدث من الملكة الأم حتى صدر قانون أنباء القصر، كما أعلن العلماء تأييدهم للموقف الملكى[٢].

وكان فاروق تواقًا وشغوفًا ومتشوقًا للأموال، ولدى أمه وأخته الكثير، إذن لابد من صدور القرارات التى تثبت عجز نازلى عن الإدارة المالية، وتلقائيا يصبح هو المتصرف فى تلك الأموال، وعاد مجلس البلاط وانعقد فى ٣١ يوليو ١٩٥٠ وقضى بالحجر على الملكة وتعيين ناظر الخاصة الملكية قيِّمًا عليها، ونزع وصياتها على ابنتها، وبطلان زواج الأميرة من رياض غالى والتفريق بينهما، والاعتراف بزواج الأميرة فائقة[٣]. ويوافق الملك على القرارات ويُجرِّد أمه من لقبها الملكى[٤]. وبذلك تسلَّط على الأموال. ومن الطريف أن نازلى أرسلت إلى نجيب سالم تطلب منه إخراج زكاة أموالها ولكن فاروقًا رفض[٥]، ومن المحتمل أن يكون انتقامًا منها، أو أنه لم يرغب فى إنقاص الأموال. هذا وقد ثبت أنه مد يده إلى أموال أخته القاصرة، واستولى على ٢١١,١٠٥ جنيها بغير وجه حق[٦].

وهكذا استغل فاروق هذا الحادث، ولم تكن الاستفادة إلا وقتية وسرعان ما تلاشت. وبذلك يتضح أنه حتى فى أدق العلاقات الأسرية، فرضت المصلحة نفسها عليه وساءت علاقته بأمه. حقيقة أن تصرفاتها منذ البداية لم تمسه وحده وإنما شانت مصر كلها، لكن من منطلق العلاقة بين الابن وأمه نلمس عقوقًا شكَّلته عوامل سيكولوجية استقرت فى أعماقه.

---

(١) Ibid, 80601, JE 1941 - 18, Campbell - F.O, Cairo, May 15, 1950, No 419, JE 1941, 20, British Empassy - F.O Washington, May 18, 1950.

(٢) الأهرام، عدد ٢٣٢١٥ فى ١٨ مايو ١٩٥٠، ص ١.

(٣) F.O. Op. Cit, JE 1941 - 29, Stevenson - F.O, Cairo, Aug. 5, 1950, No 324.

(٤) الأهرام، عدد ٢٣٢٨٨ فى أول أغسطس ١٩٥٠، ص ١. عدد ٢٣٢٩٣ فى ٦ أغسطس ١٩٥٠، ص٤.

(٥) المصدر نفسه، عدد ٢٤٠٧٤ فى ١٢ أكتوبر ١٩٥٢، ص ١. مما يذكر أن الصلة قُطعت بينهما، ومع هذا عندما تنازل فاروق عن العرش، وفى أثناء رحيله على المحروسة، وصلته برقية من أمه عدت بمثابة مواساة له، روز اليوسف. عدد ١٢٦٤ فى ٢ سبتمبر ١٩٥٢، ص ١٦.

(٦) الأهرام، عدد ٢٤٢٠٩ فى ٢٤ فبراير ١٩٥٣، ص ١.

لم يكن الملك مرتبطًا ارتباطًا وثيقًا بأخواته ـ برغم التصاقه بهن فى طفولته ـ ما عدا الأميرة فوزية، فأخته فوقية وهى غير الشقيقة لها حياتها الخاصة مع زوجها محمود فخرى الذى كان سفيراً لمصر فى باريس، وحتى ميراثها باعته لأخيها وأخواتها. أما أخته الأميرة فايزة فقد تزوجت عام ١٩٤٥ من محمد على رؤوف ـ حفيد الأميرة فاطمة إسماعيل ـ وفرق السن بينهما كبير، وكان فاروق لا يميل إليه، واستاء منه لأنه لم ينفذ اقتراحه ـ قبل اقترانه بأخته ـ بشأن الحصول على الجنسية المصرية ولبس الطربوش(١). أيضا لم يكن يرتاح لتلك الأخت، وبادلته الشعور نفسه، والواقع أنها كانت صورة مصغرة من أمها، فهى تتمايل على شواطئ أوربا، وتنقل الصحافة صورها وهى بالشورت القصير فى كازينوهات دوقيل(٢)، ومما يذكر أنها فى ليلة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ كانت تقضى سهرتها فى ملهى الرومانس بالإسكندرية بصحبة سمبسون سكرتير السفارة الأمريكيـــة، وبهرت الصحفيين بجمالها وراحوا يلتقطون الصور لها ولم تغادر الملهى إلا فى الرابعة صباحًا(٣)، وفشـل أخوهـا فى تقويمها وفقًا لمبدأ فاقـد الشىء لا يعطيه. وبالنسبة لعلاقته مع الأميرتين فائقة وفتحية فكانت فاترة حيث صحبتا أمهما لخارج مصر فترة طويلة، وانتهى بهما المطاف إلى الزواج على الطريقة التى ذكرت.

وانحصرت صلة فاروق على الأميرة فوزية، فهى الأخت الوحيدة التى قربها إليه، وقد أدخلت فى إطار سياسة القصر عندما تقرر الموافقة على زواجها من ولى عهد إيران، ولكنها لم تُوفَّق فى حياتها الزوجية، وكثر تردُّدها على مصر، ورافقت فاروقًا فى رحلته للبحر الأحمر عام ١٩٤٥ ثم فى رحلته لشرق البحر المتوسط عام ١٩٤٦، وجرت الاتصالات بين القصر الملكى والقصر الإمبراطورى من أجل الطلاق، ولقى الحصول عليه الصعوبات حتى إن الملك رأى أن يجتمع مجلس البلاط ويقرِّر الطلاق، ولكن تمكَّن عبد الفتاح عسل من إنهاء الموضوع، واشترط الشاه استرداد مجوهراته(٤). وارتبطت

---

(١) F.O. Op. Cit, 45931, J 1872 - 10 - 16, Killearn - F.O, Mqy 26, 1945, No 651.

(٢) أخبار اليوم، عدد ٩٥ فى ٣١ أغسطس ١٩٤٦، ص١.

(٣) Lacouture, Op. Cit, p. 124.

(٤) أخبار اليوم، عدد ٤٠٦ فى ١٦ أغسطس ١٩٥٢، ص ١.

الأميرة بإسماعيل شيرين[1]، الذى لوحظ مصاحبته للرحلة الملكية للبحر الأحمر، وتم الزواج بينهما، وكان فاروق راضيًا عنه للدرجة التى أوصلته فى النهاية لتولى وزارة الحربية والبحرية.

أما عن علاقة فاروق ببناته، فمع أنه كان يقيم معهن فى مكان واحد لكن حياته الشخصية شغلته عنهن، فكان لا يراهن إلا على فترات متقطعة، ولم يأكل معهن إلاّ فى حفلات أعياد ميلادهن[2]. ومما لا ريب فيه أن عدم وجود وريث للعرش كان يؤرق حياته، ومما زاد من تبرمه أن الأمير محمد على هو الوريث، وكان يكرهه من كل قلبه، ففى أثناء رحلته إلى أوربا عقب المناداة به ملكًا أشاع أنه مات[3] - بقصد التسلية - وفى ذلك ما يدل على ما يتمناه له، وورث هذا الشعور عن أبيه، وواصل طريق السخرية منه والتهكُّم عليه، ولم يكن الأمير يكن له إلا الحقد والضغينة وكثيرًا ما سعى لدى السفارة البريطانية لينال رضاها ويكون الخليفة على العرش بعد الإطاحة بفاروق، ولما فشل فى ذلك قاد حملة عنيفة عليه ارتكزت على تصرفاته غير الأخلاقية.

وهدأ الموقف بعد أن وُلد للملك ولّى للعهد فى ١٦ يناير ١٩٥٢ وحلت عقدته فى هذا الشأن، وتمتَّع وريث العرش بكل الامتيازات المخوَّلة له، وعقب مولده أصدر فاروق نطقه لكبار رجال الديوان ألا يطلق لقب «صاحب السمو الملكى» على الأمير محمد على، ولكن أصحاب الفتوى أفتوا بأن اللقب حق مكتسب منذ وفاة فؤاد، ولكنه أصرَّ على تجريده منه[4]، وأحس بالنشوة لانتصاره على عدوه. هكذا كانت علاقاته الأسرية تفتقد التآلف ويسيطر عليها التمزق، وهذا أمر طبيعى لنوعية الحياة التى عاشها وأبعدته تمامًا عن أى ارتباط مقدس وأفقدته تمامًا أى صلة للرحم.

---

(١) هو ابن الأميرة أمينة فاضل حفيدة إبراهيم باشا، لم يبلغ من العمر الثلاثين عامًا، تلقى تعليمه فى جامعة كمبردج حيث درس الاقتصاد السياسى، وعاد لمصر عام ١٩٣٩، وعمل بالبنك الأهلى ثم انتقل إلى رئاسة مجلس الوزراء سكرتيرًا للإدارة السياسية، وحضر عدة مؤتمرات دولية عضوًا للبعثة المصرية، وأنعم عليه بالبكوية، وانتدب للعمل فى وزارة الدفاع ضابط اتصال، وكان أحد أعضاء وفد مفاوضات رودس ثم أنعم عليه برتبة بكباشى فرتبة قائمقام.

F.O. 141 - 1303, 553 - 1 - 48 G, Cairo, F.O, Feb 3, 1948, F.O. 371 - 73673, J 2789 - 1942 - 16, Campbell - F.O, Cairo, Marvh 29, 1949, No 191.

(٢) أخبار اليوم، عدد ٤١٧ فى أول نوفمبر ١٩٥٢، ص ص ١، ٨.

(٣) محمد التابعى، المصدر المذكور، ص ٤٠.

(٤) الأهرام، عدد ٤٠٢٤ فى ٢١ أغسطس ١٩٥٢، ص ٦.

ويأتى الزواج الثانى لفاروق ليمثل مغامرة أخرى من مغامراته، وهو نفسه يعترف - عقب تنازله عن العرش - أنه خطف ناريمان[١]. فقد كانت مخطوبة وعلى مشارف إتمام الزواج عندما ذهبت مع خطيبها إلى أحمد نجيب الجواهرجى لاختيار خاتم الزواج، فرأى فيها المواصفات التى تجذب الملك، فاتصل به وخطَّط لرؤيته لها، وأعجب بها وقرَّر الزواج منها، مما ترتب عليه فسخ خطبتها، وذلك يتفق مع ما يترسَّب فى أعماقه بشأن الاستحواذ على ممتلكات الغير.

وبرغم أن فكرة الزواج فى حد ذاتها لقيت الترحيب من البعض، علَّها تنقذه من الهاوية وتنشله من مستنقع الرذيلة، وبخاصة إذا جاء الزواج بولى للعهد، فإن طريقة الاختيار أسقطت تلك الميزة. وناريمان تبلغ من العمر ست عشرة سنة ووحيدة أبويها، وهى ابنة حسين فهمى صادق سكرتير عام وزارة المواصلات. ويذكر السفير البريطانى لحكومته أنه لم يكن يتمتَّع بسيرة حميدة، والفضل فى حصوله على الترقيات ووصوله لهذا المنصب يرجع لزوجته التى كانت على علاقة وثيقة بإبراهيم دسوقى أباظة، وأن العروس ليست على المستوى الاجتماعى العالى ووصفها أصحابه بأنها «بلدى»[٢].

وبمجرد أن وقعت عين فاروق عليها، أمر أحمد كامل بإحضار صورها المعروضة لدى واينبرج المصوراتى، وجمع كل ما يتصل بها فى مدرستها لرغبته فى ألا تنشر الصحافة شيئًا عنها[٣]، وأيضًا من المحتمل أنه أراد التعرف على مستواها.

ومع نهاية عام ١٩٤٩ أصبح مشروع الزواج الملكى معروفًا للجميع، ولم يلق أى انعكسات طيبة وإنما كان رد فعله سيئًا، فيذكر السفير البريطانى للندن أن الأقوال الدائرة عنه يؤسف لها، وأنه أنقص من مكانة الملك أكثر مما هى عليه، ثم يعود ويبيِّن أن وجهة نظر الطبقات العادية أن الذى يريد الزواج بفتاة كانت مخطوبة لشخص آخر يُعَدّ لصًا، وأن المبادئ الإسلامية لا تقر مثل هذا العمل، وأن سلوك فاروق يُعد غير مهذب، ثم يضيف أن المصرى الذى يريد الإبقاء على حسن سمعة بلده يجد أنه من المكروه أن يقوم الحاكم بالزواج من أسرة عائلتها ذات سمعة سيئة. وينتهى إلى أن الشعب يُرحِّب

---

(١) Farouk's Memories, Op. Cit, Oct. 12, 1952.

(٢) F.O. 371, Op. Cit, J 2789 - 1942 - 16, Campbell - F.O, Cairo, March 29, 1949.

(٣) الأهرام، عدد ٢٤٥٠٩ فى ٢٧ ديسمبر ١٩٥٣، ص ٨.

بالزواج إذا كانت طريقته من ناحية والنسب من ناحية أخرى يتناسبان مع مقام الملك[١].

واستاء الأمراء وتزعمهم الأمير محمد على والأمير يوسف كمال الدين ورغبوا فى رفع عريضة للملك ليصارحوه بالحقيقة، وعندما أيقن موقفهم بعث حسن يوسف إلى ولى العهد يُهدِّد بأنه لن يتوانى عن تجريد الأمراء من ألقابهم[٢]. وأبدى الأمير محمد على اقتراحه للسفير البريطانى أنه من الممكن أن يكون الزواج عُرفيّا، وبالتالى لا تصبح الزوجة ملكة ولا الابن وليّا للعهد[٣]. وواضح أنه يسعى حتى لا يفقد وراثته للعرش.

وانتهزت الصحافة الأجنبية هذا المناخ، وتأجَّجت عداوتها لفاروق، وراحت تنشر عن مشروع الزواج، وتناولت شخصية العروس، سنها، أصلها، سبب ارتباطها برجل آخر[٤]. ونفى فاروق ما ذكرته تلك الصحافة عن أن الزواج سيتم بسرعة، ويذكر كامبل أن سبب تأجيله له تلك المشكلة التى كانت تؤرقه والخاصة بزواج أخته فتحية[٥]. والواقع أنه رأى من الأوفق ألا يتم الزواج قبل سنة حتى تهدأ الزوبعة، وفى الوقت نفسه تسافر ناريمان إلى أوربا ليتم تثقيفها وتدريبها وإعدادها لتكون ملكة مصر، وغادرت القاهرة فى ٢٣ مايو ١٩٥٠ على إحدى طائرات سعيدة يصحبها عمها مصطفى صادق قائد الأسراب، وسافرت بجواز سفر دبلوماسى وباسم مستعار[٦]. وذهبت إلى سويسرا ثم انتقلت إلى روما، وأقامت لدى السفير المصرى الذى قدَّمها للناس على أنها ابنة أخته.

وتكتب السفارة البريطانية فى روما إلى لندن لتنقل لها تحركات ناريمان حيث تتسلم التقارير من عميلة قابلت الملكة المنتظرة، وسجَّلت كل انطباعاتها عنها والدروس التى تتلقاها وأنها ليست لها صلة بالمجتمع، وهوايتها المفضلة المشتريات وبخاصة المجوهرات[٧].

---

(١) F.O. Op. Cit, J 10156 - 1942 - 16, Campbell - Strange, Cairo, Dec, 21, 1949.

(٢) كريم ثابت، المصدر المذكور، عدد ٥٨١ فى ١٨ يوليو ١٩٥٥، ص ١٠.

(٣) F.O. Op. Cit,.

(٤) Ibid, 90107, JE 1011 - 16, Stevenson - Morrison, Cairo, April 18, 1951.

(٥) Ibid, 80601, JE 1941 - 24, Stevenson - F.O, Cairo, June 24, 1950, No 272.

(٦) آخر لحظة، عدد ٧٣ فى ٢٤ مايو ١٩٥٠، ص ٤.

(٧) F.O. Op. Cit, JE 1941 - 26, 36 Chancery - F.O, Rome, July 13, No 13, 1950, No 10223, 10233.

واختُيرت لها وصيفة كانت وصيفة لملكة إيطاليا، وتبادلت الخطابات مع فاروق فى أثناء هذه الفترة(١).

وفى ١١ فبراير ١٩٥١ احتفل فاروق رسميًا بخطبته لناريمان، ويُسجِّل السفير البريطانى لبيقن أن إعلان الخطبة الرسمية أحدث إثارة للناس، وأن الآراء أصبحت مختلفة حول ناريمان، فالبعض يقول إنها ذكية وهادئة وحسنة الخلق، والبعض الآخر يقول إنها لا شىء. ويعلِّق ستيفنسون بأنه «إذا كانت نتيجة الزواج أن الملك سيُصلح من طرقه، فذلك سيكون مفيدًا بصفة عامة لمركزه فى البلد، ومن ناحية أخرى فإنه إذا استمر فى ارتياد النوادى الليلية وصالات القمار العامة، فالعاقبة ستكون أسوأ مما لو كان بقى دون زواج»(٢).

وفى ٦ مايو من العام نفسه عُقد القران، وأقيمت احتفالات الزفاف الملكى. وينقل السفير البريطانى الصورة لحكومته، ويذكر أنه برغم تخفيض أجور السكك الحديدية فإن «ما بدر من الابتهاج كان قليلاً جدًا إذا قورن بزواجه الأول منذ اثنتى عشرة سنة، وأنه كان هناك شعور عام عُبِّر عنه بتستر فى الصحافة المتطرفة التى تؤكد أن سعادة الملك والمصاريف التى صرفت تتعارض بقبح مع احتياج وفقر معظم الشعب المصرى»(٣).

ويعود كريزول ليُؤكِّد لإيدن أن هذا الزواج أثار أقوالاً فاضحة وانتقادات مريرة عن التبذير للمباهاة بينما تعانى الطبقات العاملة الأمرين(٤). وبالفعل بلغت تكاليف حفل الزفاف ٤٨٣ , ٧٣ جنيها، وكانت العروس قد أحضرت معها ملابس من إيطاليا بلغت قيمتها ٥٥٠٥ من الجنيهات. أما ثوب الزفاف فتم صنعه فى أربعة آلاف ساعة، وأعدته فرق من العاملات عملن ليلاً ونهارًا، واستهلك كثيرا من الخامات، ورصع بعشرة آلاف من الفصوص، وحيك بأسلاك الفضة، وتكلَّف صنع الطرحة فى ڤينسيا ألف جنيه، ووُضعت ناريمان عقدًا من الماس يُعَدّ من أندر حُلى العالم(٥). هذا فى وقت تعانى فيه مصر من الأزمات الاقتصادية.

---

(١) Farouk's Memories, Op. Cit, Nov. 16, 1952.

(٢) F.O. Op. Cit, 90110, JE 1016 - 2, Stevenson - Bevin, Cairo, Feb. 28, 1951.

(٣) Ibid, 90108, JE 1013 - 18 - Stevenson - F.O, Cairo, May 11, 1951, No 59.

(٤) Ibid, 96845, JE 1011 - 2, Creswell - Eden, Alex. July 3, 1952.

(٥) حلمى سلام، المرجع المذكور، ص ١٥٥، اللواء الجديد، عدد ٤ فى ٨ مايو ١٩٥١، ص ٢، مما يذكر أن معاش أم ناريمان رفع من ١٨ جنيهًا إلى ٨٠ جنيهًا. الأهرام عدد ٢٤٤٩٥ فى ١٣ ديسمبر ١٩٥٣، شهادة حسين سرى أمام محكمة الغدر.

وبدا على فاروق أنه سعيد مع عروسه، فعقب الزواج أقيم عشاء ملكى حضره أغاخان، ونقل ما دار بينه وبين الملك لمسئول بريطانى، فذكر أن الملك كان مفتونًا بملكته الجديدة، وأن الحديث انصب عليها وكيف أنه يُعدّها لتشاركه الأعباء. كما سجَّل الضيف انطباعاته عن ناريمان بأنها واثقة من نفسها، مُتحدِّثة بحيث إنها كانت تتكلم مع ألبيجوم كما لو كانت تعرفها منذ الطفولة، وأنها تجيد اللغات الفرنسية والإنجليزية والإيطالية بالإضافة للعربية[١].

واختلفت ناريمان عن فريدة، فالأخيرة متعالية وصاحبة كبرياء أما الملكة الجديدة فاتسمت بالليونة والسلاسة، وطبَّق فاروق طريقة المعاملة التى عامل بها زوجته الأولى على زوجته الثانية فتحمَّلتها[٢]. ومما يذكر أن المجوهرات التى تحلَّت بها لم تكن ملكًا لها وإنما تعود إلى الخزينة الملكية بعد انتهاء مناسبة الظهور بها. وعندما رأت إصلاح البيت الذى تركه لها والدها وتوسيع حديقته، قُيِّدت المصاريف على حسابها، كذلك كل دعوة تقوم بها وكل شىء تشتريه يخصم من مرتبها، ويُسجَّل الباقى دينًا عليها[٣]. ولعلَّ الملك وجد فى ذلك إحكام السيطرة عليها. ولكن ليس هذا معناه أن الملكة استسلمت له كلية، لأنها قامت بمحاولات كرَّرت فيها موقفًا لسابقتها وتعلَّق بالحاشية، فدوت فى أذنه ضد كريم ثابت فى وقت كان قد انحرف عنه بعض الشىء، وعندما وجدت بصيصًا من الأمل أقدمت على خطوة أخرى بشأن أندراوس فلم تُوفَّق[٤]. ولما كانت لا تتمتع بقوة الشخصية، فقد تقبلت الأوضاع على ما هى عليه.

وفى يوم رؤية هلال رمضان لعام ١٣٧٠هجرية (يونيو ١٩٥١)، ودون أى اعتبار لهذا الشهر المبارك، أبحر فاروق مع زوجته على اليخت فخر البحار لقضاء شهر العسل فى أوربا، وسبقته الحاشية المعتادة بالطائرة، وحرص على أن تكون تحركاته غامضة، فقد اعتاد على القيام بعمل تخطيطات مختلفة، وأخيرًا يقرر ما يراه فى آخر لحظة. ورسا اليخت على تورمينا بصقلية وقضى فيها حوالى الأسبوع، ثم أبحر إلى كابرى حيث استأجر فندقًا بأكمله، وراحت الصحافة الأجنبية تنشر من بين تحركاته أنه تناول الغداء فى

---

(١) F.O 141 - 1449, H.E - Bowker, May 12, 1951.

(٢) أخبار اليوم، عدد ٤١٦ فى ٢٥ أكتوبر ١٩٥٢، ص ١.

(٣) روز اليوسف، ملحق عدد ١٢٦٢ فى ١٨ أغسطس ١٩٥٢.

(٤) أخبار اليوم، عدد ٤٠٥ فى ٩ أغسطس ١٩٥٢، ص ١١.

مكـان مـا. ويذكـر ستـيفنسـون للنـدن أن مـا يقـوم بـه فـاروق يدعـو للعـجب، إذ جرت العـادة أن يكون لـه فى هذا الشـهـر النشـاط الدينى، وعـبَّـر عن تلك الـدهشـة لأمـين الملك الأول[١].

وانتقل الركب الملكى إلى الريڤيرا ثم إلى سويسرا، ولكن فاروقًا قطع الرحلة وعاد إلى إيطاليـا بسبب فشل السلطات المحلية فى حـمايته من المصـورين، فقـد جرت حـادثتان: الأولى فى ٨ يوليو عندما نجح مُصوِّر صحيفتى فرنسيه ليبر وديلى تلجراف فى التقاط صورة للملك وهو يركب قاربه الآلى، وفى أثناء التقاطه صورة ثانية أوقفه مخبر الشرطة وأصـدر له تعليـماته بمقـابلة الملك فى الفندق، واسـتطـاع أحد رجـال الحرس الملكى من مصادرة آلة التصوير وإجراء محضر، ولكن المُصوِّر رفض التوقيع عليه وتمكن من سرقة الفيلم، وأعادته الشرطة.

أما الثانية فوقعت فى اليوم التالى حينما أراد مُصوِّر صحيفة زيورخ برس التقاط صورة لفاروق وهو يضع القلس، وتدخَّلت الشرطة مرة أخرى واستولت على الفيلم، وفى هذه المرة قـامت الشرطة باتخاذ الإجـراءات عن طريق سلطات الإقليم دون تدخـل من الملك، هذا فى الوقت الذى هاجمته فيه الصحافة السويسرية وانتقدت تصرفاته الشخصية مما أزم الموقف[٢]. فغادر سويسرا على الفور.

وتكرَّرت المشكلات نفسها فى إيطاليا، وأثيرت من رجال الحرس الملكى الذين خُوِّلوا لأنفسهم وظائف الشرطة الإيطالية حيث عـاملوا الإيطاليين فى أى مكان يذهب إليه الملك كـما لو كـانوا فى الأرض المصرية، فيـدخلون الأمـاكن العـامة ويحطـمون آلات تصـوير الصـحفيين[٣]. ويذكـر أحمد كامل ـ وكـان مرافقًا للرحلة ـ أن المصـورين لجئوا للأكشاك وتربص البعض منهم بين الأعشاب أو وراء أسوار المنازل[٤].

واستمرت حملات الصحافة، واختلفت هذه الرحلة عن سابقتها بعض الشىء لأنها ضمَّت الملكة. وعليه فلم يعد الملك يبدى شغفًا كبيراً بحسناوات الريڤيرا إذ لم يبتعد كثيراً

---

(١) F.O. 371 - 90110, JE 1016 - 4, Stevenson - Morrison, Alex. June 15, 1951.

(٢) Ibid, 90228, JE 1941 - 26, British Legation - F.O, Berne, July 25, 1951.

(٣) Ibid, J 1941 - 28, Russell - Smith, Rome, July 25, 1950, No 10223.

(٤) الأهرام، عدد ٢٤٥٠٩ فى ٢٧ ديسمبر ١٩٥٣، ص ٨، شهادة أحمد كامل أمام محكمة الثورة.

عن ناريمان، ولكنه عندما يكون بمفرده يمارس هوايته وخاصة فى الحفلات ونشأت أزمة بشأن اختيار راقصة عام ١٩٥١ ـ لتقوم بمهمتها فى كان ودوفيل ومونت كارلو ـ إذ وقع الاختيار على ثريا سالم، ولكن وزارة الداخلية ترددت فى إصدار جواز سفر لها، وعليه اتصل إلهامى حسين من باريس لتسهيل المأمورية وتقرر سفرها، وفى اللحظة الأخيرة حال عبد الفتاح حسن دون ركوبها الطائرة، وفى الوقت نفسه منع سامية جمال من السفر، ثم سمحت لها سلطات المطار بالمغادرة، ولم تكد تنزل فى فندق جولف بمونت كارلو حتى رفع عليه العلم المصرى(١)، وكان فاروق بالمدينة من غير زوجته حيث كانت تشعر بإرهاق الحمل(٢)، وفيها أعجب بعارضة أزياء إسكتلندية. ومما يذكر أن السلطات المصرية رفضت السماح لها بدخول مصر(٣).

ولم تكن ناريمان تصاحب زوجها فى أثناء لعبه للقمار، حقيقة أنها كانت أحيانًا تلعب معه، ولكن ـ كما صرح لإحدى الصحف الإنجليزية ـ للتسلية واستعملت مبالغ بسيطة(٤). وكان يتركها فى معظم الأوقات نائمة بالفندق ويمارس هوايته. ويذكر السفير البريطانى فى روما لحكومته أن لعب فاروق لفت الأنظار إلى أنه مريض بهذا الداء، وينقل الخسارة الكبيرة التى يخسرها، وأن السفير المصرى حدثه عن أن الملك كسب وخسر مبالغ باهظة أخيرا فى فينيسيا(٥). ويسجل فاروق أنه كان يصحب ناريمان إلى المحلات وإذا أعجبت بشىء يقول لها «سأشتريه هدية لك إذا كسبت» ويذهب ليلعب ويكسب ويفى بكلمته. ويعود ويقر أنه تعرض للخسارة(٦).

وارتفعت نفقات رحلة شهر العسل بشكل أثار الانتباه، فيسجل السفير البريطانى فى روما للندن أن المصروفات الباهظة والترف الذى أحاط بالملك والملكة بهر الإيطاليين، ويبين أن ناريمان أنفقت ٢٠ ألف جنيه فى منتصف يوم بفينيسيا، وأنها تشترى المجوهرات

---

(١) روز اليوسف، عدد ١٢٠٨ فى ٧ أغسطس ١٩٥١، ص ص ٧، ١٢، عدد ١٢٠٩ فى ١٣ أغسطس ١٩٥١، ص ٨، عدد ١٢١٠ فى ٢١ أغسطس ١٩٥١، ص ٨.

(٢) Farouk's Memories, Op. Cit, Nov. 23, 1952.

(٣) روز اليوسف، عدد ١٢١١ فى ٢٨ أغسطس ١٩٥١، ص ١١.

(٤) مصر الفتاة (الاشتراكية)، عدد ٢٦٦ فى ١٥ يوليو ١٩٥١، ص ١.

(٥) F.O. Op. Cit, JE 1941 - 28, Russell - Smith, Rome. July 25, 1951, No 10223,
ذكر أنه مساء يوم واحد خسر مائة ألف جنيه.

(٦) Farouk's Memories, Op. Cit, Nov. 23, 1952.

دون وعى، وأن أكبر ثلاثة تجار للماس فى العالم يحومون حول الملك[١]. وقد نشرت الأهرام أنه اشترى للملكة مجوهرات أثرية يرجع تاريخها إلى ما قبل مائتى عام، ويذكر هو أنه كان يشتريها لها ليدخل السرور عليها[٢]. ولكن من المعروف حبه لاكتنازها.

وقضى فاروق وناريمان شهر العسل الذى استمر ثلاثة أشهر واثنى عشر يومًا يتنزهان خلالها فى ظل مظاهر البذخ، وعادا إلى الإسكندرية فى ١٥ سبتمبر ١٩٥١، وبعد أربعة أشهر وضعت الملكة ولى العهد، ولم يكن الشهر التاسع فى الحمل اكتمل مما جعل المتظاهرين فى أثناء هتافاتهم العدائية يرددون «ناريمان. ناريمان. ابنك عنده سنان»[٣].

والواقع أن هذه المسألة كانت مثارًا للكلام من قبل ولادة الطفل. فقد كتب السفير البريطانى لموريسون عقب الزفاف الملكى بتسع وثلاثين يومًا عن أن عم ناريمان حدَّثه عن قلق أسرتها على مستقبلها فى حالة ما لم تلد وريثًا للعرش، وبيَّن ستيفنسون أنه أيقن على الفور أن الملكة حامل، ثم ينتهى إلى القول «هذه الحقيقة يجب أن تبقى سرًا»[٤]. واعترف فاروق أن ابنه ولد قبل الشهر التاسع، وأرجع السبب إلى الوراثة، فأشار إلى أن ناريمان الوحيدة من بين سبعة حملت فيها أمها واكتملت الشهر التاسع، أما الباقى فلم يكتملوا وبالتالى لم يعيشوا[٥]. وعلى أى حال فمن المحتمل أن يكون الطفل ابنًا لسبعة أشهر، ونظرًا لكثرة الإشاعات والأقاويل حدثت هذه الملابسات.

ومما لا ريب فيه أن ولادة ولى العهد قد رفعت من مكانة ناريمان وأعطتها الثقة، وإن كانت الفترة التى أعقبت ولادته مثلت أحلك الأوقات فى حياة فاروق. وبرغم الظروف الصعبة التى اكتنفت الحياة فى مصر، فإنه راح يُخطِّط فى بداية يونيو ١٩٥٢ لرحلة بحرية أخرى مع زوجته وابنه. ويذكر السفير الأمريكى للسفير البريطانى أن رئيس الديوان يُصر على ألا يتعدى الغياب عن مصر أسبوعين، وأن تكون الرحلة فى شرقى البحر المتوسط، ولكن ستيفنسون يُعقِّب بأن التأثير المغناطيسى لجنوبى فرنسا سيكون أقوى من نصيحة

---

(١) F.O. Op. Cit.، يُذكر أن فاروقًا كان يصرف حوالى ٨٠٠ ألف فرنك فى اليوم مما حدا بأحد أصحاب الفنادق القول: «إن مثل هؤلاء الزبائن لا يدومون»، Derosne, F.O. Op. Cit, P. 144

(٢) الأهرام، عدد ٢٣٥٩٩ فى يونيو ١٩٥١، ص ٣، Farouk's Memories, Op. Cit, Nov. 23, 1952.

(٣) صلاح عيسى، المرجع المذكور، ص ٩٥.

(٤) F.O. Op. Cit, 90110, JE 1016 - 4, Stevenson - Morrison, Alex. June 15, 1951.

(٥) Farouk's Memories, Op. Cit, Nov. 23, 1952.

حافظ عفيفى(*) . ومع نهاية يونيو كانت الأمور تحتضر وتنحدر وتتدهور، وبالتالى لم يتمكن الملك من تنفيذ التخطيط، حيث أعدَّت له رحلة بحرية من نوع آخر فى ٢٦ يوليو .

وبذلك يتضح أن حياته الخاصة مثَّلت الهوة السحيقة التى سقطت فيها الملكية، ويُعَدّ هو المسئول عنها أولاً وأخيراً، وكان يمكنه توجيهها بعيداً عمَّا انغمس فيه، لأنه بحكم تركيباته الشخصية دفع الحوادث وتحكَّم فيها، إذ وجد المسبِّحين بحمده والشاكرين لفضله والمُقبِّلين ليده والساجدين على أعتابه والمشجِّعين له، ولكنه بتصرفاته جعلها تدريجيّا تتحول ضده لتتجمَّع فى النهاية داخل بوتقة ينصهر فيها حكمه. ولو أنه وضع الأمور فى نصابها، ونحَّى ميوله الاستبدادية، واجتث نزوعه للأوتقراطية، ونفض الطغيان وآمن بالديمقراطية وحقوق الشعب، وتخلى عن عناده وإصراره وصلابة رأيه وعبوسه وسرعة غضبه، وتحكم فى انفعالاته وعواطفه، وأقصى حساسيته، وتحمل النقد، وانصاع للمشورة الحسنة، وتواضع وتنازل عن الكبر والتعالى والغرور، وانتزع الشهوات والنزوات وحب الذات، وتمسَّك بالطهارة، والتزم بمبادئ الدين وقواعد التقاليد والأخلاق، لأصبح للنهاية شكل آخر، وبخاصة أنه مع بداية حكمه أحاطته الظروف التى كان من الممكن استغلالها لبناء أساس جديد، لشكل حكم يختلف عن سابقه. حقيقة أنه بدت إيجابياته فى مواقف متعدِّدة، لكنها جاءت دون قصد حيث سيطرت المصلحة الخاصة على جميع التخطيطات.

وعلى أى حال فقد أصبحت صورة شخصيته واضحة المعالم تحت الضوء الذى تسلَّط عليها ونبع من مصدر استمد وجوده من منطلق الحياد، وحرص على التقاط الحقائق التى تُقصى الزيف والامتهان المقصود جانبًا، وتُعطى البلورة المطلوبة لتلك الشخصية بعيداً عن أى مؤثرات أو توجيهات أو أغراض.

(*) F.O. Op. Cit, 96876, JE 1018 - 162, Stevenson - F.O, Alex. June 10, 1952.



الفصل الحادى عشر

السـقـوط

بدأت الأحداث تتوالى سريعًا منذ مساء ٢٢ يوليو ١٩٥٢ فى وقت لم يُقدِّر فيه فاروق خطورة الموقف فى الجيش. حقيقة أن نشاط الضبَّاط الأحرار أقلقه ومنشوراتهم أثارته وتحركاتهم سببت له الريبة، ولكن مع ذلك كان على يقين من أن هذا جميعه فقاعات هوائية، إذ ترسَّب فى أعماقه لآخر لحظة أن الجيش جيشه هو، مطيع له، منفذ لأوامره، فالثقة المتزايدة بالنفس سيطرت عليه من ناحية، والإحساس بقوَّته وجبروته أعطاه التأنى فى التصرفات من ناحية أخرى، وبخاصة بعد أن أدرك أن كبار رجال الجيش حوله يحمون عرشه، هذا بالإضافة إلى أن حاشيته صاحبة التأثير عليه هوَّنت له الأمر، وبالتالى تحدى وقرر التصدى والإطاحة بتلك الشرذمة الصغيرة التى اعتقد أنها بؤرة الضبَّاط الأحرار، وبالفعل كانت التحريات تجرى فى كل مكان لسحق هذه الحركة، مما دفع بأصحابها للتعجيل بها.

ونحن هنا لا نُقَيِّم حركة الضبَّاط الأحرار، فكفاءتهم وتضحياتهم وشجاعتهم وجسارتهم ووطنيتهم أمر مفروغ منه، ولكن المتتبع لأحداث الحركة منذ ليلة ٢٣ يوليو يجد أن الظروف ساعدتهم ودفعت بهم إلى القيام بها، وأنه كان من الممكن لأى عارض أن يعترضهم ويفشل التخطيط ويذهبوا وراء الشمس. فقبل الحركة بيوم، وبرغم الحيطة الشديدة التى التزم بها أصحابه، علم المسئولون ـ وكانوا بمصيف الإسكندرية ـ أن هناك أمرًا يُدبِّره الجيش أكَّدته التحركات داخله(*).

وكان فاروق فى تلك الليلة وبعد تشكيل وزارة الهلالى وتأديتها اليمين قد هدأ، يقينًا منه بأن المشكلات التى اكتنفت الحكم ربما تنتهى، ولكن سرعان ما تبدَّدت الصورة بوصول نبأ

(*) جمال حماد، المرجع المذكور، ص ص ١٩٨ ـ ٢٠٧، عبد اللطيف بغدادى، المصدر المذكور، ص٥٣.

الحركة إليه عن طريق محمد حسن ، فأمر بالاتصال بمحمد حيدر وحسين فريد ، وأبلغ الأخير أحمد كامل بأن الحركة بسيطة وسيتولى قمعها[١] . أيضا اتصل النجومى من القصر بحسين فريد ، وكان قد قُبض عليه فى مكتبه بالرئاسة ، ومن ثم رد عليه عبد الناصر وأفهمه أن رئيس الإركان فى جولة تفتيشية[٢] . وتلقى محمد نجيب مكالمات تليفونية من وزير الداخلية ووزير التجارة والصناعة ورئيس الوزراء لوقف الحركة وتهدئة الحال والتنبيه بأن النتائج ستكون وخيمة ، وبخاصة أن القوات البريطانية على مقربة ويُخشى من تقدمها ، ولكن فى تلك اللحظات نفسها كان الضبَّاط قد استولوا على مبنى القيادة وتحرَّكت المدرعات ودخلت القاهرة ، وقبض على اللواءات ودخل محمد نجيب مقر القيادة[٣] .

وحتى الساعات الأولى من صباح ٢٣ يوليو لم يكن فاروق يتوقع أن يكون الأمر أكثر من انتفاضة ، وأنها ليست إلا زوبعة فى فنجان ، وعلى وجه الخصوص بعد أن طمأنه كل من النجومى ومحمد حيدر ، والأخير اتصل بقائد المدفعية ورد عليه نقيب انتحل شخصيته ، وأكد له سلامة الموقف ، وبالتالى نقله للملك وأدخل فى روعه أن قوات المدفعية كلها رهن إشارة القائد الأعلى ، وما لبث الأمر أن علم بما قام به الضبَّاط . وعندما سمع أن هناك بيانًا سيذاع مع افتتاح الإذاعة أمر كريم ثابت بمنع إذاعته ، فبادر بالاتصال بمحطة إرسال أبو زعبل وطلب فك المحطة ، وأصدر مرتضى المراغى أمره بقطع التيار الكهربائى ، ولكن أحد الضبَّاط أسرع للمحطة وهدَّد بالسلاح وأدارها[٤] . ورأى فاروق إمكانية إحباط الحركة عن طريق حسن عاكف الذى طار من الإسكندرية إلى ألماظة وهبط على مقربة من السرب الملكى ليطير به إلى أنشاص ، ومن هناك يتولى المقاومة . ومُنى بالفشل لوجود كوردونات الجيش ، ولوصول قوات أطلقت نيرانها ، فأصابت الطائرة الملكية ببعض الطلقات ، وانتهت حركته بالعودة إلى قصر المنتزة[٥] .

واتصل الهلالى بالملك وطلب منه تفويضًا للاتصال بالقوات الثائرة وبحث مطالبها ، فأعطاه إياه فطلب من قائد الحركة تأجيل إذاعة البيان ، ولكن الخطة نُفِّذت ، وأذاعه

---

(١) الأهرام ، عدد ٢٤٥٠٩ فى ٢٧ ديسمبر ١٩٥٣ ، ص ١ ، شهادة أحمد كامل أمام محكمة الثورة .
(٢) جمال حماد ، المرجع المذكور ، ص ٢١٦ ، أنور السادات ، قصة الثورة كاملة ، ص ص ٨٤ ، ٨٥ .
(٣) محمد نجيب ، المصدر المذكور ، ص ص ١١٣ ـ ١١٦ ، جمال حماد ، المرجع المذكور ، ص ص ٢١٢ ـ ٢٤٢ ، أنور السادات ، قصة الثورة كاملة ، ص ص ٨٧ ـ ٨٩ .
(٤) جمال حماد ، المرجع المذكور ، ص ص ٢٥٢ ـ ٢٦٣ ، ٢٦٨ .
(٥) المرجع نفسه ، ص ص ٢٦٣ ـ ٢٦٦ .

السادات ـ باسم محمد نجيب الذى أعلن نفسه قائدًا عامًا للقوات المسلحة ـ فى السابعة والنصف من صباح ٢٣ يوليو . ولم يتعرَّض بكلمة صريحة لفاروق وأشار إلى الرشوة والفساد وعدم استقرار الحكم وهزيمة فلسطين والخيانة ، وبيَّن دور الجيش وهدفه ، وألقى المسئولية عليه ، وطالب بالتزام الهدوء والسكينة ، وطمأن الأجانب على أرواحهم ومصالحهم(١) . وأيقن فاروق خطورة الموقف ودقَّته وانهارت حالته وانقلب استهتاره إلى خوف سيطر عليه ، ودق تليفونه عدة مرات عند السفير الأمريكى ، وفى كل مرة يقول له بوضوح إن التدخل الأجنبى فقط هو الذى يمكن أن ينجيه هو وأسرته ، وإن لم يطلب بالتحديد تدخل القوات البريطانية إلا أن هذا الأمر كان واضحًا(٢) .

ويتصل كافرى بالقائم بالأعمال البريطانى ليقف على رد الفعل عليه ، فيذكر له أن عليه تبليغ الملك بأن قائد القوات البريطانية بُلِّغ تبليغًا كاملاً بالأحداث ، وأن وجهة نظره ـ أى كريزول ـ الشخصية أن المسألة داخلية بحتة ، وأنه لا يعتقد أن الحكومة البريطانية ترغب فى استخدام القوات البريطانية لهذا الغرض ؛ وسأل كريزول السفير الأمريكى عما يمكن أن تكون هذه الإجابة سببًا فى مغادرة فاروق مصر ، فأجابه بأن الملك فى حالة ذعر رهيب ، لكنه سيعمل كل ما فى وسعه ليجعله هادئًا وثابتًا ، فطلب منه القائم بالأعمال البريطانى أن يعطيه مثل هذه النصيحة منه أيضًا ، ويُسجِّل للندن أنه لم تقدم طلبات من المنشقين بعد للملك ، وأنه إذا حافظ على هدوئه فربما يتخطى الأزمة ويخرج منها كحاكم دستورى ، وقد بيَّن لكافرى ـ والذى عندما تنقطع الاتصالات التليفونية يبعث إليه برسوله ـ بأنه لا يزال يمكنه الاعتماد على البحرية(٣) .

---

(١) F.O. 371 - 9877, JE 1018 - 208, Creswell - F.O, Alex, July 23, 1952, No 1062.

(٢) ذكرت صحيفة الأخبار فى ١١ أكتوبر ١٩٥٢ أن النائب العام يطلب عقوبة الإعدام لفاروق لاتهامه بأنه طلب تدخل الجيش البريطانى فى مصر ، وأنه قال لحاشيته « لا تخافوا فإن الجيش البريطانى سيدخل ويعيد النظام ، ومرة أخرى ستوضع مصر تحت الحماية البريطانية» . كما أضاف محمد حسن أن فاروقا طلب الطلب نفسه من كافرى .

F.O 141 - 1453, 1011 - 75 - 52 G Cairo, - F.O, Oct. 11, 1952.

(٣) F.O 371, Op. Cit, J 1018 - 211, Creswell - F.O, Alex. July 23, 1952, No 1067, F.O. 141, Op. Cit, Alex - F.O, July 23, 1952.

لم يكن للضبَّاط الأحرار مندوبين فى السلاح البحرى ، وذلك لأن ضباط البحرية يؤدون خدمتهم فى القاعدة البحرية بالإسكندرية أو على ظهر القطع البحرية ، وعليه لم يكن هناك أى دور يتعلق بهم فى خطة العمليات بعكس سلاح الطيران ، جمال حماد ، المرجع المذكور ، ص ص ٦٣ ، ٦٤ .

وفى اللحظة التى كتب فيها كريزول هذا الخطاب لحكومته، وصل رسول من طرف محمد نجيب - أرسل عن طريق عضو من السفارة الأمريكية - ومعه رسالة بأن الحركة فى مجموعها عمل داخلى، وهدفها الرئيسى القضاء على الفساد، وأن أى تدخل بريطانى سيقاوم(١).

وتبعث الخارجية البريطانية بردِّها الفورى الذى توافق فيه على رأى ممثلها بعدم التعرُّض للحركة لِمَا فى ذلك من نتائج سيئة للغاية، وأن على كافرى تهدئة فاروق، وتعشَّم أن يحرص على عدم اتخاذ أى عمل وهو فى حالة الرعب التى تتملَّكه، وأن عليه الاستمرار فى الاتصال بحكومته التى يمكنها الاتفاق مع محمد نجيب على الشروط، كما تستحسن أن يجرى ممثلها الاتصال بقائد الحركة(٢). ويكتب وزير الدفاع البريطانى ليُؤيِّد موقف كريزول لما فى الوضع من حساسية، ويُبيِّن أنه من الأساس ضرورة تجنب أى عمل يثير القوات المسلحة المصرية، وأنه لم تظهر أى مخاطر سواء على أرواح البريطانيين أم ممتلكاتهم فى مصر، وأيضًا على أمن القوات البريطانية فى منطقة القناة، وعليه فيجب ألا تُتَّخذ أى تحركات خارج منطقة القناة، أو أى عمل يخطط لإغلاقها(٣).

وكان البكباشى ملور Mellor قد ذهب فى الساعة الحادية عشرة صباحًا إلى القائد المصرى لمنطقة القناة، وفى أثناء الحديث معه اتصل به محمد نجيب، وعندما علم بوجود الضابط البريطانى طلب التكلم معه، وسأله عما ستقوم بعمله القوات البريطانية إذا طلب الملك منها التدخل، فأجابه بأنه ضابط صغير ولا يعرف. وهنا أخذ القائد المصرى سماعة التليفون لينقل إليه يقينه من أنه لن يكون هناك تدخل لإنقاذ الملك من الوحل الذى وضع نفسه فيه(٤).

---

(١) F.O. 141, Op. Cit, F.O, 371, Op. Cit, JE 1018 - 204, Creswell - F.O, Alex. July 23, 1952, No 1060. قام على صبرى - وكان مديراً للمخابرات الحربية بالقوات الجوية - بإبلاغ السفير الأمريكى عن طريق الملحق الجوى، عبد اللطيف البغدادى، المرجع المذكور، ص ٥٦.

(٢) F.O. 141, Op. Cit, 1011 - 80 - 52 G, F.O, Alex. July 23, 1952, F.O. 371, Op. Cit, JE 1018 - 210, Creswell - F.O, July 23, 1952, No 1065.

(٣) F.O. 141, Op. Cit.

(٤) F.O. 371 - 96878, Je 1018 - 225, British Middle East Office - F.O. Fayid, July 24, 1952, No 448.

ويبعث كريزول بمساعد الملحق العسكرى مع بعض أعضاء السفارة إلى القاهرة لمقابلة قائد الحركة، فيلتقوا بمجموعة مجلس القيادة ـ صغار الضباط وفقًا لتعبير القائم بالأعمال البريطانى ـ نيابة عن محمد نجيب، ويقتنعوا بأن الهدف من الحركة، تطهير الجيش وقطع دابر الفساد(١). وهذا ما حرصت قيادة الحركة على إظهاره. واجتمع مجلس الوزراء البريطانى واستعرض الموقف ونتائج الاتصالات بين الأطراف المعنية، وأوضح رئيس الوزراء أن أى حركة من القوات البريطانية فى مصر فى هذه الظروف يجب أن تكون غير فضولية بقدر الإمكان، بمعنى أنه طلب عدم التطفُّل(٢).

كانت المرحلة الثانية للخُطَّة إسقاط وزارة الهلالى لاصطباغه بالصبغة الحزبية، وتعيين وزارة ترأسها شخصية قوية تقليدية ولها مكانتها لتتولى مهام المرحلة بنجاح، ووقع الاختيار على على ماهر رجل الأزمات، وكان اختيارًا موفقًا لنفوذه ومقدرته وخبرته وحنكته السياسية من ناحية، ولأنه الشخص الذى يمتلك القوة لمواجهة فاروق من منطلق الهيبة التى يمكن أن تكون لها وجود لدى الملك تجاهه من ناحية أخرى، وبالتالى يصبح هناك ضمان لتحقيق الطلبات التى تفُرض من القائمين على الحركة. أى يستخدم كأداة طيِّعة لهم لتنفيذ أغراضهم، فى الوقت الذى يضفى عليهم طابع الاعتدال وعدم التطرف، مما يعطى الأمان للملك حتى لا يلجأ للاستعانة بالقوة الأجنبية، ولتكون أمامهم الفرصة للعمل، أيضًا مما هو جدير بالذكر أنه كان للعلاقة الشخصية بين محمد نجيب وعلى ماهر وزنها.

ووافق المرشح على شريطة تكليف الملك له بتشكيل الوزارة، وعرف ممن بلَّغوه بهدف الحركة فى التطهير والإصلاح، وطمأنهم بأنه سيُبلَّغ الملك عن طريق جلاد(٣). ويشك القائم بالأعمال البريطانى فى أن يكون على ماهر وراء الحركة، ويضع علامات الاستفهام حول الإصرار على أن يشكل الوزارة برغم وجود غيره من المستقلين مثل حسين سرى(٤).

---

(١) Ibid, JE 1018 - 233, Creswell - F.O, Alex. July 25, 1952.

(٢) CAB 128 - 25, Conclusion of a Meeting of the Cabinet, July 23, 1952, Minute I Egypt.

(٣) روز اليوسف، عدد ١٢٦٤ فى أول سبتمبر ١٩٥٢، ص ٣٠، كمال الدين حسين، المصدر المذكور، عدد ٢٦٧٢ فى ٢٦ ديسمبر ١٩٧٥، الحلقة الثانية، أنور السادات، قصة الثورة كاملة، ص ص ٩٥، ٩٦.

(٤) F.O. Op. Cit, 96880, Je 1018 - 309, Creswell - F.O, Alex. July 28, 1952, No 1011.

لكنه على ما يبدو لم يضع الاعتبارات التى تُميِّزه عن غيره. ويستبعد ستيفنسون ذلك، ومع هذا يُسجِّل احتمالية أن يكون على علم مسبق بالحركة(١). وعلى أى حال فالواضح أنه أيدها لما ضاقت به نفسه من فاروق وتصرفاته.

وفى تلك الأثناء جاء لمقر القيادة أول وسيط ورسول سلام لفاروق، إنه مصطفى صادق ضابط الطيران السابق وعم ناريمان، وكان يحمل إلى محمد نجيب كل عشر دقائق عرضًا جديدًا، فبيَّن أن الملك مستعد لإجابة جميع مطالب الجيش بشرط أن يتوجه إليه ويستعطفه لتلبيتها، فلما رفض أسقط الاستعطاف، فلما رفض عرض عليه أن يُشكِّل حكومة عسكرية، وكان ذلك العرض الأخير، وقوبل بالرفض أيضًا(٢). وأدرك الهلالى الموقف، وانتقل إلى القصر ليعلم الملك بنيَّته فى تقديم الاستقالة.

وفى الساعة الثالثة بعد الظهر أرسل فاروق للسفير الأمريكى ليذكر له أنه ليس عنده بديل ولا بد من تكليف على ماهر بتشكيل الوزارة، ووصف ضباط الحركة بأنهم وقحون، وشكا له من البريطانيين مشيرًا إلى أنهم وراء الفتنة، فدحض السفير ذلك(٣). وكان أول انطباع لحكومته أن يتحكم الملك فى أعصابه، وأنه إذا تصرف بحكمة، وضحى ببعض مستشاريه الفاسدين، فيمكنه استرداد الكثير مما فقده. وبعد أن ينقل السفير البريطانى فى واشنطن هذا الانطباع لكريزول يُبلغه أن الخارجية الأمريكية تأخذ على عاتقها وجوب عدم تدخل القوات البريطانية لصالح فاروق(٤). إذن أصبح واضحًا أن المساعدة التى ينتظرها الملك لتثبيت عرشه والقضاء على حركة التمرد ـ كما كان يرها ـ لن تتحقق.

ويطلب مرتضى المراغى ـ ولم تكن الوزارة قد قدمت استقالتها بعد ـ من كريزول التدخل البريطانى(٥)، مستعرضًا الأخطار المحدقة بمصر. وحتى يستحث محدِّثه، ذكر أن الحركة تضم المسئولين عن تنظيم كتائب التحرير، وأن وراءها الشيوعيين والإخوان المسلمين، الأولون يتمثلون فى صغار الضبَّاط وهم القوة المحركة، بينما محمد نجيب من

---

(١) Ibid, 96879, JE 1018 - 310, Stevenson - F.O, Cairo, Aug. 2, 1952, No 179.

(٢) روز اليوسف، عدد ١٦٢٤ فى أول سبتمبر ١٩٥٢، ص ٣٠، محمد نجيب، المصدر المذكور، ص ص ١١٨، ١١٩.

(٣) F.O. 141, Op. Cit, 1011 - 83, 88 - 52, G, Creswell - F.O, Alex. July 23, 1952, No 1072.

(٤) Ibid, 1011 - 82, Washington - Alex. July 23, 1952, No 44.

(٥) F.O. 371 - 96877, JE 1018 - 219, 1018 - 219, Creswell - F.O, Alex. July 23, 1952, No 1074.

الإخوان وهو يفتقد الفطنة وضعيف، ويمثل صورة فقط فى الحركة . وفى الوقت نفسه أظهر أن الملك يستحق تمامًا كل ما يحدث له، وأنه يجب أن يخرج فى الحال ثم تتدخل بريطانيا(١)، ويؤكد كلامه بناء على المعلومات التى حصل عليها بصفته وزيراً للداخلية .

ولم تكن الخارجية البريطانية تُسلِّم بجميع أقواله، فقد اعترفت بإمكانية الأخطار وأنها يجب وضعها فى الحساب، لكن ساد اعتقادها أن محاولة مرتضى المراغى نابعة من رغبة الملك بهدف الإقناع بالتدخل لدرء خطر الشيوعية بعد أن أيقن عدم الرغبة فى إنقاذه، ويُبلِّغ السفير البريطانى فى واشنطن حكومته بأن ما حدث فى مصر تَعُدّه الولايات المتحدة مسألة داخلية، وهى فى الوقت نفسه تُقرُّه، وأن فاروقًا فقد الاحترام فيها، ومثل هذه الحركة ومغزاها الواضح فى القضاء على الفساد، تلقى نحوها شعوراً حسنًا للغاية من الحكومة والشعب(٢) .

وكان أمر التدخل مرفوضًا أيضا من السياسة البريطانية، حيث أعلنت أنها ترحب بالقضاء على الفساد وتحسين حالة الشعب حتى لا تجد الشيوعية مكانة لها(٣) . ومع هذا اقترح كريزول إخطار قيادة الجيش أن تتحرك القوات البحرية البريطانية من بور سعيد إلى الإسكندرية لإجراء مناورات، فى الوقت الذى تكون فيه مستعدة فى حالة قيام ثورة ضد بريطانيا، ولكن لندن ترفض(٤) . والحقيقة أن سياسة الدولتين الموحَّدة تجاه الشرق الأوسط، كانت واضحة هنا تمامًا، فإن تشابك مصالحهما فرض عليهما التصدى لأى تحرك سوڤيتى فى المنطقة .

---

(١) Ibid, 96878, JE 1018 - 231, Creswell - F.O, Alex. July 24, 1952, No 1083.

(٢) Ibid, JE 1018 - 230, Franks - F.O, Washington - F.O, July 24, 1952, No 1408, JE 1018 - 226, Creswell - F.O, Alex. July 24, 1952, F.O. 141, Op, Cit, 1011 - 199 - 52 G, Washington - Alex. July 25, 1952, No 45.

معروف أن العلاقات ربطت بين بعض ضبَّاط الحركة وبين الأمريكيين، فعلى صبرى صديق للملحق العسكرى الأمريكى، وعبد الناصر على صلة بكيرمت روزفلت، وقد استقبلت السفارة الأمريكية البعض منهم فى المناسبات، وتقدمت العلاقة بعد أن وجدت الولايات المتحدة أنه ليس هناك أمل فى الإصلاح على يد فاروق . لمزيد من التفاصيل انظر كوبلاند، المرجع المذكور، ص ص ٩٤، ٩٥، أحمد حمروش، المرجع المذكور، ص ١٥،

Vatikiotis, Nasser and his Generation, p. 108, La Couture, Op. Cit, P. 148.

(٣) F.O. Op. Cit, 96877, Je 1018 - 218, Creswell - F.O, Alex. July 23, 1952, No 1072.

(٤) Ibid, JE 1018 - 22, Creswell - F.O. Alex. July 23, 1952, No 1077, F.O - Alex, July 24, No 1158.

وخضعت القاهرة ومداخلها لقيادة الحركة، واتُخذت الاحتياطات، واستمر الطيران فى القيام بطلعاته لتأكيده السيطرة[١]، وامتد نشاطه للإسكندرية لمنع فاروق من الهرب إذا حاول، كذلك أنيط به استكشاف أى تحركات للقوات البريطانية، بالإضافة إلى ما يحدثه من تأثير معنوى وبث روح اليأس فى نفوس الملك والحكومة والأعوان لحثهم على الاستسلام[٢]. وحمل على ماهر مطالب الحركة ـ والتى كان لها الطابع السطحى والمتوقع وذلك وفقًا للخطة ـ وتشمل تعيين محمد نجيب قائدًا عامًا، مع إعطائه السلطة لإحالة ٥٦ من كبار الضباط إلى المعاش من بينهم ٢١ لواء والذين تم اعتقالهم، وحل الحرس الملكى وضم مهماته ورجاله للجيش، وفصل بوللى ومحمد حسن ومحمد حلمى حسين ويوسف رشاد وحسن عاكف وأندراوس وكريم ثابت[٣].

ويذكر كريزول لحكومته أن على ماهر أخبره بالتفاهم الذى تم بينه وبين محمد نجيب بأن العسكرين لن يقدموا على إجراءات أكثر من ذلك[٤]. وودَّع قائد الحركة رئيس الوزراء المنتظر على محطة مصر فى وسط الهتافات للجيش، الذى وصل إلى الإسكندرية فى الساعة الحادية عشرة مساء، وراح يعد لتشكيل الوزارة، وكان الهلالى قد قدم استقالته فى الساعة السادسة مساء[٥].

فى صباح ٢٤ يوليو استقبل الملك على ماهر، وتناقشا فيما حمله الأخير من مطالب، وبدا على فاروق القلق حتى إنه كان هناك ثلاثة ضباط يقفون مدجَّجين بالسلاح[٦]. ووافق على الطلب الخاص بتعيين محمد نجيب قائدًا عامًا وما يتبعه[٧]. أما طلب فصل الأفراد المعنيين من الحاشية، فقد رفضه مصرِّحًا بأنه لا يقبل التدخل فى شئون من اختارهم

---

(١) Ibid, JE 1018 - 214, Creswell - F.O, Alex. July 23, 1952.

(٢) عبد اللطيف بغدادى، المصدر المذكور، ص ٥٠، جمال حماد، المصدر المذكور ص ١٨٤.

(٣) F.O. Op. Cit, 96878, JE 1018 - 238, Creswell - F.O. Alex. July 25, 1952, No 1090.

(٤) Ibid, JE 1018 - 269, Creswell - F.O, Alex. July 27, 1952, No 1132.

(٥) الأهرام، عدد ٢٣٩٩٧ فى ٢٥ يوليو ١٩٥٢، ص ٣.

(٦) Lacouture, Op. Cit, P. 148.

(٧) استتبع ذلك استقالة محمد حيدر، وكان فاروق مازال يأمل فى إمكانية حصر الحركة واحتوائها، ومن ثم فقد أنعم على محمد نجيب برتبة فريق فقبلها، لكنه تنازل عنها عقب عزل الملك. الأهرام، عدد ٢٣٩٩٩ فى ٢٧ يوليو ١٩٥٢، ص ٦.

لخدمته والمسألة عنده مسألة مبدأ، فأوضح له على ماهر أنهم يقومون بأعمال موظفين عموميين، ويتدخَّلون فى إدارة شئون البلاد، ويتصلون فى الخارج ببعض الدول العربية، ويجتمعون بالوزراء. وتناول بإسهاب الدور الذى يلعبه كل منهم، ثم بيَّن أنه لو كانت أعمالهم محصورة فى نطاق الخدمة الملكية الخاصة لما تذمر أحد ولا اعترض على وجودهم معترض. ومع هذا أصرَّ الملك على رفضه، فطلب منه على ماهر أن يفكر فى الأمر وأنه سيعود إليه مرة أخرى[١]. ولم يكن فرض الشروط على فاروق بجديد، فقد سبق أن أملتها بريطانيا عليه، ولكن الوضع اختلف هذه المرة، حيث فرضت من قوة داخلية كانت تدين له بالولاء، وكبر الأمر عليه، وبرغم ضعف مركزه فإن العناد تمكَّن منه لفترة قصيرة.

وأصدر فاروق أمره بقبول استقالة الهلالى، وأصدر أمرًا آخر لعلى ماهر بتشكيل الوزارة، وأشاد به وعدد مناقبه وما أنيط به من مهام فى هذه الأوقات العصيبة. ورد عليه رئيس الوزراء وأشار إلى الحكم الصالح القويم النزيه وإلى الدستور، وشكَّل وزارته واستحوذ على وزارات الداخلية والخارجية والحربية والبحرية، ووُزعت باقى الوزارات على رجال مستقلين[٢]. وعقب حلف اليمين، عاد على ماهر وحدَّث فاروقًا فى إبعاد أفراد الحاشية، فوجد منه تمنعًا للمرة الثانية[٣]. وفى هذه الأثناء قدم كريم ثابت استقالته، وأعلنت الصحافة أن مقابلة رئيس الوزراء للملك لم يتسع الوقت فيها لعرض جميع المطالب، ولم تبق إلا مسائل بسيطة[٤].

اتَّفقت كتابات الضبَّاط الأحرار وتصريحاتهم على أن مسألة عزل فاروق كانت أساسية فى الخطة المرسومة، وأنهم حافظوا على كتمانها حتى يأتى الظرف المناسب للقيام بها، وأن ما حدث منذ أول يوم لحركتهم كان جس نبض وامتحان، فإذا نجحوا سارت الأمور فى مجراها، ومن ثم تتحقق الخطوة التالية. ولما سرى الاطمئنان خصوصا إلى الموقف البريطانى السلبى، بدأ عبد الناصر وزكريا محيى الدين فى وضع تفاصيل خطة العزل، وتجهيزات القوات اللازمة للسيطرة على الإسكندرية وتأمينها، وصدرت الأوامر بتحريك

(١) المصدر نفسه، عدد ٢٤٣٥٥ فى ٢٣ يوليو ١٩٥٣، ص ٤، ذكريات على ماهر.
(٢) فؤاد كرم، المصدر المذكور، ص ص ٥١٩ ـ ٥٢٢.
(٣) الأهرام، العدد نفسه.
(٤) المصدر نفسه، عدد ٢٣٩٩٧ فى ٢٥ يوليو ١٩٥٢، ص ٦.

القوة إليها[1]. واستمرارًا للسياسة أعلن محمد نجيب عقب تشكيل الوزارة: «نريد تطبيق ما نص عليه الدستور من أن بلادنا ملكية دستورية». وعندما سُئل عما أذاعته بعض الإذاعات من أنه استولى على الحكم أجاب: «إننى أعلنها كلمة صريحة، أننا لا نتدخل فى السياسة، وأن حركتنا غير سياسية على الإطلاق، وكل ما قُمنا به من عمل إنما هو لصون الأمن العام من أى اضطراب. . . إن هدف الجيش الأول تطبيق الدستور وعدم تدخل الطفيليين لأن جميع المتاعب التى أصابت بلادنا كانت منهم»[2]. وكان ذلك تأكيدًا للعيان بأبعاد الحركة إذ حرص على إعطائها هذا الشكل.

ولم تتضح الصورة كاملة لبريطانيا، فقد اجتمع مجلس الوزراء البريطانى مرة أخرى، ليعرض وزير الخارجية رأيه بعد تسلمه رسالة من أحد أعضاء الحكومة البريطانية السابقة يُبلغه فيها أن الحركة نتيجة لتدبير الشيوعيين والإخوان المسلمين، وهدفها الثورة ضد النظام الرأسمالى، وأن هذا الافتراض يقصد به تنبيه القوات البريطانية فى المنطقة، وطلب إيدن عودة سيتفنسون للقاهرة، وأن تكون القوات على استعداد للقيام بدورها فى حالة تعرض حياة البريطانيين للخطر، فتصل فى خلال يوم من إخطارها، وأن تُبلَّغ الحكومة المصرية بذلك، وناقش المجلس مسألة تحريك القوات، وبيَّن أن السفن المطلوبة متفرقة والبعض منها فى إستانبول. وطرحت مسألة عما إذا كان محمد نجيب مسيطرًا على الموقف، أو أنه أداة لوجوه سياسية غير مرئية، ولو كان هناك بالفعل تهديد شيوعى، فمن الضرورى اتخاذ إجراء، وفى هذه الحالة سيلقى التدخل للمحافظة على النظام الديمقراطى التأييد من العالم الحر. وفى نهاية الاجتماع تقرر عدم تغيير حركة السفن، وأن يكون تحرك القوات من القناة متوقفًا على ضوء الأحداث[3].

وفى الحال صدرت التعليمات من الخارجية البريطانية لممثِّلها بمقابلة على ماهر، ليبلغه أن حكومته لا ترغب فى التدخل فى شئون مصر الداخلية، ولكنها لن تتردَّد فى ذلك فى حالة حماية الأرواح البريطانية، ومن ثم فإن القوات البريطانية على أهبة

---

(١) أنور السادات، قصة الثورة كاملة، ص ص ٩٩، ١٠١، ١٠٢، كان وضع الإسكندرية تحفُّه المخاطر، فيها الملك والحكومة وقوات الحرس والقوات البحرية وخفر السواحل، جمال حماد، المرجع المذكور، ص ٢٧٧.

(٢) الأهرام، عدد ٢٣٩٩٧ فى ٢٥ يوليو ١٩٥٢، ص ص ١، ٤.

(٣) CAB 128 - 25, Conclusion of a meeting of the Cabinet, July 24, 1952, Minute 5, Egypt.

الاستعداد، وأخطر محمد نجيب بذلك. وتُسجِّل الخارجية البريطانية وجهة نظرها بأن الوضع الجديد هو نتيجة حتمية للفساد وسوء الحكم، وأنها تأمل زوال العوامل الكامنة فيهما، كما تشير إلى أنه من الصعب التنبؤ بمدى اتساع الأحداث فى هذه الأزمة(١).

وتتخذ الولايات المتحدة الموقف نفسه، فقد أخبرت الخارجية الأمريكية السفير البريطانى لديها بأنها جارية فى إعطاء التعليمات لسفيرها فى القاهرة بأنه إن لم ير مانعًا، يبعث برسالة إلى على ماهر تفيد بأن الأمريكيين يَعُدُّون الحالة فى مصر داخلية صرفة، لكنهم يُنبِّهون إلى بيان محمد نجيب الذى تناول فيه المحافظة على سلامة الأجانب. وينقل السفير البريطانى لكريزول ما صرح به أحد المسئولين الأمريكيين له، بأنه إذا اتضح أن هناك علامة شيوعية بارزة على الحركة، يكون التدخل(٢). وبذلك تتضح أن الرؤية لم تكن منجلية تمامًا تجاه الحركة، وأصبح الجميع ينتظر الخطوة القادمة.

وكان لانتقال فاروق من قصر المنتزة إلى قصر رأس التين فى فجر ٢٥ يوليو واقع فرض نفسه، فقد جثم الفزع فى قلبه، وصرَّح بأن القصر الأول هدف ميسور من الجو(٣)، وبالتالى فإن حمايته تكمن فى القصر الثانى، نظرًا لوجود القوة الأساسية للحرس والقوات البحرية وخفر السواحل والميناء والمحروسة، هذا بالإضافة إلى أنه المكان المناسب للهروب عند اشتداد الأزمة، ومنه يمكن مد يد العون الأجنبية.

وقاد السيارة بنفسه، وجلس بجواره حسن عاكف وخلفه ناريمان وابنها ومربيته، وتبعته سيارة أخرى بها بناته. وتحصَّن داخل القصر، واتصل بالسفير الأمريكى -- عن طريق إيلى رئيس ورشة الكهرباء ـ طالبًا منه طائرة حربية أو سفينة حربية لتقله وأسرته لخارج مصر(٤). وارتدى سترته البحرية، وبعث فى طلب أحمد كامل وجلال علوبة، وانتظر فى الطابق الأول، وبجانبه الملكة والأميرات وولى العهد وبعض الحقائب. وحضر

(١) F.O. 371, Op. Cit, JE 1018 - 237, F.O - Alex. July 24, 1952, No 1162, F.O Minute, Bowker, July, 24, 1952.

(٢) Ibid, JE 1018 - 245, Franks - F.O, Washington - F.O, July 25, 1952, No 1418, F.O. 141, Op. Cit, 1011 - 119 - 25, G, Washington - Alex. 25, 1952.

(٣) Farouk's Memories, Op. Cit, Oct. 12, 1952.

(٤) F.O. 371, Op. Cit, JE 1018 - 241, Creswell - F.O, Alex. July 25, 1952, No 1095.

المطلوبان، وأوضح قائد بوليس القصور أنه لا بد من استئذان القيادة فى السفر، ولّمح أنه من الأفضل إبعاد أفراد الحاشية المطلوب إقصاؤهم، لكن فاروقًا ذكر أن المسألة تختص بالكرامة، وأن هؤلاء الأشخاص ضحُّوا من أجله. والتفت إلى قائد اليخوت وسأله عن المحروسة، فعلم صعوبة استخدامها[1].

وجاء رد السفير الأمريكى دون أن يعطى إجابة مباشرة، فى الوقت الذى طلب فيه من فاروق التزام الهدوء. وكانت الخارجية الأمريكية قد أصدرت تعليماتها لسفيرها بأن يستمر فى طريق إقناع الملك بترك الخوف جانبًا، ويذكر السفير البريطانى فى واشنطن للندن بأن الحكومة الأمريكية تتجنّب التدخل فى شئون مصر الداخلية، وأن تحقيق طلب فاروق يتعارض مع ذلك. ويكتب كريزول لحكومته لينقل أن كافرى يستخدم كل تأثيره ليمنع الملك من الرحيل حتى لا تنشأ جمهورية متطرفة تكون قاتلة، وأنه ـ أى كريزول ـ يوافقه فى الرأى[2]. وراحت الخارجية الأمريكية تبحث عما إذا كانت هناك سفن حربية أمريكية قريبة من مصر، لأنه فى حالة تعرض حياة فاروق للخطر، أو عند ظهور دليل على أن الحركة تعزى للشيوعية ربما تعيد النظر فى موقفها، وتسأل السفير البريطانى عن موقف حكومته من ذلك، وإذا كان لها هى الأخرى سفن حربية فى المنطقة[3].

وتُبيِّن الخارجية البريطانية أن السفينة «مان إكس مان» تتبع الأسطول وراسية فى بور سعيد ويمكنها الإبحار إلى الإسكندرية خلال عشر ساعات ونصف الساعة، ويمكن ضغط المدة إلى ست ساعات ونصف الساعة، وتستعرض الحلول، فتذكر أنه من المستحيل اتخاذ أى إجراء لإخراج فاروق بالقوة، حيث يُعرِّض للالتحام مع القوات المصرية، وتعوق ذلك أسباب سياسية معروفة، بالإضافة إلى أنه من المتعذر التدخل فى عملية قد لا تخرج الملك حيًا، وأنه فى حالة تمكُّنه من الهروب إلى منطقة القناة أو البحر الأحمر، بيخته فيعطى حق اللجوء. وأخيرًا ترى أنه من الممكن إعطاء تعليمات إلى كريزول

---

(١) المصور، عدد ١٤٦٨ فى ٢٨ نوفمبر ١٩٥٢. كانت المحروسة قد غادرت فى ٢٤ يوليو مرساها، ورست الشمندورة فى الميناء الخارجى، ومنعت الزوارق والعائمات الاقتراب منها، الأهرام، عدد ٢٣٩٩٦ فى ٢٤ يوليو ١٩٥٢، ص ٤.

(٢) F.O. Op. Cit, JE 1018 - 240, Faranks - F.O, Washington, July 25, 1952, No, 1420, F.O. 141, Op. Cit, 1011 - 110 - 52 G, Creswell - F.O, Alex. July 25, 1952, No 1095.

(٣) F.O. 371, Op. Cit,

للوصول إلى نقطة للتفاهم مع الثوار، بأن يطلب منهم عدم تعريض فاروق لأى أذى بشخصه، وفى مثل هذه الظروف يتم إرسال سفينة بموافقتهم لنقله خارج مصر[١].

ويُجرى الاتصال بالسفينة المذكورة لإعدادها لتكون على أهبة الاستعداد للإبحار إلى الإسكندرية لالتقاط فاروق، وتطلب الأدميرالية من الخارجية البريطانية استشارة رئيس الوزراء البريطانى حتى يمكنها التنفيذ، وتذكر أن بطاريات الساحل المصرى جيدة التنظيم والتجهيز وكثيرة العدد[٢]. إذن أصبح جليّا أن مسألة إنقاذ الملك سياسة أنجلو أمريكية متفق عليها، أيضًا فإن الارتياب من المجهول خيم على الرؤية إلى حد ما.

ويشير حافظ عفيفى إلى كريزول بأن الحركة أعمق بكثير مما كان يُعتقد، وأن محمد نجيب رجل نزيه، لكنه غير داهية وهو ليس القائد الحقيقى، والموقف يعتمد على صغار الضباط لكونهم المحرِّضين الحقيقيين، ويستفسر عما إذا كانوا سيكتفون بما حصلوا عليه[٣]. ويلتقى القائم بالأعمال البريطانى مع رئيس الوزراء الذى أعطاه وصفًا تفصيليّا للأحداث منذ بدايتها، والصعوبات التى واجهها فى مجادلة الملك له بشأن الأفراد المطلوب إبعادهم من الحاشية، وأنه أخيراً عدل فى صباح هذا اليوم ووافق، ورغب فى إحالتهم إلى المعاش وعدم فصلهم، وأظهر على ماهر استياءه من قيادة الحركة لقبضها على حكمدار بوليس القاهرة ووكيل وزارة الداخلية ورئيس القسم السياسى ومصطفى أمين وعلى أمين، بحسبان أن الأخيرين كانا دائمى الصلة بالشخصيات المتعاطفة مع القصر. ولم يتطرَّق الحديث إلى فاروق إلا عن تلك المظالم التى وقعت على الجيش لصالح محاسيب القصر، وركَّز رئيس الوزراء على أن القائد الحقيقى للحركة ضابط صغير هو البكباشى السادات، وأن الملك يَعُدُّه مجرمًا، وأنه أبدى وجهات نظر حسَّاسة فى أثناء الحديث معه. ويُعقِّب كريزول بأنه كان على صلة بعزيز المصرى[٤].

---

(١) Ibid, F.O. Minute Egyptian Internal Situation, July 26, 1952.

(٢) Ibid, Admirality - F.O, July 26, 1952.

(٣) F.O. 141, Op. Cit, 1011 - 104, 52 G. Creswell - F.O, Alex. July 25, 1952.

(٤) F.O. 371, Op. Cit, JE 1018 - 338, Creswell - F.O, Alex. July 25, 1952, No 1090, F.O. 141, Op. Cit, 1011 - 96 - 52 G, 1011 - 109 - 52.

تكلم السادات عن الملك وتصرفاته فى أثناء اللقاء الذى تم مع على ماهر يوم ٢٣ يوليو لعرض الوزارة عليه مما ألجأ إحسان عبد القدوس إلى تنبيهه.

والواقع أن الذى أضفى على السادات هذه المكانة، تلك الظروف التى قدَّمت نفسها له سواء لسابق تاريخه منذ اتهامه فى قضية أمين عثمان، أم للمهام التى وكِّلت له من مجلس القيادة، وبالإضافة إلى سلوكه الذى جاهد من خلاله أن يظهر بهذا المركز خاصة أمام الصحفيين.

وتحقَّقت المطالب التى فرضها مجلس القيادة على فاروق. حقيقة أن المطلب الخاص بالحاشية لقى تعنُّتا منه، ولآخر لحظة كان يُصر على الاحتفاظ ببوللى، لكن الأمر انتهى بأن قدموا استقالتهم وقبلها، وطلب حافظ عفيفى أن تكون استقالته بعدهم حتى لا يوضع اسمه معهم، فنُفِّذ له طلبه(١). ولم يقف الأمر عند هذا الحد إذ كانت مسألة عزل فاروق قد تقرَّرت. وأحكمت السيطرة على الإسكندرية، وعُيِّنت لها قيادة قبضت على زمام الموقف(٢). وأخبر قنصل فرنسا العام القائم بالأعمال البريطانى أنه شاهد قوات الجيش تأخذ مكانها فى الشاطبى ومصطفى باشا ومحطة مصر، وقوات أخرى تقوم بحراسة القنصليات الأجنبية وتنتشر فى المدينة عامة، وأنه حينما عبرت الأحياء الشعبية، أحيطت بالجموع التى راحت تهتف للجيش ولمحمد نجيب، وتسب وتلعن فى الملك بأقذع الألفاظ(٣). ولم يكن ذلك أمرًا غريبًا فهو متوقَّع الحدوث.

وعقب وصول القوات إلى الإسكندرية، اتصل على ماهر بالقيادة فى القاهرة وسألها عن السبب طالما أن فاروقًا نفَّذ ما طُلب منه، فطُمئن بأن مهمتها تأمين المدينة(٤). ووصل محمد نجيب إليها ومعه ستة من الضباط الأحرار منهم السادات لتنفيذ المرحلة الأخيرة من الخطة، وهى التخلص من الملك، وحمل معه إنذار تنازل فاروق عن العرش، ولكن بناء على طلب زكريا محيى الدين، تأجل تقديم الإنذار إلى اليوم التالى، ريثما تسترد القوات أنفاسها، وقابل قائد الحركة رئيس الوزراء الذى فهم أن المسألة لها أبعادها الخطيرة وأدرك المقصود(٥). وهنا أوضح الأول ضرورة الحل

---

(١) الأهرام، عدد ٢٤٣٥٥ فى ٢٣ يوليو ١٩٥٣، ص ٤، ذكريات على ماهر.

(٢) جمال حماد، المرجع المذكور، ص ٢٧٨.

(٣) F.O. 371. Op. Cit, Je 1018 - 248, Creswell - F.O, Alex. July 25, 1952, No 1097.

(٤) عبد اللطيف بغدادى، المصدر المذكور، ص ٥٨، أنور السادات، قصة الثورة كاملة، ص ١٠٣.

(٥) عبد اللطيف بغدادى، المصدر المذكور، ص ص ٥٨، ٥٩، محمد نجيب، المصدر المذكور، ص ١١٢، أنور السادات، البحث عن الذات، ص ١٢٤.

الجذرى، وإلا فإن الملك سيعود إلى استخدام الحيلة من جديد، وعليه صرَّح على ماهر بأن الضبَّاط محقون فى تقديرهم[١].

وجرت اعتقالات فى البوليس السياسى بعد العثور على مستند وثائقى يفيد بأن الملك ـ رغبة فى النجاة من الموقف ـ أمر أفراداً منه بترتيب مقتل بعض من البريطانيين المشهورين فى القاهرة والإسكندرية على أساس أنه بهذا العمل يرغم القوات البريطانية على التدخل ويُحوِّل انتباه البلد عن نطاق الأحداث المحلية[٢]. وكان مما هدأ من نفس القائمين على الحركة أنه لم يبق للملك إلا ساعات ويتنازل عن عرشه.

ودارت مناقشات حامية فى الساعة التاسعة مساء بثكنات مصطفى باشا استمرت حتى الساعة الثانية صباحًا ليوم ٢٦ يوليو، حيث أثار جمال سالم مشكلة مصير الملك بعد تنفيذ قرار مجلس القيادة بعزله. ومما يذكر أنه كان عائدًا لتوِّه إلى الإسكندرية، وقد أظهر تحمسه مطالبًا برأس فاروق بناء على عقد محاكمة له، وأيدَّه عبد المنعم أمين وزكريا محيى الدين، بينما عارضه محمد نجيب والسادات ويوسف صديق وحسين الشافعى، واستقر الرأى على أن يسافر صاحب الفكرة إلى القاهرة ليتعرف على رأى باقى الأعضاء. وعاد ليحمل معه رسالة عبد الناصر بأن يذهب فاروق للمنفى، ويترك التاريخ ليحكم عليه بالموت[٣].

ومما لا شكل فيه أن الرغبة فى تفادى إراقة الدم وردت، والنزعة الخيرة الرافضة للقسوة وُجدت، كما أن الحرص على إعطاء السمعة الطيبة للحركة، وإسقاط صورة الانتقام كسمة تفرض نفسها على أى انقلاب توافرت، ولكن الخوف من التدخل الأجنبى وليس البريطانى فقط، وإنما الأمريكى أيضًا، هو السبب الرئيسى لانتصار الرؤية المعدلة حول مصير فاروق. وبرغم أن المراسلات المتبادلة بين لندن وواشنطن وممثليهما فى مصر ، والتى اتضح منها الاهتمام بالمحافظة على حياة الملك لم تكن معروفة لدى مسئولى القيادة،

---

(١) F.O. Op. Cit, JE 1018 - 269, Creswell - F.O, Alex July 27, 1952.

(٢) F.O. 141, Op. Cit, 1011 - 128 - 52 G. Goulburn - Creswell, July 26, 192, F.O. 3371 - 96879, JE 1018 - 373, Creswell - F.O, J uly 28, 1952, No 1129.

معروف دور البوليس السياسى وكيف كان حاميًا للقصر.

(٣) محمد نجيب، المصدر المذكور، ص ص ١٢٢ ـ ١٢٤. أحمد حمروش، المرجع المذكور، ص ٥٣، عبد اللطيف بغدادى، المصدر المذكور، ص ٥٩، أنور السادات، قصة الثورة كاملة، ص ص ١١٠ ـ ١١١.

فإنهم أدركوا جيداً من خلال الاتصالات التى جرت سواء مع الإنجليز أم الأمريكيين داخل الحدود، أن طلب الدولتين هو ما تقرر فى النهاية. هذا بالإضافة إلى خشيتهم من أن اتخاذ إجراء مضاد مع الملك، ربما يُعَدّ طعنة موجهة إليهم كرد فعل، وذلك أنهم حتى هذا الوقت لم يتلقوا التأييد أو المساندة من الشعب، ما عدا جامعة الإسكندرية التى انطلق منها الموقف المناصر والمؤازر لحركتهم. وتلك الجموع التى تهتف من حين لآخر للجيش، وعليه فإن لجوءهم لمثل ذلك الإجراء، ينفر الناس منهم مهما بلغت درجة كرههم لفاروق، لما يتفق ذلك مع طبيعة الشعب العاطفية. لهذا جميعه هزم الرأى المتطرف.

ومع بزوغ شمس ٢٦ يوليو عُززت القوات المرابطة حول قصرى عابدين والقبة، ورابطت الأسلحة الثقيلة على المنافذ، وحلّقت الطائرات فى السماء. وقبيل الساعة الثامنة صباحًا كانت الدبابات ومدافع الميدان والسيارات المصفحة قد حاصرت قصر رأس التين، ووجهت فوهات المدافع نحوه، وصدرت التعليمات بإغلاق الميناء والبوغاز، وصوبت مدفعية السواحل من جهة الأنفوشى مدافعها إلى القصر، وفوقه كان هناك سرب من ثلاث قاذفات يأخذ طريقه ذهابًا وإيابًا، ومُنع الدخول إليه والخروج منه. وضُرب حصار مماثل على قصر المنتزة، واتُخذت قوات الجيش مواقعها بدباباتها فى ميادين الإسكندرية فى حين طافت سيارات الجيش اللاسلكية بالشوارع ووالت اتصالاتها بالقيادة فى ثكنات مصطفى باشا(١). ولم يكن الهدف من مثل هذه الإجراءات سوى اتخاذ الاحتياطات لأى خطر داخلى أو خارجى من ناحية، والحيلولة دون هروب فاروق وإجباره على التنازل عن العرش وإقصائه عن أى حيلة يلجأ إليها من ناحية أخرى.

وردًا على ذلك، أمر فاروق بتحصين القصر حيث تحوَّل إليه الحرس كافة، وكانت هناك فصيلة سودانية كاملة، وثُبتت المدافع الرشاشة عبر الممرات، كما نُصّبت أخرى فى حديقة القصر(٢). وحدث تبادل قصير لإطلاق النار بين رجال الحرس والقوات المحاصرة، وبُدئ من القصر وأسفر عن مقتل شخص من كلا الجانبين، وجرح عدد بسيط، واعتقل النجومى الذى خرج ليستفهم عما يحدث. وأعقب ذلك توجه أحد ضباط الحرس حاملاً علمًا أبيض إلى قائد القوة المحاصرة، فأصدر أمره بوقف إطلاق النار

---

(١) الأهرام، عدد ٢٣٩٩٩ فى ٢٧ يوليو ١٩٥٢، ص ص ٢، ٤.

(٢) المصدر نفسه، عدد ٢٤٠٧٧ فى ١٥ أكتوبر ١٩٥٢، ص ٣، أحمد بهاء الدين، المرجع المذكور، ص١٤٤.

واستسلم الحرس[١]. وفزع فاروق لما يحدث وانهار واتصل على الفور بعلى ماهر فى فندق سان استفانو، الذى حضر على التو وهدأ من روعه، وأوضح له أن لديه موعداً مع محمد نجيب، وأن الأمور ستنجلى سريعًا، وتركه إلى بولكلى بعد أن اطمأن على وقف الضرب[٢].

وفى الوقت الذى اتصل فيه فاروق برئيس الوزراء، استغاث بالسفير الأمريكى، وأخبره بأن القصر محاصر وأن قوات الجيش دخلت ساحته بالقوة، وإطلاق الرصاص يأخذ طريقه والحالة ميئوس منها، وطلب المساعدة على وجه السرعة. ويذكر كافرى أنه اتصل على الفور برئيس الوزراء الذى كان بالقصر وقتها واستعجله للعمل على ألا تكون هناك إراقة دماء، فأجابه بأن إطلاق النار توقف، وأنه يتوقع أن الأمور ستسير بهدوء[٣]. وقد أثار ما حدث حفيظة السفير لما يمكن أن يتمخض عنه من نتائج سيئة، تجبر دولته على اتخاذ موقف هى حريصة على اجتنابه، ومن ثم اتصل بالقائد العام ونقل إليه انزعاجه لأحداث الصباح التى تتنافى مع التأكيدات التى أعطاها له مسبَّقًا. ويُسجِّل فى كتابه إلى واشنطن: «وكنت متأكداً من فهمه أنه ليس من مصلحة أحد السماح بأحداث مؤسفة طالما أنها تخص شخص الملك»[٤].

وحاول محمد نجيب تبسيط المسألة لكافرى، فذكر أن ما حدث نتيجة سوء فهم، وأن الذى بدأ بإطلاق النار رجال الحرس الملكى، وبرَّر الموقف، بأن التقوية العسكرية فى الإسكندرية وبخاصة فى النقاط الإستراتيجية حول القصر جاءت على أثر معلومات وصلته عن أنشطة للطابور الخامس، وصرَّح بأنه سيتعامل معها بصرامة، وأنه جارى اعتقال المزيد. ثم أعطى تأكيده الشخصى القوى ـ كلمة شرف ـ أنه لن يحدث أذى بشخص الملك، فرد عليه السفير بأنه يثق فى كلامه. وفى الحال أراد الاتصال بفاروق

---

(١) الأهرام، عدد ٢٤٣٥٥ فى ٢٣ يوليو ١٩٥٣، ص ٤، ذكريات على ماهر.
Farouk's Memories, Op. Cit, Oct. 12, 1952.

(٢) أخبار اليوم، عدد ٤٠٤ فى ٢ أغسطس ١٩٥٢، ص ١.

(٣) F.O. 371 - 96878, JE 1018 - 244, 257, Creswell - F.O, Alex. July 26, 1952, No 1103, 1109، ينقل صورة الخطاب الذى أرسله كافرى لحكومته.

(٤) Ibid.

لينقل له ما حدث ويعطيه الأمان، ولكن كانت تليفونات القصر قد قُطعت، فحاول تسليم الرسالة لحافظ عفيفى فى منزله[١].

وعلى الوجه الآخر، ذهب محمد نجيب وبصحبته السادات وجمال سالم إلى على ماهر فى الساعة التاسعة صباحًا لتسليمه إنذار الجيش، بأن يتنازل فاروق عن العرش لصالح ابنه أحمد فؤاد فى ميعاد غايته الظهر، ويترك البلاد بأى طريقة يختارها فى ميعاد غايته السادسة مساء، وإن لم يفعل، فعليه تحمل المسئولية كاملة[٢]. ورأى رئيس الوزراء ما يحمله الإنذار من عبارات الاستفزاز، وأبلغهم أنه سيعتمد على وسائل الإقناع الشفوى، وأنه لن يقدمه إلا إذا أصرَّ الملك على عدم التنازل. وقصد القصر فى الساعة العاشرة والنصف، وكما روى لكريزول فإنه ترك الإنذار فى سيارته[٣]، ودخل على فاروق فى غرفة مكتبه، فوجد الغضب مرسومًا عليه، فحاول امتصاصه بطريقته المعهودة، وأنبأه بالمطلبين، فصال وجال، وأعلن بأنه سيقاوم ولديه القوة والقدرة. ومرة أخرى يتلطَّف معه على ماهر، ويقعده عن ثورته، ويُبيِّن له أن نتيجتها حرب أهلية هو لا يرضاها، وأن الشعب تفاقم سخطه، وبالتالى فموقفه ـ أى فاروق ـ لا يؤهله لأى حركة مقاومة، وما عليه إلا تحقيق المطلوب منه لضمان العرش لابنه[٤].

وفى تلك الأثناء وصل سامبسون Sampson سكرتير كافرى الخاص إلى القصر، وصمَّم على الدخول برغم وجود الحواجز العسكرية، وأبلغ فاروقًا تأكيدات محمد نجيب للسفير بالمحافظة على حياته، فرد عليه بأنه وجه إليه إنذار وليس له الاختيار، وأنه لا داعى لمحاولة إقناع محمد نجيب بتغيير تيار الأحداث، بمعنى أنه لابد من الإذعان، وعاد

---

(١) Ibid, JE 1018 - 258, Creswell - F.O, Alex. July 25, 1952, F.O. Op. Cit, 96847, JE 1013 - 25, Stevenson - F.O, Cairo, Aug. 4, 1952, No 71.

يذكر محمد نجيب فى مذكراته ص ١٣٤ ويؤيده أحمد حمروش فى مرجعه المذكور ص ٥٤ أن السفير الأمريكى أرسل سباركس مستشار السفارة إلى القيادة ليتحرى عن حقيقة إطلاق النار وما يترتب على ذلك من أضرار قد تسىء إلى مصلحة البلاد، وأنه قابل سليمان حافظ ثم محمد نجيب الذى شرح له الظروف.

(٢) F.O. Op. Cit, 96878 JE 1018 - 260, Creswell - F.O.. Alex. July 26, 1952, No 1114.

(٣) F.O JE, 1018 - 269, Creswell - F.O, Alex. July 27, 1952, No 1132.

(٤) الأهرام، عدد ٢٤٣٥٥ فى ٢٣ يوليو ١٩٥٣، ص ٤، ذكريات على ماهر، أخبار اليوم، عدد ٤٠٤ فى ٢ أغسطس ١٩٥٢، ص ١.

وطلب من الرسول أن يواصل كافرى جهده ويعمل كل ما فى وسعه لسلامته وأن يحضر لتوديعه قبل سفره(١).

وهدأ الملك بعض الشىء وعاود حديثه لرئيس الوزراء الذى خيَّره بين السفر جوّاً أو بحراً، ففضَّل الأخير وأن يكون بالمحروسة ـ تلك التى أقلت الخديو إسماعيل إلى إيطاليا عقب عزله ـ لأن الطائرة من السهل أن تقذف وتهوى أو تنفجر فى السماء(٢). ووضع عدَّة مطالب، أن يأخذ معه زوجته وابنه وبناته وبوللى، واختلفت الأقوال بشأن الشخصية المرافقة الأخرى التى أراد أن تصحبه، فالبعض يذكر أنها محمد حسن، والبعض الآخر يسجل أنها محمد حلمى حسين(٣). وعلى أى حال فإن رئيس الوزراء أوضح له أن هذا الطلب صغير ولا يستحق التحدث فيه. وتابع الملك مطالبه، أن يحافظ على كرامته فى وثيقة التنازل، فطمأنه على ماهر وذكر له أنها ستكون على مثال الوثيقة التى تنازل بها ملك بلجيكا عن عرشه، وأن يكون مُحدِّثه فى وداعه، فوافق، وبيَّن له أنه ستُتخذ جميع مراسم التوديع التى تجرى عادة عند مغادر الملك للبلاد، وأن ترافق مدمرتان مصريتان المحروسة فى أثناء السفر. وهنا اعتذر رئيس الوزراء وقال له إنه سيقنع محمد نجيب بالحضور لتوديعه، وغادر القصر بعد أن أوصى الملك بالمحافظة على الموعد، وبأنه سيرسل له وثيقة التنازل(٤).

وحرص على ماهر على أن يُحدِّد فاروق أسماء الأوصياء، وعليه وقَّع على أمر ملكى ـ كان هذا آخر عمل قام به قبل توقيع وثيقة التنازل عن العرش ـ بتشكيل مجلس وصاية من الأمير محمد عبد المنعم وشريف صبرى وعلى ماهر، وفى حالة رفض الأول يحل مكانه

---

(١) F.O. Op. Cit, JE 1018 - 260, Creswell - F.O, Alex. July 26, 1952, No 1114.

(٢) Farouk's Memories, Op. Cit, Nov. 2, 1952.

(٣) الأهرام، عدد ٢٤٣٥٥ فى ٢٣ يوليو ١٩٥٣، ص ٤، ذكريات على ماهر، محمد صبيح، المرجع المذكور، ص ٤٤٧، أنور السادات، قصة الثورة كاملة، ص ١١٥، نُرجِّح الأخير على أساس أنه كان أقرب إلى نفس فاروق، Lacouture, Op. Cit, P. 151

(٤) الأهرام العدد نفسه، F.O. Op. Cit, 96847, JE 1013 - 25, Stevenson - F.O, Cairo Aug. 4, 1952, No 71.

يضيف البعض إلى هذه الطلبات أنه أبدى رغبته فى أن تدار ثروته وثروة أخواته داخل مصر لحسابهم، وأن يسمح له بأخذ مجموعات الطوابع والعملات معه، وأن يعود لمصر كمواطن عادى، محمد صبيح، المرجع المذكور، ص ١١٥، Lacouture, Op. Cit, p. 151.

إسماعيل شيرين[1]. وأحيطت الأسماء بالسرية حتى يأتى الوقت المقرر لإعلانها. ويذكر كريزول لحكومته أن رئيس الوزراء يشك فى أن قادة الحركة سيقبلون فى مجلس الوصاية عضواً من الأسرة المالكة، وأنهم سيتجاهلون تمامًا الأسماء التى عيَّنها فاروق[2]. ومما تجدر الإشارة إليه أنه عند تكوين مجلس الوصاية دخل فيه الأمير بناء على وجهة النظر البريطانية فى مقابل وضع أحد الضباط بالمجلس[3].

واتصل رئيس الوزراء بالدكتور عبد الرزاق السنهورى، طالبًا منه تحرير وثيقة التنازل عن العرش، وبعث إليه بسليمان حافظ مستشار الرأى لمجلس الوزراء، وأعدَّت الوثيقة وعُرضت على محمد نجيب فوافق عليها، ولكن جمال سالم اقترح إضافة عبارة «نزولاً عند إرادة الشعب»[4]. وتم تكليف سليمان حافظ بتوقيعها من الملك، وانتقل للقصر، واستقبله أحمد كامل ثم حضر فاروق مرتديًا سترة القائد الأعلى للقوات البحرية، وقرأ الوثيقة فى تمهُّل أكثر من مرة، واطمأن للشكل القانونى لها، وأراد إضافة كلمة «وإرادتنا» عقب العبارة التى سبقت إضافتها، لكن الرسول أفهمه أن صياغة الوثيقة فى صورة أمر ملكى تنطوى على هذا المعنى، وأنها تمت بصعوبة كبيرة ولا تسمح بإدخال أى تعديل. وكان الملك فى حالة عصبية سيئة، وإن بدا عليه الهدوء بناء على محاولاته لأن يظهر متماسكا، وفى التقرير الذى رفعه سليمان حافظ إلى على ماهر عن هذه المهمة، يذكر أن فاروقًا وقَّع مرتين على الوثيقة، فعقب التوقيع الأول قال له: «لعلك تقدر الظروف فتلتمس لى العذر فى أن التوقيع لم يكن كما أود، سأوقع مرة أخرى»، ووقع أعلى الوثيقة[5].

وذهب البعض إلى أن حالة الانفعال الشديد التى كان عليها هى التى جعلته يتخذ هذا

---

(١) F.O. Op. Cit. 96878, JE 1018 - 264, Creswell - F.O, Alex. July 26, 1952, No 1121.

(٢) F.O. Op. Cit, 1011 - 131 - 52, G. Creswell - F.O, Alex. July 27, 1952, No 1136.

(٣) F.O. 371 - 96847, JE 1013 - 28, Stevenson - F.O, Cairo. Aug. 20, 1952, No 75.

برزت مشكلة دستورية فى هذا الصدد، أولاً بشأن انعقاد مجلس النواب، وثانيًا لأنه ليس هناك نص فى حالة تنازل الملك عن العرش، وأحيلت القضية لمجلس الدولة وأسفرت عن إضافة مادة للأمر الملكى تجيز لمجلس الوزراء أن يؤلف مجلس وصاية مؤقت يؤدى اليمين أمام مجلس الوزراء، ويتولى سلطة الملك، وانتهى الأمر بتشكيله فى ٢ أغسطس ١٩٥٢ من الأمير عبد المنعم ومحمد بهى الدين بركات ورشاد مهنا الذى عين وزيراً للمواصلات لتنطبق عليه الشروط المطلوبة.

F.O. Op. Cit, 96878, JE 1018 - 268, Creswell - F.O, July 27, 28, 1952. No 1131, 1194.

(٤) محمد نجيب، المصدر المذكور، ص ١٢٦.

(٥) المصدر نفسه، ص ١٣٧.

التصرف[١] . ولكن صلاح الشاهد وهو شاهد عيان لتلك اللحظة يوضح أن العادة جرت على أن يوقِّع الملك فوق اسمه ثم يوقِّع تحت الأمر الملكى[٢] . والواقع أن الموقف كان عصيبًا على فاروق برغم أنه عاش فى توقعاته منذ حادث ٤ فبراير، لكن فقدان السلطة والجاه والنفوذ ليس بالأمر الهين فى الوقت الذى شغف فيه لإنقاذ نفسه مهما كان الثمن، ومما لا ريب فيه أن هذه التفاعلات النفسية أثرت فيه حتى ولو وقع توقيعًا واحدًا.

وكان الملك قبل التوقيع قد اتصل بكريزول، وأخبره بالإنذار الذى وجه إليه والمهلة التى أعطيت له[٣] . إذ آمن بالأمر الواقع وأيقن أن التدخل الأجنبى لصالح بقائه على العرش أمر مستحيل، وأن عليه التركيز على إنقاذ حياته، وذهب القائم بالأعمال البريطانى إلى على ماهر، وتكلم معه مرة أخرى فى شأن تأمين فاروق، وعلم منه أنه ما زال هناك بعض من صغار الضباط ذوى الحماس المتَّقد يتشوقون لضرب عنقه[٤] . ودلَّت التقارير على أنه ساد الاضطراب بعد تنازله عن العرش، وذلك حين أقسم بعض الضباط على اغتياله قبل الرحيل[٥] . أيضا قابل كافرى رئيس الوزراء وسلمه رسالة حكومته والتى تُعد تنبيهًا ضد أى إجراء مضاد[٦] . ويُسجِّل سيتفنسون لحكومته فى تقريره عن هذه الفترة الدور النشط الذى أداه زميله الأمريكى منذ صباح ذلك اليوم لتأكيد سلامة فاروق ورحيله[٧] .

وبعد مشاورات جرت بين كريزول وكافرى، علم منها الأول أن الثانى أرسل رسالتين إلى محمد نجيب بخصوص ترتيبات خروج فاروق، قام القائم بالأعمال البريطانى بزيارة لمقر القيادة فى الرابعة من بعد الظهر، حيث كرَّر محمد نجيب له أنه سيحقق رغبته فى حقن الدماء والمحافظة على أرواح الأجانب، فأعاد كريزول على سمعه أن حكومته تتمنى بإخلاص ألا تكون هناك ضرورة للتدخل، وأنه توجد تحت يده قوات بريطانية لها اعتبارها فى حالة تأهُّب. وأشار إلى أنه إذا كان رحيل فاروق يتبعه فراغ دستورى دون

---

(١) المصدر نفسه، ص ١٢٦، عبد اللطيف بغدادى، المصدر المذكور، ص ٦٠، أحمد حمروش، المرجع المذكور، ص ٥٦.

(٢) صلاح الشاهد، المصدر المذكور، ص ٢٣٣.

(٣) F.O. Op. Cit, JE 1018 - 256, Creswell - F.O, Alex. July 26, 1952, No 1108.

(٤) Ibid, JE 1018 - 261, Creswell - F.O, Alex. July 26, 1952, No 1115, F.O. 141. Op. Cit, 1011 - 117 - 52 G.

(٥) F.O 371 - 96879, JE 1018 - 301, Stevenson - F.O, Cairo, Aug, 2, 1952, No 179.

(٦) Ibid, 96878, Je 1018 - 258, Creswell - F.O, Alex. July 26, 1952, No 1111.

(٧) Ibid, 96847, JE - 1013 - 25, Stevenson - F.O, Cairo, Aug. 4, 1952, No 71.

الإعلان عن الوصاية والإبقاء على كيان الملكية، فإن حالة خطيرة ستنشأ واحتمال أن تؤدى إلى إراقة الدماء(١) . وعقب ذلك اتصل مرة أخرى بالقائد العام الذى أكَّد من جديد الحفاظ على شخص الملك السابق(٢) . وفى هذا ما يثبت أن الطريق الذى اتخذ بشأن معاملة فاروق اعتمد أساسًا على الضغط الخارجى.

ومضى إعداد فاروق لآخر رحلة له، ولم يكن باقيًا إلا ساعات قليلة، ويذكر أنه اصطحب معه صناديق وحقائب وطرودا بلغت ١٥٠ فى عددها وقليلا من الملابس، ولم يتمكن من نقل حاجياته الشخصية حيث كانت فى القاهرة، أيضا لم يصطحب معه شيئًا وقت أن ترك قصر المنتزة إلى قصر رأس التين(٣) . لكنه أمر بإحضار حقيبتين من القصر الأول، وكان شغوفًا بهما، وقام بالمهمة ساعى بوللى(٤) .

وبهذا الصدد أثيرت مشكلة عقب السفر مباشرة، إذ أدلى بوللى بالقول إن فاروقًا أخذ معه مجموعة من سبائك الذهب، مما أثار الضبَّاط وأغضبهم وجعلهم يضغطون على أن تحاصر المحروسة بطائرات حربية لإعادتها ثانية بمن عليها. وتدخَّل كريزول وأخبر على ماهر بأن هذا العمل سيكون حقيرًا وغير مهذب ويسبب انطباعًا يؤسف له فى الخارج، وأنه لابد أن ينزل فاروق وأسرته بسلام إلى البر، ويمكن للحكومة بعد ذلك الاتصال الدبلوماسى بحكومة إيطاليا لإعادة المحروسة وسبائك الذهب(٥) . ومن ثم نُشر تكذيب بأن ما صرَّح به بوللى مضلل، وأن الإجراءات التفتيشية للمحروسة كانت دقيقة حتى لقد أعيد منها إلى القصر ما أخذ من غير الحاجيات الخاصة لفاروق(٦) . والواقع أن الجزم فى مسألة هذه السبائك صعب، فاحتمالات الإيجاب قائمة، نظرًا لأن مثل هذا السلوك ليس

---

(١) F.O. 141, Op. Cit, 1011 - 124 - 52 G, Creswell - F.O, Alex. July 26, 1952, No 1119.
يُسجِّل السادات ردعه للقائم بالأعمال البريطانى، وأنه وزملاءه ألقوا عليه درسًا بليغًا، أنور السادات، قصة الثورة كاملة، ص ص ١٢٩ – ١٣١، البحث عن الذات، ص ص ١٢٧، ١٢٨.
والحقيقة أن القيادة كانت تعمل حسابًا سواء لممثل بريطانيا أو الولايات المتحدة، وقد نفَّذت لهما طلباتهما.

(٢) F.O. 371 - 9678, JE 1018 - 262, Creswell - F.O. Alex. July 26, 1952, No 1116.

(٣) Farouk's Memories, Op. Cit, Oct. 19. 1952.

(٤) الأهرام، عدد ٢٤٥٠٩ فى ٢٧ديسمبر ١٩٥٣، ص ٨، شهادة أحمد كامل أمام محكمة الثورة.

(٥) F.O. Op. Cit, JE 1018 - 266, 267, Creswell - F.O. Alex. July 27, 1952, No 1128, 1130, F.O. 141, Op. Cit, 1011 - 129 - 52 G.

(٦) المصرى، عدد ٥٢٦٨ فى ٢٩ يوليو ١٩٥٢، ص ١، البلاغ، عدد ٩٤٥٦ فى ٢٩ يوليو ١٩٥٢، ص١.

بجديد على فاروق، فله السوابق فى ذلك، بالإضافة إلى شهوته للثروة وبخاصة أنها آخر فرصة، كما أن احتمالات عدم وقوعها واردة نظرًا للارتباك الذى أحاط به وبحاشيته ـ التى كانت تتولى المهمة فيما سبق ـ مما يعوق التنفيذ.

وتناول فاروق غداءه على المائدة الملكية، واستعد للرحيل وكان مرتديًا لباس أمير البحر، ويُذكر أنه أرسل كلمة إلى زوجته السابقة عن طريق أحد الخدم تفيد بأن بناتها قرَّرن السفر مع أبيهن(١). ولم تصل الرسالة إلا بعد أن غادرت المحروسة الإسكندرية، وبالتالى فلم تأت لتوديعهن، وقد خشى أن يبعث بهن لوداعها، فربما لا يعدن.

والتقى فاروق بأختيه فوزية وفايزة وزوجيهما ووالدة ناريمان، وفى الساعة الخامسة وصل إلى القصر رئيس الوزراء وكافرى ومعه سامبسون، وتحدث فاروق مع السفير الأمريكى قائلا «آمل ألا يكون ما قمت به من عمل فى هذا الصباح ما يسبب ازعاجًا لك مع حكومتك»، فأجابه بأنها مهتمة للغاية بسلامته(٢)، وقد كان حريصًا على تلك الحماية حتى آخر لحظة.

وينقل كافرى لحكومته أن فاروقا ركَّز فى حديثه معه أمام رئيس الوزراء على أنه لم يهرب وإنما أرغم على مغادرة البلاد، ويُصوِّر حالته، فيذكر أنه لم يكن سعيدًا وبدا عليه القلق بشأن مستقبل مصر، وقد طلب منه أن تقابل يخته إحدى قطع البحرية الأمريكية فى مكان ما بالبحر المتوسط لحمايته، ولكن السفير الأمريكى جعله يفهم عدم إمكان تلبية مثل هذا الطلب(٣)، ويبيِّن على ماهر أنه تحجَّج بأن الأسطول فى أثينا والوقت ضيق(٤). وشكر فاروق رئيس الوزراء وطلب منه إعداد الأمور لابنه الذى أصبح ملكًا لمصر، فردَّ عليه بأنه سيقوم بعمل كل ما فى إمكانه، ولم يعط وعدًا قاطعًا(٥). وأخيرًا يوجه فاروق حديثه إلى كافرى وعلى ماهر معًا، ويصرِّح بأن الذين اضطروه للخروج من مصر مجرمون تمامًا، وأنهم لن يستمروا فى الحكم إلا أيامًا قليلة(٦).

---

(١) Farouk's Memories, Op. Cit, Oct. 19. 1952.

(٢) Ibid.

(٣) F.O. 371, Op. Cit, JE 1018 - 264, 266, Creswell - F.O, Alex. July 26, 1952, No 1121, 1128.

(٤) الأهرام، عدد ٢٤٣٥٥ فى ٢٣ يوليو ١٩٥٣، ص ٤.

(٥) Farouk's Memories, Op. Cit, Oct. 19. 1952.

(٦) F.O. Op. Cit. JE 1018 - 263, Creswell - F.O, Alex. July 27, 1952, No 1122.

ورست المحروسة على رصيف رأس التين فى الساعة الخامسة، وأعطت القيادة الأمر لجلال علوبة بالإقلاع بها وإعادتها، ورافقه بعض البحارة، كما سمح لستة من ضباط الحرس الملكى وبوليس القصر بالسفر عليها والعودة معها[١]، وتولّى السادات مهمة الإشراف على خروجها إلى عرض البحر[٢]. وكان فاروق قد تعهد بإعادتها فور نزوله للبر، ولكن وكما يذكر كريزول لحكومته، فإن الشك الذى ساور الضباط بخصوص عدم تنفيذ تعهده والاحتفاظ بها، أدى إلى إصدار التعليمات للسفير المصرى فى روما بأن يعيدها حتى لو كان هناك ادعاء بأنها بحاجة إلى عَمْرة عاجلة فى حوض إصلاح السفن بإيطاليا[٣]. وفى الساعة الخامسة والنصف غادرت ناريمان وأحمد فؤاد وفريال وفوزية وفادية القصر، حيث استقلوا زورقًا بخاريًا إلى المحروسة، وحيا فاروق موظفيه وضباطه، وكانت الساعة السادسة إلا عشر دقائق، ولما لم يكن محمد نجيب قد حضر بعد، انتفض واقفًا وقال إنه انتظر طويلاً، ووضع قدمه على آخر درجة من سُلَّم، القصر وأنزل العلم الملكى من سارية القصر، وعلى أثر نزوله تفقد حرس الشرف وعزفت الموسيقى السلام الوطنى[٤]. وتقدَّم الضابط الذى كان يحمل العلم، فطواه وسلَّمه له كما تقضى التقاليد العسكرية، وحلَّقت أربع طائرات نفاثة مشاركة فى التحية، وأطلقت المدفعية ٢١ طلقة وأدَّى حرس الشرف التحية العسكرية[٥].

وينقل كريزول الموقف للندن بناء على وصف السفير الأمريكى، فيذكر أن ضبَّاط الحرس والخدم انهاروا وانهمكوا فى البكاء، ولكن فاروقا كان رابط الجأش[٦]. وصافح المودعين، وتوجه لرئيس الوزراء قائلاً «أدعو لكم بالتوفيق وأتمنى كل الخير للبلاد، ويجب على الإنسان أن يخضع لحكم الظروف والأقدار، وأسأل الله للجيش وللبلاد كل نجاح»[٧]. وواضح المداراة فى هذا القول الذى لا ينم عما فى قلبه من حقد وكراهية لرجال الجيش القائمين على

---

(١) الأهرام، عدد ٢٣٩٩٩ فى ٢٧ يوليو ١٩٥٢، ص١، Farouk's Memories,Op. Cit, Nov. 2 1952.
(٢) أنور السادات، قصة الثورة كاملة، ص ص ١١٦ ـ ١٢٠.
(٣) F.O. Op. Cit, JE 1018 - 267, Creswell - F.O, Alex. July 27, 1952, No 1130.
(٤) كان فاروق قد أمر بأن يستعاض عن عبارة السلام الملكى بعبارة السلام الوطنى، الأهرام، عدد ٢٣٠٢٦ فى أول نوفمبر ١٩٤٩، ص٦.
(٥) المصرى، عدد ٥٢٦٦ فى ٢٧ يوليو ١٩٥٢، ص١.
(٦) F.O. Op. Cit, JE 1018 - 263, Creswell - F.O, JE 1018 - 263, No 1122, F.O, 141, Op. Cit, 1011 - 125 - 52 G.
(٧) المصرى، عدد ٥٢٦٦ فى ٢٧ يوليو ١٩٥٢، ص ١.

الحركة وهو ما سبق أن عبَّر عنه. ولم يستطع على ماهر فى تلك اللحظات الحرجة إلا أن يمسح دمعة طفرت من عينيه تأثرًا، فمن الضرورى أن شريط الذكريات دارت عجلته بسرعة أمامه، منذ استقباله فى المكان نفسه عند عودته من بريطانيا للمناداة به ملكًا عقب وفاة أبيه إلى لحظة الوداع. وركب فاروق الزورق البخارى وفى معيته بعض رجال القصر متجهًا إلى المحروسة، بينما كانت المدمرة «فاروق» تواصل إطلاق مدافعها تحية له(١).

وعقب دقائق وصل القائد العام ومعه أحمد شوقى وجمال سالم وحسين الشافعى وإسماعيل فريد، وأرجع سبب التأخير إلى ازدحام الناس، وأن السائق ضل الطريق، حيث قصد ميناء خفر السواحل بدلاً من الميناء الملكى(٢). فهل كان ذلك حقًا؟ ربما يكون، والواقع أن تتبُّع الأحداث يُلقى الضوء الكافى على أن هناك من الإجراءات التى اتُخذت لم يكن قادة الحركة إلا منقادين إليها. حقيقة أنه استبعدت طلبات لفاروق، ولكن مسألة الوداع والتخطيط له، أعد لهما كافرى، وتم التفاهم فيهما أساسًا مع على ماهر، فيكتب لحكومته عقب سفر فاروق مباشرة «عدت لتوى بعد رحيل الملك، وكما اقترحت على رئيس الوزراء هذا الصباح، فقد قُدِّمت له التشريفات على الوجه الأكمل، وكان رحيله لائقًا ومكرمًا... وانتهز رئيس الوزراء فرصًا كثيرة ليشكرنى على حضورى وقال إنه سهَّل الأمور من جميع النواحى»(٣).

ويؤكِّد السفير البريطانى أن الفضل يرجع إلى زميله الأمريكى فى جعل رحيل الملك منظمًا وذا طابع جليل(٤). وبالتالى فإن حضور محمد نجيب مع بعض رجاله لم يكن نابعًا من القلب وبخاصة أن أحدهم وهو جمال سالم له المواقف الثورية الملتهبة، ويذكر السفير الأمريكى للقائم بالأعمال البريطانى أنه عند وصولهم كان يبدو عليهم العداء والحنق(٥). وبالتالى فمن الممكن أن يكون حضورهم فرضته الضرورة وجاء عن امتعاض، مما تسبب

---

(١) الأهرام، عدد ٢٣٩٩٩ فى ٢٧ يوليو ١٩٥٢، ص ١، سافر معه بيترو الحلاق وكفاتسى مدرب الكلاب وثلاثة من الحراس الألبانيين.

(٢) محمد نجيب، المصدر المذكور، ص ١٢٧.

(٣) F.O. Op. Cit, JE 1018 - 264, Creswell - F.O, Alex. July 26, 1952, No 1121.

ينقل صورة خطاب كافرى لحكومته.

(٤) F.O. Op. Cit, JE 1013 - 25, Stevenson - F.O, Cairo, Aug. 4, 1952, No 71.

(٥) Ibid, 96878, JE 1018 - 263, Creswell - F.O, July 27, 1952, No 1122, F.O, 141, Op. Cit, 1011 - 125 - 25 G.

فى التأخير. هذا ويجب أن يوضع فى الحسبان أن المسألة حفَّت بالمخاطر، إذ كان من الممكن أن ينتقم فاروق أو أحد رجاله من هؤلاء.

واستقل القائد العام ومرافقوه زورقًا بخاريًا إلى المحروسة. وأدوا التحية العسكرية لفاروق، وسادت لحظة صمت، بدَّدها محمد نجيب بقوله له: «لعلك تذكر أننى كنت الضابط الوحيد الذى قدم استقالته من الجيش عقب حادث ٤ فبراير احتجاجًا، وكنت حينئذ مستعدًا لأن أضحى برزقى وبرقبتى فى سبيلك، وكان كل ضابط فى الجيش مستعدًا لهذا، ولكن ها أنت ذا ترى اليوم أننى نفسى أقف على رأس الجيش ضدك»: فرد فاروق «إن الجيش ليس ملكى، وإنما هو ملك مصر، ومصر وطنى، وإذا كان الجيش قد رأى أن فى نزولى عن العرش ما يحقق لمصر الخير، فإنى أتمنى لها هذا»(١).

ويذكر محمد نجيب أن فاروقًا قال له: «أنتم سبقتمونى بما فعلتموه فيما كنت أريد أن أفعله»(٢)، وهى عبارة مبهمة إذ لم يفصح عما كان ينوى الإقدام عليه. وعاد تعاليه وفرض نفسه عليه، فطلب من القائد العام الاعتناء بجيش آبائه وأجداده، وفى هذه الأثناء لاحظ أن جمال سالم يحمل عصاه، فأمره بإلقائها، فحاول الاعتراض ولكن قائده منعه فانصاع، وختم فاروق حديثه لمحمد نجيب قائلا: «إن مهمتك صعبة جدا، فليس من السهل حكم مصر»(٣). واستمر اللقاء ثلث ساعة، وكما هو واضح فقد احتفظ فيه الملك السابق بهدوء امتزج بعظمة الملك التى كانت ما زالت تغمره.

ومع غروب الشمس تحركت المحروسة تقل فاروقًا إلى منفاه - أعطيت الإشارات إلى جميع قطع الأسطول فرفعت أعلام الوداع - وحلَّقت طائرتان فوقها، وخرجت من البوغاز، وعندما مرَّت من أمام طابية المكس حيَّتها بإطلاق إحدى عشرة طلقة(٤). وعُدَّ ذلك آخر تحية للملك المعزول الذى لم ينس المحافظة على المظهر، فيبعث ببرقية إلى القائد العام يُسطِّر فيها «أتمنى لكم التوفيق فى مهمتكم»(٥).

---

(١) المصور، عدد ١٤٥٢، فى ٨ أغسطس ١٩٥٢، ص ١٧.
(٢) محمد نجيب، المصدر المذكور، ص ١٢٨.
(٣) المصدر نفسه، ص ص ١٢٨، ١٢٩.
(٤) المصرى، عدد ٥٢٦٦، فى ٢٧ يوليو ١٩٥٢، ص ١، الأهرام، عدد ٢٣٩٩٩ فى ٢٧ يوليو ١٩٥٢، ص ١.
(٥) الأهرام، العدد نفسه، ص٦.

ولم تكن الجهة التى ستتوجه إليها المحروسة قد تقرَّرت، فيذكر كريزويل أن خط سير فاروق غير معروف ربما إلى إيطاليا أو أسبانيا أو البرتغال(١). أيضا ورد بالصحافة ذكر الولايات المتحدة(٢). لكن سرعان ما انقشع ذلك وتأكد أن القصد إيطاليا.

والواقع أن عملية خروج فاروق قد تمت بحرص وتكتُّم، وفى الساعة السادسة والنصف أذيع بيان محمد نجيب الذى أعلن فيه النبأ، وكانت الأوامر قد صدرت بمنع المظاهرات، كما مثَّلت الحواجز العسكرية حول قصر رأس التين عائقًا للناس من الاقتراب من رصيف الميناء، ولكن بانتشار الخبر امتلأت شوارع الإسكندرية بالحشود التى غمرتها مظاهر الابتهاج. ومع هذا كان هناك بعض لا تبدو عليه علامات السرور للتصفيق الحاد وللهتاف لسيارات الجيش، أيضًا ظهرت بعض الحالات النادرة التى حملت كلمة تعاطف تجاه فاروق(٣). ولم يكن ذلك عن حب له، لأن هذا الحب قد مات منذ فترة طويلة، وإنما بسبب أنه أصبح ضعيفًا لا حول له ولا قوة. وفى اليوم نفسه توافدت التأييدات من جهات مختلفة تعلن تأييدها لحركة الضبَّاط(٤). ومما أضفى عليها صفة الشرعية، أن مصر كانت فى أمس الحاجة إلى هذا التغيير الذى بادر به العسكريون، وهم القوة القادرة على التعبير عما يجيش بالصدور، لما يمتلكونه من إمكانات تؤهلهم للقيام بالدور.

وفى المساء اجتمع مجلس الوزراء، ونودى بالملك أحمد فؤاد الثانى ملكًا على البلاد، وتقرَّر أن يباشر المجلس سلطات الملك الدستورية لحين تسليمها لمجلس الوصاية(٥). وعُدَّ ذلك آخر إجراء فى هذا اليوم، اليوم الذى انتهت فيه حياة فاروق فى مصر. ومن المسلَّم به أنه بتنازله عن العرش سقطت الملكية فى مصر، حقيقة انتهت رسميًا فى ١٨ يونيو عام ١٩٥٣، لكنها عمليًا كانت منتهية. ودلَّت التكهنات على أن إعلان الجمهورية آت وقريب، وتطلب الأمر فترة انتقال حتى يتم الاحتواء الداخلى والاستيعاب الخارجى.

---

(١) Ibid, 96878, JE 1018 - 263, 267, Creswell - F.O, Alex., July 27, 1952, No 1122, 1130.

(٢) الأهرام، العدد نفسه.

(٣) F.O. Op. Cit, JE 1018 - 263, Creswell - F.O, Alex. July 27, 1952, No 1122, F.O. Op. Cit, 96879, JE 1018 - 301, Stevenson - F.O, Cairo, Aug. 2, 1952, No 179، تلقى فاروق برقية وداع من فؤاد أباظة رئيس الجمعية الزراعية، وتسلمها قبل تحرك المحروسة. روز اليوسف، عدد ١٢٦٠ فى ٤ أغسطس ١٩٥٢، ص ٤.

(٤) الأهرام، عدد ٢٣٩٩٨ فى ٢٦ يوليو ١٩٥٢.

(٥) يونان لبيب رزق، تاريخ الوزارات المصرية، ص ٥٢٩.



الخاتمــة

ما بعد الســقوط

تعد مرحلة ما بعد السقوط فى حياة الملك السابق فاروق هى الأخيرة فى تاريخه، إذ عاشها بطريقته المعهودة. وقد بدأت وقت أن وطئت قدماه المحروسة عند مغادرته النهائية لمصر، وكان قد استقر فى داخله بعد أن حرَّكته عواطفه وميوله لاختيار إيطاليا موطنا جديداً له، ولم يكن ذلك نابعًا فقط من حبه لها نتيجة لمعايشته الإيطاليين فى قصره، وإنما وُجدت خلفيات دفعته لهذا، تمثَّلت فيما ورثه عن أبيه وجده. فالخديو إسماعيل عندما خرج معزولاً من مصر، ركب المحروسة إلى إيطاليا، وكان ابنه فؤاد من بين أسرته التى أبحرت معه، وبالتالى تلقى هذا الابن تعليمه هناك، وأصبحت تلك البلاد بمثابة الوطن الأم له، ومن هنا جاء انتماؤه لها، وعليه غدت لها المكانة لدى فاروق، بالإضافة إلى أنه قد سبق وأن ستضاف الملك فيكتور عمانويل عام ١٩٤٦ حينما لجأ ومعه زوجته إلى مصر.

وفى البداية اختار الملك المعزول كابرى أحد مصايف مدينة نابولى، فهو عاشق للبحر، ورحلاته البحرية تشهد بذلك، فضلا عن أن ساعة رحيله تزامنت مع شهر يوليو الذى من المستحب فيه الاستقرار بالموانئ.

ورحَّبت به إيطاليا، ومنحته حق اللجوء السياسى. وفى أول لقاء له بالصحفيين، حاول أن يكون رابط الجأش متماسكًا، وعَدَّ ما حدث قدره المحتوم، وأن الأمل معقود على ابنه ملك مصر المقبل أحمد فؤاد الثانى الذى هو تحت الوصاية. وسرعان ما استتبت أموره، وانتقل إلى مسكن فخم بإحدى ضواحى روما، حيث استقرت أسرته بعض الوقت.

والسؤال: هل التجربة المريرة التى مر بها فاروق وفقدانه عرش مصر، والذى كان من

بين أسبابه سلوكه غير السوى واستهتاره وعصفه بالقيم الأخلاقية، قد مَثُلَ أمام عينيه، ورأى أن الدرس القاسى الذى تلقاه يُقعده عن المضى فى الطريق نفسه؟

الإجابة: بالنفى، لأن منهجه فى الحياة قد استمر عليه، وإن كانت هناك بعض الاختلافات، اختصت بالمزيد من التحركات، بعد أن أصبح طليقًا تماما، وأن عليه أن يشغل وقته بهواياته حتى لا يفكر فى المأساة التى حدثت له، وإن كانت هذه الهوايات قد تركَّزت فى المقام الأول على ممارسة لعب القمار الذى عشقه وجرى فى دمه، ولكن صارت له القواعد الجديدة التى لم تتطابق مع ما سبق. فلم يعد يتردَّد على الأماكن الفخمة فحسب، وإنما شاركتها فى أحيان كثيرة أخرى متواضعة، كذلك نوعية المقامرين الذين اختلفت مستوياتهم لدرجة أنه وصل إلى المقامرة مع أبناء الطبقة الدنيا، بالإضافة إلى أن طريقة اللعب قد تغيَّرت، بمعنى أنه لم يعد هناك من يخسر له متعمدا، أو من يصمت أمام ألاعيبه التى كان يكسب من ورائها، ومن ثم فقد خسر الكثير، وتعرَّضت الصحافة الأجنبية لهذا الموضوع بطريقة ساخرة. ومما لا شك فيه أن ذلك الوضع أسهم فى المزيد من تشويه صورته.

واستمرت معه هوايته المحببة الخاصة بالنساء، وانطبقت عليها الظروف الخاصة بهواية القمار، من حيث الأماكن التى ارتادها، والنوعيات اللاتى التقى بهن، واللاتى حرصن فى علاقاتهن معه على الاستفادة منه، وتوارد عليه الكثيرات منهن. وكان يجد متعته فى التنقل بينهن، ليرضى نزواته التى ارتبطت بدافع التعويض الذى لازمه منذ فترة طويلة من حياته.

وبطبيعة الحال فى غمار هذه الحياة العابثة أن تسوء علاقته بزوجته ناريمان. حقيقة أنها سبق وتحمَّلت تصرفاته قبل سقوط الملكية، وإن كانت مدة قصيرة، لكنها وجدت المقابل، فهى ملكة مصر، وقد ظلّت فى الفترة الأولى من حياة المنفى متقبِّلة إلى حد ما الأوضاع على أساس أنها أصبحت الملكة الأم. وبالطبع لم يستمر الأمر طويلا، إذ ألغت الثورة النظام الملكى، وأعلنت النظام الجمهورى فى ١٨ يونية ١٩٥٣، ومن هنا سقط ما كان يجبر ملكة مصر السابقة على تلك الحياة مع زوجها. هذا من ناحية، كما أن معاملة فاروق القاسية لها والتى وصلت إلى درجة الضرب من ناحية أخرى، جعلتها تصمم على الانفصال وفصم العلاقة الزوجية. وتمكَّنت من الرجوع إلى مصر، ورفعت دعوى طلاق، وحكمت لها المحكمة به، وأعلن فاروق بالحكم، وتنازلت عن حضانة ابنها.

ولم يأسف فاروق على ما حدث، واستمر فى الاستمتاع بحياته طولاً وعرضًا، وما لبثت أن دخلتها فتاة إيطالية تدعى إيرما كابتشى مينوتولو Irma Capece Minutolo، وهى مغنية أوبرا، وتفوّقت بجدارة فى أن تستمر معه حتى آخر عمره، وكانت فى بداية علاقتها معه تسعى للشهرة، لكنها سرعان ما ارتبطت به عاطفيا وبادلها مشاعرها، ووضعت يدها على نقاط ضعفه، وحاولت علاجها. ومع هذا وكعادته، فإنه لم يكتف بها، وظل يمارس هوايته إلى آخر لحظة فى حياته. وفى ظل ذلك المناخ، فضَّل أن ينقل بناته وابنه إلى سويسرا، حيث المكان المناسب، لتتوارى تصرفاته، وللتعليم، وللبعد عن أى من المخاطر، إذ سيطرت عليه فكرة التآمر ضده وإيذاء أولاده. وكان يتردَّد عليهم من حين لآخر. أيضا تعدَّدت رحلاته الخارجية وخاصة إلى باريس. ولوحظ عليه فى أثناء مدة نفيه الإسراف والتبذير، نتيجة ما لديه من ثروة تم تحويلها من مصر عندما أيقن أن الظروف لم تعد فى صالحه، وذلك قبل تنازله عن العرش بحوالى ست سنوات، بالإضافة إلى ما كان يبعث به عبد العزيز ملك السعودية له من أموال إبَّان الفترة الأولى من نفيه.

ومع بداية حياته فى إيطاليا، ابتعد مبدئيّا عن الخوض فى السياسة، ولكنه داخليّا كم تمنى أن تفشل الثورة ويعود إلى مصر. وبعد وقت قصير تحرك ونشر مذكراته فى صحيفة إمباير نيوز Empire News، واتهم القائمين على أمر الحكم فى مصر بأنهم ينتمون للشيوعية، وراح يهاجمهم. ولما لم يكن هناك رد فعل من الحكومة الإيطالية، فقد أدلى محمود فوزى وزير الخارجية المصرية بتصريحات تفيد بأن التقاليد الدبلوماسية تمنع أى نشاط سياسى لمن هم فى وضع ملك مصر السابق، وبيَّن الوزير أن ما يقوم به فاروق من إذاعة أخبار عن سوء الأوضاع فى مصر غير صحيحة، وطالب بوقف هذا النشاط المُعادى.

وعندما ألغيت الملكية، وأعلنت الجمهورية فى مصر، لم يفقد فاروق الأمل تمامًا فى إمكانية عودة الحكم الملكى، وبخاصة إبَّان تعثر المفاوضات المصرية البريطانية، وأزمة مارس ١٩٥٤، وحتى عقب توقيع اتفاقية الجلاء (١٩ أكتوبر ١٩٥٤). وفى تلك الأثناء، حاول أعداء الثورة فى الخارج استخدام فاروق ورقة رابحة، وجرت الاتصالات بين الطرفين، ولكنها باءت بالفشل.

ووجد فاروق فى العدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦ الفرصة، والخيط الرفيع الذى

ربما يحقق له ما يريد. وعليه بعث برسائل ثلاث إلى الرئيس الأمريكى أيزنهاور Eeisenhower، ورئيس الوزراء البريطانى إيدن Eden، ورئيس الوزراء الفرنسى موليه Mollet، يهاجم فيها عبد الناصر، ويطالبهم بإنقاذ مصر مما تعانيه وفقا لوجهة نظره. ولكن لم يكن فاروق ليُدرج فى الحسابات الأنجلو فرنسية، إذ استبعد كلية من أى تخطيط لها بشأن الإطاحة بعبد الناصر.

وأصيب فاروق بالإحباط حينما فشل العدوان الثلاثى على مصر، وما أسفر عنه من بريق أضفى على شخصية عبد الناصر. وبرغم هذا فإنه مضى يتلهَّف على أى بارقة أمل يمكن أن تعيده إلى مصر، وبخاصة عندما أصبح هناك أعداء لعبد الناصر فى المنطقة العربية، ولكن كان الفشل حليفه، وبالتالى أسدل الستار عن أى محاولة لاسترجاع ما كان.

وتفرَّغ ملك مصر السابق لحياته المعهودة التى عشقها، من حيث ممارسة الهوايات والقيام بالرحلات. ومع أنه اعتاد على الصدمات الخاصة والعامة، فإن زواج ابنته الصغرى فادية دون إذنه من شاب روسى أرثوذكسى يعمل جيولوجيّا - ولم يكن زواجا شرعيا لمخالفته الشريعة الإسلامية - سبب له الضيق، ولكنه لم يستطع أن يفعل شيئا. وبعد وقت قصير، زاره ملك الموت فى ١٧ مارس ١٩٦٥ لينهى حياته بعد عمر يناهز الخامسة والأربعين عاما.

أما عن ظروف رحيله، فقد حدث أن قضى جزءا من بداية سهرته فى ليلته الأخيرة مع صديقته المحببة إليه إيرما، ولكن لم يستكملا سهرتهما، حيث تركها وخرج مع صديقة لها تدعى أنَّا ماريا Anna Maria، وتناولا العشاء فى مطعم فرنسى مشهور بروما. ولما كانت من بين هواياته النهم فى الطعام، فقد تناول كميات كبيرة منه، ودخلت تحتها الأنواع المختلفة. وبعد أن انتهى من الأكل، أشعل السيجار، ثم بدأت عليه أعراض ضيق النفس، ونُقل إلى المستشفى، إذ أجريت له بعض الإسعافات التى لم تأت بنتيجة، وسرعان ما فارق الحياة.

والواقع أن فاروقا لم يكن خاليا من الأمراض التى تُعجِّل بنهاية العمر، إذ عانى من مرض ارتفاع ضغط الدم وما ترتب عليه من أمراض، وأرجع هذا إلى أسباب، تأتى فى مقدمتها تلك البدانة المفرطة، ويبدو هنا أن الموت طبيعى.

وبعد انقضاء فترة، تفجَّرت قضية مفادها أنه اغتيل عن طريق عملية نفَّذتها المخابرات

المصرية بالتعاون مع المخابرات الإيطالية، وذلك بوضع السُّم له فى طعامه الأخير. ولكن ليس هناك من الأسانيد ما يثبت هذا الأمر، لأنه من الصعب الحصول عليها، حيث من المعروف أن أعمال المخابرات تظل دائما فى طى الكتمان، كما أنه فى كنف تأمين النظام فى مصر، وضعت مسألة المؤامرة بصفة عامة فى الحسبان، وكما عُرف فإن الجثة لم تُشرَّح، برغم عدم استبعاد الاغتيال الذى كان فاروق يخشى منه أثناء حياته فى المنفى، وأخيراً فإن رفيقته فى العشاء، اختفت مع ظهور بوادر التعب عليه. وبالطبع ليس معنى ذلك التسليم بأن موت فاروق كان مدبَّراً، فعبر التاريخ هناك قضايا تدخل تحت شبهة الاغتيال، مازالت معلَّقة، ولم يُتَوصَّل بعد إلى كنهها، أو الجزم برأى فيها.

ولما كانت وصيّة فاروق أن يدفن فى مقابر أجداده بمسجد الرفاعى بالقاهرة، وكان من الصعب التنفيذ، أقيمت له جنازة محدودة جدا فى روما، حضرتها إيرما وفريدة وأولاده وأختاه فوزية وفايزة، ودُفن مؤقتا لحين الحصول على الإذن من المسئولين فى مصر بدفنه فى ثراها.

وجرت الاتصالات، وبُذلت المساعى لدى عبد الناصر الذى وافق، وتم نقل الجثمان فى سرِّية بالغة، وحراسة تامة. وبعد منتصف الليل بقليل ليوم ٢٧ مارس ١٩٦٥، دُفن فى قبر إبراهيم بن محمد على، وفى عهد السادات أُعيد دفنه فى مقابر أجداده، وبذلك نُفِّذت وصيته.

هكذا قضى فاروق سنوات نفيه التى قاربت الثلاث عشرة سنة، وتوارت تلك الشخصية التى نالت من الاهتمام المساحة الكبيرة، ليس فقط لأنها أنهت حكم الأسرة العلوية التى استمرت تحكم مصر ما يقرب من قرن ونصف القرن، ولكنها كذلك لأنها أثمرت لمصر ثورة، لم تكن مثل باقى الثورات عبر التاريخ المصرى، وهى ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، التى تمكَّنت من أن تُحرز نجاحاتها بتفوق، وأن يبدأ على يديها حكم جديد لمصر، بكل ما يحتويه هذا الجديد.

انتهى



المصادر والمراجع

أولا ـ الوثائق غير المنشورة

الوثائق الإنجليزية المودعة بدار المحفوظات العامة بإنجلترا

Public Record Office (P.R.O), Kew, Surrey, England,

ونكتفى بذكر نوعيتها دون الإشارة إلى أرقام المجلدات والملفات التى وردت بالتفصيل فى هوامش الدراسة، وهى مرتبة وفقا لأهميتها:

I - Foreign Office (F.O),

- F.O. 371, Genral correspondence, Political Egypt and Sudan, (1930, 1934, 1936 - 1952), 282 vols and Files.

- F.O. 141, Embassy and Consular Archives, Egypt Correspondence, (1942 - 1952), 14 Files.

- F.O. 407, Confidential print, Affairs Egypt and Sudan, (1937 1941) ,5 vols .

- F.O. 954, Avon papers, Photographic Copies of Private Office Papers of Anthony Eden, Later 1st Earl of Avon,as Secretary of State for Foreign Affairs, (1936 - 1945), 4 Vols .

- F.O. 921, Minister of State, Cairo, Middle East office, Egypt Political (1942 - 1944), 3 Files.

- F.O. 953, Information, (1947 - 1951), 5 Files.

- F.O. 115, Embassy and Consular Archives, America, United States of: Correspondence, (1946, 1947), 3 Files.

- F.O. 272, General Correspondence, Treaty, (1937, 1938, 1947), 1Vol and 1 File.

- F.O. 891, Embassy and Consular Archives, Alexandria, (1937), 1 vol.

II - Cabinet office Minutes (C A B), XeroX Copy, (1937, 1940, 1942, 1943, 1944, 1952).

III - Prime Minister office (PREM), W. Churchil (1940 - 1951), 9 Vols and Files .

IV - Rusell, Sir Thomas, Letters From his Mother, Letters to his Son and Letters to his Father in Law. St. Antony's College, Middle East Center, Oxford University .

ثانيا ـ الوثائق المنشورة

ـ وزارة الثقافة، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، النظارات والوزارات المصرية، الجزء الأول، جمع وترتيب فؤاد كرم، دار الكتب، القاهرة ١٩٦٩ .

ثالثا ـ المضابط

ـ محاضرات جلسات مجلس النواب ١٩٥٠ .

ـ محاضر جلسات مجلس الشيوخ ١٩٥٠ -- ١٩٥٢ .

رابعا ـ المذكرات

أ ـ غير المنشورة

- Lampson, Miles W. (1 st Baron Killearn), Diaries (1934 - 1947), 4 Boxs, St. Antony's College, Middle East Center, Oxford University.

ب ـ المنشورة: ١ ـ **العربية**

ـ أنور السادات، البحث عن الذات، قصة حياتى، المكتب المصرى الحديث، القاهرة ١٩٧٨.

ـ إيدن، مذكرات، كتب سياسية، عدد ١٤٤، د. ت.

ـ برنادوت (الكونت)، مذكرات، المصور، يناير ١٩٥٣.

ـ حسن البنا، مذكرات الدعوة والداعية، دار الشباب، د. ت.

ـ حسن يوسف، مذكرات، القصر ودوره فى السياسة المصرية ١٩٢٢ ـ ١٩٥٢، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة ١٩٨٢.

ـ عبد اللطيف بغدادى، مذكرات، الجزء الأول، المكتب المصرى الحديث، القاهرة ١٩٧٧.

ـ فخر الدين الأحمدى الظواهرى، السياسة والأزهر من مذكرات شيخ الأسلام الظواهرى، مطبعة الاعتماد ١٩٤٥.

ـ كريم ثابت، مذكرات، أسرار السياسة المصرية، الجمهورية، يونيو، يوليو ١٩٥٥.

ـ كمال الدين رفعت، مذكرات، حرب التحرير الوطنية بين إلغاء معاهدة ١٩٣٦ وإلغاء اتفاقة ١٩٥٤، دار الكاتب العربى للطباعة والنشر، القاهرة ١٩٦٨.

ـ محمد إبراهيم إمام (اللواء)، مذكرات، الجمهورية، يناير ١٩٥٦.

ـ محمد التابعى، مصر ما قبل الثورة، من أسرار الساسة والسياسيين، دار المعارف، القاهرة ١٩٧٨.

ـ محمد حسين هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية، ثلاثة أجزاء، دار المعارف، القاهرة ١٩٧٧، ١٩٧٨.

ـ محمد زكى عبد القادر، أقدام على الطريق، دار الكاتب العربى للطباعة والنشر، القاهرة ١٩٦٧.

- محمد نجيب، مذكرات، كنت رئيسا لمصر، المكتب المصرى الحديث، القاهرة ١٩٨٤.

٢ ـ الأجنبية

- The Ciano Diaries 1939 - 1943, The Complete, unabridged Diaries of Count Galeazzo Ciano, Italian Minister for foreign Affairs 1936 - 1943, Doubleday and Company, New York 1946.

خامسًا ـ الذكريات

١ ـ العربية

- إبراهيم فرج، ذكرياتى السياسة، إعداد حسنين كروم، مكتبة الحياة، القاهرة ١٩٨٤.

- حافظ محمود، ذكريات المعارك فى الصحافة والسياسة والفكر بين ١٩١٩ ـ ١٩٥٢، كتاب الجمهورية، العدد الأول، إبريل ١٩٦٩.

- سيد مرعى، أوراق سياسية، الجزء الأول، المكتب المصرى الحديث، القاهرة ١٩٧٨.

- صلاح الشاهد، ذكرياتى فى عهدين، الطبعة الثانية، دار المعارف، القاهرة ١٩٧٦.

- صليب سامى، ذكرياتى ١٨٩١ ـ ١٩٥٢ ـ القاهرة ١٩٥٣.

- عبد الفتاح حسن، ذكريات سياسية، مؤسسة دار الشعب، الطبعة الأولى، القاهرة ١٩٧٤.

- على ماهر، ذكريات، الأهرام يوليو ١٩٥٣.

- كمال الدين حسين، ذكريات، قصة ثوار يوليو، ثلاث حلقات، المصور، ديسمبر ١٩٧٥، يناير ١٩٧٦.

ـ محمد أحمد فرغلى، عشت حياتى بين هؤلاء، مطابع الأهرام التجارية، القاهرة ١٩٨٤.

ـ مرتضى المراغى، شاهد على حكم فاروق وسنوات ما قبل الثورة، مجلة أكتوبر من يناير إلى يونيو ١٩٨٦.

٢ ـ الأجنبية

- Farouk's Memories, Empire News, October 1952 – April 1953, St. Antony's College, Middle East Center, Oxford University.

- Wilson, Field Marchall Lord, Eight years over Seas, Second impression, London, N.D.

سادسًا ـ الدوريات

ـ أخبار اليوم، ١٩٤٦، ١٩٤٩ ـ ١٩٥٣.

ـ آخر ساعة، ١٩٤٦ ـ ١٩٥٤.

ـ آخر ساعة المصوَّرة، ١٩٣٧ ـ ١٩٤٥.

ـ آخر لحظة، ١٩٤٩ ـ ١٩٥٢.

ـ الإخوان المسلمون، ١٩٤٢ ـ ١٩٤٨.

ـ الأساس، ١٩٤٨، ١٩٥٠ ـ ١٩٥٢.

ـ الأهرام، ١٩٣٦ ـ ١٩٥٤، (تضم قضايا الاغتيالات ومحاكمات الثورة).

ـ البلاغ، ١٩٣٧ ـ ١٩٣٩، ١٩٤٢ ـ ١٩٤٤، ١٩٤٧، ١٩٥٠ ـ ١٩٥٢.

ـ جريدة الإخوان المسلمين، ١٩٣٦ ـ ١٩٣٨.

ـ الجمهور المصرى، ١٩٥٢، ١٩٥٣.

ـ الجمهورية، ١٩٥٤، ١٩٥٥، ١٩٦٥.

ـ الدستور، ١٩٣٩ ـ ١٩٤١.

- الدعوة، ١٩٥١، ١٩٥٢، ١٩٥٤ .

- روز اليوسف، ١٩٣٦، ١٩٣٨، ١٩٣٩، ١٩٤٢، ١٩٤٤، ١٩٤٧، ١٩٥٠، ١٩٥١، ١٩٥٢، ١٩٧٧ .

- السياسة، ١٩٤٥ - ١٩٥٠ .

- السياسة الأسبوعية، ١٩٣٧، ١٩٤٢ .

- الشعب الجديد، ١٩٥١، ١٩٥٢ .

- الكاتب، ١٩٥١ .

- الكتلة، ١٩٤٥ - ١٩٥٠ .

- اللواء الجديد، ١٩٤٤، ١٩٤٥، ١٩٥١، ١٩٥٢ .

- مصر الفتاة، ١٩٣٨، ١٩٣٩، ١٩٤٤ - ١٩٤٩ .

- مصر الفتاة (الاشتراكية)، ١٩٥٠، ١٩٥١ .

- المصرى، ١٩٣٩ - ١٩٤٣، ١٩٤٥ - ١٩٥٢ .

- المصور، ١٩٣٧، ١٩٤١، ١٩٤٣، ١٩٤٤، ١٩٤٦، ١٩٤٧، ١٩٥٠، ١٩٥٢، ١٩٥٣ .

- المقطم، ١٩٣٩، ١٩٤١ - ١٩٤٥، ١٩٥٢ .

- الملايين، ١٩٥١ .

- النذير، ١٩٣٨، ١٩٣٩ .

- الوفد المصرى، ١٩٤٢، ١٩٤٣ .

سابعًا - المراجع

١ - العربية

- أحمد بهاء الدين، فاروق ملكًا، القاهرة، ١٩٥٢ .

ـ أحمد حسين، قضية التحريض على حرق القاهرة، القاهرة ١٩٥٧ .

ـ أحمد حمروش، قصة ثورة ٢٣ يوليو، الجزء الثانى، دار الموقف العربى، د. ت .

ـ أحمد زكريا الشِّلق، حزب الأحرار الدستوريين ١٩٢٢ ـ ١٩٥٣، الطبعة الأولى، دار المعارف، القاهرة ١٩٨٢ .

ـ أنور السادات

(أ) صفحات مجهولة، دار التحرير للطبع والنشر، عدد ٨٤، نوفمبر ١٩٥٤ .

(ب) أسرار الثورة المصرية، الهلال، عدد ٧٦، يوليو ١٩٥٧ .

(جـ) قصة الثورة كاملة، دار الهلال، د. ت .

ـ جلال الدين الحمامصى، من معاركنا السياسية، معركة نزاهة الحكم فبراير ١٩٤٢ ـ يوليو ١٩٥٢، القاهرة ١٩٥٧ .

ـ جمال حماد، ٢٢ يوليو أطول يوم فى تاريخ مصر، الهلال، عدد ٣٨٨، إبريل ١٩٨٣ .

ـ جمال سليم، البوليس السياسى يحكم مصر ١٩١٠ ـ ١٩٥٢، القاهرة للثقافة العربية، القاهرة، د. ت .

ـ جمال الشرقاوى، أسرار حريق القاهرة، دار شهدى للنشر، القاهرة ١٩٨٥ .

ـ جمال عبد الناصر، فلسفة الثورة، دار المعارف، د. ت .

ـ حسين محمد حمودة، أسرار حركة الضبَّاط والإخوان المسلمين، الزهراء للإعلام العربى، الطبعة الأولى، القاهرة ١٩٨٥ .

ـ حسنين كروم، عروبة مصر قبل عبد الناصر ٤ فبراير ١٩٤٢ ـ ٢٣ يوليو ١٩٥٢، الجزء الأول، العربى للنشر والتوزيع، القاهرة ١٩٨٥ .

ـ حلمى سلاَّم، أيامه الأخيرة، قصة ملك باع نفسه للشيطان، الهلال، عدد ٢٦٣، نوفمبر ١٩٧٢ .

ـ سيرانيان، مصر ونضالها من أجل الاستقلال ١٩٤٥ ـ ١٩٥٢، ترجمة عاطف عبد الهادى علام، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، د. ت.

ـ صلاح عيسى، محاكمة فؤاد سراج الدين باشا، الجزء الأول، الطبعة الأولى، مكتبة مدبولى، القاهرة ١٩٨٣.

ـ طارق البشرى، الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥ ـ ١٩٥٢، الطبعة الثانية، دار الشروق، بيروت ١٩٨٣.

ـ طاهر أحمد الطناحى، فاروق الأول، دار الهلال، ١٩٣٦.

ـ عبد الرحمن الرافعى

(أ) فى أعقاب الثورة المصرية، الجزء الثالث، الطبعة الأولى، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ١٩٥١.

(ب) مقدمات ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢، الطبعة الثانية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ١٩٦٤.

ـ عبد العظيم رمضان

(أ) تطور الحركة الوطنية فى مصر من سنة ١٩٣٧ إلى سنة ١٩٤٨، الوطن العربى، بيروت، د. ت.

(ب) الصراع بين الوفد والعرش ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩، الطبعة الأولى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ١٩٧٩.

ـ على شلبى، مصر الفتاة ودورها فى السياسة المصرية ١٩٣٣ ـ ١٩٤١، الطبعة الأولى، دار الكتاب الجامعى، القاهرة ١٩٨٢.

ـ كمال عبد الرؤوف، الدبابات حول القصر، كتاب اليوم، عدد ٧٥ فبراير ١٩٧٤.

ـ كوبلاند، مايلز، لعبة الأمم، تعريب مروان خير، الطبعة الأولى، بيروت ١٩٧٠.

ـ كولومب، مارسيل، تطور مصر ١٩٢٤ ـ ١٩٥٠، ترجمة زهير الشايب، الطبعة الأولى، سعيد رأفت، القاهرة ١٩٧٢.

ـ لطفى عثمان، المحاكمة الكبرى فى قضية الاغتيالات السياسية، القاهرة ١٩٤٨ .

ـ ماكليف، هيوج، الملف السرى للملك فاروق، ترجمة أحمد فوزى، دار الهلال، ١٩٧٧ .

ـ محسن محمد

(أ) تاريخ للبيع، كتاب اليوم، عدد ٥٥، يونيو ١٩٧٢ .

(ب) التاريخ السرى لمصر، دار المعارف، القاهرة ١٩٧٩ .

(جـ) سنة من عمر مصر، دار المعارف، القاهرة ١٩٨٢ .

ـ محمد أنيس

(أ) ٤ فبراير ١٩٤٢ فى تاريخ مصر السياسى، مكتبة مدبولى، القاهرة ١٩٨٢ .

(ب) حريق القاهرة، مكتبة مدبولى، القاهرة ١٩٨٢ .

ـ محمد جمال الدين المسدى، يونان لبيب رزق، عبد العظيم رمضان، مصر والحرب العالمية الثانية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة ١٩٧٨ .

ـ محمد صابر عرب، حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ والحياة السياسية المصرية، الطبعة الأولى، دار المعارف، القاهرة ١٩٨٥ .

ـ محمد صبيح، أيام وأيام، مطبعة العالم العربى، د. ت .

ـ مصطفى أمين، عمالقة وأقزام، دار أخبار اليوم، د. ت .

ـ موسى صبرى، قصة ملك و٤ وزارات، كتاب اليوم، عدد ٧١، أكتوبر ١٩٧٣ .

ـ ميتشل، رتشارد، الإخوان المسلمون، ترجمة عبد السلام رضوان، مكتبة مدبولى، القاهرة ١٩٧٧ .

ـ هيرزويز، لوكاز، ألمانيا الهتلرية والمشرق العربى، ترجمة أحمد عبد الرحيم مصطفى، دار المعارف، القاهرة ١٩٧١ .

ـ يونان لبيب رزق

(أ) تاريخ الوزارات المصرية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة ١٩٧٥ .

(ب) الوفد والكتاب الأسود، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة ١٩٧٨ .

(جـ) الأحزاب السياسية في مصر ١٩٠٧ ـ ١٩٨٤ ، الهلال، عدد ٤٠٨ ، ديسمبر ١٩٨٤ .

٢ ـ الأجنبية

- Lacouture, Jean et Simonne, L'Egypte en mouvement, Editions du Seuil, Paris 1956.

- Derosne, Jean Bernard, Farouk, La Déchéance D'un Roi, Editions Françaises D'Amstrdam, Paris 1953.

- Jarvis, H. Wood, Pharaoh To Farouk, First Published, London 1955.

- Kirk, George, A - The Middle East in the war, third impression, Oxford University Press, London, 1954.

B - The Middle East 1945 - 1950, Oxford University Press, London, 1954.

-Lenczowski, George, The Middle East in World Affairs, Cornell University Press, Ithaca, New York, 1953 .

- Little, Tom, Egypt, First Published, London 1958.

- Lugol, Jean, Egypt, and World war II, Published by Societé Oriental de publicité, Cairo, 1945.

- Marlowe, John, Anglo - Egyptian Relations 1800 - 1953, London 1954.

- Monroe, Elizabeth, Britain's Moment in The Middle East 1914-1956 London, 1963.

- Richmond, J.C.B, Egypt 1798- 1952, First Published, London 1977.

- Safran, Nadav, Egypt in Search Political Community, Harvard University Press, Cambridge, 1961 .

- The Times Book of Egypt, London 1937.

- Vatikiotis, P.J., A- The Egyptian Army in politics, Indiana University Press, 1961.

B - The Modern History of Egypt, Weidenfeld and Nicolson, London, 1969.

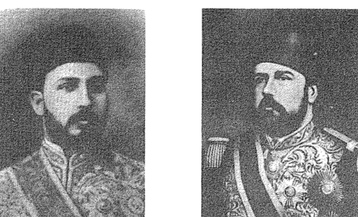
C - Nasser and his Generation, Croom Helm, London, 1978.







شعار الدولة والتاج الملكى





الخديو إسماعيل

الخديو توفيق



الخديو عباس حلمى الثانى



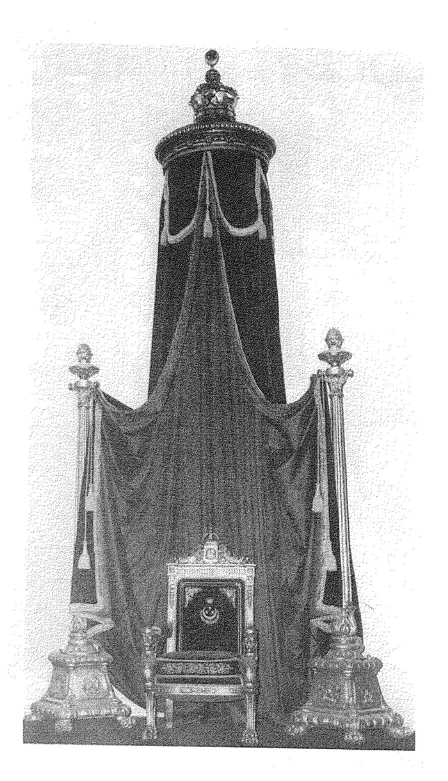
السلطان حسين كامل



الملك فؤاد الأول



الملك فاروق الأول

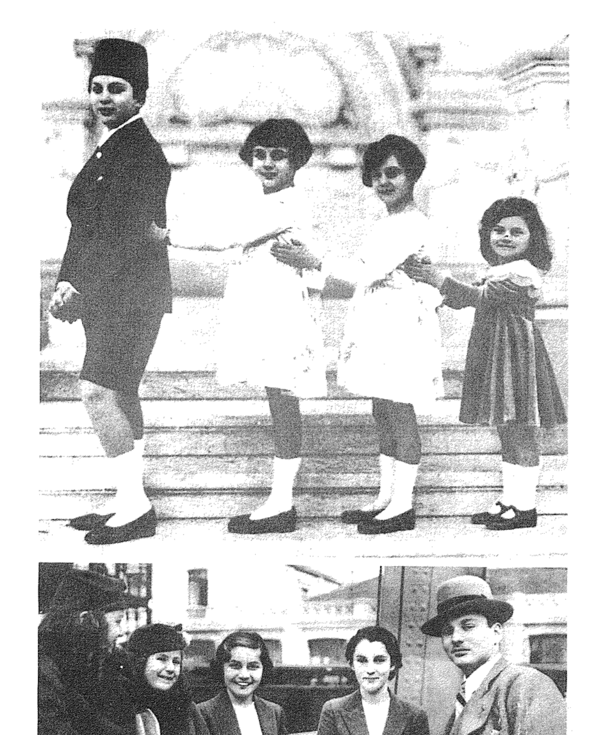




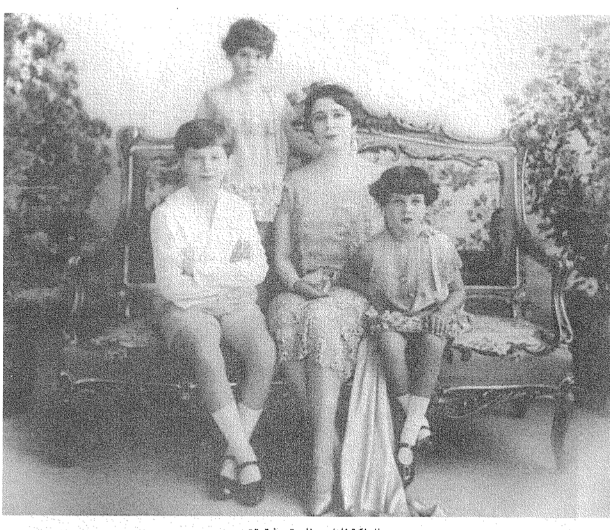
الأمير فؤاد وزوجته الأميرة شيوه كار



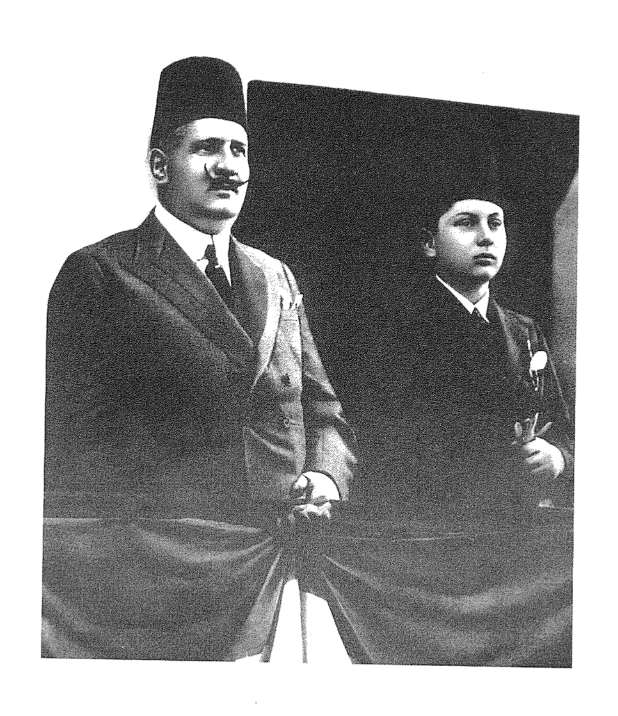
الملكة نازلى



الملك فاروق وشقيقاته



الملكة نازلى وفاروق وشقيقتيه

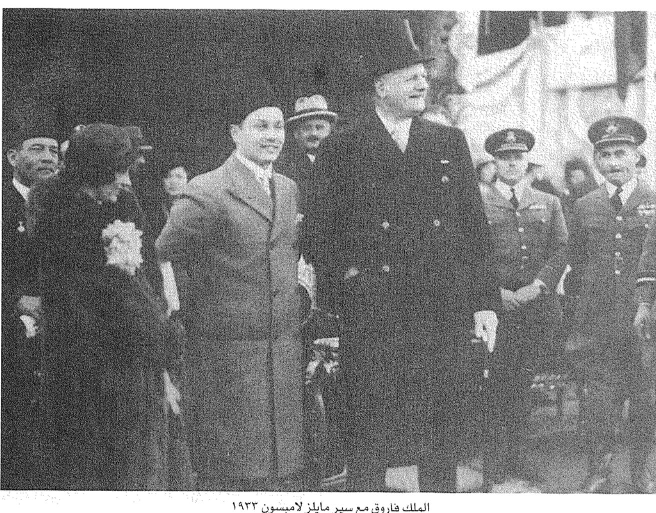


الملك فؤاد مع ابنه فاروق



الملك فاروق فى أول حديث له بعد توليه العرش





الملك فاروق مع سير مايلز لامبسون ١٩٣٣






EGYPTE
الدولة المصرية
POSTES
11 FEVRIER 1938
١٠ ذي الحجة ١٣٥٦





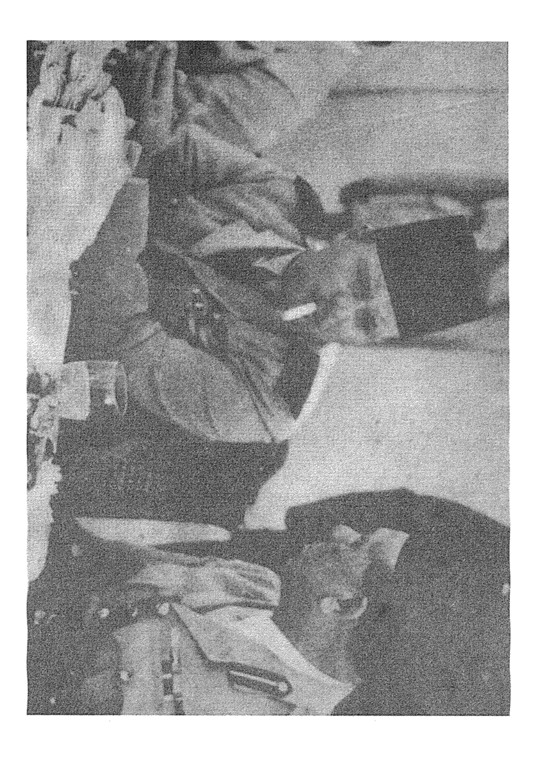


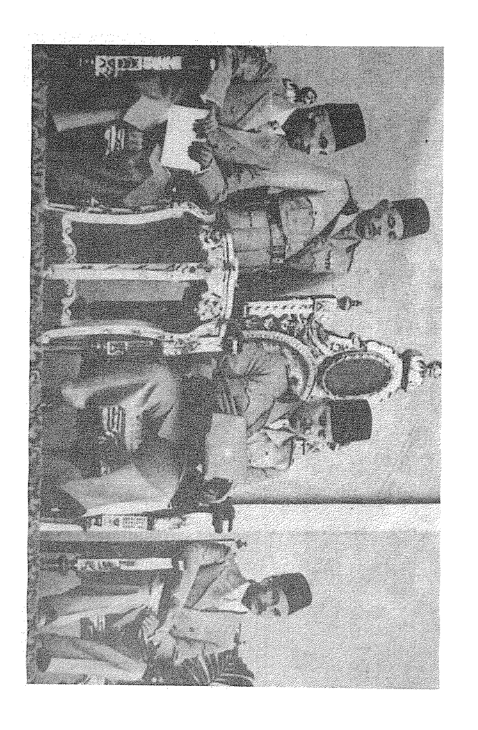
الملكتان نازلى وفريدة

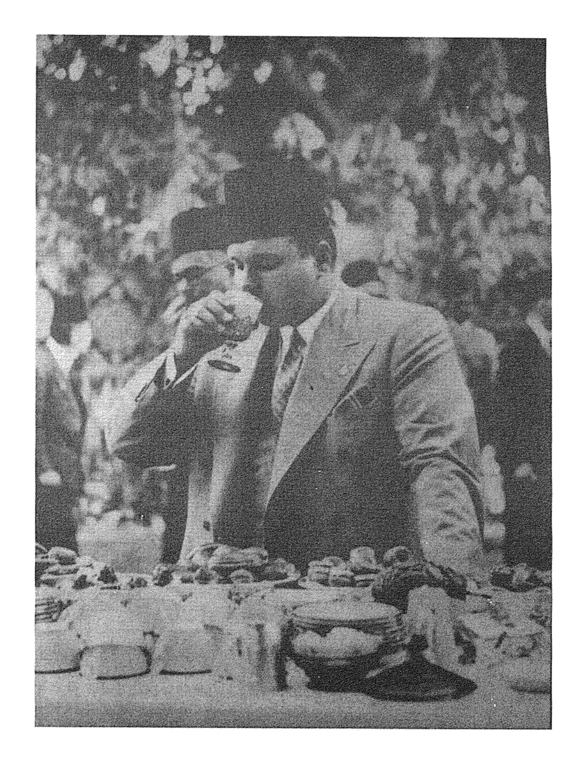


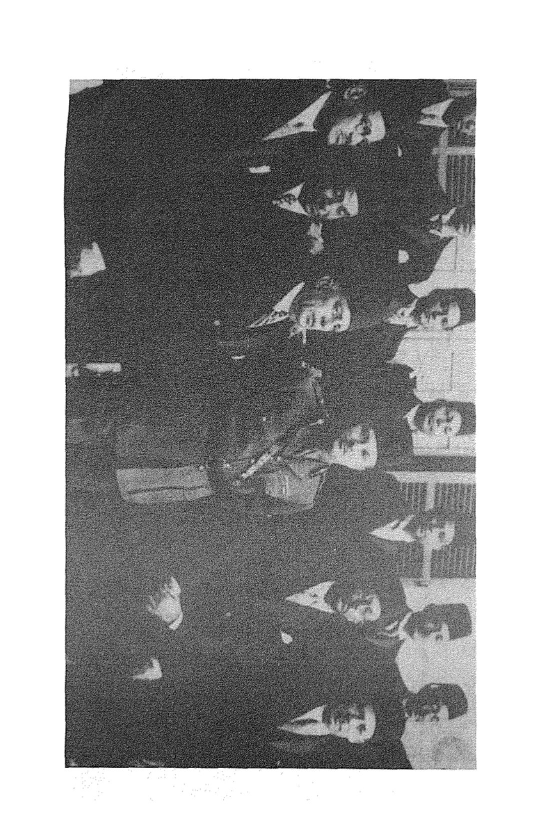
الملك فاروق فى رحلة صيد

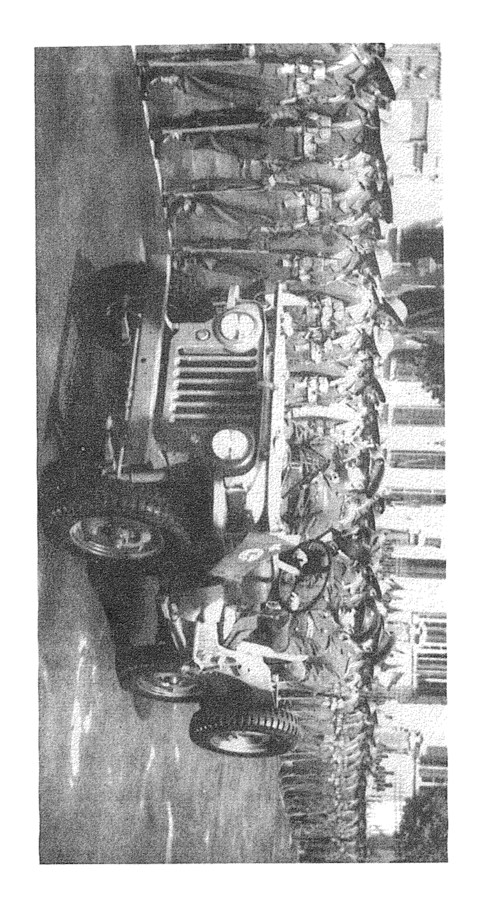


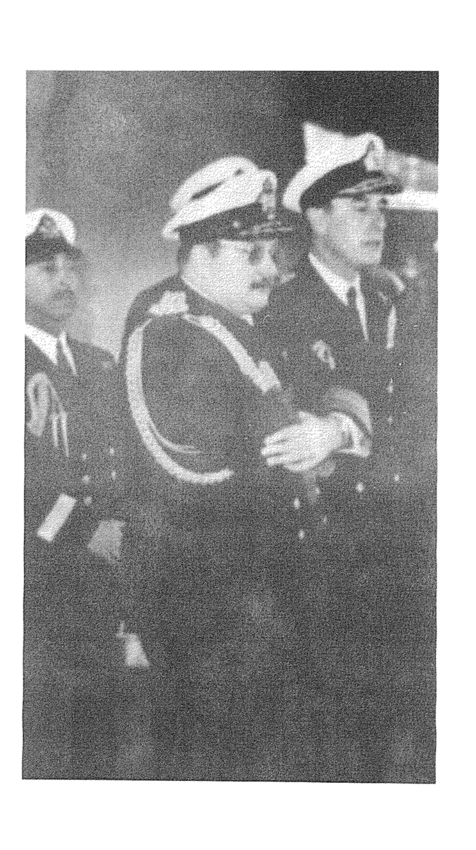




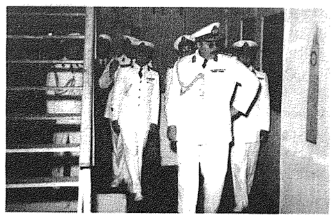


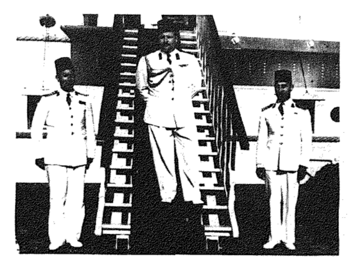












الملك فاروق على يخت (المحروسة)


صاحبا الجلالة وولى العهد السعيد



المحتويات

● المؤلفة

أ. د. لطيفة محمد سالم. أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر بكلية آداب بنها.

حائزة على جائزة الدولة التشجيعية فى العلوم الاجتماعية (تاريخ) عام ١٩٨٤، وجائزة الدولة التقديرية فى العلوم الاجتماعية (تاريخ) عام ٢٠٠٠، ووسام العلوم والفنون من الطبقة الأولى.

أهم المؤلفات

* القوى الاجتماعية فى الثورة العرابية، الطبعة الأولى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨١، الطبعة الثانية، مكتبة مدبولى، القاهرة، ٢٠٠٤.

* الحكم المصرى فى الشام (١٨٣١ ـ ١٨٤١)، الطبعة الأولى دار الكتاب الجامعى، القاهرة، ١٩٨٣، الطبعة الثانية، مكتبة مدبولى، القاهرة ١٩٩٠.

* مصر فى الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ ـ ١٩١٨)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٤.

* المرأة المصرية والتغيير الاجتماعى (١٩١٩ ـ ١٩٤٥)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٤.

* النظام القضائى المصرى الحديث (١٨٧٥ ـ ١٩١٤)، الجزء الأول، الطبعة الأولى، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٨٤، الطبعة الثانية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٠.

* النظام القضائى المصرى الحديث (١٩١٤ ـ ١٩٥٢)، الجزء الثانى، الطبعة الأولى، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٨٤، الطبعة الثانية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٠.

* عرابى ورفاقه فى جنة آدم (١٨٨٣ـ ١٩٠١)، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٧.

* الصحافة والحركة الوطنية المصرية (١٩٤٥ ـ ١٩٥٢)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٧.

* تاريخ القضاء المصرى الحديث، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩١ .

* أزمة السويس (١٩٥٤ ـ ١٩٥٧)، مكتبة مدبولى، القاهرة ١٩٩٧ .

* فاروق الأول وعـرش مصـر. بزوغ واعد. . . وأفول حـزين (١٩٢٠ ـ ١٩٦٥)، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٥ .

رقم الإيداع ٢٠٢١٦ / ٢٠٠٤
الترقيم الدولى I.S.B.N. 977 - 09 - 1162 - 3

مطابع الشروق
القاهرة: ٨ شارع سيبويه المصرى ـ ت: ٤٠٢٣٣٩٩ ـ فاكس: ٤٠٣٧٥٦٧ (٠٢)
بيروت: ص.ب: ٨٠٦٤ ـ هاتف: ٣١٥٨٥٩ ـ ٨١٧٢١٣ ـ فاكس: ٨١٧٧٦٥(٠١)

عن المؤلفة

- أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر بكلية آداب بنها
- حائزة على جائزة الدولة التشجيعية فى العلوم الاجتماعية (تاريخ) عام ١٩٨٤.
- حائزة على جائزة الدولة التقديرية فى العلوم الاجتماعية (تاريخ) عام ٢٠٠٠.
- حائزة على وسام العلوم والفنون من الطبقة الأولى.
- لها العديد من المؤلفات التاريخية تعد مراجع اساسية فى تاريخ مصر الحديث.



6 221102 014496

دار الشروق
www.shorouk.com